

شرح الكوكب الساطع

نظم - جمع الجوامع -

للشيخ جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم الحفناوي
أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه
كلية الشريعة والقانون بطنطا

١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

مكتبة الايمان للطبع والنشر والتوزيع
المنصورة : شارع عبد السلام عارف أمام
جامعة الأزهر ت : ٢٥٧٨٨٢

الفهرس

ص	الموضوع
٩	<u>مقدمة المحقق</u>
١٠	<u>دراسة عن الشيخ تاج الدين السبكي</u>
١٦	<u>دراسة عن الشيخ جلال الدين السيوطي</u>
٢٥	<u>التعريف بالكتاب المحقق</u>
٢٦	<u>ما يدل على نسبة الكتاب للشيخ</u>
٢٧	<u>مزايا الكتاب ، ومثالبه</u>
٢٨	<u>المنهج الذي نهجه الشيخ السيوطي</u>
٢٩	<u>المنهج الذي نهجته في التحقيق</u>
٣٠	<u>وصف نسخ المخطوط</u>
٣١	<u>صور من المخطوط</u>
٣٣	<u>النص المحقق</u>
٣٣	<u>خطبة المؤلف</u>
٤١	<u>المقدمة</u>
٤٣	<u>تعريف أصول الفقه</u>
٥٧	<u>تعريف الفقه</u>
٦٦	<u>تعريف الحكم</u>
٧٢	<u>الحسن والقبح</u>
٧٣	<u>شكر المنعم</u>
٧٤	<u>حكم الأشياء قبل الشرع</u>
٧٦	<u>تكليف الغافل</u>
٧٨	<u>تكليف الملجأ</u>
٧٩	<u>تعلق الأمر والنهي بالمعذور</u>

٨١	<u>تقسيم الحكم</u>
٨٤	<u>الفرض والواجب</u>
٨٦	<u>المنذوب</u>
٨٩	<u>أقسام خطاب الوضع</u>
٩٩	<u>الأداء، والقضاء</u>
١٠٥	<u>الرخصة والعزيمة</u>
١٠٦	<u>أقسام الرخصة</u>
١١٠	<u>تعريف الدليل</u>
١١٣	<u>تعريف الحد</u>
١١٥	<u>كلام الله هل يسمى في الأزل خطاباً حقيقة أولاً ؟</u>
١١٦	<u>كلام الله في الأزل هل يتنوع إلى أمر ونهى وغيرهما</u>
١١٧	<u>تعريف النظر</u>
١١٨	<u>الجمهور على أن العلم نظري يحد</u>
١٢١	<u>حد الجهل</u>
١٢٣	<u>السهر</u>
١٢٤	<u>النسيان</u>
١٢٤	<u>تقسيم الفعل إلى حسن وقبيح</u>
١٢٦	<u>جائز الترك</u>
١٣٢	<u>التكليف بالمندوب والمكروه</u>
١٣٢	<u>التكليف بالمباح</u>
١٣٣	<u>المباح ليس بجنس للواجب على الأصح</u>
١٣٣	<u>المباح غير مأمور به عند الجمهور</u>
١٣٥	<u>الواجب المخير</u>
١٣٨	<u>تحريم واحد لا بعينه</u>
١٤٠	<u>فرض الكفاية</u>
١٤٤	<u>تعين فرض الكفاية بالشروع فيه</u>

١٤٤	<u>سنة الكفاية</u>
١٤٦	<u>الواجب الموسع</u>
١٥٢	<u>مقدمة الواجب</u>
١٥٥	<u>مطلق الأمر لا يتناول المكروه عند الشافعية</u>
١٦٢	<u>التكليف بالمحال</u>
١٦٥	<u>حصول الشرط الشرعى هل هو شرط فى صحة التكليف بالشروط ؟</u>
١٧٠	<u>المكلف به فى الأمر والنهى</u>
١٧٢	<u>وقت توجه الأمر للمكلف</u>
١٧٧	<u>أقسام الواجب المرتب</u>
١٨٠	<u>الكتاب الأول : فى الكتاب ومباحث الأقوال</u>
١٨٢	<u>تعريف القرآن</u>
١٨٥	<u>من القرآن البسمة</u>
١٨٨	<u>القراءة المتوارة</u>
١٩٣	<u>القراءة بالشاذ</u>
١٩٧	<u>لا يجوز ورود ما لا معنى له فى القرآن</u>
١٩٨	<u>لا يجوز ورود شىء يرد به غير ظاهرة فى القرآن والسنة</u>
١٩٨	<u>هل يجوز بقاء المجلد مجملاً بعد وفاته ﷺ</u>
١٩٩	<u>الأدلة النقلية هل تفيد اليقين ؟</u>
٢٠١	<u>المنطوق والمفهوم</u>
٢٠٣	<u>تعريف المنطوق وأقسامه</u>
٢١٢	<u>تعريف المفهوم وأقسامه</u>
٢١٢	<u>مفهوم الموافقة</u>
٢١٥	<u>مفهوم المخالفة وشروطه</u>
٢١٩	<u>مفهوم الصفة</u>
٢٢٣	<u>مفهوم الشرط</u>
٢٢٣	<u>مفهوم الغاية</u>

٢٢٤	<u>مفهوم الحصر</u>
٢٢٩	<u>الاحتجاج بمفاهيم المخالفة</u>
٢٣٩	<u>أنطاف الله بالخق إحدائه لهم الموضوعات اللغوية</u>
٢٤١	<u>مدلول اللفظ</u>
٢٤٤	<u>المحكم والمتشابه</u>
٢٥٢	<u>واضع اللغات</u>
٢٥٦	<u>ثبوت اللغة بالقياس</u>
٢٦١	<u>اللفظ إذا نسب للمعنى</u>
٢٦٧	<u>الاشتقاق</u>
٢٦٧	<u>المترادف</u>
٢٨٠	<u>المشترك</u>
٢٨٢	<u>الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل</u>
٢٨٩	<u>الحقيقة والمجاز</u>
٢٨٩	<u>تعريف الحقيقة</u>
٢٩٠	<u>أقسام الحقيقة</u>
٢٩٤	<u>تعريف المجاز</u>
٢٩٦	<u>وقوع المجاز</u>
٢٩٨	<u>أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز</u>
٢٩٩	<u>المجاز ليس غالباً على اللغات خلافاً لابن جني</u>
٣٠٠	<u>إذا أريد باللفظ معناه المجازي</u>
٣٠٠	<u>المجاز والنقل</u>
٣٠٣	<u>المجاز والإضمار</u>
٣٠٣	<u>التخصيص والإضمار</u>
٣٠٤	<u>النقل والاشتراك</u>
٣٠٤	<u>التخصيص والمجاز والإضمار أوى من الاشتراك</u>
٣٠٦	<u>علاقة المجاز</u>

٣١١	المجاز في الإستناد
٣١٢	المجاز في الأفعال
٣١٣	المجاز في الأعلام
٣١٤	علامات المجاز
٣١٦	المعرب
٣١٩	أقسام اللفظ
٣٢٠	اللفظ محمول على عرف المخاطب
٣٢٤	قد يغلب استعمال المجاز على الحقيقة
٣٢٥	إذا كان للخطاب حقيقة ومجاز
٣٢٧	الصريح والكتابة
٣٢٩	الحروف
٣٣١	إذن
٣٣٢	إن
٣٣٣	أو
٣٣٧	أى - بالفتح والسكون -
٣٣٩	أى - بالفتح والتشديد -
٣٤٠	إذ
٣٤٢	إذا
٣٤٤	إلى
٣٤٦	إلى
٣٥٠	بل
٣٥١	بيد
٣٥٢	ثم
٣٥٤	حتى
٣٥٨	رب
٣٦٠	على

٣٦٣	عن
٣٦٥	الفاء العاطفة
٣٦٦	في
٣٦٨	كي
٣٦٨	كل
٣٧٠	اللام
٣٧٤	لولا
٣٧٦	لو
٣٨١	لن
٣٨٣	ما
٣٨٥	من - حرف جر -
٣٨٨	من
٣٨٨	هل
٣٨٩	الواو

الأوامر والنواهي

٣٩٥	الأمر
٣٩٦	حدّه وما يتعلق به
٣٩٩	معاني صيغة الأمر
٤٠٣	ما تفيد صيغة الأمر على سبيل الحقيقة
٤٠٦	الأمر بعد الحظر
٤٠٨	النهي الوارد بعد الوجوب
٤١١	الأمر المطلق
٤١٥	هل القضاء بأمر جديد ؟
٤١٦	الإتيان بالمأمور به هل يتسلم الإجزاء ؟
٤١٦	الأمر بالأمر بشيء ...
٤١٦	هل الأمر يدخل في الأمر ؟

٤١٨	<u>النيابة في الأمور به</u>
٤١٩	<u>الأمر النفس بشيء هل هو نهى عن ضده الوجودى؟</u>
٤٢١	<u>إذا صدر من الأمر أمران ..</u>
٤٢٤	<u>النهى</u>
٤٢٥	<u>معانى صيغة النهى</u>
٤٢٦	<u>هل يعتبر فى النهى إرادة الدلالة باللفظ على الترك؟</u>
٤٢٨	<u>هل النهى يدل على فساد المنهى عنه؟</u>
٤٣٣	<u>القبول والصحة</u>
٤٣٥	<u>نفسى الأجزاء</u>
٤٣٧	<u>العام</u>
٤٣٩	<u>تعريف العام</u>
٤٤٢	<u>العموم من عوارض الألفاظ</u>
٤٤٤	<u>الحكم على الشيء الشامل لمتعدد</u>
٤٤٥	<u>العام فى الأشخاص عام فى الأحوال والأزمنة والبقاع</u>
٤٤٧	<u>صيغ العموم</u>
٤٥٧	<u>قد يستفاد العموم من العرف أو العقل</u>
٤٦٠	<u>الاستثناء معيار العموم</u>
٤٦٠	<u>الجمع المنكر لا يقتضى العموم عند الجمهور</u>
٤٦١	<u>يصدق مسمى الجمع على الواحد مجازاً فى الأصح</u>
٤٦١	<u>أقل مسمى الجمع</u>
٤٦٢	<u>العام المتضمن مدحاً أو ذماً</u>
٤٦٣	<u>نفى الاستواء عام فى الأصح</u>
٤٦٤	<u>الفعل المتعدى الواقع بعد نفى</u>
٤٦٥	<u>لا عموم للمقتضى فى الأصح</u>
٤٦٦	<u>لا عموم للفعل المثبت فى الأصح</u>
٤٦٧	<u>العطف على العام لا يقتضى العموم فى المعطوف</u>

٤٦٨	قول الصحابي - قضى بالشفعة للجار - لا يفيد العموم في الأصح
٤٦٩	المعلل بعلّة لا يعم كل محلّ ...
٤٦٩	قول الشافعي - ترك الاستفصال
٤٧١	الخطاب الخاص به ﷺ لا يشمل الأمة في الأصح
٤٧٢	الخطاب بيا أيها الناس يشمل الرسول ﷺ في الأصح
٤٧٢	الخطاب بيا أيها الناس يشمل الكافر والعبد
٤٧٣	الخطاب بيا أيها الناس يتناول الموجودين وقت وروده
٤٧٣	- من - يشمل الذكر والإناث في الأصح
٤٧٤	جمع المذكر لا يتناول الإناث في الأصح
٤٧٥	الخطاب الخاص بواحد من الأمة
٤٧٥	الخطاب بيا أهل الكتاب
٤٧٦	دخول المتكلم في خطاب نفسه
٤٧٨	إذا كان المأمور به اسم جنس
٤٧٩	التخصيص
٤٨١	تعريفه
٤٨٣	الغاية التي ينتهي إليها التخصيص
٤٨٤	الفرق بين العام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص
٤٨٧	العام بعد التخصيص هل يكون حجة في الباقي ؟
٤٨٩	العمل بالعام قبل البحث عن مخصص
٤٩١	أقسام المخصص
٤٩١	المخصص المتصل
٤٩١	الاستثناء
٥٠٧	الشرط
٥٠٩	الصفة
٥٠٩	الغاية
٥١٠	المخصص المنفصل

٥١١	الحس والعقل
٥١٣	التخصيص بالدليل السمعي
٥١٣	تخصيص السنة بالسنة
٥١٤	تخصيص السنة بالقرآن
٥١٥	تخصيص القرآن بالقرآن
٥١٥	تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة
٥١٦	تخصيص الكتاب بخبر الواحد
٥١٨	تخصيص الكتاب والسنة بالقياس
٥٢١	التخصيص بالإجماع
٥٢٢	التخصيص بمفهوم الموافقة
٥٢٢	التخصيص بمفهوم المخالفة
٥٢٣	مذهب الراوى لا يخصص العام عند الجمهور
٥٢٤	عطف الخاص على العام أو العكس
٥٢٤	رجوع الضمير بعد العام إلى بعض أفراده
٥٢٥	ذكر بعض أفراد العام بحكم العام
٥٢٦	العادة بترك بعض الأمور به ...
٥٢٦	الأصح أن العام لا يقتصر على المعتاد ...
٥٢٧	إذا ورد خطاب الشارع جواباً لسؤال
٥٣٢	تعارض العام والخاص
٥٣٥	<u>المطلق والمقيد</u>
٥٤٥	الظاهر والمؤول
٥٥٧	<u>المجمل</u>
٥٦١	الإجمال يقع فى المفرد ، وفى المركب
٥٦٣	المجمل واقع فى القرآن والسنة
٥٦٥	البيان
٥٧٠	تأخير البيان

٥٧٧	<u>النسخ</u>
٥٧٩	<u>تعريفه</u>
٥٨١	<u>نسخ بعض القرآن</u>
٥٨٣	<u>نسخ فعل الشيء قبل فعله</u>
٥٨٤	<u>نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة وعكسه</u>
٥٨٧	<u>نسخ الكتاب والسنة بالقياس</u>
٥٨٩	<u>جواز نسخ القياس</u>
٥٩٠	<u>النسخ بمفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة</u>
٥٩١	<u>نسخ مفهوم المخالفة مع نسخ أصله</u>
٥٩٢	<u>نسخ مفهوم الموافقة مع أصله</u>
٥٩٣	<u>جواز نسخ الانشاء</u>
٥٩٤	<u>نسخ إيجاب الأخبار</u>
٥٩٥	<u>نسخ مدلول الخبر</u>
٥٩٥	<u>النسخ إلى بدل أثقل</u>
٥٩٦	<u>جواز النسخ بلا بدل</u>
٥٩٧	<u>وقوع النسخ</u>
٥٩٨	<u>ارتفاع حكم الفرع بنسخ حكم الأصل</u>
٥٩٩	<u>كل حكم شرعى يقبل النسخ عند الجمهور</u>
٥٩٩	<u>لا يثبت الحكم الشرعى قبل بلوغه إلى النبي ﷺ</u>
٦٠٠	<u>الزيادة على النص</u>
٦٠٣	<u>ما يعرف به النسخ</u>

﴿ تم الجزء الأول بحمد الله ﴾

الفهرس

ص

الموضوع

١	<u>الكتاب الثاني - في السنة -</u>
٣	<u>تعريف السنة</u>
٨	<u>فعله</u>
١٥	<u>تعارض قوله وفعله</u>
١٧	<u>تعارض الفعلين</u>
١٨	<u>الكلام في الأخبار</u>
١٩	<u>اللفظ المركب</u>
١٩	<u>المهمل</u>
٢٠	<u>المستعمل</u>
٢٤	<u>الصدق والكذب</u>
٣١	<u>الخبر المقطوع بكذبه</u>
٣٦	<u>الخبر المقطوع بصدقه</u>
٤٩	<u>المستفيض</u>
٥٠	<u>إفادة خبر الواحد العلم</u>
٥٣	<u>العمل بخبر الواحد</u>
٦١	<u>إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ثم أنكره المسمع</u>
٦٤	<u>انفراد الراوى العمل بزيادة</u>
٦٩	<u>إذا روى الصحابي حديثاً فيه لفظ مشترك ...</u>
٧٠	<u>إذا لم يكن المروى من باب المشترك</u>
٧١	<u>لا يقبل في الرواية كافر، ولا مجنون</u>
٧٢	<u>رواية الصبي المخبر</u>
٧٣	<u>رواية المبتدع</u>

٧٦	<u>شرط الراوى العدالة</u>
٧٧	<u>المجهول</u>
٨٢	<u>حدّ الكبيرة</u>
٩٨	<u>الرواية والشهادة</u>
٩٩	<u>صيف العقود ...</u>
٩٩	<u>قول الشاهد : أشهد بكذا</u>
١٠٠	<u>اشتراط العدد فى الجرح والتعديل فى الراوى</u>
١٠١	<u>اشتراط ذكر السبب فى الجرح والتعديل</u>
١٠٣	<u>تعارض الجرح والتعديل</u>
١٠٤	<u>التعديل قد يكون بالتصريح وقد يكون بالتضمن</u>
١٠٨	<u>تعريف الصحابى</u>
١١٠	<u>عدالة الصحابة</u>
١١٢	<u>المرسل</u>
١١٦	<u>رواية الحديث بالمعنى</u>
١١٩	<u>ألفاظ رواية الصحابى للحديث</u>
١٢٣	<u>مستند غير الصحابى فى تحمل الحديث</u>
١٢٩	<u>الكتاب الثالث - فى الإجماع</u>
١٣١	<u>تعريف الإجماع</u>
١٣٦	<u>الإجماع لا يختص الصحابة</u>
١٤١	<u>لا يشترط فى المجمعين أن يبلغوا عدد التواتر</u>
١٤٢	<u>لا يشترط فى الإجماع انقراض عصر المجمعين</u>
١٤٥	<u>اتفاق أهل العصر على أحد قولين</u>
١٤٧	<u>الأخذ بأقل ما قيل</u>
١٤٩	<u>الإجماع السكوتى</u>
١٥٥	<u>ما يكون فيه الإجماع</u>
١٥٦	<u>إمكان الإجماع</u>

١٥٩	خرق الإجماع
١٦٤	لا يعارض الإجماع دليل قطعي
١٦٦	جاءد المجمع عليه
١٦٧	الكتاب الرابع : القياس
١٦٩	تعلف القياس
١٧٠	حجية القياس
١٧٦	النص على العلة هل يكون أمراً سبالقياس ؟
١٧٧	أركان القياس
١٧٩	شروط حكم الأصل
١٨٧	القياس المركب
١٨٩	من شروط الفرع
١٩٤	اتحاد حكم الأصل والفرع
١٩٩	تعريف العلة
٢٠١	أقسام العلة
٢٠٤	شروط الإلحاق بالعلة
٢٠٧	التعليل بما لا نطلع على حكمته
٢٠٨	التعليل بالعلة القاصرة
٢١٠	التعليل بالاسم اللقب
٢١٠	تعليل الحكم الواحد بعلتين
٢١٣	تعليل حكمين بعلة واحدة
٢٢٨	مسلك العلة
٢٢٨	الإجماع
٢٢٩	النص
٢٣٢	الإيماء
٢٣٦	السبر والتقسيم
٢٤٠	المناسبة

٢٥٠	<u>أقسام المناسبات</u>
٢٥٥	<u>الشبه</u>
٢٥٧	<u>الدوران</u>
٢٦٠	<u>الطرد</u>
٢٦٢	<u>تنقيح المناط</u>
٢٦٣	<u>إلغاء الفارق</u>
٢٦٥	<u>القوادح</u>
٢٦٦	<u>النقض</u>
٢٧٦	<u>الكسر</u>
٢٧٧	<u>تخلف العكس</u>
٢٧٩	<u>عدم التأثير</u>
٢٨٤	<u>القلب</u>
٢٨٩	<u>القول بالموجب</u>
٢٩١	<u>القدح في المناسبة</u>
٢٩٢	<u>الفرق</u>
٢٩٥	<u>فساد الوضع</u>
٢٩٨	<u>فساد الاعتبار</u>
٣٠٠	<u>المطالبة بتصحيح العلة</u>
٣٠٥	<u>اختلاف الضابط</u>
٣٠٩	<u>التقسيم</u>
٣١٠	<u>ألفاظ يتناولها أهل الجدل</u>
٣١١	<u>شروط المناظرة</u>
٣١٢	<u>القياس هل هو من دين الله؟</u>
٣١٤	<u>تقسيم القياس إلى جلي وخفي</u>
٣١٥	<u>تقسيم القياس إلى قياس علة وقياس دلالة وقياس في معنى الأصل</u>

٣١٧	<u>الكتاب الخامس فى الاستدلال</u>
٣٢١	<u>الاستقرار</u>
٣٢٢	<u>الاستصحاب</u>
٣٢٦	<u>النافى للشيء</u>
٣٢٧	<u>هل كان ﷺ قبل البعثة متعبداً بشرع أحد من الأنبياء؟</u>
٣٢٩	<u>حكم المنافع والمضار قبل الشرع</u>
٣٣١	<u>الاستحسان</u>
٣٣٤	<u>قول الصحابي</u>
٣٤٠	<u>الإلهام</u>
٣٤٣	<u>القواعد التى بنى عليها الفقه</u>

٣٤٧	<u>الكتاب السادس فى التعادل والتراجيح</u>
٣٥١	<u>تعارض قولى المجتهد فى حق مقلد به</u>
٣٥٥	<u>إذا لم يعرف للمجتهد قول فى المسألة</u>
٣٥٦	<u>الترجيح</u>
٣٥٨	<u>لا مدخل للتريج فى القطعيات</u>
٣٥٨	<u>التريج بكثرة الأدلة، وكثرة الرواة</u>
٣٥٩	<u>الجمع أولى من التريج</u>
٣٦١	<u>تريج بعض الأخبار على بعض بحسب حال الراوى</u>
٣٦٩	<u>التريج بحسب المتن</u>
٣٧٤	<u>التريج باعتبار مدلول الخبر</u>
٣٧٨	<u>التريج بالأمر الخارجة</u>
٣٧٩	<u>مرجحات الإجماع</u>
٣٨١	<u>مرجحات القياس</u>
٣٨٦	<u>مرجحات الحدود</u>

الكتاب السابع فى الاجتهاد

٣٨٩	<u>تعريف الاجتهاد</u>
٣٩١	<u>الفقيه والمجتهد</u>
٣٩٢	<u>تجزؤ الاجتهاد</u>
٤٠١	<u>الاجتهاد للنبي ﷺ</u>
٤٠١	<u>الاجتهاد فى عصره ﷺ</u>
٤٠٣	<u>الإصابة والخطأ فى الاجتهاد</u>
٤٠٥	<u>المسائل الاجتهادية لا يجوز نقض الحكم فيها</u>
٤٠٩	<u>سند الحكم الشرعى</u>
٤١٢	<u>التقليد</u>
٤١٥	<u>إذا تكررت الحادثة للمجتهد</u>
٤١٧	<u>تقليد المفضول</u>
٤١٩	<u>تقليد الميت</u>
٤٢٠	<u>يجوز استفتاء من عرف بأهلية الإفتاء</u>
٤٢٢	<u>إفتاء المقيد بالمذهب</u>
٤٢٤	<u>خلو الزمان عن مجتهد</u>
٤٢٦	<u>إذا وقعت للعامة حادثة ...</u>
٤٢٨	<u>الالتزام بمذهب معين</u>
٤٢٩	<u>الالتزام بمذهب إلى غيره</u>
٤٢٩	<u>مسائل العقائد</u>
٤٣١	<u>التقليد فى العقائد</u>
٤٤٢	<u>أسماءه تعالى وصفاته</u>
٤٦٠	<u>رؤية الله سبحانه وتعالى</u>
٤٨٣	<u>بعثة الله للرسول</u>
٤٩٨	<u>ما اختلف فى نبوته ؟</u>
٥٠٧	<u>الشفاعة</u>
٥٢٧	

٥٣٠	<u>بقاء النفس بعد موت البدن</u>
٥٤١	<u>كرامات الأولياء</u>
٥٤٣	<u>لا تكفر أحداً من أهل القبلة</u>
٥٤٥	<u>لا يجوز الخروج على السلطان</u>
٥٤٥	<u>وجوب نصب إمام</u>
٥٤٥	<u>أمور يجب الإيمان بها</u>
٥٥٧	<u>أشراط الساعة</u>
٥٦٦	<u>أفضل الأمة بعد النبي ﷺ</u>
٥٧٠	<u>تفضيل زوجاته ﷺ على سائر النساء</u>
٥٧٣	<u>الأئمة على هدى من ربهم</u>
٥٨٣	<u>خاتمة في مبادئ التصوف</u>
٦٤٣	<u>خاتمة التحقيق</u>

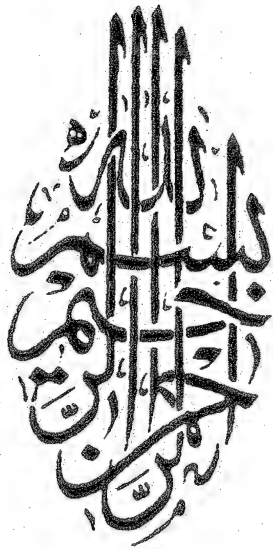
﴿ تم الجزء الثاني بحمد الله ﴾

رقم الإيداع

٢٠٠٠ / ٢٩٩٣

الترقيم الدولي

ISBN N. 977 - 5241 - 85 - 5



« ما نحنُ فيمن مَضَى إلا كِبَقْلٍ بَيْنَ
أَصُولٍ نَحَلٍ طَوَالَ فَمَا عَسَى أَنْ نَقُولَ نَحْنُ،
وَأَفْضَلُ مَنَازِلِنَا أَنْ نَفْهَمَ أَقْوَالَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ
أَحْوَالُنَا لَا تُشَبِّهُ أَحْوَالَهُمْ »

عمرو بن العلاء

ت : سنة ١٥٤ هـ

شُكْرٌ واجب

ورد في الحديث الصحيح - لا يشكر الله من لا يشكر الناس - وتنفيذاً مني لما يدعو إليه الحديث أتقدم بالشكر إلى السيدة المباركة زوجتي التي وقفت بجانبى في أثناء تحقيق هذا الكتاب، وتحملت عنى من مشاغل البيت، والأولاد الكثير والكثير، ولولاها لعجزت عجزاً تاماً عن نقل المخطوط وتحقيقه فجزاها الله خير الجزاء.

وإنه من باب الاعتراف بالجميل أتقدم بالشكر للأخ المبارك الشيخ/ وليد بن هادي من دولة قطر الذي فتح لى بيته فى - الدوحة - وأمدنى بكل ما أريد من كتب ومراجع، وأحضر لى نسخة من المخطوط، ولم يبخل علىّ بشيء فله ولجميع الإخوة فى قطر الشكر والدعاء.

كما أسأله سبحانه أن يجزى خيراً كل من ساهم فى إخراج هذا المخطوط كتابة ومراجعة.

الحمد لله الذى بنعمته حمى، وبهدايته عبد، وبخذلانه جحد، وبتوفيقه سعد، فلا حجة عليه لمن عصاه، وله المنة على من هداه، ولا إله لنا سواه .

أحمده حمد معترف بقصور حمده عن مكافأة أياديه، ونعمه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يسعد قائلها ببلوغ أديه، ويبعد من أخلص بها عن دار غضبه، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله إمام كل رسول، ونبي وسيد كل عالم، وتقى .

اللهم صل، وسلم وبارك على سيدنا محمد الرسول الكريم الرؤوف الرحيم منبع الخيرات، ومصدر البركات، وأصل كل نعمة فى الكائنات الذى فضله مولاه على سائر المخلوقات واحتصه بالذكر فى محكم الآيات فقال فى كتابه المبين (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (١) . وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، وكل من أحبهم، وسار على نهجهم . وسلك طريقهم من الأبرار .
أما بعد ،

فقد ترك السلف لنا كنوزاً ثمينة، ونروة علمية عظيمة ولا يعرف لأمة من الأمم على وجه الأرض مثل ما عرف للأمة الإسلامية من تراث ضخم فى سائر العلوم والفنون

فلا يوجد علم من العلوم إلا خاض علماء الأمة عبابه (٢) ، واستخرجوا منه الدرر، والجواهر

بيد أن ما وصل منه إلينا محققاً مخرجاً مدروساً لا يساوى عشر معشار ما بقى مخطوطاً، أو ما طهر غير محقق

وما أجدرنا - نحن القومة على الثقافة العربية والإسلامية - أن ننهض أكثر، وأكثر، ونبذل الجهد فى بشر ذلك التراث وتجليته، وتحقيقه ليكون ذلك وفاء منا لعلمائنا .

(١) آية رقم ١٠٧ من سورة الأنبياء

(٢) العباب : كثرة الماء

والتحقيق مهم بعد ما باعدت الأيام بيننا، وبين واضعي تلك المصنفات،
وبعد ما تولى النقل منها أقوام تنقصهم الكفاية اللازمة لمعرفة المراد منها.

ومن ثم فالواجب على المتخصصين، والباحثين أن يتفرغوا لهذا التراث،
وأن يولوه مزيداً من الاهتمام بالضبط، والتحقيق، والتعليق، والتخريج.

ويعلم الله وحده مدى الفرحة التي حلت بى حين قدّم لى بعض الإخوة
فى دولة قطر^(١) مخطوط الشيخ جلال الدين السيوطى فى أصول الفقه والذى هو
بعنوان - شرح الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع - حيث رأيت أنه من
الواجب على تجاه هذا المخطوط - الذى لم يطبع قط - أن أحققه، وأخرجه للناس

ولما كان السيوطى رحمه الله استقى كتابه المذكور من كتاب - جمع
الجوامع - لتاج الدين السبكي رأيت أن أكتب نبذة عن جهد كل واحد منهما.
ومكانته العلمية والأصولية وذلك من باب الوفاء لهديين العالمين الجليلين

أولاً : تاج الدين السبكي^(٢) رحمه الله

اسمه ونسبه ومولده :

هو : عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن على العلامة قاضى
القضاة تاج الدين أبو نصر بن الشيخ الإمام نفى الدين السبكي الفقيه الشافعى
الأصولى المؤرخ.

ولد بالقاهرة سنة سبع وعشرين وسبعمائة

شيوخه :

أخذ تاج الدين السبكي العلم عن علماء كثيرين . منهم والده الشيخ على

(١) قضيت فى دولة قطر خمس سنوات أعمل فى كلية الشريعة - جامعة قطر - وهى دولة

شعبها متدين يحب العلم والعلماء

(٢) أنظر ترجمته فى طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ٣ / ١٠٤ ، والفتح المبين فى طبقات

الأصوليين للمراغى ٢ / ١٩١ ، والأعلام للزركلى ٤ / ١٨٤

بن عبد الكافي تقي الدين^(١) السبكي، والحافظ المزى^(٢)، والذهبي^(٣).
وأجازه شمس الدين ابن النقيب^(٤) بالإفتاء، والتدريس، وقد أفتى ولم
يتجاوز عمره ثمان عشرة سنة.

معنة الشيخ :

كان الشيخ رحمه الله طلق اللسان قوى الحجة انتهى إليه قضاء القضاة في
الشام، وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب
الخم، وأتوا به مقيداً مغلولاً من الشام إلى مصر، ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق
فتوفي بالطاعون.

قال ابن كثير رحمه الله في حقه : جرى عليه من المحن، والشدائد ما لم
يجز على قاض مثله، وحصل له من المتاعب ما لم يحصل لأحد قبله.

نبوغه، ومصنفاته :

حصل تاج الدين فنوناً من العلم من فقه، وأصول وكان ماهراً فيه وفي
الحديث، والأدب، وبرع، وشارك في العربية، وكانت له يد طويلة في النظم،
والنثر. جيد البديهة. ذا بلاغة وطلاقة لسان، وذكاء مفرط، وذهن وقاد. صنف
تصانيف عدة في فنون كثيرة على صغر سنه قرئت عليه، وانتشرت في حياته
وبعد موته.

ومن أهم تصانيفه :

- ١ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب.
- ٢ - جمع الجوامع في أصول الفقه - الذي استقى السيوطي شرح الكوكب منه ..
وسأذكر نبذة عن هذا الكتاب عقب الإنهاء من ذكر مؤلفات الشيخ.

(١) توفي رحمه الله سنة ٧٥٦ هـ.

(٢) هو : يوسف بن عبد الرحمن المزى شيخ المحدثين وعمدة الحفاظ المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

(٣) هو : محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ المقرئ المعروف بالذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.

(٤) هو : محمد بن أبي بكر بن إبراهيم العالم القاضي الشافعي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

- ٣ - منع الموانع - تعليق على جمع الجوامع ..
 - ٤ - طبقات الشافعية الكبرى - مطبوع في عشرة مجلدات ..
 - ٥ - طبقات الشافعية الوسطى - مجلد ضخمة ..
 - ٦ - طبقات الشافعية الصغرى - مجلد صغير ..
 - ٧ - الأشباه والنظائر في الفروع .
 - ٨ - الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوى .
- كان والده رحمه الله قد بدأ فيه ووصل إلى آخر كلام البيضاوى (الثالثة :
الواجب إن تناول كل واحد من المكثفين ..) ثم أكمل تاج الدين الشرح من أول
قول البيضاوى (الرابعة : وجوب الشيء مطلقاً ...) .
- ٩ - أوضح المسالك في المناسك .
 - ١٠ - معيد النعم، ومبيد النقم .
 - ١١ - الترشيح - في اختيارات والده ..
 - ١٢ - التوشيح على التنبيه .
- هذه من أهم تصانيف الشيخ رحمه الله وإليك نبذة عن كتابه
القيم - جمع الجوامع ..
- هذا الكتاب كتبه الشيخ قبل وفاته بإحدى عشرة سنة حيث انتهى من
تأليفه سنة ٧٦٠هـ وقد توفي رحمه الله بدمشق سنة ٧٧١هـ ..
- وقد جمعه من زهاء مائة مصنف، وقد اشتمل هذا الكتاب على زيادة ما
فى شرحه على مختصر ابن الحاجب، ومنهاج البيضاوى، واهتم فيه بذكر
مسائل الأصول، وما فيها من الخلاف مجردة عن الأدلة، والشواهد .
- ولما كان للكتاب أهمية كبيرة اعتنى به كثير من الشيوخ شرحاً، وتلخيصاً
ونظماً، وتعليقاً .

ومن أهم شروحه :

١ - شرح الجلال المحلى المتوفى سنة ٨٦٤هـ، وهو من أجل ما كتب عليه من الشروح وأدقها وضعا وترتيباً.

قال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن صاحب كتاب - الترياق النافع بإيضاح، وتكميل مسائل جمع الجوامع ..

كتاب جمع الجوامع للعلامة تاج الدين السبكي رحمه الله فى أصول الفقه والدين كتاب أجمع فحول صيارفة التحقيق على بلوغه فى الاختصار الدرجة التى لا ترام، واتفق عدول سمارسة التدقيق على أنه من الجمع، والتهديب بأرفع مقام. غير أن اجتلاء عرائس معانيه من رموز عباراته بعيد المنال، واقتناء نفائس جواهره من كنوز إشاراته صعب على الكثير من الرجال، وقد جراه فى ذلك السنن الذى لا يهتدى غير الخريت^(١) إليه شارحه العلامة جلال الدين المحلى رحمة الله عليه، فكانهما نحتاً من الحجارة العبارة روماً للاختصار لما لهما فى فنون الكلام من القوة، والاعتدار

٢ - شرح بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى الشافعى المتوفى سنة ٧٩٤هـ سماه - تشنيف المسامع ..

٣ - شرح الشيخ أحمد بن عبد الرحيم أبى زرعة العراقى المتوفى سنة ٨٢٦هـ اختصر به شرح الزركشى وسماه - الغيث الهامع ..

٤ - شرح الشيخ شهاب الدين أحمد العزى الشافعى المتوفى سنة ٨٢٢هـ .

٥ - شرح الشيخ أبى العباسى أحمد بن حلولو القيروانى المالكى المتوفى سنة ٨٩٨هـ سماه - الضياء اللامع ..

٦ - شرح الشيخ شهاب الدين أبى بكر العلوى الحسينى الشافعى سماه - الترياق النافع بإيضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع ..

(١) الخريت : الماهر الحاذق

- ٧- شرح الشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ .
٨- شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي المتوفى سنة ٩٩٤هـ سماه -
الآيات البينات..

هذه هي أهم شروح - جمع الجوامع - إلا أن أشهرها، وأعمها نفعا - شرح
الجلال المحلي - فقد سارت به الركبان شرقاً وغرباً، واعتنى به كثير من
الشيوخ، فعلق عليه الشيخ كمال الدين محمد بن محمد المقدسي المشهور بابن
أبي شريف المتوفى سنة ٩٠٣هـ حاشية سماها - الدرر اللوامع في تحرير شرح
جمع الجوامع..

كما علق عليه شيخ الرسالة زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ .
والشيخ حسن العطار بن محمد الشافعي المصري المتوفى سنة ١٢٥٠هـ .
والشيخ عبد الرحمن جاد الله البناني المغربي المتوفى سنة ١١٩٨هـ ،
وعلى هذه الحاشية مع - شرح الجلال المحلي تقرير للعلامة الشيخ محمد
الإنبابي من شيوخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١٣١٣هـ .

من لخص - جمع الجوامع :

من لخص هذا الكتاب شيخ الاسلام زكريا الأنصاري في مختصر سماه -
لب الأصول - استدرك فيه على المصنف زيادة ونقصاً وترتيباً ثم شرحه في
مؤلف سماه - غاية الوصول إلى شرح لب الأصول - ، وقد حشاه العلامة الشيخ
محمد بن أحمد بن حسن الجوهرى المتوفى سنة ١٢١٥هـ صاحب - مراقب
الوصول إلى معنى الأصول والأصول..

من نظم - جمع الجوامع :

نظم - جمع الجوامع - عدد كبير من العلماء منهم :

- ١ - الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن رجب الطوخي الشافعي المتوفى
سنة ٨٩٣هـ .

- ٢ - الشيخ رضى الدين محمد بن محمد المقرئ الغزى المتوفى ٩٣٥هـ وسماء -
الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع ..
وشرحه ابنه بدر الدين محمد الدمشقى المتوفى سنة ٩٨٤هـ وسماء - القول
الجامع فى شرح الدرر اللوامع ..
- ٣ - الشيخ نور الدين أبو الحسن على بن محمد الأشمونى الشافعى المتوفى سنة
٩٠٠هـ، وشرح نظمه .
- ٤ - الشيخ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ وسماء - الكوكب الساطع -
وشرحه فى كتاب سماه - شرح الكوكب الساطع ..
وهو الكتاب الذى بين أيدينا الآن موضع التحقيق .
- ٥ - السلطان عبد الحفيظ حاكم المغرب الأقصى من علماء القرن الرابع عشر
فى مؤلف سماه - الجواهر اللوامع فى نظم جمع الجوامع ..
- ٦ - الشيخ عبد الله إبراهيم العلوى الشنقيطى، وشرح نظمه أيضاً .
هذه هى أشهر الكتب التى شرحت، أو اختصرت، أو نظمت - جمع
الجوامع - وفى هذا دلالة على مكانة الكتاب وعلو شأنه .

ثانياً : جلال الدين السيوطي (١) رحمه الله .

عصر السيوطي :

لم يكد ينتصف القرن السابع الهجري حتى وقعت الأمة الإسلامية في موجة من الضعف، والتخاذل، وتوالت عليها الأحداث تهز كيانها، وتوشك أن تقضى على حضارة عظيمة عتيقة . حيث سقطت عاصمة الخلافة العباسية في بغداد على يد هولاكو (٦٥٩هـ) الذي أتى فيها من منكرات الأمور ما لا ينساه التاريخ .

وفى الأندلس أخذ ظل الإسلام ينحسر عن هذه البلاد إلى أن انجلي عنها في صورة مؤلمة حزينة .

ولأمر أراده الله تعالى لحماية دينه، وحفظ كتابه قامت مصر، والشام فحملتا لواء الزعامة الإسلامية، وأخذتا بزمام الحركة العلمية والأدبية، والدينية والسياسية، وصارتا الملجأ الوحيد لأبناء هذا اللسان في مملكة واحدة حاضرتها القاهرة، ولغتها العربية، وغايتها حماية الدين، فوجدوا فيها حرماً آمناً، وظلاً وارقاً . وعيشاً رغيداً . ومورداً عذبا سائغاً .

ولم يجد الملوك الأيوبيون، والأمراء من المماليك ما يولد سلطانهم إلا أن يعظموا الدين، وأهله، ويأخذوا بيد العلم، والعلماء، فأسسوا المدارس والمعاهد، وأرصدوا الأموال، والضياع لطلاب العلم، والمعرفة، وأنشؤوا دور الكتب، وجلبوا إليها أنفس الكتب، والمصنفات .

(١) ترجم للشيخ ابن إياس في تاريخه، والشعراني في - ذيل طبقاته - والغزى في - الكواكب السائرة - والعيدروس في - النور السافر - وجمال الدين الشبلي في - السنا الباهر - والأزدى في - طبقات الشافعية - والناقلي في رحلته، وابن العماد في - شذرات الذهب - والشوكاني في - البدر الطالع - والزركلي في - الأعلام - والمراغي في - الفتح المبين - وغيرهم .

وبالجملة، فقد غصت المدارس بخزائن الكتب، ونفائس المصنفات،
وذخرت البلاد بالأعيان من العلماء، والفقهاء، والمؤرخين، ومؤلفي الموسوعات.
وعرف ذلك العصر بعصر المجاميع، والموسوعات.

وفي القاهرة عاصمة الخلافة عاش السيوطي في ظل الحكم المملوكي،
وعاصر دولة الجراكسة (٧٨٤ - ٩٢٢ هـ)، والتي تعاقب على الحكم فيها ثلاثة عشر
سلطاناً ونبيغ في عصره غير واحد من العلماء منهم.
ابن حجر العسقلاني (٨٥٣ هـ)، والعيني (٨٥٥ هـ)، وأبو المحاسن (٧٨٤ هـ)،
والسخاوي (٩٠٢ هـ).

وهكذا توفر للسيوطي الحياة في بلد العلم، والعلماء، والموسوعات،
والمكتبات بالإضافة إلى ما نعم به من إرث لأسرة علمية حيث كان والده رحمه
الله من فقهاء الشافعية.

اسمه، ولقبه، ونسبه، ومولده :

هو عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر بن محمد بن سابق جلال الدين
السيوطي. ينسب إلى مدينة أسيوط المعروفة في صعيد مصر.

وقد أجمع كل من ترجم للشيخ رحمه الله على أنه ولد بالقاهرة بعد
المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع، وأربعين، وثمانمائة.

نشأته :

نشأ رحمه الله يتيماً إذ أن والده مات وعمر الجلال خمس سنوات، وسبعة
أشهر، وقد وصل في حفظ القرآن الكريم إلى سورة التحريم.

وشب ملحوظاً بعناية الكمال بن الهمام الحنفي حيث تولى تربيته.

وختم القرآن الكريم وله من العمر دون ثمان سنين، وحفظ عمدة الأحكام،
ومنهاج البيضاوي في الأصول، ومنهاج النووي في الفقه، وألفية ابن مالك.

مرحلة تلقى العلم :

شرع رحمه الله فى الاشتغال بالعلم فى مستهل سنة أربع وستين وثمانمائة - ٨٦٤ هـ أى فى الخامسة عشرة من عمره، فأخذ الفقه، والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذ الفرائض عن العلامة فرضى زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحى^(١)، ولازم شيخ الإسلام علم الدين البلقينى فى الفقه حتى مات، فلازم ولده، وقرأ عليه بعض المواضع فى الفقه من عدة كتب. كما لازم شيخ الإسلام شرف الدين المناوى، وقرأ عليه قطعة من المنهاج، وسمع دروساً من شرح البهجة، ومن تفسير البيضاوى، كما لازم فى الحديث والعربية العلامة تقي الدين الحنفى أربع سنين، وصرح رحمه الله بأنه لازم الشيخ العلامة محيى الدين الكافيجى أربع عشرة سنة، فأخذ عنه الفنون من التفسير، والأصول، والعربية، والمعانى، وغير ذلك، وكتب له إجازة عظيمة بعد أن قرأ عليه شرح القواعد له، وأشياء من مختصراته، وسمع عليه من الكشاف وحواشيه، والمغنى، وتوضيح صدر الشريعة، والتلويح للتفتازانى، وتفسير البيضاوى وغير ذلك.

كما حضر عند الشيخ سيف الدين الحنفى دروساً عديدة فى الكشاف، والتوضيح. وتلخيص المفتاح.

وقرأ على قاضى القضاة العز بن إبراهيم الكتانى قطعة من جمع الجوامع للسبكي وقطعة من نظم مختصر ابن الحاجب، وشرحه.

وبلغ حرصه رحمه الله فى طلب العلم أن سافر إلى بلاد الشام، والحجاز واليمن، والهند، والمغرب، والتكرور^(٢).

ولما حج شرب من زمزم لأمر منها : أن يصل فى الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقينى، وفى الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر. كما أخبر عن

(١) الشارمساحى : نسبة إلى - شارمساح - قرية كبيرة قريبة من دمايط

- معجم البلدان ٣ / ٣٤٩

(٢) تكرور - براءين مهملتين - مدينة عظيمة مشهورة فى بلاد السودان

نفسه .، وكذلك فعل ابن حجر فإنه شرب من ماء زمزم على أن يكون كالحافظ الذهبي فبلغهما الله أملهما.

وبالجملة فقد بلغ من تلقى العلم عنهم نحو مائة وخمسين.

مرحلة الكتابة والتأليف :

شرع رحمه الله في التصنيف سنة ست، وستين، وثمانمائة فكتب في علوم شتى في سائر فروع الثقافة الإسلامية، والعربية، وحفظ فيها من منقول الكتب من أقوال العلماء، والشرح ما لم ينقل إلينا من طريق سواها، وقد اشتهر أكثر مؤلفاته في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً.

قال الشعراني رحمه الله : لو لم يكن للسيوطي من الكرامات إلا إقبال الناس على كتبه في سائر الأقطار بالكتابة، والمطالعة لكان في ذلك كفاية.

وكان رحمه الله آية كبرى في سرعة التأليف.

قال تلميذه الداودي رحمه الله : عاينت الشيخ، وقد كتب في يوم واحد ثلاث كراريس تأليفاً وتحريراً، وكان مع ذلك يملأ الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة.

فتصانيف الشيخ رحمه الله في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار مسير النهار، ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله، وجاحد لمناقبه ولكنه كما قيل :

حسدوا الفقى إذ لم ينالوا سعيه . . . فالكل أعداء له وعصوم

والحق أنه لا يضير السيوطي أن استدركت عليه بعض الأمور في مصنفاته فإن هذا شأن البشر، ويرحم الله الإمام مالكاً حيث قال : ما من أحد إلا يؤخذ من قوله، ويرد عليه إلا صاحب هذه الحجرة الشريفة ﷺ.

وما يستدرك على العلماء هو خدمة لكتبهم إذا كان الاستدراك صحيحاً وخلا من التعنت.

مصنفاته :

ذكر الداوودي تلميذ السيوطي أن كتب شيخه نافذ عدتها على خمسمائة مؤلف، وذكر ابن إياس - وكان معاصراً لوفاته - أن كتبه تجاوزت ستمائة كتاب، وقد عدّ له الأستاذ بروكلمان أربعمائة وخمسة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط. وأياً كان الخلاف في عدد هذه الكتب فإنها تمثل ثروة عظيمة تشهد للشيخ بالفضل، والسبق والذكاء، ومن أهم هذه الكتب ما يلي :

- ١ - الإتقان في علوم القرآن.
- ٢ - الألفية في مصطلح الحديث.
- ٣ - الألفية في النحو.
- ٤ - الأشباه والنظائر في العربية.
- ٥ - الأشباه والنظائر في فروع الشافعية.
- ٦ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
- ٧ - ترجمان القرآن.
- ٨ - جمع الجوامع.
- ٩ - الجامع الصغير.
- ١٠ - الحاوي للفتاوى.
- ١١ - حسن المحاضرة.
- ١٢ - در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.
- ١٣ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور.
- ١٤ - شرح شواهد المغنى.
- ١٥ - طبقات المفسرين.
- ١٦ - لب اللباب في تحرير الأنساب.
- ١٧ - متشابه القرآن.
- ١٨ - تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد.
- ١٩ - الرد على أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض.
- ٢٠ - جزيل المواهب في اختلاف المذاهب.
- ٢١ - منظومة في أصول الفقه - نظم فيها جمع الجوامع للسبكي.

٢٢ - شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع - وهو موضوع التحقيق - وهذه الخمسة الأخيرة في أصول الفقه .

تصدره للفتوى :

أخبر السيوطي رحمه الله عن نفسه بأنه أفتى في مستهل سنة إحدى وسبعين، وثمانمائة، وعقد إملاء الحديث سنة اثنتين، وسبعين وثمانمائة .

فهو رحمه الله استقل بالفتوى استقلالاً بعيد المدى، واشتد في مناظرة المقلدين، وشنع على التقليد، ونبه إلى أن الاجتهاد في كل عصر فرض .

العلوم التي تبهر فيها ، والعلوم التي استعصت عليه ،

رزق رحمه الله التبهر في سبعة علوم . هي التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب، والبلغاء لا على طريقة العجم، وأهل الفلسفة .

ودون هذه السبعة في المعرفة لدى العلامة السيوطي : أصول الفقه والجدل - والتصريف .

ودونها : الإنشاء، والفرائض .

ودونها : القراءات .

ودونها : الطب .

وعلى الرغم من أن الشيخ رحمه الله كان بحراً في العلم والمعرفة وصاحب همة عالية، وعمق ثقافي كبير إلا أنه كان يشكو من صعوبة علمي الحساب، والمنطق .

قال رحمه الله : وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ، وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق ثم ألقى الله تعالى كراهية في قلبي، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك فعوّضني الله عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم .

دعواه الاجتهاد المطلق :

اتفق كل من ترجم للشيخ أنه أخبر عن نفسه بلوغه درجة الاجتهاد المطلق حيث قال : . . . وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى . أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً .

وقال : والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال^(١) . بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله عنه . وسالكون طريقه في الاجتهاد امتثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه ، وكيف يظن أن اجتهادنا مقيد ، والمجتهد المقيد إنما ينقص عن المطلق بإخلاله بالحديث ، أو العربية ، وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث والعربية مني إلا أن يكون الخضر^(٢) ، أو القطب أو ولياً لله فإن هؤلاء لم أقصد دخولهم في عبارتي .

مكانة أصول الفقه عند الشيخ :

لا يختلف اثنان في أن علم أصول الفقه لا يستغنى عنه طالب المعرفة ، ومريد الحقيقة . وكيف لا ؟ وهو الذي يبين المناهج التي سار عليها الأئمة المجتهدون وهم يستنبطون الأحكام من الأدلة .

فهو بلا شك من أجل العلوم وأعظمها أثراً في تكون العقل الفقهي . وهذا هو السر في أن علماء الأمة جزأهم الله خير الجزاء أعملوا جهدهم في فسيح مجالاته ، وركبوا الصعب من أجل تحديد معالمه حتى جعلوه علماً قائماً بذاته .

(١) المجتهد المطلق غير المستقل هو الذي وجدت فيه شروط الاجتهاد التي اتصف بها المجتهد المستقل ثم لم يبتكر لنفسه قواعد . بل يسلك طريقة إمام من أئمة المذاهب في الاجتهاد . فهذا مطلق منتسب لا مستقل ولا مقيد .

(٢) هذه العبارة تفيد أن الشيخ من القائلين ببقاء الخضر حياً ، ولكن الصواب هو القول بموته لقوله ﷺ ، رأييكم ليحكم هذه فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى من هو على ظهر الأرض أحد ، قال ذلك لصحابته قبل موته بأيام . وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان والترمذي ، وأبو داود ، وأحمد .

ويدهى أن علماً هذا شأنه لا يمكن ألا يكتب فيه السيوطى رحمه الله وهو صاحب المصنفات العديدة فى شتى الفنون، وقد ذكر المترجمون للشيخ أن له فى الأصول خمسة كتب رأى منها النور الآن - حسب معرفتى - اثنان هما :

تقرير الاستناد فى تفسير الاجتهاد، والرد على من أخذ إلى الأرض وجعل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض .

هذا بالإضافة إلى ما كتبه الشيخ عن الإجمال، والبيان، والنسخ، والعام والخاص، والمطلق، والمقيد وغيرها فى الإتقان ومعتك الأقران ونحوهما من مصنفاته حيث إن هذه المواضيع مشتركة بين أصول الفقه، وعلوم القرآن .

فالشيخ كتب فى علم الأصول لكنه لم يتبحر فيه كما تبجر فى علوم الفقه، والتفسير وغيرهما من العلوم السبعة التى صرح بنبوغه فيها، وقد اعترف الشيخ بأن أصول الفقه - بالنسبة له - يأتى فى المرتبة الثانية بعد العلوم السبعة التى تبجر فيها .

وهو كما قال حيث إن المتدبر لما كتبه فى التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والمعانى، والبيان، والبديع يجده بحراً لا قرار له، ويدرك أنه رحمه الله قد أطال النفس وهو يكتب فى هذه العلوم، وأنه جمع فيها كل ما يحتاج إليه طالب المعرفة .

أما علم أصول الفقه فقد كان الشيخ عالماً فيه - دون ريب وكفى نظمه لجمع الجوامع ولكنه لم يحظ منه بالاهتمام كما حظيت كتاباته فى علوم القرآن .

وقد كتب فيه الكتب المذكورة التي اعتمد فيها على حسب ما اطلعنا عليه منها على نقول العلماء الذين سبقوه .

وهي في جملتها قد أسهمت - إلى حد ما - في تجلية المواضيع التي تناولتها، وأن من جاءوا بعده قد أفادوا مما كتب .
وفاته :

ظل السيوطي رحمه الله طول عمره مشغلاً بالتدريس، والفتيا متحملاً بالصبر، والزهد. لا يمد يده لسلطان، ولا يقف من حاجة على باب أمير، أو وزير إلى أن توفي رحمه الله بالقاهرة في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة وله من العمر إحدى وستون سنة وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً.

التعريف بالكتاب المحقق

هذا الكتاب شرح لكتاب - الكوكب الساطع^(١) - الذى هو نظم لجمع الجوامع لتاج الدين السبكي .

وقد وقع النظم فى ألف وأربعمائة وخمسين بيتاً - ١٤٥٠ - وبعد أن نظم السيوطى الكتاب المذكور شرحه شرحاً طيباً يدل على عقلية كبيرة . وإذا نظرنا إلى دقة عبارة - جمع الجوامع - أدركنا مدى عبقرية السيوطى فى نظم هذا الكتاب وشرحه .

والحق أنى مكثت فى نقل المخطوط، وتحقيقه ما يقرب من ثلاث سنوات حيث إن العمل بتحقيق مثل هذا الكتاب ليس بالأمر الهين، ولا بالشئ السهل لأنه كتاب أصولى لإمام كبير عرف العلماء منزلته ومكانته، وأقرأوا له بالفضل والسبق .

ويكفى هذا الكتاب فخراً أنه تأليف السيوطى، ويكفى السيوطى فخراً أنه السيوطى .

وقد تناول الشيخ الكلام عن أصول الفقه، وأصول الدين بأسلوب واضح، وعبرة سهلة .

وبالجملة فهو كتاب عظيم قدره كثيرة فوائده تنشرح له صدور المؤلفين، وتبتهج بالقراءة فيه عيون المؤمنين .

(١) طبع النظم وحده فى القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ

ما يدل على نسبة الكتاب للشيخ

فى أثناء شرح الشيخ السيوطى رحمه الله فى هذا الكتاب أقال فى أكثر من موضع إلى بعض كتبه كالأشباه والنظائر فى النحو، والأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية، وقطف الأزهار المتناثرة، وشرح تقريب النواوى وغيرها.

وهذا يدل على أن نسبة الكتاب للشيخ مقطوع بها.

وقد صرح بذلك حاجى خليفة (١) حيث قال وهو يتحدث عن كتاب - جمع الجوامع - لتاج الدين السبكى ونظمه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه - الكوكب الساطع - وشرح هذا المنظوم له أيضاً . ١ هـ.

وقال الشيخ محمد حسين مخلوف (٢) رحمه الله وهو يتكلم عن - جمع الجوامع - : وممن نظمه الجلال السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ وشرح نظمته أيضاً.

(١) راجع : كشف الظنون ١ / ٥٩٧ .

(٢) راجع : بلوغ السؤل فى مدخل علم الأصول ص ٢٠٣ .

مزايا الكتاب

من أهم مزاياه ما يلي :

- ١ - حفظ لنا هذا الكتاب نصوصاً من كتب كثيرة منها ما هو منشور، ومنها ما هو مفقود.
- ٢ - يعتبر الكتاب مرجعاً لأسماء كتب كثيرة في كل الفنون المتعلقة بأصول الفقه، وأصول الدين، والتفسير، والحديث.

مثالب الكتاب

لاحظت أثناء تحقيقى للكتاب ما يلي :

- ١ - عدم اهتمام الشيخ بشرح مفردات نظمه، وإنما كان مهتماً بشرحه إجمالاً.
- ٢ - ذكر السيوطى كلام الجلال المحلى فى أكثر من موضع دون أن يصرح أو يشير بأنه كلام المحلى مما يفهم منه أنه كلام السيوطى. ولعل عذر الشيخ أنه وأمثاله من علماء الأمة كانوا يحفظون الكتب، وحين يؤلفون يتركون لأقلامهم العنان فى كتابة كل شئ فى الذاكرة.

المنهج الذى نهجه الشيخ السيوطى

يتلخص المنهج الذى نهجه السيوطى فى الكتاب فيما يلى :

- ١ - كان يذكر النظم، ويقوم بشرحه إجمالاً.
- ٢ - لم يكتف الشيخ بذكر المذاهب التى ذكرها تاج الدين السبكي بل كان يضيف إليها أحياناً مذاهب أخرى ويصرح بذلك ويقول : هذا من زياداتى.
- ٣ - كان يقوم بترجمة بعض الأعلام فى أثناء الشرح.
- ٤ - حكم الشيخ على بعض الأحاديث التى كان يستدل بها.
- ٥ - كان يحيل فى أثناء شرحه إلى أمهات الكتب.

المنهج الذى نهجته فى التحقيق

لقد نهجت فى تحقيق الكتاب ودراسته المنهج التالى :

- ١ - ضبطت النص ضبطاً متقناً من نسختى المخطوط.
 - ٢ - قمت بترقيم الآيات القرآنية، وذكر سورها.
 - ٣ - خرّجت الأحاديث التى ذكرها الشيخ - بقدر الوسع والطاقة - حيث إن الشيخ رحمه الله ملأ المخطوط بأحاديث كثيرة متنوعة أخذها من جميع الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والمؤلفات الموضوعية ككتب الزهد.
 - ٤ - تفسير الألفاظ الغريبة فى الأحاديث وغيرها.
 - ٥ - ترجمة الأعلام الذين ذكرهم الشيخ بقدر المستطاع.
 - ٦ - إرجاع كل نص إلى مصدره الأصلى طالما كان هذا المصدر موجوداً.
 - ٧ - أفدت كثيراً فى التعليق على المخطوط من جميع كتب الأصول عامة، وحاشية البنانى خاصة.
- هذا : ولعلّى أكون بهذا الجهد المتواضع قد أسهمت فى إحياء مرجع للباحثين يوفر لهم من الجهد الكثير.

وصف نسخ المخطوط

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين :

الأولى أقرب لدقة الخط النسخي من مدرسة علي بن هلال ^(١) (ابن البواب) رحمه الله، ومستوى الخط فيها واحد فهي مكتوبة بخط صغير واضح، وتقع في مائة، وإحدى وتسعين لوحة، وكتب في آخرها : فرغ من نسخه يوم الإثنين المبارك ثانی عشر من شهر رمضان المعظم قدره سنة سبع وثمانين وثمانمائة.

أما الثانية فتبدوا أحدث تاريخاً من الأولى، ويغلب أن يكون كاتبها غير عربي، فقد مزج في حروفه بين خطي الرقعة، والفارسي مع عدم إبداء كثير عناية، وتأنق في الكتابة رغم وضوح خط المخطوط، وغلظ القلم الذي كتب به، وتقع في خمسمائة، وأربعة وثلاثين لوحة.

وفي آخرها : قال مؤلفه رحمه الله تعالى : فرغت من هذا الشرح يوم الخميس رابع عشر ذي القعدة الحرام سنة سبع وسبعين وثمانمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل . ١٠ هـ .

ويبدو أن الشيخ رحمه الله بعد أن انتهى من الشرح في رمضان نظر إليه مرة أخرى وانتهى منه ذي القعدة من نفس السنة والله أعلم.

(١) علي بن هلال أبو الحسن المعروف بابن البواب : خطاط مشهور . من أهل بغداد هذب طريقة ابن مقلة ، وكساها رونقاً ، وبهجة . نسخ القرآن الكريم بيده أربعاً وستين مرة . توفي رحمه الله سنة ٤٢٣ هـ

راجع : الأعلام ٣٠ / ٥

صور من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على نعم صارت بها انفس المخلصين ملحوظه
ورتبة المتقين ملحوظه والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الفروع الكريمة والاصول المحفوظه فمذا تعلق حسن البيان
واضح الاشارة سهل المأخذ لتبين الامار كثير الفوائد ثم العود
قريب من الانهاج جدير ببلوغ المرام على منظومة المسماة بالكوكب
الساطع في نظم جمع الجوامع التي نظمت فيها جمع الجوامع في الاصلين
لما صلي القضاء تاج الدين ابي نصر عبد الوهاب ابن قاضي القضاء
تقي الدين بن ابي الحسن السبكي شوقا له تراها ثابته الرضوان وعلى
الله اعتمد واليه عجايبه استند ومنه الهداية والتوفيق استمد
بسم الله حمد لايزال سرمداً يؤذن بازدياد من ابدا
ثم على نبينا وحيته صلاته واله وصحبه
وهذه ارجوزة مختصرة ابياتها مثل النجوم مرفوعة
نصتها جمع الجوامع الذي حوى اصول الفقه والدين الشريعة
ولم يكن من قبله قد انشا مثله ولا الذي بعد انتفاه
وربها غرت وازيد ما كان منقوضا وما يغيد
فليدقارها والسامع يكوك ولو نراذ الساطع
والله في كل امورى ناجي وما ينوب واليه التجنى
التقديم في الله لافادة الاختصاص والتكبير في حمد للتعظيم
والتكبير ويؤذن يعلم والازدياد ابلغ من الزيادة كما ان الاكساب
ابلق من الكسب واصله ازتياد ابدلت النار دالا لتوافق الزاى
الدال في الجهد لتساكل اللفظ وكونا جدي يوزن بازدياد النعم
ماخوذ من قوله تعالى لن شكرتم لازيدنكم والحب بكسر الهمزة
وقد قال صلى الله عليه وسلم انا جيبها لله والاخرزواه الترمذي
وغنى وسائر الفاظ الخطبة مشهورة كذا تداول الكلام عليها
وحاصل الابيات ان هذه الارجوزة نظمت فيها كتاب جمع الجوامع
في اصول الفقه والدين تاليف قاضي القضاء تاج الدين السبكي

الاسم جدي تاج الدين
تاليفه جدي تاج الدين

نفس الخلق الى نفسه فعاد والله خلقكم وما تقولون ونسب الكسب للعبد فقال جزا
ما كانوا يكسبون والكسب ليس ارازا او العدم الى الوجود بل نسبة يعاها العبد بين قدره
ومقدوره في محله ضروره ففعل العبد محالون لله مكتسب للعبد وقد خلقها الله
له نصيب للكسب لا للابداع فالله خالق غير مكتسب والعبد مكتسب غير خالق وهذا هو
بين قول المعتزلة ان العبد خالق لفعله لانه يتايب ويعاقب عليه وبين قول الجبرية انه لا فعل
للعبد اصلا وانما اله محضه كالسكين في يدا القاطعون ، ، ،

ص و في ما نظمته ميسرا سهلا لا بدعا موجزا محورا ،

في عام سبعه في سبعين التي بعد ثمان مائه للهجرة ،

ارجون فريده في اهلها انه لم يكن في قريته كثر لها ،

حوت والاصليين والتصور ما لا يزيد عنه في الجمع الوفي ،

خاتمة والتعقيد والتعقير والحشو والظويل والفكر ،

في الفهم عده ما يقينا واربع المئين مع خمسينا ،

نحيث الى جوفه بل لا يمكن الاختصار منها اصلا ،

ولو روم احد ينسبها اني لها اكثر من ضج فيها ،

فاحمد الله على ما سهلا جدا ينيل من اياه الخلا ،

مصلينا على من عرفت مسكريم الخلق به ومنه ،

ثم الكتاب بحمد الله وعونه في سنة ثمان مائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ،

في شهر رمضان المعظم سنة ثمان مائة وثلثمائة ،

سبع وخمسين وثمان مائة ،

، ، ،

فوقه
قولنا في رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الصلوات على النبي
والآل

نظمه، وفيها جمع الجوامع في اصول الدين التي هي افضاه تاج الدين السبكي والباقي على ذلك
 الى ان اجد من سبكي الى نظم مع تاليفهم فحفظوا ابن الحاجب ونهاج البصائر وهذه الكتاب
 اول كتاب اذ لم يؤلف قبله ولا بعده فانه لما اظهر عليه من العلم الكثير والنظم الوجهين
 والتمحيص بالبداهة والكتب القيمة بحيث انه هو له جميع من مائة مؤلف فارعى وبالجملة
 بحيث لا يمكن اختصاره وهذه الارزاق التي انشأه تساويا اولدانه في المن لا شمارها على
 جميع ما عاوه وزيادة عليه بتغيير المكان من عباراته معروضنا والحق ما اشتهر من سيرة اولادنا
 من لدن فوق قولي ورجاهات التي لم ولنسى قرب هذا مع وعازة نظرها وسندية نظرها
 وخلقها من الحس والتفكير وسلاقتها من علاوة التقدير والتأثير فلا عروا ان تسمى
 بالكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع والى الله تعالى كل ما امله الربني واليه نينا اهننا واهمنا

قوله أو لله انيسر الناس
للجنة ان يقول أو لغيري

المجلس
عرب
يصل اليه النظم في هذه
ويعد له اسس كسب فكم

شأن مختلف لا يخرج المحققين في قول جميع الجواهر في معرفة السبعة في نسخة
كتب قليل الكتاب وأوراد أن يتصل على غير المقدرة والسبعة الكتاب من عام الأصول
الدين وشأنه التصوي فلا اعتبار وقيل لا أصول وأوراد أن بين المقدرة فان هذا أصول الفقه
وبما لا يعرف منه أصول الفقه وأجيب عن الأول بأنه المراد المصنف للمعقود عند دون
الوابع وعن الثاني بأنه لما ثبت الأصول عليها حصلت معرفة أمن على طريق الغيب والقدرة
في الظاهر بما على كماله أو في الحقيقة والمقدرة في نفس العلم وتتمها فالأول وقيل إنه يشهد
على كماله عند حقيقة التبيين للجماعة المقدرة من نفس الزعم ببعض المقدم ومن لا يقنع بما
بين يديه لا يرضى ولا على المقدرة بتفسيرها انما المقدرة هي تمام المقدمات لا لا المقدمات
الإنسان لمعهده أي تبيينه على المقدم والباقي وقال السبكي إنه أشهر ما ذكره في
مقدمة الرجال بمعنى أن الاتصال لا يتبعها قال الشيخ رحمه الله تعالى في مقدمة الرجال لا يتبعها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فيه مسائل يعرف منه وفاته وهو موقوف ومقدم الكتاب لهذا المقام من كلام قريته أمام المقصود
 الرباط بين ما وانتفاع بها فيه سواء توفقه أو لا قال والمفرق بينهما ما لم يكن على كثير من الناس
 وما الكتاب المسببة لنفي المصداق بالثبات خمسة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والأخبار
 والقياس والاستدلال والسادس في العقائد والبراهين بين الفروع الأولية عند تصاريح والمابع
 في الأصول والراية لها بعد لولها وما يسميه من التحليل والعظام المقامين وآداب القضاة وما ضم إليه
 من هاهم الكلام المفتوح بمسئلة الفقه في أصول الدين المتضمن بما يناسب من خاتمة الفصول

منه مقدمة الفقهية
 في أصول الفقه
 الأصول الفقهية الأصول الفقهية
 وقيل يعرفها بالعلم
 وهو طريق الاستفادة والاستنباط
 وتعرف بها الأصول في الفقه

بأن يعرف بأصول الفقه يعرف حقيقة من أراد الاستغناء به فانه من عرف ما يطلب
 إيمان عليه ما ينبغي فاعلم ان أصول الفقه لفظ مركب من مصان وعصا في الم فعل من تعاضد الأصناف
 ولهم الأدلة المنسوبة إلى الفقه وعلل علما على الفن الخاص من غير نظر إلى الأثر أو فصار يعرف
 وهو أحب منه بالعلم بآثار الفقه عليه وأسماء خبر إليه إذا علم الفقه كما قال الأهم المتأخر إليه
 وقال صاحبها لما علم ما منه الشيء وقال الآدمي ما يستلزم تحقيق الشيء إليه وقال غيره منشا
 الشيء وقال المحقق البهاري ما ينبغي تعليم غيره وقال بعضهم ما ينبغي فهم غيره فلهذا ست
 أبارك في أقربها الأهم ثم ما يليه علم الترتيب أما بحسب لأصول الكلام فله أربعة مبان الأول
 لتقديهم الأصول في الفقه المسئلة الكتاب والسنة أي دليلها ومن أصول الفقه أدلة والبرهان
 أصولهم الأصول في الكلام الحقيقة أي الرأى عند المنازع والمأتممة المستمرة كذا أما حدة
 المسئلة للمصطلح فلهذا الأصول والكيفية المتيقن عليها إذا علمت ذلك فمن أصول الفقه
 باعتبار معنى اللقب أدلة الفقه الأهمالية وهو طريق الاستدلال منها والاستنباط وقيل
 يعرفه ذلك وعليه نفس البهاري وابن الحاجب وعلى قول القاضى أبو بكر والأمان

هو من عرف ما ينبغي فاعلم ان أصول الفقه لفظ مركب من مصان وعصا في الم فعل من تعاضد الأصناف
 ولهم الأدلة المنسوبة إلى الفقه وعلل علما على الفن الخاص من غير نظر إلى الأثر أو فصار يعرف
 وهو أحب منه بالعلم بآثار الفقه عليه وأسماء خبر إليه إذا علم الفقه كما قال الأهم المتأخر إليه
 وقال صاحبها لما علم ما منه الشيء وقال الآدمي ما يستلزم تحقيق الشيء إليه وقال غيره منشا
 الشيء وقال المحقق البهاري ما ينبغي تعليم غيره وقال بعضهم ما ينبغي فهم غيره فلهذا ست
 أبارك في أقربها الأهم ثم ما يليه علم الترتيب أما بحسب لأصول الكلام فله أربعة مبان الأول
 لتقديهم الأصول في الفقه المسئلة الكتاب والسنة أي دليلها ومن أصول الفقه أدلة والبرهان
 أصولهم الأصول في الكلام الحقيقة أي الرأى عند المنازع والمأتممة المستمرة كذا أما حدة
 المسئلة للمصطلح فلهذا الأصول والكيفية المتيقن عليها إذا علمت ذلك فمن أصول الفقه
 باعتبار معنى اللقب أدلة الفقه الأهمالية وهو طريق الاستدلال منها والاستنباط وقيل
 يعرفه ذلك وعليه نفس البهاري وابن الحاجب وعلى قول القاضى أبو بكر والأمان

الناظر في مقابلة صاحب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد ^(١) : حمداً لله على نعم صارت بها أنفس المخلصين ملحوظة ، ورتبة المتقين محظوظة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذى الفروع الكريمة ، والأصول المحفوظة ^(٢) .

(١) أول من قال - أما بعد - هو : قس بن ساعدة

وقال بعض العلماء أول من قالها هو : داود عليه السلام . فكلمة - أما بعد - هي المرادة من فصل الخطاب في قوله تعالى ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلِ الْخِطَابَ ﴾ سورة ص آية ٢٠ فسر بعض العلماء فصل الخطاب بأنه - أما بعد - ومعناه أنه يفصل بين - الحمد لله - وغيره مما يبتدأ به ويحيى بعده من القول .
قال الشاعر سابق بن عبد الله البريرى :

باسم الذى نزلت من عنده السور . . . والحمد لله أما بعد يا عمر
فإن رضيت بما تأتى وما تذر . . . فكُنْ على حذرٍ قد ينفع الحذر

(فائدة) المراد بعمر هنا هو عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

وقال بعضهم : أول من قالها : كعب بن لؤى .

وهذه الكلمة لا يبتدأ بها ويجوز أن تقع بعد - بسم الله الرحمن الرحيم - فيكون المعنى :-
أما بعد قولنا بسم الله الرحمن الرحيم - .

ولابد من مجئ الفاء بعدها لأن - أما - لا عمل لها إلا اقتضاء الفاء . لأن الفاء تصل بعض الكلام ببعض وصلاً لا انفصال بينه ولا مهلة فيه و- أما - فاصلة فأنتيت بالفاء لترد الكلام على أوله .

راجع : كتاب الأوائل لأبى هلال العسكري ص ٤٦ ، وبلوغ الأرب ٣ / ٣٩٥ ، وفتح البيان فى مقاصد القرآن ٢٤٠ / ١٢ .

(٢) من الأحاديث الدالة على حفظ أصوله ﷺ ما روى عن على كرم الله وجهه أن النبى ﷺ قال : « خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدنى أبى وأمى =

وعلى الله أعتمد ، وإليه سبحانه أستند ، ومنه الهداية والتوفيق أستمد .

== ولم يصبنى من سفاح الجاهلية شيء . . حديث حسن أخرجه الطبراني في الأوسط ، وابن عدى في الكامل عن علي رضي الله عنه .
(١) المراد بالأصلين : أصول الفقه وأصول الدين .
(٢) الثرى : التراب الندى . . مختار الصحاح مادة - ثرى . .
(٣) الشآبيب : جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر .
راجع : لسان العرب مادة - شأب .

ش : التقديم فى - لله - لإفادة الاختصاص ، والتذكير فى - حمد - للتعظيم
والتكثير ، - ويؤذن - يعلم ، والازدياد أبلغ من الزيادة كما أن الاكتساب
أبلغ من الكسب وأصله ازتياد أبدلت التاء دالاً لتوافق الزاى الدال فى
الجر (١) لتشاكل اللفظ (٢) .

وكون الحمد يؤذن بازدياد النعم مأخوذ من قوله تعالى ﴿ لنن شكرتم
لأزيدنكم ﴾ (٣) . والحب - بكسر الحاء (٤) : الحبيب وقد قال ﷺ - أنا حبيب الله
ولا فخر - . رواه الترمذى وغيره (٥) .

وسائر ألفاظ الخطبة مشهورة كثر تداول الكلام عليها .

وحاصل الأبيات أن هذه الأرجوزة نظمت فيها كتاب جمع الجوامع - فى
أصول الفقه والدين تأليف قاضى القضاة تاج الدين السبكي .

وباعث على ذلك أنى لم أجد من سبقنى إلى نظمه مع نظمهم -
مختصر ابن الحاحب (٦) - ، - ومنهاج البيضاوى (٧) - وهذا الكتاب أولى بذلك إذ
لم يؤلف قبله ، ولا بعده مثله لما انطوى عليه من العلم الكثير ، واللفظ الوجيز ،

(١) الجهر من صفات الحروف وهو لغة : الإعلان .

واصطلاحاً : حبس النفس عن النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج
وهو ضد الهمس وحرقه ما سوى حروف الهمس التى يجمعها قولهم
- فحّته شخص سكت - .

راجع : دروس فى ترتيل القرآن الكريم للشيخ فايز عبد القادر .

(٢) هكذا فى الأصل ولعل الصواب - ولتشاكل اللفظ .

(٣) آية رقم ٧ من سورة إبراهيم .

(٤) راجع : مختار الصحاح مادة - حبيب - .

(٥) سنن الترمذى كتاب المناقب باب - فى فضل النبى ﷺ - .

(٦) ممن نظمه الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة ٨٢٤ هـ .

(٧) من الذين نظموا منهاج شعراً :

١ - زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المهرانى المولد حافظ العصر المتوفى سنة ٨٠٦ هـ =

والتحقيقات البديعة ، والنكت المنبئة بحيث إن مؤلفه جمعه من مائة (١) مؤلف فأوعى ، وبالع في إيجازه بحيث لا يمكن اختصاره (٢) .

وهذه الأرجوزة إن شاء الله تعالى تساويه أو تدانيه في الحسن لاشتمالها على جميع ما حواه وزيادتها عليه بتغيير ما كان من عبارته معترضاً ، وإلحاق ما أهمله من مسألة ، أو حكاية خلاف .

ففي قولى : وربما غيرت البيت .

لف ونشر مرتب .

هذا مع وجازة لفظها ، وعذوبة نظمها ، وخلوها من الحشو ، والتعقيد ، وسلامتها من علاقة التقديم والتأخير فلا غرو (٣) أن يسمى بالكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع .

والله تعالى في كل ما آمله المرتجى ، وإليه فيما أخشاه وأحذره الملتجى .

= ٢ - شهاب الدين أحمد بن محمد الطوخى المتوفى سنة ٨٩٣ هـ .

٣ - يوسف بن أحمد بن داود العيني المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .

(١) صرح تاج الدين السبكي بذلك حيث قال :

.... ونصرع إليك - يا الله - في منع الموانع عن إكمال جمع الجوامع الآتى من فن الأصول بالقواعد القواطع البالغ من الإحاطة بالأصلين مبلغ ذوى الجد والتشمير الوارد من زهاء مائة مصنف ..

(٢) لقد جارى السبكي في ذلك شارحه الجلال المحلى فكان الاثنان نحتا من الحجارة

العبارة روماً للاختصار وهذا يدل على أن لهما في فنون الكلام القوة والافتدار .

ومن ثم لا يستطيع أى إنسان أن يفهم جمع الجوامع وشرحه لأن الهمم في هذا العصر مصابة ببعض داء القصور ، والنفوس تجنح إلى الكسل والفتور .

(٣) قوله - فلا غرو - أى فلا عجب

فالعرو : العجب ، وقد غرا أى عجب وبابه - عدا -

راجع : مختار الصحاح مادة - غرا -

ص : يُحَصِّرُ هَذَا النِّظْمُ فِي مَقْدَمَةِ ٠٠٠ وَبَعْدَهَا سَبْعَةً كُتِبَ مُحْكَمَةً

ش : اختلف في مرجع ضمير - ينحصر - من قول - جمع الجوامع (١) - :
وينحصر في مقدمة وسبعة كتب

ف قيل : الكتاب .

وأورد أنه مشتمل على غير المقدمة ، والسبعة كتب من علم أصول الدين
وخاتمة التصوف فلا انحصار .

وقيل : الأصول .

وأورد عليه أن من المقدمات حدَّ أصول الفقه ، وغيره مما لا يعدّ من
أصول الفقه .

وأجيب عن الأول بأن المراد المعنى المقصود منه دون التوابع .

وعن الثاني بأنه لما توقف الأصول عليها جعلت جزءاً منه على طريق
التغليب فالتصريح في النظم بفاعل - يحصر - أوضح وأحسن .

والمقدمة - بكسر الدال ، وفتحها - فالأول - وقيل إنه أشهر - مأخوذ من
مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه (٢) . من - قدم - اللزم بمعنى تقدم .

ومنه قوله تعالى ﴿ لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ (٣) فكأنها تقدمت بنفسها أمام

(١) راجع : جمع الجوامع ١ / ٢٦

(٢) راجع : مختار الصحاح مادة - قدم - ، ولسان العرب مادة - قدم - .

(٣) آية رقم ١ من سورة الحجرات .

المقصود . أو من - قَدَم - المعتدى لأنها تقدم الإنسان لمقصوده أى تُجسِّره^(١) على التقدم .

والثانى - وقال السبكي إنه أشهر - مأخوذ من مقدمة الرجل^(٢) بمعنى أن الإنسان يقدمها^(٣) .

قال الشيخ سعد الدين : يقال : مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حدوده ، وغايته ، وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها ، وانتفاع بها فيه سواء توقفت عليها أم لا^(٤) .

(١) يقال - رجل جسْر - أى جسيم جسور شجاع ، وإن فلاناً ليَجسِّر فلاناً أى يشجعه وفى حديث الشعبي : أنه كان يقول لسيقه :- اجسر جسار - هو فَعَّال من الجسارة وهى الجراءة والإقدام على الشيء .

راجع : لسان العرب مادة - جسر -

(٢) الرجل : مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث .

والرجل أيضاً رجل البعير والجمع : الرجال .

يقال رجل البعير : شَدَّ على ظهره الرجل وبابه - قطع - .

راجع : مختار الصحاح مادة - رجل - .

(٣) راجع : لسان العرب مادة - قدم - .

(٤) اعلم أن مقدمة الكتاب : اسم لطائفة قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقفت عليها أم لا .

ومقدمة العلم : ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله من معرفة حدّه وموضوعه وغايته .

فمقدمة الكتاب : اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة .

ومقدمة العلم : اسم للمعانى المخصوصة .

فبين مفهوميهما التباين ، وأما فى الوجود فبينهما العموم والخصوص المطلق . والأعم

مقدمة الكتاب والأخص مقدمة العلم . فكلما وجدت مقدمة العلم وجدت مقدمة الكتاب

من غير عكس .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ٢٧ ، ٢٨ .

قال : والفرق بينهما مما خفى على كثير من الناس .

وأما الكتب السبعة ففي المقصود بالذات خمسة في مباحث أدلة الفقه الخمسة الكتاب والسنة والإجماع ، والقياس ، والاستدلال ، والسادس في التعادل والتراجيح بين هذه الأدلة عند تعارضها ، والسابع في الاجتهاد والرباط لها بمدلولها ، وما يتبعه من التقليد ، وأحكام المقلدين وأدب الفتيا ، وما ضم إليه من علم الكلام المفتوح بمسألة التقليد في أصول الدين المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف .

المقدمة

ص : أدلة الفقه الأصول مُجَمَّلة ٠٠٠ وقيل معرفة ما يدلُّ له
وطرق استفادة والمستفيد ٠٠٠ وعارف بها الأصولي العتيد

ش : بدأ بالتعريف بأصول الفقه ليعرف حقيقته من أراد الاشتغال به فإن من
عرف ما يطلب هان عليه ما يبذل .

فاعلم أن أصول الفقه في الأصل لفظ مركب من مضاف ومضاف إليه ،
ثم نقل عن معناه الإضافي وهو الأدلة المنسوبة إلى الفقه ، وجعل علماً على الفن
الخاص من غير نظر إلى الآخر فصار مفرداً . وهو لقب مشعر بالمدح بابتناء
الفقه عليه أو احتياجه إليه إذ الأصل لغة كما قال الإمام (١) : المحتاج إليه (٢) .
وقال صاحب (٣) - الحاصل - : ما منه الشيء (٤) .

(١) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي . إمام وقته في العلوم العقلية ، وأحد
الأنمة في علوم الشريعة . أتقن علوماً كثيرة وبرز فيها . وقد روى عنه أنه قال : لقد
اخنبرت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية فلم أجدها تروى غليلاً ، ولا تشفى غليلاً ،
ورأيت أصح الطرق طريقة القرآن الكريم .
من مصنفاته : المحصول في أصول الفقه ، والتفسير الكبير ، وعصمة الأنبياء ،
والمعالم . توفي رحمه الله سنة ٦٠٦ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٥٦ / ٢ .

(٢) راجع : المحصول في أصول الفقه ٩ / ١ .

(٣) هو تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي اختصر المحصول وسماه الحاصل . من
تلاميذ فخر الدين الرازي . قرأ عليه وصحبه وكان وحيد عصره في العلم والفضل . توفي
رحمه الله سنة ٦٥٣ هـ وقال بعض العلماء إنه توفي سنة ٦٥٥ هـ وقال بعضهم سنة
٦٥٦ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ١٢٠ / ٢ .

(٤) راجع : الحاصل ٢٢٨ / ١ .

وقال الآمدي (١) : ما يستند تحقق الشيء إليه (٢) .

وقال غيره : منشأ الشيء (٣) .

وقال أبو الحسين البصري (٤) : ما ينبني عليه غيره (٥) .

وقال بعضهم : ما يتفرع عنه غيره (٦) .

فهذه ست عبارات أقربها الأخير ، ثم ما قبله على الترتيب .

أما بحسب الاصطلاح فله أربعة معان (٧) :

(١) هو على بن أبي على محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب بسيف الدين . نشأ حنبلياً ثم تمذهب بمذهب الشافعي . صنف كتباً كثيرة لا يستغنى عنها طالب العلم : الإحكام في أصول الأحكام ، وأبكار الأفكار ، ودقائق الحقائق . توفي رحمة الله سنة ٦٣١ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ / ٧٩ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٥٦ / ٢ .

(٢) راجع : الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٢٣ .

(٣) راجع : نهاية السؤل ١ / ١٨ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٨ .

(٤) هو محمد بن على الطيب البصري . كنيته أبو الحسين . أحد أئمة المعتزلة ، وكان يشار إليه بالبنان في علمي الأصول والكلام . له تصانيف كثيرة نافعة تدل على نبوعه وعلمه . ولد بالبصرة وتوفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ .

راجع : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١ / ٢٤٩ .

(٥) راجع : المعتمد في أصول الفقه ١ / ٥ .

(٦) راجع : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٨ .

(٧) راجع : نهاية السؤل ١ / ١٨ ، ١٩ ، ولطائف الإشارات ص ٨ .

هذا : وقد زاد بعض العلماء معنى خامساً للأصل هو - المستصحب - فيقال : الأصل في الأشياء الإباحة ، والأصل براءة ذمة الإنسان على معنى أنه تثبت للإنسان براءته ولا يكون متهماً - مثلاً - حتى تثبت إدانته بدليل .

راجع : إرشاد الأنام إلى معرفة الأحكام للمحقق ص ٣٤ ، ٣٥ .

- ١ - الدليل كقولهم الأصل في هذه المسألة الكتاب ، والسنة . أى دليلها .
ومنه أصول الفقه أى أدلته .
 - ٢ - والرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة . أى الراجح عند السامع .
 - ٣ - والقاعدة المستمرة نحو : إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل .
 - ٤ - والصورة المقيس عليها (١) .
- إذا علمت ذلك فحدّ أصول الفقه باعتبار معناه اللقبى : أدلة الفقه الإجمالية وطرق الاستفادة منها ، والمستفيد .
- وقيل : معرفة ذلك .
- وعليه مشى البيضاوى (٢) ، وابن الحاجب (٣) .

(١) مثال ذلك : قولنا : التأفف للوالدين أصل يقاس عليه الضرب فى الحرمة بجامع الإيذاء فى كل .

وكما يقال : الخمر أصل النبيذ . بمعنى أن الخمر مقيس عليها النبيذ فى الحرمة ، والنبيذ مقيس .

(٢) راجع : منهاج الوصول مع شرحى الإسئوى والبدخشى ١ / ١٦ .
هذا والبيضاوى هو : عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى الشافعى . يلقب بناصر الدين ، ويكنى بأبى الخير ، ويعرف بالقاضى . له مصنفات عدة تدل على قدم راسخة فى التأليف . منها : منهاج الوصول ، والغاية القصوى .
توفى رحمه الله سنة ٦٨٥ هـ .

راجع : الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ٢ / ٩١ .
(٣) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ١٨ . لكن يلاحظ بأنه عبر بالعلم ولم يعبر بالمعرفة .

هذا وابن الحاجب هو جمال الدين عثمان بن عمر أبو عمرو المصرى ثم الدمشقى ثم الإسكندرى فقيه أصولى متكلم نظار . له تصانيف بلغت الغاية فى التحقيق ، والإجادة توفى رحمه الله بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .
راجع : شجرة النور الزكية ١ / ١٦٧ .

وعلى الأول القاضى أبو بكر^(١) ، والإمامان^(٢) ، والآمدى^(٣) ، واختاره ابن دقيق العيد^(٤) والسبكي^(٥) لأن الأدلة إذا لم تعلم لا تخرج عن كونها أصولاً ، ولأن الأصول لغة الأدلة فجعله اصطلاحاً نفس الأدلة أقرب إلى المدلول

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد الباقلانى البصرى الأشعرى الملقب بسيف السنة ولسان الأمة . انتهت إليه رئاسة المالكية .

من تصانيفه : التقریب ، والتبصرة ، والإنصاف .

توفى رحمه الله سنة ٤٠٣ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠ .

(٢) المراد بالإمامين إمام الحرمين الجوينى ، والرازى .

وقد تقدمت ترجمة الرازى .

أما الجوينى فهو : أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف . فقيه شافعى أصولى له مصنفات كثيرة نافعة منها : البرهان ، والورقات ، ونهاية المطلب ، والإرشاد ، شغل رضى الله عنه من الزمان تسعاً وخمسين سنة من سنى القرن الخامس الهجرى حيث ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٤٧٨ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكي ٥ / ١٦٥ .

(٣) راجع : الأحكام ١ / ٢٣ .

(٤) هو محمد بن على بن وهب القشيرى المنفلوطى المصرى المالكى ثم الشافعى . عرف بالعلم والزهد وكان عارفاً بالمذهبين إماماً فى الأصلين . صنف تصانيف كثيرة منها : شرح كتاب العمدة فى الأحكام وشرح مختصر ابن الحاجب ، وله ديوان خطب ولد سنة ٦٢٥ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٧٠٢ هـ بالقاهرة .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) هو على بن عبد الكافى بن على السبكي المكنى بأبى الحسن الملقب بتقى الدين الفقيه الشافعى المفسر الحافظ الأصولى النحوى من تصانيفه : تفسير القرآن ، وشرح المنهاج فى أصول الفقه توفى رحمه الله بمصر سنة ٧٥٦ هـ على الأرجح .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٧٥ .

اللغوى ، ولهذا قالوا فى حدّ الفقه - العلم بالأحكام - ولم يجعلوه نفس الأحكام لأنه أقرب إلى الاستعمال اللغوى إذ الفقه لغة : الفهم (١) .

ووجه الثانى أن الفقه متفرع عن العلم بأدلته كما هو متفرع عن أدلته .
والحاصل أن الأدلة لها حقائق فى نفسها من حيث دلالتها ، ومن حيث
تعلق العلم بها فهل موضوع أصول الفقه تلك الحقائق ، أو العلم بها ؟ .
المختار الأول .

فالأدلة جنس . والإجمالية - والمراد بها غير المعينة (٢) كمطلق الأمر (٣) ،
والنهى وفعل النبى ﷺ ، والإجماع ، والقياس ، والاستصحاب المبحوث عن
أولها (٤) بأنه للوجوب حقيقة ، والثانى (٥) بأنه للحرمة كذلك ، والباقى
بأنها حجج - قيد مخرج للتفصيلية نحو : « أقيموا الصلاة » (٦) ، « ولا تقربوا
الزنا » (٧) ، وصلاته ﷺ فى الكعبة كما أخرجه الشيخان (٨) ، والإجماع على أن

(١) راجع : مختار الصحاح مادة - فقه - ، ولسان العرب مادة - فقه - .

(٢) قوله - غير المعينة - تفسير باللازم إذ الإجمال لغة : الاختلاط

وعرفاً : عدم الإيضاح

وكلاهما يلزمه عدم التعيين

ولاشك أن الأدلة الإجمالية غير معين فيها الجزئيات لعدم إشعار الكلّى بجزئى معين .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٣٣ .

(٣) قوله - كمطلق الأمر - من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٤) المراد بقوله - أولها - مطلق الأمر .

(٥) المراد به : النهى .

(٦) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٧) آية رقم ٣٢ من سورة الإسراء .

(٨) صحيح البخارى كتاب الحج باب - إغلاق البيت ويصلى فى أى نواحى البيت شاء -

وصحيح مسلم كتاب الحج باب - استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحج باب - ما جاء فى الصلاة فى الكعبة - ، وأبو داود فى

كتاب المناسك باب - فى دخول الكعبة - .

لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لهما ، وقياس الأرز على
البر في امتناع بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل يداً بيد كما رواه مسلم ^(١) ،
واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليست أصول الفقه .

وعلى الحد الثاني المعرفة كالجنس ^(٢) ، وأدلة الفقه فصل يخرج ثلاثة
أشياء غير الأدلة كالقحة ونحوه ، وأدلة غير الفقه كأدلة النحو ، والكلام ، وبعض
أدلة الفقه كالباب الواحد من أصول الفقه فإنه جزء من أصول الفقه فلا يكون
أصول الفقه ، ولا يسمى العارف به أصولياً لأن بعض الشيء لا يكون نفس
الشيء وهذا بناء على ما اختاره الإمام أن أصول الفقه اسم للمجموع فلا يسمى
به بعضه ^(٣) .

قال السبكي : وهذا إنما يظهر إذا أخذ مضافاً ، ومضافاً إليه . أما إذا أخذ
اسماً على هذا العلم فينبغي أن يصدق على القليل (منه) ^(٤) ، والكثير كسائر

= ونص الحديث كما في صحيح البخاري : « عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال :
دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعثمان ابن طلحة فأغلقوا
عليهم فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟
قال : نعم بين العمودين اليمانيين . »

(١) عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ :

– الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ،
والمح بالمح ، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد . فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف
شئتم إذا كان يداً بيد –

صحيح مسلم . كتاب – المساقاة – باب – الصرف ، وبيع الذهب بالورق نقداً – .

(٢) إنما كانت المعرفة كالجنس لأن الجنس هو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية .

والحقيقة هي الماهية الموجودة في الخارج .

وما ورد هنا تعريف لحقيقة اصطلاحية لا وجود لها في الخارج فهو مقول على كثرة
مختلفة الماهية لا الحقيقة فكان كالجنس .

وبعبارة أخرى : يقال – كالجنس – في الأمور المعنوية ، ويقال – جنس – في الأمور الحسية

وهناك من العلماء من يطلق الجنس على الحسى والمعنوى .

(٣) راجع : المحصول ١ / ١١ .

(٤) ليست في الإبهام .

العلوم ، ولهذا إذا رأيت مسألة واحدة منه تقول : هذه (١) أصول فقه .

قال : والاعتذار عن الجمع في لفظة - الأصول - بأمرين :

(أحدهما) : أن بعد التسمية به لا تجب المحافظة على معنى الجمع .

(والثاني) : أنه جمع مضاف إلى معرفة فيعم ، والعموم صادق على كل فرد (٢) . انتهى .

والمراد بمعرفة الأدلة أن يعرف أنها محتج بها لا حفظها ولا غيره (٣) .

وخرج بتقييد المعرفة بالإجمالية : معرفة الأدلة تفصيلاً فإنه وظيفة الناظر في الفقه والخلاف .

والمراد بها أن يعرف مثلاً كون الإجماع حجة ، وكون الأمر للوجوب في الجملة لا الحكم عليه بأنه للوجوب في موضع مخصوص .

قال السبكي : ليست الأدلة منقسمة إلى ما هو إجمالي غير تفصيلي ، وتفصيلي غير إجمالي بل كلها شيء واحد له جهتان أعيانها وكمياتها . فالأصولي يعلمه من الجهة الثانية ، والفقيه من الأولى (٤) .

ووجه جعل الإجمال قيداً لها أن لها نسبتين فهي . باعتبار أحدهما غيرها باعتبار الأخرى .

وقولنا - وطرق الاستفادة منها - أي استفادة الفقه من الأدلة . أي استنباط الأحكام الشرعية (٥) .

وطرقها هي شرائط الاستدلال الآتية في الكتاب السادس ، وإنما جعلت في أصول الفقه لأن المقصود من الأدلة الاستنباط ، ولا يمكن إلا بشرائطه لأنها مفيدة للظن غالباً ، والمظنونات قابلة للتعارض محتاجة إلى الترجيح فصار ذلك أو معرفته من أصول الفقه .

(١) في الإبهاج - هذا - .

(٢) راجع : الإبهاج ١ / ١٣ .

(٣) راجع : نهاية السؤل على المنهاج ١ / ٢١ .

(٤) راجع : الإبهاج ١ / ١٤ .

(٥) راجع : نهاية السؤل على المنهاج ١ / ٢٣ .

وقولنا - والمستفيد - أى وطرق المستفيد منها وهو المجتهد أى صفاته المعبر عنها بشروط الاجتهاد الآتية فى الكتاب السابع .

قال الإسنوى (١) : وإنما جعل ذلك من أصول الفقه لأن الأدلة كما ذكرنا ظنية وليس بين الظنى ومدلوله ارتباط عقلى لجواز عدم دلالاته عليه فاحتيج إلى رابط وهو الاجتهاد (٢) .

وقال ابن دقيق (٣) العيد : لو اقتصر فى تعريف أصول الفقه على الدلائل وكيفية الاستفادة منها لكفى ويكون حال المستفيد كالتابع ، والتتمة لكن جرت العادة بإدخاله فى أصول الفقه وضعا فأدخل فيه جزءاً .

وسبقه إلى ذلك الشيخ أبو إسحق (٤) ، وابن برهان (٥) حيث جعلاً أصول

(١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن على الأموى الإسنوى المصرى الشافعى . الملقب بجمال الدين المكنى بأبى محمد . فقيه أصولى نحوى برع فى علوم كثيرة وخاصة الأصول والعربية من مصنفاته : التمهيد ، ونهاية السؤل ، وشرح عروض ابن الحاجب .
توفى رحمه الله سنة ٧٧٢ هـ بمصر .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٩٣ .

(٢) راجع : نهاية السؤل على المنهاج ١ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) هو : إبراهيم بن على بن يوسف الملقب بجمال الدين المكنى بأبى إسحق الفقيه الشافعى الأصولى المؤرخ الأديب .

كان رحمه الله شيخاً زاهداً ورعاً شديد الفقر حتى إنه لم يستطع أن يؤدى فريضة الحج لفقره ، وكان متقشفاً فى ملبسه ومأكله .
وله شعر جيد ومنه قوله :

سألت الناس عن خلّ وفى . . . فقالوا ما إلى هذا سئل

تمسك إن ظفرت بذيّل حرّ . . . فإن الحرّ فى الدنيا قليل

وكان رحمه الله عالماً جليل القدر وله مصنفات عظيمة نافعة .

توفى رحمه الله سنة ٤٧٦ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ٢٦٨

(٥) هو : أحمد بن على بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان يكنى بأبى الفتح . فقيه =

الفقه الأدلة وكيفية الاستدلال خاصة (١) .

وأما صاحب - جمع الجوامع - فاقصر في تعريف الأصول على الدلائل الإجمالية (٢) ، ثم قال والأصولى العارف بها ، وبطرق استفادتها ، ومستفيدها (٣) .

وقال فى - منع (٤) الموانع - : جعل المعرفة بطرق استفادتها جزءاً من مدلول الأصولى دون الأصول لم يسبقنى إليه أحد .

وجهى : أن الأصول لما كانت عندنا نفس الأدلة لا معرفتها لزم من ذلك أن يكون الأصولى هو المتصف بها لأن الأصولى نسبة إلى الأصول وهو من قام به الأصول ، وقيام الأصول به معناه معرفته إياه ، ومعرفته إياه متوقفة على معرفة طرق الاستفادة فإن من لا يعرف الطريق إلى الشئ محال أن يعرف الشئ فمن ثم لزم كون معرفة الطريق أمراً لا بد منه فى صدق مسماه ولهذا ذكر فى أصول الفقه وإن لم يكن نفس الأصول ، ولا منه .

ولا ينكر اشتراطنا فى الأصولى ما ليس جزءاً من نفس الأصول فإن الناس قاطبة قد عرفوا الفقه بالعلم بالأحكام إلى آخره وقالوا الفقيه المجتهد وهو

= شافعى أصولى محدث . كان حنبلى المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعى رحمه الله . كان حادّ الذهن حافظاً لا يكاد يسمع شيئاً إلا حفظه .

صنف فى أصول الفقه : البسيط ، والوسيط ، والأوسط ، والوجيز . وتوفى رحمه الله سنة ٥٢٠ هـ .

راجع : الفتح المبين ١٦ / ٢

(١) راجع : اللمع ص ٦ ، وشرح اللمع للشيرازى ١ / ١٦١ ، والوصول إلى الأصول ١

/ ٥١ ، والأوسط لابن برهان كما فى البحر المحيط للزركشى ١ / ٢٤ .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع ١ / ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) كتاب - منع الموانع عن جمع الجوامع لتاج الدين السبكي رحمه الله .

ذو الدرجة الوسطى عربية وأصولاً إلى آخره . فما قالوا الفقيه العالم بالأحكام بل من قامت به شرائط الاجتهاد وعددوها . انتهى كلامه .

قال الزركشى (١) : وفيه نظر لأن طرق الاستفادة ثابتة في نفسها سواء عرفها الأصولي أم لا كما قلنا في الأدلة سواء . فوجب أن يدخل في مسمى الأصول لا الأصولي . وإنما افتقر العالم بالأدلة إلى ذلك ليصح كونه عالماً بالأدلة على الحقيقة (٢) .

قال : وقوله - فما قالوا الفقيه العالم بالأحكام - ممنوع فقد قاله بعضهم فيما نقله الشيخ أبو إسحق (٣) في كتابه - الحدود (٤) .

وقال الشيخ جلال الدين (٥) : ولتوقف الاستفادة الأحكام التي هي

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري الزركشى الفقيه الشافعي الأصولي المحدث ولد بمصر سنة ٧٤٥ هـ وكان أبوه تركي الأصل . لقب بالزركشى لأنه تعلم صنعة الزركش في صغره كما لقب بالمنهاجي لأنه حفظ منهاج الطالبين للإمام النووي رحمه الله . تبحر في العلوم وصار يشار إليه بالنبان في الفقه ، والأدب ، والحديث وله مصنفات كثيرة منها : البحر المحيط في أصول الفقه ، وتشنيف المسامع بجمع الجرامع في الأصول أيضاً . والدباج في توضيح المنهاج . وتوفي رحمه الله سنة ٧٩٤ هـ

راجع : الفتح المبين ٢ / ٢١٩ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ١ / ١٢٨ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) اسمه : - الحدود ، والحقائق - كما في تشنيف المسامع للزركشى ١ / ١٢٩ .

(٥) هو : محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي الملقب بجلال الدين . الفقيه الأصولي

المتكلم النحوي المفسر . كان ذهنه يثقب الماس . وكان في عصره غرة في سلوك طريق السلف . له مؤلفات شددت إليها الرجال لما امتازت به من الاختصار ، والتحرير ،

والتنقيح ، وسلامة العبارة

توفي رحمه الله سنة ٨٦٤ هـ

راجع : الفتح المبين ٣ / ٤٠ .

الفقه على المرجحات ، وصفات المجتهد - التي بقيامها بالمرء يكون مستفيداً لتلك الدلائل أى أهلاً لاستفادتها بالمرجحات فيستفيد الأحكام منها - ذكروها في تعريفى (١) الأصول الموضوع (٢) لبيان ما يتوقف عليه الفقه من أدلته الإجمالية ومن المرجحات وصفات المجتهد ، وأسقطها (٣) المصنف لما قاله (٤) من أنها ليست من الأصول وإنما تذكر فى كتبه لتوقف معرفته (٥) على معرفتها (٦) لأنها (٧) طريق إليه (٨) .

قال : وظاهره أنها طرق للدلائل الإجمالية وإنما هى للتفصيلية وكأن (٩) ذلك سرى إليه (١٠) من كونها (١١) جزئيات الإجمالية وهو مندفع بأن توقف

(١) قوله - تعريفى الأصول - أى تعريفه باعتبار إطلاقه المتقدمين من كونه القواعد الكلية أو معرفتها .

(٢) قوله - الموضوع - الخ . نعت للأصول .

وفيه أن المراد بالموضوع لفظ الأصول ، والمراد من الأصول المنعوت معناه لالفظه فلا يصح النعت ، ولا يصح أن يراد من الأصول لفظه لأن المعرف معناه لالفظه .
وبالجملة فبين قوله - الأصول - وقوله - الموضوع - تناف .
والجواب : أن المراد بالموضوع المجهول ، واللام فى قوله - لبيان - تعليلية فاندفع الإشكال .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ٣٨ .

(٣) الضمير فى قوله - وأسقطها - راجع إلى المرجحات ، وصفات المجتهد .

(٤) قوله - لما قاله - أى فى كتاب - منع الموانع - .

(٥) قوله - لتوقف معرفته - أى الأصول الذى هو الأدلة الإجمالية .

(٦) قوله - على معرفتها - أى معرفة المرجحات ، وصفات المجتهد .

(٧) قوله - لأنها - أى لأن المرجحات ، وصفات المجتهد

(٨) قوله - طريق إليه - أى إلى الأصول الذى هو الدلائل الإجمالية .

(٩) قوله - وكأن ذلك - اعتذار عن المصنف - تاج الدين السبكي - ، والإشارة إلى جعل

المرجحات وصفات المجتهد طريقاً للإجمالية .

(١٠) الضمير فى - إليه - يعود على تاج الدين السبكي .

(١١) قوله - من كونها - أى الأدلة التفصيلية

التفصيلية على ما ذكر من حيث تفصيلها المفيد للأحكام . على أن توقفها ^(١) على صفات المجتهد من حيث حصولها للمرء لا معرفتها والمعتبر في مسمى الأصولي معرفتها لا حصولها .

وبالجملة فظاهر أن معرفة الدلائل الإجمالية المذكورة في الكتب الخمسة لا تتوقف على معرفة شيء من المرجحات ، وصفات المجتهد المعقود لها الكتابان الباقيان لكونها من الأصول .

فالصواب ما صنعوا من ذكرها في تعريفه . كأن يقال : أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية ، وطرق استفادة ومستفيد جزئياتها .

وقيل : معرفة ذلك ، ولا حاجة إلى تعريف الأصولي ^(٢) للعلم به من ذلك ^(٣) . انتهى ^(٤) . فلذلك مشيت في النظم على إدخالها في حد الأصول ، ثم صرحت بتعريف الأصولي إتماماً للفائدة ووفاء بما في الأصل .

وعدلت عن قوله - دلائل - إلى أدلة لما قيل من أنه لحن ^(٥) .

(١) قوله - على أن توقفها - الضمير هنا عائد على الإجمالية .

(٢) قوله - ولا حاجة إلى تعريف الأصولي - أي بأنه العارف بما ذكر من الدلائل الإجمالية والمرجحات وصفات المجتهد .

(٣) قوله - من ذلك - أي من تعريف الأصول .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٧ - ٤١

(٥) يرى بعض العلماء أن - دليل - اسم جنس ، واسم الجنس إذا كان على وزن - فاعيل - لا يجمع على - فاعلن - قياساً بل يجمع على - أفعله - ، وشذ - وصيد ووصائد ، وسليل وسلائل - .

والوصيد : الباب أو الفناء ، والسليل الولد والأنثى سليله .

وقد أجيب عن هذا بما يلي :

١ - أن جمع دليل على دلائل يحتمل أن يكون مما سمع كوصيد ووصائد . ويعضد ذلك أن الشافعي رحمه الله وهو حجة في اللغة قد استعمله في - الرسالة - كثيراً .

قال ابن مالك ^(١) فى - شرح الكافية ^(٢) - : لم يأت - فعائل - جمعا لاسم
جنس على وزن - فاعيل - فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس جائز فى العلم المؤنث
كسعائد جمع سعيد اسم امرأة .

(فائدة) :

قال فى - منع الموانع ^(٣) - : إذا سمي بمضاف ومضاف إليه فتارة يقطع
النظر عن المفردين والإضافة بالكلية ويكون ذلك بالأعلام المرتجلة ^(٤) ، وليس

= ٢ - أن دليلاً ليس اسم جنس بل هو علم جنس لمؤنث هو الحجة فجمعه على دلائل قياسي
كجمع سعيد علم امرأة على سعائد .

٣ - أن دلائل ليس جمعا لدليل وإنما هو جمع لدلالة بمعنى دليل .
راجع : أصول الفقه لشيخنا المرحوم زهير ١ / ١٥ ، ١٦ .

(١) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجبلى . كان له فى
اللغة باع طويل وكان مشهوراً بالكرم مع ضيق ذات يده حتى قال بعض المؤرخين :
انفرد ابن مالك عن المغاربة بشيئين : الكرم ، ومذهب الامام الشافعى رحمه الله .
توفى - على رأى الجمهور - سنة ٦٧٢ هـ .

(٢) الكافية الشافية : نظم يحتوى على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات . نظمها
ابن مالك وأنبعها بشرح تخفّ معه المؤونة وتخفّ به المعونة وتعتبر الألفية خلاصة
للكافية الشافية .

(٣) منع الموانع للسيكى ص ١٨٩ رسالة ماجستير - آله كاتبة - تحقيق د / علاء داهش .
(٤) المرتجل : هو اللفظ الموضوع لمعنى لم يسبق بوضع آخر .

وهو مشتق من الرجل ومنه أنشد ارتجالاً أى أنشد من غير روية وفكرة . لأن شأن
الواقف على رجل يشتغل بسقوطه عن فكرته . فشبه الذى لم يسبق بوضع بالذى لم
يسبق بفكر .

هذا هو اصطلاح الأدباء .

فجعفر فى النهر الصغير مرتجل ، وفى الشخص علماً ليس بمرتجل لتقدم وضعه للنهر
الصغير .

وكذلك زيد مرتجل بالنسبة إلى المصدر الذى نقول فيه زاد يزيد زيدا ، وغير مرتجل
بالنسبة لجعله علماً على شخص معين .
راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٢ .

أصول الفقه من هذا القبيل فإننا لم نقطع النظر عن معنى – الأصل ، والفقه ، والإضافة كلية – بل لاحظنا كل واحد منها، وتارة يلاحظ وذلك على قسمين :
(أحدهما) : أن تلاحظ تلك المعاني ، وتبقيها على حالها ، ولا تعمل شيئاً إلا زيادة صيرورتها علماً . وهذا لم نعتمد في أصول الفقه لأننا لم نبق شيئاً من المعاني الثلاثة على حاله .

(والثاني) : أن يلاحظ أدنى ملاحظة . فيلاحظ مثلاً معنى – الأصل – لغة ، – والفقه – ، وأصل الإضافة . وتكون هذه الملاحظة هي العلاقة المسوغة إطلاق هذا اللفظ الذي هو مضاف ، ومضاف إليه على هذا العلم . وهذا هو المقصود ، ويشبه العلم الذي لمحت فيه الصفة كالحسن عند النحاة ، والحقيقة الشرعية فإنها مجاز لغوي لم يقطع الشارع النظر فيها عن اللغة .

قال (١) : وهنا بحث شريف وهو أن هذه الأسماء الموضوعية للعلوم كالفقه والأصول ، والنحو ، والطب هل هي مما صار علماً بالغلبة أو هي من المنقولات العرفية ؟ .

للوالد فيه احتمالان .

قال : والثاني أقوى لأن العلم بالغلبة يتقيد بما إذا كان معرفاً بأل كالفقه أو بالإضافة كابن عمر .

ونحن نجد في العرف أنه لو قال القائل : فلان يعرف فقهاً ، ونحواً ، وطباً فهم منه معانيها الخاصة فدل على أنها موضوعة لها مع التنكير كما يفهم من – دابة – مع التنكير ذوات الأربع .

قال : ثم إذا ثبت أنها منقولة فهي أسماء أجناس لا أعلام أجناس لوجهين :

(أحدهما) : أنها تقبل الألف واللام ، ولو كانت أعلاماً لما قبلتها .

(١) أى تاج الدين السبكي رحمه الله .

(والثاني) : أنه قد تثبت ذلك في - دابة - فلتكن هذه مثلها . انتهى .

ص : والفقه علم حكم شرع عملي ... مكتسب من طرق لم تحوّل

ش : الفقه في اللغة : الفهم .

هذا هو المشهور ، والموافق لنقل أئمة اللغة (١) ، وجزم به الآمدى (٢) ،
وصونه الإسنوي (٣) .

وقال الشيخ أبو إسحق : فهم الأشياء الدقيقة (٤) .

وقال الإمام : فهم غرض المتكلم من كلامه (٥) .

وفي الاصطلاح : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها
التفصيلية .

فالعلم جنس .

قال ابن دقيق العيد : ولو عبّر بالمعرفة كما في حدّ الأصول - وقد عبّر
بها ابن برهان في - الوجيز (٦) - هنا لكان أحسن لأن العلم يطلق بمعنى
حصول المعنى في الذهن ويطلق على أخص من ذلك وهو الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع لموجب ، ولهذا جاء سؤال الفقه من باب الظنون الذي أورده
القاضي (٧) .

(١) راجع : لسان العرب مادة - فقه - ، ومختار الصحاح مادة - فقه - .

(٢) راجع : الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٢٢ .

(٣) راجع : شرح الإسنوي على المنهاج ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٤) راجع : شرح اللمع للشيرازي ١ / ١٥٧ .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٩ .

(٦) راجع : الوصول إلى الأصول لابن برهان ١ / ٥٠ .

(٧) هو أبو بكر الباقلاني وقد تقدمت ترجمته .

وأجابوا عنه بأنه لما كان المظنون يجب العمل به كما في المقطوع رجع إلى العلم .

وأما ابن السبكي فانفصل عن السؤال بأن قال المراد بالعلم هنا الصناعة كما تقول علم النحو أى صناعته ، وحينئذ يندرج فيه الظن ، واليقين ، ولا يرد السؤال .

قلت : وهذا يدفع ما تقدم من أنهم اختاروا فى حدّ الفقه العلم دون الأصول لأنه أقرب إلى المدلول اللغوى وهو الفهم ، ويستويان حينئذ فى الإتيان بلفظ العلم فى الحدّ بأن يقال فى حدّ الأصول : العلم بدلائل الفقه الإجمالية . مراداً بالعلم الصناعة كما عبّر به ابن الحاجب ^(١) فى حدّه بدل تعبير غيره بالمعرفة .

وبهذا التقرير يرتفع الخلاف بين الفريقين ، ويندفع حكاية انقسامهم فى حدّ الأصول إلى طريقتين .

وقولنا - بالأحكام - يخرج العلم بالذوات ، والصفات ، والأفعال .

قال العلماء لا بد للعلم من معلوم ، وذلك المعلوم إن لم يكن محتاجاً إلى محلّ يقوم به فهو الجوهر كالجسم ، وإن احتاج فإن كان سبباً للتأثير فى غيره فهو الفعل كالضرب ، وإن لم يكن سبباً فإن كان نسبة بين الأفعال ، والذوات فهو الحكم ، وإلا فهو الصفة كالحمرة ، والسواد .

والباء فى - بالأحكام - متعلقة بمحذوف أى المتعلق بالأحكام .

والمراد بالحكم نسبة أمر إلى آخر بالإيجاب ، أو السلب ^(٢) .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ١٨ .

(٢) هذا تعريف للحكم اللغوى .

ومثاله فى الإيجاب : علمنا بقيام خالد .

ومثاله فى السلب : علمنا بعدم قيامه .

ومتعلق العلم بها التصديق بكيفية تعلّقها بأفعال المكلفين كقولنا - المساقاة ^(١) جائزة - لا العلم بتصورها فإنه من مبادئ أصول الفقه ، ولا التصديق بثبوتها في نفسها ، ولا بتعلّقها ^(٢) فإن ذلك من علم الكلام .

واللام في - الأحكام - إما للجنس - كما قال الإسنوي ^(٣) - قال : ولا يلزم عليه أن العامي إذا عرف ثلاث مسائل بأدلتها يسمى فقيها لصدق اسم الفقه عليها إذ أقلّ جنس الجمع ثلاثة لأن الحد إنما وضع لحقيقة الفقه ، ولا يلزم من إطلاق الفقه على ثلاثة أحكام أن يصدق على العارف بها أنه فقيه لأن فقيها اسم فاعل من - فقه - بضم القاف ومعناه صار الفقه سجية ، وليس اسم فاعل من فقه - بكسر القاف أي فهم ، ولا من - فقه - بفتحها أي سبق غيره إلى الفهم لأن قياسه فاقه . فظهر أن الفقيه يدل على الفقه وزيادة كونه سجية له . وهذا أخص من مطلق الفقه ، ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم . فلا يلزم نفى الفقه عند نفى المشتق الذي هو فقيه .

قال ^(٤) : وقد احترز الأمدى عن هذا السؤال فقال : الفقه : العلم بجملة غالبية من الأحكام ^(٥) .

قال ^(٦) : وليست اللام في الأحكام للعموم لأنه يلزم خروج أكثر المجتهدين لأن مالكا ^(٧) من أكابرهم وقد سئل عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين لا أدري .

(١) المساقاة : هي أن يعامل الشخص غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربية على أن الثمرة لهما .

راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢ / ١٣٦ .

(٢) قوله - ولا بتعلّقها - أي ولا التصديق بتعلّقها .

(٣) ، (٤) راجع : شرح الإسنوي على المنهاج ١ / ٢٧ .

(٥) راجع : الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٢٢ .

(٦) قوله - قال - أي الإسنوي رحمه الله .

(٧) هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك المدني أحد الأئمة الأربعة . ولد رحمه الله بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ وقد أفضى طلب العلم به إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه ثم -

وقال الشيخ جلال الدين : بل هي للعموم ، ولا ينافيه قول مالك المذكور لأنه منتهى العلم بأحكامها بمعاودة النظر ، وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً . يقال فلان يعلم النحو ، ولا يراد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل إنه منتهى لذلك (١) .

قلت : وعلى تقدير أن المراد بالعلم الصناعة فاللام للعموم ، ولا يرد السؤال البتة .

وقولنا - الشرعية - أى المأخوذة من الشرع المبعوث به الرسول ﷺ يخرج الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، واللغوية وهي نسبة أمر إلى آخر بالإيجاب أو السلب كعلمنا بقيام زيد ، وبعدم قيامه (٢) .

قال الزركشى : وجعل الأحكام الشرعية قيدين مستقلين محتزراً بكل منهما عن شئ طريقة الإمام (٣) ومتابعيه (٤) .

والتحقيق أن الأحكام الشرعية لفظ مفرد لا يدل جزؤه (٥) على شئ فإنه

= مالت إليه الدنيا بعد ذلك . كان رحمه الله بحرراً فى علوم شتى وخاصة الحديث والفقه . وله مؤلفات كثيرة أشهرها : الموطأ وله كتاب مشهور فى تفسير غريب القرآن ، وكتاب فى النجوم وحساب مدار الزمان .

توفى رحمه الله بالمدينة المنورة سنة ١٧٩ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ١١٧ - ١٢٣ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) راجع : شرح الإسنوى على المنهاج ١ / ٢٧ ، وشرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٣ ، ٤٤ ، والترياق النافع بإيضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع ١ / ٦ .

(٣) هو فخر الدين الرازى وقد تقدمت ترجمته .

(٤) راجع : المحصول ١ / ١٠ ، وشرح المنهاج للأصفهاني ١ / ٣٨ ، ٣٩ ، ومعراج

المنهاج لشمس الدين الجزرى ١ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٥) معنى هذا أن - الأحكام الشرعية - قيد واحد وهو خلاف الظاهر كما سيأتى .

جمع الحكم الشرعى وهو علم لما سيأتى كما صرح به إمام الحرمين فى -
البرهان (١) - بأن المراد به فى حدّ الفقه ذلك .

قال الشيخ جلال الدين (٢) : وهذا خلاف الظاهر (٣) .

وقولنا - العملية - قيدٌ لم يذكره القاضى (٤) ، وذكره المتأخرون (٥)
واختلفوا فى المحترز عنه .

فقال الإمام (٦) وتبعه صاحبها الحاصل (٧) ، والتحصيل (٨) : إنه احتراز عن
كون الإجماع والقياس حجة فإنه ليس علماً بكيفية عمل .

واستشكله ابن دقيق العيد لأن حكم الشرع بكون الإجماع حجة معناه إذا

(١) راجع : البرهان ١ / ٧٨ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٦ .

(٣) قوله - وهذا خلاف الظاهر - أى جعل - الأحكام الشرعية - قيداً واحداً مخالف للظاهر
حيث إن الظاهر اعتبار كل من الأحكام ، والشرعية على حدته .
فالألفاظ المتعددة فى معرض التقييد يكون كل منها قيداً مستقلاً .

(٤) المراد به الباقلانى وقد تقدمت ترجمته

وانظر : التقريب والإرشاد ١ / ١٧١ .

(٥) راجع : المحصول ١ / ١٠ ، والمنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ١ / ٢٦ ، والترياق
النافع ١ / ٦ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤٢ ، ٤٣ .

(٦) راجع : المحصول ١ / ١٠ .

(٧) هو تاج الدين محمد بن الحسين الأرموى من تلاميذ فخر الدين الرازى اختصر -
المحصول - فى - الحاصل - وتوفى رحمه الله سنة ٦٥٦ هـ . (معجم المؤلفين ج ٩ / ٢٤٤) .

(٨) راجع : التحصيل ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

هذا وصاحب التحصيل هو : سراج الدين محمود بن أبى بكر الأرموى الدمشقى
الشافعى . برع رحمه الله فى عدة فنون وكان موسوعة علمية لها شأنها .

وتوفى رحمه الله سنة ٦٨٢ هـ .

راجع : الأعلام للزركلى ٧ / ١٦٦ .

وجد فقد وجب عليه العمل بمقتضاه ، والإفتاء بموجبه ، ولا معنى للعمل إلا هذا لأنه نظير العلم بأن الشخص متى زنا وجب على الإمام حدّه وهو من الفقه .
وقال القرافي ^(١) : يخرج العلمية أى الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد وأنه يرى فى الآخرة ، وغير ذلك من مسائل أصول الدين .

وساعده الباجى ^(٢) ، وجزم به الإسئوى ^(٣) ، والشيخ جلال الدين ^(٤) .

وخالفه السبكى فقال ^(٥) : أصول الدين منه ما ثبت بالعقل وحده كوجود البارى ، ومنه ما ثبت بكل من العقل ، والسمع كوحداًنيته ، ومنه ما لا يثبت

(١) راجع : نفائس الأصول ١ / ٢٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٧ .

هذا والقرافى هو : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المصرى المالكى . أخذ كثيراً من علومه عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعى ، وعن جمال الدين بن الحاجب . كان رحمه الله عالماً كبيراً . انتهت إليه فى عصره رئاسة المالكية . فكان وحيد دهره وفريد عصره . تدل مصنفاته على رسوخ فى العلم والتحقيق ومن أشهرها : التنقيح فى أصول الفقه ، وشرح المحصول .

توفى رحمه الله سنة ٦٨٤ هـ .

راجع : الفتح المبين ٢ / ٨٩ ، والأعلام للزركلى ١ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) الباجى هو : أبو الحسن على بن محمد بن خطاب المصرى تفقه بالشام على عز الدين بن عبد السلام ودخل القاهرة واستوطنها ولزمه الطلبة للاشتغال عليه وقد أخذ عنه الشيخ تقى الدين السبكى الأصلين . وكان إمام الأصوليين فى زمانه ، وصنف مختصرات فى علوم متعددة .

توفى رحمه الله سنة ٧١٤ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى ١٠ / ٣٣٩ - ٣٦٦ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهية ٢ / ٢٢٣ .

(٣) راجع : شرح الإسئوى على المنهاج ١ / ٢٨ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٤ .

(٥) راجع : الإبهاج ١ / ٢٠ ، وتشنيف المسامع ١ / ١٣٣ .

إلا بالسمع ككثير من أحوال القيامة .

فما ثبت بالعقل وحده ، أو به وبالسمع يخرج بقولنا - الشرعية - ،
وتفسيرها بما يتوقف على الشرع .

وأما ما يتوقف على السمع فقد يقال إنها داخلة في حدّ الشرعية لأنه
ينظر إليه من جهتين :

(إحداهما) : أصل ثبوته وذلك ليس بإنشاء لأن السمع فيه مخبر لا منشئ
كقولنا الجنة مخلوقة ، والصراط حق .

(والثانية) : وجوب اعتقاده . وذلك حكم شرعى إنشائي وهو عندنا عملى
من مسائل الفقه وهو داخل فى قولنا : الحكم خطاب الله المتعلق
بفعل المكلف .

وعبر الآمدى ^(١) ، وابن ^(٢) الحاجب بدل العملية بالفرعية لأنه إن أريد عمل
الجوارح والقلب دخل فيه أصول الدين ، أو عمل الجوارح فقط خرج عنه تحريم
الربا والحسد وإيجاب النية ، وغير ذلك من الفروع القلبية التى تذكر فى الفقه .
وقال فى - منع الموانع ^(٣) - : ليس ما صنعاه بجيد لأن النية عمل ،
ولأن لفظ - الفرعية - لا يدخل فيه وجوب اعتقاد مسائل الديانات التى لا تثبت
إلا بالسمع فإنها عندى فقه ، وليست فرعية .

وقال الشيخ جلال الدين ^(٤) : المراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل قلبى ،
أو غيره ^(٥) .

(١) راجع : الإحكام ١ / ٢٢ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العنصر ١ / ٢٥ .

(٣) منع الموانع للسبكي ص ٨ ، ٩ رسالة - ماجستير - آله كاتبة تحقيق الدكتور / علاء
داهش .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٣ .

(٥) قوله - المتعلقة بكيفية عمل قلبى أو غيره - أى بصفة عمل قلبى أو غيره كالعلم بأن
النية فى الوضوء واجبة وأن الوتر مندوب .

وقولنا - المكتسب - بالرفع صفة العلم يخرج علم الله ، والنبى ، وجبريل بما ذكر (١) ، وعلمنا بالأمور المعلومة من الدين بالضرورة كوجوب الصلوات الخمس ونحوها .

فجميع ذلك ليس بفقّه لأنه غير مكتسب .

وقال الإسنوى : الأولى أن يقال إنه (٢) إنه مخرج لعلم الله فقط وما بعده (٣) يخرج بقولنا - من أدلتها (٤) - .

(١) قوله - بما ذكر - أى بالأحكام الشرعية . وهو راجع لعلم الله تعالى ، وجبريل أيضاً .

فحذف من الأول والثانى لدلالة الثالث عليه .

والحق أن علم الله تعالى لا يوصف بأنه مكتسب ولا ضرورى .

أما الأول فلا شعار الاكتساب بسبق الجهل المحال عليه تعالى .

وأما الثانى فلأن الضرورى يطلق على ما لا يقتقر إلى نظر واستدلال ، وعلى ما قارته الاحتياج إليه .

وهو بالمعنى الأول لا ضير فى إطلاقه على علم الله تعالى . لكن لما كان يطلق على الثانى المنزه عنه علمه تعالى كان إطلاق الضرورى على علمه تعالى موهماً إرادة المعنى الثانى فامتنع إطلاقه لذلك .

وأما علم جبريل بما يلقى إليه من الله تعالى فهو بخلق علم ضرورى يستفيد به الحكم منه لا بواسطة النظر والاستدلال .

وكذا علم النبى ﷺ الأحكام مما يوحى إليه . وهذا واضح بناء على أنه ﷺ لا يجتهد ، وأما على أنه يجتهد فيحتمل أن يقال إن العلم الحاصل باجتهاده فقّه بناء على أن ذلك عن النظر فى الأدلة ، ويحتمل عدم تسميته فقهاً بناء على أن الله بخلق له علماً ضرورياً يدرك به ما اجتهد فيه . قولان .

راجع : حاشية البنائى على شرح الجلال ١ / ٤٤ .

(٢) قوله - إنه - أى - المكتسب -

(٣) قوله - وما بعده - المراد به علم الملائكة وعلم الرسول ﷺ .

(٤) راجع : شرح الإسنوى على المنهاج ١ / ٢٩ .

وقولنا - التفصيلية - : قال الإمام وغيره : يخرج علم المقلد فإنه لا يسمى فقها فإنه مكتسب من دليل إجمالي وهو أنه أفناه به المجتهد وكل ما أفناه به المجتهد فهو حكم الله في حقه (١) .

وقال ابن السبكي : الحق أن اعتقاد المقلد لم يدخل في الحد حتى يحتاج لإخراجه فإنه ليس علماً كما صرح به في - المحصول (٢) - وجعله قسيماً للعلم .

فالأولى أن يخرج به علم الخلاف فإنه علم مكتسب بأحكام شرعية عملية لكنها إجمالية لأن الجدلي لا يقصد صورة بعينها ، وإنما يضرب الصورة مثلاً لقاعدة كلية فيقع علمه مستفاداً من الدليل الإجمالي لا من التفصيلي ولذا قال الشيخ جلال الدين : خرج بقيد - التفصيلية - العلم المكتسب للخلافي (٣) من المقتضى والنافي (٤) المثبت (٥) بهما ما يأخذه من الفقيه ليحفظه (٦) عن إبطال

(١) راجع : المحصول ١ / ١٠ ، وشرح الإسنوي على المنهاج ١ / ٢٩ ، وشرح المنهاج للأصفهاني ١ / ٤٠ ، ومعراج المنهاج للجزري ١ / ٤٠ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ١٢ ، ١٣ .

(٣) قوله - للخلافي - المراد به من يأخذ من المجتهد الحكم بدليل غير خاص بل بدليل إجمالي كأن يقول الإمام مالك لابن القاسم : ذلك في الوضوء والغسل واجب لوجود المقتضى - مثلاً - ، ويقول الإمام الشافعي للمزني ذلك المذكور ليس بواجب لوجود المنافي .

وسمى المذكور خلافاً لأخذه عن إمامه خلاف ما أخذ الآخر عن إمامه .

(٤) قوله - من المقتضى والنافي - متعلق بقوله - المكتسب - .

(٥) قوله - المثبت بهما - نعت للخلافي . وضمير التثنية يعود على المقتضى والنافي .

(٦) قوله - ليحفظه - علة لقوله - المثبت بهما - أي إثباته ما يأخذه بهما لأجل حفظه ما يأخذه عن إبطال خصمه ما أخذه عن إمامه .

قال البناني رحمه الله :

وهذا مبني على أن الخلافي يستفيد بذلك علماً ، وأنه يبطل بذلك ما يقوله خصمه . والحق أن ذلك لا يفيد علماً ، ولا يصح أن يحتج به على خصمه وإنما يستفيد علماً ببيان عين الدليل .

خصمه . فعلمه مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى أو بعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس من الفقه (١) .

وقال الزركشى : الظاهر أن ذكرها ليس للاحتراز عن شيء فإن اكتساب الأحكام لا يكون من غير أدلتها التفصيلية وإنما ذكر لبيان الواقع .

ص : ثم خطاب الله بالإنشأ اعتلق ٠٠ بفعل من كلف حكم فالأحق ليس لغير الله حكم أبداً ٠٠ والحسن والقبح إذا ما قصدوا وصف الكمال أو نقور الطبع ٠٠ وضده عقلى والأشعى بالشرع لا بالعقل شكر المنعم ٠٠ حتم وقبل الشرع لا حكم نوى وفى الجميع خالف المعتزلة ٠٠ وحكموا العقل فإن لم يقض له فالحظر أو إباحة أو وقف ٠٠ عن ذين تخيراً لديهم خلف

ش : لما ذكر الحكم فى تعريف الفقه احتيج إلى تعريفه ولهم فيه عبارات :

قال البيضاوى : الحكم : خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير (٢) .

= فالحق أن قيد - التفصيلية - لبيان الواقع ، ويمكن أن يحترز به عن العلم الذى يستفيده المقلد من الفقيه المجرد عن الدليل ، فإن ما يستفيده ليس فقهاً وإن كان هو الحكم الشرعى فى حقه بواسطة قياس نظمه أن يقال : هذا ما أفتاه به المفتى وكل ما أفتاه به المفتى فهو حكم الله فى حقه . ينتج : هذا حكم الله فى حقه .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٤٥ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٤ .

(٢) راجع : المنهاج بشرحى الإسنوى والبدخشى ١ / ٤١ .

فالخطاب : جنس ، والمراد المخاطب به ^(١) من إطلاق المصدر على المفعول ^(٢) ، وهو ما يقصد به إفهام من هو متَّهَى للفهم .

وبإضافته إلى - الله - خرج خطاب الملائكة ، والإنس ، والجن .

وقوله - المتعلق - أى الذى من شأنه أن يتعلق فهو مجاز من تسمية الشيء بما يؤول إليه ، وإلا فالحكم قديم وهو ثابت قبل التعلق الحادث .

وقد صرح الغزالي ^(٣) فى - المستصفى ^(٤) - بجواز دخول المجاز ، والمشارك فى الحد إذا كان السياق مرشداً للمراد .

وقوله - بأفعال المكلفين - أى الصادرة منهم . فيشمل الفعل القلبى الاعتقادى وغيره ، والقولى وغيره ، والكف ^(٥) .

وخرج المتعلق بذاته تعالى ، وصفاته نحو : ﴿ لا إله إلا هو خالق كل شيء ﴾ ^(٦) والمتعلق بالجمادات نحو : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ ^(٧) وبذوات المكلفين نحو : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ ^(٨) .

(١) قوله - المخاطب به - أى كلام الله تعالى .

(٢) راجع : شرح الإسئوى على المنهاج ١ / ٤١ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٤ .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام أبو حامد الغزالي . ولد بطوس سنة

٤٥٠ هـ . وأخذ عن إمام الحرمين ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه . له مصنفات

كثيرة نافعة منها : المستصفى ، والمتحول ، والمنقذ من الضلال ، وإحياء علوم الدين

والبسيط ، والوسيط ، والوجيز . توفى رحمه الله سنة ٥٠٥ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١ / ٢٩٣ ، والفتح المبين ٢ / ٨ .

(٤) المستصفى ١ / ١٦ .

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٩ .

(٦) آية رقم ١٠٢ من سورة الأنعام .

(٧) آية رقم ٤٧ من سورة الكهف .

(٨) آية رقم ١١ من سورة الأعراف .

ولا خطاب يتعلق بفعل غير المكلف وهو الصبي ، والمجنون .
وقول الفقهاء إنه يثاب ويندب له تجوز عند الأصوليين .
صرح به الهندي (١) .

والمعنى بتعلق الضمان بإتلافه (٢) أمر الولي بإخراجه من ماله كما أمر صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط في حفظها لتنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله .

وقوله - بالاعتضاء - أي الطلب الشامل الفعل ، والترك جازماً أو غيره .
- أو التخيير - يخرج خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين لا بالاعتضاء أو التخيير كمدلول - وما تعملون - من قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ (٣)
فإنه متعلق بأفعال المكلفين لكن من حيث إنه مخلوق لله ، وليس حكماً شرعياً بل هو من باب العقائد .

وقد قدح (٤) في هذا الحد بأمور :
(أحدها) : أن التعلق حادث ، والحكم قديم واشترطه في تعريفه يقتضي أنه لا حكم عند انتفاء التعلق وليس كذلك .
وقد مرجأ به .

(١) راجع : نهاية الوصول في دراية الأصول له ١ / ٥٤ .
هذا : والصفى الهندي هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم صفى الدين الأرموى الهندي مولداً ونشأةً الدمشقي وفاة . كان فقيهاً أصولياً متكلاً . له مصنفات تدل على علو قدره وكان له أوراد من الليل فإذا استيقظ توضأ ولبس أفخر ثيابه ويصلي بتلك الهيئة . من أهم كتبه : نهاية الوصول ، والفائق . توفي رحمه الله بدمشق سنة ٧١٥ هـ .
راجع : البداية والنهاية ١٤ / ٨١ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٩ / ١٦٢ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢ / ٢٢٧ .

(٢) قوله - بإتلافه - أي غير المكلف .

(٣) آية رقم ٩٦ من سورة الصافات .

(٤) القدح : الطعن .

مختار الصحاح مادة - قدح -

(ثانيها) : أن التقييد بالأفعال يخرج الاعتقادات ، والأقوال .

ومرجوا به أيضا بأن المراد بالفعل ما صدر من المكلف .

(ثالثها) : أن فيه دوراً . فإن المكلف من تعلق به حكم الشرع فلا يعرف الحكم الشرعي إلا بعد معرفة المكلف لأنه مخاطب المتعلق بفعله ولا يعرف المكلف إلا بعد معرفة الحكم الشرعي لأنه من يطالب بحكم الشرع .

أورده النقشوانى (١) .

وأجاب الأصفهانى (٢) بأن المراد بالمكلف البالغ العاقل وهما لا يتوقفان على الخطاب (٣) .

(رابعها) : أن الحكم قد يكون بغير خطاب الله كقول النبي ﷺ ، وفعله ، والإجماع والقياس .

وجوابه : أن الحكم خطاب الله مطلقا ، والمذكورات معرفات له لا مثبتات .

(خامسها) : أن التعبير بأفعال المكلفين يخرج عنه ما هو متعلق بفعل مكلف واحد كخصائص النبي ﷺ ، والحكم بشهادة (٤) خزيمة وحده ،

(١) راجع : نهاية السؤل ١ / ٥٩ وفيه : أورده النقشوانى فى التلخيص .

(٢) هو شمس الدين محمد بن محمود العجلي ولد رحمه الله بأصفهان سنة ٦١٦ هـ كان إماماً نظاراً فقيهاً أصولياً أدبياً شاعراً كثير العبادة صنف فى المتطق وأصول الدين وأصول الفقه فله شرح المحصول للرازى . توفى رحمه الله سنة ٦٨٨ هـ بالقاهرة ودفن بها . راجع : الفتح المبين ٢ / ٩٣ ، ٩٤ .

(٣) قوله - وهما لا يتوقفان على الخطاب - أى فلا دور .

راجع : شرح الإسئوى ١ / ٤٥ .

(٤) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصارى الأوسى من السابقين الأولين شهد بدرأ وما بعدها وقيل أول مشاهده أحد استشهد رضى الله عنه بصفين (الإصابة ١ / ٤٢٥) هذا =

وإجزاء الأضحية بالعناق (١) في حق أبي بردة (٢) . فكان الأولى أن يقال بفعل المكلف (٣) .

(سادسها) : أن - أو - للترديد وهي تنافي التحديد (٤) .

= وقد أخرج حديث شهادة خزيمة أبو داود في كتاب الأضحية باب - إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به - ، والنسائي في كتاب البيوع باب - التسهيل في ترك الإشهاد على البيع - وأحمد في المسند ٥ / ٢١٥ ، وابن كثير في تفسيره ٧٢٦/١ .

(١) العناق - بالفتح - : الأنثى من ولد المعز ما لم يتم له سنة ، والجمع : أعنق ، وعنوق . راجع : مختار الصحاح مادة - عنق - ، والنهاية ٣ / ٣١١ .

(٢) أبو بردة بن نيار الأنصاري . شهد بدرأ وما بعدها وروى عن النبي ﷺ مات في أول خلافة معاوية رضي الله عنه بعد أن شهد مع علي رضي الله عنه هروبه كلها - الإصابة في تمييز الصحابة ٤ / ١٨ ، ١٩ -

هذا وقد أخرج حديثه المذكور البخاري في كتاب الأضاحي باب - سنة الأضحية - ومسلم في كتاب الأضاحي باب - وقتها - وأبو داود في كتاب الأضاحي باب - ما يجوز من السن في الضحايا -

ولفظ البخاري : : عن البراء رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ إن أول ما تبدأ به في يومنا هذا نصلي ثم نرجع فننحر من فعله فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء فقام أبو بردة بن نيار وقد ذبح فقال : إن عندي جذعة فقال : اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك ،

(٣) معنى هذا الكلام أن الأحكام الشرعية المتعلقة بمكلف واحد خارجة عن التعريف لتقييده بالمكلفين فإنه جمع محلي بالألف واللام وأقله ثلاثة إن قلنا لا يعم فلو عبر بالمكلف لصح حمله على الجنس .

وقد يجاب بأن الأفعال ، والمكلفين - في التعريف متعددان ومقابلة المتعدد بالمتعدد قد تكون باعتبار الجمع بالجمع أو الأحاد بالأحاد كقولنا : ركب القوم دوابهم .

راجع : نهاية السؤل ١ / ٥٨ .

(٤) الحق أن - أو - في التعريف ليست للترديد وإنما هي للتقسيم والتنويع .

راجع : إرشاد الأنام إلى معرفة الأحكام للمحقق ص ٨٤ .

(سابعها) : أن في الحدّ نقصاً لخروج خطاب الوضع عنه ، ولهذا زاد ابن الحاجب - أو الوضع^(١) - .

لكن صاحب^(٢) المنهاج لا يراه من الحكم المتعارف ، وكذا صاحب - جمع الجوامع - فإنه قال^(٣) : خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف .

فسلم^(٤) من الإيراد الخامس ، والسادس ، واختص بإيراد وهو أن اعتبار التكليف يخرج مالا تكليف فيه كالإباحة وهي أحد أقسام الحكم .

قال والده^(٥) : فالاختيار أن يقال على وجه الإنشاء^(٦) ليندرج فيه الإباحة ، وخطاب الوضع فإن الصواب أنه حكم ويسلم من الإتيان بأو .

وهو أوجز ، وأخصر فلهذا اعتمدته في النظم .

إذا علمت ذلك فيتفرع على هذا أعنى كون الحكم خطاب الله أنه لا حكم

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ٢٢٠ .

(٢) راجع : المنهاج بشرح الإسنوي ، والبدخشي ١ / ٤٨ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المظلي ١ / ٤٧ - ٤٩ .

(٤) قوله - فسلم - أي تعريف السبكي للحكم .

(٥) هو تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الفقيه الشافعي المفسر الحافظ الأصولي

النحوي ولد سنة ٦٨٣ هـ عده السيوطي من المجتهدين . من تصانيفه : تفسير القرآن ،

وشرح المنهاج في الفقه وقد شرح منهاج البيضاوي في الأصول من أوله إلى قول

البيضاوي (الواجب إن تناول كل واحد فهو فرض عين) .

توفي رحمه الله بمصر سنة ٧٥٦ هـ على الأرجح .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٦) راجع : الإبهاج في شرح المنهاج ١ / ٣٢ مطبعة التوفيق الأدبية .

إلا لله كما أشرت إليه بالفاء ، وفي الأصل ^(١) بقوله - ومن ثم ^(٢) - أى ومن أجل أن الحكم خطاب الله ، وحيث لا خطاب لا حكم يعلم أنه لا حكم إلا لله خلافاً لمن حكم العقل ^(٣) كما سيأتى .

والحسن ، والقبح ^(٤) يطلق بثلاث اعتبارات .

(أحدها) : ما يلائم الطبع ، وينافره كقولنا : الحلو حسن ، والمر قبيح .

(والثانى) : صفة الكمال ، والنقص كقولنا : العلم حسن ، والجهل قبيح .

وهو بهذين الاعتبارين عقلى بلا خلاف ^(٥) . أى أن العقل يستقل بإدراكهما من غير توقف على الشرع .

(والثالث) : ما يوجب المدح أو الذم عاجلاً ، والثواب أو العقاب آجلاً ^(٦) . وهو محل النزاع .

(١) المراد بالأصل فى كلام السيوطى هو - جمع الجوامع -

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٥٣ .

(٣) قوله - خلافاً لمن حكم العقل - أى المعتزلة .

(٤) قوله - والحسن والقبح - أى للشيئ .

قال البنائى رحمه الله تعليقا على هذا التفسير :

إنما لم يقل - الجلال المحلى - والحسن للشيئ ، والقبح له مع أنه المراد اختصاراً لوضوح المقام وإيماء إلى أنه قد يوصف الشيئ الواحد بالحسن والقبح باعتبارين كما يأتى قريباً فى الصدق الضار ، والكذب النافع . فإن الأول حسن من جهة كونه صدقاً قبيحاً من جهة إضراره ، والثانى قبيح من جهة كونه كذباً حسن من جهة نفعه .

راجع : حاشية البنائى على شرح الجلال ١ / ٥٧ .

(٥) قوله - بلا خلاف - أى بيننا وبين المعتزلة .

(٦) مثال ذلك : حسن الطاعة وقبح المعصية .

هذا وقوله - عاجلاً ، وآجلاً - ظرفان للمدح والذم ، والثواب ، والعقاب الأول للأولين ، والثانى للأخيرين .

فالمعتزلة قالوا هو عقلى أيضاً يستقل بإدراكه لما فيه (١) من مصلحة أو مفسدة (٢) .

وقال أهل السنة : هو شرعى لا يعرف إلا بالشرع (٣) .

وقولى كالأصل (٤) - عقلى ، وشرعى - خبر مبتدأ محذوف أى كل منهما ، أو كلاهما .

وقد جرت عادة الأصوليين أن يذكروا بعد هذا الأصل فرعين :

(أحدهما) : شُكْرُ المنعم أى الثناء عليه تعالى لإنعامه بالخلق ، والرزق ،

والصحة وغيرها واجب بالشرع لا بالعقل (٥) . لأنه لو وجب عقلاً لعذب تاركه قبل الشرع لكنه لا يعذب للآية الآتية (٦) .

وصارت المعتزلة إلى وجوبه بالعقل .

وأورد عليهم الشيخ أبو إسحق (٧) مناقضة . فإنهم قالوا يجب

على الله أن يثيب المطيعين وأن ينعم على الخلق . وإذا وجب

الثواب فلا معنى للشكر لأن من قضى دينه لم يستحق الشكر

ففى الجمع بين هاتين المقالتين تناقض .

(١) قوله - لما فيه - أى الفعل .

(٢) قوله - من مصلحة أو مفسدة - أى فيتبعها حسنه أو قبحه عند الله تعالى .

(٣) راجع : الترياق النافع ١ / ٨ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٥٧ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٥٧ .

(٥) قوله - واجب بالشرع لا بالعقل - معنى هذا أن من لم تبلغه دعوة نبي لا يأثم بترك الشكر .

(٦) هى قوله تعالى ﴿ وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا ﴾ آية رقم ١٥ من سورة الإسراء .

(٧) هو الشيرازى رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(الفرع الثانى) : فى حكم الأشياء قبل الشرع أى البعثة (١) .

ومذهب أئمتنا أنه لا حكم فيها لانتفاء لازمه (٢) من ترتب الثواب ، والعقاب (٣) لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ (٤) أى ولا مثيبين (٥) .

والمراد بأن لا حكم انتفاء الحكم نفسه ما لم ترد البعثة كما حكاه القاضى (٦) عن أهل الحق .

وقال النووى (٧) فى - شرح المذهب - إنه الصحيح عند أصحابنا .

وقيل: المراد عدم العلم بالحكم أى أن لها حكماً قبل ورود الشرع لكنها لا نعلمه .

ودهبت المعتزلة إلى تحكيم العقل فى الأفعال قبل البعثة . فالضرورى منها كالتنفس فى الهواء مقطوع بإباحته ، والاختيارى إن اشتمل على مفسدة فعله

(١) قوله - أى البعثة - أى لأحد من الرسل .

(٢) قوله - لانتفاء لازمه - أى حين لا شرع ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم - الحكم - .

(٣) قوله - من ترتب الثواب والعقاب - بيان للآزم .

(٤) آية رقم ١٥ من سورة الإسراء .

(٥) قوله - ولا مثيبين - استغنى عن ذكره بذكر مقابله من العذاب الذى هو أظهر فى تحقق معنى التكليف .

(٦) هو أبو بكر الباقلانى ، وقد تقدمت ترجمته .

(٧) هو يحيى بن شرف بن مرى النووى الشافعى الفقيه الزاهد شيخ الإسلام أبو زكريا الدمشقى ولد فى المحرم سنة ٦٣١ هـ - بارك الله له فى وقته فأفاد كثيراً وكتبه التى صنفها تدل على علمه وفقهه وصلته القوية بالله ومن هذه المصنفات : تهذيب الأسماء واللغات . ومنهاج الطالبين ، وشرح المذهب - لم يكمله - وشرح صحيح مسلم ، ومناقب الشافعى وتوفى رحمه الله سنة ٦٧٦ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ٢ / ١٥٣ ، والأعلام ٨ / ١٤٩ .

فحرام كالظلم ، أو تركه فواجب كالعدل ، أو على مصلحة فعله فمندوب كالإحسان ، أو تركه فمكروه ، وإن لم يشتمل على مصلحة ، ولا مفسدة فمباح .

فإن لم يقض فيه بشيء ففيه ثلاثة مذاهب لهم :

(أحدها) : الحظر لأنه ^(١) تصرف في ملك الله بغير إذنه ^(٢) لأن ^(٣) العالم أعيانه ، ومعارفه ملك لله تعالى .

(والثاني) : الإباحة لأن الله خلق العبد ، وما ينتفع به فلو لم يباح له كان خلقها عبثاً أي خالياً عن الحكمة ^(٤) .

(والثالث) : الوقت عنهما لتعارض دليليهما . والمراد به أنه لا يدري أمحظور أو مباح مع أنه لا يخلو عن واحد منهما كما قال ابن التلمساني ^(٥) القائلون بالوقوف أرادوا وقف حيرة .

وهو معنى قولي - تخييراً - وهو من الزوائد على - جمع الجوامع - .

وقولي - لديهم - وقوله - لهم ^(٦) - أشير به إلى ما نقله القاضي

(١) قوله - لأنه - أي الفعل .

(٢) قوله - لأنه تصرف .. الخ هذه صغرى قياس من الشكل الأول حذف كبراه ونتيجته وبتمامه : وكل تصرف في ملك الغير بغير إذنه ممنوع فالفعل ممنوع .

(٣) قوله - لأن العالم .. الخ دليل المقدمة الصغرى .

(٤) قوله أي خالياً عن الحكمة - تفسير للعبث لأن له معاني أخرى منها اللعب

راجع : لسان العرب مادة - عبث - ، وحاشية البيناني على شرح الجلال ١ / ٦٨ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن علي الشريف الحسني المعروف بالشريف التلمساني المكنى بأبي عبد الله الفقيه المالكي الأصولي ولد سنة ٧١٠ هـ . من أشهر مؤلفاته : مفتاح الوصول .

توفي رحمه الله سنة ٧٧٦ هـ .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٨٩ .

(٦) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٦٧ .

أبو بكر (١) من أن قول بعض فقهاءنا كابن أبي هريرة (٢) بالخط، وبعضهم بالإباحة في الأفعال قبل الشرع إنما هو لغفلتهم عن تشعب ذلك عن أصول المعتزلة للعلم بأنهم ما اتبعوا مقاصدهم وأن قول إمامنا الأشعري (٣) بالوقف مراده به نفى الحكم وأن الأمر موقوف إلى وروده .

ص : وَصُوبَ امْتِنَاعُ أَنْ يُكَلَّفَا . . . ذُو عَقْلَةٍ وَمُلْجَأٌ وَخْتَلَفَا
فِي مُكْرَهٍ فَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ . . . جَوَازُهُ وَقَدْ رَأَى آخَرُ

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : يمتنع تكليف الغافل وهو من لا يدري كالتائم ، والساهي لأن مقتضى التكليف بالشئ الإتيان به امتثالاً . وذلك يتوقف على

(١) هو الباقلاني وقد تقدمت ترجمته .

(٢) هو الحسن بن الحسين المعروف بابن أبي هريرة الفقيه القاضي كان أحد شيوخ الشافعيين وله مسائل في الفروع محفوظة . تفقه على ابن سريج ، وأبى إسحق المروزي . توفي رحمه الله ببغداد سنة ٣٤٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٧ / ٢٩٨ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ٢٥٦ ، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١ / ٢٠٤ .

(٣) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري البصري شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين ولد رحمه الله سنة ٢٦٠ هـ أقام على الاعتزال أربعين سنة حتى صار للمعتزلة إماماً ثم شرح الله صدره لاتباع الحق وصار إماماً لأهل السنة والجماعة . له من المصنفات الكثير وكان رحمه الله شافعي المذهب وتوفي رحمه الله سنة ٣٢٤ هـ وهو ما صححه ابن عساكر .

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ٣٤٧ - ٤٤٤ ، والأعلام للزركلي ٤ / ٢٦٣ .

العلم بالتكليف به والغافل لا يعلم ذلك (١) فيمتنع تكليفه (٢) ، وإن
وجب عليه بعد يقظته ضمان ما أتلفه وقضاء ما فاتته في زمان
غفلته لوجود سببهما (٣) .

ومقابل الصواب قول للأشعري مزيّف بجوازه بناء على جواز
تكليف ما لا يطاق .

وفرق الأول بأن الفائدة هناك وهي الاختبار هل يأخذ في
المقدمات منتفية هنا (٤) .

ونقل ابن برهان عن الفقهاء جوازه بمعنى ثبوت الفعل في الذمة .
ومن توهم أن الشافعي يرى تكليف الغافل لنصه على تكليف
السكران فقد غفل لأن السكران مستثنى عقوبة له لتسببه إلى
ذلك بمحرم باختياره .

(١) قوله - لا يعلم ذلك - الإشارة إلى التكليف .

(٢) قوله - فيمتنع تكليفه - قال البناني رحمه الله : إنه غير محتاج إليه إلا لمجرد الإيضاح
والتوطئة لقوله بعد ذلك : وإن وجب عليه .. الخ .

(٣) قوله - لوجود سببهما - قد يتوهم منه أن وجوب غرم بدل ما أتلفه ووجوب قضاء
الصلاة من خطاب الوضع مع أنه ليس كذلك
وقد يجاب بأن هنا شيئين :

الأول : اشتغال ذمته بالبدل المذكور والصلاة الحاصل مع الغفلة وهو من خطاب الوضع
وهو المشار إليه بقوله - لوجود سببهما - .

والثاني : وجوب أداء البدل ووجوب الفعل للصلاة قضاء وهما حاصلان بعد زوال الغفلة
وهذا من خطاب التكليف وهو المشار إليه بقوله - وإن وجب - الخ .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ٧٠ .

(٤) قوله - هنا - أي في تكليف الغافل والملجأ .

واستثنى في - الحاصل ، والمنهاج (١) - معرفة الله فإنه مكلف بها مع الغفلة عن ذلك إذ لو عرف تكليفه بها لعرف الله فيكون الأمر بمعرفته تحصيلاً للحاصل وهو محال .

والحق أنها لا تستثنى فإن الحاصل المعرفة الإجمالية ، والمكلف به المعرفة التفصيلية .

(الثانية) : يمتنع تكليف الملجأ وهو من لا مندوحة (٢) له عما ألجىء إليه مع حضور عقله كالملقى من شاهق (٣) على شخص يقتله . لا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له .

فامتناع تكليفه بالملجأ إليه ، أو بنقيضه لعدم قدرته عليه (٤) . وكلام الآمدى في - الإحكام (٥) - يشير إلى قول بجواز تكليفه عقلاً بناء على تكليف مالا يطاق .

وهو مقابل الصواب في النظم ، وأصله (٦) .

قال الزركشى : والقول بتكليفه أقرب من تكليف الغافل .

(١) راجع : المنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ١ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) قوله - لا مندوحة له - أى لا مخلص له عن الفعل له .

(٣) الشاهق : الجبل المرتفع .

مختار الصحاح - شهق -

(٤) قوله - فامتناع تكليفه ... الخ المراد يمتنع تكليفه بكل منهما ولا يتأفيه التعبير بكلمة - أو - لأنها إذا وقعت في حيز النفي ولو معنى كما في الامتناع هنا كان النفي لكل من المتعاطفات .

ومنه قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾ آية رقم ٢٤ من سورة الإنسان .

(٥) راجع : الإحكام فى أصول الأحكام ١ / ٢٠٣ .

(٦) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٧٣ .

(الثالثة) : فى تكليف المكروه بما أكره عليه قولان :

(أحدهما) : وهو مذهب المعتزلة أنه ممتنع .

وصححه فى - جمع الجوامع (١) - لعدم قدرته على الامتنال
إلا بالصبر على ما أكره به الذى لم يكلفه الشارع إياه .

(والثانى) : الجواز وإن كان غير واقع لقدرته على الامتنال بالصبر على ما
أكره به وإن لم يكلفه الشارع الصبر عليه .

وهذا مذهب الأشاعرة ، وقد رجع إليه صاحب - جمع
الجوامع (٢) - آخرأ كما بينت ذلك من زيادتي .

والمختار عندى تفصيل ثالث وهو أن يقال : ما لا يباح بالإكراه
كالقتل ، والزنا واللواط فهو فيه مكلف بالترك ، وما أبيح به ،
ووجب فهو فيه مكلف بالفعل كإتلاف مال الغير ، وما أبيح به ،
ولم يجب فهو غير مكلف فيه بفعل ، ولا ترك كشرب الخمر
والتلفظ بكلمة الكفر .

ص : والأمر بالمعذور والنهي اعتلَقَ . . . أى معنوياً وأبى باقى الفرق

ش : مذهب الأشاعرة أن الأمر والنهي يتعلقان بالمعذور تعلقاً معنوياً (٣)
لا تنجيزياً .

(١) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٧٣ .

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٧٦ .

(٣) معنى التعلق المعنوى : هو كون الشخص إذا وجد بشروط التكليف يكون مأموراً بذلك
الأمر النفسى .

فأمر الله ، ونهيه متعلقان فى الأزل بالمكلف لا على معنى تنجيز التعلق فى حال عدمه بل على معنى أنه إذا وجد بصفة التكليف صار مكلفاً بذلك الطلب القديم من غير تجديد طلب آخر .

وهذا مبنى على إثبات الكلام النفسى فلذلك خالف فيه المعتزلة لإنكارهم الكلام النفسى .

وقال صاحب - المقترح (١) - : الأمر لم يتعلق بالمعدوم بل بالموجود المتوقع فكما أن العلم الأزلى يتعلق بالموجود الذى سيكون فكذلك الطلب الأزلى يتعلق بالمكلف الذى سيكون.

وفى النظم زيادتان على أصله :

(أحدهما) : النهى واقتصر فى - جمع الجوامع (٢) - على الأمر وهما فى ذلك سواء .

(والأخرى) : نقلى المنع عن سائر الفرق ، واقتصر فى - جمع الجوامع (٣) - على نقله عن المعتزلة . وقد صرح الإمام (٤) بنقله عن سائر الفرق بعد ذكر الجواز عن الأشاعرة.

وقال الهنـدى : خالف فيه المعتزلة ، وأكثر الطوائف (٥) .

(١) (المقترح) - كتاب فى الجدل - ألفه محمد بن محمد بن محمد بن محمد الطوسى البروى صاحب - التعليقة - المشهورة فى الخلاف . كان واعظاً فاضلاً مناظراً وكان من أكبر أصحاب محمد بن يحيى تلميذ الغزالى . توفى رحمه الله سنة ٥٦٠ هـ عن خمسين سنة .

وقد شرح كتاب - المقترح - تقى الدين أبو الفتح مظفر بن عبد الله المصرى المعروف بالمقترح لكونه حافظه فلا يقال له إلا التقى المقترح .

راجع : كشف الظنون ٢ / ١٧٩٣ ، وطبقات الشافعية لابن قاصى شعبة ٢ / ١٨ .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) راجع : المحصول ١ / ٣٢٨ .

(٥) راجع : نهاية الوصول ٣ / ١١٢٨ ، والفائق فى أصول الفقه ٢ / ١٣٣ .

ص : إن اقتضى الخطاب فعلاً ملتزم ... فَوَاجِبٌ أَوْلاَ قَدَبٌ أَوْ جَرَمٌ
تركاً فتحريمٍ والأُ وُورِدَ ... نهى به قصد فكرة أو فقد
فصدُّ الأولى وإذا ما خيراً ... إباحةً وحدها قد قرأ
أو سبباً أو مانعاً شرطاً بدا ... فالوضعُ أو ذا صحةٍ أو فاسداً

ش : هذا تقسيم للحكم ، وجعل مورد القسمة الخطاب لأنه بمعناه .

فالخطاب إن اقتضى أى طلب الفعل اقتضاء جازماً بأن لم يجوز تركه
فإيجاب ^(١) أو غير جازم بأن جوز تركه قندب ، أو الترك جازماً بأن لم يجوز
فعله فتحريم ، أو غير جازم بأن جوزه فإن كان بنهى مخصوص من نص ، أو
إجماع ، أو قياس فكراهة ^(٢) ، أو بغير مخصوص بل بالنهى عن ترك المندوبات
المستفاد من أوامرها فإن الأمر بالشئ يفيده النهى عن تركه بخلاف الأولى
كفطر مسافر لا يجهد الصوم ، وترك صلاة الضحى .
وهذا القسم ^(٣) زاده المتأخرين .

قال السبكي : وأول من علمنا ذكره إمام الحرمين ^(٤) .

والمقدمون يطلقون المكروه على ذى النهى المخصوص وغيره .

(١) قوله - فإيجاب - أى فهذا الخطاب يسمى إيجاباً .

ومما ينبغى معرفته أن الإيجاب والوجوب واحد بالذات مختلفان بالاعتبار .
فالحكم إذا نسب إلى الحاكم سمي إيجاباً ، وإذا نسب إلى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي
وجوباً فاذلك نرى الأصوليين يجعلون أقسام الحكم تارة الوجوب والحرمة وتارة الإيجاب
والتحريم .

(٢) مثال الكراهة :

النهى فى حديث الصحيحين : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين .

(٣) المراد به خلاف الأولى .

(٤) قوله - إمام الحرمين - أى فى كتاب النهاية له .

وقد يقولون في الأول مكروه كراهة شديدة كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة^(١) .

وإن خير الخطاب بين الفعل ، والترك بإباحة .

وقولى - وإذا ما خيرا - كالمناهج^(٢) أصوب من قول - جمع الجوامع^(٣) - أو التخيير . عطفاً على مدخول اقتضى إذ لا اقتضاء في الإباحة .

وقولى كالأصل - ملتزم ، وجزم - أخصر من قول - المنهاج^(٤) - ومنع النقيض .

وقولى - وحدهما قد قررا - أى أنه قد عرف مما ذكر حد كل من أقسام الخطاب .

فحد الإيجاب : الخطاب المقتضى للفعل اقتضاء جازماً .

وعلى هذا القياس^(٥) .

وتقديم هذه الجملة على أقسام خطاب الوضع هو الصواب خلاف ما فى - جمع الجوامع^(٦) - من تأخيرها عنها كما لا يخفى .

وقد أشار إليه الزركشى .

وإن لم يكن فى الخطاب اقتضاء ولا تخيير بل ورد بكون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً ، أو صحيحاً ، أو فاسداً فليس خطاب تكليف بل خطاب وضع أى وضعه الله فى شرائعه لإضافة الحكم إليه تعرف به الأحكام تيسيراً لنا فإن الأحكام مغيبة عنا .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٨٣ .

(٢) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ١ / ٥٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٨٣ .

(٤) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ١ / ٧١ .

(٥) فيقال : الندب هو الخطاب المقتضى للفعل اقتضاء غير جازم .

والحرام : هو الخطاب المقتضى للترك اقتضاء جازماً .

والمكروه : هو الخطاب المقتضى للترك اقتضاء غير جازم .

والمباح : هو الخطاب المخير بين الفعل والترك .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٨٦ .

والفرق بينهما من حيث الحقيقة : أن الحكم في الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سبباً ، أو شرطاً ، أو مانعاً .

وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب ، والشروط ، والموانع ^(١) .
والتعبير في النظم بأو أحسن من تعبير أصله بالواو ^(٢) إذ المراد التقسيم .

ص : والفرض والواجب ذو ترادف ومال نعمان إلى التخالف
والندب والسنة والتطوع والمتحب بعضاً قد نوعوا
والخلف لفظي وبالشرع لا تلزمه وقال نعمان بلي
والحج ألزم بالتمام شارعاً إذ لم يقع من أحد تطوعاً

(١) بيان الفرق بين الحكم التكليفي ، والحكم الوضعي بشيء من التفصيل :

قال العلماء :

يفرق بين الحكم التكليفي والوضعي بما يلي :

أولاً : الحكم التكليفي يتطلب فعل شئ أو تركه أو إباحة الفعل والترك بالنسبة للمكلف . أما الحكم الوضعي فلا يفيد شيئاً من ذلك إذ لا يقصد به إلا بيان ما جعله الشارع الحكيم سبباً لوجود شئ أو شرطاً له أو مانعاً منه ليعرف المكلف متى يثبت الحكم الشرعي ؟ ومتى ينتفي ؟ فيكون على بينة من أمره .

ثانياً : المكلف به في الحكم التكليفي أمر يستطيع المكلف فعله وتركه فهو داخل في حدود قدرته واستطاعته لأن الغرض من التكليف امتثال المكلف ما كلف به . فإن كان خارجاً عن قدرته واستطاعته كان التكليف به عبثاً ينزه عنه الشارع الحكيم .

أما في الحكم الوضعي فلا يشترط في موضوعه أن يكون في قدرة المكلف ، ومن ثم كان منه المقدور للمكلف كالسرقة والزنا وسائر الجرائم ، والطهارة بالنسبة للصلاة وقتل الوارث لمورثه ، ومنه الخارج عن قدرته كحلول شهر رمضان ، ودلوك الشمس ولكن مع هذا إذا وجد ترتب عليه أثره الذي وضعه الشارع له .

راجع ذلك بالتفصيل في كتابنا - إرشاد الأنام إلى معرفة الأحكام ص ٩٤ -

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٨٤ .

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : الفرض ، والواجب عندنا لفظان مترادفان بمعنى واحد ، وهو كما علم في حد الإيجاب : الفعل المطلوب طلباً جازماً .

واحتج الإمام أبو بكر بن السمعاني ^(١) في - أماليه - على ذلك بحديث الأعرابي ^(٢) فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل بين الفرض ، والتطوع واسطة . بل أدخل كل ما أخرجه من اسم الفرائض في جملة التطوعات ، ولو كان واسطة لبيّنها .

(١) هو محمد بن منصور بن محمد السمعاني جمع أشتات العلوم وهو ابن الإمام منصور أبو المظفر السمعاني . قال ابن الصلاح إن أبا بكر السمعاني أُملي اثنين وأربعين إملاء في ثلاثة مجلدات . وتبحر في علم الحديث والرجال وحفظ المتون وغيرها وتوفي رحمه الله سنة ٥١٠ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكي ٥/٧ ، والبداية والنهاية ١٢ / ١٩٤ ، وشذرات الذهب ٢٩/٤ وطبقات ابن هداية الله ص ٧٢ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٢٩٥/١ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام وفي كتاب الصوم باب - وجوب صوم رمضان ، وفي كتاب الحيل باب - في الزكاة - ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام . ، وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة حديث رقم (٣٩١) وأخرجه الترمذي في كتاب الزكاة باب - ما جاء إذا أدت الزكاة فقد قضيت ما عليك . ، وأخرجه النسائي في كتاب الصلاة باب - كم فرضت في اليوم والليلة . ، وفي كتاب الصيام باب - وجوب الصيام . ونص الحديث كما في صحيح البخاري :

« عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصلاة . فقال : الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال أخبرني بما فرض الله عليّ من الصيام . فقال شهر رمضان إبل أن تطوع شيئاً . فقال أخبرني بما فرض الله عليّ من الزكاة فقال فأخبره رسول الله ﷺ شرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئاً . فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق . »

وفرق أبو حنيفة بينهما (١) فجعل الفرض ما ثبت بالدليل القطعي كالقرآن كالقراءة في الصلاة الثابتة بقوله تعالى (فاقراءوا ما تيسر من القرآن) (٢) .

والواجب ما ثبت بدليل ظني كخبر الواحد ، والقياس كقراءة الفاتحة في الصلاة ، وصدقة الفطر والوتر ، والأضحى الثابتة بالأحاديث .

واستدلوا على التغاير بتكفير جاحد الأول دون الثاني ، وإذا اختلفا في الأحكام فلا بد من الاختلاف في الاسم للتمييز بينهما .

قال أصحابنا : وقد نقض الحنيفة أصلهم في أشياء منها :

جعلهم مسح ريع الرأس ، والقعدة في الصلاة فرضاً مع أنهما لم يثبتا بدليل قطعي .

ثم الخلاف في ذلك لفظي أي عائد إلى اللفظ ، والتسمية . إذ حاصله أن ما ثبت قطعي كما يسمى فرضاً هل يسمى واجباً ؟ وما ثبت بظني كما يسمى واجباً هل يسمى فرضاً ؟ .

فعنده : لا . أخذاً للفرض من فرض الشيء بمعنى حره (٣) أي قطع بعضه ، والواجب من وجب الشيء وجبة سقط (٤) وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم .

وعندنا : نعم . أخذاً من فرض الشيء (٥) قدره ، ووجب الشيء وجوباً ثبت (٦) ، والثابت أعم من أن يثبت بقطعي ، أو ظني .

(١) راجع : أصول السرخسي ١١٠/١ ، وتسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٤٨ ، والتقريب والتحبير ٨٠/٢ ، وفواتح الرحموت ٥٨/١ ، وتيسير التحرير ١٣٥/٢ .

(٢) آية رقم ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) راجع : مختار الصحاح مادة - فرض - .

(٤) راجع : مختار الصحاح - مادة - وجب - .

(٥) راجع : لسان العرب مادة - فرض - .

(٦) راجع : مختار الصحاح مادة - وجب - .

ولا يقدح ما تقدم من التكفير ونحوه في أنه لفظي لأنه أمر فقهي لا مدخل له في التسمية التي الكلام فيها . (١)

(الثانية) : المندوب ، والسنة ، والتطوع ، والمستحب (٢) أسماء مترادفة (٣) لمعنى واحد على المشهور . وخالف في ذلك بعض أصحابنا كالقاضي حسين (٤) ، والبغوي (٥) ، والخوارزمي (٦) فقالوا السنة

(١) قوله - لا مدخل له في التسمية التي الكلام فيها - أي لأنه ناشئ عن الدليل الذي دل المجتهد على الحكم لا عن التسمية .

(٢) قوله - والمندوب ... الخ مثل ذلك الحسن ، والنفل ، والمرغب فيه .

(٣) قوله - مترادفة - أي عرفاً لا لغة - ونظير ذلك قولهم الفرض والواجب لفظان مترادفان .

(٤) هو الحسين بن محمد بن أحمد القاضي أبو علي المروزي أخذ عن القفال وكان عالماً فاضلاً غواصاً في الدقائق له مصنفات تشهد له بالفضل منها : التعليقة المشهورة في المذهب ، وكتاب أسرار الفقه . توفي رحمه الله سنة ٤٦٢ هـ

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٣٥٦ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٢٤٤ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٠٠ ، والأعلام للزركلي ٢ / ٢٧٨ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٦٤ .

[فائدة] قال النووي رحمه الله في ترجمة القاضي حسين : اعلم أنه متى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين كالنهاية ، والتنتمية ، والتهذيب ، وكتب الغزالي ونحوها فالمراد القاضي حسين ، ومن أطلق القاضي في كتب متوسط العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المروزي ، ومتى أطلق في كتب الأصول لأصحابنا فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني الإمام المالكي في الفروع ، ومتى أطلق في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن المعتزلة فالمراد به القاضي الجبائي ١٠ هـ .

(٥) هو الحسين بن مسعود بن محمد العلامة محيي السنة أبو محمد البغوي تفقه على القاضي حسين وكان ديناً عالماً عاملاً على طريقة السلف وكان لا يلقى الدرس إلا على طهارة . كان إماماً في التفسير ، والحديث ، والفقه بورك له في تصانيفه . من تصانيفه التهذيب ، وشرح السنة ، ومعالم التنزيل في التفسير قال الذهبي : لم يحج . وتوفي رحمه الله في شوال سنة ٥١٦ هـ . راجع تذكرة الحفاظ ٤ / ٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٤ / ٤٨ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٢٨١ ، وطبقات المفسرين للداودي ١ / ١٦١ .

(٦) هو محمود بن محمد بن العباس أبو محمد الخوارزمي تفقه على البغوي . وكان فقيهاً فاضلاً جامعاً بين الفقه والتصرف ولد بخوارزم في رمضان سنة ٤٩٢ هـ صنف كتباً تدل على علمه وفقهه . توفي رحمه الله سنة ٥٦٨ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ / ١٩ ، والأعلام ٧ / ١٨١ .

ما واطب عليه النبي ﷺ (١) ، والمستحب ما فعله ولم يواظب عليه ، والتطوع ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد .

قال الشيخ جلال الدين : ولم يتعرضوا للمندوب لعمومه للأقسام الثلاثة بلا شك (٢) .

والخلف لفظي كما تقدم إذ حاصله أن كلا من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة هل يسمى بغيره منها ؟

فقال البعض : لا . إذ السنة الطريقة ، والعادة ، والمستحب المحبوب (٣) ، والتطوع الزيادة (٤) .

وقال الأكثر : نعم . ويصدق على كل من الأقسام (٥) أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع بطلبه وزائد على الواجب .
(الثالثة) : لا يلزم إتمام المندوب بالشروع عندنا .

فمن تلبس بنفل صلاة ، أو صوم فله قطعه ، ولا قضاء .

وقال أبو حنيفة : يلزم ويجب القضاء بقطعه لقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) (٦) ، وحديث - هل على غيرهن ؟ قال : لا إلا أن تطوع (٧) - أي فيكون عليك أو فيلزمك .

ودفع بأن تقديره : ولك أن تفعل أولى .

(١) وجه المناسبة في تسمية ما ذكر بالنسبة أن السنة هي الطريقة والعادة وما تكرر فعله من الشخص صار طريقة له وعادة .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٩٠/١ .

(٣) قوله - والمستحب المحبوب - أي وما فعل مرة أو مرتين محبوب للنفس لعدم تكرره وكثرته إذ لو كثر لربما حصل له منه الملل والسآمة .

(٤) قوله - والتطوع الزيادة - أي على ما فعله الشارع .

(٥) قوله - ويصدق ... الخ في معنى العلة للتسمية المستفادة مما تضمنه قوله - نعم - .

(٦) آية رقم ٢٣ من سورة محمد ﷺ .

(٧) تقدم تخريجه .

وقد قال ﷺ :- الصائم المتطوع أمين نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر - .
رواه الترمذى ، وصححه الحاكم (١) .

ويُقاس على الصوم الصلاة (٢) فلا تتناولهما الأعمال فى الآية جمعاً بين الأدلة .

وأورد على ذلك الحج فإن من تلبس بحج تطوع فعليه إتمامه ، ولا يجوز قطعه عندنا .

وأجيب عنه بأجوبة :

منها : أن الحج خرج عن القاعدة لخصوصية فيه وهو أن حكم نفيه حكم فرضه فى النية والكفارة فإن النية فى كل منهما قصد الدخول فى الحج بخلافها فى سائر العبادات ، والكفارة تجب فى كل منهما بالجماع المفسد له بخلاف الصوم فإنها تجب فى فرضه دون نفيه ففارق الحج سائر المندوبات فى وجوب إتمامه لمشابهته لفرضه (٣) ، والعمرة مثله فيما ذكر .

وعلى هذا الجواب اعتمد فى - جمع الجوامع (٤) .

ومنها : أن الحج اختص بلزوم المضى فى فاسده فكيف فى صحيحه .

(١) سنن الترمذى كتاب الصوم باب - ما جاء فى إفطار الصائم المتطوع - ٣ / ١٠٠
والمستدرک کتاب الصوم ١ / ٤٣٩ .

(٢) وكذا باقى المندوبات .

(٣) قوله - لمشابهته لفرضه - اعترض بعض العلماء على هذا حيث إن التشريك فى الحكم بالمشابهة إنما يصح مع الاشتراك فى علة الحكم كما هو منصوص عليه فى القياس وما تقدم من النية والكفارة وغيرهما ليس علة لوجوب الإتمام فى الفرض ولا من موجبات علته حتى يكون من قياس الدلالة وهو يجمع فيه بلازم العلة أو أثرها أو حكمها . إذ علة وجوب الإتمام فى الفرض إنما هى كونه فرضاً . وظاهر أن المذكور من الكفارة وغيرها ليس علة لوجوب الإتمام فى الفرض ولا لازماً لعلته وإلا لكان لازماً للصلاة كالحج مع أن الصلاة لا كفارة فيها أصلاً .

وأجيب عن هذا بأن القياس هنا قياس الشبه وحاصله : أن نفل الحج فرد تردد بين أصليين أحدهما فرضه ، والآخر نفل غيره فالحق بأكثرها شبهها وهو فرض الحج .

(٤) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٩٤ .

وهذا الجواب نص عليه الشافعى فى - الأم (١) - .

ومنها : أنا نمنع وقوع الحج تطوعا لأن من قروض الكفاية إقامة شعائر الحج كل عام . فالقائم به إن كان لم يحج فهو فى حقه فرض عين ، وإلا ففرض كفاية ، وفرض الكفاية يلزم بالشروع فاندفع السؤال من أصله .
وعلى هذا الجواب اعتمدت فى النظم فإنه أقوى ، وأقعد .

ص : والسبب الذى أضيف الحكم له لعلقة من جهة التعريف له
والمانع الوصف الوجودى الظاهر متضبطاً عرفاً ما يغير
الحكم مع بقاء حكمة السبب والشرط يأتى حيث حكمه وجب
وصحة العقد أو التعبد وفاق ذى الوجهين شرع أحمد
وقيل فى الأخير إسقاط القضاء والخلف لفظى على القول الرضى
بصحة العقد اعتقَابُ الغاية والدين الإجزاء أى الكفاية
بالفعل فى إسقاط أن تعبداً وقيل إسقاط القضاء أبداً
ولم يكن فى العقد بل ما طلباً يخصه وقيل بالذو جاً
قابلها الفساد والبطالان والفرق لفظاً قدر النعمان

ش : فى هذه الأبيات أقسام خطاب الوضع الخمسة :
فالسبب : ما يضاف الحكم إليه .

كذا ذكر الغزالي فى - المستصفى (٢) - .

زاد فى - جمع (٣) الجوامع - لبيان جهة الإضافة للتعلق به من حيث إنه
معرف للحكم أو غيره .

(١) راجع : الأم ٢ / ٨٨ .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ٩٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٩٤ .

فقله - لتعلق - أى لتعلق الحكم به .

وقوله - من حيث إنه معرّف - إشارة إلى أنه ليس المراد منه كونه موجباً لذلك لذاته أو لصفة ذاتية كما تقول المعتزلة بل المراد أنه معرف للحكم كما هو مذهب الأكثرين من أهل السنة .

وقال الغزالي : إنه موجب لا لذاته ، ولا لصفة ذاتية ولكن بجعل الشارع له موجباً ^(١) . وهو مراد - صاحب جمع الجوامع - بقوله - أو غيره ^(٢) - أراد به صحة التعريف على المذهبين وحذفه من النظم اكتفاء به على مذهب الأكثرين لا سيما وقد قيل إن قول الغزالي لا يخالف مذهبهم من حيث المعنى لأن مراده أن الموجب للحكم بالحقيقة هو الشارع وإنما نصب للاستدلال به على الحكم لعسر معرفته لاسيما بعد انقطاع الوحي كالعلامة فشابه ما يحصل الحكم عنده لا به فسمى باسمه .

قال الشيخ جلال ^(٣) الدين : والمعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه فى القياس بالعلة كالزنا لوجوب الحد ، والزوال لوجوب الظهر ، والإسكار لحرمة الخمر ، وإضافة الأحكام إليها كما يقال يجب الحد بالزنا ، والظهر بالزوال ، وتحريم الخمر للإسكار ، ومن قال لا يسمى الزوال ونحوه من السبب الوقتى علة نظر إلى اشتراط المناسبة فيها ^(٤) ، وسيأتى أنها ^(٥) لا تشترط فيها ^(٦) بناء على أنها بمعنى المعرف الذى هو الحق .

قال : وما عرف به السبب هنا مبين لخاصته ، وما عرف به فى - شرح

(١) راجع : المستصفى ١ / ٩٣ ، ٩٤

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٩٤ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٩٥ .

(٤) الضمير فى قوله - فيها - راجع إلى العلة .

(٥) الضمير فى قوله - أنها - راجع إلى المناسبة .

(٦) الضمير فى قوله فيها - راجع إلى العلة .

المختصر - كالآمدى (١) من الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم مبین لمفهومه .

والقيد الأخير للاحتراز عن المانع .

ولم يقيد الوصف بالوجودى كما فى المانع لأن العلة قد تكون عدمية كما سيأتى (٢) . انتهى .

والشرط يأتى تعريفه فى مبحث التخصيص مع مسائله التى لا يليق ذكرها إلا هناك .

قال العلماء إذا رتب الشارع حكماً عقب أوصاف فإن كانت كلها مناسبة فالجميع علة كالقتل العمد العدوان ، وإن ناسب البعض فى ذاته دون البعض فالمناسب فى ذاته سبب ، والمناسب فى غيره شرط . فالنصاب فى الزكاة يشتمل على الغنى ونعمة الملك فى نفسه فهو سبب ، والحول مكمل لنعمة الملك بالتمكين من التنمية فى جميع الحول فهو شرط .

والمانع ينقسم إلى مانع السبب ، ومانع الحكم .

فالأول يأتى فى مبحث العلة ، والثانى هو المراد عند الإطلاق والمراد هنا .

وقد عرفه فى - جمع الجوامع (٣) - بأنه الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم (٤) .

قل الزركشي ، والعراقى : ولا بد أن يزداد فى التعرف - مع بقاء حكمة

السبب - فإن الأبوة مانعة للحكم الذى هو القصاص لحكمة وهو كون الأب سبباً فى إيجاده فلا يكون الابن سبباً فى إعدامه .

(١) راجع : الإحكام ١٧٢/١

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٩٥/١ .

(٣) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ٩٨ / ١ .

(٤) قوله - نقيض الحكم - أى حكم السبب .

وهذه الحكمة تقتضى عدم القصاص الذى هو نقيض الحكم مع بقاء
حكمة السبب وهى الحياة^(١) .

والمراد بهذه الزيادة إخراج مانع السبب وهو ما يستلزم حكمة تخل بحكمة
السبب كالدين فى الزكاة إذا قلنا إنه مانع من الوجوب . فإن حكمة السبب وهو
الغنى مواساة الفقراء من فضل ماله ، ونيس مع الدين فضل يواسى به . انتهى .
وقد زدت هذا القيد فى النظم .

قال ابن السبكي : وإنما لم أذكرهنا مانع السبب لأن كلامنا هنا فى الحكم
ومتعلقاته وليست الأسباب عندنا من الأحكام خلافا لابن الحاجب ، وقد تضمن
كتاب القياس تعريف مانع السبب^(٢) . انتهى .

والصحة سواء كانت فى عبادة أو معاملة : موافقة ذى^(٣) الوجهين الشرع
أى أمره .

هذا هو المشهور فى تعريفها وهو مذهب المتكلمين .
والمراد بذى الوجهين ما يمكن وقوعه تارة على موافقة الشرع وتارة على
غيرها .

فما يقع إلا على وجه واحد كمعرفة الله تعالى إذ لو وقعت مخالفة له كان
الواقع جهلاً لا معرفة لا يوصف بصحة ، ولا بعدمها .
وقيل : الصحة فى العبادة إسقاط القضاء أى إغناؤها عنه^(٤) .
وهو محكى عن الفقهاء .

وتظهر فائدة الخلاف فىمن صلى محدثاً على ظن أنه متطهر ، ثم ظهر له

(١) راجع : تشنيف المسامع ١ / ١٧٧ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٩٨ ، ٩٩ ، ومنع الموانع ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) قوله - موافقة .. الخ أى موافقة الفعل ذى الوجهين .

(٤) معنى هذا أنه لا يحتاج إلى فعلها مرة ثانية .

حدثه فصلاته على رأى المتكلمين صحيحة (١) لأنها موافقة للأمر ، وعلى رأى الفقهاء باطلة .

وقال السبكي : تسمية الفقهاء هذه الصلاة باطلة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء فى حد الصحة كما ظنه الأصوليون بل لأن شرط الصلاة الطهارة فى نفس الأمر والصلاة بدون شرطها فاسدة وغير مأمور بها .

ثم استدل على هذا بأن الفقهاء يقولون : كل من صحّت صلاته صحة مُغْنِيَةً عن القضاء جاز الاقتداء به - فإنه يقتضى انقسام الصحة إلى ما يغنى عن القضاء وإلى ما لا يغنى .

قال : فالصواب أن يكون حدّ الصحة عند الفريقين : موافقة الأمر . غير أن الفقهاء يقولون : ظانّ الطهارة مأمور بها مرفوع عنه الإثم بتركها . والمتكلمون يقولون : ليس مأموراً .

فلذلك تكون صلاته صحيحة عند المتكلمين لا الفقهاء (٢) . انتهى .

وقال القرافى وغيره : هذا الخلاف لفظى لأنه إن لم يتبين له حدثه فلا قضاء اتفاقاً والأوجب اتفاقاً .

وإنما الخلاف فى لفظ الصحة هل وضع لما وافق الأمر سواء وجب القضاء أم لا ؟ أو لما لا يعقبه قضاء (٣) ؟ .

وقال الزركشى : ليس كذلك بل الخلاف معنوى ، والمتكلمون لا يوجبون القضاء ووصفهم إياها بالصحة صريح فى ذلك ، ولا يستنكر هذا فللشافعى قول مثله فيمن صلى صلى بنجس لم يعلمه نظراً لموافقة الأمر حال التلبس ، وكذا من صلى رلى جهة ثم تبين الخطأ فى القضاء قولان .

(١) قوله - صحيحة - أى وتجب الإعادة .

(٢) راجع : الإيهاج فيشرح المنهاج ٤٢ / ١ .

(٣) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٧٦ ، ٧٧ .

بل الخلاف مفرّع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول ،
أو أمر جديد ؟ .

فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم إنها سقوط القضاء ، وعلى الثانى بنى
المتكلمون أنها موافقة الأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد أمر جديد . انتهى .

وقد زدت هذه المسألة فى النظم ثم نبهت على أن بصحة العقد اعتقاب
غايته أى ترتيب أثره وهو ما شرع العقد له كالتصرف فى البيع ، والاستمتاع
فى النكاح .

ففى تقديم الجار والمجرور - (١) الخبر - ليتأتى له الاختصار فيما يليه .
لأن الترتيب المذكور واقع بالصحة لا يغيره .

والتعبير بما ذكر أولى من تعريف صحة العقد بترتيب الأثر . لأنه ليس
نفس الصحة وإنما هو ناشئ عنها ، وأولى من أن يقال صحة العقد ينشأ عنها
ترتيب الأثر لأنه يرد عليه تخلفه بالبيع قبل القبض ، أو فى زمن الخيار ،
ولا يرد على العبارة المذكورة لأن معناها أن ترتب الأثر إذا وجد فهو ناشئ عن
الصحة ولا يلزم منه أن الصحة يلزمها ترتب الأثر .

وأورد عليه مع ذلك الخلع ، والكتابة الفاسدان فإنه يترتب عليهما أثرهما
من البينة ، والعقود مع أنهما غير صحيحين .

وأجيب بأن ترتب الأثر فيهما ليس من جهة العقد بل للتعلم وهو صحيح
لا خلل فيه ونظير ذلك القراض ، والوكالة الفاسدان يصح فيهما التصرف
لوجود الإذن فيه وإن لم يصح العقد .

قولى - والدين - بالجر معطوف (٢) على صحة العقد أى وبصحة الدين
أى العبادة يترتب الإجزاء أى أن إجزاء العبادة ناشئ عن صحتها .

(١) المراد بتقديم الخبر هنا أى على المبتدأ فى قوله - بصحة العقد ... الخ .

(٢) هذا هو المراد من قوله قبل ذلك : ليتأتى له الاختصار فيما يليه .

واختلف في تفسير الإجزاء :

فالمشهور أنه الكفاية في إجزاء التعبد أى الطلب ^(١) . أى كون الفعل كافياً فيه سواء كان الفعل من المتعبد أم غيره ليتناول حج النائب عن المعصوب ^(٢) سواء أسقط القضاء أم لا .

والتعبير بإسقاط كابن الحاجب ^(٣) ، والأرموى ^(٤) بدل تعبير الأصل بسقوط أولى كما قال الزركشي ^(٥) وغيره .

وبالكفاية أى الاكتفاء أحسن من تعبير - المنهاج ^(٦) - بالأداء الكافى لأن مدلول الإجزاء هو الاكتفاء بالمأتى لا الإتيان بما يكفى .

وهذا التعريف ^(٧) على تعريف الصحة بموافقة الأمر .

وقيل : الإجزاء إسقاط القضاء ^(٨) .

فهو مرادف للصحة على القول المرجوح فيهما ، وناسئ عنها على الراجع فيهما .

(١) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ١٠٣ .

(٢) المعصوب : المريض الذى لا حراك به .

راجع : المصباح المنير مادة - عصب - .

(٣) راجع : بيان المختصر للأصفهاني ٢ / ٦٨ ونص عبارة ابن الحاجب هـ : : الإجزاء : الامتثال فالإتيان بالمأمور به على وجهه يحققه اتفاقاً ، وقيل : الإجزاء : إسقاط القضاء فيستلزمه ،

(٤) عبارة تاج الدين الأرموى فى - الحاصل ١ / ٢٤٧ - هـ : : والإجزاء هو الأداء الكافى فى سقوط التعبد به ، ومنهم من جعله عبارة عن إسقاط القضاء وهو باطل ... ،
وعبارة سراج الدين الأرموى فى - التحصيل ١ / ٣٢٤ - هـ : : فعل المأمور به يقتضى الإجزاء بمعنى سقوط الأمر ، .

(٥) راجع : سلاسل الذهب ص ١١٨ ، والبحر المحيط ١ / ٣١٩ .

(٦) راجع : المنهاج بشرحى الإسنوى والبدخشى ١ / ٨١ .

(٧) قوله - وهذا التعريف - أى للإجزاء .

(٨) راجع : جمع الجوامع من شرح الجلال ١ / ١٠٣ .

ثم نبهت على أن الإجزاء أخص من الصحة باعتبار أنه لا يوصف به العقد بخلافها وإنما يوصف به المطلوب سواء كان واجباً ، أو مندوباً .

وقيل : أخص من ذلك لأنه لا يوصف به إلا الواجب دون المندوب . ورد باستعماله فيه في حديث ابن ماجه وغيره - أربع لا تجزئ في الأضاحي (١) .

فاستعمل الإجزاء في الأضحية وهي مندوبة عندنا (٢) .

ومن استعماله في الواجب حديث الدار قطن وغيره - لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن (٣) .

قلت : الاستدلال بحديث - أربع لا تجزئ في الأضاحي - غير منتهض لأن أبا حنيفة يوجب (٤) الأضحية أخذاً من استعمال لفظ الإجزاء فيها فالرد عليه ب رد بسحل النزاع .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأضاحي باب - ما يكره من الضحايا - ، وابن ماجه في كتاب الأضاحي باب - ما يكره أن يضحي به - وأحمد في المسند ٤ / ٣٠٠ ، ومالك في الموطأ - كتاب الضحايا - باب - ما ينهي عنه من الضحايا - ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک ، والبيهقي في السنن .

وهو حديث صحيح ونصه عند ابن ماجه : « أربع لا تجزئ في الأضاحي : البوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والكسيرة التي لا تنقي . » (الظلع) : هو العرج ، و (الكسيرة) المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي ، (لا تنقي) من أنقى : إذا صار ذا نقي . فالمعنى التي ما بقي لها مخ بسبب ضعفها وهزالها . (٢) قوله - عندنا - أي الشافعية وكذلك هي سنة عند الحنابلة وأكثر أهل العلم . وروى ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وبلال ، وأبي مسعود البدرى رضي الله عنهم .

راجع : المغني لابن قدامة ٨ / ٦١٧ ، والكافي في فقه الإمام أحمد ١ / ٤٧٠ ، ومغني المحتاج للخطيب الشربيني ٤ / ٢٨٢ .

(٣) سنن الدارقطني ١ / ٢٢٢ كتاب الصلاة باب - وجوب قراءة أم القرآن في الصلاة ..

(٤) راجع : بدائع الصنائع ٥ / ٦١ .

وإنما الصواب الاستدلال بحديث - يجزى من السواك الأصابع - (١).

حسنه الضياء المقدسى (٢) فى أحكامه .

والسواك مندوب اتفاقاً .

والفساد يقابل الصحة فهو مخالفة (٣) ذى الوجهين الشرع .

قيل فى العبادة عدم إسقاط القضاء . (٤)

وهو البطلان مترادفان عندنا (٥).

وفرق بينهما أبو حنيفة فقال مخالفة ما ذكر للشرع بأن كان منهيّاً عنه إن كانت لكون النهى عنه لأصله فهى البطلان كما فى الصلاة بدون بعض الشرط ، أو الأركان ، وبيع الملاقيح (٦) وهى ما فى البطون من الأجنة لانعدام ركن من البيع أى المبيع (٧) ، أو لوصفه (٨) فهى الفساد كما فى صوم يوم

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب الطهارة باب - الاستياك بالأصابع - .

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدى المقدس الحنبلى أبو عبد الله ضياء الدين . علم بالحديث مؤرخ من أهل دمشق مولداً د وفاة . روى عن أكثر من خمسمائة : شيخ من كتبه - الأحكام - فى الحديث لم يتمه ثلاثة مجلدات ، وفصائل الأعمال ، وفصائل القرآن . توفى رحمه الله سنة ٦٤٣ هـ .

راجع : الأعلام ٦ / ٢٥٥ .

(٣) قوله - مخالفة ذى الوجهين - أى مخالفة الفعل ذى الوجهتين .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٥٥ .

(٥) راجع المحصول ١ / ٢٦ ، والشرح الكبير على الورقات ١ / ٢٣١ .

(٦) الملاقيح جمع ملفوحة ، وهى ما فى بطون النوق من الأجنة .

راجع : مختار الصحاح مادة - لقح -

(٧) قولى - أى المبيع - تفسير للركن -

(٨) قوله - أو لوصفه - أى كان النهى لوصف الفعل المنهى عنه أو القول المنهى عنه .

راجع : إرشاد الأنام للمحقق ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

النحر للإعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بلحوم الأضاحي التي شرعها فيه ، وبيع الدرهم بالدرهمين لاشتماله على الزيادة فيأثم به (١) ، ويفيد بالقبض الملك الخبيث .

ولو نذر صوم يوم النحر صح نذره لأن المعصية في فعله دون نذره ، ويؤمر بفطره ، وقضائه ليتخلص عن المعصية ، ويفي بالنذر .

ولو صامه خرج عن عهدة نذره لأنه أدى الصوم كما لتزمه .

فقد (٢) اعتد بالفاسد . أما الباطل فلا يعتد به (٣) .

وهذا الخلاف لفظي كما مر في الفرض والواجب ، ونبهت عليه من زيادتي .

ص : ثم الأداء ففعل بَعْضُ مَا دَخَلَ °° قبل الخروج وقته وقيل كُلَّ
وَفِعْلُ كُلِّ أَفْ بَعْضُ مَا مَضَى °° وَقَتَّ لَهُ مُسْتَدْرَكَا بَعْضِ الْقَضَا
وَفِعْلُهُ وَقَتَّ الْأَدَاءِ ثَانِيًا °° إِعَادَةُ غُلُلٍ أَوْ خَالِيَا
وَالْوَقْتُ مَا قُدِّرَ الَّذِي شَرَعَ °° مِنَ الزَّمَانِ ضَيْقًا أَوْ اتَّسَعَ

(١) قوله - فيأثم به - أي بالبيع .

(٢) قوله - فقد اعتد - أي أبو حنيفة رحمه الله : فالفعل - اعتد - مبني للفاعل .

(٣) قوله - فلا يعتد به - الضمير يعود على أبي حنيفة رحمه الله أيضاً .

أما لو قرئ - يعتد - بالبناء للمفعول . لاقتضى أن عدم الاعتداد بالباطل متفق عليه مع أن بعض الحنفية يعتد بالباطل أيضاً .

راجع : حاشية البناني ١/ ١٠٦ ،

ش : الأداء : فعل بعض ما دخل وقته قبل خروجه واجباً كان أو مندوباً .
 - ففعل - : جنس ، . وبعض - لم يقصد به إخراج الكل بل التنبيه على دخوله بطريق الأولى .
 وشرط البعض المفعول (١) أن يكون ركعة بناء على الأصح أن صلى ركعة في الوقت وياقيها خارجه فالجميع أداء (٢) .
 وقولنا - ما دخل وقته - يخرج فعله قبل دخول وقته وهو باطل إلا فيما جوزّه الشارع كزكاة الفطر فهو تعجيل .
 والوقت يتناول الأصلي ، والتابع كوقت الجمع .
 وقولنا - قبل خروجه - خرج به فعل بعد خروجه وهو القضاء .
 وقيل : الأداء فعل كل ما دخل وقته قبل خروجه .
 وهذا على الوجه الذاهب إلى أن الجميع قضاء .
 والقضاء عرفه في - جمع الجوامع (٣) - بأنه فعلٌ كلٌ . وقيل : بعض ما خرج وقت أدائه استدراكاً (٤) لما (٥) سبق له مقتضى للفعل (٦) مطلقاً .
 فقوله - فعل كل - يخرج ما فعل بعضه على ما تقدم من أنه أداء بشرطه السابق .
 وقوله - وقيل بعض - هو نظير القول السابق في الأداء أنه فعل كل .

-
- (١) قوله - وشرط البعض المفعول - أي من الصلاة في وقتها .
 (٢) دليل هذا قوله ﷺ : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر - أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب - من أدرك من الفجر ركعة - وأخرجه مسلم في كتاب المساجد باب - من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة .
 (٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١/ ١١٠ .
 (٤) قوله - استدراكاً - أي بذلك الفعل .
 (٥) قوله - لما سبق له - أي لشيء سبق لفعله .
 (٦) قوله - مقتضى للفعل مطلقاً - أي لأن يفعل وجوباً أو ندباً كما سيأتي .

وقوله - ما خرج وقت أدائه - مخرج للأداء .

ومنه أن يشرع في الصلاة ، ويفسدها ، ثم يصلّيها ثانياً في الوقت خلافاً لقول القاضي حسين ^(١) وغيره أنها قضاء .

قال الشيخ ^(٢) جلال الدين : ولو قال - وقته في حدّ الأداء لكفى .
وقد عبرت بذلك في النظم .

وقوله - استدراكاً لما سبق له مقتضى للفعل - احتراز عما فعل بعد وقت لأداء لا يقصد الاستدراك كإعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعده في جماعة مثلاً فلا يسمى قضاء .

ودخل في قوله - مقتضى للفعل - أي طالب له الواجب والمندوب فكلاهما مطلوب شرعاً وكلاهما يوصف بالقضاء . فإن الصلاة المندوبة تقضى في الأظهر ^(٣) .

قال ^(٤) الشيخ جلال الدين : ويقاس عليها الصوم المندوب فالتعبير بذلك أحسن من تعبير ابن الحاجب ^(٥) ، والبضاوي بالوجوب .
قال ^(٦) الشيخ جلال الدين المحلي : لو قال - لما سبق لفعله مقتضى كان أوضح وأخصر - .

وقوله - مطلقاً - أي سواء وجب أدائه كالصلاة المتروكة عمداً أم لم يجب وأمكن كصوم المسافر ، أو امتنع عقلاً كصلاة النائم ، أو شرعاً كصوم الحائض .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ١ / ١١١ .

(٣) قال البناني تعليفاً على هذا : هذا على مذهب الشارح - الجلال المحلي وهو شافعي المذهب - لا على مذهبنا معاصر المالكية .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ١١١ .

(٤) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ١ / ١١١ .

(٥) راجع : بيان المختصر ١ / ٣٣٨ ، والمنهاج بشرح الإسنوي ١ / ١٠٩ .

(٦) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١١٢ .

قال الشيخ ولي الدين ^(١) وغيره : الحق أنه لا حاجة في الحد إلى قيد - الاستدراك وما بعده - وأن الحد تم عند قوله - ما خرج وقته - لأنه متى لم يسبق مقتضى للفعل لا يكون المفعول بعد خروج وقت الأداء تلك العبادة بل غيرها . فلذلك لم أستوف هذا القيد في النظم ، وتركت من الأصل حد المؤدى ، والمقضى بأنه المفعول ^(٢) للاستغناء عنه بحد الأداء ، والقضاء كما ترك في الأصل حد المعاد استغناء عنه بحد الإعادة .

والتعبير بالفعل في أحدهما ، وحد الإعادة الآتى أصوب من تعبير ابن الحاجب ^(٣) - ما فعل - لأنه في الحقيقة حد المؤدى ، والمقضى ، والمعاد لا لمصادر المذكورة .

والإعادة عرفها في - جمع الجوامع ^(٤) - بأنها : فعله في وقت الأداء .
قيل : لخلل ، وقيل : لعذر .

فقوله - فعله - أى المعاد ، ويفهم منه أن المراد فعله ثانياً .
وخرج بقوله - وقت الأداء - القضاء .

وأشار إلى خلاف في أنه هل يعتبر في الإعادة أن يكون فعل الثانية لخلل واقع في الأولى كفوات شرط ، أو ركن ، أو لعذر وإن لم تكن مختلفة كتحصيل

(١) هو : أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري أبو زرعة ولي الدين ابن العراقي الشافعي الفقيه الأصولي المحدث اللغوي من مصنفاته : الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ، والبيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد من بضرب من التجريح ، وتحرير الفتاوى ، ورواة المراسيل . ولد سنة ٧٦٢ هـ بالقاهرة وتوفي بها سنة ٨٢٦ هـ .

راجع : طبقات المفسرين للدواوودي ١ / ٥٠ ، والبدر الطالع ١ / ٧٢ ، والأعلام ١٤٨ / ١ .

(٢) قوله - والمقضى بأنه المفعول - أى من كل عبادة .

(٣) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ٢٣٢ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١١٧ .

فضيلة لم تكن فى الأداء ولم يرجح واحداً من القولين . والأول هو المشهور الذى جزم به الأمام ^(١) وغيره ، ورجحه ابن الحاجب ^(٢) .

وقال السبكي ^(٣) : إن كلام الأصولين يقتضيه ، وإن الثانى أقرب إلى إطلاقات الفقهاء ، واللغة تساعده فليكن المعتمد .

وأما ابنه ^(٤) فإنه زيف ^(٥) القولين فى - شرح المختصر ^(٦) - بما إذا تساوت الجماعتان من كل وجه ، ثم اختار أنها فعل العبادة فى وقت الأداء ثانياً مطلقاً أى أعم من أن يكون لخلل ، أو عذر ، أو غيرهما . وعلى ذلك اعتمدت فى النظم .

[تنبيه] : الإعادة قسم من الأداء لا قسم له كما هو ظاهر عبارة النظم ، وأصله ^(٧) .

وصرح به الأمدى ^(٨) وغيره .

وقال السبكي : إنه مقتضى إطلاق الفقهاء ، وكلام الأصوليين .

(١) راجع : المحصول ١ / ٢٧ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ٢٣٢ .

(٣) هو الشيخ تقي الدين رحمه الله .

(٤) هو الشيخ تاج الدين رحمه الله .

(٥) قوله - زيف القولين - أى ردهما . يقال : زافت عليه دراهمة : أى صارت مردودة لغش فيها . وقد زى فت إذا ردت .

راجع : لسان العرب مادة - زيف - .

(٦) هو مختصر ابن الحاجب : شرحه رحمه الله فى مجلدين وسماه - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب - .

راجع : الفتح المبين ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٧) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١١٧ .

(٨) راجع : الإحكام ١ / ١٥٠ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٨ .

وجعلها صاحب (١) الحاصل ، والتحصيل (٢) ، والبيضاوى (٣) قسيما له فاعتبروا فى حدّ الأداء أن لا يسبق بأداء مختل .

قال (٤) : وليس لهم مساعد من إطلاق الفقهاء ، ولا من كلام الأصوليين . فالصواب أن الأداء اسم لما وقع فى الوقت مطلقا مسبقا كان أو مسابقا منفردا . انتهى .

ثم نبهت على تعريف الوقت وهو من زوائد - جمع الجوامع (٥) - على المصنفين . قال (٦) : الوقت : الزمان المقدر له شرعا مطلقا .

فالزمان : جنس .

والمقدر له شرعا - أى للفعل . خرج به زمان الفعل المأمور به من غير تعرض للزمان كالنفل المطلق ، والأمر بالمعروف وغير ذلك ، والفورى كالإيمان . فإن الشرع لم يقدر له زمانا ، وإن كان الزمان ضروريا لفعله فلا يسمى شيئا من ذلك أداء ولا قضاء .

وقوله - مطلقا - أس سواد كان مضيقا كزمان صوم رمضان ، وأيام البيض أو موسعا كزمان الصلوات الخمس ، وسننها ، والضحى ، والعيد .

(١) هو : تاج الدين الأرموى وقد تقدمت ترجمته .

وانظر : الحاصل ١ / ٢٤٨ .

(٢) هو : سراج الدين الأرموى وقد تقدمت ترجمته : (التحصيل ١ / ١٧٩) ونص عبارته :

« ... فإن سبقه أداء بخلل سميت إعادة وإلا أداء »

(٣) راجع : المناهج بشرح الإسنوى والبدخشى ١ / ٨٨ .

ونص عبارته : المبادأة إن وقعت فى وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء

إلا إعادة - ١ هـ .

(٤) قوله - قال - أى السبكي .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٠٩ .

(٦) قوله - قال - أى صاحب جمع الجوامع تاج الدين السبكي رحمه الله .

وهذا الحدّ أخذه (١) من كلام والده (٢) حيث قال : الأحسن عندى فى تفسير الوقت أنه الزمان المنصوص عليه للفعل من جهة الشرع .

وسبقه إليه الشيخ عز الدين (٣) فقال فى - أماليه - : الوقت على قسمين :

١ - مستفاد من الصيغة الدالة على المأمور .

٢ - ووقت يحده الشارع للعبادة .

والمراد بالوقت فى حدّ الأداء هو الثانى دون الأول .

ويترتب على ذلك أنا إذا قلنا بالفور فى الأمر فأخر المأمور لا يكون قضاء لأنها إنما خرجت عن الوقت الذى دل عليه اللفظ لا الوقت الذى قدره الشرع .

ص : وحكمنا الشرعى إن تغيراً . . . إلى سهولة لأمر عذرا
مع قيام سبب الأصلي سم . . . برخصة كاكل ميت والسلم
وقبل وقت الزكاة أدى . . . والقصر والإفطار إذ لا جهدا

(١) قوله - أخذه - أى الشيخ تاج الدين السبكي .

(٢) قوله - من والده - أى الشيخ تقي الدين السبكي .

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم السلمى الدمشقى الفقيه الشافعى الملقب بعز الدين ، وسلطان العلماء ، وشيخ الإسلام . ولد بدمشق سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة هجرية .

كان إمام عصره بلا مدافعة قائما بالأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر مطلعاً على حقائق الشريعة وغوامضها عارفاً بمقاصدها .

من مصنفاته النافعة : القواعد الكبرى ، والقواعد الصغرى ، ومجاز القرآن ، وشجرة المعارف وبداية السؤل فى تفضيل الرسول - ﷺ .

توفى رحمه الله فى العاشر من جمادى الأولى سنة ستين وستمائة هجرية .

راجع : طبقات الشفعية لابن السبكي ٨ / ٢٠٩ - ٢٥٥ .

حتماً مباحاً مستحجاً وخلاف ٠٠ أولى والأفعزيمة تُضاف
قلت وقد تُقرَن بالكراهة ٠٠ كالتقصير في أقل من ثلاثة

س : هذا تقسيم للحكم إلى رخصة ، وعزيمة وهو أقرب من تقسيم الآمدي
وغيره الفعل الذي هو متعلق الحكم إليهما .

فالحكم (١) إن تغيّر (٢) إلى سهولة (٣) لعذر مع قيام السبب للحكم
الأصلي (٤) فرخصة (٥) وإلا فعزيمة .

فخرج بقولنا - تغيّر - ما كان باقياً على حكمه الأصلي .

وبقولنا (٦) - إلى سهولة - الحدود والتعازير مع تكريم الآدمي المقتضى
للمنع منها . وبقولنا (٧) - لعذر - التخصيص فإنه تغيير لكن لا لعذر .

وبقولنا (٨) - مع قيام السبب للحكم الأصلي - ما نسخ في شرعنا من
الآصار (٩) التي كانت على من قبلنا تيسيراً أو تسهلاً كإباحة الغنائم ، والإبل ،

(١) قوله - فالحكم - أي الشرعي .

(٢) قوله - إن تغيّر - أي من حيث تعلقه من صعوبة له على المكلف .

(٣) قوله - إلى سهولة - أي كأن تغيير من الحرمة للفعل أو الترك إلى الحل له .

(٤) قوله - للحكم الأصلي - أي المختلف عنه للعذر .

(٥) قوله - فرخصة - زى فالحكم المتغير إليه السهل المذكور يسمى رخصة .

هذا والرخصة في اللغة : التيسير والتسهيل وعند الأصوليين : هي الحكم الثابت على
خلاف الدليلى لعذر .

راجع : إرشاد الأنام إلى معرفة الأحكام ص ١٤٨ للمحقق .

(٦) ، (٧) ، (٨) قوله - وبقولنا - أي خرج بقولنا .

(٩) الإصر : الذنب والثقل .

قال الماوردي رحمه الله في تفسيره ٢ / ٢٦٩ لقوله تعالى « ويضع عنهم إصرهم » .

الأعراف آية ١٥٧ - : فيه تأويلان .

أحدهما : أنه عهدهم الذي كان الله تعالى أخذه على بني إسرائيل .

والثاني : أنه التشديد على بني إسرائيل الذين كان في دينهم من تحريم السبت ، وتحريم
الشحوم والعروق وغير ذلك من الأمور الشاقة .

والشحوم . فلا يسمى نسخها لنا رخصة .

وفهم من هذا أن شرط الرخصة أن يكون المقتضى للحكم الأصلي قائماً ، وإنما ترجح معارضته .

ثم الرخصة أقسام :

(أحدها) : أن تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر : فإنها واجبة على الصحيح فتغير حكمها من صعوبة التحريم إلى سهولة الوجوب لموافقته لغرض النفس لعذر الاضطرار مع قيام سبب التحريم حال الحل وهو الخبث .

ونازع بعضهم في مجامعة الرخصة للوجوب لأنها تقتض التسهيل إذ هي لغة (١) السهولة ولهذا قال الكيا (٢) : الصحيح أن أكل الميتة عزيمة لا رخصة . وقال الشيخ تقي (٣) الدين : لا مانع من أن يطلق عليه رخصة من وجه عزيمة من وجه (٤) .

فمن حيث قيام الدليل المانع نفيه رخصة ، ومن حيث الوجوب نسمة عزيمة . (الثاني) : أن تكون مندوبة كالقصر للمسافر إذا بلغ ثلاث مراحل . خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه يوجبه حينئذ (٥) .

(١) راجع : مختار الصحاح مادة - رخص - .

(٢) راجع : أحكام القرآن له ١ / ٤٢ ونص عبارته : « وليس أكل الميتة عند الضرورة رخصة بل هو عزيمة واجبة ، ولو امتنع من أكل الميتة كان عاصياً ، .

هذا : واللكيا اسمه : عماد الدين أبو الحسن علي بن محمد الطبري المعروف باللكيا الهراسي شيخ الشافعية في بغداد ولد في ذي القعدة سنة ٤٥٠ هـ تفقه على إمام الحرمين الجويني مدة حتى برع وهو أجل تلاميذه بعد الغزالي . توفي رحمه الله سنة ٥٠٤ هـ .

راجع : الأعلام ٤ / ٣٢٩ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٧ / ٢٣١ .

فائدة : الكيا - بكسر الكاف وفتح الياء المخففة معناه في لغة العجم : الكبير القدر بين الناس .

(٣) الشيخ تقي الدين هو ابن دقيق العيد وقد تقدمت ترجمته .

(٤) راجع : البحر المحيط ١ / ٢٣٨ .

(٥) راجع : بدائع الصنائع ١ / ٩١ - ٩٣ .

(الثالث) : أن تكون مباحة كالسلم ^(١) فإنه ورد النهى عن بيع ما ليس ^(٢)

عندك ، ورخص في السلم تيسيراً للمحتاجين ليتوصلوا إلى مقاصدهم من الأثمان قبل إدراك غلاتهم مع توصل صاحب الدرهم إلى مقصوده من الربح فكانت الرخصة .

ومثله ^(٣) المساقاة ^(٤) ، والقراض ^(٥) ، والإجارة ^(٦) ، والعرايا ^(٧) .

ومن أمثلتها في العبادات : تعجيل الزكاة .

ففي حديث رواه أبو داود التصريح بالرخصة للعباس ^(٨) .

(١) السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة .

راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١ / ٢٥٠ .

(٢) جاء في الحديث الصحيح - لا تبع ما ليس عندك - .

أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب - في الرجل يبيع ما ليس عنده - .

وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع باب - ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك - .

وأخرجه النسائي في كتاب البيوع باب - بيع ما ليس عند البائع - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات باب - النهى عن بيع ما ليس عندك - .

(٣) قوله - ومثله - أى السلم .

(٤) المساقاة : هى أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقى والتربية على أن تكون الثمرة لهما .

راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢ / ١٣٦ .

(٥) القراض : هو عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما مالاً إلى الآخر ليتجر فيه على أن

يكون الربح بينهما حسب ما يتفق عليه . ويسمى مضاربة ومعاملة ومقارضة (الإقناع

٢ / ١٢٩ ، وفقه السنة ٣ / ٢١٢) .

(٦) الإجارة : هى تملك منفعة بعوض بشروط .

راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢ / ١٤٠ .

(٧) العرايا : أن يشتري الرجل ثمر النخلة بخرصه من التمر بشرط التقابض في الحال .

راجع : نبيل الأوطار ٥ / ٢٠١ .

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب - في تعجيل الزكاة - ولفظه : : عن على أن

العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك . .

ولم يقل أحد من الأصحاب (١) باستحبابها . بل اختلفوا في الجواز .
ومنها : إباحة ترك الجماعة بالأعذار المعروفة (٢) .

(الرابع) : أن تكون خلاف الأولى . كفطر مسافر لا يجهد الصوم . فإن الأولى له الصوم ، وكالمسح على الخلف فإن غسل الرجل أفضل منه ، وكالجمع بين الصلاتين (٣) فإن الأفراد أولى خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه يمنعه (٤) .

(الخامس) : أن تكون مكروهة كالفصر في أقل من ثلاث مراحل فإنه مكروه .
صرح به الماوردي (٥) خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه يمنعه (٦) .

(١) المراد بالأصحاب : المتقدمون وهم أصحاب الأوجه غالباً . وضبطوا بالزمن وهم من الأربعمئة .

راجع : الفوائد الملكية فيما يحتاجه طلبه الشافعية ص ٤٦ ضمن مجموعة سبعة كتب مفيدة .

(٢) من أعذار ترك الجماعة : المطر الشديد ، والبرد الشديد ، والوحد الذي يتأذى به ، والمرض ، والخوف من ظالم ، والخوف من حبس لدين إن كان معسراً ، وفقد لباس لائق به بحيث تختل مروءته بخروجه بدونه ، وأكل ذى ربح كربه كبصل وثوم .
راجع : فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢ / ٦٠٥ - ٦١٢ .

(٣) قوله كالجمع بين الصلاتين - أى في السفر .

(٤) راجع : المغنى لابن قدامة ٢ / ٢٧١ .

(٥) راجع : الحاوى ٢ / ٣٦٠ .

هذا والماوردي هو : على بن محمد بن حبيب البصرى الشافعى . لقبه أهل السيرة الطبقات الماوردي - و - أقصى القضاء - و - البصرى - والشافعى . ولد رحمه الله بالبصرة سنة أربع وستين وثلاث مائة هجرية . كان عظيم القدر ثقة حافظاً للمذهب . من تصانيفه : الحاوى ، وأدب الدنيا والدين ، والأحكام السلطانية ، والنكت والعيون . توفي رحمه الله سنة خمس وأربعمئة عن ست وثمانين سنة .

راجع : طبقات الشافعيين لابن السبكي ٥ / ٢٦٧ ، والبداية والنهاية ١٢ / ٨٧ ، وتاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢ ومعجم الأدباء ٤ / ٣١٤ .

(٦) راجع : الباب في شرح الكتاب ١ / ١٠٥ .

وهذا القسم من زوائد النظم كما هو مميزٌ بَقُلْتُ .

ولا تجامع الرخصة التحريم . وأما قول الأصحاب لو استنجدى بذهب أو فضة أجزأه مع أن استعمالهما حرام ، والاستنجاء بغير الماء رخصة .

فجوابه : أن له جهتين ، والتحريم من جهة مطلق الاستعمال لا من خصوص الاستنجاء الذى هو رخصة .

قولى - وإلا فعزيمة ^(١) - يشمل ما لم يتغير أصلاً كوجوب الصلوات الخمس وما تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله ، وما تغير إلى سهولة لا لغذر كحل ترك الوضوء للصلاة الثانية لمن لم يحدث بعد حرمة ، أو لغذر لامع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من الكفار فى القتال بعد حرمة ، وسببها قلّة المسلمين ولم يبق حال الإباحة لكثرتهم حينئذ ، وعذرهما مشقة الثبات .

(تنبيهات) :

(الأول) : تقسيم الرخصة إلى واجب ، ومندوب ، ومباح ، وخلاف الأولى صريح فى أنها خطاب الاقتضاء لا الوضع .

وصرح الآمدى بأنها من أصناف خطاب الوضع ^(٢) .

(الثانى) : ظاهر كلام - جمع الجوامع ^(٣) ، والمنهاج - انقسام العزيمة إلى الأقسام الخمسة .

(١) قوله - وإلا فعزيمة - أى فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور يسمى عزيمة .

هذا والعزيمة فى اللغة : القصد المؤكد .

وعند الأصوليين : هى الثابت على وفق الدليل أو على خلاف الدليل لغير عذر .

راجع : إرشاد الأنام إلى معرفة الأحكام ص ١٥٨ للمحقق .

(٢) راجع : الإحكام فى أصول الأحكام ١ / ١٧٢ - ١٧٦ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٢٣ ، والمنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٩٣ / ١ .

وجعلها الإمام منقسمة إليها ماعدا الحرمة (١) .

وخصها الغزالي (٢) ، والآمدي (٣) ، وابن الحاجب في - مختصره الكبير -
بالوجوب لأنهم فسروها بما لزم العباد بالزام الله أى بإيجابه .

وخصها القرافي بالواجب ، والمندوب فقط (٤) لأنها طلب مؤكد فلا يجيئ المباح .
قال الشيخ ولى الدين : ويحتمل اختصاصها بالوجوب ، والتحرير .
ولها وجه حسن وإن لم أر أحداً صرح به لأن كلاً منهما فيه عزم مؤكد
الأول (٥) فى فعله ، والثانى (٦) فى تركه بخلاف غيرهما من الأحكام .

ص : ثم الدليل ما صحح النظر ... فيه موصل لقصد خبري
واختلفوا هل علمه مكتسب ... عقيب فالكثرون صوبوا
س : الدليل ما يتوصل (٧) بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري .

(١) راجع : المحصول فى أصول الفقه ١ / ٢٨ ، ٢٩ ، ونهاية السؤل ١ / ١٣١ .

هذا وواضح بأن الرازى لم يصرح بعدم دخول المحرم فى أقسام العزيمة ولكنه فهم ذلك
من جعله مورد التقسيم الفعل الجائز حيث قال : الفعل الذى يجوز للمكلف الإتيان به إما
أن يكون عزيمة أو رخصة ... إلخ . ومعلوم أن المحرم لا يجوز فعله .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ٩٨ .

(٣) راجع : الإحكام فى أصول الأحكام ١ / ١٧٦ .

(٤) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ حيث عرّف العزيمة بأنها : « طلب الفعل الذى لم
يشهر فيه مانع شرعى » .

(٥) قوله - الأول - أى الوجوب .

(٦) قوله - الثانى - أى التحريم .

(٧) قوله - ما يتوصل - أى الوصول إليه بكلفة .

قال البنانى رحمه الله فى (حاشيته على شرح الجلال ١ / ١٢٥) : حمل صيغة التفعّل
على التكلف ومهناخ معاناة الشيء ، أى أن الفاعل يعانى الفعل ليحصل . وهذا متحقق
فى كل دليل إذ لا بد من ملاحظة الصغرى والكبرى ووجه الدلالة الذى هو الحد الأوسط
وملاحظة الترتيب الخاص وذلك معاناة بلا شبهة وإن اختلفت بالقوة والضعف فى
أفراد الأدلة .

فانذفع ما قيل إنه قد لا يكون فى الدليل تكلف كالعالم بالنسبة للصانع ولئن سلم ذلك =

فالتوصل شامل له بالفعل ، وبالقوة لأن الدليل قد لا ينظر فيه النظر المتوصل به ، ولا يخرج ذلك عن كونه دليلاً .

وخرج - بصحيح النظر - فاسده .

والنظر : الفكر .

والمطلوب يشمل القطعي ، والظني خلافاً لمن خصّ الدليل بالقطعي وقال ما يؤدي إلى الظن لا يقال له دليل بل أمانة .

والمراد بالخبري ما يخبر به ، وبه يخرج التصوري فإن المتوصل به إليه يسمى حداً ورسماً .

ومعنى الوصول إلى ذلك علمه أو ظنه .

وكيفية النظر أن يحرك نفسه فيما يُعقل من الأدلة مما من شأنه أن ينتقل به إلى المطلوبات كالحديث في العالم لوجود الصانع ، والإحراق في النار لوجود الدخان ، والأمر في « أقيموا الصلاة » (١) لوجوبها .

فيترتب هكذا : العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع .

النار شيء محرق ، وكل محرق له دخان فالنار لها دخان .

« أقيموا الصلاة » أمر بالصلاة ، وكل أمر بشئ لوجوبه حقيقة فالأمر بالصلاة لوجوبها .

واختلف أئمتنا : هل العلم بالمطلوب الحاصل عقب صحيح النظر مكتسب للناظر بقدرة حادثه ، أو اضطراري واقع بقدرة الله اضطراراً ، وليس مكتسباً حاصلاً بقدرة حادثه ؟ . فالجمهور على الأول لأن حصوله عن نظره المكتسب له .

= فيكفي في صحة التعبير بصيغة التفعّل المفيدة للتكلف كون الشأن والكثير ذلك فلا يضر خروج بعض أفراد الدليل عن ذلك .

(١) آية رقم ٤٣ من سور البقرة .

والأستاذ أبو (١) . إسحق ، والإمام فى - البرهان - على الثانى لأن حصوله اضطرارى لا قدرة له على دفعه ، ولا الانفكاك عنه ، ولو كان مكتسباً لأمكنه تركه .

وقال الجمهور إنما لم يمكنه الانصراف عنه لأن العلم بوجه الدليل يتضمن العلم بالمدلول ، والقدرة على العلم بوجه الدليل تتضمن القدرة على العلم بالمدلول . وحكى فى - جمع الجوامع (٢) - الخلاف بلا ترجيح فالتصريح بأن الأكثرين على الأول من زوائد (٣) .

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفرايينى الفقيه الشافعى الأصولى المكنى بأبى إسحق الملقب بركن الدين كان من المجتهدين فى العبادة المبالغين فى الورع له رسالة فى أصول الفقه وله فى علم الكلام - الجامع فى أصول الدين والرد على الملحدين . توفى رحمه الله سنة ٤١٨ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ٢٤٠ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣) الحق أن العلماء اختلفوا فى حصول العلم عن النظر على أربعة أقوال :

الأول : أنه عادى . ومعناه أن الله أجرى عادته بخلق العلم عقب النظر المخلوق له أيضاً كخلق الإحراق عند مماسة النار مع جواز تخلف حصول العلم عن النظر كخواز تخلف الإحراق مع الماسة المذكورة . وهذا قول الإمام الأشعرى رحمه الله .

الثانى : أن الحصول المذكور عقلياً لازم عقلاً فلا يجوز انفكاكه كوجود الجوهر لوجود العرض فلا يصح أى استحليل تخلف العلم عن النظر . وهذا قول الرازى والمختار عند الجمهور .

الثالث : أنه توليدى أى العلم المذكور متولد عن النظر كتولد حركة المفتاح عن حركة اليد ومعناه أن القدرة الحادثة أوجدت النظر فتولد عنه العلم . وهذا التولد عادى يجوز تخلفه فالنظر مقدوراً للعبد موجود بقدرته الحادثة والعلم متولد عن مقدور فيصح وصفه بكونه مقدوراً للعبد أيضاً باعتبار حصوله عن مقدوره . وهذا قول المعتزلة .

الرابع : أنه حاصل بالتعليل ومعناه أن النظر علة مؤثرة بالذات فى حصول العلم عقبه . وهذا قول الحكماء .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ١٣٠ .

ص : الجامع المانع حدُّ الحدِّ . . . أو ذو انعكاسٍ إن تشأ والطرد

ش : ذكر الحدِّ عقب الدليل لأن المطلوب به التصور (١) ، وبالدليل التصديق (٢) وهما (٣) قسما العلم (٤) .

ولهم في الحدِّ عبارتَان :

(أحدهما) : أنه الجامع المانع . أى الجامع لأفراد المحدِّ ، والمانع من دخول غيره فيه . كقولنا : الإنسان حيوان ناطق .

فلو جمَعَ ، ولم يَمْنَع كالإنسان حيوان (٥) ، أو مَنَعَ ولم يَجْمَعْ كالإنسان رجل لم يكن حدًّا صحيحاً .

(١) التصور : هو إدراك المفرد وشموله للنسب غير الحكمية .
ينقسم إلى قسمين .

(أ) ضرورى : وهو ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال كإدراك معنى الحرارة ، والبرودة والأكل والشرب .

(ب) نظرى : هو ما احتاج إلى نظر واستدلال كإدراك معنى الروح ، والعقل والإنسان والفاعل . فإن هذه المفردات لا يمكن معرفة معانيها إلا بالنظر والفكر .

راجع : المنطق الوافى للشيخ حسن حنبلى ١ / ١٠ - ١٢ .

(٢) التصديق : هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة . أى الإدعان لذلك .
وينقسم إلى قسمين :

(أ) ضرورى : وهو ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال كقولنا : السماء فوقنا ، والأرض تحتنا ، والكل أعظم من الجزء ، والوحد نصف الإثنين .

(ب) نظرى : وهو ما احتاج إلى نظر واستدلال كقولنا : العالم حادث ، والأرض تدور حول الشمس .

المراجع السابق .

(٣) قوله - وهما - أى التصور ، والتصديق .

(٤) المراد بالعلم هنا : العلم الحادث .

(٥) هذا تعريف بالجنس القريب فقط .

(الثانية) : أنه المنعكس المطرد ^(١) . فالمنعكس الذى كلما وُجدَ المحدود وُجدَ هو فلا يخرج عنه شئ من أفراد المحدود فهو بمعنى الجامع .
والمطرد الذى كلما وُجدَ وُجدَ المحدود . فلا يدخل فيه شئ من غير أفراد المحدود فهو بمعنى المانع .

[تنبيه] :

عبارة - جمع الجوامع ^(٢) - والحدّ الجامع المانع ، ويقال المطرد المنعكس .
وعبارة النظم أحسن منه من ثلاثة أوجه :

(أحدها) : أن تعبيره يقال قد يفهم حكاية قول مغاير للأول وليس كذلك
فقولى أوضح .

(والثانى) : أن تقديمه المطرد على المنعكس يفهم أن المطرد هو الجامع ،
والمنعكس هو المانع . وهو قول القرافى ، وسبقه أبو على التميمى .

والمشهور الذى قال به الغزالى ، وابن الحاجب وغيرهما عكسه كما تقدم .

(والثالث) : أن استعمال المطرد مردود فى العربية .

(١) هذه العبارة - المنعكس المطرد - مأخوذة من شروط التعريف بالنظر إلى المعنى وهى
شرطان كما ذكر المناطقة .

الأول : أن يكون التعريف مطرداً . وفسروا الاضطراد بالتلازم فى الثبوت بمعنى أنه
كلما وجد المَعْرِف - بكسر الراء - وجد المَعْرِف - بفتحها - .

الثانى : أن يكون منعكساً . وفسروا الانعكاس بالتلازم فى النفي بمعنى أنه كلما انتفى
المَعْرِف - بالكسر - انتفى المَعْرِف - بالفتح - .

راجع : المنطق الوافى ١ / ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٣٤ .

نصّ عليه سيبويه (١) فقال : يقولون طردته فذهب ، ولا يقولون فانطرد ، ولا فالطرد .

وفى الصحاح (٢) أنه يقال فى لغة رديئة .

ص : وصححو أن الكلام فى الأزل ... يسمّى خطاباً ومنوعاً حصل

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : اختلف فى أن كلام الله تعالى هل يسمى فى الأزل خطاباً حقيقياً أولاً ؟ .

فقليل : لا لعدم من يخاطب به إذ ذاك .

وعليه الباقلانى (٣) .

وقال الأشعرى (٤) : نعم .

وهو الصحيح تنزيلاً للمعوم الذى سيوجد منزلة الموجود .

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب : سيبويه . إمام النحاة . ولد فى إحدى قرى شيراز وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه وصنف كتابه المسمى - كتاب سيبويه - فى النحو لم يصنف قبله ولا بعده مثله . وكان أنيقاً جميلاً توفى شاباً عن اثنتين وثلاثين سنة حيث ولد سنة ١٤٨ هـ وتوفى سنة ١٨٠ هـ .

وسيبويه : معناه بالفارسية رائحة التفاح . فسيب معناه : التفاحة ، وويه : الرائحة .

راجع : تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ، والبداية والنهاية ١٠ / ١٩٠ ، والأعلام ٥ / ٨١

والمعارف لابن فتيبة ص ٣٠٢ .

(٢) راجع : الصحاح مادة - طرد - .

(٣) هو القاضى أبو بكر وقد تقدمت ترجمته .

(٤) تقدمت ترجمته .

(الثانية) : اختلف فى الكلام فى الأزل : هل يتنوع إلى أمر ، ونهى ،
وخبر ، وغيرها ؟ .

ف قيل : لا لعدم من تتعلق به هذه الأشياء إذ ذاك ، وإنما يتنوع إليها عند
وجود من تتعلق به فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها .

(والأصح تنوعه فى الأزل إليها بتنزيل المعدوم الذى سيوجد منزلة
الموجود وما ذكر من حدوث الأنواع مع قدم المشترك بينها يلزمه محال من
وجود الجنس مجرداً عن أنواعه إلا أن يراد أنها أنواع اعتبارية أى عوارض له
يجوز خلوه عنها تحدث بحسب التعلقات كما أن تنوعه إليها على الأصح بحسب
التعلقات أيضاً لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات .

فمن حيث تعلقه فى الأزل ، أو فيما لا يزال بشئ على وجه الاقتضاء
لفعله يسمى أمراً ، أو لتركه يسمى نهياً وعلى هذا القياس (١) .

وهذا الذى مشيت عليه من تصحيح أنه يتنوع هو المفهوم من - جمع
الجوامع (٢) - حيث قال : والكلام فى الأزل قيل لا يسمى خطاباً ، وقيل لا
يتنوع . ومشى عليه الشيخ جلال الدين .

وأما الزركشى (٣) ، والعراقى (٤) فقالا إن الجمهور على أنه لا يتنوع ، وإن
كونه أمراً أو نهياً ، وخبراً أو صاف للكلام لا أقسام له .
وقال بعضهم يتنوع .

(١) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله كما فى شرحه على جمع

الجوامع ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ نقله الشيخ السيوطى هنا ولم ينسبه إليه .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) تقدمت ترجمته .

ص: والنظر الفكر مُفِيدُ الْعِلْمِ ... والظن ، والإدراك دُونَ حَكْمِ
تصور ومعه تصديق جَلَى ... جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يُقْبَلِ
عِلْمٌ وَمَا يُقْبَلُهُ فَلَا عِتْقَادُ ... صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ أَوَّلًا ذُو فَسَادٍ
وَعَبْرَةُ ظَنٍّ لِرَجْحَانِ سَلَكٍ ... وَضَدُهُ الْوَهْمُ وَمَا سَاوَى فَشَكٍّ

ش: النظر : الفكر المؤدى إلى علم أو ظن .

فالفكر : جنس ، وهو حركة النفس فى المعقولات . بخلاف حركتها فى
المحسوسات فتسمى تخيلاً .

والمؤدى إلى آخره : خرج به ما لا يؤدى لذلك وهو الحدس (١) .

ودخل فى إطلاق العلم التصور ، والتصديق .

وأما الظن فلا يتناول إلا التصديق .

ثم وصول النفس إلى المعنى من نسبة أو غيرها إن لم يكن بتمامه فهو
شعور وإن كان بتمامه فهو إدراك .

والإدراك إن كان للماهية من غير حكم عليها من إيقاع النسبة أو انتزاعها
فهو تصور .

وإن كان مع حكم فهو تصديق .

وهل التصديق الحكم وحده ، أو مجموع الأمرين منه ومن الإدراك ؟ .

القدماء على الأول ، والإمام (٢) على الثانى .

قال الشيخ تقي الدين (٣) : وهو أقرب .

(١) الحدس: الظن والتخمين، وبابه ضرب يقال هو يحدس أى يقول شيئاً برأيه .

راجع : مختار الصحاح مادة - حدس - .

(٢) هو فخر الدين الرازى رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٣) هو ابن دقيق العيد وقد تقدمت ترجمته .

والتصديق إما جازم أو غيره .

فالجازم إن لم يقبل التغير لا فى نفس الأمر، ولا بالتشكيك فهو علم، وإن قبله فهو اعتقاد .

ثم الاعتقاد إن طابق الواقع فهو اعتقاد صحيح ، وإن لم يطابقه فهو اعتقاد فاسد .

وغير الجازم بأن كان معه احتمال نقيض المحكوم به لا يخلو إما أن يترجح أحد طرفيه أو يستويا .

فإن ترجح أحدهما فالراجح ظن ، والمرجوح وهم .
وإن تساونا سمى كل منهما شكاً .

واعترض جعل (١) الشك ، والوهم من أقسام التصديق مع أنه لا حكم فيهما .

وأجيب بأن الواهم حاكم بالطرف المرجوح حكماً مرجوحاً ، والشاك حاكم بجواز وقوع كل من النقيضين بدلاً عن الآخر .

ص : الفخر حكم الذهن أى ذو الجزم ... لموجب طابق حد العلم
ثم ضرورياً رآه يسفّر ... وابن الجوينى نظرى عسر
ثم عليه الأكثرون يطلقون ... تفاوتاً وردّه المحققون
ش : الجمهور على أن العلم نظرى يحد .

وأحسن حدوده قول الإمام فى - المحصول (٢) - : حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .

فالجازم : يخرج الظن ، والشك ، والوهم .

(١) قوله - واعترض جعل - .. الخ أى اعترض على جعل الشك ... الخ .

(٢) راجع : المحصول ١/ ١٢ .

والمطابق : يخرج الجهل .

ولموجب : يخرج التقليد .

واختار الإمام أنه ضروري ^(١) أى يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب لأن علم كل أحد حتى من لا يتأتى منه النظر كالبله ^(٢) ، والصبيان بأنه عالم بأنه موجود أو ملتبس ، أو متألم ضروري ، وإذا كان ضرورياً فلا يحد إذ لا فائدة في حد الضرورى لحصوله من غير حد .

وفهم صاحب جمع الجوامع ^(٣) - أن الإمام ^(٤) يرى أنه ضرورى ، وأنه يحد فحكاه عنه مع حكاية قول بأنه ضرورى لا يحد .

وأشار إلى إلزامه التناقض .

وليس كما فهم ^(٥) لأن الإمام إنما حده أولاً بناء على قول غيره إنه نظرى مع سلامة حده مما ورد على حدودهم الكثيرة ، ثم قال إنه ضرورى اختياراً . دل على ذلك قوله فى - المحصل ^(٦) - : اختلفوا فى حد العلم ، وعندى أن تصوره بديهى أى ضرورى .

(١) راجع : المحصول ١ / ١٣ .

(٢) رجل أبله بين البله والبلاهة وهو الذى غلبت عليه سلامة الصدر وبابه طرب وسلم وفى الحديث - أكثر أهل الجنة البله - (أخرجه البزار عن أنس وهو ضعيف)
يعنى البله فى أمر الدنيا لقلة اهتمامهم بها وهم أكياس فى أمر الآخرة
وبله : بمعنى - دغ - وهى مبنية على الفتح وقيل معناها - سوى - وفى الحديث - أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتم عليه - (أخرجه البخارى فى بدء الخلق والتوحيد وتفسير سورة السجدة)
راجع : مختار الصحاح مادة - بله -

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٥٥ .

(٤) هو فخر الدين الرازى رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٥) الضمير فى قوله فهم - يعود على صاحب جمع الجوامع رحمه الله .

(٦) اسمه - محصل أفكار المتقدمين ، والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين - وهو ==

حقّق ذلك الشيخ جلال الدين (١) .

فلذلك أصلحت العبارة في النظم ، وقدمت حكاية الحدّ عنه على حكاية اختياره لكونه ضرورياً كما هو الواقع في - المحصول - ، وإن أفهمت عبارة - جمع الجوامع - خلفه حيث أخره .

واختار إمام الحرمين أنه نظرى حدّه عسر^(٢) لخفائه ، وإنما يعرف بالتقسيم والمثال (٣) .

واختلفوا هل يتفاوت العلم في جزئياته أى يكون علم أجلى من علم (٤) ؟ .

فالأكثر : نعم لأن العلم بأن الواحد نصف الإثنين مثلاً أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث .

ومنع ذلك المحققون وقالوا لا يتفاوت ، وإنما التفاوت فيها بكثرة المتعلقات في بعضها دون بعض .

ومن فوائد الخلاف أن الإيمان هل يزيد ، وينقص بناء على أنه من قبيل العلوم لا الأعمال خلافاً للمعتزلة .

= في علم الكلام وهو مقسم إلى أربعة أقسام : الأول في المقدمات ، والثاني في تقسيم المعلومات ، والثالث في الإلهيات ، والرابع في السمعيات .
وقد اختصره علاء الدين المارديني المتوفى سنة ٧٥٠ هـ . وشرحه العلامة القزويني المتوفى سنة ٦٧٥ هـ .

راجع : كشف الظنون ٢ / ١٦١٤ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٥٩ .

(٢) قوله - عسر - أى لا يحصل إلا بنظر دقيق .

(٣) راجع : البرهان في أصول الفقه ١ / ١٠٠ .

(٤) اعلم أن علم الله تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها ولا تفاوت فيها بحسب متعلقاتها اتفاقاً .
وأما علم المخلوق فاختلف فيه :

فقال قوم : إنه لا يتفاوت في جزئياته . فالعلم القائم بزيد ، والقائم بعمره وغيرهما

ص: والجهل فَقَدْ العلم بالمقصود أو ... تصوّيره مُخَالَفًا خُلْفَ حَكَمٍ

ش: حكى فى - جمع الجوامع (١) - فى حدّ الجهل قولين مأخوذين من قصيدة ابن مكى فى العقائد (٢) :

= لا تفاوت فيه من حيث الجزم فهو من قبيل التواطؤ .

وقال آخرون إنه يتفاوت فى جزئياته .

ثم القائلون بعدم تفاوته فى جزئياته ذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد بتعدد المعلوم بل هو صفة واحدة قياساً على علم الله تعالى وإنما يتفاوت حينئذ بكثرة المعلومات فى بعض الجزئيات دون بعض كما فى العلم بثلاثة أشياء ، والعلم بشيئين . وهذا قول بعض الأشاعرة .

وبعضهم ذهب إلى أنه يتعدد بتعدد المعلومات . فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء ، وأجاب عن القياس المذكور بأنه خال عن الجامع لأن علم الله قديم ، وعلم المخلوق حادث . وعلى هذا لا يمكن تفاوت العلم بكثرة المتعلقات إذ الفرض أن كل معلوم تعلق به علم يخصّه .

نعم يمكن حصول التفاوت فى المعلومات من حيث قلة الغفلة وكثرتها وهو المعبر عنه فى قول الشيخ جلال الدين المحلى - إلف النفس بأحد المعلومين دون الآخر - . وهذا قول الأشعرى وكثير من المعتزلة .

راجع : حاشية البنائى على شرح الجلال المحلى ١ / ١٦٠ ، ١٦١ .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٦١ ، ١٦٣ .

(٢) عبارة هذه القصيدة :

وان أردت أن تُحدّ الجهلاً ... من بعد حد العلم كان سهلاً

وهو انتفاء العلم بالمقصود ... فاحفظ فهذا أوجر الحدود

وقيل فى تحديده ما أذكر ... من بعد هذا والحدود تكثُر

تصوّر المعلوم هذا جزؤه ... وجزؤه الآخر يأتى وصفه

مستوعباً على خلاف هيئته ... فافهم فهذا القيّد من تَمَتّه

وهذه القصيدة تسمى بالصلاحية لترغيب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب فيها

(أحدهما) : أنه انتفاء العلم بالمقصود .

(والثاني) : أنه تصور المعلوم على خلاف هيئته في الواقع .

قال الزركشي - وتبعه العراقي - : وحكاية القولين هكذا غريب ، والمعروف تقسيم الجهل إلى بسيط ، ومركب .

فالبسيط هو المذكور في الحد الأول ، والمركب هو المذكور في الحد الثاني .

هكذا ذكره الإمام ، والآمدى ، وغيرهما (١) .

وقال الرافعى (٢) فى - باب الريا - : معنى الجهل المشهور : الجزم بكون الشيء على خلاف ما هو عليه ، ويطلق ويراد به عدم العلم . انتهى .

= وهى من أحسن تصانيف الأشعرية فى العقائد وكان السلطان صلاح الدين المذكور يأمر بتلقينها الأولاد فى المكاتب .

هذا : وابن مكى اسمه : على بن أبو الحسين فقيه حنفى توفى بدمشق سنة ٥٩٣هـ ، وقيل سنة ٥٩٨هـ .

راجع : الآيات البيئات ١ / ٢٩١ ، وحاشية البنائى على شرح الجلال ١ / ١٦٤ ، والفوائد البهية ص ١١٨ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ، ونزهة المشتاق شرح اللمع لأبى إسحق ١ / ١٧ .

(٢) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الإمام العلامة أبو القاسم القزوينى الرافعى صاحب الشرح المشهور فى الفقه . قال ابن الصلاح : أظن أنى لم أر فى بلاد العجم مثله وكان ذا فنون حسن السيرة . وكان من الصالحين صاحب كرامات كثيرة . صنف شرح الوجيز فى بضعة عشر مجلداً . لم يشرح الوجيز بمثله وتوفى رحمه الله فى أواخر سنة ثلاث أو أوائل سنة أربع وعشرين وستمائة بقزوين وعمره ست وستون سنة .

هذا : والرافعى : منسوب إلى رافعان بلدة من بلاد قزوين . وقال بعض العلماء : إن رافعان بالعجمى مثل الرافعى بالعربى فإن الألف والنون فى آخر الاسم عند العجم كياء النسبة فى آخره عند العرب . فرافعان نسبة إلى رافع . وقالوا ليس بنواحى قزوين بلدة يقال لها رافعان ولا رافع بل هو منسوب إلى جد له يقال له رافع ثم قال بعضهم إنه منسوب إلى =

والشيخ جلال الدين جعل الأول شاملاً للبسيط ، والمركب فقال : والجهل انتفاء العلم بالمقصود أى ما من شأنه أن يقصد ليعلم بأن لم يدرك أصلاً ويسمى الجهل البسيط ، أو أدرك على خلاف هيئته فى الواقع ، ويسمى الجهل المركب ، وقيل تصور المعلوم أى إدراك ما من شأنه أن يعلم على خلاف هيئته فى الواقع . فالجهل البسيط على الأول ليس جهلاً على هذا ^(١) . انتهى .

وسمى الأول بسيطاً لأنه جزء واحد ، والثانى مركباً لأنه مركب من جزئين الجهل بالمدرّك على هيئته مع الجهل بأنه جاهل .

ص : والسّهو أن يذهل عن معلومه . . . وفارق النسيان فى عموميه

ش : السهو : الذهول عن المعلوم .

كذا عرفه الأقدمون ^(٢) .

أى الغفلة عنه فيتنبه له بأدنى تنبيه .

كما عرفه السكاكى ^(٣) بقوله : ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه .

وخرج بقولنا - عن المعلوم - الذهول عما لا يعلم فلا يقال له سهو .

= الصحابى رافع بن خديج رضى الله عنه ، وقال آخرون هو منسوب إلى أبى رافع مولى النبى ﷺ .
راجع : تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٦٤ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ٧٥/ ٢ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٦١ - ١٦٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٦٦ .

(٣) هو : يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى الحنفى أبو يعقوب

سراج الدين : عالم بالعربية والأدب . مولده ووفاته بخوارزم . من كتبه : مفتاح العلوم

ورسالة فى علم المناظرة ولد سنة ٥٥٥ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٦٢٦ هـ .

راجع : تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص ٨١ ، والأعلام ٨ / ٢٢٢ .

وقال صاحب (١) - ضوء المصباح -: السهو : الغفلة وهو قريب من الذكر .
وأما النسيان فهو خلاف الذكر ، وهو أخص من السهو لأنه إذا حصل
النسيان حصلت الغفلة لأنها بعضه ، وقد تحصل الغفلة ، ولا يحصل النسيان ،
فالنسيان غفلة وزيادة .

وزمن السهو قصير ، وزمن النسيان طويل لاستحكامه . انتهى .

وهو معنى قولى من زيادتى - وفارق النسيان فى عمومته - .

وقال الشيخ جلال الدين : النسيان زوال المعلوم فيستأنف تحصيله (٢) .

ص : الْحَسَنُ الْمَأْذُونُ لَوْ أُجْرَتْ نَفِي . . . قَلِيلٌ وَفَعَلُ مَا سَوَى الْمُكْلَفِ
فَغَيْرُ مَنْهِيٍّ وَالْقَبِيحُ الْمَنْهِي . . . وَلَوْ عَمُومًا كَقَسَمِ الْكُرْهِ
وَعَدِّ وَاسْطَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ . . . وَفِي الْمَبَاحِ ذَا وَتَالِيهِ سَلَكُ

ش : ينقسم الفعل الذى هو متعلق الحكم إلى حسن ، وقبيح .

فالحسن المأذون فيه سواء أثيب على فعله أم لا .

فيشمل الواجب ، والمندوب ، ولا خلاف فيهما ، والمباح وهو الصحيح
للإذن فيه ، واستدل له بقوله تعالى « ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا
يعملون » (٣) .

ووجهه : أن - أحسن - أفعل تفصيل ، وشرطه أن يضاف إلى بعضه

(١) لعله كمال الدين ابن العديم عمر بن أحمد العقيلي الحلبي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ الذى

صنّف كتابه المذكور - ضوء المصباح فى الحث على السماح - للملك الأشرف .

راجع : كشف الظنون ٢ / ١٠٩٠ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٦٦ .

(٣) آية رقم ٩٧ من سورة النحل .

فالتقدير - ولنجزينهم أحسن أعمالهم - وأعمالهم التى يتعلق بها الحسن إما واجبة، أو مندوبة، أو مباحة، والواجب أحسن قطعاً، والمندوب أحسن من المباح لأنه لا ثواب فى المباح فلزم أن يكون حسناً.

وقيل : المباح واسطة . أى ليس حسناً ولا قبيحاً . إذ لا يتوجه إليه مدح، ولا ذم كما حكيت هذا القول من زيادتى .

فالحسن على هذا : ما أمر بالثناء عليه .

وقيل : الحسن : ما لم ينه عنه .

والتصريح بحكايته من زيادتى .

فيدخل فيه المباح ، وفعل غير المكلف ، والصبى ، والساهى ، والنائم ، والبهيمة .

وعلى التفسير الأول يكون فعل غير المكلف واسطة لا حسناً ، ولا قبيحاً إذ لا يتوجه إليه إذن ، ولا نهى .

والتصريح بكونه واسطة على هذا التفسير من زيادتى .

وأما القبيح فهو المنهى عنه إما بالجزم وهو الحرام أو بغيره على الخصوص وهو المكروه أو العموم ^(١) وهو خلاف الأولى .

قال الزركشى : وإطلاق القبيح على خلاف الأولى لم أره فى غير - جمع الجوامع - وفيه نظر .

وغايته أنه أخذه من إطلاقهم النهى عنه . والأقرب أنهم أرادوا النهى المخصوص .

وقال إمام الحرمين : المكروه واسطة . ليس قبيحاً لأنه لا يذم عليه، لا حسناً لأنه لا يسوغ الثناء عليه .

قال السبكي ^(٢) : ولم نر أحداً نعتمده خالف إمام الحرمين فيما قال إلا أناساً

(١) قوله - أو العموم - أى عموم النهى من كونه نهى تحريم أو غيره .

(٢) راجع : الإبهاج ١ / ٦١ .

أدركناهم قالوا إنه قبيح لأنه منهي عنه ، والنهي أعم من نهى تحريم ، وتنزيه .
وعبارة البيضاوى (١) بإطلاقها تقتضى ذلك ، وليس أخذ المذكور من هذا
الإطلاق بأولى من رد هذا الإطلاق لقول إمام الحرمين . انتهى .

ص : ليس مباح الترك حتماً وذكره . . . جماعة وجوب صوم من عذر
من حائض ومندف وذى مغيب . . . وقيل ذا دونهما وابن الخطيب
قال عليه أحد الشهرين . . . واختلف لفظي بغير مـ
قلت وفي هذا الذى زاد على . . . مطلق الاسم ليس حتما دخلا

ش : جائز الترك (٢) ليس بواجب لأن الواجب مركب من طلب الفعل مع المنع
من الترك . فلو كان جائز الترك واجباً لاستحال كونه جائزاً .

قال الزركشى : وكان ينبغي أن يزيد - مطلقاً - حتى يخرج الواجب
الموسع ، والمخير فإنه يجوز تركهما فى حالة لا مطلقاً ، ومع ذلك فهما
واجبان .

(١) نص عبارته رحمه الله (ما نهى عنه شرعاً فقيح ، وإلا فحسن كالواجب والمندوب
والمباح ...) فقله - ما نهى عنه شرعاً - يشمل المحرم والمكروه .

راجع : المنهاج بشرحى الإسنوى والبدخشى ١ / ٧٠ .

(٢) قوله - جائز الترك - أى سواء كان جائز الفعل أيضاً أم ممتنعه .

قال البنانى رحمه الله تعليقا على كلام الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله : أشار بذلك
إلى أن الجواز فى قول المصنف - السبكي - : جائز الترك ليس بواجب أى فعله بمعنى
الإمكان العام وهو سلب الضرورة أى الوجوب عن الجانب المخالف أعم من أن يكون
جائزاً فيكون الجانب الموافق كذلك ، أو ممتنعاً فيكون الجانب الموافق واجباً .

مثال الأول : ترك الصوم للمسافر فإن الصوم جائز الفعل والترك للمسافر .

ومثال الثانى : ترك الصوم للحائض . فإن الصوم واجب الترك ممتنع الفعل للحائض .

فقول المصنف - السبكي - ليس بواجب أى فعله . عدم وجوب الفعل فيه صادق بجوازه

فيكون تركه كذلك بامتناعه فيكون الترك المذكور واجباً .

ويمكن أن يقال إطلاقه يفهم ذلك . انتهى .

فمن المسائل الداخلة في هذا الأصل : أن الحائض ، والمريض ، والمسافر لا يجب عليهم صوم شهر رمضان لأنه يجوز لهم تركه .

وقد نص الشافعي على ذلك في الحائض (١) .

وقال النووي : أجمع المسلمون على أنه لا يجب عليها الصوم في الحال (٢) .

ثم قال الجمهور ليست مخاطبة به في زمن الحيض ، وإنما يجب القضاء بأمر جديد (٣) .

وذكر بعض أصحابنا (٤) وجهاً أنها مخاطبة به في حال الحيض وتعذر بتأخيرها (٥) . انتهى .

وقال بعض الفقهاء يجب الصوم على الثلاثة لقوله تعالى ﴿ فمن شهد

(١) راجع : الأم ١ / ٥١ .

(٢) ، (٣) راجع : المجموع ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٤) ذكر النووي رحمه الله في - المجموع - أن الذي حكى هذا القول : القاضي حسين ، وإمام الحرمين ، والغزالي في - البسيط - ، والمتولى ، والرويانى وعملوا ذلك بقولهم : لو لم يجب في الحال لم يجب القضاء كالصلاة .

قال إمام الحرمين : المحققون يابون هذا الوجه لأن الوجوب شرطه اقتران الإمكان به . قال : ومن يطلب حقيقة الفقه لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزناً .

قال النووي رحمه الله : وهذا الوجه يتخرج على قاعدة مذهبنا في الأصول والكلام أن تكليف ما لا يطاق جائز .

وقال الغزالي في - البسيط - : ليس لهذا الخلاف فائدة فقهية .

قال النووي : تظهر فائدة هذا وشبهه في الأيمان ، وتعليق الطلاق ، والعنق ، ونحو ذلك بأن يقول : متى وجب عليك صوم فأنت طالق ١٠ هـ .

(٥) راجع : المجموع ٢ / ٣٥٥ .

منكم الشهر فليصمه ^(١) وهؤلاء شهدوه وجواز الترك لهم لعذرهم ، ولأنه يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم فكان المأني به بدلاً عن الفائت .

وأجيب بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقاً ، وبأن وجوب القضاء إنما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر وقد تحقق لا على وجوب الأداء وإلا لما وجب قضاء الصلاة على من نام جميع وقتها لعدم تحقق وجوب الأداء في حقه لغفلة .

وهذا القول نقله في - جمع الجوامع ^(٢) - عن أكثر الفقهاء وهو مخالف لنقل النووي السابق .

قال الزركشي : وهو في ذلك متابع لصاحب - المحصول - .

ورد بأن الذي في - المحصول ^(٣) - نقله عن كثير من الفقهاء ، فلذلك أصلحت العبارة بنقله عن جماعة .

وقيل : يجب الصوم على المسافر دون الحائض ، والمريض لقدرة المسافر عليه ، وعجز الحائض عنه شرعاً ، والمريض حساً في الجملة .

وهذا القول حكاه ابن السمعاني ^(٤) عن الحنفية .

وقيل : يجب على المسافر دونهما أحد الشهرين إما الحاضر ، أو آخر غيره فأيهما أتى به كان هو الواجب كخصال الكفارة ^(٥) .

وهذا قول القاضي ^(٦) أبي بكر ، ونقله الشيخ أبو إسحق ^(٧) عن الأشعرية ،

(١) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٦٨ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٢٩٩ .

(٤) هو محمد بن منصور وقد تقدمت ترجمته .

(٥) قوله - كخصال الكفارة - أي كفارة اليمين المنصوص عليها في الآية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

(٦) هو القاضي أبو بكر الباقلاني وقد تقدمت ترجمته .

(٧) راجع : شرح اللمع للشيرازي ١ / ٢٥٤ وفيه : « وقال بعض الأشعرية » .

واختاره الإمام فخر الدين في - المحصول (١) - وهو ابن الخطيب المذكور في النظم فإنه كان يعرف بابن خطيب الرى . واسمه محمد بن عمر بن الحسين من ذرية أبى بكر الصديق ولد سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ، ومات بهراة (٢) يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة .

والخلاف لفظى لا فائدة له كما قال الشيخ أبو إسحق لأن ترك الصوم حالة العذر جائز اتفاقاً ، والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً .

ومن المسائل الداخلة فى قاعدة - إن جائز الترك ليس بواجب - كما بينته من زيادتي مسألة الزائد على ما ينطلق عليه الاسم ليس بواجب لأنه يجوز تركه كمسح الزائد على الفرض فى الرأس ، وتطويل القيام فى الصلاة زيادة على الواجب ، وذبح بعير عن شاة واجبة ، وإخراجه عنها فى الزكاة .

وفى هذه المسائل اختلاف ترجيح أوضحته فى - شرح الخلاصة فى الفقه ، وفى الأشباه ، والنظائر - .

ص : واختلفوا فى النّدب هل مأمور ... حقيقة فكونه المشهور

ش : اختلف فى المندوب هل هو مأمور به حقيقة ، أو مجازاً ؟ .

فأكثر أصحابنا - كما قاله ابن الصباغ (٣) - على الأول بناء على أن - أمر - حقيقة فى القدر المشترك بين الإيجاب ، والنّدب أى طلب الفعل .

(١) راجع : المحصول ١ / ٢٩٩ .

(٢) هراة - بالفتح - مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان . فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة . مملوءة وأهل الفضل .

راجع : معجم البلدان ٥ / ٤٥٦ .

(٣) هو : عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد وكنيته : أبو نصر ، وعرف بابن الصباغ لأن أحد أجداده كان صباغاً ولد ببغداد سنة ٤٠٠ هـ وكان بارعاً فى الفقه والأصول ثقة حجة صالحاً ورعاً محققاً حتى فضله بعضهم على أبى إسحق الشيرازى . ألف كثيراً من الكتب منها : العمدة فى أصول الفقه ، والكامل فى الخلاف بين الحنفية والشافعية .

توفى رحمه الله سنة ٤٧٧ هـ بعد أن كف بصره فى كبره .

راجع : البداية والنهاية ١٢ / ١٣٦ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبه ١ / ٢٥١ ،

والأعلام للزركلى ٤ / ١٠ ، والفتح المبين ١ / ٢٧١ .

وهذا القول نقله القاضي أبو الطيب عن نص الشافعي ، ورجحه
الأمدي (٢) .

واختار الشيخ أبو حامد (٣) وغيره الثاني ، ورجحه الإمام (٤) .

واحتج له الخطيب بقوله ﷺ - فضل الصلاة بالسلوك على الصلاة بغير
سواك سبعون ضعفاً (٥) - .

(١) هو : طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري . وكنيته أبو الطيب . القاضي الفقيه الأصولي
الشافعي الشاعر الأديب . كان إماماً جليلاً عظيم العلم جليل القدر تفرد في زمانه واشتهر
اسمه فملاً الأقطار . عمر سنتين ومائة ولم يخل عقله ولم يفتر فهمه . شرح مختصر
المزني ، وصنف في الخلاف ، والفقه والأصول والجدل كتباً كثيرة . وتوفي رحمه الله
سنة ٤٥٠ هـ ببغداد .

راجع : تاريخ بغداد ٩ / ٣٥٨ ، والفتح المبين ١ / ٢٥٠ .

(٢) راجع : الإحكام ١ / ١٦٣ - ١٦٥ .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ أبو حامد الإسفريني . انتهت إليه رئاسة الدين
والدنيا ببغداد وعظم جاهه عند الملوك والعوام . له مصنفات تشهد له بالفضل والنبيل
منها : التعليقة الكبرى وشرح مختصر المزني ، وكتاب في أصول الفقه . ولد سنة ٣٤٤ هـ
وتوفي رحمه الله سنة ٤٠٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٤ / ٣٦٨ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٦١ ، ووفيات الأعيان
١ / ٥٥ والفتح المبين ١ / ٢٣٦ .

(٤) هو فخر الدين الرازي وقد تقدمت ترجمته .

وانظر : المحصول ١ / ٣٠٠ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٢٧٢ عن عائشة رضي الله عنها .

قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : رواه أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن
عدي والبيهقي في الشعب وأبو نعيم ثم قال : وأسانيده معلولة ١ هـ
وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم ١٥٠٣ ، وضعيف الجامع
الصغير ٤ / ٩١ .

مع قوله ﷺ - لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (١) - .

قال قيد في الأول عند كل صلاة ، وأخبر في الثاني أنه لم يأمر به فدل على أن المندوب غير مأمور به حقيقة .

[تنبيه] عبارة - جمع الجوامع (٢) - : وفي كون المندوب مأموراً به خلاف .

قال الزركشي : وظاهره أن الخلاف في كونه مأموراً به أم لا (٣) .
فالتصريح بحقيقة ، وذكر الترجيح من زيادتي .

ص : وليس مندوب وكرهه في الأصح . . . مكلفاً ولا المباح فرجع
في حده إلزام ذي الكلفة لا . . . طلبه والمرضى عند الملا
أن المباح ليس جنس ما وجب . . . وغير مأمور به إذ لا طلب
وأن هذا الوصف حكم شرعي . . . وأن نسخ واجب يستدعي
بقا جوازه أي انتفا الحرج . . . وقيل في المباح والندب أندرج

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة باب - السواك يوم الجمعة - .

وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب - السواك - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب - السواك - ، والترمذي في أبواب الطهارة باب - ما جاء في السواك - ، وابن ماجه في كتاب الطهارة باب - السواك - وأحمد في المسند

٨٠ / ١ .

(فائدة) : قال أهل اللغة : السواك - بكسر السين - يطلق على الفعل وعلى العود الذي

يتسوك به . يقال : ساك فمه يسوكه سوكاً . فإن قلت : استاك لم يذكر الفم . وجمعه
سوك بصمتين ككتاب وكتب .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٧٠ .

(٣) راجع : البحر المحيط ١ / ٢٨٧ .

ش : فيه مسائل فى كل منها خلاف :

(الأولى) : اختلف فى كون المندوب ، والمكروه مكلفاً بهما .

فاختار إمام الحرمين المنع لأن التكليف يشعر بتطويق مخاطب الكلفة من غير خيرة^(١) ، والندب فيه تخيير^(٢) .

وقال القاضى^(٣) : مكلف بهما كالواجب ، والحرام .

والتصريح بمسألة المكروه من زيادتى أخذاً من - المختصر - .

والخلاف فى المسألتين مفرع على الخلاف فى حقيقة التكليف .

فالجمهور على أنه إلزام ما فيه كلفة فلا يكون المندوب ، والمكروه مكلفاً بهما .

وقال القاض أبو بكر : هو طلب ما فيه كلفة فيكونان مكلفاً بهما .

(الثانية) : اختلف فى المباح أيضاً هل هو مكلف به ؟ .

والأصح عند الجمهور المنع^(٤)

وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى : نعم . بمعنى أننا كلّفنا باعتقاد إباحته^(٥) .

(١) قوله - من غير خيرة - أى من المكلف .

(٢) راجع : البرهان ١ / ١٠١ .

(٣) هو أبو بكر الباقلانى وقد تقدمت ترجمته .

(٤) راجع : الأحكام للآمدى ١ / ١٧٠ ، والمحصول ١ / ٣٠١ .

(٥) الحق أن الخلاف بين الجمهور وبين أبى إسحق الإسفرائينى فى هذه المسألة خلاف

لفظى لأن الجمهور يرى أن التكليف إنما يكون بطلب ما فيه كلفة ومشقة ومعلوم أنه ليس

فى المباح طلب ولا كلفة لكونه مخيراً بين الفعل والترك .

وأبو إسحق الإسفرائينى لا يدخل المباح تحت التكليف بالنسبة إلى أصل الفعل بل بالنسبة

إلى وجوب اعتقاد كونه مباحاً .

فالخلاف لفظى .

(الثالثة) : الأصح أن المباح ليس بجنس للواجب بناء على تفسيره بأنه التخيير بين الفعل والترك . فإنه لو كان جنساً له لكان نوعه وهو الواجب كذلك (١) .

وقيل : نعم بناء على تفسيره بعدم الحرج ، أو بالمأذون فيه ، وثبت هذا للواجب صحيح .

فالاخلاف لفظي (٢) .

(الرابعة) : الجمهور على أن المباح غير مأمور به لأن الأمر اقتضاء ، وطلب ، والمباح غير مطلوب (٣) .

وقال الكعبى (٤) : هو مأمور به لكن دون الأمر بالندب . كما أن الأمر بالندب دون الأمر بالإيجاب .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٧٢ .

(٢) الأصح في هذه المسألة أن المباح ليس بجنس الواجب بل هو والواجب نوعان لجنس المأذون في فعله . اختص الواجب بفصل المنع من الترك ، واختص المباح بفصل الإذن في الفعل ، والترك على سواء .

وقال بعض العلماء إن المباح جنس للواجب لأنهما مأذون في فعلهما .

وهذان القولان مبنيان على تفسير المباح :

فمن فسره بالتخيير بين الفعل والترك قال إنه ليس جنساً للواجب لأنه لو كان جنساً للواجب لكان الواجب مخيراً فيه بين الفعل والترك وهو محال .

ومن فسره بعدم الحرج قال إنه جنس للواجب ، وثبت عدم الحرج للواجب صحيح . ولهذا كان الخلاف لفظياً .

(٣) راجع : الإحكام للأمدى ١ / ١٦٨ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٧٢ ، والترياق

النافع ١ / ٣٠ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٢٤ ، وشرح العصد على المختصر ٢ / ٦ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى البلخى رأس طائفة من المعتزلة تسمى الكعبية .

له عدة مؤلفات في علم الكلام . توفي سنة ٣١٩ هـ وقال ابن كثير ، وابن خلكان إنه توفي سنة ٣١٧ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١١ / ٢٨٤ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٤٨ ، وشذرات

الذهب ٢ / ٢٨١ ، والفتح المبين ١ / ١٧٠ .

كذا حكاه عنه القاضى ، والغزالى .

وحكى عنه الإمام (١) أنه واجب لأن فعل المباح ترك الحرام ، وترك الحرام واجب ففعل المباح واجب .

والخلاف لفظى فإن القائل بأنه مأمور به لم يجعله مأموراً به لذاته بل من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام ، والجمهور لا يخالفونه فى ذلك .

(الخامسة) : الأصح أن الإباحة حكم شرعى أى ورد بها الشرع بناء على تفسيرها بالتخيير بين الفعل والترك (٢) .

وقال بعض المعتزلة : لا : بناء على تفسيرها بنفى الحرج وهذا ثابت قبل الشرع .

فالخلف لفظى .

(السادسة) : الأكثرون على أن الشارع إذا أوجب شيئاً ثم نسخ وجوبه يبقى جوازه الذى كان فى ضمن وجوبه من الإذن فى الفعل (٣) .

وقال الغزالى : لا : بل يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل الإيجاب من تحريم أو إباحة ، أو براءة أصلية (٤) .

وعلى الأول فالمراد بالجواز الباقي ثلاثة أقوال (٥) :

أشهرها : أنه رفع الحرج فى الفعل ، والترك من الإباحة ، أو الندب ، أو الكراهة إذ لا دليل على تعيين أحدها .

(١) راجع : المحصول ١ / ٢٩٨ .

(٢) راجع : الإحكام للآمدى ١ / ١٦٨ ، وشرح العضد على المختصر ٢ / ٦ ، والترىاق النافع ١ / ٣١ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٧٣ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٢٩٦ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤) راجع : المستصفى ١ / ٧٣ .

(٥) راجع : الترياق النافع ١ / ٣١ .

والثاني : أنه الإباحة إذ بارتفاع الوجوب ينتفى الطلب فيثبت التخيير .
والثالث : أنه الاستحباب . إذ المتحقق بارتفاع الوجوب انتقاء الطلب الجازم
فيثبت الطلب غير الجازم .

قال بعضهم : والخلاف في بقاء الجواز لفظي . فإننا إن فسرنا الجواز برفع
الحرص عن الفعل فلا شك أنه في ضمن الوجوب ، وإن فسرناه برفع الحرص عن
الفعل والترك فليس هو في ضمن الوجوب بل ينافيه .

ص : الأمر من أشياء بقرء عندنا ... **يوجبُ منها واحداً ماعيناً**
وقيل كلاً وبواحدٍ حصل ... **وقيل بل معيناً فإن فعل**
خلافه أسقطه وقيل ما ... **يختاره مكلفٌ فإن سماً**
لفعله فواجبٌ أعلاها ... **أو تركها عُوقب في أدناها**

ش : الأمر بواحد من أشياء معينة وهو الواجب المخير كخصال^(١) الكفارة فيه مذاهب:
(أصحها) : أنه يوجب واحداً منها لا بعينه .

وحكى القاضي^(٢) إجماع سلف الأمة ، وأئمة الفقهاء عليه^(٣) .
وحرر ابن الحاجب معنى الإبهام فيه فقال : إن متعلق الوجوب هو القدر
المشترك بين الخصال ، ولا تخيير فيه لأنه لا يجوز تركه ، ومتعلق التخيير
خصوصيات الخصال ولا وجوب فيها^(٤) .

(١) قوله - كخصال الكفارة - أي كفارة اليمين المذكورة في قوله تعالى (لا يؤاخذكم الله
باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من
أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ...) آية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

(٢) هو أبو بكر الباقلاني رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٣) راجع : الإبهام ١ / ٨٤ .

(٤) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ٢٣٥ .

(الثاني) : وهو قول المعتزلة أنه يوجب الكل لا على معنى أنه يجب الإتيان بجميعها بل يسقط الوجوب بفعل واحد منها .

(الثالث) : أن الواجب معين عند الله تعالى (إذ يجب أن يعلم الأمر المأمور به لأنه طالبه ويستحيل طلب المجهول ^(١)) .

وهذا يسمى قول التراجم لأن كلا من الأشاعرة ، والمعتزلة ترويه عن الأخرى وهي تنكره . فاتفق الفريقان على خلافه ^(٢) .

قال السبكي ^(٣) : وعندى أنه لم يقل به قائل .

وعلى هذا القول ^(٤) قولان :

(أحدهما) : أن الآتى ببعض الخصال إن صادف الواجب فذاك ، وإلا فقد أتى ببذله فيسقط الوجوب بفعل ذلك البذل .

(والثانى) : أن الواجب يتعين باختيار المكلف . فأى خصلة أتى بها تعينت للوجوب .

وعلى الأول ^(٥) . فإن فعل المكلف الكل فالواجب أعلاها ثواباً ^(٦) لأنه لو

(١) ما بين القوسين هو كلام الشيخ جلال الدين المحلى كما فى شرحه على جمع الجوامع ١٧٧/١ وقد نقله السيوطى هنا ولم يشر إلى قائله .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٢٧٤ ، ونهاية السؤل على المنهاج ١ / ١٠٣ .

(٣) راجع : الإبهاج ١ / ٥٨ .

(٤) قوله - هذا القول - المراد به قول التراجم .

(٥) قوله - على الأول - أى على القول الأول القائل بأن الواجب واحد لا بعينه وهو قول الجمهور .

(٦) قوله - أعلاها ثواباً - أى كالإطعام فى مسألة الكفارة عند المالكية ، أو الإعتاق عند الشافعية .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ١٧٩ .

اقتصر عليه لأثيب عليه ثواب الواجب (١). فُضِمَ غيره إليه معاً أو مرتباً لا ينقصه (٢) عن ذلك .

وإن ترك الكل عوقب على أدناها عقاباً (٣) لأنه لو فعله فقط لم يعاقب (٤) .
فإن تساوت فتوابع الواجب والعقاب على واحدٍ منها .
وقيل : إن فعلها مرتباً فالواجب ثواباً أولها تفاوتت ، أو تساوت لتأدى
الواجب به قبل غيره ، ويثاب ثواب المندوب على غيره .
والقول الأول حكاة في - المحصول (٥) - .

وقال ابن التلمساني (٦) إنه الحق .

وحكاة ابن السمعاني (٧) في - القواطع (٨) - عن الأصحاب .

(١) قوله - لأنه لو اقتصر عليه لأثيب عليه ثواب الواجب - أي ثوابه الأكمل ، وإلا فما قاله
جار فيما لو اقتصر على غير الأعلى فإنه يثاب عليه ثواب الواجب أيضاً .
(٢) قوله - لا ينقصه - بفتح الياء وضم القاف فعل متعد كقوله تعالى ﴿ ثم لم ينقصوكم
شيئاً ﴾ آية رقم ٤ من سورة التوبة .

وفيه لغة أخرى ضعيفة وهي ضم الياء وكسر القاف مشددة .
وأما ضم الياء وكسر القاف مخففة فليس بلغة أصلاً .
(٣) قوله - عوقب على أدناها عقاباً - أي إن عوقب لأن العاصي تحت المشيئة قال تعالى
﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ آية رقم ٤٨ ، ١١٦ من
سورة النساء .

(٤) قوله - لأنه لو فعله فقط لم يعاقب - أي فانضمام غيره إليه لا يزيده عقوبة .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٢٧٩ .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) راجع : قواطع الأدلة في الأصول ١ / ١٥٩ .

هذا : وعبارة ابن السمعاني : « وقال بعض أصحابنا » .

وضعه صاحب - الحاصل (١) - لأنه يوجب تعيين الواجب .
ورَدُّ بأنه لا يلزم من تعيينه بعد الإيقاع تعيينه في أصل التكليف ،
والمحدور هو الثاني .

ص : وصَحَّحُوا تحريمَ واحدٍ على . . . إيهامه وهي على ما قد خلا

ش : اختلف في تحريم واحد لا بعينه (٢) :

فالأشاعرة أثبتوه ، ونفاه المعتزلة .

ومثاله : نكاح الأختين .

ونقل السبكي (٣) عن شيخه علاء الدين الباجي (٤) أنه قال الحق نفيه لأن
المحرم الجمع بينهما لا إحداهما ولا كل واحدة منهما .

ثم قال السبكي : وأنا أقول كذلك إن المحرم في الأختين الجمع بينهما ،
وأثبت الحرام المخير ، وأمثله بما إذا اعتق إحدى أمتيه فإنه يجوز له وطء
إحداهما ويكون الوطء تعييناً للعتق في الأخرى .

وكذا إذا طلق إحدى امرأتيه وقلنا إن الوطء تعيين .

قال : ففي هذين المثالين الحرام واحدة لا بعينها (٥) .

وهذه المسألة كمسألة الواجب المخير فيما تقدم فيها . فالنهي عن واحد من

(١) صاحب الحاصل هو تاج الدين الأرموي وقد تقدمت ترجمته .

وقد اختصر كتاب المحصول للرازي في كتابه الحاصل .

(٢) قوله - تحريم واحد لا بعينه - أي من أمور معينة .

(٣) راجع : الإبهاج ١ / ٥٨ ط : دار الكتب العلمية .

(٤) هو الشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن . وقد تقدمت ترجمته .

(٥) راجع : الإبهاج في شرح المنهاج ١ / ٥٨ دار الكتب العلمية .

أشياء معينة يحرم واحداً منها لا بعينه وهو القدر المشترك بينها في ضمن أى معين منها فعلى المكلف تركه فى أى معين منها وله فعله فى غيره إذ لا مانع من ذلك .

وقيل : يحرم جميعها ويسقط تركها بترك واحد منها .

وقيل : المحرم واحد معين عند الله تعالى ، ويسقط بتركه ، أو ترك غيره منها .

وقيل المحرم ما يختاره المكلف للترك منها .

وعلى الأول ^(١) إن تركت كلها امتثالاً ، أو فعلت معا ، أو مرتباً أثيب ثواب الواجب على ترك أشدها ، وعوقب على فعل أخفها .

وقيل : العقاب فى المرتب على فعل آخرها لارتكاب الحرام به .

وحكى فى - جمع الجوامع ^(٢) - قولاً إن امتناع الحرام المخير من جهة اللغة فإنها لم ترد به .

وأجاب قائله عن قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾ ^(٣) بأن - أو - بمعنى - الواو - .

قال إمام الحرمين : وهذا القول ساقط لا طائل وراءه ^(٤) .

فلذلك أسقطته .

(١) قوله - وعلى الأول - أى أن التحريم واحد لا بعينه .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٨٢ .

(٣) آية رقم ٢٤ من سورة الإنسان .

(٤) راجع : كتاب التلخيص فى أصول الفقه لإمام الحرمين ١ / ٤٧٢ .

مسألة

ص : فرض الكفاية مهم يُقصد ... ونظر عن فاعل مجرد

ش : فرض الكفاية : مهم يُقصد حصوله من غير نظر إلى فاعله .

وأصل هذا التعريف للغزالي .

قال الرافعي^(١) : ومعناه : أن فروض الكفايات أمور كلية يتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية لا ينتظم الأمر إلا بحصولها . فقصد الشارع تحصيلها ، ولم يقصد تكليف الواحد وامتحانه بها بخلاف فروض الأعيان فإن الكل مكلفون بها ممتحنون بتحصيلها .

فقولنا - مهم يقصد حصوله - جنس يشمل فرض العين ، والكفاية .

وقيد الغزالي بقوله - ديني - .

وحذفه في - جمع الجوامع^(٢) - لأن فرض الكفاية يكون في الحرف ، والصناعات وليست دينية .

وقولنا - من غير نظر إلى فاعله - يخرج العين^(٣) فإنه منظور إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف بخلاف فرض الكفاية فإنه لا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع ضرورة أنه لا بد للفعل من فاعل .

ص : وزعم الأستاذ والجويني ... ونجمله يفضل فرض العين

(١) هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد وقد تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٨٢ .

(٣) قوله - يخرج العين - أي فرض العين .

ش : قال النووى فى - زيادة الروضة - : قال الإمام (١) الذى أراه أن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين لأن فاعله ساع فى صيانة الأمة كلها عن المأثم ، ولا شك فى رجحان من حل محل المسلمين أجمعين فى القيام بمهمات الدين .

فقله - الذى أراه - يشعر بأنه تفقه له وهو مسبوق به فقد نقله ابن الصلاح (٢) فى فوائد رحلته عن والده الشيخ أبى محمد الجوينى (٣) ، وعن الأستاذ أبى إسحق الإسفرائينى . بل نقله الشيخ أبو على السنجى (٤) فى - شرح

(١) المراد به هنا هو إمام الحرمين الجوينى رحمه الله . حيث إنه إذا أطلق لفظ الإمام فى كتب الشافعية كان المراد به إمام الحرمين .
راجع : الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية - ضمن مجموعة سبعة كتب مفيدة - ص ٤١ .

(٢) هو : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردى المعروف بابن الصلاح الملقب بتقى الدين المكنى بأبى عمرو الفقيه الشافعى المفسر المحدث الأصولى اللغوى . من مصنفاته : معرفة أنواع علوم الحديث ، ومناسك الحج . ولد سنة ٥٧٧ هـ وتوفى رحمه الله بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .
راجع : الفتح المبين ٦٥/٢ .

(٣) هو إمام الشافعية عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد الجوينى والد إمام الحرمين - وجوين بنواحى نيسابور - كان زاهداً شديد الاحتياط لدينه - صنف التصانيف الكثيرة منها : التفسير الكبير والتبصرة والتذكرة فى الفقه . كان إماماً فى الفقه والأصول ، والأدب والعربية . توفى رحمه الله بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١٢ / ٦١ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهاب ١ / ٢٠٩ .
(٤) هو الشيخ أبو على بن الشعيب المروزى السنجى . كان من أجل أصحاب القفال . وكان إمام زمانه فى الفقه شرح - الفروع - لابن الحداد ، وشرح - التلخيص - لابن القاص . توفى رحمه الله سنة ٤٢٧ هـ . (وستج) بسين مهملة مكسورة بعدها نون ساكنة ثم جيم قرية من قرى مرو .

راجع : طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٤٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووى ٢ / ٢٥٣ .

التلخيص (١) - عن المحققين .

قال الشيخ جلال الدين (٢) : والمتبادر إلى الأذهان وإن لم يتعرضوا له (٣) فيما علمت أن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب (٤) . قال (٥) : ولمعارضة هذا (٦) دليل الأول (٧) أشار المصنف (٨) إلى النظر فيه بقوله - زعمه - وإن أشار إلى تقويته بعزوه إلى الأئمة المذكورين المفيد أن للإمام (٩) فيه سلفاً عظيماً .

وقال الزركشي : بين تعبير - جمع الجوامع - بأنه أفضل ، وتعبير غيره بأن القيام به أفضل تفاوت .

قال الشيخ ولي الدين : وفيه نظر فإنه لا يراد تفضيل ذات العبادة بل تفضيل القيام بها بمعنى كثرة ثوابه ، ولذلك علل بسعيه في إسقاط الإثم عن الأمة ولا تفاوت لأن هذا التقدير مراد بلا شك .

ص : وهو على الكل رأى الجمهور . . . والقولُ ببعض هو المنصور
فقليلُ مُبهمٌ وقيلُ عينا . . . وقيل من قام به به ووهُنًا

(١) - التلخيص في الفروع - لابن القاص الشافعي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ هو مختصر ذكر في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة ثم أموراً ذهبت إليها الحنفية على خلاف قاعدتهم وهو أجمع كتاب في فقه الأصول والفروع . لم يصنف قبله ولا بعده مثله في أسلوبه .

راجع : تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٥٣ ، وكشف الظنون ١ / ٤٧٩ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٨٤ .

(٣) قوله - وإن لم يتعرضوا له - أي صريحاً وإن أخذ من عباراتهم ضمناً .

(٤) قوله - في الأغلب - احترز بذلك عن مثل النبي ﷺ .

(٥) قوله - قال - أي جلال الدين المحلي رحمه الله .

(٦) قوله - ولمعارضة هذا - الإشارة إلى شدة اعتناء الشارع .

(٧) قوله - دليل الأول - أي وهو قوله - لأن فاعله ساع في صيانة الأمة كلها عن المأثم .

(٨) هو تاج الدين السبكي رحمه الله .

وانظر : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٨٣ .

(٩) المراد به هنا إمام الحرمين الجويني .

شئ : اختلف في فرض الكفاية هل يتعلق بجميع المكلفين أو ببعضهم ؟ .

فقال بالأول الجمهور ، والسبكي لإثمهم بتركه ، ويسقط بفعل البعض ^(١) .

وقال بالناني الرازي ، واختاره ابن السبكي ^(٢) واحتج له بقوله تعالى
ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ^(٣) الآية .

ويقوله تعالى ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ ^(٤) .

وبأن تعلقه بالجميع يوجب إشكالاً وهو سقوط الواجب عن شخص لارتباط
بينه ، وبين آخر بفعل الآخر وهذا لا يعقل .

وعلى قول البعض فهل هو مبهم ، أو معين ؟ وإذا قلنا بأنه معين فهل هو
معين عند الله دون الناس أو هو من قام به ؟ .

قولان :

ويجتمع من ذلك ثلاثة أقوال نظير ما تقدم في الواجب المخير .

وقد رجح في - جمع الجوامع ^(٥) - الأول وضعف الآخرين كما أشرت إليه
بقولي - وهنا - فالألف ^(٦) ضمير تثنية عائد إلى القولين .

ص : وبالشروع في الأصح يلزم . . . ومثله ستهاتنهم

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ١ / ٢٣٤ ، والإبهاج ١ / ١٠٠ ، ونهاية السؤل على

المنهاج ١ / ١٢٧ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٧٥ ، ونثر الورد على مراقى السعود ١

/ ٢٢٧ ، والترياق النافع ١ / ٣٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٨٤ .

(٣) آية رقم ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٤) آية رقم ١٢٢ من سورة التوبة .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ١٨٥ .

(٦) قوله - فالألف - أى فى قوله فى النظم - وهنا -

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : اختلف فى تعين فرض الكفاية بالشروع حتى يجب إتمامه على وجهين للفقهاء :

فالأصح : نعم كما صححه ابن الرفعة (١) فى - المطلب (٢) - .

وقال البارزى (٣) فى - التمييز (٤) - لا يلزم فرض الكفاية بالشروع فى الأصح إلا فى الجهاد ، وصلاة الجنازة .

ولم يرجح الرافعى ، والنووى فى هذه القاعدة شيئاً . وهى عندهما من القواعد التى لا يطلق فيها الترجيح لاختلافه فى فروعها .

وعلى الأول (٥) إنما لم يجب الاستمرار فى تعلم العلم لمن أنس الرشد فيه من نفسه على الأصح لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها .

(الثانية) : سنة الكفاية كفرضها . قال الشيخ جلال الدين فى الأمور المتقدمة (٦) .

(١) هو : أحمد بن محمد بن على بن صارم بن الرفعة شافعى الزمان إمام فى الفقه والأصول وغيرهما سمع الحديث من محبى الدين الدميرى : له مصنفات تشهد له بالفضل والسبق منها : المطلب ، والكفاية فى شرح التنبيه : توفى بمصر سنة ٧١٠ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١٤ / ٦٦ ، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٩ / ٢٤ - ٢٧ .

(٢) هو - المطلب فى شرح الوسيط - كما فى طبقات ابن السبكي ٩ / ٢٦ .

(٣) هو : هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الجهنى الحموى شرف الدين المعروف بابن البارزى قاضى حمة صاحب التصانيف الكثيرة . قال السبكي : انتهت إليه مشيخة

المذهب ببلاد الشام ولد فى رمضان سنة ٦٤٥ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٧٣٨ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضى شهية ٢ / ٢٩٨ .

(٤) هو - التمييز فى الفروع - كما جاء فى - كشف الظنون ١ / ٤٨٥ .

(٥) قوله - وعلى الأول - الذى هو الأصح الذى يوجب الإتمام .

(٦) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ١ / ١٨٦ .

وهى أربعة :

(أحدها) : أنها من حيث التمييز عن سنة العين : مُهمٌ يقصدُ حصوله من غير نظر إلى فاعله . كابتداء السلام ، وتشميت العاطس ، والتسمية للأكل .

(ثانيها) : أنها أفضل من سنة العين عند الأستاذ ^(١) ، ومن ذكر معه ^(٢) لسقوط الطالب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها .

(ثالثها) : أنها مطلوبة من الكل عند الجمهور .
وقيل : البعض .

وعليه ففيها الثلاثة أقوال :

(رابعها) : أنها تتعين بالشروع أى تصير به ^(٣) سنة عين مثلها فى تأكيد طلب الإتمام . انتهى .

ولم يذكر الزركشى الأخير ، وجزم بالأول ، ونظر فى الثانى ، وقال فى الثالث إنه لم يرَ من تعرضَ له ^(٤) .

مسألة

ص : جميع وقت الظهر قال الأكثر . . . وقت أداء وعليه الأظهر
لا يجب العزم على المؤخر . . . وقد عزی وجوبه للأكثر

(١) هو الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى .

(٢) قوله . ومن ذكر معه - المراد بهم : إمام الحرمين الجوينى وأبوه .

ومعلوم أن الأستاذ ومن معه يقولون إن فرض الكفاية أفضل من فرض العين .

(٣) قوله - تصير به يعنى سنة الكفاية تصير بالشروع فيها سنة عين .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ١ / ٢٥٧ .

وقيل الآخر وقيل الأول . . . ففي سواء قاضٍ أو مُعجلٍ
وقيل ما به الأداء اتصالاً . . . من وقته وآخر إذا خلا
وقيل إن قدم فرضاً وقعاً . . . إن بقي التكليف حتى انقطعاً

ش : اختلف في إثبات الواجب الموسع وهو ما كان وقته زائداً على فعله كصلاة الظهر .

فأثبتته الأكثرون بمعنى أن جميع وقته وقت لأدائه . فأى جزء أوقعه فيه وقع عن الواجب .

وتقييد الأصل ^(١) الوقت بالجواز مزيداً على غيره ليخرج وقت الضرورة في حق المسافر غير محتاج إليه .

ثم اختلف على هذا القول في أنه إذا أخرها عن أول الوقت هل يجب عليه العزم على إيقاعها في بقية الوقت أولاً ؟ .

فالأصح في - جمع الجوامع ^(٢) - أنه لا يجب .

وقال القاضي أبو بكر ، والآمدى : يجب ^(٣) .

ونقله الإمام الرازى ^(٤) عن أكثر أصحابنا ، وأكثر المعتزلة ، وصححه

النووى في - شرح المذهب ^(٥) ، والتحقيق ^(٦) - .

(١) جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٨٧ ونص عبارته - الأكثر أن جميع وقت الظهر جواز ونحوه - أى نحو الظهر - وقت لأدائه - .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٨٨ .

(٣) راجع : الإحكام ١ / ١٤٩ .

(٤) عبارة الرازى في - المحصول ١ / ٢٨٢ - « ... وهو قول أكثر المتكلمين » .

(٥) راجع : المجموع ٣ / ٤٩ .

(٦) التحقيق كتاب وصل فيه الشيخ النووى إلى أثناء صلاة المسافر ذكر فيه غالب ما في

شرح المذهب من الأحكام (طبقات ابن قاضى شهية ٢ / ١٥٦) .

وبالغ في - منع الموانع - في إنكاره ، وادعى أنه لا يعرف إلا عن القاضى (١) ، ومن تابعه ، وأنه معدود من هفواته ، ومن العظام في الدين فإنه إيجاب بلا دليل .

والذين أنكروا الواجب الموسع اختلفوا على أقوال :

(أحدها) : أن الوجوب يختص بأول الوقت . فإن أخره كان قضاء .

حكاه الإمام في - المعالم (٢) - عن بعض الشافعية .

وهو غلط فلم يقل به أحد منهم .

(الثانى) : أنه (٣) يختص بآخره (٤) . فإن فعله في أوله كان تعجيلاً مسقطاً له كتعجيل الزكاة .

فقولى - ففى سواه قاض ومعجل - فيه لف ونشر غير مرتب فقاض راجع إلى الأول ، ومعجل راجع إلى الآخر .

(الثالث) : أنه يختص بالجزء الذى يتصل به الأداء أى يقع فيه . فإن لم يتصل الأداء بجزء من الوقت فأخره الذى يسع الفعل ولا يفضل عنه . وهو المشهور عند الحنفية (٥) .

(الرابع) : قول الكرخى (٦) - إن قَدَمَ العبادة على آخر الوقت بأن أوقعها قبله

(١) المراد به أبو بكر الباقلانى رحمه الله قد تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : المعالم ص ٦٧ .

(٣) قوله - أنه - أى الوجوب .

(٤) قوله - يختص بآخره - أى بآخر الوقت .

(٥) قوله - وهو المشهور عند الحنفية - أى عند بعضهم حيث إن الجمهور منهم يعترف بالواجب الموسع .

راجع : فواتح الرحموت ١ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) هو : عبيد الله بن الحسين بن دلال أبو الحسن الكرخى انتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبى حازم ، وأبى سعيد البردعى . كان كثير الصوم والصلاة صبوراً على =

فى الوقت وقع ما قَدَّمه فرضاً بشرط بقائه مكلفاً إلى آخر الوقت . فإن لم يبق كذلك بأن مات أو جن أثناءه فما قَدَّمه نَقَلَ (١) .

فوقت الأداء عنده كما تقدم عند الحنفية بزيادة ما شرطه .

ص : وَمَنْ يُؤَخِّرْهُ مَعَ ظَنِّ مَوْتِهِ ... يَعْصُ فَإِنْ أَذَاهُ قَلِيلٌ فَوْتُهُ
فهو أدا والقاضيان بل قَضَا ... أَوْ مَعَ ظَنِّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى
فالحق لا عصيان ما لم يكن ... كالحج فليُسَدَّ لِأَخْرِ السَّنَى

ش : إذا ظن المكلف أنه لا يعيش إلى آخر الوقت (٢) تضيق عليه الوقت اعتباراً بظنه ، فإن أخر العبادة عصى .

فإن تخلف ظنه فعاش وفعلها فى الوقت فقال الجمهور : هى أداء إذا لا عبرة بالظن البين خطؤه ، وقد وقعت فى الوقت المقدر لها شرعاً .

حكاه عنهم ابن الحاجب (٣) ، وقال السبكي : إنه الحق .

وقال القاضى أبو بكر (٤) ، والقاضى حسين (٥) : إنها قضاء لأنها بعد الوقت الذى تضيق بظنه وإن بان خطؤه (٦) .

= الفقر والحاجة واسع العلم والرواية . صنف المختصر ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير .

ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٣٤٠ هـ .

راجع : تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص ٣٩ .

(١) راجع : أصول الفقه للجصاص ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ ، وفواتح الرحموت ١ / ٧٤ .

(٢) يتصور هذا فى رجل محكوم عليه بالقتل وأن التنفيذ فى ساعة معينة . فهذا الرجل يتضيق الوقت عليه ويجب أن يؤدى الصلاة على الفور .

(٣) راجع : المختصر بشرح المضد ١ / ٢٤٣ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٤) هو أبو بكر الباقلانى رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٩٠ ، والترىاق والنافع ١ / ٣٧ .

وتصوير المسألة بالموت مثال .

فلو ظن الفوات بسبب آخر كإغماء وجنون ، وحيض ^(١) فالحكم كذلك .
ولهذا قال فى - النهاية ^(٢) - لو اعتادت طرّو الحيض عليها فى أثناء
الوقت من يوم معيّن تضيق الفرض عليها .
ومن آخر الواجب ^(٣) مع ظن السلامة بالاستصحاب فمات فى أثناء الوقت
فهل يعصى ؟ أقوال :

(أصحها) : أنه لا يعصى فى المحدود الطرفين كالصلاة لأن التأخير جائز له
والفوات ليس باختياره ، ويعصى فيما وقته العمر كالحج ، وقضاء
الفائنة وإلا لم يتحقق الوجوب .

وقيل : يعصى فى الصلاة أيضاً لأن جواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة ^(٤) .

وقيل : لا يعصى فى الحج أيضاً لجواز التأخير له ^(٥) .

وقيل : يعصى الشيخ دون الشاب .

واختاره الغزالي ^(٦) .

(١) يتصور هذا فى امرأة تعرف أن عادتها تأتىها فى ساعة معينة من الوقت . فإن الوقت
يتضيق عليها .

(٢) - النهاية - كتاب فى الفقه لإمام الحرمين الجوينى اختصر فيه : الأم ، والإملاء ،
والبويطى ، ومختصر المزنى .

راجع : الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية ص ٣٥ ضمن مجموعة سبعة كتب
مفيدة .

(٣) قوله - ومن آخر الواجب - الخ - المراد بالواجب هنا هو الواجب الموسع ، وهذا الكلام من
تفاريع القول الأول فقط .

(٤) ، (٥) راجع : الترياق النافع ١ / ٣٨ .

(٦) راجع : المستصفى ١ / ٧١ .

وحكى ابن الجوزى^(١) تقدير التأخير المستنكر ببلوغه نحواً من خمسين سنة^(٢) .

وعلى الأول^(٣) فرق بين الصلاة ، والحج بخروج الوقت فى الحج بالموت بخلاف الصلاة فإن وقتها باق .

ونظير الحج أن يموت آخر وقت الصلاة ، فإنه يعصى بخروج الوقت .
وعليه^(٤) أيضاً الأصح استناد العصيان إلى آخر^(٥) سنى الإمكان لجواز التأخير إليها .

وقيل : إلى أولها لاستقرار الوجوب حينئذ .

وهذه المسألة من زوائد النظم ، وعبارته أصرح فى جريان الخلاف فى العصيان بتأخير الحج من عبارة أصله فقولى - فالحق - المشار به إلى الخلاف منصباً على ثلاث مسائل :

(١) هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى القرشى البغدادى ، ولد سنة ثمان وخمسمائة وقيل سنة ٥١٠ هـ أوتى حظاً عظيماً وصيتاً بعيداً فى الوعظ له مؤلفات قيمة منها : زاد المسير ، ونزهة العيون النواظر ، وصيد الخاطر ، والمدھش .
توفى رحمه الله سنة ٥٩٧ هـ .

راجع : الأعلام ٣ / ٣١٦ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٣٥ .

(٢) قال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن فى (الترياق النافع ١ / ٣٨) تعليقاً على ما حكاه ابن الجوزى : وهو غريب .

(٣) قوله - وعلى الأول - أى الذى هو الأصح الذى فرق بين الصلاة ، والحج .

(٤) قوله - وعليه أيضاً - أى على القول الأول الذى هو الأصح الذى تقدم .

(٥) قوله - إلى آخر سنى الإمكان - لفظ - آخر - صفة لموصوف محذوف تقديره - إلى عام آخر سنى الإمكان - ولو كان الموصوف المقدر - سنة - لقال - أخرى - .

وهناك من العلماء من قال بإمكان جعله وصفاً لسنة لتأويلها بعام فإم الموثب قد يؤول بالمذكر فيعطى حكمه - ١ هـ .

عدم العصيان في غير الحج ، والعصيان فيه ، واستناده إلى آخر سني (١)
الإمكان .

[فرع] يقرب من هذه المسألة مسألة النوم .

وقد ذكر ابن الصلاح في - فتاويه - أن من نام في أثناء الوقت إلى أن
خرج ينبغي أن يعصى قطعاً .

وقال السبكي في كتاب - إبراز الحكم من حديث رفع (٢) القلم - : إذا دخل
المكلف وقت الصلاة ، وتمكن من فعلها ، وأراد أن ينام قبل فعلها فإن وثق من
نفسه أن يستيقظ قبل خروج الوقت بما يمكنه أن يصلي فيه جاز وإلا لم يجز .

وكذا لو لم يتمكن ولكن بمجرد دخول الوقت قصد أن ينام . فإن نام حيث
لم يثق نفسه بالاستيقاظ أثم إثمين :

(أحدهما) : إثم ترك الصلاة .

(والثاني) : إثم التسبب إليه .

وهو معنى قولنا - يَأْثُمُ بالنوم - فإن استيقظ على خلاف ظنه وصلى في
الوقت لم يحصل له إثم ترك الصلاة .

وأما ذلك الإثم الذي حصل فلا يرتفع إلا بالاستغفار .

ولو أراد أن ينام قبل الوقت وغلب على ظنه أن نومه يستغرق الوقت لم
يمنع عليه ذلك لأن التكليف لم يتعلق به بعد .

ويشهد له ما ورد في الحديث أن امرأة عاتبت زوجها بأنه ينام حتى تطلع

(١) قوله - سني الإمكان - بتخفيف الياء لا بتشديدها لأن أصله - سنين - حذفت النون
للإضافة .

(٢) هذا الكتاب نسبته إليه ابنه تاج الدين في طبقاته ١٠ / ٣٠٩ ، وحاجي خليفة في كشف
الظنون ١ / ٣ .

الشمس فلا يصلى الصبح إلا ذلك الوقت . فقال إنا أهل بيت معروف لنا ذلك أى
ينامون حتى تطلع الشمس فقال النبي ﷺ - إذا استيقظت فصل^(١) .
انتهى ملخصاً .

مسألة

ص : ما لا يتم الواجب المطلق من . . . مقدورنا إلا به حتم زكن
وقيل لا وقيل إن كان سب . . . وقيل إن شرطاً إلى الشرع انتسب

ش : الشيء الذى لا يتم الواجب^(٢) إلا به وهو المسمى بمقدمة الواجب

(١) الحديث أخرجه أحمد فى المسند ٣ / ٨٠ ، وأبو داود فى كتاب الصوم باب - المرأة تصوم
بغير إذن زوجها -

ونصه كما فى مسند أحمد : . عن أبى سعيد الخدرى قال : جاءت امرأة صفوان بن
المعطل إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت : يا رسول الله إن زوجى صفوان بن المعطل
يضربنى إذا صليت ويفطرنى إذا صمت ولا يصلى صلاة الفجر حتى تطلع الشمس . قال
وصفوان عنده . قال فسأله عما قالت فقال : يا رسول الله : أما قولها يضربنى إذا صليت
فإنها تقرأ سورتين فقد نهيتها عنها . قال فقال : لو كانت سورة واحدة لكفت الناس ، وأما قولها
يفطرنى فإنها تصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر . قال فقال رسول الله ﷺ يومئذ : لا
تصومن امرأة إلا بإذن زوجها . قال وأما قولها بأنى لا أصلى حتى تطلع الشمس فإنا أهل
بيت قد عرف لنا ذاك لا تكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس . قال : فإذا استيقظت فصل . .
قوله - تقرأ سورتين - أى طويلتين وقد نهيتها عن ذلك فلم تنته فضربتها .
قوله - فإنها تصوم . . . يعنى تكثر من الصيام تطوعاً وأنا فى حاجة إليها .
قوله - فإنا أهل بيت . . . يعنى إننا جماعة تتناقل رءوسنا من كثرة النوم فلا نستيقظ
إلا بعد الشمس .

والنبي ﷺ لم يلمه على ذلك لأن غلبة النوم عليه صارت كالطبيعة يعجز عن دفعها
فكان بمنزلة من يغمى عليه .

(٢) قوله - لا يتم الواجب - أى لا يوجد .

واجب^(١) عند الأكثرين^(٢) مطلقاً سواء كان سبباً أو شرطاً . سواء كانا شرعيين ، أو عقليين ، أو عادييين . إذ لو لم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه .

وقيل : لا يجب مطلقاً^(٣) لأن الدال على الواجب ساكت عنه .

وقيل : يجب إن كان سبباً كالنار للإحراق أى كإساسها لمحل فإنه سبب لإحراقه عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب مشروطه^(٤) .

قال الشيخ جلال الدين : وسكت إمام الحرمين عن السبب وهو لاستناد المسبب إليه فى الوجود كالذى نفاه فلا يقصده الشارع بالطلب فلا يجب كما أفصح به ابن الحاجب فى - مختصره الكبير - مختاراً لقول الإمام^(٥) .

قال^(٦) : وقول المصنف^(٧) فى دفعه^(٨) : السبب أولى بالوجوب من الشرط

(١) قوله - واجب - أى بوجوب الواجب .

وهذا بيان لمحل النزاع . إذ هو واجب فى نفسه باتفاق الجميع . وإنما الخلاف هل وجوبه بوجوب ذلك الواجب المتوقف عليه ، أو وجوبه متلقى من دليل آخر غير دليل الواجب المذكور ؟

(٢) راجع : المحصول ١ / ٢٨٩ ، والإبهاج ١ / ١٠٩ ، ونهاية السؤل ١ / ١٣٠ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٣٥٨ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ ، والترىاق النافع ١ / ٣٨ .

(٣) قوله - لا يجب مطلقاً - أى سواء كان سبباً أم شرطاً .

(٤) سبب هذه التفرقة أن السبب لاستناد المسبب إليه أشد ارتباطاً به من الشرط بالمشروط حيث إنه يلزم من وجود السبب وجود المسبب بخلاف الشرط فإنه لا يلزم من وجوده وجود المشروط .

(٥) هو الإمام الرازى رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٦) قوله - قال - أى الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله .

(٧) المراد بالمصنف هنا هو تاج الدين السبكي رحمه الله .

(٨) قوله - فى دفعه - أى دفع ما أفصح به ابن الحاجب رحمه الله .

الشرعى ممنوع إذ^(١) السبب ينقسم كالشرط إلى شرعى كصيغة الاعتاق له ،
وعقلى كالنظر للعلم وعادى كحرّ الرقبة للقتل^(٢) . انتهى .

وإذا قلنا بالأول فله شرطان :

(أحدهما) : أن يكون مقدوراً للمكاف بخلاف غيره .

قال الأمدى : كحضور العدد فى الجمعة فإنه غير مقدور لآحاد
المكلفين^(٣) .

(والثانى) : أن يكون الإيجاب مطلقا بخلاف المقيد وجوبه بحالة وجود
السبب ، والشرط كالزكاة . وجوبها يتوقف على ملك النصاب فلا
يجب تحصيله .

ص : فالترك للحرام إن تعذراً . . . إلا بترك غيره حتماً يرى
فحرمت منكوحة إن تلبس . . . بغيرها أوت عينا ونسى

ش : المقدمة قسمان :

(أحدهما) : يتوقف عليها نفس وجود الواجب .

(والثانى) : يتوقف عليها العلم بوجوده ، وذلك بأن لا يمكن الكف عن
المحرم إلا بالكف عن ما ليس بمحرم .

(١) قوله - إذ السبب - الخ تعليل لقوله - ممنوع - .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ١٩٥ .

(٣) وفى الوقت نفسه يتوقف عليه وجود الجمعة .

كما إذا اختلطت نجاسة بماء طاهر قليل فيجب الكف عن استعماله بناء على أنه لا يصير كله نجساً ، وإنما حرم الكل لتعذر الإقدام على تناول المباح لا اختلاط المحرم به وهو أحد قولين للعلماء .

وكما إذا اختلطت (١) منكوحة (٢) بأجنبية فإنه يحرم قربانهما : الأجنبية بالأصالة والمنكوحة لأنه لا يتيقن الكف عن الأجنبية إلا بالكف عنها .

وكذا لو طلق إحدى زوجتيه بعينها ، ثم نسيها لزمه الكف عنهما حتى يتذكر فإنه لا يمكن الكف عن المطلقة إلا بذلك .

مسألة

ص : مطلق الأمر عندنا لا يشمل ... كرهاً ففي الوقت الصلاة تبطل

ش : مطلق الأمر لا يتناول المكروه (٣) عندنا فإنه (٤) مطلوب الترك ، والأمر مطلوب الفعل فيتناقضان .
وقال الحنفية : يتناوله .

(١) قوله - اختلطت - أى اشتبهت .

ومعنى هذا أن هذا اللفظ - اختلطت - ليس مستعملاً في معناه الحقيقي بل فيما ينشأ عنه وهو الاشتباه ، وذلك لأن الاختلاط هو تداخل الأشياء في بعضها بحيث لا يمكن تمييز بعضها عن بعض ، ويتسبب عن ذلك الاشتباه فاستعماله فيه مجاز مرسل من إطلاق السبب على المسبب .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ١٩٧ .

(٢) قوله - منكوحة - أى لرجل .

(٣) قوله - لا يتناول المكروه - المراد بالتناول التعلق . أى لا يتعلق مطلق الأمر بالمكروه لذاته عندنا نحن الشافعية .

(٤) الضمير فى قوله - فإنه - راجع إلى المكروه .

وتظهر فائدة الخلاف فى فروع :

منها : الصلاة فى الأوقات المكروهة ^(١) فلا تتعقد سواء قلنا إنها كراهة
تحريم ^(٢) أو تنزيه .

قاله فى المطلب ^(٣) : لأن المقصود منها طلب الأجر، وتحريمها، أو
كراهتها يمنع حصوله وما لا يترتب عليه مقصوده باطل كما تقرر من
قواعد الشريعة .

ومنها : الطواف بغير طهارة فلا يصح ^(٤) .

وقال الحنفية ^(٥) يصح وإن كان مكروها لدخوله فى الأمر من قوله تعالى
﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ^(٦) ﴾ .

ص : أما الذى جهلته تعددا . . . مثل الصلاة فى مكان اعتدى
فإنها تصح عند الأكثر . . . ولا ثواب عندهم فى الأشهر
وقيل لا تصح لكن حصلاً . . . سقوطه والحنبلى لا ولا

(١) قوله - فى الأوقات المكروهة - أى التى تكره فيها الصلاة . وهذه العبارة فيها مجاز
عقلى من إسناد ما للمظروف للطرف .

والصلاة التى تكره فى أوقات الكراهة هى النقل المطلق الذى ليس له سبب أو له سبب
متأخر كصلاة ركعتين قبل السفر .

(٢) قوله - كراهة تحريم - قال الشيخ جلال المحلى رحمه الله فى (شرحه على جمع
الجوامع ١ / ٢٠٠) : وهو الأصح عملاً بالأصل فى النهى عنها فى حديث مسلم ١٠ هـ .
« فعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس
وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين باب - الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها .

(٣) المطلب - كتاب لابن الرفعة شرح فيه الوسيط للغزالي وذلك فى نحو أربعين مجلداً وهو
أعجوبة من كثرة النصوص والمباحث ومات ولم يكمله - طبقات ابن قاضى شعبة
٢ / ٢١٢ فى ترجمة ابن الرفعة .

(٤) راجع : المغنى لابن قدامة ٣ / ٣٧٧ ، والحاوى الكبير للماوردى ٤ / ١٤٤ .

(٥) راجع : بدائع الصنائع ٢ / ١٢٩ .

(٦) آية رقم ٢٩ من سورة الحج .

ش : للواحد بالشخص (١) حالتان :

(إحداهما) : أن لا يكون له إلا جهة واحدة .

فلا خلاف في امتناع كونه مأموراً به منهياً عنه إلا عند من يجوز تكليف ما لا يطاق . لأن مقتضى الأمر المنع من تركه ، ومقتضى النهي المنع من فعله وهما متنافيان .

(الثاني) : أن يكون له جهران كالصلاة في المكان المغصوب . فإنها صلاة وغضب أي شغل ملك الغير عدواناً . وكل منهما يوجد بدون الآخر . فهل يجوز الأمر به من وجه ، والنهي عنه من وجه ؟ .

فيه مذاهب :

(أحدها) : وهو رأى الجمهور (٢) : نعم لتعدد الجهات . فهو كاختلاف المحال فلا تناقض فتصح (٣) نظراً لجهة الصلاة المأمور بها ، ولكن لا يثاب عليها عقوبة له من جهة الغضب .

(١) الواحد بالشخص هو ما يمنع تصويره من حملته على كثيرين كالصلاة في المكان المغصوب .

ولابد في هذا المثال من التقييد بكونها صلاة معينة بشخصها ، وكون المصلي تلك الصلاة خالداً . مثلاً . ، وكون المكان المغصوب معيناً أيضاً بكونه بيت عمرو مثلاً .

هذا وقد قال العلماء إن الواحد بالشخص يقابل الواحد بالجنس ، والواحد بالنوع فإنه فيهما ينظر إلى الأفراد لا إلى جهات الفرد الواحد فيكون مأموراً بالنظر لفرد منهياً بالنظر لآخر كالسجود : فرد منه لله جائز ، وفرد آخر لغيره غير جائز .

راجع : تقارير الشرييني بهامش شرح الجلال ، وحاشية البناني على شرح الجلال ١ / ٢٠٢ ، ٢٠١ .

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٢٠٢ ، والترياق النافع ١ / ٤٢ .

(٣) قوله - فتصح - أي الصلاة سواء أكانت فرضاً أم نفلاً .

(الثاني) : أنها تصح ، ويثاب لأنه (وإن عوقب من جهة الغصب . فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمانه بعضه ^(١)) .

(الثالث) : أنها لا تصح ^(٢) نظراً لجهة الغصب المنهى عنه ولكن يسقط الطلب ^(٣) عندها ^(٤) لا بها لأن السلف ^(٥) لم يأمرُوا بقضائها . وهذا رأى القاضى ، والإمام ^(٦) .

(الرابع) : أنها لا تصح ولا يسقط بها الفرض . وهو مذهب أحمد بن حنبل ^(٧) .

ص : وَمَنْ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِباً خَرَجَ . . . آتٍ بِوَاجِبٍ وَقِيلَ بِحَرَجٍ وَقِيلَ فِي عَصِيَانِهِ مُشْتَفَلٌ . . . مع انقطاع النهي وهو مُشْكَلٌ

(١) ما بين القوسين هو نص كلام الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله ، ولم يشر السيوطى رحمه الله إلى ذلك .

وقد قال الشيخ جلال المحلى عقبه : وهذا هو التحقيق ١٠ هـ .

راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٠٢ .

(٢) قوله - لا تصح - أى الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً .

(٣) قوله - يسقط الطلب - أى للصلاة .

(٤) فى - الترياق النافع ١ / ٤٢ - (عندهما) أى الباقلانى ، والرازى لأنه قال قبل ذلك : -

« وقال القاضى أبو بكر الباقلانى ، والإمام الرازى لا تصح الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً

نظراً لجهة الغصب المنهى عنه ، ومع عدم الصحة يسقط طلب الصلاة عندهما لا بها

لأن غالب السلف لم يأمرُوا بقضائها مع علمهم بها » ١ هـ .

(٥) المزداد بالسلف هنا أكثرهم حيث حكى إمام الحرمين رحمه الله أنه كان فى السلف

متعمقون فى التقوى يأمرُون بقضائها :

راجع : التلخيص لإمام الحرمين ١ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

(٦) راجع : المعالم فى علم أصول الفقه للرازى ص ٧٦ .

(٧) راجع : الكافى فى فقه الإمام أحمد ١ / ١١٠ .

هذا وقد ذكر ابن قدامة فى الكافى رواية عن الإمام أحمد بصحة الصلاة مع التحريم

لأن النهى لمعنى فى غير الصلاة كما لو صلى وفى يده خاتم من ذهب ، وفى رواية

أخرى عنه إن علم النهى لم تصح صلاته وإن لم يعلم صحت ١٠ هـ .

ش : الخارج من المكان المغصوب^(١) تائباً نادماً على الدخول فيه عازماً على أن لا يعود آتٍ بواجب لتحقيق التوبة الواجبة بما أتى به من الخروج على الوجه المذكور. إذ لا يمكن تفريغ المكان إلا بهذا الشغل.

وقال أبو هاشم^(٢) - من المعتزلة - آت بحرام.

وهو معنى قولى - بحرَج - لأن ما أتى به من الخروج شغل بغير إذن والتوبة إنما تتحقق عند انتهائه إذ لا إقلاع إلا حينئذ.

وقال إمام الحرمين^(٣) : هو مشتبك في المعصية لا يمكنه التخليص ما دام فيها فهو عاص باستصحاب التعدى السابق مع إنقطاع تكليف النهى عنه من طلب الكف عن الشغل بخروجه تائباً للأمور به.

فاعتبر في الخروج جهة معصية، وجهة طاعة.

والجمهور ألغوا جهة المعصية من الضرر لدفعه ضرر المكث الأشد.

وقد استبعد ابن الحاجب^(٤) قول إمام الحرمين، وضعفه الغزالي بأن النهى إذا انتفى فالإلام تستند المعصية. ؟

وقال فى - جمع الجوامع^(٥) - إنه^(٦) دقيق لما تقدم من اعتبار الجهتين.

(١) قوله - الخارج من المكان المغصوب - أى سواء كان هو الغاصب له أو غيره حيث إنه يحرم على الشخص المكث، والدخول لمكان مغصوب ولو لغيره.
ومن ذلك بيوت الظلمة التى يعلم أنها مغصوبة إلا لضرورة فيقدرها.
راجع : حاشية البنائى على شرح الجلال ٢٠٣ / ١.

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب وكنيته أبو هاشم ولقبه الجبائى تتلمذ على يد والده وتلقى عنه العلم حتى فاقه. ألف كتباً كثيرة منها : كتاب الإجتهد، والجامع الكبير. وقد اشتهر باعتزاله وصار رئيس طائفة تنسب إليه لقبته البهشمية. ولد سنة ٢٤٧ هـ وتوفى ببغداد سنة ٣٢١ هـ وتوفى معه فى نفس : أبو بكر محمد بن دريد اللغوى فقال الناس : اليوم مات علم الكلام وعلم اللغة.

(٣) راجع : البرهان فى أصول الفقه ٣٠١ / ١.

(٤) بيان المختصر ٣٩٠ / ١.

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢٠٤ / ١ ونصه : وهو دقيق ١٠ هـ.

(٦) قوله - إنه - أى قول إمام الحرمين.

ص : وساقط على جريح قد قتل . . . إن لم يزل . . . نفسه إن انتقل
 قيل آدم وقيل غير الإمام . . . لا حكم واجبة حول الوقف حام
 ش : قال إمام الحرمين (١) هذه مسألة ألقاها أبو هاشم فحارت فيها عقول الفقهاء .
 وهى الساقط على جريح بين جرحى باختياره ، أو بغير اختياره إن استمر
 عليه قتله ، وإن انتقل عنه قتل كفاه (٢) لعدم موضع يعتمد عليه :
 فقيل : يستمر عليه (٣) ، ولا ينتقل إلى كفته لأن الضرر لا يزال بالضرر .
 وقيل : يتخير بين الاستمرار ، والانتقال لتساويهما (٤) فى الضرر .
 وقال إمام الحرمين (٥) : لا حكم فيه من إذن أو منع لأن الإذن له فى
 الاستمرار والانتقال أو أحدهما يؤدى إلى القتل المحرم ، والمنع منهما لا قدرة
 على امتثاله .
 قال : مع استمراره على عصيانه إن كان سقط باختياره ، وإلا فلا عصيان .
 وتوقف الغزالي فى - المستصفى - فقال : يحتمل كل من المقالات الثلاث
 ثم اختار (٦) الثالثة فى - المنحول (٧) - مع أنه سأل إمامه فقال : كيف تقول لا حكم
 وأنت ترى أنه لا تخلو واقعة عن حكم ؟

-
- (١) راجع : البرهان ١ / ٣٠٢ .
 (٢) قوله - قتل كفاه - أى كفاء الجريح فى صفات القصاص ..
 (٣) قوله - يستمر عليه - أى وجوباً ، وينبغى ترجيحه إن كان السقوط بغير اختياره لأن الانتقال
 استئناف فعل الاختيار بخلاف المكث فإنه بقاء ويغتفر فيه ما لا يغتفر فى الابتداء . قال
 شيخ الإسلام زكريا الأنصارى .
 وقال ابن القاسم العبادى : ولا يبعد ترجيحه إذا كان السقوط باختياره أيضاً لأن الانتقال
 استئناف قتل بغير حق وتكميل القتل أهون من استئنافه ١٠ هـ .
 راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٠٥ .
 (٤) قوله لتساويهما - أى الجريح وكفته .
 (٥) راجع : البرهان فى أصول الفقه ١ / ٣٠٢ .
 (٦) التعبير بقوله - ثم اختار الثالثة الخ يفهم منه أن المنحول بعد المستصفى وليس
 كذلك حيث إن المستصفى من الكتب التى ألفها الغزالي فى آخر حياته وقد صرح بذلك
 فى مقدمة المستصفى ٤ / ١
 (٧) راجع : المنحول ص ١٢٩ .

فقال : حكم الله أنه لا حكم.

فقال: لا أفهم هذا.

قال الإبيارى ^(١) : وهذا أدب حسن، وتعظيم للأكابر لأن هذا تناقض إذ - لا حكم - نفى عام. فكيف يتصور ثبوت الحكم مع نفيه على العموم.

فهذا لا يفهم لا لعجز السامع عن الفهم بل لكونه غير مفهوم فى نفسه.

وقال ^(٢) الشيخ جلال الدين : لا تنافى بين القولين لأن المراد بالحكم فى قوله - لا تخلو واقعة عن حكم - ما يصدق بالحكم المتعارف ^(٣) وبانتفائه ^(٤).

وقال الزركشى : مراده لا حكم أى من الأحكام الخمسة، والبراءة الأصلية حكم الله، ولا تخلو واقعة عن حكم بهذا الاعتبار ^(٥).

وقال الشيخ عز الدين ^(٦) فى - قواعد (٧) - ليس فى هذه المسألة حكم شرعى وهى باقية على الأصل فى انتفاء الشرائع.

(١) هو على بن إسماعيل بن على الأبيارى - نسبة إلى أبيار بلدة بمحافظة الغربية بمصر - فقيه مالكى أصولى محدث. من مصنفاته : شرح البرهان للجوينى، وسفينة النجاة. توفى رحمه الله سنة ٦١٨ هـ.

راجع : الفتح المبين ٥٣ / ٢

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) قوله - بالحكم المتعارف - أى الذى هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع.

(٤) قوله - وبانتفائه - أى انتفاء الحكم المتعارف.

(٥) راجع: البحر المحيط ١ / ٢٧٠

(٦) هو سلطان العلماء وقد تقدمت ترجمته.

(٧) راجع : قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١ / ٩٦

قال : والأظهر عندي فيما لو كان بعضهم كافراً لزم الانتقال إليه لأن قتله أخف مفسدة .

والى ذلك أشرت بقولي - كفوه .

مسألة

ص : يجوز التكليف بالمحال . . . ومنعت طائفتاً اعتزال ما كان لا للغير أو ممتنعاً . . . لغير علمه بأن لا يقع والطلب الإمام والحق وقع . . . ما ليس بالذات بل الغير امتنع

ش : في التكليف بالمحال^(١) مذاهب :

أصحابها - عند الأكثرين - جوازه مطلقاً سواء كان محالاً لذاته وهو المتنع

(١) قوله - التكليف بالمحال - خرج به التكليف المحال .

والفرق بينهما أن التكليف بالمحال لا خلل فيه من جهة المكلف لكونه أهلاً للخطاب من حيث بلوغه وعقله واختياره، وعلمه بالخطاب . ولكن الخلل فيه من جهة الفعل الذي يكلف به لكونه ليس في مقدور المكلف مثل التكليف بالصعود إلى السماء، أو الجمع بين الضدين .

أما التكليف المحال فالخلل فيه يرجع إلى المكلف نفسه لكونه ليس أهلاً للخطاب لعدم فهمه له . مثل السكران، والساهي، والفانم . هذا وقد قسم العلماء المحال خمسة أقسام :

- ١ - محال لذاته كالجمع بين الضدين أو النقيضين، ويعرف بالمحال العقلي .
- ٢ - محال عادي أي اقتضت العادة عدم حصوله وإن كان ممكناً عقلاً كحمل الجبل العظيم .
- ٣ - محال لوجود مانع كتكليف المقيد بالجرى .
- ٤ - محال لتعلق علم الله بعدم حصوله كتكليف من علم الله أنه لا يؤمن . فالإيمان باعتبار ذاته ممكن ولكن حصوله ممن علم الله أنه لا يؤمن محال .
- ٥ - محال لعدم القدرة عليه مثل التكليف كلها على رأى الأشعرى فإنه يقول القدرة على الفعل لا توجد إلا عند المباشرة ويقول مع ذلك إن التكليف يتوجه قبل المباشرة فيكون الشخص مكلفاً بغير المقدور .

راجع : أصول الفقه للشيخ زهير ١/ ١٦٦، ١٧٨

عقلاً وعادة كالجمع بين السواد، والبياض، أم لغيره بأن كان ممتنعاً عادة لا عقلاً كالمشى من الزمن^(١)، والطيران من الإنسان، أو عقلاً لاعادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن^(٢).

ومنعت طائفة من المعتزلة - وهم البغداديون - التكليف بالمحال لذاته وهو الممتنع عقلاً وعادة دون المحال^(٣) لغيره^(٤).

ومنعت طائفة منهم^(٥) المحال الممتنع لغير تعلق العلم بعدم وقوعه وهو العادى دون الممتنع لتعلق العلم^(٦). لأن الأول لظهور امتناعه للمكلفين لا فائدة فى طلبه منهم^(٧).

وأجبت بأن فائدته اختبارهم : هل يأخذون فى وقوعه وهو المقدمات فيترتب عليها الثواب أو لا فالعقاب.

(١) يقال رجل زمن أى مُبْتَلَى بَيْنَ الزمانه.

راجع : مختار الصحاح مادة - زمن.

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٠٦، والترىاق النافع ١ / ٤٤

(٣) اختار هذا القول الآمدى رحمه الله

انظر : الاحكام له ١ / ١٨٠، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٠٧

(٤) قوله - دون المحال لغيره - أى بقسميه :

١ - الممتنع عادة لا عقلاً كالطيران من الإنسان.

٢ - الممتنع عقلاً لاعادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن.

(٥) قولهم - منهم - أى من المعتزلة.

وقد صرح تاج الدين السبكي بأن قائل هذا هم أكثر المعتزلة، ومعهم فى هذا القول الشيخ

أبو حامد الإسفرايينى، والغزالى، وابن دقيق العيد رحمهم الله.

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٠٧

(٦) معنى هذه العبارة : أن أصحاب هذا القول يمنعون التكليف بالمحال الذى ليس استحالاته

لتعلق علم الله بعدم وقوعه وهو المحال لذاته والمحال عادة من قسمى المحال لغيره . أما

الممتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه فالتكليف به جائز وواقع .

(٧) قوله - لا فائدة فى طلبه منهم - يراد بالفائدة الحكمة والمنفعة الراجعة إلى المخلوق

بالنظر لقول الغزالى ومن معه من أهل السنة، ويزاد بها العلة، والباعث بالنظر لقول

المعتزلة.

ومنع إمام الحرمين ^(١) طلب المحال لا ورود صيغة الطلب له لغير طلبه كما فى قوله تعالى ﴿كونوا قردة﴾ ^(٢) .

واختلف القائلون بالجواز ^(٣) فى وقوعه على مذاهب :
الوقوع مطلقاً ^(٤) .

وعدمه مطلقاً ^(٥) .

والتفصيل بين الممتنع لذاته كقلب الحجر ذهباً مع بقاء الحجرية ولم يقع ولغيره ^(٦) فيقع وهو الصحيح .

دليل عدم وقوع ^(٧) الأول الاستقراء ، ووقوع ^(٨) الثانى أن الله تعالى كلف الثقلين ^(٩) بالإيمان وقال ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾ ^(١٠) .

فامتنع إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه وذلك من الممتنع لغيره .

(١) نص عبارته رحمه الله فى (البرهان ١ / ٨٩ فقرة ٢٨) إن أريد بالتكليف طلب الفعل فهو فيما لا يطاق محال من العالم باستحالة وقوع المطلوب ، وإن أريد به ورود الصيغة وليس المراد بها طلباً كقوله سبحانه وتعالى ﴿كونوا قردة خاسئين﴾ فهذا غير ممتنع فإن المراد بذلك كونهم قردة خاسئين . فكانوا كما أردناهم .

(٢) آية رقم ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) قوله - بالجواز - أى بجواز التكليف بالمحال .

(٤) ، (٥) راجع : نهاية السؤل ١ / ١٩٨ ، والإيهاج ١ / ١٧٣ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٨٩

(٦) قوله - ولغيره - أى الممتنع لغيره .

(٧) قوله - دليل عدم وقوع الأول - أى الممتنع لذاته .

(٨) قوله - ووقوع الثانى - أى دليل وقوع الثانى الذى هو الممتنع لغيره .

(٩) الثقلان : الإنسان والجن . وقد سى الله تعالى الجن والإنس الثقلين لتفضيله إياهما على

سائر الحيوان المخلوق فى الأرض بالتميز ، والعقل الذى خصّ به . وقال ابن الأنبارى قيل

للجن والإنس الثقلان لأنهما كالنقل للأرض وعليها .

راجع : لسان العرب مادة - ثقل .

(١٠) آية رقم ١٠٣ من سورة يوسف .

مسألة

ص : حصول شرط الشرع عند الأكثر . . . في صحة التكليف لم يُعتبر
وفرضت في طلب الشرع الفروع . . . من كافر المرتضى هنا الوقوع
والنوع مطلقاً وفي الأمر وفي جهادهم وغير مرتد قفى
والخلف في التكليف أو ما آل له . . . لا نحو إتلاف وعقد أكمله

ش : اختلف الأصوليون في أن حصول الشرط الشرعى - وهو ما يتوقف عليه
صحة الشيء شرعاً كالوضوء للصلاة - هل هو شرط في صحة التكليف
بالمشروط أم لا ؟ .

فذهب أصحاب الرأى إلى اشتراطه (١) .

وذهب الجمهور إلى عدم اشتراطه (٢) .

وبه قال مالك ، والشافعى ، وأحمد .

ونازع في ذلك الصفى الهندى (٣) وقال : إن المحدث مكلف بالصلاة
بإجماع (٤) .

(١) راجع : فواتح الرحموت ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، وأصول السرخسى ١ / ٧٤ ، وإرشاد الفحول
ص ١٠ .

(٢) راجع : الإحكام للآمدى ١ / ١٩١ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ١٢ ، وجمع الجوامع
بشرح الجلال ١ / ٢١٠ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٥٠٠ ، والترياق النافع ١ / ٤٦ ،
وإرشاد الفحول ص ١٠ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) راجع : البحر المحيط ١ / ٤١٣ .

ومقتضى هذه الترجمة طرد الخلاف فى هذه الصورة (١) . لكن قال غيره إن المسألة (٢) مفروضة فى تكليف الكافر بالفروع ، ومقتضاه أن الخلاف لا يطرد فى سائر الشروط الشرعية (٣) .

ووجه اندراج هذه المسألة فى القاعدة أن الإسلام شرط لصحة العبادات شرعاً .

وخرج بالشرط الشرعى العقلى كالتمكن من الأداء الزائل بالنوم ، والفهم من الخطاب الزائل بالغفلة ، والنسيان فإن حصوله شرط فى صحة التكليف .

وفى مسألة تكليف الكفار بالفروع مذاهب :

(أحدها) : وهو قول الجمهور (٤) - : نعم . فيعاقبون على ترك امتثالها ، وإن سقطت بالإيمان ترغيباً فيه . قال تعالى ﴿ فى جنات يتساءلون عن المجرمين . ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ﴾ (٥) ، ﴿ وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ (٦) .

(١) قوله - هذه الصورة - أى صورة المحدث .

(٢) قوله - إن المسألة - المراد بها المسألة المذكورة التى هى : حصول الشرط الشرعى هل هو شرط فى صحة التكليف بالمشروط أو لا ؟ .

(٣) هذه المسألة ليست على عمومها حيث إنه لا خلاف بين العلماء فى أن مثل الجنب والمحدث مأموران بالصلاة .

وإنما هى مفروضة فى جزئى من جزئياتها تقريباً للفهم وهو تكليف الكفار بفروع الشريعة مع انتفاء شرطها وهو الإيمان لتوقفها على النية التى لا تصح من الكافر .

(٤) راجع : المستصفى ١ / ٩١ ، والإحكام للأمدى ١ / ١٩١ ، وشرح العضد على المختصر

٢ / ١٢ ، ١٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ والقواعد والفوائد الأصولية ص ٤٩ ،

والتمهيد للإسنوى ص ٢٨ وروضة الناظر مع شرحه نزهة الخاطر ١ / ١٤٦ ، ونهاية

السؤل ١ / ٢٠٧ والإبهاج ١ / ١٧٧ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١١ ،

والتمهيد لأبى الخطاب ١ / ٢٩٨ والأشباه والنظائر للسيوطى ص ٢٥٣ ، وشرح الكوكب

المنير ١ / ٥٠١ .

(٥) الآيات رقم ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من سورة المدثر .

(٦) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة فصلت .

(والثانى) : لا . وبه قال أكثر ^(١) الحنفية لأن المأمورات لا يمكن مع الكفر فعلها ، ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها ، والمنهيات محمولة عليها حذراً من تبعض التكليف .

قال النووى فى - شرح المذهب ^(٢) : - اتفق أصحابنا على أن الكافر الأصلي لا تجب عليه الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وغيرها من فروع الإسلام .

والصحيح فى كتب الأصول أنه مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان .

قال : وليس (هو) ^(٣) مخالفاً ^(٤) لما تقدم لأن المراد هناك غير المراد هنا . فالمراد هناك أنهم لا يطالبون بها فى الدنيا مع كفرهم ، وإذا أسلم أحدهم لم يلزمهم قضاء الماضى ، ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة .

ومرادهم فى كتب الأصول أنهم يعذبون عليها فى الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده .

ولم يتعرضوا للمطالبة فى الدنيا . فذكروا فى الأصول حكم طرف ، وفى الفروع حكم الطرف الآخر . انتهى .

والى ذلك أشرت بقولى من زيادتى - هنا - أى فى الأصول .

(١) راجع : تيسير التحرير ١٤٨ / ٢ ، وفواتح الرحموت ١٢٨ / ١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٢٥ وكشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٤٣ / ٤ .

(٢) راجع : المجموع ٤ / ٣ .

(٣) ما بين القوسين مثبت من المجموع للنووى وساقط من المخطوط .

(٤) قوله - وليس هو مخالفاً - النفى هنا متوجه إلى ما قاله الأصوليون . والمعنى ليس ما قاله الأصوليون مخالفاً لما قاله أصحابنا .

(والمذهب الثالث) : أنهم مكلفون بالنواهي دون الأوامر لإمكان امتثال النواهي مع الكفر لأن متعلقاتها تزوك لا تتوقف على النية المتوقفة على الإيمان بخلاف الأوامر (١) .

(والرابع) : أنهم مكلفون بما عدا الجهاد . أما الجهاد فلا لامتناعهم قتال أنفسهم .

وهذا القول نقله الإسنوي في - التمهيد (٢) - عن حكاية القرافي (٣) ، وهو مزيد على - جمع الجوامع - .

(والخامس) : أن المرتد مكلف خاصة لانسحاب (٤) حكم الإسلام دون الكافر الأصلي (٥) .

وفى - المحصول (٦) - ما يقتضى أن الخلاف فى غير المرتد . ثم الخلاف كما قال السبكي محلّه فى خطاب التكليف من الإيجاب ، والتحريم وما يرجع إليه من خطاب الوضع ككون الطلاق سبباً لحرمة الزوجة . أما نحو الإتلاف (٧) ،

(١) هذه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله كما فى (شرح الكوكب المنير ١ / ٥٠٤) . وانظر : شرح البدخشى على المنهاج ١ / ٢٠٤ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٠ .

(٢) راجع : التمهيد فى استخراج الفروع على الأصول له ص ٢٨ .

(٣) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ١٦٦ .

(٤) فى الترياق النافع ١ / ٤٧ وغيره : « ... باستمرار تكليف الإسلام » .

(٥) راجع : الإيهام ١ / ١٧٧ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٢ ، والترياق النافع ١ / ٤٧ .

(٦) راجع : المحصول ١ / ٣١٦ .

(٧) قوله - الإتلاف - أى للمال .

والجنايات^(١)، وترتب آثار العقود^(٢) عليها كملك المبيع ، وثبوت النسب ، والعوض فى الذمة فهم داخلون فى ذلك اتفاقاً^(٣) .
نعم الحربى لا يضمن متلفه ومجنيه .
وقيل : يضمن المسلم وماله بناء على أن الكافر مكلف بالفروع .
ورد بأن دار الحرب ليست بدار ضمان .

-
- (١) قوله - والجنايات - أى على النفس ومادونها وذلك من حيث إنها أسباب للضمان والضمان ليس من خطاب التكليف .
(٢) قوله - وترتب آثار العقود - أى الصحيحة .
(٣) ذكر الزركشى رحمه الله عدم صحة دعوى الإجماع فى نحو الإتلاف والجناية ، وقال إن الخلاف جارٍ فى الجميع ، ومن ثم فلا وجه للتفصيل .
راجع : تشنيف المسامع ١ / ٢٩٠ .

مسألة

ص : يخص بالتكليف فعلٌ فاللذا . . . كُلفَ في النهي به الكفُّ وذا
هل فعلٌ ضدُّ أو الانتهاء . . . المرتضى الثاني لا الانتفاء
وإنَّ قَصْدَ التركِ غيرُ مُشْتَرَطٍ . . . بَلَى لِتحصيلِ الثوابِ يُشْتَرَطُ

ش : لا خلاف أن المكلف به في الأمر الفعل .
وأما في النهي فقولان

(أحدهما) : أن المكلف به غير فعل وهو الانتفاء أى انتفاء الفعل المنهى
عنه (١) . فإذا قيل لا تتحرك فالمطلوب انتفاء الحركة بأن يستمر
عدمها من السكون (٢) .

(والأصح) : أن المكلف به فعلٌ وهو الكفُّ أى كف النفس عن الفعل ، والكفُّ
فعلٌ .

واختلف في تفسير الكف على هذا !

فقيل : هو فعل الضد . فالمكلف به فى - لا تتحرك - فعل
ضدها من السكون، وفسره السبكي بأنه الانتهاء (٣) .

قال : فإذا قلت - لا تسافر - فقد نهيته عن السفر، والنهى
يقتضى الانتهاء لأنه مطاوعة . يقال نهيته فانتهى . والانتهاء هو

(١) فإن قيل : إن الانتفاء عدم ، والعدم غير مقدور فكيف صح التكليف به ؟
فالجواب : أن تعلق القدرة به باعتبار تعلق سببها به وهو الإرادة فهو مقدور للمكلف بأن
لا يشاء فعله الذى يوجد بمشيئته وإرادته .

(٢) هذا قول جماعة من العلماء منهم : أبو هاشم .

(٣) قوله - الانتهاء - أى عن المنهى عنه .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٤ .

الانصراف عن المنهى عنه وهو الترك .

قال : واللغة ، والمعقول يشهدان له .

وفرق بين قولنا - لا تسافر - وبين قولنا - أقم - فإن - أقم - أمر بالإقامة من حيث هي فقد لا يستحضر معها السفر ، - ولا تسافر - نهى عن السفر ، فمن أقام قاصداً ترك السفر يقال فيه انتهى عن السفر ، ومن لم يخطر له السفر بالكلية لا يقال انتهى عن السفر .

والانتهاء أمر معقول وهو فعل ويصح التكليف به .

وكذلك فى جميع النواهي الشرعية كالزنا ، والسرقه ، والشرب ، ونحوها المقصود فى جميعها الانتهاء عن تلك الرذائل ، ومن لازم ذلك الانتهاء التلبس بفعل ضد من أضرار المنهى عنه . انتهى .

فالمكلف به فى - لا تتحرك - الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون .

وهل يشترط فى الإتيان فى المكلف به فى المنهى مع الانتهاء عن المنهى عنه قصد الترك له أمثالاً ؟ .

قولان :

(الأصح) : لا وإنما يشترط لحصول الثواب لحديث - إنما الأعمال بالنيات ^(١) .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الوحي باب - كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، وفى كتاب الإيمان باب - ما جاء أن الأعمال بالنية - ، وفى كتاب النكاح باب - من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى - ، وفى كتاب الطلاق باب - الطلاق فى الإغلاق والكره - ، وفى مناقب الأنصار باب - هجرة النبى ﷺ وأصحابه إلى المدينة - وفى كتاب الإيمان باب - النية فى الإيمان - ، وفى كتاب الحيل باب - فى ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى - .

(والثانى) : يشترط حتى يترتب العقاب إن لم يقصد .
وعلى هذا : هل يكتفى بنية ترك المنهيات فى الجملة أو لابد من نية خاصة فى كل منهى . ؟

فيه نظر : والأقرب الثانى

ص وَوَجَّهَ الْأَمْرَ لَدَى الْمَبَاشَرَةِ ٠٠٠ مُحَقِّقُوا الْأَنْمَةَ الْأَشَاعِرَةَ
وَقَبْلَهَا التَّوَمُّ عَلَى كَفِّ نَهْيِ ٠٠٠ وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ
بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ الْإِزَامِ ٠٠٠ وَقَبْلَهُ لَدَيْهِمْ إِعْلَامُ
ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالَ الْوَايْتَمَرُ ٠٠٠ وَقَالَ قَوْمٌ بَانْقِطَاعِ مُسْتَقَرِّ

ش : هذه المسألة فى وقت توجّه الأمر للمكلف ، وهى كما قال القرافي^(١) أغمض
مسألة فى أصول الفقه مع قلة جدواها إذ لا يظهر لها ثمرة فى الفروع .

وفيهما للأشاعرة مذهبان :

(أحدهما) : أنه لا يتوجه إلا عند المباشرة ، ولا يتوجه قبلها أصلاً إذ لا
قدرة عليه إلا حينئذ .

وهذا القول اختاره الإمام ، والبيضاوى وغيرهما^(٢) .

= وأخرجه مسلم فى كتاب الإمارة باب - قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية - .
وأخرجه أبو داود فى كتاب الطلاق باب - فيما عنى به الطلاق والنيات .
وأخرجه الترمذى فى كتاب فضائل الجهاد باب - ما جاء فىمن يقاتل رياءً وللدنيا - .
وأخرجه النسائى فى كتاب الطهارة باب - النية فى الوضوء - ، وفى كتاب الطلاق باب
- الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه - .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - النية -
وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ٢٥ .

(١) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ١٤٦ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٣٣٥ ، والمنهاج مع نهاية السؤل ١ / ١٨٧ ، وجمع الجوامع

بشرح الجلال المحلى ١ / ٢١٧ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٩٤ .

وقال في - جمع الجوامع^(١) - : إنه التحقيق .

وأورد عليه أنه يلزم عدم العصيان بتركه ، وأنه يؤدي إلى سلب التكليف فإنه يقول : لا أفعل حتى أكلف ، والفرض أنه لا يكلف حتى يفعل .

وجوابه : أنه قبل المباشرة مباشر للترك متلبس بالكف عن الفعل ، وهو فعل منهى عنه فيتوجه إليه التكليف بترك الترك حالة مباشرته للترك وذلك بالفعل وصار الملام^(٢) على ذلك .

(والمذهب الثاني) : وهو مذهب الأكثرين^(٣) - : أنه يتوجه قبل مباشرة الفعل بعد دخول وقته على سبيل الإلزام ، وقبله على سبيل الإعلام .

ثم اختلف هؤلاء : هل يستمر حال المباشرة أو ينقطع عندها ؟

فالأكثر على الأول ، وقوم على الثاني قالوا لئلا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا فائدة في طلبه .

وأجيب : بأن الفعل إنما يحصل بالفراغ منه لانتفائه بانتفاء جزء منه .

ص ' يصح في الأظهر أن يكلفاً . . . من انتفا شرط الوقوع عرفاً

أو أمر وانتفا قوا إن جهلاً . . . والعلم للمأمور إثره اعتلا

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٧ .

(٢) الملام - بفتح الميم - أي اللوم والذم .

(٣) راجع : الإحكام لآمدى ١ / ١٩٥ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤ ، وجمع

الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٦ ، والترياق النافع ١ / ٤٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ١٣٤ ،

وتيسير التحرير ٢ / ١٤١ والمسودة ص ٥٥ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٩٣ ، وإرشاد

الفحول ص ١٠ .

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : هل يصح تكليف الإنسان بأمر مع أن شرط وقوعه مُنتَفٍ فلا يمكن وقوعه لانتفاء شرطه كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله ؟ .

للمسألة أحوال :

(أحدها) : أن يعلم المأمور انتفاءه^(١) .

وفيه قولان :

الأظهر : صحته^(٢) .

وقيل : لا . لانتفاء فائدة التكليف^(٣) .

ودفع بقول الفقهاء فيمن علمت أنها تحيض أثناء النهار يجب عليها افتتاح النهار بالصوم^(٤) ، وأنه يجوز توبة المجبوب^(٥) من الزنا ، وفائدته العزم على الطاعة بتقدير القدرة .

قال المجد بن^(٦) تيمية : وليست المسألة مبنية على تكليف خلاف المعلوم ولا على تكليف مالا يطاق ، وإن كان لها به

(١) قوله - أن يعلم المأمور انتفاءه - أي انتفاء شرط وقوع المأمور به ، ولا يكون ذلك إلا بخبر معصوم .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٨ .

(٣) راجع : الترياق النافع ١ / ٥١ .

(٤) راجع : الترياق النافع ١ / ٥١ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٢٠ .

(٥) قوله - وأنه يجوز توبة المجبوب من الزنا - أي الذي فعله قبل الجب .

والجب - يفتح الجيم - قطع جميع الذكر مع بقاء الأنثيين ، أو لم يبق منه قدر الحشفة .

(٦) هو مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر فقيه حنبلي محدث مفسر

كان فرد زمانه في معرفة المذهب الحنبلي من كتبه : تفسير القرآن العظيم ، والمحرر

في الفقه . توفي رحمه الله سنة ٦٥٢ هـ .

راجع : الأعلام ٤ / ٦ .

ضرب من التعلق لكن تشبه النسخ قبل التمكن لأن ذلك رفع^(١) للخطاب ، وهذا رفع للحكم بعجز^(٢) .

(الحال الثانى) : أن يعلم الأمر دون المأمور .

والجمهور على صحته^(٣) .

وقال إمام الحرمين^(٤) ، والمعتزلة : لا . بناءً على أن فائدة التكليف الامتثال فقط .

والأول مبنى على أن فائدته الابتلاء ، ويترتب على ذلك وجوب الكفارة فى تركة المجامع فى نهار رمضان إذا مات ، أوجن فى أثناء ذلك النهار . فتجب على الأول دون الثانى . وعدم وجوبها هو الأصح خلاف مقتضى البناء .

(الحال الثالث) : أن يجهل الأمر انتفاءه^(٥) كأمر السيد عبده بخياطة الثوب غداً .

فهذا يصح بالاتفاق كما فى - جمع الجوامع^(٦) - تبعاً لابن

(١) فى - المسودة ص ٥٣ - : لأن ذلك رفع للحكم بخطاب .

(٢) راجع : المسودة ص ٥٣ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٩٦ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٨ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٩٦ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ١٥١ ، وتيسير التحرير ٢ / ٢٤٠ .

(٤) راجع : البرهان ١ / ٢٨٠ وشرح الكوكب المنير ١ / ٤٩٦ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٩ .

(٥) قوله - أن يجهل الأمر انتفاءه - أى انتفاء شرط وقوعه عند وقته وذلك بأن يكون الأمر غير الشارح .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٢٠ .

الحاجب (١) . لكن قال الصفي (٢) الهندي : فى كلام بعضهم
إشعار بخلاف فيه .

(المسألة الثانية) : هل يعلم المأمور كونه مأموراً عقب الأمر قبل التمكن من
الامتثال أولاً حتى يمضى زمن الإمكان ؟

فالأكثر : نعم لأنه تحقق ورود الأمر وهو يشك فى رفعه
بانتهاء شرطه قبل وقوعه .

وقيل : لا . لأنه يكون شاكاً فى ذلك لأن الشرط سلامة
العاقبة وهو لا يتحققها .

واعترض بأنه يلزم عليه أن لا يوجد من المكلف عبادة
لوجود الشك فلا يصح له عمل .

[تنبيه] :

عبارة - جمع الجوامع (٣) - يصح التكليف ويوجد معلوماً للمأمور إثره مع
علم الأمر وكذا المأمور فى الأظهر انتفاء شرط وقوعه خلافاً لإمام الحرمين
والمعتزلة أما مع جهل الأمر فاتفق (٤) .
وعبارة النظم أخصر ، وأوضح .

(١) راجع : شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ١ / ٤٤٣ .

(٢) راجع : نهاية الوصول له ٣ / ١١٥١ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٤) قوله - فاتفق - أى فمتفق على صحة وجوده .

خاتمة

ص : فى واجب التخيير والترتيب عن ١٠٠ . تحريم جمع وإباحة وسن

ش : الواجب المرتب على ثلاثة أقسام :

(أحدها) : تحريم الجمع بين أفراده كأكل المذكى ، والميتة فإنه يجب على المضطر أكلها عند فقد المذكى .

(ثانيها) : يباح (١) . ومثله فى - المحصول (٢) - بالوضوء والتيمم .

واستشكل بأن التيمم مع القدرة على الوضوء فعل للعبادة بدون شرطها فتكون فاسدة والإتيان بالعبادة الفاسدة حرام ، والإتيان به صورة بدون نيته ليس تيمماً .

وصوره الشيخ جلال الدين بأن يتيمم أولاً للمرض ثم يتوضأ متحماً للمشقة (٣) .

(ثالثها) : يسن (٤) ، ومثله فى - المحصول (٥) - بخصال كفارة الوقاع (٦) ، والقتل .

(١) قوله - يباح - أى الجمع بين أفراده .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٢٨٠ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢١ .

(٤) قوله - يسن - أى الجمع .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٢٨٠ .

(٦) قوله - بخصال كفارة الوقاع - حيث إن كلا من خصال هذه الكفارة يوصف بأنه

واجب لكن وجوب الإطعام يكون عند العجز عن الصيام ، ووجوب الصيام يكون عند =

قال السبكي : وهذا يحتاج إلى دليل ولا أعلمه ، ولم أر أحداً من الفقهاء صرح باستحباب الجمع ، ولعل مراد الأصوليين الورع ، والاحتياط لتكثير أسباب براءة الذمة .

قال : ولعلمهم لم يريدوا أيضاً أن الجمع قبل فعله مطلوب بل إذا وقع كان بعضه فرضاً ، وبعضه ندباً .

قال الزركشى : فى تصويره نظر . فإنه إذا كفر بالعتق ، ثم صام فقد سقطت الكفارة بالأولى فلا ينوى بالثانية الكفارة لعدم بقائها عليه .

وأجاب الشيخ جلال الدين بأنه ينوى الكفارة وإن سقطت بالأولى كما ينوى بالصلاة المعادة الفرض وإن سقط بالفعل أولاً^(١) . وتأتى هذه الأقسام فى الواجب المخير أيضاً .

مثال المحرم الجمع : تزويج المرأة من كفاين فإن كلا منهما يجب التزويج منه بدلاً عن الآخر . أى إن لم تزوج منه ، ويحرم الجمع بينهما بأن تزوج منهما معاً أو مرتباً .

ومثال المباح : ستر العورة بثوبين . فإن كلا منهما يجب الستر به بدلاً عن الآخر أى إن لم يستتر بالآخر ويباح الجمع بينهما بأن يجعل أحدهما فوق الآخر .

ومثال المتدوب : خصال كفارة اليمين^(٢) .

= العجز عن الإعتاق فيسن الجمع بين هذه الخصال وذلك بأن ينوى الشخص بكل الكفارة وإن سقطت بالخصلة الأولى .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢١ .

(٢) قوله - خصال كفارة اليمين - أى المنصوص عليها فى الآية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

الكتاب الأول

فى الكتاب ، ومباحث الأقوال

ص : أما القرآن ههنا فالمنزل . . . على النبي مُعْجَزاً يُفْصَل
بأقْبَى تِلَاوَةٍ ومنه البِسْمَةُ . . . لا فِى بَرَاءَةٍ وَلَا مِمَّا نَقَلَهُ
أَحَادُهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا . . . وَالسَّبْعُ قِطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى
وَقِيلَ إِلَّا هِيَ بِنَاءُ الْأَدَاءِ . . . قِيلَ وَخَلْفَ اللَّفْظِ لِلْقُرْآنِ

ش : قدم الكلام فى الكتاب لكونه أصلاً لبقية الأدلة الشرعية .

وهو فى الأصل جنس ، ثم غلب على القرآن من بين الكتب فى عرف
أهل الشرع .

وحدّه هنا : اللفظ المنزّل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه المتعبد
بتلاوته .

كذا فى - جمع الجوامع (١) - .

فقولنا - هنا - أى فى أصول الفقه لأن القرآن يطلق ، ويراد به مدلول
اللفظ وهو المعنى القائم بذاته تعالى وهو محلّ نظر المتكلمين .

ويطلق ويراد به الألفاظ الدالة على ذلك المعنى ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ
أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٢) .
والمسموع هو الألفاظ .

وهذا هو محلّ نظر الأصوليين ، والفقهاء ، والنحاة ، وغيرهم .

فقولنا - اللفظ - كالجنس خرج عنه النفسى .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٢٣ .

(٢) آية رقم ٦ من سورة التوبة .

وقولنا - المنزل - أخرج اللفظ غير المنزل كالأحاديث غير الربانية^(١)
وقولنا - على محمد ﷺ - أخرج المنزل على غيره كالتوراة ، والإنجيل .
وقولنا - للإعجاز - أى إظهار صدق النبى ﷺ أخرج الأحاديث
الربانية^(٢) كحديث - أنا عند ظن عبدى بى^(٣) - .
كذا شرحه الشيخ جلال الدين^(٤) .
وأما العراقى فإنه جعله مخرجاً للربانية ، وغيرها فإن الأحاديث كلها
منزلة .
قال الشافعى رحمه الله : السنة وحي يتلى .
وقال حسان بن عطية^(٥) : كان جبريل ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن .
رواه الدارمى^(٦) .

-
- (١) قوله - كالأحاديث غير الربانية - المراد بها الأحاديث النبوية حيث إن ألفاظها لم تنزل
وإنما نزلت معانيها والنبى ﷺ عبر عنها بلفظه .
(٢) قوله - أخرج الأحاديث الربانية - المراد بها القدسية فإنها لم تنزل للإعجاز .
(٣) أخرجه مسلم فى كتاب التوبة باب - فى الحض على التوبة - ، وفى كتاب الذكر باب
- الحث على ذكر الله - ، وباب - فضل الذكر - .
وأخرجه الترمذى فى الزهد باب - ما جاء فى حسن الظن بالله - .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الأدب باب - فضل العمل - .
وأخرجه الدارمى فى كتاب الرقائق باب - حسن الظن بالله - .
(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢٥ .
(٥) حسان بن عطية المجارى مولا هم أبو بكر الدمشقى ثقة فقيه عابد . من الرابعة مات
بعد العشرين ومائة .
راجع : تقريب التهذيب ١ / ١٦٢ .
(٦) سنن الدارمى باب - السنة قاضية على كتاب الله تعالى -

وقال الحليمي^(١) : علوم القرآن توجد في السنة إلا الإعجاز .
قال الشيخ^(٢) جلال الدين : والاقتصار على الإعجاز، وإن أنزل القرآن
لغيره أيضاً^(٣) لأنه المحتاج إليه في التمييز .
وقوله - بسورة منه - بيان للواقع لأنه أقل ما وقع به الإعجاز، وليس احترازاً
عن شيء .
قال صاحب - جمع الجوامع^(٤) - : وفائدته : دفع إيهام أن الإعجاز بكل
القرآن فقط . انتهى .
ويرد عليه أن الإعجاز يقع بأقل من سورة كقدر سورة الكوثر من غيرها .
بل قيل إنه يقع بآية لعموم قوله تعالى ﴿ فليأتوا بحديث مثله ﴾^(٥) .
فالصواب حذفه كما في النظم .
وجواب الإيهام المذكور أن القرآن يصدق على بعضه كما يصدق
على كله .
وقولنا - المتعبد بتلاوته - زاده في - جمع الجوامع - على غيره ليخرج
المنسوخ التلاوة .
وأورد عليه أن المتعبد بالتلاوة من الأحكام وهي لا تدخل الحدود فقولي -
باقى تلاوة - أبعد عن الإيراد .

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد البخاري الجرجاني فقيه شافعي قاض . كان
رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر مولده بجرجان سنة ٣٣٨ هـ ووفاته في بخاري
سنة ٤٠٣ هـ . من مصنفاته المنهاج في شعب الإيمان . قال الإسنوي : جمع فيه أحكاماً
كثيرة ومعاني غريبة لم أظفر بكثير منها في غيره .
راجع : البداية والنهاية ١١ / ٣٧٥ ، والأعلام ٢ / ٢٣٥ .
(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢٥ .
(٣) قوله - وإن أنزل القرآن لغيره أيضاً - أي كالتدبر والتفكر .
(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢٦ .
(٥) آية رقم ٣٤ من سورة الطور .

ومن القرآن البسمة أول كل سورة غير براءة على الصحيح .

وهذا مذهب الشافعي (١) رحمه الله .

ومن أحسن الأدلة على ذلك : ثبوتها في سواد المصحف أول كل سورة بقلم القرآن مع إجماع الصحابة على أنه لا يكتب في المصحف غير القرآن حتى النقط والشكل .

وقيل (٢) : ليست منه وإنما هي في أول الفاتحة لابتداء الكتاب على عادة الله في كتبه ومنه سن لنا ابتداء الكتب بها .

وفي غير الفاتحة للفصل بين السور (٣) .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه - بسم الله الرحمن الرحيم - .

رواه أبو داود (٤) وغيره .

(١) هذا قول العلماء منهم : عطاء ، والشعبي ، والزهري ، والثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، وداود ، وهو أيضاً قول أكثر القراء السبعة وغيرهم .

راجع : المجموع للنووي ٣ / ٣٣٣ ، وشرح النووي على مسلم ٤ / ١١ والمستصفى ١٠٢ / ١ وفتاوى ابن تيمية ١٣ / ٣٩٩ ، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ١ / ٢٣ ، والإحكام للآمدي ١ / ١٥١ ، ١٥٢ ، وشرح المنير ٢ / ١٢٢ وإرشاد الفحول ص ٣١ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ٤٧٧ .

(٢) هذا قول مالك وأصحابه ، والأوزاعي ، والطبراي ، والقاضي أبي بكر الباقلائي ، ومكي أبي طالب وبعض الحنفية وروى عن أحمد لكن قال ابن رجب في - تفسير الفاتحة - في ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر .

وقد ذكر النووي رحمه الله أدلة هذا القول وناقشها في كتابة . المجموع ٣ / ٣٣٤

(٣) قوله - للفصل بين السور - أي للتمييز بينها .

(٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة باب - من جهر بها -

وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ١ / ٢٣٣ :- حديث ابن عباس .. رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرطهما

وحكى هذا القول عن الأئمة الثلاثة (١) .

وعلى الأول (٢) : اختلف هل هى آية من كل سورة ، بعض آية ، أو آية مستقلة فى أولها لا منها ؟ .

أقول : أصحها الأول .

والجمهور - كما قال الماوردى (٣) - على أنها آية حكماً لا قطعاً لاختلاف العلماء فيها وعدم تكفيرنا فيها .

ومعنى الحكم أنه لا تصح الصلاة إلا بها فى أول الفاتحة .

وقال الشيخ بهاء الدين بن عقيل (٤) : الذى يظهر أن إثباتها قرآناً لا يكون إلا بقاطع كغيرها ، ويجوز كونه خبر الواحد الذى احتفت به القرائن وهو إجماعهم على كتابتها فى المصاحف كلها بقلم القرآن ، وعدم تكفيرنا فيها لكون القطع ناشئاً عن ثبوت الخبر المحفوف بالقرائن ، وهذا لم يحصل للنافى . انتهى .

وليست منه فى سورة براءة (٥) إجماعاً (٦) لنزولها بالقتال الذى لا تناسبه البسمة المناسبة للرحمة ، والرفق .

وهى منه فى أثناء سورة النمل إجماعاً (٧) .

(١) المراد بهم: أبو حنيفة، ومالك، وأحمد رضى الله عنهم .

(٢) قوله - وعلى الأول - أى القول الأول القائل بأنها آية من أول كل سورة عدا براءة .

(٣) راجع : الحاوى الكبير له ٢ / ١٠٥ .

(٤) هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل من مصنفاته : شرح الألفية لابن مالك توفى فى القاهرة سنة ٧٦٩ هـ .

راجع : شذرات الذهب ٦ / ٢١٤ .

(٥) قوله - فى سورة براءة - أى فى أول سورة براءة .

(٦) راجع : شرح الكوكب المنير ٢ / ١٢٦ ، وشرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٢٧ .

(٧) راجع : تفسير القرطبي ١ / ١٠٨ ، وتفسير الماوردى ١ / ٤٧ ، وأحكام القرآن لابن =

وهل يثبت القرآن بنقل الآحاد كقراءة - والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما (١) - ؟ .

خلاف . الأصح : لا . لأنه لإعجازه الناس عن الإتيان بمثله تتوفر الدواعي على نقله تواتراً .

وقيل : نعم حملاً على أنه كان متواتراً في العصر الأول لعدالة ناقله ، ويكفي التواتر فيه .

والخلاف هكذا نقله في - جمع الجوامع - وشرح عليه الشيخ جلال الدين (٢) .

وقال الزركشي : لم أره في شيء من كتب الأصول بعد التتبع ، ومقصود ابن الحاجب الكلام في البسمة خاصة .

قال : والحق أن ثبوت ما هو قرآن بحسب أصله لا خلاف في شرط التواتر فيه وأما بحسب محله ، ووضعه ، وترتيبه فهل يشترط فيه التواتر أو يكفي فيه نقل الآحاد ؟ هذا الذي يليق أن يكون محل الخلاف .

قال : ثم رأيت الخلاف مصرحاً به في - الانتصار - للقاضي (٣) أبي بكر فقال مانصه : وقال قوم من الفقهاء ، والمتكلمين يجوز إثبات قراءات ،

= العربي ١ / ٢ ، وتفسير ابن كثير ١ / ١١٦ ، وبيان المختصر للأصفهاني ١ / ٤٦٢ ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدی ١ / ١٥٠ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ١٢٧ .
(١) جاء في تفسير القرطبي بتحقيق ١ / ١٦٣ : وقرأ ابن مسعود : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم - »

وهذه القراءة ذكرها الطبري في تفسيره ٦ / ١٤٨ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ٤ / ٤٣٤ . وهي قراءة إبراهيم النخعي أيضاً وهي قراءة شاذة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال المحلى ١ / ٢٢٨ .

(٣) هو القاضي أبو بكر الباقلاني وقد تقدمت ترجمته .

وقراءة حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره أهل الحق ذلك ، وامتنعوا منه (١) . انتهى .

وقال العراقي : الظاهر أن القاضي إنما أراد مسألة البسمة خاصة ولهذا قيد ما ذكره بقوله - حكماً لا علماً - فلا يكون سلفاً لصاحب - جمع الجوامع - في حكاية الخلاف ، ولعله انتقل ذهنه من الخلاف في أن المنقول بخبر الواحد على أن يكون قرآناً هل يكون حجة إجراء له مجرى الأخبار أولاً ؟ فإن الخلاف في ذلك معروف ، وأما في ثبوته قرآناً فلا . انتهى .

قلت قد صرح بنقل الخلاف ابن الجزرى (٢) من أئمة القراء في كتابه - النشر (٣) - بل بالغ فصَحَّ عدم اشتراط التواتر فقال : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها سواء كانت عن السبعة (٤) أو العشرة (٥) أو غيرهم من الأئمة .

ومتى اختل ركن من الثلاثة أطلق عليها ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم .

(١) راجع : البحر المحيط للزركشى ١ / ٤٦٨ - ٤٧٠ ، وتشنيف المسامع ١ / ٣١٢ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي المقرئ المعروف بابن الجزرى . شيخ القراء في زمانه ، وصار قاضياً في شیراز له كتب كثيرة مفيدة منها : النشر في القراءات العشر ، والتمهيد في التجويد ، ومنجد المقرئين ، وطبقات القراء . وتوفي رحمه الله بشيراز سنة ٨٣٣ هـ .

راجع : طبقات القراء ٢ / ٢٤٧ ، والضوء اللامع ٩ / ٢٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢٠٤ .

(٣) هو - النشر في القراءات العشر - وقد اختصره ابن الجزرى رحمه الله في كتاب آخر اسمه - تقريب النشر في القراءات العشر - .

(٤) سيذكر الشيخ القراء السبعة بعد قليل .

(٥) المراد بالعشرة : قراءة السبعة مع قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المتوفى سنة ١٣٠ هـ وقراءة يعقوب بن إسحق الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥ هـ ، وخلف بن هشام المتوفى سنة ٢٢٩ هـ .

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف ، والخلف .

صرح بذلك أبو عمرو الداني^(١) ، ومكي^(٢) ، وأبو العباس^(٣) المهدوي ، وأبو شامة^(٤) وغيرهم .

قال^(٥) : وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة .

(١) أبو عمر والداني هو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي شيخ مشايخ المقرئين كان رحمه الله ديناً ورعاً عالماً في القراءات والفقه والتفسير والحديث وكان مالكي المذهب وله مصنفات تشهد له بالفضل منها : طبقات القراء ، والتمهيد وجامع البيان في القراءات السبع . توفي رحمه الله بدانية سنة ٤٤٤ هـ .

راجع : طبقات القراء ١ / ٥٠٣ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٢٩ .

(٢) هو مكي بن أبي طالب أبو محمد القيسي ثم الأندلسي . كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية حسن الفهم والخلق له مصنفات كثيرة منها : مشكل إعراب القرآن ، والرعاية في التجويد ، والتبصرة في القراءات ، توفي رحمه الله سنة ٤٣٧ هـ .

راجع : طبقات القراء ٢ / ٣٠٩ ، وطبقات المفسرين ٢ / ٣٣١ .

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس أبو العباس المهدوي - نسبة إلى المهدية بالمغرب - عالم مشهور في النحو واللغة والتفسير . له مصنفات كثيرة منها : التفصيل - وهو كتاب كبير في التفسير - وقد اختصره في كتاب - التحصيل - ، وله أيضاً تحليل القراءات السبع ، والهداية في القراءات السبع . قال الذهبي : توفي بعد سنة ٤٣٠ هـ .

راجع : طبقات المفسرين ١ / ٥٦ ، وشجرة النور الزكية ص ١٠٨ .

(٤) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة المقدسي ثم الدمشقي كان شافعي المذهب وقد برع في علم العربية والقراءات ، والفقه . له مصنفات مفيدة منها : شرح الشاطبية ، وشرح المفصل للزمخشري ، وكتاب الروضتين . توفي رحمه الله سنة ٦٦٥ هـ .

راجع : طبقات القراء ١ / ٣٦٥ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٦٣ ، وطبقات الشافعية

الكبرى للسبكي ٨ / ١٦٥ .

(٥) قوله - قال - أي ابن الجزري رحمه الله .

ثم قال (١) : وقولنا - وصح سنده - نغنى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله . كذا حتى ينتهى ، وتكون مع ذلك مشهورة عن أئمة هذا الشأن غير معدودة عندهم من الغلط ، أو مما شذ بها بعضهم .

قال (٢) : وقد شرط بعض المتأخرين التواتر فى هذا الركن ، ولم يكتف بصحة السند ، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وأن ما جاء مجبىء الأحاد لا يثبت به قرآن .

قال (٣) : وهذا لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم ، وغيره .
ثم ذكر كلاماً طويلاً .

والقراءات السبعة المعروفة للقراء السبعة: أبى عمرو (٤)، ونافع (٥)، وابن كثير (٦)

(١) ، (٢) ، (٣) الضمير فى هذه الأفعال راجع إلى ابن الجزرى رحمه الله .
(٤) هو أبى عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازنى النحوى القارئ اسمه : زيان أو العريان أو يحيى أو جزء والأول أشهر والثانى أصح عند الصولى ثقة من علماء العربية أكثر القراء السبعة شيوخاً وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤ هـ .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ٤٥٤ ، والوفى فى شرح الشاطبية ص ١٨ ، والأعلام ٤١ / ٣ .
(٥) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى المدنى أحد القراء السبعة المشهورين كان أسود شديد السواد صبيح الوجه حسن الخلق اشتهر فى المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها ، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة . وكان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك فقل له أفتطيب كلما جلست للإقراء ؟ فقال : لا أمس طبيباً ولكنى رأيت رسول الله ﷺ فى المنام يقرأ فى فى فمن ذلك الوقت توجد هذه الرائحة . توفى رحمه الله سنة ١٦٩ هـ .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ٢٩٥ ، والأعلام ٨ / ٥ ، وأحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر ص ١١ ، والوفى فى شرح الشاطبية ص ١٦ .

(٦) هو عبد الله بن كثير الدارى المكى أحد القراء السبعة كان قاضى الجماعة بمكة المكرمة وكانت حرفته العطارة وهو فارسى الأصل . مولده ووفاته بمكة . توفى رحمه الله سنة ١٢٠ هـ . راجع : الأعلام ٤ / ١١٥ .

وابن عامر ^(١) ، وعاصم ^(٢) ، وحمزة ^(٣) ، والكسائي ^(٤) متواترة بإجماع من يعتد به . أى نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم ، وهلم إليهم بشرط صحة إسنادها منا إلى أولئك القراء .

قال الزركشى والعراقى : ولا التفات إلى قول بعض المتأخرين هى متواترة عن السبعة ولكن أسانيدهم بها آحاد لأننا نقول بل هى متواترة ، واقتصارهم على بعض طرقهم لا يدل على أنهم لا طريق لهم سواها .

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي : أحد القراء السبعة . ولى قضاء دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك . ولد فى البلقاء سنة ٨ من الهجرة وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وتوفى فيها سنة ١١٨ هـ . قال الذهبى : مقرأ الشاميين صدوق فى رواية الحديث .

راجع : تاريخ الإسلام للذهبي ٢ / ٢٦٦ ، والأعلام ٤ / ٩٥ .

(٢) عاصم بن أبى النجود الضرير الكوفي ويقال ابن بهدلة أبو بكر . أحد القراء السبعة تابعى من أهل الكوفة . كان ثقة فى القراءات صدوقاً فى الحديث . قيل اسم أبيه : عبيد وبهذلة اسم أمه . توفى رحمه الله سنة ١٢٧ هـ .

راجع : الأعلام ٣ / ٢٤٨ .

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة أبو عمارة الكوفي أحد القراء السبعة . إليه صارت الإمامة فى القراءة بعد عاصم والأعمش . كان رحمه الله مشهوراً بالعبادة والخشوع والزهد ، والورع عالماً بالعربية . وكان يتاجر بالزيت له مصنفات منها : قراءة حمزة ، وكتاب الفرائض . ولد سنة ٨٠ هـ ويحتمل أن يكون رأى بعض الصحابة لأنه أدركهم بالسن . توفى رحمه الله بطلوان سنة ١٥٦ هـ .

راجع : طبقات القراء ١ / ٢٦١ ، والفهرست ص ٤٤ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٤٠ .

(٤) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسرى الكوفي أبو الحسن المعروف بالكسائي . أحد القراء السبعة . كان إماماً فى اللغة ، والنحو ، والقراءات . من مصنفاته المفيدة معانى القرآن ، ومقطوع القرآن وموصله ، ومختصر فى النحو . توفى رحمه الله سنة ١٨٩ هـ .

راجع : طبقات المفسرين ١ / ٣٩٩ ، والمعارف ص ٥٤٥ ، والفهرست ص ٤٤ .

قلت : وسيأتى فى كلام مكى ما يشير إلى ذلك .

قولى - إلا هيئة الأداء - أى قال ابن الحاجب إن التواتر إنما هو فيما ليس من قبيل الأداء (١) .

أما ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة اللفظ يتحقق بدونها فليس متواتراً (٢) كالمدة والإمالة ، وتخفيف الهمزة .

وصاحب - جمع الجوامع (٣) - ضعف هذا القول ومال إلى تواتره أيضا . وإنما الآحاد وكيفية المختلف فيها من تقدير المدّ بألف ، ونصف ، وألفين ، وأكثر والمبالغة فى الإمالة بالقرب من الكسرة ، والمقصود بالقرب من الفتحة ، وتخفيف الهمزة بالنقل ، أو التسهيل ، أو الإسقاط .

فهذا هو الذى لا تواتر فيه .

وأما أصل المدّ ، والإمالة ، والتخفيف فمتواتر .

قولى - قيل وخلف اللفظ للقراء - هو قول أبى شامة (٤) .

قال فى كتابه - المرشد الوجيز (١) - ما شاع على ألسنة جماعة من

(١) راجع : بيان المختصر ١ / ٤٦٩ ، والبرهان فى علوم القرآن ١ / ٣١٩ .

(٢) إنما ففى ابن الحاجب تواتر لأن الهيئة لا يمكن ضبطها من قراءته ﷺ . وقول الكوراني إن كلام ابن الحاجب لا وجه له لأن نقلة المدود هم نقلة القرآن ولو كان المد ونحوه غير متواتر لزم أن القرآن غير متواتر مردود بأن المتواتر أصل المدّ ، والذى قال ابن الحاجب بعدم تواتره ما يتحقق اللفظ بدونته وهو ما زيد فى المدّ متصلاً ومنفصلاً على أصله .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٢٨ .

(٤) هو عبد الرحمن بن رسماعيل .

(١) هو المرشد الوجيز فى علوم تتعلق بالقرآن العزيز .

راجع : كشف الظنون ٢ / ١٦٥٥ .

متأخرى القراء ، وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة نقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة دون ما اختلفت فيه في أدائه كالمبالغة في تشديد الحرف المشدد ، والتوسط فيه .

وتوقف في ذلك صاحب - جمع الجوامع - وقال : الظاهر تواترها فإن اختلافهم ليس إلا في الاختيار ، ولا يمنع قوم قوما .

ص : واجمعوا أن الشواذ لم تح ٠٠٠ قراءة بها ولكن الأصح كخبر في الاحتجاج يجرى ٠٠٠ وأنها التي وراء العشر

ش : لا تجوز القراءة بالشاذ إجماعاً كما حكاه ابن عبد البر (٢) .

والتصريح به (٣) من زيادتي .

قال النووي (٤) رحمه الله لا في الصلاة ، ولا في غيرها ، وتبطل الصلاة

(٢) راجع : البرهان في علوم القرآن ١ / ٤٦٧ ، والمجموع للنووي ٣ / ٣٩٢ ، والتبيان في

آداب حملة القرآن للنووي ص ٨٥ ، والإتقان للسيوطي ١ / ٣٧٨ .

هذا وقد قال السيوطي رحمه الله : .. لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة قياساً على رواية الحديث بالمعنى ، .

وابن عبد البر هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي القرطبي أبو عمر محدث فقيه مؤرخ من كتبه : الاستيعاب ، وجامع بيان العلم وفضله ، والاستذكار توفي رحمه الله سنة ٤٦٣ هـ .

(٣) قوله - والتصريح به - أي بابن عبد البر .

(٤) راجع : المجموع له ٣ / ٣٩٢ ، والتبيان في آداب حملة القرآن له أيضا ص ٨٥ .

به إن غير المعنى وكان قارئه عالماً عامداً والإ فلا (١) .

وأما الاحتجاج به كخبر الأحاد فهو الصحيح لأنه منقول عن النبي ﷺ إلينا وقد بطل خصوص كونه قرآناً لفقد شرطه وهو التواتر فبقى عموم كونه خبراً .

ولهذا احتجوا على إيجاب قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود - فاقطعوا أيماهما (٢) - .

ونص عليه الشافعي في - البويطي - .

واختار ابن الحاجب أنه ليس بحجة (٣) .

وحكاه إمام الحرمين عن الشافعي لكونه لم يوجب التتابع في كفارة الحدث مع علمه بقراءة ابن مسعود - فصيام ثلاثة أيام متتابعات (٤) - .

وأجيب بنسخه فيما رواه الدارقطني عن عائشة : - نزلت فصيام ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات - .

(١) نص عبارته رحمه الله في (التبيان) :

وتجوز قراءة القرآن بالقراءات السبع المجمع عليها ، ولا يجوز بغير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة .

وقال : قال أصحابنا وغيرهم : لو قرأ بالشواذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالماً وإن كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة .

وقال : قال العلماء : من قرأ الشاذ إن كان جاهلاً به ، أو بتحريمه عرّف بذلك . فإن عاد إليه ، أو كان عالماً به عزز تعزيراً بليغاً إلى أن ينتهي عن ذلك .

(٢) هذه قراءة شاذة ، وقد ذكرها الطبري في تفسيره ٤ / ٥٦٩ ، وأبو حيان في البحر

٣ / ٤٧٦ ، والنحاس في معاني القرآن ٢ / ٣٠٥ .

(٣) راجع : بيان المختصر ١ / ٤٧٢ .

(٤) هذه قراءة شاذة وقد ذكرها الطبري في تفسيره ٥ / ٣١ ، وابن كثير في تفسيره

١٧٧ / ٣ وابن عطية في المحرر الوجيز ٥ / ٢٤ ، والماوردي في تفسيره ٢ / ٦٣ .

ثم الشاذ هل هو ما وراء السبعة، أو ما وراء العشرة - السبعة المذكورة وقراءة يعقوب (١)، وأبى جعفر (٢)، وخلف (٣) ؟ .

قولان :

فعلى الأول الثلاثة المذكورة شواذ لا تجوز القراءة بها .
وعلى الثانى بخلافه .

وهذا هو الذى صحّحه فى - جمع الجوامع (٤) - تبعاً لأبيه ،
وللبغوى (٥) .

وبالغ ابن الجزرى وغيره فى نصره لما حوته من صحة السند ، وموافقة
خط المصحف الإمام ، واستقامة الوجه فى العربية .

وقد قال مكى السبب فى الاختصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من
هو أجلّ منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً
فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف عليها يسهل حفظه
وتنضبط القراءة به ، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة ، والأمانة وطول العمر فى
ملازمة القراءة ، والاتفاق على الأخذ منه ، فأفردوا من كل مصر إماماً واحداً ،
ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه من الأئمة غير هؤلاء من القراءات

(١) ، (٢) ، (٣) تقدمت ترجمتهم قريباً .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٣١ .

(٥) هو الإمام الحافظ محبى السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى الشافعى . ويلقب
بركن الدين . كان رحمه الله إماماً فى التفسير ، والحديث ، والفقه وكان علامة زمانه ،
وله مصنفات تشهد له بالفضل منها : تفسير البغوى ، وشرح السنة ، ومصابيح السنة
والجمع بين الصحيحين . توفى رحمه الله سنة ٥١٦ هـ بمرور ودفن بجوار شيخه القاضى
حسين رحمه الله .

راجع : وفيات الأعيان ٢ / ١٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٣٩ ، والأعلام للزركلى
٢٥٩ / ٢ .

ولا القراءة به كقراءة يعقوب ، وأبى جعفر ، وشيبة ، وغيرهم .

وقال السبكي فى - شرح المنهاج - : صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا السبعة شاذٌ توهماً منهم انحصار المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة قسمان :

(الأول) : ما يخالف رسم المصحف .

فلاشك فى أنه ليس بقرآن .

(والثانى) : ما لا يخالفه .

وهو قسمان أيضاً :

(الأول) : ما ورد من طريق غريبة .

فهذا كالأول (١) .

(والثانى) : ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً .

فهذا لا وجه للمنع منه كقراءة يعقوب ، وأبى جعفر وغيرهما .

ثم نقل كلام البغوى وقال : هو أولى من يعتمد عليه فى ذلك فإنه فقيه محدث مقرئ .

قال : وهذا التفصيل بعينه وارد فى الروايات عن السبعة فإن عنهم أشياء كثيرة من الشاذ وهو الذى لم يأت إلا من طريق غريبة .

وقد أطال ابن الجزرى الكلام فى هذه المسألة فى كتابه - النشر - بما ينظر منه ، وقد بسطتها أدنى بسط فى علم التفسير فليراجع (٢) .

(١) قوله - فهذا كالأول - أى ليس بقرآن .

والمراد بالأول هنا : القسم الأول المخالف لرسم المصحف .

(٢) راجع التحرير فى علم التفسير للسيوطى ص ٢٥١ - ٢٨٠ .

ص : ولم يجوز في الكتاب والسنة . . . ورود ما ليس له معنى يُنـ
أو ما سوى ظاهره قد يقصد . . . بلا دليل عند من يعتمد
ثم أصحابها بقاء الحمل . . . إن لم يكن مكلفاً بالعمل
وإن بالقـرائن الأدلة . . . نقليّة تُعطى اليقين كلّـه

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : لا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب ، والسنة لأنه هذيان فلا

يليق النطق به بقائل فكيف بالبارى تعالى ؟ .

وجوزّه الحشوية (١) لوقوعه في أوائل السور .

قال العراقي : والظاهر أن خلافهم في ماله معنى ولا نفهمه .

أما ما لا معنى له أصلاً فمَنعُه محلُّ اتفاق .

فإن صح ذلك فقولى - بين زيادة للإشارة إلى هذا التقييد .

ويؤيد ذلك أن ابن برهان (٢) قال : الحق التفصيل بين الخطاب

الذى يتعلق به تكليف فلا يجوز ، وغيره فيجوز .

والحاق الحديث بالكتاب في ذلك ذكره في - المحصول (٣) - .

قال شارحه الأصفهاني (٤) : ولم أره لغيره .

(١) الحشوية :- بفتح الشين لأنها منسوبة إلى الحشى - بالقصر - كالفقى ، ويجوز إسكان

الشين على أنها منسوبة إلى الحشو الذى لا معنى له فى الكتاب والسنة . وسموا حشوية

من قول الحسن البصرى رحمه الله لما وجد كلامهم ساقطاً وكانوا يجلسون فى حلقاته

أمامه ردّوا هؤلاء إلى حشى الحلقة أى جانبها .

(٢) تقدّمت ترجمته .

(٣) راجع : المحصول ١/ ١٦٩ .

(٤) تقدّمت ترجمته .

(الثانية) : لا يجوز أن يرد في الكتاب والسنة ما يراد به غير ظاهره إلا بدليل يبين المراد منه كما في العام المخصوص بمتأخر : (

وجوز المرجئة ^(١) ورود ذلك بلا دليل حيث قالوا المراد بالآيات ، والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط وإن لم يبين الشرع ذلك بناء على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان ، ولذلك سموا مرجئة لإرجائهم أي تأخيرهم إياها عن الاعتبار .

(الثالثة) : هل يجوز بقاء المجل في الكتاب ، والسنة على إجماله غير مبين المراد منه بعد وفاته ﷺ ؟ .

(١) راجع: المحصول ١/١٧١ ، وغاية الوصول ص ٢٧ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١/٢٣٢ .

هذا : والمرجئة جماعة أخرت الحكم على مرتكب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا بكونه من أهل الجنة أو من أهل النار .

وسبب نشأة هذه الجماعة : أنه لما انقسم أتباع سيدنا على رضى الله عنه بسبب رضائه عن التحكيم إلى خوارج وشيعة ، وكانت الخوارج يكفرون عليا وعثمان والقائلين بالتحكيم ، والشيعة منهم من يقول بكفر أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ومن ناصرهم ، وكلاهما يكفر الأمويين كان هذا سببا في أن جماعة من الصحابة كرهوا هذا النزاع وسلكوا طريقا وسطا حتى تنجلي الفتنة ، ولهذا امتنعوا عن الخوض في شأن المتنازعين وأرجلوا الحكم في شأنهم إلى الله تعالى فلهذا سموا بالمرجئة وأصحاب هذه الفكرة هم : سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وعمران بن الحصين وحسان بن ثابت ، وأبو بكر .

وهذه الفكرة سليمة في ذاتها لكن تطورها بعد ذلك أفسدها حتى صار الحكم بالإرجاء طعنا لمن يوصف به بل كان نهاية تطورها خروج عن الدين حيث تغالى بعض المنتسبين إلى هذه الجماعة فقال إن الإيمان اعتقاد بالقلب ، وإن أعلن الإنسان الكفر بلسانه ، وعبد الأصنام أو ألزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام ومات على ذلك فهو مؤمن .

راجع : مذكرة الفرق للشيخ حسن متولى ص ١٧ ، ١٨ .

فيه أقوال :

(أحدها) : لا . لأن الله أكمل الدين قبل وفاته ﷺ . قال تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ (١) .

(ثانيها) : نعم . قال تعالى في متشابه الكتاب ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ (٢) . إذ الوقف هنا كما عليه جمهور العلماء .

وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة لعدم القائل بالفرق بينهما (٣) .

(ثالثها) : وهو الأصح - لا يبقى المكلف بالعمل به للحاجة إلى بيانه حذراً من التكليف بما لا يطاق بخلاف غيره .

ووقع في - جمع الجوامع (٤) - : المكلف بمعرفته (٥) .

قال الشيخ جلال الدين : والصواب - بالعمل به - كما في - البرهان (٦) - ، وفي بعض نسخه - بالعلم به - وهو تحريف من ناسخ مشى عليه المصنف إذ وقع له من غير تأمل (٧) انتهى .

فهذا من المواضع المصلحة في النظم .

وقولي - أصحها - أي الأقوال . فالقولان المطلقان (٨) مطويان كما في الأصل اختصاراً .

(١) آية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) آية رقم ٧ من سورة آل عمران .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٣٤ .

(٥) نص عبارته : الأصح لا يبقى المكلف بمعرفته

(٦) راجع : البرهان ١ / ٤٢٥ .

(٧) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ١ / ٢٣٤ .

(٨) المراد بهذين القولين الأول ، والثاني .

(الرابعة) : اختلف في الأدلة النقلية هل تفيد اليقين أولاً ؟ على أقوال :

(أحدها) : تفيدها مطلقاً .

حكاه الآمدى ^(١) عن الحشوية .

(الثاني) : لا مطلقاً لتوقف اليقين فيها على أمور لا طريق إلى القطع بها .

(الثالث) : تفيدّه إذا انضم إليها تواتر أو غيره من القرائن الحالية كالمشاهدة

كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها . فإن الصحابة علموا معانيها المرادة بالقرائن المشاهدة ، ونحن علمناها بواسطة نقل تلك القرائن إلينا تواتراً ، ولا عبرة بالاحتمال لأنه إذا لم ينشأ عن دليل لم يعتبر وإلا لم يوثق بمحسوس .

وهذا القول هو اختيار الإمام ، ^(٢) والآمدى .

وقال في - جمع الجوامع ^(٣) - إنه الحق .

وعبارة النظم أصرح في كون مقابله قولين من عبارته فإنها تعطى أن مقابله قول واحد ، ولذلك اقتصر عليه الشيخ جلال الدين في شرحه ، ولم يحك قول الإفادة مطلقاً ^(٤) .

(١) راجع : أبحار الأفكار للآمدى .

(٢) راجع : المحصول ١ / ١٧٧ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٣٤ .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٣٤ .

المتطوق والمفهوم

لما توقف الاستدلال بالقرآن لكونه عربياً على معرفة أقسام اللغة أخذ في بيانها وهي تنقسم باعتبارات :

فباعتبار المراد من اللفظ : إلى منطوق ، ومفهوم .

وباعتبار دلالة اللفظ على الطلب بالذات : إلى أمر ، ونهى .

وباعتبار عوارضه وهي إما متعلقاته إلى عام ، وخاص أو النسبة بين ذاته ومتعلقاته إلى مجمل ، ومبين ، أو بقاء دلالاته أو رفعها إلى ناسخ ومنسوخ وقد ذكرت على هذا الترتيب .

ص : الأول الدال عليه اللفظ في ... محل نطق وهو نص أن يقى

كعالم لم يحتمل معنى سوى ... مفاده وظاهر له حوى

ش : المنطوق هو المعنى الذى دل عليه اللفظ فى محل النطق أى بغير واسطة .

حكماً كان كتحریم التأقیف الدال علیه « فلا تقل لهما أف » (١)

أو غیر حکم كما سیدکر . بخلاف المفهوم فإن دلالة اللفظ عليه لا فى

محل النطق بل فى محل السکوت کدلالة هذه الآية (٢) على تحریم

الضرب .

وينقسم المنطوق إلى نص ، وظاهر .

فالنص : ما أفاد معنى لا يحتمل غيره . كزید لدلالاته على شخص

بعينه .

(١) آية رقم ٢٣ من سورة الاسراء .

(٢) المراد بها الآية السابقة « فلا تقل لهما أف » .

والظاهر : ما أفاد معنى مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً كالأسد فإن دلالاته على الحيوان أرجح من دلالاته على الرجل الشجاع .
[فائدة] :

فى النص أربعة اصطلاحات (١) :

(أحدها) : - وهو المذكور هنا - : ما لا يحتمل التأويل .

(الثانى) : ما احتمله احتمالاً مرجوحاً كالظاهر وهو الغالب فى إطلاق الفقهاء .

(الثالث) : ما دل على معنى كيف كان .

ذكر الثلاثة القرافى فى - تنقيحه (٢) - .

(الرابع) : دلالة الكتاب والسنة مطلقاً .

وهو اصطلاح كثير من متأخري الخلافيين كما ذكر الشيخ
نقى الدين (٣) .

ص : مركب إن جزء معنى يقصد . . . أفادة الجزء ، والأ مفرد

ش : اللفظ إن دل جزؤه على جزء معناه فهو مركب كغلام زيد ، وإن لم يدل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام ، أو كان له جزء غير دال على معنى كزيد ، أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله علماً فهو مفرد .

(١) راجع : الترياق النافع ١ / ٥٩ .

(٢) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٦ .

(٣) هو ابن دقيق العيد وقد تقدمت ترجمته .

ص : وَأَنْ يُفَدَّ مَعْنَاهُ بِالْمُؤَافَقَةِ . . . فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابِقَةٌ
وَحِزُّهُ تَضَمُّنٌ وَالْإِتِّزَامُ . . . لِأَزْمِهِ وَذَانِ بِالْعَقْلِ التَّمَامِ
ش : دلالة اللفظ على معناه الموضوع له تسمى مطابقة ، ودلالة مطابقة ^(١) لمطابقة
الدال ^(٢) للمدلول أى اللفظ للمعنى كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .
وهى لفظية لأنها بمحض اللفظ .

ودلالته على جزء معناه تسمى تضمناً ، ودلالة تضمن لتضمن المعنى
لجزئه المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان .

ودلالته على لازمه أى لازم معناه تسمى التزاماً ، ودلالة التزام لالتزام
المعنى أى استلزامه للمدلول كدلالة الإنسان على قابل العلم .

وهاتان الدالتان ^(٣) عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى
جزئه ولازمه .

وقيل : لفظيتان أيضاً .

وعزاه بعضهم للأكثرين ^(٤) .

وقيل : الالتزام فقط عقلية .

وهو رأى الآمدى ، وابن الحاجب ^(٥) .

(١) قوله - دلالة مطابقة - الإضافة هنا من إضافة السبب إلى المسبب ، وكذا قوله - دلالة
تضمن ، ودلالة التزام -

(٢) قوله - لمطابقة الدال ... - تعليل لكل من الاسمين المفرد ، والمركب أعنى قوله -
مطابقة - ، وقوله - دلالة مطابقة -

وكذا يقال فيما بعده - لتضمن المعنى - ، - لالتزام المعنى -

راجع : حاشية البناني ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٣) المراد بهما : دلالتا التضمن ، والالتزام .

(٤) قوله - للأكثرين - أى من المناطق كما فى الترياق النافع ١ / ٦٠ .

(٥) راجع : الإحكام ١ / ١٧ ، وبيان المختصر ١ / ١٥٤ .

قال القرافى فى - شرح المحصول (١) - : ومنشأ الخلاف يرجع إلى تفسير الدلالة الوضعية : هل هى عبارة عن إفادة المعنى بغير وسط فتختص بالمطابقة ، أو إفادة المعنى كيف كان بوسط أو بغيره فتعم الثلاثة لأن اللفظ يفيد الجزء واللازم بواسطة إفادته المسمى ؟

وهذه المسألة من مباحث اللغة يذكرها أهل الأصول ، والبيان ، ويتعرض لها أهل المنطق مصرحين بأنها ليست من علمهم ، وأنها لغوية ، وإنما يذكرونها لاحتياجهم إليها فى تصرفات كلامهم .

وخرج بإضافة - الدلالة - وهى : كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر إلى اللفظ - الدلالة العقلية - وهى دلالة وجود المسبب على وجود سببه - ، والوضعية كدلالة الذراع على القدر المعين .

وبالموضوع (٢) : دلالة اللفظ العقلية ، والطبيعية كدلالة اللفظ على حياة اللافظ ، ودلالة - أح - على وجع الصدر .

[فوائد] :

(الاولى) : قال القرافى (٣) : بين الدلالات الثلاث عموم وخصوص . فالمطابقة أعم منهما مطلقاً لأنه كلما وجدت دلالة التضمن ، أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة لأن ثم مسمى حينئذ . فاللفظ يدل عليه مطابقة .

وقد توجد دلالة المطابقة ، ولا يوجدان فى اللفظ الموضوع للبيانات التى ليست لها لوازم بيّنة . وأما هما فكل واحد أعم من الآخر وأخص من وجه فيوجد التضمن بدون الالتزام فى اللفظ

(١) راجع : نفائس الأصول فى شرح المحصول للقرافى ٢ / ٥٦٤ .

(٢) قوله - وبالموضوع - أى وخرج بلفظ الموضوع ...

(٣) راجع : نفائس الأصول ٢ / ٥٦٣ .

الموضوع للمركبات التي ليست لها لوازم بيئية ، والالتزام بدون
التضمن في اللفظ الموضوع للبسائط التي لها لوازم بيئية .

ويجتمعان في اللفظ الموضوع للمركبات التي لها لوازم بيئية .

(الثانية) : قال القرافي أيضاً^(١) : وقع للإمام وغيره أن دلالة المطابقة
حقيقة ، والأخريان مجازان .

قال : وهو غير مستقيم فإن الاتفاق على أن الحقيقة . استعمال
اللفظ في موضوعه ، والمجاز استعماله في غير موضوعه ،
والسامع ساكت لم يستعمل شيئاً فلا يصدق في حقه حقيقة
الاستعمال الذي هو جنس مذكور في حدى الحقيقة والمجاز ،
ولأن الدلالة صفة اللفظ وهي كونه بحيث يفهم إذا نطق به ،
والاستعمال صفة اللفظ . فالدلالة ثابتة قبل الاستعمال ، والثابت
قبل الشيء غيره .

(الثالثة) : - في الفرق بين دلالة اللفظ ، والدلالة باللفظ .

قال القرافي^(٢) : أول ما سمعت هذه العبارة من الشيخ شمس
الدين الخسروشاهي^(٣) وكان يقول إنه خفى على الإمام فخر
الدين وحصل بسبب التباسهما عليه خلل كثير في كلامه .

(١) راجع : نفائس الأصول ٢ / ٥٦٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) هو شمس الدين عبد الحميد بن عيسى بن خليل الشافعي ولد في خسروشاه سنة ٥٨٠ هـ
وتوفي في دمشق سنة ٦٥٢ هـ . لازم الإمام الرازي ، وحصل عليه العقليات ، وبرع
فيها ، واختصر المذهب في الفقه والشفاء لابن سينا وكان أحد العلماء المشهورين
الجامعين لفنون من العلم . وخسروشاه قرية بقرب تبريز .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢ / ١٠٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٣٧١ .

فدلالة اللفظ فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى أو
جزءه لازمه أو كونه بحيث إذا أطلق فهم السامع منه ذلك .

عبارتان للمتقدمين .

قال القرافي^(١) : والجمع بينهما : أنها إفهامه السامع ذلك .

وفهم السامع مطاوعة . فالإفهام صفة اللفظ ، والفهم أثره وهو
صفة للسامع .

وأما الدلالة باللفظ فهي استعماله في موضوعه أو غيره لعلاقة .

فالبراء للاستعانة لأن المتكلم استعان بلفظه على إفهامنا ما في
نفسه .

هذا ضابط الحقيقتين والفرق بينهما من خمسة عشر وجهاً :

فإن الأولى صفة السامع ، والثانية صفة المتكلم .

والأولى محلها القلب لأنه موطن العلم ، والظنون ، والأخرى محلها اللسان ،
وقصة الرئة .

والأولى علم أو ظن والأخرى أصوات مقطعة .

والأولى مشروط فيها الحياة ، والأخرى يصح قيامها بالجماد فإن الأصوات
لا يشترط فيها الحياة .

والأولى تنتوع إلى مطابقة ، وتضمن ، والتزام ، ولا يعرض للأخرى ،
والثانية إلى حقيقة ومجاز ولا يعرضان لتلك^(٢) .

(١) راجع : نفائس الأصول ٢ / ٥٦٦ .

(٢) نص عبارة القرافي رحمه الله كما في - نفائس الأصول ٢ / ٥٦٦ هي : أن أنواع دلالة
اللفظ ثلاثة : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام لا يتصور في الدلالة باللفظ ولا يعرض
لها ، وأنواع تلك اثنان : الحقيقة والمجاز لا يعرضان لدلالة اللفظ ١ هـ .

والثانية سبب ، والأولى مسببة عنها وكلما وجدت الأولى وجدت الثانية لأن فهم مسمى اللفظ منه فرع النطق به ، ولا عكس . فقد يوجد النطق ، ولا يفهم المدلول لمانع في السامع من غفلة أو جهل باللغة ونحو ذلك .

والأولى حقيقة واحدة لا تختلف في نفسها لأنها إما علم ، أو ظن ، وهما أبد الدهر على حالة (١) ، والثانية تختلف لاختلاف الاستعمال بوجوب التقديم تارة ومنعه أخرى إلى غير ذلك من اختلاف أوضاع اللغات العربية وغيرها .

والأولى لا تدرك بالحس ، والثانية تُسمع .

والثانية باتفاق العقلاء من المصادر السيالة التي لا تبقى زمانين ، والأولى مختلف فيها : هل تبقى أو لا ؟ .

والأولى دائماً مسمى واحد وهي علم أو ظن ، والثانية لا تتصور غالباً إلا من مسموعات عديدة (٢) والنطق بالحرف الواحد نحو : - ق - ، و - ع - نادر .

والأولى تأتي من الآخرس بخلاف الأخرى .

والأولى يمكن قيامها بغير التحيز ، والثانية لا تقوم إلا بالمتحيز ، ولذلك أحلنا الأصوات على الله تعالى وله العلم المتعلق بجميع المعلومات .

والأولى لا تتصور من غير سمع فإن فهم معنى اللفظ فرع سماعه بخلاف الأخرى .

(١) قوله - على حالة - أى واحدة .

(٢) فى نفائس الأصول ٢ / ٥٦٧ - مسميات عديدة نحو : قام زيد - .

والأولى لا توصف بشيء مما توصف به الثانية من صفات الكلام من
الفصاحة واللكنة ^(١) ، والتمتمة ^(٢) ، والجهورية ^(٣) وغير ذلك .

ص : والصدق والصحة في الذي مضى . . . إن رام إضماراً دلالة اقضى
أولاً وقد أفاد ما لم يقصد . . . فهي إشارة وضد ما يبدى

ش : الذي مضى هو المنطوق فإذا توقف صدقه في الدلالة ، أو صحته عقلاً ،
أو شرعاً على إضمار فدلالة اللفظ الدالّ عليه ^(٤) على معنى ذلك المضمّر
المقصود تسمى دلالة اقتضاء .

(١) اللكنة : عجمة في اللسان وعيى يقال : رجل لکن بَيّن اللكن . فالألكن الذي لا يقيم
العربية من عجمة في لسانه .

راجع : لسان العرب مادة - لكن -

(٢) التمتمة : ردّ الكلام إلى التاء والميم ، وقيل هو أن يعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك ، وقيل
هو أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى . يقال رجل تمتام وامرأة تمتامة . وقال الليث :
التمتمة في الكلام ألا يبين اللسان . يخطئ موضع الحرف فيرجع إلى لفظ كأنه التاء
والميم وإن لم يكن بيّناً . وقال محمد بن يزيد : التمتمة : التردد في التاء ، والفأفة
الترديد في الفاء .

راجع : لسان العرب مادة - تمم -

(٣) إجهار الكلام : إعلانه يقال صوت جهير وكلام جهير أى عالن عالٍ ، والحروف المجهورة ضد
المهموسة وهى تسعة عشر حرفاً يجمعها قولك - ظلّ قوربض إذ غزا جند مطيع -
والحروف المهموسة يجمعها قولهم - فحثه شخص سكت - وقد عرّف علماء التجويد
الجهر فقالوا : هو حبس النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج .

راجع : لسان العرب مادة - جهر - ودرس في ترتيل القرآن الكريم للشيخ فايز شيخ
الزور ص ٧٢ .

(٤) قوله - عليه - أى على المنطوق .

مثال الصدق : حديث - رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان (١) - أي
المؤاخذه بهما لتوقف صدقه على ذلك لوقوعهما (٢) في
هذه الأمة قطعاً .

ومثال الصحة عقلاً : (وأسأل القرية (٣)) أي أهلها . إذ القرية وهي
الأبنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلاً .

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ، وابن عدي في الكامل ٢ / ٥٧٣ ، والسيوطي في الجامع
الصغير ورمز له بالصحة وقال المناوي : رمز المصنف لصحته وهو غير صحيح فقد
تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو ضعيف ١ هـ .

قلت : قال الذهبي في المغني ٢ / ٤١٩ يزيد بن ربيعة الرحبي الدمشقي شيخ لأبي
النضر الفراءيسي يروي عن أبي الأشعث الصنعاني . قال البخاري : - أحاديثه مناكير -
وقال النسائي : - متروك - وقال أبو حاتم : - ضعيف - ١٠ هـ .

وقال المناوي في - فيض القدير ٤ / ٣٥ - وقصاري أمر الحديث أن النووي ذكر في
الطلاق من الروضة أنه حسن ، ولم يسلم له ذلك بل اعترض باختلاف فيه ، وتباين
الروايات ويقول ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة ،
وذكر عبد الله بن أحمد في العلل أن أبيه أنكره ، وقال ابن نصر : هذا الحديث ليس له
سند يحتج بمثله ١٠ هـ .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
ووافقه الذهبي ، وصححه أيضاً ابن حبان ، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير
١٧٩/٣ وقال : صحيح بلفظ - وضع - ١٠ هـ .

(٢) قوله - لوقوعهما - أي الخطأ والنسيان .

فظاهر الحديث هنا غير مراد فتعين حمله على المجاز بإضمار الحكم أي حكم الخطأ ،
والنسيان والخرج يعني الإثم أي إثمهما ، والحمل على الإثم أظهر من جهة العرف لتبادره
إلى الذهن من قول السيد لعبد - رفعت عنك الخطأ ، والنسيان - ولأنه لو قال ذلك ثم
أخذ يعاقبه على ما أخطأ فيه أو نسيه عد مناقضاً .

راجع : الثعالب والترجيح للمحقق ص ٣٤٥ .

(٣) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

ومثال الصحة شرعاً : قولك لمالك عبد - أعتق عبدك عنى - ففعل فإنه يصح عنك أى ملكه لى فأعتقه عنى لتوقف صحة العتق شرعاً على الملك .

وإن لم يتوقف الصدق فى المنطوق ، ولا الصحة له على إضمار ودل اللفظ على ما لم يقصد به فدلالة اللفظ على ذلك الذى لم يقصد به تسمى دلالة إشارة كدلالة قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ (١) على صحة صوم من أصبح جنباً إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جنباً فى جزء من النهار .

وقد حكى هذا الاستنباط عن محمد بن كعب (٢) القرظى من أئمة التابعين .

وقولى - وضد ما بدى - أى ضد المنطوق وهو المفهوم ويأتى شرحه مع ما بعده .

ص : بعكسه حدّاً فمهما وافقه ٠٠ فى حكمه المنطوق فالموافقة
فحوى الخطاب إن يكن أولى وما ٠٠ ساوى فلحنه وقيل ما انتمى

ش : المفهوم تعريفه عكس تعريف المنطوق فهو مادلّ عليه اللفظ لا فى محلّ النطق .

وهو قسمان :

(أحدهما) : مفهوم الموافقة وهو ما يوافق المنطوق فى حكمه .

ثم تارة يكون أولى بالحكم من المنطوق ، وتارة يكون مساوياً له .

(١) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) هو محمد بن كعب بن سليم أبو حمزة القرظى من فضلاء أهل المدينة . كان أبوه من سبى قريظة . روى عن على ، وابن مسعود ، والعباس وغيرهم . وتوفى رحمه الله سنة ١٠٨ هـ وقيل سنة ١١٧ هـ .

راجع : اللباب فى تهذيب الأنساب ٣ / ٢٦ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٤٢٠ .

فالأول يسمى فحوى الخطاب. إذ فحوى الكلام ما يفهم منه بطريق القطع كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب فهو أولى منه بالتحريم لأنه أشد منه .

والثاني يسمى لحن الخطاب أى معناه من قوله تعالى ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول ﴾ (١) أى معناه كدلالة تحريم أكل مال اليتيم على تحريم إحراقه الذى هو مساو له فى الإلتلاف .

وقيل : ليس المساوى من قسم الموافقة بناء على أنه يشترط فيه الأولوية وعزاه الهنذى للأكثرين (٢) .

والخلاف فى التسمية لا فى الاحتجاج فقد اتفقوا على أن الاحتجاج به كالأول وهو معنى قولى - وقيل ما انتهى - .

ص : فالشافعى دلّ قياساً والخلاف ٠٠ لَفْظًا مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً خِلَافَ
علاقة الأول إطلاق الأخص ٠٠ والثانى نَقْلُ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتِصَاصُ

ش : اختلف فى دلالة مفهوم الموافقة :

فنص الشافعى (٣) فى - الرسالة - على أنها قياسية أى بطريق القياس الأولى أو المساوى المسمى بالجلّى (٤) ، والعلة فى آية التأفيف الإيذاء ، وفى آية اليتيم الإلتلاف .

(١) آية رقم ٣٠ من سورة محمد ﷺ .

(٢) راجع : نهاية الوصول فى دراية الأصول ٥ / ٢٠٣٦ .

(٣) شهرة الشافعى رحمه الله تغنى عن تعظيمه بذكر الألقاب مع اسمه . فليس معنى وصف

الرازى - مثلاً - بالإمامة أمانة على علو منزلته على الشافعى كيف وهو من أتباعه ١٢

لذلك نرى العلماء يقولون : قال مالك . قال أبو حنيفة . قال الشافعى . قال أحمد .

والخلاصة أن الكبير العظيم شهرته تغنى عن تعظيمه .

(٤) قوله - المسمى بالجلّى - أى القياس الأولى ، والمساوى .

وهذا القول اختاره الإمام الرازي .

وقيل : إنها لفظية لا مدخل للقياس فيها لفهمه من غير اعتبار قياس .

واختلف على هذا : هل هي مجازية أو حقيقية ؟

فقال الغزالي ، والآمدی ^(١) إنها فهمت من السياق ، والقرائن ^(٢) إذ لولا دلالتهما في آية التأفيف على أن المطلوب تعظيم الوالدين ، واحترامهما ما فهم من منع التأفيف منع الضرب إذ قد يقول ذو الغرض ^(٣) الصحيح لعبده - لا تشتم فلانا ، ولكن اضربه - ولولا دلالتهما في آية اليتيم على أن المطلوب حفظ ماله وصيانته ما فهم من منع أكله منع إحراقه . إذ قد يقول القائل : - والله ما أكلت مال فلان ولكن أحرقت - فلا يحنت . فالدلالة على هذا مجازية علاقتها إطلاق الأخص ^(٤) وهو التأفيف ، والأكل على الأعم وهو الإيذاء والإتلاف .

وقيل : بل حقيقية بأن نقل اللفظ في العرف من موضعه الأصلي لثبوت الحكم في المذكور خاصة إلى ثبوته في المذكور ، والمسكوت معاً فالدلالة على القولين من المنطوق .

ص : وإن يكن خالف فإخالفه . . . وشرطه أن لا يكون حاذفه
لنحو خوف أو لعاب يقال . . . مذكورة على الصحيح أو سؤال
أو حادث أو جهل حكم أو سوى . . . ذلك إذا التخصيص بالذكر حوى
نعم ولا يمنع أن يقاس به . . . بل قيل معروض نعم فانتبه
وقيل لا يعمله إجماعاً . . . فالوصف والنحو لا يراعى

(١) راجع : المستصفى ٢ / ١٩٠ ، والإحكام ٣ / ٦٣ .

(٢) عطف - القرائن - على السياق - عطف تفسيري .

(٣) قال البناني : قوله - ذو الغرض الصحيح - احتراز من الأحمق فلا اعتداد بقوله .

(٤) قوله - إطلاق الأخص - أى إطلاق اسم الأخص .

ش : (القسم الثاني من قسمي المفهوم) : ما خالف حكمه حكم المنطوق
ويسمى مفهوم المخالفة ودليل الخطاب .

ولا اعتباره شروط :

(أحدها) : أن لا يكون المسكوت ترك ذكره لخوف ونحوه كالجهل (١)

بحكمه . كقول قريب العهد بالإسلام لعبده بحضور المسلمين :-

تصدق بهذا على المسلمين - ويريد وغيرهم ، وتركه خوفاً من
أن يتهم بالنفاق (٢) .

وكقولك - في الغنم السائمة زكاة - وأنت تجهل حكم المعلوفة (٣) .

(ثانيها) : أن لا يكون المذكور خرج للغالب كقوله تعالى ﴿ وربائبكم اللاتي

في حجوركم ﴾ (٤) فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج

فلا مفهوم له لأنه إنما خص بالذكر لغلبة حضوره في الذهن .

وخالف إمام الحرمين في هذا الشرط وقال : المفهوم من

مقتضيات اللفظ فلا يسقطه موافقة الغالب .

وقد قال مالك باعتباره فلا يحرم الربيبة الكبيرة وقت التزوج

بأمرها في قول له لأنها ليست في حجره (٥) .

(١) قوله - كالجهل - أي من المتكلم بحكم المسكوت .

قال البناني رحمه الله : ولا يخفى أن الجهل والخوف المذكورين إنما يتصوران في غير
الله تعالى .

(٢) هذا مثال للمسكوت عنه لخوف .

(٣) هذا مثال للمسكوت عنه لجهل .

(٤) آية رقم ٢٣ من سورة النساء .

(٥) هذا الكلام المنسوب إلى الإمام مالك رحمه الله غير سديد يدل على ذلك قول الشيخ

الشنقيطي المالكي رحمه الله بعد أن حكى عن علي رضي الله عنه أن البعيدة عن الزوج

لا تحرم عليه : ، وأما نسبته لمالك رحمه الله تعالى ، وأنه رجع عنه فقد قال حلولو :

لا نعرفه لأحد من أهل المذهب أي كونه قاله حتى يرجع عنه ، ١ هـ .

راجع : نشر البنود على مراقى السعود للشنقيطي ٩٩/١ .

وقال به على رضى الله عنه فيما أخرجه عنه ابن أبى حاتم فى تفسيره (١) .

وقال ابن عبد السلام : القاعدة تقتضى العكس وهو أن الوصف إذا خرج مخرج الغالب يكون له مفهوم بخلاف ما إذا لم يكن غالباً وذلك لأن الوصف الغالب على الحقيقة تدل العادة على ثبوته لتلك الحقيقة . فالمتكلم يكتفى بدلالة العادة على ثبوته لها عن ذكر اسمه . فذكره له إنما هو ليدل على سلب الحكم عما عداه لانهصار غرضه فيه .

فإذا لم تكن عادة فقد يقال إن غرض المتكلم بتلك الصفة إفهام السامع ثبوت هذه الصفة لهذه الحقيقة (٢) .
وأجاب (٣) فى - أماليه - بأن المفهوم إنما قلنا به لخلو القيد عن الفائدة لولاه .

(١) أخرجه ابن أبى حاتم فى تفسيره ٩١٢ / ٣ ، وابن كثير فى تفسيره ٢٥٢ / ٢ ونصه : « عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : كانت عندي امرأة فتوفيت وقد ولدت لى فوجدت عليها فلقينى على بن أبى طالب فقال : مالك ؟ فقلت : توفيت المرأة . فقال على : لها ابنة ؟ قلت : نعم وهى بالطائف . قال : كانت فى حجرى ؟ قلت : لا . قال : فأنكحها . قلت : فأين قول الله تعالى ﴿ وربائبكم اللاتي فى حجوركم ﴾ ؟ قال : إنها لم تكن فى حجرى » .

قال ابن المنذر والطحاوى : أما الحديث عن على فلا يثبت لأن رواية إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن على ، وإبراهيم هذا لا يعرف .
وقال ابن كثير فى تفسيره بعد إخراج هذا عن على : وهذا إسناد قوى ثابت إلى على ابن أبى طالب على شرط مسلم وهو قول غريب جداً ١٠ هـ .
قلت : إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الأنصارى صدوق من الطبقة الرابعة كما فى تقريب التهذيب لابن حجر ٣٩ / ١ .

راجع : تفسير القرطبي بتحقيقى ١١٨ / ٥ ، ١١٩ ، وفتح البيان للقنوجى ٧١ / ٣ .

(٢) راجع : الإبهاج مع نهاية السؤل ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) هو العز بن عبد السلام وقد تقدمت ترجمته .

أما إذا كان الغالب وقوعه فإذا نطق باللفظ أولاً فهم القيد لأجل غلبته فذكره بعده يكون تأكيداً لثبوت الحكم للمتصف بذلك القيد .

فهذه فائدة أمكن اعتبار القيد بها فلا حاجة إلى المفهوم بخلاف غير الغالب .

وأجاب القرافى بأن الوصف إذا كان غالباً كان ملازماً لتلك الحقيقة في ذهن . فذكره إياه مع الحقيقة عند الحكم عليها لحضوره في ذهنه لا لتخصيص الحكم به بخلاف غير الغالب .

(ثالثها) : أن لا يخرج المذكور جواباً لسؤال كأن يسأل: هل في الغنم السائمة - زكاة ؟ .

فيجاب : في الغنم السائمة زكاة .

(رابعها) : أن لا يخرج لحادثة تتعلق به كما لو قيل : - لزيد غنم سائمة - فيقال : - فيها زكاة - .

(خامسها) : أن لا يكون إنما ذكر لجهل المخاطب بحكمه . كأن يخاطب من جهل حكم السائمة دون المعلوفة فيقال : - في الغنم السائمة زكاة (١) - .

والضابط لهذه الشروط وما في معناها : ألا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه . فحيثما ظهر له فائدة ألغى اعتبار المفهوم لأنه فائدة خفية فقدّم عليه الفائدة الظاهرة .

ومنه غير ما تقدم : موافقة الواقع في قوله تعالى ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾ (٢) وقوله سبحانه ﴿ ومن يدع مع الله إلهاً آخر

(١) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٩٤ ، وغاية الوصول ص ٤٠ .

(٢) آية رقم ٢٨ من سورة آل عمران .

لا برهان له به ﴿ ١ ﴾ وقوله سبحانه ﴿ ولا تكررهما فتياكم على البغاء إن أردن تحصنا ﴾ (٢) .

ثم إذا ظهر للتخصيص بالذكر فائدة جاز لنا أن نقيس المسكوت عنه بالمنطوق في الحكم إذا وجد شرط القياس لعدم معارضته له . ففي الغنم السائمة مثلاً يقاس بها المعلوفة في وجوب الزكاة بشرطه . بل قيل إن اللفظ المعروض في هذه الحالة أي المقيد بالوصف المذكور ونحوه . ولعمومه غيره لم يعبر بالموصوف كالغنم في المثال السابق يعم المسكوت عنه وهو المعلوفة إذ وصف السوم العارض له لعدم اعتباره كأنه لم يذكر فيستغنى بذلك عن القياس .

وقيل : لا يعمه إجماعاً لوجود المعارض ، وإنما يلحق به قياساً .

وهذا هو الحق لا سيما وقد ادعى بعضهم الإجماع عليه .

وقولى - فالوصف - بيان لأنواع مفهوم المخالفة ويأتى شرحه مع ما بعده .

ص : كالغنم السائم أو سائمة . . الضأن لا مجرد السائمة
على الأصح وحكى السمعاني . . عن الجماهير اعتبار الثاني
والنفى غير سائمات الغنم . . وقيل غير مطلق السوائم
ومنه علة وظرف وعدد . . حال ومنها الشرط والغاية حد
وسبق معمول وفصل الخبر . . من مبتدأ أو نحوه بالمضمر
وإنما ونحوهما والأ . . وذأ فما يقال نطقاً أعلى
أي إنما وغاية فالفصل . . ومثله الشرط فوصف يتلوا
مناسبات مطلقاً فالعدد . . فسبق معمول إذ المعتمد
يفيد الاختصاص فالبيانى . . كالحصر والسبكي ذو فرقان
للحصر قال الأكثرون إنما . . وألحق الزمخشري أنما

(١) آية رقم ١١٨ من سورة المؤمنون .

(٢) آية رقم ٣٣ من سورة النور .

ش : مفهوم المخالفة أنواع :

(أحدها) : مفهوم الصفة .

قال ابن السبكي أخذاً من إمام الحرمين وغيره : والمراد بها :
لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ، ولا استثناء ، ولا غاية . لا النعت
فقط (١) .

وهو معنى قولى من زيادتى - والنحو لا يراعى - فيندرج فيها
النعت الجارى كالغنم السائمة ، والمضاف إلى موصوفه كسائمة
الغنم .

وأما مجرد ذكر الوصف من غير ذكر الذات كقولك : - فى
السائمة زكاة - فهل هو من مفهوم الصفة كالمثالين قبله ، أولا
مفهوم له كاللقب ؟ .

خلاف :

صحح الثانى فى - جمع الجوامع (٢) - لاختلال الكلام بدونه (٣) .
ونقل ابن السمعاني الأول عن الجمهور كما صرح به من
زيادتى لدلالته على السوم الزائد على الذات (٤) .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٤٩ ، وغاية الوصول ٤٠ ، ونشر البنود
١٠٢ / ١ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ٢٥٠ .

(٣) قوله - لاختلال الكلام بدونه - أى فليس القصد به حينئذ التقييد حتى يكون له مفهوم
وعليه فهو كاللقب لأن اللقب لا يدل إلا على الذات لكونه جامداً .

(٤) قوله - السوم الزائد على الذات - أى الأعم من أن تكون غنماً أو غيرها .

قال ابن السمعاني رحمه الله : الاسم المشتق كالمسلم ، والكافر ، والقاتل ، والوارث يجرى
مجرى المقيد بالصفة عند الجمهور .
والظاهر أن ما ذهب إليه الجمهور قوى لأن تعريف الوصف صادق به . غايته أن
الموصوف مقدر .

وابن السمعاني المذكور هو الإمام أبو المظفر منصور بن الإمام
أبي منصور محمد بن عبد الجبار الإمام الجليل في الأصول ،
والفقه ، والحديث ، والتفسير ، وغيرها . له - القواطع في أصول
الفقه - لم يؤلف مثله ، وكان حنفياً ثم انتقل شافعيّاً . ولد سنة
ست وعشرين ، وأربعمئة ، ومات في ربيع الأول سنة تسع ،
وثمانين ، وأربعمئة (١) .

ثم المنفى (٢) في المثاليين الأولين (٣) : هل هو غير سائمة الغنم ،
وهو معلوفتها (٤) ، أو غير مطلق السوائم ، وهو معلوفة الغنم ،
وغير الغنم ؟ .

قولان بلا ترجيح (٥) في - جمع الجوامع (٦) - .

والأصح هو الأول كما جزمتم به في النظم ، وقد رجحه الشيخ
أبو حامد (٧) ، والإمام الرازي نظراً إلى أن السوم في الغنم .

(١) راجع : الفتح المبين ١ / ٢٧٩ ، والبداية والنهاية ٢١ / ١٦٥ .

(٢) قوله - ثم المنفى - أي المخرج عن كونه محلاً للزكاة .

(٣) قوله - في المثاليين الأولين - المراد بهما : أ - الغنم السائمة . ب - سائمة الغنم .

(٤) قوله - وهو معلوفتها - أي الغنم .

(٥) قوله - قولان بلا ترجيح - حيث إن ظاهر كلام ابن السكيت رحمه الله استواء المثاليين
المذكورين .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ١ / ٢٥١ .

هذا : وقد جاء في الترياق النافع ١ / ٦٧ - (..... وقال البرماوى الظاهر التغيرات بينهما

وأن المقيد في المثال الأول - الغنم - بوصف السوم ، وفي المثال الثاني - السائمة -

بوصف كونها من الغنم . وحينئذ فمفهوم الأول عدم وجوب الزكاة في معلوفة الغنم ،

ومفهوم الثاني عدم الوجوب في سائمة غير الغنم من إبل وبقرة) .

(٧) هو الشيخ أبو حامد الإسفرائيني وقد تقدمت ترجمته .

ومقابلته نظر إلى السوم فقط وهو بعيد لأنه غير المتبادر إلى الأذهان .

وحديث - فى سائمة الغنم الزكاة - رواه بهذا اللفظ ابن قانع فى معجمه من حديث (^(١)) وهو فى الصحيح (٢) بلفظ - وفى الغنم فى سائمتها .

ويندرج فى الصفة أيضاً العلة نحو : أعط السائل لحاجته - أى المحتاج دون غيره .

ومنه حديث : ما أسكر كثيره فقليله حرام (٣) ، مفهوم أن ما لا يسكر كثيره لا يحرم .

قال القرافى (٤) : والفرق بينه وبين الوصف أن الوصف قد يكون مكملاً للعلة لا علة فهو أعم . فإن وجوب الزكاة فى السائمة ليس للسوم وإلا لوجبت فى الوحوش وإنما وجبت لنعمة الملك وهو مع السوم أتم منه مع العلف .

ويندرج فيها أيضاً الظرف زماناً ومكاناً نحو : - سافر يوم الجمعة - أى لا فى غيره ، واجلس أمام زيد لا وراءه .

(١) ما بين القوسين غير واضح فى المخطوط .

(٢) صحيح البخارى كتاب الزكاة باب - زكاة الغنم - ونصه : (وفى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) .

(٣) أخرجه أبو داود فى الأشربة باب - النهى عن المسكر - ٣ / ٣٢٧ .

وأخرجه الترمذى فى الأشربة باب - ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام - ٤ / ٢٩٢ .

وأخرجه ابن ماجه فى الأشربة باب - ما أسكر كثيره فقليله حرام - ٢ / ١١٢٤ .

وأخرجه أحمد فى المسند ٢ / ٩١ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ٣ / ٣٤٣ .

وأخرجه الدارمى فى الأشربة باب - ما قيل فى المسكر - ٢ / ١١٣ .

(٤) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ .

ومن الأول (١) : « الحج أشهر معلومات » (٢) .
 ومن الثاني (٣) : « فاذكروا الله عند المشعر الحرام » (٤) .
 ويتدرج فيها أيضا العدد نحو « فاجلدوهم ثمانين جلدة » (٥) أى لا أكثر من ذلك .
 ، إذا ولغ (٦) الكلب فى إناء (٧) أحدكم فليغسله سبع مرات (٨) ، أى لا أقل من ذلك .
 أما مفهوم العدد فليس بحجة كما ذكره السبكي نحو : « أحلت لنا ميتتان ودمان » (٩) .
 قال (١٠) : والفرق أن العدد شبه الصفة (١١) لأن قولك - فى خمس من

-
- (١) قوله - من الأول - أى ظرف الزمان .
 (٢) آية رقم ١٩٧ من سورة البقرة .
 (٣) قوله - من الثانى - أى ظرف المكان .
 (٤) آية رقم ١٩٨ من سورة البقرة .
 (٥) آية رقم ٤ من سورة النور .
 (٦) ولغ الكلب فى الإناء وفى الشرب يلغ كيهب : شرب ما فيه بأطراف لسانه ، أو أدخل لسانه فيه فحركه .
 (٧) قوله - إناء أحدكم - الإضافة هنا ملغاة لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكية الشخص للإناء . كما أن ذكر الإناء هنا خرج مخرج الغالب وليس للتقييد .
 (٨) أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة باب - حكم ولوغ الكلب - ١ / ٢٣٤ .
 وأخرجه الترمذى فى كتاب أبواب الطهارة باب - ما جاء فى سؤر الكلب - ١ / ١٥١ .
 (٩) أخرجه ابن ماجه ، والحاكم فى المستدرک ، والبيهقى فى السنن .
 راجع : صحيح الجامع الصغير ١ / ١١٩ ، وفيض القدير ١ / ٢٠٠ .
 (١٠) قوله - قال - أى السبكي -
 (١١) يرى بعض العلماء منهم الجوينى ، وأبو الطيب أن مفهوم العدد من قسم الصفات لأن قدر الشيء صفته .
 راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٠٩ .

الإبل - فى قوة قولك - فى إبل خمس - بجعل الخمس صفة للإبل وهى إحدى صفتى الذات لأن الإبل قد تكون خمساً ، وأقل ، وأكثر فلما قيد وجوب الشاة بالخمس فهم أن غيرها بخلافه . فإذا قدمت لفظ العدد كان الحكم كذلك والمعدود لم يذكر معه أمر زائد يفهم منه انتفاء الحكم عما عداه فصار كاللقب واللقب لا فرق فيه بين أن يكون واحداً أو مثنى .

ألا ترى أنك لو قلت - رجال - لم يتوهم أن صيغة الجمع عدد ولا يفهم منها ما يفهم من التخصيص بالعدد فكذلك المثنى لأنه اسم موضوع لاثنيين كما أن الرجال اسم موضوع لما زاد . انتهى .

ويندرج فيها أيضاً الحال نحو : - أحسن إلى العبد مطيعاً - أى لا عاصياً ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولا تبashروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ﴾ (١) .

(النوع الثانى) : مفهوم الشرط (٢) وهو تقييد الحكم بما هو مقرون بحرف شرط . نحو قوله تعالى ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن ﴾ (٣) أى فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن .

(الثالث) : مفهوم الغاية وهو تقييد الحكم بغاية كإلى ، وحتى نحو قوله تعالى ﴿ أنموا الصيام إلى الليل ﴾ (٤) ، ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ (٥) .

وقيل إنها من المنطوق بالإشارة لتبادر الحكم منها إلى الأذهان .
والحق خلافه إذ لا يلزم من تبادل الشئى إلى الأذهان أن يكون منطوقاً .

(١) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) المراد بالشرط هنا هو الشرط اللغوى وليس الشرط الذى هو قسيم السبب والمانع .

(٣) آية رقم ٦ من سورة الطلاق .

(٤) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ٢٢٢ من سورة البقرة .

(الرابع) : مفهوم الحصر ومعناه : إثبات الحكم للمذكور ، ونفيه عما عداه .

وله طرق منها : « النفي » ، والاستثناء ، نحو : - لا عالم إلا زيد ،
ما قام إلا زيد - منطوقهما نفى العلم ، والقيام عن غير زيد ،
ومفهومهما إثبات العلم ، والقيام لزيد .

وقيل إنه يفيد ذلك بالمنطوق لسرعة تبادره إلى الأذهان .

ومنها : « إنما » وإفادتها للحصر قول الأكثرين من أصحاب
العلوم : الأصول والفقه ، والبيان والنحو نحو قوله تعالى ﴿ إنما
إلهكم الله ﴾ (١) أى فغيره ليس بإله .

قال ابن دقيق العيد (٢) : وقد فهم ابن عباس الحصر من قوله ﷺ - إنما
الربا فى النسيئة (٣) - ولم يعارض فى فهمه وإنما عورض بدليل آخر يقتضى
تحريم ربا الفضل .

قال : ففى ذلك اتفاق منهم على أنها للحصر .

وأنكر الآمدى (٤) ، وأبو حيان إفادتها إياه لأنها - إن - المؤكدة ، و- ما -
الزائدة الكافة فلا تفيد النفي المشتمل عليه الحصر بدليل حديث الربا السابق ،
واستفادة النفي فى بعض المواضع من خارج .

وعلى الأول (٥) اختلف هل تفيد بالمفهوم ، أو بالمنطوق إشارة ؟

(١) آية رقم ٩٨ من سورة طه .

(٢) راجع : إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام له ٣ / ١٨٥ .

(٣) أخرجه البخارى فى البيوع باب - بيع الدينار بالدينار نشأ - بلفظ - لا ربا إلا فى
النسيئة - ٢ / ٢١ .

وأخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب - بيع الطعام مثلاً بمثل - ٣ / ١٢١٨ .

وأخرجه ابن ماجه فى التجارات باب - من قال لا ربا إلا فى النسيئة - ٢ / ٧٥٨ .

وأخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

(٤) راجع : الإحكام ٣ / ١٠٦ .

(٥) قوله - وعلى الأول - أى القول القائل بأنها للحصر .

فالجُمهور على الأول .

وقال بعضهم بالثاني لتبادره إلى الأذهان .

ولا بُد في إفادة المركب ما لم تفده أجزاؤه .

وتظهر فائدة الخلاف فيما لو قال : - إنما قام زيد - ثم قال - وعمرو -

فمن قال بالمفهوم جعله تخصيصاً ، ومن قال بالمنطوق جعله نسخاً .

وقد ألحق الزمخشري (١) بإنما في إفادة الحصر - أنما - بالفتح لأن الأصل أن - أن - فيها (٢) فرع - إن - المكسورة ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع حيث لا معارض ، والأصل انتفاؤه . ومثاله قوله تعالى ﴿ قل إنما يوحى إلي أنما ألهم إله واحد ﴾ (٣) أي أن الوحي إلى رسول الله ﷺ أي في أمر الإله مقصور على استئثار الله بالوحدانية أي لا يتجاوزها إلى أن يكون الإله متعدداً .

﴿ اعلّموا أنما الحياة الدنيا لعب ، ولهو ، وزينة ﴾ (٤) أي الدنيا ليست إلا هذه المحقرات .

وقد تابع الزمخشري على ذلك البيضاوي (٥) ، وسبقه إليه التنوخي (٦) في

(١) هو أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المعتزلي المفسر يلقب جار الله لأنه جاور مكة زماناً له تصانيف بديعة منها : الكشف ، والفائق ، وأساس البلاغة توفي سنة ٥٣٨ هـ . والزمخشري - بفتح الزاى والميم - نسبة إلى زمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم راجع : طبقات المفسرين للدودى ٣١٤/٢ ، واللباب ٧٤/١ .

(٢) قوله - فيها - أي في - إنما -

(٣) آية رقم ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٤) آية رقم ٢٠ من سورة الحديد .

(٥) راجع : تفسير البيضاوي ص ٤٣٨ .

(٦) هو محمد بن محمد بن عمرو أبو عبد الله زين الدين التنوخي . أديب دمشقي استقر في بغداد توفي سنة ٧٤٨ هـ . والتنوخي - بفتح التاء وضم النون المخففة - نسبة إلى تنوخ وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا على التناصر فأقاموا هناك فسموا تنوخاً ، والتنوخ الإقامة .

راجع : الأعلام للزركلي ٣٥/٧ ، وكشف الظنون ١٣٧/١ ، واللباب ٢٢٥/١ .

- الأقصى القريب (١) - وإن قال أبو حيان إنه تفرد بهذه المقالة .

نعم الجمهور على خلاف ذلك من بقاء - أن - فيها على مصدريتها مع كفاها بما .

وقد أوضحت المسألة في - شرح ألفية المعاني - .

ومن طرق الحصر فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل نحو قوله تعالى : ﴿ فإله هو الولي ﴾ (٢) أى فغيره ليس بولي .

وقولي من زيادتي - أو نحوه - أى نحو المبتدأ من اسم - إن ، وكان - ويابهما نحو قوله تعالى ﴿ إن شانئك هو الأبتر ﴾ (٣) أى لا أنت رداً لقول من قال إنه أبتر .

ومنها تقديم المفعول من مفعول ، وجار ومجرور ، وخبر نحو قوله تعالى ﴿ إياك نعبد ﴾ (٤) أى لا غيرك . ﴿ إلهي الله تحشرون ﴾ (٥) أى لا إله غيره . - تميمي أنا - أى لا قيسى .

وما ذكر من كون التقديم يفيد الحصر هو المعتمد الذي عليه أهل البيان قاطبة .

وخالفهم ابن الحاجب ، وأبو حيان لورود التأخير في قوله تعالى ﴿ فاعبد الله ﴾ (٦) .

(١) هو الأقصى القريب في علم البيان كما في (الأعلام ٧ / ٣٥) وفي كشف الظنون ١٣٧/١ - أقصى القرب في صناعة الأدب -

(٢) آية رقم ٩ من سورة الشورى .

(٣) آية رقم ٣ من سورة الكوثر .

(٤) آية رقم ٥ من سورة الفاتحة .

(٥) آية رقم ١٥٨ من سورة آل عمران وهي بتمامها ﴿ ولئن متم أو قتلتم لإلهي الله تحشرون ﴾ .

(٦) آية رقم ٢ من سورة الزمر .

قال في - شرح المفصل (١) - : فلو دلّ التقديم على الحصر لدل التأخير على عدمه .

واستدل صاحب - الفلك الدائر (٢) - على عدمه بقوله تعالى ﴿ كلاً هدينا ، ونوحاً هدينا من قبل ﴾ (٣) وهو أقوى من استدلال ابن الحاجب .

والحاصل أن هذه الطائفة ترى أن التقديم للاهتمام خاصة ، وقد ينضم إليه الحصر لخارج ، وإنما ورد الإشكال على أهل البيان حيث جعلوا التقديم في باب متعلقات الفعل للاختصاص ، وعدوه في القصر من طرق الحصر فسووا بين الحصر ، والاختصاص .

والذي رجّحه السبكي (٤) في تأليف له في المسألة (٥) تغايرهما فقال : الحصر نفى غير المذكور ، وإثبات المذكور ، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه فيقدم للاهتمام به من غير تعرض لنفى غيره .

قال : وإنما جاء النفي في قوله تعالى ﴿ إياك نعبد ﴾ (٦) للعلم بأن قائله

(١) - المفصل - كتاب للزمخشري في النحو وقد شرحه ابن الحاجب كما في - الفتح المبين ٢ / ٦٨ - كما شرحه كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري المتوفى سنة ٦٥١ هـ كما في - كشف الظنون ٤ / ٥٣٠ - .

(٢) الفلك الدائر على المثل السائر كتاب لعبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد المعتزلي أحد غلاة الشيعة كان أديباً عظيماً وشاعراً كبيراً . من مصنفاته - شرح نهج البلاغة ، والحواشي على المفصل . توفي سنة ٦٥٥ هـ وقيل غير ذلك .

راجع : البداية والنهاية ١٣ / ٢٢٦ ، ووفيات الوفيات ٢ / ٢٥٩ ، والأعلام ٣ / ٢٨٩ .

(٣) آية رقم ٨٤ من سورة الأنعام .

(٤) هو تقي الدين السبكي رحمه الله والد تاج الدين السبكي رحمه الله .

(٥) المؤلف الذي ألفه السبكي في هذه المسألة هو - الاقتصاص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص - .

راجع : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠ / ٣١٥ .

(٦) آية رقم ٥ من سورة الفاتحة .

لا يعبدون إلا الله ، ولذا لم يطرد ذلك فى بقية الآيات . فإن قوله تعالى ﴿ أفغير دين الله يبغون ﴾ (١) لو جعل فى معنى ما يبغون إلا غير دين الله . وهمزة الإنكار داخله عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيتهم غير دين الله وليس المراد .

وكذلك قوله تعالى ﴿ آلهة دون الله تريدون ﴾ (٢) المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر . انتهى .

وبقى للحصر طرق مختلف فيها أوردتها فى - شرح ألفية المعانى - .
إذا عرفت ذلك فأقوى أنواع المخالفة وأعلامها : النفى مع إلا للاتفاق على إفادته الحصر ، ولأنه قيل إنه منطوق صراحة .
ويليه ما قيل إنه منطوق إشارة وهو مفهوم - إنما ، والغاية - ففى كل منهما قول إنه منطوق .

ويليه فصل المبتدأ ، وقد صرحت به من زيادتى .

وفى - شرح المختصر (٣) - لابن السبكي التصريح بأنه بعد - إنما والغاية - ومثله فى ذلك الشرط إذ لم يقل أحد بأنه منطوق ، وهو أقوى من مفهوم الصفة لأنه قال به بعض من لا يقول بمفهوم الصفة كابن سريج (٤) .

(١) آية رقم ٨٣ من سورة آل عمران .

(٢) آية رقم ٨٦ من سورة الصافات وتامها - ﴿ أنفكاً آلهة دون الله تريدون ﴾ .

(٣) سماه ابن السبكي - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب - كما فى الفتح المبين ١٩٢/٢ .

(٤) هو : أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس فقيه الشافعية فى عصره مولده ووفاته فى بغداد له نحو ٤٠٠ مصنف . شرح مذهب الشافعى ولخصه ، وعمل المسائل فى الفروع . توفى رحمه الله سنة ٣٠٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٤ / ٢٨٧ ، والأعلام ١ / ١٨٥ .

ويليه الصفة المناسبة لأن بعض القائلين بن خالف في الصفة بل جعلها في - المستصفي - من قبيل دلالة الإشارة لا المفهوم .

ويليه مطلق الصفة غير العدد من نعت ، وحال ، وظرف ، وعلة غير مناسبات فهو سواء .

وقال الزركشي ^(١) : ينبغي أن يكون أعلاها العلة لدالاتها على الإيماء ^(٢) فهي قريب من المنطوق ، ويليه العدد لإنكار قوم له دون ما قبله ، ويليه تقديم المعمول وهو آخر المفاهيم لأنه لا يفيد في كل صورة ، ولأن البيانين نوزعا في دعوى إفادته الاختصاص . ولئن سلم ذلك ففي كونه بمعنى الحصر نزاع سبق .

فهذه مراتب المفاهيم وفائدتها الترجيح عند التعارض ^(٣) . وقد وقع هذا الفصل في النظم أحسن منه في أصله ترتيباً ، واختصاراً ، وإيضاحاً كما يظهر للناظر .

ص : وحجة جميعها إلا اللقب ٠٠ في لغة وقيل للشرع انتسب وقيل معنى واحتجاجاً يصطفى ٠٠ باللقب الدقاق ثم الصيرفي وأنكر العمان كلاً واستقر ٠٠ وقيل في الشرع وقوم في الخبر وفي سوى الشرع أبي السكي ورد ٠٠ وقوم الوصف وقوم للعدد ش : في الاحتجاج بمفاهيم المخالفة أقوال :
(أصحابها) : أنها حجة كلها إلا اللقب ^(٤) .

والمشهور على هذا أن دلالتها من جهة اللغة ^(٥) أي ليس من

(١) راجع : تصنيف المسامع ١ / ٣٧١ .

(٢) في المرجع السابق - لدالاتها على - إنما - .

(٣) معنى هذا أنه إذا تعارض مفهومان قدم الأعلى رتبة .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٥٢ ، والترياق النافع ١ / ٦٩ .

(٥) قوله - والمشهور على هذا ... الخ يعني دليل حجية المفاهيم اللغة .

المنقولات الشرعية بل هو باق على أصله .

وقد قال جماعة من أئمة اللغة كأبى عبيد (١) ، وأبى عبيدة (٢) في قوله ﷺ :- مَطْلُ الغنى ظلم (١) - إنه يدل على أن مَطْل غير الغنى ليس بظلم . وهو إنما يقولون في ذلك ما يعرفونه من لسان العرب .

وقيل : من جهة الشرع (٤) أى بتصرف من حملة الشرع زائد على الوضع اللغوى .

(١) هو القاسم بن سلام الهروى الأزدي الخزاعى البغدادى أبو عبيد من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه . من مصنفاته : أدب القاضى ، والأموال ، والأمثال ، والغريب المصنف فى غريب الحديث ، وفضائل القرآن . ولد رحمه الله سنة ١٥٧ هـ وتوفى بمكة المكرمة سنة ٢٢٤ هـ .

راجع : الأعلام ٥ / ١٧٦ .

(٢) هو معمر بن المثنى التيمى البصرى أبو عبيدة النحوى . من أئمة العلم بالأدب واللغة مولده ووفاته بالبصرة . قال ابن قتيبة : كان يبغض العرب وصنف فى مثالبهم كتباً ولما مات لم يحضر جنازته أحد لشدة نقده معاصريه . له نحو ٢٠٠ مصنف منها : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن ، والمثالب ، وإعراب القرآن ، وأيام العرب ولد سنة ١١٠ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٢٠٩ هـ .

راجع : الأعلام ٧ / ٢٧٢ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب المساقاة باب - مَطْلُ الغنى ظلم - ٥٨ / ٢ .

وأخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب - تحريم مَطْلُ الغنى - ٣ / ١١٩٧

وأبو داود فى كتاب البيوع باب - فى المَطْل - ٣ / ٢٤٧

والنسائى فى كتاب البيوع ٧ / ٣١٧

وابن ماجه فى كتاب الصدقات باب - الحوالة - ٢ / ٨٠٣ .

وأحمد فى المسند ٢ / ٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤

ومالك فى الموطأ فى كتاب البيوع باب - جامع الدين والحوال - ص ٥٢٠

هذا : والمطل هو التسويق ومنع قضاء ما استحق قضاؤه .

(٤) قوله - وقيل من جهة الشرع أى دليل الحجية الشرع .

واستدل لهذا القول بأنه ﷺ فهم من قوله تعالى ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (١) أن حكم ما زاد على السبعين بخلافه حيث قال كما رواه الشيخان (٢) - خيرنى الله وسأزيده على السبعين - .

وهذا يصلح دليلاً للأول لأنه ﷺ فهم ذلك من مقتضى اللسان العربى .

وقيل : من جهة (٣) المعنى وهو أنه لو لم ينف المذكور (٤) الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره فائدة .

وعبر عن ذلك تارة بالعقل ، وأخرى بالعرف العام .

(القول الثانى) : أن جميع المفاهيم حجة حتى مفهوم القلب ، والمراد به تعليق الحكم بالإسم الجامد علماً كان أو اسم جنس لا النحوى نحو - على زيد حج - أى لا على عمرو ، - وفى النعم زكاة - أى لا فى غيرها من الماشية إذ لا فائدة لذكره (٥) إلا نفى الحكم عن غيره كالصفة .

(١) آية رقم ٨٠ من سورة التوبة .

(٢) صحيح البخارى كتاب تفسير القرآن (سورة براءة) ٣ / ١٣٧

وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٤ / ٢١٤١ حديث رقم (٢٧٧٤) .

(٣) قوله - وقيل من جهة المعنى أى دليل الحجية من جهة المعنى .

(٤) قوله - وهو أنه لو لم ينف المذكور - ضمير - هو - للمعنى ، وضمير - أنه - للشأن

وأراد بالمذكور القيد كالسائمة مثلاً ، وإسناد النفى إلى - المذكور - مجاز عقلى من

الإسناد إلى السبب ، والنافى حقيقة هو الشخص .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٥٤ .

(٥) قوله - إذ لا فائدة لذكره ... - علة للاحتجاج بمفهوم القلب .

وأجيب بأن فائدته استقامة الكلام إذ بإسقاطه يخلّ بخلاف
إسقاط الصفة .

وهذا القول مشهور عن الدقاق - من أصحابنا - واسمه محمد بن
محمد بن جعفر مولده سنة ست وثلاث مائة ووفاته سنة اثنتين
وتسعين (١) .

ونقل الأستاذ أبو إسحق (٢) في كتابه في الأصول (٣) أنه نواظر
في ذلك وألزم على قوله بمفهوم اللقب أن إيجاب الصلاة يكون
دليلاً على عدم وجوب الزكاة والصوم وغيرهما .
قال : فبان له غلطه وتوقف فيه .

ويقال : إنه ألزم تكفير من قال إن عيسى رسول الله فإنه على
قوله يدل على نفى الرسالة عن غيره .

قال ابن السبكي في - طبقاته - : والعجب من الدقاق كيف
تروعه هذه التهويلات ولم لا يقول إذا كان مأخذى الذى عليه
أناظر أن تخصيص الاسم بالذكر يدل على فائدة وليست إلا نفى
الحكم عما عداه فهذا مستمر فى كل حكم ، ولو تركنا ووجب

(١) كان رحمه الله فقيهاً أصولياً عالماً بعلوم كثيرة وكان يلقب بخياط . صنف كتاباً فى
أصول الفقه توفى رحمه الله فى رمضان سنة ٣٩٢ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩ ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ٩٧ ، وطبقات الشافعية
لابن قاضى شعبة ١ / ١٦٧ .

(٢) هو أبو إسحق الإسفرائينى وقد تقدمت ترجمته .

(٣) جاء فى الأعلام للزركلى ١ / ٦١ ، والفتح المبين ١ / ٢٤١ : - له رسالة فى أصول
الفقه - .

وجاء فى طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١ / ١٧٠ له - تعليقة فى أصول الفقه - .

الصلاة وحدها لقلنا لا تجب الزكاة ولكن المفهوم من الصلاة بطل حكمه بالقاطع الدالّ على الزكاة وهكذا تفعل في كل المفاهيم فإنها لا تقاوى المنطوق وإنما تعمل حيث لا يكون . انتهى .

وقد سبق الدقاق إلى هذا القول الصيرفي من أصحابنا أيضا واسمه أبو بكر محمد بن عبد الله وهو أحد أصحاب الوجوه . شرح الرسالة وكان يقال إنه أعلم الناس بأصول الفقه بعد الشافعي رحمه الله مات سنة ثلاثين وثلاثمائة (١) .

وقال به أيضا ابن خوزير (٢) منداد من المالكية فيما حكاه المازري (٣) ، وبعض الحنابلة فيما حكاه الآمدي ، وابن الحاجب .

(١) وله أيضا في الأصول : كتاب البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام ، وكتاب في الإجماع .

توفي رحمه الله بمصر سنة ٣٣٠ هـ
راجع : الفتح المبين ١ / ١٩١ .

(٢) ابن خوزير منداد - بإسكان الزاى وفتح الميم وكسرهما وقال الزركشي اشتهر على الألسنة بالميم ، وعن ابن عبد البر أنه بالياء الموحدة المكسورة - هو محمد بن أحمد بن عبد الله وقيل محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق أبو عبد الله البصري المالكي له كتاب كبير في الخلاف ، وكتاب في أصول الفقه ، وكتاب في أحكام القرآن . توفي رحمه الله سنة ٣٩٠ هـ تقريبا .

راجع : الديباج المذهب ٢ / ٢٢٩ ، ولسان الميزان ٥ / ٢٩١ .

(٣) هو محمد بن علي بن عمر أبو عبد الله التميمي المازري الفقيه المالكي المحدث كان إمام المالكية في عصره له مؤلفات مفيدة منها : شرح البرهان لإمام الحرمين ، والتعليقة على المدونة وتوفي رحمه الله سنة ٥٣٦ هـ .

راجع : الديباج المذهب ٢ / ٢٥٠ ، وشجرة النور الزكية ص ١٢٧ ، والفتح المبين ٢ / ٢٦ .

(القول الثالث) : أنها كلها غير حجة مطلقا وهو قول أبي حنيفة .

وقولنا - كلها - أى مفاهيم المخالفة لأن الكلام فيها .

أما مفهوم الموافقة فوافق على الاحتجاج به .

وتوهم صاحب - المطلب (١) - أن أبا حنيفة يقول بمفهوم الصفة

لإسقاطه الزكاة فى المعلوفة ، وليس كذلك بل إنما يوجبها فيها

تمسكا بالأصل .

(القول الرابع) : أنها غير حجة فى الشرع بخلاف كلام الناس (٢) .

(١) صاحب المطلب هو ابن الرفعة رحمه الله .

واسمه : أبو يحيى أحمد بن محمد بن على نجم الدين . من كبار فقهاء الشافعية فى

عصره ولد فى مصر سنة ٦٤٥ هـ . ندب لمناظرة ابن تيمية ، فسئل ابن تيمية عنه بعد

ذلك فقال : رأيت شيخاً يتقاطر فقه الشافعية من لحيته .

له تصانيف طيبة منها : - المطلب - فى شرح الوسيط ، و - الكفاية - فى شرح التنبيه

مات رحمه الله سنة ٧١٠ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٢٩ ، والأعلام ١ / ٢٢٢ ، وشذرات

الذهب ٢٢ / ٦ .

(٢) هذا القول هو حقيقة مذهب الحنفية فى مفهوم المخالفة .

والحق أن العلماء جميعا متفقون على الاحتجاج بمفهوم المخالفة والعمل به فى كلام

الناس وعبارات المؤلفين . فإذا تكلم واحد منهم بكلام مقيد بوصف أو شرط أو غيرهما

فإنه يدل بمنطوقه على ثبوت الحكم عند تحقق القيد ، وعلى نفيه عند انتفائه لأن القيد

لا بد له من فائدة ، وأغراض الناس ومقاصدهم يمكن الوقوف عليها والإحاطة بها فإذا

تكلم واحد منهم بعبارة وأورد فيها قيوداً من القيود ، وظهر لهذا القيد فائدة سوى نفي الحكم

عند انتفائه لم يعمل بمفهومه المخالف . أما إذا لم تظهر له فائدة سوى نفي الحكم عند

انتفائه فإنه بمفهومه المخالف وإلا كان الإتيان به عبثاً والعبث يسان عنه كلام العقلاء .

وإنما النزاع بينهم فى العمل به فى النصوص الشرعية من الكتاب أو السنة .

فذهب الجمهور من الشافعية وغيرهم إلى أن مفهوم المخالفة فيها حجة يجب العمل به

لأن القيود التى ترد مقيدة للنصوص لا بد وأن تكون لها فائدة . فإذا لم يظهر بعد البحث =

قال شمس (١) الأئمة - فيما حكاه الخبازي (٢) في حواشي -

= فائدة إلا تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد ، ونفيه عما لا يوجد فيه القيد وجب أن يحمل على ذلك ، وإلا كان ذكر القيد عبثاً وهو محال من الشارع . ويرى الحنفية أن مفهوم المخالفة ليس بحجة في النصوص الشرعية ولا يجوز العمل به . قال ابن الهمام في - التحرير ص ٣١ - : والحنفية ينفونه بأقسامه في كلام الشارع فقط ١٠ هـ .

وتتلخص وجهتهم في أن الفوائد التي ترد القيود لإفادتها كثيرة فإذا ورد قيد منها في كلام الشارع الحكيم ، ولم تظهر له فائدة معينة فلا نستطيع أن نحكم بأن الفائدة لذلك القيد هي تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد ونفيه عما لا يوجد فيه ذلك القيد لأن مقاصد الشارع لا يمكن الإحاطة بها بخلاف غيره من البشر فإن الإحاطة بمقاصدهم وأغراضهم ممكنة ، ولهذا كان مفهوم المخالفة حجة في كلامهم دون كلام الشارع . ويقولون إن النص المذكور فيه القيد يدل على حكم المنطوق . أما حكم المسكوت عنه فلا دلالة للنص عليه إنما يستفاد حكمه من دليل آخر . فقوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ﴾ - الأنعام ١٤٥ - يقول الحنفية إنها دلت بمنطوقها على تحريم الدم المسفوح ، ولا دلالة فيها على حكم الدم غير المسفوح إنما هو مسكوت عنه ويستفاد حكمه من دليل شرعي آخر كالإباحة الأصلية أو قوله ﷺ - أحلت لنا ميتتان ودمان -

راجع : أصول الفقه للشيخ مصطفى شلبى ص ٥٧ وأصول الفقه للدكتور بدران ص ٤٣٥ وأصول الفقه للدكتور زكي الدين شعبان ص ٣٢٨ .

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي شمس الأئمة صاحب الميسوط وقد أملاه وهو في السجن . كان عالماً أصولياً مناظراً . من مصنفاته : أصول الفقه ، وشرح السير الكبير توفي رحمه الله سنة ٤٩٠ هـ .

راجع : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٥٢ ترجمة رقم ١٥٧ .

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر الشيخ جلال الدين الخبازي . من مصنفاته : المغنى في أصول الفقه ، وحواشي على الهداية . وكان فقيهاً عابداً مات لخمس بقين من ذى الحجة سنة إحدى وتسعين وستمائة .

راجع : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٤٧ ترجمة رقم ١٤١ .

الهداية (١) : إن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على أن الحكم بخلافه إنما هو في خطاب الشرع . فأما في معاملات الناس وعرفهم فإنه يدل عليه .

وقال الهروي (٢) - من أصحابنا - في الأشراف (٣) - فيما لو قال - ما لزيد على أكثر من مائة - أنه لا يكون مقراً بالمائة لأنه نفى مجرد فلا يدل على الإثبات .

وفيه وجه أنه إقرار ، وهو قول أبي حنيفة .

وأصل هذا أن دليل الخطاب هل هو حجة أولاً ؟ انتهى .

ففي هذا عن أبي حنيفة أنه إقرار مع أنه لا يقول بالمفهوم .

وهذا معنى قولي من زيادتي - وقيل في الشرع - أي وقيل إنما أنكره أبو حنيفة في الشرع .

وعجبت لابن السبكي كيف فاته حكاية هذا القول مع حكاية عكسه عن والده .

(القول الخامس) : عكسه . أنها حجة في الشرع خاصة غير حجة فيما

عده من كلام المصنفين والواقفين ، والأقارير ، ونحوها لغلبة الذهول عليهم بخلاف الشارع لعلمه بواطن الأمور وظواهرها .

(١) الهداية شرح شرح بداية المبتدى لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ .

(٢) هو أبو سعد الهروي .

والهروي : - بفتح الهاء والراء ويعدّها واو - نسبة إلى - هراة - إحدى مدن خراسان المشهور .

راجع : الباب ٣ / ٣٨٦ .

(٣) هو - الإشراف على غوامض الحكومات - لأبي سعد الهروي كما في - كشف الظنون - ١٠٣ / ١ .

وهذا القول ذهب إليه السبكي . قال : فلو وقف على الفقراء لا نقول إن الأغنياء خارجون بالمفهوم بل عدم استحقاقهم بالأصل . ويوافقه ما في فتاوى القاضى حسين : أنه لو ادعى عليه عشرة فقال لا تلزمنى اليوم لا يطالب بها لأن الإقرار لا يثبت بالمفهوم .

وما حكاه الكيا^(١) من الخلاف فى أن قواعد الأصول المتعلقة بالألفاظ كالعموم والخصوص ، وغير ذلك هل تختص بكلام الشارع ، أو تجرى فى كلام الآدميين ؟ .

(القول السادس) : أنها غير حجة فى الخبر نحو - فى الغنم السائمة^(٢) زكاة - فلا ينفى المعلوفة منها لأن الخبر له خارجى يجوز الإخبار ببعضه فلا يتعين القيد فيه للنفى بخلاف الإنشاء نحو - زكوا فى الغنم السائمة - إذ لا خارجى له فائدة للقيد فيه إلا النفى .

(القول السابع) : أن مفهوم الغاية ، والشرط حجة بخلاف مفهوم الصفة . ونقل عن ابن سريج^(٣) .

(القول الثامن) : أن مفهوم الصفة المناسبة أيضاً حجة نحو - فى الغنم

(١) هو عماد الدين بن محمد الطبرى المعروف بالكيا الهراسى شيخ الشافعية فى بغداد تفقه على إمام الحرمين الجوينى وكان من أجل تلاميذه بعد الغزالى من مصنفاته : - شفاء المسترشدين - هو من أجود كتب الخلافات ، وله كتاب فى أصول الفقه ، وفى أحكام القرآن توفى رحمه الله سنة ٤٠٥ هـ .

راجع : الفتح المبين ٢ / ٦ ، ٧ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) هو أحمد بن عمر بن سريج وقد تقدمت ترجمته .

السائمة الزكاة - لأنها فى معنى العلة . إذ خفة المؤنة بالسوم ظاهرة فى الإيجاب ، وعدمها فى عدمه (١) . بخلاف الصفة التى لا تناسب نحو - فى الغنم العقر (٢) الزكاة - لأنها فى معنى القلب .

وهذا قول إمام الحرمين ، وعليه اقتصر فى - جمع الجوامع (٣) - ولم يحك الذى قبله ، وحكاه شرّاحه .

وشمل القولين معاً قولى - وقوم الوصف - .

وإن أردت الإقتصار على ما فى - جمع الجوامع - فقل - وردّ وصفاً نأى قوم - أى وصفاً بعيداً عن المناسبة .

(القول التاسع) : أن الكل حجة غير مفهوم العدد . فلا يدل على مخالفة حكم الزائد عليه أو الناقص عنه إلا بقرينة (٤) .

مسألة

ص : حدوث موضوعاتنا للكشف ... عن الضمير من عظيم اللطف
وهى من المثال والإشارة ... أشد فى إفادة ويسرة
وهى كما صرح أهل الشأن ... ألفاظ المفيدة المعانى
وعرفت بالنقل لا بالعقل ... فقط بل استباطه من نقل

(١) قوله - وعدمها فى عدمه - أى عدم خفة المؤنة ظاهر فى عدم الإيجاب .

(٢) العقر : يقال : شاة عقرأ أى يعلو بياضها حمرة .

راجع : الصحاح مادة - عقر -

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٥٦ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٥٦ ، والترىاق النافع ١ / ٧٠ .

ش : من أطفاف (١) الله تعالى بالخلق إحداثه لهم الموضوعات اللغوية لاحتياجهم إليها في التعبير عما في ضمائرهم ، وإعلام بعضهم بعضاً بما في أنفسهم من أمر معاشهم للمعاملات إذ الإنسان مدنى بالطبع أى يحتاج إلى أهل مدينة لعدم استقلاله بجميع ما يحتاج إليه ، وأمر معادهم لإفادة معرفة الله تعالى ، وأحكامه . فوضع لهم الألفاظ للدلالة على المعانى ووقفهم عليها على قول التوقيف ، أو جعلهم قادرين على وضع الألفاظ لمعانيها على قول الاصطلاح وهى فى الدلالة على ما فى الضمير أشد إفادة من الإشارة والمثال وهو وضع شئ على شكل المطلوب لأنها يعبر بها عن الذات والموجود والحادث ، وأضدادها بخلافها (٢) فإنه لا يمكن التعبير بهما عن المعنى ، والمعدوم والقديم .

وهى (٣) أيضاً أيسر منهما لموافقتهما للأمر الطبيعى دونهما فإنها كيفيات تعرض للنفس الضرورى (٤) .

وتعريف الموضوعات أنها الألفاظ الدالة على المعانى .

فخرج عن ذلك الخط ، والإشارة وغيرهما من الدوال .

ودخل فى - الألفاظ - : المقدرة وهى الضمائر المستترة فى الأفعال فهى ملفوظ بها حكماً بدليل إسناد الفعل إليها ، وجواز تأكيدها والعطف عليها .

(١) الألفاف : جمع - لطف - بمعنى - ملطوف - أى من الأمور الملطوف بالناس بها .
واللطف لغة : الرأفة والرفق ، والمراد به فى حقه تعالى غاية ذلك من إيصال الإحسان أو إرادته .

(٢) قوله - بخلافهما - أى الإشارة والمثال .

(٣) قوله - وهى - أى حدوث الموضوعات اللغوية لهم .

(٤) قوله - تعرض للنفس الضرورى - أى فتدل على المقصود ، وتفصح عنه حينئذ من غير كلفة .

راجع : التزييق النافع ١ / ٧٣ ، وحاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٦١ .

ودخل فيها أيضاً المفرد ، والمركب .

وخرج بالدالة : المهملات .

أريق معرفتها النقل إما متواتراً كالسما ، والأرض ، والحر ، والبرد لمعانيها . عروفة (١) ، أو آحاداً كالقرء للحيض ، والطهر ، وكأكثر اللغات ، واستنباط العقل من النقل كالجمع المعرف بأل عام فإن العقل يستنبط ذلك مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه أى إخراج بعضه بإلا أو إحدى أخواتها ، وكل ما صح الاستثناء منه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى ، ولا يعرف بمجرد العقل إذ لا مجال له فى ذلك .

[تنبيه] قولى - أشد فى إفادة - أحسن من قول - جمع الجوامع ، والمنهاج (٢) - أفيد - لأن صيغة - أفع - لا تصاغ إلا من ثلاثى . وفعله أفاد وهو رباعى .

وأما من عبر فى تصانيفه من مهملى أهل عصرنا بأفود فقد ارتكب غلطا على غلط وعرفنا أنه من أهل الجهالة ، والغباوة ، والسقط .

ص : واللفظ مدلولاته قد فصلوا ٠٠ معنى ولفظ مفرد مستعمل
ككلمة فتلك قول مفرد ٠٠ أو مهمل كاسم الهجا أو يرد
مركبا كما مضى ويعنى ٠٠ بالوضع جعله دليل المعنى
وكونه مناسب المعنى فلا ٠٠ نشرطه وقال عباد بلى
يعنى كفت دلالة إليه ٠٠ وقيل بل حاملة عليه
ووضعه خارج المعنى ٠٠ وقيل مطلقا وقيل ذهنا

(١) قوله - لمعانيها المعروفة - أى الموضوعات لمعانيها المعروفة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٦١ ، والمنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ١١ .

ش : ينقسم مدلول اللفظ إلى معنى كزيد ، وإنسان ، وإلى لفظ مفرد مستعمل كمدلول الكلمة . فإن مدلولها قول مفرد والقول هو اللفظ المستعمل ، وإلى لفظ مفرد مهمل كمدلول أسماء حروف الهجاء كالجيم ، واللام ، والسين أسماء لحروف - جلس - أى - جه له سه ^(١) - ، وإلى لفظ مركب مستعمل كمدلول لفظ الخبر وهو قام زيد مثلاً ، وإلى لفظ مركب مهمل كمدلول لفظ الهديان .

والوضع : جعل اللفظ دليلاً على المعنى .

والمراد جعله متهيئاً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيداً .

وعرفه بعضهم بأنه تخصيص شئ بشئ بحيث إذا أُطلق الأول فهم منه الثانى .

والجمهور على أنه لا يشترط فى وضع اللفظ للمعنى مناسبة له فإن الموضوع للضدين كالجون ^(٢) للأسود ، والأبيض لا يناسبهما .

واشترط ذلك عباد بن سليمان ^(٣) الصيمرى من المعتزلة .

ثم اختلف فى معنى ذلك :

(١) قوله - جه له سه - الهاء فى كل منها للسكت جيئ بها للوقف حيث إنه لا يوقف على متحرك ولا يمكن تسكين حرف واحد .

راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : لسان العرب مادة - جون -

(٣) كنيته أبو سهل ، والصيمرى - بفتح الميم أشهر من ضمها - نسبة إلى - صيمر - قرية من آخر عراق العجم وأول عراق العرب . وعباد الصيمرى من معتزلة البصرة وكان من أصحاب هشام الغوطى وبلغ مبلغاً عظيماً وله كتب معروفة منها كتاب يسمى الأبواب .

راجع : اللباب ٢ / ٢٥٥ ، وحاشية البنانى ١ / ٢٦٥ ، وطبقات المعتزلة ص ٢٨٥ .

ف قيل : أراد أن المناسبة حاملة للواضع على الوضع .

وقيل : أراد أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى من غير وضع .

قال الأصفهاني ^(١) : وهذا الثاني هو الصحيح عن عباد ^(٢) .

ولذلك جزمت به أولاً من زيادتي .

والضمير في - إليه - عائد إلى المعنى ، وفي - عليه - عائد إلى
الوضع ، وفي - جعله ، وكونه ، ووضعه - عائد إلى اللفظ .

ثم اختلف في أن اللفظ وضع لماذا ؟ على مذاهب :

(أحدها) : أنه موضوع للمعنى الخارجى أى الموجود فى الخارج .

وبه قال الشيخ أبو إسحق فى - شرح اللمع - ، وصححه فى -
جمع الجوامع ^(٣) - .

(الثانى) : أنه للمعنى الذهنى وإن لم يطابق الخارج .

واختاره الإمام ، والبيضاوى ^(٤) لدوران الألفاظ على المعانى
الذهنية وجوداً وعدماً . فإن من رأى شبحاً من بعد ، وظنه
صخرة سماه بهذا الاسم فإذا دنا منه فرآه يتحرك فظنه شجراً
سماه بذلك ، فإذا قرب فظنه حيواناً سماه به ، فإذا ازداد القرب ،
وعرف أنه إنسان سماه به ، فاختلف الاسم لاختلاف المعنى
الذهنى وذلك يدل على أن الوضع له .

ورد بأن اختلاف الاسم لاختلاف المعنى فى الذهن لظن أنه فى
الخارج كذلك لا لمجرد اختلافه فى الذهن . فالموضوع له

(١) هو شمس الدين محمد بن محمود العجلي وقد تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : بيان المختصر ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٦٦ .

(٤) راجع : المحصول ١ / ٦٨ ، والمنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ١١ .

فى الخارج ، والتعبير عنه ^(١) تابع لإدراك الذهن له حسبما أدركه ^(٢) .

(الثالث) : أنه موضوع للمعنى من حيث هو من غير تقييد بالذهنى ، أو الخارجى فاستعماله فى المعنى فى ذهنٍ كان أو خارج حقيقى عليه ^(٣) دون الأولين .

وهذا القول اختاره السبكي ^(٤) وله فيه تصنيف ^(٥) .

قال ابنه ^(٦) : والخلاف فى اسم الجنس أى (فى) ^(٧) النكرة ^(٨) لأن المعرفة منه ما وضع للخارجى ومنه للذهنى كما سيأتى .

(١) قوله - والتعبير عنه - أى عما فى الخارج .

(٢) هذا الرد منقول بالنص من الشيخ الجلال المحلى ولم يشر السيوطى إلى ذلك .

(٣) قوله - حقيقى عليه - أى على هذا .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٦٧ .

(٥) اسمه - الألفاظ هل وضعت بإزاء المعانى الذهنية أو الخارجية - كما فى طبقات ابن السبكي ١٠ / ٣١٥ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) ما بين القوسين مثبت من - جمع الجوامع - لأهميته المذكورة فى الهامش التالى .

(٨) قوله - أى فى النكرة - إشارة إلى أن المراد باسم الجنس النكرة لكن لا بمعنى الفرد

الشائع بل ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين سواء كان ماهية أو فرداً شائعاً كما

أشار إلى ذلك بقوله - لأن المعرفة - فيشمل حينئذ اسم الجنس بالمعنى المشهور وهو ما

وضع للماهية من حيث هى هى ، والنكرة للوحدة الشائعة .

وزاد فى التفسير كما قال بعض المحققين لفظة - فى - لئلا يتوهم أن النكرة نعت لاسم

الجنس فلا يفيد أن المراد بالنكرة ما تقدم بل ما وضع للماهية من حيث هى هى وليس

مراداً لما علمت من أن المراد بها ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين سواء كان

ماهية أو فرداً شائعاً .

- حاشية البناتى ١ / ٢٦٧ .

ص : وكلُّ معنى مآله لفظٌ بلى . . . لكل محتاج إليه حصلاً

ش : ليس لكل معنى لفظ يدل عليه فإن أنواع الروائح كثيرة جداً ولم توضع لها ألفاظ توازيها لعدم انضباطها ويدل عليها بالتقييد كرائحة كذا فليست محتاجة إلى الألفاظ . وكذلك أنواع الآلام ^(١) ، وإنما وضع لما تشدد الحاجة إلى التعبير عنه لأجل الإفهام .

وعبارة المحصول ^(٢) - لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ بل لا يجوز .
واقصر في - الحاصل ^(٣) - على نفى الوجوب ، وفي - المنتخب ^(٤) -
على نفى الجواز .

وعبارة النظم وأصله تحتلهما .

ص : واحكم المتضح المعنى وما . . . تشابه الله الذي قد علما
وربما يطلعه من اصطفي . . . وليس موضوعاً لمعنى ذى خفا
إلا على الخواص لفظ شائع . . . قد قاله الفخر ولكن نازعوا

ش : اللفظ ينقسم إلى محكم ، ومتشابه .

(١) قوله - أنواع الآلام - قيل المراد معظمها لا كلها والا فالبعض منها له ألفاظ خاصة كالصداع والرمد وجوابه : أن هذا ليس موضوعاً للألم بل لما ينشأ عنه فالرمد - مثلاً - موضوع لهيجان العين وإلا لم ينشأ عنه ويضاف إليه فيقال ألم الرمد .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٦٦ ونص عبارته (الأقرب أنه لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه بل ولا يجوز) ١ هـ .

(٣) راجع : الحاصل ١ / ٢٨٣ .

(٤) هو كتاب في أصول الفقه للرازي كما في - كشف الظنون ٢ / ١٦١٦ -

فالأول : هو المتضح المعنى نصاً كان أو ظاهراً من الأحكام وهو الإتقان
لوضوح مفرداته ، وإتقان تركيبها .

والثاني : هو ما استأثر الله أى اختص بعلمه فلم يتضح لنا معناه .
قال فى - جمع الجوامع (١) - : وقد يُطْلَعُ عليه بعض أصفائه إذ لا مانع
من ذلك .

وقد أول الخلف من ذلك آيات الصفات ، وأحاديثها المشككة مع قول السلف
بتفويض معناها إليه تعالى .

وقيل : إنه لا يتصور الوقوف عليه لأحد .

ومنشأ الخلاف الاختلاف فى الوقف على ماذا من قوله تعالى ﴿ منه آيات
محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما
تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ... ﴾ (٢) الآية .

فالأكثرون على أن الوقف على قوله - إلا الله - ، - والراسخون - مبتدأ
فلا يعلمون تأويله .

وقيل : الوقف على - والراسخون - فيكون فيهم من يعلم تأويله .

قال ابن الحاجب : وهو الظاهر لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد (٣) .

وقال النووى فى - شرح مسلم (٤) - إنه الأصح إذ يبعد أن يخاطب الله
عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٦٨ .

(٢) آية رقم ٧ من سورة آل عمران .

(٣) راجع : بيان المختصر ١ / ٤٧٤ .

(٤) شرح صحيح مسلم ١٦ / ٢١٨ .

قلت : الصواب المختار قول الأكثرين إنه لا يعلمه إلا الله . فقد قال الأستاذ أبو منصور (١) البغدادى إنه الأصح لأنه قول الصحابة .

وقل ابن السمعاني : إنه المختار على طريقة أهل السنة .

واختاره الشيخ موفق الدين (٢) بن قدامة .

ويؤيده ما أخرج عبد الرزاق فى - تفسيره - ، والحاكم فى - مستدركه (٣) - بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ - وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون فى العلم آمنا به - فهذا يدل على أن الواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة لكن أقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فقدم كلامه فى ذلك على من دونه .

(١) هو عبد القادر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادى الإسفرايينى الأصولى الأديب الفقيه الشافعى كان رحمه الله ذا ثروة طائلة ومروءة نادرة أنفق ماله على أهل العلم والحديث صنف كثيراً فى العلوم ومن تصانيفه : كتاب تفسير القرآن ، والفصل فى أصول الفقه ، والتحصيل فى أصول الفقه .

توفى رحمه الله سنة ٤٢٩ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى الملقب بموفق الدين كان رحمه الله حجة فى المذهب الحنبلى وتبحر فى فنون كثيرة وكان زاهداً ورعاً كثير التلاوة للقرآن وكثير الصيام والقيام . من مصنفاته النافعة : المغنى ، والكافى فى الفقه ، ورضة الناظر فى أصول الفقه . وتوفى رحمه الله سنة ٦٢٠ هـ .

راجع : الفتح المبين ٢ / ٥٤ ، ٥٥ .

(٣) المستدرک كتاب التفسير ٢ / ٢٨٩ .

وهذه القراءة محمولة على التفسير وليست من القراءات المتواترة .

وقد ذكرها النحاس فى معانى القرآن ١ / ٣٥١ ، وابن عطية فى المحرر الوجيز ٣ / ٢٨

وأبو حيان فى البحر المحيط ٢ / ٣٨٤ ، وابن الجوزى فى زاد المسير ١ / ٣٠٣ ،

والسيوطى فى الدر المنثور ٢ / ٦ ، وقطف الأزهار ١ / ٥٦٠ .

ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم مبتغى المتشابه بوصفهم بالزيف وابتغاء الفتنة ، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله ، وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب .

وحكى الفراء (١) أن فى قراءة أبى بن كعب أيضا (ويقول الراسخون) (٢) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن عائشة قالت : تلى رسول الله ﷺ هذه الآية « هو الذى أنزل عليك الكتاب » إلى قولى « ألوا الأبواب » قالت : قال رسول الله ﷺ - فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم (٣) .

وما أخرجه الطبرانى فى الكبير عن أبى مالك الأشعرى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا أخاف على أمتى إلا ثلاث خلال : أن يكثر لهم مال فيتحاسدوا فيقتتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذهم المؤمن يبتغى تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله ... الحديث (٤) .

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام ويحسن نظم المسائل فشبه بالخارز الذى يخرز الأديم . وما عرف ببيع الفراء ولا شرائها قط لا هو ولا أحد من آبائه .

وقد ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ وكان قوى الحفظ لا يكتب ما يتلقاه عن الشيوخ استغناء بحفظه وكان زعيم الكوفيين بعد الكسائى وله مصنفات تشهد له بالعلم والفضل منها : معانى القرآن ، والمذكر والمؤنث ، والمقصود والممدود ، والوقف والابتداء ، والنوادر واللغات . وتوفى رحمه الله سنة ٢٠٧ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ ، والفهرست لابن النديم ص ٩٨ ، والأعلام ٨ / ١٤٥ .

(٢) معانى القرآن للفراء ١ / ١٩١ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣ / ٢٨ ، وزاد المسير ٣٠٣ / ١ .

(٣) أخرجه البخارى فى التفسير ٣ / ١١٠ ، ومسلم فى كتاب العلم ٤ / ٢٠٥٣ ، وأبو داود فى كتاب السنة ٤ / ١٩٨ ، وأحمد فى المسند ٦ / ٤٨ .

(٤) بقية الحديث (وأن يزداد علمهم فيضيعوه ، ولا يبالون عليه) .

الطبرانى فى الكبير ٣ / ٢٩٢ ، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ / ١٢٨ « فيه =

وما أخرجه ابن مردويه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عن رسول الله ﷺ قال : - إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً فما عرفتم
منه فاعملوا به ، وما تشابه فآمنوا به (١) - .

وما أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ
قال : كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف (٢) واحد ، ونزل القرآن
من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر ، وأمر ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ،
ومتشابه ، وأمثال ، فأحلوا حلاله ، وحرموا حرامه ، وأفعلوا ما أمرتم به ، وانتهوا
عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، وأعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا
آمنوا به كل من عند ربنا (٣) - .

وروى البيهقي في - الشعب (٤) - نحوه من حديث أبي هريرة .

= محمد بن اسماعيل بن عياش عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، ١ هـ .

وذكره ابن كثير في تفسيره ٢ / ١٠ ، ١١ وقال : غريب جداً .

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره ٢ / ١١ .

(٢) معنى قوله ﷺ - كان الكتاب الأول ... الخ أن ما نزل من كتب الله تعالى على من
أنزله من أنبيائه خالياً من الحدود والأحكام والحلال والحرام كزيور داود الذي إنما هو
تذكير ومواعظ ، وإنجيل عيسى الذي هو تمجيد ومحامد ، وحسن على الصفح
والإعراض وما أشبه ذلك من الكتب التي نزلت ببعض المعاني السبعة التي يحوى
جميعها القرآن الكريم وقد خص الله نبينا محمداً ﷺ وأمه بأن أنزل عليهم كتابه على
أوجه سبعة من الوجوه التي ينالون بها رضوان الله تعالى ويدركون بها الفوز بالجنة إذا
أقاموها فكل وجه من أوجه السبعة باب من أبواب الجنة التي نزل منها القرآن ...
راجع : تفسير الطبري ١ / ٥٤ .

(٣) المستدرک ٢ / ٢٨٩ ، وذكره ابن جرير في تفسيره ١ / ٥٣ ، والقنوجي في فتح البيان
٢ / ١٨٩ .

(٤) شعب الإيمان ٢ / ٤٢٧ .

وأخرج ابن أبي داود (١) في كتاب - المصاحف (٢) - بسنده عن الأعمش (٣) قال : في قراءة ابن مسعود - وإن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به (٤) - .

وأخرج ابن أبي حاتم في - تفسيره - عن عائشة في هذه الآية قالت : كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ، ولا يعلمونه (٥) .

(١) هو العلامة أبو بكر عبد الله بن سليمان السجستاني الحنبلي نشأ في بيت علم تحت رعاية والده شيخ السنة أبي داود صاحب السنن له مصنفات تشهد له بالفضل منها كتاب المصاحف وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكتاب نظم القرآن توفي رحمه الله سنة ٣١٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٩ / ٤٦٤ ، والفهرست لابن النديم ص ٣٢٤ ، والأعلام ٤ / ٩١ .
(٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود موضوعه أحكام تتعلق بالقرآن الكريم حيث اشتمل الكتاب على الكلام على جمع القرآن وكتابته ، وعمل عثمان في توحيد القراءة ، والرسم الذي اتفقت عليه مصاحف الأمصار وغير ذلك .

ونص قراءة ابن مسعود المذكورة فيه (وإن حقيقة تأويله) .

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش . ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يبدل تابعي مشهور أصله من بلاد الرى ومنشأة ووفاته في الكوفة يروى نحو ١٣٠٠ حديث . قال الذهبي كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح وقال السخاوي قيل : لم ير السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره .

ولد سنة ٦١ هـ وتوفي رحمه الله سنة ١٤٨ هـ .

راجع : تقريب التهذيب ١ / ٣٣١ ، والأعلام ٣ / ١٣٥ .

(٤) هذه القراءة غير متواترة وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن ١ / ١٩١ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ٣ / ٢٨ ، والسيوطي في قطف الأزهار ١ / ٥٦١ ، وابن الجوزي في زاد المسير ١ / ٣٠٣ .

(٥) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٢ / ٥٩٩ ونصه : « كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ، ومتشابهه ولا يعلمونه » .

وأخرج أيضا عن أبي الشعثاء (١) ، وأبى نهيك (٢) قالا : إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة (٣) .

وأخرج أيضا من طريق العوفي عن ابن عباس قال : نؤمن بالمحكم ، وندين به ونؤمن بالمتشابه ولا ندين به وهو من عند الله كله .

وأخرج الدارمي في مسنده عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين (٤) النخل فقال : من أنت ؟ .

فقال : أنا عبد الله صبيغ .

فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين فضربه حتى دمی رأسه -- وفي رواية عنده -- فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دبرة (٥) ، ثم تركه حتى برأ ثم

(١) هو جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي البصري مشهور بكنيته . ثقة فقيه تابعي من الطبقة الثالثة صاحب ابن عباس وكان من بحور العلم ولد سنة ٢١ هـ ومات سنة ٩٣ هـ .

راجع : تقريب التهذيب ١ / ١٢٢ ، والأعلام ٢ / ١٠٤ .

(٢) هو عثمان بن نهيك -- بفتح النون -- الأزدي أبو نهيك البصري القاريء مقبول من الرابعة .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ١٥ .

(٣) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٢ / ٥٩٩ .

(٤) العرجون : العود الأصفر الذي فيه شمار يخ العذق وهو فعلون من الانعراج وهو الانعطاف والواو والنون زائدتان وجمعه : عراجين .

وفي لسان العرب : العرجون : العذق عامة ، وقيل : هو العذق إذا يبس واعوج .

وقال الأزهري : العرجون : أصفر عريض شبه الله به الهلال لما عاد دقيقاً . قال تعالى :

﴿ والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾ -- سورة يس آية ٣٩ -- .

قال ابن سيده : في دقته واعوجاجه .

راجع : النهاية ٣ / ٢٠٣ ، ولسان العرب مادة -- عرج -- .

(٥) الدبرة : -- بالتحريك -- قرحة الدابة والبعير .

راجع : لسان العرب مادة -- دبر -- .

عاد له ثم تركه حتى برأ فدعى به ليعود فقال : إن كنت تريد قتلى فاقتلنى قتلاً جميلاً ، فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبى موسى الأشعرى ألا يجالسه أحد من المسلمين (١) .

وأخرج الدارمى أيضاً عن عمر بن الخطاب قال : إنه سيأتىكم ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسُنن فإن أصحاب السُنن أعلم بكتاب الله (٢) .

فهذه الأحاديث ، والآثار تدل على أن المتشابه مما لا يعلمه إلا الله ، وأن الخوض فيه مذموم .

وقولى - وليس موضوعاً ... - إلى آخره . قال الإمام فخر الدين فى - المحصول (٣) - لا يجوز أن يكون اللفظ الشائع المشهود بين الخاصة ، والعامّة فى معنى موضوعاً معنى خفى جداً بحيث لا يعرفه إلا الخواص .

والقصد بذلك الردّ على مثبتى الحال (٤) وهو الوساطة بين الموجود والمعدوم فى قولهم إن الحركة معنى يوجب تحرك الذات فإن ذلك معنى خفى إلا على الخواص .

والمشهور تفسير الحركة بنفس الانتقال لا أنها معنى أوجب الانتقال .

ورده الأصفهاني فى شرحه وقال قد يدرك الإنسان معانى خفية لطيفة ولا يجد لها لفظاً يدل عليها لأن ذلك المعنى مبتكر ، ويحتاج إلى وضع لفظ بإزائه ليفهم الغير ذلك المعنى سواء كان اللفظ مشهوراً أم لا .

(١) ذكره العلامة أبو الطيب القنوجى فى فتح البيان ٢ / ١٨٩ ، والقرطبى فى تفسيره ١٨ / ٤ .

(٢) سنن الدارمى باب - التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة - ١ / ٤٩ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٦٨ .

(٤) فى المحصول - الأحوال -

قال : نعم إن قيل إن اللفظ المشهور موضوع بإزاء المعنى الخفى أولاً فممنوع .

قال : وأسماء الله تعالى المقدسة من القسم الأول فإن فيها ألفاظاً مشهورة وإبازاتها معانى دقيقة لا يفهمها إلا الخواص . انتهى .
وقد أشرت إلى هذا الرد بقولى - ولكن نازعوا - وهى من زيادتى ..

« مسألة »

ص : توقيف اللغات عند الأكثر . . . ومنهم ابن فورك والأشعرى
علمها بالوحى أو بأن خلق . . . علماً ضرورياً وصوتاً قد نطق
وباصطلاح قال ذو اعتزال . . . والعلم من قرائن الأحوال
وقيل ما استغنى فى التعريف . . . محتمل وغيره توقيفى
وقيل عكسه وقوم وقفوا . . . وقوم التوقيف ظن ألفوا

ش : اختلف فى واضع اللغات على مذاهب :

(أحدها) : أن واضعها هو الله تعالى ، ووقف عليها خلقه ، وعبروا عن ذلك بالتوقيف لإدراكه به .

والتوقيف المذكور إما بالوحى إلى نبي من أنبيائه ، وإما بخلق أصوات فى بعض الأجسام تدل عليها ، وإسماعها لمن عرفها ، ونقلها ، وإما بخلق العلم الضرورى فى بعض العباد بها .

قال الشيخ جلال (١) الدين : والظاهر من هذه الاحتمالات أولها لأنه المعتاد فى تعليم الله تعالى .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٧٠ .

وبهذا المذهب أعنى كونها توقيفية .

قاله الجمهور ومنهم الأشعري ، وابن فورك - من أكابر أصحابه -
واسمه محمد بن الحسن الأصبهاني . صنف في الأصلين ،
ومعاني القرآن نحو مائة مصنف ، ومات سنة ست وأربع مائة (١) .

وفورك - بضم الفاء (٢) - لفظ عجمي معناه شويخ تصغير شيخ .
وقد استدلل لهذا المذهب بقوله تعالى «وعلم آدم الأسماء كلها» (٣)
أى أسماء المسميات .

قال ابن عباس علمه الله اسم الصفحة ، والقدر حتى الفسوة
والفسية .

وفي رواية عنه : عرض عليه أسماء ولده إنسانا إنسانا ، والدواب
ف قيل هذا الحمار . هذا الجمل . هذا الفرس .

أخرجهما ابن أبي حاتم في تفسيره (٤) .

وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر .

(المذهب الثاني) : أنها اصطلاحية أى وضعها البشر واحداً أو أكثر ، وحصل
عرفانها للباقيين بالإشارة ، والقرائن كتعريف الأطفال ذلك في
ابتداء نطقهم وتمييزهم .
وبهذا قالت المعتزلة .

(١) راجع : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١ / ٢٣٨ .

(٢) ويرى بعض العلماء فتحها وعليه ففى الفاء اللغتان . ولفظ - فورك - ممنوع من
الصرف للعلمية والعجمة .

(٣) آية رقم ٣١ من سورة البقرة .

(٤) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٨٠ .

واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ (١)
أى بلغتهم . فهي سابقة على البعثة ، ولو كانت توقيفية ، والتعليم
بالوحي كما هو الظاهر لتأخرت عنها .

قلت : الجواب أن التعليم بالوحي إلى آدم وذلك سابق على كل
بعثة (٢) .

(المذهب الثالث) : أن القدر المحتاج إليه فى التعريف توقيفى للحاجة إليه ،
وغيره محتمل لكونه توقيفياً أو اصطلاحياً .

وبهذا قال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى .

كذا نقله عنه ابن برهان (٣) ، والآمدى (٤) ، وابن الحاجب (٥) ،
والإمام (٦) فى موضع ونقل عنه فى موضع آخر أن الباقي
اصطلاحى (٧) .

وتبعه على هذا النقل البيضاوى (٨) .

(١) آية رقم ٤ من سورة إبراهيم عليه السلام

هذا ووجه الدلالة من الآية أن - رسول - نكرة فى سياق النفى فيصدق بأول رسول
فيكون إرساله بلسان قومه أى لغتهم فتكون لغتهم سابقة على إرساله فلا تكون اللغات
توقيفية إذ التعليم لا يكون إلا بالوحي كما هو الظاهر الذى جرت به عادة الله . فلو كانت
توقيفية لتأخرت عن البعثة وقد فرض أنها سابقة عليها فيلزم الدور وهو محال .
هذا وجه الدلالة من الآية والجواب عنه ما ذكره السيوطى بقوله - قلت -

(٢) نص إجابة الشيخ الجلال المحلى فى شرحه ١ / ٢٧١ ما يلى :

... لا يلزم من تقديم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية لجواز أن تكون توقيفية

ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة .

(٣) راجع : الوصول إلى الأصول ١ / ١٢١ .

(٤) راجع : الإحكام فى أصول الأحكام ١ / ٧١ .

(٥) راجع : بيان المختصر ١ / ٢٨٥ .

(٦) ، (٧) راجع : المحصول ١ / ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٨) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ٢٨ .

والأول هو المعروف عنه .

(المذهب الرابع) : عكسه أى القدر المحتاج إليه فى التعريف محتمل للتوقيف والاصطلاح والباقى توقيفى .

هذا مقتضى التعبير بعكسه الذى وقع فى - جمع الجوامع (١) - وعليه شرح العراقى وشرح الشيخ جلال الدين على أن معناه أن المحتاج إليه اصطلاحى ، والباقى محتمل له وللتوقيفى .

(المذهب الخامس) : التوقف فى المسألة عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها .

وعزاه فى - المحصول (٢) - للقاضى (٣) ، وجمهور المحققين .

(السادس) : الوقف عن القطع بشئ من هذه المذاهب لأن أدلتها لا تفيد القطع ، وترجيح مذهب الأشعرى بحسب الظن لظهور دليله .

واختار هذا القول فى - جمع الجوامع (٤) - تبعاً لابن الحاجب (٥) . قال الآمدى : إن كان المطلوب اليقين فالقول قول القاضى ، أو الظن وهو الحق فالحق قول الأشعرى لظهور أدلته (٦) .

قال الإبيارى (٧) فى شرح - البرهان (٨) - : ولا فائدة للخلاف فى هذه المسألة .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٧١ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٥٨ .

(٣) هو القاضى أبو بكر الباقلانى وقد تقدمت ترجمته .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٧١ .

(٥) راجع : بيان المختصر ١ / ٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٦) راجع : الإحكام ١ / ٧١ .

(٧) هو : على بن إسماعيل فقيه مالكى . وقد تقدمت ترجمته .

(٨) هو - البرهان فى أصول الفقه - لإمام الحرمين الجوينى .

وقال الماوردي في - تفسيره - : فائدته أن من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارناً لكمال العقل ، ومن قال بالاصطلاح أخر التكليف عن العقل مدة الاصطلاح على معرفة الكلام .
وقال غيره : فائدته قلب اللغة .

ورتب بعضهم على هذا ما لو عقد النكاح بحضور الناس على ألفين مريدين بها ألفاً .

والحق أن الخلاف في اللغات الموجودة هل هي توقيفية أو اصطلاحية . أما اصطلاح اثنين الآن على تسمية الألف ألفين ، أو الثوب فرساً فلا يجوز قطعاً .

مسألة

ص : قال أبو بكر مع الغزالي . . . والآمدي وأبي المعالي
لا تثبت اللغات بالقياس . . . وأثبت القاضي أبو العباس
شرعاً وفي لغة الشيرازي . . . وابن أبي هريرة والرازي
وقل قوم تثبت الحقائق . . . دون المجاز والجميع وأفقوا
على جواز ما بالاستقراء . . . تعيمه والمنع في الأعلام بت

ش : اختلف في اللغة هل تثبت بالقياس ؟

فقال القاضي أبو بكر ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والآمدي (١) : لا .
وقال ابن سريج (٢) ، وابن أبي هريرة (٣) ، والشيخ أبو إسحق

(١) راجع : البرهان ١ / ١٣٢ ، والمستصفي ١ / ٣٢٣ ، والإحكام للآمدي ١ / ٥٤ .

(٢) ابن سريج هو أحمد بن عمر . وقد تقدمت ترجمته .

(٣) هو الحسن بن الحسين الشافعي . وقد تقدمت ترجمته .

الشيرازى (١) ، والإمام الرازى (٢) : نعم .

فإذا اشتمل معنى اسم (٣) على وصف مناسب للتسمية كالخمر أى المسكر من ماء العنب لتخميره للعقل أى تغطيته، ووجد ذلك الوصف فى معنى آخر كالنبيذ أى المسكر من غير ماء العنب ... ثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة فيسمى النبيذ خمرأً فيجب اجتنابه بآية - إنما الخمر (٤) - لا بالقياس على الخمر (٥) .

(١) راجع : اللع ص ١١ ، ٩٨ ، والتبصرة ص ٤٤٤ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٤١٨ .

(٣) الحق أن العلماء جميعاً متفقون على أن القياس لا يجرى فى الحكم اللغوى الذى ثبت بالنقل عموميه وشموله لجميع الأفراد بالاستقراء كرفع الفاعل ، ونصب المفعول . فرفع الفاعل ونصب المفعول ثبت من اللغة بالاستقراء ، والتتابع لكلام العرب فكان ذلك شبيهاً بالقاعدة الكلية ومعروف أن القاعدة الكلية لا تختص بفرد دون فرد . كما اتفقوا على امتناع جريان القياس فى أسماء الأعلام ، وأسماء الصفات . أما أسماء الأعلام فلكونها غير موضوعة لمعان موجبة لها بمعنى أن العلم وضع للذات ، ولم يوضع للمعنى حتى يمكن انتقال هذا المعنى من محل إلى محل آخر فامتنع القياس فيه لعدم الجامع .

وأما أسماء الصفات كالعالم والجاهل ، والكريم ، والبخل فلأنها واجبة الاطراد بمقتضى الوضع فى كل من وجد فيه المعنى كالعلم ، والجهل والكرم ، والبخل . فمسمى العالم - مثلاً - من قام به العلم وهو متحقق فى حق كل من قام به العلم فكان إطلاق اسم العالم عليه ثابتاً بالوضع لا بالقياس . ومحل النزاع بين العلماء إنما هو فى الأسماء التى وضعت للذوات لا شتمال هذه الذوات على معان مناسبة للتسمية بدور الإطلاق معها وجوداً وعدماً ، وهذه المعانى مشتركة بين هذه الذوات وبين غيرها وذلك مثل لفظ - الخمر ، والبناش - .

راجع كتابنا : تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ١٦٠ .

(٤) سورة المائدة آية رقم ٩٠ .

(٥) معنى هذا أننا إذا قلنا إن النبيذ يسمى خمرأً لوجود المخامرة فيه قياساً على الخمر كان تحريم النبيذ ثابتاً بما ثبت به تحريم الخمر ومعروف أن تحريم الخمر ثابت بالآية رقم ٩٠ من سورة المائدة وإذا قلنا إن اللغة لا تثبت بالقياس فإن حكم النبيذ لا يكون مثبتاً بالآية المذكورة ، وإنما يكون مثبتاً بالقياس .

ثم إن الداهيين للجواز منهم من جوزّه من حيث اللغة ، ومنهم من جوزّه من حيث الشرع وعليه ابن سريج ، واختاره ابن السمعاني قال : ووجهه أنا نعلم أن الشريعة إنما سمّت الصلاة صلاة لصفة متى انتفت عنها لم تسم صلاة فنعلم أن ما شاركها في تلك الصفة يكون صلاة فبان بهذا ثبوت الأسماء الشرعية بالعلل إنتهى .

فصار على قول الجواز قولين وقد بينتها في النظم من زيادتي .
وذهب قوم إلى ثبوت الحقيقة بالقياس دون المجاز لأنه أخفض رتبة منها فيجب تمييزها عليه (١) .

ومحل الخلاف فيما لم يثبت تعميمه بالاستقراء ، وفي غير الأعلام .
فأما ما ثبت تعميمه بالاستقراء كرفع الفاعل ، ونصب المفعول فلا خلاف في جوازه .

وأما الأعلام فلا يجرى فيها القياس اتفاقاً لأنها غير معقولة المعنى والقياس فرع المعنى .

وكذلك الصفات كاسم الفاعل ، والمفعول ونحوهما لأنه لا بد في القياس من أصل وهو غير متحقق فيها فإنه ليس جعل البعض أصلاً ، والبعض فرعاً بأولى من العكس . وإطرادها في محالها مستفاد من الوضع لوضعهم القائم - مثلاً - لكل من قام .

فالحصل أن محل الخلاف فيما إذا اشتمل الاسم على وصف واعتقدنا أن التسمية لذلك الوصف كما تقدم في الخمر .

(١) قال الشيخ ابن قاسم العبادي رحمه الله : ولوقيل بعكس ذلك أى يثبت المجاز دون الحقيقة ، لأنه أخفض رتبة ، وشأن الأدنى أن يتوسع فيه مالا يتوسع في الأعلى لم يكن بعيداً .

[تنبیه] نقلُ المنع عن القاضي أبي بكر هو الصواب كما حكاه عنه المازري (١) وغيره وهو الموجود في - تقرّيبه (٢) - .

ونقلُ ابن الحاجب عنه الجواز (٣) مردود .

ونقلُ الجواز عن الرازي لا ينافيه قوله في مواضع : هذا قياس في اللغة ولا نقول به لأن المناظرة قد يرتكب فيها مذهب الخصم والاعتماد على المذكور في مظهره دون المستطرد .

ونقلُ كل من المنع والجواز عن أربعة أشير به كما قال صاحب - جمع الجوامع - إلى اعتدال القولين خلاف قول بعضهم إن الأكثر على المنع (٤) .

والغزالي : هو حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ولد بها سنة خمسين وأربعمئة ، ومات بها يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة .

ونسبته إلى الغزالي فإن أباه كان يغزل الصوف ، ويبيعه .

وقيل إلى غزالة قرى من قرى طوس (٥) .

والآمدي هو الإمام سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد

(١) هو محمد بن علي بن عمر فقيه مالكي وقد تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : التقريب والإرشاد للباقلاني ١ / ٣٦١ .

(٣) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح الأصفهاني ١ / ٢٥٥ .

(٤) الذي قال هذا ليس صاحب - جمع الجوامع - وإنما الشيخ جلال الدين المحلي كما في شرحه على جمع الجوامع ١ / ٢٧٣ هـ .

(٥) طوس : مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ .

راجع : معجم البلدان ٤ / ٥٥ .

ابن سالم الأستاذ في الأصول ، والكلام . كان حنبلياً ثم عاد شافعيّاً . وله المؤلفات المفيدة كالإحكام (١) ، والأبكار (٢) .

قال ابن عبد السلام (٣) فيه : ما علمنا قواعد البحث إلا منه . ولو ورد على الإسلام متزندق (٤) ما تعين لمناظرته غيره .

مات بدمشق سنة إحدى وثلاثين وستمائة .

وروى في المنام فقيلاً ما فعل الله بك ؟ .

فقال : أجلسني على كرسى وقال لي : استدل على وحدانيتي بحضرة ملائكتي .

فقلت : لما كان الحادثُ المُخترع على أحسن منوال لا بد له من صانع وكانت نسبة الثاني ، والثالث إلى الواحد نسبة الرابع ، والخامس ، وما وراء ذلك مما لم يقل به أحد ، ولا ادعاه مخلوق بطل الجميع ، وثبت الواحد جل جلاله ، وعز سلطانه .

فقال لي : ادخل الجنة .

وابن سريج هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر إمام الأصحاب من كبار أصحاب الوجوه . له أربعمائة مصنف . وهو أول من تولى القضاء من الشافعية .

(١) هو الإحكام في أصول الأحكام في أصول الفقه وقد اختصره في - منتهى السؤل في علم الأصول -

(٢) هو - أبكار الأفكار في أصول الدين ويقع في خمسة مجلدات وقد اختصره في مجلد واحد .

راجع : طبقات ابن قاضي شهبة ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) هو العز بن عبد السلام وقد تقدمت ترجمته .

(٤) الزنديق : هو الذي لا يتسمك بشريعة ويقول بدوام الدهر .

والعرب تعبر عن هذا بقولهم : ملحد أى طاعن في الأديان .

راجع : المصباح المنير ١ / ٢٥٦ .

مات سنة ست وثلاثمائة عن سبع وخمسين سنة ، وهو العالم المبعوث على رأس المائة الثالثة .

والشيخ أبو اسحق (١) الشيرازي اسمه : إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي - بكسر الفاء - قرية بفارس . أحد الأئمة الجامعين للفقہ والأصول ، والخلاف مع الزهد والورع ، وإجابة الدعوة .

ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ومات في جمادى الآخرة سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وابن أبي هريرة (٢) هو أبو علي الحسن بن الحسين الإمام الجليل أحد عظماء الأصحاب أخذ عن ابن سريج ، وشرح المختصر ، ومات في رجب سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

« مسألة »

ص : اللفظ والمعنى ذو الاتحاد . . . قد يمنع الشركة في المراد
كعلم ما المعين وضع . . . لم يتناول غيره كما أتبع
فإن يك التعيين خارجياً . . . فعلم الشخص وإن ذهبا
فالجنس للماهية اسمه وضع . . . من حيث هي شركة لا يمنع
تلفيه ذاتاً لو أن استوى . . . شككاً إذا تفاوتت أحوال

ش : اللفظ إذا نسب للمعنى باعتبار وحدة كل منهما وتعدد أقسام :
(الأول) : متحد اللفظ ، والمعنى . ويسمى المنفرد لانفراد لفظه بمعناه وهو نوعان :

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي وقد تقدمت ترجمته .

(٢) هو الحسن بن الحسين الشافعي وقد تقدمت ترجمته .

ما يمتنع وقوع الشركة في معناه ، وما لا (١) .

فمن الأول : العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره .

فخرج بالمعين النكرات ، وبما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب ، وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه وكذا الباقي .

ثم التعيين إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم . الشخص ، وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن أى ملاحظ الوجود فيه كأسماء علم للسبع أى لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس .

ومن الثاني أعنى مالا يمتنع فيه الشركة اسم الجنس وهو ما وضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين في الخارج أو الذهن كأسد اسم للسبع أى لماهيته .

واعلم أن هذا المحل من المهمات أعنى الفرق بين علم الجنس كأسماء ، واسم الجنس كأسد ، فإنهما في المعنى سواء لصدق كل منهما على كل فرد من هذا الجنس ، وفي الأحكام اللفظية مختلفان فإن لأسماء حكم الأعلام من منع الصرف ، والابتداء به بلا مسوغ ، ومجيبىء الحال منه (٢) ، ومنع تعريفه باللام ، وأسد نكرة محضة .

قال خسرو شاهى (٣) قدمت الديار المصرية ، وليس فيها من يعرف الفرق بين علم الجنس واسم الجنس .

قال : وتقرير الفرق بينهما أن الواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضع لها

(١) قوله - وما لا - أى وما لا يمتنع وقوع الشركة في معناه .

(٢) قوله - ومجيبىء الحال منه - مثل : هذا أسماء مقبلاً .

(٣) هو شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الشافعى وقد تقدمت ترجمته .

فتلك الصورة المشخصة في ذهنه جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه ، ومطلق الصورة كلى . فإن وضع اللفظ للصورة التى فى ذهنه فهو علم الجنس ، وإن وضعه لمطلق الصورة فهو اسم الجنس . وحينئذ لا يعرف الفرق بينهما إلا باعتبار وضع الواضع .

وفى كلام سيبويه إشارة إلى هذا الفرق فإنه قال : هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر . إذا قلت هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد أى هذا سمعت باسمه ، أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شئ قد عرفته بمعرفته كزيد ، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم . انتهى .

فجعله بمنزلة المعرف باللام التى للحقيقة .

قال ابن مالك (١) بعد ذكره كلامه : جعله خاصاً شائعاً فى حال واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن ، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة فى الخارج .

وقال غيره : إن أسداً وضع ليدل على شخص معين ، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشيعاء فى جملةتها . فوضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هى موجودة فى النفس ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً فى الذهن ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى المفرد الكلى فيها .

وقال ابن قاسم بعد حكايته التحقيق أن اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى . فأسد موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها .

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائى وقد تقدمت ترجمته .

ونظيره المعرف بلام الحقيقة .

وبيان ذلك : أن الحقيقة الحاضرة في الذهن ، وإن كانت خاصة بالنسبة إلى أفرادها فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة . فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها . فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد . فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر ، أو في ذهن آخر ، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد ، فإن وضع لها من حيث خصوصها فعلم الجنس ، أو من حيث عمومها قاسم الجنس انتهى .

وهو عين ما تقدم عن الخسرو شاهی مع زيادة إيضاح ، وبسط .
وقال السبكي : المختار أن علم الجنس : ما قصد به تمييز الجنس عن غيره مع قطع النظر عن أفرادها . واسم الجنس : ما قصد به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على الأفراد حتى إذا دخلت عليه الألف واللام الجنسية صار مساوياً لعلم الجنس لأنها لتعريف الماهية .

وفرع على ذلك : أن علم الجنس لا يثنى ، ولا يجمع لأن الحقيقة من حيث هي لا تقبل جمعاً ولا تثنية لأن التثنية ، والجمع إنما هو للأفراد . انتهى .
وهو بمعنى ما تقدم قبل كلام ابن قاسم .

[تنبيه] من المهم معرفة أسماء الكتب من أى قبيل هي ؟

وقد سئل بعض الفضلاء ذلك .

وأورد على القول بأنها من الأعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد .

وأجاب شيخنا العلامة الكافيجي ^(١) بأن التحقيق أنه لا يعتبر في تشخص

(١) هو : محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي أبو عبد الله الكافيجي من كبار العلماء بالمعقولات . رومي الأصل اشتهر بمصر ولازمه السيوطي أربع عشرة سنة ، وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو توفي رحمه الله سنة ٨٧٩ هـ .
راجع : الأعلام ٦ / ١٥٠ .

الكتاب خصوصية المحلّ فحينئذ يكون المسمى به واحداً في الواقع يعنى وهو الكلام المؤلف المنظوم الذى صدر عن مؤلفه على الترتيب الذى وضعه وهو شئ واحد في الواقع وإن تعددت محاله المكتوب فيها .

قال : وقد يجاب بأنه وضع الاسم لعين ما نسخه المؤلف ، ثم وضع لما نسخ عنه وضعاً شخصياً لاتحاد بينهما اتحاد تأكيد قولك - جاء زيد زيد -

قال : وأما الجواب عنه بأن وضعه فى معناه كوضع اسم الإشارة فى معناه فلا يدفع السؤال كما ترى انتهى .

ثم نبهت على أن ما يقبل الشركة ينقسم إلى متواطئ ومشكك :

فالأول ما استوى معناه فى أفراد كالإنسان فإنه متساوى المعنى فى أفراد من زيد وعمرو وغيرهما .

سمى متواطئاً من التواطئ وهو التوافق لتوافق أفراد معناه فيه .

والثانى ما تفاوت معناه فى أفراد كالنور فإنه فى الشمس أشد منه فى السراج ، والبياض فإنه فى الثلج أشد منه فى العاج .

سمى مشككاً لأنه يشكك الناظر فيه : هل هو متواطئ نظراً إلى جهة اشتراك الأفراد فى أصل المعنى ؟ أو مشترك نظراً إلى جهة الاختلاف ؟

وقال ابن التلمسانى : لا حقيقة للمشكك لأن ما حصل به التفاوت إن دخل فى التسمية فاللفظ مشترك ، وإن لم يدخل بل وضع للقدر المشترك فهو المتواطئ .

وأجاب القرافى بأن كلا من المتواطئ ، والمشكك موضوع للقدر المشترك ولكن الاختلاف إن كان بأمور من جنس المسمى ^(١) فهو المشكك ، وإن كان بأمور خارجة عن مسماه كالذكورة ، والأنوثة ، والعلم ، والجهل فهو المتواطئ ^(٢) .

(١) قوله - بأمور من جنس المسمى فهو المشكك - وذلك لأن زيادة النور نور .

(٢) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣١ .

ص : واللفظ والمعنى إذا تعدداً . . . فمُتَبَايِنٌ وَمَهْمَا اتَّحَدَا
معناه دُونَ اللفظ ذُو تَرَادُفٍ . . . وَعَكْسُهُ إِنْ كَانَ فِي الْخَالِفِ
حَقِيقَةً مُشْتَرَكٌ وَالْأ . . . حَقِيقَةً مَعَ الْجَازِ يَتَلَى

ش : (القسم الثاني) (١) : أن يتعدد اللفظ ، والمعنى كالإنسان ، والفرس
فمُتَبَايِن . أى كل من اللفظين لفظه ومعناه غير لفظ الآخر ومعناه
فهو مباين له .

(الثالث) : أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كالإنسان ، والبشر فمترادف أى
كل من اللفظين مع الآخر مترادف لترادفهما أى تواليهما على
معنى واحد .

(الرابع) : عكسه بأن يتحد اللفظ ، ويتعدد المعنى .

فإن كان حقيقة فى المعنيين أى وُضِعَ لكل منهما وَضْعاً أَوَّلِيّاً
كالقرء للحيض ، والطهر فهو مشترك لاشتراك المعنيين فيه .
وإن وضع لأحدهما ثم نقل للآخر لعلاقة سَمَى بالنسبة للأول
حقيقة وللثانى مجازاً كالأسد للسبع ، والرجل الشجاع .
قال الشيخ جلال الدين ولم يَقُلْ أَوْ مجازان أيضاً مع أنه يجوز أن
يتجاوز فى اللفظ من غير أن يكون له معنى حقيقى كما هو
المختار الآتى كأنه لأن هذا القسم (٢) لم يثبت وجوده (٣) .

(١) راجع تشنيف المسامع ٤٠٣ / ١ .

(٢) قوله - لأن هذا القسم - أى وهو كونهما مجازين من غير سبق حقيقة لم يثبت ، وأما
المجازان ما سبق الحقيقة فثابتان كما فى قول الشاعر :

إذا نزل السماء بأرض قوم . . . رعيها وإن كانوا غضايا

فإن الغيث والنبات مجازيان للسماء مع كون السماء لها حقيقة وهو الجزم المخصوص .

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ١ / ٢٧٦ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٧٦ .

مسألة

ص : الاشتقاق ردّ لفظ لسواه . . . ولو مجازاً لتناسب حواه
في أحرف أصلية والمعنى . . . وشرطه التفسير كيف عنا

ش : الاشتقاق لغة : الاقتطاع (١) .

واصطلاحاً : ردّ لفظ إلى آخر ولو مجازاً لمناسبة بينهما في الحروف
الأصلية والمعنى (٢) .

فقولنا - ردّ لفظ إلى آخر - أي يجعل أحدهما أصلاً ، والآخر فرعاً
مأخوذاً منه .

وقولنا - ولو مجازاً - أي أنه لا يختص بالحقيقة كاشتقاق الناطق من
النطق بمعنى التكلم حقيقة ، وبمعنى الدلالة مجازاً كما في قولك : - الحال
ناطقة بكذا - .

قال في - منع الموانع (٣) : وأسرت بلو إلى خلاف من منع الاشتاق من
المجاز ، وجعله مختصاً بالحقيقة كالقاضي أبي بكر ، والغزالي والكيّا (٤) كالأمر
حقيقة في القول فيشتق منه أمر ، ومأمور ، ومجاز في الفعل فلا يشتق
منه ذلك .

ويشهد للأول إجماع أهل البيان على صحة الاستعارة التبعية وهي مشتقة
من المجاز لأن الاستعارة تكون أولاً في المصدر ، ثم تشتق منه .

(١) راجع : الصحاح مادة - شقق - ، واللسان مادة - شقق - .

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٢٨٠ ، والمنهاج مع نهاية السؤل ٢ / ٦٧ .

(٣) منع الموانع ص ١٠٧ .

(٤) هو على بن محمد بن على الطبري وقد تقدمت ترجمته .

وقال الشيخ جلال الدين : لا يلزم من قول الغزالي وغيره أن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازاً أنهم مانعون الاشتقاق كما فهمه عنهم (المصنف ^(١)) لأن العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة ^(٢) .

وقولنا - لمناسبة بينهما في الحروف الأصلية - أي بأن تكون فيهما على ترتيب واحد ليخرج نحو - ثلم ، وثلب - مما ليس فيه جميع الأصول المسمى بالاشتقاق الأكبر إذ المحدود هنا الصغير المراد عند الإطلاق ، ولا يحتاج إلى الاتفاق في الحروف الزوائد .

وقولنا - والمعنى - يخرج نحو - اللحم ، والملح ، والحلم - فإنها متوافقة في الحروف الأصلية دون المعنى ولا بد في تحقيق الاشتقاق من تغيير بين لفظي المشتق والمشتق منه .

وقسمه في المنهاج إلى خمسة ^(٣) عشر قسمًا لأنه إما بزيادة حرف كحالف من الحلف ، أو حركة كفهم من الفهم ، أو هما معاً كضارب من الضرب ، أو نقصان حرف كسهل من الصهيل ^(٤) ، أو حركة كسفر - بسكون ^(٥) الفاء - جمع من السفر ^(٦) ، أو هما معاً كصب من

(١) ما بين القوسين مثبت من شرح الجلال المحلى وساقط من المخطوط .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٢٨٢ .

(٣) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ٦٨ .

(٤) الصهيل : صوت الفرس . وقد سهل يصهل - بالكسر - صهيلاً ، وصهالاً أيضاً بالضم فهو فرس صهال .

راجع : مختار الصحاح مادة - سهل - .

(٥) قال الإسنوى في نهاية السؤل ٢ / ٧١ : ... سفر - بسكون الفاء - من السفر . نقصت فتحة الفاء .

(٦) في مختار الصحاح مادة - سفر - : السُّفَر : قطع المسافة ، والجمع أسفار ... وسفر : خرج إلى السفر وبابه - جلس - فهو سافر ، وقوم سفر كصاحب وصحب ، وسفار كراكب وركاب ١ هـ .

الصبابة (١)، أو زيادة حرف ونقصانه كصاهل من الصهيل ، أو زيادة حركة ونقصانها كحذر من الحذر ، أو زيادة حرف ونقصان حركة كولهى من وله أو زيادة حركة ونقصان حرف كرجع من رجعى ، أو زيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها كوعد من الوعد ، أو زيادة حركة مع زيادة حرف ونقصانه ككمل من الكمال ، أو زيادة حرف مع نقص حرف وحركة كهذا من الهذيان ، أو زيادة حركة مع نقص حركة وحرف كقنط من القنوط ، أو زيادتهما ، ونقصانهما ككامل من الكمال .

وقد يكون التغيير تقديرياً كما فى طلب من الطلب . فتقدر حركة اللام فى الفعل غيرها فى المصدر كما قدر سيبويه أن ضمة النون فى - جنب - جمعاً غيرها فيه مفرداً .

والى هذه الأنواع أشرت بقولى من زيادتى - كيف عنا - .

وقولنا فيما تقدم زيادة حرف أو حركة ، ونقصانه المراد به جنس الحرف والحركة واحداً كان أو أكثر .

قال الإسنوى : وفى الاعتداد بحركة الإعراب وهمزة الوصل نظر - (٢) .

ص : ومنه كاسم الفاعل المطرد ... ومنه كالتقارورة المقتصد

ش : المشتق قد يطرد استعماله كاسم الفاعل ، والمفعول وغيرهما كضارب لكل واحد وقع منه الضرب وهكذا .

(١) الوله : الحزن وقيل هو ذباب العقل والتحير من شدة الوجد أو الحزن أو الخوف .

والوله يكون من الحزن والسرور مثل الطرب . يقال رجل ولهان وواله وآله على البذل :

تكلان ، وامرأة ولهى وواله والهة وميلاه : شديدة الحزن على ولدها والجمع : الوله .

راجع : لسان العرب مادة - وله - .

(٢) قوله - وفى الاعتداد ... وهمزة الوصل نظر - أى لسقوطها فى وسط الكلام .

راجع : نهاية السؤل ٢ / ٧٢ .

وقد يختص ببعض الأشياء كالقارورة مشتق من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقرر للمائع كالكوز .

ص : من لم يَمَّ وصف به ما اشتق له . . . منه سمي وخالف المعتزلة ولا الذي قام به ما ليس له . . . اسم فإن كان فأوجب عمله

ش : بل يجوز أن يشتق الاسم إلا لمن قام به الوصف . فلا يطلق على من لم يتصف بالقيام أنه قائم .

وجوز المعتزلة ذلك حيث لم يثبتوا للباري تعالى الصفات الذاتية (١) كالعلم ، والقدرة ووافقوا على أنه عالم قادر بذاته لا بصفات زائدة عليها فراراً من تعدد (٢) القدماء .

ففي الحقيقة لم يخالفوا في أصل المسألة إذ لم يطردوا ذلك في جميع الأمور ، وغايته أنه لازم مذهبهم (٣) .

والصحيح أن لازم المذهب ليس بمذهب .

وأما من قام به الوصف فإن كان ذلك الوصف ليس له اسم كأنواع الروائح ، والآلام كما تقدم استحال أن يشتق منه محله .

وعبارة النظم أصرح في المراد من قول أصله - لم يجب (٤) - .

وإن كان له اسم وجب الاشتقاق له لغة كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه .

(١) الصفات الذاتية هي :

حياة وعلم قدرة وإرادة . . . كلام وإبصار وسمع البقا

(٢) التعدد والمحذور إنما هو في ذوات وليس في ذات وصفات .

(٣) معنى هذا الكلام : أن ما نقل عن المعتزلة من تجويزهم ما ذكر لم يصرحوا به وإنما أخذ من نفهم عن الله تعالى صفاته الذاتية .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشر الجلال ١ / ٢٨٦ .

ص : والأكثر شَرْطُواله البقاء . . . في كونه حقيقة قد أُطلقاً
أو أخيراً الجزء إذا لم يمكن . . . والثالث اشتراطه في الممكن
والرابع الوقف وقيل إن طراً . . . وصف وجودي يُنافي الأخير
لم يَجْزُ الإطلاق إجماعاً جلاً . . . وليس في المشتق ما دل على
خصوص تلك الذات واسم الفاعل . . . حقيقة في الحال ثم المنجلى
حال تلبس وقبل النطق . . . وقيل لا وقوع للمشتق

ش : إطلاق المشتق مع بقاء المشتق حقيقة بالاتفاق وقبل وجوده باعتبار
المستقبل مجاز بالاتفاق .

وأما إطلاقه بعد انقضائه باعتبار المعنى كإطلاق الضارب بعد انقضاء
الضرب والمتكلم بعد انقضاء الكلام فهل هو حقيقة أو مجاز ؟ .

فيه مذاهب :

(أحدها) : أنه مجاز ويشترط في كونه حقيقة بقاء الصفة المشتق منها . ثم
إن أمكن حصولها دفعة واحدة كالقيام ، والقعود فواضح وإلا
كالكلام ^(١) اكتفى في كون الإطلاق حقيقياً بأن يقترن بآخر
جزء .

وهذا رأى الجمهور . وفي - المحصول ^(٢) - أنه الأقرب ، واختاره
البيضاوي ^(٣) .

(الثاني) : أنه حقيقة مطلقاً استصحاباً للإطلاق .

(١) قوله - كالكلام - حيث إنه بأصوات تنقضي شيئاً فشيئاً فاشترط بقاء آخر جزء منه .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٨٦ .

(٣) راجع : المنهاج مع نهاية السؤل ٢ / ٧٩ - ٨٢ .

وبه قال الجبائي (١) وابنه أبو هاشم (٢) ، وابن سينا (٣) .

(الثالث) : أن ما أمكن بقاء المشتق إلى حالة الإطلاق كالضارب مجاز فيشترط فيه البقاء ، وما لا يمكن كالمتكلم حقيقة من غير اشتراط .

وهذا القول قاله في - المحصول - ، وردّه الآمدي ، وحكاه ابن الحاجب (٤) ، وفات - جمع الجوامع - فهو من زوائد النظم .

(الرابع) : الوقف عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليلهما .

وقيل : إن طراً على المحل وصف وجوبى يناقض الوصف الأول كالسواد بعد البياض والقيام بعد القعود لم يجز إطلاق الوصف الأول عليه إجماعاً .

وقائل ذلك هو الآمدي . حكى إجماع المسلمين ، وأهل اللسان على أنه لا يجوز تسمية القائم قاعداً ، والقاعد قائماً للقعود ، والقيام السابق .

وهو مقتضى كلام الإمام وأتباعه فإنهم ردّوا على الخصوم بأنه لا يصح أن يقال لليقظان نائم باعتبار النوم السابق (٥) .

قال العراقي : وإذا كان كذلك فما أدرى لم ذكره في - جمع الجوامع (٦) - بصيغة التمرّيض ؟ .

(١) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي . من أئمة المعتزلة ورئيس علم الكلام في عصره وإلى نسبة الطائفة - الجبائية - له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب ولد سنة ٢٣٥ هـ وتوفي رحمه الله سنة ٣٠٣ هـ .
راجع الأعلام ٦ / ٢٥٦ .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب . وقد تقدمت ترجمته .

(٣) هو الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي الفيلسوف الرئيس صاحب التصانيف في الطب ، والمنطق ، والطبيعيات ، والإلهيات نشأ وتعلم في - بخارى - وطاف البلاد وناظر العلماء واتسعت شهرته ، ولد عام ٣٧٠ هـ وتوفي عام ٤٢٨ هـ .

راجع : وفيات الأعيان ١ / ٤١٩ ، والأعلام ٢ / ٢٤١ .

(٤) راجع : بيان المختصر ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٥) راجع : نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، والحاصل ١ / ٣١٥ .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٩ .

وقال الشيخ جلال الدين : هذا القول فيه تخصيص محل الخلاف
بغير ما ذكر والأصح جريانه فيه إذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق^(١) .
ثم من جملة المشتق اسم الفاعل وهو حقيقة في الحال باتفاق لكن
اختلف في المراد بالحال .

فقال القرافي^(٢) : المراد حال نطق الناطق باللفظ المشتق .

وبنى على ذلك سؤاله في نصوص « الزانية ، والزاني
فاجلدوا^(٣) » ، « السارق والسارقة فاقطعوا^(٤) » ، « فاقتلوا
المشركين^(٥) » ونحوها أنها إنما تتناول من انصف بالمعنى بعد
نزولها الذي هو حال النطق مجازاً ، والأصل عدم المجاز ،
والإجماع على تناولها له حقيقة .

وأجاب بأن المسألة في المشتق المحكوم به نحو : - زيد ضارب -
فإن كان محكوماً عليه كما في الآيات المذكور فحقيقة مطلقاً .

وقال السبكي : بل المراد بالحال حال التلبس بالمعنى ، وإن تأخر
عن النطق بالمشتق فيما إذا كان محكوماً عليه لا حال النطق به
الذي هو حال التلبس بالمعنى أيضاً فقط .

ثم نبهت على أن المشتق الذي هو دال على ذات متصفة بمعنى
المشتق منه كالأسود لا دلالة فيه على خصوص تلك الذات من
كونه جسماً أو غير جسم ، أو بشراً أو غيره فإنه لا معنى له إلا ذات
قام بها السواد من غير دلالة على خصوص تلك الذات^(٦) .

(١) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٨٩ .

(٢) راجع : نفائس الأصول ٢ / ٦٦٥ .

(٣) آية رقم ٢ من سورة النور .

(٤) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٥) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٦) مثال ذلك قولك مثلاً - الأسود جسم صحيح - لو أشعر - الأسود - في هذا القول بالجسمية

لكان بمثابة قولك - الجسم ذو السواد جسم - وهو غير صحيح لعدم فائدته .

- شرح الجلال المحلى ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ -

ثم نبهت من زيادتي على أن قوماً أنكروا وقوع الاشتقاق :
قال أبو حيان (١) في - الارتشاف (٢) - : ذهب طائفة إلى أنه لا
يشتق شيء من شيء ، وأن كلاً أصل .
قال : وذهب الزجاج (٣) وطائفة أخرى إلى أن كل كلمة فيها حرف
من أخرى فهي مشتقة منها .
وعجبت لصاحب - جمع الجوامع - كيف فاته حكاية هذا الخلاف
مع حكايته نظيره في المترادف ، والمشتك ، والمجاز .
وقد حكته في كتابي - جمع الجوامع - في العربية في أول الكتاب
السابع في التصريف .

« مسألة »

ص : وقُرْعُ ذِي التَّرَادِفِ الْمَصُوبُ ٠٠٠ وأنكر ابنُ فارسٍ وتعلّبُ
كانه في لغةٍ مُفْرَدَةٍ ٠٠٠ وأنكر الإمامُ في الشرعية

(١) هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي شيخ البلاد المصرية ، والشامية انتهت إليه
رئاسة العربية في زمانه . له مصنفات تشهد بفضله ونبله منها : البحر المحيط في
التفسير ، والوهاج في اختصار المنهاج في المذهب الشافعي . توفي سنة ٧٤٥ هـ
(الأعلام ١٥٢ / ٧)

(٢) هو : ارتشاف الضرب من لسان العرب (كما في المرجع السابق .
(٣) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل غلب عليه اسم الزجاج لأنه كان أول حياته
يحترف خراطة الزجاج فهو لقب مهنته . له مؤلفات طيبة منها : معاني القرآن ، وخلق
الإنسان ، والاشتقاق . وهو عالم بالنحو واللغة أخذ العلم عن ثعلب ثم عن المبرد . ولد
ببغداد سنة ٢٤١ هـ ، وتوفي بها سنة ٣١١ هـ .
راجع : الأعلام ٤٠ / ١ ، وتاريخ بغداد ٨٩ / ٦

ش : المترادف : وهو الكلمتان فصاعداً الدالتان على معنى واحد باعتبار واحد
واقع على الأصح (١) ولغة العرب طافحة (٢) به .

وأنكره ثعلب (٣) ، وابن فارس (٤) وقالوا : ما أوهم المترادف يؤول على
التباين بالصفة كالإنسان ، والبشر . الأول باعتبار النسيان (٥) أو الأُنس ، والثاني
باعتبار بدو البشرة أى ظهور الجلد .

وحكى عن ابن خالويه (٦) أنه قال بمجلس سيف الدولة : أحفظ للسيف
خمسین اسماً فقال أبو علي الفارس : ما أحفظ له إلا اسماً وهو السيف .

فقال ابن خالويه : فأين الصارم ، والمهند ، والرَّسُوب ، والمخدّم
وكذا وكذا ؟ .

فقال أبو علي : هذه صفات .

وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم ، والصفة .

قال الأصفهاني : وينبغي حمل كلامهم على منعه فى لغة واحدة ، فأما
فى لغتين فلا ينكره عاقل .

(١) راجع : الإحكام للآمدي ١ / ٢٤ ، والمحصل ١ / ٩٣ ، والحاصل ١ / ٣٢٠ ، والتحصيل
١ / ٤١٠ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٠ ، وحصول المأمول ص ١١ ، وبيان
المختصر ١ / ١٧٥ .

(٢) قوله - طافحة به - أى ممتلئة به . يقال : طفح الإناء والنهر يطفح طفحاً وطفوحاً : امتلاً
وارتفع حتى يفيض .

راجع : لسان العرب مادة - طفح - .

(٣) - (٤) سيذكر الشيخ السيوطى ترجمتهما بعد قليل .

(٥) قول - باعتبار النسيان ... أى فيكون وزنه على هذا - إفعان - وأصله - إنسيان - فحذفت
لام الكلمة التى هى - الياء - . وأما باعتبار أنه يأنس فوزنه - فعلان - .

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد النحوى اللغوى من مصنفاته : كتاب - الاشتقاق - ،
وكتاب - الجمل - فى النحو . توفى رحمه الله سنة ٣٧٠ هـ .

وهذا معنى قولى من زيادتى - كأنه فى لغة مفردة - .

وأكرر الإمام فى - المحصول - وقوعه فى الأسماء الشرعية دون اللغة .

قال : لأنه ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه فى النظم ، والسجع مثلاً (١) وذلك منتف فى كلام الشارع ، وما ثبت للحاجة يقدر بقدرها .

وأورد عليه ابن السبكي ، والقرافى الفرضي ، والواجب ، والسنة ، والتطوع (٢) .

وأجاب الشيخ جلال الدين بأنها أسماء اصطلاحية (٣) لا شرعية . والشرعية (٤) ما وضعها الشارع (٥) .

وابن فارس هو الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوى القزوينى أحد النحاة على طريقة الكوفيين . وكان شافعيّاً فتحول مالكيّاً . وله المجل فى اللغة وغيره مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة (٦) .

وثعلب هو إمام الكوفيين فى النحو ، واللغة أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار ولد سنة مائتين ومات فى جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين (٧) .

(١) قوله - مثلاً - نبّه به على أن للمترادف فوائد آخر كتنسيير النطق بأحدهما دون الآخر كما فى - برّ وقمح - فى حق الألف فى الرءاء ، وكالجناس فقد يقع بأحدهما دون الآخر كما فى قوله تعالى ﴿ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ - الكهف آية ١٠٤ - فإنه يقع يحسبون دون يظنون .

راجع : حاشية البنانى ١ / ٢٩٠ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٠ .

(٣) قوله - أسماء اصطلاحية - أى اصطلاح عليها حملة الشرع من غير أن يكون الشارع وضعها فلا تكون شرعية .

(٤) قوله - والشرعية - الواو بمنزلة لام العلة فكأنه قال : لأن الشرعية ...

(٥) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٩٠ .

(٦) راجع : معجم الأدباء ١ / ٥٣٣ .

(٧) راجع : معجم الأدباء ٢ / ٥٥ .

ص : وليس منه في الأصح الحد مع ٠٠٠ محدوده والاسم والجاني تبع
ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : اختلف في الحد (١) ، والمحدود هل هما مترادفان أو متغايران ؟ .

فالأصح الثاني لأن الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلاً ،
والمحدود أى اللفظ الدال عليه يدل عليها إجمالاً .

والأول (٢) يقطع النظر عن الإجمال ، والتفصيل .

وقال القرافي (٣) : هو غير المحدود إن أريد اللفظ ، ونفسه إن أريد
المعنى يعنى فلا خلاف في الحقيقة كما قال الغزالي في -
المستصفى - .

(الثانية) : التابع وهو الذى لا يستعمل منفرداً ، وإنما يستعمل مع متبوعه

نحو - حسن بسن (٤) ، وعطشان ، نطشان (٥) ، وشيطان ليطان (٦) -
في ألفاظ عديدة جمعها ابن فارس في مؤلف .

(١) قوله - الحد - أى الحقيقي وهو القول الدال على ماهية الشيء . فخرج اللفظى فهو
مترادف قطعاً ، والرسمى كحيوان ضاحك فهو غير مترادف قطعاً إذ عرضيات الشيء لا
يتصور كونها تفصيلاً لحقيقته اللهم إلا أن يراد بالمحدود فى الرسم اسم الشيء باعتبار
وجهه لا باعتبار كنهه فيصح أن بالحد هنا ما يعم الحقيقي والرسمى وهو الموافق
لاصطلاح أهل الأصول .

راجع : حاشية البنانى ١ / ٢٩٠ .

(٢) قوله - الأول - أى القائل بأنهما مترادفان .

(٣) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٦ .

(٤) قوله - بسن - أى حسن شديد الحسن .

لسان العرب مادة - بسن -

(٥) قوله - نطشان - أى عطشان شديد العطش

لسان العرب مادة - نطش -

(٦) يقال : لاطه الله ليطا : أى لعنه

راجع : لسان العرب مادة - ليط -

قيل : إنه مع متبوعه مترادفان .

والأصح المنع لأنه إنما يفيد المعنى مع متبوعه ، ومتى قطع فلا دلالة له أصلاً ومن شأن كل من مترادفين إفادة كل منهما المعنى وحده .

ص : والحق أن تابعاً يفيد ... تقوية التأكيد
والمرتضى تعاقب الردفين ... من لفظة يكون أو ثنتين
إن لم يكن بلفظه تعبداً ... والثالث المنع إذا تعدداً

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : ذهب الآمدى إلى أنه لا فائدة للتابع أصلاً (١) .

وهو ظاهر قول المنهاج (٢) : التابع لا يفيد (وحده) (٣) .

والحق أنه يفيد تقوية الأول ، وإلا لم يكن لذكره فائدة ، والعرب لحكمتها لا تتكلم بما لا فائدة فيه .

والفرق بينه وبين التأكيد : أن التأكيد يفيد مع التقوية نفى احتمال المجاز في نحو - جاء القوم كلهم - ، أو السهو في - جاء زيد نفسه - .

وهذا معنى قولى من زيادتى - وفاقه التأكيد - .

(الثانية) : اختلف فى تعاقب المترادفين أى وقوع كل منهما مكان الآخر .

فالأصح عند ابن الحاجب (٤) ، وصاحب - جمع الجوامع (٥) -

(١) راجع : الإحكام ١ / ٢٦ ونصه : ... وأنه قد لا يفيد معنى أصلاً ، ومنتهى السؤل ص ٩ ونصه : وربما لا يكون له معنى ،

(٢) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ١٠٥ .

(٣) ما بين القوسين مثبت من المنهاج وساقط من النسختين .

(٤) راجع : بيان المختصر ١ / ١٨٠ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٢ .

الجواز مطلقاً أى سواء كانا من لغة أو لغتين إذ لا مانع من ذلك
ولكن بشرط أن لا يكون مما تعبد بلفظه .

فإن كان كتكبيره (١) الإحرام لم يجز إقامة مرادفه مقامه قطعاً ،
ولهذا لما علم النبي ﷺ البراء دعاء النوم وفيه - آمنت بكتابك الذي
أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت - وأعادته عليه فقال ورسولك الذي
أرسلت - ردّ عليه وقال : لا - ونبيك الذي أرسلت - .

رواه البخارى وغيره (٢) .

مع أن مدلول النبي ، والرسول واحد .

قال القرافى : وفى هذا القيد نظر فإن المنع فى ذلك لعارض
شرعى والبحث فى هذه المسألة إنما هو من حيث اللغة .

وقيل : بالمنع مطلقاً (٣) .

وعليه الإمام ، وأتباعه (٤) .

وقيل : بالجواز إذا كانا من لغة والمنع إذا كانا من لغتين .

(١) قوله - كتكبيره الإحرام - أى فلا يؤتى بدلها بلغة الفرس بأن يقال - خدای بزرگ تر -
خلافاً لمن يقول بصحة ذلك .

ومعنى الأول : الله ، ومعنى الثانى : كبير ، والثالث دالٌّ على أفعل التفضيل .
راجع : حاشية البنانى ١ / ٢٩٢ .

(٢) أخرجه البخارى فى الوضوء باب - فضل من بات على الوضوء - ١ / ٥٥
وأخرجه مسلم فى الذكر باب - ما يقول عند النوم - ٤ / ٢٠٨١ ، ٢٠٨٢ .
وأخرجه الترمذى فى الدعوات باب - ما جاء فى الدعاء إذا أوى إلى فراشه
٥ / ٤٦٨ ، ٥٦٧ .

(٣) قوله - بالمنع مطلقاً - أى سواء كانا من لغة واحدة أو لغتين .

(٤) راجع : المحصول ١ / ٩٥ ، والتحصيل ١ / ٢١٠ ، والحاصل ١ / ٣٢٢ .

وعليه البيضاوى (١) ، والصفى (٢) الهندى لأن ضم لغة إلى أخرى بمثابة ضم مهمل إلى مستهل .

ومحل الخلاف فى حال التركيب أما فى حال الأفراد كما فى تعديد الأشياء فلا خلاف فى جوازه .

مسألة

ص : ذو الاشتراك واقع فى الأظهر ٠٠ وقد نفاه ثعلب والأبهرى
وفى القرآن نجل داود نفى ٠٠ وآخرون فى حديث المصطفى
وقيل واجب وقيل ممتنع ٠٠ وقيل بل بين النقيضين منع

ش : فى المشترك (٣) بالنسبة إلى وقوعه سبعة مذاهب :

(أصحها) : أنه جائز واقع ، وليس بواجب .

(الثانى) : أنه جائز غير واقع (٤) .

وبه قال ثعلب (٥) ، والأبهرى (٦) ، والبلخى .

(١) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ٢ / ١١٠ .

(٢) راجع : الفائق فى أصول الفقه ١ / ٢٢١ ، ونهاية الوصول ١ / ٢٠٤ .

واقع - أى فى القرآن والحديث وغيرهما .

(٣) المشترك : هو اللفظ الواحد الموضوع لشيئين مختلفين أو أكثر من حيث هما كذلك من غير نقل عن أحدهما إلى الآخر .

راجع : نهاية الوصول للصفى الهندى ١ / ٢١٣ .

(٤) قوله - غير واقع - أى فى القرآن والحديث وغيرهما .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح أبو بكر الفقيه المالكي الأبهرى سكن بغداد

وحدث بها عن أبى عروبة والباغندى وغيرهما . شيخ المالكية فى العراق ، له تصانيف

فى شرح مذهب مالك والرد على مخالفيه منها : الأصول ، وإجماع أهل المدينة ،

وفضل المدينة على مكة . ولد سنة ٢٨٩ هـ وتوفى رحمه الله سنة ٣٧٥ هـ

راجع : تاريخ بغداد ٥ / ٤٦٢ ، والأعلام ٦ / ٢٢٥ .

قالوا وما يظن مشتركاً فهو إما حقيقة ، ومجاز ، أو متواطئ كالعين حقيقة في الباصرة مجاز في غيرها . كالذهب لصفائه ، والشمس لضياؤها ، كالقرء ^(١) موضوع للقدر المشترك بين الطهر ، والحيض وهو الجمع من قرأت الماء في الحوض أى جمعته فيه ، والدم يجتمع في زمن الطهر في الجسد ، وفي زمن الحيض في الرحم .

(الثالث) : أنه غير واقع في القرآن خاصة .

وحكى عن ابن داود الظاهري . لأنه لو وقع فيه لوقع إما مبيناً فيطول بلا فائدة أو غير مبين فلا يفيد ، والقرآن ينزه عن مثل ذلك .

وأجيب باختبار أنه وقع غير مبين ، ويفيد إرادة أحد معنييه الذى سببين ^(٢) ، وذلك كاف في الإفادة ، ويترتب عليه في الأحكام الثواب أو العقاب بالعزم على الطاعة ، أو العصيان بعد البيان . فإن لم يبين حمل على المعنيين كما سيأتى .

(الرابع) : أنه غير واقع في الحديث أيضاً لما ذكر في القرآن .

(الخامس) : أنه واجب الوقوع لأن المعانى أكثر من الألفاظ الدالة عليها .

وأجيب بمنع ذلك إذ ما من مشترك إلا ولكل من معنييه - مثلاً - لفظ يدل عليه ^(٣) .

(السادس) : أنه ممتنع الوقوع أى محال عقلاً لإخلاله بفهم المراد المقصود من الوضع .

وأجيب بأنه يفهم بالقرينة ، والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الإجمالى المبين بالقرينة . فإن انتقت حمل على المعنيين ^(٤) .

(١) قوله - وكالقرء - عطف على قوله - كالعين - وأعاد الكاف لأنه راجع إلى المتواطئ كما أن الأول راجع إلى الحقيقة والمجاز .

(٢) قوله - الذى سببين - نعت لقوله - أحد معنييه -

(٣) ، (٤) راجع : شرح الجلال مع جمع الجوامع ١ / ٢٩٣ ، والترىاق النافع ١ / ٨٩ .

(السايع) : أنه ممتنع بين النقيضين فقط كوجود الشيء وانتقائه .

وبه قال الإمام (١) .

وعلمه بأن سماعه لا يفيد غير التردد بين الأمرين وهو حاصل عقلاً فالوضع له عبث .

وأجيب بأن فائدته استحضار التردد بين أمرين يغفل الذهن عنهما ، والفائدة الإجمالية قد تقصد فيستحضرهما بسماعه ، ثم يبحث عن المراد منهما .

مسألة

ص : يصح أن يراد معنىاً . . . تجوزاً والشافعي رآه
حقيقة وذا ظهور فيهما . . . فاحمل بلا قرينة عليهما
ووافق القاضي وقال مجمل . . . عليهما للاحتياط يحمل
والأكثر من مثل ما حكى الصفي . . . بالنع من حمل وبالتوقف
وقيل إنما يصح عقلاً . . . وقيل لا يصح ذاك أصلاً
وقيل في الأفراد لا يصح . . . وقيل في الإثبات والأصح
الجمع باعتبار معنييه . . . إن سوغوه قد بُنى عليه

ش : نقدم على تقرير هذه المسألة الفرق بين الوضع ، والاستعمال ، والحمل :

(١) راجع : المحصول ١ / ١٠٠ .

فالوضع تقدم أنه جعل اللفظ دليلاً على المعنى (١) .
وهو من صفات الواضع .
والاستعمال : إطلاق اللفظ ، وإرادة المعنى (٢) .
وهو من صفات المتكلم .
والحمل : اعتقاد السامع مراد المتكلم (٣) .
فهو من صفات السامع .
إذا علمت ذلك فقد اختلف في استعمال المشترك في معنييه معاً على
مذاهب :
(أحدها) : - وبه قال الأكثرون (٤) - : جوازه . كأن يقول - عندي عين -
ويريد الذهب والجارية - مثلاً - ، - وملبوسى جون - ويريد
أبيض ، وأسود .
وعلى هذا اختلف :
فقليل : يصح عقلاً لا لغة لا حقيقة ولا مجازاً لمخالفته لوضعه
السابق إذ قضيته أن يستعمل في كل منهما منفرداً فقط .
وبهذا قال أبو الحسين البصرى ، والغزالي (٥) ،
والأكثرون على أنه لغة :
وعلى هذا اختلف :
فقليل إنه مجاز .
وإليه مال إمام الحرمين (٦) ، واختاره ابن الحاجب (٧) ، وصاحب -

(١) ، (٢) ، (٣) راجع : شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٢٠ - ٢٢ .

(٤) راجع : غاية الوصول ص ٤٨ ، والترىاق النافع ١ / ٨٩ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠ .

(٥) راجع : المعتمد ٢ / ٣٥٢ والمستصطفى ٢ / ٧١ ، والمنحول ص ١٤٧ .

(٦) راجع : البرهان ١ / ٣٤٤ .

(٧) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١١١ .

جمع الجوامع ^(١) - (لأنه لم يوضع لهما معاً ، وإنما وضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر بأن تعدد الواضع أو وضع الواحد نسياناً للأول) ^(٢) .

قلت : هذا لا يتمشى على قول التوقيف الذى هو الأشهر .

وقيل : إنه حقيقة لأنه وضع لكل منهما .

حكاه الآمدى ^(٣) عن الشافعى ، والقاضى أبى بكر ^(٤) .

ثم اختلف على هذا فى محمله عند تجرده عن القرائن المعينة والمعجمة ^(٥) على ثلاثة أقوال :

فقال الشافعى : إنه ظاهر فيهما ، فيحمل عليهما معاً من باب العموم .

وقال القاضى فيما حكاه عنه فى - المحصول ^(٦) - إنه مجمل فيحمل عليهما معاً من باب الاحتياط .

وقال الأكثرون - فيما حكاه الصفى ^(٧) الهندى - : لا يحمل عليهما ، ولا على واحد منهما ويتوقف لظهور قرينة .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٥ .

(٢) ما بين القوسين هو كلام الشيخ الجلال المحلى ذكره السيوطى ولم يشر إلى مصدره .

(٣) راجع : الإحكام ١ / ٢٣ .

(٤) قال صاحب - جمع الجوامع - (وعن الشافعى والقاضى ، والمعتزلة حقيقة) .

وقال البنائى قوله (وعن الشافعى والقاضى والمعتزلة) : عبر بعن إشارة إلى أن القول بأن ذلك حقيقة عند هؤلاء غير مجزوم به عنده . وهو كذلك فى حق الشافعى ، والمعتزلة فقد اختلف النقل عنهما فى أنه حقيقة أو مجاز . والمراد بالمعتزلة أبو على الجبائى ومن تبعه . أ هـ .

راجع : حاشية البنائى ١ / ٢٩٥ .

(٥) مثال القرائن المعجمة : قولك عندى عين أشرب منها ، وأنفق منها .

(٦) راجع : المحصول ١ / ١٠٥ .

(٧) راجع : الفائق فى أصول الفقه ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ونهاية الوصول ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وهو الموجود فى - تقريب (١) - القاضى .

وحكاية هذا القول من زوائد .

(المذهب الثانى) : المنع من استعمال المشترك فى معنييه مطلقاً .

ونصره ابن الصباغ (٢) فى - العدة (٤) - ، والإمام فى -
المحصول (٥) - .

وحكايته من زوائده أيضاً .

(الثالث) : يجوز فى الجمع نحو : - اعتدى بالأقراء ، ولا يجوز فى الأفراد
سواء فى ذلك الإثبات ، والنفى .

وحكايته أيضاً من زوائد .

وعجبت لصاحب - جمع الجوامع - كيف فاته حكاية هذا
الخلاف .

(الرابع) : أنه يصح فى النفى نحو - لا عين عندي - بخلاف الإثبات نحو -
عندي عين - .

والفرق بينهما أن النكرة فى سياق النفى تعم

(١) هو التقريب والإرشاد للقاضى أبى بكر الباقلانى وهو كتاب فى أصول الفقه .

(٢) هو : عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد . وكنيته أبو نصر ، وعرف بابن
الصباغ لأن أحد أجداده كان صباغاً . ولد ببغداد سنة ٤٠٠ هـ ونشأ بها . وكان بارعاً فى
الفقه والأصول ثقة حجة حتى فضله بعضهم على أبى اسحق الشيرازى وكان شافعى
المذهب وقد كف بصره فى كبره له كتب طيبة منها : تذكرة العالم فى الأصول ،
والفتاوى . توفى رحمه الله سنة ٤٧٧ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ٢٧١ .

(٣) العدة فى أصول الفقه كما فى الفتح المبين ١ / ٢٧٢ ، والأعلام ٤ / ١٠ وسماء ابن
السبكي فى طبقاته ٥ / ١٢٢ - عدة العالم والطريق السالم - .

(٤) راجع : المحصول ١ / ١٠١ ، ١٠٢ .

وبه قال صاحب (١) - الهداية - من الحنفية .

ومحلّ الخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين . فإن امتنع
كاستعمال صيغة - افعل - فى طلب الفعل ، والتهديد لم يصح
قطعاً .

وقولى - والأصح ... إلى آخره :

اختلف فى جمع المشترك باعتبار معنييه كقولك - عندى عيون -
وتريد باصرة وجارية وذهبا .

فقال الأكثرون (٢) إنه مبنى على جواز استعماله فى معنييه :

إن جوزناه جاز ، وإن منعناه امتنع .

وقيل : ليس مبنىً عليه بل يجوز مطلقاً لأن الجمع فى قوة تكرير
المفردات بالعطف فكأنه استعمل كل مفرد فى معنى .

وقولى - إن سوغوه - أى النحاة .

وقول الأصل (٣) - إن ساغ - مزيد على المختصرات أشير به إلى
خلاف النحاة فى جواز تثنية اللفظين المختلفين فى المعنى
وجمعها .

فالجواز رأى ابن مالك .

والمنع رأى ابن الحاجب ، وأبى حيان .

وقال ابن عصفور (٤) إن اتفاقاً فى المعنى الموجب للتسمية

(١) صاحب - الهداية - هو : على بن أبى بكر بن عبد الجليل المرغينانى توفى رحمه الله
سنة ٥٩٣ هـ .

راجع : تاج التراجم ص ٤٢ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٦ ، والترىاق النافع ١ / ٩٠ ، وشرح الكوكب
المنير ٣ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٧ .

(٤) هو : على بن مؤمن بن محمد الحضرمى الإشبلى أبو الحسن المعروف بابن عصفور : =

كالأحمرين للذهب ، والزعفران جاز ، وإلا فلا كالعين الباصرة
والذهب .

والمسألة المذكورة فى كتابى - جمع الجوامع - فى العربية
مبسوطة فى شرحه .

« مسألة »

ص : والخلف يُجرى فى المجازين وفى . . . حقيقة وضدها فيما اصطفى
فى العموم وافعلوا الخير سلك . . . وقيل للفرض وقيل المشترك

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : فى جواز استعمال اللفظ فى مجازيه الخلاف فى استعمال المشترك
فى معنياه كقولك - والله لا أشتري - مريداً السوم ، والشراء
بالوكيل .

فعلى الصحة وهو الراجح يحمل عليهما إذا تجرد بشرط أن يتساويا
فى الاستعمال .

فإن ترجح أحدهما تعين (١) .

وشروطه - كما قال الأصفهاني - : أن لا يتنافيا كالتهديد ،
والإباحة ، بصيغة - افعل - .

(الثانية) : فى استعمال اللفظ فى حقيقته ، ومجازه حيث لا تنافى

= حامل لواء العربية بالأندلس فى عصره . من مصنفاته : المفتاح ، والهلال والمقنع ،
وشرح الجمل ، وشرح الحماسة .

ولد بأشبيلية سنة ٥٩٧ وتوفى بتونس سنة ٦٦٩ هـ .

راجع : الأعلام ٥ / ٢٧ .

(١) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ١٩٧ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٠٠ .

الخلاف في المشترك أيضاً كإطلاق الشراء على الشراء الحقيقي ، والسوم ، والأسد على السبع ، والرجل الشجاع .

وخالف القاضي أبو بكر فمنع ذلك (١) قطعاً ، وإن جوّز استعماله في معنييه الحقيقيين فارقاً بأن الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له ، والمجاز فيما لم يوضع له وهما متنافيان .

وأجيب بمنع التنافي (٢) .

وعلى الصحة يكون مجازاً ، أو حقيقة ومجازاً باعتبارين على قياس ما تقدم ، ويحمل عليهما إن قامت قرينة على إرادة المجاز مع الحقيقة كما حمل الشافعي « أو لامستم النساء » (٣) على الجسّ باليد ، والوطء .
ومن المفرع على ذلك قوله تعالى « وافعلوا الخير » (٤) .

فعلى جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه تكون عامة في الواجب والمندوب حملاً لصيغة - افعل - على الحقيقة ، والمجاز من الوجوب ، والندب بقرينة كون متعلقها وهو - الخير - شاملاً لهما .
وقيل : إنها للواجب خاصة بناء على المنع .

وقيل : إنها للقدر المشترك بين الوجوب ، والندب وهو طلب الفعل .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٨ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٩٥ ،

والمسودة في أصول الفقه ص ١٦٦ والمنحول ص ١٤٧ .

(٢) قوله - وأجيب بمنع التنافي - حيث إن التنافي لا يكون إلا إذا كان الوصفان أى الموضوع

له وغير الموضوع له لموصوف واحد ومن جهة واحدة أيضاً ، وليس الأمر هنا كذلك

فإن الموضوع له وصف للمعنى الحقيقي ، وغير الموضوع له وصف للمعنى المجازي .

(٣) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، ورقم ٦ من سورة المائدة .

(٤) آية رقم ٧٧ من سورة الحج .

مسألة

الحقيقة ، والمجاز

ص : الأول الكلمة المستعملة ٠٠ فيما اصطلاحاً أولاً توضع له
فى لغة تكون أوعرفية ٠٠ عموماً أو خصوصاً أوعرفية
والأوليان وقعا وقد نفى ٠٠ عرفية تعم قوم خفأ
وقوم الإمكان للشرعية ٠٠ وقوم الوقوع والدينية
قوم وذا المختار لا الفروع ٠٠ وذو اعتزال أطلق الوقوعا
وقيل لا الإيمان والتوقف ٠٠ للسيف والشرعى ما لا يعرف
إلا من الشرع اسمه ويطلق ٠٠ للنذب والمباح ثم المطلق

ش : الحقيقة : لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء فى اصطلاح التخاطب .

فخرج بالمستعمل اللفظ المهمل ، واللفظ قبل الاستعمال فإنه لا يوصف
بأنه حقيقة ولا مجاز .

قال العراقى : لو أتى فى - جمع الجوامع - بالقول (١) لكان أولى لأنه
جنس قريب إذ لا يتناول المهمل .
فلذلك عبرت بالكلمة (٢) .

وخرج بقولنا - فيما وضع له - الغلط كقولك : - خذ هذا الفرس مشيراً
إلى حمار - .

وبقولنا - ابتداء - المجاز فإنه موضوع وضعاً ثانياً .

(١) قوله - بالقول - أى بدلاً من التعبير بكلمة - لفظ -

(٢) ردّ البنائى هذا الكلام بقوله إن القول يطلق على الاعتقاد وليس مراداً وعليه فالتعبير
باللفظ أولى منه .

وعدل إليه صاحب - جمع الجوامع (١) - عن قول ابن الحاجب (٢) - أولاً -
- للخلاف في أن الأول هل يستلزم ثانياً ؟ .

فإن قلنا يستلزمه لزم أن الحقيقة تستلزم المجاز ، ولا قائل به إنما اختلفوا
في عكسه .

ودخل بقولنا - في اصطلاح التخاطب - الحقيقة الشرعية ، والعرفية إذ
هما باعتبار الوضع اللغوي يستعملان في وضع ثان .

ومن ترك هذا القيد كصاحب - جمع الجوامع - استغنى بأنه لم يقيد
الوضع باللغوي بل أطلقه فيتناول الشرعي ، والعرفي وهما مستعملان فيهما في
وضع أول .

ثم الحقيقة أقسام :

١ - لغوية وضعها أهل اللغة بتوقيف أو اصطلاح كالأسد للسبع

٢ - وعرفية وهي قسمان :

١ - عامة : وهي المنقولة عن موضوعها الأصلي إلى غيره بالاستعمال العام .

إما بتخصيص الاسم بعض مسمياته كالادابة فإنها موضوعة في اللغة لكل
ما يدب فخصها أهل العرف العام بذات الأربع (٣) .

وإما باشتهار المجاز بحيث يستنكر معه استعمال الحقيقة كإضافة الحرمة
إلى الخمر ، وهي في الحقيقة مضافة إلى الشرب .

٢ - وخاصة : وهي التي نقلها عن موضوعها الأصلي قوم مخصوصون
كاصطلاح النحاة على الرفع ، والنصب ، والجر ، والفاعل ، والمفعول ،
وغير ذلك .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٠٠ .

(٢) راجع : بيان المختصر ١ / ١٨٣ .

(٣) قال البديخي رحمه الله : خصها العرف بذوات الحوافر وهي الخيل ، والبغل والحمار .
فلأوصى شخصي لآخر بإعطاء دابة وجب أحد هذه الأشياء .

٣ - وشرعية وهي التي وضعها الشارع فلا يعرف وضعها للمعنى إلا من جهة الشرع كالصلاة للعبادة المخصوصة (١) وهي لغة الدعاء .

وهذا معنى قولى كالأصل ما لا يُعرفُ اسمه إلا من الشرع .

وذكر العراقي أن العبارة الأولى أسدُّ إذ مقتضى الثانية حصرها في ألفاظ ابتكرها الشرع لا يعرفها أهل اللغة وليس كذلك .

وجوابه : أن المراد بالاسم التسمية أى ما لا تعرف التسمية به لهذا المعنى الخاص إلا من الشرع ، وإن كان ذلك الاسم معهوداً في اللغة .

وقد قسمها الصفي الهندي إلى أربعة أقسام (٢) :

(أحدها) : أن يكون اللفظ ، والمعنى معلومين لأهل اللغة لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى كالرحمن .

(الثانى) : أن يكونا غير معلومين لهم أصلاً كأوائل السور عند من يجعلها أسماء لها ، أو للقرآن .

(الثالث) : أن يكون اللفظ معلوماً لهم دون المعنى كالصلاة ، والصوم ، ونحوهما .

(الرابع) : عكسه كالأب فإن معناه معروف عند العرب وهو العشب لكنهم لا يعرفون هذا اللفظ .

قال : والأشبه أن الأقسام الأربعة واقعة .

وقولى - ويطلق .. إلى آخره أى إن الشرعى لا يختص بالواجب بل يطلق على المندوب والمباح .

(١) هذا ما عليه الجمهور خلافاً لمن قال إنها عرفية للفقهاء . فإذا وجدت الصلاة والزكاة ونحوهما في كلام الشارع محتملة للمعنى الشرعى ، والمعنى اللغوى حملت على الشرعى عند الجمهور ، وعلى اللغوى عند غيرهم

(٢) راجع : نهاية الوصول ١ / ٢٦٥ ، والفائق في أصول الفقه ١ / ٢٥٦ .

فالأول كقولهم فى النوافل : ما تشرع فيه الجماعة أى يندب .
قال فى - الروضة (١) - : معنى قولهم - : لا تشرع الجماعة فى
النوافل المطلقة أى لا تستحب . فلو صلاها جماعة جاز ، ولا يقال
مكروه .

والثانى كقول القاضى حسين : لو صلى التراويح أربعاً بتسليمة لم
يصح لأنه خلاف المشروع .

أما وقوع الحقيقة بأقسامها الثلاثة فلا خلاف فى وقوع اللغوية
والعرفية .

كذا قال الزركشى (٢) والشيخ جلال الدين (٣) .

قال العراقى : وهو مسلم فى الخاصة .

أما العامة فأنكرها قوم كالشرعية .

وقد حكيت هذا القول من زيادتى .

وفى الشرعية مذاهب :

(أحدها) : منع إمكانها بناء على أن بين اللفظ ، والمعنى مناسبة مانعة من
نقله إلى غيره .

وهذا القول محكى فى - المعتمد (٤) - عن قوم من المرجئة خلاف

ما فى - المحصول (٥) - من دعوى الانفاق على إمكانها .

وقد اعترض عليه الأصفهانى فى شرحه .

(١) راجع : روضة الطالبين ١ / ٣٤٠ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ١ / ٤٣٩ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٠١ .

(٤) راجع : المعتمد ١ / ١٨ .

(٥) راجع : المحصول ١ / ١١٩ .

(الثاني) : نفى وقوعها ، وإن الألفاظ المستعملة في الشرع لمعان لم تعهد لها العرب باقية على مدلولها اللغوي ، والأمور الزائدة على المعنى اللغوي شروط معتبرة فيه .

وهذا قول القاضي (١) أبي بكر ، وابن القشيري (٢) ، وحكاها الماوردي في - الحاوي - عن الجمهور .

(الثالث) : نفى وقوع الدينية كالإيمان ، والكفر ، والفسق ، وإثبات وقوع الفرعية كالصلاة والصوم .

وبهذا قال الإمامان (٣) ، واختاره ابن (٤) الحاجب ، وصاحب - جمع الجوامع (٥) - .

(الرابع) : الوقوع مطلقا (٦) .

وبهذا قال المعتزلة كما صرحت به من زيادتي .

(الخامس) : وقوعها إلا الإيمان فإنه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي أي تصديق القلب ، وإن اعتبر الشارع في الاعتداد به التلفظ بالشهادتين .

وبهذا قال الشيخ أبو إسحق في - شرح اللمع (٧) - .

(السادس) : التوقف .

وإليه مال الآمدي .

(١) هو أبو بكر الباقلاني وقد تقدمت ترجمته .

(٢) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن أبو نصر القشيري . كان ذا ذكاء وفطنة من شيوخه أبوه ، وإمام الحرمين ، وأبو إسحق الشيرازي . له تفسير القرآن ، والمقامات والآداب . توفي رحمه الله سنة ٥١٤ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١٢ / ٢٠٢ ، والأعلام ٣ / ٣٤٦ .

(٣) هما : إمام الحرمين الجويني ، وفخر الدين الرازي .

(٤) راجع : بيان المختصر ١ / ٢١٤ - ٢١٧ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ١ / ٣٠٣ .

(٦) قوله - الوقوع مطلقا - أي سواء كانت دينية أو فرعية .

(٧) راجع : شرح اللمع ١ / ١٢١ .

[تنبيه]

قولى - والأوليان - بضم الهمزة ، والتحتية تنثنية - أولى - أفصح من قول الأصل (١) - الأولتان - بالفتح ، وتشديد الواو ، والفوقية تنثنية - أولة - فإنها لغة قليلة .

وقولى فى آخر الأبيات - ثم المطلق - يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : بالوضع ثانياً مجازاً لاغتراباً فسبق وضع واجب وهو اتفاق وسبق الاستعمال فى المستظهر ليس بواجب سوى فى المصدر ش : المجاز : اللفظ المستعمل بوضع ثانٍ لعلاقة .

فخرج بوضع ثانٍ الحقيقة .

وبالعلاقة : العلم المنقول (٢) كفضل فليس بمجاز لأنه لم ينقل لعلاقة .

وزاد أهل البيان : - مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له أولاً - بناء على أنه لا يجوز أن يراد باللفظ الحقيقة ، والمجاز معاً .

وعلم من التعريف المذكور من تقييد الوضع بالثانى أن المجاز يستلزم وضعاً سابقاً عليه . وهو متفق عليه (٣) .

وإنما الخلاف فى استلزامه سبق الاستعمال للمعنى الحقيقى وفيه مذاهب :

(أحدها) : نعم مطلقاً ، وإلا لعرى (٤) الوضع الأول عن الفائدة .

(والثانى) : لا مطلقاً إذ لا مانع أن يتجوز فى اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال مع حاشية البنائى ١ / ٣٠١ .

(٢) العلم المنقول هو : ما كان مشتركاً بين المعانى ، وترك استعماله فى المعنى الأول .

(٣) قوله - متفق عليه - أى فى تحقيق المجاز .

(٤) قوله - لعرى - بكسر الراء أى خلا ومضارعه يعرى بفتحها . وأما عرا يعرو كغزا يغزو فمعناه المخالطة .

(والثالث) :- واختار. صاحب - جمع الجوامع (١) - : لا يجب في غير المصدر ، ويجب في المصدر ، فلا يتحقق في المشتق مجازاً إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة .

وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن لم يستعمل إلا الله تعالى وهو من الرحمة وحقيقتها الرقة ، والحنو المستحيل عليه تعالى .

وأما قول بنى حنيفة في مسيلمة (٢) - رحمن اليمامة - وقول شاعرهم فيه : . . . وأنت غيث الوري لازلت رحماناً (٣)

فمن تعنتهم (٤) في كفرهم كما قال الزمخشري (٥) .

قال الشيخ جلال الدين : أى أن هذا الاستعمال غير صحيح . دعاهم إليه لجاجهم في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبي ﷺ . كما لو استعمل كافر لفظة - الله - في غير الباري من آلهتهم .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) هو مسيلمة الكذاب بن ثمامة ادعى النبوة ولد ونشأ باليمامة في القرية المسماة اليوم بالجبيلة في نجد . لقب في الجاهلية بالرحمن وعرف برحمان اليمامة وقد أكثر من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن وتوفى النبي ﷺ قبل القضاء على فتنته ثم هلك سنة ١٢ هـ في معركة قادها خالد بن الوليد رضى الله عنه .

راجع : الأعلام ٧ / ٢٢٦ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا . . .

(٤) قوله - فمن تعنتهم - التعنت : تطلب الإيقاع في العنت أى الأمر الشاق . فلما أن يراد إيقاع بعضهم بعضاً أو إيقاع كل منهم نفسه .

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري النحوى اللغوى المفسر المعتزلى الملقب بجار الله لأنه جاور بمكة زماناً . له تصانيف بديعة منها : الكشف ، وأساس البلاغة والمنهاج في الأصول . توفى رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ ليلة عرفة .

راجع : طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢٠ ترجمة رقم ١٢٧ .

وقيل : إنه شاذ لا اجتهاده .

وقيل : إنه معتد به . والمختص بالله المعرف باللام (١) .

ص : وقد نفى وقوعه أولوا فطن . . . وآخرون في الكتاب والسنة
ش : المشهور وقوع المجاز مطلقا .

ونفى قوم وقوعه مطلقا .

وهو قول أبي على الفارسي (٢) - حكاه عنه ابن كج (٣) كما في (فوائد
الرحلة) (٤) لابن الصلاح .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٠٨ .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي أبو على . أحد علماء زمانه في علم
العربية . من تصانيفه القيمة : كتاب الحجة ، وكتاب التذكرة ، وكتاب الإيضاح النحوي
وكتاب المقصور والممدود . توفي رحمه الله سنة ٣٧٧ هـ .
راجع : معجم الأدباء ٢ / ٤١٣ .

هذا : وبعد أن حكى الشوكاني إنكار أبي إسحق الإسفراييني المجاز قال : وخلافه هذا
يدل أبغ دلالة على عدم اطلاعه على لغة العرب ، وينادي بأعلى صوت بأن سبب هذا
الخلاف تفريطه في الاطلاع على ما ينبغي الاطلاع عليه من هذه اللغة الشريفة ، وما
اشتملت عليه من الحقائق والمجازات التي لا تخفى على من له أدنى معرفة بها . . . ثم
قال : وقد قيل إن أبا على الفارسي قائل بمثل هذه المقالة التي قالها الإسفراييني . وما
أظن مثل أبي على يقول ذلك فإنه إمام اللغة العربية الذي لا يخفى على مثله هذا
الواضح البين الظاهر الجلي .

راجع : إرشاد الفحول ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) هو : يوسف بن أحمد بن كج القاضي أبو القاسم الدينوري أحد الأئمة المشهورين وحفاظ
المذهب الشافعي المصنفين . كان يضرب به المثل في حفظ المذهب من تصانيفه -
التجريد - وكج - بكاف مفتوحة وجيم مشددة - وهو في اللغة يطلق على الجص الذي
تبيض به الحيطان . قتل ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٤٠٥ هـ .
راجع : البداية والنهاية ١١ / ٣٨٢ وطبقات الفقهاء للعبادي ص ١٠٧ وطبقات ابن
قاضي شهبة ١ / ١٩٨ .

(٤) - فوائد الرحلة - لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٦٤٦ هـ - مشتملة
على فوائد غريبة من أنواع العلوم نقلها في رحلته إلى خراسان .
راجع : كشف الظنون ٢ / ١٢٩٧ .

لكن حكى عنه تلميذه ابن جنى^(١) أن المجاز غالف ، على اللغات - والأستاذ
أبى إسحاق الإسفراييني^(٢) .

لكن توقف الإمام ، والغزالي فى صحته عنه وقالوا : لعله أراد أنه ليس
بثابت ثبوت الحقيقة^(٣) .

ونفى قوم وقوعه فى القرآن والسنة .

قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب كقولك فى البليد - هذا حمار - وكلام الله
ورسوله منزّه عن الكذب .

وردّ بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة .

وهذا القول نقله فى - المحصول^(٤) - عن ابن داود^(٥) .

ونقله ابن حزم فى - الإحكام^(٦) - عن قوم ، ونقله

(١) هو عثمان بن جنى أبو الفتح النحوى . كان جنى أبوه مملوكاً رومياً . من أحذق أهل
الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف . له كتب كثيرة شاهدة بعلمه وفضله منها : المحتسب
فى شرح الشواذ ، والخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع فى العربية . توفى رحمه
الله سنة ٣٩٢ هـ .

راجع : معجم الأدباء ٣ / ٤٦١ .

(٢) راجع : الفائق فى أصول الفقه ١ / ٢٦٨ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٠٨ .

(٣) راجع : المنحول ص ٧٥ .

(٤) راجع : المحصول ١ / ١٤٠ .

(٥) هو : محمد بن داود بن على بن خلف الظاهرى أبو بكر . أديب مناظر شاعر . أصله من
أصبهان . ولد وعاش ببغداد وتوفى بها مقتولاً كان يلقب بعصفور الشوك لنحافته وصفرة
لونه . وهو ابن الإمام داود الظاهرى الذى ينسب إليه المذهب الظاهرى . له كتب كثيرة
منها : الزهرة فى الأدب ، والوصول إلى معرفة الأصول ، واختلاف مسائل الصحابة
ولد سنة ٢٥٥ هـ وتوفى سنة ٢٩٧ هـ .

راجع : الإعلام ٦ / ١٢٠ .

(٦) راجع : الإحكام ٤ / ٤١٢ .

(١) العبادي (١) في - طبقاته (٣) - عن ابن القاص (٣) من أصحابنا .

وكلاهما يرد قول الأصفهاني : إن المنع في السنة لا يعرف إلا في -
المحصول - وفي شرح (٤) المفصل - لابن الحاجب : ذهب القاضي إلى أنه لا
مجاز في القرآن .

قلت : وهذا يصلح قولاً رابعاً كما تقدم نظيره في المشترك .

ص : وإنما يؤثر ثقلها . . . أو لبشاعة بها أو جهلها
أو شهرة المجاز أو بلاغته . . . أو غير ذلك كالسجع أو قافية

ش : إنما يعدل المتكلم في خطابه عن الحقيقة إلى المجاز لأسباب :

منها : ثقل لفظ الحقيقة على اللسان كالخففيق اسم للداهية . يعدل عنه
إلى الموت - مثلاً - .

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن عباد القاضي العبادي الهروي الشافعي كان إماماً ثباتاً
مناظراً دقيق النظر . من مصنفاته : طبقات الفقهاء ، والمبسوط ، وكتاب الهادي ، وكتاب
المياه مات رحمه الله في شوال سنة ٤٥٨ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١ / ٢٣٢ .

(٢) هو : طبقات الفقهاء كما ذكر ابن قاضي شعبة في المصدر السابق وذكر الزركلي
في (الأعلام ٥ / ٣١٤) أن اسمه - طبقات الشافعيين -

(٣) هو أحمد بن أبي أحمد الطبري أبو العباس ابن القاص أحد أئمة المذهب الشافعي أخذ
الفقه عن ابن سريج . من تصانيفه : التلخيص ، وكتاب المفتوح ، وأدب القضاء . توفي
رحمه الله سنة ٣٣٥ هـ .

راجع : طبقات ابن قاضي شعبة ١ / ١٠٦ .

(٤) المفصل كتاب للزمخشري في النحو شرحه عدد من العلماء منهم ابن الحاجب في كتاب
سماء - الإيضاح - .

راجع : كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤ .

ومنها : بشاعة لفظها كالخرأة (١) . يعدل عنها إلى الغائط ، وحقيقته المكان المنخفض .

ومنها : جهل المتكلم أو المخاطب لغة الحقيقة دون المجاز .

ومنها : شهرة المجاز دون الحقيقة .

ومنها : كونه أبلغ منها نحو : - زيد أسد - فإنه أبلغ من - شجاع - .

ومنها : غير ذلك كإخفاء المراد على غير المتخاطبين الجاهل بالمجاز دون الحقيقة (٢) ، وكإقامة الوزن ، والقافية ، والسجع به دون الحقيقة .

ص : وليس غالباً على اللغات . . . ونجل جنى قال بالإنبات
ولا إذا الحقيقة استحالت . . . معتمداً وخالف ابن ثابت
ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : ليس المجاز غالباً على اللغات .

وادعى ابن جنى أنه غالب في كل لغة على الحقيقة إذ ما من لفظ
إلا ويشتمل في الغالب على مجاز . تقول مثلاً - رأيت زيدا ،
وضربته - والمرئى والمضروب بعضه وإن كان يتألم بالضرب كله .

(١) خرى : - بالهمزة - يخرأ من باب تعب إذا تغوط . واسم الخارج - خرة - والجمع -

خروء - مثل - فلس وفلوس - ، وقال الجوهري هو ، خرة - بالضم - والجمع خروء
مثل : جند وجنود .

والخرء : وزن كتاب : قيل اسم للمصدر مثل الصيام اسم للصوم ، وقيل هو جمع - خرة -
- مثل سهم وسهام .

والخرأة : وزان الحجارة مثله .

وقال الجوهري : - بفتح الخاء - مثل كره كراهة .

راجع : المصباح المنير مادة - خرى .

(٣) أى كما إذا أردت أن تعرف مخاطبك دون غيره أنك رأيت إنساناً جميلاً فتعدل حنيئذ عن
الحقيقة التي يعرفها ذلك الغير إلى المجاز الذي لا يعرفه وتقول : رأيت قمراً - مثلاً .

(الثانية) : إذا أريد باللفظ معناه المجازى وكان المعنى الحقيقى هناك مستحيلًا فالمجاز عندنا لاغ غير معتمد .

وعند أبى حنيفة معتمد معمول به .

مثاله : إذا قال لعبده الذى هو أَسْنُ منه : - هذا ابنى - وأرد به العتق الذى هو لازم البنوة (١) لم يعتق عندنا لأن اللفظ إنما يصلح مجازاً إذا كان له حقيقة وهذا اللفظ فى هذا المحل تستحيل فيه الحقيقة فلقى .

وعنده يعتق صوتاً للكلام عن الإلغاء .

وابن ثابت فى النظم هو أبو حنيفة .

وابن جنى بسكون الباء (٢) كنى .

ص : وهو مع النقل يناوى الأصل . . . ومنهما التخصيص جزماً أولاً
وبعده المجاز والإضمار . . . ساوَاهُ فهو الثالث المختار
فالنقل بعده فلا شتر الكُثم . . . يأتى المجاز لعلاقة تُؤم

ش : المجاز والنقل خلاف الأصل . فإذا احتمل اللفظ معناه الحقيقى ، والمجازى أو المنقول منه ، وإليه فالأصل أى الراجح حملة على الحقيقى لعدم الحاجة فيه إلى قرينة أو على المنقول عنه استصحاباً للموضوع له أولاً .

والتخصيص أولى منهما (أى من المجاز ، والنقل .

فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه تخصيص ، ومجاز ، أو تخصيص ، ونقل فحملة على التخصيص أولى .

أما فى الأول فلتعين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فإنه قد لا يتعين بأن يتعدد ولا قرينة تعين .

وأما فى الثانى فسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل .

(١) قوله - الذى هو لازم البنوة - أى لأن بنوة المملوك لمالكه تستلزم عتقه .

(٢) قوله - بسكون الباء - أى بدون تشديد .

مثال الأول : قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ (١) .

فقال الحنفى أى مما لم يتلفظ بالتسمية عند ذبحه ، وخصّ منه الناسي (٢) لها فتحلّ ذبيحته (٣) .

وقال غيره (٤) أى مما لم يذبح (له) (٥) تعبيراً عن الذبح بما يقارنه غالباً من التسمية (٦) .

فلا تحلّ ذبيحة المتعمد لتركها على الأول دون الثانى .

ومثال الثانى (٧) : قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع ﴾ (٨) .

ف قيل : هو المبادلة مطلقاً (٩) ، وخصّ منه الفاسد لعدم حلّه .

وقيل : نقل شرعاً إلى المستجمع لشروط الصحة (١٠) .

(١) آية رقم ١٢١ من سورة الأنعام .

(٢) قوله - وخصّ منه الناسي - أى أخرج منه الناسي .

(٣) راجع : الباب فى شرح الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

(٤) قوله - وقال غيره - أى وهو الشافعى رحمه الله .

(٥) ما بين القوسين غير مذكور فى - شرح الجلال -

هذا وقوله مما لم يذبح له - أى بأن ذبح لغير الله ليوافق تعالى ﴿ وإنه لفسق ﴾ - آية ١٢١ من سورة الأنعام قوله تعالى ﴿ أو فسقاً أهل لغير الله به ﴾ - آية ١٤٥ من سورة الأنعام - .

وواضح أن الكلام بدون زيادة كلمة - له - التى ذكرها السيوطى يمكن حمله على الحيوان الذى مات حتف أنفه ولم يذبح .

(٦) قوله - من التسمية - بيان لما يقارنه - أى الذبح - فهو مجاز مرسل علاقته المجاورة فى الجملة .

(٧) قوله :- ومثاله الثانى - أى الكلام المحتمل للتخصيص والنقل .

(٨) آية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٩) قوله :- المبادلة مطلقاً - أى صحيحاً كان أو فاسداً .

(١٠) قوله :- نقل شرعاً ... أى من معناه اللغوى الذى هو المبادلة مطلقاً إلى العقد المستجمع لشروط الصحة .

وهما قولان للشافعي .

فما شكَّ في اجتماعه لها محلّ ، ويصح على الأول بأن الأصل عدم فساده دون الثاني لأن الأصل عدم اجتماعه لها (١) .

وبلى التخصيص في الرتبة المجاز . والإضمار فهما أولى من النقل .

فإذا احتل الكلام المجاز أو الإضمار ، والنقل فهما أولى منه لسلامتهما من نسخ المعنى الأول بخلافه (٢) .

مثال الأول : قوله تعالى « وأقيموا الصلاة » (٣) أى العبادة المخصوصة .

ف قيل : هى مجاز عن الدعاء بخير لاشتمالها عليه .

وقيل : نقلت إليها شرعاً .

ومثال الثاني : قوله تعالى « وحرم الربا » (٤) .

قال الحنفى : أى أخذُه (٥) وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهمين -

مثلاً - ، فإذا أسقطت (٦) صحَّ البيع ، وارتفع الإثم .

وقال غيره (٧) : نقل الربا شرعاً إلى العقد فهو فاسد ، وإن أسقطت الزيادة ، والإثم باق .

(١) ما بين القوسين منقول بالنص من شرح الجلال المحلى ولم يشر السيوطى إلى ذلك

راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣١٤ .

(٢) قوله - بخلافه - أى النقل .

(٣) آية رقم ٤٣ من سور البقرة .

(٤) آية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٥) قوله - أى أخذُه - قدم الحنفى هنا الإضمار على النقل لأنه أولى منه .

(٦) قوله - فإذا أسقطت - أى الزيادة .

(٧) قوله - وقال غيره - أى غير الحنفى وهو الشافعى ومالك كما فى حاشية

البنانى ١ / ٣١٣ .

وأما المجاز (١) مع الإضمار فالأصح أنهما سيان (٢) لا احتياج كل منهما إلى قرينة فيكون اللفظ مجملاً حتى لا يترجح أحدهما إلا بدليل .
وقيل : إن المجاز أولى لكثرتة .

وقيل : الإضمار أولى لأن قرينته متصلة (٣) .

مثاله : قوله لعبده الذى يولد مثله أمثله المشهور النسب من غيره - هذا ابنى - . يحتمل أن يكون المراد - هذا عتيق - تعبيراً عن اللازم بالملزوم فيعتق ، أو - مثل ابنى (٤) فى الشفقة عليه - فلا يعتق .
وهما وجهان عندنا .

قال فى - الروضة (٥) - : المختار الثانى .

وعلم من كون الإضمار مساوياً للمجاز أو دونه أن التخصيص أولى منه .
فاذا احتمل الكلام التخصيص ، والإضمار فالحمل على التخصيص أولى .

مثاله : قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » (٦) أى فى مشروعيتها لأن بها يحصل الانكفاف عن القتل فيكون الخطاب عاماً ، أو فى القصاص نفسه حياة لورثة القتيل المقتضين بدفع شر القاتل الذى صار عدواً لهم فيكون الخطاب مختصاً بهم (٧) .

(١) قوله - وأما المجاز - ليس المراد بالمجاز هنا مطلقه المقابل للحقيقة بل مجاز خاص وهو

المجاز الذى ليس مجاز إضمار إذ الإضمار مجاز أيضاً .

(٢) قوله - فالأصح أنهما سيان - أى واستواءهما لا ينافى ترجيح أحدهما لمدرك يخصه .

(٣) قوله - لأن قرينته متصلة - أى لازمة له لا تنفك عنه .

(٤) قوله - مثل ابنى - أى فيكون من باب الإضمار .

(٥) هى - روضة الطالبين - للإمام النووى رحمه الله وانظر كتاب العنق ١٢ / ١٥٥ .

(٦) آية رقم ١٧٩ من سورة البقرة .

(٧) راجع : التعارض والترجيح للمحقق ص ٣٥٠ .

وبلى المجاز ، والإضمار النقل فهو أولى من الاشتراك .

فإذا احتمل الكلام النقل ، والاشتراك فالحمل على النقل أولى لأن المنقول لأفراد مدلوله قبل النقل وبعده لا يمتنع العمل به ، والمشارك لتعدد مدلوله لا يعمل به إلا بقرينة تعين أحد معنويه - مثلاً (١) - .

مثاله :- الزكاة - فإنها حقيقة فى النماء أى الزيادة محتمل فيما يخرج من المال لأن يكون حقيقة أيضاً لغوية ، ومنقولاً شرعياً .

وعلم من كون النقل أولى من الاشتراك أن التخصيص ، والمجاز ، والإضمار أولى منه .

مثال الأول (٢) : قوله تعالى ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبواكم من النساء ﴾ (٣) .

فقال الحنفى : أى ما وطئوه لأن النكاح حقيقة فى الوطاء فيحرم على الشخص مزنية أبيه (٤) .

وقال الشافعى : أى ما عقدوا عليه فلا تحرم (٥) .

ويلزم الأول الاشتراك لما ثبت (٦) من أن النكاح حقيقة فى العقد لكثرة استعماله فيه حتى إنه لم يرد فى القرآن لغيره (٧) كما قال الزمخشري أى فى غير محل النزاع .

ويلزم الثانى التخصيص حيث قال : يحل للرجل من عقد عليها أبوه فاسداً بناء على تناول العقد للفاسد كالصحيح .

(١) قوله - مثلاً - أى أو معانيه لأن المشترك يمكن أن يكون بين أكثر من معنيين .

(٢) قوله - مثال الأول - أى من الأربعة المذكورة وهو الاشتراك مع التخصيص .

(٣) آية رقم ٢٢ من سورة النساء .

(٤) راجع : أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٥٢ .

(٥) قوله - فلا تحرم - أى من زنا بها الأب لا تحرم على ابنه .

(٦) قوله - لما ثبت - أى فى اللغة .

(٧) قوله - لغيره - أى العقد .

ومثال الثاني (١) :- النكاح - حقيقة في العقد مجاز في الوطاء .

وقيل : عكسه .

وقيل : مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة ، والمجاز في الآخر .

ومثال الثالث (٢) : قوله تعالى (واسأل القرية) (٣) أى أهلها .

وقيل : القرية حقيقة في الأهل ، والأبنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها نحو « فلولا كانت قرية آمنت » (٤) .

[تنبيهان] :

(الأول) : عبارة - جمع الجوامع (٥) - : وهو (٦) والنقل خلاف الأصل ، وأولى من الاشتراك . قيل ومن الإضمار ، والتخصيص أولى منهما - .

ولا يخفى ما فى النظم من الزيادة عليه . فإن الذى فى - جمع الجوامع - تضعيف القول بأن المجاز أولى من الإضمار . ولا يعرف منه هل الأرجح تقديم الإضمار أو التساوى فإنهما قولان مقابله .

وفيه أن الخلاف يجرى فى النقل مع الإضمار ، وليس كذلك فالمعروف تقديم الإضمار بلا خلاف . كذا فى - شرح العراقى - .
وعبارة النظم سالمة من ذلك مع ما فيها من الإيضاح وحسن الترتيب .

(١) راجع : التعارض والترجيح للمحقق ص ٣٤٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

(٤) آية رقم ٩٨ من سورة يونس .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣١٢ .

(٦) قوله - وهو - أى المجاز .

(الثنائي) : ذكر هنا مما يخل بالفهم أى اليقيني دون الظن خمسة ، وبقي خمسة أخرى :

النسخ ، والتقديم ، والتأخير ، والمعارض العقلي ، وتغير الإعراب ، والتصريف .

وبانتفاء الخمسة الأولى يقوى الظن .

فانتفاء الاشتراك والنقل يفيد أنه ليس للفظ سوى معنى واحد ، وانتفاء المجاز والإضمار يفيد أن المراد باللفظ ما وضع له ، وانتفاء التخصيص يفيد أن المراد جميع ما وضع .

ويقع التعارض بينها على عشرة أوجه :

وضابطه : أن نأخذ كل واحد مع ما قبله . فالاشتراك يعارضه الأربعة قبله ، والنقل يعارضه الثلاثة قبله ، والإضمار يعارضه الاثنان قبله ، والمجاز يعارضه التخصيص .

وقولى - ثم يأتى المجاز .. إلى آخره يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : بالشكل أو ظاهر وصف يُرعى ٠٠ أو باعتبار ما يكون قطعاً أو غالباً والنقص والسبب ٠٠ والكُلْ أى لِعَفْضِهِ والسبب والمتعلق وعكس الخمسة ٠٠ والضم والجرار ثم الأكلة

ش : تقدم أن شرط صحة المجاز العلاقة بين المعنى الحقيقي ، والمجازى ، وإلا لجاز إطلاق كل لفظ على كل معنى .

وذكر فى النظم وأصله (١) لها بضعة عشر نوعاً :

(الأول) : المشابهة فى الشكل كتسمية صورة الأسد المنقوشة على جدار أسداً .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣١٧ .

(الثاني) : المشابهة في الوصف . وشرطه أن يكون ظاهراً لينتقل الذهن إليه كالأسد في الرجل الشجاع . بخلافه في الأبخر (١) لظهور الشجاعة دون البخار في السبع .

(الثالث) : تسمية الشيء باعتبار ما يكون .

وعبارة ابن الحاجب - باسم ما يؤول (٢) إليه - ، وعبارة الإمام - تسمية إمكان الشيء باسم وجوده (٣) - ، وعبارة غيره - باسم ما هو مستعد له - .

وزاد في - جمع الجوامع (٤) - على غيره قوله - قطعاً أو ظناً لا احتمالاً - .

مثال القطع : قوله تعالى « إنك ميت وأنهم ميتون » (٥) .

والظن (٦) : تسمية العصير خمراً .

وأما الاحتمال كتسمية العبد حراً فلا يجوز .

قال الزركشي : ولو عبّر بقوله - أو غالباً لا نادراً لكان أولى من قوله - ظناً لا احتمالاً - .

فلذلك عبّرت به .

(١) قوله - في الأبخر - أى في الرجل الأبخر .

هذا : والبخر - بفتححتين - نتن الفم ، وبابه - طرب - .

مختار الصحاح مادة - بخر - .

(٢) عبارة ابن الحاجب في المختصر : « ... أو آيل كالخمر » .

راجع : بيان المختصر ١ / ١٨٧ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ١٣٦ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣١٧ .

(٥) آية رقم ٣٠ من سورة الزمر .

(٦) قوله - والظن - أى ومثال الظن .

(الرابع) : عكسه أى تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه كالعبد لمن عتق ، والقاضى لمن عزل .

وهذه من زوائد على - جمع الجوامع - .

(الخامس) : النقص نحو : (وأسأل القرية) ^(١) أى أهل القرية .

(السادس) : عكسه أى الزيادة نحو (ليس كمثله شيء) ^(٢) أى مثله ^(٣) . إذ المقصود نفى المثل لا نفى مثل المثل المستلزم لثبوت المثل .

(السابع) : تسمية السبب بالمسبب . نحو - للأميريد - أى قدرة فهى مسببة عن اليد لحصولها بها .

(التاسع) : تسمية البعض باسم الكل نحو قوله تعالى « يجعلون أصابعهم فى آذانهم » ^(٤) أى أناملها .

(العاشر) : عكسه أى تسمية الكل باسم البعض كإطلاق الرقبة على الإنسان .

(الحادى عشر والثانى عشر) : تسمية المتعلق - بكسر اللام - باسم المتعلق - بفتحها - ، وعكسه .

والمراد التعلق الحاصل بين المصدر ، واسم الفاعل ، والمفعول كإطلاق المصدر على اسم الفاعل نحو : - رجل عدل - أى

(١) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) آية رقم ١١ من سورة الشورى .

(٣) معنى هذا أن الكاف فى الآية زائدة والحق كما قال التفتازانى وغيره أنها ليست بزائدة لأن ذلك من الكناية التى هى أبلغ من التصريح حيث أريد من نفى مثل المثل نفى المثل لاستلزام نفى مثل المثل نفى المثل كما فى قولهم : مثلك لا ييخل مراداً منه أنت لا تبخل لاستلزام نفى البخل عن مثله نفيه عنه .

(٤) آية رقم ١٩ من سورة البقرة .

عادل ، وعكسه نحو - قم قائماً - أى قياماً ، والمصدر على اسم
المفعول . نحو « هذا خلق الله » ^(١) أى مخلوقه ، وعكسه نحو :
« بأيكم المفتون » ^(٢) أى الفتنة ، واسم الفاعل على المفعول نحو :
- « ماء دافق » ^(٣) أى مدفوق ، وعكسه نحو « حجاباً
مستوراً » ^(٤) أى ساتراً .

(الثالث عشر) : تسمية الشيء باسم ضده كتسمية الأبيض بالزنجى ،
والبرية المهلكة بالمفازة ^(٥) ، واللديغ ^(٦) بالسليم .

(الرابع عشر) : تسمية الشيء باسم ما جاوره كتسمية القرية راوية . والراوية
لغة اسم للدابة التى يستقى عليها .

(الخامس عشر) : تسمية الشيء باسم آله .

وهو من زوائد نحو : « واجعل لى لسان صدق » ^(٧) أى ثناء
حسناً ، واللسان آله .

[تنبيه] ذكرنى - جمع الجوامع - من أنواع العلاقة إطلاق ما بالفعل على ما
بالقوة كتسمية الخمر فى الدن ^(٨) بالمسكر .

قال الزركشى : وقى يقال برجوع هذه إلى قوله أولاً باعتبار ما يكون ^(٩) .

(١) آية رقم ١١ من سورة لقمان .

(٢) آية رقم ٦ من سورة القلم .

(٣) آية رقم ٦ من سورة الطارق .

(٤) آية رقم ٤٥ من سورة الإسراء .

(٥) سميت بذلك لأنها مهلكة من فوز تفويزاً أى هلك ، وقال الأصمى : سميت بذلك تفاؤلاً
بالسلامة والفوز .

(٦) لدغته العقرب من باب - قطع - فهو ملدوغ ، ولديغ .

(٧) آية رقم ٨٤ من سورة الشعراء .

(٨) الدن واحد الدنان وهى الحباب أى الجرار .

قال الفيومى : الدف : كهيلة الحب إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً .

المصباح المنير مادة - دتن -

(٩) فى - تشنيف المسامع ١ / ٤٦٦ - باعتبار ما كان -

ولهذا اقتصر الصفى الهنذى على هذه ولم يذكر تلك .

وقال العراقى : ظاهر كلام المصنفين ترادفهما لأنهم لم يجمعوا بينهما بل اقتصروا على تلك العبارة ، أو على هذه .

والظاهر أنها أخصّ منها إذ لا يلزم من إطلاقه - باعتبار ما يكون - أن ذلك الذى يكون موجوداً بالقوة قبل كونه بالفعل فإن الموت ليس موجوداً فى الحى بالقوة وكذا الخمرية فى العصير بخلاف الإسكار فى الخمر فإنه حاصل فيها قبل شربها بالقوة .

قال : فالعلاقة الأولى تُغنى عن الثانية ، والثانية لا تُغنى عن الأولى . انتهت .

فلذلك اقتصرت على الأولى وحذفت الثانية .

ص : والسمع فى نوع المجاز مُشترط ٠٠٠ وقيل بالوقف وقيل الجنس فقط

ش : العلاقة المعتبرة أجمعوا على أنه لا يعتبر شخصها بأن لا تستعمل إلا فى الصور التى استعملته العرب فيها ، وعلى أنه لا بد من جنسها .

واختلفوا فى النوع :

فقال : يشترط السمع فيه (١) . فليس لنا أن نتجاوز فى نوع منه كالسبب للمسبب إلا إذا سمع من العرب صورة منه - مثلاً - .

وهذا ما صححه الإمام - وأتباعه (٢) ، واختاره فى - جمع الجوامع (٣) - .

وقيل : لا يشترط بل يكتفى بالعلاقة التى نظروا إليها . فيكفى السماع فى نوع لصحة التجوز فى عكسه - مثلاً - .

(١) قوله - فيه - أى فى نوع المجاز .

(٢) راجع : المحصول ١ / ١٣٨ ، والتحصيل ١ / ٢٣٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٢٦ .

وهذا ما صححه ابن الحاجب (١) .
وتوقف الأمدى فى الاشتراط ، وعدمه (٢) .
ووضع هذه المسألة هنا أنسب كما قال العراقى من تأخيرها فى الأصل
عن المسائل الآتية .

ص : وصحة المجاز فى الإسناد . . . والفعل والحروف ذو اعتماد
والفخر فى الحروف مطلقاً منع . . . والفعل المشتق إلا بالتبع
والمنع فى الأعلام عن دى معرفة . . . وقيل إلا تلمح الصفة
ش : فيه مسائل :

(الأولى) : قد يكون المجاز فى الإسناد (٣) لا فى المفردات نحو « وأخرجت
الأرض أثقالها » (٤) ، أثبت الربيع البقل .
فالإخراج ، والأرض ، والإنبات ، والربيع حقائق استعملت فى
موضوعاتها لكن تجوز فى نسبة الإخراج للأرض ، والإنبات
للربيع وهما بالحقيقة لله تعالى .
وخالف فى ذلك قوم منهم : ابن الحاجب ، والسكاكى (٥) .
لكن قال ابن الحاجب : إنه حقيقة لإسناد الفعل إلى فاعله عرفاً .
وقال السكاكى : هو استعارة بالكناية . باستعارة لفظ - الأرض ، والربيع -
للفاعل الحقيقى وهو الله ، والقرينة نسبة الفعل إليه .
وهو مردود بوجوه :

-
- (١) راجع : بيان المختصر ١ / ١٨٨ ، ١٩٠ .
(٢) راجع : الإحكام ١ / ٤٩ .
(٣) قوله - فى الإسناد - وذلك بأن يسند الشيء لغير من هو له لملايسة بينهما .
(٤) آية رقم ٢ من سورة الزلزلة .
(٥) هو : يوسف بن أبى بكر بن محمد السكاكى الخوارزمى الحنفى أبو يعقوب سراج الدين :
عالم بالعربية والأدب . مولده ووفاته بخوارزم . من كتبه : مفتاح العلوم ، ورسالة فى
علم المناظرة توفى رحمه الله سنة ٦٢٦ هـ .
راجع : الأعلام ٨ / ٢٢٢ .

أقواها : أنه لا يجوز إطلاق اللفظين ونحوهما على الله تعالى لعدم وروده وأسماء الله توقيفية .

(الثانية) : قد يكون المجاز فى الأفعال ، والحروف كقوله تعالى « ونادى أصحاب الجنة » (١) ، « ونادى أصحاب الأعراف » (٢) ، « ونفخ فى الصور » (٣) فأطلق لفظ الماضى على المستقبل أى ينادى ، وينفخ مجاز التحقق وقوعه (٤) .

وعكسه « واتبعوا ما تتلوا الشياطين » (٥) أى ما تلتته ، وقوله « فهل ترى لهم من باقية » (٦) أى ما ترى « فهل أنتم مسلمون » (٧) أى أسلموا .

وهذا ما اختاره ابن عبد السلام (٨) ، والنقشوانى .

وخالف الإمام فخر الدين (٩) فمنع المجاز فى الحروف مطلقا بالذات ، وبالتبع لأن الحرف لا يفيد إلا بضمه إلى غيره . فإن ضم إلى ما ينبغى ضمه إليه فهو حقيقة ، أو إلى ما لا ينبغى فمجاز فى الإسناد ، والتركيب لا فى المفرد ، والكلام . إنما هو فى مجاز المفرد اللغوى إذ مجاز الإسناد عقلى .

(١) آية رقم ٤٤ من سورة الأعراف .

(٢) آية رقم ٤٨ من سورة الأعراف .

(٣) آية رقم ٦٨ من سورة الزمر .

(٤) استعمل الماضى فى المستقبل لتحقيق الوقوع فيكون مجازاً علاقته الملزومية لاستلزام وقوع الشيء فيما مضى تحقيق وقوعه .

(٥) آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة .

(٦) آية رقم ٨ من سورة الحاقة .

(٧) آية رقم ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٨) هو العز بن عبد السلام وقد تقدمت ترجمته .

(٩) راجع : المحصول ١ / ١٣٧ .

ومنع أيضاً المجاز في الفعل ، والمشتق كاسم الفاعل ، والمفعول بالذات وقال لا يدخلها إلا بالتبع للمصدر الذي اشتقا منه . فإن تجوز فيه تجوز فيهما وإلا فلا .

ورد النفسواني ما قاله في الحرف بمنع أنه مجاز تركيب بل ذلك الضم قرينة مجاز الأفراد .

وما قاله في الفعل ، والمشتق بأنه قد ورد التجوز بالفعل الماضي عن المستقبل وعكسه في الآيات السابقة من غير تجوز في مصدرهما ، وباسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي ، والمستقبل في قوله تعالى « وإن الدين لواقع » (١) من غير تجوز في مصدره .

(الثالثة) : منع الجمهور وقوع المجاز في الأعلام (٢) . إذ لا بد في المجاز من علاقة ولا علاقة في الأعلام .

فإن وجدت (٣) كمن سمى ولده مباركاً لما ظنه فيه من البركة فليس مجازاً أيضاً إذ لو كان كذلك لا تمتنع إطلاقه بعد زوالها .

وقال الغزالي : يدخل في الأعلام التي للمح الصفة كالأسود ، والحارث دون التي لم توضع إلا للفرق بين الذوات كزيد ، وعمرو (٤) .

(١) آية رقم ٦ من سورة الذاريات .

(٢) قوله - منع الجمهور وقوع المجاز في الأعلام - أي مطلقاً لأنها إن كانت مرتجلة أي لم يسبق لها استعمال في غير العلمية كسعاد ، أو منقولة لغير مناسبة كفضل فواضح وذلك لفوات سبق الوضع في الأعلام المرتجلة وفوات العلاقة في الأعلام المنقولة لغير مناسبة ، وكذلك المنقولة لمناسبة كمن سمى ولده بمبارك لما ظنه فيه من البركة فلا يقع فيها المجاز لصحة الإطلاق عند زوالها .

راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) قوله - فإن وجدت - أي العلاقة .

(٤) نص كلام الغزالي رحمه الله كما في - المستقصى ١ / ٣٤٤ - هو :

« اعلم أن كل مجاز فله حقيقة ، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز بل ضربان من الأسماء لا يدخلهما المجاز .

الأول : أسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو لأنها أسام وضعت للفرق بين الذوات لا =

ص : ويُعرف المجازُ من تبادُر ٠٠ سواء للأفهام غير النادر
وصحة النفي وجمعه على ٠٠ خلاف أصله وأن يستعمل
في المستحيل ولزوماً قيذا ٠٠ وليس بالواجب أن يطرد
ووقفه على المسمى الآخر ٠٠ إما على التقدير أو في الظاهر
ش : للمجاز علامات يعرف بها :

(أحدها) : أن يتبادر غيره إلى الفهم لولا القرينة .

وأورد على ذلك المجاز الراجح .

وأجيب بأنه نادر فلا يقدر لأن الغالب أن المتبادر الحقيقة .

وهذا معنى قولي من زيادتي - غير النادر - .

(ثانيها) : صحة النفي كقولك في البليد - هذا حمار - فإنه يصح أن تقول -
ليس بحمار - .

(ثالثها) : جمعه على خلاف جمع الحقيقة كالأمر بمعنى الفعل مجازاً يجمع
على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر .

(رابعها) : إطلاقه على المستحيل نحو : « وأسأل القرية » (١) بإطلاق
المستول عليها مستحيل لأنها الأبنية ، والمستول أهلها .

(خامسها) : التزام تقييده كجناح الذل أي لين الجانب ، ونار الحرب أي شدته (٢)

= للفرق في الصفات . نعم الموضوع للصفات قد يجعل علماً فيكون مجازاً كالأسود بن
الحارث لا يراد به الدلالة على الصفة مع أنه وضع له فهو مجاز

الثاني : الأسماء التي لا أعم منها ، ولا أبعد كالمعلوم ، والمجهول ، والمدلول ، والمذكور
إذ لا شيء إلا وهو حقيقة فيه فكيف يكون مجازاً عن شيء ١٠ هـ .

قوله - لا أعم منها - أي عموم فوقها

(١) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) قوله - أي شدته - تفسير لكلمة - نار - وكان الواجب تأنيث الضمير العائد للحرب =

فإن الجناح ، والنار يستعملان في مدلولهما الحقيقي من غير قيد ،
والمشترك يقيد لكن من غير لزوم .

(سادسها) : عدم وجوب اطراده بأن لا يطرد أصلاً كما في «واسال القرية» (١)
فلا يقال : واسأل البساط أى صاحبه ، أو يطرد لا وجوباً كما في
الأسد للشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن
يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف الحقيقة (٢) فيلزم اطرادها في
جميع جزئياتها لانتفاء التعبير عن المعنى الحقيقي بغيرها .

(سابعها) : توقف استعماله على المسمى الآخر الحقيقي إما لفظاً نحو
«ومكروا ومكر الله» (٣) أو تقديرأ نحو «قل الله أسرع مكرأ» (٤)
فإن مكرهم لم يتقدم له ذكر لكن تضمنه المعنى ، والحقيقة لا
يتوقف استعمالها على غيرها .
وعجز البيت الأخير من زيادتي .

= لكونها مؤنثة . قال تعالى «حتى تضع الحرب أوزارها» - آية ٤ من سورة محمد - .
ويمكن أن يجاب بأنه جرى على لغة تذكير الحرب وإن كانت قليلة ، أو على تأويلها
بالقتال .

- (١) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .
(٢) عبارة الجلال المحلى :
... بخلاف المعنى الحقيقي فيلزم اطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته
لانتفاء التعبير الحقيقي بغيرها .
(٣) آية رقم ٥٤ من سورة آل عمران .
(٤) آية رقم ٢١ من سورة يونس .

مسألة

ص : اللفظ إذا ما استعملته العرب . . . من ماله لا عندهم مُعَرَّبٌ
وليس في القرآن عند الأكثر . . . كالشافعي وابن جرير الطبري
ش : عقب المجاز بالمعرب لشبهه به حيث استعملته العرب فيما لم يضعوه له
ابتداء .

وهو : لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم .
فخرج عن ذلك الحقيقة ، والمجاز فإن كلا منهما استعمال اللفظ فيما
وضع له في لغتهم .
وهلى يسمى بذلك الأعلام ؟ .

يحتمل ذلك كما مشى عليه ابن السبكي في - شرح المختصر - .
ويحتمل أن لا كما مشى عليه في - جمع الجوامع (١) - حيث قيد اللفظ
بكونه غير علم .

وعلى كل تقدير لا خلاف في وقوع الأعلام الأعجمية في القرآن
كإبراهيم وإسماعيل .
وإنما الخلاف في غيرها :

فالأكثر على أنه لم يقع فيه إذ لو وقع لاشتمل على غير عربى فلا
يكون كله عربياً وقد قال تعالى ﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربياً ﴾ (٢) ، وما نقل عن
الصحابة وغيرهم في تفسير ألفاظ أنها بلغة غير العرب فجوابه : أنها مما اتفقت
عليها اللغات كالصابون .

وهذا القول نص عليه الشافعي ، واشتد في - الرسالة (٣) - نكيره على
من أنكره .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٢٦ .

(٢) آية رقم ٢ من سورة يوسف .

(٣) راجع : الرسالة ٤١ - ٥٣ .

ونصره القاضي أبو بكر في - التقريب (١) - وابن جرير الطبري في - تفسيره (٢) - .

ونذهب قوم إلى وقوع المعرب في القرآن الكريم ، ولا نسلم خروجه بذلك عن كونه عربياً لأن القصيدة الفارسية لا تخرج عنها بكلمة عربية فيها .

وهذا القول عليه ابن الحاجب (٣) وهو المختار عندي لأن القرآن جمع علوم الأولين والآخرين وكل شيء فجمع اختلاف الألسن ، واللغات أيضاً .

وقد روى ابن جرير بسنده عن أبي ميسرة التابعي قال : في القرآن من كل لسان (٤) .

وقد قال ابن عباس : ناشئة الليل : قيام الليل بالحشية (٥) .

وقال البراء : السرى : النهر الصغير بالسرانية (٦) .

وقال مجاهد : القسطاس : العدل بالرومية (٧) ، والطور : الجبل بالسرانية (٨) .

وقال : الإستبرق : الديباج الغليظ بالفارسية (٩) .

(١) راجع : التقريب والإرشاد ١ / ٣٩٩ - ٤٠٨ .

(٢) راجع : تفسير الطبري ١ / ٣٥ .

(٣) راجع : بيان المختصر ١ / ٢٣٦ .

(٤) راجع : تفسير الطبري ١ / ٣١ .

هذا والأثر المذكور ذكره الطبري مع آثار أخرى استشهد بها أصحاب القول الثاني ثم رد عليها .

(٥) ذكره الطبري في تفسيره ١ / ٣١ .

(٦) ذكره الماوردي في تفسيره ٣ / ٣٦٥ ، والنحاس في معاني القرآن ٤ / ٣٢٥ .

(٧) ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره ٧ / ٢٣٣١ ، والنحاس في معاني القرآن ٤ / ١٥٤ .

(٨) ذكره الماوردي في تفسيره ٥ / ٣٧٦ .

(٩) ذكره القنوجي في فتح البيان في مقاصد القرآن ٨ / ٤٧ .

(وفيه) (١) ألفاظ أخر أكثر من مائة لفظة جمعها ابن السبكي في - شرح المختصر - في أبيات ، وذيل عليه شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر ، وذيلت عليهما بالباقي .

فقال ابن السبكي :

السَّـبِيلُ وطه كُوتَ بَيْعٌ ٠٠ رومَ وطوبى وسَجِيلٌ وكَافُورٌ
والزَّنَجِيلُ ومَشَاةٌ سَرَادِقُ مَعٍ ٠٠ استَبْرَقَ صَلَوَاتِ سُدُسٍ طُورٌ
كَذَا قَرَاطِيسُ رَبَانِيهِمْ وَغَسَا ٠٠ قَ وَدِينَارٌ وَالْقِسْطَاسُ مَشْهُورٌ
كَذَاكَ قَسُورَةٌ وَالْيَمُّ نَاشِئَةٌ ٠٠ وَيُؤْتِ كَفْلَيْنِ مَذْكَورٌ وَمَسْطُورٌ
له مقاليدُ فردوسٍ يَعْدُ كَذَا ٠٠ فيما حكى ابنُ دُرَيْدٍ منه تَنْوِيرٌ

وقل ابن حجر :

وزدت حَرَمَ ومُهْلَ والسَّجَلَ كَذَا ٠٠ السَّرَى والأَبُّ ثم الْجَبْتُ مَذْكَورٌ
وقَطْنَا وإنَاءُ ثم مَتَكْنَا ٠٠ دَارَسْتُ يَصْهَرُ منه فهو مَصْهُورٌ
وهَيْتَ والسكرُ والأَوَاهُ مع حَصْبٍ ٠٠ وَأَوْبَى معه والطَاغُوتُ مَسْطُورٌ
صُرْهَنُ إِصْرِي وَغِيضُ الْمَاءِ مع وَزِيرٍ ٠٠ ثم الرَّقِيمُ مَنَاصُ والسَّنَا النُّورُ

وقلت :

وزدتُ يَسَ والرحْمَنُ مع مَلَكُو ٠٠ تَ ثم سَيْنِينَ شَطْرَ الْبَيْتِ مَشْهُورٌ
ثم الصَّرَاطُ وَدَرَى يَحُورُ وَمَرَّ ٠٠ جَانَ وَيَمُّ مَعَ الْقَنْطَارِ مَذْكَورٌ
وَرَاعِنَا طَفَقَا هَذَا أَبْلَغِي وَوَرَا ٠٠ ءَ والأَرَانِيكَ وَالْأَكْوَابُ مَأْثُورٌ
هُودٌ وَقِسْطٌ كَقَرٍّ رَمْزُهُ سَقَرٌ ٠٠ هَوْنٌ يَصْدُونُ وَالْمَنَسَاءُ مَسْطُورٌ

(١) المثبت بين القوسين من عندى تمثيا مع سياق الكلام والمذكور فى المخطوط - بنسختيه - فى -

شهر مجوس وأقفال يهود حوا ٠٠٠ رِيُون كَتَر وَسَجِينْ وَتَبِيرُ
 بَعِيرَ آزَرِ حُوبَ وَرَدَّةَ عَرَمَ ٠٠٠ إِلْ وَمَنْ تَحْتَهَا عِبْدَتِ وَالصُّورُ
 وَلِينَهُ فَوْمُهَا رَهْوُ وَأَخْلَدَ مَزَ ٠٠٠ جَاةَ وَسَيِّدُهَا الْقَيُّومُ مَوْقُورُ
 وَقَمَلُ ثُمَّ أَسْفَارُ عَنَى كُتُبَا ٠٠٠ وَسَجْدًا ثَمَ رِيَّيُون تَكْثِيرُ
 وَحِطَّةَ وَطُوى وَالرَّسُ نُونُ كَذَا ٠٠٠ عَدَنَ وَمَنْفَطَرُ الْأَسْبَاطِ مَذْكَورُ
 مِسْكُ أَبَارِيقُ يَاقُوتُ رَوَّافِهَا ٠٠٠ مَا فَاتَ مِنْ عَدَدِ الْأَلْفَاظِ مَحْصُورُ
 وبعضهم عد الأولي مع بطائنها ٠٠٠ والآخرة لمعاني الضد مقصور (١)

وقد ألفتُ كراسة سميتها - المهدب في المعرب - بسطت فيها الكلام على
 معاني هذه الألفاظ ، وحجج القول بوقوعها في القرآن الكريم ، ولخصتها في -
 الإتيقان في علوم القرآن - فليُنظر منهما .

مسألة

اللفظ أقسامٌ حقيقية فقط ٠٠٠ أو مجاز أو كليهما ضبط
 بجهتين اعتباراً أولاً ولا ٠٠٠ وذلك اللفظ الذي ما استعمل

شئ ، اللفظ (٢) أربعة أقسام :

- ١ - حقيقة فقط كالأسد للسبع .
- ٢ - ومجاز فقط كالأسد للشجاع .
- ٣ - وحقيقة ومجاز باعتبارين . بأن وضع لغة لمعنى عام ، ثم خصه الشرع ،

(١) الأبيات الأربعة الأولى والبيت قبل الأخير هي المذكورة في المخطوط بنسختيه ولكني
 أثرت نقل كل ما ذكره السيوطي في كتابه القيم - الإتيقان - تنميماً للفائدة .
 وانظر الإتيقان ٢ / ١٤٣ .

(٢) قوله - اللفظ - أى المستعمل فى معنى .

أو العرف بنوع منه كالصوم في اللغة الإمساك خصه الشرع بالإمساك المعروف،
والدابة في اللغة لكل ما يدب على الأرض خصها العرف العام بذات الأربع،
وأهل العراق بالفرس، فاستعماله في العام حقيقة : لغوية مجاز شرعى أو
عرفى، وفي الخاص بالعكس .

أما باعتبار (١) واحد فلا يمكن كونه حقيقة، ومجازاً للتنافى بين الوضع
ابتداء، وثانياً إذ لا يصدق أن اللفظ المستعمل في معنى موضوع له ابتداء،
وثانياً .

والقسم الرابع :- ما ليس بحقيقة، ولا مجاز وهو اللفظ قبل الاستعمال فإنه
لا يوصف بواحد منهما لاشتراط الاستعمال في كليهما .

وذكر البيضاوى من هذا القسم الأعلام أيضاً .

وعُدَّ منه بعض البديعيين اللفظ المستعمل للمشكلة المعرف في فنّ البديع
بذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته نحو : « ومكروا ومكر الله » (٢) .

والصواب أنه من نوع المجاز كما حققته في - شرح ألفية المعانى - .

ص : ثم على عرف المخاطب حمل . . . ففي خطاب الشرع للشرعى اجعل
فالعرف ذى العموم ثم اللغوى . . . وقيل في الإثبات للشرع قوى
واللغوى النهى والإجمال . . . رايان للسيف مع الغزالي
ثم على الأول إن تعذراً . . . حقيقة ففيه خلف قُرراً
رد إليه بمحاز في القوى . . . وقيل مجمل وقيل اللغوى

ش : اللفظ محمول أبداً على عرف المخاطب بكسر الطاء - الشارع، أو أهل العرف،
أو اللغة .

(١) قوله - أما باعتبار واحد - أى باعتبار وضع واحد من واضع واحد .

(٢) آية رقم ٥٤ من سورة آل عمران .

فإن كان الخطاب من الشارع فالمحمول عليه المعنى الشرعى (١) لأنه عرفه (٢) إذ النبى ﷺ بعث لبيان الشريعة لا اللغة .

فإن تعدّر بأن لم يكن معنى شرعى ، أو كان وصرف عنه صارف حمل على المعنى العرفى العام أى الذى يتعارفه جميع الناس . بأن يكون متعارفاً زمن الخطاب ، واستمر لأن الظاهر إرادته لتبادره إلى الأذهان .

فإن تعدّر بأن لم يكن معنى عرفى عام ، أو كان ، وصرف عنه صارف على المعنى اللغوى لتعينه حينئذ .

فالحاصل أن ماله معنى شرعى ، وغيره إما عرفى (٣) أيضاً ، أو لغوى ، أو هما يحمل أولاً على المعنى الشرعى ، وأن ماله معنى عرفى عام ، ولغوى يحمل أولاً على العرف العام .

فلو حلف لا يبيع الخمر ، أو المستولدة وأطلق يحنث حملاً على الشرعى فإن البيع الشرعى لا يتصور فيهما .

فإن أراد أنه لا يتلفظ بلفظ العقد مضافاً إليها حنث به تنزيلاً على العرف .

هذا رأى الجمهور .

وقال الغزالى ، والآمدى (٤) : إن ورد (٥) فى الإثبات فالحمل على الشرعى كما ذكر . كحديث مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على النبى ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شئ ؟ .

(١) قوله - فالمحمول عليه المعنى الشرعى - أى وإن كان له معنى عرفى أو لغوى .

(٢) قوله - لأنه عرفه - أى اصطلاحه وهو تعليل لما قبله .

(٣) قوله - إما عرفى - . إلى آخره تفصيل لقوله - وغيره -

ومعنى هذا الكلام أن اللفظ إذا كان له مع المعنى الشرعى معنى آخر فإنه يحمل أولاً على المعنى الشرعى .

(٤) راجع : المستصفى ٢٥٩/١ ومنتهى السؤل للآمدى ٥٩/٢ .

(٥) قوله - إن ورد - أى اللفظ .

قلنا : لا .

قال : فإني إذن صائم (١) .

فيحمل على الصوم الشرعي فيفيد صحته وهو نفل بنية من النهار .
وإن ورد في النهي كحديث النهي عن صوم يوم (٢) النحر لم يُحمل عليه .

ثم اختلفا :

فقال الآمدي : يحمل على اللغو لتعذر الشرعي بالنهي (٣) .

وقال الغزالي (٤) : هو مجمل لا يتضح المراد منه إذ لا يمكن حمله على الشرعي لدلالته حينئذ على صحته لاستحالة النهي عما لا يتصور وقوعه ، ولا على اللغو لأن النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات .

وأجيباً بأن المراد بالشرعي ما يسمى شرعياً بذلك الاسم صحيحاً كان أو فاسداً . يقال صوم صحيح ، وصوم فاسد .

وعلى الأول لو تعذر الحمل على الشرعي حقيقة لا مجازاً فهل يردُّ (٥) إليه بتجاوز محافظة على الشرعي ما أمكن ، أو اللغو تقديماً للحقيقة على المجاز ، أو هو مجمل لتردده بين المجاز الشرعي ، والمسمى اللغو ؟ .

(١) حديث صحيح .

أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب - جواز صوم الناقل بنية من النهار قبل الزوال -

(٢) حديث النهي عن صوم يوم الفطر ، ويوم النحر حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب - صوم يوم الفطر -

وأخرجه مسلم في كتاب الصيام باب - النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي -

(٣) راجع : منتهى السؤل الآمدي ٥٩/٢ .

(٤) راجع : المستصفي ١/ ٣٥٩ .

(٥) الضمير في الفعل - يرد - يعود إلى اللفظ .

أقوال . حكاهما في - جمع الجوامع (١) - في مبحث المجمل بلا ترجيح ،
ورجح منها الأول في - شرح المختصر - .

كما نبهت على ترجيحه من زيادتي ، ونقلت المسألة إلى هنا لأنه أنسب
وأوفق للاختصار .

ومن أمثله حديث الترمذي (٢) - الطواف بالبيت صلاة - .

تعذر فيه مسمى الصلاة شرعاً فيرد إليه بتجاوز بأن يقال كالصلاة في
اعتبار الطهارة والنية ونحوهما .

أو يحمل على المسمى اللغوي وهو الدعاء بخير لاشتمال الطواف عليه فلا
يعتبر فيه ما ذكر (٣) .

أو هو مجمل لتردده بين الأمرين .

[تنبيهان]

(الأول) : قولي - النهي - هو المراد الذي عبر به الغزالي ، والآمدى خلاف
قول - جمع الجوامع - النفى (٤) - .

(الثاني) : ما ذكر من تقديم العرفى على اللغوي يخالفه قول الفقهاء : ما
لا حد له في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه إلى العرف .

وجمع السبكي بينهما تبعاً لشيخه الباجي بأن مراد الأصوليين إذا
تعارض معناه في العرف ، ومعناه في اللغة قدمنا العرف ، ومراد

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) سنن الترمذي كتاب الحج باب - ما جاء في الكلام في الطواف -

(٣) قوله - فلا يعتبر فيه ما ذكر - أى من الطهارة والنية وغيرهما .

(٤) يريد السيوطي بهذا التنبيه أن يقول إن السبكي وهو يتحدث عما له معنى شرعي
وعرفي ، وأثناء ذكره لقول الغزالي والآمدى المفصل بين الإثبات وغيره عبر بلفظ -
النفى - في مقابل الإثبات أما هما فعبرا بالنهي في مقابله .

الفقهاء إذا لم يعرف حدّه في اللغة فإننا نرجع فيه إلى العرف ،
ولهذا قالوا كل ما ليس له حدّ في اللغة ، ولم يقولوا معنى .
فالمراد أن أهل اللغة لم ينصوا على حدّه بما يبينه فيستدل عليه
بالعرف .

وجمع ^(١) غيرهما بحمل كلام الأصوليين على اللفظ الصادر من
الشرع ، وكلام الفقهاء على الصادر من غيره .
ويؤيده قول الرافعي في الطلاق : إذا تعارض المدلول اللغوي ،
والعرفي فكلام الأصحاب يميل إلى اعتبار الوضع ، والإمام ،
والغزالي يريان اتباع العرف .

ثم قال عقبه في مسألة : الأصح - وبه أجاب المتولى - مراعاة
اللفظ فإن العرف لا يكاد ينضبط . انتهى .
وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بهذه المسألة في كتاب - الأشباه
والنظائر ^(٢) - .

ص : وإن مجازاً راجحاً قد عارضاً ... حقيقة مرجوحة فالمرتضى
ثالثها الإجمال إذ لا هجر عن ... وكون حكم ثابت يمكن أن
يراد من لفظ مجازاً لا يدل ... على اعتبار أنه المراد بل
يقتى على الحقيقة الخطأ ... إن لم يجوز ذلك الصواب

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : قد يغلب استعمال المجاز على الحقيقة بحيث لا تهجر فيكون
راجحاً وهي مرجوحة .

(١) قوله - وجمع غيرهما - أي غير الباجي ، والسبكي .

(٢) راجع : الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ص ٩٣ .

فإذا تعارضنا فأقول :

أحدها - وعليه أبو حنيفة - : الحقيقة أولى في الحمل لأصالتها .

والثاني - وعليه أبو يوسف - : المجاز أولى لظنيته .

والثالث - ونقله الصفي الهندي (١) عن الشافعي ، وجزم به الإمام في - المعالم (٢) - ، واختاره في - جمع الجوامع (٣) - : تساويهما فيكون مجملاً لا يحمل على أحدهما إلا بقريضة لرجحان كل منهما من وجه .

مثاله : حلف لا يشرب من هذا النهر .

فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه بفيه كما يفعل كثير من الرعاة .

والمجاز الغالب : الشرب بما يغترف به منه كالإناء ، ولم ينوشنا فهل يحنث بالأول دون الثاني ، أو عكسه ، أو لا يحنث بواحد منهما ؟ الأقوال (٤) .

فإن هجرت الحقيقة بالكلية قُدمَ المجاز عليها اتفاقاً كما نهبت عليه من زيادتي كمن حلف لا يأكل من هذه النخلة فيحنث (٥) بثمرها دون خشبها (٦) الذي هو الحقيقة المهجورة حيث لانية .

وتقدم الحقيقة اتفاقاً إن تساوى كما لو غلبت .

(الثانية) : إذا كان للخطاب حقيقة ، ومجاز ، ووجدنا حكماً شرعياً ثابتاً

(١) راجع : نهاية الوصول ٢ / ٣٧٧ .

(٢) راجع : المعالم في علم أصول الفقه ص ٤٢ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ١ / ٣٣١ .

(٤) قوله - الأقوال - أي الثلاثة المتقدمة .

(٥) قوله - فيحنث بثمرها - أي بأكل ثمرها .

(٦) قوله - دون خشبها - أي دون أكل خشبها .

يمكن كونه مستنبطاً من ذلك الخطاب بتقدير المجاز فهل نجعله مأخوذاً منه ونقول إنه المراد منه ، ونحمل الخطاب المذكور على المجاز ، أو نبقي ذلك الخطاب على حقيقته لعدم الصارف عنها ولعل لذلك الحكم دليلاً غير مجاز هذا الخطاب ؟ .

قولان :

أصوبهما الثانى .

مثاله : قوله تعالى ﴿ أو لامستم النساء ﴾ (١) فحقيقة المسّ الجسّ باليد ، ومجازه الجماع . وقد ثبت هذا الحكم وهو جواز التيمم للجماع بالإجماع فهل يدل ذلك على حمل الآية على المجاز دون الحقيقة حتى لا ينتقض الوضوء باللمس ؟ أو الآية على حقيقتها دالة على الانتقاض باللمس ؟ .
الصواب الثانى (٢) .

وهذا الخلاف مُفرعٌ على امتناع استعمال اللفظ فى حقيقته ، ومجازه كما صرح به الأصفهانى .

فإن حمل عليهما فلا تنافى .

وقد نبهت على ذلك بقولى من زيادتى - إن لم يجوز -

(١) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، ورقم ٦ من سورة المائدة .

(٢) هذا قول السادة الشافعية كما فى - المجموع ٢ / ٢٥ ، وروضة الطالبين ١ / ٧٤ ومغنى المحتاج ١ / ٣٤ .

مسألة

ص : اللفظُ إن أطلق في معناه ثم . . . أريد منه لازم المعنى فسم
كناية وهو حقيقة جرى . . . أو لم يرَ معنى ولكن عبّرا
عن لازم منه بملزوم فلذا . . . يجرى مجازاً في الذى السبكي احتلّى
ومن يقل مجازاً أو حقيقة . . . أولاً ولا كلٌ ليديه حجة
وإن لتلويح سواء قصداً . . . تعريضهم ليس مجازاً أبداً
ش : اللفظ ينقسم إلى صريح ، وكناية ^(١) ، وتعريض ^(٢) .

واختلف في الكناية هل هي حقيقة أو مجاز ؟ على مذاهب :
(أحدها) : أنها حقيقة .

وإليه مال ابن عبد السلام فقال إنه الظاهر لأنها استعملت فيما
وضعت له فأريد بها الدلالة على غيره .
(الثاني) : أنها مجاز .

(الثالث) : أنها لا حقيقة ، ولا مجاز .

وإليه ذهب صاحب - التلخيص ^(٣) - لمنعه في المجاز أن يراد
المعنى الحقيقي مع المجازى وتجويزه ذلك فيها .
وحكاية الأقوال الثلاثة من زيادتي .

(١) الكناية : لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى
نحو : زيد طويل النجاد - مراداً منه طويل القامة إذا طولها لازم لطول النجاد أى
حمائل السيف .

فائدة : الحمائل لا واحد لها من لفظها وإنما واحد - محمل - بوزن - مرجل - وهو
علاقة السيف أى السير الذى تقلده المتقلد .

راجع : مختار الصحاح مادة - حمل -

(٢) سيذكر الشيخ تعريف التعريض .

(٣) كتاب - التلخيص فى علوم البلاغة - لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

(الرابع) :- وهو اختيار السبكي ، وجزم به ولده (١) - أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز . فإن استعمل اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة كقولك - زيد كثير الرماد - مريداً كثرة الرماد ، والطبخ ، والكرم .

وإن لم يرد المعنى بل عبّر بالملزوم عن اللازم أى أريد فى المثال المذكور الكرم فقط اللازم عن كثرة الضيفان اللازم عن كثرة الأكلة اللازم عن كثرة الطبخ اللازم عن كثرة الوقود تحت القدر اللازم عن كثرة الرماد فهو مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له أولاً .

والحاصل : أن الحقيقة منها (٢) أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ما وضع له .

والمجاز منها (٣) أن يريد به غير موضوعه استعمالاً ، وإفادة .
وأما التعريض فهو لفظ استعمل فى معناه للتلويح بغيره .

سمى تعريضاً لفهم المعنى من عرض اللفظ أى جانبه كقول من يتوقع صلة . والله إنى محتاج - فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له لا حقيقة ، ولا مجازاً وإنما يفهم من عرض اللفظ أى جانبه .

ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن عملك » (٤) الخطاب له ﷺ وهو تعريض بالكفار .

فاللفظ فى الآية ، والمثال مستعمل فى معناه لكن لوح منه للسامع غيره فهو حقيقة أبداً فى جميع الأحوال بخلاف الكناية فإنها تارة حقيقة ، وتارة مجاز كما تقدم .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٣٣ .

(٢) ، (٣) الضمير يعود على الكناية .

(٤) آية رقم ٦٥ من سورة الزمر .

الحروف

هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه (١) إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة (٢) .

قال العراقي ، والشيخ جلال الدين : وسيأتي أسماء : ففي التعبير بها تغليب للأكثر .

قلت : بل أراد بالحروف الكلمات الشاملة للأسماء ، أيضاً كما هو شائع في عبارتهم .

قال الإصفار : الحرف يطلقه سيبويه على الاسم . والفعل .

وقد ذكر في جمع الجوامع منها بضعة ، وعشرون حرفاً ، وتبعته مع زيادة يسيرة ، وها أنا أشرحها مختصراً مقتصراً على ما يحصل به حلُّ النظم ، وإلا فمحلُّ بسطها ، ودقائقها ، وتحقيقاتها ، ومباحثها كتابنا - جمع الجوامع وشرحه - اللذان لم يؤلف في فن العربية مثلهما .

ص : إذن جواب ، وجزاء صاحباً . . . فقليل دائماً ، وقيل : غالباً شئ : الأول : (إذن) من نواصب المضارع .

والأصح أنها حرف بسيط لا مركب من إذ ، وإن ، ولا اسم (٣) .

قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء (٤) .

فقال الشلوبين (٥) دائماً في كل موضع .

(١) قوله - التي يحتاج الفقيه إلى معرفتها - المراد بالفقيه : المجتهد ونبه بذلك على بيان العذر في ذكرها في هذا الفن .

(٢) قوله - لكثرة وقوعها في الأدلة - : بيان لوجه الاحتياج .

وقد يقال الاحتياج لا يتوقف على الكثرة بل على مجرد الوقوع .

ويمكن أن يقال : التقييد بالكثرة مع كونه الواقع للإشارة إلى مزيد الاحتياج ، ففيه تأكيد العذر في ذكرها .

(٣) راجع : مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٢٧ .

(٤) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٧ .

(٥) الشلوبين : - بفتح اللام وضمها - بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر لقب الأستاذ أبي على عمر بن محمد الإشبيلي إمام عصره في العربية . ذو معرفة بنقد الشعر أبقي الله به على ما بأيدي أهل المغرب من العربية من مصنفاة شرح المقدمة الجزولية ، والقوانين في علم العربية مات رحمه الله سنة ٦٤٥ هـ (راجع : الأعلام ٥ / ٦٢) .

وقال الفارسي : غالباً في أكثر المواضع كقولك لمن قال : أزورك : إذن أكرمك . فقد أجبته ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته أى إن زرتنى أكرمك .

قال (١) : وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال : أحبك : إذن أصدقك ، إذ لا مجازاة هنا .

والشلوبين يتكلف فى جعل مثل هذا جزاء . أى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك .

هـ : للشرط إن ، والنفى ، والزيادة . . . والشك والإبهام أو أفادت ش : الثانى : (إن) - بكسر الهمزة ، وتخفيف النون - ترد للشرط فى الأكثر وهى أم أدواته .

والمراد به تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى نحو : « إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » (٢) .

(١) قوله - قال - أى الفارسي وهو محترز قوله - غالباً - .

(فائدة) : - فى لفظها عند الوقف عليها - .

الصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتتوين المنصوب .

وقيل : يوقف بالنون لأنها كنون - لن ، وإن - .

وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها .

فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف .

والمازنى ، والمبرد بالنون .

وعن الفراء : إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين - إذا -

وتبعه ابن خروف .

(٢) سورة الأنفال آية رقم ٣٨ .

وللنفى بمعنى - ما - نحو : ﴿ إن الكافرون إلا فى غرور ﴾ ^(١) ﴿ إن أردنا إلا الحسنى ﴾ ^(٢) .

وزائدة نحو : ما إن زيد قائم - ما إن رأيت زيدا .

وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى - إذ - نحو : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ ^(٣) إذا الفعل فيه محقق الوقوع .

وزعم قطرب ^(٤) أنها ترد بمعنى - قد - نحو ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾ ^(٥) . وقولى - والشك - يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : ومطلق الجمع وللتفصيل . . . وأنكر التقسيم فى التسهيل وكإلى ويل وللتخيير . . . كذا التقريب لدى الحريرى

ش : الثالث : (أو) ذكر لها المتأخرون معانى :

الشك من المتكلم نحو : ﴿ لبنا يوماً أو بعض يوم ﴾ ^(٦)

(١) سورة الملك آية رقم ٢٠ .

(٢) سورة التوبة آية رقم ١٠٧ .

(٣) سورة الفتح آية رقم ٢٧ .

(٤) قطرب اسمه : محمد بن المستنير البصرى اللغوى كان من أئمة عصره . صنف كتاب العلل فى النحو ، وكتاب القوافى ، وغيرهما .

وهو صاحب سيبويه وهو الذى سماه قطرباً لأنه كان يبكر فى المجيبى إليه فقال : ما أنت إلا قطرب ليل وهى دويبة لا تزال تدب ، ولا تفتر فقلب عليه وكنية قطرب : أبو على .
توفى رحمه الله سنة ٢٠٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٣ / ٢٩٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٩٤ ، والفهرست لابن النديم ص ٥٢ ، والأعلام ٧ / ٩٥ .

(٥) سورة الأعلى آية رقم ٩ .

(٦) سورة المؤمنون آية رقم ١١٣ .

والإبهام على السامع نحو : ﴿ وانا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال
مبين ﴾ (١) .

والتخيير بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو : - خذ من مالى
ثوباً أو ديناراً - أم جاز نحو : - اقرأ فقهاً أو نحواً -

وقصر جماعة التخيير على الأول ، وسموا الثانى بالإباحة .

قال الزركشى : والظاهر (٢) أنهما قسم واحد لأن حقيقة الإباحة هى التخيير ،
وانما امتنع الجمع فى الأول (٣) للقريظة العرفية لا من مدلول اللفظ كما أن
الجمع بين قراءة الفقه ، والنحو وصف كمال لا نقص فيه (٤) . انتهى .

والتخيير أو الإباحة لا يكونان إلا فى الطلب بخلاف الشك ، والإبهام فإنهما
فى الخبر .

وترد لمطلق الجمع كالواو فيما ذكر الكوفيون ، والأخفش ، والجرمى ،
والأزهري ، وابن مالك .

قال : ومن أحسن شواهد حديث : - اسكن حراً فما عليك إلا نبى أو صديق
أو شهيد (٥) - .

وحديث : - ما أخطأك سرف أو مخيلة (٦) - .

(١) سورة سبأ آية رقم ٢٤ .

(٢) فى البحر المحيط للزركشى ٢ / ٢٨١ : (والتحقيق) .

(٣) قوله - فى الأول - أى الثوب أو الدينار .

(٤) راجع : البحر المحيط ٢ / ٢٨١ .

(٥) حديث صحيح

أخرجه مسلم فى فضائل الصحابة باب - من فضائل طلحة والزبير - .

وأخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى الخلفاء - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب المناقب باب - فى مناقب عثمان رضى الله عنه .

(٦) الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب اللباس بلفظ : كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا فى

غير إسراف ، ولا مخيلة - وقال ابن عباس : كل ما شئت ، والبس ما شئت ما أخطأك

اثنتان : سرف أو مخيلة

وقوله :- لنفسى تقاها أو عليها فجورها (١) - أى وعليها .
وللتفصيل بعد الإجمال نحو : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا » (٢) .
« قالوا ساحر أو مجنون » (٣) أى قال بعضهم كذا وبعضهم كذا .
وهذا المعنى فريد على جمع الجوامع مذكور فى المغنى (٤) لابن هشام
وهو شامل للتقسيم ، والتعبير به أولى .
وقد عبر بالتقسيم ابن مالك فى الكافية (٥) وشرحها ، ومثله بقولهم :-
الكلمة اسم أو فعل أو حرف - ولم يذكره فى التسهيل ، ولا شرحه بل قال تأتى
للتفريق المجرد من الشك ، والإبهام ، والتخير .
قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فيه أجود .
قال : ومن مجيئه بأو قوله :
فقالوا لئان لا بد منهما . . . صدور رماح أشرعت أو سلاسل (٦)

-
- (١) هذا عجز بيت لتوبة وصدرة :
وقد زعمت ليلى بأنى فاجر . . .
وهو من شواهد ابن هشام فى المغنى ١ / ٧٥ .
(٢) سورة البقرة آية رقم ١٣٥ .
(٣) سورة الذاريات آية رقم ٥٢ .
(٤) مغنى اللبيب ١ / ٧٨ .
(٥) راجع : شرح الكافية ٣ / ١٢٢٠ .
(٦) البيت استشهد به ابن مالك فى شرح الكافية ٣ / ١٢٢٥ ، وابن هشام فى مغنى
اللبيب ١ / ٧١ .
وهو من الطويل من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثى .
هذا : والضمير فى قوله - فقالوا - للأعداء الذين مر ذكرهم فى البيت السابق على هذا
البيت . ومعنى - لا بد منهما - أى على سبيل التعاقب .
وقوله - أشرعت - صوّيت للطعن

قال ابن هشام : ومجئى الوار فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن - أو - لا تأتى له (١) .

قال : وقد عدل غيره عن العبارتين أى التقسيم والتفريق ، وعبر بالتفصيل انتهى .

وترد بمعنى - إلى - فينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو : - لألزمك أو تقضيني حقى - أى إلى أن تقضينه .

وقوله : لأستسهل الصعب أو أدراك المنى . . . (٢)

أى إلى أن أدركه .

زاد ابن هشام فى المغنى (٣) ، وبمعنى - إلا - فى الاستثناء . مثلها نحو : - لأقتلنه أو يسلم -

. كسرت كعوبها أو تستقيما (٤)

(١) قال ابن هشام بعد ذلك : بل إثباته الأكثرية للواو يقتضى ثبوته بقلة لأو .

راجع : مغنى اللبيب ١ / ٧٨ .

(٢) بقية البيت : فما انقادت الآمال إلا لصابر

وهو من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين . وقد استشهد به ابن عقيل فى شرحه على الألفية ٢ / ٣٤٦ ، وابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ٧٩ .

(٣) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٧٨ .

(٤) صدر البيت :

وكنيت إذا غمرت قناة قوم . . .

وهو لزياد الأعجم .

وقد استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ٧٨ وابن عقيل فى شرحه لألفية ابن مالك ٢ / ٣٤٧ .

وقوله - غمرت - : الغمز : جس باليد يشبه النخس ، وقوله - قناة قوم - أى رمح رجال .

و - الكعوب - جمع كعب وهو طرف الأنبوبة الناشز .

وترد للإضراب كبل نحو : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » (١) أى بل يزيدون .

ثم قوم أطلقوا ورودها للإضراب منهم الكوفيون ، والفارسي ، وابن جنى وابن برهان ، وقيدته سيبويه بوقوعها بعد نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو . - ولا تضرب زيدا أولا تضرب عمرا - وترد للتقريب فيما ذكره الحريري نحو : ما أدرى أسلم أو ودع ، وأذن أو أقام - أى لسرعته . ووافقه أبو البقاء ومثل بقوله تعالى : « وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب » (٢) .

قال ابن هشام (٣) : وذلك بين الفساد فإن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السلام بالتوديع ، والأذان بالإقامة فهي للشك . وزاد ابن الشجري في معانيها الشرط نحو : - لأضربه عاش أو مات - أى إن عاش بعد الضرب ، وإن مات منه (٤) .

[تنبيه]

لم يذكر المتقدمون هذه المعانى لأو . بل قالوا هي لأحد الشيئين أو الأشياء .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعانى المذكورة مستفادة من القرائن (٥) .

ص : أى لندا الأوسط في الشهير . . لا القرب والبعد وللتفسير

ش : الرابع (أى) - بالفتح والسكون - لها معنيان (٦) .

(١) سورة الصافات آية رقم ١٤٧ .

(٢) سورة النحل آية رقم ٧٧ .

(٣) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٨٠ .

(٤) ، (٥) المرجع السابق .

(٦) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٩٠ ، وكتاب معانى الحروف للرماني ص ٨٠ .

النداء . وهل هي لنداء القريب ، أو البعيد ، أو المتوسط ؟

أقوال : أرجحها عندي الثالث .

ورجح ابن مالك الثاني ، ونقله عن سيبويه .

وإنما اخترت الثالث لأنه ليس فيها مدُّ الصوت الذي في - يا ، وهيا ، وأيا - وليست كالهزة التي للقريب لاختصار لفظها ، وكثرة الحروف والمبالغة فيها تدل على الزيادة في المعنى .

الثاني : التفسير بأن يكون ما بعدها مفسراً لما قبلها بدلاً أو عطف بيان ، وهي في ذلك أعم من - إن - لدخولها على المفرد والجملة بعد القول وغيره نحو : - عندي عسجد - أى ذهب .

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب (١) .

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى (٢) نحو : - تقول استكنمته أى الحديث - سألته كتمانته - بضم تاء سألته ، ولو جئت بإذا مكان - أى - فتحت (٣) تقول إذا سألته . لأن إذا ظرف لتقول .

قال بعضهم فى ذلك :

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

وتقليتني لكن آيساك لأفلى .

وهو من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ٩٠ ، والرماني فى معانى الحروف ص ٨٠ .

هذا : وقوله - أنت مذنب - تفسير لما قبله . إذ معناه تنظر إلى نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب .

(٢) قوله - حكى - أى الضمير .

(٣) قوله - فتحت - أى التاء .

إذا كُنَيْتَ بِأَيِّ فِعْلٍ تَفْسَرُهُ . . . فَضُمَّ تَاءُكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرَفٌ
وإنْ تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تَفْسَرُهُ . . . فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ (١)

ص : للشرط أى وللإستفهام ثم . . . موصولة وذات وصف قيل ضم
ثم على معنى الكمال فيه دل . . . ووصله إلى نداء ما فيه آل
ش : الخامس (أى) - بالفتح والتشديد .

ترد شرطية نحو : « أيما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ » (٢) .

واستفهامية نحو : « أيكم زادته هذه إيماناً » (٣) .

وموصولة نحو : « لنترعن من كل شيعة أيهم أشد » (٤) أى الذى هو أشد .

ووصلة إلى نداء ما فيه - آل - نحو : - يأيها الرجل - يأيها الناس - .

ودالة على معنى الكمال بأن تكون صفة لنكرة ، أو حالاً من معرفة نحو :

- مررت برجل أى رجل . ويعالم أى عالم ، ويزيد أى عالم - أى الكامل

فى صفات الرجولية أو العلم .

وهى فى حال إضافتها إلى المشتق للمدح بالمشتق منه خاصة ، ولغيره

كرجل للمدح بكل صفة يمكن أن يثنى بها على الرجل .

وزاد الأخفش لها معنى آخر ، وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو : -

مررت بأى معجب لك - كما يقال - بمن معجب لك - .

قال ابن هشام (٥) : وهذا غير مسموع .

(١) البيتان ذكرهما ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ٩٠ .

(٢) سورة القصص آية رقم ٢٨ .

(٣) سورة التوبة آية رقم ١٢٤ .

(٤) سورة مريم آية رقم ٦٩ .

(٥) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٩٣ .

وقد نبهت على هذا المعنى بقولى : من زيادتى ، وذات وصف قيل ضم .
ص : للماضى إذ ورجح المستقبل . . . ظرفاً ومفعولاً به وبه لا
منه وذات الجرب بالزمان . . . وحرفاً أو ظرفية قولان
إن عللت والمفاجآت كذا . . . عن سيوية فجرى خلف إذا

ش : السادس : (إذ) ولها معان :

(أحدها) : أن تكون اسماً للزمن الماضى إما ظرفاً وهو الغالب نحو : « فقد
نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا » (١) ، ومفعولاً به نحو :
« واذكروا إذ كنتم قليلاً » (٢) .

وكذا كل مذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل فإنها مفعول به
بتقدير - اذكروا -

وبدلاً من المفعول به نحو : « اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل
فيكم أنبياء » (٣) أى اذكروا النعمة التى هى الجعل المذكور فهى
بدل كل من كل .

« واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت » (٤) فإذا بدل اشتمال .

أو مجرورة بإضافة اسم الزمان إليها نحو : « بعد إذ هديتنا » (٥) .

(ثانياً) : أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو « يومئذ تحدث أخبارها » (٦) .

(١) سورة التوبة آية رقم ٤٠ .

(٢) سورة الأعراف آية رقم ٨٦ .

(٣) سورة المائدة آية رقم ٢٠ .

(٤) سورة مريم آية رقم ١٦ .

(٥) سورة آل عمران آية رقم ٨ .

(٦) سورة الزلزلة آية رقم ٤ .

والجمهور أنكروا ذلك ويجعلون الآية من باب « ونفخ في الصور » (١) .

أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضى الواقع .

واحتج المثبتون منهم ابن مالك بقوله تعالى « فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم » (٢) فإن - يعلمون - مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد عمل فى - إذ - فيلزم أن يكون بمنزلة - إذا - .

ثالثها : أن تكون للتعليل نحو « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنفسكم أنكم فى العذاب مشتركون » (٣) أى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لأجل ظلمكم فى الدنيا .

وهل هى حرف بمنزلة العلة . أو ظرف بمعنى - وقت - والتعليل مستفاد من قوة الكلام ؟

قولان (٤) : المنسوب إلى سيبويه الأول .

رابعاً : أن تكون للمفاجأة كما نص عليه سيبويه وهى الواقعة بعد - بين - ، وبينما - كقوله :

..... فبينما العسر إذ دارت مياسير (٥)

وقيل : لا تكون لها وهى فى مثل ذلك زائدة .

وعلى الأول : هل هى حرف أو ظرف مكان أو زمان ؟

(١) سورة الزمر آية رقم ٦٨ .

(٢) سورة غافر آية رقم ٧٠ ، ٧١ .

(٣) سورة الزخرف آية رقم ٣٩ .

(٤) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٩٦ .

(٥) هذا عجز بيت منسوب إلى عنبر بن لبيد العذرى :

وصدره : استقدر الله خيراً وارضين به ...

وهو شواهد ابن هشام فى المغنى ١ / ٩٨ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٦ .

فِيهَا الْأَقْوَالُ الْآتِيَةُ فِي - إِذَا - كَمَا نَبِهْتَ عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَتِي .

ص : ظرف للاستقبال والشرط إذا .°. وقل أن تخرج عن أفراد ذا
وللمفاجأة فقل حرفاً .°. أو مكان أو زمان ظرفاً

ش : السابع : (إذا) ولها وجهان (١) :

(أحدهما) : أن تكون للمفاجأة بأن تكون بين جملتين ثانيهما ابتدائية نحو :
خرجت فإذا الأسد بالباب .. ﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾ (٢) .

قال ابن الحاجب : ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصف من أوصاك الفعلة .

وتصويره في المثال المذكور ، وحضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج ، أو في مكان خروجك ، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في زمن خروجك لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان . وكلما كان ألصق كانت المفاجأة فيه أقوى .

واختلف في - إذا - حينئذ (٣) :

فقيل : إنها حرف . وعليه الأخفش ورجحه ابن مالك .

وقيل : ظرف مكان، وعليه المبرد ، ورجحه ابن عصفور .

وقيل : ظرف زمان . وعليه الزجاج ، ورجحه الزمخشري .

وتظهر فائدة الخلاف في أنه لا يصح إعرابها خبراً في قولك :

— خرجت فإذا الأسد - لا على الحرقية لأن الحرف لا يخبر به ، ولا عنه ، ولا على ظرف الزمان لأن الزمان لا يخبر به عن الحثة .

(١) راجع: مغنى اللبيب ١ / ١٠٢ .

(۲) سورة طه آية رقم ۲۰ .

(٣) راجع: مغنى اللبيب ١ / ١٠٢ .

ويصح على ظرف المكان أى فبالحضرة الأسد ، وفى قولك :
- فإذا القتال - يصح خبريتها على قولى - الظرف - دون
الحرفية .

(ثانيهما) : أن تكون لغير المفاجأة .

فالعالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط ،
وتختص بالدخول على الفعلية عكس الفجائية نحو : ﴿ إذا جاء
نصر الله والفتح ﴾ إلى قوله ﴿ فسبح ﴾ (١) .

وقد لا تضمن معنى الشرط نحو : - آتيك إذا احمر البسر - أى
وقت احمراره .

وقد لا تكون للمستقبل فتد للحال نحو : ﴿ والليل إذا
يغشى ﴾ (٢)

فإن الغشيان مقارن لليل .

والماضى نحو ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا ﴾ (٣) الآية فإنها نزلت
بعد الرؤية والانفصاض .

وقد لا تكون ظرفاً . قال الأخفش فى قوله ﴿ حتى إذا
جاءوها ﴾ (٤) إن - إذا - جربحتى .

وقال ابن مالك إنها وقعت مفعولاً به فى قوله ﷺ - إني لأعلم إذا
كنت عنى راضية ، وإذا كنت على غضبى (٥) - .

(١) سورة النصر آيات ١ - ٣ .

(٢) سورة الليل آية رقم ١ .

(٣) سورة الجمعة آية رقم ١١ .

(٤) سورة الزمر آية رقم ٧١ ، ٧٣ .

(٥) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب النكاح باب - غيرة النساء ووجدهن -

— ۳۳ —

شأناً إلى آخر في الحكم به أو عليه ، أو التعلق نحو : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ (١) ، ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ (٢) الذود (٣) إلى (٤) الذود إبل ، ولا يجوز إلى زيد مال . تريد مع زيد مال .

قال الرضى : والتحقيق أن - إلى - هذه للانتها . فقوله ﴿ إلى المرافق ﴾ أى مضافة إليها ، والذود إلى الذود أى مضافة إلى الذود .

وقال غيره : ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل ، وإبقاء - إلى - على أصلها - والمعنى فى قوله ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ (٥) من يضيف نصرته إلى نصرته .

وقيل : التقدير : من ينصرنى حال كونى ذاهباً إلى الله .

وزاد الكوفيون أيضاً أن تكون بمعنى - من - كقوله :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها . . . أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمر (٦) أى من .

وبمعنى - عند - كقوله :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره . . . أشهى إلى من الرحيق السلسل (٧)

(١) سورة آل عمران آية رقم ٥٢ .

(٢) سورة المائدة آية رقم ٦ .

(٣) الذود : ثلاثة أبعة إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل : من ثلاث إلى خمس عشرة .. وقيل غيره ذلك .

راجع : لسان العرب مادة - ذود -

(٤) قوله - الذود إلى الذود إبل أى مع الذود .

(٥) آية رقم ٥٢ من سورة آل عمران .

(٦) البيت لعمر بن أحمد الباهلى .

وهو من شواهد ابن عقيل فى - المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٥٥ - هذا : قوله -

تقول - أى الناقة ، وقوله - عاليت - أى علوت ، و - الكور - بكاف مضمومة ثم راء : الرجل .

(٧) البيت من بحر الكامل . قاله أبو بكر الهذلى

أى أشهى عندى .

وزاد ابن مالك فى معانيها التبيين (١)

قال فى شرح التسهيل : وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حياً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل .

ص : الباء للإلصاق والتعدية . . . والسببية ، والاستعانة
وقسم ومثل مع وفى على . . . وعن ومن فى المرتضى وكـ إلى
وبدلاً جاءت وللتأكيد . . . بل أتت فى العطف فى الفريد
والجمله الاضراب لاتنقال . . . لغرض آخر أو إبطال

شئ : التاسع : (الباء) من حروف الجر ولها معان (٢) :

(أحدها) : الإلصاق ، وهو أشهرها ، وقيل : إنه لا يفارقها ، ولهذا لم يذكر لها
سببويه غيره .

قال فى شرح اللب : وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر .

ثم قد يكون حقيقة نحو : - أمسكت الحبل بيدي - ، وقد يكون
مجازاً نحو : - مررت بزيد - فإن المرور لم يلصق بزيد بل
بمكان يقرب منه .

(ثانيها) : - التعدية كالهزمة نحو : « ذهب الله بنورهم » (٣) أى أذهبه .

= وهو من شواهد ابن مالك فى شرح الكافية ٢ / ٨٠١ .

هذا : والرقيق : الخمر ، أو أطيبها ، أو الخالص الصافي منها .
والسلسل : اللينة الباردة .

(١) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٥٧ .

(٢) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١١٨ ، وكتاب معانى الحروف ص ٣٦ .

(٣) سورة البقرة آية رقم ١٧ .

(ثالثها ، ورابعها) : السببية والاستعانة .

جمع بينهما ابن مالك فى الألفية ، وابن هشام فى المغنى (١) ، وفسر الثانية بالداخلة على آلة الفعل نحو : كتبت بالقلم - ومثل الأولى بنحو : ﴿ ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل ﴾ (٢) .

وقال الرضى : السببية فرع الاستعانة ، ولذا اقتصر عليها أعنى الاستعانة ابن مالك فى الكافية الكبرى ، وحذف السببية وعكس فى التسهيل فاقصر على السببية وقال فى شرحه (٣) : باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو : ﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾ (٤) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء وقيل : أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز ، والآخر حقيقة ، ومنه - كتبت بالقلم وقطعت بالسكين - فإنه يصح أن يقال : كتب القلم ، وقطع السكين .

والنحويون يعبرون عن هذه البناء بباء الاستعانة ، وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (٥)

وقال أبو حيان : ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة فى باء السببية قول انفرد به ، وأصحابنا فرّقوا بينهما فقالوا : باء السببية هى التى تدل على سبب الفعل نحو : مات زيد بالجوع ، وحججت بتوفيق الله - وباء الاستعانة هى التى تدل

(١) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ٥٤ .

(٣) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٦٢ .

(٤) سورة البقرة آية رقم ٢٢ ، وسورة إبراهيم آية ٣٢ .

(٥) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٦٢ .

على الاسم المتوسط بين الفعل ، ومفعوله الذى هو آلة نحو :-
كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، وبريت بالسكين ، وخضت
برجلى - إذ لا يصح جعل القلم سبباً للكتابة ، ولا القدوم سبباً
للنجارة ، ولا السكين سبباً للبرى ، ولا الرجل سبباً للخوض ، بل
السبب غير هذا . انتهى .

وضم ابن مالك فى التسهيل إلى السببية التعليل ، وقال فى
شرحه (١) : هى التى يحسن موضعها اللام غالباً نحو : « فبظلم
من الذين هادوا » (٢) « إن المأ يأتمرون بك » (٣) .
قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى ، وكأن التعليل
والسبب عندهم شئ واحد .

قال : ويدل لذلك أن المعنى الذى سمي به باء السبب موجود فى
باء التعليل لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل
كما يصح ذلك فى باء السبب فتقول : - ظلم أنفسكم اتخاذكم
العجل - .

وأما « يأتمرون بك » فالباء فيه ظرفية أى يأتمرون فيه أى
يتشاورون فى أمرك لأجل القتل . انتهى .

فلذلك لم يذكر هذا المعنى فى النظم كأصله .

(خامسها) : القسم ، وهى أصل حروفه نحو : - بالله لأفعلن - .

(سادسها) : المصاحبة كمع نحو « اهبط بسلام » (٤) « جاءكم الرسول
بالحق » (٥) « فسبح بحمد ربك » (٦) .

(١) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٦٢ .

(٢) سورة النساء آية رقم ١٦٠ .

(٣) سورة القصص آية رقم ٢٠ .

(٤) سورة هود آية رقم ٤٨ .

(٥) سورة النساء آية رقم ١٧٠ .

(٦) سورة الحجر آية رقم ٩٨ .

(سابعها) : الظرفية كفى . مكاناً وزماناً نحو : « نصركم الله ببدر » (١)
« نجيناهم بسحر » (٢) .

(ثامنها) : (الاستعلاء) كعلى نحو : « من إن تأمنه بقنطار » (٣) أى عليه
بدليل « إلا أمتكم على أخيه » (٤) ، « وإذا مروا بهم
يتغامزون » (٥) بدليل « وانكم لتمرون عليهم » (٦) .

(تاسعها) : (المجاوزة) كعن نحو : « فاسأل به خيراً » (٧) أى عنه بدليل :
« يسألون عن أنبالكم » (٨) . « ويوم تشقق السماء بالغمام » (٩)
أى عنه .

(عاشرها) : (التبعية) كمن نحو : « عينا يشرب بها عباد الله » (١٠) أى
منها . وهذا المعنى أثبتته الكوفيون ، والأصمعي ، والفارسي ، وابن
مالك وأنكره غيرهم وقالوا الباء للسببية ، وضمن - يشرب -
معنى يروى أو يلتذ .

(حادى عشرها) : (الغاية) كإلى نحو : « وقد أحسن بي » (١١) أى إلى .

-
- (١) سورة آل عمران آية رقم ١٢٣ .
 - (٢) سورة القمر آية رقم ٣٤ .
 - (٣) سورة آل عمران آية رقم ٧٥ .
 - (٤) سورة يوسف آية رقم ٦٤ .
 - (٥) سورة المطففين آية رقم ٣٠ .
 - (٦) سورة الصافات آية رقم ١٣٧ .
 - (٧) سورة الفرقان آية رقم ٥٩ .
 - (٨) سورة الأحزاب آية رقم ٢٠ .
 - (٩) سورة الفرقان آية رقم ٢٥ .
 - (١٠) سورة الإنسان آية رقم ٦ .
 - (١١) سورة يوسف آية رقم ١٠٠ .

(ثاني عشرها) : (البذل) نحو : - فليت لي بهم قوماً^(١) - أي بدلهم .

وضع إليه في جمع الجوامع كابن مالك المقابلة ، وهي الباء
الداخلة على الأعواض ، والأثمان نحو : - اشتريت الفرس
بألف - .

والظاهر دخولها في البذل ولذا حذفها .

(ثالث عشرها) : (التوكيد) وهي الزائدة في الفاعل نحو : « كفى بالله
شهيداً »^(٢) والمفعول نحو : « وهزى إليك بجذع النخلة »^(٣) .
والمبتدأ نحو : - بحسبك درهم - والخبر « أليس الله بكاف
عبده »^(٤) وغير ذلك كما هو مبين في محاله من كتب النحو .

(العاشر) : (بل) وهي للعطف في ما إذا تلاها مفرد ثم إن تقدمها أمر أو
إيجاب كاضرب زيداً بل عمرو ، أو قام زيد بل عمرو .

فهي لإثبات الحكم لما بعدها ، وجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا
يحكم عليه بشئ ، أو نفى ، أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على
حاله ، وجعل ضده لما بعده نحو : - ما قام زيد بل عمرو ، ولا
تضرب زيداً بل عمراً - .

وللإضراب فيما إذا تلاها جملة .

(١) البيت بتمامه :

فليت لي بهم قوماً إذ ركبوا . . . شئوا الإغارة فرسانا وركباناً

وهو من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء بلعنبر .

وقد استشهد به ابن هشام في مغنى اللبيب ١ / ١٢١ ، وابن عقيل في المساعد على تسهيل

الفوائد ٢ / ٢٦٣ .

(٢) سورة الرعد آية رقم ٤٣ ، والإسراء آية رقم ٩٦ ، والفتح آية رقم ٢٨ .

(٣) سورة مريم آية رقم ٢٥ .

(٤) سورة الزمر آية رقم ٣٦ .

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطال لما قبلها نحو : ﴿ وقالوا
اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ (١) أى بل هم
عباد .

﴿ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ﴾ (٢) .

وتارة يكون معناها الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ ولدينا
كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة
من هذا ﴾ (٣) .

فما قبل - بل - فيه على حاله .

والتصريح فى النظم بأن محلّ العطف ما إذا تلاها مفرد ، ومحلّ
الإضراب ما إذا تلاها جملة من زيادتى .

ص : بيد كفيروكم من أجل وثم . . . عطف تشريك ومهلة يضم
وفيهما خلف وللترتب . . . ورده عبداً دينا كقطرب

ش : الحادى عشر :- (بيد) (٤) وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها يرد
بمعنى - غير - ذكره الجوهري وقال : يقال إنه كثير المال بيد أنه
بخيل (٥) .

ومنه حديث :- نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من
قبلنا (٦) .

(١) سورة الأنبياء آية رقم ٢٦ .

(٢) سورة المؤمنون آية رقم ٧٠ .

(٣) سورة المؤمنون آية رقم ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) يقال لها أيضاً - ميد - كما فى معنى اللبيب ١ / ١٣٢ .

(٥) راجع : الصحاح للجوهري مادة - بيد - ٢ / ٤٥٠ .

(٦) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة باب - فرض الجمعة -

وبمعنى - من أجل - ذكره أبو عبيدة وغيره ، ونقله ابن حبان في صحيحه ومنه حديث :- أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قریش ، واسترضعت في بني سعد (١) - .

أى من أجل أنى من قریش الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم .
وخصها بالذكر لعسرها على غير العرب .

والمعنى : أنا أفصح العرب كما ورد في حديث آخر .

وقيل : إن - بيد - فيه بمعنى - غير - وإنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم على حد قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم °° بهن فللول من قراع الكتائب (٢)

وأنشد أبو عبيد على مجيئها بمعنى - من أجل - قوله :

عمداً فعلت ذاك بيد أنى °° إن هـا كـت أن ترئى (٣)

وحديث :- أنا أفصح من نطق بالضاد ، وأنا أفصح العرب - أوردتهما أصحاب الغريب ولم نقف لهما على سند :

الثانى عشر : (ثم) (٤) وهى حرف عطف يقتضى التشريك فى الحكم ،

والترتيب والمهلة نحو :- جاء زيد ثم عمرو - فعمرو مشارك لزيد

فى المجيئ جاء بعده بترأخ .

(١) حديث - أنا أفصح من نطق بالضاد - معناه صحيح لكن لا أصل له كما قال ابن كثير .

راجع : تمييز الطيب من الخبيث ص ٤١ ، والمقاصد الحسنة ص ٩٥ .

(٢) البيت من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣٣ .

(٣) البيت من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣٣ .

ورواية لسان العرب فى مادة - بيد - هى :

عمداً فعلت ذاك أنى °° إخال إن هلكت لم ترئى

(٤) يقال فيهما - فم - كما فى معنى اللبيب ١ / ١٣٥ .

وخالف في التشريك الأخفش والكوفيون (١) وقالوا إنه قد يتخلف بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم﴾ (٢) . وأجاب الجمهور بأن الجواب مقدر .

وخالف في المهلة الفراء (٣) فقال إنها ترد بمعنى الفاء كقوله : كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعِجَاجِ ٠٠٠ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ (٤) إِذْ الْهَزُّ مَتَى جَرَى فِي أَنْبَابِ الرِّمَحِ تَعَقِبُهُ اضْطِرَابُهُ وَلَمْ يَنْتَرَاخِ عَنْهُ . وأجيب بأنه توسع .

وخالف في الترتيب قطرب وقال إنها لا تفيد لقوله تعالى : ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ (٥) ﴿بدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه﴾ (٦) . وقول الشاعر :

إِنْ مِنْ سَادٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ٠٠٠ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٥)
وأجيب بأنها لترتيب الأخبار لا الحكم .
والتصريح بإجراء الخلاف في التشريك أيضاً من زيادتي ، ونقل المنع في الترتيب عن قطرب من زيادتي .

(١) راجع : مغني اللبيب ١ / ١٣٥ .

(٢) سورة التوبة آية رقم ١١٨ .

(٣) راجع : مغني اللبيب ١ / ١٣٧ .

(٤) البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ١٣٧ .

هذا : وقوله - الرديني - أي الرمح الرديني نسبة إلى ردينة امرأة كانت تقوم الرماح

بخط هجر ، و - العجاج - الغبار ، و - الأنابيب - جمع أنبوبة وهي ما بين العقدتين .

(٥) سورة الزمر آية رقم ٥ .

(٦) سورة السجدة آية ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٧) البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ١٣٦ .

وأما العبادى فنقل المنع عنه مأخوذ من قوله فيما نقله عن القاضى حسين فى فتاويه فيمن قال : - وقفت على أولادى ثم أولاد أولادى بطناً بعد بطن - أنه للجميع كما قالوه فيما لو أتى بالواو بدل - ثم - .
والأكثر أن قالوا إنه للترتيب .

والعبادى المذكور هو أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عباد الهروى القاضى من أئمة أصحابنا . صاحب الزيادات ، وأدب القضاء ، وغير ذلك مات فى شوال سنة ثمان وخمسين ، وأربعمئة عن ثلاث وثمانين سنة (١) .

ص : حتى لانتهاه والتعليل . . كذا للاستثناء فى القليل
ش : الثالث عشر : (حتى) ولها معان (٢) :

(أحدها) : انتهاء الغاية وهو الغالب وهى حينئذ إما جارة لاسم صريح نحو : « سلام هى حتى مطلع الفجر » (٣) أو مؤول نحو : « لن نرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » (٤) أى إلى رجوعه ، وإما عاطفة لرفيع أو دينىء نحو : - مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى المشاة - ، وإما ابتدائية بأن يبتدأ بعدها جملة اسمية نحو :

فما زالت القتلى تمج دماءها . . بدجلة حتى ماء دجلة أشكل (٥)

أو فعلية نحو : - مرض فلان حتى لا يرجونه - .

(ثانيها) : التعليل نحو : - أسلم حتى تدخل الجنة - أى لتدخلها .

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١ / ٢٣٢ ، والأعلام للزركلى ٥ / ٣١٤ .

(٢) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١٤١ ، وكتاب معانى الحروف ص ١١٩ .

(٣) سورة القدر آية رقم ٥ .

(٤) سورة طه آية رقم ٩١ .

(٥) البيت لجزير من قصيدة يهجو بها الأخطل مطلعها :

أجسك لا يصحو الفوائد المعلن . . . وقد لاح من شيب عذار ومسلح =

وعلامتها أن يصلح موضعها - كي - .

(ثالثها) : الاستثناء وهو أقلها نحو :

ليس العطاء من الفضول ساحة . . . حتى تجود وما لديك قليل^(١)
أى إلا أن تجود .

ص : قلت وكالواو وقيل كالفا . . . وقيل بعد قبل ثم تلفى
ش : هذا البيت من زيادتي بينت فيه حكم - حتى - فى الترتيب وفيها أقوال :
(أحدها) : أنها لمطلق الجمع كالواو فلا تفيد ترتيباً وعليه ابن مالك .

قال : فإنك تقول : - حفظت القرآن حتى سورة البقرة - وإن كانت
أول ما حفظت أو متوسطاً .

(ثانيها) : أنها للترتيب بلا مهلة كالفاء ، وعليه ابن الحاجب .

قال ابن مالك : وهى دعوى بلا دليل ففى الحديث : - كل شئ
بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس^(٢) - .

وليس فى القضاء ، ترتيب ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات .

وقال الشاعر :

لقومى حتى الأقدمون تمالوا . . .

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(ثالثها) : أنها تفيد المهلة ، إلا أن المهلة فيها أقل من ثم فهى مرتبة
متوسطة بينها وبين الفاء . قاله ابن القواس .

= وهو من شواهد الرماني فى كتاب معانى الحروف ص ١٢٠ ، وابن هشام فى مغنى
الليبي ١ / ١٤٨ .

(١) البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى الليبي ١ / ١٤٤ .

(٢) حديث صحيح

أخرجه مسلم فى كتاب القدر باب - كل شئ بقدر -

هذا : وقد روى برفع العجز ، والكيس عطفاً على - كل - ، وروى بجرهما عطفاً
على شئ .

ص : وفى دخول الغاية الأصح لا . . . تدخل مع إلى وحتى دخلا
رابعها إن كان جنسه ففى . . . ذين وفى العاطفة الخلف نفى
وحيثما دل دليل صالح . . . عليه أو عدمه فواضح

ش : هذه الأبيات أيضاً من زيادتي بنيت فيها حكم دخول الغاية وعدمه ، وهى
مسألة مهمة عجبت لصاحب جمع الجوامع كيف أغفلها ، وقد ذكرتها فى
كتابى - جمع الجوامع فى العربية - فقلت فى باب حروف الجر - مسألة - :
متى دلت قرينة على دخول الغاية أو عدمه ، وإلا فثالثها الأصح تدخل
مع - حتى - دون - إلى - ، ورابعها تدخل معهما إن كان من الجنس .
فإن كانت - حتى - عاطفة - دخلت وفقاً .

وهذا جمع وإيجاز ، وتحرير لا تجده فى غير هذا الكتاب ، وقد ضمنت
ذلك فى النظم .

والحاصل : أنه متى دل دليل على دخول الغاية التى بعد - إلى ،
وحتى - فى حكم ما قبلها ، أو على عدم دخوله فواضح أنه يعمل به .
فالأول نحو : - قرأت القرآن من أوله إلى آخره ، ويعتك الحائط من أوله
إلى آخره . .

دل ذكر - الآخر - وجعله غاية على الاستيفاء .

وقوله تعالى : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ ^(١) دلت السنة على دخول
المرافق فى الغسل .

والثانى نحو : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ ^(٢) . دل النهى على
الوصال على عدم دخول الليل فى الصيام . ﴿ فنظرة إلى مسيرة ﴾ ^(٣) فإن

(١) سورة المائدة آية رقم ٦ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٨٧ .

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٠ .

الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً ، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة ، وتقويت حق الدائن .

وإن لم يدل دليل على واحد منهما ففيها أربعة أقوال :

أحدها : وهو الأصح . تدخل مع - حتى - دون - إلى - حملاً على الغالب في البابين لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع - إلى - ، والدخول مع - حتى - فوجب الحمل عليه عند التردد .

والثاني : تدخل فيهما .

والثالث : لا . فيهما .

واستدل القولان في استوائهما بقوله تعالى ﴿ فممتعناهم إلى حين ﴾ (١) .

وقرأ ابن مسعود :- حتى حين - (٢) .

والرابع : تدخل معهما إن كان من الجنس ، ولا تدخل إن لم يكن نحو :- إنه لينام الليل حتى الصباح أو إلى الصباح - .

ومحل الخلاف في - حتى - الجارة - أما العاطفة فتدخل معها اتفاقاً نحو :- أكلت السمكة حتى رأسها - .

قال ابن هشام : وزعم القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد - حتى - مطلقاً .

وليس كذلك . بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق في العاطفة لا الخافضة .

والفرق أن العاطفة بمنزلة - الواو - (٣) .

(١) سورة الصافات آية رقم ١٤٨ .

(٢) هذه قراءة شاذة وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن ٢ / ٣٩٣ عن ابن مسعود ، وذكرها ابن عطية في المحرر الوجيز ١٢ / ٤٠٤ عن ابن أبي عتبة .

(٣) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١٤٣ .

ص: ورب للتقليل والتكثير... وقيل أول أو الأخير

ش: الرابع عشر: (رب)^(١) وفي معناها ثمانية أقوال حكيتها في كتابي -
جمع الجوامع - واقتصر ابن السبكي منها على ثلاثة (٢):
(الأول) : أنها للتقليل دائماً .

وهو قول الأكثرين^(٣) كالخليل ، وسيبويه ، وعيسى بن عمرو ،
ويونس ، وأبى زيد وأبى عمرو بن العلاء ، والأخفش ، والمازني ،
وابن السراج ، والجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، والزجاجي ،
والفارسي ، والرماني ، وابن جنى ، والسيرافي ، والصيمري ،
وجملة الكوفيين كالكسائي ، والفراء ، وابن سعد ، وهشام .

(الثاني) : أنها للتكثير دائماً .

وعليه ابن درستويه وجماعة .

(الثالث) : أنها لهما على السواء .

نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين ، وصححه في - جمع
الجوامع - .

(الرابع) : أنها للتقليل غالباً للتكثير نادراً .

وعليه أبو نصر الفارابي ، وطائفة وهو اختياري .

(١) رب - حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته .

ولا تعمل إلا في النكرة ، ولها صدر الكلام لمضارعها حرف النفي .

راجع : معاني الحروف للرماني ص ١٠٦ ، ومعنى اللبيب ١ / ١٥٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٤٦ ، والترياق النافع ١ / ١١٨ .

(٣) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٨٥ .

(الخامس) : عكسه .

وجزم به فى التسهيل (١) ، واختاره ابن هشام فى المغنى (٢) .

(السادس) : أنها لم توضع لواحد منهما . بل هى حرف إثبات لا تدل على تكثير ، ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من خارج .
واختاره أبو حيان .

(السابع) : أنها للتكثير فى موضع المباهات ، والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك .

وعليه الأعلم ، وابن السيد .

(الثامن) : أنها لمبهم العدد . تكون قليلاً وتكثيراً .

وعليه ابن الباذش ، وابن طاهر .

ومن ورودها للتكثير قوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٣) فإنه يكثر منهم تمنى ذلك .

وحديث البخارى : -- يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة (٤) -- .

وفى موضع الفخر قول الشاعر :

فيا رب يوم قد لهوتُ وُليلةٌ . . . بآنسةٍ كأنها خَطُ تمثالٍ (٥)

(١) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٨٥ .

(٢) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١٥٥ .

(٣) سورة الحجر آية رقم ٢ .

(٤) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب - العلم والعظة بالليل - ، وفى التهجد باب - تحريض النبى ﷺ على صلاة الليل - .

(٥) البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ١٥٤ .

ومن ورودها للتقليل قوله :

الآ رب مولود وليس له أب . . . وذى ولد لم يَلده أبوان (١)
أراد عيسى ، وأدم .

ص : على الأصح اسما كفوق يلقى . . . ويعطى الاستعلا كثيرا حرفا
ومثل مع وعن ومن واللام فى . . . والبا ولكن ومزيدة تفى
أما على يعلوا ففعل علل . . . يعن تجاوز ابتدى استعل ابدل

ش : الخامس عشر : (على) وفيها مذاهب (٢) :

(أحدها) : أنها اسم دائماً .

وعليه ابن الطراوة ، والفارسى ، والشلوين لدخول حرف الجر
عليها .

وعلى هذا : هل هى معربة أو مبنية ؟

قولان :

(الثانى) : أنها حرف أبداً .

وعليه الكوفيون . قالوا ولا مانع من دخول حرف الجر على آخر .

(١) البيت من شواهد ابن عقيل فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٨٥ ، وابن هشام فى

مغنى اللبيب ١ / ١٥٥ ، وذكر بيتين بعده :

وَذَى شَامَةٍ غَرَاءَ فِى حَرْزٍ وَجْهِهِ . . . مَجَالِيَّةٌ لَا تَنْقُضِى لِأَوَانِ
وَيَكْمَلُ فِى تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابِهِ . . . وَيَهْزَمُ فِى سَبْعٍ مَعَا وَثْمَانِ

قال ابن هشام بعد ذكره لهذه الأبيات :

أراد عيسى ، وأدم عليهما السلام ، والقمر .

(٢) راجع : مغنى اللبيب ١ / ١٦٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٦٩ .

(الثالث) : وهو الأصح أنها اسم بمعنى فوق إن دخل عليها حرف الجر كقوله : غَدَّتْ من عليه ... (١)

والأفحرف .

ولها حينئذ معان :

(أشهرها) : الاستعلاء حساً نحو : « كل من عليها فان » (٢)

أو معنى نحو : « فضلنا بعضهم على بعض » (٣) .

(ثانيها) : المصاحبة كمع نحو : « وآتى المال على حبه » (٤) أى مع حبه .

(ثالثها) : المجاوزة كعن نحو .

(١) البيت بتمامه :

غَدَّتْ من عليه بعد ما تَمَّ ظمؤها . . . تَصِلُ وعن قَيْضٍ زِيْزَاءَ مَجْهَلٍ
وهو من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٦٦ ، والرمانى فى معانى الحروف
ص ١٠٧ .

هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي شاعر إسلامي من قصيدة فى وصف القطا .

وقوله - بعد ما تَمَّ ظمؤها - أى بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء .

وقوله - تصل - أى تصوت أحشاؤها من العطش .

وقوله - قَيْض - بفتح القاف وسكون الياء المراد به هنا : الفرخ .

وقوله - زِيْزَاءَ - الغليظة من الأرض .

ويروى - ببداء - وهى الفلاة التى تبديد من سكنها .

(٢) سورة الرحمن آية رقم ٢٦

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٥٣ .

(٤) سورة البقرة آية رقم ١٧٧ .

إذا رضيت على بنو قشير (١) . . .

أى على

(رابعها) : الابتداء كمن . وهو من زيادتى . « إذا اكتالوا على الناس » (٢)
أى من الناس . « لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم » (٣) أى
منهم بدليل : - (احفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكت
يمينك) (٤) .

(خامسها) : التعليل كاللام نحو : « وتكبروا الله على ما هداكم » (٥) أى
لهدائته إياكم .

(سادسها) : الظرفية كفى نحو . « واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك
سليمان » (٦) أى فى ملك . « ودخل المدينة على حين
غفلة » (٧) أى فى حين .

(١) صدر بيت وعجزه :

.. . لعمر الله أعجبنى رضاها

وهو لقحيف العامرى العقيلى

وقد استشهد به ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٦٤ ، وابن عقيل فى المساعد على تسهيل
الفوائد ٢ / ٢٦٩ .

(٢) سورة المطففين آية رقم ٢ .

(٣) سورة المؤمنون آية رقم ٥ ، ٦ ، والمعارج ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) حديث حسن

أخرجه أحمد ، وأبو يعلى فى مسنده ، والحاكم فى المستدرک ، والبيهقى فى السنن .

- صحيح الجامع الصغير ١ / ١١٧ .

(٥) سورة البقرة آية رقم ١٨٥ .

(٦) سورة البقرة آية رقم ١٠٢ .

(٧) سورة القصص آية ١٥ .

(سابعها) : معنى الباء ، وهو من زيادتي أيضاً نحو : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾ (١) أى - بأن - كما قرأ أبى (٢) .

(ثامنها) : الاستدراك كلكن نحو : - فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله - أى لكنه .

(تاسعها) : الزيادة كحديث الصحيحين : - لا أحلف على يمين (٣) - أى يميناً .

أما على يعلوا ففعل ومنه : ﴿ إن فرعون علا فى الأرض ﴾ (٤) ،
﴿ ولعلا بعضهم على بعض ﴾ (٥) .

فقد استكملت على أقسام الكلمة ، وشاركها فى ذلك كلمات أخرى
بينتها فى مؤلفاتنا النحوية .

السادس عشر : (عن) وذكر معانيها من زيادتي ولها معان :
(أشهرها) : المجاوزة نحو : - رميت عن القوس - .

(١) سورة الأعراف آية رقم ١٠٥ .

(٢) هذه القراءة ذكرها القرطبى فى تفسيره ٧ / ٢٤٦ ونسبها إلى - أبى والأعمش - ، وكذا

أبو حيان فى البحر ٤ / ٣٥٦ .

ونسبها النحاس فى معانى القرآن ٣ / ٦١ ، والفراء فى معانى القرآن ١ / ٣٨٦ إلى
عبد الله بن مسعود .

وهى قراءة شاذة .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور ، وكفارات الأيمان باب - الكفارة قبل الحنث

وبعده وفى كتاب التوحيد باب قوله تعالى - والله خلقكم وما تعملون - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الأيمان باب - ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن
يأتى الذى هو خير -

(٤) سورة القصص آية رقم ٤ .

(٥) سورة المؤمنون آية رقم ٩١ .

(ثانيها) : التعليل نحو : « بباركى آلهتنا عن قولك » (١) - أى لقولك .
« وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة » (٢) أى لأجل
موعدة .

(ثالثها) : الابتداء كمن نحو : « يقبل التوبة عن عباده » (٣) أى منهم
بدليل : « فتقبل من أحدهما » (٤) .

(رابعها) : الاستعلاء كعلى نحو - لا أفضلت فى حسب عني (٥) - أى على .

(خامسها) : البذل نحو : « لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (٦) وحديث
الصحيحين :- صومى عن أمك (٧) .

ص : الفاء للسبب والتعقيب . . بحسب المقام والترتيب

(١) سورة هود آية رقم ٥٣ .

(٢) سورة التوبة آية رقم ١١٤ .

(٣) سورة الشورى آية رقم ٢٥ .

(٤) سورة المائدة آية رقم ٢٧ .

(٥) البيت لذى الأصبع العدوانى واسمه الحرثان بن الحارث :

وتمايه :

لَا هَ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ . . . عَلَى وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

أى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى

وهو من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٦٨ ، وابن عقيل فى المساعد على

تسهيل الفوائد ٢ / ٢٦٦ .

(٦) سورة البقرة آية رقم ٤٨ .

(٧) صحيح البخارى كتاب الصوم باب - من مات وعليه صوم - .

وصحيح مسلم كتاب الصيام باب - قضاء الصيام عن الميت - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الزكاة باب - ما جاء فى المتصدق يرث صدقته .

ش : السابـع عشر : (الفاء العاطفة) وتفيد الترتيب المعنوى ، والتعقيب فى كل شىء بحسبه ، والسببية غالباً نحو : - قام زيد فعمر - إذا عقب قيام عمرو قيام زيد . - دخلت البصرة فالكوفة - إذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما . - تزوج فلان فولد له - إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته .

ومثال السببية : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ (١) . ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ (٢) .

وقد تخلو عنها نحو : ﴿ فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً ﴾ (٣) .

ومثال الترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى : ﴿ إنا أنشأناهم إنشاءً فجعلناهم أبكاراً عرباً أتراباً ﴾ (٤) . ﴿ أهلكتها فجاءها بأسنا بيّاتاً ﴾ (٥) الآية .

- توضأ فغسل وجهه (٦) - الحديث .

أما الفاء الرابطة للجواب فقد لا تفيد التعقيب نحو : - إن تسلم فأنت تدخل الجنة - ، ولا السببية نحو : ﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك ﴾ (٧) .

(١) سورة القصص آية رقم ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ٣٧ .

(٣) سورة الصافات آية ٢ ، ٣ .

(٤) سورة الواقعة آية ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة الأعراف آية رقم ٤ .

(٦) فى صحيح مسلم من كتاب الطهارة باب - فى وضوء النبى ﷺ - (.. توضأ ،

فمضمض ثم استنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ...)

(٧) سورة المائدة آية رقم ١١٨ .

ص: وفى لظرفى المكان والزمن . . . وكإلى على ومع والبا ومن
واللام والتوكيد ثم كى كان . . . واللام كل فيه الاستغراق عن

ش: الثامن عشر: (فى) ولها معان :

(أشهرها) : الظرفية مكاناً وزماناً نحو: « غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم
من بعد غلبهم سيفلون فى بضع سنين » (١) .

حقيقة كما مثل ، ومجازاً نحو: « ولكم فى القصاص
حياة » (٢) . « لقد كان فى يوسف وأخوته آيات » (٣) .

(ثانيها) : معنى - إلى - نحو: « فردوا أيديهم فى أفواههم » (٤) أى إليها .

(ثالثها) : معنى - على - نحو: « ولأصلبنكم فى جذوع النخل » (٥) أى
عليها .

(رابعها) : معنى - مع - نحو: « ادخلوا فى أم » (٦) أى معهم .

(خامسها) : معنى - الباء - نحو: « يذروكم فيه » (٧) أى بسببه .

(سادسها) : معنى - من - نحو: ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوال (٨) - أى منها .

(١) سورة الروم آية ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٧٩ .

(٣) سورة يوسف آية رقم ٧ .

(٤) سورة إبراهيم آية رقم ٩ .

(٥) سورة طه آية رقم ٧١ .

(٦) سورة الأعراف آية رقم ٣٨ .

(٧) سورة الشورى آية رقم ١١ .

(٨) هذا عجز بيت ، وصدره .

وهل يعمن من كان أحدث هذه . . .

وهو من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٩٢

وقبله :

الاعم صباحاً أيها الطلل البالى . . . وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

(سابعها) : معنى - اللام - نحو : ﴿ لمسكم فيما أفضتم ﴾ (١) أى لأجل ما -
إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها (٢) - ، - الحب فى الله من
الإيمان (٣) - أى الله بدليل الحديث الآخر : - أن تحب الله ،
وتبغض الله (٤) - .

(ثامنها) : التأكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ وقال اركبوا فيها ﴾ (٥) أى اركبوها .
وذكر فى جمع الجوامع (٦) التعويض ، وهى المعوضة من أخرى
محذوفة نحو : - زهدت فيما رغبت - أى زهدت ما رغبت
فيه .

وحذفته لأنه تبع فى ذلك ابن مالك ، وابن مالك لا سلف له فيه
ولا حجة له من سماع ، وإنما قاله فيها ، وفى إلى واللام ومن
قياساً على سماعه فى الباء ، وعن ، وعلى .
ورده عليه أبو حيان بل رد المسموع أيضاً ، وأوله ، وقال على
تقدير منع تأويله هو من الشذوذ ، والدور بحيث لا يقاس عليه ،
ولا يلتفت إليه .

(١) سورة النور آية رقم ١٤ .

(٢) حديث صحيح

أخرجه الشيخان عن أبى هريرة ، والبخارى عن ابن عمر

وأخرجه أحمد وابن ماجه عن أبى هريرة .

صحيح الجامع الصغير ٣ / ١٤٣ .

(٣) أخرجه النسائى فى كتاب الإيمان من حديث أنس بن مالك بلفظ : ... وأن يحب فى الله

وأن يبغض فى الله .

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٤ / ٢٨٦ بلفظ - أن تحب فى الله وتبغض فى الله -

(٥) سورة هود آية رقم ٤١ .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٤٩ .

وقد بسطت ذلك فى شرح كتابى - جمع الجوامع - والعجب من ابن السبكى كيف ذكر ذلك هنا ولم يذكره فى - عن ، وعلى والباء - ونحوها مما ذكره ابن مالك .

التاسع عشر : (كى) ولها معنيان :

(أحدهما) : التعليل بمعنى اللام فينصب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو : - جلئت كى تكرمنى - أى لأن تكرمنى .

(والآخر) : معنى - أن - المصدرية نحو : « لكيلا تأسوا » (١) لصحة حلول - أن - محلها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل .

وقولى - كل - إلى آخره يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : المفردات النكر والمعرف . . . جمعا واجزا مفرد معرف قلت وإن فى حيز النفى أنت . . . كسبق فعل أو أداة قد نفت توجه النفى إلى الشمول ثم . . . أثبت للبعض والإلا فليعمم

ش : العشرون : (كل) : وهى اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر المضاف هو إليه نحو : « كل نفس ذائقة الموت » (٢) والمعرف المجموع نحو : « وكلهم آتية يوم القيامة » (٣) . كل الرجال قاموا - ، كل الناس يغدوا فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها (٤) .

(١) سورة الحديد آية رقم ٢٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء آية ٣٥ وسورة العنكبوت آية ٥٧ .

(٣) سورة مريم آية رقم ٩٥ .

(٤) حديث صحيح

أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة باب - فضل الوضوء .

وأجزأ المفرد المعروف نحو: - كل زيد حسن - أى كل أجزائه .

فإذا قلت : - أكلت كل رغيف لزيد - فهي لعموم الأفراد ، - وكل رغيف زيد - فهي لعموم أجزاء فرد واحد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴾ (١) .

فقراءة تنوين (٢) - قلب - لعموم أفراد القلوب ، وقراءة إضافته (٣) لعموم كل أجزاء القلب .

ثم نهيت من زيادتي على حكم - كل - إذا استعملت في النفي .
وقد قال البيانبيون : إنها إن وقعت في حيز النفي بأن تقدمت عليها أدواته أو الفعل المنفى فالنفي موجه إلى الشمول خاصة ، ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد كقولك : - ما كل الدراهم أخذته ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ كل الدراهم ، وكل الدراهم لم آخذ -

وقول المتنبي :

ما كل ما يمتنى المرء يدركه (٤) . . .

وقوله :

ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد (٥) . . .

(١) سورة غافر آية رقم ٣٥ .

(٢) ، (٣) القراءتان متواترتان كما في الإقناع في القراءات السبع ٢ / ٧٥٣ ، وتقريب النشر ص ١٦٩ .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

... تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

ديوان المتنبي ٣ / ٢٣٦ ، وهو من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ١ / ٢٢٥ .

(٥) استشهد به ابن هشام في مغنى اللبيب ١ / ٢٢٥ .

وان وقع النفي فى حيزها فهو موجه إلى كل فرد كحديث :- كلُّ ذلك لم يكن (١) - أى لم يكن قصر ولا نسيان .

وقول أبى النجم :

قد أصبحت أُمُ الخِيَارِ تَدْعِي . . . عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ (٢)

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٣) إذ يقتضى إثبات الحب لمن فيه أحد الوصفين .

وأجيب بأن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً .

ص : للاختصاص اللام والتعدية . . . والملك والتوكيد والصيرورة والعلة التملك أو كفى على . . . وعند بعد من وعن ومع إلى

ش : الحادى والعشرون : (اللام) ولها معان :

(أحدها وثانيها) : الملك والاختصاص نحو : - الدار لزيد ، الجنة للمؤمنين . الجلّ للفرس - ومنهم من يعبر بدل الاختصاص بالاستحقاق ، وجمع فى جمع الجوامع (٤) الثلاثة .

قال ابن هشام : ومنهم من يستغنى بالاختصاص عن الآخرين . ويرجح أنه فيه تقليلاً للاشتراك (٥) .

(١) حديث صحيح

أخرجه مسلم فى كتاب المساجد باب - السهو فى الصلاة والسجود له - .

(٢) البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ٢٢٥ .

(٣) سورة الحديد آية رقم ٢٣ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ٣٥٠ .

(٥) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٣٤ .

وفرق القرافي بين الاستحقاق والاختصاص بأن الأول أخص . إذ هو ما شهدت به العادة كما شهدت للفرس بالسرّج ، وللدار بالباب ، وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة نحو : - ابن لزيد - إذ ليس من لازم الإنسان أن يكون له ولد .

(ثالثها) : التعدية ، ولم يذكره غير ابن مالك .

ونوزع فيه وفي ما مثل له ^(١) به كما بينته في شرح كتابي - جمع الجوامع - .

قال ابن هشام ^(٢) : والأولى أن يمثل له بنحو : - ما أضربَ زيداً لعمرى - .

(رابعها) : التوكيد .

ويدخل فيه توكيد النفي ^(٣) نحو : « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، « لم يكن الله ليغفر لهم » ^(٥) .

(١) قال ابن هشام في (مغنى اللبيب ١ / ٢٤٠) : ذكره ابن مالك في الكافية ، ومثّل له في شرحها بقوله تعالى « فهب لي من لدنك وليا » - مريم ٥ - ، وفي الخلاصة ، ومثّل له ابنه بالآية ويقولك - قلت له أفعّل كذا - ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التملّيك ، وأنها في المثال للتبليغ والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو - ما أضربَ زيداً لعمرى وما أحبه لبكرى - .

(٢) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٤٠ .

(٣) قال ابن هشام وهو يتحدث عن معاني اللام الجارة :

السابع : توكيد النفي وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان ، أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام .

مغنى اللبيب ١ / ٢٣٦ .

(٤) سورة الأنفال آية رقم ٣٣ .

(٥) سورة النساء آية رقم ١٦٨ .

وتقوية العامل الضعيف لتأخر أو فرعية نحو : « إن كنتم للرؤيا
تعبرون » (١) « فعال لما يريد » (٢) .

والزيادة بين المتضايقين نحو : - لا أبا لزيد ، ولا أخا له ، ولا
غلامى له ، ويا بؤس للحرب (٣) - .

وبين الفعل ومفعوله نحو : - ملكا أجاب لمسلم وعاهد (٤) .

(خامسها) : الصيرورة أى العاقبة نحو : « فالتقطى آل فرعون ليكون لهم
عدواً وحزناً » (٥) .

فهذا عاقبة التقاطهم لا علته إذ هي التبنى .

ومثله :

— — — . . . لدوا للموت وابنوا للخراب

(سادسها) : التعليل نحو : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس » (٦) أى لأجل
أن تبين .

— زرتك لإكرامك - .

(١) سورة يوسف آية رقم ٤٣ .

(٢) سورة البروج آية رقم ١٦ .

(٣) أصل العبارة : - يا بؤس الحرب - فأقحمت اللام تقوية للاختصاص .

وهذه العبارة جزء من صدر بيت استشهد به ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٤١ وهو :

يَا بؤسَ للحربِ التى . . . وضعت أراها طفاستراحوا

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

وملكت ما بين العراق ويشرب . . .

وروايته فى مغنى اللبيب ١ / ٢٤١ هى

وملكت ما بين العراق ويشرب . . . ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

(٥) سورة القصص آية رقم ٨ .

(٦) سورة النحل آية رقم ٤٤ .

- (سابعها) : التملك نحو : - وهبت لزيد ثوباً .
- (ثامنها) : معنى - فى - نحو : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ (١) أى فيه .
- (تاسعها) : معنى - على - نحو : ﴿ يخرون للأذقان سجدا ﴾ (٢) أى عليها . ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ (٣) ، - اشترطى لهم الولاء (٤) - أى عليهم .
- (عاشرها) : بمعنى - عند - نحو : - كتبت له خمس خلون .
- قال ابن جنى ومنه قراءة الجحدري . ﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾ (٥) - بكسر اللام ، وتخفيف الميم (٦) .
- (حادى عشرها) : معنى - بعد - نحو : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ (٧) أى بعده - صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته -
- (ثانى عشرها) : معنى - من - نحو : - سمعت له صراخاً - أى منه .
- (ثالث عشرها) : معنى - عن - نحو : ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا

(١) سورة الأنبياء آية رقم ٤٧ .

(٢) سورة الإسراء آية رقم ١٠٧ .

(٣) سورة الإسراء آية رقم ٧ .

(٤) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب الشروط باب - الشروط فى الولاء - .

وأخرجه مسلم فى كتاب العتق باب - إنما الولاء لمن أعتق - .

وأخرجه مالك فى كتاب العتق باب - مصير الولاء لمن أعتق - .

(٥) آية رقم ٥ من سورة ق .

(٦) هذه القراءة ذكرها ابن عطية فى المحرر الوجيز ١٣ / ٥٣٠ وليست من القراءات

المثناة .

(٧) آية رقم ٧٨ من سورة الإسراء .

(٨) آية رقم ١١ من سورة الأحقاف .

لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴿ ٨ ﴾ أى عنهم ، وفى حقهم لا أنهم
خاطبوا به المؤمنين ، وإلا لقليل - ما سبقتمونا - وهذا المعنى لم
يذكره غير ابن الحاجب .

(رابع عشرها) : معنى - مع - وهو من زوائد نحو :

فلما تفرقنا كآنى ومالكا . . . لطلول اجتماع لم نبت ليلة معاً (١)

(خامس عشرها) : معنى - إلى - نحو : ﴿ سقناه لبلد ميت ﴾ (٢) أى إليه .

ص : لولا امتناع لوجود فى الجمل . . . اسمية وفى المضارع احتمال
عرضاً وتحضيضاً وفى الذى مضى . . . توبيخ ونفـيـه لا يرتضى

ش : الثانى والعشرون : (لولا) .

حرف لولا إن دخل على الجملة الاسمية فمعناه امتناع الوجود أى امتناع جوابه
لوجود شرطه نحو : - لولا زيد لأهنتك - أى موجود . فامتنعت الإهانة
لوجود زيد .

وإن دخل على المضارع أفاد العرض ، وهو طلب بلين نحو : ﴿ لولا
أخرتني إلى أجل قريب ﴾ (٣) ، والتحضيض وهو طلب بحث نحو :
﴿ لولا تستغفرون الله ﴾ (٤) .
وذكر العرض من زيادتي .

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لمتهم بن نويرة اليربوعى يرثى أخاه مالكا .

ومن شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ٢٣٨ ، وابن مالك فى شرح الكافية ٢ / ٨٠٢ .

(٢) آية رقم ٥٧ من سورة الأعراف .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة التغابن .

(٤) آية رقم ٤٦ من سورة النمل .

وإن دخل على الماضى أفاد التوبيخ نحو : ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ﴾ (١) .

وذكر بعض العلماء كالنحاس ، والهروى أنه يرد للنفى كلم وجعل منه قوله تعالى : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ (٢) أى فما آمنت قرية أى أهلها عند مجئ العذاب فنفعها إيمانها .

والجمهور لم يثبتوا ذلك ، وقالوا المراد فى الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجئ العذاب أى فلولا آمنت قرية قبل مجئها فنفعها إيمانها والاستثناء حينئذ منقطع .

ص : ولو لشروط الماضى والمستقبل . . . نزر فللربط فقط أبو على وللذى كان حقيقا سيقع . . . أى لوقوع غيره عمر واتبع والمعربون والذى فى الفن شاع . . . بأنها حرف امتناع لامتناع والمرضى امتناع ما يليه . . . مع كونه يستلزم التالى به ثم إذا ناسب تال ينتفىفى . . . إن أولا خلافيه لم يخلف كقوله لو كان للآخر لا . . . ذو خلف ويثبت الذى تلا إن لم يناف وبأولى نصه . . . ناسبه لو لم يخف لم يعصه أو المساوى نحو لو لم تكن . . . ريببتي الحديث أو بالأدنى ووردت للعرض والتمنى . . . والخض عند بعض أهل الفن وقلة كخبر المصدق . . . تصدقوا ولو بظلف محرق

(١) آية رقم ١٣ من سورة النور .

(٢) آية رقم ٩٨ من سورة يونس .

ش : الثالث والعشرون : (لو) .

وهي حرف شرط للماضي تصرف المضارع إليه بعكس - إن -
الشرطية . نحو : - لو جاءني زيد أكرمته -
ولو نعطى الخيار لما افترقنا (١) . . .
وقل ورودها للمستقبل كقوله :
ولو تلتقي أصدأونا بعد موتنا (٢) . . .

واختلف في إفادتها الامتناع ، وكيفية إفادتها إياه على أقوال :

أحدها : وهو لأبي على الشكوبين ، وتبعه الخضرأوى : أنها لا تفيد بوجه ولا تدل
على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي لمجرد ربط
الجواب بالشرط دالة على التعليق في الماضي كما دلت على
التعليق في المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت .
قال ابن هشام (٣) : وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات . إذ فهم
الامتناع منها كالبدهي فإن كل من يسمع - لو فعل - فهم عدم
وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا جاز استدراكه فتقول : - لو
جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء .

(١) هذا صدر بيت وعجزه هو :

... ولكن لا خيار مع الليالي

وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ٣٠٠

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

... ومن دون مسينا من الأرض سبب

وبعده :

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهس ويضطرب

وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ٢٩٠ .

(٣) راجع : معنى اللبيب ١ / ٢٨٤ .

الثانى : وهو لسيبويه . قال : إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره أى أنها تقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع فكأنه قال : حرف يقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته .

الثالث : وهو المشهور على ألسنة النحاة ، ومشى عليه المعربون : أنها حرف امتناع لامتناع أى تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط فقولك : - لو جئت لأكرمك - دل على امتناع الإكرام لامتناع المجئ .

واعترض بعدم امتناع الجواب فى مواضع كثيرة كقوله تعالى :
﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ (١) .

وقول عمر : - نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه (٢) - .
لأن عدم النفاذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا ، وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا .

الرابع : وهو لابن مالك : أنها حرف يقتضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفى التالى .

قال : فقيام زيد من قولك - لو قام زيد قام عمرو - محكوم بانتفائه ، ويكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام من عمرو .
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟
لا تعرض لذلك .

قال ابن هشام فى المغنى : وهذه أجود العبارات

(١) آية رقم ٢٧ من سورة لقمان .

(٢) سيتحدث السيوطى عن هذا الحديث بعد قليل .

قال : وأما التالى أى الجواب فتارة يعقل بينه وبين الأول ارتباط مناسب وتارة لا يعقل .

ثم تكلم عن القسمين من غير إتقان ، وأتقن منه ما فى - جمع الجوامع - أن التالى إن ناسب الأول بأن لزمه عقلاً أو عادة أو شرعاً فإن لم يخلف الأول غيره فى ترتب التالى عليه انتفى التالى أيضاً كقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ (١) أى السموات والأرض . ففسادهما أى خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ ، وعدم الاتفاق عليه ، ولم يخلف التعدد فى ترتب الفساد غيره فينفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو .

وإن خلف الأول غيره لم يلزم انتفاء التالى كقولك - لو كان إنساناً لكان حيواناً - فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً لأنه جزؤه ، ويخلف الإنسان فى ترتب الحيوان غيره كالحمار ، فلو يلزم بانتفاء الإنسان عن شئ المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حماراً كما يجوز أن يكون حجراً ، ويثبت التالى مع انتفاء الأول إن لم يناف انتفاءه وناسبه إما بالأولى أو المساوى أو الأدون .

مثال الأولى : حديث :- نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه - .

رتب عدم العصيان على عدم الخوف ، وهو بالخوف المفاد بلو أنسب فيترتب عليه أيضاً فى قصده .

والمعنى أنه لا يعصى الله مطلقاً لا مع الخوف وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه .

(١) آية رقم ٢٢ من سورة الأنبياء .

وهذا الحديث عزاه بعضهم إلى عمر ، وبعضهم رفعه ، وعلى التقديرين لا يعرف ولا سند له ، ولم يوجد في شيء من كتب الحديث بعد الفحص الشديد كما قال الشيخ بهاء الدين السبكي في - عروس الأفراح - ، والحافظ أبو الفضل العراقي في فتوى رأيتها بخطه .

نعم في الحلية لأبي نعيم بسنده عن عمر مرفوعاً : - أن سالماً شديد الحب لله لو لم يخف الله ما عصاه - .

ومثال المساوي : حديث الصحيحين أنه ﷺ قال في بنت (١) أم سلمة - لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى إنها لابنة أخى من الرضاعة (٢) - .

رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة المبين بكونها ابنة أخى (٣) من الرضاع المناسب هو له شرعاً فيترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبة المفاد بلو المناسب هو له شرعاً كمناسبته للأول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى : أنها لا تحل لى أصلاً لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له :

كونها ربيبة ، وكونها ابنة أخى من الرضاع .

ومثال الأدون : قولك : - لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب - .

رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المبين بإخوتها من النسب المناسب هو لها شرعاً . فيترتب أيضاً في قصده على إخوتها من الرضاع المفادة بلو المناسب هو لها شرعاً لكن دون مناسبة للأولى لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب .

(١) اسمها : درة - بضم الدال - بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية .

راجع : الإصابة ٤ / ٢٩٧ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب النكاح باب - وأمها نكح اللاتى أرضعنكم - .

وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع باب - تحريم الربيبة - .

(٣) قوله - ابنة أخى من الرضاع - حيث إن السيدة ثوبية أرضعته ﷺ وأباها .

والمعنى : أنها لا تحل له أصلاً لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له إختوتها من النسب ، وإختوتها من الرضاع (١) .

ثم نيهت أن للو معاني أخر منها :

العرض والتحضيض . ذكره ابن مالك نحو : - لو تأتيني فتحدثني ، لو تنزل عندنا فتصيب خيراً . -

ومنها : (التمني) : نحو : « فلو أن لنا كرة فكون من المؤمنين » (٢) أى فليت لنا .

أثبت لها هذا المعنى ابن الصائغ ، وابن هشام وجعلها قسماً برأسها (٣) .

وقال بعضها : هي - لو - الشرطية أشرت معنى التمني (٤) .

وقال ابن مالك : هي - لو - المصدرية أغنت عن فعل التمني (٥) .

ومنها : (التقليل) : أثبته ابن هشام اللخمي (٦) وغيره كحديث : - تصدقوا ولو بظلفٍ محرقٍ - .

الظلف - بكسر المعجمة - للبقر والغنم كالحافر للفرس ، والخف للجمال .

(١) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٨٩ .

(٢) آية رقم ١٠٢ من سورة الشعراء .

(٣) قوله : - جعلها قسماً برأسها - أى فلا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب - ليت - .

راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٩٦ .

(٤) ، (٥) المرجع السابق .

(٦) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٢٩٦ .

هذا : وابن هشام اللخمي اسمه : محمد بن أحمد بن هشام اللخمي أبو عبد الله عالم بالأدب أندلسي سكن سبتة من كتبه : المدخل إلى تقويم اللسان ، وشرح الفصيح لثعلب توفي رحمه الله سنة ٥٥٧ هـ .

راجع : الأعلام ٥ / ٣١٨ .

والمعنى : تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل ، لو بلغ فى القلة إلى الظلف فإنه خير من العدم .

والحديث أخرجه النسائي ^(١) وغيره من حديث حواء بنت زيد بن السكن بلفظ : - ردوا السائل ولو بظلف محرق - .

ص : لن حرف نفى ينصب المستقبل . . . ولم يفد تأييد منفى تلا تأكيداً على الأصح فيهما . . . وللدعاء وردت فى المغنى

ش : الرابع والعشرون : (لن) . حرف نفى ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال .

وزعم الزمخشري فى - الأنموذج ^(٢) - أنها تفيد تأييد النفى .

قال : فقولك : - لن أفعله - كقولك : - لا أفعله أبداً - ومنه قوله تعالى : ﴿ لن يخلقوا ذباباً ﴾ ^(٣) .

قال ابن مالك : وحمله على ذلك اعتقاده فى : ﴿ لن ترانى ﴾ ^(٤) أن الله لا يرى وهو باطل .

ورده غيره بأنها لو كانت للتأيد لم يقيد منفيها باليوم فى : ﴿ فلن أكرم اليوم إنسياً ﴾ ^(٥) .

(١) سنن النسائي كتاب الزكاة باب - رد السائل - .

ومسند أحمد ٧٠ / ٤ .

(٢) الأنموذج - كتاب فى النحو كما فى طبقات المفسرين للسيوطى ص ١٢١ ، وطبقات

المفسرين للداودى ٢ / ٣١٦ .

(٣) آية رقم ٧٣ من سورة الحج .

(٤) آية رقم ١٤٣ من سورة الأعراف .

(٥) آية رقم ٢٦ من سورة مريم .

ولم يصح التوقيت في قوله : ﴿ لنا نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ (١) وكان ذكر الأبد في قوله : ﴿ ولن يتمنوه أبدا ﴾ (٢) تكراراً ، والأصل عدمه ، وبأن استفادة التأبيد في آية : ﴿ لن يخلقوا ذباباً ﴾ (٣) من خارج .

وقد وافقه على إفادة التأبيد ابن عطية (٤) ، وقال في قوله : ﴿ لن تراني ﴾ (٥) لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه (٦) .

وذكر الزمخشري أيضاً في - المفصل (٧) - أنها تفيد تأكيد النفي وهو دون التأبيد . فإن التأبيد نهاية التأكيد .

قال : فقولك - لن أقيم - مؤكد بخلاف - لا أقيم - كما في : - إني مقيم ، وأنا مقيم - .

وما قاله في ذلك صحيح ، وإن ضعفه في جميع الجوامع (٨) .

فقد وافقه عليه جماعة منهم : ابن الخباز (٩) .

(١) آية رقم ٩١ من سورة طه .

(٢) آية رقم ٩٥ من سورة البقرة .

(٣) آية رقم ٧٣ من سورة الحج .

(٤) راجع : تفسير ابن عطية ٦ / ٦٨ .

(٥) آية رقم ١٤٣ من سورة الأعراف .

(٦) ففي الصحيحين : ﴿ إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ولا قبل غروبها فافعلوا ﴾ .

(٧) المفصل : كتاب في النحو كما في طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢١ .

(٨) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٦٠ .

(٩) هو أحمد بن الحسين بن أحمد النحوي الضرير عرف بابن الخباز الموصلي . شرح ألفية ابن معطي وتوفي رحمه الله سنة ٦٣٩ هـ .

راجع : الأعلام ١ / ١١٧ .

بل قال بعضهم : إن منعه مكابرة .

وذكر ابن عصفور وغيره أنها ترد للدعاء (١) كقوله :

لن تزالوا كذلك ثم لازلت . . . لكم خالداً خلود الجبال (٢)

وصححه في - جمع الجوامع (٣) - .

ورده ابن مالك وغيره وحملوا البيت على الخبر .

ص : ما اسماأت موصولة ونكرة . . موصوفة وذا تعجب تره
والشرط والاستفهام والحرفية . . نفى زيادة ومصدرية

ش : الخامس والعشرون : (ما) وهى اسمية وحرفية :

فالاسمية ترد موصولة نحو : ﴿ ما عندكم ينفد وما عند الله باق ﴾ (٤) ،
ونكرة موصوفة نحو : - مررت بما معجب لك - أى بشئى وللتعجب نحو : -
ما أحسن زيدا - فهى نكرة تامة مبتدأ ما بعدها الخبر ، واستفهامية نحو :
﴿ فما خطبكم ﴾ (٥) ، وشرطية : إما زمانية نحو : ﴿ فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم ﴾ (٦) أى مدة استقامتهم لكم ، أو غير زمانية
نحو : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ (٧) .

(١) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٣١٣ .

(٢) البيت من شواهد ابن هشام فى المغنى ١ / ٣١٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ٣٦١ .

(٤) آية رقم ٥٦ من سورة النحل .

(٥) آية رقم ٥٧ من سورة الحجر .

(٦) آية رقم ٧ من سورة التوبة .

(٧) آية رقم ١٩٧ من سورة البقرة .

والحرفية ترد مصدرية إما زمانية نحو : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١) أى مدة استطاعتكم ، أو غير زمانية نحو : ﴿ فذوقوا بما نسيتم ﴾ (٢) أى بنسيانكم .

ونافية إما عاملة نحو : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ (٣) وغير عاملة : ﴿ وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله ﴾ (٤) .

وزائدة إما كافة (٥) عن عمل الرفع (٦) نحو : - قل ما يدوم الوصال - ، أو الرفع والنصب (٧) نحو : ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ (٨) أو الجر (٩) نحو : - ربما دام الوصال - .

أو غير كافة (١٠) إما عوض نحو : - افعل هذا إما لا - أى إن كنت لا تفعل غيره .

(١) آية رقم ١٦ من سورة التغابن .

(٢) آية رقم ١٤ من سورة السجدة .

(٣) آية رقم ٣١ من سورة يوسف .

(٤) آية رقم ٢٧٢ من سورة البقرة .

(٥) الكافة ثلاثة أنواع :

(أ) كافة عن عمل الرفع .

(ب) كافة عن عمل الرفع والنصب .

(ج) كافة عن عمل الجر .

(٦) قال ابن هشام فى (مغنى اللبيب ١ / ٣٣٦) : الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل

إلا بثلاثة أفعال : قل ، وكثر ، وطال ، وعلة ذلك شبههن برب .

(٧) قال ابن هشام فى - مغنى اللبيب ١ / ٣٣٧ - : الكافة عن عمل النصب ، والرفع وهى

المتصلة بـإن وأخواتها .

(٨) آية رقم ١٧١ من سورة النساء .

(٩) الكافة عن عمل الجر تتصل بأحرف وظروف كـرب ، والباء ، وبعد ، وبين .

راجع : مغنى اللبيب ١ / ٣٣٩ - ٣٤٢ .

(١٠) راجع : مغنى اللبيب ١ / ٣٤٢ .

فما عوض عن - كنت - أدغم فيها الذون للتقارب .

أو غير عوض نحو : ﴿ فيما رحمة من الله ﴾ (١) أى فبرحمة .

[تنبيه] عبارة - جمع الجوامع (٢) - ما - ترد اسمية ، وحرفية موصولة ، ونكرة موصوفة وللتعجب ، واستفهامية ، وشرطية (زمانية وغير زمانية (٣)) ، ومصدرية ، ونافية ، وزائدة .

قال شراحه : ولا يفهم منه أن الموصولة وما بعدها إلى المصدرية أقسام الاسمية ، وأن المصدرية إلى آخر كلامه أقسام الحرفية إلا بتوقيف وعبارة النظم يفهم منها ذلك بلا إشكال .

ص : من ابتدأ بها وبين علل ... بعض وللفصل أتت والبدل والنص للعموم أو مثل إلى ... وعن وفى وعند والبا وعلى

ش : السادس والعشرون : (من) أحد حروف الجر ولها معان :

(أشهرها) : ابتداء الغاية مكاناً وزماناً وغيرهما نحو : ﴿ من المسجد الحرام ﴾ (٤) ، ﴿ من أول يوم ﴾ (٥) ﴿ إنه من سليمان ﴾ (٦) .

(ثانيها) : التبيين نحو : ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ (٧) ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (٨) أى الذى هو الأوثان .

(١) آية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٦١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من المخطوط ومثبت من - جمع الجوامع - .

(٤) آية رقم ١ من سورة الإسراء .

(٥) آية رقم ١٠٨ من سورة التوبة .

(٦) آية رقم ٢٠ من سورة النمل .

(٧) آية رقم ١٠٦ من سورة البقرة .

(٨) آية رقم ٣٠ من سورة الحج .

(ثالثها) : التعليل نحو ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق ﴾ (١)
أى لأجلها . ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾ (٢) .

(رابعها) : التبويض نحو : ﴿ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ (٣) أى بعضه ، وبه قرأ
ابن مسعود (٤) .

(خامسها) : الفصل بالمهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو : ﴿ والله
يعلم الفساد من المصلح ﴾ (٥) . ﴿ حتى يميز الخبيث من
الطيب ﴾ (٦) .

(سادسها) : البديل نحو : ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ (٧) أى بدلها .
— ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ (٨) — أى بذلك .

(سابعها) : تنصيص العموم نحو : — ما جاءنى من رجل — فهو بدون — من
— ظاهر فى العموم محتمل لنفى الواحد فقط .

(١) آية رقم ١٩ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ٢٥ من سورة نوح

هذا والمذكور فى المخطوط (مما خطاياهم) وهى قراءة سبعة متواترة لأبى عمرو .

راجع : الإقناع فى القراءات السبع ٢ / ٧٩٤ ، وتقريب النشر ص ١٨٣ .

(٣) آية رقم ٩٢ من سورة آل عمران .

(٤) هى قراءة شاذة .

(٥) آية رقم ٢٢٠ من سورة البقرة .

(٦) آية رقم ١٧٩ من سورة آل عمران .

(٧) آية رقم ٣٧ من سورة التوبة .

(٨) أخرجه البخارى فى القدر باب — لا مانع لما أعطى —

وأخرجه مسلم فى الصلاة باب — اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها فى تمام — .

هذا : ومعنى الحديث : لا ينفع ذا الفنى عندك غناه وإنما ينفعه العمل بطاعتك .

- (ثامنها) : انتهاء الغاية كإلى نحو : - قربت منه - أى إليه .
- (تاسعها) : معنى - عن - نحو : « قد كنا فى غفلة من هذا » ^(١) أى عنه .
- (عاشرها) : معنى - فى - نحو : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » ^(٢) أى فيه .
- وفى شامل ^(٣) ابن الصباغ ^(٤) عن الشافعى أن - من - فى قوله
« فإن كان من قوم عدو لكم » ^(٥) بمعنى - فى - بدليل قوله
« وهو مؤمن » ^(٦) .
- (حادى عشرها) : معنى - عند - نحو : « لن تغنى عنهم أموالهم ولا
أولادهم من الله شيئا » ^(٧) أى عنده .
- (ثانى عشرها) : معنى - الباء - نحو : « ينظرون من طرف خفى » ^(٨)
أى به .
- (ثالث عشرها) : معنى - على - نحو : « ونصرناه من القوم » ^(٩) أى
عليهم .

ص : للشرط من والوصل واستفهام . . . وذات وصف نكراً وتام

-
- (١) آية رقم ٩٧ من سورة الأنبياء .
- (٢) آية رقم ٩ من سورة الجمعة .
- (٣) كتاب - شامل - من أحسن الكتب ، وقد جاء فى (طبقات ابن قاضى شعبة ٢٥١ / ١) :
... وهو من أصح كتب أصحابنا وأثبتها أدلة ...
- (٤) اسمه : عبد السيد بن محمد وقد تقدمت ترجمته .
- (٥) ، (٦) آية رقم ٩٢ من سورة النساء .
- (٧) آية رقم ١٧ من سورة المجادلة .
- (٨) آية رقم ٤٥ من سورة الشورى .
- (٩) آية رقم ٧٧ من سورة الأنبياء .

ش : السابع والعشرون : (من) .

ترد شرطية نحو : « من يعمل سوءاً يجز به » ^(١) ، واستفهامية نحو :
« من بعثنا من مرقدنا » ^(٢) ، وموصولة نحو : « والله يسجد من في
السموات » ^(٣) ، ونكرة موصوفة نحو : - مررت بمن معجب لك - أى
بإنسان ، ونكرة تامة نحو :

... ونعم من هو في سرٍ وإعلان ^(٤)

ففاعل - نعم - مستتر ، ومن تمييز بمعنى - رجلاً - وهو مخصص
بالممدح راجع إلى بشر في البيت قبله - وفي سر - متعلق بنعم .

ص : لطلب التصديق هل وما أتى ... تصوراً كهل أخوك ذا الفتى
وقوله في الأصل للإيجاب ... كابن هشام ليس بالصواب

ش : الثامن والعشرون : (هل) .

ونقدم عليها أن أدوات الاستفهام أقسام :

ما يطلب به التصور والتصديق وهو الهمزة فقط لأنها أم الباب .
والأول يكون عن التردد في تعيين أحد شئين أحاط العلم بأحدهما لا
بعينه .

والثاني يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها ونفيها .

(١) آية رقم ١٢٣ من سورة النساء .

(٢) آية رقم ٥٢ من سورة يس .

(٣) آية رقم ١٥ من سورة الرعد .

(٤) هذا عجز بيت وصدره كما في معنى اللبيب ١ / ٣٦٠

ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه ...

مثال التصور :- أهذا زيد أم عمرو ، أخلُ في الإناء أم غسل ، أزيداً
ضربت أم عمراً -

ومثال التصديق :- أزيد قائم . أهذا أخوك - .

وما يطلب به التصور فقط . وهو سائر الأدوات إلا هل .

وما يطلب به التصديق فقط وهو - هل - .

قال في - جمع الجوامع ^(١) - : هل لطلب التصديق الإيجابي لا
(للتصور ولا للتصديق) ^(٢) السلبي .

قال الشيخ جلال الدين ^(٣) : التقييد بالإيجابي ، ونفى السلبي على منواله
أخذاً من ابن هشام سهو سري في أن - هل - لا تدخل على منفى .
فهل لطلب التصديق أى الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما قاله السكاكي .

يقال في جواب : هل قام زيد - مثلاً - نعم أو لا . انتهى .

قلت : وسبق ابن هشام إلى ذلك بدر الدين ابن مالك في المصباح كما
بينته في (شرح ألفية المعاني) .

وهذا معنى قولى : من زيادتي - وقوله فى الأصل - البيت .

ص : لمطلق الجمع لدى البصرية . . . الواو لا ترتيب أو معنى

ش : التاسع والعشرون : (الواو) من حروف العطف .

والمشهور أنها لمطلق الجمع أى الاجتماع فى الحكم من غير تقييد
بحصوله من كليهما فى زمان أو سبق أحدهما .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٦٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من المخطوط ومثبت من - جمع الجوامع - .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٦٤ .

فقولك : - جاء زيد وعمرو - يحتمل على السواء أنهما جاءا معاً ، أو زيد أولاً وآخرأ .

ومن ورودها فى المصاحب : « فأجنياه وأصحاب السفينة » (١) .

وفى السابق : « ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم » (٢) .

وفى المتأخر : « كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك » (٣) .

فهى حقيقة فى القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الجمع حذراً من الاشتراك والمجاز .

والتعبير به أحسن من التعبير بالجمع المطلق لإيهامه تقييد الجمع بالإطلاق ، والغرض نفى التقييد .

قال الإسنوى فى - الكوكب (٤) - :

التعبير بالجمع المطلق معناه : الذى لم يقيد بشئ فيدخل فيه صورة واحدة وهى قولنا - مثلاً - قام زيد وعمرو ، ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ، ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجها بالتقييد عن الإطلاق .

وأما مطلق الجمع فمعناه : أى جمع كان ، وحينئذ فيدخل فيه الأربعة المذكورة .

قال : وهذا فرق لطيف غريب لم أر من نبه عليه .

وقيل : إنها للترتيب لكثرة استعمالها فيه . فهى فى غيره (مجاز) (٥) .

(١) آية رقم ١٥ من سورة العنكبوت .

(٢) آية رقم ٢٦ من سورة الحديد .

(٣) آية رقم ٣ من سورة الشورى .

(٤) هو : الكوكب الدرى فى استخراج المسائل الشرعية من القواعد النحوية .

راجع : الأعلام ٣ / ٣٤٤ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت بالهامش .

وعليه قطرب ، وهشام ، والرَّيَّعِي ، وثعلب ، وأبو عمر والزاهد ،
وأبو جعفر الدينوري كما نقله عنهم أبو حيان في شرح التسهيل .

ونقله ابن هشام ^(١) عن الفراء أيضاً ، والرضي عن الكسائي وابن
درستويه .

وقيل : إنها للمعية لأنها للجمع ، والأصل فيه المعية فهي في غيرها
مجاز ، وعليه ابن كيسان .

وقد قررت المسألة بأبسط من هذا في شرح كتابي - جمع الجوامع -
النحوى .

(١) راجع : مغنى اللبيب ٢ / ٤٠٩ .

الأوامر والنواهي

ص : حقيقة في القول مخصوصاً أمر . . . في الفعل ذو تجويز فيما اشتهر
وقيل وضعه لقدر مشترك . . . وقيل لم يقله قط من سلك
وقيل بل مشترك في ذاته . . . والشئ والرصف نعم والشان

ش : أمر - أي اللفظ المنتظم من هذه الأحرف المسماة بألف ميم راء ، وتقرأ
بصيغة الماضي مفككاً ، وليس المراد مدلوله - حقيقة في القول
المخصوص أي الصيغة الطالبة للفعل نحو : « وأمر أهلك بالصلاة » (١)
أي قل لهم صلوا . مجاز في الفعل نحو : « وشاورهم في الأمر » (٢) لتبادر
القول دون الفعل من لفظ الأمر إلى الذهن ، والتبادر علامة الحقيقة .

وقيل : إنه موضوع للقدر المشترك بينهما كالشئ حذراً من الاشتراك
والمجاز فيكون من باب المتواطئ .

قال (٣) الزركشي : ولا يعرف قائله ، وإنما ذكره في - الإحكام (٤) - على
سبيل الفرض أي لو قيل فما المانع ؟ ولهذا قال ابن الحاجب : إنه قول
حادث (٥) .

وقد نبهت على ذلك بقولي - من زيادتي - .

وقيل : لم يقله قط من سلك .

وقيل : إنه مشترك بين القول والفعل والشان ، والصفة ، والشئ لاستعماله

(١) آية رقم ١٣٢ من سورة طه . .

(٢) آية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٥٧٣ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ١٢٦ .

(٥) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ٧٥ .

فيها نحو: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ (١) أى شَأْنُنَا -
لَأَمْرٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ (٢) .

أى لصفة من صفات الكمال ، لَأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ (٣) - أى لشئ .
والأصل فى الاستعمال الحقيقة .

وأجيب بأنه فيها مجاز إذ هو خير من الاشتراك .

ص : وحده اقتضاء فعل غير كف . . . عيه مدلول بغير نحو كف

ش : الأبيات المقدمة فى لفظ الأمر وهذا البيت فى مدلوله .

فقولنا : (اقتضاء) أى طلب فعل . جنس يشمل الأمر والنهى ، ويخرج
الإباحة وغيرها مما يستعمل فيه صيغة الأمر ، وليس أمراً .

وقولنا : (غير كف) يخرج النهى فإنه طلب فعل هو كف .

وقولنا : (مدلول عليه) صفة لكف أى غير الكف المدلول عليه بغير -
كف - نحو :

- كاترك ، ودع ، وذر - ليدخل طلب الكف المدلول عليه بهذه الألفاظ
فإنه يسمى أمراً لانتهاء .

ص : وإن علو والاستعلاء انتهى . . . والقول باعتبار دين ضعفا

والفخر قد قال بالاستعلاء . . . والشيخ بالعلو ، والجبانى

بقصده دلالة على طلب . . . باللفظ واعدد فى البديهي الطلب

وليس الأمر عندنا مرادفاً . . . إرادة وذو اعتزال خالفا

(١) آية رقم ٤٠ من سورة النحل

وفى الأصل ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ ولا يوجد فى القرآن آية بهذا اللفظ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الوافر لأنس بن مدركة الخثعمي وصدره :

عزمت على إقامة ذى صباح . . .

(٣) هذا قول للعرب كما فى المحصول ١ / ١٨٦ .

ش : فيه مسائل :

(الأولى) فى اعتبار العلو والاستعلاء فى الأمر أربعة مذاهب :

قيل : يعتبران بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه ، والطلب بعظمة . فإطلاق الأمر دونهما مجازى .

وعليه ابن القشيري ، والقاضي عبد الوهاب (١) .

وقيل : يعتبر العلو فقط . فإن كان مساوياً له فهو التماس ، أودونه فسؤال .

وعليه المعتزلة ، والشيخ أبو إسحق الشيرازي ، وابن الصباغ ، والسمعاني (٢) .

وقيل : يعتبر الاستعلاء فقط .

وعليه أبو الحسين البصري ، والإمام الرازي ، والآمدي وابن الحاجب (٣) .

والأصح لا يعتبران لإطلاق الأمر دونهما .

قال عمرو بن العاص لمعاوية :

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني (٤) . . .

وقال فرعون لجلسائه : ﴿ فماذا تأمرون ﴾ (٥) .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٥٧٧ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ١٩٨ ، واللمع ص ١٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٣٧ والبحر المحيط ٢ / ٣٤٧ .

(٣) راجع : المعتمد ١ / ٤٣ ، والإحكام ٢ / ١٣٠ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ٧٧ .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

... وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

(٥) آية رقم ١١٠ من سورة الأعراف .

ويقال : أمر فلان فلاناً برفق ولين .

(الثانية) : اعتبر أبو على الجبائي وابنه أبو هاشم من المعتزلة في الأمر زيادة على العلو إرادة الدلالة بلفظه على الطلب . فإذا لم يرد به ذلك لا يكون أمراً لأنه يستعمل في غير الطلب كالتهديد ، ولا مميز سوى الإرادة .

ومنع ذلك الأكثرون . وقالوا استعماله في غير الطلب مجازي تدل عليه القرينة بخلاف الطلب فلا حاجة إلى اعتبار إرادته .

(الثالثة) : الأمر بالفعل عندنا غير الإرادة لذلك الفعل فإنه تعالى أمر من يعلم أنه لا يؤمن بالإيمان ، ولم يرده منه لامتناعه . وقال المعتزلة : الأمر بالشئ هو إرادة فعله .

فإنهم لما أنكروا الكلام النفسي ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء المحدود به الأمر قالوا إنه الإرادة .

(الرابعة) : الطلب بديهي أي متصور بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر لأن كل عاقل يفرق بالبديهة بينه وبين غيره كالأخبار . فهو وجداني كالجوع والشبع . وحينئذ يندفع ما أورد على تعريف الأمر بالاقتضاء الذي هو الطلب من أنه أخفى من الأمر ، والتعريف بالأخفى مردود .

ص : لم يثبت النفسى خلف يجرى . . . هل صيغة يخصه للأمر
والشيخ عنه نفى قيل الوقف . . . وقيل الاشتراك ثم الخلف
في صيغة افعل للوجوب ترد . . . والنذب والمباح أو تهديد
والإذن والتأديب إنذار من . . . إرشاد إنعام وتفويض تمن
واظبر التسوية التعجيب . . . وللدعا التعجيز والتكذيب
ولا حتمية واعتبار مشورة . . . إهانة والضد تكوين ترة
إرادة امتثال التسخير . . . وهي حقيقة لدى الجمهور

ش : القائلون بالكلام النفسى اختلفوا هل للأمر صيغة تخصه بأن تدل عليه دون غيره ؟

ف قيل : نعم له صيغ تخصه لا يفهم منها غيره عند التجرد عن القرائن كفعل الأمر ، واسم الفعل ، والمضارع المقرون باللام .
وقيل : لا .

ونسب إلى الشيخ أبى الحسن الأشعري .

فاختلف أصحابه فى معناه .

ف قيل : أراد الوقف أى أن قول القائل - أفعل - لا ندرى وضع فى اللسان العربى لماذا مما وردت له من أمر وتهديد وغيرهما .
وقيل : أراد أنها مشتركة بين ما وردت له .

والخلاف كما قال إمام الحرمين ، والغزالي فى صيغة - أفعل - دون قول القائل - أمرتك ، وأوجبت عليك ، وألزمك - فإنه من صيغ الأمر بلا خلاف .

أما منكروا الكلام النفسى فلا يجرى عندهم هذا الخلاف لأنه لا حقيقة للأمر وسائر أقسام الكلام عندهم إلا العبارات .

ثم بينت أن صيغة - أفعل - ترد لستة وعشرين معنى :

- ١ - الوجوب . نحو : ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ ^(١) .
- ٢ - والندب . نحو : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ ^(٢) .
- ٣ - والإباحة نحو : ﴿ كلوا من الطيبات ﴾ ^(٣) .

(١) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ٣٣ من سورة النور .

(٣) آية رقم ٥١ من سورة المؤمنون .

- ٤ - والتهديد نحو: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ (١) .
- ٥ - والإذن كقولك لطارق الباب :- ادخل - .
- ٦ - والتأديب كقوله ﷺ لعمر بن أبي (٢) سلمة وهو دون البلوغ ويده تطيش (٣) في الصفحة :- كل مما يليك - .
- أخرجه الشيخان (٤) .
- أما أكل المكلف مما يليه فمندوب ، وما يلي غيره فمكروه ، ونصُّ الشافعي على حرمة للعالم بالنهي عنه محمول على المشتمل على إيذاء .
- ٧ - والإنذار نحو: ﴿قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾ (٥) .
- وفارق التهديد بذكر الوعيد .
- ٨ - والدعاء نحو: ﴿ربنا اغفر لنا﴾ (٦) .
- ٩ - والإرشاد نحو: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾ (٧) .
- وفارق النذب بأن مصلحته دنيوية فلا ثواب فيه ، والنذب مصلحته أخروية ففيه الثواب .
- ١٠ - والاحتقار نحو: ﴿ألقوا ما أنتم ملقون﴾ (٨) .

-
- (١) آية رقم ٤٠ من سورة فصلت .
 - (٢) عمر بن عبد الله بن عبد الأسد القرشي صحابي جليل عاش في كنف النبي ﷺ ورعايته . وتوفي رحمه الله سنة ٨٣ هـ .
 - (٣) تطيش : أى تتحرك وتمتد إلى نواحي الصفحة ولا تقتصر على موضع واحد .
 - (٤) صحيح البخارى كتاب الأطعمة باب - التسمية على الطعام والأكل باليمين - .
 - وصحيح مسلم كتاب الأشربة باب - آداب الطعام - .
 - (٥) آية رقم ٣٠ من سورة إبراهيم .
 - (٦) آية رقم ١٤٧ من سورة آل عمران .
 - (٧) آية رقم ٢ من سورة الطلاق .
 - (٨) آية رقم ٤٣ من سورة الشعراء .

وفارق الإهانة بأن محله القلب ، ومحلهما الظاهر . فإذا اعتقدت في شخص أنك لا تعبأ به كنت محتقراً له بدون إهانة ، وإذا أتيت بقول أو فعل مما ينقصه أو تركت قولاً أو فعلاً مما يعظمه كنت مهيناً له ، وإن لم تحتقره بقلبك . فإن اجتماعاً فاحتقار ، وإهانة .

١١ - والخبر كحديث البخارى :- إذا لم تستح فاصنع ما شئت ^(١) - أى صنعت .

١٢ - والتسوية نحو : « فاصبروا أو لا تصبروا » ^(٢) .

١٣ - والتكذيب نحو : « قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » ^(٣) .

١٤ - والمن أى الامتنان نحو : « كلوا مما رزقكم الله » ^(٤) .

وفرق بينه وبين الإباحة فإنها مجرد إذن ، وإنها قد يتقدمها حظر ، وإنه لا بد من اقتران الامتنان بذكر احتياج الخلق إليه ، وعدم قدرتهم عليه .

١٥ - والتفويض نحو : « فاقض ما أنت قاض » ^(٥) .

١٦ - والتعجب وهو أولى من تعبير الأصل بالتعجب نحو : « انظر كيف ضربوا لك الأمثال » ^(٦) .

١٧ - والاعتبار نحو : « انظروا إلى ثمره إذا أثمر » ^(٧) .

(١) صحيح البخارى كتاب الأدب باب - إذا لم تستح فاصنع ما شئت - .

(٢) آية رقم ١٦ من سورة الطور .

(٣) آية رقم ٩٣ من سورة آل عمران .

(٤) آية رقم ٨٨ من سورة المائدة .

(٥) آية رقم ٨٢ من سورة طه .

(٦) آية رقم ٩ من سورة الفرقان .

(٧) آية رقم ٩٩ من سورة الأنعام .

١٨ - والتمنى نحو :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي . . . (١)

١٩ - والمشورة نحو : ﴿ فانظر ماذا ترى ﴾ (٢) .

٢٠ - والإهانة نحو : ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ (٣) .

٢١ - والإكرام نحو : ﴿ ادخلوها بسلام ﴾ (٤) .

٢٢ - والتكوين أى الإيجاد من العدم بسرعة نحو : ﴿ كن فيكون ﴾ (٥) .

وهو قريب من التسخير إلا أنه أعم منه .

٢٣ - وإرادة الامتثال كقولك عن العطش : - اسقني ماء - .

٢٤ - والتسخير أى التدليل ، والامتهان أى النقل إلى حالة ممتهنة نحو :

﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ (٦) .

وتوهم القرافى أن المراد به الاستهزاء فقال : ينبغى أن يقال السخرية .

وليس كما قال .

والفرق بينه وبين الإهانة أنه قصد فيه صيرورة الشيء إلى الحالة التى

صدرت بها صيغة الأمر .

(١) هذا صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

... بصبح وما الإصباح منك بأمثل

(٢) آية رقم ١٠٢ من سورة الصافات .

(٣) آية رقم ٤٩ من سورة الدخان .

(٤) آية رقم ٤٦ من سورة الحجر .

(٥) آية رقم ٨٢ من سورة يس .

(٦) آية رقم ٦٥ من سورة البقرة .

- ٢٥ - والتعجيز أى إظهار العجز نحو : « فأتوا بسورة من مثله » (١) .
- ٢٦ - والإنعام أى تذكير النعمة نحو : « كلوا من طيبات ما رزقناكم » (٢) وهو قريب من الامتنان أو بمعناه .

وقولى : حقيقة - يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : أى فى الوجوب لغة أو شرعاً أو .. عقلاً مذاهب وفى الندب حكوا وفى مقدر لهذين احتمل .. وفيهما وفى الثلاثة الأول وأربع وهى وإرشاد وفى .. الخمسة الأحكام أقوال تفى أو أمره جل حُتم والنبي .. المبتدأ للندب أو للطلب الجازم القاطع ثم إن صدر .. من شارع أوجب فعلاً مُستطَر وهو الصحيح تلك عشر كاملة .. والوقف أو قَصْد امتثال نافلة اختلف فى صيغة - افعَل - أنها حقيقة لماذا من المعانى السابقة على اثنى عشر قولاً :

الأول : وعليه الجمهور . أنها حقيقة فى الوجوب فقط مجاز فى الباقي (٣) .

وهل ذلك بوضع اللغة أو الشرع أو العقل ؟ مذاهب .

وجه الأول : وحكاة فى البرهان (٤) عن الشافعى ، وصححه الشيخ أبو إسحق : أن أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف أمر سيده بها للعقاب .

وجه الثانى : واختاره إمام الحرمين : أنها لغة لمجرد الطلب ، والجزم المحقق للوجوب بأن يترتب العقاب على الترك إنما استفاد من الشرع فى أمره أو أمر من أوجب طاعته .

(١) آية رقم ٢٣ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ١٧٢ من سورة البقرة .

(٣) راجع : الإحكام ٢ / ١٣٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٥٩٥ ، وفتح الغفار ١ / ٣١ ، والشرح

الكبير على الورقات ١ / ٣٧٧ .

(٤) راجع : البرهان ١ / ٢١٦ .

وجه الثالث : إنما تفيد لغة من الطلب بتعيين أن يكون الوجوب لأن حمله على الندب يصير المعنى : أفعِلْ إن شئت .

القول الثاني : أنها حقيقة في الندب لأنه المتيقن من قسمي الطلب .
وعليه أبو هاشم وغيره .

الثالث : أنها موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب ، وهو الطلب فيكون من باب المتواطئ حذراً من الاشتراك ، والمجاز .
وعليه أبو منصور الماتريدي .

الرابع : أنها حقيقة فيهما فيكون من باب الاشتراك .
وعليه المرتضى من الشيعة .

الخامس : أنها حقيقة في الثلاثة الأول أي الوجوب ، والندب ، والإباحة .
وهل هو من باب الاشتراك ، أو المتواطئ أي الوضع للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الإذن في الفعل ؟

خلاف لم يتعرض له في جمع الجوامع . بل ظاهر عبارته الأول ، وقد قال في شرح - المختصر - إن الثاني لا يعرف في غير المختصر - .

السادس : أنها حقيقة في الأربعة الأول : الثلاثة المذكورة ، والتهديد . أي مشترك .

السابع : أنها حقيقة في الأربعة المذكورة ، والإرشاد .

الثامن : أنها مشتركة بين الأحكام الخمسة : الوجوب ، والندب ، والإباحة ، والكرهية والتحريم .

التاسع : أن أمر الله تعالى حقيقة في الوجوب ، وأمر النبي ﷺ المبتدأ حقيقة في الندب . فإن كان غير مبتدأ كالموافق لنص ، والمبين لمجمل فهو للوجوب أيضاً .

وعليه أبو بكر الأبهري المالكي (١) .

العاشر : أنها حقيقة في الطلب الجازم لغة ، فلا يحتمل تقييده بالمشيئة .
والتوعد على تركه بالعقاب ثبت بالشرع بأمر خارج فاستفيد
الوجوب من مجموع ذلك .

وعليه أبو حامد الإسفريني ، وإمام الحرمين (٢) ، واختاره (٣) في
جمع الجوامع وقال : إنه غير القول الأول بأنها حقيقة للوجوب
شرعاً لأن جزم الطلب على ذاك شرعي ، وعلى ذا لغوي ،
واستفادة الوجوب عليه بالتركيب من اللغة والشرع .

وقال غيره : إنه هو لا تفاقهما في أن خاصة الوجوب من ترتب
العقاب على الترك مستفادة من الشرع .

الحادي عشر : الوقف أى يحتمل أنه حقيقة في الوجوب ، وفي الذنب ،
وفيهما .

وعليه الباقلاني ، والغزالي ، والآمدي .

الثاني عشر : أنها موضوعة لإرادة الامتثال الصادقة بالوجوب ، والذنب
واستفادتهما من القرائن .

وعليه عبد الجبار من المعتزلة (٤) .

ص : وفي اعتقاد الحتم قبل البحث عن . صارفه الخلف الذي في العام عن

(١) راجع : نشر البنود على مراقى السعود ١ / ١٤٩ وفيه : ... وذكر المازري رواية عنه
بالندب مطلقاً .

(٢) راجع : البرهان ١ / ٢٢٢ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ١ / ٣٧٦ .

(٤) راجع الأقوال السابقة في : المستقصى ١ / ٤٢٣ ، والإحكام ٢ / ١٣٣ والمحصول
١ / ٢٠٤ ، وجمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٣٧٥ ، وبيان المختصر ٢ / ١٩ ، وتشنيف
المسامع ٢ / ٥٩٦ ، وإرشاد الفحول ص ٩٤ .

شيء : إذا وردت صيغة الأمر من الشارع مجردة عن القرائن ، وفرعنا على أنها حقيقة في الوجوب فهل يجب اعتقاد أن المراد بها الوجوب قبل البحث عما يصرفها عنه إن كان فيه الخلاف الآتي في وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص .

ص : فَإِنْ أَتَى أَفْعَلٌ بَعْدَ حَظَرٍ دَانِيٍّ . . . قَالَ الْإِمَامُ أَوَّالُ الْأَسْتِيزَانِ
فَلِلْإِبَاحَةِ وَقِيلَ الْحَتْمُ . . . وَقِيلَ مَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْحَرَمِ
وَالنَّهْيِ بَعْدَ الْحَتْمِ لِلْإِبَاحَةِ . . . أَوْ رَفَعَ حُكْمَهُ أَوَّالُ الْكِرَاهَةِ
مَذَاهِبٌ وَاجِلٌ لِلْحَظَرِ وَفَا . . . وَابْنُ الْجَوْنِيِّ فِيهِمَا قَدْ وَقَفَا

ش : إذا فرعنا على أن الأمر للوجوب حقيقة فورد بع حظر ففيه مذاهب .
أحدها : أنه للإباحة حقيقة لتبادرها إلى الذهن في ذلك لغلبة استعماله فيها حينئذ والتبادر علامة الحقيقة .

وهذا هو المحكى عن نص الشافعي ، ونقله ابن برهان (١) عن أكثر الفقهاء والمتكلمين ورجحه ابن الحاجب وغيره (٢) .

الثاني : أنه للوجوب حقيقة لأن الصيغة تقتضيه ، ووروده بعد الحظر لا ينافيه .

وعليه القاضي أبو الطيب ، والشيخ أبو إسحق الشيرازي ، وأبو المظفر السمعاني والإمام الرازي ، والبيضاوي ، ونقله الشيخ أبو حامد عن أكثر أصحابنا ثم قال :

وهو قول كافة الفقهاء ، وأكثر المتكلمين (٣) .

(١) راجع : الوصول إلى الأصول ١ / ١٥٩ .

(٢) راجع : بيان المختصر ٢ / ٧٢ .

(٣) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٨ ، واللمع ص ١٣ ، والمنحول ص ١٣١ والمسودة

ص ١٦ .

الثالث : الوقف .

وعليه إمام الحرمين ^(١) كما حكته في آخر الأبيات .

قال الزركشى ^(٢) : ولم يحكوا هنا القول الآتى فى مسألة النهى من رجوع الحال إلى ما كان قبلها ، ولا يبعد طرده .

وقال العراقى : وكان شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى يقول : إنه المختار هنا فإنه للإباحة فى قوله : « وإذا حللتهم فاصطادوا » ^(٣) ، ولإيجاب فى قوله : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين » ^(٤) .

فلاصطياد كان قبل تحريمه مباحاً فاستمر كذلك ، وقتل المشركين قبل تحريمه فى هذه المدة كان واجباً فاستمر كذلك . انتهى .

وقد أشرت إلى هذا القول من زيادتى .

وذكر الإمام فخر الدين أن ورود الأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد التحريم

^(٥) ومثّل له بقوله ﷺ لما قيل له كيف نصلى عليك ؟ قال :

قولوا ... الحديث ^(٦) .

(١) راجع : البرهان ١ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٠١ .

(٣) آية رقم ٢ من سورة المائدة .

(٤) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٢٣٦ .

(٦) حديث صحيح :

أخرجه البخارى فى كتاب الدعوات باب - الصلاة على النبى ﷺ - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الصلاة باب - الصلاة على النبى ﷺ بعد التشهد - .

ولفظ البخارى : « قولوا : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم

إنك حميد مجيد

اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » .

هذه رواية كعب بن عجرة ، وفيه رواية أخرى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

ومثّل له العراقي بقوله ﷺ لما سئل عن الوضوء من لحوم الإبل :-
توضئوا منها (١) -

فيجربى فيه الخلاف المتقدم .

[تنبيه] .

حكى عن القاضي أبى بكر أنه رغب عن تعبير الجمهور بالأمر بعد
الحظر وقال : الأولى أن يقال - أفعّل بعد الحظر - لأن - أفعّل - تكون أمراً
تارة ، وغير أمر أخرى ، والمباح لا يكون مأموراً به ، وإنما هو مأذون فيه .
وقد تبعت ذلك فى النظم .

واختلف فى النهى الوارد بعد الوجوب على مذاهب أيضاً (٢) :

أحدها : أنه للإباحة كالقول به فى المسألة قبلها نظراً إلى أن النهى عن
الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه ، فيثبت التخيير فيه كما أن الأمر
بالشيء بعد تحريمه يرفع المنع عنه فيثبت التخيير .

واستدل له بقوله تعالى : ﴿ إن سألتك عن شئ بعدها فلا
تصاحبني ﴾ (٣) .

الثانى : أنه يرفع ذلك الوجوب فيكون نسخاً ، ويعود الأمر إلى ما كان عليه
قبله من تحريم أو إباحة .

الثالث : أنه للكرهة .

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة باب - الوضوء من لحوم الإبل - .

وأخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة باب - فى الوضوء من لحوم الإبل - .

(٢) راجع : العدة لأبى يعلى ١ / ٢٦٢ ، والمنحول ص ١٣٠ وشرح تنقيح الفصول ص ١٤٠
والبحر المتوسط المحيط ٢ / ٣٨٣ .

(٣) آية رقم ٧٦ من سورة الكهف .

الرابع : أنه للتحريم ، وعليه الجمهور .

ومنهم القائلون بأن الأمر بعد الحظر للإباحة ، وفرّقوا بأن النهى لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة ، واعتناء الشارع بالأول أشدّ .

وبأن القول بالإباحة فى الأمر بعد الحظر سببه وروده فى القرآن والسنة كثيراً نحو : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض » (١) ، « فإذا تطهروا فأتوهن » (٢) .

وهذا غير موجود فى النهى بعد الوجوب

الخامس : الوقف كالمسألة قبلها .

وعليه إمام الحرمين أيضاً (٣) .

وهو معنى قولى - وابن الجوينى فيهما قد وقفا - أى فى مسألة الأمر والنهى .

[تنبيه]

لم يتعرض الإمام للنهى بعد الاستئذان كما تعرض له فى الأمر .

قال السبكي : وهو مرتب على ما فهم من السؤال من إيجاب ، وندب ، وإرشاد ، وإباحة . لأن أصله الاستفهام عن الخبر ، وجوابه أيضاً خبر لكن القرائن ترشد إلى أن المراد الاستفهام عن الحكم الشرعى .

(١) آية رقم ١٠ من سورة الجمعة .

(٢) آية رقم ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٢٦٥ .

قال : ومثاله : حديث سعد - أوصى بمالى كله ؟ قال : لا (١) - .

وحديث - أينحنى بعضنا لبعض ؟ قال : لا (٢) - .

والظاهر فيهما التحريم لما فهم منه أن الاستفهام عن الإباحة .

وقال العراقى : يحتمل أن المفهوم منه فيهما السؤال عن الذنب ، ويحتمل أن المفهوم من الأول السؤال عن الذنب ، ومن الثانى الإباحة .

قال : ومن أمثله : حديث - سئل عن لحوم الغنم . فقال : لا توضئوا منها - (٣) .

والظاهر أن السؤال فيه عن الوجوب . فيكون معنى الجواب : لا يجب الوضوء منها .

ص : لطلب الماهية الأمر فلا . . . يفيد تكراراً ولا فوراً جلاً
أو مرة لكنها ضرورى . . . وهى مفادُهُ لَدَى الكثير
وقال للتكرار قوم مطلقاً . . . وآخرون إن بشرط عُلُقَا
أو صفة وقيل بالوصف فقد . . . والوقف واشتراكه سبع تعد
وقيل للفور وقيل إماً . . . له أو العزم ووقف عما
ومن يبادر بامتنال اتصف . . . مخالف المانع ومن وقف

(١) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب الوصايا باب - أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفؤا الناس .
وأخرجه مسلم فى كتاب الوصية باب - الوصية بالثلث - .

(٢) الحديث بتمامه أخرجه الترمذى فى سننه وقال : حديث حسن :
ونصه :

قال رجل : يا رسول الله . الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أينحنى له ؟ قال : لا .
قال : أفيلزمه ويقبله ؟ قال : لا . قال : فيأخذه بيده ويصافحه ؟ قال : نعم .

(٣) أخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة باب - الوضوء من لحوم الإبل - .
وأخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة باب - فى الوضوء من لحوم الإبل .

ش: الأمر المطلق أى المجرد عن القرائن لطلب فعل الماهية من غير دلالة على مرة ولا تكرار ، ولا فور ، ولا تراخ ، ولكن المرة ضرورية إذ لا بد منها فى الامتثال ولا توجد الماهية بأقل منها فهى من ضروريات الإتيان بالمأمور به .

وهذا مختار الإمام الرازى (١) مع نقله له عن الأقلين أى عدم الدلالة على المرة .

وأما عدم الدلالة على الفور أو التراخى فهو منسوب إلى الشافعى ، وأصحابه ، واختاره فى الأمرين الآمدى وابن الحاجب وغيرهما (٢) .

وقيل : إنه يدل على المرة بلفظه وإنها مدلوله ، فلا يحمل على التكرار إلا بدليل .

وهو قول الأكثرين كما بينته من زيادتى .

فقد حكاه الشيخ أبو إسحق عن أكثر أصحابنا ، وأبى حنيفة ، وأكثر الفقهاء ، واختاره القاضى أبو الطيب ، والشيخ أبو حامد ، وقال إنه مقتضى قول الشافعى .

وقيل : إنه للتكرار مطلقا .

وعليه الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى ، وأبو حاتم القزوينى (٣) .

فيجب استيعاب العمر به دون أزمئة قضاء الحاجة ، والنوم ، وضروريات الإنسان .

(١) راجع : المحصول ١ / ٢٣٧ .

(٢) راجع : الإحكام ٢ / ١٤٣ ، وبيان المختصر ٢ / ٣٦ ، والترياق النافع ١ / ١٤٣ .

(٣) هو : محمود بن الحسن الطبرى المعروف بالقزوينى من علماء الشافعية توفى رحمه الله سنة ٤٤٠ هـ . راجع : الأعلام ٧ / ١٦٧ .

وقيل : إن علق على شرط ، أو صفة اقتضى التكرار بحسب تكرار المعلق به وإلا فلا مثل : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » (١) ، « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٢) ، « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٣) .

فتتكرر الطهارة والقطع والجلد بتكرر الجنابة ، والسرقه ، والزنا .

وقيل : إن المعلق بالصفة يقتضى التكرار دون المعلق بالشرط .

وارتضاه القاضي أبو بكر (٤) .

وحكايته من زيادتي .

وقيل : إنه مشترك بين التكرار ، والمرة ، فيتوقف إعماله في أحدهما

على قرينة .

وحكايته أيضاً من زيادتي .

وقيل : بالوقف أى أنه لأحدهما ولا نعرفه ، فلا يحمل على واحد منهما

إلا بقرينة .

ومنشأ الخلاف استعماله فيهما كأمر الحج والعمرة ، وأمر الصلاة ، والزكاة

والصوم .

فهل هو حقيقة فيهما لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة ؟ أو في أحدهما

حذراً من الاشتراك ، ولا نعرفه ، أو هو التكرار لأنه الأغلب ؟ أو المرة لأنه

المتيقن ؟ أو في القدر المشترك بينهما حذراً من الاشتراك والمجاز وهو الأول

الراجح ؟ جرى الأقوال .

ووجه القول بالتكرار في المعلق أن التعليق بما ذكر مشعر بعليته ، والحكم

يتكرر بتكرر علته .

ووجه ضعفه : بأن ذلك ليس من الأمر بل من خارج .

(١) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

(٢) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٣) آية رقم ٢ من سورة النور .

(٤) هو : أبو بكر الباقلائي وقد تقدمت ترجمته .

والمقيدون ذلك بالوصف دون الشرط وهم الذين لم يروا تعليق ... الحكم بالشرط يفيد كونه علة له . بل خصوا ذلك بالصفة .

فهذه سبعة أقوال .

وقيل : إنه للفور أى المبادرة عقب وروده بالفعل .

وعليه الحنفية ^(١) ، والحنابلة ، وحكاة القاضي عبد الوهاب عن المالكية ، وقال به من أصحابنا الصيرفى ، والقاضى أبو حامد ^(٢) .

وقيل : للفور فى الحال على الفعل بعد .

وعليه القاضى أبو بكر بناء على أصله فى الواجب الموسع . أنه يجب العزم فيه عند التأخير .

وقيل : إنه للتراخى .

وعليه طائفة من الواقفية كما قال فى - عروس الأفراح - نقلاً عن - العدة - ^(٣) - لابن الصباغ .

وقيل : بالوقف . وفيه قولان :

أحدهما : عدم العلم بمدلوله .

والثانى : أنه مشترك بين الفور والتراخى .

(١) فى هذا التعبير تساهل لأن الحنفية جميعا لم يقولوا بهذا وإنما هو قول بعضهم .

راجع : كشف الأسرار عن أصول البزدوى ١ / ٢٥٤ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣٨٧ .

(٢) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٨ ، والعدة ١ / ٢٨١

وأصول السرخسى ١ / ٢٦ ، ونهاية السؤل ٢ / ٤٧ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال

المحلى ١ / ٣٨١ ، ومعراج المنهاج ١ / ٣٣٤ .

(٣) فى - الأعلام ٤ / ١٠ - العدة فى أصول الفقه .

وفى - طبقات ابن قاضى شبهة ١ / ٢٥٢ - ، والفتح المبين للمراغى ١ / ٢٧٢ العدة

فى أصول الفقه .

وهو معنى قولى - ووقف عما - .
واقصر فى - جمع الجوامع - على حكاية أنه مشترك .
قال شارحه (١) : ولو عبر بالوقف لتناول القول بالاشتراك ، والوقف معاً كما
فعل فى مسألة المرة والتكرار .
فلذلك عبرت به .

ومنشأ الخلاف استعماله فيهما كأمر الإيمان ، وأمر الحج .
فهل هو حقيقة فيهما لأن الأصل فى الاستعمال الحقيقة ؟ أو فى أحدهما
حذراً من الاشتراك ولا نعرفه ؟ أو هو الفور لأنه أحوط ؟ أو التراخى لأنه يسدُّ
عن الفور (٢) بخلاف العكس لامتناع التقديم ؟ أو فى القدر المشترك بينها حذراً
من الاشتراك والمجاز وهو الأول الراجح أى طلب الماهية من غير تعرض لوقت
من فور أو تراخ ؟

فهذه ستة أقوال ، وسواء قلنا إن الأمر للفور أم لا . لو بادر إلى فعله أول
الوقت كان ممثلاً للأمر .

وقيل : لا يكون ممثلاً لجواز إرادة التراخى .
وقيل : بالوقوف للشك فى المراد به ، الفور أو التراخى .

ص :
واستلزم القضاء عند الرازى . . . وعابده الجبار والشيرازى
وهو بآخر لدى الجمهورى . . . والأرجح الإتيان بالمأمورى
يستلزم الإجزاء وإن الأمرا . . . بالأمر بالشئ ليس بالشئ أمرا
وإن الأمر بلفظ يشمل . . . خلاف ما فى العام يأتى بدخله
وإن فى المأمور مطلقاً دخل . . . نيابة المانع حصل

(١) راجع : تصنيف المسامع ٢ / ٦٠٨ .

(٢) قوله - يسدُّ عن الفور - أى ينوب عنه .

شيء : فيه مسائل :

(الأولى) : إذا أخرج المكلف الواجب عن وقته المعين له شرعاً فهل يجب القضاء بالأمر السابق بمعنى أنه يستلزمه لإشعاره بطلب استدراكه إذ القصد منه الفعل لا أنه عينه أولاً يجب القضاء إلا بأمر جديد والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت لا مطلقاً ؟ .

قولان :

الأكثر (١) على الثاني .

وعبد الجبار (٢) والشيخ أبو إسحق الشيرازي ، والرازي (٣) على الأول .

قيل : والنقل عن الشيرازي سهو فإنه صحح في - لمعه (٤) وشرحه - قول الأكثرين .

والرازي المذكور قال العراقي : هو الإمام فخر الدين .

وقال (٥) الشيخ جلال الدين : هو أبو بكر من الحنفية .

والأمر الجديد في قضاء الصلاة حديث الصحيحين : - من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها - (٦) .

(١) راجع : الترياق النافع ١ / ١٤٦ ، والمنحول ص ١٢٠ ، وغاية الوصول ص ٦٥ .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ١٣٥ .

(٣) المراد بالرازي هنا هو أبو بكر الجصاص الحنفي ، وليس فخر الدين الرازي .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٨٢ ، والترياق النافع ١ / ١٤٥ .

(٤) راجع : اللمع ص ١٦ ، وشرح اللمع ١ / ٢٢٩ .

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٨٢ .

(٦) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب - من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها - .

وأخرجه مسلم في كتاب المساجد باب - قضاء الصلاة الفائتة - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب - من نام عن الصلاة أو نسيها - .

وحديث مسلم (١) :- إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها
فليصلها إذا ذكرها .

وفى قضاء الصوم قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على
سفر ﴾ (٢) أى فافطر ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ (٣) .

(الثانية) : الأصح أن الاتيان بالمأمور به على الوجه الذى أمر به يستلزم
الإجزاء بناء على أن الإجزاء الكفاية فى سقوط الطلب .
وقيل : لا يستلزمه بناء على أنه إسقاط القضاء لجواز أن لا يسقط
المأتى به بأن يحتاج إلى الفعل ثانياً .

(الثالثة) : الأصح أن الأمر لزيد - مثلاً - بأن يأمر غيره بشئ ليس أمراً
لذلك الغير بذلك الشئ أى لا يصيره مأموراً من جهة الأمر الأول
به كقوله ﷺ فى الأولاد :- مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع (٤) . -
فليس الصبيان مأمورين بذلك .

وقيل : هو أمر به وإلا فلا فائدة فيه لغير المخاطب .
فإن قامت قرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشئ
فلا خلاف .

(الرابعة) : الأصح أن الأمر بلفظ يتناوله داخل فى ذلك اللفظ نظراً إلى
عموم الأمر وكونه أمراً لا ينافيه .

وعزاه (٥) الهنذى للأكثرين لكن قال (٦) الزركشى إن الأكثرين وهو

(١) صحيح مسلم كتاب المساجد باب - قضاء الصلاة الفائتة -

(٢) ، (٣) آية رقم ١٨٤ من سورة البقرة .

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الصلاة باب - متى يؤمر الغلام بالصلاة - .

(٥) راجع : نهاية الوصول ٣ / ١٠٠٣ .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦١٤ .

مذهب الشافعي على عدم الدخول لاسيما على قول من شرط في الأمر العلو لبعد أن يريد الأمر نفسه .

ومثل الشيخ جلال الدين المسألة بقول السيد لعبده - أكرم من أحسن إليك - وقد أحسن هو إليه (١) .

وقال : وقد تقوم قرينة على عدم الدخول فلا يدخل قطعا كما في قوله :- تصدق على من دخل داري - وقد دخلها هو .

وقد اعترض على ابن السبكي بأنه كيف يجتمع ما صححه هنا مع قوله في آخر العام الأصح أن المخاطب داخل في خطابه إن كان خبراً لا أمراً .

وقد اعترف في - منع الموانع - بجودة الإيراد ثم جمع بحمل كلامه هنا على الإنشاء سواء صدر عن المنشئ للحكم وهو الله ، أو عن المبلغ عنه وهو النبي ﷺ .

وكلامه هناك على الخطاب أعم من كونه إنشاء أو خبراً .

قال الزركشي (٢) : ولا يخفى ما فيه من التعسف مع وروده في الصورة التي يجتمعان فيها ، ولو جمع بينهما بحمل ما هنا على ما إذا تناوله الخطاب كقوله :- إن الله يأمرنا بكذا - ، وما هناك على ما إذا لم يتناوله كقوله :- ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ (٣) لكان أولى .

ولهذا لم يدخل موسى في ذلك الأمر بدليل قوله ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ (٤) ، ولا يظن بموسى ذلك .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٨٤ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦١٥ .

(٣) آية رقم ٦٧ من سورة البقرة .

(٤) آية رقم ٧١ من سورة البقرة .

قال : وقوله هنا بلفظ يتناوله ، ولم يذكر هذا القيد هناك صريح فيما ذكرته .

قال : والعجب منه : كيف لم يقع على هذا وهو ظاهر من لفظه .

قال : وقد رأيت في - التمهيد (١) - لأبي الخطاب هذا التفصيل في هذه المسألة .

ففرق المصنف المسألة في موضع ، وذكر كل شق في موضع . انتهى .

وأما الشيخ جلال الدين فإنه كرر التناقض وقال إنه صحح في كل من الموضعين بحسب ما ظهر له .

(الخامسة) : الأصح جواز النيابة في الأمور به مالياً كان أو بدنياً إلا لما منع كما في الصلاة .

ومنع المعتزلة دخولها في البدني (٢) .

قالوا لأن الأمر به إنما هو لقهر النفس وكسرها بفعله ، والنيابة تنافي ذلك إلا لضرورة كما في الحج .

وأجاب أصحابنا بعدم المنافاة لما فيها من بذل المؤنة أو تحمّل المؤنة .

ص : الأمر نفسياً بشيئ عينا . . . نهى عن الضد الوجودى عندنا
والفخر والسيف له تضمنا . . . وقيل لا ولا ، وقيل ضمناً
الحتم لا الندب ولا اللفظى على . . . مرجح وليس عينا للملا
والنهي قيل أمرض قطعاً . . . وعكسه وقيل خلف يرعى

(١) راجع : التمهيد في أصول الفقه ١ / ٢٧١ .

(٢) راجع : غاية الوصول ص ٦٦ ، والترياق النافع ١ / ١٤٨ .

ش : اختلف فى الأمر النفسى بشيئ معين : هل هو نهى عن ضده الوجودى
أولاً ؟ على مذاهب (١) :

أحدها : أنه عين النهى عنه سواء كان إيجاباً أو ندياً ، وسواء كان الضد
واحداً كضد السكون أى التحرك أم أكثر كضد القيام أى القعود
وغيره .

وهذا قول الأشعرى ، والقاضى أبى بكر ، ونصره فى التقريب .

الثانى : أنه ليس عينه ، ولكن يتضمنه عقلاً .

وعليه الإمام الرازى ، والآمدى .

ونقل إمام الحرمين أن القاضى أبا بكر صار إليه فى آخر مصنفاته
ونقله الشيخ أبو حامد (٢) عن أكثر أصحابنا .

فالأمر بالسكون مثلاً أى طلبه على هذا متضمن للنهى عن
التحرك أى طلب الكف عنه .

وعلى الأول هو نفسه بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى
السكون أمر ، وإلى التحرك نهى كما يكون الشئ الواحد بالنسبة
إلى شئ قريباً وإلى آخر بعيداً .

ودليل القولين : أنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده
كان طلبه طلباً للكف ، أو متضمناً لطلبه .

المذهب الثالث : أنه ليس عين النهى عن ضده ، ولا يتضمنه لجواز أن
لا يحضر الضد حال الأمر فلا يكون مطلوب الكف به .

وعليه إمام الحرمين ، والغزالى ، وابن الحاجب .

وقال الكيا إنه الذى استقر عليه رأى القاضى .

(١) راجع : المعتمد ١ / ٩٧ ، والإحكام لابن حزم ١ / ٣١٤ ، والإحكام للآمدى ٢ / ١٥٩

وتيسير التحرير ١ / ٣٦٢ ، ومعراج المنهاج ١ / ٩٨ ، والمسودة ص ٤٩ .

(٢) هو : الشيخ أبو حامد الإسفرايينى .

الرابع : أن أمر الإيجاب يتضمن النهي عن الضد لاقتضائه الذم على الترك دون أمر الندب لأن أصداده مباحة غير منهي عنها .

وقد اعتبر في تصوير المسألة ثلاثة قيود :

كون الأمر نفسياً ، والمأمور به معيناً ، وال ضد وجودياً للاحتراز عن العدمي ، وهو ترك المأمور . فإن الأمر نهى عنه ، أو يتضمنه قطعاً . فقولك : - قم - نهى عن ترك القيام قطعاً . وهل هو نهى عن التلبس ب ضد من أصداده الوجودية كالقعود ؟ هو محل الخلاف .

وعن المبهم من أشياء . فليس الأمر به بالنظر إلى ما صدقه نهياً عن ضده منها ، ولا يتضمنه قطعاً .

وعن اللفظي فليس عين النهي قطعاً ، ولا يتضمنه على الأصح . وقيل : يتضمنه بمعنى أنه إذا قيل - اسكن - فكأنه قيل - لا تتحرك - أيضاً لأنه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك . وأما النهي النفسي عن الشيء تحريماً أو كراهة فهل هو أمر ب ضده ؟

فيه ثلاثة طرق .

قيل : نعم قطعاً بناء على أن المطلوب في النهي فعل الضد . وعليه القاضي أبو بكر (١) .

وقيل : لا قطعاً بناء على أن المطلوب فيه انتفاء الفعل . حكاه ابن الحاجب (٢) ، وأسقطه من - جمع الجوامع - ، وزدته في النظم .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٢١ .

(٢) راجع : بيان المختصر ٢ / ٤٨ .

وقيل : هو على الخلاف فى الأمر .

ففى قول : هو عين الأمر بالضد ، وقول : يتضمنه ، وقول : لا ، ولا ، وقول : نهى التحريم متضمن دون نهى الكراهة ، والنهى اللفظى يقاس بالأمر اللفظى .

ص : إن لم يكن تعاقب الأمان . . . أو يتماثلاهما غيران
والتعاقبان إن تماثلا . . . وما من التكرار مانع ولا
عطف فليل بهما فليعملا . . . وقول تأكيد ووقف نقلا
فى عطف التأسيس رجح فى الأصح . . . وغيره مهما بعداى رجح

ش : إذا صدر من الأمر أمران فلهما أحوال :

أحدهما : أن يكونا غير متعاقبين أى لا يكون الثانى عقب الأول بل بينهما
تراخ فهما غيران بلا خلاف ، ويجب العمل بهما سواء
تماثلا أم لا .

الثانية : أن يتعاقبا ولكنهما مختلفان غير متماثلين فكذلك يجب العمل
بهما قطعاً سواء أمكن الجمع بينهما كصل وصم أو امتنع كصل وأد
الزكاة .

الثالثة : أن يتعاقبا ويتماثلا . وهى قسمان :

(أحدهما) : أن يكون هناك مانع من التكرار من عقل أو شرع أو عادة .

فالثانى تأكيد قطعاً نحو : - أقتل زيداً . أقتل زيداً ، أو أعتق عبدك
أعتق عبدك ، أو اسقنى ماء اسقنى ماء - لاندفاع (١) الحاجة
بالأول فى العادة .

(القسم الثانى) : أن لا يكون مانع من التكرار ، وذلك نوعان :

(١) قوله - لاندفاع الحاجة بالأول - تعليل لقوله - فالثانى تأكيد قطعاً .

(أحدهما) : أن لا يعطف الثاني على الأول نحو : - صلّ ركعتين . صلّ ركعتين - ففيه أقوال :

أحدها : أن يعمل بهما لأن التأسيس أولى من التأكيد .

وعزاه الصفي الهندي للأكثرين (١) .

ثانيها : أنه تأكيد فلا يجب سوى مرة لكثرة التأكيد في كلامهم . وعليه الصيرفي (٢) .

ثالثها : الوقف لتعارض الأمرين .

وعليه أبو الحسين البصري (٣) .

(النوع الثاني) : أن يعطف وهو ضربان .

أحدهما : أن لا يكون هناك مرجح للتأكيد نحو : - صلّ ركعتين ، وصلّ ركعتين - فقولان :

أصحهما : أنه يجب الحمل على التأسيس فيتكرر المأمورية لظهور العطف فيه من غير معارض .

والثاني : أنه يحمل على التأكيد فيجب مرة لأنه المتيقن .

الضرب الثاني : أن يكون هناك مرجح للتأكيد من أمر عادي نحو : - صلّ ركعتين ، وصل الركعتين - فيقدم التأكيد لرجحانه بالتعريف إذ القاعدة في المعرفة بعد المنكر أنه عين الأول نحو : « أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » (٤) .

(١) راجع : نهاية الوصول ٣ / ١٠١٠ .

(٢) راجع : الترياق النافع ١ / ١٥٠ .

(٣) راجع : المعتمد ١ / ١٦٣ .

(٤) آية رقم ١٥ ، ١٦ من سورة الزمل .

عبارة - جمع الجوامع (١) - وفي المعطوف التأسيس أرجح (٢) ،
وقيل : التأكيد (٣) . فإن رجح التأكيد (٤) بعادى (٥) قدم (٦) وإلا
فالوقف (٧) .

فقوله - وإلا فالوقف - فسرهُ الزركشى بأن لا يترجح التأكيد بل
يتساويان فيجب الوقف .

قال العراقي : والذي يظهر عندى أن هذه الصورة لا وجود لها فإنه
إذا عطف الثانى على الأول فذلك يقتضى التأسيس . فأما أن
يعارضه ما يقتضى التأكيد فيقدم أولاً فيؤخر كما تقرر فأين حالة الوقف ؟
قال : لكن هذه العبارة لابن (٨) الحاجب ، ومثل له شراحه بقوله :-
اسقنى ماء ، واسقنى الماء -

وهذا إنما يظهر مثلاً لحالة ترجيح التأكيد فى العطف . فقد ظهر
الخلل فى تصوير حالة الوقف وحكمها . انتهى .
قلت : والأمر كما قال ، ولذلك حذفته من النظم .

(١) ح ١ ص ٣٨٩ .

(٢) أى لظهور العطف فيه .

(٣) قوله - وقيل التأكيد - أى أرجح لتمام المتعلقين .

(٤) أى على التأسيس .

(٥) قوله - بعادى - أى بأمر يمنع عادة من التكرار وذلك فى غير العطف نحو :-

اسقنى ماء . اسقنى ماء ، وصل ركعتين صل ركعتين -

(٦) قوله - قدم - أى التأكيد .

(٧) معنى هذه العبارة أن التأكيد إذا لم يرجح بعادى فالوقف من التأكيد والتأسيس .
لا احتمالهما .

قال البنائى فى (حاشيته ١ / ٣٩٠) : قوله (لا احتمالهما) محله ما لم يوجد مرجح آخر
لأحدهما فيقدم كما فى عبارة - العضد ٢ / ٩٤ - والشارح - جلال الدين المحلى -
اقتصر على صورة ما إذا لم يوجد مرجح للتأسيس سوى العطف ولا للتأكيد سوى العادة
وهى صورة التعارض الموجبة للوقف مجازة لكلام المصنف ١٠ هـ .

(٨) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٢٥ .

(٩) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٩٤ .

النهى

ص : هو اقتضاء الكف عن فعل بلا ٠٠٠ كف للدوام مطلقاً جـ

ش : النهى : اقتضاء الكف عن الفعل لا بقول - كف - ونحوه .
فخرج بإضافة - الاقتضاء - وهو الطلب إلى - الكف - الأمر .
ويقولنا - لا بقول كف ونحوه - قولك - كف عن كذا أو أمسك ، وذروا
ونحوها فإنها أوامروا إن اقتضت كفاً .
وقضيته عن الإطلاق الدوام أى يفيد الانتهاء عن المنهى عنه دائماً (١) .
فإن قيد بمرة واحدة حمل عليها .
وحكى فى - جمع الجوامع - قولاً أنه للدوام مطلقاً (٢) .
قال شراحه : وهو غريب لم نره لغيره .
فلذا حذفته . والظاهر أنه وجد فى عبارة بعضهم أنه للدوام مطلقاً والقصد
بها أنه إنما يفيد إذا ورد مطلقاً لا مقيداً فظن أن المراد أنه لا يخرج عنه
ولو قيد لحكاه قولاً وهو ظاهر الفساد .

(١) قال البناني رحمه الله فى (حاشيته ١ / ٣٩٠) قوله - وقضيته الدوام - : أى يلزمه
الدوام وليس هو للدوام لأن الدوام لازم لامتنال النهى فإنك إذا قلت لغيرك : - لا تسافر -
فقد منعته من إدخال ماهية السفر فى الوجود ولا يتحقق امتثال ذلك إلا بامتناعه من
جميع أفراد السفر وهو المراد بالدوام فكان لازماً للامتنال ينتفى بانتفائه الامتنال
فالامتنال الذى هو مقصود النهى ملزوم للدوام فكان مقتضاه لا مدلوله ١ هـ .
(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين المحلى ١ / ٣٩١ .

ص : وَلَقَدْ ظَهَرَ لِّلْحَظَرِ وَالْكَرَاهَةِ . . . وَالْيَأْسَ وَالْإِرْشَادَ وَالْإِبَاحَةَ
وَلَا حَقَّارَ وَلْتَهْدِيدَ بَيَانٍ . . . عَاقِبَةُ تَسْوِيَةٍ دَعَا امْتِنَانُ

شئ : ترد صيغة النهى أى - لا تفعل لمعان :

١ - التحريم نحو : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ﴾ (١) .

٢ - والكرهه نحو : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَنْفَقُونَ ﴾ (٢) .

٣ - والإباحة - وهى من زيادتى - كالنهي بعد الإيجاب فى قول ذكره العراقى
فى شرحه والشيخ بهاء الدين فى - عروس الأفراح - .

٤ - والإرشاد نحو : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَكُمْ تُسْأَلُونَ ﴾ (٣) .

والفرق بينه وبين الكراهة كالفرق بينه وبين الندب ، ولهذا اختلف أصحابنا
فى أن كراهة الشمس شرعية أو إرشادية أى يتعلق بها الثواب أو ترجع
لمصلحة طبية .

٥ - واليأس نحو : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ (٤) .

٦ - والدعاء نحو : ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ (٥) .

٧ - وبيان العاقبة نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ (٦) أى عاقبة أمرهم الحياة لا الموت .

(١) آية رقم ٣٢ من سورة الإسراء .

(٢) آية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٣) آية رقم ١٠١ من سورة المائدة .

(٤) آية رقم ٧ من سورة التحريم .

(٥) آية رقم ٨ من سورة آل عمران .

(٦) آية رقم ١٦٩ من سورة آل عمران .

٨ - والاحتقار والتقليل وهما بمعنى (١) واحد نحو : ﴿ ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به ﴾ (٢) أى فهو قليل حقير بخلاف ما عند الله .

قال العراقي : والاقتصار على أحدهما أولى لئلا يوهم تغايرهما .
فلذا اقتصر على الاحتقار كما صنع قوم .

٩ - والتهديد وهو من زيادتي . ذكره فى - تلخيص المفتاح - كقولك لمن لم يمتثل أمرى - لا تمتثل أمرى - .

وذكر فى - عروس الأفراح - ورودها للتسوية وقد زدته نحو ﴿ اصبروا أو لا تصبروا ﴾ (٣) .

والإهانة نحو : ﴿ احسنوا فيها ولا تكلمون ﴾ (٤) .

والتمنى نحو : - لا ترحل أيها الشباب - .

والامتنان ولم يمثل له زدته ويمكن أن يمثل له .

وذكر فى - المحصول - ورودها للخبر نحو : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ (٥) .

ص : وفى الإرادة والتحريم ما . . . فى الأمر والعلو والاستعلاء انتهى
والنهي عن فرد وذى تعدد . . . جمعاً وفرقاً وجميعاً اقصد

ش : هل يعتبر فى النهي إرادة الدلالة باللفظ على الترك أو لا ؟

(١) ذهب الأردبيلي والزرخشى أيضا إلى القول بأن الاحتقار والتقليل بمعنى واحد ، والظاهر أنهما شيان حيث إن التقليل يكون فى الكمية والمقدار ، والاحتقار يكون فى الكيفية والقدر .

(٢) آية رقم ١٣١ من سورة طه .

(٣) آية رقم ١٦ من سورة الطور .

(٤) آية رقم ١٠٨ من سورة المؤمنون .

(٥) آية رقم ٧٩ من سورة الواقعة .

فيه الخلاف الماضى فى الأمر .

وهل هى حقيقة فى التحريم أو فى الكراهة أو فيهما أو فى أحدهما ولا

نعرفه أو فى القدر المشترك ؟

فيه الأقوال السابقة فى الأمر .

والجمهور على الأول .

وهل يعتبر فيه العلو والاستعلاء أو الأول أو الثانى أولاً يُعتبران ؟

فيه أقوال الأمر . وأصحها الأخير والتنبيه على ذلك من زيادتى .

ثم النهى قد يكون عن فرد وهو ظاهر ، وقد يكون عن متعدد وهو ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون النهى عن الجمع أى الهيئة الاجتماعية كالحرام المخير

نحو : - لا تفعل هذا أو ذاك - فله فعلٌ أيهما شاء على انفراده .

فالمحرم الجمع بينهما لا فعل أحدهما فقط .

ثانيها : عكسه ، وهو النهى عن الفرق دون الجمع كحديث الصحيحين : - لا

يمشين أحدكم فى نعل واحدة لينعلهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً - (١) .

فالفعلان منهى عنهما لبساً أو نزعاً من جهة الفرق بينهما فى ذلك

لا الجمع فيه .

ثالثها : أن يكون النهى عن الجميع أى عن كل واحد سواء أتى به منفرداً

أو مع الآخر كالنهى عن الزنا والسرقة (٢) .

(١) صحيح البخارى كتاب اللباس باب - لا يمشى فى نعل واحد - .

وصحيح مسلم كتاب اللباس باب - استحباب لبس النعال وما فى معناها - .

(٢) فإن قيل : إن الزنا والسرقة منهى عن كل منهما على حدته فأين النهى عنهما جميعاً ؟

قلنا : إن النهى لما كان عن كل منهما : فإن نظر إليهما معاً صدق أن النهى عن متعدد

وإن نظر إلى كل منهما على حدته صدق أن النهى عن واحد .

ص : مطلق نهى الحظر كالتنزيه . . . على الأصح في الذي عليه
 جمهورهم يعطى الفساد شرعاً . . . وقيل بل معنى وقيل وضماً
 إن عاد قال السلمى أو احتمل . . . رجوعه للآزم أو ما دخل
 والنهى للخارج كالتطهر . . . بالغصب لا يفيد عند الأكثر
 وقيل بل يعطى الفساد مطلقاً . . . والفخر في عبادة قد انتفى
 والمنع مطلقاً رأى النعمان . . . قال وما للعين يستبان
 فساد لكونه لم يشرع . . . ويفهم الصحة إن وصف رعى

ش : مطلق النهى عن الشيء نهى تحريم هل يدل على فساد ؟
 فيه مذاهب (١) :

أحدها : وعليه الأكثرون فيما حكاه صاحب - جمع الجوامع (٢) - ، وحكاه
 ابن برهان (٣) عن نص الشافعى التفصيل :

فإن كان النهى راجعاً إلى أمر داخل في المنهى عنه ، أو لازم له
 اقتضى الفساد وإن كان لأمر خارج غير لازم لم يقتضه .
 وسواء في القسمين العبادات والمعاملات .

مثال الأول : النهى عن صلاة الحائض وصومها لفقد شرطهما من الطهارة .

وعن صوم يوم النحر للإعراض به عن ضيافة الله .

والنهى عن بيع الملاقيح وهى ما فى البطون من الأجنة لانعدام
 ركن من البيع وهو المبيع .

(١) راجع : الإحكام للآمدى ٢ / ١٧٤ ، والمحصول ١ / ٣٤٤ ، وبيان المختصر ٢ / ٨٨ ،
 والترياق النافع ١ / ١٥٣ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٩٤ .

(٣) راجع : الوصول إلى الأصول ١ / ١٩٥ .

وعن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط (١) .

ووجه الفساد فى ذلك فى العبادة منافية المنهى عنه لأن يكون عبادة أى مأموراً به .

وفى المعاملة استدلال الأولين (٢) من غير تكير على فساده بالنهى عنها .

ومثال الثانى : الوضوء بالماء المغصوب . فإن النهى فيه راجع إلى إتلاف مال الغير وهو أمر خارج غير لازم للوضوء لحصوله بغير الوضوء أيضاً .

والبيع وقت النداء يوم الجمعة . فإن النهى فيه راجع إلى تفويت الجمعة وهو أمر خارج غير لازم للعقد لحصوله بغير البيع أيضاً .
فإن شك هل هو راجع إلى داخل أو خارج حكمنا بفساده أيضاً كما قال ابن عبد السلام وهو السلى المذكور فى النظم .

قال فى - القواعد (٣) - : كل تصرف نهى عنه ولم يعلم لماذا نهى عنه فهو باطل حملاً للفظ النهى على الحقيقة .

المذهب الثانى : أنه يقتضى الفساد مطلقاً فى العبادات ، والمعاملات سواء رجع إلى أمر داخل أو خارج .

وعليه الإمام أحمد ، فأبطل الوضوء بماء مغصوب ، والصلاة فى مكان مغصوب (٤) .

(١) قوله - اللازمة بالشرط - : أى اللازمة للعقد بسبب اشتراطها فيه .

(٢) قوله - استدلال الأولين - أى من علماء السلف رضى الله عنهم .

(٣) كتاب - قواعد الأحكام فى مصالح الأنام - للعز بن عبد السلام .

(٤) راجع : العدة ٢ / ٤٤١ ، والتمهيد ١ / ٣٦٩ .

الثالث : أنه إنما يقتضى الفساد فى العبادات فقط دون المعاملات .

وفسادها بفوات ركن أو شرط عرف من خارج عن النهى .

وعليه أبو الحسين البصرى ^(١) ، واختاره الإمام ^(٢) فخر الدين ، ونقله فى - جمع الجوامع - عن الغزالى أيضاً ^(٣) .

واعترض بتصريحه فى المستصفى ^(٤) بخلافه .

الرابع : أنه لا يقتضى الفساد مطلقاً .

وعليه أبو حنيفة ^(٥) .

ثم قال : إن كان النهى عنه لعينه كصلاة الحائض ، وبيع الملاقيح فهو غير مشروع أصلاً فيترتب على ذلك فسادُه فهو أمر عرضى ^(٦) لا من النهى .

وإن كان لوصفه كصوم يوم النحر للإعراض به عن ضيافة الله ، وبيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة فالنهي فيه يفيد صحته لأن النهى عن الشيء يستدعى إمكان وجوده ^(٧) ، وإلا كان النهى عنه لغواً ^(٨) كقولك للأعمى -

(١) راجع : المعتمد ١ / ١٧١ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٣٤٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٩٥ .

(٤) راجع : المستصفى ٢ / ٢٥ .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٣٢ .

(٦) قوله - فهو أمر عرضى - أى عرض للنهى حيث استعمل فى غير المشروع مجازاً عن النفى الذى الأصل أن يستعمل فيه إخباراً عن عدمه لانعدام محله الذى هو البدن الظاهر والمبيع فى المثالين المذكورين .

(٧) قوله - يستدعى إمكان وجوده - أى شرعاً .

(٨) قوله - لغواً - أى عبثاً فيمتنع .

لا تبصر (١) - فيصح صوم (٢) النحر لكن عن النذر ، ويصح البيع المذكور لكن بإسقاط الزيادة .

وعلى المذهب الأول : هل اقتضاء النهى للفساد من جهة الشرع إذ لا يفهم إلا منه ، أو من جهة اللغة لفهم أهل اللغة ذلك من مجرد اللفظ ، أو من جهة المعنى لأن النهى يدل على قبح المنهى عنه وهو مضادٌ للمشروعية ؟ أقوال . أصحها الأول .

وعليه أيضاً : هل يختص ذلك بنهى التحريم ، أو يجري في نهى التنزيه ؟

قولان : أصحهما : الثاني .

مثال ما عاد النهى فيه إلى داخل أو لازم :

صلاة النفل في الأوقات المكروهة فلا يصح وإن قلنا إنها تنزيهية على الأصح .

ومثال ما عاد إلى خارج :

الصلاة في الأمكنة المكروهة .

وخرج بتقييد النهى بالمطلق ما اقترن به ما يدل على الفساد أو الصحة فليس من محل الخلاف .

هذا الذي قررته نظماً ، وشرحاً هو الكلام المفيد المنتظم ، ووقع في - جمع الجوامع - كلام لا يكاد يعقل معناه فإنه قال (٣) : مطلق نهى التحريم (٤) ،

(١) هذا القول تنظير لما قبله لأنه فيما لا يمكن حساً وما قبله فيما لا يمكن شرعاً .

(٢) قوله - فيصح صوم النحر - تفريع على قوله - يفيد صحته -

(٣) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلا ١ / ٣٩٣ .

(٤) قوله - مطلق نهى التحريم - أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد أو صحة .

وكذا التنزيه في الأظهر للفساد (١) شرعاً (٢) ، وقيل : لغة (٣) ، وقيل : معنى (٤)
فيما عدا المعاملات مطلقاً وفيها (٥) إن رجع (٦) .

قال ابن عبد السلام : أو احتمال رجوعه إلى أمر داخل أو لازم وفاقاً
للأكثر .

وقال الغزالي والإمام : في العبادات فقط .

فإن كان خارج كالوضوء بمغصوب لم يفد عند الأكثر .

وقال أحمد : يفيد مطلقاً .

فرجح أولاً أن النهي يدل على الفساد في العبادات مطلقاً ، وأن التفصيل
إنما هو في المعاملات .

وحكاه عن الأكثر .

والوضوء من العبادات فاقتضى كلامه فيه الفساد إذا كان بمغصوب .

ثم حكى فيه عن الأكثر عدم الفساد .

(١) قوله - للفساد - أي عدم الاعتداد به إذا وقع .

(٢) قوله - شرعاً - حيث إنه لا يفهم ذلك من غير الشرع .

(٣) قوله - لغة - أي لأن أهل اللغة يفهمون ذلك من مجرد اللفظ .

(٤) قوله - وقيل معنى - أي من حيث المعنى وهو أن الشيء إنما ينهى عنه إذا اشتمل على
ما يقتضى فساده .

(٥) قوله - وفيها - أي في المعاملات .

(٦) قوله - إن رجع - أي النهي إلى أمر داخل فيها كالنهي عن بيع الملاقيح لانعدام المبيع
وهو ركن من البيع .

وهو كلام متدافع . أوله يعطى الفساد فى العبادات سواء رجع النهى فيها إلى داخل أم خارج ، وآخره يخصه بما رجع النهى فيه منها إلى داخل . وقد تنبه لذلك الشيخ ولى الدين فتنبه عليه فى شرحه .

وتكلف الشيخ جلال الدين تأويله (١) .

فلذلك أصلحته فى النظم .

والسلمى هو شيخ الإسلام سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبى القاسم أحد الأئمة الجامعين بين العلم، والورع، والكرامات . وصفه ابن السبكي فى طبقاته بالاجتهاد المطلق .

له مجاز القرآن ، والتفسير ، والقواعد ، ومختصر النهاية لإمام الحرمين . مات بمصر سنة ستين وستمائة (٢) .

من : والنفى للقبول قيل قد أفا . . . وصحته وقيل بل يعطى الفساد ونفى الإجزاء كالقبول عنه . . . وقيل أولى بالفساد منه ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : إذا ورد من الشرع نفي القبول عن عبادة فهل يدل ذلك على صحتها أو فسادها ؟

فيه قولان :

وجه الأول : أن القبول والصحة متغايران يظهر أثر الأول فى الثواب ، والثانى فى عدم القضاء . وقال الثانى : بل هما متلازمان .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٣٩٣ .

(٢) راجع : طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٢٠٩ - ٢٥٥ .

وكان الخلاف مبنى على تفسير القبول وفيه قولان حكاهما ابن
دقيق العيد :

أحدهما : أنه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء . يقال : قبل
عذر فلان إذا رتب عليه الغرض المطلوب وهو عدم المؤاخذه .
وعلى هذا فالصحة والقبول متلازمان .

والثاني : أنه كون العبادة بحيث يترتب الثواب عليها .
وعلى هذا فهو أخص من الصحة . فكل مقبول صحيح ،
ولا ينعكس .

ومن استعماله مع الفساد حديث : - لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ (١) - .

وحديث : (لا يقبل الله صلاة حائض - أى من بلغت سن
الحيض - إلا بخمار (٢) ..

ومن استعماله حيث لا فساد حديث : - من شرب الخمر لم تقبل له
صلاة أربعين صباحاً (٣) - .

وحديث : - ثلاثة لا تقبل لهم صلاة : الرجل يؤم القوم وهم له

(١) حديث صحيح :

أخرجه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه .
صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٤٢ .

(٢) حديث صحيح

أخرجه أبو داود ، والحاكم في المستدرک عن عائشة رضى الله عنها .

(٣) حديث صحيح

أخرجه أحمد ، والترمذي عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وأحمد ، والنسائي ، والحاكم
عن ابن عمرو رضى الله عنهما .

كارهون ، والرجل لا يأتي الصلاة إلا دباراً^(١) ومن اعتبد محرراً^(٢) -

وحديث :- من سمع المنادي فلم يمنعه من إتيانه عذر لم يقبل الله الصلاة التي صلى - أخرجه أبو داود^(٣) .

والحق أن نفى القبول لا يفيد الصحة ولا الفساد . بل قد يجامع هذا وقد يجامع هذا ، وفهما من خارج .

وقال الشيخ ولي الدين : ما نفى فيه القبول : إن قارنه معصية كالأحاديث الأخيرة فانتفاء القبول أى الثواب لأن إثم المعصية أحبته فيفيد الصحة .

وإن لم تقارنه معصية كالحديثين الأولين فانتفاء القبول سببه انتفاء شرط وهو الطهارة فى الأول ، وستر العورة فى الثانى فيفيد الفساد لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه .

(الثانية) : نفى الإجزاء كنفى القبول فى جريان الخلاف فيه .

هل يفيد الفساد أو الصحة ؟

ف قيل يفيد الفساد بناء على أن الإجزاء الكفاية فى سقوط التعبد .

وقيل : الصحة بناء على أنه إسقاط القضاء فإن مالا يسقطه قد يصح كصلاة فاقد الطهورين .

(١) قوله - دباراً - أى بعد ما يفوت وقتها .

وقيل : دبار جمع دبر وهو آخر أوقات الشيء .

(٢) حديث ضعيف .

أخرجه أبو داود ، وابن ماجه .

ضعيف الجامع الصغير ٣ / ٧١ .

(٣) سنن أبى داود كتاب الصلاة باب - فى التشديد فى ترك الجماعة .

وقيل : إنه أولى بالفساد من نفى القبول لتبادر عدم الاعتداد منه
إلى الذهن ، ولأن الصحة قد توجد حيث لا قبول ، ولا توجد حيث
لا إجزاء كحديث الدارقطني : - لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها
بأم القرآن (١) .

(١) سنن الدارقطني كتاب الصلاة باب - وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة .

العام

ص : العام لفظ يشمل الصالح له . . . من غير حصر والصحيح دخلة
نادرة وصور لم تقصد . . . ويدخل الجواز في المعتمد
ش : العام : لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر (١) .

فتصديرونا - باللفظ - يفهم منه أنه من عوارض الألفاظ (٢) .
والمراد به لفظ واحد احترازاً عن الألفاظ المتعددة الدالة على أشياء
متعددة .

وقولنا - يستغرق - يخرج المطلق فإنه لا يدل على شيء من الأفراد
أصلاً .

والنكرة في الإثبات مفردة ، أو مثناة ، أو مجموعة ، أو عدداً . فإنها إنما
تتناول الأفراد الصالحة لها على سبيل البديل لا الاستغراق ، والشمول نحو : -
أكرم رجلاً ، وتصدق بخمسة دراهم .

وقولنا - الصالح له يدخل اللفظ المستعمل في حقيقته كما نقل الآمدي عن
الشافعي أن حمل المشترك على معنييه من باب العموم .
خلاف تقييد البيضاوي الحد بقوله - بوضع واحد (٣) - ليخرجه ، ومثله
المستعمل في حقيقته ، ومجازه ، أو مجازيه .

وقولنا - من غير حصر - يخرج أسماء العدد فإنها متناولة للمصالح لها
لكن مع حصر كعشرة ومثله النكرة المثناة كرجلين .

ثم نبهت على ثلاث مسائل :

(الأولى) : الصحيح أن الصورة النادرة تدخل في العموم نظراً لعموم اللفظ .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٣٩٨ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٤١ .

(٣) راجع : المنهاج من نهاية السؤل ٢ / ٥٦ .

وقيل : لا . نظراً للمقصود .

قال ^(١) الزركشى : زعم ابن السبكي أن الشيخ أبا إسحق الشيرازي حكى فيه خلافاً ولم أجده في كتبه ، وإنما يوجد في كلام الأصوليين اضطراب فيه يمكن أن يؤخذ منه الخلاف ، وكذا في كلام الفقهاء ، ولهذا اختلفوا في المسابقة على الفيل من وجهين :
أصحها : نعم لحديث أبي داود ^(٢) : - لا سبق ^(٣) إلا في خف ^(٤) أو حافر ^(٥) - .
والفيل ذو خف .

والثاني : لا . لأن المسابقة عليه نادرة عند المخاطبين بالحديث .

وفى - البسيط - لو أوصى بعبد أو رأس من رقيقة جاز دفع الخنثى لأن العموم يتناولوه .

وفى وجه : لا . لأنه نادر لا يخطر بالبال .

فإن قامت قرينة على قصد النادرة دخلت قطعاً .

(الثانية) : الصحيح دخول الصور التي لم تقصد في العموم . فإن اللفظ متناول لها ولا انضباط للمقاصد .

وقيل : لا . نظراً للقصد . ، وإليه ميل الحنابلة .

ومن أمثله ما في - البسيط - :

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٤٢ ، ٦٤٣ .

(٢) سنن أبي داود كتاب الجهاد باب - في سبق - .

(٣) قوله - لا سبق - بفتح الباء الموحدة : المال المأخوذ في المسابقة ، ويصح أن يكون اسم مصدر بمعنى المسابقة .

(٤) قوله - إلا في خف - أى ذى خف وهو البعير .

(٥) قوله - أو حافر - أى حافر كالفرس ، والبغل ، والحمار .

(٦) - البسيط - كتاب من كتب الفقه التي كتبها أبو حامد الغزالي رحمه الله .

لو وكله بشراء عبيد فلان (١) وفيهم من يعتق عليه ففي شرائه وجهان مثارهما التعلق بالعموم ، والالتفات إلى المقصود .

فإن قامت قرينة على قصد انتفاء صورة لم تدخل قطعاً .

قال ابن السبكي : وليست غير المقصودة هي النادرة كما توهم بعضهم . بل النادرة هي التي لا تخطر غالباً ببال المتكلم لندرة وقوعها ، وغير المقصودة قد تكون مما يخطر بالبال ولو غالباً (٢) .

(الثالثة) : الصحيح أن المجاز كالحقيقة في أنه قد يكون عاماً نحو : -

جاءني الأسود الرماة إلا زيداً - فلم ينقل عن أحد من أئمة اللغة أن الألف واللام أو النكرة في سياق النفي أو غيرهما من صيغ العموم لا تفيد إلا في الحقيقة .

وخالف بعض الحنيفة فزعم أن المجاز لا يعم بصيغته لأنه ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه ، وهي تندفع في المقترن بأداة عموم ببعض الأفراد فلا يراد به جميعها .

واستدل الأولون على أن العام قد يكون مجازاً لحديث المستدرك : - الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام (٣) - .

فإن الاستثناء معيار العموم فدل على تعميم كون الطواف صلاة ، وكونه صلاة مجاز .

(١) قوله - بشراء عبيد فلان - هنا جمع مضاف فيعم .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٤٤ .

(٣) أخرجه الترمذی ، والحاكم ، والدارقطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

وصححه ابن السكن ، وابن خزيمة وابن حبان

وقال الترمذی روى مرفوعاً وموقوفاً ..

راجع : تلخيص الحبير لابن حجر ١ / ١٢٩ ففيه كلام طيب عن هذا الحديث .

قال الزركشى : عبارة - جمع الجوامع - وأنه يكون مجازاً -
مقلوبة والصواب : وأن المجاز يدخل العموم . فإن صورة المسألة
أن يشتمل المجاز على السبب المقتضى للعموم من الألف واللام
وغيرها ، والمحل قابل للعموم ، ولهذا ذكر صاحب - البديع -
المسألة فى بحث المجاز لا فى العموم (١) . انتهى .

والشيخ جلال الدين سوى بين العبارتين . أى قولنا : المجاز يدخل
العموم ، والعموم يدخل المجاز . والأمر كذلك .

ص : وإنما يعرض للألفاظ لا . . . معنى ولا الدّهنى فى رأى على
يقال للمعنى أخص وأعم . . . واخص والعام به اللفظ ائسم
ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : العموم من عوارض الألفاظ قطعاً ، وليس المراد وصف اللفظ به
مجرداً عن المعنى . بل اعتبار معناه الشامل للكثرة .

قال الزركشى (٢) : وعطف - جمع الجوامع - ذلك على ما عبر
فيه بالأصح يقتضى خلافاً فيه ، وليس كذلك .
فلذلك أصلحته فى النظم .

وهل هو من عوارض المعانى أيضاً (٣) ؟
الأصح : لا .

وقيل : نعم . فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام أى شامل
لمعان متعددة حقيقة . ذهنياً كان كمعنى الإنسان ، أو خارجياً كمعنى

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٤٧ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٤٩ .

(٣) راجع : المعتمد ١ / ١٨٩ ، والإحكام للآمدى ٢ / ١٨٤ ، والبحر المحيط ٢ / ١٣ ،

وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٠٧ ، وفواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ .

المطر ، والخصب لما شاع من نحو الإنسان يعم الرجل ، والمرأة ، وعمّ المطر ، والخصب .

وقيل : إنه من عوارض المعانى الذهنية حقيقة لوجود الشمول المتعدد فيها بخلاف الخارجية فلا توصف بها إلا مجازاً . إذ كل موجود فى الخارج متخصص بمحل ، وحال مخصوص لا يوجد فى غيره ، فيستحيل شموله لمتعدد .

فالمطر ، والخصب فى محلّ مثلاً غيرهما فى محلّ آخر . وهذا بحث للصفى الهندى (١) .

ومحلّ الخلاف فى المعانى المستقلة كالمقتضى ، والمفهوم . أما المعانى التابعة للألفاظ فلا خلاف فى عمومها لأن لفظها عام .

(الثانية) : يقال فى اصطلاح أهل الأصول للمعنى أعم ، وأخصّ ، واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول . قال القرافى (٢) : وخصّت المعانى بصيغة أفعال التفضيل لأنها أهم من الألفاظ .

ومنهم من يقول فيها عام ، وخاص أيضاً .

والتصريح بأخصّ وخاص من زوائد النظم .

ص : والحكم فيه نفياً أو ضداً جلاً . . لكل فرد بالمطابقة لا مجموع الأفراد ولا الماهية . . فالخفى مطلقاً قطعية دلالة العام وأصل المعنى . . نحن فقط وكل فرد ظناً

(١) راجع : نهاية الوصول ٣ / ١٢٢٨ .

(٢) راجع : نفائس الأصول فى شرح المحصول ٤ / ١٧٢٥ .

ش : الحكم على الشيء الشامل لمتعدد تارة يكون على كل فرد بحيث لا يبقى فرد كقولنا : - كل رجل يشبعه رغيفان - أى كل واحد على انفراده .

وتارة يكون على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع كقولنا : - رجل يحمل الصخرة - أى المجموع لا كل واحد .

وتارة يكون على الماهية من حيث هى من غير نظر إلى الأفراد كقولنا : - الرجل خير من المرأة - أى حقيقته أفضل من حقيقتها لا كل فرد إذ قد يفضل بعض أفرادها على بعض أفرادها .

والحكم فى العام من النوع الأول فقوله تعالى : « اقتلوا المشركين » (١) منزل منزلة قوله : - اقتلوا زيدا المشرك وعمراً المشرك - وهكذا حتى لا يبقى فرد منهم إلا تناوله اللفظ .

وكذا قوله : « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق » (٢) .
وهذان مثالا للإثبات والنفى .

وقولى كالأصل بالمطابقة : إشارة إلى الرد على القرافى حيث أنكر ذلك قائلاً إن دلالة المطابقة دلالة اللفظ على مسماه بكماله ، ولفظ العموم لم يوضع لزيد فقط حتى تكون دلالاته عليه بالمطابقة .

وقد أجاب عنه الأصفهانى بأن قوله : « اقتلوا المشركين » (٣) فى قوة جمل متعددة لما تقرر من تناوله لكل فرد فرد .

فاللفظ لا يدل على قتل زيد المشرك بخصوص كونه زيدا بل لعموم كونه فرداً من تلك الجمل ، والذي فى ضمن ذلك المجموع دال عليه مطابقة .

ثم اختلف فى دلالة العام على كل بخصوصه بحيث يستغرق : هل هى قطعية أو ظنية ؟

(١) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٢) آية رقم ٣٣ من سورة الإسراء .

(٣) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

فالحنفية على الأول للزوم معنى اللفظ له قطعاً حتى يظهر خلافه (١) .
والشافعية على الثانى لاحتماله للتخصيص ، وإن لم يظهر مخصص
لكثرة التخصيص فى العمومات (٢) .

ومحلّ الخلاف فى المتجرد عن القرائن .

فإن اقترن به ما يدل على التعميم فدلالته على الأفراد قطعية . وفقاً
نحو : « والله بكل شئ عليم » (٣) ، « لله ما فى السموات وما فى الأرض » (٤) ،
أو ما يدل على أن المحل غير قابل للتعميم فهو كالمجمل يجب التوقف فيه إلى
ظهور المراد منه نحو : « لا يستوى أصحاب النار ، وأصحاب الجنة » (٥) .

ص : الفخر والسبكي لا القرافي . . . عموم الأشخاص إذا يوافق

يستلزم العموم فى الأزمنة . . . وكل الأحوال وفى الأمكنة

ش : قال الإمام فخر الدين ، وقبله السمعاني فى - القواطع (٦) - وبعبده
السبكي (٧) : العام فى الأشخاص عام فى الأحوال ، والأزمنة ، والبقاع لأنه
لا غنى للأشخاص عنها .

فقوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٨)
أى على أى حال كان ، وفى أى زمان ، ومكان .

(١) راجع : أصول السرخسى ١ / ١٣٢ ، وكشف الأسرار على المنار ١ / ١٦٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٤٠٧ ، والترىاق النافع ١ / ١٦٢ .

(٣) آية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٤) آية رقم ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ٢٠ من سورة الحشر .

(٦) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٣٥ .

(٧) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤٠٨ .

(٨) آية رقم ٢ من سورة النور .

وخصّ منه (١) المحصن فيرجم .

﴿ اقتلوا المشركين ﴾ (٢) أى كل مشرك على أى حال كان ، وفى أى زمان ومكان .

وخصّ منه أهل الذمة ، والهدنة .

واستدل له ابن دقيق العيد بحديث أبى أيوب أنه لما قدم الشام قال :

- فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل الكعبة فنحرف عنها ونستغفر الله (٣) - .

قال : فأبو أيوب من أهل اللسان ، والشرع ، وقد استعمل قوله ﷺ :

- لا تستقبلوا ولا تستدبروا - عاماً فى الأماكن ، والأزمنة ، والبقاع .

فقوله ﴿ اقتلوا المشركين ﴾ (٤) يتناول كل مشرك لكن لا يعم الأحوال حتى يقتل فى حال الذمة ، والهدنة ، ولا الأزمنة حتى يدل على القتل يوم الأحد مثلاً ، ولا الأمكنة حتى يدل على المشركين فى أرض الهند مثلاً .

وما خص به العام على الأول مبين للمراد بما أطلق فيه على هذا .

(١) قوله - وخصّ منه المحصن - أى أخرج من عموم الأحوال فى الآية .

(٢) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة باب - الاستطابة - .

وأخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة باب - كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة - ولفظه - كما فى صحيح مسلم - : « عن يحيى بن يحيى قال : قلت لسفيان بن عيينة سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبى أيوب أن النبي ﷺ قال : - إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ، ولا تستدبروها ببول ، ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا - قال أبو أيوب : فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها ونستغفر الله - ؟ قال : نعم » .

(٤) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

والتصريح بنقل المسألة عن الفخر ، ونقل الخلاف عن القرافي من زيادتي .

ص : كُلُّ وَائٍ وَالَّذِي تَتَى وَمَا ٠٠٠ ونحوها متى وأين حيثما حقيقة فيه وقيل في الخصوص ٠٠٠ وقيل فيهما وبالأوقف نصوص

ش : من صيغ العموم - كل - وهي أقواها . مبتدأة نحو : ﴿ كل من عليها فان ﴾ (١) أو تابعة نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ (٢) .
و (الذي والتي) وتثنيتهما وجمعهما (٣) .

و (أي) نحو : ﴿ أيما الأجلين قضيت ﴾ (٤) ، ﴿ وما تفعلوا من خير ﴾ (٥) و (ما) (٦) .

(١) آية رقم ٢٦ من سورة الرحمن .

(٢) آية رقم ٣٠ من سورة الحجر ، ٧٣ من سورة ص .

(٣) لقائل أن يقول : إن عدّ - الذي ، والتي - ونحوهما من ألفاظ العموم مخالف لما قاله النحاة إن الموصول من المعارف ، والمعرفة : ما وضع لشيء بعينه فلا عموم فيه .
والجواب : أن الموصول له جهتان :

(الأولى) : الاستعمال في معين باعتبار العهد ، وهو الذي اعتبره النحاة .

(الثانية) : الاستعمال في غير معين من كل ما يصلح وهو الذي اعتبره علماء الأصول .

فمثلاً حينما أقول : أكرم الذي يأتيك ، والتي تأتيك - فالمعنى : أكرم كل آتٍ ، وآتية لك .

ففسر الموصول هنا بالذكرة لأنه الموافق للغرض المراد من عموم الأفراد .

راجع : إتحاف الأنام بتخصيص العام للمحقق ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) آية رقم ٢٨ من سورة القصص .

(٥) آية رقم ١٩٧ من سورة البقرة .

(٦) واضح أن السيوطي رحمه الله ذكر مثال - ما - قيل أن يذكرها ، وكان الأولى أن يقول كما قال ابن السبكي والجلال (وأى وما الشرطيتان والاستفهاميتان ، والموصولتان) ثم يمثل لهما .

الشرطيتان (١) ، والاستفهاميتان (٢) ، والموصولتان (٣) بخلاف - أى - الصفة والحال (٤) .

، و (متى) للزمان شرطية واستفهامية (٥) .

، و (أين) للمكان شرطاً واستفهاماً (٦) .

(١) مثال - أى - الشرطية : قوله تعالى ﴿ أَيَا مَنَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ - الإسراء ١١٠ .

ومثال - ما - الشرطية : قوله تعالى ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ - البقرة ١٩٧ .

(٢) مثال - أى - الاستفهامية : قوله تعالى ﴿ أَيَكُمِ يَاتِنِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ - النمل ٣٨ -

ومثال - ما - الاستفهامية : ما الذى جعلك لا تهتم بطهارة قلبك حتى تلقى الله بقلب سليم ؟

(٣) مثال - أى - الموصولة : مررت بأبهم قام أى بالذى قام .

ومثال - ما - الموصولة : اشتر ما رأيت .

فائدة : يرى بعض العلماء أن - أى - لا تكون مفيدة للعموم إلا إذا كانت استفهامية أو شرطية . فإن كانت موصولة ، أو صفة ، أو حالاً ، أو منادى لا تكون عامة .
راجع : نهاية السؤل ٢ / ٦٥ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٢٣ .

(٤) مثال - أى - الصفة : - مررت برجل أى رجل - بمعنى كامل .

ومثال - أى - الحال : - مررت بزيد أى رجل - بفتح - أى - أى بمعنى كامل أيضاً .

(٥) مثال - متى - الشرطية : قول الحطيئة يمدح فيها بغيض بن عامر :

متى تآته تعشوا إلى ضوء ناره . . . تجد خير نار عندها خير موقد .

ومثال - متى - الاستفهامية : قولهم : متى يستقيم العبد مع ربه ؟

هذا ومعنى العموم فى الزمان : التوسعة فيه ، فلو قال لزوجته - أنت طالق متى شئت - طلقت أى زمان شئت ولو لم تكن فى المجلس .

(٦) مثال - أين - الشرطية : قوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ﴾ - النساء ٧٨ -

ومثال - أين - الاستفهامية : أين تصلى الصلوات الخمس ؟

، و (حيثما) له (١) شرطاً (٢) .

ونحوها (٣) كَمَنْ شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً .

، و (جميع) (٤) .

وقد اختلف في هذه الصيغ على أقوال (٥) :

أحدها : وهو الصحيح ورأى الجمهور أنها حقيقة في العموم لتبادره إلى الذهن .

الثاني : أنها حقيقة في الخصوص ، وهو الواحد في غير الجمع ، والثلاثة فيه لأنه المتيقن ، واستعمالها في العموم مجاز .

الثالث : أنها حقيقة فيهما . فهي مشتركة لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الاستعمال الحقيقة .

الرابع : الوقف . أي لا يدري أحقيقة في العموم ، أو في الخصوص ، أو فيهما . واختاره القاضي أبو بكر ، ونقله عن الأشعري ، ومعظم المحققين .

(١) قوله - له - أي للمكان .

(٢) مثال - حيثما - : (حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان) .

(٣) قوله - ونحوها - عطف على - كل -

قال الجلال المحلى تعليقاً على ابن السبكي - ونحوها - : كجمع الذي ، والتي وكمن الاستفهامية والشرطية ، والموصولة ١ هـ .

(٤) مثال - جميع - : جميع المخلوقات خلقها الله وأوجدها من عدم .

وهي مثل - كل - إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة فلا أقول

- جميع رجل - ، وإنما يقال - جميع الناس -

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤١٠ ، والترياق النافع ١ / ١٦٥ ، والمسودة

ص ٨٩ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، وتشتيف المسامع ٢ / ٦٥٧ .

ص : والجمع ذا إضافة أوَّل ولا . . . عهد له وقيل ليس مُسجلاً
وابن الجويني إذا يحتمل . . . عهداً ولا قرينة فمُجمل
ش : من صيغ العموم لا بأصل الوضع بل بقرينة الجمع المضاف نحو :
عبيدي أحرار ، نسائي طوالق - ، وقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في
أولادكم ﴾ (١) .

والمعروف باللام نحو : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ (٢) .
واستدل له بقوله ﷺ في قولنا في التشهد : - السلام علينا على عباد الله
الصالحين .
فإنكم إذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء
والأرض (٣) - .
ومحله ما إذا لم يكن هناك عهد محقق . فإن كان انصرف إليه ولا يعم
اتفاقاً .

وقيل : لا يفيد الجمع المعروف باللام العموم مطلقاً ، وهو معنى قولي -
مسجلاً - أي سواء احتمل عهد أم لا .
وعليه أبو هاشم ، وأبو حامد الإسفرائيني .
بل هو للجنس الصادق ببعض الأفراد كما في - تزوجت النساء ، وملك
العبيد - لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كالآيتين السابقتين .
وقال إمام الحرمين :

(١) آية رقم ١١ من سورة النساء .

(٢) آية رقم ١ من سورة المؤمنون .

(٣) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب - التشهد في الآخرة - .
وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب - التشهد في الصلاة - .

إذا احتمل العهد ، والجنس ، ولا دليل على أحدهما فهو مجمل محتمل
لهما .

والتصريح بمقالة إمام الحرمين على تمامها من زيادتي ، واقتصر في -
جمع الجوامع (١) - على نقل القول عنه حينئذ بنفى العموم ، ولم يبين هل
يحملة على الجنس أو يتوقف ؟

[تنبيهات] :

أحدها : خلاف أبي هاشم والإمام إنما هو في المعرف باللام دون المضاف .

قال الزركشي (٢) : وطرده صاحب - جمع الجوامع - فيه لعدم
الفارق .

وتأخير ذي أل في النظم عن ذي الإضافة أحسن في الإشارة إلى ذلك
من تقديمه في - جمع الجوامع - .

ثانيها : استشكل القول بالعموم في المعرف باللام مع قول سيبويه
وغيره إن جمع السلامة للقلة وهي من الثلاثة إلى العشرة .

وحمل إمام الحرمين كلام النحاة على النكرة .

وقال غيره : لا مانع أن يكون أصل وضعها للقلة ، وغلب استعمالها
في العموم لعرف استعمال ، أو شرع .

فنظر النحاة إلى أصل الوضع ، والأصوليون إلى غلبة الاستعمال .

ثالثها : استشكل أيضا قولهم إن محل الخلاف حيث لا عهد مع قولهم إن
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن السبب قرينة في
انصرافه إلى العهد .

(١) جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤١١ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٦٥ .

وأجيب بأن تقدم السبب الخاص قرينة على أنه مراد لا أن غيره ليس
بمراد ، ومحل السبب قطعي ، وغيره ظني إذ ليس في السبب ما
ينفيه .

ص : ومثله المفرد إن تعرّفا . . . وإن يضاف بالفخر مطلقاً نفى
وغير ذى التاء أبو المعالي . . . أو وحدة مبرزت الغزالي
ش : من صيغ العموم بقرينة : المفرد المعروف باللام لتبادره إلى الذهن نحو :
﴿ وأحل الله البيع ﴾ ^(١) أى كل بيع ، وخص منه الفاسد .
والمضاف كما بينته من زيادتي وسأذكر ما فيه .

ومحل إفادة المعرفة باللام ما لم يتحقق عهد كما يؤخذ من قولي -
كالأصل مثله - . فإن تحقق انصرف إليه قطعاً .
وقيل : لا يدل على العموم مطلقاً .

وعليه الإمام فخر الدين ^(٢) فهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد كما
فى - لبست الثوب ، وشربت الماء - لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم
كما فى : ﴿ إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ﴾ ^(٣) .

وقال إمام الحرمين : إنما يفيد الاستغراق إن تميز واحده عن جنسه بالتاء
نحو : - لا تبيعوا التمر إلا مثلاً بمثل ^(٤) - .
فإن لم يميز بها نحو : ﴿ الزانية والزاني ﴾ ^(٥) فلا .

(١) آية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٣٨٢ .

(٣) آية رقم ٢ ، ٣ من سورة العصر .

(٤) هذا جزء من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه مرفوعاً .

وقد أخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب - الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً - .

(٥) آية رقم ٢ من سورة النور .

ووافقه الغزالي في ذلك ^(١) ، ونفى أيضاً العموم في ما تميزّ واحده بالوحدة كالدينار والرجل .

إذ يقال : - دينار واحد ، ورجل واحد - بخلاف ما لم يتميز بوصفه كالذهب .

« تنبيهان » :

الأول : لم يذكر في - جمع الجوامع - المفرد المضاف ، وقد ذكر في - المحصول - أنه للعموم مع أنه ينكره في المفرد المعرف .
فالإضافة عنده أدل على العموم من اللام .

مثاله : قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ ^(٢) أى كل أمر الله وخص منه أمر الندب .

وذكر ابن السبكي المسألة في - شرح المختصر - وقال : إنه يفيد العموم على الصحيح .

وقال الزركشى ^(٣) : قد صرح بذلك جماعة .

قال : ومن العجيب قول الصفي الهندي لم ينصوا على الإضافة هنا لكن مقتضى التسوية بين الإضافة ، ولام التعريف في الجمع أن يكون في المفرد كذلك ^(٤) .

وقال الشيخ بهاء الدين في - عروس الأفراح - : عجبت من أهل المعاني كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من الإضافة ، وهي من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك . بل عموم الإضافة أبلغ .

(١) راجع : المستصفى ٢ / ٥٣ .

(٢) آية رقم ٦٣ من سورة النور .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٦٩ .

(٤) راجع : نهاية الوصول ٣ / ١٢٣٤ .

الثانى : قال الزركشى : عموم الجمع المحلى غير عموم المفرد المحلى لأن -
أل - تعم أفراد ما دخلت عليه ، وقد دخلت على جمع .

وفائدة هذا تعدر الاستدلال بالجمع على مفرد فى حالة النفى ، أو
النهى لأن العموم وارد على أفراد المجموع ، والواحد ليس بجمع .

وقال ^(١) الشيخ جلال الدين المحلى : إذا قلنا ^(٢) بعموم الجمع المحلى
فقليل أفراده جموع والأكثر آحاد فى الإثبات وغيره ، وعليه أئمة
التفسير فى استعمال القرآن نحو : ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ ^(٣) أى يثيب
كل محسن ﴿ إن الله لا يحب الكافرين ﴾ ^(٤) أى كلا منهم بأن يعاقبهم
﴿ فلا تطع المكذبين ﴾ ^(٥) أى كل واحد منهم .

قال ^(٦) : ويؤيده صحة استثناء الواحد منه نحو : - الرجال إلا زيدا - ولو
كان معناه جاء كل جمع من مجموع ^(٧) الرجال لم يصح إلا أن يكون
منقطعا .

قال ^(٨) : نعم قد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو : - رجال البلد
يحملون الصخرة العظيمة - أى مجموعهم .

قال ^(٩) : والأول ^(١٠) يقول قامت قرينة الآحاد فى الآيات المذكورة
ونحوها .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤١١ .

(٢) عبارة الشيخ جلال الدين رحمه الله : وعلى العموم قيل أفراده - ..

(٣) آية رقم ٩٣ من سورة المائدة .

(٤) آية رقم ٣٢ من سورة آل عمران .

(٥) آية رقم ٨ من سورة القلم .

(٦) أى الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله .

(٧) عبارة الجلال المحلى - جموع -

(٨) ، (٩) أى جلال الدين المحلى رحمه الله .

(١٠) قوله - والأول - أى القائل بأن أفراد المجموع جموع .

و (١) مقتضى عموم المفرد المحلى أن الحالف بالطلاق يقع عليه بالحنث جميع الطلقات . والمنقول أنه لا يقع غير واحدة .

وأجاب عنه ابن عبد السلام بأنها يمين فيراعى فيها العرف لا الوضع اللغوى .

وأجاب السبكي بأن الطلاق حقيقة واحدة ، وهى قطع عصمة النكاح ، وليس له أفراد حتى يقال إنها تدرج فى العموم ولكن مراتبه مختلفة فقد يكون رجعياً وقد يكون بائناً بينونة صغرى ، وقد يكون بائناً بينونة كبرى .

فإذا لم يذكر المراتب ، ولا نواها لم يحمل إلا على أقلها لأن - أل - لا دلالة لها على قوة مرتبة ، ولاضعفها فلا يحمل إلا على الماهية ، وليست آحاد المراتب بمنزلة آحاد العموم حتى يقال بالاستغراق .

ص : فى النفى ذو تنكير العموما . . . وضِعاً وقال الخفى لزوما نصاً مع البناء أو مَنْ يُعطى . . . وفى سواه ظاهراً والشرط ش : من صيغ العموم : النكرة فى سياق النفى أو الشرط .

فقولى : - والشرط - معطوف على النفى ، وقولى : - العموما - منصوب بيعطى فى البيت الثانى ، وهو خبر مبتدؤه - ذو - ، و - وضِعاً ، ولزوما ، ونصاً ، وظاهراً - أحوال .

ودخل فى النفى المباشر نحو : - ما أحد قائماً - وغيره نحو : - ما قام أحد ، وليس فى الدار رجل - .

وسواء كان النافى ما ، أو لم ، أو لن ، أو ليس ، أو غيرها .

واختلف فى أن دلالتها حينئذ على العموم : هل هو وضعى بالمطابقة ؟

(١) غير واضح بالمخطوط .

فقال أصحابنا (١) : نعم .

واختاره القرافي كما تقدم من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة .
وقال : يفة : لا . بل بطريق اللزوم نظراً إلى أن النفي أولاً للماهية
ويلزمه نفي كل فرد لتنتفي الماهية ضرورة .
واختاره السبكي (٢) .

وينبني على القولين التخصيص بالنية فيصح على الأول دون الثاني .
ثم النكرة إن كانت مبنية لتركبها مع - لا - فدلالته على العموم نص
نحو : - لا إله إلا الله - وكذا إن أعربت ولكن زيدت معها - من - نحو : - ما
جاءني من رجل - كما تقدم في مبحث الحروف وزدته هنا .
وإن أعربت ولم تدخلها - من - فدلالته عليه ظاهرة لا نص نحو : - ما
في الدار رجل ، ولا رجل في الدار - إذ يصح أن يقال بعده - بل رجلان - .
وأما النكرة في سياق الشرط فهي من زيادتي أيضاً .
وقد قال إمام الحرمين (٣) إنها للعموم نحو : - من يأتي بمال أجازته - فلا
تختص بمال (٤) .

قال ابن السبكي : مراده العموم البدلي لا الشمولي .
قال (٦) الشيخ جلال الدين : وقد يكون للشمولي نحو : ﴿ وإن أحد من
المشركين استجارك فأجره ﴾ (٧) أي كل واحد منهم .

(١) راجع : البحر المحيط ٣ / ١١٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤١٣ .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٣٣٧ .

(٤) نص عبارة إمام الحرمين : (.. فلا يختص هذا بمال مخصوص) .

(٥) ، (٦) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٤١٤ .

(٧) آية رقم ٦ من سورة التوبة .

تكون النكرة للعموم أيضاً إذا كانت في معرض الامتنان نحو : ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ﴾ (١)

ذكره القاضي أبو الطيب .

تميزت عبارة النظم على أصله بزيادة مسألة - من ، ومسألة الشرط - ،
والتصريح بنقل اللزوم عن الحنفية .

وقوله - في النفي - أخصر من قول أصله - في سياق النفي - بل قال الزركشي (٢) إنه الأحسن لشموله لما كان في سياقه ، وما انصب عليه .

ص : عرفاً وعقلاً ربّما يوافي . . . كالحكم بالعين أو الأوصاف
رُتبه وقسمى المفهوم في . . . قول ولفظياً عمومته نفى

ش : الأكثر استفادة العموم من اللغة كما تقدم ، وقد يستفاد من العرف أو العقل .
فمن الأول : إضافة الحكم إلى الأعيان نحو : (حرمت عليكم أمهاتكم) (٣) . فإن
العرف نقله من تحريم العين إلى تحريم جميع الاستمتاعات
المقصودة من النساء من الوطاء ومقدماته .

ومن الثاني : ترتيب الحكم على الوصف يفيد عليّة الوصف للحكم ، وذلك
يفيد العموم بالعقل بمعنى أنه كلما وجدت العلة وجد المعلول .

مثاله : - أكرم العالم - إذا لم يجعل اللام فيه للعموم ، ولا عهد .

ومن الأول على قول ضعيف مفهوم الموافقة المسمى بالفحوى إذا قلنا
إن دلالاته لفظية وإن العرف نقل اللفظ من وضعه الأصلي لثبوت
الحكم في المذكور إلى ثبوته فيه وفي المسكوت معاً كما تقدم .

ومن الثاني على رأى ضعيف أيضاً مفهوم المخالفة إذا قلنا دلالاته على

(١) آية رقم ٤٨ من سورة الفرقان .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٧٠ .

(٣) آية رقم ٢٣ من سورة النساء .

أن ما عدا المذكور بخلاف حكمه بالمعنى ، والعقل لا بالعلة ، ولا الشرع كما تقدم .

[تنبيه]

عبارة - جمع الجوامع ^(١) - : وقد يعم ^(٢) اللفظ عرفاً ^(٣) كالفحوى ^(٤) ، وحرمت عليكم أمهاتكم ^(٥) .

أو عقلاً كترتيب الحكم على الوصف ، وك مفهوم المخالفة ^(٦) .
والخلاف في أنه ^(٧) لا عموم له لفظي ^(٨) ، وفي ^(٩) أن الفحوى بالعرف ، والمخالفة بالعقل تقدم ^(١٠) .

قال الشيخ ^(١١) جلال الدين : نبّه بهذا الأخير ^(١٢) على أن المثالين على قول ، ولو قال بدله فيهما على قول كان أخصر وأوضح .

(١) راجع : جمع الجوامع مع شرح جلال الدين ١ / ٤١٤ .

(٢) في - جمع الجوامع - يعمم .

(٣) قول (عرفاً) أى في العرف فهو منصوب بنزع الخافض .

(٤) قوله - كالفحوى - أى مفهوم الموافقة بقسميه الأولى ، والمساوى .

(٥) آية رقم ٢٣ من سورة النساء .

(٦) قوله - كترتيب الحكم ... الخ - يدل على أن المفيد للعموم بطريق العقل شيئان :

أحدهما : ترتيب الحكم على الوصف فإنه يشعر بكونه علة له وذلك يفيد العموم بالعقل على معنى أنه كلما وجدت العلة وجد المعلوم ، وكلما انتفتت العلة انتفى المعلوم .

ثانيهما : مفهوم المخالفة عند القائلين به .

(٧) الضمير في قوله - أنه - راجع للمفهوم سواء أكان مفهوم موافقة أو مخالفة .

(٨) قوله - لفظي - أى عائد إلى اللفظ والتسمية أى هل يسمى عاماً أولاً ؟

(٩) قوله - وفي أن - أى والخلاف في أن الفحوى بالعرف ، والمخالفة - بالعقل تقدم .

(١٠) قوله - تقدم - أى في مبحث المفهوم .

(١١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

(١٢) قوله - الأخير - غير موجود في كلام جلال الدين .

فلذلك عبرت به بدله .

وقولى - ولفظياً - إلى آخره أى أن من خالف فى عموم المفهوم فخلافه عائد إلى اللفظ ، والتسمية . هل يسمى عاماً ، أولا . بناء على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعانى ، أو الألفاظ فقط .

أما جهة المعنى فهو شامل لجميع صور ماعدا المذكور بما تقدم من عرف أو عقل .

من : نعم والاستثناء معيار العموم . . . على نزاع والأصح لا عموم للجمع نكراً والأصح جازاً . . . إطلاقه لواحد مجازاً وفى أقل الجمع مذهبان . . . أقواهما ثلاثة لا اثنان وأنه يقى على التعميم . . . ماسيق للمدح أو التذميم ما لم يعارضه عموم لم يسق . . . وفيه قولان بإطلاق نسق وأن نفى الاستواء عم ولا . . . أكلت مع وإن أكلت مثلاً لا المقتضى والفعل مثبتاً ولا . . . مع كان والعطف على علم خلا ولا قضى بشفعة الجار ولا . . . معلق بعلة لفظاً تلا وأن تركه للاستفصال . . . يجعل كالعموم فى المقالى وأن نحو أيها النبى . . . لا يشمل الأمة والمرضى فى أيها الناس الرسول يدخل . . . وإن يقل ثالثها يفصل وأنه لكافر وعبد . . . يشمل دون من يجى من بعد وأن من تناول الأنثى خلاف . . . جمع الذكور سالماً إذا يوافق وأنه لا يتعداه الخطأ . . . لواحد وإن ياهل الكتاب لا يشمل الأمة دون عكسه . . . وأنه يدخل قول نفسه إن كان قولاً خبراً لا أمراً . . . ورجح الإطلاق فيما مرأ وأن نحو خذ من الأموال . . . من كل نوع شرط الامتثال

شئ ، فى هذه الأبيات مسائل :

(الأولى) : اشتهر على ألسنة العلماء ، أن معيار العموم الاستثناء ، ومعناه أنه يستدل على عموم اللفظ بقبوله للاستثناء . فإنه إخراج ما لولاه لوجب دخوله فى المستثنى منه .

فيلزم أن يكون كل الأفراد واجبة الاندراج . وهذا هو معنى العموم .

وقد أورد على صحة الاستثناء من العدد ولا عموم فيه .

وأجاب عنه ابن السبكي (١) بأننا لم نقل كل مستثنى منه عام بل قلنا : كل عام يقبل الاستثناء فمن أين العكس ؟

واعترض بأن معيار الشئ ما يسعه وحده . فإذا أوسع غيره معه خرج عن كونه معياره . فاللفظ يقتضى اختصاص الاستثناء بالعموم ، ولذلك لم يشترط بن مالك فى الاستثناء كونه من عام بل جوزة من النكرة فى الإثبات بشرط الفائدة نحو : - جاءنى قوم صالحون إلا زيدا - ، وخرج عليه الاستثناء من العدد .

والى ذلك أشرت بقولى : من زيادتى على نزاع .

(الثانية) : الأصح وعليه الجمهور أن الجمع (٢) المنكر لا يقتضى العموم . بل يحمل على أقل الجمع لأنه (٣) المتيقن .

وقال الجبائى : يقتضيه كالمعرف لأنه كما يصدق بأقل الجمع يصدق بجميع الأفراد وبما بينهما . فيحمل على جميع الأفراد ، ويستثنى منه أخذاً بالأحوط .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٦٧٨ .

(٢) قوله - الجمع المنكر - أى فى الإثبات نحو - جاء عبيد لزيد - .

(٣) قوله - لأنه - أى أقل الجمع .

ومحلّ الخلاف فيما لم يمنع مانع . فإن منع كما فى - رأيت رجالاً - فعلى أقل الجمع قطعاً ، وفى غير جمع القلة كما قال الهنذى لنصهم على أن جمع القلة للعشرة فما دونها ، وفى غير المضاف لعموم المضاف كما تقدم .

(الثالثة) : الأصح أنه يصدق مسمى الجمع على الواحد مجازاً (لاستعماله فيه كقول الرجل لا مرأته وقد برزت لرجل : - أتتبرجين للرجال - ؟ لاستواء الواحد والجمع فى كراهة التبرج له . وقيل : لا يصدق عليه ، ولم يستعمل فيه ، والجمع فى هذا المثال على بابه لأن من برزت لرجل تبرز لغيره عادة) (١) .

ومثل بعضهم لاستعماله بقوله : « وانى مرسله إليهم بهدية » (٢) فإن المراد واحد وهو سليمان ، وكذا قوله « بم يرجع المرسلون » (٣) والمرسل واحد بدليل « ارجع إليهم » (٤) ، وفهم من جواز إطلاقه على الواحد إطلاقه على الاثنين بطريق أولى .

(الرابعة) : فى أقل مسمى الجمع مذهبان : أصحهما : ثلاثة وعليه الشافعى ، وأبو حنيفة ، واختاره الإمام وأتباعه (٥) .

والثانى : اثنان ، وعليه مالك ، واختاره الأستاذ أبو إسحق ، والغزالى (٦)

(١) ما بين القوسين هو كلام الشيخ جلال الدين المحلى نقله السيوطى هنا ولم يصرح بأنه من كلام المحلى رحمه الله .

راجع : شرح جلال الدين على جمع الجوامع ١ / ٤٢١ .

(٢) ، (٣) آية رقم ٣٥ من سورة النمل .

(٤) آية رقم ٣٧ من سورة النمل .

(٥) راجع : البرهان لإمام الحرمين ١ / ٣٤٨ ، والمحصول ١ / ٣٨٧ ، واللمع ص ٢٧

ونزهة الخاطر العاطر ٢ / ١٣٧ .

(٦) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٤٤ .

لقله تعالى : ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ (١) ، وليس لهما (٢)
إلا قلبان .

وقوله : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم
القوم وكنا لحكمهم شاهدين ﴾ (٣) .

وأجيب بأن ذلك ونحوه مجاز ، والخلاف في مسمى الجمع لا في لفظ
الجمع الذي هو لغة ضمّ شيء إلى شيء فإن ذلك ثابت للاثنتين فأكثر بلا خلاف
وفي جمع القلة . فإن أقلّ جمع الكثرة أحد عشر بإجماع النحاة .

نعم : لو حلف لا يتزوج النساء ، ولا يشتري العبيد حنث بثلاثة كما ذكره
الرافعي اتباعاً للعرف .

(الخامسة) : إذا تضمن العام مدحاً أو ذماً بأن سيق لأحدهما فهل هو باق
على عمومته ؟

فيه مذاهب :

أحدها : نعم مطلقاً . إذ لا صارف عنه ، ولا تنافى بين العموم ، والمدح ، أو
الذم وإن حصلت معارضة نظر^(٤) إلى المرجح .

الثاني : لا مطلقاً لأنه لم يسق للتعميم بل للمدح أو الذم .

الثالث : وهو الأصح : التفصيل . فيعمّ إن لم يعارضه عام آخر لم يسق لذلك ،
ولا يعمّ إن عارضه ذلك جمعاً بينهما .

مثاله ولا معارض : ﴿ إن الأبرار لفي نعيم ، وإن الفجار لفي جحيم ﴾ (٥) .

(١) آية رقم ٤ من سورة التحريم .

(٢) قوله - وليس لهما - أي السيدتين عائشة ، وحفصة رضي الله عنهما .

(٣) آية رقم ٧٨ من سورة الأنبياء .

(٤) في الأصل - نظراً إلى المرجح - والصواب ما أثبتته لأنه المتفق مع المعنى .

(٥) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة الانفطار .

ومع المعارض : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾ (١) فإنه سيق للمدح ، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً .

وعارضه في ذلك ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ (٢) فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين ولم يسق للمدح .

فحمل الأول على غير ذلك بأن لم يرد تناوله له .

ومثاله في الذم : ﴿ والذين يكتزون الذهب ، والفضة ﴾ (٣) الآية . فإنه سيق للذم وظاهره يعم الحلى المباح .

وعارضه في ذلك حديث - (٤) - .

فحمل الأول على غير ذلك .

(السادسة) : الأصح أن نفى الاستواء عام نحو : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون ﴾ (٥) . ﴿ لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾ (٦) .

(فهو لنفى جميع وجوه الاستواء الممكن نفياً لتضمن الفعل المنفى لمصدر متكرر (٧))

وهذا ما صححه ابن برهان ، والآمدى وابن الحاجب وهو مذهبنا (٨) .

(١) آية رقم ٥ ، ٦ من سورة المؤمنون ، ٢٩ ، ٣٠ من سورة المعارج .

(٢) آية رقم ٢٣ من سورة النساء .

(٣) آية رقم ٣٤ من سورة التوبة .

(٤) بياض بالأصل .

(٥) آية رقم ١٨ من سورة السجدة .

(٦) آية رقم ٢٠ من سورة الحشر .

(٧) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلى نقله السيوطى ولم يصرح بقائله .

(٨) راجع : الاحكام ٢ / ٢٢٧ والمختصر بشرح العضد ٢ / ١١٤ .

وقيل : لا (١). نظراً إلى أن الاستواء المنفى هو الاشتراك من بعض الوجوه .

وهذا مذهب الحنفية ، واختاره الإمام وأتباعه كالبيضاوى (٢) .

ومن فوائد الخلاف : الاستدلال بالآية الأولى على أن الفاسق لا يلى عقد النكاح ، وبالثانية (٣) على أن المسلم لا يقتل بالذمى (٤) .

(السابعة) : الأصح أن الفعل المتعدى الذى ليس مقيداً بشئ إذا وقع بعد نفى نحو : - والله لا أكلت - عام فهو لنفى جميع المأكولات بنفى جميع أفراد الأكل المتضمن (٥) المتعلق (٦) بها (٧) .
وهذا ما رجحه البيضاوى (٨) .

وقيل : ليس بعام . وعليه الحنفية ، ورجحه الإمام (٩) .

وفائدة الخلاف . قبول التخصيص ببعض المأكولات بالنية على الأول (١٠) فلا يحث بغيره دون الثانى (١١) لأن التخصيص فرع

(١) أى لا يعم .

(٢) راجع : تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ ، والمحصول ١ / ٣٨٨ ، والمنهاج بشرح الإسنوى والبدخشى ٢ / ٧١ .

(٣) قوله - وبالثانية - أى الاستدلال بالآية الثانية .

(٤) معروف أن السادة الحنفية يخالفون فى هاتين المسألتين .

(٥) قوله - المتضمن - على صيغة اسم المفعول نعت للأكل ، وإنما كان متضمناً على زنة المفعول لتضمن اللفظ له لدلالة الفعل على الحدث والزمان فهو جزء مدلوله ومتضمن له الفعل .

(٦) قوله - المتعلق - بصيغة اسم الفاعل نعت للأكل أيضاً .

(٧) الضمير فى قوله - بها - راجع للمأكولات أو أفراد الأكل .

(٨) راجع : المنهاج بشرح الإسنوى ٢ / ٧٢ .

(٩) راجع : فواتح الرحموت ١ / ٢٨٦ ، والمحصول ١ / ٣٩١ .

(١٠) قوله - على الأول - أى الذى هو الأصح .

(١١) مقابل الأصح وهو ما عليه الحنفية ورجحه الإمام الرازى .

العموم ، وهذا نفى للحقيقة وهى شئ واحد ليس بعام .
فإن وقع فى سياق الشرط نحو : - إن كلت فأنت طالق - فهو
كالنفى كما ذكره ابن الحاجب (١) .
وعبر عنه فى - جمع الجوامع - بقيل (٢) .
قال الشيخ (٣) جلال الدين : لما فهمه من كلام إمام الحرمين (٤)
أن عموم النكرة فى سياق الشرط بدلى لا شمولى .
قال : وليس الأمر كما فهم لما تقدم (٥) .
فلذلك سويت بين الصورتين فى النظم ، وخالف الحنفية فى
عموم ذلك كمسألة النفى .

(الثامنة) : الأصح أنه لا عموم للمقتضى وهو - بكسر الضاد - : ما لا
يستقيم من الكلام إلا بتقدير أحد أمور يسمى ذلك المقدر مقتضى
- بفتحها - فإنه لا يعم جميعها لاندفاع الضرورة بأحدها ويكون
مجملاً بينها يتعين بالقريئة .

وقيل : يعمها حذراً من الاجمال كحديث : - رفع عن أمتى الخ -
والنسيان (٦) - لا يصح إلا بتقدير كما تقدم للقطع بوقوعهما (٧) .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١١٧ .

(٢) راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ١ / ٤٢٣ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ١ / ٤٢٤ .

(٤) لم يصرح جلال الدين رحمه الله فى هذا الموضع بإمام الحرمين وإنما قال : - لما
فهمه من أن عموم النكرة ... الخ .

(٥) بقية عبارة الشيخ جلال الدين المحلى : لما تقدم من مجيئها للشمول .

(٦) أخرجه الطبرانى فى الكبير عن ثوبان .

صحيح الجامع الصغير ٣ / ١٧٩ .

(٧) الضمير فى قوله - بوقوعهما - يعود على الخطأ والنسيان .

ويحتمل تقدير المؤاخذة ، أو الضمان ، أو غير ذلك .

فتقدر المؤاخذة لفهمها عرفاً من مثله (١) .

وقيل : يقدر جميعها (٢) .

(التاسعة) : الأصح لا عموم للفعل المثبت كقول بلال إن النبي ﷺ صلى داخل الكعبة .

رواه الشيخان (٣) .

فلا يعم الفرض ، والنفل لأن الأفعال نكرات كما حكى الزجاجي (٤) إجماع النحاة عليه .

والنكرة لا عموم لها في الإثبات .

وخالف في ذلك قوم .

فإن ورد الفعل المثبت مع - كان - ففي اقتضائه للعموم والتكرار مذاهب :

أحدها : أنه يقتضيه ، وصححه ابن الحاجب (٥) .

(١) قوله - من مثله - أي من مثل هذا التركيب .

(٢) قوله - وقيل يقدر جميعها - أي وهو القول بتعميم المقتضى .

(٣) صحيح البخاري كتاب الصلاة باب - الصلاة بين السواري في غير جماعة - ، وكتاب المغازي باب - حجة الوداع .

وصحيح مسلم كتاب الحج باب - استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ..

(٤) اسمه : عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم الزجاجي إمام في اللغة والنحو والأدب من

شيوخه : الزجاج وينسب إليه ، ونقطويه ، وابن السراج . له مصنفات طيبة منها :

الإيضاح ، والجمال ، والإمالى .

توفي رحمه الله سنة ٣٣٧ هـ .

راجع : البداية والنهاية ١١ / ٢٢٥ ، والفهرست ص ١١٨ ، وبيعة الوعاة ٢ / ٣٧٢ .

(٥) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١١٨ .

قال : ولهذا استفدناه من قولهم : كان حاتم ^(١) يقرى الضيف .
والثانى : لا يقتضيه لا عرفاً ولا لغة .

وصححه فى المحصول ^(٢) .

فنحو حديث البخارى ^(٣) عن أنس أن النبى ﷺ كان يجمع بين
الصلاتين فى السفر .

لا يعم كل صلاة وكل سفر .

والثالث : أنه يقتضيه عرفاً لا لغة فإنه لا يقال فى العرف : فلان كان
يتهجّد . إذا تهجّد مرة .

وعليه عبد الجبار ^(٤) ، ومال إليه ابن دقيق العيد .

(العاشرة) : الأصح أن العطف على العام لا يقتضى العموم فى
المعطوف ^(٥) .

وقال الحنفية ^(٦) يقتضيه بوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف
عليه فى الحكم وصفته .

كحديث أبى داود ^(٧) - لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده - .

(١) هو : حاتم بن عبد الله الطائى كان مشهوراً بالكرم والجود . قال أبو عبيد : أجواد العرب
ثلاثة : كعب بن مامة ، وحاتم طيى ، وهرم بن سنان .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٣٩٥ .

(٣) صحيح البخارى كتاب الكسوف باب - الجمع فى السفر بين المغرب والعشاء - .

(٤) راجع : المعتمد ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٦٩٧ .

(٥) راجع : جمع الجوامع يشرح الجلال ١ / ٤٢٤ ، والترىاق النافع ١ / ١٧٤ .

وتشنيف المسامع ٢ / ٦٩٢ .

(٦) راجع : تيسير التحرير ١ / ٢٦١ وفواتح الرحموت ١ / ٢٩٨ .

(٧) سنن أبى دود كتاب الديات باب - أيقاد المسلم بالكافر - ؟ .

وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ١١٩ ، ١٢٢ ، ٢ / ١٨٠ ، ١٩٢ .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الديات باب - لا يقتل مسلم بكافر - .

قالوا أى بكافر ، والكافر الذى لا يقتل المعاهد به هو الحربى فإنه
يقتل بالذمى بالإجماع فيكون هذا المراد فى المعطوف عليه
فيكون الكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحربى دون الذمى .

وهذا ممنوع فإن لفظ الحديث مفيد وحده . ومعناه : لا يقتل ذو
عهد ما دامت مدة عهده قائمة غير منقضية .

(الحادية عشرة) : الأصح أن نحو قول الصحابى - قضى بالشفعة للجار -
لا يفيد العموم . فلا يعم كل جار لأن ذلك ليس لفظ الرسول ﷺ -
بل حكاية فعله .

ويحتمل أن قضاءه كان لجار بصفة يختص بها .

وقيل : يعم^(١) (لأن قائله عدل عارف باللغة^(٢) والمعنى^(٣)) فولا
ظهور عموم الحكم مما صدر عن النبى ﷺ لم يأت هو فى
الحكاية له بلفظ عام كالجار .

وأجيب بأن ظهور ذلك له بحسب ظنه ، ولا يلزمنا اتباعه فى
ذلك^(٤) .

وطرد الغزالى^(٥) هذا فى مثل - نهى عن بيع الغرر^(٦) ، ونكاح

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١١٩ .

(٢) قوله - عارف باللغة - أى ما يتعلق بمعرفة المعانى الوضعية .

(٣) قوله - والمعنى - أى ما يتعلق باستنباط الأحكام الشرعية .

(٤) ما بين القوسين هو كلام الشيخ جلال الدين المحلى على جمع الجوامع - ٢ / ٣٦ - نقله
السيوطى رحمه الله ولم ينسبه إليه .

(٥) راجع : المستصفى ٢ / ٦٦ .

(٦) حديث النهى عن بيع الغرر حديث صحيح .

أخرجه مسلم فى كتاب البيوع باب - بطلان بيع الحصاة والبيع الذى فيه غرر .

وأخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب - فى بيع الغرر - .

الشغار (١) ، وأمر بقتل الكلاب (٢) -

وتبعه ابن الحاجب وغيره (٣) .

وجزم بعضهم هنا بالتعميم لأن - أمر ، ونهى - يدلان على ورود خطاب مكلف فلما لم يذكر مأموراً ولا منهيّاً علم أن المخاطب به الكل .

وذكر هذه المسألة هنا أنسب من ذكرها في - جمع الجوامع (٤) - آخر المخصصات .

(الثانية عشرة) : الأصح أن المعلّ بعلّة لا يعمّ كلّ محلّ وجدت فيه العلة لفظاً .

نعم : يعمه من جهة الشرع قياساً كأن يقال : - حرمت الخمر لإسكارها - فلا يعم كل مسكر بلفظه .

وقيل : يعمه لفظاً لذكر العلة وكأنه قال : حرمت المسكر .

(الثالثة عشرة) : قال الشافعي رضي الله عنه : ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال .

(مثاله) : قوله ﷺ لغيلان (٥) وقد أسلم على عشر نسوة : - أمسك أربعاً وفارق سائرهن -

(١) حديث النهي عن نكاح الشغار حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب - الشغار - .

وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب - تحريم نكاح الشغار وبطلانه - .

(٢) حديث الأمر بقتل الكلاب حديث صحيح .

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب - الأمر بقتل الكلاب -

(٣) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١١٩ .

(٤) راجع : جمع الجوامع مع شرح جلال الدين المحلي ٢ / ٣٥ .

(٥) هو : غيلان بن سلمة الثقفي أحد أشراف ثقيف صحابي جليل توفي رحمه الله في آخر

خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

راجع : الإصابة ٣ / ١٨٦ ، وأسد الغابة ٤ / ٣٤٣ .

رواه الشافعى وغيره (١) .

فإنه لم يستفصل هل تزوجهن معاً أو مرتباً . فلولا أن الحكم يعم
الحالين لما أطلق (٢) لامتناع الإطلاق فى موضع التفصيل
المحتاج إليه .

وقيل : لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجملاً .
وعليه الحنفية (٣) .

وتأولوا - أمسك - على - ابتدئ - كما سيأتى .

وقد وقع للشافعى عبارة أخرى قد تعارض عبارته السابقة وهى :
- حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساما ثوب الإجمال ،
وسقط بها الاستدلال (٤) .

فأثبت بعضهم للشافعى قولين فى ذلك (٥) .

وجمع القرافى (٦) بأن الأولى فيما إذا كان الاحتمال فى محل
الحكم ، والثانية فيما إذا كان فى دليله .

قيل : ولا حاصل لهذا الجمع .

وجمع البلقينى بأن الأولى فيما إذا كان هناك قول يحال عليه
العموم ، والثانية فيما إذا لم يكن قول وإنما هو فعل فإن الفعل
لا عموم له (٧) .

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب النكاح باب - ما جاء فى الرجل يسلم وعنده عشر نسوة - .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب النكاح باب - الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة - .

(٢) قوله - لما أطلق - أى الكلام كما فى شرح جلال الدين المحلى على جمع الجوامع
٤٢٦/١ .

(٣) راجع : تسهيل الوصول ص ٧٧ .

(٤) راجع : البحر المحيط للزركشى ٣ / ١٥٢ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٧٢ .

(٥) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ١٧٢ .

(٦) راجع : نفائس الأصول فى شرح المحصول ٤ / ١٩٠٢ .

(٧) هذا قول الأصفهانى وقد اختاره البلقينى ، وابن دقيق العيد فى - شرح الإمام - =

(الرابعة عشرة) : الأصح أن الخطاب الخاص به ﷺ نحو: «يا أيها النبي» (١).

«يا أيها الرسول» (٢) لا يشمل الأمة (٣) لاختصاص الصيغة به (٤).

وقيل (٥) : يشملهم (لأن أمر القدوة أمر لاتباعه معه عرفاً كما في أمر السلطان الأمير بفتح بلد أورد العدو .

وأجيب بأن هذا (٦) فيما يتوقف المأمور به على المشاركة ، وما نحن فيه ليس كذلك (٧) .

= والسبكي في باب ما يحرم من النكاح في - شرح المنهاج -
راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ١٧٣ .

(١) آية رقم ١ من سورة الطلاق ، ورقم ١ من سورة التحريم .

(٢) آية رقم ٤١ ، ٦٧ من سورة المائدة .

(٤) قوله - لا يشمل الأمة - أي من حيث الحكم لأن الخطاب من حيث اللفظ والصيغة لا يشملهم قطعاً .

هذا وقد أجاد الشيخ اللبناني رحمه الله حين قال : إن محل الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه ﷺ ولم تقم قرينة على إرادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحو قوله تعالى «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» - المائدة ٦٧ - أو أمكن فيه ذلك وقامت قرينة على إرادتهم معه نحو قوله تعالى «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء» - سورة الطلاق آية ١ - وليس من محل الخلاف أيضاً ما لا يمكن فيه إرادة النبي ﷺ بل المراد به الأمة نحو قوله تعالى «لئن أشركت ليحبطن عملك» - الزمر ٦٥ -

(٤) هذا هو رأى أكثر الشافعية - والأشعرية وبعض الحنابلة ، والمعتزلة .

راجع : المحصول ١ / ٣٨٨ وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢١٩ .

(٥) هذا القول روى عن أبي حنيفة ، وأحمد ، واختاره إمام الحرمين ، وابن السمعاني .

راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٠٠ وإرشاد الفحول ص ١٢٩ .

(٦) اسم الإشارة يرجع إلى التعليل المذكور : لأن أمر القدوة ... الخ .

(٧) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلي نقله السيوطي ولم ينسبه إليه .

هذا وقد قال الرازي في (المحصول ١ / ٣٨٩) ردّاً على أصحاب القول الثاني : ...

وهؤلاء إن زعموا أن ذلك مستفاد من اللفظ فهو جهالة ، وإن زعموا أنه مستفاد من دليل

آخر وهو قوله تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» - الحشر ٧ - =

(الخامسة عشرة) : الأصح وعليه الأكثرون ^(١) أن الخطاب بيا أيها الناس

يشمل الرسول ﷺ لعموم الصيغة له سواء اقترن بقُل أم لا .

وقيل : لا يشمل مطلقاً لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره ، ولما له

من الخصائص ^(٢) .

وقيل : يفصل : فإن اقترن بقُل لم يشمل لظهوره في التبليغ ،

وذلك قرينة عدم شموله ، وإلا فيشملة .

وعليه الصيرفي ^(٣) .

(السادسة عشرة) : الأصح ^(٤) أن الخطاب بيا أيها الناس يشمل الكافر ،

والعبد لعموم اللفظ ^(٥) .

وقيل ^(٦) : لا يعم الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع ، ولا العبد

لصرف منفعه إلى سيده شرعاً ^(٧) .

= وما يجرى مجراه فهو خروج عن هذه المسألة لأن الحكم عنده إنما وجب على الأمة لا

بمجرد الخطاب المتناول للنبي ﷺ فقط بل بالدليل الآخر ١ هـ .

(١) راجع : البرهان ١ / ٣٦٥ ، والمستصفى ٢ / ٨١ ، والبحر المحيط ٣ / ١٨٩ ، وسلاسل

الذهب ص ٢٣٤ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٧ .

(٢) قوله - لما له من الخصائص - أي لما لرسول الله ﷺ من الخصائص الخاصة به .

(٣) راجع : البحر المحيط ٣ / ١٨٩ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٠٢ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ٢٤٨ ، وبيان المختصر ٢ / ٢١٩ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٤٢ ،

وإرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٥) قوله - يشمل الكافر والعبد لعموم اللفظ - المعنى أن هذا الخطاب يعمهم شرعاً لأنه

لا خلاف في أنه يعمهم لغة .

وعبارة - العبد ٢ / ١٢٥ - خطاب الشرع بالأحكام بصيغة تتناول العبيد لغة مثل -

يا أيها الناس يا أيها الذين آمنوا - هل يتناول العبيد شرعاً حتى يعمهم الحكم أولاً بل يختص

بالأحرار ؟ الأكثر على أنه يتناول العبيد

(٦) راجع : البحر المحيط ٣ / ١٨٢ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٠٢ .

(٧) هذا التعليل غير دقيق لأن صرف منافع العبد لسيده إنما يكون في غير أوقات ضيق

العبادات .

(السابعة عشرة) : الأصح (١) أن الخطاب بيا أيها الناس إنما يتناول الموجودين وقت وروده دون من يجيء من بعدهم (٢) .

وقيل (٣) : يتناولهم أيضاً لمساواتهم للموجودين في حكمه إجماعاً .
والجواب (٤) بأنه لدليل آخر من قياس أو غيره .

فالخلف لفظي للاتفاق على عمومته (٥) . ولكن هل هو بالصيغة (٦) ، أو الشرع قياساً أو غيره . فهو نظير الخلاف في المعلق بعلة .

(الثامنة عشرة) : الأصح (٧) أن - من - يتناول الإناث لقوله تعالى : ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ﴾ (٨) فالتفسير بهما دال على تناول - من - لهما .

وقوله تعالى : ﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله ﴾ (٩) .

وقيل : يختص بالذكر .

(١) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤٢٧ وإرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٢) قوله - دون من يجيء من بعدهم - أى لغة حيث إن الخطاب موضوع في اللغة للمشافهة .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٠٣ .

(٤) قوله - والجواب ... - معناه أن المساواة المذكورة بدليل آخر ، وليس معناه أن التناول بدليل آخر لأن الخطاب لا يشملهم بلفظه .

(٥) فهو يشمل الموجودين والمعدومين .

(٦) هذا قول جماعة من الحنفية والحنابلة كما في - شرح الكوكب المنير ٣ / ٢٥١ وإرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٧) راجع : العدة ٢ / ٣٥١ ، والمحصول ١ / ٣٨٩ .

(٨) آية رقم ١٢٤ من سورة النساء .

(٩) آية رقم ٣١ من سورة الأحزاب .

وبه تمسك الحنفية في عدم قتل المرتدة فلم يدخلوها في عموم :-
من بدل دينه فاقتلوه (١) - وقيد في - جمع الجوامع (٢) - من
بالشرطية تبعاً لإمام الحرمين (٣) .

وقال الهندي (٤) : الظاهر أنه لا فرق بينها وبين الاستفهامية ،
والموصولة ، والخلاف جار في الجميع .

واعتذر عن الإمام بأنه إنما خص الشرطية لأنه لم يذكر
الأخريان في صيغ العموم .

(التاسعة عشرة) : الأصح أن جمع المذكر (٥) لا يتناول الإناث (٦) ، وإنما
يدخل فيه بقرينة (٧) .

(١) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب - قول الله تعالى « وأمرهم
شورى بينهم » - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الحدود باب - الحكم فيمن ارتد - .
وأخرجه الترمذي في كتاب الحدود باب - ما جاء في المرتد - .
وأخرجه ابن ماجه في كتاب الحدود باب - المرتد عن دينه -
وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٢١٧ ، ٢٨٢ ، ٢٣١ / ٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤٢٨ .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٣٦٠ .

(٤) راجع : إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٥) كالمسلمين حيث إن فيه وصفاً يناسب الإناث أيضاً بخلاف نحو - الزيدون ، والمحمدون - .

(٦) قوله - لا يتناول الإناث - أى ظاهراً .

(٧) هذا قول جمهور العلماء . قال الأستاذ أبو منصور وسليم الرازي : وهذا قول أصحابنا

واختاره القاضي أبو الطيب ، وابن السمعاني ، والكي الهراس ، ونصره ابن برهان والشيخ
أبو أسحق اشيرازي ، ونقله عن معظم الفقهاء ، ونقله ابن القشيري عن معظم أهل اللغة .

هذا وما ذهب إليه الجمهور هو الراجح لأن الأسماء وضعت للدلالة على المسمى فحصل
كل نوع بما يميزه فالألف والتاء جعلتا علماً لجمع الإناث ، والواو والياء واللون لجمع

الذكور ، والمؤمنات غير المؤمنين ، وقاتلوا خلاف قاتلن ، ثم قد تقوم قرائن تقتضي

استواءهما فيعلم بذلك دخول الإناث في الذكور ، وقد لا تقوم قرائن فيلحق بالذكور

بالاعتبار والدلائل كما يلحق المسكوت عنه بالمذكور بالدليل

=

وقيل : يتناولهن ، ولا يخرجن عنه إلا بدليل (لأنه لما كثر في الشرع مشاركتهن للذكور في الأحكام لا يقصد الشارع بخطاب الذكور قصر الأحكام عليهم) (١) .

حكاه الآمدى (٢) عن الحنابلة ، وغيره عن الحنفية (٣) ، وصححه من أصحابنا الماوردي ، والرويانى .

وخرج بالسالم المكسر (٤) فلا خلاف فى دخولهن فيه كما قال بعضهم .

(العشرون) : الأصح أن الخطاب الخاص بواحد من الأمة لا يتعداه إلى غيره إلا بدليل منفصل (٥) .

وقيل (٦) يعم غيره عادة لا لغة لجريان عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيما يتشاركون فيه .
وأجيب بأنه مجاز محتاج للقرينة .

(الحادية والعشرون) : الأصح أن الخطاب الوارد فى القرآن والحديث بيا أهل الكتاب لا يشمل غيرهم لأن اللفظ قاصر عليهم (٧) .

= راجع : إرشاد الفحول ص ١٢٧ نقلاً عن القفال رحمه الله .

(١) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلى نقله السيوطى ولم ينسبه إليه .

(٢) راجع الأحكام ٢ / ٢٤٤ .

(٣) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٢٣٥ .

(٤) أى جمع التكسير .

(٥) راجع : الإحكام ٢ / ٢٤٢ ، والبحر المحيط ٣ / ١٨٩ ، وإرشاد الفحول ص ٣٠ .

(٦) هذا قول بعض الحنابلة . وبعض الشافعية كما فى - إرشاد الفحول ص ٣٠ -

(٧) راجع : البحر المحيط ٣ / ١٨٢ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٤٢٩ ، وتشنيف

المسامع ٢ / ٧٠٨ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٤٥ .

وقيل : يشملهم إن شركوهم فى المعنى ، وإلا فلا (١) .
وأجيب بأنه صريح فى اعتبار القياس ، وليس فرض المسألة .
أما عكس ذلك وهو الخطاب للمؤمنين : هل يشمل أهل الكتاب ؟
فلم يذكره فى - جمع الجوامع - ، وقد ذكرته من زيادتى وفيه
أيضاً قولان حكاهما ابن السمعاني فى - الاصطلام (٢) - :
أحدهما : أنه لا يشملهم بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع .
والثانى : نعم واختاره ابن السمعاني قال . وقوله « يأيها الذين آمنوا » (٣)
خطاب تشرىف لا تخصيص (٤) .
(الثانية والعشرون) : فى دخول المتكلم فى خطاب نفسه أقوال (٥) :
أحدها : عدم الدخول مطلقاً لبعد أن يريد المتكلم نفسه إلا بقريضة .
وذكر النووى فى الروضة أنه الأصح عند أصحابنا فى الأصول .
الثانى : الدخول مطلقاً نظراً لظاهر اللفظ .
ورجح فى - جمع الجوامع - فى مبحث الأمر كما سبق .

-
- (١) هذا قول المجد فى - المسودة ص ٤٧ -
(٢) كتاب - الاصطلام - أحد مصنفات ابن السمعاني وقد شاع هذا الكتاب فى الأقطار كما
ذكر ابن قاضى شعبة فى طبقاته ٢٧٤/١
وقد ذكر محقق - قواطع الأدلة - لابن السمعاني ضمن مصنفات الشيخ - الاصطلام فى
الرد على الشيخ أبى زيد الدبوسى - .
(٣) آية رقم ٢٧٨ من سورة البقرة .
(٤) راجع : البحر المحيط للزركشى ٣ / ١٨٣ .
(٥) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، والترياق النافع ١ / ١٧٩ ، ونهاية السؤل ٢ / ٧٥ ،
وإرشاد الفحول ص ١٣٠ .

الثالث : التفصيل فيدخل في الخبر نحو : « والله بكل شيء عليم » (١) وهو سبحانه عالم بذاته وصفاته ، ولا يدخل في الأمر كقول السيد لعبده ، وقد أحسن إليه : - من أحسن إليك فأكرمه - لبعد أن يريد الأمر نفسه دون المخبر .

وصححه في - جمع الجوامع (٢) - هنا تبعاً لأبي الخطاب - الحنبلي (٣) .

قال الزركشي (٤) : والحق أنه إن كان الكلام في شموله وضعاً فليس كذلك سواء كان أمراً أم خبراً ، وإن كان المراد حكماً فمسلم إذا دل عليه دليل ، أو كان اللفظ شاملاً كالألفاظ العموم نحو : - من أحيا أرضاً ميتة فهي له (٥) - .

بخلاف مثل : - إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم (٦) - ، ولا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول (٧) - .

(١) آية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١ / ٤٢٩ .

(٣) راجع : التمهيد في أصول الفقه له ١ / ٢٦٩ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧١١ .

(٥) حديث صحيح .

أخرجه الترمذى عن جابر .

صحيح الجامع الصغير ٥ / ٢٣١ .

(٦) حديث صحيح رواه الشيخان ، وأصحاب السنن ، وأحمد .

صحيح الجامع الصغير ١ / ١٥٧ .

(٧) حديث صحيح

أخرجه البخارى في كتاب الوضوء باب - لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء -

وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة - الاستطابة - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب - كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة -

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول -

فلا يدخل فيه النبي ﷺ .

(الثالثة والعشرون) : إذا كان المأمور به اسم جنس مجموعاً مجروراً بمن نحو : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ (١) فقال الجمهور : إنه يقتضى الأخذ من كل نوع من الأموال نظراً إلى أن المعنى من جميع الأموال .

وقال الكرخي : يحصل الامتثال بالأخذ من نوع واحد نظراً إلى أن المعنى من مجموعها (٢) .

واختاره ابن (٣) الحاجب ، وتوقف الآمدي (٤) عن ترجيح واحد من القولين .

(١) آية رقم ١٠٣ من سورة التوبة .

(٢) راجع : تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ .

(٣) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢ / ١٢٨ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

التخصيص

ص : القصر للعام على بعض اللذا .٠٠ .يشمله التخصيص والقابل ذا
حكم لذى تعدد قد ثبتا .٠٠ .وَجَازَ لِلوَاحِدِ فِي عَامٍ أَتَى
خِلَافَ جَمْعٍ وَأَقْلُ الْجَمْعِ فِي .٠٠ .جمع وقيل مطلقاً له بقى
وقيل بالمنع لفرد مطلقاً .٠٠ .وقيل حتى غير محصور بقى

ش : التخصيص : قصر العام على بعض أفرادهِ (١) .

بأن لا يراد منه البعض الآخر .

فشمّل العام لعدم تقييده باللفظ ما عمومه عرفى ، وعقلى كالمفهوم فإنه
يدخله التخصيص .

ولم يقل بدليل للاستغناء عنه إذ القصر لا يكون إلا بدليل .

وعبر فى - جمع الجوامع - بأفْراده (٢) .

وفى النظم - بالذى يشملهُ - بدل تعبير ابن الحاجب - بمسمياته (٣) - لأن
مسمّى العام واحد وهو كل الأفراد .

ثم القصر أعم من الإخراج المعبر به فى الاستثناء إذ الإخراج يقتضى
سبق الدخول أو تقديره ، والقصر قد يكون كذلك ، وقد يكون مانعاً للدخول
بالكلية فشمّل العام المراد به الخصوص .

ثم القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمتعدد إما لفظاً أو معنى كالمفهوم
فالأول كاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ . خص منه الذمى ونحوه .

والثانى كمفهوم « فلا تقبل لهما أف » (٤) من سائر أنواع الإيذاء .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢ .

(٢) المذكور فى - جمع الجوامع - على بعض أفرادهِ .

راجعهُ مع شرح الجلال ٢ / ٢ .

(٣) راجع : من تصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢ / ١٢٩ .

(٤) آية رقم ٢٣ من سورة الإسراء .

خصّ منه حبس الوالد بدين الولد فإنه جائز على ما صححه الغزالي وغيره^(١) .

ولا منافاة بين قولنا هنا - لمتعدد - وبين تعريف العام - بالصالح له من غير حصر - فإن التعدد لا ينافي عدم الحصر . إذ كل غير منحصر متعدد ولا عكس .

وقد أورد على ذلك أسماء الأعداد ، والجمع المنكر فإن كلا منهما ثبت لمتعدد ولا يقبل التخصيص لعدم عموميه .

وأجاب ابن السبكي مدلول أسماء العدد واحد لامتعدد فإن التعدد في المعدود لا في اسم العدد ، ويمنع كون الجمع المنكر لا يقبل التخصيص .

وقول المعترض لعدم عموميه . جوابه : أنه صالح للعموم بقريضة لفظية أو معنوية ، ولا يلزم من قبوله للتخصيص وقوع التخصيص فيه حال تنكيره وتجرده عن قرائن العموم كالإنسان قابل للثبوت على الراحة ، ولا يلزم خروج المعضوب^(٢) عن حدّ الإنسان .

ثم اختلف في الغاية التي يجوز انتهاء التخصيص إليها على أقوال :

أحدها : وعليه القفال الشاشي ، وصححه في - جمع الجوامع^(٣) - : أنه يجوز إلى أن يبقى واحد إن كان لفظ العام غير جمع كمن وما ونحوهما ، وإلى أن يبقى أقل الجمع ثلاثة أو اثنين إن كان جمعاً كالمسلمين^(٤) .
الثاني : أنه يجوز إلى أن يبقى واحد مطلقاً حتى في الجمع أيضاً لأن أفراده آحاد كغيره .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ٢ / ٣ .

(٢) يقال رجل معضوب أى زمن لا حراك فيه كأن الزمانة عضبته ومنعته الحركة .
المصباح المنير مادة - عضب - .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣ .

(٤) هذا قول ابن الصباغ أيضاً .

وعليه الشيخ أبو إسحق (١) .

أنه يمتنع إلى واحد مطلقاً في الجمع وغيره (٢) .

وغاية جوازه إلى أن يبقى أقل الجمع .

الثالث : الرابع : أنه لا بد من بقاء جمع غير محصور .

وصححه الإمام الرازي ، والبيضاوي وغيرهما (٣) .

وحكى في - جمع الجوامع - قولاً آخر أنه لا بد من بقاء جمع يقرب من مدلول العام (٤) .

وقد قال شراحه إنه عين القول الذي قبله (٥) لأن المراد بقرينه من مدلول العام أنه يكون غير محصور فلذلك حذفته .

ص : والعام مخصوصاً عمومه مراد تناولاً لا الحكم والذي يراد به الخصوص لم يرد بل هو ذا أفراد استعمل في فردٍ خذاً ومن هنا كان مجازاً مجمعاً وهكذا الأول في الذي ادعى أكثرهم وقيل إن خص سوى لفظ وقيل إن للاستثنا حوى والفقهها واختاره البكي حقيقة ونجله الذكي وقيل إن لم ينحصر باق يقل وقيل إن خص بما لا يستقل وابن الجويني بهما صيف باعتبار تناول لبعضه والاقتصار

(١) راجع : اللمع ص ٣١ .

أقول : وهو قول أكثر الحنابلة كما في - روضة الناظر بشرح نزهة الخاطر ٢ / ١٥٤ ،

وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٧١ - وحكاه إمام الحرمين في - التلخيص في أصول الفقه

١٨٠ / ٢ - عن معظم أصحاب الشافعي رحمه الله ، ونقله ابن السمعاني في - قواطع

الأدلة ١ / ١٨١ - عن سائر أصحاب الشافعي رحمه الله ما عدا القفال ١٠ هـ .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ٢٣٦ والترياق النافع ١ / ١٨١ ، وإرشاد الفحول ص ١٤٤ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٣٩٩ والمنهاج بشرح السنوى والبدخشى ٢ / ٨٠ .

(٤) راجع : جمع الجوامع مع شرح جلال الدين المحلي ٢ / ٣ .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٢٠ .

ش : من المهم الفرق بين العام المخصوص ، والعام الذى أريد به الخصوص (١) .
وتقريره فيما اعتمده السبكي أن العام المخصوص أريد عمومه ، وشموله
لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم .

والذى أريد به الخصوص لم يرد شموله لجميع الأفراد لا من جهة
التناول ، ولا من جهة الحكم بل هو ذو أفراد استعمل فى فرد منها ولهذا كان
مجازاً قطعاً لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلى بخلاف العام المخصوص فإن فيه
مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر فيما نقله الإمام (٢) أنه مجاز مطلقاً (٣) .

واختاره ابن الحاجب والبيضاوى (٤) ، والهندي لاستعماله فى بعض ما
وضع له أولاً ، والتناول لهذا البعض حيث لا تخصيص إنما كان
حقيقياً لمصاحبته للبعض الآخر .

الثانى : أنه مجاز إن خصّ بغير لفظ كالعقل حقيقة إن خصّ بلفظ (٥) .

الثالث : أنه مجاز إن خصّ بالاستثناء . حقيقة إن خصّ بشرط أو صفة لأنه
تبين بالاستثناء الذى هو إخراج ما دخل أنه أريد بالمستثنى منه ما عدا
المستثنى بخلاف الشرط أو الصفة فإنه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر
إليه فقط (٦) .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٢١ ، والترىاق
النافع ١ / ١٨١ .

(٢) المراد به فخر الدين الرازى رحمه الله .

(٣) راجع : الترىاق النافع ١ / ١٨١ .

(٤) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١٠٦ ، والمنهاج بشرحى الإسئوى والبديخشى ٢ / ٨٦
ونهاية الوصول للصفى الهندي ٤ / ١٤٧٥ .

(٥) قوله - إن خصّ بلفظ - أى سواء كان متصلاً أم منفصلاً .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٢٤ .

الرابع : أنه حقيقة مطلقا .

وعليه الفقهاء : الحنابلة : وكثير من الحنفية ، وأكثر الشافعية (١) ، ونقله إمام الحرمين عن جمهور (٢) الفقهاء ، والبيضاوى عن (٣) بعضهم .
وقال الشيخ أبو حامد : إنه مذهب الشافعى ، وأصحابه .

واختاره السبكي ، وقال ولده : إنه الأشبه (٤) . لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص ، وذلك التناول حقيقى اتفاقاً فليكن هذا التناول حقيقياً أيضاً .

الخامس : أنه حقيقة إن كان الباقي غير منحصر لبقاء خاصة العموم ، وإلا فمجاز .

وعليه أبو بكر الرازى (٥) .

السادس : أنه حقيقة إن خصّ بما لا يستقل بنفسه من استثناء أو شرط أو صفة أو غاية . مجاز إن خصّ بمستقل من سمع أو عقل لأن ما لا يستقل جزء من المقيد به فالعموم بالنظر إليه فقط .

وعليه أبو الحسين وغيره ، واختاره الإمام فخر الدين (٦) .

السابع : أنه حقيقة ومجاز باعتبارين .

فباعتبار تناوله للبعض الباقي حقيقة ، وباعتبار الاقتصار عليه مجاز .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١٠٦ ، والعدة ٢ / ٥٣٣ ، وشرح الكوكب ١٦٠ / ٣ .

(٢) راجع : البرهان ١ / ٤١٠ .

(٣) راجع : منهاج البيضاوى مع شرح الإسئوى ٢ / ٨٦ .

(٤) راجع : جمع النجوام بشرح جلال الدين ٢ / ٥ .

(٥) هو أبو بكر أحمد بن على الرازى المعروف بالخصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ كما فى -

تاج التراجم ص ٦ - .

وانظر : فوائذ الرحموت ١ / ٣١١ .

(٦) راجع : المعتمد ١ / ٢٦٢ ، والمحصل ١ / ٤٠٠ .

وعليه إمام الحرمين (١) .

حصل مما تقدم فرقان بين العام المخصوص ، والعام الذى أريد به
الخصوص :

أحدهما : أن الأول عمومه مراد تناولاً لا حكماً ، والثانى عمومه غير مراد لا
تناولاً ولا حكماً .

ثانيهما : أن الثانى مجاز قطعاً ، والأول حقيقة على الأصح مجاز عن الأكثر .
وبقى فروق منها :

أن الأول قرينته لفظية ، والثانى قرينته عقلية .

ومنها : أن قرينة الأول قد تنفك عنه ، وقرينة الثانى لا تنفك عنه .

ومنها : أن الثانى يصح أن يزاد به واحد اتفاقاً بخلاف الأول ففيه
خلف تقدم .

ومن أمثله قوله تعالى : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من

فضله » (٢) أى رسول الله لجمعه ما فى الناس من الخصال الحميدة .

« الذين قال لهم الناس » (٣) أى نعيم ابن مسعود الأشجعى (٤) لقيامه

مقام كثير فى تثبيطه (٥) المؤمنين عن ملاقة أبى سفيان وأصحابه .

(١) راجع : البرهان ١ / ٤١١ ، ٤١٢ .

(٢) آية رقم ٥٤ من سورة النساء .

(٣) آية رقم ١٧٣ من سورة آل عمران .

(٤) نعيم بن مسعود الأشجعى صحابى جليل له ذكر فى البخارى أسلم لىالى الخندق وهو

الذى أوقع الخلف بين الحيين قريظة وغطفان فى وقعة الخندق . قتل فى أول خلافة

على رضى الله عنه قبل قدومه البصرة فى وقعة الجمل ، وقيل مات فى خلافة عثمان

رضى الله عنه .

راجع : الإصابة ٣ / ٥٦٨ .

(٥) قوله - تثبيطه - أى تخذيله وتخويله المؤمنين .

ص : والأكثرُونَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا ٠٠٠ وَقِيلَ إِنَّ خُصْمَهُ مَا اتَّصَلَ
وَقِيلَ غَيْرُ مُبْهَمٍ وَقِيلَ فِي ٠٠٠ أَقْلٌ جَمَعَ دُونَ مَا فَوْقَ بَقِي
وَقِيلَ إِنَّ عَنْهُ الْعَمُومُ أَنْبَأَ ٠٠٠ وَاخْلَفَ مَنْ ذَا تَجَوَّزَ رَأَى

ش : إِذَا دَخَلَ التَّخْصِصُ الْعَامَ فَهَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ فِي الْبَاقِي بَعْدَهُ أَوْ لَا ؟
فِيهِ مَذَاهِبُ :

أَحَدُهَا : نَعَمْ . عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ لِاسْتِدْلَالِ (١) الصَّحَابَةِ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ (٢) سِوَا
خُصٍّ بِمَعْنَى كَأَقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا زَيْدًا ، أَوْ بِمَبْهَمٍ كِبَالًا بَعْضُهُمْ (٣) .

الثَّانِي : نَعَمْ إِنْ خُصَّ بِمُتَّصِلٍ كَشَرَطٍ وَاسْتِثْنَاءٍ ، وَإِلَّا فَلَا .
وَعَلَيْهِ الْكَرْخِيُّ (٤) .

الثَّلَاثُ : نَعَمْ : إِنْ خُصَّ بِمَعْنَى (٥) . فَإِنْ خُصَّ بِمَبْهَمٍ (٦) فَلَا .

وَنَقَلَ الْآمِدِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ . إِذَا مَا مِنْ فَرْدٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ
الْمُخْرَجُ .

وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى أَنْ يَبْقَى فَرْدٌ ، وَنَقَلَ الْآمِدِيُّ مَدْفُوعَ بِنَقْلِ
ابْنِ بَرَهَانَ وَغَيْرِهِ الْخِلَافَ فِيهِ مَعَ تَرْجِيحِهِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِيهِ (٧) .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي أَقْلِ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ
فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خُصَّ (٨) .

(١) قَوْلُهُ - لِاسْتِدْلَالِ الصَّحَابَةِ - أَيْ بَعْضُهُمْ .

(٢) قَوْلُهُ - مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ - أَيْ مِنْ بَاقِيهِمْ إِجْمَاعٌ سَكُوتِي .

(٣) رَاجِعٌ : جَمَعَ الْجَوَامِعَ بِشَرْحِ الْجَلَالِ ٢ / ٦ .

(٤) رَاجِعٌ : أَصُولُ الْفَقْهِ لِلْجِصَّاصِ ١ / ٢٤٥ .

(٥) مِثَالُ مَا خُصَّ بِمَعْنَى : أَقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا أَهْلَ الذِّمَّةِ .

(٦) مِثَالُ مَا خُصَّ بِمَبْهَمٍ : أَقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بَعْضَهُمْ .

(٧) رَاجِعٌ : شَرْحُ جَلَالِ الدِّينِ الْمُحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢ / ٧ .

(٨) رَاجِعٌ : جَمْعُ الْجَوَامِعَ بِشَرْحِ الْجَلَالِ ٢ / ٧ .

وهذا بناء على القول السابق أنه لا يجوز التخصيص إلى أقل من أقل الجمع .
الخامس : أنه حجة في الباقي إن أنبأ عنه العموم ^(١) كاقْتلوا المشركين فإنه
ينبئ عن الحربى لتبادر الذهن إليه كالذمى ^(٢) فإذا خرج بقى حجة
في الحربى . بخلاف ما لا ينبئ عنه العموم نحو : ﴿ والسارق
والسارقة ﴾ ^(٣) فإنه لا ينبئ عن السارق لقدر ريع الدينار فصاعداً من
حرز كما لا ينبئ عن السارق لغير ذلك ^(٤) . فإذا خرج لم يكن حجة
في الباقي للشك فيه باحتمال اعتبار قيد آخر .
السادس : أنه غير حجة مطلقاً .

ومعناه أن يصير مجملاً لا يستدل له في الباقي إلا بدليل للشك فيما
يراد منه لاحتمال أن يكون قد خص بغير ما ظهر .
وعليه عيس بن أبان ، وأبو ثور ^(٥) .
ومحل الخلاف إذا قلنا بأنه مجاز .
أما على القول بأنه حقيقة فهو حجة قطعاً .
وقد نبهت على ذلك من زيادتى .

ص : وفي حياة المصطفى يجوز أن . . . يؤخذ بالعام بغير البحث عن
مُخصّصٍ وبعدها على الأصح . . . والظن يكفي فيه في الذى رجح

(١) قوله - إن أنبأ عنه العموم - أى قبل التخصيص .

(٢) قوله - كالذمى - أى المخرج .

قاله الجلال المحلى .

(٣) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٤) قوله - لغير ذلك - أى لغير ذلك المخرج .

قاله الجلال المحلى .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٢٧ ، والإحكام ٢ / ٢١٣ .

ش : يتمسك بالعام أى يعمل به فى جميع أفرادہ قبل البحث عنه : هل دخله تخصيص أو لا ؟ فى حياته ﷺ بلا خلاف كما صرح به الأستاذ أبو إسحق الإسفرايينى (١) .

وأما بعد وفاته فكذلك أيضاً على الأصح عند صاحب الحاصل ، والمنهاج (٢) ومال إليه الإمام (٣) وغيره ، ومشى عليه فى - جمع الجوامع (٤) - . وهو قول الصيرفى (٥) .

وقال ابن سريج : يجب التوقف فيه حتى يبحث (٦) .

فإن وجد له مخصصاً وإلا عمل بالعموم .

وتبعه جماعة .

فقد نقل ذلك الشيخ أبو حامد ، والشيخ أبو إسحق عن عامة أصحابنا (٧) .

بل ادعى الآمدى وغيره الاتفاق عليه (٨) .

وعللوه باحتمال المخصص .

قالوا وهذا الاحتمال منتف فى حياته ﷺ لأن التمسك بالعام إذ ذاك بحسب

الواقع فيما ورد لأجله من الوقائع وهو قطعى الدخول .

وأجاب الأول : بأن الأصل عدم المخصص .

(١) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ٢ / ٨ .

(٢) راجع : منهاج البيضاوى مع نهاية السؤل ٢ / ٩١ ، والحاصل ١ / ٥٣٤ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٤٠٤ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين المحلى ٢ / ٨ .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٢٩ .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨ .

(٧) راجع : اللمع ص ٢٨ .

(٨) راجع : إرشاد الفحول ص ١٣٩ .

وعلى قول ابن سريج : يكفي في البحث الظن بأن لا مخصص على
الراجح (١) .

وقال القاضي أبو بكر : لا بد من القطع (٢) .

قال : ويحصل بتكرير النظر والبحث (٣) ، واشتغال كلام الأئمة من غير
أن يذكر أحد منهم مخصصاً .

وعلى قول ابن سريج أيضاً . لو اقتضى العام عملاً مؤقتاً ، وضاق الوقت
عن البحث هل يعمل بالعموم احتياطاً أولاً ؟
فيه خلاف حكاه ابن الصباغ (٤) .

وقال (٥) الشيخ جلال الدين : قد ذكره في - جمع الجوامع - أولاً بقوله ،
وثالثها إن ضاق الوقت ثم تركه لأنه ليس خلافاً في أصل المسألة . انتهى .

ولذلك لم يشرحه الزركشي . وقع ذلك في النسخة التي شرح عليها الشيخ
ولي الدين فشرحه ونبه على أن الزركشي تركه .

ص : قسمان ما خصص ذو اتصال . . . خمسة أنواع وذو انفصال
فمنها الاستثنا الإخراج بما . . . يفيد من واحد تكلماً
وقيل مطلقاً ووصله وجب . . . عرفاً وللفضل ابن عباس ذهب
قيل لشهر ولعام والأبد . . . وستين عن مجاهد ورد
وابن جبير ثلث عام يأتي . . . وعن عطاء وحسن في المجلس
وقيل قبل الأخذ في كلام . . . وقيل أن يقصده في الكلام
وقيل في كلام جل فقط . . . والقصد من رأى اتصاله شرط

(١) ، (٢) راجع : شرح جلال الدين على جمع الجوامع ٩ / ٢ .

(٣) قوله - ويحصل بتكرير النظر والبحث - أي يحصل القطع .

(٤) ، (٥) راجع : شرح جلال الدين على جمع الجوامع ٩ / ٢ .

ش : الدال على التخصيص قسمان :

متصل لا يستقل بنفسه بل يقارن العام .

ومنفصل يستقل .

فالأول خمسة أنواع :

أحدها : الاستثناء وهو الإخراج من متعدد بما وضع له كإلا وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وسوى ، وغير .

وهل يشترط أن يكون من متكلم واحد حتى لو قال القائل : - إلا زيدا - بعد قول غيره - جاء الرجال - كان لغواً أولاً فيكون استثناء ؟

قولان (١) : رجح الهندي الأول ، وصححه القاضي في التقريب بناء على أن شرط الكلام صدوره من ناطق واحد .

وهي مسألة نحوية بسطت الكلام عليها في شرح كتابي - جمع الجوامع - .

ولو قال النبي ﷺ : - إلا أهل الذمة - عقب نزول قوله تعالى « فاقتلوا المشركين » (٢) كان استثناء قطعاً لأنه مبلغ عن الله ، وإن لم يكن ذلك قرآناً (٣) .

وقيل : بل هو من المخصصات المتصلة ، ويجب اتصال الاستثناء بالمستثنى منه لأنهما في حكم جملة واحد ، ولولا ذلك لما استقر عتق ، ولا طلاق ، ولا حنث لجواز الاستثناء بعده .

وقد استدل لذلك بقوله تعالى لأيوب وقد حلف ليضربن زوجته مائة

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٣٢ .

(٢) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٣) فالاستثناء هنا من متكلم واحد بحسب المعنى وهو الله سبحانه وتعالى .

سوط « وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحث » (١) .

فلو كان الاستثناء يجوز منفصلاً لأمره به ، ولم يحتج إلى ضربها بالضغث - أى العثكال الكثير الغصون (٢) - ليكون كل غصن مقام سوط .

وبحديث الصحيحين : ... من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير (٣) - .

وروى سعيد بن منصور فى سننه قال : حدثنا عبد الرحمن ابن أبى الزناد عن أبيه عن سالم عن ابن عمر قال : - كل استثناء موصول فلا حث على صاحبه وإذا كان غير موصول فهو حائث (٤) - .

ثم المراد الاتصال العرفى فلا يضر انفصاله بتنفس ، أو سعال (٥) .
هذا ما استقر عليه العمل .

وقد حكى عن ابن عباس القول بجواز انفصاله :

واختلفت عنه الروايات :

فقليل : إلى شهر .

وقيل : إلى سنة .

وقيل : أبداً .

(١) آية رقم ٤٤ من سورة ص .

(٢) راجع : مختار الصحاح مادة - ضغث - ، ولسان العرب مادة - ضغث - .

(٣) صحيح البخارى كتاب الأيمان .

وصحيح مسلم كتاب الأيمان باب - نذ من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتى الذى هو خير - .

(٤) ذكره القنوجى فى فتح البيان ٨ / ٣٥ .

(٥) أى ونحو ذلك كقبي .

قال البنانى رحمه الله : وأو مانعة خلّو فتجوز الجمع .

كذا حكاه ابن السبكي في - جمع الجوامع (١) - .

وقال في - شرح المختصر - : إن رواية السنة أشهر .

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر : لم أجد رواية الشهر ، وإنما وجدت رواية فيها أربعين ليلة . ففعل من قال شهراً ألغى الكسر .

وهي ما أخرجه أبو الشيخ ابن حبان ، وابن مردويه في تفسيريهما من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ حلف على شيء فمضى أربعون ليلة فأنزل الله ﴿ ولا تقولن لشئ إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت ﴾ (٢) .

فاستثنى النبي ﷺ بعد أربعين .

ورواية السنة أخرجها الحاكم في مستدركه (٣) ، والطبراني في الأوسط وسعيد بن منصور في سننه من طريق مجاهد عن ابن عباس أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد سنة ثم يقرأ : ﴿ ولا تقولن لشئ إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت ﴾

يقول : إذا ذكرت فاستثن .

ورواية الأبد أخرجها ابن أبي حاتم عنه ولفظه : يستثنى الرجل في يمينه متى ذكر (٤) .

قلت رواية الشهر أخرجها ابن المنذر في تفسيره عن سعيد بن جبير ولفظه : في رجل حلف ونسى أن يستثنى .

قال له : ثنيه إلى شهر (٥) .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٠ ، ١١ .

(٢) آية رقم ٢٣ ، ٢٤ من سورة الكهف .

(٣) المستدرک کتاب الأيمان ٤ / ٣٠٣ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٤) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٧ / ٢٣٥٥ .

(٥) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١٣٧ .

وقال مجاهد : يجوز انفصاله إلى سنتين (١) .
وقال سعيد بن جبير : يجوز انفصاله إلى أربعة أشهر (٢) .
وقال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري : يجوز ما دام في المجلس .
أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣) ، وأخرجه عن طاوس أيضاً .
وقيل : يجوز ما لم يأخذ في كلام آخر .
حكاه في جمع الجوامع (٤) ولم يسم قائله .
وقد أخرجه أبو الشيخ في تفسيره عن إبراهيم النخعي ، وأخرجه عبد
الرزاق في مصنفه عن الحسن .
وقيل : يجوز بشرط أن ينويه في الكلام لأنه يكون مراداً أولاً .
ونقله المازري عن بعض المالكية (٥) .
وقيل : يجوز في كلام الله تعالى فقط ولا يجوز في غيره لأنه تعالى
لا يغيب عنه شيء فهو مراد له أولاً بخلاف غيره (٦) .
وقد صح نزول « غير أولى الضرر » (٧) بعد نزول « لا يستوى القاعدون
من المؤمنين » (٨) في المجلس .
وهذه كلها مذاهب شاذة .

(١) راجع : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٩٨ ، وجمع

الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٣٥ .

(٢) راجع : المصدرين الأخيرين .

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٧ / ٢٣٥٥ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين المحلي ٢ / ١١ .

(٥) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٠٠ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٣٦ .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٣٦ .

(٧) ، (٨) آية رقم ٩٥ من سورة النساء .

وقد روى عن ابن عباس كقول الجمهور .

فأخرج الطبراني في الأوسط ، وابن مردويه من طرق مجاهد عنه في قوله « واذكر ربك إذا نسيت » (١) .

قال : إذا نسيت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت .

قال : هي خاصة برسول الله ﷺ ، وليس لأحدنا الاستثناء إلا في صلة من يمينه .

ثم نبهت من زيادتي على أن من شرط اتصاله اتفقوا على اشتراط نيته قبل فراغ المستثنى منه . فلو لم تعرض له نية الاستثناء إلا بعد فراغه لم يعتد به .

ثم هل يكفي بها قبل الفراغ ، أو يعتبر وجودها في أول الكلام ؟

قولان : الصحيح الأول .

ص : وذو انقطاع في انجازه قد سلك . . . وقيل بالوقف وقيل مشترك
وقيل ذو تواطى ومن نطق . . . بعشرة إلا ثلاثة لحق
مراده على الأصح العشرة . . . من حيثما أفراده معتبرة
ثم ثلاث أخرجت وأسندا . . . للباقي تقديرًا وإن كان ابتداء
والأكثر المراد فيه سبعة . . . تجاوزاً أداته القرينة
واسمان عند صاحب التقريب . . . لذلك بالافراد والتركيب

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : الاستثناء المنقطع وهو ما كان من غير الجنس (٢) لم يدخل
المستثنى في المستثنى منه نحو : جاء الناس إلا حماراً - فهو مجاز

(١) آية رقم ٢٤ من سورة الكهف .

(٢) راجع : الاستغناء في الاستثناء ص ٢٩٥ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٣٧ .

على الأصح لتبادر الذهن من الاستثناء إلى المتصل .
وقيل : حقيقة فيه أيضاً كالمتصل لأنه الأصل في الاستعمال فهو
مشارك .

وقيل : بالتواطء أى أن لفظ الاستثناء موضوع للقدر المشترك بين
المتصل والمنقطع أى المخالفة بالإحدى أو إحدى أخواتها حذراً من المجاز
والاشتراك .

وقيل : بالوقف أى لا يدري أهو حقيقة فيهما أو فى أحدهما أو فى القدر
المشارك بينهما ؟

وعبارة - جمع الجوامع (١) - : أما المنقطع فثالثها (٢) : متواطٍ (٣) ،
والرابع : مشترك ، والخامس : الوقف .

وقد اعترض بأن الأقوال أربعة لا خمسة ، ولا ذكر لذلك فى المختصر
وشرحه .

قال الشيخ ولى الدين : ويحتمل أن يكون المذهب الثانى المطوى إنكار
إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع لا بالحقيقة ، ولا بالمجاز .
قال : وهذا إن صح غريب .

وقال الشيخ جلال الدين قوله : والرابع مشترك : مكرراً إلا أن يريد
بالمطوى الثانى . (أنه) (٤) حقيقة فى المنقطع مجاز فى المتصل
ولا قائل به فيما علمت (٥) . انتهى

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢ .

(٢) قوله - فثالثها - أى ثالث الأقوال .

(٣) قوله - متواطٍ - أى متواطء فى المنقطع والمتصل بمعنى أنه موضوع للقدر المشترك بينهما .

(٤) ما بين القوسين مثبت من شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٢ .

(٥) المرجع السابق

فلذلك أصلحته في النظم ، والتصريح بتصحيح أنه مجاز من زيادتي .

(الثانية) : قد استشكل الاستثناء خصوصاً في العدد فإن المستثنى إذا دخل في المستثنى منه تناقض الكلام حيث أثبت ثم نفى ، وإن لم يدخل فكيف صح إخراجاه ؟ .

وقد أجمع أهل العربية على أن الاستثناء إخراج فاختلف في تقديره على أقوال :

أحدها : وصححه ابن الحاجب ^(١) ، وتبعه في -- جمع الجوامع ^(٢) -- : أنه أريد جميع أفراد المستثنى منه ولكن لم يحكم بالإسناد إلا بعد إخراج المستثنى . فإذا قلت : -- له على عشرة إلا ثلاثة -- فالمراد أولاً العشرة باعتبار الأفراد ولكن لا يحكم بإسناد الخبر وهو -- له -- إلى المبتدأ وهو -- عشرة -- إلا بعد إخراج الثلاثة منه فكأنه قال : له على الباقي من عشرة بعد إخراج الثلاثة .

فالإسناد لفظاً إلى عشرة ، ومعنى إلى سبعة ، ولم يقع الإسناد إلا بعد الإخراج تقديرأ ، وإن كان الإسناد قبله ذكراً فلم يسند إلا إلى سبعة . ففي هذا توفية بأن الاستثناء إخراج ، ولا تناقض لأنك لم تنسب إلا بعد إخراج المستثنى .

والثاني : وعلى الأكثرين ^(٣) أن المراد بعشرة في المثال المذكور سبعة مجازاً من إطلاق اسم الكل ، وإرادة البعض ، وأداة الاستثناء

(١) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١٣٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ٢ / ١٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٣٩ ، والترياق النافع ١ / ١٨٨ .

قربة لذلك بينت مراد المتكلم .

والثالث : وعليه القاضي (١) أبو بكر أن المستثنى ، والمستثنى منه جميعاً وضعاً لمعنى واحد وهو المفهوم منه آخرأ . فللسبعة اسمان : مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة إلا ثلاثة .

وعلى القولين لا تناقض لعدم النفي لكن ليس فيهما الإخراج المجمع عليه فلذلك كان المختار الأول لما فيه من التوفية بالأمرين .

ص : ولم يُجزْ مُستغرق في الأشهر ... قيل ولا كمثله والأكثر وقيل لا الأكثر إن كان العدد ... نصاً وقيل لا يجوز من عدد وقيل لا عقد صحيح والأصح ... من نفي إثبات وبالعكس وضح ش : فيه مسائل :

(الأولى) : الاستثناء المستغرق نحو : - له على عشرة إلا عشرة - باطل .

نقل الآمدى ، وابن الحاجب الإجماع عليه (٢) .

وليس كذلك . فقد حكى ابن طلحة (٣) فى - المدخل (٤) - قولين فيمن قال : - أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً - هل يقع ؟

وعدم الوقوع يقتضى صحة المستغرق .

وحكى صحته أيضاً أبو حيان عن الفراء . بل جوز أن يكون أكثر نحو : - له على ألف إلا ألفين - .

(١) الترياق النافع ١ / ١٨٨

(٢) راجع : الإحكام ٢ / ٢٧٥ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢ / ١٣٨ .

(٣) هو القاضي أبو بكر عبد الله بن طلحة البابرى أصولى فقيه نحوى مفسر من مصنفاته :

المدخل ، وشرح صدر رسالة ابن أبى زيد القيروانى . توفى رحمه الله سنة ٥٢٣ هـ .

راجع : الفتح المبين ٢ / ٢١ .

(٤) المدخل : كتاب فى الأصول كما فى - الفتح المبين ١ / ٢١ .

لو وقع ذلك فى الوصية نحو :- أوصيت له بمائة إلا مائة صحّ وكان رجوعاً عن الوصية .

أفتيت بذلك ثم رأيت فى كلام الأصحاب ما يساعده فتأمل (١) .

(الثانية) : استثناء المساوى جائز عند الجمهور (٢) نحو :- له على عشرة إلا خمسة .

وقيل : لا . حكاه ابن الحاجب وغيره عن الحنابلة (٣) ، وأبو حيان عن نحاة البصرة ، وعليه القاضى أبو بكر (٤) .

(الثالثة) : استثناء الأكثر جائز عند الجمهور (٥) نحو :- له على عشرة إلا ستة .

وقيل : لا يجوز (٦) .

حكاه البيضاوى عن الحنابلة (٧) .

وقيل : إن كان العدد صريحاً لم يجز نحو :- عشرة إلا تسعة -
والأجاز نحو :- خذ الدراهم إلا الزيوف - وهى أكثر .

(١) حقيقة التأمل إعمال الفكر ، وقولهم - فتأمل - إشارة إلى الجواب الضعيف وقال بعضهم إن معنى - فتأمل - لفت النظر إلى أن فى هذا المحل أمراً زائداً على الدقة بتفصيل .
راجع الفرق بين - تأمل - فتأمل - فليتأمل - فى كتابنا - الفتح المبين ص ١٢١ مكتبة الإشعاع بالإسكندرية .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥ .

(٣) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١٣٨ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٣٠٧ .

(٤) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١٣٨ ، والإحكام ٢ / ٢٧٥ .

(٥) راجع : اللمع ص ٤٠ .

(٦) راجع : التقريب والإرشاد ٣ / ١٤١ .

(٧) راجع : شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٠٧ .

وهذا القول خاص بالأكثر كما فى - شرح المنهاج (١) ، والمختصر - لابن السبكي ، وكذا حكاه غيره .

وفى - جمع الجوامع (٢) - ما يقتضى جريانه فى المساوى أيضاً ، وليس كذلك .

فالتصريح بأنه فى الأكثر من زيادتي .

ومن الأدلة على جواز استثناء الأكثر حديث مسلم : - يا عبادى كلکم جائع إلا من أطعمته (٣) - .

والمطعم (٤) أكثر قطعاً .

(الرابعة) : يجوز الاستثناء من العدد كغيره عند الجمهور .

وقيل : لا يجوز مطلقاً ، وصححه ابن عصفور (٥) ، وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ فليتب فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ﴾ (٦) بأن الألف تستعمل فى التكثير كقولك : - أقعد ألف سنة - أى زماناً طويلاً .

وقيل : لا يستثنى منه عقد (٧) صحيح نحو : - له مائة إلا عشرة

(١) راجع : الابهاج ٢ / ٩٢ مطبعة التوفيق الأدبية .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ٢ / ١٤ .

(٣) حديث صحيح رواه مسلم .

(٤) فى الأصل - والمطعمون - وهو خطأ .

(٥) راجع : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٦) آية رقم ١٤ من سورة العنكبوت .

(٧) قوله - لا يستثنى منه عقد صحيح - أى بناء على أن كل عقد من عقود العدد مستقل

بنفسه فلا يخرج من غيره لعدم تبعيته له بخلاف غير الصحيح .

وجه القول الصحيح أنه لا مانع من استثناء العقد النازل من العقد الأعلى لأن الأعلى

يتضمن من النازل عقوداً بحسب ما اشتمل عليه .

راجع : حاشية البناني ٢ / ١٤ ، ١٥ .

- ويجوز التسعة .

(الخامسة) : الاستثناء من النفي إثبات ، وعكسه أى ومن الإثبات نفي .

هذا مذهب الشافعى ، والجمهور (١) .

وخالف أبو حنيفة فى المسألتين (٢) ، ووافق الكسائى من النحاة .

فنحو - ما قام أحد إلا زيدا ، وقام القوم إلا زيدا - عندنا يدل الأول على إثبات القيام لزيد ، والثانى على نفيه عنه ، وعنده لا ، وزيد مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه .

ومنشأ الخلاف : أن المستثنى هل هو مخرج (من المحكوم به فيدخل فى نقيضه (٣) ، أو مخرج (٤) من الحكم فيدخل (٥) فى نقيضه أى لا حكم ؟ إذ القاعدة (٦) أن ما خرج من شئ دخل فى نقيضه .

وعلى رأى أبى حنيفة استفادة الإثبات فى كلمة التوحيد من عرف الشرع ، وفى المفرغ نحو : - ما قام إلا زيد - من العرف العام .

(١) راجع : المحصول ١ / ٤١١ ، والتمهيد للإسنوى ص ١١٥ .

(٢) راجع : فتح القفار ٢ / ١٢٤ ، وتيسير التحرير ١ / ٢٩٤ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٥ / ٢ .

(٣) قوله - فيدخل فى نقيضه - أى من قيام أو عدمه مثلاً .

(٤) قوله - أو مخرج من الحكم - الخ . أى فمبنى قول أبى حنيفة على الثانى ومبنى قول غيره على الأول .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت بالهامش .

(٦) قوله - إذ القاعدة - الخ علة للمبنى على كل من التقديرين .

- حاشية البنانى على شرح الجلال ٢ / ١٦ .

ص : إن يتعدد عاطفاً للأول ٠٠ أولاً فكل واحد لما يلي
ما لم يكن مُستغرقاً والآتى ٠٠ لكل بعد جمل ذوات
عطف بحيث لا دليل يقتضي ٠٠ وقيل إن كل يسق لغرض
وقيل إن بالواو يُلغى العطف ٠٠ وقيل للأخرى وقيل الوقف
وقيل باشتراكه والوارد ٠٠ أولى بكل إن خلت مفردة

ش : فيه مسائل :

(الأولى) ، الاستثناءات المتعددة إن عطف بعضها على بعض فكلها عائدة
للأول وهو المستثنى منه نحو : - له على عشرة إلا أربعة ، وإلا
ثلاثة ، وإلا اثنين - فيلزمه واحد فقط .

وإن لم يتعاطف رجع كل واحد منها لما يليه ما لم يستغرقه (١)
نحو : - له على عشرة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة - فيلزمه ستة
لأن الثلاثة تخرج من الأربعة يبقى واحد يخرج من الخمسة يبقى
أربعة يخرج من العشرة يبقى ستة .

فإن استغرق كل ما يليه بطل الكل (٢) ، وإن استغرق غير (٣) الأول

(١) راجع : المحصول ١ / ٤١٢ ، ومعراج المنهاج ١ / ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٠٤ ،
والإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٩٤ .

(٢) قوله - فإن استغرق كل ما يليه بطل الكل - مثاله : له على عشرة إلا عشرة إلا عشرة .

(٣) قوله - وإن استغرق غير الأول - شامل للاستغراق بالزائد نحو : - له على عشرة
إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة - ، وبالمساوى كالمثال الذى ذكره السيوطى .

قال الزركشى بعد نقله هذا التعميم عن المحصول والمنهاج : وهو فى الزائد صحيح وفى
المساوى معارض بأن الثانى يكون تأكيداً كما قاله الرافعى فى كتاب الإقرار .

قال البنانى رحمه الله : وعلى هذا فيتمثل الشيخ جلال الدين المحلى بالزائد لعله
للاحتراز عن هذا .

راجع : البحر المحيط ٣ / ٣٠٦ ، وحاشية البنانى على شرح الجلال ٢ / ١٧ .

فهو عائد إلى الأخيرة قطعاً أى أنه فاسق غير عائد إلى الأولى قطعاً أى الجلد لأنه حق آدمي^(١) فلا يسقط بالتوبة ، وفى عوده إلى الثانية أى عدم قبول الشهادة خلاف .

فالأصح عندنا : نعم فتقبل شهادته بعد التوبة .

وعند القائل بعوده إلى الأخيرة فقط - الآتى^(٢) - فلا تقبل شهادته أبداً .

الثانى : أن يعود للكل إن سيق الكلام لغرض واحد نحو : - حبست دارى على أعمامى ، ووقفت بستانى على أخوالى ، وسبلت^(٣) سقايتى لجيرانى إلا أن يسافروا^(٤) - .

وإلا فلأخيرة^(٥) فقط : - أكرم العلماء ، وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم - .
وعليه أبو الحسين^(٦) البصرى .

الثالث : إن عطف بالواو عاد للكل ، أو بالناء ، أو ثم فلأخيرة فقط .
وعليه إمام الحرمين ، والآمدى ، وابن الحاجب^(٧) .

(١) هذا هو ما ذهب إليه الشافعى رحمه الله ، ويرى أبو حنيفة رحمه الله إلى أن الحد حق من حقوق الله تعالى .

راجع : فقه السنة ٢ / ٥٩٧ .

(٢) هو القول الرابع الذى عليه أبو حنيفة رحمه الله ومن نهج نهجه .

(٣) يقال : سبل الرجل ضيعته تسبيلا إذا جعلها فى سبيل الله .

مختار الصحاح مادة - سبل - .

(٤) قوله - حبست دارى - ... الخ الغرض فى جميع هذه الجمل واحد وهو الوقف فإن التحبيس ، والتسبيل ، والوقف ألفاظ مترادفة .

(٥) قوله - وإلا فلأخيرة - أى وإن لم يكن الغرض واحداً عاد الاستثناء للأخيرة فقط .

(٦) فى الأصل - أبو الحسن - وهو خطأ .

وانظر : المعتمد ١ / ٢٤٧ .

(٧) راجع : الإحكام ٢ / ٢٧٨ وبيان المختصر ٢ / ٢٧٨ وإتحاف الأنام للمحقق ص ٤٣٩ .

نحو : - له على عشرة إلا ثلاثة إلا ثلاثة - عادة معاً للأول
فيلزمه أربعة .

وإن استغرق الأول فقط نحو : - له على عشرة إلا عشرة إلا أربعة
- فقيل : يلزمه يلزمه عشرة لبطلان الأول ، والثاني تبعاً .

وقيل : أربعة اعتباراً لاستثناء الثاني من الأول .

وقيل : ستة اعتباراً للثاني دون الأول .

والمصحح في الفقه الثاني .

وكذا لو قال : - أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين - .

فعلى الأول يقع ثلاثة ، وعلى الأخير طلاقة ، وعلى الثاني ثنتان
وهو الأصح .

(الثانية) : الاستثناء الوارد عقب جمل (١) عطف بعضها على بعض هل
يعود للكل ؟

فيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح ، ومذهب (٢) الشافعي : نعم مطلقاً لأنه الظاهر إلا أن يقوم
دليل على إرادة البعض نحو : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً
وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا ﴾ (٣) .

(١) المراد بالجمل ما زاد على الواحدة فتدخل الاثنتان .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ٢٤٥ ، واللمع ص ٤٠ ، والتبصرة ص ١٧٢ ، والمنقول ص ١٦٠
والمحصول ١ / ٤١٣ ، والإحكام ٢ / ٢٧٨ ، وبيان المختصر ٢ / ٢٧٩ واتحاف الأنام
للمحقق ص ٤٣٨ .

(٣) الآيتان الرابعة والخامسة من سورة النور .

الرابع : اختصاصه بالجملة الأخيرة .

وعليه أبو حنيفة ^(١) - واختاره الإمام فخر الدين في - المعالم ^(٢) -
لأنه المتيقن .

الخامس : أنه مشترك بينهما لوروده تارة للجميع كما في « إنما جزاء الذين
يحاربون الله - إلى قوله - إلا الذين تابوا » ^(٣) فإنه عائد إلى
الجميع إجماعاً . قال ابن السمعاني ^(٤) .

وتارة للأخيرة كما في « ومن قتل مؤمناً خطأ - إلى قوله - إلا أن
يصدقوا » ^(٥) فإنه عائد إلى الأخيرة أى الدية دون الكفارة إجماعاً .
والأصل في الاستعمال الحقيقة فيتوقف على القرينة .

وعليه المرتضى من الشيعة ^(٦) .

السادس : الوقف في المسألة لعدم العلم بمدلوله .

وعليه القاضي أبو بكر ، والغزالي ^(٧) ، واختاره الإمام فخر الدين في
المحصل ، والمختب ^(٨) .

(١) راجع : فوائح الرحموت ٣٣٢/١ وأصول الفقه للجصاص ٢٦٥/١ وتيسير
التحرير ٣٠٣/١ .

(٢) راجع : المعالم ص ٩٣ .

(٣) آية رقم ٢٣ ، ٣٤ من سورة المائدة .

(٤) راجع : قواطع الأدلة ١ / ٢١٦ .

(٥) آية رقم ٩٢ من سورة النساء .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٥٦ .

(٧) راجع : التقريب والإرشاد ٣ / ١٤٧ والمستصفى ٢ / ١٧٤ .

(٨) راجع : المحصول ١ / ٤١٥ .

(الثالثة) : الاستثناء الوارد بعد مفردات أولى بعوده لكلها (١) من الوارد بعد الجمل لعدم استقلالها (٢) .

ولهذا اقتضى كلام جماعة الاتفاق فيها نحو : - تصدق على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل إلا الفسقة منهم - .

ص : أما القرآن بين جملتين ... لفظاً فلا يُعطى استواء ذين

في كل حكم ثم لم يبين ... وقال يعقوب نعم والمزني

ش : القرآن بين الجملتين في اللفظ في حكم من الأحكام لا يقتضى التسوية بينهما في غيره مما لم يذكر عند الجمهور .

ويدل له قوله تعالى : ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ (٣) فإن الإيتاء واجب ، والأكل مباح .

وقال أبو يوسف ، والمزني (٤) : إنه يقتضى التسوية لأن العطف يقتضى الشركة .

واستدل الحنفية بذلك على أنه لا تجب الزكاة في مال الصبي كما لا تجب عليه الصلاة لقرنهما في قوله : ﴿ وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ﴾ (٥) .

وعلى أن الماء ينجس بالاعتسال فيه لقرنه بالبول في حديث أبي داود : - لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغتسل فيه من الجنابة (٦) - .

(١) قوله - لكلها - أى لكل المفردات .

(٢) قوله - لعدم استقلالها - أى المفردات .

(٣) آية رقم ١٤١ من سورة الأنعام .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٥٧ .

(٥) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٦) سنن أبي داود كتاب الطهارة باب - البول في الماء الراكد - .

وهو حديث صحيح .

وحكمة النهى عن البول فيه تنجيسته بشرطه (١) .

قالوا فكذا الاغتسال فيه للقران بينهما .

وأما المزنى فلم يقل به مع قوله بالقران لما ترجح عليه (٢) .

ص : الثانى منها الشرط وهو ما لزم . . . لذاته من عدم له العدم
لا من وجوده وجود أو عدم . . . وهو كالاتساق اتصاله انحصار
والعود للكل وإن الأكثر . . . يخرج وقيل لا خلف عراً

ش : من المخصصات المتصلة الشرط ، وهو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم
من وجوده وجود ، ولا عدم لذاته .

قال القرافى : هذا أجود حدوده .

فخرج بالقييد الأول المانع فإنه لا يلزم من عدمه شئ ، وبالثانى (٣) السبب
فإنه يلزم من وجوده الوجود ، وبالثالث (٤) مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود
كوجود الحول الذى هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب للوجوب ،
ومقارنته للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم .

فلزوم الوجود ، والعدم فى ذلك لوجود السبب ، والمانع لا لذات الشرط .

ثم الشرط إما عقلى كالحياة للعلم ، أو شرعى كالطهارة للصلاة ، أو عادى

(١) قوله - بشرطه - أى وهو كون الماء قليلاً دون القلتين ، أو تغييره .
وهذا مذهب الشافعية .

ويرى المالكية أن المدار فى التنجيس على التغير من غير نظر لقلّة الماء وكثرتة .

(٢) قوله - لما ترجح عليه - أى القران فالمزنى موافق لأبى يوسف فى أن القران يقتضى
التسوية بين الجمليتين ، ومخالف له فى حكم المثال المذكور لما ترجح عنده من دليل
آخر غير القران على ما يفيد لقران من التسوية .

(٣) قوله - وبالثانى - أى وخرج بالقييد الثانى .

(٤) قوله - وبالثالث - أى وخرج بالقييد الثالث .

كنصب السلم لصعود السطح ، أو لغوى وهو المخصص نحو : - أكرم بنى تميم
إن جاءوا - فينعدم الإكرام المأمور به بانعدام المجيئ ، ويوجد بوجوده إذا امتثل
الأمر لا لذاته .

ثم الشرط كالاستثناء فى ثلاثة أشياء :

- ١ - وجوب اتصاله .
- ٢ - وعوده لكل الجمل المتقدمة عليه نحو : - أكرم بنى تميم ، وأحسن إلى
ربيعه إن جاءوك . -
- ٣ - وجوب إخراج الأكثر به نحو : - أكرم بنى تميم إن كانوا علماء - ويكون
جهالهم أكثر .

وفى كل من الثلاثة الخلاف الذى فى الاستثناء كما حكاه فى - جمع
الجوامع (١) - فى الأولين ، ونفاه فى الثالث .

وتعقبه الشيخ جلال (٢) الدين وغيره بتقديم قول بأنه لا بد فى المخصص
أن يبقى قريب من مدلول العام (٣) .

وقيل لا خلاف فى الثلاثة ، وإن اختلف فى الاستثناء .

وبه جزم فى - جمع الجوامع - فى الثالث ، وفى شرح المنهاج فى الأول ،
وأشار إليه فى - جمع الجوامع - فيه وفى الثانى .

والفرق على هذه الطريقة بينه وبين الاستثناء فى عدم جريان الخلاف
فى عوده للكل أن الشرط له صدر الكلام فهو مقدم تقديراً بخلاف الاستثناء .

ص : الثالث الوصف كالاستثناء فى . . . عود ولو مقدماً فإن يفى
وسطاً فلا نقل وفى الأصل ارتضى . . . ان اختصاص بالذى يلى اقتضى

(١) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣ .

(٣) قال البنائى تعليقا على كلام الجلال المحلى : وهذا لا يتحقق مع إخراج الأكثر .

ش : الثالث من المخصصات المتصلة الصفة نحو : - أكرم بنى تميم الفقهاء (١) - .

وهي كالاستثناء في العود لجميع الجمل سوا تأخرت نحو : - وقفت على أولادى وأولادهم المحتاجين - أو تقدمت نحو : - وقفت على محتاجى أولادى وأولادهم - فيشترط الحاجة في أولاد الأولاد كالأولاد .

فإن توسّطت نحو : - أولادى المحتاجين وأولادهم (٢) - فقال ابن السبكي :

لا نعلم فيها نقلاً ، ويظهر اختصاصها بما وليته وهو المختار (٣) .
ويحتمل أن يقال تعود لما وليها أيضاً .

وأيد الأول بما فى الشرح عن ابن كج (٤) لو قال : - عبدى حر إن شاء الله ، وامراتى طالق - ونوى صرف الاستثناء إليهما لم تطلق . فإن مفهومه أنه إذا لم ينو لا يحمل الاستثناء عليهما ، وإذا ثبت هذا فى الشرط فالصفة أولى .

ص : الرابع الغاية إن تقدّما . . ما لو فقدت لفظها لعمما
أما كحتى مطلع الفجر فذى . . لقصد تحقيق عمومته خذ
واقطع من الغنصر للإبهام . . أصابعاً والعود بالتمام

ش : الرابع من المخصصات المتصلة الغاية ، وهي منتهى الشيء .

وحكم ما بعدها مخالف لما قبلها ، وتعود للكل كالاستثناء كقوله : - وقفت على أولادى ، وأولاد أولادى إلى أن يستغنوا - .

(١) خرج بالفقهاء غيرهم .

(٢) واضح أن السيوطى رحمه الله حذف الفعل والفاعل هنا وهو - وقفت - .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ٢ / ٢٣ .

(٤) هو : يوسف بن أحمد بن كج أبو القاسم الدينورى كان يضرب به المثل فى حفظ المذهب له مصنفات طيبة انتفع الناس بها توفى رحمه الله سنة ٤٠٥ هـ .
راجع : وفيات الأعيان ٧ / ٦٥ ، والبداية والنهاية ١١ / ٣٥٥ .

والمراد بالغاية ما تقدمها ^(١) عموم يشملها لو لم تأت ليخرج شيان :

أحدهما ، غاية لو سكت عنها لم يدل عليها اللفظ نحو : « حتى مطلع الفجر » ^(٢) فإن الغاية فيها لتحقيق العموم فيما قبله لا للتخصيص .
فإن طلوعه ، وزمن طلوعه ليسا من الليل .

الثاني : ما كان اللفظ الأول صريحاً في شموله كقولك : - قطعت أصابعه من الخنصر ^(٣) إلى الأبهام - فإنها لو لم تذكر لدخل الإبهام . فالقصد بها تحقيق العموم أى صابعه جميعاً . وهذه الغاية داخلة قطعاً ، والأولى خارجة قطعاً .

وقولى - إلى الإبهام - كما فى شرح المنهاج ^(٤) لابن السبكي أوضح من قوله فى - جمع الجوامع ^(٥) - إلى البنصر ^(٦) .

ص : وبدل البعض عنه الأكثر . . . قَدْ سَكَنُوا وَهُوَ الصَّوَابُ الْأَظْهَرُ

ش : الخامس من المخصصات المتصلة بديل البعض ^(٧) من الكل .

ذكره ابن الحاجب نحو : أكرم الناس العلماء ، ولم يذكره الأكثرون وصَوِّ

(١) قوله - والمراد بالغاية ما تقدمها - أى والمراد بالغاية غاية تقدمها . . .

(٢) آية رقم ٥ من سورة القدر .

(٣) الخنصر : بكسر أوله وثالثه ، ويجوز فتح ثالثه .

(٤) راجع : الإبهام ٢ / ١٠٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين ٢ / ٢٤ .

(٦) البنصر : بكسر أوله وثالثه ويجوز فتح ثالثه .

(٧) قال النبائى : مثله بديل الاشتمال كأعجبني زيد علمه كما نقله أبو حيان عن الشافعى رحمه الله .

بصم السبكي^(١) ، وكذا الأصفهاني، والهندي لأن المبدل منه في نية الطرح فلم يتحقق فيه معنى الإخراج، والتخصيص لا بد فيه من إخراج فلا تخصيص بالبديل.

ص : أما ذو الانفصال فهو السمع . . . والحس والعقل وفيه المنع
شد وأما الشافعي فلم يسم . . . ذلك تخصيصاً وباللفظي أتم

ش : القسم الثاني : المنفصل وهو غير المقارن للعام وهو ثلاثة :

١ - السمع - وسيأتي .

٢ - والحس .

٣ - والعقل .

فالحس والمراد به المشاهدة كما في قوله تعالى في الريح المرسلة على عاد « تدمر كل شيء بأمر ربها »^(٢) أي تهلكه . فإننا ندرك بالحس أي المشاهدة ما لا تدمر فيه كالسما .

(١) راجع : الجوامع بشرح جلال الدين ٢/ ٢٤ .

(٢) آية رقم ٢٥ من سورة الأحقاف .

هذا وقد قال الإسنوي إن التمثيل بهذه الآية أولى من التمثيل بآية « وأوتيت من كل شيء » - النمل ٢٣ - وكذا قال الأصفهاني .
والحق أنه عند التحقيق نجد آية « تدمر كل شيء » خاصة أريد بها خاص وذلك لأنها =

والعقل كما في قوله تعالى : ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ (٢) فإننا ندرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالقاً لنفسه .

ومنع قوم التخصيص بالعقل قائلين ما نفى العقل (٣) حكم العام عنه لم يتناوله العام لأنه لا يصح إرادته .

ومنع الشافعي تسميته تخصيصاً نظراً إلى أن ما خصّ بالعقل لا يصح إرادته بالحكم .

والخلف لفظي (٤) للاتفاق على الرجوع إلى العقل فيما نفى عنه حكم العام . وهل يسمى نفية لذلك تخصيصاً ؟

قيل : لا ، وقيل : نعم .

قال الشيخ (٥) جلال الدين : ويسأتى مثل ذلك في التخصيص بالحس أيضاً .

= جاءت في موضع آخر مقيدة بما يمنع الاستدلال بها على المدعى وهو قوله تعالى ﴿ ما تذر من شيء أنت عليه إلا جعلته كالرميم ﴾ - الذريات ٤٢ - والقصة واحدة فدل ذلك على أن قوله تعالى ﴿ تدمر كل شيء ﴾ مقيد بما أنت عليه كأنه سبحانه قال : تدمر كل شيء أنت عليه ، وحينئذ يكون التدمير مختصاً بذلك وعليه فتكون الآية خاصة أريد بها الخاص ، وليست عامة خصت بالحس .

راجع : إنحاف الأنام للمحقق ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) آية رقم ٦٢ من سورة الزمر .

(٣) قوله - ما نفى العقل - أي الفرد الذي نفى العقل عنه كالذات العلية في الآية المذكورة .

(٤) قوله - والخلف لفظي - هو ظاهر بالنسبة لخلاف الشافعي مع الجمهور .

(٥) راجع : شرح جلال الدين لجمع الجوامع ٢ / ٢٦ .

ص : وَجَازَ أَنْ يُخَصَّ فِي الصَّوَابِ . . . سَنَّهُ بِهَا وَبِالْكِتَابِ
وهو به وخبر التواتر . . . وخبر الواحد عند الأكثر
وقيل إنَّ خَصَّ بِقَطْعِ جَلَى . . . وَعَكَّه وَقِيلَ بِالْمَنْفَصِلِ
وَوَقَّفَ الْقَاضِي وَبِالْقَبَاسِ . . . ثَالِثُهَا لَا غَيْرَ ذِي الْبَاسِ
وَأَبْنُ أَبَانَ قَالَ لَا إِنْ لَمْ يُخَصَّ . . . وَقِيلَ إِنْ لَمْ أَصْلُهُ يَنْصَ
مُخَصَّصًا مِنَ الْعَمُومِ لَا يَحِلُّ . . . وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يُخَصَّ مَنْفَصِلِ
وَالسَّابِعُ الْوَقْفُ وَبِالتَّقْرِيرِ . . . وَالْفِعْلُ مَسْئُومٌ لِلنَّذِيرِ
وبدليل القول والإجماع . . . وجزاء بالفحوى بلا نزاع
ش : فِي التَّخْصِيسِ بِالْدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ مَسَائِلُ :

(الاولى) : الْأَصَحُّ جَوَازُ تَخْصِيسِ السَّنَةِ بِالسَّنَةِ (١) .

وخالف داود وطائفة (٢) فقالوا يتعارضان لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٣) قصر بيانه على القرآن .
والجواب بالمنع .

والعبارة تشمل المتواترة بالمتواترة ، والآحاد .

وخالف في تخصيص المتواترة بالآحاد من خالف في تخصيص
الكتاب به .

قال القرافي (٤) : وتخصيص الأول في زماننا عسر لفقد التواتر ، وإنما
يتصور في عصر الصحابة ، والتابعين فإن الأحاديث كانت في
زمانهم متواترة لقرب العهد ، وشدة العناية بالرواية .

(١) راجع : المحصول ١ / ٤٢٩ ، والإحكام ٢ / ٢٩٩ ، والإبهاج ٢ / ١٠٨ ، وتشنيف

المسامع ٢ / ٧٧٢ وإتحاف الأنام للمحقق ص ٣٤٠ .

(٢) راجع : المرجع الأخير ، وإرشاد الفحول ص ١٥٨ .

(٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

(٤) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٦ .

ومثاله في الأحاد : تخصيص حديث الصحيحين :- فيما سقت السماء
العشر (١) - .

بحديثهما :- ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (٢) - .

(الثانية) : الأصح جواز تخصيص السنة متواترة كانت أو آحاداً بالكتاب (٣) - .

وقيل (٤) : لا . للآية السابقة (٥) . حيث جعله مبيناً للقرآن فلا
يكون القرآن مبيناً لسنة .

وأجيب بأنه لا مانع من ذلك فإنهما من عند (٦) الله قال تعالى :
﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ (٧) .

(١) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب - العشر فيما يسقى من ماء السماء -

وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب - ما فيه العشر - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب - صدقة الزرع -

(٢) حديث صحيح

أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب - ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة - .

وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة ٢ / ٦٧٥ .

(٣) ، (٤) راجع : التبصرة ص ١٣٦ ، والعدة ٢ / ١٤٩ ، والتمهيد لأبي الخطاب ٢ / ١١٣

وشرح الكوكب ٣ / ٣٥٩ ، والإحكام ٢ / ٣٠٠ ، والمختصر بشرح العنصر ٢ / ١٤٩ .

(٥) هي قوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس وما نزل إليهم ﴾ .

(٦) قوله - فإنهما من عند الله - أي فالمعنى لتبين للناس بالسنة أو بالكتاب ما نزل إليهم من

الكتاب أو السنة .

(٧) آية رقم ٣ من سورة النجم .

هذا والمراد بالهوى في الآية هوى النفس وهذا لا شاهد فيه بمجرد إزاء الاجتهاد على

القول بجوازه في حقه ﷻ لا هوى فيه بل تمام الشاهد فيه قوله تعالى ﴿ إن هو إلا

وحي يوحى ﴾ .

ويدل على الجواز ^(١) قوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ ^(٢) وإن خص من عمومها ما خص بغير القرآن .

(الثالثة) : الأصح جواز تخصيص الكتاب بالكتاب ^(٣) .

وقيل ^(٤) : لا للآية السابقة ^(٥) . حيث فوّض البيان إلى رسوله - ﷺ - والتخصيص بيان فلا يحصل إلا بقوله .

وأجيب بوقوعه كتخصيص قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ^(٦) الشامل لأولات الحمل بقوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ ^(٧) .

فإن قيل : يجوز أن يكون التخصيص بغير ذلك من السنة .

قلنا الأصل عدمه ، وقد قال تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ ^(٨) .

(الرابعة) : يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة .

(١) لم يستدل بالوقوع هنا وإنما استدل على الجواز ، وقد استدل على الوقوع بخبر الحاكم وغيره :- ما قطع من حي فوميت - فإنه مخصوص بقوله تعالى ﴿ ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ﴾ آية رقم ٨٠ من سورة النحل .

(٢) آية رقم ٨٩ من سورة النحل .

(٣) ، (٤) راجع : الإحكام ٢ / ٢٩٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٦١ ، وشرح الأصفهاني لمنهاج

البيضاوى ١ / ٤٠٨ ، وشرح العبرى على منهاج البيضاوى مخطوط رقم ٨٨ لوحة ٨١ ،

وبيان المختصر ٢ / ٣١٠ .

(٥) هي قوله تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

(٦) آية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٧) آية رقم ٤ من سورة الطلاق .

(٨) آية رقم ٨٩ من سورة النحل .

وحكى الهندى ، والآمدى الإجماع ^(١) عليه . لكن منهم من
حكى خلافاً فى السنة الفعلية بناء على القول الآتى إن فعل
الرسول - ﷺ - لا يخصص .

(الخامسة) : الأصح جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد .

وعليه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة فيما حكاه عنهم ابن
الحاجب ^(٢) .

وقيل : لا يجوز مطلقاً وإلا لترك القطعى بالظنى ^(٣) .

وأجيب بأن (محلّ التخصيص دلالة ^(٤) العام وهى ظنية ^(٥) ،
والعمل بالظنيين أولى من إلغاء أحدهما) ^(٦) .

وقيل : إن خصّ قبل ذلك بدليل قطعى كالعقل جاز لضعف
دلالاته حيثئذ . وإلا بأن لم يخصّ أو خصّ بظنى فلا ^(٧) .

وعليه ابن أبان ^(٨) .

(١) راجع : الفائق ٢ / ٣٥٢ ، والإحكام ٢ / ٣٠١ .

(٢) راجع : بيان المختصر ٢ / ٣١٨ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٨ .

(٣) راجع : إرشاد الفحول ص ١٥٨ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٧٧ .

(٤) قوله - دلالة العام - أى مدلوله لا متنه .

(٥) قوله - وهى ظنية - أى عند الجمهور خلافاً للحنفية .

(٦) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلى نقله السيوطى ولم ينسبه إليه .

(٧) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٧٧ .

(٨) هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى الحنفى ولى القضاء عشر سنين توفى
سنة ٢٢٠ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ١١ / ١٥٧ .

هذا : وأبان - بفتح - الهمزة والموحدة المفتوحة المخففة - قيل : هو غير مصروف
للعلمية ووزن الفعل ، والصحيح أنه مصروف وأن الهمزة ، والنون فيه أصليتان ووزنه
فعال - .

حاشية البنائى ٢ / ٢٩ .

وقيل : عكسه . أى إن خصَّ قبل ذلك بقطعى لم يجز ، وإلا جاز .

وهو من تخريج صاحب جمع الجوامع (١) .

ووجهه : أن المخرج بالعقل مثلاً لما لم يصح إرادته كان العام لم يتناوله فيلحق بما لم يخص (٢) .

وقيل : إن خصَّ بمنفصل قطعى أو ظنى جاز لضعف دلالته حينئذ بخلاف ما لم يخص أو خص بمتصل . فالعموم فى المتصل بالنظر إليه فقط (٣) .

وعليه الكرخى (٤) .

وقيل : بالوقف على القول بالجواز وعدمه .

وعليه القاضى أبو بكر (٥) .

والأولون استدلوا بوقوعه كتخصيص قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ (٦) إلى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين : - لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر (٧) - .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨ .

(٢) قوله - فيلحق بما لم يخص - أى يقاس عليه فى قوة الدلالة .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٨ .

(٤) راجع : بيان المختصر ٢ / ٣١٨ وإرشاد الفحول ص ١٥٨ .

(٥) راجع : التقريب والإرشاد ٣ / ١٨٥ .

(٦) آية رقم ١١ من سورة النساء .

(٧) حديث صحيح

أخرجه الشيخان ، وأحمد وأصحاب السنن .

وأعرب ابن تيمية فى - المنتقى - فادعى أن مسلماً لم يخرججه ، وكذا ابن الأثير فى -

الجامع - أدعى أن النسائى لم يخرججه .

تلخيص الحبير ٣ / ٨٤ ، وصحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٣٠ .

وقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم » ^(١) بحديث الحاكم وغيره : -
أحلت لنا ميتتان ودمان السمك ، والجراد ، والكبد والطحال ^(٢) . -

ومحلّ الخلاف كما قال ابن السمعاني في خبر الواحد الذي لم يجمعوا
على العمل به .

فإن أجمعوا على العمل به خصّ الكتاب به بلا خلاف كالمواتر .

ويجرى هذا الخلاف في تخصيص السنة المتواترة بالآحاد كما صرح به
القاضي أبو بكر والبيضاوي ^(٣) ، ولم يتعرض له الآمدي وابن الحاجب .

(السادسة) : الأصح جواز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس ^(٤) .

وعليه الأئمة الأربعة ، والأشعري ، واختاره الإمام في
المحصول ^(٥) .

وقيل : لا يجوز مطلقاً ^(٦) ، واختاره الإمام في - المعالم ^(٧) - آخراً
حذراً ^(٨) من تقديم القياس على النص ^(٩) الذي هو أصل له في
الجملة ^(١٠) .

(١) آية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه ابن ماجه ، والحاكم في المستدرک ، والبيهقي في السنن عن ابن عمر .

صحيح الجامع الصغير ١ / ١١٩ .

(٣) راجع : المنهاج بشرح الإسنوي ٢ / ١٢٢ ، وشرح جلال الدين المحلي لجمع
الجوامع ٢ / ٢٩ .

(٤) في الأصل - والقياس - وهو خطأ .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٤٣٦ .

(٦) راجع : العدة ٢ / ٥٦٢ وإرشاد الفحول ص ١٥٩ .

(٧) راجع : المعالم ص ١٧١ .

(٨) قوله - حذراً - علة لمنعه ذلك .

(٩) قوله - على النص - أي العام من كتاب أو سنة .

(١٠) قوله - في الجملة - أي لأنه ليس أصلاً لهذا القياس بل أصله النص الخاص المذكور .

وقيل : يجوز بالقياس الجلى دون الخفى لضعفه (١) .
وعليه ابن سريج ، ونقله فى - جمع الجوامع (٢) - عن الجبائى
وهو سهو منه كما قال شراحه فإن المعروف عنه المنع مطلقا كما
نقله هو فى شرحه (٣) .

وقيل : يجوز إن خص فقبل ذلك بغير القياس لضعف دلالاته
حينئذ ، وإن لم يخص فلا . وعليه ابن أبان (٤) .

وقد أطلق (٥) هنا الجواز ، وقيده فى خبر الواحد بالقاطع لأن
القياس أقوى عنده من خبر الواحد (٦) .

وقيل (٧) : يجوز إن كان أصل القياس وهو المقيس عليه مخصصاً
من العموم أى مخرجاً منه بنص فكان التخصيص بنصه (٨) ،

(١) هذا قول الإصطخرى ، وأبى القاسم الأنماطى ، ومبارك بن أبان ، وأبى على الطبرى
وغيرهم .

راجع : إتحاف الأنام للمحقق ص ٣٢٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين المحلى ٢ / ٢٩ .

(٣) المراد بهما : الإبهاج ، وشرح المختصر للسبكي .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال ٢ / ٢٩ ، والترياق النافع ١ / ٢٠٠ .

(٥) قوله - وقد أطلق - . . أى ابن أبان .

(٦) صرح الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله بأن القياس عند ابن أبان أقوى من خبر
الواحد مالم يكن رواية فقيها .

وعليه فإن كان راوى خبر الواحد فقيها لا يكون القياس أقوى منه .

(٧) هذا القول ذكره إمام الحرمين فى النهاية ولم ينسبه إلى أحد كما ذكر الشيخ الشوكانى
فى إرشاد الفحول ص ١٥٩ .

(٨) عبارة الشيخ جلال الدين المحلى :

.... أى مخرجاً منه بنص بأن لم يخص أو خص منه غير أصل القياس بخلاف أصله
فكان التخصيص بنصه .

ولا يجوز إن لم يكن كذلك بأن لم يخص أصلاً ، أو خصّ منه غير ذلك .

وقيل : يجوز إن خص بمنفصل لضعف دلالة العام حينئذ ،
والأبأن لم يخص أصلاً أو خص بمنفصل فلا .
وعليه الكرخي (١) .

وقيل : بالوقف عن الجواز وعدمه .

وعليه إمام الحرمين (٢) .

فهذه سبعة أقوال .

واحتج الأولون بأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد
خصّ من قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة ﴾ (٣) الأمة فعليها نصف ذلك بقوله تعالى ﴿ فإذا
أحصن فإن أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من
العذاب ﴾ (٤) والعبد بالقياس على الأمة في النصف أيضاً .

قال الإبياري (٥) في - شرح البرهان - : ومحلّ الخلاف في
القياس المظنون . أما المقطوع فيجوز التخصيص به قطعاً .

(١) راجع : المحصول ١ / ٤٣٧ ، والترغيب النافع ١ / ٢٠١ .

(٢) راجع : البرهان ١ / ٤٢٨ .

(٣) آية رقم ٢ من سورة النور .

(٤) آية رقم ٢٥ من سورة النساء .

(٥) هو على بن إسماعيل الإبياري يلقب بشمس الدين ، ويكنى بأبي الحسن .

- وأبيار بلده بمحافظة الغربية بمصر - وهو فقيه مالكي شرح البرهان للجويني وله
سفينة النجاة ، وقد سلك في تأليفها مسلك الغزالي في - الإحياء - توفي رحمه الله

سنة ٦١٨ هـ .

راجع : شجرة النور الزكية ١ / ١٦٦ ، والفتح المبين ٢ / ٥٣ .

(السابعة) الأصح جواز التخصيص بفعله ﷺ وتقريره . كما لو قال بـ الوصال حرام على كل مسلم - ثم فعله ، أو أقر من فعله .

وكنته ﷺ عن استقبال القبلة بغائط أو بول كما رواه الشيخان (١) . وقد روي أيضاً عنه أنه فعله في البنيان (٢) . فيخص به عموم النهي .

وقيل : لا يخصصان بل ينسخان حكم العام (٣) لأن الأصل تساوى الناس في الحكم .

وأجيب بأن التخصيص أولى من النسخ لما فيه من إعمال الدليلين . واختاره ابن الحاجب (٤) في التقرير لواحد على خلاف مقتضى العموم أنه تخصيص لذلك العموم في حقه ، وفي حق غيره ممن شاركه في العلة إن تبين المعنى في ذلك ، وإن لم يتبين فلا ، ولا يتعدى إلى غيره .

وخالفه ابن السبكي (٥) فاختار التعدى ، وإن لم يتبين ما لم يظهر ما يقتضى الاختصاص به .

(الثامنة) : الأصح جواز التخصيص بالإجماع كما في المختصر ، والمنهاج (١) .

-
- (١) صحيح البخارى كتاب الوضوء باب - لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء - .
وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب - الاستطابة - .
(٢) صحيح البخارى كتاب الوضوء باب - التبرز في البيوت - .
وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب - الاستطابة - .
(٣) قوله - بل ينسخان حكم العام - أى فتكون الحرمة مرفوعة عن كل أحد بخلاف التخصيص .

- راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ٢ / ٣٢ .
(٤) راجع بيان المختصر ٢ / ٣٢٦ .
(٥) راجع : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ص (٣٦٥) رسالة دكتوراة للزميل الدكتور / أحمد مختار .
(٦) بيان المختصر ٢ / ٣٢٤ ، والمنهاج بشرح الإسنى ١١٩ / ٢ ، ومعراج المنهاج ٢ / ٣٨٥ .

وبينته من زيادتي ولم يذكره في - جمع الجوامع - لأن
المخصص دليله لا هو .

قال شراحه : وكان ينبغي أن يقول هنا والأصح أن عمل الأمة في
بعض أفراد العام مما يخالفه يتضمن تخصيصاً كما قال في النسخ
نظير ذلك .

(التاسعة) : جواز التخصيص بدليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة (١) .

وقيل : لا . لأن دلالة العام منطوق وهو مقدم على المفهوم .

وأجيب بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العموم
فالمفهوم مقدم عليه لأن أعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ،
وقد خص حديث ابن ماجه وغيره - الماء لا ينجسه شيء إلا ما
غلب على ريحه وطعمه ولونه (٢) - بمفهوم حديث الحاكم وغيره
- إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً (٣) - .

(العاشرة) : يجوز التخصيص بالفحوى أى مفهوم الموافقة بلا خلاف كما
قال الآمدى (٤) .

(١) راجع : نهاية السؤل ٢ / ١٢٧ ، والإبهاج ٢ / ١١٤ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد
ص ٢٥٠ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٠ ، وإتحاف الأنام للمحقق ص ٢٨٧ - ٢٩٢ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة باب - الحياض - .

وفي الزوائد : إسناده ضعيف لضعف رَشْدِين .

وقال السندى : الحديث بدون الاستثناء رواه النسائي ، وأبو داود ، والترمذى من حديث
أبى سعيد الخدرى .

(٣) أخرجه الشافعى ، وأحمد ، والأربعة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ،
والدارقطنى والبيهقى .

تلخيص المبير ١ / ١٦ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ٣٠٥ .

كأن يقال : - من أساء إليك فعاقبه - ثم يقال : - إن أساء إليك زيد فلا تقل له أف .

ص : والأرجح انتفاؤه بمذهب . . . رأوا ولو كان صحابي النبي
والعطف للخاص وعطفه عليه . . . ورجوع مضمرة بعد إليه
وذكر بعض مفرداته بلى . . . عرف أقره النبي أو الملا
وأنه لا يقصر العام على . . . ما اعتيد أو خلافه بل شملاً

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : الأصح أن مذهب راوى الحديث لا يخصص العام .

وعليه الجمهور (١) .

وقيل : يخصصه مطلقاً (٢) .

وقيل : إن كان صحابياً لأن ذلك إنما صدر عن دليل (٣) .

قلنا : في ظنه لا في نفس الأمر ، وليس لغيره اتباعه لأن
المجتهد لا يقلد مجتهداً .

ومن أمثله حديث أبي هريرة في الأمر بالغسل من ولوغ الكلب
سبعاً .

رواه الشيخان (٤) .

مع فتواه - إن ثبت عنه - بثلاث (٥) .

(١) ، (٢) ، (٣) راجع : التبصرة ص ١٤٩ ، والوصول إلى الأصول ١ / ٢٩٢ والمحصل ١

/ ٤٤٩ ، والأحكام ٢ / ٣٠٩ ، والتمهيد لأبى الخطاب ١ / ١٢٠ وبيان المختصر ٢ / ٣٣١

، وإتحاف الأنام ص ٢٧٧ .

(٤) صحيح البخارى كتاب الوضوء

وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب - حكم ولوغ الكلب - .

(٥) سنن الدارقطنى ١ / ٦٦ .

وحديث ابن عباس : - من بدل دينه فاقتلوه - .

رواه البخارى (١) .

مع فتواه - إن ثبت عنه - أن المرتدة لا تقتل (٢) .

(الثانية) : الأصح أن عطف الخاص على العام ، أو العام على الخاص لا يخصص (٣) العام .

وقيل : نعم (٤) لوجوب الاشتراك بين المعطوف ، والمعطوف عليه فى الحكم وصفته .

قلنا فى الصفة ممنوع .

ومن أمثلته : قوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (٥) فإنه عام فى المطلقات ، والمتوفى عنهن ، وإن كان معطوفاً على خاص بالمطلقات وهو : ﴿ واللاتى ينسن من الحيض من نساكنم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ (٦) .

وذكر عطف الخاص على العام من زوائد النظم ، والذى فى - جمع الجوامع (٧) - عكسها فقط .

(الثالثة) : الأصح أن رجوع الضمير بعد العام إلى بعض أفرادها لا يخصصه وعليه الأكثرون .

(١) صحيح البخارى كتاب استتابة المرتدين باب - حكم المرتد ، والمرتدة - .

(٢) راجع : فتح البارى ٢٦ / ٦٨ .

(٣) ، (٤) راجع : المحصول ١ / ٤٥٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ ، وشرح الأصفهاني

على المنهاج ١ / ٤٢٦ ، والإبهاج ٢ / ١٢٤ .

(٥) ، (٦) آية رقم ٤ من سورة الطلاق .

(٧) جمع الجوامع بشرح الجلال ٣٢ / ٢ .

وقيل : نعم حذراً من مخالفة الضمير لمرجه (١) .

وأجيب بأنه لا محذور مع القرينة (٢) .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٣) مع قوله بعده ﴿ ويعولتهن أحق بردهن ﴾ (٤) .

فضمير - يعولتهن - للرجعيات والمطلقات شامل لهن وللبنات (٥) .

(الرابعة) :

الأصح أن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصه (٦) .

وقيل : نعم . إذ لا فائدة لذكره إلا ذلك .

وعليه أبو ثور (٧) .

ورد بأن مفهوم اللقب ليس بحجة ، وأن فائدة ذكره نفى احتمال تخصيصه من العام .

ومن أمثله : حديث الترمذى : - أيما إهاب دبغ فقد طهر (٨) .

(١) راجع : المحصول ١ / ٤٥٦ ، والإحكام ٢ / ٣١٢ ، والعدة ٢ / ٦١٤ وفواتح

الرحموت ١ / ٣٥٦ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٢٠ .

(٢) قوله - لا محذور مع القرينة - أى لا محذور فى المخالفة مع القرينة .

(٣) ، (٤) آية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٥) توضيح هذا : أن كلمة - المطلقات - كلمة عامة تشمل كل مطلقة سواء أكانت مطلقة

طلاقاً رجعياً أم طلاقاً بائناً بينما الضمير فى قوله تعالى : - ويعولتهن - يعود على

المطلقة طلاقاً رجعياً فقط . وواضح أن هذا الضمير يعود على بعض أفراد كلمة

- المطلقات -

(٦) ، (٧) راجع : الإحكام ٢ / ٣١١ والمختصر بشرح العضد ٢ / ١٥٢ ، ونهاية

السؤل ٢ / ١٣٤ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٢٠ .

(٨) سنن الترمذى كتاب اللباس باب - ما جاء فى جلود الميتة إذا دبغت - .

مع حديث مسلم أنه ﷺ قال في شاة ميمونة : - دباغه طهوره (١) - .

فذكر هذا الفرد من أفراد العام لا يخصه بالشاة - مثلاً - كما نقل عن أبي ثور بل يبقى على عمومه في إهاب كل حيوان .

(الخامسة) : الأصح (٢) أن العادة بترك بعض المأمور به أو فعل بعض المنهى عنه بصيغة العموم تخصص العام بغير المعتاد تركه أو فعله إن أقرها رسول الله ﷺ أو الإجماع .

فالمخصص في الحقيقة هو التقرير ، والإجماع بخلاف ما لم يقرها ﷺ بأن لم تكن في زمنه ، ولم يجمعوا عليها .

وقيل : لا . وهو في التقرير بناء على منع التخصيص به ، وفي الإجماع نظراً إلى أن فعل الناس ليس بحجة .

(السادسة) : الأصح أن العام لا يقصر على المعتاد ، ولا على ما وراء المعتاد . بل تطرح العادة السابقة ، ويجرى على عمومه في القسمين .

وقيل : يقصر على ما ذكر (٣) .

مثال الأول : أن يكون عاداتهم تناول البر ثم نهى عن بيع الطعام بجنسه متفاضلاً .

(١) صحيح مسلم كتاب الحيض باب - طهارة الميتة بالدباغ - .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٤٥١ ، والإبهاج ٢ / ١٩٤ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ٢ / ٣٤ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٩٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٧٩٤ ، والترياق النافع ٢ / ٢٠٥ .

فقيل : يقصر الطعام على البر المعتاد .
ومثال الثاني : أن يعتادوا بيع البر بالبر متفاضلاً ، ثم نهى عن
بيع الطعام بجنسه .
فقيل : يقصر الطعام على غير البر المعتاد .
والأصح : لا فيهما .

مسألة

ص : جواب من يسأل إن لم يستقل . . . يتبعه في عموميه والمستقل
منه الأخص جائز الثبوت . . . إن أمكنت معرفة المكوت
والعام بعد سبب خاص عراً . . . عموميه للأكثرين اعتباراً
قالوا وزو صورته قطعي . . . دخوله وظناً السبكي
قال ونحو منه خاص صاحبه . . . في الرسم ما يعم للمناسبة
وإن لتعميم دليل صالح . . . فذاك أولى والمساوى واضح

ش : إذا ورد خطاب الشارع جواباً لسؤال فله حالان (١) :
أحدهما : أن يكون غير مستقل بدون السؤال كنعم ، ولا . فهو تابع للسؤال
في عموميه وخصوصه كحديث الترمذي أن النبي ﷺ سئل عن بيع
الرطب بالتمر .

فقال : أينقص الرطب إذا يبس ؟

قالوا : نعم .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٧ ، والترياق النافع ٢ / ٢٠٦ .

قال : فلا إذن (١) .

فيعم كل بيع للرطب بالتمر .

والثاني : أن يكون مستقلاً بنفسه بحيث لوورد ابتداء لأفاد العموم .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مساوياً للسؤال في العموم ، والخصوص .

وحكمه واضح .

والثاني : أن يكون أخص منه .

كأن يقال لمن سأل عن من أفطر في نهار رمضان : من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر .

وهو جائز إذا أمكنت معرفة حكم المسكوت عنه منه كالمثال المذكور .

فإنه يفهم من قوله - جامع - أن الإفطار بغير جماع لا كفارة فيه .

فإذا لم يمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب فلا تجوز لما فيه من تأخير البيان عن وقت الحاجة .

والثالث : أن يكون أعم .

وقد قال الأكثر (٢) إن العام الموارد على سبب خاص (٣) لا يختص

حكمه بذلك السبب بل يعتبر عمومته نظراً لظاهر اللفظ وهو معنى

قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وقيل (٤) : هو مقصور على السبب لوروده فيه .

(١) سنن الترمذي كتاب البيوع باب - ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة - .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٩٩ ، والترياق النافع ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣) قوله - على سبب خاص - أي لأجل سبب خاص .

(٤) راجع : الترّياق النافع ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

مثاله : حديث الترمذى عن أبى سعيد الخدرى . قيل يا رسول الله : أنتوضأ من بئر بضاعة - وهى بئر يلقى فيها الحيض (١) ، واحوم الكلاب ، والنتن - ؟

فقال :- إن الماء طهور لا ينجسه شئ (٢) - أى مما ذكر وغيره .

وقيل مما ذكر (٣) وهو ساكت عن غيره .

وحديث الأربعة أيضاً عن أبى هريرة : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا ، أفتوضأ بماء البحر ؟ فقال :- هو الطهور ماؤه (٤) .

فلا يقصر بحالة الضرورة المستلولة عنها .

وقيل : يقصر عليها . فإن كان هناك قرينة على التعميم فهو أولى باعتبار العموم كقوله تعالى « والسارق ، والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٥) فإن سبب نزولها سرقة رجل رداء صفوان (٦) ، فذكر السارقة معه قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط .

(١) الحيض - بكسر الحاء وفتح الياء - جمع حيضه - بكسر الحاء - بمعنى خرقة الحيض ، ويمكن أن يجعل جمع حيضة - بفتح الحاء - كضيغ وضغية .

(٢) سنن الترمذى كتاب الطهارة باب - ما جاء أن الماء لا ينجسه شئ - .

(٣) قوله - مما ذكر - أى فى الحديث من الأمور المذكورة وغيرها من بقية النجاسات .

(٤) أخرجه أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وابن أبى شيبه ، وصححه ابن خزيمة ، والترمذى ، ورواه مالك و الشافعى ، وأحمد .

(٥) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٦) هو الصحابى : صفوان بن أمية بن خلف الجمحى القرشى الملكى كان من أشرف

قريش فى الجاهلية والإسلام ، وكان من المؤلفة قلوبهم شهد اليرموك وتوفى رحمه الله بمكة المكرمة سنة ٤١ هـ .

راجع : الإصابة ٢ / ١٨١ ، والاستيعاب ٢ / ١٧٦ ، والأعلام للزركلى ٣ / ٢٠٥ .

وقوله تعالى : ﴿ إِن اللّٰهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (١)
نزلت في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه عليّ من عثمان بن طلحة قهراً
بأمره ﷺ يوم الفتح . فلما نزلت رده إليه (٢) .

فذكر الأمانات بالجمع قرينة على إرادة التعميم .

ثم قال الأكثرون (٣) صورة السبب التي ورد عليها العام دخولها فيه
قطعي لوروده فيها فلا يجوز تخصيصها بالاجتهاد بخلاف الزائد
عليها فقد يدخله التخصيص .

وقال السبكي (٤) : بل هي ظنية كغيرها فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد
كما قال به أبو حنيفة في حديث - الولد للفراش (٥) الوارد في ابن أمة
زمعة ، وقد أحقه ﷺ بسيدها بمجرد الفراش بقوله - هولك يا عبد ابن
زمعة - .

وفي رواية أبي (٦) داود : - هو أخوك يا عبد - .

فأخرجها أبو حنيفة حيث قال : إن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق سيدها
ما لم يقر به ، وحمل الحديث على الزوجة .

(١) آية رقم ٥٨ من سورة النساء .

(٢) راجع : تفسير ابن كثير ٢ / ٣٤٠ ، وتفسير ابن عطية ٤ / ١٠٨ .

(٣) راجع : شرح جلال الدين المحلى لجمع الجوامع ٢ / ٣٩ .

(٤) هو الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله .

- المرجع السابق -

(٥) حديث صحيح

أخرجه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها .

وأخرجه الشيخان ، وأحمد ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه

وأخرجه أبو داود عن عثمان ، والنسائي عن ابن مسعود ، وعن ابن الزبير ، وابن ماجه

عن عمر ، وعن أبي أمامة .

(٦) سنن أبي داود كتاب الطلاق - الولد للفراش -

ثم قال السبكي ^(١) : ويقرب من ذلك أى صورة السبب حتى يكون
قطعى الدخول أو ظنية أن يرد فى القرآن آية خاصة ثم يتلوها فى
الرسم آية عامة تقتضى مناسبتها لها دخول ما دلت عليه الآية الخاصة
فيها كقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون
بالجيت والطاغوت ﴾ ^(٢) إلى آخره . فإنها إشارة إلى كعب بن
الأشرف ، ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة ، وشاهدوا قتلى بدر
حرضوا المشركين على الأخذ بثأرهم ومحاربة النبى ﷺ فسألوهم :
من أهدى سبيلاً : محمد ^(٣) وأصحابه أم نحن ؟
فقالوا : أنتم ^(٤) .

مع علمهم بما فى كتابهم من نعت النبى ﷺ المنطبق عليه ، وأخذ
المواثيق عليهم أن لا يكتموه . فكان ذلك أمانة لازمة لهم ، ولم
يؤدوها حيث قالوا للكفار : أنتم أهدى سبيلاً حسداً للنبى ﷺ .

فقد تضمنت هذه الآية مع هذا ^(٥) القول التوعيد ^(٦) عليه المفيد للأمر
بمقابله ^(٧) المشتمل على أداء الأمانة التى هى بيان صفة النبى ﷺ
بإفادته أنه الموصوف فى كتابهم .

وذلك مناسب لقوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها ﴾ ^(٨) فهذا عام فى كل أمانة ، وذلك خاص بأمانة

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠ .

(٢) آية رقم ٥١ من سورة النساء .

(٣) قوله - محمد - أى أحمد ؟ فحذف منه أداة الاستفهام بقرينة - أم - .

(٤) راجع : تفسير ابن كثير ٢ / ٣٣٥ .

(٥) قوله - مع هذا القول - أى مع تضمنها هذا القول وهو أنهم أهدى سبيلاً .

(٦) قوله - التوعيد عليه - مفعول - تضمنت - وضمير - عليه - للقول المذكور .

(٧) قوله - بمقابله - أى وهو أن يقولوا - محمد وأصحابه أهدى سبيلاً - .

(٨) آية رقم ٥٨ من سورة النساء .

هى صفة (١) النبى ﷺ بالطريق السابق (٢) ، والعام تال للخاص فى الرسم متراخ عنه فى النزول وإنما كانت هذه الصورة قريبة من صورة السبب لاهى لأنه لم يرد العام بسببها بخلافها (٣) .

مسألة

ص : تأخر اخاص عن الفعل فذا . . . يَسَخُ أولا فلتخصيص خذاً
وقيل إن تَقَارَنَا تعارضاً . . . فى قدر ما خَصَّ كَصَيْنِ اقتضى
والحنفى العامُ إن تأخراً . . . يَسَخُ وعند الجهل قولان جرى
أو عم من وجه فى المشهور . . . رَجَحَ وقيل السخُ بالآخر

ش : إذا تعارض نصان أحدهما عام والآخر خاص . فإن علم تأخر الخاص عن العمل بالعام كان الخاص ناسخاً للعام بالنسبة لما تعارضاً فيه لا لجميع أفرادها فلا خلاف فى العمل به فى بقية الأفراد فى المستقبل .

وإنما لم نجعله تخصيصاً لأن تأخير بيانه عن وقت العمل ممتنع (٤) .

وإن لم يعلم تأخره عن العمل بأن علم تأخره عن الخطاب به دون العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقاً ، أو تقارنهما بأن عقب أحدهما الآخر سواء تقدم لفظ العام أو الخاص ، أو جهل تاريخهما فالخاص مخصص للعام فيعمل به مقدماً على العام فى ما تعارضاً فيه .

وفى المقارنة قول أنهما يتعارضان فى قدر الخاص كالمختلفين بالنصوصية بأن يكونا خاصين فى يحتاج العمل بالخاص إلى مرجح له (٥) .

(١) قوله - هى صفة - أى هى بيان صفة النبى ﷺ .

(٢) قوله - بالطريق السابق - المراد به بيان أنه الموصوف فى كتابهم .

(٣) راجع : شرح جلال الدين لجمع الجوامع ٢ / ٤١ .

(٤) راجع : حاشية البنانى على شرح الجلال ٢ / ٤١ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٣ .

(٥) راجع : شرح الجلال ٢ / ٤٢ ، والترىاق النافع ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

ورَّد بأن الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض لأنه يجوز أن لا يراد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة إلى مرجح له .

وفي العام المتأخر قول إنه ناسخ للخاص كعكسه بجامع التأخر .

وعليه الحنفية ، وإمام الحرمين (١) .

ولهم في حالة جهل التاريخ قولان :

أحدهما : الوقف عن العمل بواحد منهما .

والآخر : تساقطهما لاحتمال كل منهما لأن يكون منسوخاً باحتمال تقدمه على الآخر .

وإن كان كل من الدليلين عاماً من وجه خاصاً من وجه فلا سبيل إلى تقديم أحدهما على الآخر إلا بمرجح من خارج لتعادلها تقارناً أو تأخر أحدهما .

وقال الحنفية (٢) : المتأخر ناسخ للمتقدم (٣) .

مثال ذلك : حديث البخاري : - من بدل دينه فاقتلوه (٤) - .

وحديث الصحيحين : أنه ﷺ نهى عن قتل النساء (٦) - .

فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة ، والثاني خاص بالنساء عام في الحربيات والمتردات .

(١) راجع : فواتح الرحموت ١ / ٣٤٥ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٨٢ ، وتشنيف المسامع ٨٠٦ / ٢ ، وأصول الفقه للجصاص ١ / ٣٨٥ ، وميزان الأصول ص ٣٢٣ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٤ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٣٨٥ .

(٣) قوله - المتأخر ناسخ للمتقدم - أي لما تعارضاً فيه منه ، وإنما لم يجعلوه مخصصاً لأنهم يشترطون في المخصص المقارنة

(٤) حديث صحيح ، وقد تقدم تخريجه قريباً .

(٥) حديث صحيح أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد .

وأخرجه الحازمي في - الاعتبار - ص ٣٨٩ .

المطلق والمقيد

ص: المطلق الدال على الماهية . . . من غير قيد لا شيوع الوحدة
كما في الأحكام وفي المختصر . . . لظنه مرادف المنكر

ش: لما كان معنى المطلق والمقيد قريباً من معنى الخاص والعام ذكرا عقبهما .

فالمطلق هو الدال على الماهية بلا قيد (١) من وحدة أو غيرها .

وظن الآمدى وابن الحاجب أنه النكرة .

فقال الآمدى (٢) : هو النكرة في سياق الإثبات .

وقال ابن الحاجب (٣) : هو ما دل على شائع في جنسه أى لا في نوعه

نحو : - ربة مؤمنة - .

فاتفقا على دلالة على الوحدة الشائعة كالنكرة الدالة على ذلك . حيث لم

يخرج عن الأصل من الأفراد إلى التثنية ، والجمع .

وقال السبكي : الصواب الفرق بينهما فعليه الأصوليون ، والفقهاء (٤) حيث

اختلفوا فيمن قال لا مرأته : - إن كان حملك ذكراً فأنت طالق - فكان ذكرين .

قيل : لا تطلق نظراً للتذكير المشعر بالتوحيد .

وقيل : تطلق حملاً على الجنس .

(١) قوله - بلا قيد - حال من - الماهية - وهو على حذف مضاف أى بلا اعتبار قيد في

الواقع من وحدة أو كثرة .

(٢) راجع : الأحكام ٢ / ٣ .

(٣) راجع : المختصر مع شرح العضد ١٥٥ / ٢ .

(٤) نص العبارة :

وعلى الفرق بين المطلق ، والنكرة أسلوب المنطقيين ، والأصوليين وكذا الفقهاء حيث ... الخ .

راجع : شرح جلال الدين لجمع الجوامع ٤٧ / ٢

قال الشيخ جلال^(١) الدين : ومن هنا ^(٢) يعلم أن اللفظ في المطلق ، والنكرة واحد ، وأن الفرق بينهما بالاعتبار ^(٣) إن اعتبر في اللفظ دلالاته على الماهية بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس ، أو مع قيد الوحدة سمي نكرة .

والآمدى ، وابن الحاجب ينكران اعتبار الأول ^(٤) ، ويجعلانه الثاني ^(٥) فيدل عندهما على الوحدة الشائعة ، وعند غيرهما على الماهية بلا قيد ، والوحدة ضرورة ^(٦) إذ لا وجود لما هية المطلق بأقل من واحد .

ص : وذان كالعموم والخصوص في . . . حكمهما وزد هنا للمقتضى
في الحكم والموجب إذ يتحد . . . وأثبتنا وآخر المقيد
عن عمل المطلق ناسخاً جلاً . . . أولاً عليه مطلق فليحمله
وقيل عكسه وقيل إن بدا . . . مؤخرأ ذو القيد ناسخاً غدا
أو نفياً فقائل المفهوم . . . قيده وهي من العموم
أو كـان ذا نهياً وهذا أمراً . . . قيد بضد الوصف ما قد يعمر

(١) المرجع السابق .

(٢) قوله - ومن هنا - أى من أجل اختلاف الفقهاء .

(٣) قوله - بالاعتبار - أى اعتبار الواضع لا المتكلم كما يرشد إليه قوله - الدال على الماهية - أو - الدال على الوحدة الشائعة - لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتبار الواضع لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الوضعى أرادته المتكلم أم لا .

حاشية البناني ٢ / ٤٧ .

(٤) عبارة الشيخ جلال الدين كما فى شرحه ٢ / ٤٧ .

ينكران الأول فى مسمى المطلق .

وقال البناني : قوله - ينكران الأول - أى الدال على الماهية بلا قيد .

(٥) قوله - ويجعلانه الثانى - أى المطلق الثانى وهو الدال على الماهية مع قيد الوحدة ، فقيد - الوحدة - جزء مدلول المطلق عندهما .

(٦) فى شرح جلال الدين - والوحدة ضرورية -

ولا اختلاف السبب النعمان لا . . . يحمله وقيل لفظاً حملاً
والشافعي قال قياساً وجري . . . إذا اختلف الحكم دونه عرى
وان يكن قيذان مع تنافي . . . ولا مرجح الغناء وأفي

ش : المطلق والمقيد كالعام والخاص فيما تقدم من الأحكام .

فما جاز تخصيص العام به جاز تقييد المطلق به وما لا فلا .

فيجوز (١) تقييد الكتاب به (٢) ، وبالسنة ، وهي بها (٣) ، وهما (٤) بالقياس
والمفهومين وفعل النبي ﷺ ، وتقريره . بخلاف مذهب الراوى ، وذكر بعض
جزئيات المطلق (٥) على الأصح فى الجميع (٦) .

ويزاد هنا الكلام فى تعارض المطلق والمقيد كما تقدم أيضاً تعارض العام
والخاص فنقول : (إن) (٧) اتحد المطلق ، والمقيد فى الحكم ، والموجب - بكسر
الجيم - أى السبب وكانا مثبتين كأن يقال فى كفارة الظهار : - أعتق رقبة (٨) -
رقبة مؤمنة - وتأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فالمقيد ناسخ للمطلق كما

(١) هذا تفريع على القاعدة الأولى من القاعدتين المذكورتين وهما :

قوله (فما جاز ..) وقوله (بخلاف مذهب الراوى) تفريع على القاعدة الثانية وهى
قوله (وما لا فلا) .

(٢) قوله - به - أى بالكتاب .

(٣) قوله - وهى بها - أى ويجوز تقييد السنة بالسنة .

(٤) قوله - وهما - أى الكتاب والسنة .

(٥) قوله - وذكر بعض جزئيات المطلق - أى بلفظ جامد مثل - أعتق رقبة - أعتق زيدا -

بخلاف ما له مفهوم مثل - أعتق مؤمنة - .

(٦) قوله - فى الجميع - أى ماعدا مفهوم الموافقة فإنه لا خلاف فيه .

(٧) فى الأصل - إذا - والمثبت من الهامش .

(٨) فى الأصل - أعتق رقبة مؤمنة وهو خطأ لأن المثالين سيكونان مقيدتين - فالمطلق هو :

إن ظهرت فأعتق رقبة .

والمقيد : إن ظهرت فأعتق رقبة مؤمنة .

تقدم نظيره في الخاص ، وإلا بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالطلق دون العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقا ، أو تقارنا ، أو جهل تاريخهما حمل المطلق على المقيد جمعا بين الدليلين .

وقيل : عكسه أى يحمل المقيد على المطلق بأن يلغى القيد ، ويبقى المطلق على إطلاقه لأن ذكر المقيد ذكر فرد من أفراد المطلق فلا يفيد كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه .

وفرق الأول بأن مفهوم المقيد حجة بخلاف مفهوم فرد من أفراد العام فإنه من مفهوم اللقب ، وليس / بحجة .

وفى تأخير المقيد عن وقت الخطاب بالطلق قول إنه ناسخ له كما لو تأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر .

وإن لم يكونا مثبتين بأن كان منفيين ، أو منهيين نحو : - لا يجزى عتق مكاتب . لا يجزى عتق مكاتب كافر - لا تعتق مكاتباً . لا تعتق مكاتباً كافراً .

فالقائل بحجية مفهوم المخالفة يقيد المطلق بالمقيد فيجوز إعتاق مكاتب مسلم .

والمسألة حينئذ من باب الخصوص ، والعموم ^(١) لكونها نكرة في سياق النفي لا من باب المطلق ، والمقيد كما توهم ابن الحاجب .

وقد مثل بن دقيق العيد للمسألة بحديث : - لا يمكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ^(٢) - .

(١) راجع : شرح جلال الدين لمتن جمع الجوامع ٢ / ٥٠ ، ٥١ .

(٢) حديث صحيح

أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء باب - لا يمك ذكره بيمينه إذا بال - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الطهارة باب - النهى عن الاستنجاء باليمين - .

وأخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة باب - كراهية مس الذكر باليمين فى الاستبراء - .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة باب - كراهة مس الذكر باليمين - .

وفى رواية أخرى النهى عن مسه باليمين ^(١) من غير قيد بحالة البول فيخص بها كما فى الحديث الآخر .

أما من لا يقول بالمفهوم فإنه يلغى القيد ، ويجرى المطلق على إطلاقه .
وإن كان أحدهما أمراً والآخر نهياً نحو : - أعتق رقبة . لا تعتق رقبة كافرة - أعتق رقبة مؤمنة . لا تعتق رقبة - فالمطلق مقيد بضد الصفة التى فى المقيد ليجتمعا ^(٢) .

فالمطلق فى المثال الأول مقيد بالإيمان ، وفى الثانى بالكفر .
وإن اختلف السبب ، واتحد الحكم كقوله تعالى فى كفارة الطهار « فتحرير رقبة » ^(٣) وفى كفارة القتل « فتحرير رقبة مؤمنة » ^(٤) .
فقال أبو حنيفة : لا يحمل المطلق على المقيد أصلاً لاختلاف السبب بل يبقى على إطلاقه ^(٥) .

وقال الأكثرون : يحمل عليه .

ثم قيل : (يحمل) ^(٦) عليه لفظاً أى لمجرد ^(٧) ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع .

وحكى عن جمهور أصحابنا .

وقال الماوردى ، والرويانى ، وسليم الرازى إنه ظاهر مذهب الشافعى .

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة باب - ما جاء فى كراهية الاستنجاء باليمين -

(٢) قوله - ليجتمعا - أى الدليلان فى العمل .

(٣) آية رقم ٣ من سورة المجادلة .

(٤) آية رقم ٩٢ من سورة النساء .

(٥) راجع : فواتح الرحموت ١ / ٣٦٥ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت بالهامش .

(٧) عبارة جلال الدين المحلى - بمجرد - وهى أدق فى نظرى .

وقيل : قياساً فلابد من جامع وهو فى المثال المذكور حرمة سببهما أى الظهار والقتل .

وعزاه الآمدى للشافعى (١) ، وصححه (٢) هو والإمام فخر الدين (٣) .

وإن اختلف الحكم دون السبب كما فى قوله تعالى فى التيمم ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ﴾ (٤) وفى الوضوء ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ (٥) .

فالموجب لهما متحد وهو الحدث ، والحكم مختلف وهو المسح فى المطلق ، والغسل فى المقيد بالمرافق .

ففيه الخلاف الذى فى الحالة قبلها كما ذكره أبو الوليد الباجى ، وابن العربى .

وقيل : لا يحمل المطلق على المقيد .

والأكثر يحمل .

قيل : لفظاً .

وقيل : قياساً والجامع اشتراكهما فى سبب حكمهما .

وإن ورد المطلق وهناك مقيدان بقيدتين متنافيتين ، وليس أحدهما أولى بالمطلق من الآخر قياساً استغنى عنهما ، ونقى المطلق على إطلاقه كما فى قوله تعالى فى قضاء رمضان ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ (٦) وفى كفارة الظهار ﴿ فصيام شهرين متتابعين ﴾ (٧) وفى صوم التمتع ﴿ فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا

(١) راجع : الإحكام ٣ / ٥ .

(٢) الضمير يعمد على الآمدى رحمه الله .

(٣) راجع : الحصول ١ / ٤٥٩ .

(٤) ، (٥) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

(٦) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٧) آية رقم ٤ من سورة المجادلة .

رجعتم ﴿ (١) فيجری قضاء رمضان على إطلاقه من جوازه متتابعاً ، ومفرقاً
لامتناع تقييده بهما لتنافيهما ، وبواحد منهما لانتفاء مرجحه .

ومن ذلك حديث ولوغ الكلب (٢) .

فإنه في رواية - إحداهن بالتراب (٣) - مطلقاً ، وفي رواية -
أولاهن (٤) - ، وفي أخرى - أخراهن (٥) .

فألغى القيدان وعمل بالمطلق على إطلاقه من جوازه في أى واحدة
كانت .

(١) آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

(٢) حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب - حكم ولوغ الكلب - .

وأخرجه الترمذى في أبواب الطهارة باب - ما جاء في سؤر الكلب - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - غسل الإناء من ولوغ الكلب - .

(٣) هذه رواية البزار وإسناد هذه الرواية حسن كما قال ابن حجر في

- تلخيص الحبير ١ / ٤٠ -

(٤) هذه رواية مسلم ، والترمذى .

(٥) رواية عند الترمذى .

الظاهر ، والمؤول

ص : الظاهر الدالُّ برجحانِ إِنْ .°. يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْجُوحِ تَأْوِيلَ زَكْنَ
صَحِيحٌ إِنْ كَانَ دَلِيلٌ أَوْ حَسْبٌ .°. فَفَاسِدٌ وَلَا لَشَيْءٍ فَلَمَبٌ
مِنَ الْبَعِيدِ حَمْلُهُمْ عَلَى ابْتَدَى .°. أَمْسَكَ وَلَمْ يُبْضِضْ عَلَى الْحَدَى
وَحَمْلُهُمْ سِتِينَ مَسْكِينًا عَلَى .°. مُدًا وَمَنْ لَيْسَ مُبَيَّنًّا فَلَا
وَحَبْرَ الْجَنِينِ إِذَا يَلِيهِ .°. ذِكَاةٌ أَمَّهُ عَلَى التَّشْبِيهِ
عَلَى النَّدْوِ وَالْقَضَا وَإِيْمَا .°. قَدْ نَكَحَتْ عَلَى الصَّفَارِ وَالْإِمَا
وَحَمَلُ مَا فِي آيَةِ الزَّكَاةِ فِي .°. بَرَاءَةٍ عَلَى بَيَانِ الْمَصْرُوفِ
وَحَمَلُ ذِي الْقُرْبَى عَلَى الَّذِي سَلَكَ .°. فِي الْفَقْرِ لَا لِلْأَغْنِيَا وَمَنْ مَلَكَ
ذَا رَحِمَ عَلَى الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ .°. وَإِنْ يَكُنْ خُصٌّ بِهِذَيْنِ الْوُقُوعِ
وَيَشْفَعُ الْأَذَانُ أَنْ يَجْعَلَ .°. شَفْعًا لِمَا مِنْ قَبْلَهُ حَصَلَهُ
ش : الظاهر : ما (١) دلَّ دلالة ظنية (٢) .

بخلاف القطعية فإنه يسمى نصاً - كما مر في المنطوق والمفهوم - .

والتأويل : حمل الظاهر (٣) على المحتمل (٤) المرجوح .

فإن كان الحمل لدليل صيره راجحاً فتأويل صحيح ، أو لما ظنُّ دليلًا
وليس بدليل في الواقع ففاسد ، أو لا لشيء فهذا ليس بتأويل بل هو لعب غير معتد
به لأنه إنما سمي مؤولاً لأنه يؤول إلى الظاهر عند قيام الدليل عليه .

ثم التأويل قريب إن ترجح على الظهر بأدنى دليل نحو : « إذا قمتم إلى
الصلاة » (٥) أي أردتم القيام لها .

(١) قوله - ما - أي لفظ بدليل تبادره من - دل - مفرداً كان أو مركباً .

(٢) قوله - ظنية - أي راجحة .

(٣) قوله - حمل الظاهر - أي صرفه عن ظاهره .

(٤) قوله - المحتمل - بصيغة اسم المفعول .

(٥) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

وبعيد^(١) لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه .

وفى النظم كأصله منه أمثلة :

فمن ذلك : تأويل الحنفية :- أمسك - من قوله ﷺ لغيلان وقد أسلم على
عشر نسوة :- أمسك أربعاً ، وفارق سائرهن - .

رواه الشافعي^(٢) وغيره . على ابتدئ نكاح أربع منهن فيما إذا كان
نكحهن معاً لبطلانه كالمسلم . بخلاف نكاحهن مرتباً فيمسك الأربع الأوائل .

وجهُ بعدهُ : أن المخاطب به قريب عهد بالإسلام لم يسبق له بيان
شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك^(٣) ، ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره
مع كثرتهم وتوفر دواعي حمله الشريعة على نقله لو وقع .

ومن ذلك : تأويل يحيى بن أكثم^(٤) وغيره حديث الصحيحين :- لعن
الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده^(٥) - .

على بيضة الحديد (التي فوق رأس المقاتل ، وعلى حبل السفينة ليوافق
أحاديث اعتبار النصاب في القطع .

وجهُ بعدهُ ما فيه من صرْف اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاج

(١) هذا هو القسم الثاني للتأويل حيث إنه ينقسم إلى : قريب ، وبعيد .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب - في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة - .

وأخرجه ابن ماجة في كتاب النكاح باب - الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة .

(٣) قوله - مع حاجته إلى ذلك - أى وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولا يخفى أن
هذا كافٍ في بعد هذا التأويل .

(٤) هو : يحيى بن أكثم بن محمد التميمي فقيه أصولي مجتهد توفي رحمه الله سنة ٢٤٢ هـ

راجع : تاريخ بغداد ١٤ / ١٩١ ، والأعلام ٨ / ١٣٨ .

(٥) حديث صحيح

أخرجه البخاري في كتاب الحدود باب - لعن السارق إذا لم يسم - .

وأخرجه مسلم في كتاب الحدود باب - حد السرقة ونصابها - .

والحبل المعهود غالباً المؤيد إرادته بالتوبيخ باللعن لجريان عادة الناس بتوبيخ سارق القليل دون الكثير ، وترتيب القطع على سرقة ذلك (^(١)) لأنه يجر إلى سرقة غيره مما يقطع (^(٢)) فيه ، وهذا تأويل قريب .

ومن ذلك تأويل الحنفية قوله تعالى ﴿ فَأطْعِمْ سِتِينَ مَسْكِينًا ﴾ (^(٣)) على ستين مَدّاً بأن يقدّر مضاف أى طعام ستين مسكيناً (وهو ستون مَدّاً فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً كما يجوز إعطاؤه لستين في يوم لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة ، ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد .

ووجه بعده : أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف ، وألغى ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة ، وبركتهم ، وتظافر قلوبهم على الدعاء للمحسن (^(٤)) .

ومن ذلك : تأويلهم أيضاً حديث أبي داود وغيره : - من لم يبيت الصيام من (^(٥)) الليل فلا صيام له (^(٦)) - .

على القضاء والنذر لصحة غيرهما بنية من النهار عندهم .

(١) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلي نقله السيوطي هنا ولم يصرح بقائله .

(٢) قال البناني رحمه الله : ... فالقطع ليس مترتباً على سرقة البيضة والحبل من حيث ذاتهما بل من حيث ما يجران إليه من غيرها مما فيه القطع .

(٣) آية رقم ٤ من سورة المجادلة .

(٤) ما بين القوسين كلام الشيخ جلال الدين المحلي نقله السيوطي هنا ولم يشر إلى قائله .

(٥) قوله - من الليل - (من) ابتدائية أو بمعنى - في - .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب - النية في الصيام - .

وأخرجه الترمذي في كتاب الصوم باب - ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام باب - ما جاء في فرض الصوم من الليل - .

ووجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على نادر لندرة القضاء
والنذر (بالنسبة إلى صوم المكلف) (١) في أصل الشرع .

ومن ذلك : تأويلهم أيضاً حديث أبي داود وغيره :- أيما امرأه نكحت
نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل (٢) .

على الصغيرة والأمة والمكاتبة . أي حملة أولاً (٣) بعضهم على الصغيرة
لصحة تزويج الكبيرة نفسها عندهم كسائر تصرفاتها .

فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأة في حكم اللسان (٤) .

فحملة بعض آخر على الأمة .

فاعترض بقوله في رواية البيهقي (٥) :- فإن أصابها فلها مهر مثلها -
فإن مهر الأمة لسيدها .

فحملة بعض متأخريهم على المكاتبة فإن المهر لها .

ووجه بعده على كل : أنه قصر للعام المؤكد عمومها بما (٦) على صورة

(١) عبارة الشيخ جلال الدين المحلي : (بالنسبة إلى الصوم المكلف به) وهي أوضح .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب - في الولي -

وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب - لا نكاح إلا بولي - .

(٣) قوله - أي حملة أولاً - أشار بذلك إلى أن الحمل على ما ذكر تدريجي لا معي .

- حاشية البناني ٢ / ٥٤ .

(٤) قوله - في حكم اللسان - أي اللغة ، ولما كانت مرجعاً ومعتمداً جعلها حاكمة حيث

أضاف الحكم لها .

(٥) المذكور في سنن البيهقي - كتاب النكاح باب - لا نكاح إلا بولي - (ولها مهرها) .

وفي سنن ابن ماجه : فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها .

(٦) قوله - المؤكد عمومها بما - أي لأن المرأة نكرة في سياق الشرط فتعم ، وقال المازري

رحمه الله : إذا تأكد العموم يمتنع تخصيصه وههنا قد تأكد بقوله - باطل باطل باطل

ثلاث مرات .

حاشية البناني ٢ / ٥٥ .

نادرة مع ظهور قصد الشارع عموميه بأن تمنع المرأة مطلقاً من استقلالها
بالنكاح الذى لا يليق بمحاسن العادات استقلالها به .

ومن ذلك : تأويلهم أيضاً حديث ابن حبان : - ذكاة الجنين ذكاة
أمه (١) - .

على التشبيه أى مثل ذكاتها على الرفع ، أو كذكاتها على النصب فيكون
المراد الجنين الحي أى يذكى كما تذكى أمه لحرمه الميت عندهم .
ووجه بعده : ما فيه من التقدير المستغنى عنه .

أما على رواية الرفع (٢) وهى المحفوظة كما قال المحدثون منهم
الخطابى (٣) فبأن يعرب - ذكاة الجنين خبراً لما بعده أى ذكاة أم الجنين ذكاة
له .

يدل عليه رواية البيهقى (٤) - ذكاة الجنين فى ذكاة أمه - .

وفى رواية : - بذكاة أمه - .

وأما على رواية النصب - إن ثبتت - فبأن يجعل على الظرفية كما فى -
جئتك طلوع الشمس - أى وقت طلوعها . والمعنى : ذكاة الجنين حاصلة وقت
ذكاة أمه وهو موافق لمعنى رواية الرفع فيكون المرد الجنين الميت وإن ذكاة أمه
التي أحلتها أحلته تبعاً لها .

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٧ / ٥٥٥ .

ومسند احمد ٣ / ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .

(٢) المراد بالرفع والنصب أى فى كلمة - ذكاة - الثانية -

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٥٥ .

(٤) هذا اللفظ غير موجود عند البيهقى فى السنن الكبرى ، واللفظ الموجود عنده فى كتاب
الضحايا باب - ذكاة ما فى بطن الذبيحة - (ذكاة الجنين ذكاة أمه ، وذكاته ذكاة
أمه ، - فذكاة ما فى بطنها فى ذكاتها -)

يؤيد ذلك ما فى بعض طرق الحديث من قول السائلين يا رسول الله :
إنا ننحر الإبل ، ونذبح البقرة ، والشاة فنجد فى بطنها الجنين أفنلقيه أم
نأكله ؟

فقال : - كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه (١) - .

فالظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محلّ الشك بخلاف الحيّ الممكن
الذبح . فمن المعلوم أنه لا يحلّ إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت ليطابق
السؤال (٢) .

ومن ذلك : تأويلهم أيضاً والمالكية قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات ﴾ (٣) إلى
آخره على بيان المصرف أى محلّ الصرف بدليل ما قبله ﴿ ومنهم من يلمزك
فى الصدقات ﴾ (٤) إلى آخره .

ذمهم الله تعالى على تعرضهم لها لخلوهم عن أهليتها ثم بيّن أهلها بقوله :
﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ (٥) إلى آخره .

أى هى هذه الأصناف دون غيرهم ، وليس المراد دون بعضهم أيضاً
فيكفى الصرف لأى صنف منهم .

وجه بعده : ما فيه من صرف اللفظ عن ظاهره من استيعاب الأصناف
لغير مناف له . إذ بيان المصرف لا ينافيه فليكونا مرادين فلا يكفى الصرف
لبعض الأصناف إلا إذا فقد الباقي للضرورة حينئذ .

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الأطعمة باب - ما جاء فى ذكاة الجنين - .

وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب الضحايا باب - ذكاة ما فى بطن الذبيحة - .

(٢) راجع : شرح جلال الدين المحلى لجمع الجوامع ٢ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) آية رقم ٦٠ من سورة التوبة .

(٤) آية رقم ٥٨ من سورة التوبة .

(٥) آية رقم ٦٠ من سورة التوبة .

ومن ذلك : تأويل الحنفية قوله تعالى ﴿ ولذى القربى ﴾ (١) على الفقراء من قرابة النبي ﷺ دون الأغنياء لأن المقصود سدُّ الخلة أى الحاجة وهى منتفية مع الغنى . فلا يعطى الغنى من الفيء والغنيمة شيئا .

ووجه بُعْده : ما فيه من صرف العام عن العموم لغير صارف مع ظهور أن القرابة سبب الاستحقاق .

وهذا المثل من زيادتي وهو فى المختصر (٢) .

ومن ذلك : تأويل بعض أصحابنا حديث السنن الأربعة : - من ملك ذا رحم محرم فهو حر (٣) - .

وفى لفظ - عتق عليه - .

على الأصول والفروع ما تقرر عندنا من أنه إنما يعتق بالملك ما ذكر .

ووجه بُعْده ما فيه من صرف العام (٤) عن العموم لغير صارف ، وتوجيه ما تقرر أن نفى العتق عن غير الأصول ، والفروع للأصل المعقول وهو أنه لا عتق بدون إعتاق .

خولف هذا الأصل فى الأصول لحديث مسلم : - لا يجزى ولدٌ والدٌ إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه (٥) - أى بالشراء من غير حاجة إلى صيغة الإعتاق .

(١) جزء من آية رقم ٤١ من سورة الأنفال ، ومن آية رقم ٧ من سورة الحشر .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١٦٩ .

(٣) أخرجه أبو داود فى العتق باب - فيمن ملك ذا رحم محرم .

وأخرجه الترمذى فى الأحكام باب - ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم - .

وأخرجه ابن ماجه فى العتق باب - من ملك ذا رحم محرم فهو حر - .

وأحمد فى المسند ٥ / ٢٠ .

(٤) قوله - من صرف العام (أى وهو - ذا رحم -) وإنما كان عاماً لكونه نكرة فى سياق الشرط .

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب العتق باب - فضل العتق - .

وفى الفروع لقوله تعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ (١) دل على نفى اجتماع الولدية والعبدية (٢) .

والحديث (٣) . قال النسائي : منكر .

والترمذى لا يتابع ضمرة (٤) عليه وهو خطأ عند أهل الحديث .

نعم رواه الأربعة من غير طريق ضمرة ، وصححه الحاكم ، وقال الترمذى العمل عليه عند أهل العلم (٥) .

فحتاج نحن إلى بيان مخصص له بخلاف الحنفية (٦) .

وقد يقال مخصصه القياس على النفقة (٧) فإنها لا تجب عندنا لغير الأصول والفروع .

ومن ذلك تأويل بعض السلف حديث الصحيحين : - أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة (٨) -

(١) آية رقم ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٢) قوله - على نفى اجتماع الولدية والعبدية - أى على نفى استقرار اجتماعهما مع عدم استمراره فاندفع ما يقال من أن اجتماعهما لازم لحصول العتق فإنه فرع الملك إذ لا عتق إلا بالملك .

(٣) المراد به حديث (من ملك ذا رحم ...) إلى آخره .

(٤) هو: ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبد الله أصله دمشقى صدوق يهمل كثيراً من التاسعة .

راجع : تقريب التهذيب ١ / ٣٧٤ .

(٥) عبارة الترمذى - عند بعض أهل العلم -

(٦) قوله - بخلاف الحنفية - أى فإنهم يقولون بمقتضاه من التعميم فى كل ذى رحم محرم فلا يحتاجون إلى التخصيص .

(٧) قوله - القياس على النفقة - أى بجامع أنه حق للقرابة .

(٨) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان باب - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة -

وأخرجه مسلم فى كتاب الصلاة باب - الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة - .

على جعله شفعا الأذان ابن أم مكتوم بأن يؤذن قبله للصبح من الليل
ولا يزيد على إقامته (١) .

حملة على ذلك ما قاله من أفراد كلمات الأذان .

ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من تثنية كلمات
الأذان وإفراد كلمات الإقامة أى المعظم فيهما المؤيد إرادته بما فى رواية فى
الصحيحين أيضاً - إلا الإقامة (٢) - أى كلماتها فإنها تثنى .

(١) قوله - ولا يزيد على إقامته - يحتمل أن ضمير - إقامته - لابن أم مكتوم فيكون معنى
- يوتر الإقامة - على ما ذهبوا إليه أن يجعل إقامة ابن أم مكتوم وتراً بأن لا يقيم بلال
إقامة ثانية تشفعها .

ويحتمل وهو الظاهر عود الضمير إلى بلال أى لا يزيد على إقامة نفسه بأن يوترها ،
ولا يضم إليها غيرها .

قال البناني : هذا كله جرى على كلامهم وهو فى غاية البعد .

(٢) صحيح البخارى كتاب الأذان باب - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة -
وصحيح مسلم كتاب الصلاة باب - الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة -

المُجْمَل

ص : هو الذى لم تَضَحْ دَلَالَتُهُ . . . فليس منه إذ بدت إرادته
آية سرقة ومسح الرأس . . . وحرمة النساء ورفع الناس
ونحو لا نكاح إلا بولي . . . وقد حكى دخولها فى المجمل
ش : المجمل : ما لم تتضح دلالاته .

فشمل القول ، والفعل ، وخرج المهمل إذ لا دلالة له ، والمبين^(١)
لاتضاح دلالاته فلا إجمال فى الأمثلة المذكورة فى الآيات لوضوح
دلالة الكل خلافاً لمن ادعاه .

فقيل آية السرقة^(٢) مجملة فى اليد لأنها تطلق على العضو إلى الكوع ،
والى المرفق ، والى المنكب ، وفى القطع^(٣) لأنه يطلق على الإبانة ، وعلى
الجرح ، ولا ظهور لواحد من ذلك ، وإبانة الشارع من الكوع مبين^(٤) أن
المراد ذلك .

وقيل : قوله تعالى ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾^(٥) مجمل لتردده^(٦) بين
مسح الكل ، والبعض ، ومسح الشارع الناصية مبين لذلك^(٧) .
ورد بأننا لا نسلم تردده بين ذلك ، وإنما هو لمطلق المسح الصادق بأقل ما
يطلق عليه الاسم ، وبغيره .

(١) قوله - والمبين - أى الذى لاخفاء فيه لا ما وقع عليه البيان .

(٢) آية السرقة هى قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها جزاء بما كسبا نكالا من
الله والله عزيز حكيم ﴾ - المائدة ٣٨ - .

(٣) قوله ﴿ وفى القطع ﴾ أى آية السرقة مجملة أيضا فى القطع .

(٤) قوله - مبين لذلك - أى الإجمال الذى فى القطع واليد .

وقوله - مبين - خبر - إبانة - وذكره لاكتساب - إبانة - التذكير من المضاف إليه .

(٥) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

(٦) قوله - مبين لذلك - أى الإجمال الذى فى القطع واليد .

(٧) قوله (ومسح الشارع الناصية مبين لذلك) أى لأن المراد بعض بقدر الناصية لأن

الحنفية لا يقولون بتعين الناصية . حاشية البنانى ٢ / ٥٩ .

وقيل : قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ (١) مجمل لأن إسناد التحريم إلى العين لا يصح لأنه إنما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره وهو محتمل لا حاجة إلى جميعها ، ولا مرجح لبعضها فكان مجملاً .

ورد بوجود المرجح وهو العرف فإنه يقضى بأن المراد تحريم الاستمتاع بوطء ونحوه .

وقيل : حديث - رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (٢) - مجمل لأنه لا يصح رفع المذكورات مع وجودها حساً فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين أمور لا حاجة إلى جميعها ، ولا مرجح لبعضها فكان مجملاً (٣) .

ورد بوجود المرجح وهو العرف فإنه يقضى بأن المراد رفع المؤاخذه .
وقيل حديث الترمذي وغيره - لا نكاح إلا بولي (٤) - مجمل لأنه لا يصح نفى النكاح بدون ولي مع وجوده حساً (٥) فلا بد من تقدير شيء ، وهو متردد بين الصحة ، والكمال ، ولا مرجح لواحد منها فكان مجملاً (٦) .

(١) آية رقم ٢٣ من سورة النساء .

(٢) رواه الحافظ أبو القاسم التميمي المعروف بأخي عاصم في مسنده .

ورواه البيهقي في الخلافيات .

ورواه ابن ماجه وغيره بلفظ : - إن الله وضع .

(٣) هذا قول بعض الحنفية ، وأبي الحسين البصري ، وأبي عبد الله البصري .

راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٦٠ ، وتشتيف المسامع ٢ / ٨٣٦ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب - في الولي - .

وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب - ما جاء لا نكاح إلا بولي - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب - لا نكاح إلا بولي -

وأخرجه أحمد في المسند ٤ / ٣٩٤ .

(٥) قوله - مع وجوده حساً - أي بناء على تسمية الفاسد نكاحاً .

(٦) راجع : الترياق النافع ١ / ٢٢٣ وإرشاد الفحول ص ١٧٠ .

ورد بوجود المرجح لنفي الصحة وهو قريه من نفي الذات ، فإن ما انتفت
صحته لا يعتد به فيكون كالمعدوم بخلاف ما انتفى كما له فقد يعتد به .

وقيل حديث الشيخين : - لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (١) -
مجمل ، والكلام فيه كالكلام في الذي قبله .
وكذا حديث لا صيام لمن لم يبيت - .
فلذا حذفته في النظم .

ص : وإنما الإجمال في الأنوار . . . والقرء والجسم وكما اختار
وقوله سبحانه أو يعفوا . . . والراسخون مبتدأ أو عطف
ونحو لا يمنع جار جاره . . . أن يضع الحديث أي إضماره

ش : الإجمال تارة يقع في المفرد ، وتارة في المركب .
فالأول قد يكون لوضع اللفظ لكل منهما كالقرء فإنه وضع للحيض
وللطهر (٢) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب - وجوب القراءة للإمام والمأموم - .
وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب - وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة - .
(٢) القرء : الوقت . فهو يطلق على كل زمان اعتيد حصول شيء فيه .
فيقال للريح قرء لأنها تهب في وقت معين ، ويقال للمرأة قرء لأن لها وقتاً معيناً تحيض
فيه ، ويقال للحمى قرء .
قال المتنبي فيها :

رزائتي كأن بها حياة . . . فليس تنزير إلا في الظلام
بذلت لها المطارف والحشايا . . . فعافتها ربانت في عظامي
يضيق الهلدا عن نفسي وعنهما . . . فتوسعه بأنواع السقام
أبنت الدهر عندي كل بنت . . . فكيف وصلت أنت من الزحام

وقد يكون لصلاحيته لهما بالمشابهة كالنور صالح للعقل ، ونور^(١) الشمس
لتشابههما بوجه^(٢) .

أو بالمماثلة كالجسم صالح للسماء والأرض لتمثيلهما^(٣) .

أو بما ورد عليه من إلال كال مختار فإنه صالح للفاعل ، والمفعول بإلاله
بقلب الياء المكسورة ، أو المفتوحة ، ويتميز بحرف الجر . فنقول في
الفاعل مختار لكذا - وفي المفعول - مختار من كذا - .

ومن الثاني : قوله تعالى ﴿ أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ﴾^(٤) لتردده
بين الزوج ، والولى .

وقد اختلف فى ذلك الصحابة^(٥) .

وحمله الشافعى على الزوج ، ومالك على الولى لما قام عندهما فى ذلك .

وقوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون ﴾^(٦) الآية . لتردد
لفظ - الراسخون - بين العطف والابتداء .

(١) قوله - صالح للعقل ونور الشمس - هو مثال إذ النور صالح لغيرهما أيضا كالإيمان
والقرآن .

(٢) قوله - لتشابههما بوجه - أى وهو الاهتداء بكل منهما .

(٣) قوله - لتمثيلهما - أى فى الجسمية وهو التركيب من جزأين فصاعدا .

وقيل فى العدد وهو كون كل سبعا .

والأولى أظهر .

وانما خصهما بالذكر مع أن الذكر يطلق على غيرهما لكونهما أعظم الأجسام المشاهدة .

حاشية البنانى ٢ / ٦١ .

(٤) آية رقم ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٥) قال على كرم الله وجهه هو الزوج .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما هو الولى .

(٦) آية رقم ٧ من سورة آل عمران .

وحمله الجمهور على الابتداء لما قام عندهم .
وقد تقدم مبسوطاً في المتشابه .
وقوله ﷺ : - لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره - رواه
الشيخان (١) .
لتردد ضمير - جداره - بين عوده إلى الجدار الموضوع عليه ،
والواضع .
وقد تردد الشافعي في المنع لذلك . والجديد المنع (٢) لحديث الحاكم : - لا
يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس (٣) - .
وأيد عود الضمير إلى الواضع بأنه أقرب مذكور .
ص : وفي الكتاب والحديث وقعا . . . كما مضى والظاهر من معا
ش : المجلد واقع في القرآن والسنة كالأمثلة السابقة ونحوها .
ونفاه داود الظاهري (٤) .
قال الصيرفي (٥) : لا أعلم من نفاه غيره .

-
- (١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم باب - لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره ..
وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب - غرز الخشب في جدار الجار - .
وأخرجه ابن ماجه في الأحكام باب - الرجل يضع خشبة على جدار جاره - .
وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٤٠ .
- (٢) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ١٥٨ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٥٩ ،
والآيات البيّنات ٣ / ١٥١ ، ونشر البنود ١ / ٢٧٦ .
- (٣) حديث صحيح .
- أخرجه أبو داود عن حنيفة الرقاشي بلفظ : لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ،
صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٢٥ .
- (٤) ، (٥) راجع : البحر المحيط ٣ / ٤٥٥ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤١٥ ،
وتشنيف المسامع ٢ / ٨٤٢ .

ص : واللفظ تارة لمعنى يرد . . . وتارة لآخرين يقصد
على الأصح مجمل فإن بقي . . . ذا منهما يعمل به ويوقف

ش : إذا ورد من الشارع لفظ مطلق وذلك اللفظ له استعمالان تارة (١) يرد
لمعنى واحد ، وتارة يرد لمعنيين ليس ذلك المعنى أحدهما - كما قيد به
ابن السبكي (٢) إطلاقهم بحثاً من عنده - وقال الشيخ جلال الدين (٣) :-
الظاهر أنه مرادهم - ، وهو معنى قولى - لآخرين - أى غير ذلك
المعنى . ففيه قولان :

أصحهما : أنه مجمل لتردده بين المعنى والمعنيين .

والثانى : يحمل على المعنيين لأنه أكثر فائدة .

فإن كان ذلك المعنى أحدهما عمل به جزمًا لوجوده فى الاستعمالين ،
ووقف الآخر للتردد فيه .

وقيل : يعمل به أيضاً لأنه أكثر فائدة .

(١) قوله - تارة - أى مرة ويجمع على تارات وتير كعنب .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع مع شرح جلال الدين ٢ / ٦٥ .

البيان

ص : إخراجُه من حيز الإشكال . . . إلى تجليهِ البيان العالى
وانما يجب أى إرفاقاً . . . لمن أريد فهمه اتفـاقاً
وجاز بالفعل والظن لما . . . يفوقه على الأصح فيهما
إن يتفق قول وفعل فى البيان . . . فالحكم للسابق والتأكيد ثان
ولو جهلنا عينه على الأصح . . . أو خالفنا القول فى الأقوى رجح

ش : البيان . مصدر بمعنى التبيين وهو إخراج الشيء (١) من حيز (٢) الإشكال
إلى حيز التجلى أى الاتضاح .

فالإتيان بالظاهر من غير سبق إشكال لا يسمى بياناً .

والإتيان بالحيز فى الحد لا يضر ، وإن كان مجازاً لجواز دخول المجاز
الذى لا يلبس فى الحدود .

ثم نبهت على مسائل :

(الأولى) : اتفقوا على أنه لا يجب بيان المجلد إلا لمن أريد منه فهمه
لحاجته إليه : إما للعمل كالصلاة ، أو للإفتاء كأحكام الحيض فى
حق الرجال بخلاف غيره .

قال الشيخ ولى الدين : وكأنه أريد بالواجب هنا ما لا بد منه إذ
لا يجب على الله تعالى شئ .

وقد نبهت على ذلك بقولى - من زيادتى - أى إرفاقاً .

(الثانية) : يجوز البيان بالفعل كما يجوز بالقول .

(١) قوله - إخراج الشيء - أى من قول أو فعل ، والإخراج بالقول أو الفعل أيضاً .

(٢) قوله - من حيز الإشكال - إضافة - حيز - لما بعده بيانية .

والمراد بالحيز الصفة أى من صفة هى الإشكال إلى صفة هى التجلى والاتضاح .

وقيل : لا . لطول زمن ^(١) الفعل فيتأخر البيان به مع إمكان تعجيله بالقول وذلك ممتنع .

وأجيب بأننا لا نسلم امتناعه ^(٢) ، وقد بينت صلاته ﷺ وحجه آية ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ ^(٣) ، ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ ^(٤) .

(الثالثة) : يجوز بيان المعلوم بالمظنون ^(٥) ، وإن كان ^(٦) دونه ^(٧) في الدلالة لوضوحه ^(٨) .

(١) قوله - وقيل لا لطول زمن الفعل - محله إذا لم يعلق البيان بالفعل وإلا فلو قال - القصد بما كلفتم به من هذه الآية ما أفعله - ثم فعله فلا خلاف في أنه بيان .

(٢) قوله - لا نسلم امتناعه - هذا على سبيل التّنزل ، وإرخاء العنان وإلا فلا نسلم أولاً أن الفعل أطول من القول إذ قد يطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان ما في الركعتين من الهيئات .

سلمنا ذلك : لكن لا نسلم لزوم تأخير البيان . إذ محلّ اللزوم أن لا يشرع فيه عقب الإمكان ، وهنا قد شرع فيه ، وإنما الفعل هو الذى يستدعى زماناً ومثله لا يعدّ تأخيراً . سلمنا ذلك : لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان إذا كان لغرض وما هنا فلفرض وهو سلوك أقوى الطريقتين فى البيان إذ الفعل أقوى فى البيان من القول لكونه أدلّ على المقصود . سلمنا ذلك : لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان مطلقاً إنما يمتنع تأخير عن وقت الحاجة .

حاشية البنانى ٢ / ٦٨ .

(٣) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٤) آية رقم ٩٧ من سورة آل عمران

(٥) قوله - يجوز بيان المعلوم بالمظنون - المراد بالمعلوم : المعلوم متناً لأن المعلوم الدلالة واضح لا يحتاج إلى بيانه بالمظنون .

والمراد بالمظنون أى فى المتن أيضاً وهو مروى الآحاد كأيمانهما فى القراءة الشاذة يبين بها قراءة - أيديهما - المتواترة فى آية السرقة .

(٦) قوله - وإن كان - أى المظنون .

(٧) قوله - دونه - الضمير يعود على المعلوم .

(٨) قوله - لوضوحه - أى يجعل المظنون محل المعلوم لوضوح دلالاته دون المعلوم .

وقيل : لا . لأنه (١) دونه (٢) . فكيف يجعل في محله حتى كأنه المذكور بدله ؟ .

وعلى هذا يجب أن يكون البيان أقوى دلالة من المبين .
واختاره ابن الحاجب (٣) .

وقيل : يجوز أن يكون مساوياً .
وعليه الكرخي (٤) .

وقيل : إن عم وجوبه سائر المكلفين كالصلاة وجب أن يكون بيانه معلوماً متواتراً .

وإن لم تعم به البلوى ، واختص العلماء بمعرفته كنصاب السرقة ، وأحكام المكاتب قيل في بيانه خبر الواحد .
حكاه القاضي عن العراقيين .

(الرابعة) : إن ورد في البيان قول وفعل : فإن اتفقا في البيان فالمبين هو السابق قولاً كان أو فعلاً ، والآخر تأكيد له ، وإن كان دونه في القوة سواء علمنا عين السابق أم جهلناه .

وقيل : إن جهلنا عين السابق قدر المرجوح وهو الفعل سابقاً ليكون هو المبين ، والقول تأكيد له لئلا يلزم من عكسه تأكيد الشيء بما هو دونه وهو ممتنع .

(١) الضمير في قوله - لأنه - يعود على المظنون .

(٢) الضمير في قوله - دونه - يعود على المعلوم .

(٣) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ١٦٣ .

(٤) عبارة ابن الحاجب في المختصر :- والكرخي : يلزم المساواة - .

راجع : بيان المختصر ٢ / ٣٩٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٤٨ .

وأجيب بأن ذلك في التأكيد غير المستقل . أما المستقل فلا .

ألا ترى أن الجملة تؤكد بجملة دونها .

وإن لم يتفقا رجح القول ، فيجعل هو المبين سواء تقدم أو تأخر
ويحمل الفعل على أنه من خصائصه ﷺ جمعاً بين الدليلين (١) .
وقال أبو الحسين البصري (٢) : البيان السابق قولاً كان أو فعلاً ،
والمتأخر في صورة تقدم الفعل ناسخ .

مسألة

ص : تأخيره عن وقت فعل لم يقع . . . وإن نقل بأن ذلك ما امتنع
وواقع للوقت عند الأكثر . . . ثالثها لا إن يكن ذا ظاهر
وقيل لا يؤخر الإجمالي . . . فيه وقد قيل بعكس التالي
وقيل لا في غير نسخ بل نقل . . . جوازه في النسخ قطعاً لا يخل
وقيل لا يجوز أن يؤخراً . . . بعض وأبداً البعض إذ ليس عراً
ثم على المنع أجز فيما اعتلى . . . للمصطفى تأخير تبليغ إلى
حاجة موجود ونفى علمه . . . بذات ما خصص أو بوسمه

ش : تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع (٣) ، وإن قلنا بجوازه .

(١) مثال ذلك : لو طاف ﷺ بعد نزول آية سورة الحج المشتملة على الطواف « وليطوفوا
بالبیت العتیق » لو طاف طوافين ، وأمر بواحد فالقول حينئذ هو البيان وفعله ﷺ الزائد
على مقتضى قوله نذب أو واجب في حقه ﷺ دون أمته .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ٣١٢ .

(٣) راجع : المستصفى ١ / ٣٦٨ ، والفائق في أصول الفقه ٢ / ٤٦٧ .

والقول بجوازه مبنى على تكليف مالا يطاق .

والتعبير بوقت الفعل أحسن كما قال ابن السبكي ^(١) من التعبير بوقت الحاجة فإنها كما قال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني ^(٢) عبارة لائقة بالمعتزلة القائلين بالمؤمنين حاجة إلى التكليف ليستحقوا الثواب بالامتثال .

وأما تأخيرها عن وقت الخطاب إلى وقت الفعل ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه جائز وواقع سواء كان المبين ظاهراً وهو غير المجمل كعام تبين تخصيصه ، ومطلق تبين تقييده ، ودالاً على حكم تبين نسخه . أم لم يكن وهو المجمل كمشترك تبين أحد معنييه ، ومتواطئ تبين أحد ما صدقاته .

الثانى : أنه ممتنع مطلقاً .

وعليه المعتزلة ، وأبو إسحق المروزي ^(٣) من أصحابنا لإخلاله بفهم المراد عند الخطاب ^(٤) .

الثالث : يمتنع فى ماله ظاهر للإلباس بإيقاع المخاطب فى فهم غير المراد . بخلاف ماله ظاهر وهو المجمل .

وعليه الكرخي ^(٥) .

الرابع : عكسه .

وهو من زوائد . حكاة الإبيارى فى - شرح البرهان - وعلة بأن للعام فائدة فى الجملة بخلاف المجمل .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين ٢ / ٦٩ .

(٢) راجع : شرح جلال الدين لجمع الجوامع ٢ / ٦٩ .

(٣) راجع : إرشاد الفحول ص ١٧٤ .

(٤) قوله - لإخلاله - تعليل لامتناع تأخير البيان عن وقت الخطاب .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٧٥٥ .

الخامس ، أنه يمتنع تأخير البيان الإجمالي فيما له ظاهر مثل - هذا العام مخصوص (١) ، وهذا المطلق مقيد ، وهذا الحكم منسوخ ببطل (٢) - لوجود المحذور (٣) قبله (٤) في ذلك دون التفصيلي فيه لمقارنة (٥) الإجمالي .

ودون الإجمالي وغيره فيما لا ظاهر له وهو المشترك والمتواطئ .
وعليه أبو الحسين البصري (٦) .

السادس ، أنه يمتنع في غير النسخ لإخلاله بفهم المراد من اللفظ بخلاف النسخ لأنه رفع للحكم ، أو بيان لانتهاء أمدّه .
وعليه الجبائي .

وقيل : يجوز تأخير (٧) النسخ اتفاقاً ، وإن الخلاف في غيره لانتفاء الإخلال بالفهم عنه .

وعليه القاضي ، وإمام الحرمين ، والغزالي (٨) .

السابع ، أنه يمتنع إبداء بعض وتأخير بعض لئلا يعتقد المكلف بإظهار البعض أن ذلك جميع البيان وهو غير المراد بخلاف تأخير الكل (٩) .

(١) قوله - هذا العام مخصوص .. الخ أمثلة للبيان الإجمالي ، وأما التفصيلي فكأن يقال - العام مخصوص بكذا ، والمطلق مقيد بكذا .. الخ .

(٢) إنما قال - ببطل - ليقاوى كونه إجمالياً ، وحينئذ فيبحث عن ذلك البطل الناسخ .

(٣) قوله - لوجود المحذور - أي وهو إيقاع المخاطب في فهم غير المراد .

(٤) قوله - قبله - أي البيان .

(٥) قوله - لمقارنة الإجمالي - تعليل لقوله - دون التفصيلي - .

(٦) راجع : المعتمد ١ / ٣١٦ .

(٧) قوله - تأخير النسخ - أي تأخير البيان في النسخ .

(٨) راجع : المستصفى ١ / ٣٧٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٨٥٥ .

(٩) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٨٥٥ .

ومن أدلة الوقوع :

قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ﴾ (١) الآية .
فإنه عام فيما يغنم مخصوص بحديث الصحيحين : - من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه (٢) - .

وهو متأخر عن نزول الآية فإنها نزلت في غزوة بدر ، والحديث ورد بعدها في غزوة حنين .

وقوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ (٣) إلى آخره .
فإنها مقيدة بما في أجوبة أسألهم (٤) . وفيه تأخير بعض البيان عن بعض أيضاً .

وقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه السلام ﴿ يا بنى إني أرى في المنام أني أذبحك ﴾ (٥) .

(١) آية رقم ٤١ من سورة الأنفال .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه البخارى في كتاب الجهاد باب - من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلا فله سلبه - .

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد باب - استحقاق القاتل سلب القتيل - .

(٣) آية رقم ٦٧ من سورة البقرة .

(٤) قوله (أجوبة أسألهم) أى الثلاثة وهى قولهم : ما هى أى ما سنها ؟ فأجيبوا بأنها (بقرة لا فارض ولا بكر) ، وقولهم : ما لونها ؟

فأجيبوا بأنها (بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين) ، وقولهم : ما هى إن البقر تشابه علينا ؟ فأجيبوا بأنها (بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث مسلمة لا شية فيها) .

(٥) آية رقم ١٠٢ من سورة الصافات .

فإنه يدل على الأمر بذبح (١) ابنه . ثم بين نسخه بقوله تعالى ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ (٢) .

وعلى القول بالمنع (٣) فرعان :

أحدهما ، أنه يجوز للرسول ﷺ تأخير التبليغ (٤) لما أوحى إليه من قرآن أو غيره إلى وقت الحاجة إليه لا انتفاء المحذور السابق عنه (٥) .

وقيل : لا يجوز لقوله تعالى ﴿ يأياها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ (٦) أى على الفور لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة فلا فائدة للأمر به إلا الفور .

وأجيب بأن فائدته تأييد العقل بالنقل .

وكلام الآمدى (٧) ، والإمام يقتضى المنع فى القرآن قطعاً لأنه متعبد بتلاوته ، ولم يؤخر ﷺ تبليغه بخلاف غيره لما علم من أنه كان يسأل عن الحكم فيحيب تارة (٨) مما عنده ، ويقف أخرى إلى أن ينزل الوحي .

(١) قوله (فإنه يدل على الأمر بذبح ابنه) أى لقوله تعالى ﴿ قال يا ابت افعل ما تؤمر ﴾ وهذا حكم ظاهره الدوام ثم تبين نسخه بقوله تعالى أى بدلالة قوله تعالى ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ .

(٢) آية رقم ١٠٧ من سورة الصافات .

(٣) قوله - بالمنع - أى من التأخير .

(٤) قوله - تأخير التبليغ - أى تبليغ الأصل لا البيان كما قد يتوهم قبل التأمل وإلا لم ينتف المحذور السابق عنه وهو الإخلال بفهم المراد .

(٥) قوله - لانتفاء المحذور السابق عنه - المراد به الإخلال بفهم المراد .

(٦) آية رقم ٦٧ من سورة المائدة .

(٧) راجع : الإحكام ٣ / ٤٤ ، والمحصل ١ / ٤٩٨ .

(٨) فى الأصل - ما - والمثبت من شرح جلال الدين المحلى .

الفرع الثاني : الأصح أيضاً أنه يجوز أن لا يعلم المكلف (١) الموجود عند وجود المخصص بذات المخصص (٢) ، ولا يوصف أنه مخصص مع علمه بذاته بأن لا يسبب الله له العلم بذلك .

وقيل : لا يجوز ذلك في المخصص السمعي لما فيه من تأخر إعلامه بالبيان .

وأجيب بأن المحذور تأخير البيان وهو منتف (٣) هنا ، وعدم علم المكلف بالمخصص بأن لم يبحث عنه تقصير منه .

أما العقلي فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلف العام من غير أن يعلمه أن في العقل ما يخصه وكولاً إلى نظره .

وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمعي إلا بعد حين .

منهم فاطمة رضى الله عنها . طلبت ميراثها من تركة رسول الله ﷺ لعموم قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ (٤) . فاحتج عليها أبو بكر بما رواه لها من قوله ﷺ : - لا نورث ما تركناه صدقة - .

أخرجه الشيخان (٥) .

(١) قوله - يجوز ألا يعلم المكلف - أى لا يعلم كل المكلفين بل يعلم البعض دون البعض .

(٢) هو تمثيل فقط وإلا فالمقيد والمبين والناسخ مثله .

(٣) قوله - وهو منتف هنا - أى لأن البيان قد وجود وعلمه بعض المكلفين ومن لم يبلغه منهم فلتقصيره بعدم البحث عنه .

(٤) آية رقم ١١ من سورة النساء .

(٥) حديث صحيح .

أخرجه البخارى في كتاب الجهاد باب - فرض الخمس -

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد باب - حكم الفتي -

ومنهم عمر رضى الله عنه لم يسمع مُخصَّص المجوس (١) من
قوله تعالى « فاقتلوا المشركين » (٢) حيث ذكرهم فقال : ما أدرى
كيف أصنع بهم ؟

فروى له ابن عوف قوله ﷺ : - سنوا بهم سنة أهل الكتاب - .
رواه الشافعى (٣) .

وفى الصحيح أن عمر لم يأخذ الجزية من المجوس حتى
شهد عبد الرحمن بن عوف أو رسول الله ﷺ أخذها من مجوس
هجر (٤) .

(١) قوله - مخصص المجوس - أى مخرجهم من عموم قوله تعالى « فاقتلوا المشركين » .

(٢) آية رقم ٥ من سورة التوبة .

(٣) مسند الشافعى - من كتاب الجزية - ص ٢٠٩ .

(٤) قوله - أخذها من مجوس هجر - هذا مخصص فعلى كما أن قوله ﷺ - سنوا بهم سنة
أهل الكتاب - مخصص قولى .

النسخ

ص : النسخ رفع أو يان والصواب . . . في الحد رفع حكم شرع بخطاب
لا نسخ بالعقل وقول الرازي . . . بنسخ غل أقطع مجازي
ولا بالإجماع ولكن اقتضى . . . تضمن النسخ ثم المرتضى
جواز نسخ بعض قرآن بخط . . . تلاوة وحكما أو فردا فقط
والفعل قبله ولو لم يمكن . . . وبكتابه له والسُن
وعكسه ولو بأحد الخبر . . . والحق لم يقع به فيما اشهر
الشافعي حيث القرآن وردا . . . لنسخها فمع حديث عضدا
أو وردت لنسخه معها خذ . . . قراءة تين وفق ذاودي
وبالقياس الثالث الجلي . . . والرابع المدرك للنبي
وإن نصت العلة والنسخ لذا . . . في عهده بالنص أو قيسر ذا
يكون أجلى قيل أو مساويا . . . والنسخ بالمفهوم أو متاويا
ونسخه مخالفا مع أصله . . . أو دونه لا الأصل دون فصله
ولا لفحوى دون أصله ولا . . . عكس كما قال به جل الملاء
والنسخ للإنشا ولو لفظ قضا . . . أو خبرا وقيد تأييد مضي
ونسخ الأخبار بان يوجبه . . . بضده لا خبر كذبه
ولو عن آت والسي أقوى بدل . . . ودونه ولم يقع وقيل بل
واخلف منصب بأبياتي على . . . حاوى حروف العطف يا حاوى العلا

ش : النسخ يطلق في اللغة على الإزالة والنقل (١) .

فقيل : حقيقة في الأول .

وقيل : في الثاني .

(١) راجع : لسان العرب مادة - نسخ - ، ومختار الصحاح مادة - نسخ - .

وقيل : فيهما .

وفى الاصطلاح : اختلف فى أنه رفع للحكم أو بيان لانتهاه أمدّه .

فقال بالأول : القاضى ^(١) ، والثانى : الأستاذ أبو اسحق ، وطائفة ^(٢) .

ومعنى الأول : أن المزيل لحكم الأول هو الناسخ . إذ لو لا وروده لاستمر .

ومعنى الثانى : أنه انتهى ثم حصل بعده حكم لأنه عند الله مغياً بغاية

معلومة فالناسخ بيان لها .

واختار فى جمع الجوامع ^(٣) الأول لشموله النسخ قبل التمكن ، وارتضى

فى تعريفه أنه رفع الحكم الشرعى بخطاب .

فخرج بالشرعى رفع البراءة الأصلية ، وبخطاب الرفع بالموت والجنون

والغفلة ، وعلم منه أنه لا ناسخ بالعقل . فمن سقطت عنه العبادة لعجزه عنها لا

يقال إنها نسخت فى حقه .

ومن هنا يعلم فساد قول الإمام فخر الدين فى - المحصول ^(٤) - إن من

سقطت رجلاه نسخ عنه غسلهما لأن زوال الحكم لزوال محله ، أو بسببه

ليس نسخاً .

قال الشيخ جلال الدين ^(٥) : وكأنه توسع فيه فلذلك قلت مجازى للإشارة

إلى تأويله ، وهو من زوائد النظم .

(١) وهو مختار الصيرفى ، والشيخ أبى إسحق ، والغزالى ، والآمدى ، وابن الحاجب وابن الأبيارى .

راجع : البحر المحيط ٤ / ٦٥ ، وبيان المختصر ٢ / ٤٨٩ .

(٢) وهو قول القاضى أبى الطيب ، وسليم ، وإمام الحرمين ، والرازى وحكاه فى - المعالم - عن أكثر العلماء واختاره القرافى .

راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٠١ ، والبحر المحيط ٤ / ٦٦ ، والمعامل ص ١١٦ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٧٤ .

(٤) راجع : المحصول ١ / ٤٢٨ .

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٧٦ .

وعلم أيضاً أنه لا نسخ بالإجماع لأنه إنما ينعقد بعد وفاته ﷺ إذ في حياته الحجة في قوله دونهم ، ولا نسخ بعده .

فإن أجمعوا على مخالفة نص فهو يتضمن ناسخاً غيره . وهو مستند الإجماع فالنسخ به لا بالإجماع نفسه ، وعلى هذا يحمل قول الشافعي إن النسخ كما يثبت بالخبر يثبت بالإجماع .

(تنبيه) :

كما لا ينسخ الإجماع لا ينسخ هو .

ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (١) ، والنووي في مختصره .

ثم نبهت على مسائل في كل منهما خلاف :

(الأولى) الأصح جواز نسخ بعض القرآن تلاوة وحكماً ، أو تلاوة فقط ، أو حكماً فقط .

وقيل : لا . كما لا يجوز نسخ كله بالإجماع ، وعليه أبو مسلم الأصفهاني .

وقيل : لا يجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكم ، والعكس لأن الحكم مدلول اللفظ ، فإذا قدر انتفاء أحدهما انتفى الآخر .

وأجيب (٢) بأنه إنما يلزم إذا روعي وصف الدلالة ، وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك فإن بقاء الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلولاً له ، وإنما هو مدلول لما دلّ على بقاءه ، وانتفاء الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلولاً له ، فإن دلالة عليه وضعية لا تزول ، وإنما يرفع الناسخ العمل به .

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٠ .

(٢) راجع : شرح الجلال ٢ / ٧٦ .

وقد وقع الأقسام الثلاثة:

روى مسلم (١) عن عائشة : كان فيما نزل عشر رضعات
معلومات فنسخن بخمس معلومات .

فهذا منسوخ التلاوة والحكم .

وروى الشافعي وغيره عن عمر : لولا أن يقول الناس زاد عمر
في كتاب الله لكتبها - الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة
فإننا قد قرأناها (٢) - .

فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم لأمره ﷺ برجم المحصنين كما
رواه الشيخان (٣) ، وهما المراد بالشيخ والشيخة .

ومنسوخ الحكم دون التلاوة كثير :

منه قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية
لأزواجهم متاعاً إلى الحول ﴾ (٤) .

نسخ بقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ (٥) .

المتأخر في النزول عن الأول ، وإن تقدم في التلاوة (٦) .

(١) صحيح مسلم كتاب الرضاع باب - التحريم بخمس رضعات - .

(٢) أخرجه مالك في كتاب الحدود باب - ما جاء في الرجم -

(٣) صحيح البخاري كتاب المغاربيين باب - رجم المحصن - .

وصحيح مسلم كتاب الحدود باب - من اعترف على نفسه بالزنا -

(٤) آية رقم ٢٤٠ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ٢٣٤ من سورة البقرة .

(٦) القول بأن الآية الأولى هنا منسوخة بالآية الثانية هو القول المشهور ولكني أرى أن القول

الراجح هو القول القائل بعدم النسخ لاختلاف موضوع اليتين . حيث إن الآية الأولى =

(الثانية) يجوز نسخ فعل الشيء بعد وجوبه ، أو ندمه قبل فعله (١) بعد خروج الوقت اتفاقاً .

وأما قبله فله صورتان :

(أحدهما) : ألا يتمكن منه بأن لم يدخل الوقت أصلاً ، أو دخل ، ولم يمض ما يسعه .

فالأصح ، ومذهب الجمهور جواز نسخه أيضاً (٢) .

ويدل له قصة الذبيح . فإن الخليل أمر بذبح ابنه (٣) عليهما السلام ثم نسخ قبل التمكن منه ، واحتمال أن يكون بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأمر من المبادرة إلى فعل المأمور به وإن كان موسعاً .

وقيل : لا يجوز لعدم استقرار التكليف ، وعليه المعتزلة ، وبعض الحنفية ، والحنابلة (٤) .

وعلى هذه الصورة اقتصر في جمع الجوامع (٥) .

- تبين حقاً للمتوفى عنهن قال سبحانه وتعالى « وصية لأزواجهم » وهذا الحق بين بقوله « متاعاً إلى الحول غير إخراج » ثم جعل لهن الحرية في الخروج إن شئن فقال « فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف » .

أما الآية الثانية فتبين واجباً عليهن وهو أن يتريصن أربعة أشهر وعشراً .

فالآية الثانية تخبر عن واجب على المتوفى عنهن ، والأولى تخبر عن حق لهن .

راجع : دراسات أصولية في القرآن الكريم للمحقق ط : الإشاع بالإسكندرية .

(١) قوله - قبل فعله - أى قبل التمكن من فعله .

(٢) راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٣٤ ، ونهاية الوصول ٦ / ٢٢٧٢ .

(٣) قوله - بذبح ابنه - هو إسماعيل عليه السلام .

(٤) راجع : فوائح الرحموت ٢ / ٦٢ ، والترياق النافع ٢ / ٢٣٤ ، وتسهيل الوصول

ص ١٣٣ ، ونهاية الوصول ٦ / ٢٢٧٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٧٨ .

الصورة الثانية : أن يتمكن منه بأن يدخل الوقت ، ويمضى ما يسعه .
فقد حكى الاتفاق على جواز نسخه ابن برهان ، وإمام الحرمين
والغزالي ، وهو مقتضى صنيع جمع الجوامع . حيث حكى
الخلاف في الصورة الأول ، وسكت عن هذه .
لكن مقتضى كلام ابن الحاجب جريان الخلاف في هذه
أيضاً^(١) .

وصرح به الهندي فحكى المنع فيها عن الكرخي^(٢) .
فالتنبه على ذلك في النظم من زياداتي .

الثالثة : الأصح جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، وبالسنة كذلك ، سواء كانت
متواترة أو آحاداً ، وعكسه أى نسخ السنة بالكتاب ، وبالسنة
كذلك .

وقيل : لا يجوز نسخ السنة بالقرآن لقوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك
الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾^(٣) .
جعله مبيناً للقرآن ، فلا يكون القرآن مبيناً لسنة .
وجوابه : ما تقدم في التخصيص .

ومن أمثله : مباشرة الصائم ليلاً فإنها حرمت بالسنة ، ثم نسخ
تحريمها بالقرآن ، واستقبال بيت القدس فإنه ثبت بالسنة ، ثم
نسخ بالقرآن .

وقيل : لا يجوز نسخ القرآن بالسنة لقوله تعالى : ﴿ قل ما يكون
لـي أن أبدله من تلقاء نفسي ﴾^(٤) . والنسخ بالسنة تبديل منه .

(١) راجع : بيان المختصر ٢ / ٥١٢ .

(٢) راجع : نهاية الوصول ٦ / ٢٢٧٣ .

(٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

(٤) آية رقم ١٥ من سورة يونس .

وردّ بأنه ليس تبديلاً من تلقاء نفسه بل من عند الله .
قال تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ (١) .
وروى الدارمي عن حسان ابن عطية : كان جبريل ينزل بالسنة
كما ينزل بالقرآن (٢) .
ويدل على الجواز قوله ﴿ لتين للناس ما نزل إليهم ﴾ (٣) .
وقيل : لا يجوز نسخه بالآحاد بخلاف المتواتر لأن القرآن
مقطوع ، والآحاد مظنون .
وأجيب : بأن محلّ النسخ الحكم ، ودلالة القرآن عليه ظنية .
نعم : الحق أنه لم يقع نسخ القرآن إلا بالمتواتر .
وقيل : وقع بالآحاد كحديث الترمذي وغيره : (لا وصية
لوارث) (٤) فإنه ناسخ لقوله تعالى : ﴿ كتب عليكم إذا حضر
أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ﴾ (٥) .
وأجيب : بأننا لا نسلم عدم تواتر ذلك ، ونحوه للمجتهدين
الحاكمين بالنسخ لقريهم من النبي ﷺ .
وقال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة ما معناه : حيث وقع

(١) آية رقم ٣ من سورة النجم .

(٢) سنن الدارمي باب - السنة قاضية على كتاب الله - ١ / ١٤٥ .

(٣) آية رقم ٤٤ من سورة النحل .

(٤) حديث صحيح .

أخرجه الدارقطني عن جابر رضي الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٠٤ .

(٥) آية رقم ١٨٠ من سورة البقرة .

نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاضد لها . أو نسخ السنة بالقرآن فمعها سنة عاضدة له ليتبين توافق الكتاب والسنة (١) .

قال الشيخ ولي الدين : وفائدته في الصورة الأولى الاطلاع على عظمة النبي ﷺ في نسخ القرآن بسنته ، وفي عكسه انتقال الناس من سنة إلى سنة لما يترتب عليه من الأجر العظيم لأن من سن سنة حسنة فله أجرها ، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة .

قال الشيخ جلال الدين (٢) : والقسم الثاني موجود كما في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بفعله ﷺ بقوله تعالى : ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ (٣) .

وقد فعله ﷺ .

والقسم الأول يحتاج إلى بيان وجوده .

وقيل : لا يجوز نسخ السنة المتواترة بالآحاد لما تقدم في القرآن .

وما عدا ذلك من أقسام المسألة وهو نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة بالسنة المتواترة ، والسنة الآحاد بالآحاد والمتواترة مجمع عليه .

(١) تكلم العلماء كثيراً عن موقف الإمام الشافعي في هذه المسألة ، والصواب أن مقصوده رحمه الله أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له . وهذا تعظيم عظيم ، وأدب مع الكتاب والسنة ، وفهم بموقع أحدهما من الآخر ، وكل من تكلم في هذه المسألة لم يقع على مراد الشافعي رحمه الله بل فهموا خلاف مراده حتى غلطوا ، وأولوه .

راجع : البحر المحيط ٤ / ١١٥ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٧٩ .

(٣) آية رقم ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

ومن أمثلة نسخ الكتاب بالكتاب ما تقدم من آتقى العدة .
ومن نسخ السنة بالسنة حديث : - إنما الماء من الماء (١) - نسخه
حديث : - إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل (٢) - .
ولم يصرح في جمع الجوامع بنسخ السنة بالسنة فأخذ من النظم
من زوائد .

الرابعة : الأصح في - جمع الجوامع (٣) - جواز نسخ الكتاب والسنة
بالقياس لاستناده إلى النص فكأنه الناسخ .

وقيل : لا يجوز مطلقاً حذراً من تقديم القياس على النص الذي
هو أصل له في الجملة (٤) ، وعليه الأكثرون فيما حكاه القاضي

(١) حديث صحيح .

رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري مطولاً وفيه قصة عتبان بن مالك ، واقتصر
البخاري على القصة دون قوله - الماء من الماء - .
ورواه أبو داود ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وأحمد ، والنسائي وابن ماجه ، والطبراني ،
وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، والحازمي في الاعتبار .
راجع : تلخيص الحبير ١ / ١٣٤ ، والناسخ ، والمنسوخ لابن شاهين بتحقيق ص ٦٩
والاعتبار للحازمي ص ٦٠ .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في كتاب الغسل باب - إذا التقى الختانان - بلفظ : إذا جلس بين شعبها
الأربع ثم جهدا فقد وجب الغسل .
وأخرجه مسلم في كتاب الحيض باب - نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء
الختانين - وأخرجه الترمذي في كتاب الطهارة باب - إذا التقى الختانان وجب الغسل -
وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى
الختانان - .

(٣) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٠ .

(٤) راجع : التمهيد لأبى الخطاب الحنبلي ٢ / ٣٩١ ، وشرح الكوكب ٣ / ٥٧٢ ،
والمحصول ١ / ٥٦٢ ومعراج المنهاج ١ / ٤٤٥ .

أبو بكر ، واختاره وحكاه أبو إسحق المزوزي عن نص
الشافعي (١) .

وقال القاضي حسين : إنه المذهب .

وقيل : يجوز بالجلي دون الخفي (٢) .

وقيل : يجوز إن كان القياس في زمنه ﷺ وكانت علته

منصوصة (٣) بخلاف ما علته مستنبطة لضعفه ، وما وجد بعده

ﷺ لانتفاء النسخ حينئذ (٤) .

وأجيب : بأنه يتبين به أن مخالفه كان منسوخاً .

نعم : أورد على ابن السبكي أنه ذكر تبعاً لغيره في القياس على

المستنبطة أن لا تكون معارضة في الأصل بمعارض .

فإذا كانت المعارضة تقطعها عن العمل فقياس المستنبطة ملغى

عند المعارضة ، فلا يكون ناسخاً .

وأجاب عنه بأننا لم نقل إن القياس ينسخ ، وإن كانت علته

مستنبطة بل أطلقنا أنه ناسخ ، وإنما يكون ناسخاً إذا كان معتبراً ،

وإنما يعتبر إذا سلمت علته عن المعارضة . انتهى .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٨٧٠ .

(٢) قوله - يجوز بالجلي دون الخفي - لأن الجلي في معنى النص بخلاف الخفي فهو
ضعيف .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٠ ، والترغيب النافع ١ / ٢٣٧ .

(٣) قوله - إن كان القياس في زمنه ﷺ ... مثاله :

لو ورد نص - مثلاً - بجواز الربا في الفول ، ثم ورد بعد ذلك نص بحرمة الربا في
الحمص لأنه يستعمل مطبوخاً فيقاس عليه الفول لوجود العلة فيه ويكون الحكم الثابت له
بالقياس ناسخاً لحكمه الأول .

(٤) راجع : الإحكام ٣ / ١٤٨ والبحر المحيط ٤ / ١٣٤ ، والترغيب النافع ١ / ٢٣٧ .

قال الشيخ ولي الدين : وتفصيله في القول الرابع بين أن تكون
علته منصوصة أولاً يدل على اختيار النسخ بالقياس ، ولو كانت
علته مستنبطة .

الخامسة : الأصح وعليه الجمهور جواز نسخ القياس بشرط أن يكون ذلك في
زمانه ﷺ لاستحالة بعده ^(١) .

وقيل : لا يجوز لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه ، وعليه عبد
الجبار ^(٢) .

واختار الآمدي ^(٣) الجواز فيما علقه منصوصة ، والمنع فيما علقه
مستنبطة .

وعلى الجواز إن كان ناسخه نصاً فواضح ، أو قياساً بأن ينص
على حكم آخر على ضد حكم أصل ذلك القياس فشرطه أن
يكون أجلى بأن تترجح أمارته على أماره الأول .

ذكر ذلك الإمام فخر الدين ^(٤) ، ووافقه في - جمع الجوامع ^(٥) - .

(١) هذا النسخ يكون بنص أو قياس :

مثال الأول : أن يرد نص في زمانه ﷺ بتحريم الربا في الذرة فيقياس عليها في ذلك
الأرز ، ثم يأتي نص بجواز الربا في الأرز .

ومثال الثاني : أن يرد بعد النص بتحريم في الذرة المذكور ، وقياس الأرز عليها في ذلك
نص آخر بجواز الربا في البر فيقياس عليه حينئذ الأرز فيكون الحكم الثابت للأرز بقياسه
على البر ناسخاً للحكم الثابت بقياسه على الذرة .

حاشية البنانى ٢ / ٨١ .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ٤٠٢ .

(٣) راجع : الإحكام ٣ / ١٤٨ .

(٤) راجع : المحصول ١ / ٥٦٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨١ .

وقال الأمدى (١) : يكفي أن يكون مساوياً .

والقول بعدم الاكتفاء به لعدم المرجح ممنوع بوجوده بتأخر
نصه ، ولا يكفي الأدون جزءاً لانتهاء المقاومة .

السادسة : الأصح جواز النسخ بمفهوم الموافقة ، ومفهوم المخالفة .

أما الأول : فلم يحك فيه خلافاً في جمع الجوامع (٢) لدعوى
الإمام والأمدى الاتفاق عليه (٣) .

لكن نقل فيه الشيخ أبو إسحق في - شرح اللمع (٤) - خلافاً بناء
على أنه قياس ، وأن القياس لا ينسخ به .

وحكى السمعاني المنع عن الشافعي (٥) .

فالتنبية على إجراء الخلاف فيه من زوائد .

وأما الثاني : فجزم في - جمع الجوامع (٦) - فيه بالمنع ، ولم
يحك فيه خلافاً تبعاً لابن السمعاني لضعفه عن مقاومة النطق .

وقد قال الشيخ أبو إسحق الشيرازي في - اللمع (٧) - بعد
حكايته وجهاً .

(١) راجع : الترياق النافع ١ / ٢٣٨ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٢ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٥٦٣ ، والإحكام ٣ / ١٥٠ .

(٤) راجع : شرح اللمع ١ / ٥١٢ .

(٥) راجع : قواطع الأدلة ١ / ٤٢٥ .

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٤ .

(٧) راجع : اللمع ص ٦٠ .

المذهب الصحيح : الجواز لأنه فى معنى النطق .

فالتنبية على الخلاف ثم التصحيح من زوائد .

السابعة : يجوز نسخ مفهوم المخالفة مع نسخ أصله أى المنطوق ، ودونه لم يحكوا فيه خلافاً^(١) .

مثاله معه : أن ينسخ وجوب الزكاة فى السائمة ، ونفيه فى المملوكة الدال عليهما حديث : - فى سائمة الغنم الزكاة^(٢) - .

ومثاله دونه : نسخ حديث : - إنما الماء من الماء^(٣) - فإن المنسوخ مفهومه وهو أن لا غسل عند عدم الإنزال دون منطوقه وهو وجوب الغسل من الإنزال .

وأما نسخ أصله دونه ففيه احتمالان للهندي^(٤) :

أظهرهما عنده وواقفه فى - جمع الجوامع^(٥) - : أنه لا يجوز لأنه تابع له فيرتفع بارتفاعه ، ولا يرتفع هو بارتفاع تابعه .

ووجه الثانى : أن تبعيته له من حيث دلالة اللفظ عليه معه لا من حيث ذاته .

قال^(٦) : وعلى المنع : ليس المعنى منه أن يرتفع العدم ، ويحصل الحكم الثبوتى . بل المعنى فيه أن يرتفع العدم الذى كان شريعياً ، ويرجع إلى ما كان عليه من قبل .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٨٧٦ والترىاق النافع ١ / ٢٣٩ ، والبحر المحيط ٤ / ١٣٨ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) راجع : نهاية الوصول ٦ / ٢٣٨٣ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٣ .

(٦) قوله - قال - أى الصفى الهندي .

الثامنة : يجوز نسخ مفهوم الموافقة مع أصله اتفاقاً .

وأما نسخه دون أصله ، وعكسه فقيل : يجوز لأنهما مدلولان متغايران فجاز نسخ كل منهما وحده .

وهو محكى عن أكثر المتكلمين (١) .

وقيل : لا . لأن المفهوم لازم لأصله فلا ينسخ واحد منهما بدون الآخر لمنافاة ذلك للزوم بينهما .

وحكى عن الأكثرين (٢) .

وقيل : يمتنع نسخه دون أصله لامتناع بقاء الملزوم مع نفي اللازم بخلاف عكسه لجواز بقاء اللازم مع نفي الملزوم .

واختاره ابن الحاجب (٣) .

وقيل : عكسه .

(تنبيه) : عبارة - جمع الجوامع (٤) - : ويجوز نسخ الفحوى دون أصله كعكسه على الصحيح ، والأكثر أن نسخ أحدهما يستلزم الآخر .

قال الشيخ جلال الدين (٥) : واعلم أن استلزام نسخ كل واحد منهما للآخر ينافى ما صححه من جواز نسخ كل منهما دون الآخر . فإن الامتناع مبني على الاستلزام ، والجواز مبني على عدمه .

(١) راجع : قواطع الأدلة ١ / ٤٢٥ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٨٧٤ .

(٢) راجع : المعتمد ١ / ٤٠٥ ، والمحصول ١ / ٥٦٣ والسراج الوهاج شرح المنهاج ٦٧٦ / ٢ .

(٣) راجع : بيان المختصر ٢ / ٥٥٩ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٢ .

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٨٣ .

وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله ، والبيضاوى على الاستلزام وجمع المصنف بينهما كأنه مأخوذ من قول الأمدى ^(١) : اختلفوا فى جواز نسخ الأصل دون الفحوى ، والفحوى دون الأصل غير أن الأكثر على أن نسخ الأصل يفيد نسخ الفحوى . إلى آخره .

فكأنه سرى إلى ذهن المصنف من غير تأمل أن الخلاف الثانى مفرع على الجواز من الأول ، وليس كذلك . بل هو بيان لمأخذ الأول المفيد أن الأكثر على الامتناع فليتأمل . انتهى .

فلذلك عدلت عن الجمع بينهما ، واقتصررت على نقل المنع عن الأكثر كما هو الواقع .

التاسعة : الأصح جواز نسخ الإنشاء مطلقاً ^(٢) .

وقيل : لا يجوز إن كان بلفظ القضاء لأنه إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ ^(٣) .

وقيل : لا يجوز إن كان بلفظ الخبر نحو : ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ ^(٤) ، ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ ^(٥) نظراً إلى اللفظ . وعليه الدقاق ^(٦) .

(١) راجع : الإحكام ٣ / ١٥١ .

(٢) قوله - مطلقاً - أى سواء كان بلفظ القضاء أو الخبر المراد به الأمر أو النهى أو نحوهما .

(٣) آية رقم ٢٣ من سورة الإسراء .

(٤) آية رقم ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٦) هو : محمد بن محمد جعفر الدقاق الشافعى فقيه أصولى يعرف بابن الدقاق - نسبة إلى

الدقيق وعمله وبيعه - توفي رحمه الله سنة ٣٩٢ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩ ، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٦ .

والأكثر من نظروا إلى المعنى .

وقيل : لا يجوز إن قيد بالتأبيد ونحوه : - صوموا أبداً - صوموا
حتماً - لمنافاة النسخ للتأبيد ، والتحكم (١) .

ورد بمنع المنافاة ، وأن الناسخ يبين أن المراد : افعلوا إلى
وجوده . كما ياقل : لازم غريمك أبداً أى إلى أن يعطى الحق .

وقيل : لا يجوز إن قيد بذلك جملة اسمية نحو : - الصوم واجب
مستمر أبداً - بخلاف الفعلية كما تقدم (٢) .

والفرق أن التأبيد فى الفعلية قيد للفعل ، وفى الاسمية قيد
للووجب والاستمرار لا أثر له وعليه ابن الحاجب (٣) .

العاشرة : الأصح جواز نسخ إيجاب الأخبار بشئ بإيجاب الأخبار بنقيضه
كأن يوجب الإخبار بقيام زيد ثم بعدم قيامه لجواز أن يتغير حاله
من القيام إلى عدمه .

فإن كان مما يتغير كحدوث العالم فكذلك .

ومنعه المعتزلة (٤) لأنه تكليف بالكذب فينزه البارى عنه .

وأجيب : بأنه لا بدع فى التكليف بالكذب إذ قد يدعو إليه غرض
صحيح (٥) .

(١) راجع : قواطع الأدلة ٤٢٢/١ وتشنيف المسامع ٨٧٩/٢ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٨٧٩/٢ .

(٣) راجع : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ١٩٢/٢ .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٨٦/٢ .

(٥) قوله - غرض صحيح - أى للمكلف .

وقد أوجبه الفقهاء في أماكن (١) .

والتصريح بإجراء الخلاف في هذه المسألة من زياداتي ، ولم يحكه في جمع الجوامع .

الحادية عشرة :

الأصح وعليه الأكثر أنه لا يجوز نسخ الخبر أى مدلوله ، وإن كان مما يتغير (٢) لأنه يوهم الكذب حيث يخبر بالشئ ثم بنقيضه ، وذلك محال على الله تعالى (٣) .

وقيل : يجوز ، وعليه الإمام ، والآمدى (٤) .

وقيل : لا يجوز في الماضي ، ويجوز في المستقبل (٥) ، وعليه البيضاوى (٦) .

الثانية عشرة :

الأصح جواز النسخ إلى بدل أثقل كنسخ وجوب صوم عاشوراء بصوم رمضان ، والحبس في البيوت بالزنا بالحد .

(١) المراد بالأماكن ما يشمل الأوقات :

ومن ذلك ما يلي :

(أ) إذا طالبه ظالم بالودعة ، أو مظلوم خبأه وجب عليه إنكاره ذلك وجاز له الحلف عليه .

(ب) إذا أكره على الكذب وجب .

(٢) قوله - وإن كان مما يتغير - أى كإيمان زيد وكفره .

(٣) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، والآيات البيئات ٣ / ١٥٤ ، والبحر المحيط ٩٩ / ٤ .

(٤) راجع : المنصول ١ / ٥٤٨ ، والإحكام ٣ / ١٣٢ .

(٥) قوله - ويجوز في المستقبل - أى يجوز نسخ مدلول الخبر إن كان خبراً عن مستقبل بشرط قبوله التغير لجواز المحو لله فيما يقدره قال تعالى « يحو الله ما يشاء ويثبت » ، والإخبار يتبعه المحو .

(٦) راجع : المنهاج بشرح السراج الوهاج ٢ / ٦٦١ .

ومنعه ابن داود الظاهري ، وبعض المعتزلة إذ لا مصلحة في الانتقال من سهل إلى عسر (١) .

وأجيب : بأن المصلحة إن سلم رعايتها زيادة الثواب (٢) .
والتصريح بإجراء الخلاف في هذه المسألة من زيادتي .

الثالثة عشرة :

الأصح جواز النسخ بلا بدل (٣) .

ومنعه أكثر المعتزلة إذ لا مصلحة فيه .

وأجيب بالمنع .

والتصريح بإجراء الخلاف في هذه أيضاً من زيادتي .

وعلى الجواز اختلف في وقوعه :

فالأكثر أن أنه وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي ﷺ في قوله تعالى : « إذا ناجيت الرسول » (٤) الآية .

إذ لا بدل لوجوبه .

وقال آخرون : لم يقع ، وصححه في - جمع الجوامع (٥) - ،
ونقله عن الشافعي لقوله في الرسالة : « وليس ينسخ فرض أبداً
إلا أثبت مكانه فرض (٦) » .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٨٨١ ، والترياق النافع ١ / ٢٤٢ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٨٧ .

(٣) راجع : المعتمد ١ / ٣٨٤ والعدة ٣ / ٧٨٣ ، واللمع ص ٥٨ ، والآيات البينات ٣ / ٢٠٦ ،
والبحر المحيط ٤ / ٩٤ .

(٤) آية رقم ١٢ من سورة المجادلة .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٧ .

(٦) راجع : الرسالة ص ١٠٩ .

لكن أوله الصيرفي على أن المراد بالفرض : الحكم . أى إذا نسخ
لا بد أن يعقبه حكم آخر ، وليس منافياً لكلام أهل الأصول لأنه
يرجع إلى ما كان عليه ، وهو حكم . فإن صدقة النجوى لما
نسخ إيجابها عاد الأمر إلى ما كان عليه من الإباحة ، والندب .
وقولى : - والخلف منصب - البيت .

نبهت به على أن قولى : - والمرضى - قبل ثلاثة عشر بيتاً .
منصب على جميع المسائل المعطوفة للتصريح بإجراء الخلاف
فيها لئلا يتوهم لبعده أن بعضها مستأنف لا معطوف خصوصاً
فى المسائل التى لم يحك فيها خلافاً فى جمع الجوامع .

مسألة

ص : النسخ عند المسلمين واقع . . . وقائل التخصيص لا ينازع
وصححوا انتفاء حكم الفرع . . . بنسخ أصله ، وكل شرعى
يقبله ، ومنع الغزالي . . . كل التكليف وذوا اعتزالي
معرفة الله ، وكل أجمعاً . . . بانه فى ذا وذى ما وقفا
وقيل تبليغ النبي المرتضى . . . منع ثبوتيه بإثم أو قضا
وأن نقص النص فى العبادة . . . جزءاً وشرطاً وكذا الزيادة
ليس بنسخ والمشار رفعت . . . وأرجع له ما فصلت أو فرغت

ش : فيه مسائل :

(الأولى) أجمع المسلمون على وقوع النسخ ، وخالف فيه اليهود :

بعضهم فى الجواز ، وبعضهم فى الوقوع (١) .

(١) راجع : المعتمد ١ / ٣٧٠ ، والمحصول ١ / ٥٣٢ ، والحاصل ٢ / ٦٤١ والتحصيل ٢ / ١٠ ،
والسراج الوهاج ٢ / ٦٤٢ ، وغاية الوصول ص ٨٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٥ ودراسات
أصولية فى القرآن الكريم للمحقق ص ٣٤٣ ط : الإشعاع بالاسكندرية .

وسماه أبو مسلم الأصفهاني (١) من المعتزلة تخصيصاً لأنه قصر
للحكم على بعض الأزمان فهو مخصص في الأزمان
كالتخصيص في الأشخاص .

ف قيل : هو خلاف منه في وقوع النسخ .

وليس خلافاً محققاً بل هو لفظي عائد إلى اللفظ ، والتسمية
لموافقته على ورود ما يرفع الحكم بعد انتهاء غاية له ، وإنما
سماه بغير اسمه المشهور فلم يخالف في وقوع النسخ .

فصح أنه لم يخالف فيه أحد من المسلمين .

وهذا معنى قولي :- وقائل التخصيص لا ينازع - .

(الثانية) : الجمهور على أنه إذا نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع
بل يرتفع لأنه تابع فيزول بزوال متبوعه ، ولأن العلة التي ثبتت
بها انتفت بانتفاء حكم الأصل (٢) .

وقال الحنفية : يبقى لأن القياس مظهر له لا مثبت (٣) .

والتعبير - بانتفاء - كقول الأصل - لا يبقى (٤) - أحسن من
التعبير بأنه نسخ لحكم الفرع لأنه زال بزوال علته لا منسوخ .

(١) هو محمد بن بحر الأصفهاني أبو مسلم من أهل أصفهان معتزلي من كبار الكتاب كان
عالمًا بالتفسير وبغيره من صنوف العلم وله شعر . من كتبه - جامع التأويل في التفسير ،
و- الناسخ والمنسوخ - وكتاب في النحو توفي رحمة الله سنة ٣٢٢ هـ .

راجع : الأعلام ٥٠ / ٦ .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ١٥٢ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٨٨٧ ، والترىاق النافع ١ / ٢٤٣ .

(٣) نسبة هذا القول إلى الحنفية فيها نظر فقد جاء في - مسلم الثبوت ٢ / ٨٦ - : مسألة : إذا

نسخ حكم الأصل لا يبقى حكم الفرع وهذا ليس نسخاً وقيل يبقى ونسب إلى الحنفية - .

وقد بين شارحه في - فواتح الرحموت ٢ / ٨٦ - أن هذه النسبة لم تثبت .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٨٩ .

(الثالثة) الجمهور على أن كل حكم شرعى يقبل النسخ (١) .

فيجوز عقلاً نسخ كل الأحكام ، وبعضها أى بعض كان .

ومنع الغزالي (٢) ، والمعتزلة نسخ جميع التكاليف لتوقف العلم بذلك لو وقع على معرفة النسخ ، والناسخ وهى من التكاليف ، ولا يتأتى نسخها .

وأجيب : بانتهاء التكليف بها بحصولها فيصدق أنه لم يبق تكليف .

ومنعت المعتزلة نسخ وجوب معرفة الله لأنها عندهم حسنة لذاتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمها النسخ .

وأجى : بإبطال الحسن الذاتى .

نعم : الإجماع على عدم وقوع ما ذكر من نسخ كل التكاليف ووجوب المعرفة .

(الرابعة) لا يثبت الحكم الشرعى قبل بلوغه إلى النبى ﷺ . فإذا بلغه ثبت حكمه فى حقه ، وحق كل من بلغه ، أو لم يبلغه لكن تمكن من العلم به .

فإن لم يبلغه ، ولا تمكن من العلم به فخلاف :

الجمهور على أنه لا يثبت فى حقه لا بمعنى التأنيث ، ولا بمعنى القضاء لعدم علمه به (٣) .

وقيل : يثبت بمعنى القضاء كالتائم (٤) .

(١) راجع : المستصفى ١ / ١٢٢ ، والإحكام ٣ / ١٦٤ ، وبيان المختصر ٢ / ٥٧٦ والبحر المحيط ٤ / ٩٧ وشرح الكوكب المنير ٣ / ٥٨٦ .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ١٢٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٨٨٨ .

(٣) ، (٤) راجع : اللمع ص ٦٣ ، والمستصفى ١ / ١٢٠ ، والإحكام ٣ / ١٥٣ ، وبيان =

وهذه العبارة لا بن دقيق العيد ، وهي بمعنى قول - جمع الجوامع
- : الامتثال والاستقرار في الذمة (١) .
والأولى أوضح ، وأخصر .

(الخامسة) :

اختلف في الزيادة على النص إذا كانت من جنس المزيد
كصلاة (٢) أو ركوع ، أو صفة في رتبة الكفارة كالإيمان ، وفي
النقص منه كنقص جزء من العبادة كركعة أو شرط كالطهارة :
هل يكون نسخاً ؟ .

فقال أصحابنا : لا يكون نسخاً للمزيد عليه ، ولا للمنقوص منه
بل للجزء أو الشرط فقط لأنه الذي يترك (٣) .
وقال الحنفية : نعم (٤) .

وقيل : في الزيادة إن غيّرت حكم المزيد عليه كأن صار لا يعتد
به كجعل الصلاة الثنائية رباعية ففسخ ، وإن لم تغيّره كضم
التغريب إلى الجلد فلا (٥) .
واختاره القاضي (٦) .

= المختصر ٢ / ٥٦٤ والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٦ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٥٨٠
والعدة ٣ / ٨٢٣ .

(١) عبارة - جمع الجوامع - وقيل يثبت بمعنى الاستقرار في الذمة لا الامتثال ، .

(٢) قوله - كصلاة - أي كزيادة صلاة على الصلوات الخمس .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٥٦٣ ، والإحكام ٣ / ١٥٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٧

ومعراج المنهاج ١ / ٤٤٧ ، والسراج الوهاج ٢ / ٦٧٧ ، والبحر المحيط ٤ / ١٤٣ .
والمسودة ص ٢٠٧ ، وشرح الأصفهاني على المنهاج ١ / ٤٩٠ .

(٤) راجع : أصول السرخسي ٢ / ٨٢ ، والتلويح على التوضيح ٢ / ٣٦ .

(٥) راجع : المعتمد ١ / ٤٠٥ وتشنيف المسامع ٢ / ٨٩٢ .

(٦) هو القاضي أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته .

وقيل : إن نفاها مفهوم الأول كقوله - في المغلوفة زكاة - بعد قوله - في السائمة زكاة - فنسخ ، وإلا فلا (١) .

واختاره الإمام في - المعالم - .

وقيل : إن اتصلت بالمزيد عليه اتصال اتحاد كركعتين في الصحيح فنسخ أو لا كزيادة عشرين في حد القذف فلا (٢) .

وقيل : في النقص للجزء (٣) نسخ بخلاف الشرط (٤) .

وقيل : نقص الشرط المتصل نسخ بخلاف المنفصل (٥) .

ومثار الخلاف في الزيادة : أنها هل رفعت حكماً شرعياً فتكون نسخاً أو لا فلا .

فعندهم نعم . نظراً إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى (٦) .

وعندنا لا ، ولا نسلم اقتضاء تركها (٧) ، والمقتضى للترك غيره .

وإلى هذا المأخذ عود الأقوال المفصلة في المسألة ، والفروع المبنية عليها .

أما الأقوال فقد مرت قريباً .

(١) ، (٢) راجع : الإحكام ٣ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) المقصود بالجزء : أحد أركان الصلاة - مثلاً - .

(٤) المقصود بالشرط الطهارة ونحوها من شروط الصلاة - مثلاً - .

(٥) راجع : نهاية الوصول ٦ / ٢٤٠٨ .

(٦) قوله - لذلك المقتضى - أي لحكم ذلك الترك المقتضى - بفتح الضاد - .

(٧) قوله - تركها - أي تلك الزيادة بل المقتضى لتركها غيره وهو البراءة الأصلية فإن ما زاد على المأمور به نفيه مستند إلى البراءة الأصلية ، ورفع ما استند إلى البراءة الأصلية ليس بنسخ .

حاشية البنانى ٢ / ٩٢ .

وأما الفروع فمنها : ثبوت زيادة التغريب على الجلد
الثابتة بحديث الصحيحين : « البكر بالبكر جلد مائة ،
وتغريب عام » (١) .

وزيادة اعتبار الشاهد ، واليمين على الرجلين ، والرجل ،
والمرأتين الثابتة بحديث مسلم وغيره أنه ﷺ قضى بالشاهد
واليمين (٢) .

فإن قلنا ليست بنسخ ثبتت ، أو نسخ فلا . بناء على أن المتواتر
لا ينسخ .

خاتمة

ص : الناسخ الآخر لا نزاع . . . وطُرق العلم به الإجماع
أو قول خير الخلق هذا بعد ذا . . . أو ناسخ أو كنت أنهى عن كذا
أو نصه على خلاف الأول . . . أو قول رأو سابق هذا يلي
أو قال للمسوخ هذا الناسخ . . . لا في الأصح قوله ذا ناسخ
والتال في الإسلام والرسمية . . . ووقفه البراءة الأصلية

(١) حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب المحاريين باب - البكران يجلدان ويغيبان - .
وأخرجه مسلم فى كتاب الحدود باب - حد الزنى - .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه مسلم فى كتاب الأقضية باب - القضاء باليمين والشاهد - .
وأخرجه أبو داود فى كتاب الأقضية باب - القضاء باليمين والشاهد - .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الأحكام باب - القضاء بالشاهد واليمين - .
وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ٢٤٨ .

ش : لا نزاع أن الناسخ من الدليلين ما عرف تأخره . فطرق العلم بتأخره كثيرة منها :

الإجماع : كنسخ الزكاة سائر الحقوق المالية .

ذكره ابن السمعاني .

ومنها : قوله ﷺ : هذا بعد ذاك ، وهذا ناسخ لذاك ، أو كنت نهيت عن كذا فافعلوه كحديث مسلم : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » (١) .

ومنها : نصّه في شيء على خلاف ما ذكره فيه أولاً مع تعذر الجمع بينهما .

ومنها : قول الراوى : هذا سابق على ذاك ، أو هذا متأخر كقول جابر ، كما آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ، (٢) .

ومنها : قوله لما علم أنه منسوخ ، ولم يعلم ناسخه : هذا الناسخ .

ولا أثر في الأصح لقوله : هذا ناسخ لجواز أن يقوله عن اجتهاد .

وقيل : نعم لأنه لعدالته لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده .

ولا لتأخر إسلامه (٣) ، فلا يكون مرويه متأخراً عما رواه متقدم الإسلام عليه لجواز أن يسمع متقدم بعده .

(١) حديث صحيح :

أخرجه الحاكم في المستدرک عن أنس رضی الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٤ / ١٨٧ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب - في ترك الوضوء مما مست النار - .

وأخرجه الحازمي في - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار - كتاب الطهارة باب -

ذكر ما يدين على النسخ - أي نسخ الوضوء مما مست النار .

(٣) قوله - ولا لتأخر إسلام الراوى - أي لا أثر له في تأخر مرويه عما رواه متقدم

الإسلام .

وقيل : نعم لأن الظاهر تأخر سماعه (١) .

ولا لتأخر إحدى الآيتين في رسم المصحف فلا تكون متأخرة النزول عما هو في الرسم قبلها لأن ترتيب الرسم ليس على ترتيب النزول كما تقدم في آيتي عدتي الوفاة .

وقيل : نعم لأن الأصل موافقة الرسم للنزول .

ولا لموافقة البراءة الأصلية فلا يكون موافقها متأخراً عن المخالف لها .

وقيل : نعم لأن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف هو السابق على الموافق .

وأجيب : بجواز العكس بمرور الموافق للبراءة متقدماً مؤكداً لهما ثم نسخ .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٩٤ .

فهرس الموضوعات

شرح الكوكب الساطع

نظم - جمع الجوامع -

للشيخ جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

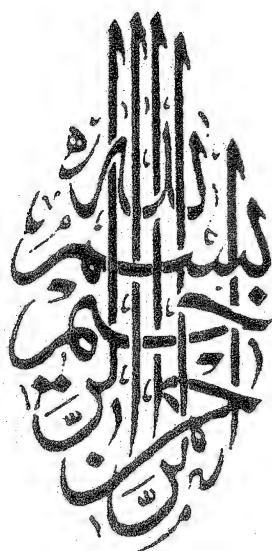
الجزء الثاني

تحقيق

الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم الحفناوي
أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه
كلية الشريعة والقانون بطنطا

١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

مكتبة الايمان للطبع والنشر والتوزيع
المنصورة : شارع عبد السلام عارف أمام
جامعة الأزهر ت : ٢٥٧٨٨٢



الكتاب الثانى فى السنة

ص : قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ ٠٠ سُنَّتُهُ وَهَمُّهُ الْمَذْكُورُ
 الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ ذُو عَصْمَةٍ ٠٠ فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالْغَفْلَةِ
 ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةٌ فِي الْأَظْهَرِ ٠٠ فَلَا يَقِرُّ الْمُسْطَفَى مِنْ مُنْكَرٍ
 وَالصَّمْتُ عَنْ فِعْلٍ وَلَوْ مَا اسْتَبَشَّرَا ٠٠ وَقِيلَ لَا مِمَّنْ بِإِنْكَارِ اجْتِرَى
 وَقِيلَ لَا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقٍ ٠٠ وَقِيلَ لَا الْكَافِرِ غَيْرِ ذِي النِّفَاقِ
 دَلٌّ عَلَى الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ مَعَ ٠٠ سِوَاهُ وَالْقَاضِي لِفَعْلِهِ مَنَعَ
 قُلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ قَدْ دَلَّ عَلَى ٠٠ إِبَاحَةٍ لَا نَذْبًا أَوْ حَتْمًا جَلًّا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ وَمَا عِلْمٌ ٠٠ مِنْهُ إِطْلَاعٌ فِيهِ خَلْفٌ مُنْتَظَمٌ

ش : السنة : أقواله ﷺ ، وأفعاله وتقديره .

ولم يصرح به (١) في جميع الجوامع (٢) لشمول الفعل (٣) له . إذْ هو كَفَّ
 عن الفعل (٤) والكفَّ فعلٌ على المختار .

وزاد الزركشي : - وهمه (٥) - .

وتبعته في النظم لاحتجاج الشافعي في الجديد على استحباب تنكيس
 الرداء في الاستسقاء (٦) بأنه ﷺ هم بذلك فتركه لثقل خميصة عليه (٧) .

(١) قوله - به - أي بالتقرير .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٩٤ .

(٣) قوله - لشمول الفعل له - تعليل لعدم التصريح بالتقرير في جمع الجوامع .

(٤) قوله - إذْ هو كَفَّ عن الفعل - تعليل لشمول الفعل للتقرير .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٨٩٩ .

(٦) راجع : الأم ١ / ٢٢٢ .

(٧) الحديث ذكره الشافعي رحمه الله في - الأم - ١ / ٢٢٢ .

وأخرج النسائي بسنده عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ استسقى
 وعليه خميصة سوداء -

كتاب الاستسقاء باب - الحال التي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج - .

وكذلك همه بمعاقبة المتخلفين عن الجماعة (١) استدل به على وجوبها (٢) .

وكذلك همه بالدخول من الحديدية (٣) معتمراً . استدل به على أفضلية الاعتماد منها على سائر بقاع الحل إلا التنعيم (٤) لأمره عائشة رضي الله عنها بالاعتماد منه ، والجعرانة (٥) لاعتماره ﷺ منها .
فقدم أمره على همه كما قدم فعله على أمره .

وقال الشيخ ولي الدين : قد يقال : الهم خفي فلا يطلع عليه إلا بقول أو فعل فيكون الاستدلال بأحدهما فلا يحتاج حينئذ إلى زيادته .
قلت : الاستدلال في الحقيقة إنما يقع بالهم لا بالقول المبين له فإن قوله ﷺ :
- لقد هممت أن أمر بالصلاة (٦) - خبر لا إنشاء حتى يحتج به .

(١) جاء في الحديث الصحيح :

« لقت هميت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم أنطق معي برجال معهم خزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » .
رواه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، وأحمد .

(٢) ممن ذهب إلى القول بوجوب صلاة الجماعة في جميع الصلوات عيناً عطاء ، والأوزاعي ، وإسحاق والحناجلة ، وأبو ثور ، وابن خزيمة ، وابن المنذر ، وابن حبان ، وداود وأهل الظاهر .

ولكنهم اختلفوا : أهى شرط في صحة الصلاة أو لا ؟
فقال بشرطيها داود ومن تبعه ، وابن حزم .

راجع ذلك بالتفصيل في : المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ٤ / ٢٣٤ .

(٣) الحديدية : - بتخفيف الياء - أفصح من تثقيلها : اسم لبلر بين طريق جدة ، وطريق المدينة المنورة بين جبلين على بعد ستة فراسخ من مكة المكرمة .

(٤) سمي التنعيم بهذا الاسم لأنه مكان يقع على يمينه جبل يقال له نعيم ، وعلى شماله جبل يقال له ناعم ، والوادي نعمان - بفتح النون - .

(٥) الجعرانة : - بإسكان العين وتخفيف الراء - تقع في طريق الطائف .

(٦) حديث صحيح ، وقد ذكرته قريباً في الهامش وخرجته .

ولو ادعى دخول الهم في الفعل لكان أقرب لأنه فعل قلبي .
وعلى كل تقدير فالتصريح به لبيان أقسام السنة بوجوها أولى وأوضح .
ثم الكلام في مباحث الأقوال التي تشرك فيها السنة الكتاب تقدم .
والكلام هنا في غير ذلك .

ولما كان الاستدلال بالسنة ، والاحتجاج بها متوقف على عصمة
النبي ﷺ بدئ بها ، وضم إليه جميع الأنبياء زيادة للفائدة .
فالإجماع كما قال القاضي عياض (١) على عصمة الأنبياء من الفواحش
والكبائر ومن كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ .

وأما الصفائر فالأظهر الصحيح بل الصواب وفقاً للأستاذ أبي إسحق
الإسفرائيني ، وأبي الفتح الشهرستاني ، والقاضي عياض ، والسبكي ، وطائفة
من المحققين كما نقله القاضي عياض ، ونقله ابن برهان (٢) عن اتفاقهم أنهم
معصومون منها أيضاً لكرامتهم على الله عن أن يصدر عنهم ذنب ، ولاختلاف
الناس في الصفائر ، وتعيينها ، والأمر باتباع أفعالهم ، وامثالها مطلقاً ،
ولا يصح أن يأمر المرء بامتنال أمر لعله معصية .

وجوز الأكثر منهم الأشعري وقوع الصغيرة منهم سهواً .
قال بعض الأئمة : ولا خلاف أنهم معصومون من تكرارها ، وكثرتها إذ

(١) هو عياض بن موسى بن عياض القاضي عالم المغرب صنف تصانيف كثيرة سارت
بها الركبان وكان إمام الحديث في وقته ، وأعلم الناس بعلم الحديث ، والنحو واللغة
والأصول ، وكلام العرب وأنسابهم ولى قضاء سيئة ثم غرناطة .
من مصنفاته : الشفاء ، والإماماع في ضبط الرواية وتقييد السماع .
توفي رحمه الله سنة ٥٤٤ هـ .

راجع : شجرة النور الزكية ص ١٤٠ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٠٤ .

(٢) راجع : الوصول إلى الأصول ١ / ٣٥٨ .

يلحقها ذلك بالكبيرة . ومن صغيرة أدت إلى إزالة الحشمة ، وأسقطت المروءة .
بل ومن مباح بهذا الوصف . نقله في - الشفا (١) - .

إذا تقرر هذا فمن المفرّع على العصمة أنه ﷺ لا يقر أحداً على منكر .
واختلفوا فيما فعل بحضرته ، أو في عصره ، واطلع عليه ، وسكت ولم
ينكره على مذاهب :

أصحها وبه قال الجمهور إن سكوته دليل على جواز ذلك الفعل لأن سكوته
تقرير له سواء استبشر (٢) به أم لم يوجد منه إلا مجرد السكوت .
وقيل : إنه لا يدل على الجواز إلا في حق من لا يغريه الإنكار على
الفعل .

فمن أغراه الإنكار على الفعل لا يجب الإنكار عليه كما قال الشاعر :
إذا نهى السفيه جرى إليه . . . وخالف والسفيه إلى خلاف
حكاه ابن السمعاني عن المعتزلة ، وقال : الأظهر أنه يجب إنكاره ليزول
توهم الإباحة .

وقيل : يستثنى ما لو كان الفاعل كافراً بناءً على أنه غير مكلف
بالفروع ، فلا يجب الإنكار عليه ، ولو كان منافقاً لأنه كافر في الباطن .
وعليه إمام الحرمين (٣) .

وقيل : يستثنى من ذلك الكافر غير المنافق فقط لأن المنافق تجرى عليه
أحكام المسلمين في الظاهر من الإنكار وغيره .
وعليه المازري (٤) .

(١) هو كتاب - الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض رحمه الله .

(٢) قوله - سواء استبشر به - أي سر به .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٤٩٩ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٠٢ .

وعلى الأول هو دليل على الجواز للفاعل ولغيره لأن الأصل استواء المكلفين في الأحكام .

وقال القاضي أبو بكر : لا يتعداه إلى غيره لأن السكوت ليس بخطاب حتى يعم (١) .

وأجيب بأنه مثله فيعم .

وعلى الأول : هل يدل على الإباحة المجردة ، أو يحتمل الوجوب والندب أيضاً ؟

قال السبكي : لا أستحضر فيه نقلاً .

ثم مال إلى الإباحة لأنه لا يجوز الإقدام على فعل إلا بعد معرفة حكمه . فلذلك دلّ تقريره على الإباحة (٢) .

وذكر الزركشي (٣) أن أبا نصر القشيري ذكر المسألة في كتابه في الأصول وحكى التوقف في ذلك عن القاضي ثم رجح الحمل على الإباحة لأنها الأصل .

وقد ذكرت ذلك من زيادتي ، ثم نبهت من زيادتي أيضاً على مسألة ما فعل في عصره - رحمه الله - ولم يعلم : هل اطلع عليه أو لا ؟ .

وفيها قولان للشافعي فيما حكاه الأستاذ أبو إسحق (٤) .

ولهذا اختلف قوله في أجزاء الأقط في الفطرة .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٩٦ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٠٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٠٣ .

ص : وَغَيْرُ حَظَرٍ فَعَلُهُ لِلْعَصْمَةِ . . . وَغَيْرُ ذِي كِرَاهَةٍ لِلنُّذْرَةِ
 فَإِنْ يَكُنْ عَادِيًّا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ . . . أَوْ لِبَيَانِ مَجْمَلٍ لَا يَشْتَبِهَ
 وَمَا لِعَادِيٍّ وَشُرْعٌ يَرُدُّ . . . كَالْحَجِّ رَاكِبًا بِهِ تَرَدُّدٌ
 وَمَا سِوَاهُ إِنْ تَبَدَّتْ صِفَتُهُ . . . فَمِثْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أُمَّتُهُ
 وَعُلِمَتْ بِنَصٍّ أَوْ تَسْوِيَةٍ . . . بِأَخْرِإِذٍ لَا خَفَا فِي جِهَتِهِ
 وَبِوُقُوعِهِ بَيَانٍ وَامْتِنَالٍ . . . لِمَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ سِوَاهُ دَالٍ
 وَخَصٌّ حَتْمًا رَسْمُهُ كَالنُّذْرِ . . . وَكَوْنُهُ لَوْلَمْ يَجِبْ ذَا حَظَرٍ
 كَقَرْنِهِ الصَّلَاةَ بِالْأَذَانِ . . . وَالثَّانِي مِثْلُ الْحَدِّ وَالْخُتَانِ
 وَالنَّدْبِ قَصْدُ الْقُرْبَةِ الْمَجْرَدِ . . . وَكَوْنُهُ قَضَاءً نَدْبٍ يُعْهَدُ
 أَوْ جَهْلَتْ فَلِلْوُجُوبِ وَخُذْ . . . لِلنَّدْبِ وَالتَّخْيِيرِ وَالْوَقْفِ بِذِي
 وَفِي سِوَى التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا وَفِي . . . ذَيْنِ مَتَى مَا قَصْدُ قُرْبَةٍ يَفِي

ش : تَقْدِمْ الْقَوْلَ فِي التَّقْرِيرِ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُصْدَرَ مِنْهُ ﷻ فَعَلٌ مُحَرَّمٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ عَصْمَتِهِ -
 ﷻ - وَلَا مَكْرُوهٌ (١) لِأَنَّهُ نَادِرٌ مِنَ التَّقَى مِنْ أُمَّتِهِ - ﷻ - فَكَيْفَ مِنْهُ ؟
 وَمَا فَعَلَهُ مِمَّا يَكْرَهُ فِي حَقِّهَا فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ قَصْدٌ بِهِ بَيَانُ الْجَوَازِ .
 وَمِثْلُهُ (٢) خِلَافَ الْأَوَّلَى .

وَقَدْ حَكَى النَّوَوِيُّ (٣) عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي وَضُوئِهِ - ﷻ - مَرَّةً مَرَّةً ، وَمَرَّتَيْنِ
 مَرَّتَيْنِ أَنَّهُ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ ﷻ مِنَ التَّثْلِيثِ لِلْبَيَانِ (٤) .

(١) قَوْلُهُ - وَلَا مَكْرُوهٌ - أَيْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُصْدَرَ مِنْهُ ﷻ مَكْرُوهٌ .

(٢) قَوْلُهُ - وَمِثْلُهُ - أَيْ الْمَكْرُوهُ .

(٣) رَاجِعٌ : الْمَجْمُوعُ ١ / ٤٤٠ .

(٤) رَوَى الدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ - بَابُ - الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 قَالَ : أَلَا أَنْبِئُكُمْ أَوْ أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَوْضُأُ مَرَّةً مَرَّةً أَوْ قَالَ مَرَّةً مَرَّةً . =

ثم فعله ﷺ على أقسام :

أحدها : أن يكون جبلياً أى عادياً كالقيام ، والعقود ، والأكل ، والشرب ونحوها .

وحكمه واضح أى أنه دالّ على الإباحة (١) لأنه القدر المحقق ، ولسنا متعبدين به كما قال الإسنوى إنه لا نزاع (٢) فيه .

لكن فى التنقيح (٣) للقرافى قول إنه للندب للاستحباب التأسي به ﷺ .

وجزم به الزركشى (٤) ، وعزاه الأستاذ أبو إسحق لأكثر المحدثين .

قلت وعندى أنه لا منافاة بين القولين لأن الحكم أنه للإباحة فإن فعله بنية التأسي أثيب عليه ثواب المندوب ، ولكن لا يخاطب به أولاً على أنه مندوب كما دار ابن عمر راحلته فى طريق خلف

= روى ابن ماجة فى كتاب الطهارة باب - ما جاء فى الوضوء مرة ، ومرتين ، وثلاثاً - عن ابن عمر قال : توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة فقال : هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به ، ثم توضأ ثنتين ثنتين فقال : هذا وضوء القدر من الوضوء ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال : هذا أسبع الوضوء وهو وضوئى ووضوء خليل الله إبراهيم ، ومن توضأ هكذا ثم قال عند فراغه : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتح له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء ١٠ هـ .

فى الزوائد : فى الإسناد زيد العمى وهو ضعيف ، وعبيد الرحيم متروك بل كذاب ومعاوية ابن قرة لم يلق ابن عمر ١٠ هـ .

هذا ومعنى قوله - وضوء القدر - يريد أنه حقيق بأن يضاف إلى القدر والقدر بمعنى الرتبة والشرف فهذا الوضوء له قدر عند الله تعالى أو للصلاة به قدر .

(١) قوله - دال على الإباحة - أى بالنسبة له ولأمته .

(٢) راجع : نهاية السؤل ٢ / ١٩٨ .

(٣) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٠٤ .

شجرة فقيل له . فقال رأيت النبي ﷺ فعله .

فلا يعدّ مثل ذلك من المندوبات ، وإن كان في فعله بنية الناسي
ثواب .

والذي يتحرر لي أن الثواب في مثل ذلك على النية فقط لا على
نفس الفعل أيضاً بخلاف المندوب فإن الثواب فيه على الأفعال
أيضاً وبذلك يحصل الفرق فتأمل .

الثاني : أن يكون من خصائصه ﷺ .

وحكمه واضح أي أنه لا يلحق به في ذلك أمته .

نعم في الروضة أن ما كان عليه واجباً فهو في حقنا مندوب ،
وما كان عليه حراماً كان كإمساك () (^(١)) فهو في حقنا
مكروه .

وهذا القسم لا يوجد في أفعاله كما تقدم .

الثالث : أن يكون بياناً لمجمل كالصلاة المبيّنة لقوله تعالى ﴿ أقيموا
الصلاة ﴾ (^(٢)) ، والقطع من الكوع المبين لمحلّ القطع في آية
السرق (^(٣)) .

وحكمه واضح أيضاً وهو أنه واجب عليه لوجوب التبليغ عليه وأنه
دليل في حقنا .

(١) ما بين القوسين كلمة غير واضحة .

(٢) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٣) هي قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله
عزيز حكيم ﴾ المائدة آية رقم ٣٨ .

الرابع : أن يتردد بين الجبلى ، والشرعى (١) كالحج راكباً ، ونزول المحصب (٢) ، وجلسة الاستراحة (٣) .

فهل يحمل على الجبلى لأن الأصل عدم التشريع فلا يستحب لنا ؟ أو على الشرعى لأنه الظاهر إذ النبى ﷺ إنما بعث لبيان الشرعيات فيسحب لنا ؟

فيه تردد ناشئ من القولين فى الأصل والظاهر وكلام الفقهاء يدل على ترجيح الثانى . حيث استحبوا الحج ، والوقوف راكباً ، وجلسة الاستراحة .

وقد حكى الرافعى وجهين فى ذهابه إلى العيد فى طريقه ورجوعه فى أخرى ،

وقال إن الأكثرين على التأسّى فيه (٤) .

الخامس : أن تعلم صفة ذلك الفعل من الوجوب ، أو الندب ، أو الإباحة . فأتمته مثله فى ذلك على الأصح عبادة (٥) كان أولاً (٦) .

(١) قوله - أن يتردد بين الجبلى والشرعى - أى بأن كانت الجبلة تقتضيه فى نفسها لكنه وقع متعلقاً بعبادة بأن وقع فيها أو فى وسيلتها كالركوب فى الحج ، والذهاب لصلاة العيد فى طريق والرجوع فى أخرى فالركوب فى نفسه ومخالفة الطريق مما تقتضيه الجبلة فهل يحمل على أن الإتيان به لمجرد لجبلة أو لكونه مطلوباً فى هذه العبادة ؟ .

(٢) المحصب : يقال حصّب الموضع أى ألقى فيه الحصى الصغار ، والمحصب : موضع رمى الجمار بمنى ، وقيل : هو الشعب الذى مخرجه إلى الأبطح بين مكة ومنى ينام فيه ساعة من الليل ثم يخرج إلى مكة . سمياً بذلك للحصى الذى فيهما . قال أبو عبيد : التحصيب : إذا نفر الرجل من منى إلى مكة للتوديع أقام بالأبطح حتى يهجع بها ساعة من الليل ثم يدخل مكة

(٣) جلسة الاستراحة تكون عقب سجود لا تشهد بعده .

(٤) راجع : فتح العزيز شرح الوجيز بهامش المجموع ٥ / ٥٦ .

(٥) قوله - عبادة - أى كالصلاة .

(٦) قوله - أولاً - أى كالبيع والشراء .

وقيل : إنهم مثله في العبادات فقط (١) .

وقيل : لا مطلقاً بل يكون مجهول الصفة وسيأتى .

وتعلم صفة الفعل بنصٍ عليها كقوله : هذا واجب - مثلاً -
ويتسويته بفعلٍ قد علمت جهته كقوله : هذا الفعل مساوٍ لكذا .
وهو معلوم الحكم ، وبوقوعه بياناً لمجمل فحكمه حكم ذلك
المجمل في الوجوب ، أو الندب ، أو الإباحة .

قال الشيخ جلال الدين (٢) : ولا إشكال في ذكر البيان هنا مع
ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو
لا بقيد كونه سوى ما تقدم .

وبوقوعه امتثالاً لنص دالٍ على وجوب ، أو ندب ، أو إباحة
فيكون حكمه حكم ذلك الممثل .

ويخص الوجوب (٣) عن غيره شيئان :

أحدهما : أن يقتدرن به أمانة الوجوب كاقتران الأذان ، والإقامة بصلاة
فيدلان على وجوبهما لأنه ثبت بالاستقراء أنهما شعار مختص
بالفرائض .

والآخر : أن يكون ذلك الفعل ممنوعاً منه لو لم يجب (٤) . كالختان ، والحدّ
فإن كلا منهما عقوبة ممنوع منها فجوازهما يدل على وجوبهما .

(١) هذا قول أبي على ابن خلاد كما ذكر الآمدى في - الإحكام ١ / ١٧١ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٩٨ .

(٣) قوله - ويخص الوجوب - أى يميزه عن غيره .

(٤) قوله - لو لم يجب - أى لو لم يحكم بوجوبه أى ولم يعارضه شئ آخر .

فالاختنان جرح . وقطع اليد فصل لها عن البدن ، والجرح ، والإبانة ممنوع منهما
فجوازهما دليل على وجوبهما .

قال الإسنوى رحمه الله في - التمهيد ص ١٣٣ - :

مسئلة : ما كان من الأفعال ممنوعاً لم يكن واجباً فإذا فعله الرسول ﷺ فإننا نستدل =

وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة (١) لدليل كما في سجود السهو ، وسجود التلاوة في الصلاة . فإن الأصل المنع منهما ، ومع هذا فلم يدل فعله لهما على وجوبهما .
وقد بسطت الكلام على هذه القاعدة في كتاب - الأشياء والنظائر - .

ويخص الذنب عن غيره شيئاً أيضاً :

أحدهما : قصد القرية المجرد عن أمانة دالة على الوجوب .
والآخر : وهو من زيادتي ، وذكره في - المنهاج (٢) - أن يعلم كونه قضاء لفعل مندوب . لأن القضاء يحكي الأداء .
وفى - جمع الجوامع (٣) - بعد قوله - قصد القرية - وهو كثير (٤) .

قال الشيخ ولي الدين : وليس فيه فائدة مقصودة .

فلذا حذفته في النظم ، وعوضت منه هذه القاعدة .

= بفعله على وجوبه وذلك كالقيامين والركوعين في الخسوف فإن الزيادة في الصلاة مبطللة في غير الخسوف فمشروعية جوازها دليل على وجوبها .

ثم قال .. ومن فروعها أيضاً وجوب الختان لما ذكرناه ، وقيل إنه لا يجب مطلقاً ، وقيل يجب في الرجال دون النساء ١٠٠ هـ .

(١) قوله - وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة - إشارة إلى تقييد الأمانة وهي قوله - لو لم يجب - الخ بعدم المعارض .

حاشية البنانى ٢ / ٩٨ .

(٢) راجع : المنهاج بشرح السراج الوهاج ٢ / ٧٠١ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) قوله - وهو كثير - أى الفعل لمجرد قصد القرية كثير من صلاة ، وصوم ، وقراءة ، وذكر ونحو ذلك من التطوعات .

القسم السادس : أن يجهل صفة ذلك الفعل بالنسبة إليه ﷺ وإلى الأمة .
ففيه مذاهب :

أصحها : أنه يحمل على الوجوب في حقه ﷺ ، وحقنا لأنه الأحوط .
وعليه ابن سريج ، وابن خيران ، والإصطخري ، وصححه ابن
السمعاني وقال إنه الأشبه بمذهب الشافعي (١) رحمه الله .
واختاره الإمام في - المعالم (٢) - .
والثاني : الندب لأنه المتحقق بعد الطلب .
وحكى عن الشافعي (٣) رحمه الله .
والثالث : الإباحة لأنه الأصل عدم الطلب .
وحكى عن مالك رحمه الله ، واختاره إمام الحرمين (٤) .
والرابع : الوقف في الكل حتى يقوم دليل لتعارض أوجه الثلاثة .
وصححه القاضي أبو الطيب ، وحكى عن جمهور المحققين
كالصيرفي (٥) ، والغزالي (٦) واختاره الإمام في المحصول (٧) ،
والآمدي (٨) ، والبيضاوي (٩) .

(١) راجع : اللمع ص ٦٨ ، والإحكام ١ / ١٦٠ ، والبحر المحيط ٤ / ١٨١ ، وقواطع الأدلة
٣٠٤ / ١ .

(٢) راجع : المعالم ص ١١٢ .

(٣) راجع : المحصول ١ / ٥٠٣ ، والإحكام ١ / ١٦٠ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ١٨٨ .

(٤) راجع : البرهان ١ / ٤٩٢ ، والسراج الوهاج ٢ / ٦٩٢ .

(٥) راجع : اللمع ص ٦٨ .

(٦) راجع : المستصفى ٢ / ٢١٤ .

(٧) راجع : المحصول ١ / ٥٠٣ .

(٨) راجع : الإحكام ١ / ١٦٠ .

(٩) راجع : السراج الوهاج في شرح المنهاج ٢ / ٦٩٢ .

والخامس : الوقف في الأولين فقط الوجوب ، والندب لأنهما الغالب من فعل
الذي ﷺ سواء ظهر قصد القرية أم لا (١) .

السادس : الوقف فيهما أن ظهر قصد القرية ، وإن لم يظهر فالإباحة (٢) .

ص : إن تعارض قوله والفعل . . . ومقتضى القول له يدل
بأن فيه يجب التكرير . . . وخصه فالناسخ الأخير
إن جهل التاريخ فيه خلف . . . ثالثها وهو الأصح الوقف
أو خصنا ففيه لا تعارضاً . . . ثم الأخير ناسخ لما مضى
في حقنا حيث دليل جاء على . . . الاقتداء وإن أخير جهلاً
ثالثها الأصح بالقول عمل . . . وإن يكن لنا وللهادى شمل
فالأخير الناسخ إن لم يعرف . . . صحح لنا القول وللهادى قف
فإن يكن شموله لاصاً . . . بل ظاهراً فالفعل منه خصاً

ش : إذا تعارض قوله ﷺ وفعله ، ودل دليل على تكرار مقتضى القول فله
أحوال :

(الأولى) : أن يكون خاصاً به ﷺ كأن قال : - يجب على صوم عاشوراء
في كل سنة - وأطرف فيه سنة بعد القول أو قبله .

فإن عرف المتأخر منهما (٣) فهو ناسخ للمتقدم قولاً كان
أو فعلاً (٤) .

وإن جهل فأقوال :

(١) ، (٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩١١ .

(٣) في المخطوط - منها - وهو خطأ .

(٤) راجع : المعتمد ١ / ٣٦٠ ، ومعراج المنهاج ٢ / ١٤ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٤٨ .

أصحها : الوقف إلى قيام الدليل لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر (١) .

وقيل : يرجع القول لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها ، والفعل إنما يدل بقريضة (٢) .

وقيل : يرجح الفعل لأنه أقوى في البيان بدليل أنه يتبين به القول (٣) .
ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسينا به ﷺ في الفعل لعدم تناول القول لنا .

(الثانية) : أن يكون القول خاصاً كأن قال : - يجب عليكم صوم عاشوراء - وأفطر فيه سنة بعد القول أو قبله .

فلا تعارض في حقه ﷺ بين القول والفعل لعدم تناول القول له (٤) .

وأما في حقنا : فإن لم يقم دليل على التأسي به ﷺ في الفعل المتقدم فلا تعارض بالنسبة إلينا لأن حكم الفعل لم يتعلق بنا .
وإن دل دليل على وجوب التأسي به ﷺ : فإن عرف المتأخر منهما فهو ناسخ للمتقدم قولاً كان أو فعلاً . وإن جهل ففيه الأقوال السابقة . لكن الأصح هنا العمل بالقول .

والفرق بين المسألتين حيث اختلف التصحيح فيهما (٥) أنا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه للعمل به بخلاف ما يتعلق به ﷺ إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه .

(١) راجع : جمع الجوامع يشرح الجلال ٢ / ١٠٠ .

(٢) راجع : الإحكام ١ / ١٧٧ ، والبحر المحيط ٤ / ١٩٨ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٠٥ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢٠٢ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٠٠ .

(٤) راجع : إرشاد الفحول ص ٤٠ ، ونثر الورود على مرآة السعود ١ / ٣٧٠ .

(٥) قوله - حيث اختلف التصحيح فيهما - أي في المسألتين حيث رجح الوقف في حقه ﷺ ، والعمل بالقول في حقنا .

(الثالثة) : أن يكون القول عاماً متناولاً وله ﷺ .

فإن عُرِفَ المتأخر منهما فهو الناسخ قولاً كان أو فعلاً في حقه ﷺ وفي حقنا إن دلّ دليل على التأسى به ﷺ في الفعل وإلا فلا تعارض في حقنا .

وإن جهلَ فالأقوال (١) : أصحها في حقه ﷺ الوقف ، وفي حقنا تقدم القول .

وعبارة النظم أوضح من قول - جمع الجوامع (٢) - فتقدمُ الفعل أو القول له وللأمة كما مر .

ثم محلّ ما قلنا أن يكون تناول القول له - ﷺ - نصاً فيه كأن قال :- يجب على وعليكم كذا - .

فإن لم يكن نصاً بل كان ظاهراً كأن قال :- يجب على كل واحد كذا - وقلنا إن المخاطب يدخل في عموم خطابه فالفعل مخصص للقول العام في حقه ﷺ تقدم عليه أو تأخر ، أو جهل ، ولا نسخ حينئذ لأن التخصيص أهون منه .

[تنبيه] :

تعارض القولين يأتي في التعادل ، والتراجيح ، وأما الفعلان فجزم في - المختصر ، والمنهاج (٣) - بأنهما لا يتعارضان لأنه يجوز أن يكون الفعل في وقت واجباً وفي غيره بخلافه لأن الأفعال لا عموم لها .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٠٠ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩١٣ والترياق النافع ٢ / ٢٥٨ .

(٢) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٠١ .

(٣) راجع : بيان المختصر ١ / ٥٠٦ ، والسراج الوهاج شرح المنهاج ٢ / ٧٠٣ .

قال الزركشى (١) : لكن حكى جماعة قولاً بحصول التعارض ،
وطلب الترجيح من خارج كما اتفق في صلاة الخوف ، ولهذا
رجح الشافعى رحمه الله منها هو أقرب لهيئة الصلاة (٢) .
ورجح غيره الأخير .

وقال الشيخ ولى الدين : ليس الترجيح هنا بمعنى إلغاء الآخر فإن
جميع الهيئات الواردة فى ذلك يجوز العمل بها ، والترجيح إنما
هو فى الأفضلية ، وليس الكلام فيه .

ص : الكلام فى الأخبار

اللفظ ذو التركيب إما مهمل ٠٠ وليس موضوعاً وقوم أبطلوا
وجوده أيضاً ومنهم الإمام ٠٠ والناج أو مستعمل وهو الكلام
وحده قول مفيد يقصد ٠٠ لذاته ووضعه المعتمد
حقيقة أطلق فى النفاى ٠٠ ثالثه فيه وفى اللسانى
وهو محل نظر الأصولى ٠٠ فإن أفلد طلب التحصيل
للكف عن ماهية أو فعل ذى ٠٠ نهى وأمر أو من الأدنى خذ
أو ذكرها بالوضع فاستفهام ٠٠ أو ليس فيه طلب يرأى
ولا احتمال الصدق والكذب ظهر ٠٠ تنبيه إنشاء والأفخبره
قوم أبو تعريفة برسم ٠٠ كعدم وضده والعلم
وقد يقال مابه قد يحصل ٠٠ مدلوله فى خارج فالأول
وماله خارج صدق أو كذب ٠٠ فخير قبل الكلام متسبب

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩١٢ .

(٢) راجع : تفصيل الإجمال فى تعارض الأقوال والأفعال للحافظ العلانى ص ٦١
بتحقيقى .

تَطَابِقُ الْوَاقِعِ صِدْقُ الْخَبَرِ ٠٠٠ وَكَذِبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهُرِ
 وَقِيلَ بَلْ تَطَابِقُ اعْتِقَادُهُ ٠٠٠ وَلَوْ خَطَأً وَالْكَذِبُ فِي افْتِقَادِهِ
 فَمَا قَدْ اعْتَقَادَهُ لَدَيْهِ ٠٠٠ وَاسْطَةُ وَقِيلَ لَا عَلَيْهِ
 الْجَاحِظُ الصِّدْقُ الَّذِي يُطَابِقُ ٠٠٠ مُعْتَقِدًا وَوَاقِعًا يُوَافِقُ
 وَفَاقْدَمَ اعْتِقَادَهُ الْكَذِبَ ٠٠٠ وَغَيْرُ ذَلِكَ لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ
 وَوَافِقُ الرَّاغِبُ فِي الْقِسْمَيْنِ ٠٠٠ وَوَصَفَ الثَّالِثُ بِالْوَصْفَيْنِ
 وَالْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ مَدْلُولُ الْخَبَرِ ٠٠٠ دُونَ ثَبُوتِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَبَرِّ
 وَمَوْزُونُ الصِّدْقِ بِهِ وَالْكَذِبَ ٠٠٠ هُوَ الَّذِي ضُمِّنَتْهُ مِنْ نِسْبِ
 لَا غِيَوَهَا كَقَانِمٍ فِي الْجُمْلَةِ ٠٠٠ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو قَامَ لَا الْبَيِّنَةُ
 مِنْ ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ مِنْ شَهِدَا ٠٠٠ فِي ذَا بَتُوكِيلٍ فَعَنَتْهُ مَا عَدَا
 إِلَى انْتِصَابٍ وَإِمَانًا ذَهَبَ ٠٠٠ وَكَالَةُ أَصْلًا وَضُمِّنَا بِالنِّسْبِ

شئ : اللفظ المركب قسمان :

مهمل : وهو ما لا معنى له ، وليس بموضوع اتفاقاً لأن الوضع جعل اللفظ
 دليلاً على المعنى وهو مفقود فيه .

وهل هو موجود ؟

قال (١) الإمام الرازي (٢) والتاج الأموري (٣) - كما زدت النقل عنه -
 وصاحب التحصيل (٤) : لا . لأن الغرض من التركيب الإفادة .
 وخالفهم البيضاوي (٥) ، ومثّل له بالهذيان فإنه لفظ مدلوله مركب

(١) في الأصل - وقال - .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٨٤ .

(٣) راجع : الحاصل ١ / ٣٠٧ .

(٤) راجع : التحصيل ١ / ٢٠٣ .

(٥) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ١ / ١٩٢ .

مهمل ، ورجحه في - جمع الجوامع (١) - .

ومستعمل (٢) : وهو ما له معنى .

وهو يرادف الكلام .

فحده : قول مفيد مقصود لذاته .

فالقول : وهو اللفظ الدال على معنى يخرج المهمل ، وغير اللفظ .

والمفيد : وهو ما يحسن السكوت عليه يخرج المفرد ، والمركب الذي لا يفيد .

والمقصود : يخرج ما ينطق به النائم ، والساهي ، والسكران .

ولذاته : يخرج المقصود لغيره كجملة الشرط ، والجزاء فلا يسمى شيئاً من ذلك كلاماً .

وهذا الحد أحسن حدود الكلام ، وأجزها ، وأوضحها ، وهو أحسن من حد - التسهيل (٣) - الذي مشى عليه في - جمع الجوامع - (٤) - .

وقد مشيت أنا عليه في النظم ، وفي كتابي - جمع الجوامع في العربية - ، وبينت في شرحه وجه حسنه على سائر حدود الناس .

وقد اختلف في الكلام هل هو موضوع ؟

فقال ابن مالك ، وابن الحاجب وغيرهما : لا . إنما وضع المفردات ، ولو وضع الكلام لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال الدين المحلى ٢ / ١٠٢ .

(٢) هذا هو القسم الثاني للفظ المركب .

(٣) راجع : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٥ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال ٢ / ١٠٣ .

ورجح في - جمع الجوامع ^(١) - وغيره أنه موضوع لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات .

ثم الكلام بلا خلاف يطلق علي اللساني ، وعلى النفساني وهو الفكر التي يديرها الإنسان في نفسه قبل أن يعبر عنها . قال تعالى : « ويقولون في أنفسهم » ^(٢) ، « وأسروا قولكم أو اجهروا به » ^(٣) .
وقال الأخطل ^(٤) :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

واختلف في أنه حقيقة في أيهما ^(٥) ؟

فقال المعتزلة : في اللساني لإنكارهم النفساني ، ولتبادره إلى الأذهان .
وقال الأشعرى مرة في النفساني ، وأنه مجاز في اللساني فراراً من قول المعتزلة المؤدى إلى خلق القرآن ، ومن قول الحشوية بالحرف ، والصوت المؤدى إلى أن تكون الذات المقدمة محلاً للحوادث .
واختاره في - جمع الجوامع ^(٦) - .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٠٣ / ٢ .

(٢) آية رقم ٨ من سورة المجادلة .

(٣) آية رقم ١٣ من سورة الملك .

(٤) هو غياث بن غوث بن الصلت من بني تغلب المعروف بالأخطل شاعر مصقول الألفاظ

حسن الديباجة في شعره ابداع . أحدث ثلاثة اتفاق على أنهم أشعر أهل عصرهم :

جرير ، والفرزدق ، والأخطل . مات سنة ٩٠ هـ .

راجع : الأعلام ١٢٣ / ٥ .

(٥) راجع : المحصول ١ / ٥٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، والقواعد والفوائد

الأصولية ص ١٥٤ ، وفواتح الرحموت ٦ / ٢ .

(٦) جمع الجوامع بشرح الجلال ١٠٤ / ٢ .

وللأشعرى قول آخر أنه حقيقة فيهما مشترك لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة (١) .

وحكاة الرازى (٢) عن المحققين ، والهندي (٣) عن الأكثرين .
ثم محلّ نظر الأصولى وبحته إنما هو فى اللسانى (٤) لا فى المعنى النفسى .

فالكلام له أقسام لأنه إن أفاد بالوضع أى لا باللازم طلباً فلا يخلو إما أن يطلب ذكر الماهية أو تحصيلها ، أو تحصيل الكف عنه .

والأول الاستفهام ، والثانى الأمر ، والثالث النهى سواء كان الطالب أدنى من المطلوب منه أم أعلى أم مساوياً بناء على ما تقدم من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علو ، ولا استعلاء .

أما ما يفيد ذلك باللازم نحو : - أطلب منك أن تذكر لى حقيقة الإنسان أو أن تسقنى ماء أو أن لا يؤذنى - فلا يسمى الأول استفهاماً ولا الثانى أمراً ، ولا الثالث نهياً .

وإن لم يُفد طلباً بالوضع فإن لم يحتمل الصدق ، والكذب يسمى تنبيهاً ، وإنشاء لأنك نهيت به على مقصوده ، وإنشائه . أى ابتكرته من غير أن يكون موجوداً فى الخارج سواء أفاد طلباً باللازم كما تقدم وكالتمنى والترجى ، والنداء ، والقسم أم لم يفده أصلاً كأنت طالق .

وإن احتملها من حيث هو فهو الخبر ، وقد يُقطع بصدقه ، أو كذبه لأمر خارجة كما سيأتى .

(١) المرجع السابق ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩٢٤ .

(٢) راجع : المحصول ١ / ٥٥ .

(٣) راجع : نهاية الوصول ١ / ٦٦ .

(٤) قوله - وبحته إنما هو فى اللسانى - أى لأن بحثه فيه لا فى المعنى النفسى .

ثم أبى قوم تعريفه كما أبوا تعريف العلم ، والوجود ، والعدم لكون كل منها ضرورياً لا يحتاج إلى تعريف .

وقيل : لعسر تعريفه .

والإمام الرازى على الأول حيث قال فى - المحصول (١) - : الحق أن الخبر تصويره ضرورى لا يحتاج إلى حدّ ، ولا رسم . ولكن الأكثرون على حدّه .

قال ابن السبكي (٢) : وقد يقال الإنشاء ما يحصل مدلوله فى الخارج بالكلام نحو - أنت طالق ، وقم - فإن مدلوله وهو إيقاع الطلاق ، وطلب القيام يحصل به لا بغيره والخبر خلافه أى ما كان مدلوله حاصلاً فى الخارج قبل الكلام إما على سبيل الصدق أو الكذب نحو : - قام زيد - فإن مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل الإخبار به فى الخارج وهو محتمل لأن يكون واقعاً فى الخارج فيكون هو صدقاً ، وغير واقع فيكون هو كذباً .

قال الشيخ جلال الدين (٣) : وقوله - فى الإنشاء - بالكلام - من إقامة الظاهر مقام المضمّر للإيضاح .

وقد أتيت فى النظم بالمضمّر على الأصل .

والإنشاء بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله للاستفهام ، والأمر ، والنهى المعبر عنها بالطلب .

فعلى هذا ليس للكلام إلا قسمان : خبر ، وإنشاء .

وعلى الأول ثلاثة : هما (٤) ، وطلب .

(١) راجع : المحصول ٢ / ١٠٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٠٩ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٠٩ .

(٤) قوله - هما - أى الخبر والإنشاء .

ثم لما علم انقسام الخبر إلى صدق ، وكذب شرعت في حدّها ، وبيان أنّه
هل هو منحصر فيهما ، أو بينهما واسطة ؟

والحاصل أن فيهما أربعة أقوال (١) :

أحدهما : وهو الأصح ، ومذهب أهل السنة أن الصدق مطابقة الخبر ،
والكذب عدم مطابقته له ، ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في
الحالين .

ومن أدلته : حديث الصحيحين : - من كذب على معتمداً فليتبوأ
مقعده من النار (٢) - .

دل على انقسام الكذب إلى متعمد ، وغيره .

وقوله ﷺ لأبى سفيان : - كذب سعد (٣) - حين قال سعد لأبى
سفيان : - اليوم تستحلّ الكعبة (٤) - .

(١) راجع : راجع : البحر المحيط ٤ / ٢٢٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٠٩ ، وغاية
الوصول ص ٩٤ ، وإرشاد الفحول ص ٤٤ .

(٢) حديث صحيح متواتر .

أخرجه البخاري في الجنائز باب - ما يكره من النياحة عل الميت - .

وأخرجه مسلم في كتاب الزهد باب - التثبت في الحديث - .

وأخرجه أبو داود في كتاب العلم باب - في التشديد على الكذب على رسول الله ﷺ - .

وأخرجه الترمذي في كتاب الفتن باب رقم ٧٠ حديث رقم ٢٢٥٧ .

وأخرجه أحمد في السند ١ / ١٦٥ .

(٣) هو سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري سيد الخزرج وصاحب راية الأنصار في المشاهد

كلها وكان يكتب بالعربية خرج إلى الشام فمات بحدوران سنة ١٥ هـ وقيل سنة ١٦ هـ .

راجع : الإصابة ٢ / ٣٠ .

(٤) حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب - أين ركز النبي ﷺ الراية يوم

=

الفتح -

وقوله ابن عباس :- كذب نوف ^(١) - حين قال نوف : ليس صاحب الخضر موسى بنى إسرائيل .

قال الشيخ بهاء الدين فى - عروس الأفراح ^(٢) - : وقد استنبطت من القرآن دليلاً أصرح من الجميع وهو قوله تعالى : ﴿ وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين ﴾ ^(٣) .

الثانى : أن الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر ، ولو كان خطأ ، والكذب عدم المطابقة للاعتقاد ، ولو كان صواباً .

واستدل له بقوله تعالى : ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ ^(٤) .

فلو كانت العبرة بالمطابقة للواقع لكانوا صادقين لأنهم شهدوا أنه رسول الله ﷺ .

= وقد جاء فى هذا الحديث : فقال سعد بن عبادة يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة اليوم تستحل الكعبة -

وحينما قال أبو سفيان لرسول الله ﷺ : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة ؟ قال : ما قال ؟ قال : قال كذا وكذا .

فقال : كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ويوم تكسى فيه الكعبة

(١) هو نوف البكالى .

ولفظ البخارى فى - كتاب بدء الخلق - كذب عدو الله .

هذا : والبكالى - بكسر الباء وفتح الكاف المخففة - نسبة إلى بنى بكال بطن من حمير .

راجع : الباب ١ / ١٦٨ .

(٢) عروس الأفراح - حاشية على الأربعين النووية كما فى - كشف الظنون ٤ / ٩٩ - .

(٣) آية رقم ٣٩ من سورة النحل .

(٤) آية رقم ١ من سورة المنافقون .

وأجيب بأن المعنى لكاذبون في الشهادة لأنها تتضمن التصديق بالقلب فهي إخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لذلك لا في المشهود به .

ثم اختلف على هذا القول : هل تثبت الوسطة ؟

فقيل : نعم . وهي الساذج ^(١) الذي ليس معه اعتقاد .

وعليه اقتصر في - جمع الجوامع ^(٢) - .

وقيل : لا . بل يدخل في الكذب لأن عدم المطابقة للاعتقاد شامل لما لا اعتقاد معه ، ولما معه اعتقاد العدم .

وفي حكيته هذا القول من زيادتي .

الثالث : وعليه الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ^(٣) من المعتزلة .

قال : الصدق المطابقة للخارج مع اعتقاد المخبر المطابقة ، والكذب عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدما . فما عدا ذلك واسطة لا صدق ، ولا كذب وهو أربع صور :

(١) سذج : حجة ساذجة وساذجة : غير بالغة .

قال ابن سيده : أراها غير عربية . إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس برهان قاطع وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان ، وعسى أن يكون أصلها - ساذة - فعربت .

راجع : لسان العرب مادة - سذج - .

(٢) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١٢ .

(٣) عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثى أبو عثمان الشهير بالجاحظ . كبير أئمة الأدب ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة . مولده ووفاته بالبصرة . فليج في آخر عمره وكان مشوه الخلق ، ومات والكتاب على صدره . قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه . له تصانيف كثيرة منها : الحيون ، والبيان والتبيين ، والبخلاء .

توفي رحمه الله سنة ٢٥٥ هـ .

راجع : الأعلام ٥ / ٧٤ .

المطابق ولا اعتقاد لشيء ، والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة ، وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة ، وغيره ولا اعتقاد .

واستدل له بقوله تعالى حكاية عن الكفار « أفترى على الله كذباً أم به جنة » (١) .

حيث حصروا دعواه ﷺ الرسالة في الافتراء ، والإخبار حال الجنون يعنون أنه لا يخلو الحال عن أحدهما ، وليس الإخبار حال الجنون كذباً لأنه جعل قسيمه ، ولا صدقاً لأنهم لا يعتقدونه فتثبت الواسطة .

وأجيب بأن المعنى أم لم يفتّر ، عبر عنه بالجنة لأن الجنون لا افتراء له وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد ، ويكون خبر المجنون كذباً لا عمد فيه ، أو لا يكون صدقاً ولا كذباً لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصوداً فليس بكلام .

نعم استدل له أيضاً بقول عائشة رضي الله عنها عن ابن عمر رضي الله عنهما : ما كذب ولكنه وهم (٢) .

وأجيب بتأويل ما كذب عمداً . وهو مجاز تخصيص .

الرابع : وهو لأبي القاسم الراغب (٣) .

(١) آية رقم ٨ من سورة سبأ .

(٢) قالت السيدة عائشة رضي الله عنها هذا الكلام حين سمعت أن ابن عمر رضي الله عنها يروى حديث - إن الميت ليعذب ببكاء الحي - .

فقال رضي الله عنها - كما في رواية مسلم في كتاب الجنائز - يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية ييكي عليها فقال : إنهم فقال : إنهم لي يكون عليها وإنها لتعذب في قبرها .

(٣) هو حسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب : أديب من الحكماء العلماء اشتهر حتى كان يقرن بالقرطبي . من كتبه : الذريعة إلى مكارم =

قال : كالجاحظ في الصدق ، والكذب إلا أنه قال في الصور الأربع الوسطة توصف بالصدق والكذب بجهتين . بالصدق من حيث مطابقته للخارج ، أو الاعتقاد بالكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج ، أو الاعتقاد .
وهذا معنى قولي : ووصف الثالث بالوصفين .

[تنبيه] :

قد يطلق الصدق على المطابقة ، والكذب على عدمها في غير الخبر أيضاً كقوله تعالى : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرويا ﴾ (١) . وقوله ﷺ : - وكذب بطن أخيك (٢) - .
وقول الشاعر :

وقد كذبتك نفسك فاكذبها . . لما مثك تغرير أقطام

وبقى في النظم مسألتان متعلقتان بالخبر .

(الأولى) : مدلول الخبر الحكم بالنسبة التي تضمنها .

وقيل : نفس ثبوتها فمدلول - زيد قائم - الحكم بثبوت قيامه .

وقيل : نفس ثبوت قيامه .

واستدل للأول بأنه يلزم على الثاني أن لا يكون شيء من الخبر كذباً بل يكون كله صدقاً .

وتقريره أن مدلوله لو كان الثبوت لكان غير الثابت في الخارج غير خبر فلا يكون شيء من الخبر غير ثابت في الخارج فلا يسمى شيء منه كذباً وذلك باطل لاتفاقهم على أن من الخبر كذباً .

= الشريعة والأخلاق ، والمفردات في غريب القرآن . توفي رحمه الله سنة ٥٠٢ هـ .

راجع : الأعلام ٢ / ٢٥٥ .

(١) آية رقم ٢٧ من سورة الفتح .

(٢) حديث صحيح : أخرجه البخاري في كتاب الطب باب - الدواء بالعسل - ، وباب -

دواء المبطون وأخرجه مسلم في كتاب السلام باب - التداوى بسقى العسل - .

وأجاب الثاني بأن العرب لم تضع الخبر إلا للصدق لاتفاق اللغويين ، والنجاة على أن معنى - قام زيد - حصول القيام منه في الزمن الماضي ، واحتماله للكذب ليس من الوضع بل من جهة المتكلم .

كذا أجاب القرافي رحمه الله .

(الثانية) : مورد الصدق ، والكذب في الخبر هو النسبة التي تضمنها الخبر (١) لا واحد من طرفيها ، وهما المسند ، والمسند إليه .

فإذا قيل - زيد بن عمرو قائم - فقليل صدقت ، أو كذبت . فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى البتوة الواقعة في المسند إليه .

ولهذا قال مالك ، وبعض الشافعية : إذا شهد شاهدان بأن فلان ابن فلان وكل فلاناً فهي شهادة بالوكالة فقط ، ولا ينسب إليهما الشهادة بالنسب ، فليس له عند التنازع في النسب أن يقول قد ثبت نسبي بتلك الشهادة .

لكن الصحيح عندنا أنها تتضمن الشهادة بالنسب ، وإن كان أصل الشهادة إنما هو بالوكالة (٢) .

ذكره الهروي في - الإشراف - ، والماوردي (٣) ، والرويانى (٤) . قال الزركشى (٥) : وينبغي أن يستثنى من ذلك ما لو كانت صفة

(١) قوله - النسبة التي تضمنها الخبر - المراد النسبة الإسنادية .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) قوله - والماوردي - أى ذكره الماوردي في - الحاوي - .

(٤) قوله - والرويانى - أى ذكره الرويانى في - البحر - .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٣٧ .

المسند إليه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه فى المعنى
الهيئة الحاصلة من المسند إليه وصفته كقوله ﷺ : - إن الكريم
بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن إسحق بن
إبراهيم (١) - .

فإن المراد الذى جمع كرم نفسه ، وآبائه .

وكذا حديث صحيح : - يقال للنصارى ما كنتم تعبدون ؟
فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله . فيقال كذبتكم . ما اتخذ الله من
صاحبة ولا ولد (٢) - .

فإن قصد عابدى المسيح بنسبته إلى الله إقامة حجتهم فى
عبادته .

وكذا قوله تعالى : « وقالت امرأة فرعون (٣) حيث استدل به
على صحة أنكحة الكفار فإن المقصود فى الآية التعجيب من
صدور هذه المقالة البديعة فى الحسن منها مع انتسابها إلى ذلك
المرتد العاتى .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق باب - أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت - ،

وفى كتاب التفسير (تفسير سورة يوسف) .

وأخرجه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن باب (من سورة يوسف) .

وأخرجه أحمد فى المسند ٢ / ٩٦ ، ٣٣٢ ، ٤١٦ .

(٢) حديث صحيح :

أخرجه البخارى فى تفسير سورة النساء .

(٣) آية رقم ٩ من سورة القصص .

مسألة

ص : بالكذب قطعاً خبرٌ قد يتسم . . . كما خلافه ضرورة علم
أو بدليل كادعاء الرسالة . . . بعد النبي أو قبله وماله
معجزة أو صادق يُصدق . . . وغير موجود حديث يُطلق
بعد شديد الفحص عند أهله . . . وما الدواعي انبعت لنقله
فجاء آحاداً وفي الثلاثة . . . خلف وبعض السنة المروية
وكل ما أوهم باطلاً ولا . . . يقبل تأويلاً فكذب جلاً
أو منه ما يُزيل وهمه سقط . . . وسبب الوضع افتراء أو غلط

ش : تقدم أن الخبر يحتمل الصدق ، والكذب من حيث هو ، وقد يعرض له ما
يقتضى القطع بكذبه ، أو صدقه .

فالمقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه بالضرورة (١) كقول القائل - النار
باردة - ، أو باستدلال كقول الفلاسفة - العالم قديم - ، وكدعوى شخص
الرسالة بعد بعثة النبي ﷺ لقيام الدليل القاطع على أنه خاتم النبيين .
وهذا المثال من زيادتي .

وكدعوى شخص الرسالة قبل بعثته ﷺ بغير معجزة لأن الرسالة عن الله
على خلاف العادة ، والعادة تقتضي تكذيب من يدعى ما يخالفها بلا
دليل .

ومثل المعجزة في ذلك تصديق الصادق ، وهو نبى معلوم النبوة قبل ذلك
بصدق هذا المدعى فيكفيه ذلك عن المعجزة .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١٦ .

وقيل لا يقطع بكذبه ، ولو انتفيا لتجوز العقل صدقه .
ومن المقطوع بكذبه أيضا ما روى من الحديث ، وفتش عنه فلم يوجد
عند أهله لا في بطون الكتب ، ولا صدور الرواة لقضاء العادة بكذب ناقله .
وقيل : لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه .
وهذا مفروض بعد استقرار الأخبار ، وتدوينها .
أما قبل استقرارها كما في عصر الصحابة فيجوز أن يروى أحدهم ما ليس
عند غيره كما قاله الإمام الرازي (١) .
وبذلك يجاب عن قول أبي حازم (٢) للزهري (٣) وقد قال في حديث لا
أعرفه :

أحفظت حديث رسول الله ﷺ كله ؟

قال : لا .

قال : فنصفه ؟

قال : أرجو .

قال : اجعل هذا في النصف الذي لم تحفظه (٤) .

(١) راجع : المحصول ٢ / ١٥١ .

(٢) هو سلمة بن دينار المدني الأعرج الزاهد الفقيه أو حازم التابعي كان ثقة كثير الحديث

وكان يقص في مسجد المدينة توفي رحمه الله سنة ١٤٠ هـ وقيل سنة ١٣٥ هـ .

راجع : شذرات الذهب ١ / ٢٠٨ ، والأعلام ٣ / ١١٣ .

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري من بنى زهرة بن كلاب من قريش . أول من

دون الحديث وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء تابعي من أهل المدينة كان يحفظ ألفين ومئتين

حديث نصفها مسند . توفي رحمه الله سنة ١٢٤ هـ .

راجع : الأعلام ٧ / ٩٧ .

(٤) هذا الحوار جرى بينهما في مجلس هرون الرشيد حين ذكر أبو حازم حديثا وقال

الزهري : لا أعرف هذا الحديث .

فإن ذلك كان قبل تدوين الأخبار في الكتب .

ومن المقطوع بكذبه الخبر المنقول آحاداً فيما تتوفر الدواعي على نقله تواتراً . إما لغرابته كسقوط الخطيب عن المنبر يوم الجمعة ، أو لتعلقه بأصل من أصول الدين كالنص على الإمامة (١) .

فعدم تواتره دليل على عدم صحته (٢) .

وخالف في ذلك الرافضة ، وادعوا صحة ما رواه في إمامة علي .

وهو مردود لعدم تواتره بل هو غير معروف أصلاً ، ولو كان لم يخف على الصحابة الذين بايعوا أبا بكر . منهم على رضي الله عنه .

فقولي (وفي الثلاثة خلف) عائد إلى هذه المسألة ، وللتين قبلها .

ومن المقطوع بكذبه بعض الأحاديث المروية على الإبهام لأنه روى عنه ﷺ أنه قال : - سيكذب علي - (٣) .

(١) قوله - كالنص على الإمامة - أي كالنص الذي زعم الرافضة أنه دل على إمامة علي رضي الله عنه .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٤٣ .

(٣) ذكره العجلوني في - كشف الخفا ١ / ٤٦٥ - وقال : قال ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي : هذا الحديث لم أره كذلك . نعم في أوائل صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ... الحديث . وقد يكون البعض تصرف بلفظ من ألفاظ ما صح في الكذب على رسول الله ﷺ واعتبروه كالرواية بالمعنى ١٠ هـ .

وقال ابن السبكي في - الإبهام ٢ / ٩٥ - : وأعلم أن هذا الحديث لا يُعرف ويشبه أن يكون موضوعاً ١٠ هـ .

وقال الزركشي في - تشنيف المسامع ٢ / ٩٤٣ - : وهذا الحديث لا يُعرف ١٠ هـ . والظاهر - والله أعلم - أنه مروى بالمعنى حيث إن حديث مسلم المذكور يؤيده .

فإن كان هذا الخبر صحيحاً فلا بد من وقوعه لا امتناع الخلف في خبره ،
والإففيه كذب عليه .

وهذا الحديث لا يعرف ، وفي معناه ما في مقدمة صحيح مسلم : -- يكون
في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ، ولا
آباؤكم فأياكم وإياهم لا يضلونكم ، ولا يفتنونكم (١) .

ومن المقطوع بكذبه كل حديث أوهم باطلا ، ولم يقبل التأويل
لعصمته ﷺ عن قول الباطل .

ومنه ما وضعه بعض الزنادقة : -- أن الله أجرى فرساً ثم خلق نفسه من
عرقها . .

تعالى الله عن ذلك .

وهو أول حديث أخرجه ابن الجوزي في موضوعاته (٢) .

وقد يكون نقص منه من جهة روايه لفظة تزيل الوهم كحديث الشيخين
عن ابن عمر -- صلى بنا النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام
فقال : أرأيكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم
على ظهر الأرض أحد (٣) . .

(١) حديث صحيح .

أخرجه مسلم في المقدمة باب - النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها . .

(٢) الموضوعات كتاب التوحيد باب -- في أن الله عز وجل قديم - ١ / ١٠٥ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب -- السمر في الفقه والخير بعد العشاء . .

وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب -- قوله ﷺ - لا تأتي مائة سنة وعلى
الأرض نفس منقوسة اليوم --

رواه بعضهم فأسقط لفظة - اليوم (١) - فحصل بها الوهم .

وسبب الوضع للأحاديث شيان لا غير : الافتراء والغلط .

وللافتراء أسباب كقصد الزنادقة التفسير عن شريعته ، وقصد بعض الصوفية الأجر زعماً منهم بوضع أحاديث الترغيب ، والترهيب ، وقصد بعض القصّاص الارتزاق ، وبعض أصحاب الملوك التقرب إليهم بوضع ما يناسب أفعالهم ، وبعض العلماء الانتصار لآرائهم .

والغلط كأن يريد الراوى التلفّظ بشيء فيسبق لسانه إلى غيره أو ينسى ما سمعه فيزيد فيه ، أو يغيّر معناه فيرفعه وهو موقوف .

وقد بسطت الكلام على أسباب الوضع ، وأمثلتها في شرح - التقريب والتيسير (٢) - .

وتأخير أسباب الوضع إلى هنا أولى من ذكرها في - جمع الجوامع (٣) - في أثناء أقسام المقطوع بكذبه كما قال الشيخ ولي الدين .

وحصره في شيئين هو الصواب خلاف قوله نسيان ، أو افتراء ، أو غلط ، أو غيرها لدخول النسيان في الغلط ، ودخول غيرها في الافتراء .

(١) صحيح البخارى كتاب العلم باب - السمر في العلم - .

وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة - باب - قوله ﷺ - لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم .

(٢) راجع : تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ١ / ٢٧٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١١٧ .

ص : ومنه ما بالصدق قطعاً يؤسّم . . . كخبر الصادق أو ما يقلّم
 ضرورة قطعاً أو استدلالاً . . . على قياس ماضى إبطالاً
 وبعض منسوب إلى محمد . . . وذى تواتر يذكر عند
 يمتنع اتفاقهم على الكذب . . . عن مدرك بالحسن أو معنى نسب
 ثم حصول العلم أية اجتماع . . . شروطه وما كفى فيه رباغ
 على الأصح وسواها صالح . . . من غير ضبط ولوقف جانج
 فى الخمس قاضيه وللإصطخرى . . . وهو اختيارى حده من عشر
 والقول باثنى عشر أو عشرينا . . . يحكى وأربعين أو سبعين
 أو بضع عشر وثلاث مائة . . . دون اشتراط فقد جمع بلدة
 أو فقد كفر فى الأصح فيهما . . . والعلم فيه للضرورى انتهى
 وابن الجوينى قال والكعبى . . . بل نظرى لكن المعنى
 عند إمام الحرمين الوقف له . . . حقاً على مقدمات حاصله
 لا الاحتياج بقده للنظر . . . والآمدى الوقف للتحير
 إن عن عيان أخبروا والأ . . . فما شرطناه يعم الكلاً
 ثم الأصح أن علمه اتلف . . . لعظم جمع والقرائن اختلف

ش : من المقطوع بصدقه خبر الصادق أى الله تعالى لتنزهه عن الكذب ،
 ورسوله ﷺ بعصمته عن الكذب (١) ، وما علم بالضرورة كقولنا : - الواحد
 نصف الإثنين - ، أو الاستدلال كقولنا : - العالم حادث - كما زدتهما فى
 النظم .

(١) لم يذكر مع خبر الله ، وخبر رسوله ﷺ خبر الأمة وهو الإجماع لأنه مختلف فى
 قطعيته .

وقال بعضهم : أو لأنه لا يخرج عن خبر الله ﷺ ورسوله ﷺ .

وبعض المنسوب إليه ﷺ على الإبهام .

والخبر المتواتر وهو ما نقله جمع يمتنع عادة تواطئهم على الكذب عن محسوس (١) .

فإن اتفق الجمع المذكور في اللفظ ، والمعنى فهو اللفظي ، أو في المعنى فقط فهو المعنوي . كما إذا أخبر واحد عن حاتم أنه أعطى ديناراً ، وآخر أنه أعطى فرساً ، وآخر أنه أعطى بعيراً وهكذا . فقد اتفقوا على المعنى وهو الإعطاء الدال على الوجود ، وإن لم يتفقوا على القضايا الخاصة .

ومن أمثلة ذلك في الحديث : أحاديث رفع الأيدي في الدعاء (٢) .

ولا عبرة باتفاقهم على معقول لجواز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقدوم العالم بل لا بد أن يكون علماً مدركاً بإحدى الحواس الخمس .

والجمهور على أنه لا يشترط فيه عدد معين . بل ضابط ذلك حصول العلم (٣) .

فمتى أفاد خبرهم العلم من غير قرينة انضمت إليه فهو متواتر مستجمع الشرائط السابقة من كونه خبر جمع ، وكونهم بحيث يمتنع تواطئهم على الكذب ، وكونه عن محسوس والأفلا .

(١) المراد بالمحسوس : ما يدرك بإحدى الحواس الخمس .

(٢) روى عن النبي ﷺ نحو مائة حديث في رفع يديه عند الدعاء لكنها ضمن قضايا مختلفة ، وكل قضية منها لم تتواتر ، والذي تواتر إنما هو القدر المشترك فيها الذي روى ضمنها وهو - رفع اليدين عند الدعاء - .

(٣) راجع : التبصرة في أصول الفقه ص ٢٩٥ ، والفتاوى لابن تيمية ١٨ / ٥٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٣٢ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٤ ، والإبهام ٢ / ٢٩٠ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٣٣ ، ونزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر ١ / ٢٥٥ ، ودواست أصولية في السنة النبوية للمحقق ص ١٤٦ مكتبة الإشعاع بالإسكندرية .

ولا خلاف أنه لا يكفى فى عدده الثلاثة .

وفى الأربعة مذهبان :

أصحهما : لا يكفى أيضاً . وعليه الشافعى ، والقاضى أبو بكر لا يحتاجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا . فلا يفيد قولهم العلم .

وما زاد على الأربعة صالح للاكتفا من غير ضبط بعدد معين .

لكن توقف القاضى أبو بكر فى الخمسة .

وقال الإصطخرى (١) : أقله عشرة .

وهذا هو الذى أختاره لأنها أول جموع الكثرة وما دونها آحاد .

وعلى ذلك شرطت فى كتابى - الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة (٢) -

تخريج ما رواه من الصحابة عشرة فأكثر .

وقيل : أقله اثناء عشر كعدد النقباء الذين أرسلهم موسى عليه السلام ليعلموه بأحوال الجبارين .

وقيل : أقله عشرون لقوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون » (٣) .

(١) هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى أبو سعيد الإصطخرى شيخ الشافعية بالعراق ، وأحد أصحاب الوجوه فى المذهب . من مصنفاته : أدب القضاء ، وكتاب الفرائض الكبير . توفى رحمه الله سنة ٣٢٨ هـ ببغداد .

وإصطخر - بكسر الهمزة ، وسكون الصاد ، وفتح الطاء ، وسكون الخاء ، بعدها راء - بلدة عظيمة من بلاد فارس خرج منها جماعة من العلماء .

راجع : الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ١ / ١٨٩ ، والأعلام ٢ / ١٧٩ .

(٢) الكتاب مطبوع ومتداول بين أيدي أهل العلم .

(٣) آية رقم ٦٥ من سورة الأنفال .

وقيل : أربعون لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ، وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) ، وكانوا حينئذ أربعين (٢) .

وقيل : سبعون عدة أصحاب موسى عليه السلام الذين اختارهم من قومه (٣) .

وقيل : ثلاثمائة ، وبضعة (٤) عشر عدة أهل بدر ، وأصحاب طالوت (٥) . لأن كل ما ذكر من العدد المذكور في الأدلة المذكورة أفاد العلم بالإخبار بحال الجبارين في الأول ، وتواتر الوقعة في الأخير ، وبما عندهم من الصبر في الثاني ، ومن النصر للنبي ﷺ في الثالث ، وبما يسمعون من كلامه تعالى لتبليغ قومهم في الرابع .

وكون كل مما ذكر في القضايا المذكورة على العدد المذكور ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك . وأجيب بالمنع .

ولا يشترط في التواتر إسلام راويه ، ولا عدم احتواء بلد عليهم ، بل يجوز أن يكونوا كفاراً ، وأن يحويهم بلد لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب (٦) .

وقيل يشترط ذلك لجواز تطايع الكفار (١) ، وأهل بلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم (٢) .

(١) آية رقم ٦٤ من سورة الأنفال .

(٢) قال سعيد المسيب بن جبير هذه الآية نزلت حين أسلم عمر بن الخطاب وكمل به الأربعون - تفسير ابن كثير ٢ / ٨٧ .

(٣) قال تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا ﴾ آية رقم ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٤) البضع :- بكسر الباء - وبعض يفتحها : وهو ما بين الثلاث إلى التسع .

(٥) راجع : تفسير ابن كثير ١ / ٦٦٨ .

(٦) راجع : الإحكام ٢ / ٢٧ ، وبيان المختصر ١ / ٦٥٢ ، والتريق النافع ١ / ٢٦٩ .

ثم الجمهور على أن العلم الذي يفيد التواتر ضروري أي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر لحصوله لمن لا يتأتى منه النظر كالبله (٣) ، والصبيان .

وقال الكعبي وإمام الحرنيين : إنه نظري (٤) .

وفسره إمام الحرمين بتوقفه على مقدمات حاصلة عند السامع ، وهي المحققة لكونه متواتراً من كونه خبر جمع ، وكونهم بحيث يمنع تواطؤهم على الكذب ، وكونه عن محسوس .

قال : وليس المراد بكونه نظرياً الاحتياج إلى نظر عقب سماعه .

(١) يرى عبد الله أن ابن محمد الفقيه الشافعي شيخ همدان وفقهها اشتراط الإسلام في ناقل الحديث المتواتر .

وقال ابن القطان تعليقا على اشتراطه هذا : وإنما غلط لتسويته بين ما طريقه الاجتهاد ، وما طريقه الخبر ١٠ هـ .

(٢) راجع : كشف الأصرار عن أصول اليزدوى ٢ / ٣٦١ .

(٣) الأبله : الغفلة عن الشر . ورجل بين البله والبله وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظن بالناس لأنهم أغفلوا أمر دنياهم فجهلوا حذق التصرف فيها وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها فاستحقوا أن يكونوا أهل الجنة ، وهم المقصود من قوله أكثر أهل الجنة الأبله - رواه البزار وهو ضعيف .

فإنه عنى البله في أمر الدنيا لقلة اهتمامهم ، وهم أكياس في أمر الآخرة ، وليس المراد بالبله في الحديث من لا عقل عنده .

وقال الزيرقان بن بدر : - خير أولادنا الأبله العقول - يعني لشدة حيائه كالأبله وهو عقول .

راجع : لسان العرب مادة - بله - .

(٤) راجع أقوال العلماء فيما يفيد التواتر في : شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٦ ، وغاية الوصول ص ٩٦ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٢٠ والحدود للباجي ص ٦٢ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٢ .

قال الشيخ جلال الدين : فلا خلاف في المعنى لأن توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضرورياً (١) .

قلت : وهو نظير ما تقدم في حصول العلم عقب الدليل .

وفي جمع الجوامع (٢) - نقل أنه نظري عن الإمامين (٣) .

قال الشيخ جلال الدين (٤) ، وغيره : ونقله عن الرازي سهو : فالذي في - المحصول (٥) - أنه ضروري كقول الجمهور .

فلذا اقتضت في النظم على إمام الحرمين .

وتوقف الآمدي (٦) عن القول بأنه ضروري ، أو نظري لتعارض دليلهما من حصوله لمن لا يتأتى منه النظر ، وتوقفه على تلك المقدمات المحققة له .

ثم إن أخبر العدد المذكور عن معاينة بأن كانوا طبقة واحدة فواضح ، وإلا بأن كانوا طبقات اشترط ذلك في الطبقات .

فلو كان في الطبقة الأولى فقط عاد بعدها آحاداً كما في القراءات الشاذة (٧) .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٢٢ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٢ .

(٣) هما إمام الحرمين ، والرازي رحمهما الله .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٢٢ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩٥٠ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ١١٠ .

(٦) راجع : الإحكام ٢ / ١٨ - ٢٣ .

(٧) القراءات الشاذة هي التي فقدت ركناً من الأركان الثلاثة التي ذكرها ابن الجزري رحمه الله في قوله :

كل ما وافق وجه نحو	...	وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً هو لقرآن	...	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما اختل ركن أثبت	...	شذوذه لو أنه في السبعة

وهل يجب اطراد حصول العلم بالتواتر لكل من بلغه أو يمكن حصول العلم لبعضهم دون بعض ؟
فيه أقوال (١) :

أحدها : وهو الأصح : إن كان حصول العلم لكثرة عدد رواته اطراد ، وهو معنى قوله - اختلف - وقول - الأصل متفق الناس كلهم في العلم به ، ولا يختلفون .

وإن كان لاختلاف قرائن به اختلف فقد يحصل لبعضهم دون بعض لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر .

والثاني : يجب حصول العلم منه لكل السامعين مطلقاً لأن القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على أحد منهم (٢) .

والثالث : لا يجب ذلك مطلقاً بل قد يحصل العلم لكل منهم ، وبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد كالقرائن .

ص : وإن الإجماع على وفق خبر ... ليس يفيد صدقه لو ما ظهر
وهكذا بقاء نقل خبر ... حيث دواعي الرد ذو توفّر
ولا فتراق العلماء الكمّل ... ما بين محتج وذى تأوّل
وانه إن أجمعوا على القبول ... يدلّ قطعاً لا إلى ظن يؤول
وهكذا اغبر في جمع ولم ... يكتبوا وليس فيهم متهم
أو مخبر بمسمع من النبي ... وليس للتقرير والكذب
من حامل ثالثها في الدينوى ... يدلّ لا الدينى والعكس روى

(١) راجع : الترياق النافع ١ / ٢٧٠ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩٥٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢

/ ٣٣٥ ، ومعراج المنهاج ٢ / ٢٨ ، وغاية الوصول ص ٩٦ .

(٢) هذا قول القاضي أبي بكر كما في - تشنيف المسامع ٢ / ٩٥٢ .

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : إذا روى حديث ، وانعقد الإجماع على العمل على وفقه فهل يدل ذلك على القطع بصدقه ؟

فيه مذهبان^(١) : أصحهما : لا . لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آخر .

والثاني : نعم . لأن الظاهر استنادهم إليه حيث لم يصرحوا بذلك لعدم ظهور مستند غيره .

وجه دلالة استنادهم إليه على القطع بصدقه : أنه لو لم يكن حينئذ^(٢) صدقاً بأن كان كذباً لكان استنادهم إليه وظنهم صدقه خطأ وهم معصومون من ظن الخطأ .

أما الإجماع على قبول حديث فالمختار أنه يفيد القطع بصحته كالأحاديث التي أخرجها الشيخان ، أو أحدهما لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول ، وظنهما معصوم من الخطأ كما صححه ابن الصلاح^(٣) ، وغيره . خلاف ما صححه النووي ونسبه للأكثرين من أنه يفيد الظن لا القطع .

وقد بسطت المسألة في - شرح التقريب - بسطاً شافياً .

وهذه هي المسألة الثانية من مسائل النظم ، وأفرادها على حدة محكيها فيها الخلاف أحسن من صنع - جمع الجوامع - حيث جمعها مع التي قبلها ، وحكى فيها ثلاثة أقوال . ثالثها : يفيد إن تلقوه بالقبول .

(١) راجع : المحصول ٢ / ١٤٥ ، والترياق النافع ١ / ٢٧١ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٤٦ .
(٢) في المخطوطتين - ح - ومعلوم أن حرف - ح - إن كان في سند الحديث فهو إشارة إلى تحول السند ، وإن كان في كتب السادة الحنفية فهو رمز للشيخ الحلبي وإن كان في غير ذلك فهو اختصار لكل - حينئذ - وقد صرح بهذه الكلمة الجلال المحلي في شرحه على - جمع الجوامع ٢ / ١٢٥ - ولم يذكر حرف - الحاء - .
(٣) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ .

قال الزركشى (١) : هما مسألتان :

إحدهما : الإجماع على وفقه من غير أن يتبين أنه مستندهم .

وفيهما قولان فى أنه هو يفيد صحته قطعاً أولاً .

والثانية : أن يجمعوا على قبوله والعمل به .

ولا خلاف أنه يدل على صدقه ، وإنما الخلاف فى أنه يدل عليه قطعاً
أو ظناً ؟

فالجمهور من أصحابنا على القطع .

وذهب القاضى أبو بكر ، وإمام الحرمين على الظن .

يعنى وهو الذى رجحه النووى .

وجمع ابن السبكى فيها ثلاثة (٢) أقوال .

ومقتضاه أن الصحيح أنه لا يدل على صدقه ، وإن تلقوه بالقبول .
انتهى .

وقال الشيخ ولى الدين : الحق أن الجمع بين المسألتين تخطيط فإنه
ليس بينهما قدر جامع فإنه الأولى فى العمل على وفقه من غير أن
يستدلوا به ، والثانى فى معرفته ، والعمل به ، وتلقيه بالقبول .
فالواجب أفراد كل منهما على الأخرى .

(الثالثة) : قالت الزيدية بقاء نقل خبر مع توفر الدوى على إبطاله يفيد
القطع بصحته كحديث : - أنت منى بمنزلة هرون من موسى إلا أنه
لا نبى بعدى (٣) - .

(١) تشنيف المسامع ٢/ ٩٥٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٥ .

(٣) حديث صحيح . أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق باب - مناقب على بن أبى
طالب رضى الله عنه - بلفظ : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هرون من موسى ، .
وأخرجه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة باب - من فضائل على بن أبى طالب =

وحديث - من كنت مولاه فعلى مولاه (١) - .

فقد سار نقلها في زمن بنى أمية مع توفر دواعيهم على إبطالهما .

وخالفهم الجمهور وقالوا قد يشتهر خبر الواحد بحيث يعجز العدو عن إخفائه .

(الرابعة) : إذا ورد حديث فاقترق العلماء فيه : فمنهم من قبله ، واحتج ، ومنهم من أوله . فهل يدل على القطع بصحته ؟

قال طائفة منهم ابن السمعاني : نعم للانفاق على قبوله حينئذ (٢) .

وقال الأكثرون : لا . لأن العمل لا بالمظنون كالمقطوع ، وتأويله على تقدير ثبوته ليس دليل ثبوته عندهم (٣) .

(الخامسة) : إذا أخبر واحد بخبر بحضرة جمع كثير بحيث لا يخفى على مثلهم عادة حاله وسكتوا عن تكذيبه ، ولا حامل لهم على السكوت

= رضى الله عنه - .

وأخرجه الترمذى في كتاب المناقب باب - ٢١ حديث رقم ٣٧٢٤ .

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة حديث رقم ١١٥ .

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨٤ / ١١٨ ، ١١٩ ، ١٩٢ ، ٤ / ٢٨١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٥ / ٣٦٦ ، ٣٤٧ .

وأخرجه الترمذى في كتاب المناقب باب - مناقب على بن أبى طالب رضى الله عنه - .

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة حديث رقم ١٢١ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٤ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، وقواطع الأدلة ١ / ٣٣٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٦ ، والآيات البيّنات ٣ / ٢٨٢ .

من خوف منه أوجاهته .

قال الجمهور : يدل ذلك على القطع بصحته لأن سكوتهم تصديق له عادة فقد اتقوا وهم عدد التواتر على خبر عن محسوس .

إذ فرض^(١) المسألة كذلك - كما صرح به الآمدي^(٢) - فيكون صدقاً قطعاً .

وقيل : لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز أن يسكتوا على تكذيبه لا لشيء .

(السادسة) : إذا أخبر إنسان بأمر ، والنبي ﷺ يسمعه ولم ينكر عليه ، ولا حامل له ﷺ على التقرير من كونه بين الحكم قبل ذلك ، أو كون المخبر معانداً لا ينفع فيه الإنكار ، ولا للمخبر على الكذب .

فهل يفيد ذلك القطع بصحته ؟

فيه مذاهب^(٣) :

أصحها في - جمع الجوامع^(٤) - : نعم سواء كان الإخبار عن ديني ، أو دنيوي لأنه ﷺ لا يقر أحداً على كذب .
والثاني : لا مطلقاً . وعليه ابن الحاجب ، والآمدي^(٥) .

(١) قوله - إذ فرض المسألة كذلك - أي أن الذين أخبر بحضرتهم عدد التواتر ، وأن الخبر عن محسوس .

(٢) راجع : الإحكام ٢ / ٤٠ .

(٣) راجع : المستصفى ١ / ١٤١ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٤٢ ، وشركب الكوكب المنير ٢ / ٣٥٣ وغاية الوصول ص ٩٧ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٧ .

(٥) راجع : الإحكام ٢ / ٣٩ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٥٧ .

أما في الدينى فليجواز أن يكون ﷺ بيته أو آخر بيانه بخلاف ما أخبر المخبر .

وأما في الدينوى فليجواز أن يكون ﷺ يعلم حاله كما قال في لقاح النخل :

— لو لم تفعلوا الصلح — فخرج شيصاً (١) فقال : — أنتم أعلم بأمر دنياكم (٢) . —

وأجاب الأول في الدينى بأن سبق البيان ، أو تأخره لا يبيح السكوت عند وقوع المنكر لما فيه من إقحام تغير الحكم في الأول ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة في الثانى .

وفى الدينوى (٣) بأنه إذا كان كذباً ولم يعلم به النبى ﷺ يعلمه الله به عصمة له عن أن يقر أحداً على كذب كما أعلمه الله بكذب المنافقين فى قولهم : « نشهد أنك لرسول الله » (٤) .

والثالث : يدل فى الدينوى دون الدينى .

والرابع : عكسه . حكاه فى — شرح المختصر — دون الثالث ، وفى — جمع الجوامع (٥) — الثالث دونه . فالجمع بينهما من زيادتى .

(١) الشيص — بالكسر — ، والشيصاء — بالكسر والمد — الثمر الذى لا يشتد نواه ، وإنما يتشيص إذا لم تلقح النخل .

مختار الصحاح مادة — شيص — .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه مسلم فى كتاب الفضائل باب — وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأى — .

وأخرجه أحمد فى المسند ١٥٢ / ٣ .

(٣) قوله — وفى الدينوى — أى أجب الأول فى الدينوى .

(٤) آية رقم ١ من سورة المنافقون .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٢٨ / ٢ .

وعلى ذكرها أربعة مشى الشيخ جلال الدين ^(١) .
والذى يظهر لى أنها ثلاثة فقط ، وإن الذى فى - جمع الجوامع ^(٢) - هو
الذى فى - شرح المختصر - فإن عبارته : وكذا المخبر يسمع النبى ﷺ ولا
حامل على التقرير ^(٣) والكذب ^(٤) خلافاً للمتأخرين ^(٥) .

وقيل إن كان عن دنيوى .
فشرحه الشيخ ^(٦) على أن التقدير : وقيل يدل ^(٧) إن كان ^(٨) عن
دنيوى ^(٩) .

ولا يتعين ذلك بل يجوز أن تقدر : وقيل لا يدل ، وعليه مشى الشيخ ولى
الدين .

أما ما وجد فيه حامل على الكذب ، أو التقرير بأن كان المخبر معانداً ^(١٠)
فلا يدل السكوت عن التصديق قولاً واحداً .

-
- (١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٢٨ .
(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٧ .
(٣) قوله - ولا حامل على التقرير - للنبى ﷺ .
(٤) قوله - والكذب - أى وعلى الكذب .
(٥) قوله - خلافاً للمتأخرين - منهم الآمدى ، وابن الحاجب حيث قالوا لا يدل سكوته ﷺ
على صدق المخبر لجواز أن يكون النبى ﷺ غير سامع له .
راجع : الإحكام ٢ / ٣٩ ، وبيان المختصر ١ / ٦٦١ .
(٦) هو الشيخ جلال الدين المحلى .
(٧) قوله - وقيل يدل - أى على صدقه .
(٨) قوله - إن كان - أى مخيراً .
(٩) قوله - عن دنيوى - أى أمر دنيوى .
(١٠) قوله - بأن كان المخبر معانداً - أى ممن يعاند رسول الله ﷺ ولا ينفع فيه الإنكار فلا
يدل السكوت على الصدقة قولاً واحداً .

ص : ومنه ما يظن صدقه البهي . . . كخبر الآحاد ما لم ينته
إلى تواتر ومنه المستفيض . . . ما شاع عن أصل وليس ذا نقيص
مشهورنا بل ردفه والداني . . . أقله ثلاثة لا اثنان

ش : الخبر ما يظن صدقه فلا يقطع به ، ولا يحتمله ، والكذب على السواء ،
وذلك خبر الآحاد .

والمراد به ما لم ينته إلى التواتر ، ولو زادت روايته على واحد .
ومنه نوع يسمى المستفيض ^(١) وهو الشائع عن أصل ، ويسمى المشهور
أيضاً .

فخرج الشائع لا عن أصل فإنه مقطوع بكذبه .
قال الزركشي : وقد يقال من أين يجيء القطع ؟
قال الشيخ ولي الدين : وجوابه أن ذلك مستفاد من عدم الإسناد . فلما لم
ينقله راوٍ دل على أن ذاكره اختلقه .

قلت : وقد قال ابن تيمية : قولهم : - هذا الحديث لا أصل له - معناه : لا
إسناد له .

وبذلك يعرف المراد به في قولنا : الشائع عن أصل .

وفي أقل العدد الذي تثبت به الاستفاضة قولان :

أحدهما : اثنان .

جزم به الشيخ في التنبيه ^(٢) ، ونقله الرافعي عن الشيخ أبي حامد ،

(١) قوله - ومنه نوع يسمى المستفيض - أي من الآحاد نوع يسمى المستفيض .

(٢) قوله - جزم به الشيخ في التنبيه - المراد به الشيخ أبو إسحق الشيرازي في كتابه -
التنبيه -

وأبى إسحق المروزي ، وأبى حاتم القزويني ، ومال إليه إمام الحرمين (١) ،
ورجحه في - جمع الجوامع (٢) - .

والثاني : وهو الصحيح : ثلاثة .

وهو اختيار ابن الصباغ ، وقال الرافعي إنه أشبه بكلام الشافعي وهو
الذي جزم به أهل الحديث فلم يذكروا سواه فقالوا : ما تفرّد به راوٍ واحد
غريب ، أو راويان عزيز ، أو ثلاثة فأكثر مشهور .

بل قيل إن المستفيض يشترط فيه زيادة على عدد المشهور .

وجزم ابن الحاجب بأنه ما زاد نقلته على ثلاثة (٣) .

وقد بسطت الكلام على ذلك في - شرح التقريب - .

ص : وخبر الواحد لا يفيد . . . علما بلا قرينة تشيد
والأكثر من مطلقا لم يفد . . . ومطلقا يند عند أحمد
والمستفيض قد رأى ابن فوفيد رك . . . يفيد علما نظري المسلك

ش : اختلف في إفادة خبر الواحد العلم على أقوال :

أحدها : لا يفيد مطلقا .

وعليه الأكثر . سواء احتفت به قرينة أم لا (٤) .

والثاني : يفيد مطلقا .

(١) راجع : البرهان ١ / ٥٨٤ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٤٩ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٢٩ .

(٣) راجع : بيان المختصر ٢ / ٦٥٥ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ٣٢ ، وبيان المختصر ١ / ٦٥٦ والبحر المحيط ٤ / ٢٦٣ ، وتدريب

الراوى ١ / ١٣٢ .

وعليه أحمد بن حنبل ^(١) ، وابن خويز منداد . لأنه يجب العمل به ، وإنما يجب العمل بما يفيد العلم للنهي عن اتباع الظن ، وذمه في قوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ ^(٢) ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ ^(٣) .

وأجيب بأن ذلك فيما المطلوب فيه العم من أصول الدين لما ثبت من العمل بالظن في الفروع .

والثالث : يفيد إن احتفت به قرائن ، والأ فلا .

وعليه إمام الحرمين ، والغزالي ، والإمام ، والآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي وغيرهم ^(٤) .

وصححه في - جمع الجوامع ^(٥) - .

(١) لعل مراد الإمام أحمد رضي الله عنه إن صح إفادة الخبر للعلم ما إذا تعددت طرقه ، وسلمت عن الطعن فإم مجموعها يفيد ذلك ، ولهذا قال يحيى بن معين : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه .
وهكى القاضي أبو يعلى قول أحمد في أحاديث الرؤية : نؤمن بها ، ونعلم أنها حق يقطع على العلم بها قال فذهب إلى ظاهر هذا الكلام طائفة من أصحابنا وقالوا خبر الواحد أن كان شرعياً أوجب العلم .

قال وهذا عندى محمول على وجه صحيح من كلام أحمد رحمه الله وأنه يوجب العلم من طريق الاستدلال لا من جهة الضرورة ، وأن القطع حصل استدلالاً بأمر انضمت إليه من تلقى الأمة لها بالقبول ، أو دعوى المخبر على النبي ﷺ أنه سمعه منه بحضرته فيسكت ولا ينكر عليه ، أو دعواه على جماعة حاضرين السماع منه فما ينكرونه .
راجع : العدد ٣ / ٩٠٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٤ .

(٢) آية رقم ٣٦ من سورة الإسراء .

(٣) آية رقم ٢٣ من سورة النجم .

(٤) راجع : البرهان ١ / ٦٠٦ ، والمستصفى ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، والإحكام ٢ / ٣٢ ، والمحصل ٢ / ١٤٢ ، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٧١ ، ونزهة النظر ص ٢٦ ، ودراسات أصولية في السنة النبوية للمحقق ص ١٧٦ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٠ .

ومن أمثله : إخبار الرجل بموت ولده مع قرينة البكاء ، وإحضار الكفن والنعش .

ومن ذلك ما أخرجه الشيخان أو أحدهما .

قال شيخ الإسلام ابن حجر (١) : فإنه احتفت به (٢) قرائن منها :

جلالتها في هذا الشأن ، وتقدمهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول .

وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق .

الرابع : أن غير المستفيض لا يفيد بخلاف المستفيض فإنه يفيد علماً نظرياً لا ضرورياً بخلاف المتواتر .

فالمستفيض على هذا واسطة بين المتواتر ، والآحاد .

والى هذا ذهب الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني (٣) ، ومثله بما يتفق على إخراج أئمة الحديث .

وقال ابن فورك (٤) ، وغيره : وقد مشى عليه شيخ الإسلام ابن حجر

(١) هو الإمام المحدث الحجة الحافظ أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني له مصنفات تدل على إمامته وفضله ومن أهمها : فتح الباري ، وتهذيب ، وتقریب التهذيب ، ونخبة الفكر وشرحه نزهة النظر . توفي رحمه الله سنة ٨٥٢ هـ بالقاهرة .

راجع : الأعلام ١ / ١٧٨ .

(٢) قوله - احتفت به - أى بما أخرجه الشيخان يعنى خبر الواحد عندهما .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٠ .

(٤) هو محد بن الحسن بن فورك - بضم الفاء وفتح الراء - وكنيته أبو بكر فقيه شافعي متكلم أصولي . له تصانيف في أصول الدين ، وأصول الفقه ، ومعاني القرآن تقرب من المائة . توفي رحمه الله مسموماً سنة ٤٠٦ هـ .

راجع : الفتح المبين ١ / ٢٣٨ .

فى شرح النخبة (٥) فقال :

ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة ،
والعلل .

وممن صرح بإفادته العلم الأستاذ أبو منصور البغدادي ثم قال فى آخر
كلامه :

وهذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر فى
الحديث العارف بأحوال الرواة ، والعلل .

وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا
ينفى حصول العم لمتجر المذكور . انتهى .

ص : وفى الفتاوى والشهادة العمل ٠٠ حتم به قطعاً بإجماع النحل
وهكذا سائر أمور الدين ٠٠ بالسمع لا العقل وقيل ذين
ونجمل داود وجوابه نفى ٠٠ والبعض فيما فعل جل خالف
والملكي فعل أهل يشرب ٠٠ وآخرون فى ابتداء التصب
والحنفى فيما تعم البلوى ٠٠ أو خالف الراوية بغد يروى
أو عارض القياس والثالث إن ٠٠ تعليقه براجع نصاً زكى
ووجدت فى الفرع قطعاً يعتبر ٠٠ أو ظن فالوفق والا فاغبر
ومنع الكرخى فى الحد وقال ٠٠ بائين أو يعضد بعض ذى اعتزال
وبعضهم بأربع لدى الزنا ٠٠ وقيل بل لغيره ووهنا

ش : يجب العمل بخبر الآحاد فى الفتوى ، والشهادة بالإجماع ، وكذا الآراء ،
والحروب وسائر الأمور الدنيوية كإخبار طبيب ونحوه .

وأما سائر الأمور الدينية ففيها عشرة أقوال :

(١) راجع : نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢٦ .

أحدها : وعليه الجمهور (١) : وجوبه .

ثم قال أكثرهم دلّ على ذلك السمع فقط وهو أنه ﷺ كان يبعث الآحاد إلى القبائل ، والنواحي لتبليغ الأحكام كما هو معروف . لولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة (٢) .

وقال ابن سريج ، والقفال الشاشي من أصحابنا ، والإمام أحمد من أكابر أهل السنة ، وأبو الحسين البصري من المعتزلة : دلّ عليه مع السمع العقل أيضاً (٣) .

وهو أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام لمروية بالآحاد وهي كثيرة جداً ، ولا سبيل إلى القول بذلك (٤) .

قال الشيخ ولي الدين : فكان ينبغي لصاحب - جمع الجوامع - أن يقول : وقيل : وعقلا .

فلذلك قلت في حكايته : وقيل ذين . أى بالسمع ، والعقل معاً ونبهت

(١) راجع : اللمع ص ٧٣ ، والمستصفى ١ / ١٤٨ ، والشرح الكبير على الورقات للعبادى ٢ / ٤٠٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٧ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٣٩ ومعراج المنهاج ٢ / ٣٧ وشرح الأصفهاني لمنهاج البيضاوى ٢ / ٥٤٠ ، واللبيل فى أصول الفقه ص ٥٤ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٣١ .

(٢) ثبت عن طريق التواتر أن رسول الله ﷺ كان يرسل أمراءه قضاته وسعاته إلى الأطراف

وهم آحاد الصدقات ، وحلّ العهود وتقريرها وتبليغ أحكام الشرع .

١ - تأميره ﷺ أبا بكر الصديق رضى الله عنه على الموسم سنة تسع من الهجرة .

٢ - توليته ﷺ معاذاً رضى الله عنه قبض الصدقات باليمن والحكم على أهلها .

٣ - أرسل رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد إلى مكة المكرمة .

٤ - أرسل رسول الله ﷺ مصعب بن عمير إلى المدينة المنورة .

راجع : دراسات أصولية فى السنة النبوية للمحقق ص ١٩٠ ط : الإشعاع الإسكندرية .

(٣) راجع : المعتمد ٢ / ١٠٧ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩٦٣ .

(٤) اسم الإشارة يعود على تعطيل وقائع الأحكام المروية بالآحاد .

على ترجيح الأول ، وليس في - جمع الجوامع (١) - ترجيح .
القول الثاني ، أنه لا يجب العمل به مطلقاً لأنه على تقدير حجيته إنما يفيد
الظن ، وقد نهى عن اتباعه (٢) في الآية (٣) السابقة .
وأجيب بما تقدم (٤) .

وهذا القول نقله في - جمع الجوامع (٥) - عن الظاهرية .
قال الزركشي (٦) : وإنما يعرف عن بعضهم كالفقائشاني ، وابن داود كما
نقله ابن الحاجب (٧) .

بل قال ابن حزم (٨) : مذهب داود أنه لا يجب العلم ، والعمل جميعاً .
فلذا اقتصر في النظم على نقله عن ابن داود فقط .
ثم المانعون فرق :

فرقة قالت سببه عدم دليل شرعي ، أو عقلي على ذلك .
وفرقة سببه قيام دليل سمعي على عدم العمل به .
وفرقة قيام الدليل العقلي على منع التعبد به .

القول الثالث : أنه لا يعمل به فيما عمل فيه الأكثر بخلافه لأن عملهم (٩)

(١٠)

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٣١/٢ .

(٢) قوله - وقد نهى عن اتباعه - أي الظن .

(٣) قوله - في الآية السابقة - يقصد قوله تعالى ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وقوله تعالى ﴿ إن يسمعون إلا الظن ﴾ .

(٤)

(٤) ، (٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٣٠/٢ .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٩٦٣/٢ .

(٧)

(٧) راجع : بيان المختصر ٦٧١/١ .

(٨) راجع : الإحكام لابن حزم ١٠٧/١ .

بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل الكل .

وأجيب بمنع أنه حجة (١) .

الرابع : أنه لا يعمل به فيما عمل فيه أهل المدينة بخلافه لأن عملهم وقولهم حجة مقدمة عليه .

وعليه المالكية (٢) . وقد نفوا خيار المجلس الثابت بحديث

الصحيحين (٣) - إذا ابتاع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا - لعمل أهل المدينة بخلافه .

الخامس : أنه لا يعمل به ابتداء النصب بخلاف ثوانيهما .

حكاه ابن السمعاني عن بعض الحنيفة قال : فقبلوا خبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أوسق (٤) لأنه فرع ، ولم يقبلوه في ابتداء نصاب الفصلان (٥) .

والعاجيل (٦) لأنه أصل بمعنى فيما إذا ماتت الأمهات في أثناء الحول بعد الولادة ، وثم حولها على الأولاد فلا زكاة عندهم في الأولاد مع شمول الحديث لهما .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٥ ، ودراسات أصولية في السنة النبوية ص ٢٩٨ والإشارة في أصول الفقه للباجي ص ٢٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب - البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - .

وأخرجه مسلم في كتاب البيوع باب - ثبوت خيار المجلس للمتبايعين - .

وأخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب - في خيار المتبايعين .

(٤) السوسق : ستون صاعاً . قال الخليل : الوسق : حمل البعير ، والوفر : حمل البغل والحمار .

راجع : مختار الصحاح مادة - وسق - .

(٥) الفصلان جمع فصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

راجع : مختار الصحاح مادة - فصل - .

(٦) العاجيل : جمع عجل وهو ولد البقر والأنثى عجلة .

راجع : مختار الصحاح مادة - عجل - .

السادس : وعليه الحنفية (١) : أنه لا يعمل به فيما تعم به البلوى كمنقضى
الوضوء بمس الذكر . لأن ما تعم به البلوى يكثر السؤال عليه فنقتضى
العادة بنقله تواتراً لتوفر الدواعي على نقله فلا يعمل بالآحاد فيه ، ولا
فيما خالفه رواية بعدد روايته له كالغسل من ولوغ الكلب سبعا فإن
روايه أبا هريرة أفنى بثلاث لأنه إنما خالفه لدليل .

فإن تأخرت روايته عن مخالفته ، أو لم يعلم الحال وجب العمل به
اتفاقاً .

ولا فيما عارض القياس ، لأن مخالفته ترجيح احتمال الكذب حيث لم
يكن رواية فقيها .

وفي مخالف القياس قول ثالث مفصل اختاره الآمدي (٢) ، وابن
الحاجب وهو أنه إن عرفت علة ذلك القياس بنص راجح الدلالة على
الخبر ووجدت في الفرع قطعاً قدّم القياس على الخبر لرجحانه ، أو
وجدت فيه ظناً فالوقف لتساوي الخبر ، والقياس .

والأبأن عرفت باستنباط ، أو نص مساوٍ أو مرجوح قدّم الخبر .

مثل المعارض للقياس :

حديث الصحيحين (٣) :- لا تُصْرُوا (٤) الإبل ، ولا الغنم . فمن

(١) راجع : فوائح الرحموت ٢ / ١٢٨ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٥٢ ، والوجيز في
أصول الفقه للكراماسي ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) راجع : الإحكام ٢ / ١٠٨ ، وبيان المختصر ١ / ٧٥٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب - النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر

وأخرجه مسلم في كتاب البيوع باب - تحريم بيع الرجل على بيع أخيه

(٤) قوله - لا تصروا - بضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم الراء من صریت اللبن في
الضرع إذا جمعته .

فالتصرية هي ربط أخلاف الشاة أو الناقة وترك حلها يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري
أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها .

ابتاعها (١) فهو بخير النظرين (٢) بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها ، وإن ساء ردّها وصاعا من تمر - .

فردّ التمر بدل اللبن مخالف للقياس فيما يضمن به المتلف من مثله ، أو قيمته .

والأرجح تقديم الخبر مطلقا .

قال الباجي (٣) : وهو الأصح عندى من قول مالك فإنه سئل عن حديث المصراة فقال : أولاً فى هذا الحديث رأى .

القول السابع : وعليه الكرخي (٤) : أنه لا يعمل به فى الحدود خاصة لأن الآحاد شبهة ، والحدود تدور أبها .

الثامن : وعليه الجبائى (٥) من المعتزلة : أنه لا بد فى قبول خبر الآحاد من أن يرويه اثنان قياساً على الشهادة ، أو يعتضد بموافقة ظاهر آية أو خبر آخر ، أو عمل بعض الصحابة لأن أبابكر لم يقبل خبر المغيرة أنه ﷺ أعطى الجدة السدس ، وقال : هل معك غيرك ؟

فوافقه محمد بن مسلمة الأنصارى فأنفذه أبو بكر لها - رواه أبو داود (٦) .

وعمر لم يقبل خبر أبى موسى الأشعرى أنه صلى الله عليه قال : - إذا

(١) قوله - فمن ابتاعها - أى اشتراها .

(٢) قوله - فهو بخير النظرية - أى الأمرين .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ٩٦٧ .

(٤) راجع : فوائح الرخومت ٢ / ١٣٧ .

(٥) راجع : المعتمد ٢ / ١٣٨ ، والمحصول ٢ / ٢٠٥ .

(٦) سنن أبى داود كتاب الفرائض باب - فى الجدة - .

وأخرجه ابن ماجه فى الفرائض باب - ميراث الجدة -

استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع - وقال : - أقم عليه البنية -
فوافقه أبو سعيد الخدرى - رواه الشيخان (١) .

ويقوم مقام التعدد الاعتضاد .

وأجيب بأن طلبهما التعدد ليس لعدم قبول الواحد بل للتثبت كما قال
عمر في خبر الاستئذان : - إنما سمعت شيئاً فأجيب أن أثبت - رواه
مسلم (٢) .

وقد قبل أبو بكر خبر عائشة وحدها في قدر كفن النبي ﷺ (٣) .

وقبل عمر خبر ابن عوف وحده في أخذ الجزية من
المجوس (٤) ، وخبر (٥) الضحاك ابن سفيان في توريث امرأة

(١) أخرجه البخارى في كتاب الاستئذان - التسليم والاستئذان ثلاثاً - .

وأخرجه مسلم في كتاب الأدب باب - الاستئذان - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب - كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان - .

وأخرجه الترمذى في كتاب الاستئذان باب - ما جاء في الاستئذان ثلاثة - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأدب باب - الاستئذان - .

وأخرجه مالك في الموطأ كتاب الاستئذان باب - الاستئذان - .

وأخرجه أحمد في المسند ٣ / ٦ ، ١٩ ، ٤ / ٣٩٣ .

(٢) صحيح مسلم كتاب الآداب باب - الاستئذان - .

(٣) في الحديث الصحيح الذى رواه الشيخان أنه ﷺ كفّن في ثلاثة أثواب سحولية من

كرسف بيض ليس فيها قميص ولا عمامة -

تلخيص الحبير ٢ / ١٠٨ .

(٤) فائدة (: السحولية - بفتح السين وضم الحاء ويروى بضم السين أيضاً - نسبة لسحول

موضع باليمن ، والكرسف : القطن .

(٥) حديث أخذ الجزية من المجوس حديث صحيح .

أخرجه البخارى في كتاب الجهاد والسير باب - الجزية والموادعة مع أهل الحرب - .

(٥) قوله - وخبر الضحاك - أى وقبل عمر خبر الضحاك .

أشيم (١) فى دية زوجها (٢) .

القول التاسع : أنه لابد فى خبر الزنا من أربعة كالشهادة عليه .

حكاه فى - جمع الجوامع (٣) - عن عبد الجبار ، وفى - شرح المختصر - كالمحصول (٤) - عن حكاية عبد الجبار عن الجبائى .

قال الشيخ جلال الدين (٥) : وهو إما تقييد لإطلاق نقل الاثنين عنه كما مشى عليه ابن الحاجب ، أو حكاية قول آخر عنه فى خبر الزنا .

وقال الشيخ ولى الدين : مقتضى كلام - المستصفى - فى حكاية هذا القول التعميم فى كل خبر . فإن عبارته : وقال قوم لابد من أربعة أخذاً من شهادة الزنا (٦) .

قال : فإن صح ذلك فهو قول عاشر .

قلت : قد أطلق الأستاذ أبو نصر التميمى عن الجبائى أنه لا يقبل إلا إذا رواه أربعة .

فذكر هذا القول العاشر من زيادتى .

(١) أشيم الضبائى صحابى جليل قتل خطأ فى عهده ﷺ فأمر رسول الله ﷺ الضحاك أن يورث امرأته من دينه .

راجع : الإصابة ١ / ٥٢ .

(٢) أخرجه أبو داود فى كتاب الفرائض باب - فى المرأة ترث من دية زوجها - . وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الديات باب - الميراث من الدية - .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٧ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٥ .

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٣٧ .

(٦) راجع : المستصفى ١ / ١٥٥ .

مسألة

ص : المُرْتَضَى كما رأى السمعاني . . . وصاحب الحَاوِي مع الروياني
وَحَلَفَ الْأَكْثَرُ أَنَّ الْأَصْلَ . . . إِنْ كَذَبَ الْفَرْعَ وَرَدَّ النُّقْلَ
لَا يَسْقُطُ الَّذِي رَوَى وَمِنْ هُنَا . . . لَوْ شَهِدَا شَهَادَةً لَمْ يَهْنَأْ
أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرْعُهُ يَقُولُ . . . جَزَمَا وَلَا جَرَحَ فَأُولَى بِالْقَبُولِ
وَوَافِقُ الْأَكْثَرِ ثُمَّ الْأُولَى . . . إِنْ عَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولًا

ش : إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ثم أنكره المسمع فله حالان .
أحدهما : أن يجزم بإنكاره كقوله : - كذب علي ، أو ما رويت له هذا -
ونحوه فقيه قولان :

أحدهما : أن يسقط الخبر المروى ، ولا يقبل لأن أحدهما كاذب قطعاً ،
ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه .
نعم : لا يقدح (١) ذلك في باقى مروياته ، ولا يثبت به جرحه لأنه
أيضاً مكذب لشيخه في نفيه ذلك ، وليس قبول جرح كل منهما
أولى من الآخر فتساقطا .

وعلى هذا القول الأكثرون منهم : الإمام (٢) ، والآمدى (٣) ، وابن
الصلاح ، والنووى فى مختصره (٤) ، وعزاه القاضى أبو بكر
للشافعى ، وابن السمعانى للأصحاب ، وفى - جمع الجوامع (٥) -
للمتأخرين .

(١) القدح : الطعن .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٧ .

(٣) راجع : الإحكام ٢ / ٩٦ .

(٤) راجع : تدريب الرواى فى شرح تقريب النواوى ١ / ٣٣٤ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٧ .

وحكى الهندي الإجماع عليه (١) .

فإن عاد الأصل ، وأقره قيل .

صرح به القاضي أبو بكر ، والخطيب وغيرهما .

وقد ذكرته من زيادتي .

والقول الثاني : أنه لا يسقط المروى ، ولا يقدح ذلك في صحته لاحتمال

نسيان الأصل له بعد روايته للفرع .

وصححه في - جمع الجوامع (٢) - تبعاً لابن السمعاني .

وعليه أيضاً الماوردي والرويانى كما نقلته عنهما من زيادتي إلا أنهما

قالا لا يجوز للفرع أنه يرويه عن الأصل .

ومما استدل به لهذا القول : أنهما لو اجتمعا في شهادة لم ترد .

وأجاب الأول بأن عدم ردهما للثبوت عدالتهما التي لم تسقط بما وقع

إذ كل منهما صادق في ظنه ، والخبر يتوقف ثبوته على تحقيق

شرطه ، فإذا وجد الإنكار الذى هو موافق للأصل أحدث ذلك ريبة

تقتضى التوقف فيه .

الحالة الثانية : أنه لا يجزم (٣) بل يشك في أنه رواه ، أو يظن أنه ما رواه

والفرع جازم بروايته عنه وهو عدل فهو أولى بالقبول من الحالة الأولى

لجواز نسيانه .

وقال به الأكثر هنا (٤) .

(١) راجع : نهاية الوصول ٧ / ٢٩٢٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٣٧ .

(٣) قوله - أن لا يجزم - أى الأصل .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٠ ، والترغيب النافع ١ / ٢٧٩ .

وقيل : لا يقبل كما في نظيره من الشهادة على الشهادة .

وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أضيق (١) .

وقد صنف الدارقطني كتاباً فيمن حدث ونسى ، وكذا الخطيب .

وقد أوردت من ذلك أمثلة في - شرح التقريب - .

أما إذا ظن الفرع الرواية ، وجزم الأصل بنفيها ، أو ظنه ففي -
المحصول (٢) - أنه يتعين الرد في الأول (٣) ، ويتعارضان في
الثاني (٤) ، والأصل عدم (٥) ، والأشبه القبول .

وقال الهندي (٦) : إن شك الفرع لم يقبل قطعاً ، أو ظن ، والأصل
شاكٌ فالأشبه أن من صور الخلاف ، أو ظانٌ أيضاً عدم تحديثه
فالأشبه أنه من صور الوفاق على عدم القبول .

ص : وأقبل مزيد العدل إن لم يعلم . . . للمجلس اتحاد أو علم نمي
فالثالث الوقف وقيل إن بدا . . . سواء لا يغفل عرفاً أردداً
والأشبه المنع هنا وإن على . . . نقل توفرت دواع للملا
فإن يك الساكت عنها حافظاً . . . تعارضاً كان نفاهاً لا فطاً

(١) قوله - .. باب الشهادة أضيق - إذ يعتبر فيه الحرية والذكورة وغيرهما .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٧ .

(٣) قوله - يتعين الرد في الأول - المراد به ما إذا ظن الفرع الرواية . وجزم الأصل بنفيها .

(٤) قوله - ويتعارضان في الثاني - المراد به ما إذا ظن الفرع الرواية وظن الأصل نفيها .

(٥) قوله - والأصل عدم - أي عدم الرواية .

(٦) راجع : نهاية الوصول له ٧ / ٢٩٢٦ .

شئ: إذا زاد العدل في حديث لم يقله فيه غيره من رواية العدول . فإن لم يعلم اتحاد المجلس من النبي ﷺ بأن علم تعدده ، أو لم يعلم تعدده ولا اتحاده قبلت زيادته قطعاً كما قاله الإبيارى في - شرح البرهان - وتبعه في - جمع الجوامع (١) - .

ووافقه في صورة علم التعدد ابن الحاجب ، والهندي (٢) .

لكن أجرى فيها ابن السمعاني التفصيل الآتي .

وقال الأمدى في صورة الجهل إنه كالمتحدّ ، وأولى بالقبول (٣) .

ومقتضاه جريان الخلاف فيه .

وإن علم اتحاده ففيه أقوال :

أحدها : القبول مطلقاً .

نصّ عليه الشافعي ، وحكاه الخطيب (٤) عن جمهور الفقهاء ، والمحدثين ، وادعى ابن طاهر اتفاق المحدثين عليه .

الثاني : الردّ مطلقاً .

وحكى عن الحنفية (٥) .

قال الأبهري : وتحمل الزيادة على الغلط .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٠ .

(٢) راجع : المختصر مع شرح المضد ٢ / ٧١ ، ونهاية الوصول ٧ / ٢٩٤٩ .

(٣) راجع : الإحكام ٢ / ١٠٠ .

(٤) راجع : الكفاية في علم الرواية ص ٥٩٧ .

(٥) راجع : تيسير التحرير ٣ / ١٠٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٢ .

الثالث : الوقف عن القبول ، والردّ للتعارض . فإن من يُثبت الزيادة يعارض من نقاها (١) .

الرابع : إن كان غير الرواى للزيادة لا يغفل مثله عن مثلها عادة وردّت ، والأقبلت .

وعليه الأمدى ، وابن الحاجب (٢) .

الخامس : الردّ فى الصورة المذكورة ، وفيما إذا كانت مما تتوفر الدواعى على نقله والقبول فى غير ذلك .

واختاره فى - جمع الجوامع (٣) - تبعاً لابن السمعاني .

فإن كان الساكت عن الزيادة أضيق من الرواى لها ، أو صرح بنفيها على وجه يقبل كأن قال - ما سمعتها - تعارضاً ولم تقدم الزيادة .

هكذا جزم به فى - جمع الجوامع (٤) - تبعاً للمحصل (٥) .

وفى - شرح البرهان - للإبيارى بعد حكايته قول إن الإثبات مقدم قال : وهذا هو الظاهر عندنا فإنه إذا لم يكن بدّ من تطرّق الوهم إلى أحدهما لاستحالة حديثهما ، وامتنع الحمل على تعدد الكذب لم يبق إلا الذهول والنسيان ، والعادة ترشد أن نسيان ما جرى أقرب من تخيل ما لم يجر وحينئذ فالمثبت أولى . انتهى .

(١) راجع : البحر المحيط ٤ / ٣٣٢ .

(٢) راجع : الإحكام ٢ / ٩٩ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٢ / ٧١ .

(٣) ، (٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٢٣٣ .

ومعلوم أن النفي المطلق لا يقبل فلا أثر له كقوله (١) : لم يقلها (٢)
النبي ﷺ .

ص : وإن تكن من واحد كما مضى . . . أو غيرت إعرابه تعارضاً
أو واحد عن واحد قد انفرد . . . يقبل وفي الثلاث خلف لا يُرد
وكالمزيد أرسلوا وأسندوا . . . أو وقفوا وهو إلى الرفع غداً

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : لو كانت الزيادة ، والنقص من واحد بأن روى الحديث مرةً بها ،
ومرةً دونها فكما مضى فيما لو كانت من آخر (٣) .

فإن أسندها إلى مجلسين ، أو سكت قبلت ، أو إلى مجلس

فقليل : تقبل لجواز السهو في الترك .

وقليل : لا . لجواز الخطأ في الزيادة .

والثالث : الوقف .

واختاره ابن الصباغ ، وقيدَه بما إذا لم يقل : - كنت أنسيت هذه
الزيادة - .

فإن قال ذلك قبلت .

كذا جزم به في - جمع الجوامع (٤) - أعنى بالتسوية بين
الحالتين .

(١) قوله - كقوله - أي الرواي .

(٢) قوله - لم يقلها - أي الزيادة .

(٣) راجع : نهاية الوصول ٢٩٥٣/٧ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٤٢/٢ ، ودراسات
أصولية في السنة النبوية ص ٣١٣ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ١٤٢/٢ .

وفى - المحصول (١) - أن العبرة بما وقع منه أكثر ، فإن استوى قبلت أيضاً .

وقد أشرت إلى الخلاف من زيادتي .

(الثانية) : لو غيّرت الزيادة إعراب الباقي كأن يروى - فى أربعين شاة شاة - ثم فى أربعين نصف شاة (٢) - فالأكثر كما قال الصفي الهندي إنهما يتعارضان (٣) فلا يقبل أحدهما إلا بمرجح (٤) .

وقال أبو عبد الله البصرى : بل يقبل ، ولا فرق بين تغيير الإعراب ، وعدمه لأن الموجب للقبول زيادة العلم وهو حاصل مع تغيير الإعراب (٥) .

لنا : أنه لو انفرد واحد عن واحد فيما رواه عن شيخ بزيادة قيل عند الأكثر لأن معه زيادة علم .

وقيل : لا لمخالفته لرفيقه .

(الثالثة) : لو أسند الحديث راو بأن ذكر صحابيّه ، وأرسله الباقيون عن الصحابي ، أو دونه فهو كزيادة العدل لأن الإرسال ، والرفع لجواز أن يفعل الشيخ ذلك مرة دون أخرى كما هو معروف من عاداتهم ، وكذا إذا لم يعلم تعدده ، ولا اتحاده لأن الغالب فى مثل ذلك التعدد .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٢٣٥ .

(٢) حيث إن كلمة - شاة - فى قوله - فى أربعين شاة شاة - مرفوعة ، وفى قوله - فى أربعين نصف شاة - مجرورة ، والرفع خلاف الجر .

(٣) قوله - إنهما يتعارضان - أى خبر الزيادة وخبر عدمها لاختلاف المعنى حينئذ .

(٤) راجع : نهاية الوصول ٧ / ٢٩٥٢ .

(٥) راجع : نهاية الوصول ٧ / ٢٩٥٢ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٣٣ .

وإن علم اتحادهما فالأقوال (١) :

أحدها: ترجيح الإسناد ، والرفع وهو الأصح عند أهل الحديث .

والثاني: ترجيح الإرسال ، والوقف .

والثالث: الوقف .

والرابع: إن كان مثل المرسلين ، والواقفين لا يغفل عادة عن مثل الإسناد أو الرفع لم يقبل ولا قبل .

كذا قرره الشيخ جلال الدين (٢) .

والمعروف في كتب الحديث بدل حكاية الرفع قول إن الحكم للأكثر، وقول إنه للأحفظ ، ولا ذكر فيها للثالث

وقول - جمع الجوامع (٣) - أو وقف ورفعوا .

قال الشيخ جلال (٤) إنه سهو ، وصوابه : أو رفع ووقفوا .

فلذلك عبرت به .

ولو وقع الأمران من واحد ، ولا يتصور ذلك إلا مع تعدد المجلس فمقتضى العبارة جريان الأقوال ، والصحيح في كتب الحديث تقديم الإسناد والرفع أيضاً .

وفي بعض كتب الأصول أو الحكم لما وقع منه أكثر .

ص : وجائز حذفك بعض الخبر . . . إن لم يخل الباقي عند الأكثر

(١) راجع: البحر المحيط ٤ / ٣٣٩ . ٣٤٠ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٣ ،
والترىاق النافع ١ / ٢٨٢ .

(٢) راجع: شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) ، (٤) راجع: جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٣ .

ش : يجوز للراوى الاقتصار على بعض الخبر ، وحذف باقيه حيث لا تعلق له به لأنه كخبر مستقل .

وعلى هذا أكثر المحدثين وغيرهم (١) .

وقيل : لا يجوز لأنه قد يكون فى الضم فائدة تفوق بالتفريق (٢) .

فإن كان له تعلق بالمذكور بحيث يختل بحذفه معناه كالاستثناء ، والغاية والشرط لم يجز بلا خلاف .

وفى المسألة فوائد ذكرتها فى - شرح التقریب (٣) - .

ص : ثم الصحابى إذا ما حملًا . . . قيل أو التابع مروى على أحد محمليه ذى التنافى . . . تتبعه فيه على خلاف أولاتنا فى فهو كما مشترك . . . فى حملة لمعنيه فاسلك وحمله على خلاف الظاهر . . . يتبعه قوم من الأكابر والحق لا وقيل إن يحمل عليه . . . لعلمه بقصدنا ديننا إليه

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : إذا روى الصحابى حديثا فيه لفظ مشترك ، وحمله على أحد معنييه فإن كانا متنافيين كالقرء يحمله على الحيض أو الطهر فالظاهر اتباعه فيه لأن الظاهر أنه إنما حملة عليه لقريضة (٤) .

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦ والكفاية ص ٢٩٠ ، وشرح النووى على مسلم

٤٩/١ ، واللمع ص ٨٠ ، وفواتح الرحموت ١٦٩/٢ ، وقواعد التحديث ص ٢٢٥ .

(٢) راجع : اللمع ص ٨٠ وتدريب الراوى ١٠٣/٢ ، وفواتح الرحموت ١٧٠/٢ .

(٣) راجع : تدريب الراوى ١٠٤/٢ .

(٤) راجع : الإحكام ١٠٤/٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧١ وشرح الكوكب المنير

٥٥٧/٢ والبحر المحيط ٣٦٧/٤ ، وتيسير التحرير ٧١/٣ . . .

وتوقف في ذلك الشيخ أبو إسحق الشيرازي (١) فقال فيه نظر لاحتمال أن يكون حمله لموافقة رواية .

وعلى الأول قيل يلحق التابعي به في ذلك .

والراجح لا . لأن ظهور القرينة للصحابي أقرب .

وإن لم يتنافيا (٢) فهو كسائر المشتركات يحمل على معنييه في الراجح كما تقدم ، ولا يقصر على محمل الراوي إلا على القول بأن مذهبه تخصيص .

ومن منع حمل المشترك على معنييه يجعل الحكم كما لو تنافيا .

(الثانية) : إذا لم يكن المروى من باب المشترك بل له ظاهر فحمله الصحابي على غير ظاهره كأن يحمل اللفظ على المعنى المجازي ، أو الأمر على الذنب ففيه أقوال :

أحدها ، وعليه الأكثرون أنه لا يتبع في الحمل عليه بل يعتبر ظاهره (٣) .

قال الآمدي (٤) : وفيه قال الشافعي كيف أترك الخبر لأقوال أقوام لو عاصرتهم لحججتهم .

والثاني ، يتبع فيه مطلقا لأنه لا يفعل ذلك إلا لدليل .

وعليه أكثر الحنفية (٥) .

(١) راجع : اللمع ص ٣٧ ، وشرح اللمع ١ / ٣٩٠ .

(٢) قوله - وإن لم يتنافيا - أي المحملان .

(٣) راجع : الإحكام ٢ / ١٠٥ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٧٢ ، ٧٣ ، والبحر المحيط

٣٦٩/٤ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٦١ ، وغاية الوصول ص ٩٩ ، وإرشاد

الفحول ص ٥٩ .

(٤) راجع : الإحكام ٢ / ١٠٥ .

(٥) راجع : فواتح الرحموت ٢ / ١٦٣ ، وتيسير التحرير ٣ / ٧٢ .

والثالث : قال أبو الحسين البصرى (١) . إن صار إليه لعلمه بقصد النبي ﷺ إليه من مشاهدته قرائن تقتضى ذلك اتبع ، وإلا بأن جهل ، وجوز أن يكون لظهور نص ، أو قياس ، أو غيرها وجب النظر في الدليل . فإن اقتضى ما ذهب إليه عمل به وإلا فلا .

مسألة

ص : لا يقبل الكافر والمجنون . . . ولا يميز له تدينين في المرتضى وإنه من حملاً . . . في النقص قبله إذا ما كمالاً وأنه يقبل ذوابتداع . . . يحرم الكذب وغير دأع ومن عدا الفقيه قال الحنفى . . . إلا بما يخالف القيس الوفى والمتساهلون فى غير اغبر . . . ومكثر خلطة أهله ندر أمكنه تحصيل ذلك القدر فى . . . ذاك الزمان اقبل والاققف

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : لا يقبل فى الرواية كافر ، ولو علم منه التدين ، والتحرز عن الكذب لأنه لا وثوق به فى الجملة مع شرف منصب الرواية عن الكافر (٢) .

(الثانية) : ولا مجنون . لأنه لا يمكنه الاحتراز عن الخل . ولا خلاف فى الصورتين (٣) .

(١) راجع : المعتمد ٢ / ١٧٥ .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ١٥٦ ، والمحصول ٢ / ١٩٥ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ والإحكام ٢ / ٦٥ وبيان المختصر ١ / ٦٨٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ ، وتدريب الراوى ١ / ٣٠٠ .

(٣) قوله - ولا خلاف فى الصورتين - أى صورة رواية الكافر وصورة رواية المجنون .

والمراد الجنون المطبق . فإن تقطع ، وأثر في زمن إفاقته ردّ ، وإلا فلا .

قاله ابن السمعاني (١) .

(الثالثة) : في قبول رواية الصبى المميّز وجهان (٢) :

أصحهما : المنع لأنه لعلمه بعدم تكليفه قد لا يحترز عن الكذب فلا يؤثّق به .
وقيل : يقبل إن علم منه التحرز عن الكذب . فإن لم يعلم التحرز عنه ، أو كان غير مميّز لم يقبل قطعا .

وقد أشرت إلى تقييد محلّ الخلاف بهذين الأمرين من زيادتي .
ولو تحمّل في حال صباه ، وأدّى بعد بلوغه قبل عند الجمهور للإجماع على قبول رواية أحداث (٣) الصحابة عند النبي ﷺ كابن عباس ، وابن الزبير ، والحسن والحسين من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده (٤) .

وقيل : لا يقبل لأن الصغر مظنة عدم الضبط ، والتحرز (٥) ، ويستمر المحفوظ إذ ذاك .

(١) راجع : قواطع الأدلة ١ / ٣٤٥ .

(٢) راجع : المعتمد ٢ / ١٣٧ ، والمستصفى ١ / ١٥٦ ، وأصول السرخسي ١ / ٣٧٢ والإحكام ٢ / ٦٤ ، وبيان المختصر ١ / ٦٨٦ وشرح النووي على صحيح مسلم ١ / ٦١ .

(٣) قوله - أحداث الصحابة - مثل ابن عباس ، وابن الزبير ، والنعمان بن بشير رضي الله عنهم .

(٤) راجع : إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٣٦٥ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٤٧/٢ ، وإرشاد الفحول ص ٥٠ ، ودراسات أصولية في السنة النبوية للمحقق ص ٢٠٧ .

(٥) قوله - والتحرز - أي عن الكذب .

ولو تحمل الكافر فأدى بعد إسلامه قُبْلَ قطعاً كما في - علوم الحديث - لابن الصلاح وغيره (١) .

والفرق بينه وبين الصبي في عدم جريان الخلاف ما تقدم من أن الصبي لا يضبط غالباً ما تحمله في صباه بخلاف الكافر .

نعم رأيت الخلاف فيه وفي الفاسق أيضاً في - المنهج في علوم الحديث - للقطب القسطلاني ، وفي - شرح المنهاج لابن السبكي (٢) - .

فإن صح ذلك شمله قولي :

..... وأنه من حملاً . . . في النقص نقبله إذا ما كمل

(الرابعة) : في قبول رواية المبتدع الذي لم يكفر ببدعته أقوال (٣) :

أحدهما: الردّ مطلقاً لأن في الرواية عنه ترويجاً لأمره ، وتنوياً بذكره ولأنه فاسق ببدعته وإن كان متأولاً .

فردّ كالفاسق بلا تأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره .

(الثاني) : يحتج به مطلقاً إلا أن يستحل الكذب .

فإن استحلّه لم يقبل قطعاً ، وصحّحه في - جمع الجوامع (٤) - .

(الثالث) : يحتج به بشروط :

أن لا يستحل الكذب ، ولا يكون داعية إلى بدعته ، ولا يروى

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .

(٢) راجع : الإبهاج ٢ / ٣١٣ .

(٣) راجع : المعتمد ٢ / ١٣٥ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٩ ومعراج المنهاج ٢ / ٤٥ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٤ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٧ .

موافقة ولا يقبل كأن استحلّه كما تقدم ، أو دعى إلى بدعته لأن
تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات ، وتسويتها على ما
يقتضيه مذهبه .

وكذا إن روى ما يقوى بدعته للعلة المذكورة .

وهذا القول هو الأصح عند أهل الحديث . منهم ابن الصلاح (١) ،
والنووى فى - التقريب (٢) - وعبارته : وهذا هو الأظهر الأعدل ،
وقول الكثير أو الأكثر .

ولم يذكر الشرط الثالث .

ونقله شيخ الإسلام ابن حجر (٣) عن جماعة منهم الحافظ أبو إسحق
الجوزجاني (٤) .

وقد قيده الذهبي أيضاً بأن لا يكون رافضياً (٥) .

والمسألة مبسطة فى - شرح التقريب (٦) - مع الكلام فى من كفر
ببدعته .

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) راجع : تدريب الراوى ١ / ٣٢٥ .

(٣) راجع : نزهة النظر ص ٥٠ ، ٥١ .

(٤) هو : إبراهيم بن يعقوب بن إسحق السعدى الجوزجاني أبو إسحق : محدث الشام وأحد
الحفاظ المخرجين الثقات شيخ أبى داود والنسائى . له كتاب فى الجرح والتعديل ،
وكتاب فى الضعفاء وله غيرهما .

توفى رحمه الله بدمشق سنة ٢٥٩ هـ .

راجع : الأعلام ١ / ٨١ ، ونزهة النظر لابن حجر ص ٥١ .

(٥) راجع : تدريب الراوى ١ / ٣٢٦ وفيه : الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة وسباب
السلف .. ثم قال : وقد صرح بذلك الذهبي فى - الميزان -

(٦) راجع : تدريب الراوى ١ / ٣٢٤ - ٣٢٧ .

(الخامسة) : تُقبل رواية من ليس فقيهاً لحديث :- فربّ حامل فقه غير فقيه^(١) - ورّده الحنفية^(٢) فيما إذا روى ما يخالف القياس كحديث المصراة^(٣) - .

(السادسة) : تُقبل رواية المتساهل في غير الحديث إذا تحرّز في الحديث النبوي لأن الخلل فيه .

وقيل : يردّ المتساهل في غير الحديث أيضاً لأن التساهل في غيره يجرّ إلى التساهل فيه^(٤) .

(السابعة) : إذا أكثر الراوى من المرويات مع قلة مخالطته لأهل الحديث فإن أمكن تحصيل ذلك القدر الكبير الذي رواه في ذلك الزمان الذي خالط فيه قُبلت رواياته ، وإلا رُدّت كلها لظهور كذبه في بعض لا نعلم عينه^(٥) .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب العلم باب - فضل نشر العلم - .

وأخرجه الترمذى في كتاب العلم باب - ما جاء في الحث على تبليغ السماع - .

(٢) هذا قول بعض الحنفية .

قال السراج الهنـدى رحمه الله : الراوى إذا لم يكن فقيهاً يكون القياس مقدماً على خبره إذا انسـد باب القياس هو مذهب عيس بن أبان وتابعه المصنف - الخبازى - وأكثر المتأخرين . فأما عند الشيخ أبى الحسن الكرخى ومن تابعه من المشايخ فليس فقه الراوى شرطاً لتقديم خبره على القياس بل يقبل خبر كل عدل فقيهاً كان أو غيره إذا لم يكن معارضاً لدليل أقوى منه ويقدم على القياس .

قال صدر الإسلام : وإليه مال أكثر العلماء .

راجع : المغنى للخبازى ص ٢٠٨ ، وشرحه للسراج الهنـدى ورقة ٢٢٦ ب ٢٢٧ ألف عن تعليق الدكتور / محمد مظهر بقا على المغنى فى أصول الفقه للخبازى ص ٢٠٨ .

(٣) حديث المصراة تقدم ذكره وتخرجه .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٩ ، وتشنيف المسامع ٢ / ٩٩١ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٩ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٤٧ .

ص : وشرطُ عدالةِ توافي . . . ملكة تمنعُ عن اقتِرافِ
كبيرٍ أو صغيرٍ بحِسةٍ . . . أو جائزٍ يُخلُ بالمروءةِ
ش : شرطُ الراوى العدالة (١) :

وهى ملكة أى هيلة راسخة فى النفس تمنع من اقتِرافِ كبيرة أو صغيرة
دالة على الخسة كسرقة لقمة ، أو مباح يخلُ بالمروءة كأكلٍ فى السوق
لغير سوقى .

فاقتِراف فرد من أفراد المذكورات ينفى العدالة . فالتعبير بالفرد أحسن من
تعبير - جمع الجوامع (٢) - بالكبائر ولصغائر ، وفى نسخة منه - وهوى النفس
- أى اتباعه ، وهو من تفقه والده . قال لأبد عندى فى العدالة منه . فإن المتقى
للكبائر وما ذكر معها قد يتبع هواه عند وجوده لشيئٍ منها فيرتكبه ، ولا عدالة
لمن هو بهذه الصفة .

قل الشيخ جلال الدين (٣) : وهذا صحيح فى نفسه غير محتاج إليه فى
الحد لأن من عنده ملكة تمنع عن اقتِراف ما ذكر ينتفى عنه اتباع الهوى لشيئٍ
منه ، وإلا لوقع فى المهوى فلا يكون عنده ملكة تمنع عنه .

أما صغيرة لا تدل على الخسة كنظرة إلى أجنبية ، وكذبه لا ضرر فيها
فلا يشترط فى العدالة المنع عن اقتِراف كل فرد منها (٤) .

ص : فَرَدُّ فى المَرَجحِ المَسْتَوْر . . . قُلْتُ قَبُولُهُ هُوَ المَشْهُورُ
وَقِيلَ قَفْ وَكَفْ لِلظَّهْوَر . . . حَيْثُ رَوَى الحَدِيثُ فى المَحْظُورِ
وَرَدُّ مَنْ بظَاهِرٍ مَجْهُولٍ . . . وباطنٍ وقد حُكِيَ القَبُولُ

(١) قوله - شرط الراوى العدالة - أى تحققها .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع بشرح جلال ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٤) راجع : شرح جلال على جمع الجوامع ٢ / ١٤٩ .

وهكذا مجهول عين ما روى . . . عنه سوى فردٍ وجرحاً ما حوى
والوصف من كاشافى بالنقة . . . عند إمام الحرمين توثقة
وقبل لا ومثله لا آتهم . . . والذهبي ليس توثيقاً نسّم

ش : المجهول أقسام :

(أحدها) : مجهول الباطن عدل الظاهر وهو المستور .

وفى قبول روايته أقوال (١) :

أحدها : لا يقبل .

وصححه فى - جمع الجوامع (٢) - لانتقاء تحقق شرط القبول وهو
العدالة ، ولهذا فرعه عليه بالفاء (٣) .

والثانى : يقبل .

وهو الأصح عند أهل الحديث .

صحّحه ابن الصلاح فى مختصره (٤) ، والنووى فى - شرح
المهذب - اكتفاء بالظن لأنه يظن من عدالته فى الظاهر عدالته
فى الباطن .

وقد نبهت على ترجيحه من زيادتى .

(١) راجع : اللمع ص ٨٧ ، والمستصفى ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، والمحصول ٢ / ١٩٧ والإحكام
٢ / ٧٠ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٦٤ ، والتمهيد للإسنوى ص ١٣٦ والبحر المحيط
٤ / ٢٨٠ ، وتدريب الراوى ١ / ٣١٦ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٠ .

(٣) قوله - ولهذا فرعه عليه بالفاء - الضمير فى - عليه - عائد على شرط العدالة .

فبعد أن ذكر السبكي اشتراط العدالة فرّع على ذلك عدم قبول خبر مجهول الحال .

(٤) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣ .

الثالث : وعليه إمام الحرمين (١) : الوقف عن قبوله ، ورده إلى أن يتبين حاله بالبحث عنه .

فلوروى لنا ما يقتضى تحريم شيء وجب الانكفاف عنه إلى ظهور حاله .

ورد بأن الثابت حله بالأصل لا يرفع تحريم مشكوك فيه .

(القسم الثانى) : المجهول ظاهراً وباطناً .

وهو مردود لانتفاء تحقق العدالة وظنها .

وحكى فى - جمع الجوامع (٢) - الإجماع عليه .

وليس كذلك فقد حكى ابن الصلاح الخلاف فيه أيضاً .

وقد نبهت عليه من زيادتى .

(الثالث) : مجهول العين (٣) .

وهو مردود أيضاً .

وحكى فى - جمع الجوامع (٤) - الإجماع عليه .

وليس كذلك ففيه الخلاف كما أشرت إليه ، وهو أولى بالقبول مما قبله ، وبالمع من المستور .

وحاصل ما فى هذا القسم خمسة أقوال :

الردّ مطلقاً ، وهو الصحيح عند الأكثرين ، والقبول مطلقاً ، والقبول

(١) راجع : البرهان ١ / ٦١٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٠ .

(٣) أفرد مجهول العين عما قبله لأن المجهول ظاهراً وباطناً أعم من مجهول العين فهو فرد من أفرادها .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٠ .

إن تفرّد بالرواية عنه من لا يروى إلا عند عدل ، وإلا فالردّ ،
والقبول إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد ، والنجدة ، وإلا
فالردّ ، والقبول إن كان زكّاه أحد من أئمة الفن مع رواية واحد
عنه وإلا فالردّ ، وهو الأصح عند ابن القطان ، وغيره .

ثم نبهت عليه من زيادتي .

على أن المراد بمجهول العين : ما تفرّد بالرواية عنه واحد .

هذا مصطلح المحدثين كما تقرر في علم الحديث (١) .

وفي المسألة كلام مبسوط في - شرح التقريب (٢) - .

وظن الزركشي وغيره أن المراد به من لا يسمى كرجل ، وإنسان .

قال الشيخ ولي الدين وهو تخطيط .

وبقى من أقسام المجهول من جهل اسمه ، ونسبه لا عينه ، وعدالته وهو
مقبول كما ذكره الخطيب (٣) ، وجزم به النووي (٤) .

وفي قبول التعديل على الإبهام من غير تسمية المروى عنه كقول
الشافعي ، ومالك أخبرنا الثقة خلاف :

قال الصيرفي ، والخطيب (٥) : لا يقبل لجواز أن يكون فيه جرح لم يطلع
عليه قائل ذلك .

وصححه ابن الصلاح ، والنووي .

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣ ، والكفاية في علم الرواية ص ١٤٩ .

(٢) راجع : تدريب الراوي ١ / ٣١٦ - ٣١٨ .

(٣) راجع : الكفاية في علم الرواية ص ٥٣٣ .

(٤) راجع : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٣٢١ .

(٥) راجع : الكفاية في علم الرواية ص ٥٣١ .

قال الخطيب : وقد وصف مالك بذلك عبد الكريم ابن أبي المخارق (١) وهو ضعيف خفى حاله عليه .

وقيل يقبل مطلقاً كما لو عينه لأنه مأمون في الحالتين .

واختار إمام الحرمين القبول إن وقع ذلك من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل ، والاختلاف في ذلك .

ورجحه الرافعي في - شرح المسند (٢) - ، وفرضه كما ذكرنا .

ولم يحك ابن الصلاح ، والنووي هذا القول على هذا الوجه بل حكياه على وجه أن القائل ذلك إن كان مجتهداً قبل في حق مقلديه دون غيرهم .

وعلمه ابن الصلاح بأنه لا يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره . بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم ، وقد عرف هو من روى عنه . وعلى هذا تكون الأقوال ثلاثة .

وعلى التقرير الأول قولان فقط لأنه لا قائل بالقبول من غير عارف بأسباب الجرح والتعديل .

وقول النظم كأصله (٣) - كالشافعي - يحتمل الأمرين .

ولو قال حدثني من لا أتهم - وقد وقع ذلك للشافعي وغيره - قال ابن

(١) عبد الكريم بن أبي المخارق - بضم الميم وبالحاء المعجمة - أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة المكرمة واسم أبيه قيس ، وقيل طارق . ضعيف تركه بعضهم وروى له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة .

راجع : المغنى في الضعفاء للذهبي ١ / ٥٦٩ ، وتقريب التهذيب ١ / ٥١٦ .

(٢) هو شرح مسند الشافعي رحمه الله كما في - الأعلام ٤ / ٥٥ - ترجمة عبد الكريم بن محمد أبو القاسم الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ .

(٣) المراد بالأصل هنا - جمع الجوامع - لتاج الدين السبكي رحمه الله .

السبكي فكذلك أى كقوله - أخبرنا الثقة - فيكون توثيقاً مقبولاً فى قول . غير مقبول عند الصيرفى ، والخطيب .

وقال الذهبى ليس بتوثيق أصلاً لأنه نفى للثقة من غير تعرض لإتقانه ولا لأنه حجة .

قال ابن السبكي : وهذا صحيح . غير أن هذا إذا وقع من الشافعى محتجاً به على حكم فى دين الله فهو والتوثيق سواء فى أصل الحجة .

فإن كان مدلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبى فمن ثم خالفناه فى مثل الشافعى .

أما من ليس مثله فالأمر كما قال . انتهى .

ص : قبول من أقدم جاهلاً على . . . مفسد ظناً وقطعاً ذو اعتدال

ش : الأصح قبول رواية من أقدم على أمر يقتضى الفسق جاهلاً به سواء كان الدليل على فسقه ظنياً كشرب النبيذ ، أو قطعياً كشرب الخمر ، وسواء اعتقد الإباحة أم لم يعتقد شيئاً لعذره بالجهل .

وقيل : لا يقبل مطلقاً كارتكاب المفسق ، وإن اعتقد الإباحة .

وقيل : يقبل فى المظنون دون المقطوع (١) .

ص : وفى الكبيرة اضطراب إذ تحدد . . . فقليل ذو توقع وقيل حد

وقيل ما فى جنسه حد وما . . . كتابنا بنصه قد حرماً

وقيل لا حد لها بل أخفيت . . . وقيل كل الصغار نفيت

والمرتضى قول إمام الحرمين . . . جريمة تؤذنا بغير مبن

بقلة اكتراث من أتاه . . . بالدين والرقعة فى تقواه

كالقتل والزنا وشرب الخمر . . . ومطلق المسكر ثم السحر

(١) راجع : المحصول ٢ / ١٩٧ والبحر المحيط ٤ / ٢٧٩ وتشنيف المسامع ٢ / ١٠٠١ .

والقذف واللواط ثم الفطير ٠٠. وبأس رحمة وأمن المكو
والغضب والسرقه والشهادة ٠٠. بالزور والرشوة والقيادة
منع زكاة وديانة فرار ٠٠. خيانة في الكيل والوزن ظهار
نيمة كنم شهادة يمين ٠٠. فاجرة على نينا يمين
وسب صخه وضرب المسلم ٠٠. سعاية عقوق وقطع الرحم
حرابة تقديمه الصلاة أو ٠٠. تأخيرها ومال أيتام رروا
واكل خنزير وميت والربا ٠٠. والفل أو صغيرة قد واظبا
ش : اضطرب في حد الكبيرة حتى قال ابن عبد السلام لم أقف لها على
ضابط . يعنى سالم من الاعتراض .

فقيل : هي ما توعّد عليه بخصوصه (١) .

وقيل : ما فيه حد (٢) .

حكى الرافعي في - الشرح - القولين ثم قال إنهم (٣) إلى ترجيح الثاني
أميل ، وأن الأول أكثر ما يوجد لهم (٤) وهو أوفق (٥) لما ذكروه (٦) عند
تفصيل الكبائر أى لأن شهادة الزور ، والعقوق ، والربا ونحوها من الكبائر
مع أنه لا حد فيها .

ويدل له ما أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس قال : كل ذنب
ختمه الله بنار ، أو لعن ، أو غضب ، أو عذاب فهو كبيرة .

(١) قوله - ما توعّد عليه بخصوصه - أى في الكتاب والسنة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٢ .

(٣) قوله - إنهم - أى الفقهاء والمراد بعضهم .

(٤) قوله - أكثر ما يوجد لهم - أى لأكثرهم أى الفقهاء .

(٥) قوله - أوفق - أى موافق .

(٦) قوله - لما ذكروه - أى الأصوليين عند تفصيل الكبائر أى تعدادها حيث إنهم ذكروا
أشياء لا حد فيها كالنيمة .

وأخرج عنه أيضاً قال : كل ما وعد الله عليه النار فهو كبيرة .
وأخرج إسماعيل القاضي بسند فيه ابن لهيعة (١) عن أبي سعيد مرفوعاً . - الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار . -
وقيل : ما فيه وعيد أُوحد .
ذكره الماوردي .
وكأنه جمع المقاتلين وهو حسن إلا أن الوعيد يغنى عن ذكر الحد . إذ كل ما فيه الحد فيه الوعيد ، ولا عكس .
وقيل : ما نص الكتاب على تحريمه ، أو وجب في جنسه حد .
حكاه الرافعي عن الهروي . وهو في بعض نسخ - جمع الجوامع - ،
والظاهر أنه بمعنى كلام الماوردي .
وقال الواحدي : الصحيح أنه ليس لها حد يعرفه العباد بل أخفاه الله عنهم
ليجتهدوا في اجتناب المناهي خشية الوقوع فيها كإخفاء ليلة القدر ، والصلاة
الوسطى .
وقد حكته من زيادتي .
وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني ، والقاضي أبو بكر ، وابن القشيري إنها
كل ذنب ، ولا صغيرة في الذنوب (٢) .
وحكاه ابن فورك عن الأشاعرة (٣) ، واختاره السبكي (٤) نظراً إلى عظمة
من عصي به ، وشده عقابه .

(١) هو عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمي قاضي مصر
صدوق خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما .
راجع : المغنى في الضعفاء ١ / ٥٠٢ ، وتقريب التهذيب ١ / ٤٤٤ .
(٢) ، (٣) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠٠٢ .
(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٢ .

وقد روى ابن جرير عن ابن عباس أنه سئل عن الكبائر فقال : كل شيء عصى الله فيه فهو كبيرة .

قال القرافى (١) : كأنهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة إجلالاً له .

قال (٢) ثم إن الخلف لفظي راجع إلى التسمية ، والإطلاق دون المعنى لأنهم مجمعون على أن الجرح لا يكون بمطلق المعصية ، وإن من الذنوب ما يقدر في العدالة وما لا يقدر ، والصحيح التغاير .

وقال الغزالي : لا يليق إنكار الفرق بين الكبائر ، والصغائر ، وقد عرفنا من مدرك الشرع . وقوله تعالى : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ (٣) صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر .

وقال إمام الحرمين (٤) ، واختاره في - جمع الجوامع (٥) - : هي كل جريمة تؤذن بقلة أكرثا مرتكبها بالدين ، ورقة الديانة .

قال : وكل جريمة لا تؤذن بذلك بل تنفي حسن الظن بصاحبها لا تحبط العدالة .

قال : وهذا أحسن ما يميز أحد الضدين من الآخر .

وأما حصر الكبائر بالعد فلا يستوفى .

فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره قال أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قيل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب (٦) .

(١) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٦١ ، والفرق ١ / ١٢١ .

(٢) قول - قال - أي القرافى .

(٣) آية رقم ٣١ من سورة النساء .

(٤) راجع : الإرشاد لإمام الحرمين ص ٣٢٩ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٢ .

(٦) المصنف لعبد الرزاق ١ / ٤٨٦ ، والكبائر للذهبي ص ١٣ .

وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد جبير أن رجلاً سأل ابن عباس : كم الكبائر سبع هي ؟

قال هي إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع إنه لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار .

وقد ذكر في النظم منها تبعاً لأصله (١) نحو أربعين .

ولم يذكر الكفر لأن المراد تعريف الكبيرة مع وجود الإيمان .

الأولى إلى الثانية عشرة :

القتل ، والزنا ، واللواط ، والسحر ، والقذف ، والفرار من الزحف ، والربا ، وأكل مال اليتيم ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور ، واليمين الفاجرة ، والغلول .

روى الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : اجتنبوا السبع الموبقات .

قالوا وما هي يا رسول الله ؟

قال : الشرك بالله . وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، والسحر ، وأكل الربا وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (٢) .

الموبقات : المهلكات (٣) .

وروى البزار وغيره من حديث أبي هريرة أيضاً :

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٥٣ - ١٦٠ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا باب - قول الله تعالى « إن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلماً » .

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب - بيان الكبائر وأكبرها .

(٣) مختار الصحاح مادة - ويق .

... الكبائر سبع : أولها الإشراك بالله ثم قتل النفس بغير حقها ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والفرار من الزحف ، ورمى المحصنات ، والانقلاب إلى الأعراب بعد الهجرة (١) .

وروى البخارى فى - الأدب المفرد (٢) - عن ابن عمر رضى الله عنهما موقوفاً : - الكبائر تسع الإشراك بالله ، وقتل النسمة (٣) بغير حق ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والذي يستسخر ، والإلحاد فى المسجد الحرام ، وبكاء الوالدين من العقوق - .

وروى الحاكم وغيره من حديث عمير الليثى مرفوعاً مثل ذلك .

وروى الشيخان (٤) عن ابن عمر قال : قال رجل يا رسول الله : أى الذنب أكبر عند الله ؟

قال : أن تدعو الله ندأ وهو خلقك .

قال : ثم أى ؟

قال : أن تقتل والدك مخافة أن يطعم معك .

قال : ثم أى ؟

(١) ذكره السيوطى فى الجامع الصغير ٥ / ٦٠ ، ٦١ - وقال أخرجه الطبرانى فى - الأوسط - ورمز له بالصحة .

وقال المناوى : رمز المصنف لصحته والأمر بخلافه . ففيه عبد السلام بن حرب أورده الذهبى فى - ذيل الضعفاء - وقال صدوق ، وقال ابن سعد فى حديثه ضعف ، وإسحق ابن عبد الله بن أبى قرة ساقه الذهبى فى - الضعفاء وقال متروك واه .

(٢) الأدب المفرد باب - لين الكلام لوالديه - ص ١١ .

(٣) النسمة : الإنسان

مختار الصحاح - نس - .

(٤) صحيح البخارى كتاب الديات ٤ / ١٨٥ .

وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب - كون الشرك أقبح الذنوب .

قال : أن تزانى حليلة جارك .

فأنزل الله تصديقها : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ﴾ الآية (١) .

وروي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ .
قلنا بلى يا رسول الله .

قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئاً فجلس فقال :
ألا وقول الزور . ألا وشهادة الزور .

فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت (٢) .

وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال :

— الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، واليمين الغموس (٣) —

وروى الترمذي (٤) ، وابن حبان مثله من حديث عبد الله ابن أنيس

الجهني .

وروى ابن جرير عن أبي أمامة أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ
ذكروا الكبائر وهو متكئ فقالوا : الشرك بالله ، وأكل مال اليتيم ، وفرار يوم
الزحف ، وقذف المحصنة ، وعقوق الوالدين ، وقول الزور ، والغلول ، والسحر ،
وأكل الربا .

(١) آية رقم ٦٨ من سورة الفرقان .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب استنباط المرتدين — ٤ / ١٩٥ .

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب — بيان الكبائر وأكبرها — .

(٣) صحيح البخاري كتاب الإيمان والنذور باب — اليمين الغموس — وفيه بعد قوله عليه
الصلاة والسلام — وعقوق الوالدين — وقتل النفس .

(٤) سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن باب — من سورة النساء .

فقال رسول الله ﷺ : فأين تجعلون الذين يشترون بعهد الله ، وأيمانهم ثمناً قليلاً . .

إسناده حسن .

فالقتل أكبر الكبائر بعد الكفر ، والمراد به العمد أو شبه العمد دون الخطأ كما صرح به شريح الرويانى (١) .

وبله الزنا ، واللواط فى معناه بل أفحش منه ، وقد أهلك الله به قوم لوط وفيه حديث - من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل ، والمفعول به - . رواه ابن ماجه وغيره (٢) .

والقذف : الرمى بالزنا ، أو اللواط ، ومحلّه فى غير قذف عائشة رضى الله عنها فقذفها كفر لتضمنه تكذيب القرآن .

واستثنى من كونه كبيرة الزوج إذا علم زنا زوجته فيباح له ذلك بل يجب إذا أتت بولد علم أنه ليس منه .

وكذا جرح الراوى ، والشاهد .

قال الحليمى : وقذف الصغيرة ، والأمة ، والحرّة المتهنكة من الصفات لأن الإيذاء فى قذفهن دونه فى الحرّة المستترة .

وقال ابن عبد السلام (٣) : قذف المحصن فى خلوة بحديث لا يسمعه إلا الله والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد لانتقاء المفسدة .

(١) هو شريح بن عبد الكريم بن أحمد الرويانى أبو نصر الشافعى فقيه وأصولى توفى رحمه الله سنة ٥٠٥ هـ .

والرويانى نسبة إلى رويان مدينة بنواحي طبرستان .

راجع : الأعلام ٣ / ١٦١ واللباب ٢ / ٤٤ .

(٢) سنن ابن ماجه كتاب الحدود باب - من عمل عمل قوم لوط - .

(٣) راجع : قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١ / ٢٥ .

ويستثنى من الفرار من الزحف ما إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير
نكاية في العدو ، ولانتفاء إعزاز الدين بثبوته .
والمراد بأكل مال اليتيم أخذه .

وتردد ابن عبد السلام في تقييده هو والمشهود به زوراً بنصاب السرقة
فقال يجوز الضبط به ، ويجوز أن يستوى فيه القليل وغيره كشرب الخمر .

وجزم القرافي بالثاني في الشهادة فقال : ولو لم تثبت إلا فلساً (١) .

ولا تردد في ذلك في اليمين الغموس لحديث مسلم : — من اقتطع حق
مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة — .

قيل : وإن كان شيئاً يسيراً ؟ .

قال : وإن كان قضيباً من أراك (٢) — .

والغلل : الخيانة من الغنيمة خاصة .

قاله أبو عبيدة (٣) .

وقال الأزهرى : أو من بيت المال ، أو من الزكاة .

قال الإمام أحمد : ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على
الغال وقاتل نفسه (٤) .

(الثالثة عشرة) : شرب الخمر بل مطلق المسكر وإن لم يكن خمراً .
قال ﷺ :

— إن على الله عهداً لمن شرب الخمر أن يسقيه من طينة الخبال .

(١) راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٢ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب — وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار — .

(٣) راجع : لسان العرب مادة — غلل — .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠٢١ .

قالوا يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟

قال : عرق أهل النار .

رواه مسلم (١) .

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه كان يعدّ الخمر أكبر الكبائر .

رواه ابن أبي شيبة في كتاب - الإيمان - عنه مرفوعاً ، وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

(الرابعة عشرة) : الفطر في رمضان بغير عذر لأن صومه من أركان الإسلام ففطره يؤذن بقلة أكرث مرتكبه بالدين :

(الخامسة عشرة) ، والسادسة عشرة) : اليأس من رحمة الله ، والأمن من مكر الله .

قال تعالى : ﴿ إنه لا يأس من روح الله ﴾ أى رحمة الله ﴿ إلا القوم الكافرون ﴾ (٢) وقال ﴿ فلا يأس مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾ (٣) .

وروى البزار وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً : - الكبائر الشرك بالله ، واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله - .

وروى الطبراني وغيره عن ابن مسعود مرفوعاً : - أكبر الكبائر الإشراك بالله والإيأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله - .

(١) صحيح مسلم كتاب الأشربة باب - بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام - .

(٢) آية رقم ٨٧ من سورة يوسف .

(٣) آية رقم ٩٩ من سورة الأعراف .

قال الشيخ ولي الدين : والقنوط فى معنى اليأس أو أبلغ منه للفرق
إليه فى قوله تعالى ﴿ فيؤس قنوط ﴾ (١) .

والمراد بالأمن من المكر الاسترسال فى المعاصى ، والاتكال على
العفو .

(السابعة عشرة ، والثامنة عشرة) : السرقة والغصب . قال الله تعالى
﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ (٢) .

وروى ابن أبى حاتم عن عائشة قالت : - ما أخذ على النساء من
الكبائر - تعنى قوله ﴿ ألا يشركن بالله شيئاً ، ولا يشرقن ولا
يزنين ﴾ (٣) الآية .

وفى الموطأ عن النعمان بن مرة مرسلأ : الزنا ، والسرقة ، وشرب
الخمرفواحش - .

وقال ﷺ : - لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها
وهو مؤمن - .

أخرجه الشيخان (٤) .

وأخرجنا حديث : - من اقتطع شبرأ من أرض ظلماً طوقه الله إياه
يوم القيامة من سبع أرضين (٥) - .

(١) آية رقم ٤٩ من سورة فصلت .

(٢) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٣) آية رقم ١٢ من سورة الممتحنة .

وانظر تفسير ابن أبى حاتم ١٠ / ٣٣٥١ .

(٤) صحيح البخارى كتاب الحدود باب - لا يشرب الخمر - .

وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب - بيان نقصان الإيمان بالمعاصى .

(٥) صحيح البخارى كتاب بدء الخلق باب - ما جاء فى سبع أرضين - .

وصحيح مسلم كتاب المساقاة باب - تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها .

وقيد العبادى وغيره الغصب بما قيمته ربع مثقال (١) .
 وقال الحلیمی : سرقة التافه صغيرة إلا من مسكين لا غنى به عنه
 فكبيرة .
 (التاسعة عشرة) : الرشوة وهى المال المأخوذ لإبطال حق ، أو تحقيق
 باطل .
 روى ابن ماجه وغيره حديث - لعن الله الراشئ والمرتشئ (٢) -
 زاد الترمذی - فى الحكم - وزاد الحاكم - والرائئ الذى يسعى بينهما - .
 أما بذل مال للمتكلم فى جائز مع سلطان مثلاً فجعالة جائزة (٣) .
 (العشرون ، والحادية والعشرون) : الدياثة ، وهى استحسان الرجل
 على أهله (٤) ، والقيادة وهى استحسانه على غير أهله ، أو عليهم
 أيضاً كما فى الروضة فهى أعم .

-
- (١) راجع: تشنيف المسامع ٢ / ١٠٠٧ .
 هذا : والمثقال الدينار ويساوى فى عصرنا الحاضر أربعة جرامات وخمسة وعشرون فى
 المائة .
 راجع : الفتح المبين فى حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين للمحقق ص ٢٠٨
 مكتبة الإشعاع بالإسكندرية .
 (٢) أخرجه الترمذی فى كتاب الأحكام باب - ما جاء فى الراشئ والمرتشئ فى الحكم .
 وأخرجه أبو داود فى كتاب الأقضية باب - فى كراهية الرشوة - .
 وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الأحكام باب - التفليظ فى الحيف والرشوة - .
 وأحمد فى المسند ٢ / ٢١٢ ، والحاكم فى المستدرک ٤ / ١٠٢ ، ١٠٣ .
 (٣) قوله - أما بذل مال للمتكلم - ... الخ .
 قال البنانى هذا لى مذهب الشارح - المذهب الشافعى - أما على مذهبتنا - المذهب
 المالكى - فحرام .
 (٤) قوله - استحسان الرجل على أهله - أى رضاه بفعل أهله الفاحشة .
 والمراد بالأهل الزوجة ونحوها كالبنات .

قال ﷺ : - ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق والديه ، والديوث ،
ورجلة النساء (١) -

حسنه الذهبي .

(الثانية والعشرون) : منع الزكاة قال ﷺ : ما من صاحب ذهب ، ولا
فضة لا يؤدي زكاتها إلا إذا كان يوم القيامة ضُفِّحتْ له صفائح (٢)
من نار فأحمى بها في نار جهنم فيكوى بها جنبه ، وجبينه
وظهره (٣) - .

(الثالثة والعشرون) : الخيانة في الكيل أو الوزن في غير الشيء التافه .

قال تعالى ﴿ ويل للمطففين ﴾ (٤) الآية .

والكيل يشمل الزرع عرفاً .

أما في التافه فصغيرة .

قال الزركشي (٥) : بل مطلق الخيانة من الكبائر قال تعالى : ﴿ إن
الله لا يحب الخائنين ﴾ (٦) .

(الرابعة والعشرون) : الظهار كقول الرجل لزوجته - أنت على كظهر أمي

(١) قوله - ورجلة النساء - أي المرأة المتشبهة بالرجال .

هذا : والحديث أخرجه أحمد في المسند ٢ / ١٣٤ .

(٢) قوله - صفحت له صفائح - الصفائح جمع صحيفة وهي العريضة من حديد وغيره .

أي جعلت كنوزها الذهبية والفضية كأمثال الألواح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب - إثم مانع الزكاة -

(٤) آية رقم ١ من سورة المطففين .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠١٣ .

(٦) آية رقم ٥٨ من سورة الأنفال .

— قال تعالى فيه ﴿ وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ﴾ (١) أى
حيث شبهوا الزوجة بالأم فى التحريم .

(الخامسة والعشرون) : النسيمة وهى نقل كلام بعض الناس إلى بعض
على وجه الإفساد بينهم .

قال ﷺ : — لا يدخل الجنة نمام — رواه الشيخان (٢) .

وروي أيضاً أنه ﷺ مرّ بقبرين فقال إنهما ليعذبان ، وما يعذبان فى
كبير يعنى عند الناس زاد البخارى فى رواية — بلى إنه كبير —
يعنى عند الله أما أحدهما فكان يمشى بالنسيمة ، وأما الآخر فكان
لا يستبرأ من بوله (٣) . —

أما نقل الكلام نصيحة للمنقول إليه فواجب كما فى قوله تعالى
حكاية ﴿ يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك ﴾ (٤) .

وأما الغيبة وهى ذكر الشخص بما يكرهه ، وإن كان فيه . فذكر
صاحب — العدة — أنها صغيرة ، وأقره الرافعى ومن تبعه لعموم
البلوى بها .

نعم ادعى القرطبى الإجماع على أنها كبيرة (٥) .

وقد ورد فيها الوعيد بخصوصها ، وتباح فى مواضع معروفة فى
كتب الفقه .

(١) آية رقم ٢ من سورة المجادلة .

(٢) صحيح البخارى كتاب الأدب باب — ما يكره من النسيمة — .

وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب — بيان غلط تحريم النسيمة — .

(٣) صحيح البخارى كتاب الأدب باب — النسيمة من الكبائر — .

وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب — الدليل على نجاسة البول — .

(٤) آية رقم ٢٠ من سورة القصص .

(٥) راجع : تفسير القرطبى ١٦ / ٣٢١ بتحقيقى ط : دار الحديث .

(السادسة والعشرون) : كتم الشهادة . قال تعالى : ﴿ ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ (١) أى ممسوخ (٢) .

قال ابن القشيري : سواء امتنع من أدائها بعد تحمله أو لم يكن لصاحب الحق علم بأن له شهادة عنده .

(السابعة والعشرون) : الكذب على رسول الله ﷺ عمداً لقوله : - من كذب على متعمداً ألقيناه مقعده من النار رواه الشيخان (٣) وغيرهما .
أما الكذب على غيره فصغيرة .

(الثامنة والعشرون) : سب الصحابة لحديث الشيخين (٤) : - لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد (٥) أحدهم ولا نصيفه . -

وروى البخاري (٦) حديث : - من عادى لي ولياً فقد آذنته

(١) آية رقم ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٢) قال القرطبي رحمه الله :

..... يقال إثم القلب سبب مسخه والله تعالى إذا مسخ قلباً جعله منافقاً ، وطبع عليه ، .

راجع : تفسير القرطبي ٣ / ٤١١ بتحقيق ط : دار الحديث .

(٣) صحيح البخاري كتاب العلم باب - إثم من كذب على النبي ﷺ - .

وصحيح مسلم في المقدمة باب - تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ - .

وسنن أبي داود كتاب العلم باب - في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ - .

وسنن ابن ماجه في المقدمة باب - التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ - .

ومسند أحمد ١ / ٧٠ ، ٤ / ٢٤٥ .

(٤) صحيح البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ ٢ / ٢٩٢ .

وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب - تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم -

(٥) المد في الأصل : ربع الصاع ، وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة ، ويرى بفتح الميم وهو الفاية .

(٦) صحيح البخاري كتاب الدعوات باب - التواضع - .

بالحرب - أى أعلمته بأنى محارب له أى معاقب ، والصحابة من أوليائه ، وسبهم مشعر بمعاداتهم .

وأخرج ابن أبى حاتم عن المغيرة ابن (١) مقسم قال : كان يقال شتم أبى بكر ، وعمر من الكبائر - .

أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة .

وحديث الشيخين : - سياب المسلم فسوق - (٢) معناه تكرار السب .

وكذا حديث أبى داود : - من الكبائر استطالة المرء فى عرض رجل مسلم بغير حق - (٣) .

(التاسعة والعشرون) : ضرب المسلم بغير حق .

روى مسلم حديث - صنفان من أمتى من أهل النار . قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس (٤) - الحديث .

(الثلاثون) : السعاية وهى أن يسعى لشخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله فى حقه فى - نهاية الغريب - حديث : - الساعى مثلث (٥) - أى مهلك بسعايته نفسه ، والمسمى به واليه .

(١) المغيرة بن مقسم - بكسر الميم - الضبى مولا هم أبو هشام الكوفى الأعمى ثقة متقن إلا أنه كان يدلس . من السادسة .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ٢٧٠ .

(٢) صحيح البخارى كتاب الإيمان باب - خوف المؤمن من أى يحبط عمله وهو لا يشعر - .

وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب - قول النبى ﷺ سياب المسلم فسوق وقتاله كفر - .

(٣) سنن أبى داود كتاب الأدب باب - فى الغيبة - .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الجنة باب - النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء - .

وبقية الحديث :

« ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة

ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا »

(٥) ذكره ابن الأثير فى النهاية ٢ / ٣٧٠ .

(الحادية والثلاثون) : قطيعة الرحم .

روى الشيخان حديث - لا يدخل الجنة قاطع (١) -

قال سفيان بن عيينة يعنى قاطع رحم .

والقطيعة فعيلة من القطع ضد الوصل ، والرحم القرابة .

(الثانية والثلاثون) : المحاربة وهى قطع الطريق على المارين .

قال تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ (٢) الآية .

(الثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون) : تقديم الصلاة على وقتها ،

وتأخيرها عنه بلا عذر .

روى الترمذى وغيره حديث : - من جمع بين صلاتين من غير

عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر (٣) - .

وعن عمر مثله .

فتركها أولى بذلك .

(الخامسة والثلاثون) : أكل لحم الخنزير ، والميتة لغير ضرورة .

قال تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلىّ محرماً على طاعم يطعمه

إلا أن يكون ميتة أودماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس ﴾ (٤) .

وبقى وراء المذكورات كبائر كثيرة (٥) ، والمواظبة على الصغيرة

من نوع ، أو أنواع تصيرها كبيرة .

(١) صحيح البخارى كتاب الأدب باب - إثم القاطع - .

وصحيح مسلم كتاب البر والصلة باب - صلة الرحم وتحريم قطيعتها - .

(٢) آية رقم ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) صحيح الترمذى كتاب أبواب الصلاة باب - ما جاء فى الجمع بين الصلاتين فى الحضر - .

(٤) آية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٥) راجع : الكبائر للذهبي ، والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمى .

مسألة

ص : رواية إخباره عن عام ... بلا ترفع إلى الحُكَّام
وغيره شهادة والمعتبر ... في صيغ العقود إنشأ لا خبر
أشهد إنشأ شيب بالإخبار ... لا محض ذا أو ذا على المختار

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : الفرق بين حقيقة الرواية والشهادة .

قال القرافي : أقمت مدة ^(١) أتطلبه حتى ظفرت به في كلام
المازري ^(٢) وهو أن المخبر عنه إن كان عاماً لا يختص بمعين ،
ولا ترفع فيه إلى الحُكَّام فهو الرواية .

وإن اختص بمعين ، والترافع فيه ممكن فهو الشهادة .

ولذلك استظهر فيها اشتراط العدد لما فيه من التهمة لتعلقها بمعين
قال الشيخ ولي الدين : وكون الرواية لا تختص بمعين هو الغالب .
فإن الخصائص مختصة بمعين .

قال الشيخ جلال الدين : وذلك يخرج بإمكان الترافع يعنى من
الشهادة .

قال : وما في المروى من أمر ونهى ونحوهما يرجع إلى الخبر
بتأويل .

(١) ذكر رحمه الله في - الفروق ١ / ٤ - أن هذه المدة نحو ثمان سنين .

(٢) قوله - في كلام المازري - أى في - شرح البرهان له - كما في - البحر المحيط

فتأويل « أقيموا الصلاة » (١) ، « ولا تقربوا الزنا » (٢) مثلاً :
الصلاة واجبة ، والزنا حرام ، وعلى هذا القياس .

(الثانية) : صيغ العقود والفسوخ كبعت ، واشتريت ، وطلقت ، واعتقت :
هل هي في الشرع باقية على مدلولها اللغوي ، وهو الإخبار ، أو
نقلت عنه إلى الإنشاء لوجود مضمونها في الخارج بها فيه ؟ .
قولان : الأكثرون كما قال الهندي ، والأصفهاني على الثاني .
وهو مذهب أصحابنا . وفي المحصول (٣) أنه الأقرب .
وحكى الأول عن الحنفية ، وقد أنكره منهم القاضي شمس
الدين (٤) السروجي وقال لا أعرفه لأصحابنا والمعروف عندهم أنها
إنشاءات .

قلت ممن اختار أنها إنشاء شيخنا العلاقة الكافيجي (٥) منهم .

(الثالثة) : في قول الشاهد أشهد بكذا مذاهب :

أحدهما : أنه إخبار محض (٦) .

(١) آية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ٣٢ من سورة الإسراء .

(٣) راجع : المحصول ١ / ١٣١ .

(٤) هو : أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شمس الدين أبو العباس السروجي الحنفي قاضي
القضاة ولي القضاء بمصر . توفي رحمه الله سنة ٧١٠ هـ .

راجع : تاج التراجم ص ١١ .

(٥) هو محمد بن سليمان بن سعد الكافيجي محيي الدين أبو عبد الله فقيه أصولي محدث
نحوي مفسر . من تصانيفه - شرح قواعد الإعراب لابن هشام - . توفي رحمه
الله سنة ٨٧٩ هـ .

راجع : شذرات الذهب ٧ / ٣٢٦ ، وبغية الوعاة ١ / ١٧١ .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠٢٦ ، والترياق النافع ٢ / ٣ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .

وهو ظاهر كلام أهل اللغة .

قال ابن فارس : الشهادة خبر عن علم (١) .

(الثاني) : أنه إنشاء نظراً إلى أنه لا يدخله تكذيب (٢) .

(الثالث) : أنه إنشاء تضمن الإخبار عما في النفس مراعاة للفظ لوجود مضمونه في الخارج به وملتعلقه (٣) .

وهو المختار .

ص : والثالث الأقوى قبول الواحد . . . في الجرح والتعديل لا في الشاهد
والجرح والتعديل في السابق . . . قاضيهم يقبل مطلقين
قول الإمامين وإطلاقهما . . . يكفي من العالم أسبابهما
وأفقه فالجرح والتعديل لا . . . يقبل إلا من إمام ذي علأ
وقيل لا يقبل إلا بالسبب . . . وقيل في التعديل لا الجرح وجب
والعكس في باب الشهادة الأصح . . . وفي سواها أول إذا وضح
مذهب جارح وذا في المعتمد . . . مقدم إن زاد أو قل عدد
وقيل في القلة ذا مرجوح . . . وفي التساوي يطلب الترجيح

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : في اشتراط العدد في الجرح والتعديل في الراوى ، والشاهد
مذاهب (٤) .

(١) راجع : المجلد لابن فارس ٢ / ٢١٤ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ ، وغاية الوصول ص ١٠٣ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ ، والترياق النافع ٢ / ٣ .

(٤) راجع : اللع ص ٧٨ والمختصر بشرح العضد ٦ / ٢ ، وشرح تنقيح الفصول

ص ٢٦٥ ومعراج المنهاج ٢ / ٤٩ والسراج الوهاج ٢ / ٧٥٩ .

أحدهما : يشترط فيهما فلا يقبل الواحد .

حكاه القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم .

الثاني : لا فيهما .

واختاره القاضي لأن التزكية ، والجرح بمنزلة الحكم وهو لا يشترط فيه العدد .

الثالث : يقبل الواحد في تعديل الراوى ، وجرحه كما يقبل في أصل الرواية ، ولا يقبل في الشاهد كما لا يقبل في أصل الشهادة .

وهذا هو الأصح عند أهل الحديث ، وعند الإمام ، والآمدي وأتباعهما (١) .

وحكاه ابن الحاجب عن الأكثرين (٢) .

وقد ذكرت ترجيحه من زيادتي .

(الثانية) : في اشتراط ذكر السبب في الجرح ، والتعديل في باب الرواية والشهادة مذاهب :

أحدها : اشتراطه فيهما في البابين لاحتمال أن يجرح بما ليس بجرح وأن يبادر إلى التعديل عملاً بالظاهر .

(والثاني) : لا فيهما فيقبلان مطلقين اكتفاء بعلم الجرح والمعدل به .

واختاره القاضي (٣) .

وقال الإمام الرازى ، وإمام الحرمين يكتفى بالإطلاق من العالم بأسباب الجرح والتعديل دون غيره (٤) .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٢٠٠ والإحكام ٢ / ٧٧ والسراج الوهاج ٢ / ٧٥٩ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٦٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٣ ، وتشنيف المسامع ٢ / ١٠٣٠ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٢٠١ ، والبرهان ١ / ٦٢١ .

فعده ابن الحاجب قولاً ثالثاً مفصلاً (١) ، وصححه متأخرو أهل الحديث كالحافظ أبي الفضل العراقي ، والبلقيني .

قال ابن السبكي (٢) : والحق أنه عين قول القاضى إذ لا جرح ، ولا تعديل إلا من العالم بأسبابهما ، والجاهل بذلك لا عبرة بقوله فلا يقول القاضى ولا غيره بقبول قوله مطلقاً .

والثالث : يجب ذكر سبب التعديل دون الجرح لكثرة التصنع فى أسباب العدالة ، فيبنى المعدل على الظاهر ، والجرح مطلقه يبطل الثقة (٣) .

والرابع : عكسه أى يجب ذكر سبب الجرح للاختلاف فيه ولأنه يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره بخلاف التعديل فإن أسبابه كثيرة فيشق ذكرها لأن ذلك يخرج المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا ، ولا كذا . لم يرتكب كذا . فعل كذا وكذا . فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه وذلك شاق جداً (٤) .

والمختار فى - جمع الجوامع (٥) - فى هذه الأقوال الرابع فى باب الشهادة والأول فى باب الرواية فيكفى فيها الإطلاق فى التعديل والجرح إذا عرف مذهب الجارح وأنه لا يجرح إلا بقادح .

(١) راجع : بيان المختصر ١ / ٧٠٤ .

(٢) راجع : جمع بشرح الجلال ٢ / ١٦٤ .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٦٢١ ، والمستصفى ١ / ١٦٢ ، والمحصول ٢ / ٢٠١ ، ودراسات أصولية فى السنة النبوية للمحقق ص ٢٥١ .

(٤) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥١، ٥٠ ، وتدريب الراوى ١ / ٣٠٥ ودراسات أصولية فى السنة النبوية ص ٢٥٠ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٣ .

(الثالثة) : إذا تعارض الجرح ، والتعديل قُدِّم الجرح على الأصح سواء كان الجرح أكثر عدداً من المعدل ، أو مثله ، أو أقل لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ^(١) .

وقبَّله الفقهاء بما لم يقل المعدل عرفتُ سبب الجرح ، ولكنه تاب وحسنت حاله فإنه حينئذ يقدم المعدل .

وقيل : إن كان عدد المعدل أكثر قدم لقوته بالكثرة .

حكاه الخطيب ^(٢) ، وتبعه ابن الصلاح ، والنووي ^(٣) .

وهو من زوائد النظم على أصله .

وقيل : إن تساوى تعارضا ، ولا يرجح أحدهما إلا بمرجح .

حكاه في - جمع الجوامع ^(٤) - ، وابن الحاجب ^(٥) عن ابن شعبان ^(٦) من المالكية .

وفي هذه المسائل مباحث ، ونفائس أودعتها في - شرح التقريب ^(٧) .

-
- (١) راجع : اللمع ص ٧٩ والمستقصى ١ / ١٦٣ ، والمحصول ٢ / ٢٠١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٦ ، ومعراج المنهاج ٢ / ٥٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٩٧ وغاية الوصول ص ١٠٣ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٥٤ ، وتدريب الراوى ١ / ٣٠٩ ، وتوضيح الأفكار ١٥٨ / ٢ ، ونزهة النظر ص ٧٣ .
- (٢) راجع : الكفاية ص ١٧٧ .
- (٣) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢ ، وشرح النووى على صحيح مسلم ١ / ١٢٥ ، وتدريب الراوى ١ / ٣١٠ .
- (٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٤ .
- (٥) راجع : بيان المختصر ١ / ٧٠٨ .
- (٦) هو أبو إسحق محمد بن القاسم بن شعبان المصرى انتهت إليه رئاسة المالكية فى مصر . من مصنفات : الزاهى فى الفقه ، وكتاب المناسك . توفى رحمه الله سنة ٣٥٥ هـ .
- راجع : شجرة النور الزكية ص ٨٠ .
- (٧) راجع : تدريب الراوى ١ / ٣٠٥ - ٣١٣ .

ص : والحكم من مشروط العدالة . . . تضمن التعديل بالشهادة
وعمل العالم أو رواية . . . من ما روى إلا لعدل غاية
وفيهما خلف وما ترك العمل . . . والحكم جرحاً فالمعارض احتمل
ولا كحد في شهادة الزنا . . . ولا النبيل الذي روى هنا
باسم خفي وأبي السمعاني . . . إن كان لا يسمح بالبيان
ولا بإعطاء شيوخ فيها . . . اسم مسمى آخر تشبيها
ولا بإيهام القى والرحلة . . . نعم بتدليس المتون أثبت

ش : التعديل قد يكون بالتصريح وقد يكون بالتضمن ، وذلك في صور :
منها : حكم الحاكم المشروط العدالة في الشاهد بشهادة الشاهد فإنه يتضمن
تعديله . إذ لو لم يكن عدلاً عنده لما حكم بشهادته (١) .

ومنها : عمل العالم أو فتياه برواية شخص فإنه يتضمن تعديله ، وإلا لما عمل
بروايته .

وهذا ما صححه في - جمع الجوامع (٢) - بل ادعى الآمدي الاتفاق
عليه (٣) .

والمصحح في كتب علم الحديث خلافه أنه ليس تعديلاً للراوى ، ولا
تصحيحاً للمروى .

وبه جزم النووي في - التقريب (٤) - تبعاً لابن الصلاح (٥) .

(١) راجع : بيان المختصر ١ / ٧١٠ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٤ .

(٣) راجع : الإحكام ٢ / ٨٠ .

(٤) راجع : تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ١ / ٣١٥ .

(٥) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣ .

وقيل : إن كان فى مسالك الاحتياط لم يكن تعديلاً ، وإلا فتعديل .
وعليه إمام الحرمين (١) .

وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به فى الترغيب وغيره (٢) .

ومنها : رواية العدل عنه : هل هى تعديل له ؟ وفى ذلك أقوال :

أحدها : وبه جزم فى - جمع الجوامع (٣) - أنه إن كان لا يروى إلا عن
عدل بأن صرح بذلك ، أو عرف من حاله بالاستقراء كشعبة ،
ومالك ، ويحيى القطان فروايته عنه تعديل له وإلا فلا .

وقيل : رواية العدل تعديل مطلقاً إذ لو علم فيه جرحاً لذكره ، وإلا
لكان غاشاً فى الدين .

وقيل : لا مطلقاً .

وعليه أهل الحديث (٤) لجواز رواية العدل عن غير العدل ، وترك عادة
من اعتاد الرواية عنه .

فالتنبية على الخلاف فى هذه الصورة من زيادتى .

قال الشيخ ولى الدين : والتعبير باللام فى قوله لا يروى إلا للعدل
دون - عن - للإعلام بأنه لا ينحصر ذلك فى الرواية عنه بل روايته
له فى كتاب التزم فيه أن لا يروى إلا للعدل تعديل له كصحيحى
البخارى ومسلم والمستخرجات عليهما ، وصحيح ابن حبان ، وابن
خزيمة ، والمستدرك .

ثم نبهت على أمور قد يتوهم أنها تقتضى جرح الراوى وليس كذلك .

(١) راجع : البرهان ١ / ٦٢٤ .

(٢) راجع : المسودة ص ٢٧٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٤٣٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٤ .

(٤) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢ ، ٥٣ ، وتدريب الراوى ١ / ٣١٤ .

منها : ترك العمل بحديث رواه ، وترك الحكم بشهادة أداها لجواز أن يكون ذلك (١) لمعارض لا يجرح فيه .

منها : حذره للقفز في شهادته بالزنا حيث لا يكمل النصاب لأن الحد للنقص العدد لا لمعنى فى الشاهد .

ومنهما : ارتكابه لمختلف فيه ككناح المتعة ، وشرب النبيذ لاعتقاده إباحته . قال الشافعى فى الحنفى يشرب النبيذ أحده ، وأقبل شهادته (٢) .

ومنهما : تدليسه إما بأن يسمّى شيخه بتسمية غير مشهورة له حتى لا يعرف لأنه غير كاذب ، وقد فعله غير واحد من الأئمة .

واستثنى منه ابن السمعاني (٣) ما إذا كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه ، ولم يسمه باسمه المشهور لأنه تنوير ، وإيهام لما لا حقيقة له وذلك يؤثر فى صدقه .

وفصل الأمدى بين أن يكون سبب تدليسه ضعفه فهو جرح ، أو صغر سنه أو الاختلاف فى قبول روايته كالمبتدع وهو يرى قبولها فلا .

وأما بأن يسمّى شيخه باسم اشتهر لغيره تشبيها حيث لم يلتبس .

قال ابن السبكي (٤) : - أنا أبو عبد الله الحافظ - يعنى به الذهبى تشبيها بقول البيهقى فى تصانيفه : - ثنا أبو عبد الله الحافظ - يريد به الحاكم .

قلت : وكقولى : - أنا أبو الفضل الحافظ - أعنى به الحافظ تقي الدين بن فهد تشبيها بشيخ الإسلام ابن حجر حيث يقول : - أنا أبو الفضل الحافظ - يريد به العراقى .

(١) قوله - ذلك - أى الترك .

(٢) راجع : تشنيف المسامح ٢ / ١٠٣٨ ، والإحكام ٢ / ٧٤ .

(٣) راجع : قواطع الأدلة ١ / ٣٤٦ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٥ .

ولما باستعمال لفظ يوهم اللقى للمشايخ ، والرحلة لاقطار الأرض كقول
من عاصر الزهري مثلاً قال الزهري موهما (١) أنه سمعه ، وكقوله أخبرنا فلان
من وراء النهر موهما نهر جيحون (٢) ، وإنما أراد نهر عيسى ببغداد ، أو الجيزة
بمصر .

فجميع ذلك لا يقتضى الجرح لأنه معارض (٣) لا كذب فيه .

نعم تدليس المتن جرح وهو المسمى عند المحدثين بالمدرج (٤) بأن يزيد
فى الحديث من كلامه من غير تمييز وذلك حرام لإيقاعه غيره فى الكذب على
رسول الله ﷺ .

مسألة

ص : حَدِّ الصَّحَابِيُّ مُسَلِّماً لَأَقْبَى الرَّسُولِ ٠٠ . وَإِنْ بَلَأَ رِوَايَةً عَنْهُ وَطُولُ
خِلَافٍ تَابَعَ مَعَ الصَّحَابَةِ ٠٠ . وَقِيلَ مَعَ طُولٍ وَمَعَ رِوَايَةٍ
وَقِيلَ مَعَ طُولٍ وَقِيلَ الْغَزْوُ أَوْ ٠٠ . عَامٌ وَقِيلَ مُدْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ

(١) قوله - موهما - أى موقعاً فى الوهم .

(٢) هو نهر بلخ كما فى حاشية البنائى ٢ / ١٦٥ .

(٣) معارض : جمع تعريض على غير القياس .

(٤) المدرج : حديث أضاف إليه راويه شيئاً من كلام غير صاحبه ، أو رواه كله ، أو بعضه
بسند غير سنده .

وهو نوعان :

١ - مدرج المتن

٢ - مدرج السند

راجع : مصطلح الحديث لأستاذى المرحوم الشيخ إبراهيم الشهاوى ص ٢٥ .

ش: حدّ الصحابي من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً .
هذا هو المشهور .

وقول البخاري وغيره : والتعبير بالاجتماع أحسن من الرؤية ليدخل
الأعمى كابن أم مكتوم .

وقد خرج به من أدرك عصره ، وأسلم ولم يجتمع به كالبخاشي .
وبما بعده (١) من اجتمع به كافراً ، وأسلم بعد وفاته فلا يسمى صحابياً (٢) .
وهل يشترط الاجتماع به بعد النبوة ، أو وهو بالغ ، أو يستمر على
الإيمان بلا ردّة ، أو كونه من البشر بخلاف الجن والملائكة ؟
فيه مباحث نفيسة أو دعناها في - شرح التقريب - (٣) .

ولا يشترط طول اجتماعه به ، ولا الرواية عنه بخلاف التابعي مع
الصحابي فإنه لا يكفي في إطلاق اسم التابعي عليه مجرد اجتماعه بالصحابي
من غير إطالة للاجتماع به على الأرجح نظراً للعرف في الصحبة .
والفرق أن الاجتماع بالمصطفى ﷺ يؤثر من النور القلبي أضعاف ما
يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار .
فالأعرابي الجلف (٤) بمجرد ما يجتمع بالمصطفى ﷺ مؤمناً ينطق
بالحكمة (٥) ببركة طلعه ﷺ (٦) .

(١) قوله - وما بعده - أي خرج بما بعد قوله - من اجتمع بالنبي ﷺ - وهو قيد - مؤمناً -
في التعريف .

(٢) قوله - فلا يسمى صحابياً - كرسول قيصر ملك الروم .
راجع : دراسات أصولية في السنة النبوية للمحقق ص ٢٥٦ .

(٣) راجع : تدريب الراوي ٢ / ٢٠٩ - ٢١٢ .

(٤) قوله - الجلف - أي الجافي الطبع .

(٥) قوله - ينطق بالحكمة - أي العلم النافع .

(٦) قوله - ببركة طلعه ﷺ - الطلعة : الوجه . وفي العبارة مضاف محذوف أي ببركة
رؤية طلعه أي وجهه ﷺ .

وقيل : يشترط في الصحابي طول الاجتماع نظراً للعرف في إطلاق
الصحبة والرواية ولو لحديث نظراً إلى أنها المقصود الأعظم من صحبة النبي ﷺ
لتبليغ الأحكام (١) .

وقيل : يشترط الطول فقط فلا يسمى صحابياً من وفد عليه ، وانصرف
بلا مصاحبة ، ولا متابعة (٢) .

ولم يذهب أحد - كما قال الزركشي (٣) - إلى اشتراط الرواية فقط وإن
كان قول - جمع الجوامع (٤) - : - وقيل أحدهما - يشعر به فلذلك أصلحته ،
وإن صح حكاية ذلك عن أحد فليقل في النظم : وقيل مع فرد .

وقيل : يشترط أن يغزو معه أو يصحبه عاماً وهو محكى عن سعيد بن
المسبيب . وردّ بإخراجه مثل جرير البجلي (٥) ، ووائل ابن حجر (٦) وغيرهما
ممن لم يغزو معه ولا أقام سنة وهم صحابة بإجماع .

وقيل : لا يشترط في الصحابي الاجتماع بل هو من أدرك زمنه مؤمناً ،
وإن لم يره .

(١) ، (٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٦٦ / ٢ وتشنيف المسامع ١٠٤٢ / ٢ .

(٣) المرجع الأخير .

(٤) جمع الجوامع بشرح الجلال ١٦٦ / ٢ .

(٥) جرير بن عبد الله البجلي قدم على رسول الله ﷺ سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان
فأسلم وبايعه وكان طويلاً يصل إلى سنام البعير ، وكان عمر بن الخطاب يقول عنه :
جرير يوسف هذه الأمة لحسنه . روى مائة حديث وله مناقب كثيرة وتوفي رحمه الله
سنة ٥٤ هـ وقيل غير ذلك .

راجع : الإصابة ١ / ٢٢٢ ، وأسد الغابة ١ / ٣٣٣ .

(٦) وائل بن حجر بن ربيعة الحضرمي وفد على رسول الله ﷺ ، وكان ﷺ قد بشر أصحابه
بقدمه قبل أن يصل بأيام ، وعند وصوله رحّب به ، وقرّبه ودعا له روى عدة أحاديث
في صحيح مسلم والسنن الأربعة .

وتوفي رحمه الله في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه .

راجع : الإصابة ٣ / ٦٢٨ ، والأعلام ٨ / ١٠٦ ، وأسد الغابة ٥ / ٤٣٥ .

حكى هذا القول القرافى فى - شرح التنقيح - ، والعراقى فى - شرح ألفيته - عن يحيى ابن عثمان ابن صالح المصرى ، وقد حكىته فى النظم من زيادتى .

ص : إذا ادعى المعاصر العدل . . . صحبته فى الأصح يقبل
والأكثرون كلهم عدول . . . وقيل بل كغيرهم منقول
وقيل حتى قتل عثمان خلا . . . وقيل إلا من على قاتلا

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : إذا ادعى المعاصر للنبي ﷺ العدل ، والصحبة قبل ذلك على الأصح وعليه القاضى أبو بكر لأن عدالته تمنعه من الكذب فى ذلك (١) .

وقيل : لا يقبل لأنه متهم بدعوى رتبة يثبتها لنفسه (٢) .

(الثانية) : جمهور السلف والخلف على أن الصحابة كلهم عدول فلا يحتاج إلى البحث عن عدالتهم لا فى رواية ، ولا فى شهادة لأنهم خير الأمة . قال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » (٣) .

وقال ﷺ : - خير أمتى قرنى - رواه الشيخان (٤) .

وقال ﷺ : - إن الله اختار أصحابى على العالمين سوى النبيين والمرسلين - رواه البزار .

قال إمام الحرمين (٥) : ولأنهم حملة الشرع ، فلو ثبت توقف فى

(١) ، (٢) راجع : تدريب الراوى ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وتشنيف المسامع ٢ / ١٠٤٤ .

(٣) آية رقم ١١٠ من سورة آل عمران .

(٤) صحيح البخارى كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ الباب الأول .

وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب - فضل الصحابة ثم الذين يلونهم - .

(٥) راجع : البرهان ١ / ٦٣٢ .

روايتهم لانهصرت الشريعة في عصر الرسول ﷺ ، ولما استرسلت على سائر الأعصار .

وقيل : هم كغيرهم يحتاج إلى البحث عن عدالتهم إلا من كان منهم ظاهر العدالة أو مقطوعها كالشيخين (١) .

وقيل : هم عدول إلى حين قتل عثمان . فيبحث عن عدالتهم من حين قتله لوقوع الفتن بينهم من حينئذ (٢) .

وقيل : هم عدول إلا ما قاتل علياً لخروجه على الإمام الحق (٣) .
وردَّ بأن المقاتلين له مجتهدون في قتالهم ، والمخطيء في الاجتهاد مأجور غير آثم .

[تنبيه] :

قال المازري في - شرح البرهان - : لسنا نعني بقولنا الصحابة عدول كل ما رآه ﷺ يوماً ما ، أو زاره اماماً (٤) ، أو اجتمع به لغرض وانصرف ، وإنما نعني به الذين لازموه ، وعزروه ، ونصروه . انتهى .

قال العلائي : وهذا قول غريب يخرج كثيراً من المشهورين بالصحة والرواية عن الحكم بالعدالة كوائل ابن حجر ، ومالك بن الحويرث ، وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ ولم يبق عنده إلا قليلاً ، وانصرف ، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد ، ولم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل .
والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر . انتهى .

(١) المراد بهما : أبو بكر ، وعمر رضي الله عنهما .

(٢) ، (٣) : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٨ ، والترىاق النافع ٢ / ١٠ ، ١١ .

(٤) يقال فلان يزورنا اماماً أي في الأحايين بمعنى أن الزيادة قليلة .

راجع : لسان العرب مادة - لم - ، ومختار الصحاح مادة - لم - .

« مسألة »

ص : قول سوى صاحب قال المصطفى . . . مرسلنا ثم احتجاجة افتقى
ثلاثة الأئمة الأعلام . . . وقيل إن أرسله إمام
وقيل من أهل القرون الخرد . . . وقيل أقوى حجة من مسند
ورده الأقوى وقول الأكثر . . . كالشافعي وأهل علم الخبر
مالم يك المرسل لا يعتمد . . . إلا عن العدول أو يقتضد
مرسل تابع من الكبار . . . بقول صاحب أو انتشار
أو فعله أو فعل أهل العصر أو . . . بقول جمهور ومرسل رروا
أو مسند أو بقياس يوجد . . . فالحجة المجموع لا المنفرد
أو لم يكن فيه سوى مرسله . . . فالأظهر أن كفاً لأجله
ش : المرسل قول غير الصحابي : قال النبي ﷺ كذا . سواء كان تابعياً أو من
بعده .

هذا مصطلح الأصوليين (١) كما أشرت إليه بقولي : مرسلنا .
أما المحدثون فهو عندهم مخصوص بقول التابعي (٢) .
وقيل : التابعي الكبير (٣) .

(١) راجع : المستصفى ١ / ١٦٩ ، والإحكام ٢ / ١١٢ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٧٤
وقواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ ، ونزهة الخاطر العاطر ١ / ٣٢٤ ونزهة المشتاق شرح اللمع
لأبي إسحق ص ٤٤٦ .
(٢) ، (٣) راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ ، وتدريب الراوى ١ / ١٩٥ ، وتوضيح
الأفكار ١ / ٢٨٣ .

فإن كان القول من تابع التابعي فمقطع^(١) ، أو ممن بعده فمعضل^(٢) .
واختلف في الاحتجاج به :

فذهب الأئمة الثلاثة أو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في المشهور عنهم إلى
الاحتجاج به مطلقاً^(٣) .

قالوا لأنه لا تسقط الوساطة بينه ، وبين النبي ﷺ إلا وهو عدل وإلا كان
ذلك تلبيساً قادحاً فيه .

والنقل عن أحمد من زيادة النظم على أصله .

وقيل: يحتج به بشرط أن يكون مرسله من أئمة النقل كسعيد ابن المسيب ، والشعبي ،
بخلاف من ليس منهم فقد يظن من ليس بعدل عدلاً فيسقطه لظنه .

وعلى هذا ابن أبان^(٤) ، واختاره صاحب - البديع^(٥) - ، وابن الحاجب^(٦) .

(١) الحديث المنقطع : هو حديث حذف من سنده راو واحد قبل الصحابي ، ولو تعددت
المواضع بحيث لا يزيد الساقط في الموضوع الواحد على واحد .

راجع : مصطلح الحديث للشهاوي ص ١٦ .

(٢) الحديث المعضل : هو ما حذف منه اثنان على التوالي في الموضوع الواحد سواء أكان
الحذف من أوله أو من وسطه ، أو من آخره .

المرجع السابق .

(٣) راجع : اللمع ص ٧٤ ، والمحصول ٢ / ٢٢٤ ، والإحكام للآمدي ٢ / ١١٢ وبيان
المختصر ١ / ٧٦٢ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٠٤ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٢ ، وشرح تنقيح
الفصول ص ٣٧٩ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦ .

(٤) هو عيسى بن أبان بن صدقة من كبار فقهاء الحنفية له كتب منها : إثبات القياس ،
واجتهاد الرأي ، والجامع في الفقه . توفي سنة ٢٢١ هـ .
راجع : الأعلام ٥ / ١٠٠ .

(٥) هو ابن الساعاتي أحمد بن علي بن تغلب البغدادى الأصل له في الأصول كتاب - البديع -
جمع فيه بين أصول فخر الإسلام على البزدوى ، والإحكام للآمدي توفي سنة ٦٩٤ هـ .
راجع : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٦ ، والأعلام ١ / ١٧٥ .

(٦) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٧٤ .

وقيل : يحتج به إن كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة بخلاف من بعدهم لحديث - ثم يفسوا الكذب (١) .

ونقل هذا القول من زيادتي .

والخرد - بضم الخاء المعجمة ، وتشديد الراء المفتوحة - جمع خريدة وهي النفيسة (٢) .

وعلى كل قول من الأقوال المذكورة هو (٣) أضعف احتجاجاً من المسند الذي اتصل سنده فلم يسقط منه أحد .

فلو تعارضنا قدم المسند عليه (٤) .

وقال قوم (٥) من الحنفية : بل هو أقوى منه .

قالوا : من أسند فقد أحالك ، ومن أرسل فقد تكفل لك .

وقيل : إنه غير حجة .

وهذا هو الصحيح ، وعليه الشافعي والأكثر ، ونقله مسلم في صحيحه عن أهل العلم بالأخبار (٦) .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الشهادات باب رقم (٤) ٤ / ٥٤٩ .

(٢) راجع لسان العرب مادة - خرد - .

(٣) الضمير يرجع إلى المرسل .

(٤) راجع : التمهيد لابن عبد البر ١ / ٤ ، وقواعد التحديث ص ١٣٤ ، وجامع التحصيل في

أحكام المراسيل ص ٣٤ ، ودراسات أصولية في السنة النبوية للمحقق ص ٣٥١ .

(٥) راجع : فتح المغيب ١ / ١٤٨ ، وجامع التحصيل ص ٣٤ ، ودراسات أصولية في السنة

النبوية ص ٣٥١ .

(٦) راجع : الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٦١-٤٦٤ ، والمستصفي ١ / ١٦٩ ، وجمع

الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٦٩ ، والترياق النافع ٢ / ١٢ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٠٤ ،

والإبهاج ٢ / ٣٣٩ والسراج الوهاج ٢ / ٧٧٧ وصحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٣٠ .

واختاره القاضي أبو بكر للجهل بعدالة الساقط . إذ لم يقطع بكونه صاحبيا ، وإذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينا وحالا أولى .
ثم إن القاضي رد المرسل مطلقا بل ومرسل الصحابي أيضا إذا احتمل سماعه من تابعي (١) .

وأما الشافعي فقبل منه ما كان مرسله لا يروى إلا عن عدل كسعيد ابن المسيب فقد عرف أنما أرسله مسند عن صهره أبي هريرة (٢) .

قال الشافعي : أقبل مراسيل ابن المسيب لأنى اعتبرتها فوجدتها لا ترسل إلا عن يقبل خبره ، ومن هذا حاله أحببت مراسليه .

وقيل : المرسل أيضا إذا اعتضد بأحد الأمور بأحد الأمور الآتية بمعنى أن المجموع حجة لأن انضمام الضعيف إلى مثله يفيد قوة لا على أن المرسل وحده ، أو المنضم وحده حجة .

وشرط في المرسل المذكور أن يرسله أحد كبار التابعين كقيس بن أبي حازم ، وأبي عثمان النهدي وأبي رجا العطاردي .

والأمور المذكورة التي يكفى الاعتضاد بأحدها ثمانية .

قول الصحابي ، وقوله ، وقول أكثر أهل العلم من غير إجماع ، وفعل أهل العصر على وفقه ، وانتشاره من غير نكير ، ومرسل آخر أرسله من يروى عن غير شيوخ الأول ، ومسند اشتمل إسناده على ضعف فلم يصلح الاحتجاج به على انفراده ، وقياس .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠٥٧ .

(٢) قوله - فقد عرف الخ .

هكذا في المخطوط والظاهر أن صحة العبارة :- فقد عرف أنه إنما أرسله مسندا عن

صهره أبي هريرة رضى الله عنه - والله أعلم .

(٣) المراد بكبار التابعين : من أكثر رواياتهم عن الصحابة .

والمراد بصغار التابعين : من أكثر رواياتهم عن التابعين .

وقد أوردت أمثلة لذلك في - شرح التقريب (١) - مع فوائد ، ونفائس .
فإن لم يكن في الباب دليل سوى المرسل ، ولم يوجد شرط قبوله فنلاثة
أقوال للشافعي .
أحدهما : الاحتجاج به .
والثاني : المنع .
والثالث : وهو الأظهر : الانكاف لأجله احتياطاً . أي التوقف في المسألة من
غير جزم بطل ، ولا تحریم (٢) .

« مسألة »

ص : نقل الأحاديث بمعناها منع ... ثعلب والرازي في قوم تبع
والأكثرون جوزوا للعارف ... وجوز الخطيب بالمرادف
وقيل إن أوجب علماً الغبر ... وقيل إن ينس وقيل إن ذكر

ش : في رواية حديث النبي ﷺ بالمعنى مذاهب :
أصحهما :- وعليه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة (٣) - الجواز بشرط أن يكون
عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً
بمقادير التفاوت بينها .
فإن لم يكن كذلك لم تجز له الرواية بالمعنى قطعاً .

(١) راجع : تدريب الراوي ١ / ٢٠٠ - ٢٠٦ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧١ ، وتشنيف المسامع ٢ / ١٠٥٣ ، والآيات
البيانات ٣ / ٣٧٧ .

(٣) راجع : شرح اللمع ٢ / ٦٤٦ والمحصول ٢ / ٢٣١ ، والإحكام ٢ / ٩٣ والمختصر بشرح
العصدي ٢ / ٧٠ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٧ ، ومعراج المنهاج
٢ / ٦٦ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٨١ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٣٠ ، والآيات البيانات ٣ / ٣٧٧ .

والثانى :- المنع مطلقاً .

وعليه ابن سيرسن ، وثعلب ، والرازى من (١) الحنفية .

وروى عن ابن عمر (٢) حذراً من التفاوت ، وإن ظن الناقل عدمه .

والثالث :- يجوز الإتيان بدل لفظ بمرادفه مع بقاء التركيب ، وموقع الكلام على حاله . بخلاف ما إذا غير الكلام فلا يجوز لأنه قد لا يوفى بالمقصود . وعليه الخطيب البغدادي (٣) .

والرابع :- يجوز إن أوجب الحديث علماً أى اعتقاداً لا عملاً . كحديث - مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم (٤) - .

وحديث - خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحل والحرم (٥) - إلى آخره .

(١) راجع : تيسير التحرير / ٩٧ ، وفولتج الرحموت ٢ / ١٦٧ ، وتشنيف المسامع ١٠٥٥ / ٢ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٢ ، والترىاق النافع ٢ / ١٥ وفواتح الرحموت ١٦٧ / ٢ .

(٣) راجع : كتاب الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٠٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٥٧ .

(٤) حديث صحيح :

أخرجه الشافعى ، وأحمد ، والبزار وأصحاب السنن إلا النسائى ، وصححه الحاكم وابن السكن .

تلخيص الحبير ١ / ٢١٦ ، وصحيح الجامع الصغير ٥ / ٢١١ .

(٥) حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب الحج باب - ما يقتل المحرم من الدواب - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الحج باب - ما يندب المحرم وغيره قتله من الدواب فى الحل والحرم - .

ولفظ البخارى عن عائشة رضى الله عنها ، خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة والكلب العقور ، .

والخامس :- يجوز إن نسي اللفظ لأنه تحمل اللفظ ، والمعنى ، وعجز عن أداء الآخر ، ولا يجوز مع حفظه لعدم الضرورة إليه .
وعليه الماوردي (١) .

والسادس :- عكسه وهو الجواز مع حفظه لأنه متمكن من التصرف فيه بخلافه مع النسيان .
وحكاية هذا القول من زيادتي .

ومن أدلة الجواز : ما روى الطبراني وغيره من حديث عبد الله ابن سليمان ابن أكيمة الليثي قال : قلت يا رسول الله : إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك . يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً . فقال :- إذا لم تحلوا حراماً ، ولم تحرموا حلالاً وأصبتكم المعنى فلا بأس .

فذكر ذلك للحسن (٢) فقال : لولا هذا ما حدثنا (٣) .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٢ / ١٠٥٤ .

(٢) هو الحسن البصري رحمه الله .

(٣) (فائدة) : ذكر العلماء شروطاً لجواز نقل الحديث بالمعنى هي :

- ١ - أن يكون الراوى عارفاً بدلالات الألفاظ .
 - ٢ - أن يبدل اللفظ بما يرادفه كالعلم بالمعرفة ، والاستطاعة بالقدرة .
 - ٣ - أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الجلاء والخفاء فلا يبدل المطلق بالمقيد ، ولا العام بالخاص ونحوهما .
 - ٤ - أن لا يكون من باب المتشابه كأحاديث الصفات . أما هي فلا يجوز نقلها بالمعنى بالإجماع .
 - ٥ - أن لا يكون مما تعبد بلفظه . فأما ما تعبدنا به فلا بد من نقله باللفظ قطعاً كألفاظ التشهد .
 - ٦ - أن لا يكون من جوامع كلمه ﷺ فإن كان من جوامع الكلم كقوله عليه الصلاة والسلام (الخراج بالضم) و (البينة على المدعى) ، و (لا ضرر ولا ضرار) لم يجز لأنه لا يمكن درك جميع معاني جوامع الكلم .
- راجع : البحر المحيط ٤ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

مسألة

ص : يُحْتَجُّ فِي الْأَقْوَى بِقَوْلِ الصَّاحِبِ . . . قَالَ النَّبِيُّ ثُمَّ عَنْ أَنَّ النَّبِيَّ
سَمِعْتُهُ أَمَرَ أَنْ يَنْهَى فَذَا . . . دُونَ سَمِعْتُ فَأَمَرْنَا بِكَذَا
حَرَمَ أَوْ رَخَّصَ ثُمَّ عَنَّا . . . نَحْرُومِنَ السَّنَةِ ثُمَّ كُنَّا
مَعَاشِرَ النَّاسِ وَكَانَ النَّاسُ ثُمَّ . . . كُنَّا نَرَى فِي عَهْدِهِ الثَّلَاثَ عَمَ
تِلَاةٍ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَا . . . وَبَعْدَ كَانُوا لَيْسَ يَقْطَعُونَا

ش : هذه الصيغ التي يعبر بها الصحابي فيما ينقله عن رسول الله ﷺ ، وفي
الاحتجاج بكل منها خلاف ، وكل صورة أدون من التي قبلها ، فالخلاف
فيها مرتب على ما قبلها وأقوى منه فيها .

(الأولى) : قوله : قال رسول الله ﷺ .

والصحيح الاحتجاج به لأنه ظاهر في سماعه (١) منه (٢) .

وقيل : لا . لاحتمال أن يكون بينه ، وبينه (٣) واسطة تابعي ،
أو صحابي وقتنا بوجوب البحث عن عدالته .

(الثانية) : قوله : عن النبي ﷺ ، وإن النبي ﷺ ، وهما في مرتبة واحدة .

والصحيح الاحتجاج بذلك لظهوره في السماع ، وإن كان دون - قال - .

وقيل : لا لظهوره في الواسطة (٤) كما تقدم .

(١) الضمير في قوله - سماعه - عائد على الصحابي .

(٢) الضمير عائد على رسول الله ﷺ .

(٣) قوله - بينه ، وبينه - الضمير في الأولى عائد على الصحابي وفي الثانية عائد على
الرسول ﷺ .

(٤) راجع : معراج المنهاج ٢ / ٦٠ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٧٤ وجمع الجوامع بشرح
الجلال ٢ / ١٧٣ .

(الثالثة) : قوله : سمعته أمر ، ونهى .

والجمهور على الاحتجاج به لظهوره فى صدور أمر ونهى منه (١) .
وقيل : لا . لجواز أن يطلقهما الراوى على ما ليس بأمر ، ولا نهى
تسماً (٢) .

ومن هنا كانت دون ما قبلها المنقول فيها لفظ النبى ﷺ بنصه ،
وإن كانت هذه مصرحة بنفى الوسطة .

(الرابعة) : قوله : أمر ، ونهى بدون سمعته .

والجمهور على الاحتجاج به أيضاً (٣) .
والخلاف فيه أقوى مما قبله ، ولذا توقف الإمام (٤) الرازى فى
الاحتجاج به وضعفه صاحب الحاصل (٥) مع تصحيحهما له فيما
قبل .

وذكر هذه الصورة من زيادتي .

(الخامسة) : قوله : أمرنا بكذا ، ونهينا كذا .

والصحيح الاحتجاج به لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من
له الأمر . والنهى وهو رسول الله ﷺ (٦) .
وقيل : لا لجواز أن يكون الأمر ، والناهى بعض الخلفاء .

(١) ، (٢) راجع : المحصول ٢ / ٢١٩ ، والإحكام ٢ / ٨٧ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٧٣ ،
وفواتح الرحموت ٢ / ١٦١ ، والترتياق النافع ٢ / ١٦ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٤ / ٣٧٤ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٢١٩ .

(٥) راجع : الحاصل ٢ / ٨٠٨ ، ٨٠٩ .

(٦) راجع : التبصرة ص ٣٣١ والإحكام ٢ / ٨٧ ، والمحصل ٢ / ٢٢٠ وبيان المختصر

- (السادسة) : قوله : أوجب ، أو حرّم ، أو رخص بالبناء للمفعول .
والصحيح الاحتجاج به لما ذكر (١) .
وقيل : لا لجواز أن يكون أسنده إلى قياس ، أو استنباط .
- (السابعة) : قوله : من السنة كذا ، أو أصبت السنة ونحوه .
والصحيح الاحتجاج به لظهوره في سنة النبي ﷺ (٢) .
وقيل : لا . لجواز إرادة سنة البلد (٣) .
- (الثامنة) : قوله : كنا معاشر الناس نفعل في عهده ، أو كان الناس يفعلون في عهده ﷺ كذا .
والصحيح الاحتجاج به لأن الظاهر اطلاعه عليه ﷺ وتقريره (٤) .
وقيل : لا لجواز عدم اطلاعه ﷺ .
- (التاسعة) : قوله : كنا نفعل في عهده ﷺ .
والخلاف فيه أقوى مما قبله لأن الضمير في - كنا - يحتمل طائفة مخصوصة (٥) .
- (العاشرة) : قوله : كان الناس يفعلون . من غير إضافة إلى عهده .
والخلاف أقوى لقوة ظهور التقرير في المضاف إلى عهده ﷺ دونه .

-
- (١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٣ ، والآيات البيّنات ٣ / ٣٨١ .
(٢) راجع : المحصول ٢ / ٢٢٠ ، والإحكام ٢ / ٨٨ ، والآيات البيّنات ٣ / ٣٨١ والبحر المحيط ٤ / ٣٧٦ ، والسراج الوهاج ٢ / ٧٧٤ ، والترىاق النافع ٢ / ١٦ .
(٣) راجع : البرهان ١ / ٦٤٩ .
(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٣ والترىاق النافع ٢ / ١٦ .
(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٤ .

(الحادية عشرة) : كانوا يفعلون .

وهي دون ما قبلها لعدم التصريح بمرجع الضمير . فيحتمل طائفة مخصوصة (١) .

وقد بسطت الكلام على هذه الصورة ، وأمثلتها في - شرح
التقريب - . أما الصيغة التي لا خلاف في الاحتجاج بها من
الصحابي فحدثني ، وأخبرني ، وسمعتة يقول ونحوها .

(١) راجع : شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨٤ ، وغاية الوصول ص ١٠٦ ، وشرح الجلال
المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٧٤ .

« خاتمة »

ص : مُتَنَدُّ الْغَيْرِ الصَّحَابِيُّ نَقْلًا . . . سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ أَمْلًا أَمْ لَا
 قِرَاءَةً تَتْلُوهُ فَالسَّمَاعُ ثُمَّ . . . إِجَازَةٌ مَعَهَا تَتَأَوَّلُ لَا يُضْمَرُ
 فَدُونُهَا خَاصٌ بِخَاصٍ فَالْخَاصُ . . . فِي الْعَامِ فَالْعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصٍ
 فَالْعَامُ فِي الْعَامِ فَلِلْمُجَازِلَةِ . . . وَنِسْلُهُ الْآتِينَ فَالْمَنَاوِلَةُ
 ثُمَّ كِتَابَةٌ فَأَعْلَامٌ تَلَا . . . وَصِيَّةٌ ثُمَّ وَجَادَةٌ جَلَا
 وَالْمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شُرْذِمَةٍ . . . وَقَوْمُ الْإِجَازَةِ الْمَعْمُومَةُ
 وَالطَّبَرِيُّ الْمَنْعُ فَيَمْنُ يُوَجِّدُ . . . مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ
 وَالْكُلُّ مَنْ يَوْجَدُ مَطْلَقًا حَظَرَ . . . وَصَيِّغُ الْأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الْأَثَرِ
 قُلْتُ وَفِي ذَا الْفَضْلِ عِلْمٌ غَزْرًا . . . أَوْدَعْتُهُ فِي قَلْبِهِ مُحَرَّرًا

ش : مُسْتَنَدٌ غَيْرُ الصَّحَابِيِّ فِي تَحْمِلِ الْحَدِيثِ أَشْيَاءٌ : أَرْفَعُهَا السَّمَاعُ فِي لَفْظِ
 الشَّيْخِ سِوَاءِ كَانِ إِمْلَاءً عَلَيْهِ وَهُوَ يَكْتُبُ ، أَوْ تَحْدِيثًا مُجَرَّدًا عَنِ الْإِمْلَاءِ ،
 وَسِوَاءِ كَانِ مِنْ حِفْظِ الشَّيْخِ ، أَوْ كِتَابِهِ (١) .

وَبَلِيَّةُ قِرَاءَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ يَسْمَعُ فَيَقُولُ نَعَمْ ، أَوْ يَشِيرُ بِذَلِكَ ، أَوْ يَقْرَأُ
 عَلَيْهِ وَلَا يَنْكَرُهُ (٢) .

وَبَلِيَّةُ سَمَاعِهِ عَلَى الشَّيْخِ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ (٣) .

(١) راجع : المستقصى ١ / ١٦٥ ، والمحصل ٢ / ٢٢١ ، والإحكام ٢ / ٩٠ والمختصر بشرح
 المعتمد ٢ / ٦٩ ، ومعراج المنهاج ٢ / ٦٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٣٨٢ ، وشرح تنقيح
 الفصول ص ٣٧٥ والترتاق النافع ٢ / ١٧ .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٤ .

ويليه المناولة المقرونة بالإجازة بأن يدفع إليه الشيخ أصل سماعه ، أو فرعاً مقابلاً له ويقول هذا سماعي ، أو روايتي عن فلان فاروه عني ، أو أجزت لك روايته عني (١) .

وفي مرتبتها المكاتبة المقرونة بالإجازة بأن يكتب له الحديث ، أو يكتب عنه بإذنه لحاضر ، أو غائب ويجيز .

ويلي ذلك الإجازة من غير مناولة وهي أنواع (٢) :

أعلاها : أن يجيز لخاص في خاص بأن يكون المجاز له وبه كل منهما معين كأجزت لك . أو لفلان الفلاني رواية البخاري .

ودونه لخاص في عام كأجزت لك جميع مسموعاتي .

ودونه لعام في خاص كأجزت لجميع من أدرك عصر رواية البخاري .

ودونه لعام في عام كأجزت لمن أدركني رواية جميع مسموعاتي .

ودونه الإجازة للمعدوم تبعاً للموجود كأجزت لفلان ، ومن يوجد من نسله وذريته .

هذا ما ذكره في - جمع الجوامع (٣) - وبقي لها أقسام آخر مذكورة في كتب علم الحديث .

ثم يلي الإجازة المناولة المجردة عن الإجازة .

ويلي ذلك المكاتبة من غير إجازة وهي مزيدة على - جمع الجوامع - .

(١) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٨ وتشنيف المسامع ٢ / ١٠٦٣ .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ١٦٥ ، وبيان المختصر ١ / ٧٣٠ ومقدمة ابن الصلاح ص ٧٢ وتوضيح الأفكار ٢ / ٣١٧ ، ومصطلح الحديث لشيخنا الشهاوي ص ٤٥ وتدريب الراوي ٢ / ٢٩ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٤ .

ويلي ذلك الإعلام كأن يقول له هذا الكتاب مسموعى على فلان ساكتاً
عن الإجازة ، والمناولة .

ويليه الوصية بأن يوصى له بكتاب عند سفره أو موته .

ويليه الوجادة بأن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شيخ معروف عاصره أم لا
فيقول وجدت بخط فلان ، ولا يرويّه عنه بلفظ - ثنا أو أنا - وغير ذلك .

هذه جملة وجوه التحمل وكلها يجوز العمل بها وكذا الرواية إلا الوجادة كما
ذكر .

ومنع قوم الإجازة بأقسامها كلها ، وأبطلوها : منهم شعبة . قال : لو
جازت الإجازة لبطلت الرحلة .

وإبراهيم الحرى ، وأبو نصر الوائلى ، وأبو الشيخ الأصبهاني (١) ،
والقاضي الحسين ، والماوردي ، وأبو بكر الخجندی (٢) من الشافعية ، وأبو طاهر
الدباس (٣) من الحنفية قال : من قال لغيره أجرت لك أن تروى عنى ما لم

(١) هو عبد الله بن محمد بن جعفر أبو الشيخ الأصبهاني حافظ مفسر محدث مؤرخ . من
مصنفاته : التفسير ، وكتاب الأمثال ، وكتاب طبقات المحدثين توفي رحمه الله سنة
٣٦٩ هـ .

راجع : شذرات الذهب ٣ / ٦٩ ، والأعلام ٤ / ١٢٠ .

(٢) هو محمد بن ثابت بن الحسين الشافعى أبو بكر الخجندی تزيل أصبهان كان
فقيهاً أصولياً محدثاً . من تصانيفه : روضة الناظر ، وزواهر الدرر توفي رحمه الله سنة
٤٨٣ هـ . والخجندی - بضم الخاء فتح الجيم وسكون النون - نسبة إلى - خجند - مدينة
كبيرة على طرق سيحون من بلاد الشرق .

راجع : شذرات الذهب ٣ / ٣٦٨ ، واللباب ١ / ٤٢٤ .

(٣) هو محمد بن محمد بن سفيان أبو طاهر الدباس فقيه حنفى كان إمام أهل الرأى بالعراق
كان يوصف بالحفظ وكثرة الروايات بخيلاً بعلمه ضئيلاً به مات بمكة المكرمة .
راجع : الفوائد البهية ص ١٨٧ ، والجواهر المضية ٢ / ١١٦ .

تسمع فكانه قال : أجزت لك أن تكذب على لأن الشرع لا يبيح رواية
مالك يسمع .

وهو إحدى الروایتين عن الشافعي .

وحكاه الآمدى (١) عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وحكاه القاضي عبد
الوهاب عن مالك .

وفيها خلاف آخر مذكور في - شرح التقريب (٢) - .

ومنع قوم الإجازة العامة .

وعليه متأخرو المحدثين لأن الإجازة في أصلها ضعيفة فتزداد بهذا
الاسترسال ضعفاً .

وضعفه في - جمع الجوامع (٣) - لأن ابن الحاجب ، والنووي (٤) صححاهما .

ومنع القاضي أبو الطيب الطبري الإجازة لمن يوجد من نسل زيد (٥) .

وهو الصحيح لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز . فكما لا يصح
الإخبار للمعدوم ابتداء لا تصح الإجازة له .

والخطيب جوزها قياساً على قول الحنفية لجواز الوقف على المعدوم ،
والجواز فيما إذا عطفه على موجود نحو : لزيد ومن يوجد من نسله أقوى ،
وقد تقدم .

(١) راجع : الإحكام ٢ / ٩١ .

(٢) راجع : تدريب الراوي ٢ / ٣٠ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٤) راجع : بيان المختصر ١ / ٧٣٠ وتدريب الراوي ٢ / ٣٦ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٥ .

أما إجازة من يوجد مطلقاً من غير تقييد بنسل فلان فلا يجوز إجماعاً .
وعلم من حكاية خلاف في صحة الإجازة التي هي في المرتبة الرابعة
حكايته فيما يعدها من باب أولى .

وهذا الفصل فيه فروع ، وتحقيقات ، وتفاصيل ، وخلاف في صحة كل
نوع ، ومرتبته . وهذا الكتاب لا يحتمل بسطه ، وقد بسطته في - شرح
التقريب (١) - .

وصيغ الأداء أيضاً محل ذكرها علم الحديث فلا ينبغي ذكرها في كتب
الأصول تحرراً من خلط العلوم .

(١) راجع : تدريب الراوى ٢ / ٨ - ٦٣ .

الكتاب الثالث فى الإجماع

ص : هو اتفاق جاء من مجتهدى . . . امتنا بعد وفاة أحمد
فى أى عصر وأمر كانا . . . ذلك حد فائق إتقاننا

ش : قدم الإجماع على القياس لعصمته عن الخطأ بخلافه (١) .

وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة بنينا ﷺ فى عصر على أى أمر كان .

هكذا عرفه فى - جمع الجوامع (٢) - . فهو تعريف بديع يستخرج منه
جميع مسائل الكتاب كما سيظهر لك .

وقد مت صيغة العموم على - عصر ، وأمر - معاً ليعم كل عصر ، وكل
أمر كما سيأتى ، وعبرت بامتنا لأنه أصرح فى المراد .

ص : فَعَلِمَ اِختصاصه بالمسلمين . . . فخرج الكافر والمجتهدين
وهو اتفاق وسأى يُعتبر . . . وفق العوام مطلقاً أو ما اشتهر
كى صَح إطلاق اجتماع الأمة . . . والآمدى لأفقار الحجة
وآخرون فى الفروع ذو الأصول . . . وقيل هذا لا الفقيه والعدول
إن يك ركناً وانتفاه إلا . . . ثالثها فى فاسق إن جلاً
ماخذة عند الخلاف يُعتبر . . . رابعها فى خفه قط معتبر

ش : علم من اعتبار مجتهد الأمة فى التعريف اختصاص الإجماع بالمسلمين .
فلا اعتبار بقول الكافر فى علم من العلوم ، ولو بلغ رتبة الاجتهاد فيه سواء
المقر بكفره ، وغيره ، وهو المبتدع الذى تكفره ببدعته (٣)

أما من لا تكفره :

فقيل : لا ينعقد الإجماع دونه لدخوله فى مسمى الأمة (٤) .

(١) قوله - بخلافه - أى القياس .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٦ .

(٣) حيث إنه لا يدخل فى مسمى الأمة المشهود لهم بالعصمة .

(٤) راجع : الإحكام ١ / ٢٠٧ .

وقيل : ينعقد دونه .

قال الزركشى (١) : ولا يبعد إذا كان الإجماع فى أمر دنيوى أنه لا يختص بالمسلمين .

وعلم من اعتبار المجتهد اختصاصه بالمجتهدين وهو أمر متفق عليه فلا عبرة باتفاق غيرهم اتفاقاً .

وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم ؟

الأصح : لا .

وقيل : يعتبر وفاق العوام لهم مطلقاً فى المسائل الخفية والمشهورة .

وقيل : يعتبر فى المشهورة دون الخفية كدقائق الفقه (٢) .

وعلى كلا القولين ليس معنى اعتبار وفاقهم أن قيام الحجة يفتقر إلى ذلك بل معناه أنه لا يصدق إطلاق إجماع الأمة مع مخالفتهم .

وخالف الآمدى فذهب إلى أن معناه افتقار الحجة إليهم بدليل التفرقة بين المشهود ، والخفى (٣) .

واعتبر قوم وفاق الأصولى الذى ليس فى الفروع لتوقف استنباطها على الأصول .

والصحيح المنع لأنه عامى بالنسبة إليها (٤) .

وقيل : يعتبر الأصولى الذى ليس بفقهاء ، ولا يعتبر الفقيه الذى ليس بأصولى . لأن الأصولى أقرب إلى مقصود الاجتهاد ، واستنباط الأحكام من

(١) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٨٧ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٧ ، والترىاق النافع ٢ / ٢١ .

(٣) راجع : الإحكام ١ / ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٧ .

مأخذها ، وليس من شرط الاجتهاد حفظ الأحكام بخلاف الفقيه الحافظ للأحكام العارى من الأصول (١) .

ورد بأن الفقيه أعرف بمواقع الانفاق ، والاختلاف .

وحكاية هذا القول من زيادتي .

وعلم من اعتبار الاجتهاد الاختصاص بالعدول إن كانت العدالة ركناً فيه ، وعدم اختصاصه بهم إن لم تكن ركناً فيه وهو الصحيح .

فحينئذ في اعتبار وفاق الفاسق قولان بناء على ما ذكر .

وفيه قول ثالث : أنه يعتبر (٢) في حق نفسه دون غيره فيكون إجماع العدول حجة عليه إن وافقهم لا إن خالفهم ، وعلى غيره مطلقاً .

ورابع : أنه يعتبر (٣) إن بين مأخذ في مخالفته . بخلاف ما إذا لم يبينه إذ ليس عنده ما يمنعه عن أن يقول شيئاً من غير دليل .

قال ابن السمعاني : ولا بأس به .

ص : وأنه من جميعهم . . . كما رأى الجمهور في تعريفهم
وقيل إنما يضربان . . . وقيل بل ثلاثة لا دان
وقيل ما حدد تواتر وصل . . . وقيل لا يضرب خلف للأقل
وقيل ضرفي أصول الاعتقاد . . . وقيل ففيماساغ فيه الاجتهاد
وقيل حجة ولا إجماع . . . وقيل لا والأحسن اتباع

ش : علم من قولنا في الحد - مجتهد الأمة - أنه لا بد من انفاق جميعهم لأنه مفرد مضاف فيعم .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٨٥ .

(٢) ، (٣) قوله - يعتبر - أى وفاقه .

ولم يعبر بالجمع لتلا يخرج عنه ما إذا لم يكن فى العصر إلا مجتهدان ،
واتفقا فإنه إجماع .

ولا يرد ما إذا لم يكن فى العصر إلا مجتهد فإنه لا يسمى إجماعاً لأن
الانفاق لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا .

فلو خالف بعض مجتهدى العصر ولو واحداً لم ينعقد الإجماع .

هذا هو الصحيح ، وقول الجمهور (١) .

وقيل : إنما يضر مخالفة اثنين لا واحد (٢) .

وقيل : إنما يضر الثلاثة دون الواحد ، والاثنين (٣) .

وقيل : إنما يضر مخالفة عدد القواتر (٤) .

وقيل : لا يضر مخالفة الأقل للأكثر .

حكاه البيضاوى (٥) ، وحكيته من زيادنى .

وقيل : يضر مخالفة من خالف ولو كان واحداً فى العقائد دون غيرها
لخطرهما (٦) .

(١) راجع : المعتمد ٢ / ٢٩ ، واللمع ص ٩١ ، المستصفى ١ / ١٨٦ والمتحول ص ٣١٢ ،
والتحصيل ٢ / ٧٥ ، والسراج الوهاج ٢ / ٨٣١ والوصول لابن برهان ٢ / ٩٤ ، والبحر
المحيط ٤ / ٤٧٦ ، والإحكام ١ / ٢١٣ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٣٤ ، والترىاق
النافع ٢ / ٢٢ .

(٢) هذا القول نسبة الجوينى ، وابن برهان إلى محمد بن جرير الطبرى .

راجع : البرهان ١ / ٧٢١ والوصول إلى الأصول ٢ / ٩٤ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٤ / ٤٧٨ ، وغاية الوصول ص ١٠٧ ، وإرشاد الفحول
ص ٨٩ .

(٤) راجع : المستصفى ١ / ١٨٦ ، والإحكام ١ / ٢١٣ والبحر المحيط ٤ / ٤٧٧ ، وكشف
الأسرار عن أصول البزدوى ٣ / ٢٤٥ .

(٥) راجع : المنهاج بشرح السراج الوهاج ٢ / ٨٣٢ .

(٦) راجع : شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٣٠ ، والترىاق النافع ٢ / ٢٣ .

وقيل : يضر فيما يسوغ فيه الاجتهاد بأن يكون له فيه مجال كقول ابن عباس بعدم العول ^(١) ، ولا يضر فيما لا مجال للاجتهاد فيه كقوله برية الفضل ^(٢) والمتعة ^(٣) .

وقيل : يكون حجة اعتباراً للأكثر لأنه لا يبعد أن يكون الراجح معهم ولكن لا يسمى إجماعاً ^(٤) .

وقيل : لا يسمى إجماعاً ، ولا يكون حجة ، ولكن الأولى اتباع الأكثر ، وإن كان لا تحرم مخالفتهم ^(٥) .

وحكاية هذا القول من زيادتي .

وحكى الزركشى قولاً عاشراً ^(٦) أنه إجماع وحجة ^(٧) .

(١) العول : هو الزيادة في عدد أسهم أصحاب الفروض ، والنقص في مقادير أنصبتهم ، راجع : الوجيز في الميراث للشيخ منشاوي عيود ص ٣٦ .

(٢) ربا الفضل : هو بيع ربوي بمثله مع زيادة في أحد المثلين .

وقد كان ابن عباس رضي الله عنهما يرى أن المحرم فقط هو ربا النسبة ، وقد نقل جابر بن زيد أن ابن عباس رضي الله عنهما رجعا عن قوله بإباحة ربا الفضل وأنه يرى أن كلا ربا النسبة ، وربا الفضل محرم .

راجع : مجموعة رسائل الشيخ محمد الحامد ص ٤٩ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٣٧٠٣/٥ .
(٣) يرى الشيعة الزيدية ما يراه الجمهور من تحريم نكاح المتعة ويؤكدون أن ابن عباس رضي الله عنهما رجعا عن تحليله .

راجع : مجموعة رسائل الشيخ محمد الحامد ص ٢١ والفقهاء الإسلامى وأدلته ٦٥٥٤/٩ .

(٤) راجع : بيان المختصر ٥٥٦/١ والبحر المحيط ٤ / ٤٧٧ ، وفواتح الرحموت ٢٢٢/٢ .

(٥) راجع : الإحكام ٢١٣/١ والبحر المحيط ٤ / ٤٧٧ .

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٩٤/٣ .

(٧) هذا القول نسبة الآمدى في - الإحكام ٢١٣/١ - إلى الطبري ، والرازي الحنفى ، وأبى الحسين الخياط من المعتزلة ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه .

ونسبة السبكي في - الابهاج ٢ / ٣٨٣ - إلى الطبري والرازي الحنفى ، والخياط .

وقال الزركشى في - البحر المحيط ٤ / ٤٧٦ - بعد أن ذكر أسماء من ذكرهم الآمدى :

وزاد القاضى عبد الوهاب وابن الأخشاد من أصحاب الجبائى ١٠ هـ .

ولم تظهر لى مغايرته لما تقدم فلذا لم أحكه .

(تنبيه) ،

قال القرطبي إنما قلنا بانعقاد الإجماع من غير توقف على اعتبار قول
الخصر عليه السلام على قولنا بوجوده لتعذر الوصول إليه فسقط أثر قوله .
نقله عنه (١) صدر الدين ابن الوكيل (٢) من أصحابنا فى كتاب - الأشباه
والنظائر - .

ص : وأنه ما اختص بالأكابر . . . أى صَحْبَةً وشَدَّ أهلُ الظاهر
وفى حياة المصطفى لم يتَّعَد . . . قطعاً وأن التابعي المجتهد
مُتَّبِعٌ معهم فإن فى الأثر . . . وصوله على انقراض العصر

ش : علم من قولنا - فى أى عصر - أن الإجماع لا يختص بالصحابة وهو
الصحيح (٣) .

وخالف الظاهرية فقالوا يختص بهم لأنه إنما يكون عن توقيف ،
والصحابة هم الذين شهدوا التوقيف ، ولأن كثرة غيرهم لا تنضبط فيبعد
اتفاقهم على شئ (٤) .

(١) الضمير فى - عنه - عائد على القرطبي .

(٢) هو محمد بن عمر بن مكى صدر الدين أبو عبد الله المعروف بابن الوكيل ولد بدمياط
فى شوال سنة ٦٦٥ هـ وسمع الحديث من جماعة ، وحفظ كتباً كثيرة جمع كتاب -
الأشباه والنظائر - ومات قبل تحريره فحرره وزاد عليه ابن أخيه زين الدين . توفى
رحمه الله بالقاهرة فى ذى الحجة سنة ٧١٦ هـ .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ص / ٢٣٣ .

(٣) راجع : البرهان ١ / ٧٢٠ ، ٧٢١ للمع ص ٩٠ ، والمستصفي ١ / ١٨٥ ، والوصول إلى
الأصول ٢ / ٧٧ والإحكام ١ / ٢٠٨ والمحصل ٢ / ٩٣ ، والحاصل ٢ / ٧٢٥ والتحصيل
٢ / ٨٢ ، وبيان المختصر ١ / ٥٥١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، ٣٢٤ .

(٤) راجع : الإحكام لابن حرم ٤ / ٥٠٩ والنبيذ فى أصول الفقه لابن حزم ص ١٩ . ٢٠٠ .

وأغرب من هذا ما ذكره ابن حزم أنه يعتبر إجماع صحابة الجن فقال في كتاب الأقضية من - المحلى (١) - :

من ادعى الإجماع فقد كذب على الأمة فإن الله أعلمنا أن نفراً من الجن آمنوا ، وسمعوا القرآن من النبي ﷺ فهم صحابة فضلاء فمن أين للمدعى إجماع أولئك ؟ انتهى .

وعلم من قولنا - بعد وفاة نبيها ﷺ - أنه لا ينعقد في حياته لأنه إن كان مع المجمعين فالحجة في قوله ، وإلا فلا اعتبار بقولهم .

وعلم من قولنا - مجتهد الأمة في عصر - أن التابعى المجتهد وقت اتفاق الصحابة معتبر معهم . فلا ينعقد إجماع الصحابة مع مخالفته خلافاً لقوم (٢) .

فإن لم يصر مجتهداً إلا بعد اتفاقهم ، وخالف قبل انقراضهم بنى على الخلاف في انقراض العصر إن شرطناه اعتبار ، وإلا - وهو الصحيح - فلا (٣) .

ص : وأن الإجماع من الشيخين . . . والخلفاء وفقهاء المصرين
والحرمين أو من أهل طيبة . . . وبيت خير الخلق غير حجة
وحجة المنقول بالآحاد . . . وذلك في السبع ذو الاعتماد

ش : علم من العموم في قولنا - مجتهدا الأمة - أن إجماع كل ممن ذكر في النظم غير حجة وهو الصحيح لأنه اتفاق بعض مجتهد الأمة لا كلهم .

(١) راجع : المحلى ٩ / ٣٦٥ .

(٢) قوله - خلافاً لقوم - منهم الإمام أحمد في رواية ، والقاضى أبو يعلى .

راجع : شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٣٣ ، والمسودة ص ٣٣٣ .

(٣) راجع : الإحكام ١ / ٢١٨ والترياق النافع ٢ / ٢٤ ، وإرشاد الفحول ص ٨١ .

وعلم من إطلاق التعريف أن الإجماع المنقول بالآحاد حجة وهو الصحيح كنقل السنة (١) .

وقيل : لا يكون حجة حتى ينقل إلينا بطريق التواتر لأنه قطعى فلا يثبت بخبر الواحد (٢) .

وقيل : إن إجماع الشيخين أبى بكر وعمر حجة لأحدَيْهِ الترمذى وحسنه : اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر (٣) .
أمر بالافتداء بهما فينتفى عنهما الخطأ .

وقيل : إن إجماع الخلفاء الأربعة أبى بكر، وعمر، وعثمان ، وعلى حجة .
وعليه الإمام أحمد ، والقاضى أبو خازم (٤) - بالمعجمتين - من الحنفية

(١) قوله - كنقل السنة - حيث إن الإجماع من جملة الأدلة ، فلا يشترط التواتر فى نقله قياساً على نقل السنة .

وهذا ما صححه الرازى والآمدى وغيرهما ، وحكاه الزركشى عن جماعة من الفقهاء منهم الماوردى .

راجع : المحصول ٢ / ٧٣ ، والإحكام ١ / ٢٥٤ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٤٤ ، ونهاية السؤل ٢ / ٣١٥ والبحر المحيط ٤ / ٥١٧ .

(٢) هذا القول نسبته الزركشى فى - تشنيف المسامع ٣ / ١٠٦ - إلى الأكثرين ونص عبارته : ، وخالف الأكثرون فشرطوا التواتر فى نقله ... ،

ونسبه فى - البحر المحيط ٤ / ٥١٧ - إلى الجمهور .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب المناقب باب - فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كليهما - . وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - فى فضائل أصحاب رسول الله ﷺ - .
وأخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ .

(٤) هو : عبد الحميد بن عبد العزيز القاضى أصله من البصرة ولى قضاء الشام والكوفة وكان حنفى المذهب له مصنفات طيبة منها : أدب القاضى ، وكتاب المحاضر . توفى رحمه الله سنة ٢٩٢ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ١١ / ٦٢ ، والفوائد البهية ص ٧٦ .

لحديث الترمذى وصححه - عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من
بعدى تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ (١) .

وروى أبو حاتم وغيره : - الخلافة من بعدى ثلاثون سنة ثم تكون
ملكاً (٢) - .

وكانت مدة الأربعة هذه المدة إلا ستة أشهر مدة الحسن بن على .

فقد حث على اتباعهم فينتفى عنهم الخطأ .

وأجيب بمنع انتفائه فيهما (٣) .

وقيل : إن إجماع أهل البيت النبوى فاطمة ، وعلى ، والحسن ،
والحسين حجة .

وعليه الشيعة لقوله تعالى : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ (٤) .

والخطأ رجس فيكون منتفياً عنهم وهم الأربعة المذكورون كما ورد
تفسيرهم بهم فى حديث عن مسلم ، والترمذى .

وأجيب بمنع أن الخطأ رجس . بل الرجس قيل : العذاب ، وقيل : الإثم ،
وقيل : كل مستقذر (٥) .

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى لزوم السنة - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب العلم باب - ما جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البدع - .

وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين - .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الفتن باب - ما جاء فى الخلافة .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٨٠ .

(٤) آية رقم ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٨٠ .

وقيل : إن إجماع أهل المدينة النبوية حجة .

وعليه مالك لحديث الصحيحين : -- إن المدينة كالكير تنفى خبثها وينصع طيبها (١) .

والخطأ خبث فيكون منتفياً عن أهلها (٢) .

وأجيب بصدوره (٣) منهم بلا شك لانتفاء عصمتهم فيحمل الحديث على أنها في نفسها فاضلة مباركة (٤) .

وقيل : إن إجماع أهل الحرمين مكة والمدينة حجة .

وقيل : أهل المصريين (٥) : الكوفة والبصرة أيضا لأن أهلها هم الصحابة لأنهم كانوا بالحرمين ، وانتشروا إلى المصريين .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأحكام باب - بيعة الأعراب - وفى كتاب الاعتصام باب - ما ذكر النبى ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم - وأخرجه مسلم فى كتاب الحج باب - المدينة تنفى شرارها - .

هذا : وقوله - كالكير - هو الزق الذى ينفخ به النار .

وقوله - ينصع - بالصاد المهملة بعد النون ثم عين مهملة معناه : يخلص . يقال نصع البياض أى خلص ، ويقال نصع ينصع كقطع يقطع .

(٢) قوله - فيكون منتفياً عن أهلها - فيه إشارة إلى تقدير مضاف فى الحديث الشريف أى تنفى خبث أهلها .

(٣) قوله - بصدوره منهم - أى بإمكان صدوره منهم بدليل قوله بعد ذلك - لانتفاء عصمتهم - .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٨٠ .

(٥) قيل للكوفة والبصرة مصران لأن عمر رضى الله عنهما قال : لا تجعلوا البحر فيما بين وبينكم مصرَها أى صيروها مصرأ بين البحر وبينى أى حداً .

والمصر : الحاجز بين الشيلين .

راجع : لسان العرب مادة - مصر - .

وأجيب على تقدير تسليم ذلك بأنهم بعض المجتهدين في عصرهم .
على أن في ذلك تخصيص الدعوى بعصر الصحابة .

ص : وأنه لم يشترط فيه عدد . . . تواتروا أنه لو انفرد
مجتهد في العصر لم يحتج به . . . وهو الصحيح فيهما لمن به

ش : علم من إطلاق - مجتهد الأمة - أنه لا يشترط في المجمعين أن يبلغوا
عدد التواتر وعليه الأكثرون (١) .

وخالف إمام الحرمين فشرطه نظراً للعادة (٢) .

وعلم من لفظ الاتفاق - أنه لو لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد لم يكن
قوله حجة لانتفاء الإجماع عن الواحد . إذ الاتفاق إنما يصدق من
اثنين فأكثر .

وهذا ما اختاره في - جمع الجوامع (٣) - .

وقيل : يحتج به وإن لم يكن إجماعاً لانحصار الاجتهاد فيه .

وعزاه الهندي للأكثرين (٤) .

أما منع كونه إجماعاً فلا خلاف فيه .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٩٣ ، والإحكام ١ / ٢٢٦ والوصول إلى الأصول ٢ / ٨٨ وبيان
المختصر ١ / ٥٧٣ والبحر المحيط ٤ / ٥١٥ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢٥٢ والآيات
البيانات ٣ / ٣٩٤ والترىاق النافع ٢ / ٢٦ .

(٢) راجع : البرهان ١ / ٦٩١ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨١ .

(٤) راجع : نهاية الوصول في دراية الأصول ٦ / ٢٦٥٥ .

ص : وإن قَرَضَ العَصْرَ لا يَشْتَرِطُ وقد أبى جماعة فشرطوا
 فيه انقراض الكل أو غالبهم أو علمائهم تنازع بهم
 وقيل بل يَشْتَرِطُ في السكوت وقيل في ذى مهلة لا القوت
 وقيل قَرَضَ عدد التواتر ولا تَمَادَى الدهر فيه الغابر
 وشرط الإمام في الظنى وأنه من سابق النبى
 لا حجة وهو لجل الناس وأنه يكون عن قياس
 وَمَنْ نَفَى جَوَازَهُ فَخَالَفَ أو الوقوع مطلقاً أو اُخْفَى

ش : علم من قولنا - في عصر - أنه لا يشترط في انعقاد الإجماع انقراض (١)
 عصر المجمعين لحصول مسمى اتفاقهم في عصر مع بقائهم .
 وهذا ما عليه الأكثرون (٢) .

وخالف قوم : منهم : أحمد بن حنبل ، وابن فورك ، وسليم الرازى
 فشرطوه لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده الأول فيرجع (٣) .
 ثم على هذا قيل : يشترط انقراض الكل بناء على أنه لا يضر مخالفة
 الفرد النادر والعامى .

وقيل : يشترط انقراض الغالب بناء على أنه لا يضر مخالفة العامى .
 وقيل : يشترط الانقراض في الإجماع السكوتى لضعفه بخلاف القولى .

(١) ليس المراد بالانقراض مدة معلومة بل موت المجمعين فالعصر في لسانهم المراد به
 علماء العصر والانقراض عبارة عن موتهم وهلاكهم حتى لو قدر موتهم في لحظة
 واحدة في سفينة فإنه يقال : انقراض العصر .

(٢) راجع : اللع ص ٨٩ والمستصفى ١ / ١٩٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠ ، وتقريب
 الوصول لابن جزى المالكي ص ١٢٩ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٣٨ .

(٣) راجع : شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٤٦ .

وهذا قول الأستاذ (١) ، واختاره الأمدى (٢) .

وقيل : يشترط فيما فيه مهلة بخلاف مالا مهلة (٣) فيه ، ولا يمكن استدراكه كقتل نفس واستباحة فرج . إذ لا يصدر إلا بعد إمعان النظر (٤) .

وقيل : يشترط انقراض عدد التواتر . فإذا انقضوا وبقي القليل انعقد حينئذ قبل انقراضهم (٥) .

وعلى الأول وهو عدم الاشتراط علم أيضاً من إطلاق التعريف أنه لا يشترط في انعقاد الإجماع تمادى الزمن عليه فينعقد ولو لم يتماد كأن مات المجمعون عقبه بخرور (٦) سقف .

وشرط إمام الحرمين (٧) تمادى الزمن في الإجماع الظنى ليستقر الرأي عليه بخلاف القطعى .

قال : فلو ماتوا على الفور لم يكن إجماعاً .

قال : والمعتبر زمن لا يعرض فى مثله استقرار الجم الغفير على رأى إلا عن قاطع ، أو نازل منزلة القاطع .

وعلم أيضاً من قولى - أمتنا - ومن قول الأصل (٨) - الأمة - إذ اللام فيها

(١) هو أبو إسحق الإسفرايينى .

(٢) راجع : الإحكام ١ / ٢٣١ .

(٣) قوله - مهلة - بفتح الميم أى تأن وتؤدة .

(٤) راجع : البحر المحيط / ٥١٣ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٢٤ ، وإرشاد الفحول ص ٨٤ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٣ .

(٦) الخرور : السقوط . يقال : خرَّ الله ساجداً يخرّ - بالكسر - خروراً أى سقط .

راجع : مختار الصحاح مادة - خرر - .

(٧) راجع : البرهان ١ / ٦٩٤ .

(٨) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٧٦ .

للعهد أن إجماع الأمم السابقين بحجة ، وهو رأى الجمهور^(١) لأن العصمة لم تثبت إلا لهذه الأمة لحديث ابن ماجة وغيره :- إن أمتى لم تجتمع على ضلالة^(٢) .

وزهب الأستاذ أبو إسحق إلى أن إجماع كل أمة حجة^(٣) .

قال الزركشى^(٤) : ولم يبينوا أن الخلاف فى كونه حجة عندنا أو عندهم . ويحتمل أنه عندنا وهو مفرع على كونه حجة عندهم ، ويكون مفرعا على أن شرع من قبلنا شرع لنا^(٥) . انتهى .

ومشى على ذلك الشيخ جلال الدين^(٦) .

وعلم من إطلاق الاجتهاد الذى لا بد له من مستند - كما سيأتى والقياس من جملته - أن الإجماع قد يكون عن قياس وهو جائز واقع عند الجمهور^(٧) .

فقد أجمع على تحريم شحم الخنزير قياساً على لحمه ، وعلى إراقة نحو الزيت إذا وقعت فيه فأرة قياساً على السمن .

وقيل : إنه غير جائز مطلقا .

وقيل : غير جائز فى الخفى دون الجلى .

(١) راجع : اللمع ص ٩٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٣ ،

وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢٣٦ ، وغاية الوصول ص ١٠٧ .

(٢) أخرجه ابن ماجة فى كتاب الفتن باب - السواد الأعظم - .

(٣) راجع : اللمع ص ٩٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٨ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ١١٤ .

(٥) صحة العبارة كما فى - تشنيف المسامع ٣ / ١١٤ - على كونه حجة عندهم ،

فإذا ثبت أنه حجة عندهم فيتفرع على أنه شرع لنا أولا ٢ .

(٦) راجع : شرح الجلال المطى ٢ / ١٨٤ .

(٧) راجع : المعتمد ٢ / ٥٩ ، والتبصرة ص ٣٧٢ ، والمستصفى ١ / ١٩٦ ، والمنحول

ص ٣٠٨ والمحصل ٢ / ٨٨ ، والإحكام ١ / ٢٣٩ .

وقيل : إنه جائز لكنه غير واقع مطلقا .

وقيل : غير واقع في الخفى دون الجلى (١) .

وجه المنع في الجملة : أن القياس لكونه ظنيا في الأغلب تجوز مخالفته لأرجح منه . فلو جاز الإجماع عنه لجاز مخالفة الإجماع (٢) .

وأجيب بأنه إنما تجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع على ما ثبت به (٣) .

ص : وإن الإجماع لهم على أحد . . . قولين قيل ما استقر الخلف قد جاز ولو من حادث بعدهم . . . أما اتفاق بعد ذلك منهم فالآمدى يمنع والإمام لن . . . يمنع والثالث إن يسند لظن ومن سواهم الأصح المنع إن . . . طال وفي الأولى خلاف قد زكن

ش : علم أيضا من إطلاق - الاتفاق - في التعريف أنه يجوز اتفاق أهل العصر على أحد قولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بأن قصر الزمان بين الاختلاف ، والاتفاق سواء كان الاتفاق منهم أو من الحادث بعدهم لجواز ظهور مستند جلى يجتمعون عليه .

وقد أجمعت الصحابة على دفنه عليه السلام في بيت عائشة رضي الله عنها بعد اختلافهم الذي لم يستقر .

(١) راجع هذه الأقوال في : المعتمد ٢ / ٥٩ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٥٣ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٤ ، والترياق النافع ٢ / ٢٨ وتشنيف المسامع ٣ / ١١٧ ، وإرشاد الفحول ص ٧٩ .

(٢) راجع : شرح الجلال ٢ / ١٨٤ فالمذكور كلامه وقد نقله السيوطي دون أن يشير .

(٣) قوله - إذا لم يجمع على ما ثبت به - أى وقد أجمع على تحريم شحم الخنزير قياساً على لحمه ، وعلى إراقة نحو الزيت إذا وقعت فيه فأرة قياساً على السمن .

وفى هذه الصورة خلاف ضعيف للصيرفى لم يحكه فى - جمع الجوامع (١) - وكأنه أشار إليه بلو .

أما الاتفاق بعد استقرار الخلاف فله حالتان :

(الأولى) : أن يكون الاتفاق منهم من أهل ذلك العصر الذى الخلاف لهم وفيه مذاهب :

المنع مطلقا . وعليه الآمدى (٢) .

والجواز مطلقا . وعليه الإمام فخر الدين (٣) .

ونقل فى - جمع الجوامع (٤) - الجواز عن الآمدى ، والمنع عن الإمام .

قال الشيخ جلال الدين (٥) : وهو سهو انقلب عليه (٦) .

والثالث : يجوز إن كان مستندهم ظنيا ولا يجوز إن كان قطعياً حذراً من إلغاء القاطع .

وجه المنع مطلقا : أن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شقّى الخلاف باجتهاد أو تقليد . فيمتنع اتفاقهم بعد على أحد الشقين .

وأجاب المجوز بأن تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق على أحد الشقين . فإذا وجد فلا اتفاق قبله .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٤ .

(٢) راجع : الإحكام ١ / ٢٥١ .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٧٠ .

(٤) ، (٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٦ .

(٦) نص عبارة الجلال المحلى : وفيما نسبه المصنف إلى الإمام والآمدى انقلاب ، والواقع أن الإمام جواز ، والآمدى منع .

والخلاف مبني على أنه لا يشترط انقراض العصر . فإن شرطناه
حاز قطعاً .

(الثانية) : أن يكون الاتفاق ممن بعدهم وفيه مذاهب :

الجواز مطلقاً . وعليه الإمام وأتباعه ، وابن الحاجب لجواز ظهور
سقوط الخلاف لغير المختلفين دونهم (١) .

والمنع مطلقاً . وعليه الإمام أحمد ، والأشعري ، والصيرفي ، وإمام
الحرمين ، والغزالي والآمدي (٢) .

والثالث : المنع إن سلك الزمن ، والجواز إن قرب .

وصححه في -- جمع الجوامع (٣) -- .

والفرق أن استمرار الخلاف مع طول الزمان يقضي العرف فيه
بأنه لو كان ثم وجه لسقوط أحد القولين لظهر .

ص : وإن أخذ بأقل مما روي . . . حق يدوم إذا أكثر فيه ما قوى

ش : علم أيضاً من إطلاق التعريف أن الأخذ بأقل ما قيل حق إذا لم يكن دليل
سواه لأنه أخذ بما أجمع عليه مع ضمنية (٤) أن الأصل عدم وجوب ما
زاد عليه .

مثاله : أن العلماء اختلفوا في دية الذمي الواجبة على قاتله .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٦٦ ، ونهاية السؤل ٢ / ٣٠٢ .

(٢) راجع : البرهان ١ / ٧١٤ ، والإحكام ١ / ٢٤٩ ، والتبصرة للشيرازي ص ٣٧٨ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٦ .

(٤) ضم الشيء إلى الشيء يضمه ضمّاً فانضم وتضام ، وتقول : ضمنت هذا إلى هذا فأنا
ضام وهو مضموم .

راجع : لسان العرب مادة - ضم - .

فَقِيلَ : كَذِبَ الْمُسْلِم (١) .

وَقِيلَ : كَتَبَهَا (٢) .

وَقِيلَ : كَتَلَهَا (٣) .

فَأَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ لِلاتِّفَاقِ عَلَى وَجُوهِهِ ، وَنَفَى وَجُوبَ الزَّائِدِ عَلَيْهِ
بِالْأَصْلِ (٤) .

فَإِنْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْأَكْثَرِ أَخَذَ بِهِ كَمَا فِي غَسَلَاتِ وَلَوْغِ (٥) الْكَلْبِ .

قِيلَ : إِنَّهَا ثَلَاثُ (٦) .

وَقِيلَ : إِنَّهَا سَبْعُ (٧) .

وَدَلَّ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ (٨) عَلَى سَبْعٍ فَأَخَذَ بِهِ .

وَقَدْ نَبِهْتُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ زِيَادَتِي .

(١) رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ عُلُقَمَةَ ،
وَمُجَاهِدٍ ، وَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ .
رَاجِعُ : الْمَغْنَى لِابْنِ قَدَامَةَ ٧ / ٧٩٣ .

(٢) رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعُرْوَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَعَمْرُو بْنِ شَعِيبٍ ، وَهُوَ
أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .
الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

(٣) رَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَعُكْرَمَةَ ، وَعُمَرَ وَبْنَ دِينَارٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَسَعِيدَ بْنِ
الْمُسَيْبِ . الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .

(٤) قَوْلُهُ - بِالْأَصْلِ - أَيْ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ .

(٥) وَلَغِ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ وَفِي الشَّرْبِ بَلْغٌ - يَفْتَحُ اللَّامَ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ - أَيْ شَرِبَ
بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ ، أَوْ أَدْخَلَ لِسَانَهُ فِيهِ مُحَرَّكَ .

(٦) ، (٧) : رَاجِعُ : سَبِيلُ السَّلَامِ ١ / ٢٩ ، وَنِيلُ الْأَوْطَارِ ١ / ٣٤ وَالْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الْمُرُودُ
شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٥٢ .

(٨) نَصُّ الْحَدِيثِ : « طَهَّرَ إِنَاءَهُ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا هُنَّ
بِالْقُرَابِ ، وَلِلتَّرْمِذِيِّ : « أَخْرَاهُنَّ أَوْ أَوْلَاهُنَّ » .

ص : أما السكوتى به النزاع ٠٠ ثالثها يحتج لا إجماع رابعها بشرط أن ينقرضا ٠٠ وقيل فى قضا وقيل فى قضا وقيل فيما ليس فيه مهلة ٠٠ وقيل فى عصر الصحابة الجلة وقيل حيث ساكت فيه أقل ٠٠ وكونه حجة الأقوى وهل يسمى بإجماع نزاع يورد ٠٠ وكونه حقيقة تردّ مثاره أن السكوت العار عن ٠٠ دليل سخط ورضى فيما يُظن وفيه تكليف لنا وقد ظهر ٠٠ للكل مع مضى مهلة النظر وذلك تصوير السكوتى هل يُظن ٠٠ منه الموافقة أما حيث لن يظهر قليل حجة والجل لا ٠٠ وقيل إن عمت به البلوى علا

ش : الإجماع السكوتى خلاف القولى . وصورته ما ذكر فى آخر الأبيات : أن يقول بعض المجتهدين حكماً ، ويسكت الباقرن عن موافقته ، ومخالفته مع بلوغه لكلهم ومضى مهلة النظر عادة .

وفيه مذاهب :

أحدها : أنه ليس بإجماع ولا حجة لاحتمال توقف الساكت فى ذلك أو ذهابه إلى تصويب كل مجتهد ، أو سكوته لخوف ، أو مهابة ، أو غير ذلك . ونسب هذا القول للشافعى أخذاً من قوله : لا يُنسب لساكت قول (١) . قال إمام الحرمين (٢) : وهى من عباراته الرشيدة . قال : وهذا آخر أقواله ، وظاهر مذهبه . وقال فى - المنحول (٣) - إنه نصه فى الجديد . واختاره الإمام فخر الدين ، وأتباعه (٤) .

(١) ، (٢) راجع : البرهان ١ / ٧٠١ .

(٣) راجع : المنحول للغزالي ص ٣١٨ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٧٤ ، ونهاية السؤل ٢ / ٣٠٥ .

الثانى : أنه إجماع وحجة لأن سكوت العلماء فى مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة . ويوافقه استدلال الشافعى بالإجماع السكوتى فى مواضع .

وأجاب من نقل عنه الأول (١) بأنه إنما استدل به فى وقائع تكررت كثيراً بحيث انتفت فيها الاحتمالات التى اعتل بها من منع كونه حجة ، وبأن تلك الوقائع ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضى فليست من محل النزاع كما ادعى الاتفاق على ذلك الرويانى من أصحابنا ، والقاضى عبد الوهاب من المالكية (٢) .

الثالث : أنه حجة وليس بإجماع .

وقائل ذلك يخص مطلق اسم الإجماع بالقطعى . أى المقطوع فيه بالموافقة .

وعلى هذا أبو هاشم ، والصيرفى ، والآمدى (٣) ، وابن الحاجب فى - مختصره الكبير (٤) - .

(١) المراد القول الأول المانع لكونه إجماعاً وحجة .

(٢) جاء فى - الآيات البينات للعبادى ٣ / ٤٠٦ - :

« .. قال النووى فى - شرح الوسيط - الصواب من مذهب .. أنه حجة وإجماع ولا ينافى ذلك قول الشافعى رضى الله عنه - لا ينسب إلى ساكت قول - نفى نسبة القول صريحاً إليه لا نفى الموافقة الأعم من الصريح كما يسمى سكوت البكر عند استدلالها إذناً ولا يسمى قولاً ، وكما يسمى سكوت الولى عند الحاكم عن التزويج عضلاً ولا يسمى قولاً ، . (تنبيه) : بعد قوله - الصواب من مذهب - فراغ .

(٣) راجع : المعتمد ٢ / ٦٦ واللمع ص ٩٠ ، والإحكام ١ / ٢٢٨ والبحر المحيط ٤ / ٤٩٧ ، والترىاق النافع ٢ / ٣١ ، وقواطع الأدلة ٢ / ٤ .

(٤) فى - المختصر الصغير - لابن الحاجب لم يقل هذا وإنما تردد حيث قال : « إذا أفتى واحد وعرفوا به ، ولم ينكره واحد قبل استقرار المذاهب فإجماع أو حجة ، ١ هـ . راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٣٧ .

الرابع : أنه حجة بشرط انقراض العصر (١) لأَنَّ ظهور المخالفة بينهم بعده بخلاف ما قبله .

وعليه البند ينحى ، والشيخ أبو إسحق فى - اللمع (٢) - والجبائى (٣) .

الخامس : أنه حجة إن كان فتياً لا حكماً لأن الفتيا يبحث فيها عادة فالسكوت عنها رضى بها بخلاف الحكم (٤) .

وعليه ابن أبى هريرة (٥) .

السادس : عكسه أى حجة إن كان حكماً لصدوره عادة بعد البحث ، والتشاور مع العلماء أو اتفاقهم بخلاف الفتيا

وعليه أبو إسحق المروزى (٦) .

السابع : أنه حجة إن وقع فى أمر يفوت استدراكه كإباحة فرج ، وإراقة دم لأن ذلك لخطره لا يسكت عنه إلا راض به بخلاف غيره .

حكاه ابن السمعانى (٧) .

(١) قوله - بشرط انقراض العصر - أى انقراض الساكتين والقائلين .

(٢) نص عبارة الشيخ فى - اللمع ص ٩٠ - : فالمذهب أن ذلك حجة ، وإجماع بعد انقراض العصر ، . ونص عبارته فى - التبصرة ص ٣٩٢ - : « إذا قال الصحابى قولاً وظهر ذلك فى علماء الصحابة ، وانتشر ولم يعرف له مخالف كان ذلك إجماعاً مقطوعاً به » .

(٣) راجع : الترياق النافع ٢ / ٣١ .

(٤) معنى هذا الكلام أن الحكم الذى قاله البعض : يسكت الباقون عنه إن كان مفتى به أى إن كان قائله قاله على سبيل الإفتاء لا على سبيل الحكم والقضاء فإنه يكون حجة ، ومما يؤثر عن ابن أبى هريرة أنه قال : إنا نحضر مجلس بعض الحكام ونراهم يقضون بخلاف مذهبنا ولا ننكر ذلك فلا يكون سكوتنا رضاً منا بذلك ١٠ هـ .

والخلاصة أن السكوت عن الفتيا رضا بها بخلاف السكون على الحكم .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٩ ، والترياق النافع ٢ / ٣١ .

(٦) راجع : البحر المحيط ٤ / ٥٠٠ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٩ .

(٧) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٨ ، وتشنيف المسامع ٣ / ١٢٧ ، والترياق النافع ٢ / ٣٢ .

الثامن : أنه حجة إن كان فى عصر الصحابة ، وإلا فلا (١) .
حكاه الماوردى (٢) .

التاسع : أنه حجة إن كان الساكتون أقل من القائلين نظراً للأكثر .
حكاه السرخسى (٣) من الحنفية .

قال فى - جمع الجوامع (٤) - والصحيح أنه حجة مطلقاً . فقد قال
الرافعى إنه المشهور عند الأصحاب .

وهذا ما اتفق عليه القول الثانى ، والثالث ، وهل يسمى إجماعاً ؟
فيه خلاف لفظى وهو ما اختلف فيه القول الثانى ، والثالث .

قيل : لا يسمى لاختصاص مطلق اسم الإجماع بالقطعى أى المقطوع
فيه بالموافقة

وقيل : يسمى لشمول الاسم له ، وإنما يقيد بالسكوتى لانصراف المطلق
إلى غيره .

وفى كونه إجماعاً حقيقة تردّد منشأة أن السكوت المجرّد عن أمانة
رضى وسخط عن مسألة اجتهادية تكليفية (٥) مع بلوغ الكل (٦)
الواقعة ، ومضى مهلة النظر عادة وذلك صورة السكوتى هل يظن منه
الموافقة أى موافقة الساكتين للقائلين ؟ .

(١) علة هذا : أن الصحابة رضى الله عنهم لشدتهم فى الدين لا يسكتون عما لا يرضون به
بخلاف غيرهم فقد يسكتون .

(٢) راجع : الترياق النافع ٢ / ٣٢ .

(٣) راجع : أصول السرخسى ١ / ٣٠٣ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٨٩ .

(٥) قوله - مسألة اجتهادية تكليفية - أى قال فيها بعضهم بحكم وعلم الساكتون .

وخرج بالتكليفية ما لو كانت المسألة فى تفضيل شخص على آخر فالسكوت فيها لا يدل
على شئ .

(٦) قوله - مع بلوغ الكل - أى كل المجتهدين .

قيل : نعم نظراً للعادة في مثل ذلك فيكون ذلك إجماعاً حقيقة لصدق تعريفه عليه .

وقيل : لا . فلا يكون إجماعاً حقيقة فلا يحتج به (١) .

قال الشيخ (٢) جلال الدين : ويؤخذ تصحيح الأول من تصحيح أنه حجة لأن مدركة المذكور هو مدرك ذاك .

وعبارة - جمع الجمع (٣) - أن السكوت المجرد عن أمانة رضى ، وسخط مع بلوغ الكل ، ومضى مهلة النظر عن مسألة اجتهدية تكليفية وهو صورة السكوتى هل يغلب ظن الموافقة ؟

قال الشيخ (٤) جلال الدين : ولو آخر قوله - مع بلوغ الكل - وما عطف عليه عن قوله - تكليفية - لسلم من الركافة ، ولو قال : هل يظن منه الموافقة بدل ما قاله لسلم من التكلف في تأويله بأن يقال : هل يغلب احتمال الموافقة أى يجعله غالباً أى راجحاً على مقابله . انتهى .

فلذلك عبرت به ، وأخرت الجملة المذكورة ، واحتترزت عن السكوت المقترن بأمانة الرضى فإنه إجماع قطعاً ، أو السخط فليس بإجماع قطعاً ، وعما إذا لم تكن المسألة في محل الاجتهاد بأن كانت قطعية أو لم تكن تكليفية نحو : - عمار أفضل من حذيفة - أو العكس . فالسكوت فيها لا يدل على شيء ، وعما إذا لم تبلغ المسألة كل المجتهدين أو لم يمض زمن مهلة النظر فيها عادة فلا يكون من محل الإجماع السكوتى .

أما ما لم ينتشر ، ولم يبلغ الكل ، ولم يعرف فيه مخالفة ففيه أقوال :

(١) راجع : راجع : الترياق النافع ٢ / ٣٢ ، والآيات البيات ٣ / ٤١٢ .

(٢) ، (٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٩٣ .

قيل : إنه حجة لعدم ظهور خلاف فيه ^(١) .

وقال الأكثر ^(٢) : لا . لاحتمال أن لا يكون غير القائل خاض فيه ، ولو خاض فيه لقال بخلاف قول ذلك القائل .

وقال الإمام الرازي ومن تبعه ^(٣) : إنه حجة فيما نعم ^(٤) به البلوى كنقض الموضوع بمس الذكر لأنه لا بد من خوض غير القائل فيه ، ويكون بالموافقة لانتفاء ظهور المخالفة . بخلاف ما لا نعم به البلوى فلا يكون حجة فيه .

حكى ابن السبكي هذه الأقوال في - شرحه ^(٥) - من غير زيادة ، وعبر في - جمع الجوامع ^(٦) - بقوله : - وكذا الخلاف فيما لم ينتشر - وهي عبارة موهمة خلاف الصواب فلذلك عدلت عنها إلى التصريح بحكاية الأقوال على وجهها ، وقد أولها الشيخ جلال الدين فقال ^(٧) : مراده الخلاف في أصل الحجية من غير رعاية للتفاصيل السابقة في السكوتى .

قال ^(٨) : وإنما فصل السكوتى يأماً عن المعطوفات بالواو للخلاف في كونه حجة ، وإجماعاً .

ص : وأنه يكون فى عقلى . لا يتوقف وذنوى

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٩٣ ، ونهاية السؤل ٢ / ٣٠٨ .

(٢) راجع : الإحكام ١ / ٢٣٠ والبحر المحيط ٤ / ٥٠٤ ، والآيات البينات ٣ / ٤١٣ ، ٤١٤ .
والترىاق النافع ٢ / ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٧٦ ، والسراج الوهاج ٢ / ٨٢٨ ونهاية السؤل ٢ / ٣٠٨ .

(٤) قوله - فيما نعم به البلوى - أى فى حكم ما نعم به البلوى .

(٥) المراد : شرحه على المنهاج للبيضاوى ، وشرحه على مختصر ابن الحاجب .

(٦) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٩٣ .

(٧) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٩٤ .

(٨) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٩٣ .

ش : علم من قولنا فى التعريف - على أى أمر كان - أن الإجماع كما يكون فى أمر دينى ^(١) يكون فى دنيوى كتدبير الجيوش ، والحروب ، وأمور الرعية ، وفى عقلى لا يتوقف الإجماع عليه كحدوث العالم ، ووحدة الصانع لإمكان تأخر معرفتها عن الإجماع ^(٢) .

أما ما يتوقف صحة الإجماع عليه كثبوت البارى ، والنبوة فلا يحتج فيه بالإجماع ، وإلا لزم الدور ^(٣) .

وفى الدنيوى قول أنه لا يكون فيه لأن المصالح تختلف بحسب الأحوال فلو كان حجة للزم ترك المصلحة ، وإثبات المفسدة ^(٤) .

ص : وأنه لابد فيه مُستند . . . لقيد الاجتهاد وهو المعتمد ولم يجب له إمام عصما . . . ومن رأى اشتراط هذا وهما

ش : علم من أخذ قيد الاجتهاد فى التعريف حيث قيل - مجتهد الأمة - أنه لابد للإجماع من مستند من كتاب ، أو سنة ، أو قياس وهو الصحيح لأن القول فى الدين بلا مستند خطأ ^(٥) .

وقيل : يجوز إن حصل من غير مستند بأن يلهموا الاتفاق على الصواب ^(٦) .

(١) قوله - فى أمر دينى - أى كالصلاة والصيام ، والزكاة ، والحج .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٤ ، والإحكام ١ / ٢٥٦ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٤٤ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٧٥ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢٧٩ .

(٣) قوله - وإلا لزم الدور - حيث إن الإجماع يتوقف على ذلك .

(٤) هذا أحد قولين للقاضى عبد الجبار كما فى - المعتمد ٢ / ٣٥ - وهو اختيار أبى إسحق الشيرازى فى - اللمع ص ٨٩ - وحكاة الزركشى فى - البحر المحيط ٤ / ٥٢٣ - عن الكيا .
(٥) قال العلماء : إذا كان النبى ﷺ لا يقول ما يقوله إلا عن وحى فالأمة أولى أن لا يقولوا ما يقولونه إلا عن دليل .

(٦) هذا القول حكاة القاضى عبد الجبار عن قوم كما فى - المعتمد ٢ / ٥٦ - ، و - حصول المأمول ص ٦٢ .

وحكاة فى - المسودة ص ٣٣٠ - عن بعض المتكلمين .

والخلاف:

قال الآمدي: في الجواز (١).

وقال ابن السبكي: في الوقوع (٢).

ولا يشترط في الإجماع إمام معصوم (٣).

وشروطه الروافض (٤) بناء على زعمهم أنه لا يجوز خلو الزمان عنه، وإن لم يعلم عينه. فالحجة في قوله فقط وغيره تبع له (٥).

والتنبيه على هذا القول من زيادتي.

مسألة

ص: إمكانه الصواب والقوى... حجته وأنه قطعي
لا في الكون ولا ما خرقا... مخالف والفخر ظناً مطلقاً

ش: الصحيح إمكان الإجماع (٦).

(١) راجع: الإحكام ١ / ٢٣٦.

(٢) راجع: الإبهاج ٢ / ٣٨٩.

(٣) راجع: جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٩٤، والسراج الوهاج ٢ / ٨٠٢.

(٤) الروافض: طائفة معروفة سمو بهذا الاسم لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر رضي الله عنه فمنعهم من ذلك فرفضوه ولم يبق معه إلا مائتا فارس، فقال زيد لهم: رفضتموني؟ قال: نعم. فبقى عليهم هذا الإسم.

راجع: اعتقادات فرق المسلمين والمشركون لفخر الدين الرازي ص ٧٧.

(٥) راجع: شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ١٩٤، والترياق النافع ٢ / ٣٣.

(٦) راجع: المحصول ٢ / ٤، والإحكام ١ / ١٨٢ وبيان المختصر ٢ / ٥٢٥، والآيات

البيّنات ٣ / ٤١٨، ٤١٩، والبحر المحيط ٤ / ٤٣٨ ونهاية الوصول ٦ / ٢٤٣٠،

وحصول المأمول ص ٥٨.

وقيل : إنه محال عادة كالإجماع على أكل طعام واحد ، وقول كلمة واحدة في وقت واحد .

قاله النظام (١) .

وأجيب بأن هذا لا جامع لهم عليه لاختلاف شهواتهم ، ودواعيهم بخلاف الحكم الشرعي إذ يجمعهم عليه الدليل .

وقيل : إنه ممكن ولكن لا سبيل إلى الاطلاع عليه (٢) .

والصحيح بعد إمكانه والإطلاع عليه أنه حجة في الشرع قال تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول ... ﴾ (٣) الآية .

توعد فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم وفعلهم فيكون حجة .

وقيل : لا . لقوله تعالى ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ﴾ (٤) .

اقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة .

(١) الحق أن النقل عن النظام فيه اضطراب . حيث اختلفوا العلماء في النقل عنه على قولين :

الأول : أنه يقول باستحالة الإجماع .

وقد ذكر هذا القول ابن برهان في - الوصول إلى الأصول ٢ / ٦٧ - ، وابن النجار

في - شرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٣ - ، والزركشي في - تشنيف المسامع ٣ / ١٣٣ -

والشوكاني في - إرشاد الفحول ص ٧٢ - .

الثاني : أنه يسلم بإمكانه ولكنه يخالف في حجته .

راجع : البحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، والإبهاج ٢ / ٣٥٣ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢١١

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٤ ، ونهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٦ / ٢٤٢٩ .

(٣) آية رقم ١١٥ من سورة النساء

(٤) آية رقم ٥٩ من سورة النساء .

وأجيب بأن الكتاب قد دلّ على حجّيته (١) .

والصحيح بعد حجّيته أن حجة قطعية بحيث يكفر ، أو يضلّ مخالفة ولكن حيث اتفق عليه بأن صرح كل من المجمعين بالحكم الذي أجمعوا عليه من غير أن يشدّ منهم أحد لإحالة العادة خطأهم جملة (٢) .

أما إذا لم يصرحوا كلهم به وهو السكوتي . وما خالف فيه النادر على القول بأنه إجماع يحتج به فإنه ظني للخلاف فيه .

وقال الإمام الرازي ، والآمدى إنه ظني مطلقاً لأن المجمعين عن ظن لا يستحيل خطوهم ، والإجماع عن قطع غير متحقق (٣) .

وعن الأكثرين أنه قطعي مطلقاً .

(١) قال تعالى « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » ١١٥ النساء .

وجه الدلالة من الآية :

أن مشاققة الرسول ﷺ معناها منازعته ومخالفته فيما جاء به عن ربه ، وسبيل المؤمنين معناه : ما اختاره المؤمنون لأنفسهم من قول أو اعتقاد أو عمل .

وقد جعل الله كلا من المشاققة واتباع غير سبيل المؤمنين موجباً للعقاب بدخول جهنم وليس المصير لأنه عطفهما على بعض بالواو المفيدة للتشريك في الحكم والإعراب ، وما دام اتباع غير سبيل المؤمنين موجباً للعقاب فيكون محرماً ، ويكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً لأنه لا واسطة بينهما ، فإن اتباع أحدهما يقضى بعدم اتباع الآخر ، وبذلك يكون سبيل المؤمنين حجة يجب العمل بمقتضاه وهو المدعى .

راجع : أصول الفقه للشيخ زهير ٣ / ١٨٤ .

(٢) من القائلين بهذا القول ابن برهان في - الوصول إلى الأصول ٢ / ٧٢ ، والشيرازي

في - الممع ٨٧٢ ، والتبصرة ص ٣٤٩ - ، والجويني في - البرهان ١ / ٦٧٩ - .

وقال ابن البخار في - شرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٤ - : « وهذا مذهب الأئمة الأعلام منهم الأئمة الأربعة ، وأتباعهم وغيرهم من المتكلمين » .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٩٧ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٤ .

ص : وَخَرَقَهُ حَظَرٌ وَمِنْ هَذَا زَكْنٌ . . . إحداهُ ثالثُ أو التفصيلُ إن
يَخْرُقُ وَقِيلَ خَارِقَانِ مطلقاً . . . وأنه يجوزُ إن مآخِرَقًا
وقيل لا الإحداثُ للدليل . . . أو علة للحكم أو تأويل
وأنه يمتنع ارتدادُ . . . أمّا سمعاً وذا اعتماد
دون اتفاقهما على جهل الذي . . . ما كُلفت به على القول الشدّي
وفى انقسامها لفرقتين وأف . . . أخطأ في مسألة كل خلاف
مثاره هل أخطأت أولاً . . . يضاد سابقاً على المعلا

ش : خَرَقَ الإجماع حرام للتوعد عليه في قوله تعالى : « ويتبع غير سبيل
المؤمنين » (١) .

ويتفرع على هذا الأصل مسائل :

(الأولى ، والثانية) : إذا اختلف أهل العصر على قولين فهل لمن بعدهم
إحداث قول ثالث ، أو تفصيل بين مسألتين حيث لم يفصلوا ؟
فيه قولان :

أحدهما : المنع مطلقاً .

وحكى عن الجمهور (٢) . كما لو أجمعوا على قول واحد فإنه يحرم
إحداث قول ثان ، ولأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على
امتناع العدول عنهما ، وعدم التفصيل بين مسألتين يستلزم الاتفاق
على امتناعه .

(١) آية رقم ١١٥ من سورة النساء .

(٢) راجع : التبصرة ص ٣٨٧ ، والوصول إلى الأصول ٢ / ١٠٨ ، والمنحول ص ٣٢٠

وحصول الأمور ص ٦٧ ، وتسهيل الوصول ص ١٧٤ .

والشأنى : الجواز إن لم يخرقاه بأن لم يرفعا مجمعا عليه ، وإلا فالمنع .
 وصحّحه فى - جمع الجوامع (١) - تبعاً للإمام ، والآمدى ، وابن
 الحاجب وغيرهم (٢) .
 مثال الثالث الخارق : ما حكى ابن حزم أن الأخ يسقط الجد (٣) .
 وقد اختلف الصحابة فيه على قولين :
 قيل : يسقط بالجد (٤) .
 وقيل : يشاركه (٥) .
 فإسقاطه بالأخ خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيباً .
 ومثال الثالث غير الخارق : ما قيل بحلّ متروك التسمية سهواً لا
 عمداً ، وعليه أبو حنيفة (٦) .
 وقد قيل : يحلّ مطلقاً ، وعليه الشافعى (٧) .
 وقيل : يحرم مطلقاً (٨) .
 فالفارق بين السهو ، والعمد موافق لمن لم يفرق فى بعض ما قاله .
 ومثال التفصيل الخارق : ما لو قيل بتوريث العمة دون الخالة ،
 أو العكس .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ١٩٧ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٦٢ والإحكام ١ / ٢٤٣ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٣٩ .

(٣) راجع : المحلى ٩ / ٢٨٣ .

(٤) هذا قول ابن عباس ، وابن الزبير وروى عن عثمان ، وعائشة ، وأبى بن كعب وغيرهم
 من الصحابة رضى الله عنهم كما فى - المغنى لابن قدامة ٦ / ٢١٥ - .

(٥) هذا قول على . وابن مسعود وزيد رضى الله عنهم كما فى - المغنى ٦ / ٢١٥ - .

(٦) راجع : اللباب فى شرح الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٧) راجع : مغنى المحتاج ٤ / ٢٧٢ .

(٨) راجع : المغنى ٨ / ٥٤٠ .

وقد اختلفوا في توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه ^(١) أو في عدمه ^(٢) كونهما من ذوى الأرحام ، فتوريث إحداهما دون الأخرى خارق للاتفاق .

ومثال التفصيل غير الخارق : ما قيل تجب الزكاة في مال الصبي دون الحلى المباح ، وعليه الشافعي ^(٣) .

وقد قيل : تجب فيهما ^(٤) .

وقيل : لا تجب فيهما ^(٥) .

فالمفصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله .

وقد علم أن مسألة التفصيل فيما إذا كان محل الحكم متعدداً ، ومسألة الثالث فيما إذا كان متحداً كما فرق بينهما القرافي وغيره خلافاً لمن توهم أنه لا فرق بين المسألتين .

(الثالثة) : إذا استدلل المجمعون على حكم بدليل ، أو علّوه بعلة ، أو ذكروا له تأويلاً فلمن بعدهم إحداث دليل ^(٦) ، وعلة ^(٧) ، وتأويل ^(٨) غير

(١) الضمير في قوله - فيه - عائد على التوريث .

(٢) الضمير في قوله - عدمه - عائد على عدم التوريث .

(٣) راجع : مغنى المحتاج ١ / ٤٠٩ ، والمغنى ٢ / ٦٦٢ ، ٣ / ١١ .

(٤) راجع : المغنى ٢ / ٦٢٢ ، ٣ / ١١ .

(٥) راجع : المرجع السابق .

(٦) قوله - لدليل - أى لحكم أى إظهاره فالحدث هو إظهار الدليل ، وأما الدليل في نفسه فموجود ، والمراد بإظهاره الاستدلال به .

(٧) قوله - وعلة - أى لحكم غير ما ذكره كأن جعلوا علة الربا في البر الاقتيات فيجعلها من بعدهم الادخار .

(٨) قوله - وتأويل ... أى لدليل ليوافق غيره كما إذا قال المجمعون في قوله عليه الصلاة والسلام : وعقره الثامنة بالتراب ، أن تأويله عدم التهان بالسبع بأن ينقص عنها ، فيؤوله من بعدهم على أن معناه أن التراب لما صحب السابعة صار كأنه ثامنة .

ما ذكره إن لم يكن فيه إبطال ما أجمعوا عليه . بخلاف ما إذا خرقه بأن قالوا لا دليل ، ولا علة ، ولا تأويل غير ما ذكرناه .
وقيل : لا يجوز إحداث ما ذكر مطلقاً لأنه من غير سبيل المؤمنين المتوعد في الآية على اتباعه .
وأحيب بأن المتوعد عليه ما خالف سبيلهم لا على ما لم يتعرضوا له .

(الرابعة) : يمتنع سمعاً ارتداد جميع الأمة في عصر من الأعصار لما فيه من خرق إجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان ^(١) .
والخرق يصدق بالقول ، والفعل كما يصدق الإجماع بهما .
هذا هو الصحيح .

وقيل : يمكن ذلك شرعاً كما يمكن عقلاً قطعاً . وليس في الحديث المستدل به للامتناع وهو - إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ^(٢) - ما يمنع ذلك لانتفاء صدق الأمة وقت الارتداد ^(٣) .
وأحيب بأن معناه ^(٤) أنه لا يجمعهم على أن يوجد منهم ما يضلون به الصادق بالارتداد ^(٥) .

(١) هذا قول الرازي في - المحصول ٢ / ٩٧ - والآمدى في - الإحكام ١ / ٢٥٣ - وابن الحاجب في - المختصر - ببيان المختصر ١ / ٦١١ ، وابن السبكي في - جمع الجوامع ٢ / ١٩٩ - .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) راجع : الآيات البيّنات ٣ / ٤٢٤ ، والترياق النافع ٢ / ٣٧ .

(٤) الضمير في قوله - معناه - عائد على الحديث .

(٥) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٩٩ .

(الخامسة) : لا يمتنع اتفاق الأمة على جهل ما لم تكلف به (١) كالنفضيل بين عمار ، وحذيفة (٢) . إذ لا خطأ في ذلك لعدم التكليف به .

وقيل : يمتنع والا كان الجهل سبيلاً لها فيجب اتباعها فيه وهو باطل (٣) .

وأجيب بمنع أنه سبيل لها لأن سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل ، وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك .

أما اتفاقها على جهل ما كلفت به ككون الوتر واجباً ، أو غيره مثلاً فممتنع قطعاً .

وفى جواز انقسامها فرقتين فى مسألتين كل فرقة مخطئة فى واحدة منهما كاتفاق شطر الأمة على أن الترتيب فى الوضوء واجب ، وفى قضاء الفوائت غير واجب ، وشرها الآخر على عكس ذلك تردد العلماء :

قيل : يمتنع . وعليه الأكثرون (٤) . لأن خطأهم فى المسألتين لا يخرجهم عن أن يكونوا قد اتفقوا على الخطأ ولو فى مسألتين وهو منفي عنهم .

وقيل : لا . وعليه المتأخرون (٥) . لأن المخطئ فى كل مسألة بعض الأمة .

(١) قوله - على جهل ما لم تكلف به - أى على جهل شئ لم تكلف به .

(٢) قوله - كالنفضيل بين عمار وحذيفة - أى كاعتقاد المفاضلة بينهما عند الله تعالى .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٩٨ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٥٨ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٩٧ ، والتحصيل ٢ / ٨٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢٨٤ .

(٥) هذا القول اختاره ابن قدامة كما فى - نزهة الخاطر المعطر ١ / ٣٧٩ - والشيخ زكريا

الأنصارى فى - غاية الوصول ص ١٠٩ - ، وابن قاسم العبادى فى الشرح الكبير على

الورقات ٢ / ٣٦٤ - .

وهذا معنى قولى كالأصل : مثاره هل أخطأت . أى منشأ الخلاف هل يطلق الخطأ على كل الأمة نظراً للمجموع ، أو لم يخطأ إلا بعضها نظراً إلى كل مسألة على حدة ؟ .

(السادسة) : تمتنع مضادة الإجماع لإجماع سابق لاستلزامه تعارض دليلين قطعيين (١) .

وجوزّه أبو عبد الله البصرى (٢) وقال لا مانع من تخصيص كون الإجماع حجة قطعية إذا لم يطرأ عليه إجماع آخر . لكن لما أجمعوا على وجوب العمل بالمجمع عليه فى جميع الأعصار أمنا من وقوع هذا الجائز ، فاستفيد عدم الجواز من إجماع الثانى دون الأول .

ص : ولم يعارضه دليل إذ لا . . . يعارض القطعى ولن يبدل إذ وافق الحديث أن المستند . . . له بل الظاهر ذى المعتمد

ش : لا يعارض الإجماع دليل لاقطعى ، ولا ظنى لأن الإجماع مقطوع ، ومعارضة القطعى لو أخذ بها مستحيلة .
أما الظنى كالسكونى فيجوز معارضته .

وإذا وجد الإجماع موافقاً لحديث لم يدل ذلك على أنه (٣) مستنده (٤)

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٠ ، والآيات البينات ٣ / ٤٢٦ والترياق النافع ٢ / ٣٨ وحصول المأمول ص ٦٧ .

(٢) قال الرازى فى - الموصول ٢ / ١٠٠ - : وهو الأولى .
وقال الصفى الهندى فى - نهاية الوصول ٦ / ٢٦٧٠ - : ومأخذ أبى عبد الله البصرى قوى .

(٣) الضمير فى قوله - أنه - عائد على الحديث .

(٤) الضمير فى قوله - مستنده - عائد على الإجماع .

لجواز أن يكون المستند غيره ، ولم ينقل لنا استغناء بنقل الإجماع عنه .
نعم الظاهر استناده إليه إذا لم نجد له دليلاً سواه .
وقال أبو عبد الله البصري : بل يتعين أن يكون هو مستنده (١) .
وحكاه ابن برهان عن الشافعي (٢) .
وقد أشرت إلى الخلاف من زيادتي .
قال القاضي عبد الوهاب : ومحل الخلاف في خبر الواحد . فإن كان متواتراً فهو عنه بلا خلاف (٣) .
(تنبيه) : قال الزركشي (٤) : لينظر في هذه المسألة مع ما تقدم في مبحث الأخبار من قوله : - وإن الإجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه - فإنهما متقاربان .
قال الشيخ ولي الدين (٥) : تلك في الاستدلال بذلك على صحة الخبر ، وهذه في تعيين كونه سند الإجماع .
وقال الشيخ جلال الدين عطف في - جمع الجوامع (٦) - هاتين المسألتين على ما قبلهما وإن لم تنبينا على حرمة خرق الإجماع بقوله : - وأنه لا يعارضه ، وأن موافقته خير - تسمحاً ولو ترك منهما أنه وإن سلم من ذلك مع الاختصار . انتهى . وقد أصلحت ذلك في النظم .

-
- (١) راجع : الترياق النافع ٢ / ٣٨ .
(٢) راجع : الوصول إلى الأصول ٢ / ١٢٨ .
(٣) راجع : الآيات البيّنات ٣ / ٤٢٦ ، والترياق النافع ٢ / ٣٩ .
(٤) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ١٤٦ .
(٥) راجع : الآيات البيّنات ٣ / ٤٢٧ .
(٦) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٠١ .

« خاتمة »

ص : جاحدٌ مجمعٌ عليه علماً . . . ضرورة في الدين ليس مسلماً
قطعاً وفي الأظهر منصوصٌ شهر . . . والخلف فيما لم ينص المشتهر
أصحّه تكفيره خصوصاً . . . لا جاحد الخفي ولو منصوصاً

ش : من جحد حكماً من أحكام الشرع معلوماً من الدين بالضرورة بأن عرفه
منه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك فالتحق في ذلك بالضروريات
كوجوب الصلاة والصوم ، وحرمة الزنا ، والخمر كفر قطعاً لاستلزام جحد
تكذيب النبي ﷺ فيه (١) .

فإن لم يبلغ رتبة الضروري ولكنه مشهور وفيه نص كحل البيع كفر
أيضاً في الأصح لما تقدم .

وقيل : لا . لجواز أن يخفى عليه .

فإن لم يكن منصوصاً ففيه وجهان لأصحابنا :

قيل : يكفر جاحده لشهرته ، وصححه النووي في باب الردة (٢) .

وقيل : لا لجواز أن يخفى عليه (٣) .

وقد حكاه الرافعي عن استحسان الإمام ، وأنه قال : كيف تكفر من خالف
الإجماع ، ونحن لا نكفر من رد أصل الإجماع وإنما نبدعه ، ونضله ؟ .
ثم أول كلام الأصحاب على ما إذا صدق المجمعين على أن التحريم
ثابت في الشرع ثم خالفه فإنه يكون راداً للشرع .

فإن لم يكن مشهوراً بأن لا يعرفه إلا الخواص لم يكفر قطعاً ولو كان فيه
نص لخفائه كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف ، وكون السدس لبنت الابن مع
بنت الصلب .

(١) راجع : نهاية الوصول ٦ / ٢٦٧٩ ، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٣ / ١٣٧ وبيان

المختصر ١ / ٦١٧ ، والتريق النافع ٢ / ٣٩ ، وروضة الطالبين للإمام النووي ١٠ / ٦٥ .

(٢) راجع : روضة الطالبين ١٠ / ٦٥ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٠٢ .

الكتاب الرابع فى القياس

ص : وحمل معلوم على ذى علم . . . سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ
هو القياس ومُرِيدُ الشَّامِلِ . . . غَيْرَ الصَّحِيحِ زَادَ عِنْدَ الْحَامِلِ

ش : القياس لغة : التقدير ، والتسوية (١) .

نقل إلى المصطلح عليه لأن فيه مساواة الفرع للأصل وحده .

اصطلاحاً : حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه (٢) .

فالمراد بالحمل الإلحاق ، وبالمعلوم المتصور فيشمل اليقيني ،
والاعتقادي ، والظني .

ولم يعبر بوجود ، ولا بشيء لأن القياس يجري في الموجود ، والمعدوم ،
ولا يسمى المعدوم شيئاً عند الأشاعرة .

ولا بالفرع والأصل كما عبر ابن الحاجب (٣) لأن تعريف القياس
بهما دور .

ولا بالمشاركة بدل المساواة ليطابق معناه اللغوي فإنه التسوية كما تقدم ،
ولأن لفظ المشاركة مشترك بين هذا المعنى ، وبين المناصفة في المال كقولك -
اشترك زيد ، وعمرو في المال - واجتناب اللفظ المشترك في التعريف أولى ولأن
المشاركة في أمرٍ مالا يوجب استواءهما في الحكم ما لم يكن فيهما بالسواء ، أو
قريب منه .

ولم يقل - حمل المجتهد - ليتناول حمل المقلد الذي يقيس على أصل
إمامه .

(١) راجع : لسان العرب مادة - قوس - ، ومختار الصحاح مادة - قوس .

(٢) هذا التعريف بناء على أن القياس فعل المجتهد .

(٣) راجع : بيان المختصر ٣ / ٥ .

ثم هذا الحد للقياس الصحيح . فإن المساواة خاصة بما في نفس الأمر .
فإن أردت شموله للفاقد أيضا زدت في آخر الحد - عند الحامل (١) - .

ص : ثم القياس حجة ويؤعى . . . في الدنياوى قال الإمام قطعاً
وفي أمور الدين لا الخلقية . . . وكل الأحكام ولا العادية
ولا على المنسوخ لكن شملاً . . . قوم وقوم ممنوعة مجلاً
فقل عقلاً وابن حزم شرعاً . . . والظاهرى غير الجلى منعا
والخفى فى الحد والتفسير . . . وفى ترخص وفى التقدير
وقيل فى الأسباب والشرط وفى . . . موانع وقيل حيث لم تفى
ضرورة وقيل فى العقلى . . . وقيل فى النفى أى الأصل
وقيل فى الجزئى حاجياً إذا . . . لم يرد النص على وفق لذا
وقيل فى أصل العبادات وممر . . . حكم قياس اللغة الذى اشتهر

ش : القياس حجة فى الأمور الدنيوية كالأدوية (٢) .

قال الإمام فى - المحصول (٣) - : اتفق على ذلك العلماء .

وقد أسند إليه فى النظم كأصله (٤) ليبراً من عهده .

وحجة أيضا فيما عداها من الأمور الدينية لا فى الأمور العادية ،
والخلفية ، ولا فى كل الأحكام ، وإلا القياس على منسوخ على الصحيح (٥) .

(١) الحامل : هو المجتهد .

(٢) قوله - كالأدوية - أى بأن يقاس أحد شيئين على آخر فيما علم له من إفادته دفع

المرض المخصوص مثلاً لمساواته له فى المعنى الذى بسببه أفاد ذلك الدفع .

وروجه كون القياس فى نحو الأدوية قياساً فى الأمور الدنيوية أنه ليس المطلوب به حكماً

شرعياً بل ثبوت نفع هذا الشيء لذلك المرض مثلاً ، وهذا أمر دنيوى .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٢٤٤ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٤ .

(٥) قوله - وإلا القياس على منسوخ على الصحيح - فلا يجوز لانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ .

وقيل : يجوز لأن القياس مظهر لحكم الفرع ، ونسخ الأصل ليس نسخاً للفرع .

أما أصل الاحتجاج به فلعمل كثير من الصحابة به متكرراً شائعاً مع سكوت الباقيين الذى هو فى مثل ذلك من الأصول العامة ، ولقوله تعالى : « فاعتبروا » (١) والاعتبار قياس الشيء بالشيء .

وأما منع الاحتجاج به فيما يرجع إلى العادة ، والخلة كأقل الحيض ، أو النفس أو الحمل ، وأكثره فلأنه لا يدرك المعنى فيه (٢) .

وأما منعه فى كل الأحكام فلأن منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة (٣) .

وأما منع القياس على منسوخ فلانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ (٤) .

وقيل : هو حجة فى الكل .

أما فى الأول فلا مكان إدراك المعنى فى الأول .

وأما فى الثانى فبمعنى أن كلا من الأحكام صالح لأن يثبت بالقياس بأن

(١) آية رقم ٢ من سورة الحشر .

(٢) قوله - فلأنه لا يدرك المعنى فيه - فيرجع فى معرفة ذلك إلى قول الصادق

وقيل : يجوز لأنه قد يدرك .

(٣) الأحكام كلها يجوز أن تثبت بالنصوص قطعاً إذ لا يلزم منه محال .

وقد اختلف العلماء فى ثبوت الأحكام كلها بالقياس :

فذهب قوم إلى جريانه لأن حد الشرعى يشمل الكل ، وقد جرى فى البعض وفقاً

فكذلك فى البعض الآخر .

والجمهور على امتناعه لأن القياس حمل فرع على أصل فكيف يتصور القياس ؟ بل فى

بعضها ما لا يجرى القياس فيه لأن أنواعه مختلفة الأحكام ، ولأن من الأحكام ما لا يعقل

معناه كضرب الدية على العاقلة ، والقياس فرع تعقل المعنى .

راجع : تشنيف المسامع ٣ / ١٧٠ .

(٤) قوله - فلانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ - أى إن التعدية مع أن الأصل منسوخ غير

ممكنة .

يدرك معناه . ووجوب الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو إعانة الجاني فيما هو معذور فيه كما يعان الغارم لإصلاح ذات البين بما يصرف إليه الزكاة .

وأما في الثالث فلأن القياس مظهر لحكم الفرع الكمين ، ونسخ الأصل ليس نسخاً للفرع .

وقيل : يمتنع الاحتجاج بالقياس مطلقاً (١) .

فقيل : عقلاً . وعليه الإمامية ، والنظام من المعتزلة (٢) .

قالوا لأنه طريق لا يؤمن فيه الخطأ ، والعقل مانع من سلوك ذلك .

قلنا بمعنى أنه مرجح لتركه لا بمعنى أنه محيل له ، وكيف يحيله إذا ظن الصواب فيه .

وقيل : شرعاً . وعليه ابن حزم (٣) .

قال : لأن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالأسماء اللغوية من غير احتياج إلى استنباط ، وقياس .

وأجيب بالمنع .

وقيل : يمتنع الاحتجاج بغير الجلى منه ، ولو كان مساوياً كما في - شرح المختصر - لابن السبكي بخلاف الجلى وهو الأولى .

وعليه داود الظاهري (٤) .

وقيل :- وعليه أبو حنيفة - يمتنع الاحتجاج به في الحدود (٥) كقطع

(١) قوله - مطلقاً - أى سواء أكان جلياً أم خفياً منصوص الغلة أم لا .

(٢) راجع : الترياق النافع ٢ / ٤٢ .

(٣) راجع : الإحكام له ٢ / ٩٢٩ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٤ .

(٥) راجع : التقرير والتحجير ٣ / ٢٤١ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣١٧ ، وتسهيل الوصول ص

٢٢٦ وتذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ١٤٩ .

النباش قياساً على السارق ، وجلد اللائط ورجمه قياساً على الزاني ، وفي الكفارات كإيجابها على القاتل عمداً قياساً على القاتل خطأ ، وفي الرخص كالعنب على الرطب في العرايا (١) ، وفي التقديرات كأعداد الركعات لأن المعنى في المذكورات لا يدرك ويحتج به فيما عداها .

وأشار الشافعي إلى أن الحنفية ناقضوا أصلهم في إيجاب الكفارة بالإفطار بالأكل (٢) قياساً على الإفطار بالجماع .

ويقتل الصيد خطأ قياساً على قتله عمداً (٣) .

وفي التقديرات حيث قالوا في البر يموت فيها الدجاجة ينزح كذا وكذا دلواً ، وفي الفأرة أقل من ذلك (٤) .

وليس هذا التقدير عن نص ولا إجماع فيكون قياساً .

وقيل : يمتنع القياس في الأسباب كجعل الزنا سبباً لإيجاب الحد فلا يقاس عليه اللواط .

وفي الشروط ، وفي الموانع (٥) لأن القياس عليها يخرجها عن أن تكون

(١) العرايا : أن يشتري الرجل ثمر النخلة بخمرة من التمر بشرط التقابض في الحال .

(٢) راجع : الشهاب في توضيح الكتاب ١ / ٥٣ ، واللباب في شرح الكتاب ١ / ١٦٧ .

(٣) راجع : الشهاب في توضيح الكتاب ١ / ٦٨ ، واللباب في شرح الكتاب ١ / ٢١١ ،

وأحكام القرآن للخصائص ٤ / ١٣٤ .

(٤) راجع : اللباب في شرح الكتاب ١ / ٢٥ ، ٢٦ .

وفيه : فإن ماتت فيها فأرة أو عصفورة ... نزح منها ما بين عشرين دلواً إلى ثلاثين

دلواً بحسب كبر الحيوان وصغره ، وإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور نزح منها ما

بين أربعين دلواً إلى ستين ١٠ هـ .

السنور : الهرة .

(٥) قوله - وفي الشروط ، وفي الموانع - أي ويمتنع القياس في الشروط وفي الموانع .

كذلك إذ يكون المعنى المشترك بينها وبين المقيس عليها هو السبب ، والشرط
والمانع لا خصوص المقيس عليه ، أو المقيس .

وقيل : يمتنع إذا لم يضطر إليه لعدم الفائدة .

فإن اضطر إليه بوقوع حادثة لم يوجد فيها نص جاز حينئذ للحاجة .

وعليه أبو الفضل ابن عبدان ^(١) من أصحابنا .

وقيل : يمتنع في العقليات لاستغنائها عنه بالعقل ^(٢) .

وأجيب بأنه لا مانع من ضم دليل إلى آخر ^(٣) .

مثال ذلك : قياس البارئ تعالى على خلقه في أنه يرى بجامع الوجود إذ
هو علة الرؤية .

وقيل : يمتنع في النفي الأصلي أي البقاء على ما كان قبل ورود
الشرع ^(٤) بأن نجد صورة لا حكم للشرع فيها ثم نجد أخرى تشبهها فلا يقاس
على التي بحثنا فيها ولم نجد للشرع فيها حكماً للاستغناء عن القياس بالنفي
الأصلي .

والجواب أنه لا مانع من ضم دليل إلى آخر .

وقيل : يمتنع القياسي الحاجي أي الذي دعت الحاجة إلى مقتضاه ، أو إلى
خلافه إذا لم يرد نص على وفقه كصلاة الإنسان على من مات من المسلمين

(١) هو عبد الله بن عبدان بن محمد أبو الفضل فقيه شافعي . شيخ همذان وفقهها وعالمها .

من مصنفاته :- آثار الأحكام - توفي رحمه الله سنة ٤٣٣ هـ .

راجع : الأعلام ٩٥ / ٤ .

(٢) هذا قول جماعة من الحشوية وغلاة الظاهرية كما ذكر الزركشي في - تشنيف المسامع

١٦٦ / ٣ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٨ .

(٤) راجع : المستصفى ٢ / ٣٣٢ .

فى مشارق الأرض ومغاربها ، وغسل ، وكفن فى ذلك اليوم . فإن القياس يقتضى جوازها .

وعليه الرويانى (١) . لأنها صلاة غائب ، والحاجة داعية لذلك لنفع المصلى والمصلى عليه ، ولم يرد من النبى ﷺ بيان لذلك .

وكضمان الدرك (٢) فإن القياس يقتضى منعه لأنه ضمان ما لم يجب . وعليه ابن سريج (٣) .

والأصح صحته (٤) لعموم الحاجة إليه لمعاملة (٥) من لا يعرف . وهذا مثال لما دعت الحاجة فيه إلى خلاف القياس ، والأول لما دعت إلى مقتضاه .

ووجه منع القياس فى الأول الاستغناء عنه لعموم الحاجة ، وفى الثانى معارضة عموم الحاجة له .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٧ ، والترىاق النافع ٢ / ٤٥ .

(٢) قوله - كضمان الدرك - أى كقياس ضمان الدرك على الديون قبل ثبوتها .

وضمان الدرك : هو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مستحقاً .

القياس يقتضى منعه لأنه ضمان مالم يجب .

وعليه ابن سريج .

والأصح : صحته لعموم الحاجة إليه لمعاملة الغريب وغيرهم لكن بعد قبض الثمن الذى

هو سبب الوجوب حيث يخرج المبيع مستحقاً .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٧ وتشنيف المسامع ٣ / ١٦٥ .

(٤) قوله - والأصح صحته - أى فى الفروع لا فى الأصول ، وغير لازم موافقة الفروع

للأصول .

(٥) قوله - لمعاملة - اللام هنا بمعنى - فى - كما فى قوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط

ليوم القيامة ﴾ - الأنبياء ٤٧ - فاللام فى قوله تعالى ﴿ ليوم ﴾ بمعنى - فى - .

والمجيز في الأول قال لا مانع من ضم دليل إلى آخر ، وفي الثاني قدم القياس على عموم الحاجة (١) .

وقيل : يمتنع القياس في أصول العبادات (٢) . فلا تجوز الصلاة بالإيماء قياساً على القعود لأن الدواعي تتوفر على نقل أصول العبادات وما يتعلق بها ، وعدم نقل الصلاة بالإيماء التي هي من ذلك يدل على عدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس .

وأجيب بالمنع (٣) .

فهذه اثنا عشر قولاً وتقدم الخلاف في قياس اللغة في مبحثها .

ص : وليس نصّه على التعليل . . . أمراً به والقول بالتفصيل
في الترك دون الفعل غير . . . وأطلق الأمر أبو الحسين

ش : النص على علة الحكم هل يكون أمراً بالقياس فيكفي في تعدى الحكم إلى غير محل النص وإن لم يرد التعبد بالقياس ؟

فيه مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور (٤) - لا . سواء كان في الفعل نحو : . . . أكرم زيداً
لعلمه - أو الترك نحو : . . . الخمرة حرام لإسكارها - .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٧ .

(٢) هذا القول نسبة الزركشي في - تشنيف المسامع ٣ / ١٦٤ - إلى الحنفية والجبائي ، وحكاها الرازي ، والسبكي عن الجبائي ، والكرخي - المحصول ٢ / ٤٢٣ ، والإبهاج ٣ / ٣٠ - .

(٣) قوله - وأجيب بالمنع - حيث إن عدم النقل لا يدل على عدم الجواز .

(٤) راجع : المعتمد ٢ / ٢٣٥ ، والمستصفى ٢ / ٢٧٢ ، والمحصول ٢ / ٢٩٩ ، والإحكام ٤ / ٤٨ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٥٣ ، والإبهاج ٣ / ٢١ ، ونهاية السؤل ٣ / ٢٤ ، وسلاسل الذهب ص ٣٦٩ .

والثانى : نعم . وعليه أبو الحسين البصرى (١) . إذ لا فائدة لذكر العلة إلا ذلك .
والثالث : التفصيل . أى أمر به فى الترك دون الفعل لأن العلة فى الترك
المفسدة ، وإنما يحصل الغرض من انعدامها بالامتناع عن كل فرد
مما يصدق عليه العلة ، والعلة فى الفعل المصلحة ، ويحصل الغرض
من حصولها بفرد .

وعليه أبو عبد الله البصرى (٢) .

ص : أربعة أركانه الأصل محل . . . حكم مُشَبَّه به وقيل بل
دليله وقيل حكمه وفى . . . الفرع قولان وثانيهما نفى

ش : أركان القياس أربعة : مقيس عليه ، ومقيس ، ومعنى مشترك بينهما (٣)
وحكم للمقيس عليه (٤) يتعدى بواسطة المشترك إلى المقيس .

ويعبر عن الأول بالأصل ، والثانى بالفرع .

فالأصل هو محل الحكم المشبه به كالخمر فيما إذا قسنا عليها النبيذ فى
التحريم لليلة الجامعة .

وقيل : دليله أى دليل الحكم وهو هنا الدليل الدال على تحريم الخمر .

وقيل : حكمه . أى حكم المحل المذكور وهو التحريم الثابت للخمر .

والخلف لفظى .

(١) راجع : المعتمد ٢ / ٢٣٥ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٥٣ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢١١
والترىاق النافع ٢ / ٤٦ ، وسلاسل الذهب ص ٣٦٩ .

(٣) قوله - ومعنى مشترك بينهما - أى وهو العلة الجامعة كالإسكار فى قياس النبيذ على
الخمر .

(٤) قوله - وحكم للمقيس عليه - أى من جواز ومنع .

ويجرى في الفرع الأول ، والأخير^(١) . فهو المحل المشبه بالأصل .

وقيل : حكمه .

ولا يتأتى فيه القول الثاني أنه دليل الحكم . كيف ودليله القياس ؟ .

ص : وليس شرطاً اتفاق الناس . . . في علة والأمر بالقياس
في نوعه أو شخصه ومن زعم . . . بشرط شيء منهما فهو وهم

ش : الجمهور على أنه لا يشترط الاتفاق على وجود العلة في الأصل بل يكفي
قيام الدليل عليه .

وشرطه بشر المريسي^(٢) فقال : لا بد بعد الاتفاق على أن حكم الأصل
معلل من الاتفاق على أن علته كذا .

قال الشيخ أبو إسحق : فإن أراد اتفاق الأمة أدى إلى إبطال القياس لأن نفاة
القياس من جملتهم ، وإن أراد القائسين فهم بعض الأمة وليس قولهم بحجة .

والجمهور أيضاً على أنه لا يشترط في صحة القياس أن يقوم دليل على
جوازه في ذلك الأصل بنوعه أو شخصه .

(١) قوله - ويجرى في الفرع الأول والأخير - أي القول الأول ، والثالث السابقين في
معنى الأصل .

وانظر : تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للمحقق ص ١٠٩ ، ١١٠ .
(٢) هو : بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي بالولاء أبو عبد
الرحمن فقيه معتزلي عارف بالفلسفة . يرمى بالزندقة ، وهو رأس الطائفة - المريسية -
القائلة بالإرجاء ، وإليه نسبتها . أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف . ينسب إلى -
مريس - قرية بمصر عاش نحو سبعين سنة ومات سنة ٢١٨ هـ .
راجع : الأعلام ٢ / ٥٥ ، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣ / ٢٠٠ .

وشرطه عثمان البتي (١) فقال : لا يقاس في مسائل البيع مثلا إلا إذا قام دليل على جواز القياس فيه .

ورّد ما اشترطه وما قبله بأنه أمرٌ لا دليل عليه .

ص : الثاني حكم الأصل رأى الناس ٠٠ شرط ثبوته بلا قياس
قيل ولا إجماع إلا إن بدا ٠٠ وكونه بالقطع ما تعبدًا
فيه ولا دليله الفرع شمل ٠٠ ولا به عن سنن القيس عدل
وكونه شرعياً إذ ما استلحقا ٠٠ شرعى وكونه عليه اتفاقاً
بينهما وقيل بين الأمة ٠٠ وقيل شرطه اختلاف ثمة

ش : الثاني من أركان القياس حكم الأصل وله شروط :
أحدهما : أن لا يكون دليله القياس (٢) .

فإنه إن اتحدت العلة (٣) فالقياس على الأصل الأول ، وإن اختلفت
لم يعقد القياس لعدم التساوى فيها .

(١) هو عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو البصرى شيخ أهل الرأى بالبصرة وفتيها في عهد
أبى حنيفة . توفى رحمه الله سنة ١٤٣ هـ .

والبتي - بفتح الباء بعدها مثناة فوقية - نسبة إلى بيع البتوت وهى الثياب كان يبيعها
بالبصرة ، أو إلى البت موضع بنواحي البصرة .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ١٤ ، واللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ١ / ١٢٠ .

(٢) هذا شرط عند الجمهور من الشافعية والحنفية كما فى - الإبهاج ٣ / ١٦٨ ، وتذكير

الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ١٢١ - ، واختاره الغزالي فى - المستصفى

٣٢٥ / ٢ ، ٣٤٧ - والرازي فى - المحصول ٢ / ٤٢٨ - ، والأمدى فى - الإحكام ٣ / -

والشيرازى فى - اللع ص - وابن قدامة فى - شرح نزهة خاطر العاطر / -

هذا : وقد خالف الجمهور بعض المعتزلة وبعض الحنابلة ، وأبو عبد الله البصرى جازوا

القياس ولو كان الحكم فى الأصل ثابتاً بالقياس .

راجع : الإبهاج ٣ / ١٠١ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) قوله - فإن اتحدت العلة - أى كونها واحدة فى القياسين .

مثال الأول : قياس الغسل على الصلاة في اشتراط النية بجامع العبادة ثم قياس الوضوء على الغسل فيما ذكر .

وهو لغو للاستغناء عنه بقياس الوضوء على الصلاة .

ومثال الثاني : قياس الرتق (١) على الجب (٢) في فسخ النكاح بجامع فوات الاستمتاع ثم قياس الجذام (٣) على الرتق فيما ذكر .

وهو غير منعقد لأن فوات الاستمتاع غير موجود فيه .

وشرط بعضهم أن لا يكون دليله الإجماع إلا أن يعلم النص الذي استند إليه ليستند القياس إليه (٤) .

ورد بأنه لا دليل عليه (٥) .

فإن قيل يحتمل أن يكون الإجماع عن قياس فيمتنع القياس .

(١) الرتق :- بفتح الراء والتاء - انسداد الفرج بلحم . (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٨٣/٢) .

(٢) الجب - بفتح الجيم - قطع جميع الذكر مع بقاء الأنثيين (المرجع السابق) .

(٣) الجذام : علة يحمر منها العضو ثم يسود ، ثم يتقطع ، ويتناثر .

وينتصرون ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب .

(المرجع السابق)

(٤) هذا قول بعض الأصوليين كما في - اللمع ص ١٠٤ ، والبحر المحيط ٨٣٢٥ والإبهاج

١٥٧/٢ . وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن القياس يتوقف على معرفة العلة التي شرع

حكم الأصل لأجلها وهذا غير ممكن في الحكم الثابت بالإجماع لأن الإجماع لا يلتزم فيه

أن يذكر مع الحكم المجمع عليه مستنده ، ومن غير ذلك المستند لا سبيل إلى معرفة علة

الحكم المجمع عليه ، ومن ثم لا يمكن إثباته في محل آخر بطريق القياس .

(٥) يرى جمهور الأصوليين من أصحاب الشافعي ، ومن نهج نهجهم أنه يصح تعدية الحكم

الثابت بالإجماع في الأصل إلى الفرع بطريق القياس حيث إن الإجماع دليل على

الأحكام الشرعية كالكتاب والسنة ، وعليه فيصح أن يعدى الحكم الثابت به كما يصح أن

يعدى الحكم الثابت بواحد منهما ، ولأنه إذا جاز القياس على ما ثبت بخبر الواحد فلأن

يجوز على ما ثبت بالإجماع بطريق أولى .

أجيب بأن كون حكم الأصل حينئذ عن قياس مانع في القياس والأصل عدم المانع (١) .

والتنبيه على الاستثناء من زيادتي .

الشرط الثاني : أن لا يكون مما تعبد فيه بالقطع أى اليقين كالعقائد . فإن المتعبد فيه به إنما يقاس على محله ما يطلب فيه القطع ، والقياس لا يفيدده .

وهذا الشرط ذكره الغزالي (٢) ، وجزم به في - جمع الجوامع (٣) - ، واستشكل الزركشي (٤) الجمع بينه ، وبين ترجيحه جريان القياس في العقلات مع أنا متعبدون فيها بالقطع (٥) .

واعترض ما علل به بأن القياس قد يفيد اليقين إذا علم حكم الأصل وما هو العلة فيه ، ووجودها في الفرع .

= والحق أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح لأن المدار في صحة القياس إنما هو على معرفة العلة التي شرع الحكم لأجلها ، وهذه المعرفة لا تتوقف على ذكر المستند للإجماع - كما يرى أصحاب القول الأول - وذلك لأن لها طرقاً أخرى تستفاد منها مثل المناسبة بين الحكم ، وبين أمر من الأمور الموجودة في المحل الثابت فيه ، فإذا أجمع العلماء على حكم ، ولم نعلم الدليل الذي استندوا إليه في هذا الحكم فإنه يمكن أن ندرك العلة التي شرع هذا الحكم لأجلها بطريق المناسبة ، وذلك بأن نبحت في محل الحكم عن معنى يناسبه ، ويلتزم تشريعه ، فإذا وجدنا معنى من المعاني المناسبة جعلناه علة الحكم . راجع : تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للمحقق ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢١٤ .

(٢) راجع : المستصفى ٢ / ٣٣١ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢١٤ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ١٧٩ .

(٥) قال العلماء : يدفع هذا الإشكال بأن العقلات أعم من القطعيات ، فمجرد جوازه في العقلات لا ينافي اشتراط كونه غير متعبد فيه بالقطع ، وعليه فيكون هذا الاشتراط مخصصاً لعموم العقلات التي يجري فيها القياس .

راجع : حاشية البناني ٢ / ٢١٥ ، وغاية الوصول ص ١١١ .

الثالث : أن لا يكون دليله (١) شاملاً لحكم الفرع للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل (٢) . على أنه ليس جعل بعض الصور المشمولة أصلاً لبعضها بأولى من العكس (٣) .

مثاله : ما لو استدل على روية البرّ لحديث مسلم :- الطعام بالطعام مثلاً بمثل (٤) - ثم قيس عليه الذرة بجامع الطعم . فإن الطعام (٥) يتناول الذرة كالبر سواء .

الرابع : أن لا يكون معدولاً به عن سدن القياس . فما عدل به عن سننه أى خرج عن منهاجه لا لمعنى لا يقاس على محله لتعذر التعدية حينئذ كشهادة خزيمة (٦) حيث خص بقبولها ، وجعلها كشهادة اثنين (٧) .

(١) قوله - دليله - أى حكم الأصل .

(٢) قوله - للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل - تعليل لقوله - ألا يكون دليله شاملاً لحكم الفرع .

ولو عيّر بقوله : لأنه لا معنى لإلحاق أحدهما بالآخر مع أن دليلهما واحد لكان أنسب فى التعليل كما قال البناني فى حاشيته ٢ / ٢١٨ .

(٣) راجع هذا الشرط فى : المحصول ٢ / ٤٢٨ ، والإحكام ٣ / ١٨٣ وبيان المختصر ٣ / ٢٤ وشرح الكوكب ٤ / ١٨ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٢٠ ، والسراج الوهاج ٢ / ٩٧٠ .

(٤) صحيح مسلم كتاب المساقاة باب - بيع الطعام مثلاً بمثل - .

(٥) قوله - فإن الطعام - علة لقوله - مثاله - أى وجه كونه مثاله أن الطعام .. الخ .

(٦) هو الصحابي الجليل خزيمة بن ثابت بت الفاكه - بالفاء وكسر الكاف - بن ثعلبة . من السابقين الأولين شهد بدرأ وما بعدها وقيل أول مشاهده أحد .

راجع : الإصابة ١ / ٤٢٥ .

(٧) أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد باب - قوله الله تعالى «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» .

وأخرجه أبو دواد فى كتاب الأقضية باب - إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به .

وأخرجه أحمد فى المسند ٥ / ١٨٨ .

فلا يقاس عليه فى ذلك غيره ، وإن كان أعلا منه رتبة كالصديق .

الخامس : أن يكون شرعياً لا لغوياً ، ولا عقلياً إن استلحق شرعياً .

فإن لم يستلحقه بأن كان المطلوب إثباته غير شرعى لم يشترط فيه أن يكون شرعياً . بل لا يكون حينئذ إلا غير شرعى (١) .

السادس : كونه (٢) متفقاً عليه لئلا يمنع فيحتاج إلى إثباته (٣) فينتقل إلى مسألة أخرى ، وينتشر الكلام ، ويفوت المقصود (٤) .

ثم يكفى الاتفاق عليه بين الخصمين فقط لأن البحث لا يعدوهما سواء اتفق عليه الأمة أيضاً أم لا (٥) .

وقيل : لابد من اتفاق الأمة حتى لا يتأتى المنع بوجه .

وقيل : عكس هذا . يشترط اختلاف الأمة غير الخصمين (٦) فيه ليتأتى للباحث منعه فإنه لا مذهب له (٧) .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٤٢٧ ، والإحكام ٣ / ١٧٨ والمختصر بشرح العنود ٢ / ٢٠٩ ،

وكشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣ / ٣١٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٨٣ .

(٢) الضمير فى قوله - كونه - عائد على حكم الأصل .

(٣) معنى هذا الكلام : أن يكون الحكم فى الأصل متفقاً عليه لأنه لو كان مختلفاً فيه احتيج إلى إثباته أولاً .

(٤) قوله - ويفوت المقصود - أى وهو إثبات حكم الفرع .

(٥) هذا هو رأى الجمهور فالمعول عليه اتفاق الخصمين فقط على حكم الأصل وذلك

لحصول المقصود باتفاقهما ، فإن كان أحدهما يمنعه فلا يستدل عليه بالقياس فيه .

راجع : نشر البتود ٢ / ١١٩ ، والمسودة ص ٣٩٦ ، ومختصر البعلى ص ١٤٣ ، وشرح

الكوكب المنير ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وتذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ١٢٣ .

(٦) معنى هذا القول : أنه يشترط اتفاق الخصمين ، واختلاف الأمة حتى لا يكون مجعاً عليه .

(٧) قوله - فإنه لا مذهب له - أى من حيث البحث ، وأما من حيث العمل فله مذهب يعمل به .

قاله البنانى فى حاشية ٢ / ٢٢٠ .

[تنبيه]؛ زاد في - جمع الجوامع (١) - شرطاً سابغاً فقال : وكونه غير فرع (٢) إذا لم يظهر للوسط فائدة (٣) .
وقيل : مطلقاً (٤) .

واعترض عليه بأن هذا الشرط مكرّر قد علم من الشرط الأول .
فإن اشتراط ثبوته بغير القياس يقتضي اشتراط كونه غير فرع .
وأجاب (٥) بأنه لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع اشتراط ثبوته بغير القياس لأنه قد يثبت بالقياس ، ولا يكون فرعاً للقياس المراد ثبوت الحكم فيه ، وإن كان فرعاً لأصل آخر .
وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع أن لا يكون ثابتاً بالقياس لجواز أن يكون ثابتاً بالقياس ولكنه ليس فرعاً في هذا القياس الذي يراد إثبات الحكم فيه . انتهى .

قال الشيخ جلال الدين المحلي (٦) : ولا يخفى أن هذا الكلام (٧)

-
- (١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢١٥ .
(٢) قوله - كونه غير فرع - أي من شروط حكم الأصل كونه غير فرع لقياس آخر .
(٣) قوله - إذا لم يظهر للوسط فائدة - قيد للشرط المذكور وعليه فإن ظهرت للوسط فائدة جاز فلا يمتنع أن يقاس فرع على فرع .
(٤) معنى هذا أن أصحاب هذا القول يشترطون في حكم الأصل كونه غير فرع لقياس آخر سواء ظهرت للوسط فائدة أم لا حيث إن العلة في القياسين إن اتحدت كان الثاني لغواً أو اختلفت كان الثاني غير منعقد .
(٥) أي السبكي رحمه الله .
(٦) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢١٧ .
(٧) قوله - ولا يخفى أن هذا الكلام - أي الجواب المذكور للمصنف - السبكي - ، وفي هذه إشارة إلى أنه لا يصلح أن يكون جواباً .

المشتمل على التكرار (١) لا يدفع الاعتراض (٢) . وكيف يندفع
والمدرک واحد (٣) وهو أن العلة في القياسين إن اتحدت كان الثاني
لغواً ، أو اختلفت كان الثاني غير منعقد .

قال (٤) : وقد اقتصر الإمام الرازي ، ومن تبعه (٥) على المقول
أولاً (٦) ، والآمدى ومن تبعه على المقول ثانياً (٧) ، فجمع بينهما
من غير تأمل ، واستروح بما أجاب به (٨) .

قال (٩) : وتقييده للثاني بما إذا لم يظهر للوسط الذي هو الفرع في
الأول ، والأصل في الثاني فائدة محترزاً عما إذا ظهر له فائدة
كأن يقال التفاح ربوى قياساً على الزبيب بجامع الطعم . والزبيب
ربوى قياساً على التمر بجامع الطعم مع الكيل ، والتمر ربوى قياساً
على الأرز بجامع الطعم ، والكيل مع القوت ، والأرز ربوى قياساً

(١) قوله - المشتمل على التكرار - أى تكرار علة نفي الملازمة حيث إن السبكي كرّر في
الجواب سند المنع وهو في الموضوعين واحد .

(٢) قوله - لا يدفع الاعتراض - أى لأنه ليس المقصود نفي الفرعية في خصوص القياس
الذي يراد إثبات الحكم فيه بل هذا لا يتصور ثبوته حتى ينفي إذ لا يخفى أن كل حكم هو
أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعاً في ذلك القياس حتى يحترز عنه بل المراد كونه
غير فرع لقياس آخر .

(٣) قوله - والمدرک واحد - أى الدليل واحد .

(٤) القائل هو الشيخ جلال الدين المحلي رحمه الله .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٤٢٨ والحاصل ٢ / ٩٥٤ والسراج الوهاج ٢ / ٩٦٨ .

(٦) قوله - على المقول أولاً - أى وهو قوله : ومن شرطه : ثبوته بغير قياس .

(٧) قوله - على المقول ثانياً - أعنى كونه غير فرع .

راجع : الإحكام ٣ / ١٧٨ .

(٨) قوله - واستروح بما أجاب به - أى ذكر ما أجاب به في حال كونه مريباً نفسه من

التأمل وإعمال الفكر فهو ناشئ عن عدم التأمل .

(٩) القائل هو الشيخ جلال الدين المحلي رحمه الله .

على البر بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب ثم يسقط الكيل ،
والقوت عن الاعتبار بطريقة ^(١) فيثبت أن العلة الطعم وحده ، وأن
التفاح ربوى كالبر ، ولو قيس ابتداء عليه بجامع الطعم لم يسلم
ممن يمنع عليه . فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة وهي السلامة
من منع عليه الطعم فيما ذكر فتكون تلك القياسات صحيحة
بخلاف ما لو قيس التفاح على السفرجل ، والسفرجل على البطيخ ،
والبطيخ على القاء ، والقاء على البر فإنه لا فائدة في التوسط
فيها لأن نسبة ما عدا البر إليه بالطعم دون الكيل والقوت بين في -
شرح المختصر - أنه مأخوذ من كلام الجويني في - السلسلة ^(٢) -
ولا طائل تحته .

وعلى تقدير اعتباره فكان ينبغي حمل إطلاقهم عليه لا أن يحكى
بقيل ويصرح فيه بمطلقا وهم لم يصرحوا به . انتهى .

(١) قوله - ثم يسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقة - أى يسقط الكيل عن كونه معتبرا
في العلية بأن يقال لا نسلم أن علة الربا الكيل لوجوده في الجبس - مثلا - مع أنه ليس
بربوى ، ويسقط القوت عن كونه معتبرا في العلية بأن يقال لا نسلم أن علة الربا القوت
لتخلف ذلك في الخوج فإنه ربوى مع كونه غير مقتات .
وقوله - بطريقة - أى بطريق الإسقاط وهو ما علمت .
حاشية البناني ٢ / ٢١٦ .

(٢) هي سلسلة الواصل في فروع الشافعية مجلد للشيخ أبى محمد عبد الله بن يوسف الجويني
المتوفى سنة ٤٣٨ هـ وهو والد إمام الحرمين .
وسمى بالسلسلة لأن المؤلف كان يبني مسألة على مسألة ، ثم يبني المبنى عليها
على الأخرى .
وقد اختصرها الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن القماح المتوفى
سنة ٧٤١ هـ .
راجع : كشف الظنون ٢ / ٩٩٦ .

فلذلك اقتصر في النظم على الأول ، وأتيت بالضمير في -
دليله ، وكونه عليه اتفاقاً - بدل إتيان الأصل بالظاهر الموهوم إزالة
الإيهام والتناسب الضمائر .

ص : فإن يكن متفقاً بينهما . . . لكن لعنتين فاسمه انتمى
مركب الأصل وإن لملة . . . يمنع خصم أن تحل أصله
مركب الوصف ولم يقبلهما . . . أهل الأصول وإذا ما سلما
عليه فأثبت الذي استدل . . . وجودها أو سلم الوجود دل

ش : إذا اتفق خصمان دون غيرهما على حكم الأصل سمي بالقياس المركب
وتحت نوعان (١) :

أحدهما : أن يتفقا على الحكم لكن لعنتين مختلفتين كقياس حلى البالغة
على حلى الصبية في عدم وجوب الزكاة . فإن عدمه في الأصل
متفق عليه بيننا وبين الحنفية . والعلة فيه عندنا كونه حلياً مباحاً ،
وعندهم كونه مال صبية .

وهذا يسمى مركب الأصل لاختلافهما في تركيب الحكم أى بنائه
على العلة في الأصل .

الثاني : أن يوافق الخصم على العلة مع الحكم ولكن يمنع وجودها في الأصل
كقياس - إن تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة التي أتزوجها
طالق - في عدم وقوع الطلاق بعد التزويج . فإن عدمه في
الأصل (٢) متفق عليه بيننا وبين الحنفية .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢٠ ، وتشنيف المسامع ٣ / ١٨٥ والترياق
النافع ٢ / ٥١ .

(٢) قوله - فإن عدمه في الأصل - أى وهو : فلانة التي أتزوجها طالق .

والعلة تعليق الطلاق قبل ملكه . والحنفى يمنع وجودها فى الأصل ويقول هو تنجيز^(١) .

وهذا يسمى مركب الوصف لاختلافهما فى نفس الوصف الجامع المركب عليه الحكم أى المبني عليه .

والنوعان غير مقبولين عند الأصوليين^(٢) لمنع الخصم وجود العلة فى الفرع فى الأول وفى الأصل فى الثانى .

وقبلهما الخلافيون^(٣) نظراً للاتفاق على حكم الأصل .

فلو سلم الخصم العلة التى ذكرها المستدل أى أنها ما ذكره فأثبت المستدل وجودها فى الأصل فى النوع الثانى ، أو سلم الخصم وجودها فى الأصل أيضاً انتهض الدليل عليه لتسليمه فى الثانى ، وقيام الدليل عليه فى الأول .

وعبارة - جمع الجوامع^(٤) - : أو سلمه^(٥) المناظر .

قال الشيخ ولى الدين : ولو حذف لفظة - المناظر - لكان أولى لإيهامه أن المسلم ثانياً غير المسلم أولاً .

فلذلك حذفها . وقولى : - دل - أى دل عليه أى على الخصم .

ص : وان يكونا مختلفا فى الأصل ثم إثبات حكم ثم علة يؤم
المستدل فالأصح يقبل . . . والاتفاق أنه معلل
والنص من شرع على العلة ما . . . فشرطه على الأصح فيهما

(١) قوله - هو تنجيز - أى فلا يصح القياس المذكور لعدم وجود العلة التى تتعدى إلى الفرع فى الأصل .

(٢) راجع : الوصول إلى الأصول ٢ / ٣٠٨ ، والمنحول ص ٣٩٧ ، وبيان المختصر ٣ / ٢٠ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢١ .

(٣) الخلافيون : هم مقلدوا أصحاب المذاهب المجتهدين ، وهم مجتهدوا المذهب ونحوهم الذين يحتج كل منهم لقول إمامه على خصمه المقلد لإمام آخر .

(٤) راجع : جمع الجوامع مع شرح جلال الدين المحلى ٢ / ٢٢١ .

(٥) قوله : أو سلمه .. أى سلم وجودها .

ش: فيه مسألتان :

(الأولى) : لو لم يتفقا على حكم الأصل فرام المستدل إثبات حكمه بدليل ثم إثبات العلة بطريق معتبر فالأصح قبوله في ذلك لأن إثباته بمنزلة اعتراف الخصم به ، والألم يقبل في المناظرة مقدمة تقبل المنع .
وقيل : لا يقبل . بل لابد من اتفاقهما على الأصل صوتاً للكلام عن الانتشار .

(الثانية) : لا يشترط الاتفاق على أن حكم الأصل معلل (١) ، ولا أن يرد نص دال على عين ذلك العلة على الصحيح إذ لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي إثبات العلة بدليل .
وعن بشر المريسي أنه شرطهما معاً .

كذا في - المحصول (٢) - عنه ، وحكى البيضاوي (٣) عنه أنه شرط أحد الأمرين : إما قيام الإجماع عليه ، أو كونه علته منصوصة .

ص : الفرع شرطه تمام العلة . . . من عينها أو جنسها قد حلت فإن بها يقطع فقطعي وإن . . . ظنية فهو قياس الأدون

ش: الثالث من أركان القياس : الفرع . وتقدم تعريفه .

ومن شرطه : وجود تمام العلة التي في الأصل فيه سواء كان بلا زيادة أو معها . كان الموجود عينها ، أو جنسها كإسكار في قياس النبيذ على الخمر في الحرمة ، والإيذاء في قياس الضرب على التأفيف في التحريم ، والجناية في قياس الطرف على النفس في وجوب القصاص فإنها جنس لإتلافهما .

(١) قوله - لا يشترط الاتفاق ... - أي لا يشترط في القياس الإجماع على تعليل حكم الأصل .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٤٣٠ .

(٣) راجع : السراج الوهاج في شرح المنهاج ٢ / ٩٧٤ .

والتعبير بما ذكر أحسن من قول ابن الحاجب (١) : - أن يساوى الفرع الأصل في العلة : - لإيهامه أن الزيادة تضر .
وأحسن من اقتصار - جمع الجوامع (٢) - هنا على تمام العلة .
ثم قوله بعد ذلك : وليساوى الأصل وحكمه حكم الأصل فيما يُقصد من عين أو جنس (٣) . فإن خالف فسد القياس (٤) .

-
- (١) راجع : بيان المختصر ٣ / ٨٣ .
(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢٢ .
(٣) قوله - من عين أو جنس - أى عين العلة أو جنسها بالنسبة إلى الأول - وهو مساواة الفرع الأصل فيما يقصد من عين أو جنس - وعين الحكم أو جنسه بالنسبة إلى الثاني - وهو مساواة حكم الفرع حكم الأصل فيما يقصد من عين أو جنس .
وحاصله : اشتراط تساوى الفرع مع الأصل في علته نوعاً أو جنساً ، وفي حكمه كذلك .
فالمراد بالعين : النوع لا الشخص لعدم تأتى ذلك إذ من جملة مشخصات العلة المحل فمشخص العلة فى الأصل غير مشخصها فى الفرع كما هو واضح لكنهما متحدتان نوعاً وهو المطلوب .
وكذا القول فى الحكم .
وأما تساويهما فى العلة والحكم جنساً فهو أن يكون كل من العلتين متحداً مع الآخر فى الجنس مخالفاً له فى النوع ، ومثل ذلك يقال فى الحكم .
والحاصل أنه لا بد من اتفاق علتى الفرع والأصل وكذا حكماهما نوعاً أو جنساً لا شخصاً لعدم تأتية .
مثال المساواة فى عين العلة : قياس الطرق على الخمر فى الحرمة بجامع الشدة المطلوبة فإنها موجودة فى النبيذ بعينها نوعاً لا شخصاً .
ومثال المساواة فى جنس العلة : قياس الطرف على النفس فى ثبوت القصاص بجامع الجناية فإنها جنس لإتلافهما .
ومثال المساواة فى عين الحكم : قياس القتل بمثقل على القتل بمحدد فى ثبوت القصاص فإنه فيهما واحد والجامع كون القتل عمداً عدواناً .
ومثال المساواة فى جنس الحكم : قياس بضيع الصغيرة على ما لها فى ثبوت الولاية للأب أو الجد بجامع الصغر فإن الولاية جنس لولائتى النكاح والمال .
(٤) قوله - فإن خالف فسد القياس - أى لانتفاء العلة عن الفرع فى الأول ، وانتفاء حكم الأصل عن الفرع فى الثاني .

قال الشيخ جلال الدين (١) : هناك اشتراط المساواة في العلة مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط وجود تمام العلة في الفرع .
قال (٢) : ولو قال هناك من عينها ، أو جنسها المقصود بالذكر هنا لو في به مع السلامة من التكرار ، ومن الوقوع فيما عدل عنه هناك من لفظ المساواة . انتهى .

فلذا عبرت هنا بذلك ، وحذفت ما ذكره هناك .
ثم إن كانت العلة قطعية بأن قطع بكون الشيء علة في الأصل ، وبوجوده في الفرع كالإسكار ، والإيذاء فهو قياس قطعي سواء كان بالأولى أو المساوى وإن كانت ظنية بأن ظن كون الشيء علة في الأصل ، وإن قطع بوجوده في الفرع فالقياس ظني ، وهو قياس الأدون كقياس التفاح في الرمان على البر بجامع الطعم . فإنه العلة عندنا في الأصل ، ويحتمل ما قيل إنها القوت أو الكيل ، وليس في التفاح إلا الطعم فثبوت الحكم فيه أدون من ثبوته في البر المشتمل على الأوصاف الثلاثة .

ص : وإن يكن عورض ذا بما اقتضى ... خلاف حكمه لنا والمرضى
قبولها بمقتضى نقيضاً أو ... ضداً وإن يقبل ترجيح رأوا
وانه لا يجب الإيمان إليه ... حال إقامة دليله عليه

ش : إذا عورض الفرع بما يقتضى خلاف حكمه لم تقبل هذه المعارضة (٣) بلا خلاف ويلغوها لعدم منافاتها لدليل المستدل ، وبما يقتضى نقيض حكمه (٤) ، أو ضده قبلت على المختار (٥) .

(١) ، (٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٢٨ .
(٣) المعارضة : مقابلة دليل المستدل بدليل ينتج نقيض أو ضد ما أنتجه دليل المستدل المذكور .

(٤) قوله - وبما يقتضى نقيض حكمه - أى وقياس يقتضى نقيض حكمه .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢٥ ، والترياق النافع ٢ / ٩٦ .

وقيل : لا يقبل وإلا لا نقبل منصب التناظر . إذ يصير المعارض مستدلاً وبالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله إلى غيره .

وأجيب بأن القصد من المعارضة هدم دليل المستدل لا إثبات مقتضاها المؤدى إلى ما ذكر (١) .

وصورتها : أن يقول المعارض للمستدل ما ذكرت من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندى وصف آخر يقتضى خلافه ، أو نقيضه ، أو ضده . مثال الخلاف ولا يقدح قطعاً كما هو صريح في النظم ، وعبرة أصله قد توهم خلافه : أن يقال : اليمين الغموس قول يأثم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور (٢) .

فيقول المعارض : قول مؤكد للباطل يظن به حقيقة (٣) فيوجب التعزير كشهادة الزور فثبوت التعزير لا ينافي نفي الكفارة .

ومثال النقيض : المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالوجه (٤) .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٢٥ .

(٢) اليمين الغموس : هو الفرع .

قوله - يأثم قائله : هو العلة .

وقوله - فلا يوجب الكفارة : هو الحكم .

وقوله - كشهادة الزور : هو الأصل .

(٣) قوله - قول مؤكد للباطل يظن به حقيقة - هو العلة المعارضة بها .

والحكم هنا وجوب التعزير ، وهو غير منافي للحكم الذي أثبتته المستدل لأنه بجامعه .

فالمعارضة المذكورة غير قاذحة لعدم كونها منافية لدليل المستدل .

(٤) المسح : هو الفرع .

وقوله - ركن في الوضوء - هو العلة المعبر عنها بالوصف .

وقوله - فيسن تثليثه - هو الحكم .

وقوله - كالوجه - هو الأصل المشبه به .

فيقول المعارض : مسح في الوضوء فلا يسن تثليثه كمسح الخف (١) .
 ومثال الضد : الوتر واظب عليه النبي ﷺ فيجب كالتشهد (٢) .
 فيقول المعارض : مؤقت بوقت صلاة من الخمس فيستحب كالفجر (٣) .
 وطريق دفع هذه المعارضة القدح فيما اعترض به .
 وهل يجوز الدفع بالترجيح لوصف المستدل على وصف المعارض
 بمرجح (٤) ؟ .
 قولان (٥) : المختار . نعم لوجوب العمل بالراجح .
 وقيل : لا . لأن المعتبر في المعارضة حصول أصل الظن لا مساواته لظن
 الأصل لانتفاء العلم بها ، وأصل الظن لا يندفع بالترجيح .

-
- (١) مسح في الوضوء : هو العلة والوصف المعارض به المقتضى نقيض حكم المستدل وهو
 عدم سنية التثليث .
 (٢) الوتر : هو الفراغ .
 وقوله - واظب عليه النبي ﷺ - العلة عند المستدل وهو الحنفى .
 وقوله - فيجب - هو الحكم .
 وقوله - كالتشهد - هو الأصل المشبه به .
 (٣) قوله - مؤقت بوقت صلاة من الخمس - هو العلة ، والوصف المعارض به عند
 المعارض كالشافعى والمالكي .
 وقوله - فيستحب - هو ضد الحكم الذى أثبتته المستدل وذلك الضد هو مقتضى العلة
 المعارض بها وهو الترفيع المذكور .
 وقوله - كالفجر - هو الأصل فى دليل المعارض .
 راجع : حاشية البنانى ٢ / ٢٢٥ .
 (٤) قوله - بمرجح - أى من المرجحات التى ستذكر فى كتاب التعادل والتراجيح كقطعية
 العلة ، أو كون مسلكتها أقوى .
 (٥) راجع : الترياق النافع ٢ / ٥٧ .

وعلى الأول هل يجب الإيماء إلى الترجيح في نفس الدليل ابتداءً ؟ .
قولان (١) : المختار : لا . لأن الترجيح على معارضه خارج عن الدليل .
وقيل : نعم . لأن الدليل لا يتم بدون دفع المعارض فلا يثبت الحكم دونه
فهو كجزء علة .

وأجيب بأنه لا معارض حينئذ فلا حاجة إلى دفعه قبل وجوده .
وهذه المسألة ذكرها قوم في الاعتراضات ، وذكرها هنا أنسب لأنها تؤول
إلى شرط في الفرع وهو أن لا يعارض . ووجهه أن الدليل لا يثبت المدعى
إلا إذا سلم عن المعارض (٢) .

ص : ولا يقوم خبر على خلاف . . . فرع لنا وقاطع بلا خلاف
ش : من شرط الفرع أن لا يقوم دليل قاطع على خلافه في الحكم (٣) .

وهذا متفق عليه إذ لا صحة للقياس في شيء مع قيام الدليل القاطع على
خلافه ، ولا على خبر الواحد عندنا بناء على تقديمه على القياس وقد
تقدم في مبحث الأخبار .

ص : والشرط في الفرع وفي الأصل اتحاد . . . حكمهما فإن يخالف ففساد
وبيان الاتحاد فليجب . . . معترضاً بلا خلاف المتصّب
ش : يشترط اتحاد حكم الأصل ، والفرع في العين ، أو الجنس كما تقدم في
العلة .

مثال العين (٣) : قياس القتل بمثقل على القتل بمحدد في ثبوت القصاص
فإنه فيهما واحد والجامع كون القتل عمداً عدواناً .

(١) راجع : الترياق النافع ٢ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) راجع : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٢٢٦ .

(٣) راجع : الترياق النافع ٢ / ٥٨ ، وتشنيف المسامع ٣ / ١٩٥ .

(٤) قوله - مثال العين - أي مثال المساواة في عين العلة ، وذلك بأن يكون نوعهما واحداً .

ومثال الجنس (١) : قياس بضع الصغيرة على مالها في ثبوت الولاية للأب
والجد بجاح الصغر فإن الولاية جنس لولايتي النكاح والمال .
فإن خالف حكم الفرع حكم الأصل فسد القياس .
والمعتراض بالمخالفة في ذلك يجاب من جهة المستدل ببيان الاتحاد (٢) .
مثاله : أن يقيس الشافعي ظهار الذمي على ظهار المسلم في حرمة وطء
المرأة .

فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنتهي بالكفارة ، والكافر ليس من أهل
الكفارة إذ لا يمكنه الصوم منها لفساد نيته فلا تنتهي الحرمة في حقه فاختلف
الحكم (٣) فلا يصح القياس .

فيقول الشافعي يمكنه الصوم بأن يسلم ويأتى به ، ويصح إعتاقه ،
وإطعامه مع الكفر اتفاقاً فهو من أهل الكفارة فالحكم متحد ، والقياس صحيح (٤) .
ص : ولا يكون حكم الأصل آخر . . . وقيل إلا لدليل آخر
ش : يشترط أن لا يتأخر حكم الأصل عن حكم الفرع كقياس الوضوء على
التيمم في وجوب النية (٥) .

فإن الوضوء تعبد به قيل الهجرة ، والتيمم إنما تعبد به بعدها . إذ لو جاز
تقدم حكم الفرع للزم ثبوته حال تقدمه من غير دليل (٦) وهو ممتنع .

(١) قوله - ومثال الجنس - أى مثال المساواة في جنس العلة .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢٨ .

(٣) قوله - فاختلف الحكم - أى بالنوع لأن أحدهما مؤقت وهو ظهار المسلم والآخر مؤبد
وهو ظهار الذمي .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع ٢ / ٢٢٨ .

(٥) قوله - في وجوب النية - أى بجامع أن كلا شرط صحة للصلاة .

(٦) قوله - من غير دليل - متعلق بقوله - للزم ثبوته - .

نعم إن ذكر ذلك (١)، إلزاماً للخصم جاز كما قال الشافعي للحنفية طهارتان أنى يفترقان (٢) لتساوى الأصل والفرع فى المعنى (٤).

وقيل : يجوز إن كان لحكم الفرع دليل آخر متقدم لجواز أن يدلنا الله تعالى على الحكم بأدلة مترادفة كما تأخرت معجزات النبى ﷺ عن المعجزة المقارنة لابتداء الدعوة .

وعلى هذا القول : أبو الحسين البصرى ، والإمام الرازى ، وابن الصباغ (٥) .

ص : وليس شرطاً للشيخ الجلة . . ثبوت حكمه بنص جُملة
وشرط نفى نص أو إجماع . . موافق فى الحكم ذونزاع

ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : الجمهور على أنه لا يشترط ثبوت حكم الفرع بنص عليه فى الجملة (٦) .

(١) قوله - نعم إن ذكر ذلك - استدراك على قوله - وهو ممتنع - .

(٢) قوله - إلزاماً للخصم - أى لا استدلالاً على الحكم بأن كان المقصود رد فرق الخصم بين التيمم والوضوء حيث يوجب النية فى الأول دون الثانى ببيان تساويهما فى المعنى المانع من ذلك الفرق ، وظاهر أن ليس المقصود من ذلك القياس ، وإثبات الحكم .

(٣) قوله - أنى يفترقان - استفهام إنكارى معناه النفى أى لا يفترقان .

(٤) قوله - لتساوى الأصل والفرع فى المعنى - علة لنفى الافتراق .

(٥) راجع : المعتمد ٢٧٢ / ٢ والمحصل ٤٢٨ / ٢ ، والتحصيل ٢٤٦ / ٢ ، وبيان المختصر ٨٥ / ٣ ، وتسهيل الوصول ص ١٩٤ .

(٦) راجع : التبصرة ص ٤٤٣ ، والمستصفى ٣٣٠ / ٢ والإحكام ٢٣٢ / ٣ ، ونهاية السؤل ١٢٤ / ٣ ، والإبهاج ١٦٣ / ٣ ، وفوائد الرحموت ٢٦٠ / ٢ ، وشرح الكوكب المنير ١١٢ / ٤ ، والبحر المحيط ١١٠ / ٥ .

وقال قوم ^(١) : يشترط ورود نص عليه فى الجملة دون التفصيل ، والقياس يدل على تفصيله .

قالوا ولولا ورود الشرع بميراث الجد فى الجملة لما استعمل الصحابة القياس فى كيفية توريثه مع الإخوة .

وردّ بأنهم قاسوا - أنت على حرام - على الطلاق تارة ، وعلى الظهار أخرى ، وعلى اليمين أخرى وليس فيه نص لا جملة ، ولا تفصيلاً ^(٢) .

(الثانية) : هل يشترط أن لا يكون حكم الفرع منصوباً عليه ، أو مجمعاً عليه بما يوافقه ^(٣) ؟ .

قال الغزالي والآمدى ^(٤) : نعم . نظراً إلى أن الحاجة إلى القياس إنما تدعوا عند فقد النص ، والإجماع . وإن لم يقع مسأله ^(٥) بعد بخلاف قول ابن عبدان السابق ^(٦) ، ووافقهما من منع دليلين ^(٧) بمدلول واحد .

(١) هذا قول أبى هاشم الجبائى كما فى - المستصفى ٢ / ٣٣٠ ، والبحر المحيط ٥ / ١١٠ وتشنيف المسامع ٣ / ٢٠٢ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٢٤ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٦٠ - ، وفى - شرح الكوكب المنير ٤ / ١١٢ أبو هاشم ، وأبو زيد - والظاهر أنه أبو زيد الدبوسى رحمه الله .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢٣٣ .

(٣) قوله - بما يوافقه - أى فى حكمه .

(٤) راجع والمستصفى ٢ / ٣٣١ ، والإحكام ٣ / ٢٣٢ .

(٥) قوله - وإن لم تقع مسأله بعد - أى وإن لم تقع مسألة القياس الآن . يعنى أنهما يقولان إذا فقد النص والإجماع فإنه يصار للقياس وإن لم يضطر له بسبب وقوع النازلة التى لا يستفاد حكمها إلا به .

(٦) قوله - بخلاف قول ابن عبدان السابق - أى فإن مفاده أنه لا يصار إلى القياس إلا عند الاضطرار إليه بوقوع نازلة يتوقف ثبوت الحكم فيها عليه . فليست الحاجة عندهما ما ذكره ابن عبدان .

(٧) قوله - من منع دليلين - أى نصين ، أو نصاً وإجماعاً ، فالمراد دليلان ليس أحدهما القياس .

واستدل لذلك أيضا بقضية معاذ^(١) فإنها تفهم امتناع القياس عند وجود النص .

وقال الأكثرون فيما نقله الإمام^(٢) : لا . لأن أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك ، وفائدة القياس في معرفة العلة .

وقد وقع في - جمع الجوامع^(٣) - تناقض في ذلك فقال أولاً : ولا يكون منصوصاً بموافق خلافاً لمجوز دليلين .

ثم قال : ولا يشترط^(٤) انتفاء نص ، أو إجماع يوافقه^(٥) خلافاً للغزالي ، والآمدى^(٦) .

وقد نبه شراحه على تناقضه في ذلك آخرهم الشيخ جلال الدين^(٧) . فلذلك أوردت المسألة واحدة ، وحكيت فيها الخلاف بلا ترجيح .

(١) هو الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضى الله عنه والمراد بقضيته حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن قال له : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو . (أخرجه أبو داود في كتاب الأفضية) . فأخر الاجتهاد وجعله في المرتبة الأخيرة .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٤٣٢ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٢٤ ، والبحر المحيط ٥ / ١٠٨ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٢٨ ، ٢٣٠ .

(٤) قوله - ولا يشترط - أى في الفرع .

(٥) قوله - يوافقه - أى في الحكم أى لا يشترط انتفاء واحد منهما . بل يجوز القياس مع موافقتهما ، أو أحدهما له .

(٦) قوله - خلافاً للغزالي والآمدى - أى في اشتراطهما انتفاءهما مع تجويزهما دليلين على مدلول واحد كما تقدم .

(٧) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢١٧ .

أما نفى نص مخالف له فلا شك في اشتراطه في العمل به ، وإن لم يشترط في صحة القياس في نفسه .

ص : الرابع العلة عند أهل . . . حق معرف وحكم الأصل بها وقال الحنفى ثبت . . . بالنص والسيف يقول الباعث وهى المؤثر لذى اعتزال . . . به وجعل الله للفيزالى

ش : الرابع من أركان القياس العلة وفى تعريفها أقوال :

أحدها - وعليه أهل السنة : - أنها المعرفة للحكم (١) . أى تدل على وجوده لمعنى أنها علامة عليه ، ولا تؤثر فيه لأن المؤثر هو الله .

فالإسكار علة أى علامة على حرمة الخمر ، والنبذ .

وعلى هذا اختلف : هل حكم الأصل ثابت بها أو بالنص ؟ .

فأصحابنا على الأول ، والحنفية على الثانى لأن النص هو المفيد للحكم (٢) .

قلنا لم يفده بقاء كون محله أصلاً يقاس عليه ، والكلام فيه ، والمفيد له العلة إذ هى منشأ التعدية المحققة للقياس .

(١) راجع : نهاية السؤل ٣ / ٣٩ ، والبحر المحيط ٥ / ١١١ ، وغاية الوصول ص ١١٤ ، والسراج الوهاج ٢ / ٨٩١ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٣ .

القول الثاني :- وعليه الآمدى (١) - أنها الباعث على التشريع . بمعنى
اشتمال الوصف على مصلحة صالحة أن يكون المقصود للشارع
من شرع الحكم .

وتبعه ابن الحاجب (٢) .

قال ابن السبكي : ونحن معاشر الشافعية إنما نفسر العلة بالمعرف ،
ولا نفسرها بالباعث أبداً .

ويشدّد النكير علي من يفسرها بذلك لأن الرب تعالى لا يبعثه
شيئ على شيء ومن عبّر من الفقهاء بالباعث أراد أنها باعثة
للمكلف على الامتثال .

نبّه عليه أبي (٣) . انتهى .

الثالث :- وعليه المعتزلة (٤) - أنها المؤثر في الحكم بذاته بناء على أنه يتبع
المصلحة أو المفسدة .

الرابع ، وعليه الغزالي (٥) - أنها المؤثر فيه لا بذاته ولكن يجعل الله تعالى لها
مؤثرة .

وزيّفه الإمام الرازي (٦) بأن الحكم قديم ، والعلة حادثة ، والحادث لا
يؤثر في القديم .

(١) راجع : الإحكام ٣ / ١٨٦ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٣٢ .

(٣) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٢ .

(٤) راجع : البحر المحیط ٥ / ١١٢ ، ونهاية السؤل ٣ / ٣٩ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٦ .

والسراج الوهاج ٢ / ٨٩١ .

(٥) راجع : المستصفى ٢ / ٢٨٠ .

(٦) راجع : المحصول ٢ / ٣٠٨ .

ص : وقد تجي دافعة أو رافعة . . . أو ذات الأمرين بلا منازعة

ش : الوصف المجعول علة أقسام (١) :

أحدها : أن يكون دافعاً للحكم فقط كالعدة تدفع حلّ النكاح من غير الزوج في الابتداء (٢) ، ولا ترفعه في الأثناء (٣) كما لو وطئت بشبهة تعتدّ وهي باقية على الزوجية .

الثاني : أن يكون رافعاً له فقط كالطلاق يرفع الحلّ (٤) ، ولا يدفعه فإنه لا يمنع النكاح بعده .

الثالث : أن يكون رافعاً دافعاً كالرضاع فإنه يدفع حلّ النكاح ، ويرفعه إذا طرأ عليه (٥) .

ص : وصفا حقيقي ظاهراً منضبطاً . . . أو وصف عرفي باطراد شرطاً كذا على الأصح وصفاً لفوي . . . أو حكم شرعي لو حقيقياً نوى

ش : العلة أقسام :

أحدها : أن يكون وصفاً حقيقياً وهو ما يتعلّق بنفسه من غير توقف على عرف أو غيره (٦) كالطعم في باب الربا فإنه متعلّق في نفسه مدرك بالحس .

(١) راجع : اللع ص ١٠٦ والمحصل ٢ / ٤٠٩ ، ونهاية السؤل ٣ / ١١٦ والآيات البيّنات ٤ / ٣٧ .

(٢) قوله - تدفع حلّ النكاح من غير الزوج في الابتداء - أي تدفع حلّة نكاح غير الزوج .

(٣) قوله - ولا ترفعه في الأثناء - أي لا ترفع حلّ نكاح الزوج .

(٤) قوله - يرفع الحلّ - أي حلّ الاستمتاع .

(٥) قوله - ويرفعه إذا طرأ عليه - أي كما إذا عقد لصبي - مثلاً - على رضیعة ثم أرضعت أم الزوج تلك الرضیعة .

(٦) قوله - أو غيره - أي من لغة أو شرع .

وشرطه : أن يكون ظاهراً ^(١) لا خفياً . منضبطاً ^(٢) يتميز عن غيره .

الثاني : أن يكون وصفاً عرفياً .

وشرطه : أن يكون مطرداً لا يختلف بحسب الأوقات ، وإلا لجاز أن لا يكون ذلك العرف حاصلأ في زمنه ^(٣) فلا يجوز التعليل به . ومثل للمطرد بالشرف والخسة في الكفاءة ^(٤) .

الثالث : أن يكون وصفاً لغوياً كتعليل حرمة البنيد بأنه يسمى خمراً كالمشتد من ماء العنب بناء على ثبوت اللغة بالقياس .

وقيل : لا يجوز تعليل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي ^(٥) .

الرابع : أن يكون حكماً شرعياً سواء كان المعلول حكماً شرعياً ^(٦) أيضاً أو حقيقة كتعليل حياة الشعر بحرمة بالطلاق وحله بالنكاح كاليد ^(٧) .

وقيل : لا يجوز التعليل به لأن الحكم معلول فلا يكون علة .

وردَ بأن العلة بمعنى المعرف ، ولا يمتنع أن يعرف حكم حكماً أو غيره .

وقيل : إن كان المعلول حكماً شرعياً جاز التعليل به ، أو حقيقة فلا ^(٨) .

ص : بسيطة أو ذات تركيب وفي ٠٠٠ ثالث الزيد عن الخمس نفى

ش : تنقسم العلة إلى بسيطة وهي : ما لا جزء لها كالإسكار .

(١) يشترط في العلة أن تكون وصفاً ظاهراً ، لذا كانت علة العدة الطلاق لكونه وصفاً ظاهراً

دون علوق المرأة من الرجل أو استقرار منيه في رحمها لخفاء ذلك .

(٢) يشترط في العلة أن تكون وصفاً منضبطاً . لذا كانت علة القصر السفر لانضباطه دون

المشقة لعدم انضباطها .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٣٤ ، والترياق النافع ٢ / ٦٢ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٣٤ ، والترياق النافع ٢ / ٦٢ .

(٥) قوله - سواء كان المعلول حكماً شرعياً - كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه .

(٦) هذا مثال للمعلول الحقيقي .

(٧) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٤ ، والترياق النافع ٢ / ٦٢ .

ومركبة وهى التى لها جزء كالقتل العمد العدوان (١) .

ومنع التعليل بالمركبة قوم .

قال ابن السبكي (٢) : وأمثله كثيرة ، وما أرى للمانع منه مخلصاً إلا أن تتعلق بوصف منه ، ويجعل الباقي شروطاً فيه ، ويؤول الخلاف حينئذ إلى اللفظ (٣) .

وهي ثالث : يجوز التعليل بالمركب بشرط أن لا يزيد على خمسة أوصاف .

قال الإمام (٤) : ولا أعرف لهذا الحصر حجة .

(١) العلة المركبة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : مركبة من صفتين إحداها حقيقة والأخرى إضافية .

(مثالها) : أن يقال : لا يجوز القصاص من أب قتل ابنه لأنه قتل صدر من أب . فالقتل

: وصف حقيقى ، والأبوة صفة إضافية .

الثاني : مركبة من صفتين : إحداها حقيقة والأخرى سلبية .

(مثالها) : أن يقال : يقتضى من المسلم القاتل ذمياً لأنه قتل بغير حق .

فالقتل : صفة حقيقية ، وبغير الحق صفة سلبية .

الثالث : مركبة من صفة حقيقية ، وصفة إضافية ، وصفة سلبية .

(مثالها) : أن يقال : يقتضى من هذا القاتل لأنه قتل عمداً بغير حق .

فالقتل : وصف حقيقى ، والعمد : وصف إضافى ، وبغير حق : وصف سلبى .

راجع كتابنا : تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٥ .

(٣) قوله - ويؤول الخلاف حينئذ إلى اللفظ - أى للاتفاق على أن العلية إنما تكون حيث

توجد جميع أجزاء المركب ، وأنها تنتفى بانتفاء الجزء .

(٤) المذكور فى المحصول ٢ / ٤٠١ - : نقل الشيخ أبو إسحق الشيرازى رحمه الله عن

بعضهم أنه قال : لا يجوز أن تزيد الأوصاف على سبعة . وهذا الحصر لا أعرف له

حجة ١ هـ .

وبالرجوع إلى شرح اللمع للشيرازى ٢ / ٨٣٧ - وجدته يقول : ويجوز أن تكون العلة

ذات وصف واحد ، ووصفين ، وثلاثة وأربعة ، وخمسة ، وأكثر من ذلك ، ولا

ينحصر ذلك بعدد ، ومن الفقهاء من قال : لا يجوز أن تزيد على خمسة أوصاف . =

قال الشيخ (١) جلال الدين : وقد يقال حُجَبِيَّتُهُ الاستقراء من قائله .

ص : وشروط الإلحاق بها أن يشتمل بحكمة تبعته أن يمثل
وشاهداً تصلح للإنابة بها فمر ما قدرى اشتراطه
مانعها وصف وجردى يخل بالحكمة التي عليها تشتمل

ش : للإلحاق بالعلة شروط :

منها : أن يشتمل (٢) على حكمة تبعث المكلف على الامتثال للحكمة ،
وتصلح شاهداً (٣) لإنابة الحكم بها كحفظ النفوس فإنه حكمة يترتب وجوب
القصاص على علقته من القتل العمد إلى آخره (٤) فإن من علم أنه إذا قتل اقتص
منه انكف عن القتل (٥) ، وقد يقدم عليه توطيئاً لنفسه على تلفها ، وهذه
الحكمة تبعث المكلف من القاتل وولى الأمر (٦) على امتثال الأمر الذى هو
إيجاب القصاص بأن يمكن كل منهما وارث القتل من الاقتصاص ، ويصلح
شاهداً لإنابة وجوب القصاص بعلقته فيلحق حينئذ القتل بمقتل بالقتل بمحدد فى
وجوب القصاص لاشتراكهما فى العلة المشتملة على الحكمة المذكورة .

= وهذا غلط لأن العلة شرعية ، فإذا أجاز أن يعلق الحكم فى الشرع على خمسة أوصاف
جاز أن يعلق على ما فوقها ، فلا معنى للحصر ، وهذا لمعنى ، وهو أن الاعتبار بما يدل
عليه الدليل ، ولهذا على السرقة ذات خمسة أوصاف وهو أنه سرق نصاباً من حرز مثله
لا شبهة له فيه ، وهو من أهل القطع ، وعلة الحج ذات أوصاف كثيرة ١ هـ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٦ .

(٢) قوله - أن يشتمل - أى الوصف .

(٣) قوله - وتصلح شاهداً - أى دليلاً ، وسبباً لإنابة الحكم أى تعليقه بعلقته .

(٤) قوله - إلى آخره - أى من كونه عدواناً لمكافئ .

(٥) قوله - انكف عن القتل - أى فكان فى ذلك بقاء حياته ، وحياة من أراد قتله .

(٦) قوله - تبعث الكلف الخ أى المنصف من نفسه الممثل للأمر ، وإلا فقد يتخلف
البعث وولى الأمر هو السلطان أو نائبه .

وقد علم من اشتراط احتمال العلة على الحكمة المذكورة أن مانع العلة وصف وجودى يخلّ بحكمتها كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة عى المدين فإنه وصف وجودى يخلّ بحكمة العلة لوجوب الزكاة المعلق بملك النصاب وهى الاستغناء بملكة فإن المدين ليس مستغنياً بملكه لاحتياجه إلى وفاء ديله به .

ص : ' وأن يكون ضابطاً لحكمة وقيل فى يكون نفس الحكمة ثالثها إن ضُبطت وانتُحلا بالعدم الثبوت لن يُعللا

ش : من شروط الإلحاق بالعلة أن يكون الوصف المعلق به ضابطاً لحكمه كالسفر فى جواز القصر .

ولا يجوز كونه نفس الحكمة كالمشقة (١) فى السفر لعدم انضباطها (٢) .

وقيل : يجوز كونها نفس الحكمة لأنها المشروع لها الحكم .

وعليه الإمام (٣) والبيضاوى .

والثالث : يجوز إن انضبطت لانتفاء المحذور بخلاف ما إذا لم تنضبط كالمشقة .

واختاره الآمدى ، وابن الحاجب ، والهندى (٤) .

(١) قوله - كالمشقة - أى كدفع المشقة .

(٢) قوله - لعدم انضباطها - أى لأنه لا مقدار لها ينافى به الحكم ، وهى تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان .

هذا : وقد نسب الآمدى القول بمنع التعليل بالحكمة إلى الأكثرين - الإحكام ٣ / ١٨٦ - و
وحكاه الزركشى فى - البحر المحيط ٥ / ١٣٣ - عن أبى حنيفة رحمه الله .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٣٨٨ ونهاية السؤل ٣ / ١٠٦ .

(٤) راجع : الإحكام ٣ / ١٨٦ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢١٣ ، وبين المختصر ٣ / ٢٦ ونهاية الوصول ٨ / ٣٤٩٥ .

وهل يجوز أن يكون عديمياً ، والحكم ثبوتى كتعليل قتل المرتد بعدم إسلامه ؟

قولان :

أحدهما :- وهو اختيار الآمدى ، وابن الحاجب ، وصاحب جمع الجوامع (١) - : لا .

والثانى :- وعليه الإمام الرازى والبيضاوى والأكثر (٢) - : نعم . لصحة قولنا ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره .

ويجوز الخلاف فيما جزؤه عديمى لأنه عديمى .

أما تعليل العدمى بمثله ، أو الثبوتى فجائز وفقاً كتعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل ، أو بالإسراف .

(تنبيه)

عقب فى - جمع الجوامع (٣) - المسألة بقوله :- والأضافى عديمى - .

قال الشيخ (٤) : جلال الدين : هذا قول المتكلمين .

قال (٥) : لكن تقدم فى مبحث المانع التمثيل للوجودى بالأبوة وهو صحيح عنده الفقهاء نظراً إلى أنها ليست عدم شئ (٦) ، ومرجع القياس

(١) راجع : الإحكام ٣ / ١٨٩ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢١٤ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٣٩ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٣٩٣ ، والمنهاج بشرح الإسنى ٣ / ١٠٩ ، والتحصيل ٢ / ٢٢٦ ، ومفتاح الوصول للتمسانى ص ١٧٠ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٠ .

(٤) ، (٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٠ .

(٦) قوله - نظراً إلى أنها ليست عدم شئ - أى فالوجودى عند الفقهاء ما ليس العدم داخلاً فى مفهومه .

إليهم (١) فلا يناسب أن يقال فيه والإضافي عدمي . انتهى .
فلذلك حذفته ، ووقع فيه نقل جواز التعليل بالعدمي عن الأمدى ، والمنع
عن الإمام .

قال الشيخ جلال الدين (٢) : وهو سهو انقلب عليه (٣) .
ص : وجاز تعليل بما لا نطلع . . . نحن على حكمته فإن قطع
بنفيها في صورة فالحجة . . . يثبت فيها الحكم للمظنة
والجدليون اتفقوا والقاصرة . . . قوم أبوها مطلقاً مكابره
وقيل لا منصوصة أو مجمع . . . والمرضى جوارها وتنفع
في منع الإحاق وفي المناسبة . . . تعرف واعتضاد نص صاحب
وعند الامثال أى لأجله . . . يزاد أجراً فوق أجر فعله
ولا تتعدى عند كونها محل . . . حكم وخاص جزؤه والوصف جل

ش : يجوز التعليل بما لا نطلع على حكمته كتعليل الربويات بالطعم لأنه لا
يخلو عنها في نفس الأمر .

فإن قطع بانتفائها في بعض الصور فقال الغزالي وصاحبه محمد بن
يحيى (٤) يثبت الحكم فيها للمظنة .

(١) قوله - إليهم - أى الفقهاء .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٣٩ .

(٣) الضمير في قوله - عليه - عائد على تاج الدين السبكي رحمه الله .

هذا والسهو الذى حصل للسبكي هنا هو نسبته للإمام الرازى القول بأنه لا يرى جواز كون
الوصف عدمياً ، والحكم ثبوتياً ، ونسبته للأمدى جواز ذلك ، والعكس هو الصحيح ،
فالأمدى هو الذى يمنع ، والرازى هو الذى يجيز ، وقد صرح السبكي بذلك فى - شرح
المختصر - .

(٤) هو محمد بن يحيى بن منصور أبو سعيد النيسابورى تفقه على الإمام الغزالي ، =

وقال الجدليون (١) : لا يثبت إذ لا عبرة بالمظنة عند تحقق المنة .

مثاله : مَنْ مسكنه على البحر فنزل منه في سفينة قطعت به مسافة القصر في لحظة من غير مشقة يجوز له القصر في سفره هذا على رأيهما دونهم .

وأما التعليل بالعلة القاصرة وهي التي لا تتعدى محلّ النص (٢) ففيها أقوال :
أحدها : المنع مطلقا سواء كانت منصوصة أو مستنبطة (٣) .
حكاه القاضي عبد الوهاب في ملخصه .

الثاني : المنع إن كانت مستنبطة ، والجواز في المنصوصة ، والمجمع عليها .
وعليه الحنفية ، وأبو عبد الله البصري ، وبعض أصحابنا (٤) .
الثالث : الجواز مطلقا وهو الصحيح .

وعليه مالك ، والشافعي ، وأحمد ، واختاره الإمام ، والآمدي ،
وأتباعهما (٥) .

= وصار أكبر تلاميذه ، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان وله مصنفات طيبة منها :
شرح الوسيط ، والإنصاف في مسائل الخلاف توفي رحمه الله سنة ٥٤٨ هـ .
راجع : شذرات الذهب ٤ / ١٥١ ، والأعلام ٧ / ١٣٧ .

(١) الجدليون : نسبة إلى الجدل وهو تعارض يجرى بين متنازعين لتحقيق حق ، أو إبطال باطل أو تقوية ظن .

(٢) قوله - لا تتعدى محلّ النص - أي كما في قولنا : يحرم الربا في البر لكونه برّا وتحريم الخمر لكونها خمرا ، فإن العلة فيها قاصرة لا تتجاوز محلّ النص إلى غيره .

(٣) راجع : البحر المحيط ٥ / ١٥٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) راجع : التلويح على التوضيح ٢ / ٥٥٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٥٢ ، والبحر المحيط ٥ / ١٥٧ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٤٠٣ ، والإحكام ٣ / ٢٠٠ ، ونشر البنود ٢ / ١٣٨ ، ونهاية السؤل ٣ / ١١٠ ، والإبهاج ٣ / ٩٣ .

وقول المانع إنه لا فائدة لها لأن الحكم في الأصل ثابت بغيرها وليس لها فرع لقصورها مردود بأن لها فوائد :

أحدها : معرفة المناسبة بين الحكم ، ومحله فيكون أدعى للقبول . فإن النفس إلى ما تعرف علته أمل .

ثانيهما : أنه إذا عرف قصورها عرف امتناع أن يلحق بذلك المنصوص عليه غيره .

ثالثها : تقوية النص الدال على معلولها بأن كان ظاهراً غير قاطع .
صرح به الإمام في - البرهان (١) .

رابعها : - ذكره السبكي (٢) - أن المكلف بفعل ذلك لأجل تلك العلة فيحصل له أجد قصد الفعل للامتثال ، وأجر قصد الفعل لأجلها لفعله المأمور به . لكونه مأموراً به وللعلة .

ومن صور العلة القاصرة أن يكون محلّ الحكم كتعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة كذلك ، أو جزأه الخاص الذي لا يوجد في غيره كتعليل نقص الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منهما بخلاف العام في غيره كتعليل بخروج النجس من البدن ، أو وصفه الخاص الذي لا يتصف به غيره كتعليل الربا في النقدين يكوئهما قيم الأشياء (٣) بخلاف العام كتعليلة في البر الطعم .

(١) راجع : البرهان ٢ / ١٠٨٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٢ .

(٣) قوله - بكونهما قيم الأشياء - أي حيث يقال : قيمة هذا الشيء عشرة جنيهات مثلاً دون أن يقال : قيمته عشرة ثياب مثلاً .

وهذا بالنسبة للأصل في العرف ، فإن الأصل المتعارف هو التقويم بأحد النقدين دون غيرهما . فسقط ما يقال إنه قد يقع التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصاً بالنقدين .

راجع : حاشية البناني ٢ / ٢٤٢ .

ص : وجوزوا التعليل في المنتخب . . . عند أبي إسحق باسم لقب
وجزماً المشتق والمبنى . . . من الصفات شبه صوري

ش : يجوز التعليل بالاسم اللقب أعني الجامد كتعليل جريان الربا في
النقدين بأنهما ذهب ، وفضة ، وطهورية الماء لأنه ماء ، والتراب بأنه تراب ،
ونجاسة بول ما يؤكل لحمه بأنه بول كبول الأدمى .

هذا ما اختاره في في - جمع الجوامع (١) - تبعاً للشيخ أبي إسحق
الشيرازي (٢) .

واختار الإمام فخر الدين (٣) المنع . بل نقل الانفاق عليه إذ لا أثر للاسم
في الحكم .

وأما المشتق (٤) من الفعل كالسارق ، والقاتل فيجوز التعليل به وفقاً .

وأما المأخوذ من الصفة كالأبيض ، والأسود فهو من علل الأشياء الصورية
فمن احتج بالشبه الصوري احتج به .

ص : وجوز الجمل بعلمتين . . . بل ادعوا وقوعه بتين
وقيل في المنصوص لاما استبطا . . . وعكسه يحكى ولكن غلطاً
وقيل في تعاقب والمبدع . . . رأى إمام الحرمين شرعاً
والآمدى القطع بامتناعه . . . عقلاً إذ المحال في إيقاعه
ش : في تعليل الحكم الواحد بعلمتين مذاهب :

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٣ .

(٢) راجع : اللمع ص ١٠٨ .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٤٠٣ .

(٤) قوله - وأما المشتق - أى وأما اللفظ المشتق .

أحدهما : - وعليه الجمهور - جوازه ووقوعه (١) لأن العلة الشرعية (٢)
علامات ، ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد كالبول ،
واللمس ، والمسّ على الممنوع من الصلاة .

الثاني : الجواز في العلة المنصوصة دون المستنبطة لأن الأوصاف المستنبطة
الصالح كل منها للعلية يجوز أن يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا
يتعين استقلال كل منها بخلاف ما ينص على استقلاله بالعلية .

وعلى هذا ابن فورك ، والغزالي (٣) ، والإمام فخر الدين وأتباعه (٤) .

الثالث : عكسه وهو الجواز في المستنبطة دون المنصوصة لأن المنصوصة
قطيعة فلو تعددت لزم المحال الآتي بخلاف المستنبطة لجواز أن تكون
العلة فيها عند الشارع مجموع الأوصاف .

وهذا القول حكاه ابن الحاجب (٥) ، ولم يذكره في - جمع الجوامع - لقوله
في - شرح المختصر - إنه لم يره لغيره .

(١) راجع : البرهان ٢ / ٨٢٠ والمستصفى ٢ / ٣٤٢ وبيان المختصر ٣ / ٥٣ ، ومجموع
فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ١٦٧ ، والمسودة ص ٤١٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٧١ ،
وفواتح الرحموت ٢ / ٢٨٢ .

(٢) قوله - لأن العلة الشرعية - أى المتعلقة بالأحكام الشرعية .

(٣) القارئ في - المستصفى للغزالي ٢ / ٣٤٢ - يجد أنه رحمه أطلق صريح الجواز في
صدر المسألة إطلاقاً حيث قال : اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين ، والصحيح عندنا جوازه
لأن العلة الشرعية علامة ، ولا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد ١٠ هـ .

ولا ينافيه قوله في - الوسيط - في الكلام على زوائد البيع : الحكم الواحد قد يعمل
بعلتين . لاحتمال إرادة تنزيله على المنصوصة ، أو لأنه أراد ما يريده الفقيه من أن كلا
من الوصفين صالح لإفادة الحكم ، ومراده في - المستصفى - امتناع حصوله العرفان
بكل منهما على حدته ، أو التأثير بكل منهما فيرى أن العلة مؤثرة يجعل الله ،
والحاصل أنه تكلم في كل فن بحسبه فلا تظنه تناقضاً .

راجع : البحر المحيط ٥ / ١٧٦ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٣٨٤ ، ونهاية السؤل ٣ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) راجع : بيان المختصر ٣ / ٥٣ .

وقد نبهت على ذلك من زيادتي .

الرابع : أنه يجوز في التعاقب دون المعية للزوم المحال الآتي لها بخلاف التعاقب لأن الذي يوجد فيه بالثانية مثلاً مثل الأول لا عينه .

الخامس : أنه ممتنع شرعاً مع جوازه عقلاً .

وعليه إمام الحرمين ^(١) . قال : لأنه لو جاز شرعاً لوقع ولو نادراً لكنه لم يقع .

وأجيب على تقدير تسليم اللزوم بمنع عدم الوقوع .

السادس : القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً .

وعليه الآمدى ^(٢) ، وصححه في - جمع الجوامع ^(٣) - للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين فإن الشيء باستناده إلى كل واحد من علتين يستغني عن الأخرى فيلزم أن يكون مستغنياً عن كل منهما وغير مستغن عنه وذلك جمع بين النقيضين .

وأجيب من جهة الجمهور بأن المحال المذكور إنما يلزم في العلل العقلية المفيدة لوجود المعلول . فأما العلل الشرعية التي هي معرفات مفيدة للعلم به فلا .

ومحل الخلاف في الواحد بالشخص . أما الواحد بالنوع المختلف شخصاً فيجوز تعدد العلل فيه بالاتفاق .

صرح به الآمدى ^(٤) ، والهندي كتعليق إياحة قتل زيد برده ، وعمر بالقصاص وخالد بالزنا بعد إحصان .

(١) راجع : البرهان ٢ / ٨٣١ .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢١٨ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٦ .

(٤) راجع : الإحكام ٣ / ٢١٩ .

وعلى المنع حيث قيل به فى الأول ما يذكره المجيز من التعدد .

وقيل : العلة فيه مجموع الأمرين .

وقيل : أحدهما لا بعينه .

وقيل : يتعدد الحكم أيضا . فالحكم المستند إلى واحد غير المستند إلى آخر وإن اتفقا نوعا (١) .

ص : وجاز حكمان بعلّة ولو ٠٠ تضادا والمنع والفَرْقَ حكْمًا

ش : هل يجوز تعليل حكمين بعلّة واحدة ؟

فيه مذاهب :

أحدها - وهو الصحيح - : نعم (٢) سواء كان فى الإثبات كالسرقة فإنها علة للقطع زجراً للشارق حتى لا يعود ، ولغيره حتى لا يقع فيها ، وللتغريم زجراً لصاحب المال ، أم فى النفى كالحيض علة لتحريم الصلاة ، والصوم ، والطواف والقراءة .

الثاني : لا (٣) .

والثالث : الجواز إن لم يتضادّا كما تقدم (٤) ، والمنع إن تضادّ كأن يكون مبطلا بشيئ مصححاً من غير وكالتأييد علة لبطلان الإجازة ، وصحة البيع لأن الشئ الواحد لا يناسب المتضادين .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٦ .

(٢) راجع : الإحكان ٣ / ٢٢٠ ونهاية السؤل ٣ / ١١٧ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٢٨ ، والبحر المحيط ٥ / ١٨٣ .

(٣) قوله - لا - أى لما فى ذلك من تحصيل الحاصل .

وهذا قول جمع يسير كما فى - شرح الكوكب المنير ٤ / ٧٧ -

(٤) قوله - كما تقدم - أى فى مثال الحيض فإنه علة لتحريم الصلاة والصيام ، والطواف ، وقراءة القرآن ، وغيرها ..

ص : ومن شروطه كما تقرراً ٠٠ أن لا يرى ثبوتها مؤخراً
عن حكم الأصل عندنا وأن لا ٠٠ تعود بالإبطال فيه أصلاً
وأن تعد عليه باغصوص ٠٠ لا بالعموم الخلف في النصوص

ش : من شروط الإلحاق بالعلة وصرحت به لطول الفصل : أن لا يكون ثبوتها
متأخراً عن ثبوت حكم الأصل لأن المعارف للشيء لا يتأخر عنه (١) .
ولم يشترطه قوم من أهل (٢) العراق فجوزوا تأخيرها (٣) كما يقال عرق
الكلب نجس كلعابه لأنه مستقذر . فإن استقذره إنما يثبت بعد ثبوت نجاسته .
ومنها : ألا تعود على الأصل (٤) الذي استنبطت منه بالإبطال لأنه
منشؤها . فإبطالها له إبطال لها كتعليل الحنيفة وجوب الشاة في الزكاة بدفع
حاجة الفقير . فإنه مجوز لإخراج قيمة الشاة وذلك مفض إلى عدم وجوبها على
التعيين بالتخير بينها وبين قيمتها .

وهل يشترط أن لا تعود عليه بالتخصيص ؟

-
- (١) قوله - لأن المعارف للشيء لا يتأخر عنه - أي سواء فسرت العلة بالبائع أم المعارف
لأن البائع على الشيء ، أو المعارف له لا يتأخر عنه .
(٢) وقد نقل الزركشي في - البحر المحيط ٥ / ١٤٧ - عن الأستاذ أبي منصور حكاية قول
بالجواز عن بعض الشافعية .
(٣) قوله - فجوزوا تأخيرها - أي بناء على أن العلة بمعنى المعارف كما ذكر ذلك الشيخ
جلال الدين المحلى في - شرحه على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٧ - وصرح به أيضاً
الصفى الهندي في - نهاية الوصول ٨ / ٣٥٥١ - حيث قال : المشهور أنه لا يجوز تعليل
الحكم بعلة متأخرة عنه في الوجود .
وقيل : بجوازه ، وهو الحق إم أريد بالعلة المعارف لأنه لا يمتنع تأخر المعارف عن
المعرف .

- وإن أريد بالعلة البائع أو الموجب سواء كان بجعل الشارع أو بذاته فلا ١٠ هـ .
(٤) قوله - ألا تعود على الأصل - المراد بالأصل هنا هو الحكم وليس المراد به المقيس عليه
بدليل قوله بعد ذلك - الذي استنبطت منه - .

قولان (١) للشافعي :

أحدهما : نعم .

والثاني : لا .

مثال ذلك : تعليل الحكم في آية ﴿ أو لامستم النساء ﴾ (٢) بأن اللبس مظنة الاستمتاع (٣) فإنه (٤) يخرج من النساء المحارم فلا ينقص لمسهن الوضوء (٥) كما هو أظهر قولى الشافعي .

والثاني : ينقض عملاً بالعموم (٦) .

وتعليل الحكم في حديث النهي عن بيع اللحم بالحيوان (٧) فإنه بيع الربوى بأصله فإنه يقتضى جواز البيع بغير الجنس من مأكول وغيره كما هو أحد قوليه أيضاً لكن أظهرها المانع نظراً للعموم .

ولاختلاف الترجيح في الفروع أطلق في جمع الجوامع (٨) - القولين ، وتبعته في النظم .

ولا يشترط أن لا تعود عليه بالتعميم وفاقاً كتعليل الحكم في حديث

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٨ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٢٣٦ ، والترياق النافع ٢ / ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، ورقم ٦ من سورة المائدة .

(٣) قوله - مظنة الاستمتاع - أى الالتذاد المثير للشهوة .

(٤) الضمير في قوله - فإنه - للتعليل .

(٥) قوله - فلا ينقص لمسهن الوضوء - أى لعدم حصول الالتذاد به .

(٦) قوله - عملاً بالعموم - أى عموم الآية الكريمة حيث تشمل الأجنبية والمحارم .

(٧) روى سمرة بن جنوب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم نسيته .

رواه مالك في الموطأ كتاب البيوع باب - بيع الحيوان باللحم - .

(٨) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٨ .

الصحيحين - لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان (١) - بتشويش الفكر فإنه يشمل غير الغضب أيضاً .

ص : وَأَنْ مُسْتَبْطَها ما ورداً مُعارضاً بما ينافي وجداً
في الأصل لا الفرع لنا وأن لا تنافي إجماعاً ونصاً يتلى
ولم تزد على الذى حواه إن خالف المزيد مقتضاه
وأن تكون ذات تعيين فلا تعليل بالمبهم أو وصفاً جلاً
غير مقدر وغير شامل دليلها بحكم فرع حاصل
بجهة العموم واخصوص والخلف في الثلاث عن نصوص

ش : من شروط الإلحاق بالعلة : أن لا يعارضها إذ كانت مستنبطة وصف منافي لمقتضاها موجود في الأصل إذ لا عمل لها مع وجوده إلا بمرجح (٢) .

ومثله ابن السبكي بقول الحنفى في نفى التبييت (٣) في رمضان صوم عين (٤) فيتأدى بالنية قبل الزوال (٥) كالنقل (٦) فيعارضه الشافعى فيقول صوم فرض (٧) فيحتاج فيه ولا يبنى على السهولة .

(١) حديث صحيح .

أخرجه البخارى في كتاب الأحكام باب - هل يقضى أو يفتى وهو غضبان - .
وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية باب - كراهة قضاء القاضى وهو غضبان -
وأخرجه أحمد في المسنده ٣٦ ، ٣٨ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٤٩ .

(٣) قوله - في نفى التبييت - أى فى الاستدلال على نفى التبييت فى صوم رمضان .

(٤) قوله - صوم عين - أى مطلوب من كل عين أى ذات وهذا هو العلة المستنبطة .

(٥) قوله - فيتأدى بالنية قبل الزوال - هو الحكم .

(٦) قوله - كالنقل - هو الأصل المقيس عليه .

(٧) قوله - صوم فرض - هو المعارض المنا فى لمقتضى العلة المستنبطة .

قال الشيخ جلال الدين ^(١) : وهو مثال للمعارض في الجملة ، وليس منافيا ولا موجوداً في الأصل ^(٢) .

قيل : ويشترط أيضاً أن لا يكون المنافى موجوداً في الفرع لأن المقصود من ثبوت الحكم في الفرع ، ومع وجود المنافى فيه المستند إلى قياس آخر لا يثبت ^(٣) .

ومثله ابن السبكي ^(٤) بقولنا في مسح الرأس : ركن في الوضوء فيسن تثليثه كغسل الوجه ^(٥) . فيقول المعارض : مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف . قال الشيخ جلال الدين المحلى ^(٦) : وهو مثال للمعارض في الجملة ، وليس منافيا ^(٧) .

قال : وإنما ضعفوا هذا الشرط ، إن لم يثبت الحكم في الفرع عند انتفائه لأن الكلام في شروط العلة ، وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع كما تقدم في قوله : وتقبل المعارضة فيه إلى آخره .

ولا يقدح في صحة العلة في نفسها .

وخرج بالمنافى غيره فلا يشترط انتفاؤه .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٩ .

(٢) قوله - ولا موجوداً في الأصل - أي لأن الفريضة التي عارضت العينية ليست موجودة في النقل .

حاشية البناني ٢ / ٢٤٩ .

(٣) ، (٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٩ .

(٥) قوله - فيسن تثليثه كغسل الوجه - أي بجامع الركنية في كل .

فقوله - ركن في الوضوء - هو العلة المستنبطة ، وقوله - فيسن تثليثه - هو الحكم ، وقوله - كغسل الوجه - هو الأصل المقيس عليه ، والوصف المعارض به هذه العلة

هو قول المعارض :- مسح - .

(٦) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٩ .

(٧) قوله - وليس منافيا - أي لأنه لاننا في بين الركن والمسح .

ومن شروط الإلحاق أيضا : أن لا تخالف العلة نصاً ولا إجماعاً لأنهما يقدمان على القياس كقول الحنفى : المرأة مالكة لبعضها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياساً على بيع سلعتها (١) . فإنه مخالف لحديث - أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل (٢) - .

وكقياس صلاة المسافرين على صومه فى عدم الوجوب بجامع السفر المشق فإنه مخالف للإجماع على وجوب أدائها عليه .

ومن شروط الإلحاق أيضا : أن لا تتضمن العلة زيادة على النص (٣) إن نافت الزيادة مقتضاه . بأن يدل النص على عليه وصف ويزيد الاستنباط قيماً فيه (٤) منافياً للنص فلا يعمل بالاستنباط لأن النص مقدم عليه .

ومنها : أن تكون العلة وصفاً معيناً لأنها (٥) منشأ التعدية (٦) المحققة

(١) السلعة - بالكسر - سلعة المتاع ، والسلعة - بالفتح - الشجة فى الرأس .

راجع : لسان العرب مادة - سلع - .

(٢) أخرجه أبو داود فى كتاب النكاح باب - فى الولى - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب النكاح باب - ما جاء لانكاح إلا بولى - .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب النكاح باب - لانكاح إلا بولى - .

وأخرجه أحمد فى المسند ٦ / ٦٦ ، ١٦٦ .

(٣) قوله - زيادة على النص - أى الإجماع .

(٤) قوله - ويزيد الاستنباط قيماً فيه - أى فى الوصف منافياً للنص أى لحكمه .

قال البنائى رحمه الله : ولم يمثل له هنا ، ولا فى العضد ، ويمكن التمثيل له بأن بنص

على أن عتق العبد الكتابى لا يجزئ للكفره ، فيعمل بأنه عتق كافر يتدين بدين . فهذا

القيد يتنافى حكم النص المفهوم منه ، وهو إجزاء عتق المؤمن المفهوم من المخالفة ،

وعدم إجزاء المجوس المفهوم بالموافقة الأولى ١٠ هـ .

حاشية البنائى ٢ / ٢٥١ .

(٥) قوله - لأنها - علة لاشتراط التعيين فى العلة .

(٦) قوله - منشأ التعدية - أى الحمل ، والإلحاق .

للقياس (١) الذى هو الدليل ، ومن شأن الدليل أن يكون معيناً فكذا منشأ المحقق له .

وقيل : يجوز أن يكون وصفاً مبهماً (٢) .

ومنها : أن لا تكون وصفاً مقدراً أى مفروضاً (٣) لا حقيقة مشتركة بين المقيس والمقيس عليه لحصول المقصود به له كتعليل جواز التصرف بالبيع ونحوه بالملك الذى هو معنى مقدّر (٤) .

وجوز الفقهاء التعليل به (٥) .

ومنها : أن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصومه للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل كحديث مسلم - الطعام بالطعام مثلاً بمثل (٦) - فإنه دالّ على عليه الطعم فلا حاجة فى إثبات روية التفاح إلى قياسه على البر بجامع الطعم للاستغناء عنه بعموم الحديث (٧) .

وكحديث ابن ماجه : - من قاء أو رعف فليتوضأ (٨) - فإنه دالّ على

(١) قوله - المحقق للقياس - أى متى وجدت وجدت هويته الخارجية التى هى الإلحاق .

(٢) عللوا جواز ذلك بأن المبهم المشترك يحصل المقصود .

(٣) قوله - مفروضاً - أى وجوده .

(٤) راجع : البحر المحيط ٥ / ١٤٨ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٩٠ ، وشرح تنقيح الفصول

ص ٤١٠ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٨ ، والترىاق النافع ٢ / ٧٦ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٤٠٧ ، والتحصيل ٢ / ٢٣٣ .

(٦) حديث صحيح .

أخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب - بيع الطعام مثلاً بمثل - .

وأخرجه أحمد فى المسند ٦ / ٤٠٠ .

(٧) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٢٩ ، ونهاية السؤل ٣ / ١١٧ .

(٨) أخرجه ابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة باب - ما جاء فى البناء على الصلاة - .

وفى الزوائد : فى إسناده إسماعيل بن عياش ، وقد روى عن الحجازيين وروايته عنهم

ضعيفة .

عليه الخارج النجس في نقص الوضوء فلا حاجة للحنفى إلى قياس القبيء أو الرعاف على الخارج من السلبين في نقص الوضوء بجامع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص الحديث .

وقيل : لا يشترط ذلك لأن الاستغناء عن القياس بالنص لا يوجب إلغاءه لجواز دليليه على مدلول واحد (١) .

ص : وليس شرطاً كونها في الفرع ٠٠ أو حكم الأصل ثابتاً بالقطع ولا انتفاء مذهب الصحابي ٠٠ مخالفاتها على الصواب

ش : لا يشترط كون العلة في الفرع موجوده على وجه القطع ، ولا كون حكم الأصل ثابتاً بالقطع أيضاً من كتاب أو سنة متواترة بل يكفي الظن بهما لأنه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل .

وقيل : يشترط ذلك لأن الظن يضعف بكثرة المقدمات (٢) فربما يضمحل (٣) فلا يكفي .

ولا يشترط أيضاً انتفاء مخالفة مذهب الصحابي للعلة لأن قوله ليس بحجة وعلى تقدير حجتيه فليس أرجح من القياس .
وقيل : يشترط ذلك (٤) .

= وقال الذهبي في - المغنى في الصغفاء ١ / ١٣٩ - إسماعيل بن عياش أبو عتيه عالم أهل حمص صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز .

قال أحمد : ماورى عن الشاميين صحيح ، وما روى عن الحجازيين فليس بصحيح ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وضعفه النسائي ، وثقه ابن معين .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٥٣ ، والترياق النافع ٢ / ٧٧ .

(٢) المراد بالمقدمات هنا : ظن حكم الأصل ، وظن علية الوصف الحاصل بالاستنباط وظن وجودها في الفرع .

(٣) اضمحل الشيء و اضمحن - على البذل - عن يعقوب ، و اضمحن - على القلب - كل ذلك : ذهب . راجع : لسان العرب مادة - ضمحل - .

(٤) راجع : المستصفى ٢ / ٣٤٩ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٩٩ ، وتيسير التحرير ٤ / ٩ .

ص : أَمَا انْتِفَاءُ مُعَارِضٍ فَمَبْنِيٌّ . . . عَلَى جَوَازِ عِلَّتَيْنِ أَعْنَى
وَصِفَاءِ لَهَا يَصْلَحُ لَا مَنَافِي . . . لَكِنْ يُوَوَّلُ الْأَمْرَ لَاخْتِلَافٍ
كَالطَّعْمِ مَعَ كَيْلٍ يَبْرُلُ مَنَافٍ . . . وَفِي كِتْفَاحٍ يُوَوَّلُ لِلْخِلَافِ

ش : تَقْدِمُ اشْتِرَاطُ انْتِفَاءِ الْمُعَارِضِ الْمَنَافِي عَنِ الْعِلَّةِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَنَافِي فَاشْتِرَاطُهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ (١) . إِنْ جَوَّزْنَاهُ - وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ - لَمْ
نَشْرُطْهُ وَإِلَّا شَرْطْنَاهُ .

وَالْمُرَادُ بِالْمُعَارِضِ الْمَذْكُورِ وَصْفٌ صَالِحٌ لِلْعِلَّةِ كَصِلَاحِيَةِ الْمُعَارِضِ -
بِفَتْحِ الرَّاءِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ غَيْرِ مَنَافٍ لَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَصْلِ
لِكُونِهِ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَضَادَّ ، وَلَكِنْ يُوَوَّلُ الْأَمْرَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ بَيْنِ
الْمُتَنَازِلِينَ فِي الْفَرْعِ وَذَلِكَ كَالطَّعْمِ مَعَ الْكَيْلِ فِي الْبِرِّ فَإِنْ كِلَا مِنْهُمَا صَالِحٌ
لِلْعِلَّةِ الرِّبَا فِيهِ ، وَلَئِنَّا فِي بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ .

وَيُوَوَّلُ الْأَمْرَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ بَيْنِ الْمُتَنَازِلِينَ فِي التَّفَاحِ . فَعِنْدَ الْمُعَلِّ
بِالطَّعْمِ هُوَ رِبْوَى كَالْبِرِّ ، وَعِنْدَ الْمُعَلِّ بِالْكَيْلِ لَيْسَ بِرِبْوَى فَيَحْتَاجُ كُلُّهُ فِي ثُبُوتِ
مَدْعَاهُ مِنْ أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ إِلَى تَرْجِيحِهِ عَلَى الْآخَرِ (٢) .

ص : وَلَيْسَ نَقْيُ الْوَصْفِ عَنْ فَرْعٍ لَزِمَ . . . مُعْتَرِضاً وَقِيلَ لَزِمَ وَالتَّرْمِ
ثَالِثُهَا إِنْ ذَكَرَ الْفَرْقَ وَلَا . . . إِبْدَاءُ أَصْلٍ شَاهِدٍ فِيمَا اعْتَلَى

ش : لَا يَلْزِمُ الْمُعْتَرِضُ نَقْيُ الْوَصْفِ الَّذِي عَارِضٌ بِهِ عَنِ الْفَرْعِ بَأَنْ يَقُولَ مِثْلًا
فِيمَا تَقْدِمُ وَلَيْسَ الْكَيْلُ مَوْجُوداً فِي التَّفَاحِ لِحَصُولِ مَقْصُودِهِ مِنْ هَدْمِ مَا

(١) رَاجِعُ : الْبِرْهَانُ ٢ / ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْجَلَالِ ٢ / ٢٥٣ ، وَالتَّرْيَاقُ
الْناْفَعُ ٢ / ٧٨ .

(٢) رَاجِعُ : جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْجَلَالِ ٢ / ٢٥٤ ، وَتَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ ٣ / ٢٤٦ ، وَالتَّرْيَاقُ
الْناْفَعُ ٢ / ٧٨ .

جعله المستدل العلة بمجرد المعارضة (١) .

وقيل : يلزمه ذلك ليفيد انتفاء الحكم عن الفرع الذى هو المقصود (٢) .

وقيل : إن صرح بالفرق بين الأصل ، والفرع فى الحكم فقال مثلاً : - لا ربا فى التفاح بخلاف البر - وعارض عليه الطعم فيه لزمه ذلك لالتزامه إياه بتصريحه بالفرق فعليه الوفاء به ، وإن لم يلتزمه ابتداء بخلاف ما إذا لم يصرح به (٣) .

ولا يلزمه أيضا إبداء أصل يشهد لما عارض به بالاعتبار لأن حاصل اعتراضه نفى الحكم فى الفرع لعدم العلة ، أو صدق المستدل عن التعليل بذلك الوصف لجواز تأثير هذا ولم يدع عليه ما أبداه حتى يحتاج لشهادة أصل (٤) .

وقيل : يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كأن يقول العلة فى البر الطعم دون الوقت بدليل الملح فالتفاح مثلا ربوى (٥) .

ص : للمعدل الدفع للمواربة ... بالمنع والقدر والمطالبة
بكونه مؤثرا والشبهة ... إن لم يكن سبب وتقسيم به
وبيان أن ما عده فى ... صورة استقل لو هذا يفى

(١) راجع : البحر المحیط ٥ / ٣٣٦ وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٩٦ وغاية الوصول ص ١١٨ والترياق النافع ٢ / ٧٨ .

(٢) راجع : المنحول ص ٤١٦ وفواتح الرحموت ٢ / ٣٤٨ ، وإرشاد الفحول ص ٢٣٢ .

(٣) هذا القول هو المختار عند الآمدى ، وابن الحاجب .

راجع : الإحكام ٣ / ٨٢ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٧٢ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٥٥ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٢٤٨ ، والترياق النافع ٢ / ٧٩ .

(٥) رد هذا القول من قبل أصحاب القول الأول بأن مجرد معارضته بوصف صالح للعلة

كاف فى المقصود من الهدم ، والتعرض لحكم الفرع زيادة استظهار .

راجع : الترياق النافع ٢ / ٧٩ .

بظاهري عام إذا لم يعترض . . . نعيمه وإن يقل للمعترض
قد بث الحكم بهام انتفا . . . وصفك فالدفع بهذا ما كفى
إن لم يكن مع ذاك وصف المستدل . . . وقيل مطلقا وقال ينخل

ش : للمستدل دفع المعارضة بأوجه (١) :

أحدها : المنع أى منع وجود الوصف المعارض به فى الأصل كأن يقول فى
دفع معارضة القوت بالكيل فى شئ كالجوز لا نسلم أنه مكيل لأن
العبرة بعادة زمن النبى ﷺ ، وكان إذ ذاك موزوناً ، أو معدوداً .

ثانيها : القدح فى عليّة الوصف المعارض به ببيان أنه خفى أو غير منضبط أو
عدمى ، أو غير ذلك من مفسدات العلة (٢) .

ثالثها : أن يطالب المعترض ببيان تأثير الوصف الذى أبداه إن كان مناسباً
أو شبهه إن كان غير مناسب .

ويختص هذا الوجه بما إذا لم يكن الطريق الذى أثبت به المستدل الوصف
سبباً وتقسيماً (٣) . فإذا كان كذلك فليس له المطالبة بالتأثير فإن مجرد الاحتمال

(١) المرجع السابق .

(٢) أى ليس المراد مطلق القدح ، وإلا لدخل فيه المنع المذكور قبله ، والمطالبة بالتأثير ،
والشبه المذكور بعده ، فإن كلا منهما قدح ، وإنما المراد خصوص القدح فى العليّة
بإفسادها .

(مثال القدح باغفاء) : أن يعمل المستدل مثلاً وجوب الحد فى الزنا بإيلاج فرج فى
فرج محرم شرعاً مشتهى طبعاً ، فيقول المعارض العلة إنما هى العلق ، فيقدح المستدل
فى هذه العلة بكونها خفية .

(ومثال القدح بعدم الانضباط) : أن يعمل المستدل جواز القصير بسفر أربعة برد ، فيقول
المعارض إنما العلة المشقة ، فيقدح المستدل فى هذه العلة بكونها غير منضبطة .

(٣) السبر والتقسيم : طريق من الطرق الدالة على العلية وسيأتى الكلام من هذه الطرق
كلها إن شاء الله تعالى .

كاف في دفع السبر . فعليه بيان الحصر فيما ذكره بطريقة .
وإعادة الباء فيه في النظم وأصله لدفع إيهام عود الشرط لما قبله .
ومن أمثله : أن يقال لمن عارض القوت بالكيل لم قلت إن الكيل
مؤثر (١) ؟ .

رابعها : أن يبين أن ما عدا الوصف الذي ذكره المعارض مستقل في صورة من
الصور . إما بإجماع أو بنص ظاهر فيبطل به كونه وصف المعارض
في موضع التعليل لئلا يلزم إلغاء المستقل ، واعتبار غيره .

وشرط هذا الوجه أن لا يتعرض المستدل للتعميم ، فإن تعرض له فقال
في حديث - الطعام بالطعام (٢) - فتثبت ربوّة كل مطعم خرج عما نحن فيه
من القياس الذي هو بصدد الدفع عنه إلى النص .

وإعادة الباء هنا في النظم وأصله لاختصاصه بالشرط كما تقدم .

ولو قال المستدل للمعارض : ثبت الحكم في هذه الصورة (٣) مع انتفاء
وصفك الذي عارضت به وصفى عنها لم يكف ذلك في الدفع إن لم يكن
وصف المستدل موجوداً فيها مع انتفاء وصف المعارض عنها لاستوائهما في
انتفاء وصفيهما (٤) .

(١) قوله - لم قلت إن الكيل مؤثر - أي فيجيبه ببيان أنه مؤثر بالدليل ، وإلا اندفعت
المعارضة .

قاله البنانى فى الحاشية ٢ / ٢٥٦ .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) قوله - تثبت الحكم فى هذه الصورة - أى بدليل آخر .

(٤) صورة المسألة : أن يقول المستدل يحرم الربا فى التمر - مثلاً - لعل القوت
والادخار ، فيقول المعارض بل لعل الوزن ، فيقول المستدل ثبت الحكم مع انتفاء
وصفك فى الملح .

فهذا الدفع غير كاف لاستواء المستدل ، والمعارض فى انتفاء وصفيهما عن الصورة
المنقوض بها وهى الملح

فإن وجد وصف المستدل فيها كفى فى الدفع بناء على امتناع تعليل الحكم بعلتين .

وقيل : لا يكفى مطلقا وإن وجد فيها وصف المستدل بناء على جواز التعليل بعلتين (١) .

قال ابن السبكي فى - جمع الجوامع (٢) - عندى أن المستدل ينقطع بما قاله لا اعترافه فيه بإلغاء وصفه (٣) حيث ساوى وصف المعارض فيما قدح هو به فيه (٤) .

ص : ثم إذا معترض أبدى خلف . . . ملغى فذا تعدد الوصف عرف
فائدة الإلغاء زالت إلا . . . أن يلغى المبدى من استدلال
لا بقصوره وضعف المعنى . . . إن سلم المظنة اللذ تعنى
وقيل يكفى فيهما وهل كفى . . . رجحان وصف المستدل اختلفا

ش : إذا أبدى المعارض فى الصورة التى ألغى فيها المستدل وصفه وصفاً آخر يخلف الوصف الذى ألغاه المستدل ، ويقوم مقامه سمي ذلك تعدد الوضع لتعدد ما وضع أى بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر وزالت بما أبداه فائدة الإلغاء الذى حصل من المستدل من سلامة وصفه عن القدح فيه .

(١) راجع : المختصر بشرح العنصر ٢ / ٢٧٣ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٥٨ .

(٣) قوله - لا اعترافه فيه بإلغاء وصفه - الخ . أى لأن المستدل قصد بمعارضة المعارض بتخلف وصفه إسقاطه وإبطاله ، فإذا كان ذلك التخلف موجوداً عنده فى وصفه أيضاً فقد اعترف بسقوطه وبطلانه أيضاً .

قال البنائى فى - حاشية ٢ / ٢٥٨ - .

(٤) قوله - فيما قدح هو به فيه - ضمير - هو - للمستدل ، وضمير - به - لما ، وضمير -

فيه - لوصف المعارض ، والتقدير حيث ساوى وصف المستدل وصف المعارض فى انتفاء قدح به المستدل فى وصف المعارض .

مثاله : قولنا في تأمين العبد حربياً : أمان مسلم عاقل فيصبح كالحر (١) .

فيدعى المعارض أن الحرية جزء علة ، وأن العلة أمان المسلم العاقل الحر فإن الحرية مظنة الفراغ للنظر فيلغيا المستدل بالمأذون له في القتال فإن الحنية وافقونا على صحة أمانه .

فيقول المعارض : خلف الإذن الحرية في هذه الصورة . فإن الإذن مظنة لبذل الوسع في النظر إذ لا شغل له .

فإن عاد المستدل وألغى الخلف أيضا بما يخرج عن درجه اعتباره لم تنزل فائدة إلغائه الأول ، وله الإلغاء حينئذ بأي طريق إلا طريقين (٢) :

أحدهما : دعوى أن الخلف قاصر فإن قصوره لا يخرج عن صلاحية العلة لجواز التعليل بالقاصرة (٣) .

وقيل : له الإلغاء به بناء على امتناع التعليل بها .

الثاني : دعوى ضعف المعنى في الوصف الذي عارضه مع تسليمه وجود المظنة لأن ضعف معناه لا يضر بعد ثبوت المظنة التي بها التعليل (٤)

وقيل : يكفي بناء على أنه يؤثر في المظنة .

(١) قوله - كالحر - أي بجامع الإسلام والعقل فإنهما مظهران لإظهار مصلحة الإيمان من بذل الإيمان .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والترياق النافع ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) مثال إلغاء الخلف المذكور بدعوى قصوره : ما لو جعل المعارض الخلف في التفاح بدل الوزن كونه تفاحاً - مثلاً - فيلغيه المستدل بكونه قاصراً على التفاح .

(٤) (مثاله) : لو قال المعارض العلة عندى في جواز القصر للمسافر مفارقة أهله ، فيلغى المستدل هذه العلة بوجود الحكم في صورة مع انتفائها ، فإن المسافر بأهله يجوز له القصر كغيره ، فيقول المعارض خلف هذه العلة مظنة المشقة ، فيدعى المستدل ضعف معنى المظنة كضعف المشقة للمسافر إذا كان ملكاً - مثلاً - .

راجع : حاشية البنانى ٢ / ٢٥٩ .

وهل يكفى فى دفع المعارضة رجحان وصف المستدل على الوصف الذى أبداه المعارض بوجه من وجوه الترجيح لكونه أنسب منه أو أشبه فيه ؟ .

قولان بناء على التعليل بعلتين .

إن جَوَزه لم يكلف لجواز أن يكون كل من الوصفين علة ، وإن لم نجوزه كفى .

وقد رجح ابن الحاجب (١) الأول بناء على ترجيح الجواز ، وابن السبكي (٢) الثانى بناء على ترجيح المنع .

ص : وباختلاف الجنس للحكمة قد . . . يأتى اعتراض مع كونه اتحد ضابط أصله وفرع فيصّر . . . لحذفه خصوصه عن اعتبار

ش : قد يتحد الضابط المذكور فى الأصل والفرع (٣) ومع ذلك فيعترض بأن جنس المصلحة فيهما مختلف كقولنا فى اللواط : إبلاج فرج فى فرج مشتهى محرم شرعاً فيوجب الحد كالزنا . فيعترض بأن الضابط وإن اتحد فيهما لكن الحكمة مختلفة . فإن حكمة الفرع الصيانة عن زديلة اللواط ، وفى الأصل دفع اختلاط الأنساب فيتفاوتان فى نظر الشرع فنيط الحكم بإحدهما دون الأخرى .

ويجاب عن ذلك بحذف خصوص الأصل وهو اختلاط الأنساب فى هذا المثال عن درجة الاعتبار بطريق من الطرق (٤) فتبقى العلة القدر المشترك .

ص : وإن تك العلة فقد شرط أو . . . وجود مانع فجعلهم رأوا يلزم من ذاك وجود المقتضى . . . والفخر والسبكي ذالا يرتضى

(١) راجع : المختصر بشرح العنصر ٢ / ٢٧٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٦٠ .

(٣) قوله - قد يتحد الضابط المذكور فى الأصل والفرع - أى القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما لأنه يضبطهما .

(٤) قوله - بطريق من الطرق - أى الدالة على العلية .

ش : إذا كانت علة انتفاء الحكم فقد شرط كانتفاء وجوب رجم البكر لعدم الإحصان الذي هو شرط وجوب الرجم ، أو وجود مانع كانتفاء وجوب القصاص على الأب لمانع الأبوة فهل يلزم من ذلك وجود المقتضى ؟
 الجمهور : نعم . ومنهم الآمدي . إذ لو جاز انتفاؤه كان انتفاء الحكم حينئذ لانقائه لا لما فرض من فقد الشرط أو انتفاء المانع (١) .
 والإمام فخر الدين (٢) ، وتبعه في - جمع الجوامع (٣) - : لا . لجواز أن يكون له أيضا لجواز دليلين على مدلول واحد .

مَسَائِلُ الْعِلَّةِ

ص : الأول الإجماع فالنصرُ العلي . . . مثل لَعَلِّهِ كَذَا ثُمَّ يَلِي
 لِسَبِّ وَبَعْدُ مِنْ أَجْلِ فَكَيْ . . . وَمَعَهَا إِذَا أَوْ الظَّاهِرُ أَيْ
 كَاللَّامِ فَإِضْمَارُ قَالِبًا قَالِفًا . . . مِنْ شَارِعٍ فَمَنْ فَقِيهِ يَلْقَى
 رَأَوْ فَقِيْرِهِ وَمِنْهُ فَاقْتَفَى . . . إِنْ وَاذَّ وَمَا مَضَى فِي الْأَحْرِفِ

ش : المراد بمسالك العلة الطرق الدالة على كون الوصف علة .
 فأولها : الإجماع . كالإجماع على أن العلة في حديث الصحيحين - لا يحكم
 أحد بين اثنين وهو غضبان (٥) - تشويش الغضب للفكر .

(١) قوله - بطريق من الطرق - أي الدالة على العلية .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢٢٤ ، والبحر المحيط ٥ / ١٦٩ ، والترتياق النافع ٢ / ٨٤ .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٤١٠ ، ونهاية السؤل ٣ / ١١٦ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٦١ .

(٥) تقدم تخريجه قريبا .

وقدّم على النص - كما صنع ابن الحاجب (١) - لتقدمه عليه عند التعارض وعكس البيضاوى (٢) لأن النص أصل الإجماع .

الثاني : النص . وهو قسمان .

صريح ويعبّر عنه بالقاطع كما فعل البيضاوى (٣) : وهو ما لا يحتمل غير العلية بأن دلّ عليها بالوضع من غير احتياج إلى نظر واستدلال .

وهو مراتب :

أعلاها : أن يرد في النص لعلّة كذا ، ويليه أن يقال لسبب كذا ، ويليه من أجل كذا كقوله تعالى ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ﴾ (٤) وقوله ﷺ : - إنما جعل الاستئذان من أجل البصر (٥) - .

ويليه - كى - نحو ﴿ كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (٦) أى إنما جعل الفئى المذكورين كى لا يتداوله الأغنياء فيحرم منه الفقراء .

وفى مرتبتها - إذن - كحديث - سئل عن بيع الرطب بالتمر ؟ فقال : - أينقص الرطب إذا جف ؟ فقالوا : نعم . فقال : فلا إذن (٧) - .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٣٣ .

(٢) السراج الوهاج ٢ / ٨٩٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) آية رقم ٣٢ من سورة المائدة .

(٥) حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب الاستئذان باب - الاستئذان من أجل البصر - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الآداب باب - تحريم النظر فى بيت غيره - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الاستئذان باب - من اطلع فى دار قوم بغير إذانهم - .

وأخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٣٣٠ .

(٦) آية رقم ٧ من سورة الحشر .

(٧) أخرجه مالك فى كتاب البيوع باب - ماكره من بيع التمر - .

وأخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب - فى التمر بالتمر - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب - فى النهى عن المحاقلة والمزاينة - .

وأخرجه ابن كمامه فى كتاب التجارات باب - بيع الرطب بالتمر - .

وظاهر (١) : وهو ما يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً .
وهو مراتب :

أعلامها : - اللام - ظاهرة نحو ﴿ أنزلناه إليك لتخرج الناس ﴾ (٢) الآية ثم
مقدرة . قال في - منع الموانع (٣) - لا ريب في أن المقدّر دون الملفوظ نحو
﴿ ولا تطلع كل خلاف مهين ﴾ (٤) - إلى قوله ﴿ أن كان ذا مال وبنين ﴾ (٥) أى
لأن . ثم الباء - نحو ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ﴾ (٦) .
ثم - الفاء - فى كلام الشارع نحو ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما ﴾ (٧) - لا تخمروا (٨) رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً (٩) .
ثم فى كلام الراوى الفقيه نحو حديث أبى داود عن عمران بن حصين
سهى رسول الله ﷺ فسجد (١٠) .

-
- (١) هذا هو القسم الثانى للنص .
(٢) جزء من الآية الأولى فى سورة إبراهيم ، وهى بتمامها « الركنات أنزلناه إليك لتخرج
الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد » .
(٣) راجع : منع الموانع عن جمع الجوامع لتاج الدين السبكي ص ٦٦ - رسالة ماجستير آله
كاتبة رقم ٧٨ بكلية الشريعة والقانون بطنطا -
(٤) ، (٥) آيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من سورة القلم .
(٦) آية رقم ١٦٠ من سورة النساء .
(٧) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .
(٨) قوله - لا تخمروا رأسه - أى لا تغطوا رأسه . فالتخمير التغطية .
(٩) أخرجه البخارى فى الجنائز باب - كيف يكفن المحرم -
وأخرجه مسلم فى كتاب الحج باب - ما يفعل بالمحرم إذا مات - .
وأخرجه أبوداود فى كتاب الجنائز باب - المحرم يموت كيف يصنع به - .
وأخرجه الترمذى فى كتاب الحج باب - ما جاء فى المحرم يموت فى إحرامه - .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب المناسك باب - المحرم يموت - .
(١٠) حديث سجوده ﷺ للسهو أخرجه البخارى فى باب - ما جاء فى السهو إذا قام من
ركعتى الفريضة -
وأخرجه مسلم فى كتاب المساجد باب - السهو فى الصلاة والسجود له - .

ثم فى كلام الراوى غير الفقيه .

وظاهر عبارة شراح جمع الجوامع اختصاص قوله فى كلام الشارع وما بعده بالفاء ، وصرح (١) فى - منع الموانع (٢) - بخلافه فقال : قولنا فى كلام الشارع إشارة إلى أن هذه الألفاظ كما اختلفت مراتبها فى أنفسها كذلك اختلفت بحسب وقوعها فى كلام القائلين .

قال (٣) : وزعم (٤) الآمدى (٥) أن الوارد فى كلام الله تعالى أقوى من الوارد فى كلام النبى ﷺ .

والحق - ما ذكره الصفى الهندى (٦) - مساوتهما لعدم احتمال تطرق الخطأ فيهما فلذلك عبرنا بالشارع (٧) . انتهى .

وإنما لم تكن المذكورات (٨) صرائح لمجيئها لغير التعليل كالعاقبة فى - اللام - والتعدي فى - الباء - ، ومجرد العطف فى - الفاء (٩) - .

ومن الظاهر - إن - المكسورة المشددة نحو ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً . إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ﴾ (١٠) الآية .
و- إذ- نحو- ضربت العبد إذ أساء أى لإسائه .

(١) هو تاج الدين السبكي رحمه الله .

(٢) راجع : منع الموانع ص ٦٧ .

(٣) أى السبكي .

(٤) زعم بمعنى قال إلا أنه أكثر ما يقال فيما يشك فيه .

(٥) راجع : الإحكام ٣ / ٢٣٥ .

(٦) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٢٦٩ ، ٣٢٧٠ .

(٧) قوله - فلذلك عبرنا بالشارع رأى ليشمل كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ .

(٨) المراد بالمذكورات : اللام ، والباء ، والفاء .

(٩) راجع كتابنا - تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١٠) آية رقم ٢٦ ، ٢٧ من سورة نوح .

وما مضى في - مبحث الحروف - أنه يرد للتعليل وهو - بيد ، وحتى ، وعلى ، وفي ، ومن - قال الشيخ جلال الدين : وإنما فضل هذا عما قبله بقوله - ومنه - لأنه لم يذكره الأصوليون (١) .

ص : الثالث الإيما اقتران الوصف . . . اللفظ لا مُستَبط مع خلف
بالحكم أيا كان لو لم يكن . . . معللاً كان بعيداً المَقَرَن
كحكمه بعد سماع وصف . . . أو ذكره في الحكم وصفا منفى
مفاده لو لم يكن تعليل . . . وبين حكمن أتى تفصيلاً
بوصف أو بشرط أو باستثنا . . . أو غاية أو نحو ما الكنا
وكونه قد رتب الحكم على . . . وصف ومن مقوت قد حظلا
وليس شرطاً أن يناسب الذي . . . أو ملى إليه الحكم في القبول الشذى

ش : الثالث من مسالك العلة : الإيما وهو اقتران الوصف بحكم لو لم يكن ذلك
الوصف من حيث اقتترانه بالحكم لتعليل الحكم به لكان ذلك الاقتران بعيداً
تنزه عنه فصاحة الشارع بوضعه الألفاظ مواضعها .

ثم الوصف قد يكون ملفوظاً به ، وسيأتى أمثله ، وقد يكون مستنبطاً نحو
- لا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل (٢) - فالوصف الذى نبط به الحكم وهو الطعم
عند القائل به ليس منصوصاً بل هو مستنبط .

والحكم قد يكون أيضاً ملفوظاً وسيأتى ، ومستنبطاً نحو « وأحل الله
البيع » (٣) فالحكم وهو الصحة مستنبط من الحل لا ملفوظ .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٦٥ .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساقاة بلفظ : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر
والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد
أربى الآخذ والمعطى فيه سواء .

(٣) آية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة .

وقد شرط في - جمع الجوامع (١) - التلطف في الوصف ولم يشرطه في الحكم ، وعليه الصفي الهندي (٢) .

وقيل : يشترط فيهما .

وقيل : لا يشترط فيهما .

ثم الإيماء خمسة أقسام :

أحدهما : أن يحكم الشارع بحكم عقب علمه بصفة اتصف بها المخاطب فيظن أن تلك الصفة علة لذلك الحكم كحديث ابن ماجه في قصة الأعرابي - واقعت أهلي في نهار رمضان فقال : أعتق رقبة (٣) . -

فأمره بالإعتاق عند ذكر الوقاع يدلُّ على أنه (٤) علة له (٥) وإلا لخلا السؤال (٦) عن الجواب وذلك بعيد فيقدر السؤال في الجواب فكأنه قال : واقعت فأعتق .

الثاني : أن يذكر الشارع وصفا لو لم يكن علة للحكم لم يكن لذكره فائدة كحديث - لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان (٧) - .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٦٦ .

(٢) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٢٦٧ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام باب - ما جاء في كفارة مت أنظر يوماً من رمضان - .

هذا وأصل هذا الحديث في الصحيحين :

فقد أخرجه البخاري في كتاب الصوم الصوم باب - المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاربين - .

وأخرجه مسلم في كتاب الصيام باب - تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم - .

(٤) قوله - على أنه - أي الوقاع .

(٥) قوله - علة له - أي للإعتاق .

(٦) قوله - وإلا لخلا السؤال - أي وهو قوله - واقعت أهلي - .

(٧) حديث صحيح تقدم تخريجه .

فتقييده المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر يدل على أنه
علة هـ وإلا لخلا ذكره عن الفائدة وذلك بعيد .

الثالث : أن يفرق الشارع بين حكّمين بصفة سواء ذكر القسمين كحديث -
للفرس سهمان وللراجل سهم (١) - فتفريقه (٢) بين هذين الحكمين بهاتين
الصفتين (٣) لو لم يكن لعلية كل منهما كان بعيداً ، أو أحدهما كحديث - القاتل
لا يرث (٤) - أى على خلاف غيره المعلوم إرثه ، فتفريقه بين عدم الإرث
المذكور - وبين الإرث المعلوم بصفة القتل (٥) المذكور مع عدم الإرث لو لم يكن
لعليته له كان بعيداً ، أو بشرط كحديث مسلم (٦) - الذهب بالذهب ، والفضة

(١) حديث صحيح :

أخرجه البخارى فى كتاب المغازى باب - غزوة خيبر -

(٢) قوله - فتفريقه - أى فالافتران الذى تضمنه تفريقه بين هذين الحكمين ...

(٣) قوله - بهاتين الصفتين - هما الفروسية ، والرجولية لا الفرس ، والرجل لأنهما لقبان لا
مدخل للتسمية بهما فى الحكمين .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الفرائض باب - ما جاء فى إبطال ميراث القاتل - وقال :
هذا حديث لا يصح . لا يعرف إلا من هذا الوجه ، وإسحق بن عبد الله بن أبى فروة قد
تركه بعض أهل الحديث .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الفرائض باب - ميراث القاتل - .

وأخرجه الدارقطنى فى كتاب الفرائض ٤ / ٩٥ ، ٥٦ من طريق إسحق بن أبى فروة
أيضاً ، ورواه الدارقطنى أيضاً من محمد بن سليمان بن أبى داود ناعن عبد الله بن جعفر
عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر ، ومحمد بن سليمان قال أبو حاتم
عنه إنه متروك الحديث ، وسعيد بن المسيب لم يسمع من عمر رضى الله عنه ، كما رواه
الدارقطنى أيضاً من طريق محمد بن يوسف أبى حمة وقد قال ابن القطان عنه : لا
أعرف حاله ، ولم أر من ذكره إلا ابن الجاورد فى كتاب الكنى وقال : لا أعرف حاله .
(٥) قوله - بصفة - القتل - لم يقل بهاتين الصفتين القتل وعدمه لأن عدمه ليس علة
للإرث بل علة الإرث النسب أو السبب .

(٦) موضع التمثيل من الحديث قوله عليه الصلاة والسلام : « فإذا اختلفت هذه الأجناس
فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » .

بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد (١) .

قالتفريق بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلاً ، وبين جوازه عند اختلاف الجنس لو لم يكن لعيله الاختلاف للجواز كان بعيداً ، أو بغاية نحو ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ (٢) أي فإذا طهرن فلا منع من قربانهن فتفريقه بين المنع من القربان في الحيض ، وبين جوازه في الطهر لو لم تكن لعيله الطهر للجواز كان بعيداً ، أو باستثناء نحو ﴿ فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون ﴾ (٣) أي الزوجات عن ذلك النصف فلا شيء لهن . فتفريقه بين ثبوت النصف لهن - وبين انتفائه عند عفوهن عنه لم يكن لعيلة العفو للانتفاء كان بعيداً ، أو ياستدراك نحو ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ (٤) . فتفريقه بين عدم المؤاخذه بالإيمان وبين المؤاخذه بها عند تعقدها لو لم يكن لعيلة التعقيد للمؤاخذه كان بعيداً .

الرابع : أن يترتب الحكم على الوصف نحو - أكرم العلماء - فترتب الإكرام على العلم لو لم يكن لعيلة العلم له كان بعيداً .

الخامس : أن يمنع الشارع من فعل قد يفوت ما طلبه قبل ذلك نحو ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ﴾ (٥) فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يفوتها لو لم يكن لمظنة تفويتها كان بعيداً .

(١) قوله - متفاضلاً - حال من البيع بمعنى المبيع ، ولو قال متفاضلة فيكون حالاً من الأشياء كان أوضح ، وأحسن .

قاله البناني في حاشية ٢ / ٦٧ ، ٢٦٨ -

(٢) آية رقم ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) آية رقم ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٤) آية رقم ٨٩ من سورة المائدة .

(٥) آية رقم ٩ من سورة الجمعة .

ثم الأكثر على أنه لا يشترط في التعليل بالإيماء أن يكون الوصف الموصفاً إليه مناسباً للحكم بناء على أن العلة بمعنى المعرف (١) .

وقيل : يشترط بناء على أنها بمعنى الباعث (٢) .

ص : الرابع التقييم والسبر وذا . . . حصر الأوصاف وإبطال اللذا
ليس بصالح ففي الباقي انحصر . . . ويكتفى فيه بقول من نظر
بحث الأصل العدم فلم يجد . . . وظنه يكفي أعنى المجتهد
والحصر والإبطال حيث عنا . . . قطعاً فقطعي والأظنا
وهو لدى الأكثر للمناظر . . . مع الخصوم حجة والمناظر
ثالثها للمناظر والرابع . . . إن ليس في تعليله منازع

ش : الرابع من مسالك العلة : السبر ، والتقسيم وهو أن تحصر الأوصاف التي اشتمل عليها الأصل المقيس عليه ثم تبطل منها ما لا يصلح للتعليل فيتعين الباقي للعلة .

والسبر في اللغة : الاختيار (٣) .

والتقسيم متقدم في الوجود عليه لأنه أولاً يعدد الأوصاف التي يتوهم صلاحيتها لتعليل ثم يسبرها أي يختبرها ليميز الصالح للتعليل من غيره . فلذا كان تقديم التقسيم في اللفظ كما في النظم أولى من تقديم السبر كما في - جمع الجوامع (٤) - .

(١) هذا هو رأى أكثر العلماء .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٠ ، والترياق النافع ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٠٣ ، ونهاية السؤل ٣ / ٤٥ .

(٢) راجع : المصادر السابقة .

(٣) لسان العرب مادة - سبر -

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٠ .

ثم إن أقام المستدل دليلاً على الحصر دائراً بين النفي ، والإثبات فهو أكمل كقولنا : ولاية الإجماع في النكاح إما أن لا تعلل ، أو تعلل بالبكارة ، أو بالصغر أو غيرهما . وعدم التعليل ، والتعليل بغيرهما باطلان بالإجماع .

والدليل على بطلان التعليل بالصغر أنه يقتضي إجبار الصغيرة الثيب ويردّه حديث مسلم - الثيب أحق بنفسها (١) - فتعين تعليله بالبكارة .

وإن لم يقدّم دليلاً حاصراً فيكتفى فيه بقوله : بحثت فلم أجد في الأصل غير ما ذكرته من الأوصاف ، والأصل (٢) عدم سواها .

فيقبل منه ذلك لعدالته مع أهلية (٣) النظر . ويندفع به عنه منع الحصر . هذا في المناظر .

أما المجتهد الناظر لنفسه فإنه يرجع في حصر الأوصاف إلى ظنه فيأخذ به ، ولا يكابر نفسه .

ثم إن كان الحصر في الأوصاف المذكورة . وإبطال ما عدا الوصف المدعى عليه قطعياً فالتعليل بالباقي من الأوصاف قطعي .

وإن كانا ظنيين ، أو أحدهما قطعي ، والآخر ظني فالتعليل ظني .

وهل الظني حجة ؟

فيه مذاهب :

(١) حديث صحيح .

أخرجه مسلم في كتاب النكاح باب - استئذان الثيب في النكاح في النطق ، والبكر بالسكوت - .

(٢) قال البهائي رحمه الله : الأولى جعل الواو بمعنى - أو - لأن بقاءها على حالها يقتضي أنه لا بد من - الجمع بين مدخولها ، وما قبلها ، وليس كذلك .

(٣) قوله - مع أهلية النظر - أشار بذلك إلى أن العلة مركبة من العدالة مع الأهلية المذكورة .

والمراد عدالة - الرواية - لأن هذا إخبار محض .

أحدها :- وعليه الأكثر - نعم للناظر ، والمناظر لوجوب العمل بالظن (١) .

والثاني : ليس بحجة لهما لجواز بطلان الباقي (٢) .

والثالث : حجة للناظر دون المناظر لأن ظنه لا يقوم حجة على خصمه .

واختاره الآمدي (٣) .

والرابع : حجة لهما إن أجمع على أن حكم الأصل تعليل في الجملة حذراً من

أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين والأفلا .

واختاره إمام الحرمين (٤) .

ص : فَإِنْ بَوَّصَ زَائِدٌ خَصْمَ يَفِي ٠٠ بَيَانَهُ الصَّلَاحَ لَمْ يَكْلَفْ

وَالْمُسْتَدِلُّ لَا يَنْقُطِعُ خَزَلُهُ ٠٠ حَتَّى إِذَا يَعْجُزُ عَنْ أَنْ يَنْطَلِعَ

وَحَيْثُ أَبْطَلَ سَوَى وَصْفَيْنِ ٠٠ فَلْيَكْفِهِ التَّرْدِيدُ بَيْنَ ذَيْنِ

ش : إذا أبدى المعارض بعد حصر المستدل الظنى وصفاً زائداً على أوصافه (٥)

لم يكلف بيان صلاحيته للتعليل . لأن بطلان الحصر بإبدائه كاف في

الاعتراض . فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به ، ولا ينقطع المستدل

بمجرد إبدائه حتى يعجز عن إبطاله لأن غاية إبدائه منع لمقدمة

الدليل (٦) ، والمستدل لا ينقطع بالمنع ولكن يلزمه دفعه (٧) ليتم

(١) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٢٧٧ ، والترياق النافع ٢ / ٩٢ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٠٠ ،
وتسهيل الوصول ص ٢١٨ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٥ / ٢٢٤ وإشاد الفحول ص ٢١٤ ، وحصول المأمول ص ١٤٢ .

(٣) راجع : الإحكام ٣ / ٢٤٦ ، ومنتهى السؤل للآمدي أيضاً ٣ / ٢٠ .

(٤) راجع : البرهان ٢ / ٨١٨ .

(٥) قوله - وصفاً زائداً على أوصافه - مثاله : أن يزيد على حصر المستدل أوصاف الخمر
في الحمرة ، والسيان ، والإسكار الإرواء بها - مثلاً - .

(٦) قوله - دفعه - أى دفع بطلان الحصر .

(٧) قوله - منع لمقدمة الدليل - أى طلب للدليل عليها .

دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدئ عن أن يكون علة (٨) .

فإن عجز عن إبطاله انقطع .

فإن اتفق المتناظران على إبطال ماعدا وصفين من أوصاف الأصل ،
واختلفا في أيهما العلة كفى المستدل في السبر ، والتقسيم التريديد بينهما من غير
احتياج إلى ضم ماعداهما إليهما لا تفاهما على إبطاله .

فيقول العلة إما هذا ، أو ذاك . لا جائز أن يكون ذاك لكذا فيتعين أن
يكون هذا .

ص : من طرق الإبطال أن يبيننا . . . للخصم أن الوصف طرد لوهنا
وأنه لم تظهر المناسبة . . . فيه ويكفي لم أجد مناسبة
من بعد بحث فإن الخصم ادعى . . . أن كذلك وصفه الذي رعى
فماله بيانها للانتقال . . . بل رجح السبر بتكثير المحال

ش : من طرق إبطال عليه الوصف الذي زاده المعترض بيان أنه طردى أى
علم من الشرع إلغاؤه إما في جميع الأحكام كالطول والقصر فإنه لا
اعتبار بهما في شئ من الأحكام . لا في القصاص (١) ، ولا الإرث ، ولا
الكفارة (٢) ، ولا العتق (٣) ، ولا غيرها ، فلا يعلل بهما حكم أصلاً (٤) ، وإما
في ذلك الحكم بخصوصه وهو معنى قولى : - لو هنا - كالذكورة
والأنوثة في العتق فإنهما لم يعتبرا فيه فلا يعلل بها شئ من أحكامه وإن
اعتبرا في الشهادة ، والقضاء ، والإرث ، وولاية النكاح .

(١) قوله - عن أن يكون علة - متعلق بالإبطال على تضمينه معنى الإخراج .

(٢) فيقتل الطويل بالقصير ، وعكسه .

(٣) قوله - ولا الكفارة - أى فتعطى الكسوة القصيرة للرجل الطويل وعكسه .

(٤) قوله - ولا العتق - أى ولو في غير الكفارة كالوصية بعتق عبد ، ونذره .

(٥) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٣٨ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٢٨ ، وشرح الكوكب

المنير ٤ / ١٤٨ .

ومن طريقه أيضا أن لا تظهر مناسبته (١) للحكم ، ويكفى في ذلك قول المستدل بحيث فلم أجد ما يوهمها فيقبل لعدالته مع أهلية النظر .

فإن ادعى المعترض أن الوصف الذي اعتبره المستدل كذلك أى لا يظهر فيه مناسبة فليس للمستدل بيان مناسبته لأنه انتقال من طريق السبر إلى طريق المناسبة ، والانتقال يؤدي إلى الانتشار (٢) ، ولكن يرجح سبره على سبر المعترض . بأن تبين أن سبره موافق لتعدية الحكم ، وسبر المعترض قاصر والمتعدى أرجح من القاصر (٣) .

ص : الخامس الإخالة المناسبة وَسَمَّ تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ كَاسِيَةً
تَعْيِينُهُ لَعَلَّةٍ بِإِبْدَاءِ مُنَاسِبٍ مَعَ اقْتِرَانِ قَصْدًا

ش : الخامس من مسالك العلة : المناسبة وتسمى أيضا الإخالة - بكسر الهمزة - لأن بها يخال أى يظن أن الوصف علة ، ويسمى استخراجها تخريج المناط لأنه إبداء ما ينط به الحكم أى علق عليه .

وتخرج المناط تعيين العلة بإبداء مناسبة بينها وبين الحكم مع اقتران أى مقارنة الحكم بالوصف كالإسكار فإنه علة تحريم الخمر استنبط لأنه لإزالته العقل المطلوب حفظه يناسب التحريم ، وقد اقترن به فى حديث - كل مسكر حرام (٤) - وقيد - الاقتران - زاده فى - جمع الجوامع (٥) - على ابن الحاجب (٦) .

(١) قوله - مناسبته - أى الوصف المحذوف .

(٢) فى - شرح الجلال المحلى ٢ / ٢٧٢ - : والانتقال يؤدي إلى الانتشار المحذور - أى فى الجدل .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٢ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ١٤٨ والبحر المحيط ٥ / ٢٢٨ .

(٤) حديث صحيح .

أخرجه مسلم فى كتاب الأشربة باب - بيان أن كل مسكر خمر ، وأن كل خمر حرام - .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٣ .

(٦) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

قال الشيخ ولي الدين : وهو لبيان اعتماد المناسبة لا لتحقيق ماهيتها
فإنهما يقولون المناسبة مع الاقتران دليل العلية ، فلو دخل الاقتران في ماهية
المناسبة لم يصح ذلك .

وزاد أيضاً قوله : - والسلامة (١) من القوادح - ولا حاجة إليه لأن كل
مسلك لا يتم بدونها .

ثم هذا الحد في - جمع الجوامع (٢) - لتخريج المناط .

قال الشيخ (٣) جلال الدين : وهو أقعد (٤) من جعل ابن الحاجب له حداً
للمناسبة .

ص : تحقّق استقلاله بنفي ما . . . سواء بالبر وما قد لا يما
في العرف فعل العقل المناسب . . . وقيل بل دافع ضرر جالب
وقيل ما تلقاه بالقبول . . . حين عرضته على العقول
وقيل وصف ظاهر له انضباط . . . يحصل عقلاً إذ به الحكم ينط
صالح أن يكون شرع قصده . . . من جلب إصلاح ودفع مفسدة
فإن يكن لم ينضبط أو ما ظهر . . . ملأزم وهو المظنة اعتبر

ش : تحقق استقلال الوصف المناسب في العلية يكون بعدم ما سواه بطريق السبر

(١) ، (٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٢٧٤ .

(٤) قوله - وهو أقعد - أي لأن المناسبة ، والإخالة معنيان قائمان بالوصف المناسب وهو
الملائمة والموافقة فلا يناسبها التسمية بتخريج المناط ، ولا التعريف بتعيين العلة إذ
التخريج والتعيين فعلا للمستدل .

راجع : حاشية البناني ٢ / ٢٧٤ .

ولا يكفي فيه أن يقول بحثت فلم أجد غيره والأصل عدمه كما تقدم في السبر
لأن المقصود هنا الإثبات (١) وهناك النفي (٢) .

ثم للمناسب تعريفات :

أحدها ، أنه الوصف الملائم لأفعال العقلاء في العادة أى يقصده العقلاء
لتحصيل مقصود مخصوص كما يقال هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه (٣) أى
أن جمعها معها فى سلك موافق لعادة العقلاء فى فعل مثله (٤) .

فمناسبة الوصف للحكم المترتب علة موافقة لعادة العقلاء فى ضمهم
الشيئ إلى ما يلائمه .

الثانى : أنه ما يجلب للإنسان نفعا أو يدفع عنه ضرراً .

قال فى ... المحصول (٥) - : وهذا قول من يعطى أحكام الله بالمصالح ،
والأول قول من يأباه .

الثالث : قال أبو زيد الدبوسى (٦) : هو ما لو عرض على العقول لتلقته
بالقبول .

وهو قريب من الأول ، ولا يقدر فيه قول الخصم لا يتلقاه عقلى بالقبول .

الرابع : قال الآمدى (٧) ، وابن الحاجب : وهو وصف ظاهر منضبط يحصل
عقلاً من ترتب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع فى
شرعية ذلك الحكم من حصول مصلحة أو دفع مفسدة .

فخرج بالظاهر الخفى ، وبالمضبط خلافه فلا يسمى مناسباً ، وبما

(١) قوله - لأن المقصود هنا الإثبات - أى إثبات الوصف الصالح للعلية .

(٢) قوله - وهناك النفي - أى نفي ما لا يصلح للعلية .

(٣) قوله - مناسبة لهذه - أى اللؤلؤة .

(٤) فيقولون - مثلاً - : هذه الجبة تناسب هذه العمامة أى الجمع بينهما متلائم .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٣٢٠ .

يحصل من ترتيب الحكم عليه ما ذكر من الوصف المستبقى في السبر ، والمدار في الدوران وغيرهما من الأوصاف التي تصلح للعلية ، ولا يترتب عليها ذلك .
فإن كان الوصف خفياً أو غير منضبط اعتبر ملازمه (١) الذي هو ظاهر منضبط وهو المظنة للمناسب فيكون هو العلة كالسفر مظنة للمشقة المرتب عليها الترخيص في الأصل لكنها لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الأشخاص والأحوال ، والأزمان نيط الترخيص بمظنتها (٢) .

ص : وقِم الحصول للمقصود من . . ما شرع الحكم له علماً وظنً
كالبيع والقصاص أو محتملاً . . على السواك أحد خمير مثلاً
أو نفيه أرجح مثل أن نكح . . آية قصد ولاد والأصح
جواز تعليل بكل منهما . . مثل جواز القصر إذا تعمأ
وإن تفت قطعاً فقل يعتبر . . وعندنا الأصح ماله أثر
فيه تبعاً كالاستبراء وقد . . باع وفي مجلس بيع استرد
أو لا مثاله لحوق النسب . . لمشرق زوجه بالمفرب

ش : لحصول المقصود من شرع الحكم مراتب :

- (١) هو عبد الله بن عمر بن عيسى القاضي وكنيته أبو زيد الديبوسى نسبة إلى - دبوسية -
بفتح الدال المهملة وضم الباء الموحدة مشددة بعدها واو ثم سين مهملة مكسورة قرية بين
بخارى وسمرقند ، وهو واحد من أكابر فقهاء الحنيفة .
من مؤلفاته كتاب تأسيس النظر ، وتقويم الأدلة . توفي رحمه الله سنة ٤٣٠ هـ .
راجع : الفتح المبين ١ / ٢٤٨ .
(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢٤٨ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٣٩ .
(٣) قوله - اعتبر ملازمة - أى عادة فيوجد بوجوده ، وعدم بعده سواء كانت الملازمة
عقلية أم لا .

- وإنما لم يعتبر الوصف لخفائه أو لغير انضباطه .
(٤) قوله - بمظنتها - أى وهو السفر .

أحدها : أن يحصل يقيناً كالبيع فإنه إذا صح حصل المقصود من شرعه وهو الملك وحل الانتفاع يقيناً .

ثانيها : أن يحصل ظناً كالقصاص فإنه يحصل المقصود من شرعه وهو الانزجار عن القتل ظناً فإن الممتنعين عنه أكثر من المقدمين عليه .

ولأخلاف في جواز التعليل بهما (١) .

ثالثها : أن يكون معتبر احتمال انتفائه على سواء (٢) .

قال في - البديع (٣) - : ولا مثال له على التحقيق .

ومثله في - جمع الجوامع (٤) - كابن الحاجب (٥) بحدّ الخمر فإن حصول المقصود من شرعه وهو الانزجار عن شربها وانتفاؤه متساويان بتساوي الممتنعين عن شربها والمقدمين عليه تقريباً .

رابعها : أن يكون نفى حصوله أرجح من حصوله كنكاح الآبة للتوالد الذي هو المقصود من النكاح . فإن انتفائه في نكاحها أرجح من حصوله .

والأصح جواز التعليل بهذا وما قبله نظراً إلى حصولهما في الجملة بدليل جواز القصر للملك المترفة وإن انتفت المشقة في حقه التي هي حكمة الترخيص نظراً إلى حصولها في الجملة .

وقيل : لا يجوز التعليل بها لأن الأخير مرجوح الحصول ، وما قبله

(١) ذكر عدم الاختلاف في التعليل لهما الآمدى في - الإحكام ٣ / ٢٥١ - والجلال المحلي

في - شرحه على جمع الجوامع ٢ / ٢٧٧ - .

(٢) أي أن يكون حصول المقصود من شرع الحكم ، وانتفائه محتملين على حدّ سواء .

(٣) هو البديع في أصول الفقه لأحمد بن علي بن ثعلب المعروف بابن الساعاتي الحنفي

النتوفى سنة ٦٩٤ هـ . وقد جمع فيه بين طريقتي الآمدى في كتابه - الإحكام -

وطريقة البزدوى .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٧٧ .

(٥) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٤٠ .

مشكوكه فلو قطعنا بفوات المقصود من شرع الحكم فى بعض الصور فقالت الحنفية يعتبر أيضا حتى (١) يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه .
والأصح عندنا عدم اعتباره سواء كان فى الحكم تعبد أم لا .

فالأول كاستبراء الجارية التى باعها ثم استردها من المشتري فى مجلس العقد . فإن المقصود منه وهو معرفة براءة الرحم فانت قطعا فيها (٢) لانتفاء الجهل إليه فيها قطعا ، وقد اعتبره الحنفية فيها تقديراً فأثبتوه ونحن لم نعتبره وقلنا بالاستبراء تعبداً كما فى المشتراة من المرأة لأن الاستبراء فيه نوع تعبد (٣) .

والثانى كالحقوق النسب بمشركى تزوج مغربية فأنت بولد مع القطع بانتفاء اجتماعها فإن المقصود من التزوج وهو حصول النطفة فى الرحم ليحصل العلوق فيلحق النسب فأنت فيها (٤) قطعا (٥) .

وقد اعتبره الحنفية فالحقوا به الولد لوجود مظنته وهى التزوج ، ونحن (٦) لم نعتبره ، ولم نلحقه به إذ لا عبرة بالمظنة مع القطع بالانتفاء ولا تعبد فيه .

ص : ثم المناسب ثلاثاً قسماً . . . ما بالضرورة لديهم وسما
وبعد الحاجة فالتحسينى . . . فذو الضرورة كحفظ الدين
فالنفس والعقل فالأنساب فمال . . . والعرض والملحق ما به اكتمال
كحد تزير مكر والثانى . . . يع فإيجار وقد يدانى
أولها وكأخياري مكملة . . . والثالث المعروف لا يزلزل
كلب عبد منصب الشهادة . . . يليه ما عارض كالكتابة

(١) حتى هنا للتفريع أى يعتبر أيضا فيثبت الحكم وهو اللحق وما يترتب عليه .

(٢) قوله - فأنت قطعا فيها - أى فى هذه الصورة .

(٣) أى بخلاف مسألة لحوق النسب فإن الحكم فيها وهو التزوج لا تعبد فيه .

(٤) الضمير فى - فيها - عائد على الصورة المذكورة .

(٥) قوله - قطعا - أى للقطع عادة بعدم تلاقى الزوجين .

(٦) قوله - نحن - أى الشافعية .

ش : المناسب من حيث شرع الحكم له أقسام :

ضرورى : وهو ما كانت مصلحته فى محل الضرورة .

وحاجى : وهو ما كانت مصلحته فى محل الحاجة ولم تصل إلى حد الضرورة .

وتحسينى : وهو ما كانت مصلحته مستحسنة فى العادات من غير احتياج إليها .

وعطف الآخران بالفاء لإفادة أن كلا منهما بخلاف ما قبله فى المرتبة ليستفاد ذلك فى التقديم عند التعارض (١) .

وقد اجتمعت الأقسام فى النفقة . فنفقة النفس ضرورية والزوجية حاجية والأقارب تحسينية ، ولهذا رتبت فى الوجوب هكذا .

فالأول (٢) لحفظ الكليات الخمس التى اتفقت الملة على حفظها وهى الدين وحفظه بشرع قتل الكفار (٣) ، وعقوبة الداعين إلى البدع (٤) .
والنفس وحفظها بشرع القصاص (٥) .

(١) نص عبارة - جمع الجوامع ٢ / ٢٨٠ - والمناسب ضرورى فحاجى فتحسينى ١٠ هـ .
فالحاجى ، والتحسين عطا بالفاء على الضرورى ليعلم أن كلا منهما دون ما قبله فى الرتبة .

(٢) قوله - فالأول - أى الذى هو الضرورى .

(٣) قوله - وحفظه بشرع قتل الكفار - أى فالحكم قتل الكفار ، والعلة الكفر ، والحكمة حفظ الدين .

(٤) قوله - وعقوبة الداعين إلى البدع - فالحكم هو العقوبة ، والعلة هى البدعة ، والحكمة المشروع لها ذلك حفظ الدين .

(٥) قوله - وحفظها بشرع القصاص - فوجوب القصاص هو الحكم ، وعلة القتل العمد العدوان ، والحكمة المشروع لها ذلك الحكم حفظ النفوس .

- والعقل وحفظه بشرع حد السكر (١) .
- والنسب وحفظه بشرع حد الزنا (٢) .
- والمال وحفظه بشرع حد السرقة ، وقطع الطريق (٣) .
- وعطف على كل ما قبله بالفاء لإفادة أنه دونه في الرتبة (٤) .
- وزاد في - جمع الجوامع (٥) - تبعاً للطوافي (٦) سادساً وهو العرض (٧) وحفظه بشرع حد القذف (٨) ، وعطفه بالواو فجعله في مرتبة المال (٩) .

(١) قوله - وحفظه بشرع حد السكر - فوجب الحد هو الحكم ، وعلمه شرب المسكر ، والحكمة المشروع لها وجوب الحد حفظ العقل .

(٢) قوله - وحفظه بشرع حد الزنا - فوجب الحد هو الحكم ، والعلة الزنا ، والحكمة حفظ النسب .

(٣) قوله - وحفظه بشرع حد السرقة ، وقطع الطريق - الحكم فيها وجوب الحد ، والعلة في الأول السرقة ، وفي الثاني قطع الطريق ، والحكمة المشروع لها الحكم المذكور فيها حفظ المال .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٠ وفيه : والضروري كحفظ الدين ، فالنفس ، فالعقل فالنسب ، فالمال ، ١ هـ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٠ .

(٦) هو : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم نجم الدين الطوفي الحنبلي ولد بقرية طوفي الحنبلي ولد بقرية طوفي أو - طوفا - من أعمال صرصر في العراق . له معراج الوصول في أصول الفقه ، والبلبل في أصول الفقه اختصر به روضة الناظر لابن قدامة وغيرهما من الكتب النافعة . وتوفي رحمه الله في بلد الخليل بفلسطين سنة ٧١٦ هـ .

راجع : الأعلام ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٧) راجع : البلبل في أصول الفقه ص ١٤٤ .

هذا وعرض الرجل حسبه ، وقيل نفسه ، وقيل خليفته المحمودة ، وقيل ما يمدح به ، ويذم .

راجع : لسان العرب مادة - عرض - .

(٨) قوله - وحفظه بشرع حد القذف - الحكم وجوب الحد - والعلة القذف ، والحكمة حفظ العرض .

(٩) قوله - وعطفه بالواو فجعله في مرتبة المال - قال الزركشي في تشنيف المسامع

٣ / ٢٩٢ - : والظاهر أن الأعراض تتفاوت فمنها ما هو من الكليات وهي الأنساب =

ويلحق بالضرورة فيكون في رتبته مكمل كحد قليل (١) المسكر فإن قليله يدعو إلى كثيره (٢) المقوت لحفظ العقل فبولغ في حفظه بالمتع من القليل ، والحد عليه كالكثير .

والثاني (٣) كالبيع ، والإجارة (٤) فإنهما مشروعان للملك المحتاج إليه ، ولا يفوت بفواته لو لم يشرعا شيء من الضروريات السابقة .

وعطف الإجارة بالفاء (٥) لأن الحاجة إليها دون الحاجة إلى البيع .

وقد يكون الحاجي في الأصل ضرورياً في بعض الصور كالإجارة لتربية الطفل فإن ملك المنفعة فيها وهي تربيته يفوت بفواته لو لم تشرع الإجارة حفظ نفس الطفل .

= وهي أرفع من الأموال فإن حفظ النسب بتحريم الزناتارة وتحريم القذف المؤدى إلى الشك المؤدى في أنساب الخلق ونسبهم إلى أهلهم أخرى وتحريم الأنساب مقدم على الأموال ، ومنها ما هو دون الكليات وهو ما هو من الأعراض غير الأنساب ١٠ هـ .
(١) قوله - كحد قليل المسكر - أي كحكمة حد قليل المسكر فهو على حذف مضاف لأن المقصد التمثيل للمكمل وهو الحكمة لا الحكم الذي هو الحد . فالحكم وجوب الحد والعلة كون القليل يدعو إلى الكثير - الحكمة المشروع لها الحكم المذكور حفظ العقل بالامتناع مما يجز إلى ما يفوته . وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل ، مؤكداً له ، ومبالغ فيه بسببه .
(٢) ولأن القليل متلف لجزءه من العقل .

(٣) قوله - والثاني - أي الحاجي .

(٤) قوله - كالبيع ، والإجارة - أي كحكمة البيع ، وحكمة الإجارة .

والحكمة في البيع ملك الذات ، والحكم الجواز ، والعلة الحاجة إلى المعارضة .

والحكمة في الإجارة ملك المنفعة ، والعلة الاحتياج ، والحكم الجواز .

(٥) قوله - وعطف الإجارة بالفاء - هذا كلام الشيخ جلال الدين المحلى كما في - شرحه على جمع الجوامع ٢ / ٢٨١ - ويقصد بمن عطف الإجارة على البيع بالفاء تاج الدين السبكي رحمه الله حيث قال في - جمع الجوامع ٢ / ٢٨١ - والحاجي كالبيع فالإجارة ١٠ هـ .

ويلحق بالحاجي مكمّله كخيار البيع (١) المشروع للتروى كمل به البيع (٢)
وإن حصل أصله الحاجة بدونه ليسلم من الغبن .

والثالث (٣) قسمان :

ما لا يعارض القواعد (٤) كسلب العبد أهلية الشهادة (٥) فإنه غير محتاج
إليه إذ لو أثبت له الأهلية ما ضرّ لكنه مستحسن في العادة لنقص الرقيق عن
المنصب الشريف الملام (٦) .

(١) قوله - كخيار البيع - أس كحكمة خيار البيع وهي التروى وهي مكملّة للحكمة
المقصودة من البيع وهي ملك الذات لأن ما ملك بعد التروى ، والنظر في أحواله ملكه
أتم وأقوى مما ملك بدون ذلك لسلامة المالك في الأول من الغبن فيه دون الثاني فقد
لا يسلم فيه من ذلك .

راجع : حاشية البنانى ٢ / ٢٨١ .

(٢) قوله - كمل به البيع - أى بالتروى لا بالخيار .

(٣) قوله - والثالث - أى التحسينى .

(٤) هذا هو القسم الأول .

(٥) قوله - كسلب العبد أهلية الشهادة - أى كحكمة سلب العبد أهلية الشهادة .

والسلب المذكور هو الحكم ، وعلته الرقبة ، والحكمة نقص الرقيق عن منصب الشهادة
الملازم بخلاف الرواية .

(٦) هذا الكلام استشكله ابن دقيق العيد رحمه الله لأن الحكم بالحق بعد ظهور الشاهد واتصاله
إلى مستحقه ، ودفع اليد لظالمة عنه من مراتب الضرورة ، واعتبار نقصان العبد في
الرتبة والمنصب من مراتب التحسين ، وترك مرتبة الضرورة رعاية لمرتبة التحسين
بعيد جداً .

نعم لو وجد لفظ يستند إليه في ردّ شهادته ، ويعلّل هذا التعليل لكان له وجه فأما مع
الاستدلال بهذا التعليل ففيه هذا الإشكال ، وقد تنبّه بعض أصحاب الشافعى لاشكال
المسألة فذكر أنه لا يعلم لمن ردّ شهادة العبد مستنداً أو وجهاً .

وأما سلب ولايته فهو في محلّ الحاجة إذ ولاية الأطفال تستدعى استغراقاً ، وفراغاً والعبد
مستغرق بخدمة سيده فتفويض أمر الطفل إليه إضرار بالطفل . أما الشهادة فتتفق أحياناً
كالرواية والفتوى .

راجع : البحر المحيط ٥ / ٢١٢ .

وما يعارض (١) كالكتابة فإنها غير محتاج إليها . إذ لو منعت ما ضرر
لكنها مستحسنة في العادة ليتوصل بها إلى فك الرقبة من الرق . وهي خارمة
لقاعدة امتناع بيع الشخص بعض ما له ببعض آخر إذ ما يحصله المكاتب في
قوة ملك السيد له بأن يعجز نفسه .

ص ثم المناسب إذا يعتبر ٠٠ في عين حكم وصف يظهر
بنصر أو إجماع المؤثر ٠٠ أولاً بأن كان به المعتبر
ترتيب حكمه على الوقف ولو ٠٠ للجنس في الجنس ملائماً رأوا
أو ثبت الإلغاف فلا يعلل ٠٠ به وألم يشتاف المرسل
ومالك يقبل هذا مطلقاً ٠٠ وابن الجويني كاد أن يوافقاً
مع المنادة عليه بالنكير ٠٠ ومطلقاً قد رده الجهم الغفير
وآخرون في العبادات وما ٠٠ دل على اعتباره قد وسماً
فليس منه وهو حق قطعاً ٠٠ وذاك ما للاضطرار يرعى
مصلحة كلية قطعية ٠٠ وشرط قطعها رآه الحجة
للقطع بالقول به لا أصله ٠٠ قال وظنه القوى كمثل

ش : ينقسم المناسب من جهة اعتبار الشرع له وعدم اعتباره إلى أقسام :

أحدها : أن يعلم اعتباره . والمواد بالعلم ما هو أعم من الظن .

وتحته أنواع :

(أحدها) : أن يعلم اعتبار عين الوصف في عين لحكم أما بنص كاعتبار

الشارع عين مس الذكر في عين الحدث بنصه في قوله ﷺ - من

مس ذكره فليتوضأ (٢) - .

(١) هذا هو القسم الثاني .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب - الوضوء من مس الذكر - .

أو بإجماع كاعتبار عين الصغير في عين ولاية المال .

ويسمى هذا النوع بالمؤثر لظهور تأثيره (١) بما اعتبر به (٢) .

(ثانيها) : أن يعتبر عين الوصف في جنس الحكم كاعتبار الصغير في ولاية النكاح . فإنه لم يعلم من الشارع اعتباره في عين ولاية النكاح بل في جنس الولاية لاعتباره في ولاية المال بالإجماع كما تقدم .

(ثالثها) : أن يعتبر جنس الوصف في عين الحكم كاعتبار جنس المشقة في نوع وهو القصر .

(رابعها) : أن يعتبر جنسه في جنسه كاعتبار جنس القتل (٣) في جنس القصاص (٤) .

وهذه الثلاثة تسمى بالملائم (٥) وهي مندرجة في قولي - أولاً - وصرح منها بالأخير لأنه أبعد الثلاثة ولم يدل على اعتباره فيها نص ، ولا إجماع بل علم ذلك من ترتيب الحكم على وفق الوصف .

القسم الثاني : ما علم إلغاؤه بأن دل الدليل على عدم اعتباره فلا يعال به اتفاقاً ولذلك أنكر على من أفتى ملكاً (٦) جامع في رمضان بأن عليه صوم

= وأخرجه الترمذى في أبواب الطهارة باب - الوضوء من مس الذكر - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - الوضوء من مس الذكر - .

وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٧٣ .

وأخرجه الدارمى في كتاب الطهارة باب - الوضوء من مس الذكر - .

(١) قوله - لظهور تأثيره - أى مناسبتة .

(٢) قوله - بما اعتبر به - أى بسبب ما اعتبر به من نص أو إجماع .

(٣) حيث إن القتل العمد والعدوان جامع للقتل بمقتل ، والقتل بمحدد فهو جنس لهما .

(٤) قوله - في جنس القصاص - أى لأنه جنس جامع للقصاص في القتل بمحدد

والقصاص في القتل بمقتل .

(٥) أى لملائمة الحكم .

(٦) المفتى هو يحيى بن يحيى المغربي الأندلسى صاحب الإمام مالك رحمه الله كان أمام

أهل الأندلس ، والمالك الذى أفناه هو صاحبها عبد الرحمن الأموى الملقب بالمرتضى .

شهرين متتابعين مستنداً في ذلك إلى أن الاعتاق هين فلا يزجره عن معاودة
الجماع بخلاف صوم الشهرين وهذا مناسب . ولكن الشارع ألغاه حيث أوجب
الاعتاق ابتداء من غير تفرقة بين ملك وغيره . فكان اعتباره مصادماً لصاحب
الشرع ، وتصرفاً في أمور الدين بالتشهي .

ويسمى هذا القسم بالغريب لبعده عن الاعتبار .

الثالث : أن لا يعلم اعتباره ، ولا إلغاؤه . ويسمى المرسل لإرساله أى إطلاقه
عما يدل على اعتباره ، أو إلغاؤه ، ويسمى بالمصالح المرسل ،
بالاستصلاح .

وقد ردّه الأكثرون مطلقاً لعدم ما يدل على اعتباره (١) .

وقبله مالك مطلقاً (٢) رعاية للمصلحة حتى جوز ضرب المتهم بالسرقة (٣)
ليقرّ (٤) .

وكاد إمام الحرمين بواقفه (٥) لاعتباره المصلحة في الجملة لكنه لم يعتبر
جنس المصلحة مطلقاً كقول مالك وبالف في - البرهان (٦) - في الرد عليه .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٠ ، والترياق النافع ٢ / ١٠٢ وتشنيف
المسامع ٣ / ٣٠٠ ، وتسهيل الوصول ص ٢١٥ ، وحصول المأمول من علم الأصول ص
١٥٠ ، وقواعد الأصول ومعاقد الفصول ص ٩٤ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٦ / ٧٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ١٦٩ ، وبيان المختصر ٣ /
١٢٣ .

(٣) قوله - حتى جوز ضرب المتهم - فالحكم جواز الضرب ، والوصف المناسب التهمة
والحكمة الإقرار .

(٤) عورض هذا بأنه قد يكون بريئاً ، وترك الضرب لمذنب أهون من ضرب بريئ .

(٥) قوله - وكاد إمام الحرمين بواقفه - موافقة إمام الحرمين للإمام مالك رحمه الله من
حيث إن كلاً اعتبر المصالح المرسل وهي ما لم يعلم من الشارع اعتباره ولا إلغاؤه ،
وإنكاره على الإمام هو عدم تقييد المصالح المذكورة بكونها مشبهة لما علم اعتباره شرعاً
الذي قي قيّد به إمام الحرمين .

(٦) راجع : البرهان في أصول الفقه ٢ / ١١١٣ .

وقيل : يردّ في العبادات لأنه لا نظر فيها للمصلحة بخلاف غيرها من المعاملات والحدود (١) .

وليس من هذا القسم مصلحة ضرورية كلية قطعية فإنها مما دل الدليل على اعتباره فهي حق قطعا وذلك كرمى الكفار المتترسين (٢) بأسرى المسلمين في الحرب فإنه يجوز ولو أدى إلى قتلهم إذا خيف من ترك رميهم اصطلام (٣) المسلمين .

ففي هذا قتل مسلم لم يذنب لكن لما ذكرناه من اجتماع أمور ثلاثة في هذه المصلحة : كونها ضرورية لأنه لا يمكن تحصيلها بطريق آخر ، وكلية لرجوعها إلى كافة الأمة ، وقطعية الأمة لتحصيلها المصلحة بالقطع لا بالظن ، والقطع بحصول المفسدة بدونها .

والدليل على اعتبار هذه الصورة ما علم من الشرع من تقديم حفظ الكلي على الجزئي ، وإن حفظ أصل الإسلام عن اصطلام الكفار أهم في نظر الشرع في حفظ طائفة مخصوصة (٤) .

وشرط القطع في الخوف نازع فيه بعض الأصحاب .

وقال الغزالي : هو شرط للقطع بالقول بالجواز هنا لا لأصل القول به .

(١) هذا التفصيل قاله الإبيارى في - شرح البرهان - وقال إنه الذي يقتضيه مذهب مالك

رحمه الله وذلك كما في - البحر المحيط ٥ / ٢١٧ ، والترياق النافع ٢ / ١٠٢ -

(٢) الترس من السلاح : المتوقى بها وجمعه : أتراس ، وتراس ، وترسة وتروس .

والتترس : التستر بالترس وكذلك التتريس .

راجع : لسان العرب مادة - ترس - .

(٣) الاصطلام افتعال من الصلم وهو القطع ، والاصطلام هو الاستئصال ، وأصطلم القوم : أبعدوا .

راجع : لسان العرب مادة - صلم - .

(٤) راجع : المستصفى ١ / ٣٠٣ .

قال : والظن القريب من القطع كالقطع .

إما إذا لم يقطع ، أو يظن قريباً منه باستصالحهم المسلمين فلا يجوز الرمي - وكذا لو لم تكن المصلحة - كرية كرمي بعض المسلمين من السفينة لنجاة الباقين فإن نجاتهم ليس كلياً أى متعلقاً بكل الأمة ، أو ضرورية كرمي أهل قلعة تترسوا بالمسلمين فإن فتحها ليس ضرورياً فلا يجوز بحال .

ص : مسألة تنخرم المناسبة . . . إذا ترى مفسدة مُصاحبة

راجحة أو استوت وقيل لا . . . وخلفه لفظي إذ لا عملاً

ش : إذا اشتمل الوصف المناسب على مفسده معارضة لما فيه من المصلحة تقتضى عدم مشروعية الحكم سواء كانت راجحة على المصلحة أو مساوية لها فهل تنخرم (١) بها المناسبة ؟

قولان :

أحدهما : نعم . وعليه ابن الحاجب (٢) ، والهندي (٣) ، وصححه في - جمع الجوامع (٤) - .

والثاني : لا . وعليه الإمام ، والبيضاوي (٥) .

والخلف لفظي كما بينته زيادتي إذ هو راجع إلى أن هذا الوصف هل يبقى فيه مع ذلك مناسبة أم لا . مع الاتفاق على أنها غير معمول لها .

(١) قوله - تنخرم - أى تبطل فلا يقضى العقل بمناسبتها للحكم ولا يكون لها أثر في اقتضاء الأحكام .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٤١ .

(٣) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٣٠٩ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٦ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٣٢٥ ، ونهاية السؤل ٣ / ٦١ .

ومن فروع المسألة ما لو سلك الطريق البعيد بغير غرض لا يقصر لانخرام
المناسبة .

ص : الشبه السادس وهو مرتبة . . . تجعل بين الطرد والمناسبة
وقال قاضيهم هو المناسب . . . يتبع وكل قوم جانب

ش : السادس من مسالك العلة : الشبه وهو منزلة بين المناسب والطرد فإنه يشبه
الطرد من حيث إنه غير مناسب بالذات ، ويشبه المناسب بالذات من
حيث التفات الشرع إليه في الجملة كالذكورة والأنوثة ، في القضاء
والشهادة .

قال ابن السبكي (١) : وقد تكاثرت التشاجر في تعريف هذه المنزلة ، ولم أجد
لأحد تعريفاً صحيحاً .

وهذا معنى قولي من زيادتي - وكل قوم جانب - .

وقد عرفه القاضي أبو بكر بأنه المناسب بالتبع (٢) . كالطهارة لاشتراط
النية فإنها من حيث هي لا تناسب النية لكن تناسبها من حيث إنها عبادة .
والعبادة مناسبة لاشتراط النية . بخلاف المناسب بالذات كالإسكار لحرمة الخمر .

ص : فإن قياس علة تعذراً . . . فالشافعي حجة له يرى
والصيرفي وأبو إسحاق . . . ردًا كما لو أمكنت وفاقا
أعلاه قياس غالب الأشباه في . . . حكم ووصف ثم صوري يفي
وفخرنا حصولها فيما يرى . . . علة أو مستلزم لها انظروا
قلت ولا يعتمد الصوري . . . عن الإمام الشافعي مخكي

(١) راجع : جلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٨٦ .

(٢) قوله - بالتبع - أى بالالتزام .

شئ : لا يصار إلى قياس الشبه مع إمكان قياس العلة المشتغل على المناسب بالذات بالإجماع (١) .

فإن تعذرت (٢) فعن الشافعي أنه حجة نظراً لشبهه بالمناسب .

ورده الصيرفي ، والشيخ أبو إسحق الشيرازي ، وأبو إسحق المروزي والقاضي أبو بكر نظراً لشبهه بالطرد (٣) .

ونقل ابن برهان وغيره عن الشافعي أنه لا يقول بالشبه الصوري بخلاف غيره .

وقد بينة من زيادتي .

ثم له على القول بحجبيته مراتب :

أعلاها : قياس غلبة الأشباه في الحكم والصفة . وهو إلحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما كعلية شبهه به في الحكم والصفة على شبه بالآخر كإلحاق العبد (٤) بالمال في إيجاب القيمة بقتله بالغة ما بلغت لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحرّ فيهما .

ويليه الشبه الصوري كقياس الخيل على البغال ، والحمير في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٧ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٣٠٧ ، والترياق النافع ٢ / ١٠٥ ، والبحر المحيط ٢٣٤ .

(٢) قوله - فإن تعذر - أي العلة بتعذر المناسب بالذات بأن لم يوجد غير قياس الشبه .

(٣) راجع : الإبهاج ٣ / ٦٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٠٢ ، والترياق النافع ٢ / ١٠٥ .

(٤) قوله - كإلحاق العبد - الفرع : العبد ، والأصلان المتردد هو بينهما لمشابهته كلاً منهما : المال ، والحرّ .

فالعبد يشبه المال في وصفه من تفاوت القيمة بحسب تفاوت أوصافه جودة ، ضدها ، وفي حكمة من جواز البيع والهبة مثلاً .

ويشبه الحر في وصفه من كونه إنساناً - مثلاً - ، وفي حكمه من وجوب نحو الصلاة عليه وغير ذلك .

وقال الإمام في - المحصول (١) - : المعتبر في صحة قياس الشبه حصول المشابهة فيما يظن كونه علة الحكم أو مستلزماً له . سواء كان ذلك في الصورة أو الحكم .

ص : الدوران حيث وصف وجداً يوجد حكم ولفقد فقد
والأكثرون أنه ظناً مفيداً وقيل بل قطعاً وقيل لا يفيد
وأنه لا يلزم الذي استدل نفى الذي بعلة منه أجل
ولو سوى مناظر والمعترض إن يند وصفاً غير ذلك يتنهض
جانب مستدله بالتقديس فإن تكن لفرعه معدية
يضر عند مانع لعلتين أو آخر فيطلب الترجيح بين

ش : السابع من مسالك العلة : الدوران .

وسماه الآمدى ، وابن (٢) الحاجب الطرد ، والعكس وهو أن يوجد الحكم عند وجود وصف ، وينعدم عند عدمه .

فالوصف هو المدار ، والحكم هو الدائر .

وقد يوجد الدوران في محل واحد كعصير العنب فإنه كان مباحاً قبل إسكاره فلما أسكر حرم . فلما زال الإسكار بعوده خلا عاد الحل . فدار التحريم مع الإسكار وجوداً وعدمه .

وقد يكون (٣) في محلين كالقمح . لما كان مطعوماً جرى فيه الربا ، والكتان لما لم يكن مطعوماً لا ربا فيه . فدار جريان الربا مع الطعم .

وقولى - لفقد فقد - أحسن من قول - جمع الجوامع (٤) - (وينعدم) لأنه لحن إذ - انفعل - لا يأتي مطاوفاً لفعل لازم .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٣٤٥ .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢٧٥ ، والمختصر بشرح العنبد ٢ / ٢٤٦ .

(٣) قوله - وقد يكون - أى الدوران .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٨٨ .

ثم اختلف في الدوران : هل يفيد العلية ؟ .

على قولين :

أحدهما : لا يفيد أصلاً .

وعليه الآمدي ، وابن (٢) الحاجب لجواز أن يكون الوصف ملازماً للعلة لا نفسها كرائحة المسكر فإنها دائمة معه وجوداً وعدماً وليست علة .

والثاني : نعم . وهو الأصح .

ثم اختلف : هل يفيدهما قطعاً ، أو ظناً ؟ .

فبعض المعتزلة على الأول (٣) .

والأكثرون - منهم القاضي أبو بكر ، والإمامان ، والبيضاوي على الثاني (٤) لقيام الاحتمال السابق .

قال إمام الحرمين (٥) : ذهب القاضي أبو الطيب إلى أنه أعلا المسالك المظنونة وكاد يدعى افضاءه إلى القطع .

ولا يلزم المستدل به بيان نفى (٦) ما هو أولى منه بالعية (٧) بل له التعليل به .

(٢) راجع : الإحكام ٣ / ٢٧٥ ، والمختصر بشرح المعتمد ٢ / ٢٤٦ .

(٣) راجع : المعتمد ٢ / ٢٥٧ ، والمحصول ٢ / ٣٤٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٤٣ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٣٤٧ ، والبرهان ٢ / ٨٣٥ ونهاية السؤل ٣ / ٦٨ والإبهاج ٣ / ٧٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٤٣ .

(٥) راجع : البرهان ٢ / ٨٣٥ .

(٦) قوله - بيان نفى - أي انتفاء .

(٧) قوله - ما هو أولى منه بالعية - أي لا يلزم المستدل بالدوران بيان أن هذا المسلك وهو

الدوران هو الأولى وأن غيره من بقية المسالك دورنه في إفادة العلية .

ومن ادعى وصفاً أولى منه فعليه إبداءه . أطبق على ذلك الجدليون .
وقال القاضي أبو بكر : يلزمه ذلك .
قال الغزالي (١) : وهو بعيد في حق المناظر متجه في حق المجتهد . فإن
عليه تمام النظر لتحل له الفتوى .
فهذا قول ثالث ، وقد أشرت إلى القولين من زيادتي .
فإن أبدى المعارض وصفاً آخر غير المدار . فإن كان قاصراً ترجح جانب
المستدل بتعدية وصفه (٢) .
وإن كان متعدداً (٣) إلى الفرع المتنازع فيه فإن معنا التعليل بعلمتين
ضر (٤) وإن جوزناهما فلا لجواز اجتماع معرفين على واحد .

(١) عبارة الغزالي في - شفاء الغليل - كما في - تشنيف المسامع للزركشي ٣ / ٣١٣ -
... وكان من عادة القاضي في المناظرة ذلك فكان يستقصي في أول الأمر كل ما
يتوهم تعلق الخصم بطريق السبر ، ويبطله بحيث كان لا يبقى للخصم متعلقا . وهو بعيد
في حق المناظر لما ذكرنا متجه في حق المجتهد إذ على المجتهد تمام النظر لتحل له
الفتوى ١٠ هـ .

(٢) قوله - ترجح جانب المستدل بتعدية وصفه (مثاله) : أن يقول المستدل إن علة حرمه
الرياني الذهب النقدية ، فيقول المعارض بل العلة الذهبية . فكل من العلة التي أبدأها
المستدل ، والتي أبدأها المعارض يدور معها الحكم وجوداً وعدماً لكن التي أبدأها
المعارض قاصرة على محل الحكم وهو الأصل فلا تعدى لها ، وعلة المستدل بتعدية
فتترجح بالتعدية للفرع على علة المعارض .

(٣) قوله - وإن كان متعدداً - أي وإن كان وصف المعارض متعدداً .
(٤) قوله - فإن معنا التعليل بعلمتين ضر - (مثاله) : أن يقول المستدل يحرم الرياني
التفاح لعلة الطعم ، ويقاس عليه الجوز في ذلك ، فيقول المعارض بل العلة في التفاح
الوزن ، ويقاس عليه الجوز في ذلك فكل من علمتي المستدل ، والمعارض بتعدية إلى
الفرع المتنازع فيه وهو الجوز ، فيطلب حينئذ الترجيح لعلة على علة المعارض .

وإن كان متعدياً إلى فرع آخر غير المتنازع فيه طلب الترجيح بين الوصفين من خارج لتعادلها حينئذ (١) .

ص : تقارن الحكم لوصف طرد ٠٠ والأكثررون أنه يُرد
وقيل إن قارنه فيما عدا ٠٠ فرع النزاع فليدها أبدا
وقيل في فرد وقيل لم يفد ٠٠ إلا مناظراً خلاف المجتهد

ش : الثامن من مسالك العلة : الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة (٢) كقول بعضهم في الخل مانع لا تبني القنطرة على جنسه فلا تزال به البخاسة كالدهن أى بخلاف الماء فنبنى القنطرة على جنسه فتزال به البخاسة . فيناء القنطرة وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلاً ، وإن كان مطرداً لا نقض عليه .
والأكثررون على رده ، وأنه لا يحتج به (٣) .

وبالغ القاضي في الإنكار على القائل به فقال إنه هازئ بالشرعية .

وقال ابن السمعاني في - القواطع (٤) - : قياس المعنى (٥) تحقيق ،

(١) قوله - طلب الترجيح بين الوصفين من خارج لتعادلها حينئذ - (مثاله) : أن يقول المستدل يحرم الربا في البر لعله الافتيات ، والادخار ، ويقاس عليه الشعير - مثلاً - فيقول المعارض بل العلة في البر الطعم فيقاس عليه في ذلك التفاح . فكل من علتي المستدل والمعارض متعدية لفرع غير الفرع المتعدية إليه علة الآخر ، فيؤول الاختلاف بينهما إلى الاختلاف في حكم الفرع كالشعير ، والتفاح في المثال المذكور ، فيطالب حينئذ من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعارض .

(٢) قوله - من غير مناسبة - أى لا بالذات ، ولا بالتبع ، فخرج بقية المسالك .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٢ ، والترىاق النافع ٢ / ١٠٩ والبحر المحيط ٥ / ٢٤٨ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ١٩٨ ، وحصول الأمور ص ١٤٥ .

(٤) هو كتاب - قواطع الأدلة في الأصول -

(٥) قوله - قياس المعنى - أى الذى ينظر فيه للمعنى وهو المشتمل على الوصف المناسب بالذات .

والشبه تقريب (١) والطرْد تحكّم (٢) .

وقيل : يحتج به إن قارن الوصف الحكم فيما عدا صورة النزاع إلحاقاً
للفرد النادر بالأغلب .

وعليه الإمام الرازى (٣) وصاحب - الحاصل (٤) - والمنهاج (٥) .

وعزاه الإمام لكثير من فقهاءنا (٦) .

وقيل : إنه حجة ولو قارنه في صورة واحدة (٧) .

وقيل : إنه حجة للمناظر (٨) لأنه في مقام الدفع دون الناظر المجتهد
لأنه في مقام الإثبات .

وعليه الكرخى .

ص : التاسع التنقيح للمناط أن ٠٠ يدل ظاهراً على التعليل عن
وصف فيلغى ذاعن اعتبار ٠٠ خصوصه بالاجتهاد الجارى
ثم يناط بالأعم أو يرى ٠٠ عدة أوصاف فيلغى ما عرى
إثباته العلة في بعض الصور ٠٠ تحقيقه وما هو التخريج مر

(١) قوله - تقريب - أى لأنه قرب الفرع من الأصل .

(٢) قوله - والطرْد تحكّم - أى فلا يفيد ثبوت الحكم في الفرع لعدم الاعتداد به .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٣٥٥ .

(٤) راجع : الحاصل ٢ / ٩٠٢ .

(٥) راجع : المنهاج بشرح الإسوى ٣ / ٧٢ .

(٦) راجع : المحصول ٢ / ٣٥٥ .

(٧) حكى هذا القول السبكي فى - جمع الجوامع ٢ / ٢٩٢ - ، والرازى فى - المحصول ٢ .

٣٥٥ - والبيضاوى فى - المنهاج - وضعفه لأن الظن لا يحصل إلا بالتكرار - نهاية

السؤل ٣ / ٧٢ ، ٧٣ .

(٨) المناظر هو الدافع عن مذهب إمامه .

ش : التاسع من مسالك العلة : تنقيح أى تلخيص الوصف الذى ناط الشارع به الحكم وربطه به .

وهو قسمان :

أحدهما : أن يدل نص ظاهر على التعليل بوصف فيحذف خصوص ذلك الوصف عن الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط (١) بالأعم .

الثانى : أن يكون فى محل الحكم أوصاف فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد إما لكونه طردياً أو لثبوت الحكم مع بقية الأوصاف بدونه ويناط الحكم بالباقي .

فالحاصل أنه الاجتهاد فى الحذف والتعيين .

مثال ذلك : حديث الصحيحين فى الواقعة فى نهار رمضان (٢) .

فإن أبا حنيفة ومالكاً حذفاً خصوصها عن الاعتبار وأناط الكفارة بمطلق الإفطار .

فهذا مثال القسم الأول .

والشافعى حذف غيرها من أوصاف المحل ككون الواطئ إعزابياً وكون الموطوءة زوجة ، وكون الوطء فى القبل عن الاعتبار وأناط الكفارة بها .

فهذا مثال الثانى .

ولما كان تنقيح المناط ، وتحقيق المناط ، وتخريج المناط ألفاظاً متقاربة استتبع بيانها .

فتحقيق المناط إثبات العلة المتفق عليها فى الصورة المتنازع فيها كتحقيق أن النباش سارق . فإن علة قطع السارق المتفق عليها أخذ المال خفية وهو موجود فى النباش .

(١) قوله - ينادى بالأعم - أى يناط الحكم بالأعم .

(٢) تقدم تخريجه .

وأما تخريج المناط فقد مرّ في المناسبة أنه الاجتهاد في استنباط علة الحكم بطريق دالة على ذلك كاستنباط المجتهد من حديث - لا تبيعوا البر بالبر (١) - أن العلة الطعم .

فكأنه أخرج العلة من خفاء (٢) .

وفي تنقيح المناط هي مذكورة في النص فلم يستخرجها بل نفّح النص وأخذ منه ما يصلح للعلية ، وترك ما لا يصلح (٣) .

ص : عاشرها إلغاء فارق كما . . . يلحق في سراية العبد الإما
ش : العاشر من مسالك العلة إلغاء الفارق وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما .

وهو ضد قياس العلة لتعيين الجامع هناك ، والفارق هنا كإلحاق الأمة بالعبد في سراية العلق الثابتة بحديث الصحيحين : - من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه (٤) - .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) حيث إنه ليس في الحديث ما يدل على أن العلة هي الطعم لكن المجتهد نظر واستنبطها فكأنه أخرج العلة من خفاء فلذلك سمي تخريج المناط .

(٣) بهذا يعلم أن تنقيح المناط خاص بالعلل المنصوصة فلا يوجد في العلل المستنبطة ، وأن تخريج خاص بالعلل المستنبطة ، وأن تحقيق المناط هو إقامة الدليل على أن العلة المتفق عليها موجودة في الفرع سواء كانت هذه العلة في الأصل منصوصة أم مستنبطة .
(٤) حديث صحيح .

أخرجه البخاري في الشركة باب - تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل - ، وفي كتاب العلق باب - إذا أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء - .

وأخرجه مسلم في كتاب العلق حديث رقم (١٥٠١) .

وأخرجه أبو داود في كتاب العلق باب - من ذكر السعاية في هذا الحديث - .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأحكام باب - ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه - .

فالفارق بين الأمة والعبد الأئوثة ، ولا تأثير لها فى منع السراية فتنبيت السراية فيها لما شاركت فيه العبد .

ثم إن كان الدليل على نفى الفارق غير قطعى كما فى المثال المذكور إذ يحتمل أن يلاحظ فى العبد استقلاله بما ليس من وظائف المرأة كالجمعة ، والجهاد فتتقبح المطاط أقوى منه لاعتضاده بظاهر فى التعليل بمجموع أوصاف . وإن كان قطعياً كالحاق البول فى إناء وصبه فى الماء الدائم بالبول فيه المنصوص عليه فهو أقوى من تقبّح المطاط .

ص : وهو مع الطرد وما قد صحبه . . . من دوران قصرها ضرب شبه
إذ يحصل الظن بها فى الجملة . . . من غير تعيين لنوع الحكمة

ش : إلغاء الفارق ، والدوران ، والطرد ترجع إلى نوع من الشبه فإنها اشتركت فى حصول الظن فيها فى الجملة من غير تعيين جهة المصلحة المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تترك لواحد منها كالشبه بخلاف المناسبة (١) .

« خاتمة »

ص : ليس تأكى القيس مع عليه . . . وصف ولا عجزك عن إفادتي
دليل عليته على الأصح . . . والفرق بينه والإعجاز وضح
ش : هذان المسلكان على رأى ضعيف .

- وأخرجه ابن ماجه فى كتاب العلق باب - من أعتق شركاً له فى عبد -

وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ٥٦ .

هذا : والحديث بتمامه : « من أعتق شركاً فى عبد ، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، إلا فقد عتق عليه ما أعتق » .

(١) قوله - بخلاف المناسبة - أى فإنها تحصل الظن ، وتعين جهة المصلحة .

الأول : قيل إذا كان القياس على النص نأتى مع علته وصف ويتعذر إن لم يكن علة تعين جعله علة لتأتى القياس المأمور به فى قوله (فاعتبروا) ^(١) لو يخرج بامتناله عن عهدة الأمر .

والأصح لا ، ولم يتعين الخروج عن عهده الأمر بالقياس عليه .
وأيضا فما ذكر يلزم منه الدور لأن صحة القياس تتوقف على عليه النص . فلو أثبتنا عليه به لزم الدور .

الثانى : حكى عن الأستاذ أبى إسحق أنه إذا عجزنا عن إقامة الدليل على إفساد التعليل بوصف دل ذلك على أنه علة كما فى المعجزة . فإنها إنما دلت على صدق الرسول ﷺ للعجز عن معارضته .

والأصح لا . والفرق أن العجز هناك من الخلق وهذا من الخصم ^(٢) .
وقد أشرت إلى هذا من زيادتى .

« القوادح »

ص : النقص أى تخلف للحكم عن . . . عليه تقدح فيها كيف عن
والخفى لا وتخصيص العلل . . . سُمى وقيل قادح كيف حصل
إلا لفقد شرط أو مانع . . . وقيل إلا لهما أو واقع
فى مفرض استثناء أو نصت بما . . . لا يقبل التأويل والفخر اعتمى
إلا على مذاهب مَعَمَّة . . . ورودها وقيل فى الحرمة
وقيل فى منصوصة تقدح لا . . . خلافها وقيل عكسه جلا
وقيل فى المنصوص لا بظاهر . . . عام وفى سواء لا للفاير
والخلف فى الأصح معنوى . . . عليه نحو خر مهامبنى

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، والدرياق النافع ٢ / ١١٢ .

ش : هذا مبحث القوادح التي تقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها وذكر
ملها في النظم ، وأصله ستة عشر قادحاً :

الأول : النقض وهو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه .

وفي القدح مذاهب :

(أحدها) : أنه قادح مطلقا سواء كانت العلة منصوصة قطعاً أو ظناً أو
مستنبطة ، وسواء كان التخلف لفقد شرط أو لوجود مانع أولاً .

وهذا معنى قولى : - كيف عن - .

وهذا ما اختاره فى - جمع الجوامع ^(١) - وعزاه فى - القواطع - للشافعى
وجميع أصحابه .

(ثانيها) : أنه غير قادح مطلقا .

وهو مذهب الحنيفة . كذا عزاه لهم فى - جمع الجوامع ^(٢) - وأنهم لا
يسمونه نقضابل تخصيصاً لليلة ^(٣) .

لكن ابن السمعانى إنما حكاه عن العراقيين منهم .

قال ^(٤) : وادعى أبو زيد ^(٥) أنه مذهب أبى حنيفة ، وأصحابه .

قال : وأما الخراسانيون منهم فقالوا بالأول حتى قال أبو منصور الماتريدى
تخصيص العلة باطل ، ومن قال به فقد وصف الله سبحانه بالسفه والعبث فأى
فائدة فى وجود العلة ولا حكم .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٦ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢٩٦ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٤١ ، وإرشاد الفحول
ص ٢٢٤ ، وتيسير التحرير ٤ / ٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٦٢ .

(٤) القائل هو ابن السمعانى .

(٥) هو أبو زيد الدبوسى الحنفى ، وقد تقدمت ترجمته .

(ثالثها) ، أنه قاذح إلا أن يكون التخلف لمانع ، أو فقد شرط فلا يقدر مطلقا سواء الغلة المنصوصة ، والمستنبطة .

وعليه البيضاوى ^(١) ، والهندي ^(٢) ، وعزاه في - جمع الجوامع ^(٣) - لأكثر فقهاءنا .

(رابعها) ، أنه قاذح مطلقا إلا إن كان التخلف لمانع ، أو فقد شرط ، أو في معرض الاستثناء ، أو كانت منصوصة بما لا يقبل التأويل .
وعليه الآمدي ^(٤) .

(خامسها) ، أنه قاذح مطلقا إلا أن تكون واردة على جميع المذاهب ^(٥) كالعرايا وهي بيع الرطب ، أو العنب قبل القطع بتمر أو زبيب .
فإن جوازه وارد على كل قول في علة حرمة الربا من الطعم ، والقوت ، والكيل والمال فلا يقدر .

وهذا ما عليه الإمام في - المحصول ^(٦) - ناظرا لإجماع على أن حرمة الربا لا تعلل إلا بأحد هذه الأمور الأربعة ^(٧) .

(١) راجع : نهاية السؤل ٣ / ٧٩ ، والسراح الوهاج ٢ / ٩٢٩ .

(٢) راجع : نهاية الوصول في دراية الأصول ٨ / ٣٣٩٤ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٦ .

(٤) راجع : الإحكام ٤ / ٧٧ ومنتهى السؤل ٣ / ٤٣ .

(٥) قوله - إلا أن تكون واردة على جميع المذاهب - أي إلا أن يرد الاعتراض بالتخلف المذكور على جميع المذاهب التي في العلة أي الأقوال التي فيها .

(٦) راجع : المحصول ٢ / ٣٧٤ .

(٧) قوله - إلا بأحد هذه الأمور الأربعة - أي التي هي الطعم ، والقوت والكيل ، والمال .
فأحد هذه الأربعة علة بالإجماع ، والنقض بالعرايا وارد على كلها ، والإجماع أولى من النقض .

وصحّحه في - الحاصل (١) - ، وجزم به في - المنهاج (٢) - .

(سادسها) : أنه قادح في العلة المحرمة دون المبيحة (٣) لأن الحظر على خلاف الأصل فيقدح فيه الإباحة بخلاف العكس (٤) .

حكاه القاضي عن بعض المعتزلة (٥) .

(سابعها) : أنه قادح في المنصوصة (٦) دون المستنبطة لأن دليلها اقتران الحكم بها ولا وجود له في صورة التخلف ، فلا يدل على العلية فيها بخلاف المنصوصة فإن دليلها النص الشامل لصورة التخلف ، وانتفاء الحكم فيها يبطله بأن يوقفه عن العمل به .

(ثامنها) : عكسه . أنه قادح في المستنبطة دون المنصوصة . لأن الشارع له أن يطلق العام ويريد بعضه مؤخراً بيانه (٧) إلى وقت الحاجة بخلاف غيره إذا علل بشيء ونقص عليه ليس له أن يقول أردت غير ذلك لسده باب إبطال العلة .

(تاسعها) : أنه قادح في المنصوصة (٨) إلا إذا ثبتت بظاهر عام (٩) لقبوله

-
- (١) راجع : الحاصل ٩١٦ / ٢ .
- (٢) راجع : نهاية السؤل ٧٨ / ٣ .
- (٣) (مثاله) : أن يقال : يحرم الرباني البرلكونه مكيلا فينقض بالحبس - مثلاً فإنه مكيل وليس برىوى .
- (٤) قوله - بخلاف العكس - أى فلا يقدر فيه التخلف المذكور لأن الإباحة هي الأصل ونفيها عارض لا يعتد به .
- ومثاله : أن يقال يباح الربا في التفاح لأنه موزون ، فينقض بالتمر .
- (٥) راجع : البحر المحيط ٢٦٣ / ٥ .
- (٦) قوله - أنه قادح في المنصوصة - كأن يقال : يحرم الربا لعللة الطعم .
- (٧) قوله - مؤخراً بيانه - أى العام ببيان ما خرج منه إلى وقت الحاجة إلى البيان .
- (٨) قوله - أه قادح في المنصوصة - أى كأن يقال يحرم الربا لعللة الطعم .
- (٩) قوله - إلا إذا ثبتت بظاهر عام - أى كحديث - الطعام بالطعام ربا -

للتخصيص بخلاف القاطع وفي المستنبطة إلا إن كان التخلف لمانع أو فقد شرط (١) .

وهذا معنى قولى :- لا للغابر - أى الذى مضى ذكره .

واختاره ابن الحاجب (٢) .

واختلف : هل هذا الخلاف لفظى أو معنوى ؟ .

فقال بالأول إمام الحرمين ، وابن الحاجب (٣) للانفاق ممن جوز تخصيص العلة وممن منعه . على أن اقتضاء العلة للحكم لا بد فيه من عدم المخصص . فلو ذكر القيد فى ابتداء التعليل لاستقامت العلة فرجع الخلاف إلى أن القيد العدمى هل يسمى جزء علة أولا ؟

وقال بالثانى الإمام فخر الدين (٤) ، واختاره فى - جمع الجوامع (٥) - وقال إنه مبنى على تفسير العلة إن فسرت بما يستلزم وجوده وجود الحكم وهو معنى المؤثرة فالتخلف قاذح أو بالباعث ، أو المعروف فلا .

وذكر فى - جمع الجوامع (٦) - له ثلاثة فروع .

(أحدها) : التعليل بعلتين فيمتنع إن قدح التخلف وإلا فلا .

قال الشيخ جلال الدين (٧) : وهذا التفريع نشأ عن سهو فإنه إنما يتأتى فى تخلف العلة عن الحكم والكلام فى عكس ذلك .
فلذا أسقطته أيضا .

(١) قوله - أو فقد شرط - أى للحكم فلا يقدر فيها .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢١٨ .

(٣) راجع : البرهان ٢ / ٩٩٩ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢١٩ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٨ .

(٦) ، (٧) : راجع : جمع الجوامع مع شرح الجلال ٢ / ٢٩٨ .

(ثانيها) : انقطاع المستدل فيحصل إن قدح التخلف والأفلا . لكن قال الزركشي (١) فيه نظر . ففى - البرهان (٢) - لإمام الحرمين : المختار أنه لا يكون منقطعاً لكنه خالف الأحسن . إذ كان ينبغي أن يشير إليه . انتهى .
فلذا أسقطته أيضاً .

(ثالثها) : انخراط المناسبة بمفسدة فيحصل إن قدح التخلف والأفلا .
قال فى - جمع الجوامع (٣) - (وغيرها) (٤) أى كتخصيص العلة فيمتنع إن قدح التخلف والأفلا .
والله أشرت بقولى :- نحو خرمها - .

ص : جوابه منع وجود العلة . . . أو انتفاء الحكم فى المؤدّة
إن لم يكن مذهب مستدلّها . . . وذكر مانع لمن يندلّها
ش : لما بين النقص والخلاف فى قدحه شرع فى بيان أجوبته التى يدفع بها :
(فمنها) : أن يمنع المستدل وجود العلة (٥) فى صورة النقض لاعناداً ومكابرة
بل بأن يبدى فى العلة قيداً معتبراً فى الحكم موجوداً فى محلّ التعليل
مفقوداً فى صورة النقض كقولنا فى البناس أخذ النصاب من حرز مثله
فهو سارق يستحق القطع . فإن نقض بما إذا سرق الكفن من قبر فى
مغارة فإنه لا يجب القطع .
فجوابه : أن هذا ليس فى حرز مثله .

-
- (١) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٣٣٠ .
(٢) راجع : البرهان ٢ / ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .
(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٩ .
(٤) قوله - وغيرها - أى غير المذكورات .
(٥) قوله - أن يمنع المستدل وجود العلة - أى فى الفرع .

(ومنها) : منع انتفاء الحكم في الصورة المنقوض لها كقولنا : السلم عقد معاوضة فلا يشترط فيه التأجيل بل يصح أن يكون حالاً .

فإن نقض بالإجارة فإنها عقد معاوضة ، والتأجيل شرط فيها .

فجوابه : أن اشتراط الأجل في الإجارة ليس لصحة العقد بل ليستقر المعقود عليه وهو المنفعة . فإن استقرار تالمنفعة في الحال وهي معدومة محال ، ولا يلزم من كونه شرطاً في استقرار المعقود عليه أن يكون شرطاً في الصحة . فلم يشترط الأجل في صحة الإجارة (١) .

ومحل صحة الجواب بذلك أن لا يكون انتفاؤه في صورة النقض مذهب المستدل فإن كان مذهبه فليس له الجواب به سواء كان مذهب المعارض أيضاً أم لا .

(ومنها) : مانع يمنع من ثبوت الحكم في صورة النقض عند من يرى أن تخلف الحكم لمانع لا يقدح كقولنا : يجب القصاص في القتل بالمتكفل كالمحدد .

فإن نقض بقتل الأب ابنه في الوصف موجود فيه مع تخلف الحكم .

فجوابه : أن ذلك لمانع وهو كونه كان سبباً في إيجاده فلا يكون هو سبباً لإعدامه .

ص : والأكثر المنع من استدلال ٠٠ على وجودها للانتقال
ثالثها إن لم يكن دليل ٠٠ بالقدح أو لم يخل
وإن على وجودها من استدلال ٠٠ دل بملزوم الوجود في محل
نقض وأبدى منعه فقالا ٠٠ لينقض دليلك انتقالاً
فالحق لا يسمع وإن قال أقبل ٠٠ يلزم إما نقضها أو الدنئ

(١) راجع : الترياق النافع ١١٧/٢ ، ١١٨ .

ش : إذا منع المستدل وجود العلة في صورة النقض فهل للمعترض الاستدلال على وجودها ؟ .

فيه مذاهب :

(أحدها) :- وبه قال الأكثرون ^(١) ، وجزم به الإمام فخر الدين ^(٢) ، والبيضاوي ^(٣) . - ليس له ذلك لأنه انتقال عن المقصود قبل تمام الكلام فيه إلى غيره وهو مؤد للانتشار .

(والثاني) : له ذلك لأنه مُتَمِّمٌ للنقض ^(٤) .

(والثالث) :- وعليه الأمدى ^(٥) . - إن تعين ذلك طريقاً للمعترض في القدح فله ، وإن أمكنه القدح بطريق آخر هو أفضى إلى المقصود فلا .

وعلى الأول لو أقام المستدل الدليل على وجودها في محلّ التعليل وكان ذلك الدليل دالاً على وجودها في محلّ النقض لكن منع المستدل وجودها فيه فقال له المعترض ينتقض دليلك كقول الحنفى : يصح صوم رمضان بنية قبل الزوال للإمساك والنية ، فينقضه الشافعى بالنية بعد الزوال فإنها لا تكفى . فيمنع الحنفى وجود العلة في هذه الصورة . فيقول الشافعى : ما أقمته دليلاً على وجود العلة في محلّ التعليل دالاً على وجودها في صورة النقض فهل يسمع ذلك ؟

رأيان :

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٩٩ ، والترىاق النافع ٢ / ١١٨ والبحر المحيط ٥ / ٢٧٢ وروضة الناظر بشرح نزهة الخاطر العاطر ٢ / ٣٦٥ ، وغاية الوصول ص ١٢٧ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٣٧٠ .

(٣) راجع : نهاية السؤل ٣ / ٨٣ .

(٤) راجع : الإحكام ٤ / ٧٧ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٨ ، والبحر ٥ / ٢٧٢ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٨٣ .

(٥) راجع : الإحكام ٤ / ٧٧ .

أصحهما : لا . لأنه انتقال من نقض العلة إلى نقض دليلها والانتقال ممنوع .
والثانى : نعم لأن القدح فى الدليل قدح فى المدلول فلا يكون الانتقال إليه
ممنوعاً .

وهذا ظاهر عبارة - المحصول (١) - حيث علل المنع فيما تقدم بأنه نقل
إلى مسألة أخرى .

ثم قال : بلى لو قال المعارض ما دلت به (٢) .. إلى آخره لكان نقصاً
للدليل فيكون انتقالاً من السؤال الذى بدأ به إلى غيره .

فلم يجعله انتقالاً إلى مسألة أخرى بل إلى سؤال آخر يدل على قبوله .
نعم . لو قال المعارض يلزمك إما نقض العلة ، أو نقض الدليل الدال على
وجودها فى الفرع كان مقبولاً قطعاً يحتاج المستدل عن الجواب عنه .

وهذا معنى قولى : - وإن قال أقبل .. يلزم إما نقضها أو الدلى - .

أى إما نقض العلة ، أو نقض الدليل وهو من باب الاكتفاء .

ص : وفى إقامة دليله على .. تخلف الحكم بخلاف اللذ خلا
ش : إذا منع المستدل تخلف الحكم عن العلة فى صورة النقص وهو الجواب
الثانى فإن كان عدم الحكم فيهما مجمعا ، أو مذهبه لم يسمع منه وإلا
سمع .

ثم هل للمعارض إقامة الدليل على تخلفه فيها فى الأقوال الثلاثة السابقة
فى الاستدلال على وجود العلة فيه ؟ .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٣٧٠ .

(٢) عبارة الرازى كما فى - المحصول ٢ / ٣٧٠ - بلى لو قال المعارض : ما دلت به
على وجود المعنى فى الفرع يقتضى وجوده فى صورة النقص ، فهذا لو صح لكان
نقصاً على دليل وجود العلة فى الفرع لا على كون ذلك الوصف علة للحكم ، فيكون
انتقالاً من السؤال الذى بدأ به إلى غيره ، .

الأكثرين على المنع للانتقال المؤدى إلى الانتشار ، وإلى انقلاب
المعترض مستدلاً والمستدل معترضاً (١) .

وقيل : له ذلك ليتم مطلوبه من إبطال العلة .

وقيل : إن تعين طريقاً في القدح فله والأقلاً (٢) .

ص : وفي وجوب الاحتراز المُنتَقَى . . . ثالثها على الخصوص مطلقاً
وغير مستثنى قواعد شهر . . . لناظر وقيل إن لم يشتهر

ش : إذا قلنا إن النقص قاذح فقي وجوب الاحتراز منه على المستدل في دليله
ابتداءً أقوال :

(أحدها) : وجوبه مطلقاً على الناظر والمناظر . سواء الصور المستثناة
وغيرها لأنه مطالب بالمعرف للحكم وليس هو الوصف فقط . بل هو
مع عدم المانع (٣) .

(الثاني) : عدم الوجوب مطلقاً لأنه إنما يطلب منه ذكر الدليل . وأما نفى
المانع فمن قبيل دفع المعارض فلم يجب .
وحكاه الهندي عن الأكثرين (٤) .

(١) (مثاله) قول الشافعي في مسألة الثيب الصغيرة : ثيب فلا تجبر كالثيب الكبيرة فيقول
المعترض : ينتقض بالثيب المجنونة ، فيقول المستدل : لا نسلم جواز إجبار الثيب
المجنونة .

(٢) راجع : هذه الأقوال في : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٨ ، وشرح الكوكب المنير
٢٨٦ / ٤ ، والترياق النافع ١١٩ / ٢ .

(٣) راجع : الروضة بشرح نزهة خاطر العاطر ٢ / ٣٦٤ ، والترياق النافع ١٢٠ / ٢ .

(٤) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٤٢٦ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٨ ، وشرح الكوكب
المنير ٢٩٢ / ٤ .

(والثالث) :- وصححه في - جمع الجوامع (١) - : الوجوب على المناظر (٢)
مطلقا وعلى الناظر (٣) إلا فيما اشتهر من المستثنيات كالعرايا . فإن
ذلك لشهرته كالمذكور فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بخلاف غير
المشهور .

(والرابع) : مثله إلا المستثنيات مطلقاً مشهورة كانت أو غير مشهورة فلا
يجب الاحتراز منها للعلم بأنها غير مرادة .

ص : ومدعى الإثبات والنفي على . . . فرد ولو غير معين جلا
ينقض بالعام من النفي ومن . . . إثباته والأمر بالعكس زكن
ش : هذا بيان لما يتجه من النقوض ويستحق الجواب ، وما ليس كذلك .

والحاصل أن دعوى الحكم قد يكون لصورة إثباتاً أو نفياً ، وقد يكون
لجميع الصور كذلك .

فهذه أربع حالات .

والصورة إما معينة ، أو مبهمة . فدعواه لصورة إثباتاً ينتقض بالنفي العام
نحو - زيد كاتب أو إنسان ما كاتب - نقضه - لا شيء من الإنسان بكاتب - .

ودعواه لها نفيًا ينتقض بالإثبات العام نحو - زيد ليس بكاتب ، أو إنسان
ما ليس بكاتب - نقضه - كل إنسان كاتب - .

فقولى :- ينقض بالعام من ومن . . . إثباته . . . فيه لفٌ ونشَرٌ

مرتّب . فإن النفي راجع إلى الإثبات ، والإثبات راجع إلى النفي .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٠٢ .

(٢) إنما وجب على المناظر مطلقاً لأنه مقلد يستدل لإمامه ويذبّ عن مذهبه ويسمى
جدلياً ، وخلافياً .

(٣) قوله - وعلى الناظر - أى لنفسه وهو المجتهد .

بخلاف قول - جمع الجوامع (١) - فينتقض بالإثبات أو النفي العامين - فإنه موهم مع ما في قوله - العامين - من تثنية الضمير بعد - أو - والأفصح خلافها .

ودعواه لجميع الصور إثباتاً ينقضه النفي في صورة معينة ، أو مبهمة .

ودعواه لجميعها نفياً ينقضه الإثبات في صورة كذلك .

ص : الكسر وهو نقض الكسور لنقض معنى قدحه المشهور
إسقاطه بعض الذي قد عللا إمامع الإبدال أو ما أبداً
نحو صلاة واجب قضاؤها فمثل أمن واجب أداؤها
يلغى خصوص هذه المعترض فمبدل عبادة ينتقض
بصوم حائض وإن لم يبدل لم يبق إلا واجب ومبدل
وليس كل واجب القضاء كحائض مستلزم الأداء

ش : الثاني من القوادح : الكسر . وسماه ابن الحاجب (٢) وغيره النقض المكسور
كما ذكرته من زيادتي .

وهو إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة أي بيان أنه ملغى لا أثر له
في التعليل .

وهذا معنى قول الإمام (٣) ، والبيضاوي هو عدم تأثير أحد جزئي العلة
ونقض الآخر .

والقدح به رأى الأكثرين من الأصوليين ، والجدليين لأنه نقض للمعنى
المعلل به بالغا بعضه .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٢٠٣ .

(٢) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٢٣ ، ٢٦٩ .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٣٧٤ ، ونهاية السؤل ٣ / ٩٠ ، ٩١ .

وقيل : إنه غير قاصح .

وله صورتان :

(أحدهما) : أن يؤتى بدل ذلك الوصف بوصف عام ثم ينقض الآخر .

(والثاني) : أن لا يؤتى بشيء بل يقتصر على الثاني بعد إسقاطه .

مثال ذلك : أن يقال في إثبات صلاة الخوف (١) . صلاة يجب قضاءها لو لم تفعل فيجب أدائها كالأمن (٢) . فإن الصلاة فيه كما يجب قضاءها يجب أدائها لو لم تفعل .

فيعترض بأن خصوص كونها صلاة ملغى لا أثر له لأن الحج كذلك فيبدل بوصف عام وهو العبادة فيقال : عبادة يجب قضاؤها ، ولا يجب أدائها (٣) . بل يحرم أولاً يبدل فلا يبقى علة للمستدل إلا قوله : يجب قضاؤها . بدليل الحائض فإنها يجب عليها قضاء الصوم دون أدائه .

ص : يخلف العكس من القوادح . . . في قول منع عليتن الراجع

والعكس حده انتفاء الحكم . . . لنفيها أعني انتفاء العلم

إذ عدم الدليل ليس يلزم . . . منه لما دل عليه العدم

ش : الثالث من القوادح : تحلف العكس .

وإنما يقدر على المنع من التعليل بعليتين فإنه حينئذ لا يكون للحكم إلا دليل واحد فمتى انتفى ذلك الدليل انتفى الحكم . أما على تجويزه فلا لجواز أن يكون وجود الحكم للعللة الأخرى .

والمراد بالعكس انتفاء الحكم لانتفاء العلة .

(١) قوله - في إثبات صلاة الخوف - أي في إثبات وجوب أدائها .

(٢) قوله - كالأمن - أي كصلاة الأمن .

(٣) إذ ليس كل ما يجب قضاؤه يجب أدائه فالحائض لا يجب عليها الصوم وهي حائض وإنما يحرم ، ويجب عليها القضاء .

والمراد بانتفائه انتفاء العلم أو الظن به لا انتفاؤه في نفسه . إذ لا يلزم من عدم الدليل الذي العلة من جملته عدم المدلول للقطع بأن الله تعالى لو لم يخلق العالم الدالّ على وجوده لم ينتف وجوده وإنما ينتفى العلم به .

مثال تخلف العكس : قول الحنفى فى الاستدلال على منع الآذان للصباح قبل وقتها بأنها صلاة لا تقصر فلا يؤذن لها قبل وقتها كالمغرب بجامع عدم جواز القصر .

فيعترض بأن الحكم وهو عدم التأذين قبل الوقت موجود مع انتفاء الوصف وهو عدم القصر فى الظهر مثلاً فإنها تقصر ولا يؤذن لها قبل وقتها .

ص: وعدم التأثير أن الوصف لا ٠٠ مناسب وإنما إذا دخلا
قياس معنى والذي لا يجمع ٠٠ ولم تكن نصت وذاك أربع
فى الوصف أى بكونه طرياً ٠٠ والأصل بيع لم يكن مربياً
فباطل كالطير فى الهواء ٠٠ يقال لا تأثير للبراء
فعجز تسليم كفى والحاصل ٠٠ فى الأصل قد عارض هذا القائل
والحكم وهو ضرب قد لا يكون ٠٠ فى ذكره فائدة كمشركون
قد اتلفوا مالا بدار الحرب ٠٠ فلا ضمان لا حق كالحرب
فدار حرب عندهم طرد فلا ٠٠ فائدة فذا يضاهى الأولى
لأنه ظالب بالتأثير ٠٠ وقد يكون قيد ضرورى
عبادة بحجر تعلق ٠٠ وقبلها معصية ما سبقت
فليعتبر تعدد الأحجار ٠٠ مستحجر كمعدد والجمار
فقوله معصية ما قدما ٠٠ ليس له التأثير فى كليهما
لكنه احتيج لذكره هنا ٠٠ خوف انتقاضه برجم من زنا
وقد يفيد لا ضرورياً فإن ٠٠ لم تغتفر تلك والا اختلف دن
مثاله مفروضة كالظهر ٠٠ فلم يجب إذن أمام العصر
فقوله مفروضة حشومتى ٠٠ يحذفه لم ينقض بشئ وأتى

به لكى أصلاً بفرع قربة . . . تقوية لما حوى من الشبهة
رابعها فى الفرع مثل تعقيد . . . بنفسها لغير كفوء يقصد
وهو كئان إن لغير الكفؤ لا . . . يؤثر التقييد ويرجع إلى
تنازع فى القرض تخصيص صور . . . من النزاع بالحجاج والنظر
وجائز الثام مع البناء . . . أى غير ذى القرض عليه قد بنا

ش : الرابع من القوادح : عدم التأثير . وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه
للحكم ، ولذلك اختلف بقياس المعنى (١) لاشتماله على المناسب بخلاف
غيره كالشبه فلا يتأتى فيه ، وبالعلة المستنبطة (٢) المختلف فيها فلا يقدح
فى المنصوصة ، ولا فى المستنبطة المجمع عليها (٣) .
وعدم التأثير على أربعة أقسام :

الأول : أن يكون ذلك فى الوصف بكونه طردياً (٤) كقوله (٥) فى الصحيح :
صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها كالمغرب . فعدم القصر فى عدم تقديم
الأذان وصف طردى لا مناسبة فيه ، ولا شبه . وعدم التقديم موجود فيما
يقصر (٦) .

(١) قوله - اختص بقياس المعنى - أى اختص عدم التأثير بقياس المعنى أى قصر عليه
قالباء داخلة على المقصور عليه .

(٢) قوله - وبالعلة المستنبطة - أى فى قياس المعنى أيضاً .

(٣) قوله - فلا يقدح فى المنصوصة ، ولا فى المستنبطة المجمع عليها - أى لا بد فيهما من
المناسبة .

(٤) قوله - بكونه طردياً - أى لغواً خالياً عن الفائدة .

(٥) قوله - كقوله - أى الحنفى .

(٦) قوله - وعدم التقديم موجود فيما يقصر - بيان لعدم التأثير بذكر قاذح آخر أيضاً وهو
تخلف العكس حيث وجد وهو عدم التقديم مع انتفاء العلة وهى عدم القصر .

حاشية البنانى ٢ / ٣٠٨ .

وحاصل هذه القسم طلب الدليل على كون الوصف علة .

القسم الثاني : أن يكون (١) بإبداء علة (٢) لحكمه غير الوصف المذكور كقولنا
في بيع الغائب (٣) مبيع غير مرئى فلا يصح كالطير في الهواء بجامع
عدم الرؤية .

فيقول المعارض لا أثر لكونه غير مرئى في الأصل . فإن العجز عن
التسليم فيه كافٍ في البطلان .

وحاصل هذا القسم معارضة في الأصل (٤) بإبداء علة أخرى غير ما
علل به .

وكذلك بناء البيضاوى على جواز التعليل بعلمتين . فإن قلنا بجوازه لم
يقدر ولا قدح .

القسم الثالث : أن يكون (٥) في الحكم . وهو ثلاثة أضرب :

(أحدها) : أن لا يكون لذكر الوصف الذى اشتملت عليه العلة فائدة . كقول
الحنفية في مرتدين أتلّفوا مالاً في دار الحرب : مشركون أتلّفوا مالاً في
دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحربى إذا أتلّف مالاً بدار الحرب فإنه
لا يضمن .

(فدار الحرب) وصف ظردى عندهم فلا فائدة لذكره

(١) قوله - أن يكون - أى عدم التأثير .

(٢) قوله - بإبداء علة - أى من المعارض .

(٣) قوله - في بيع الغائب - أى في الاستدلال على عدم صحته .

(٤) قوله - معارضة في الأصل - أى في علة الأصل بدليل قوله بعد ذلك - بإبداء
علة أخرى - .

(٥) قوله - أن يكون - أى عدم التأثير .

لأن من أوجب الضمان أوجبه وإن لم يكن في دار الحرب ^(١) ، ومن نفاه نفاه وإن لم يكن في دار الحرب ^(٢) .

وهذا الاعتراض يرجع إلى القسم الأول لأن المعترض يطالب المستدل بتأثير كونه ^(٣) في دار الحرب حتى يكون له مدخل في العلة كما تقدم في القصر.

(الضرب الثاني) : أن يكون لذكره فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستجمار بالأحجار : عبارة متعلقة بالأحجار لم تتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجمار ^(٤) .

فقوله - لم يتقدمها معصية - عدم التأثير في الأصل ، والفرع لكنه مضطر إلى ذكره ^(٥) لئلا ينتقض تعليله ^(٦) لو لم يذكره برجم المحصن فإنه عبادة متعلقة بالأحجار ولم يعتبر فيها العدد .

(الضرب الثالث) : أن يكون له فائدة غير ضرورية . فإن لم يغتفر ذكر الضرورية لم تغتفر هذه من باب أولى ، وإن اغتفرت ^(٧) ففي هذه تردد .

(١) قوله - وإن لم يكن في دار الحرب - أى وإن لم يكن الإتلاف في دار الحرب ، فالذين أوجبوا الضمان في إتلاف المرتد قال المسلم كالشافعية ومن نهج نهجهم أوجبوه وإن لم يكن الإتلاف في دار الحرب .

(٢) الضمير في قوله - كونه - عائد على الإتلاف .

(٣) قوله - كالجمار - أى كرمى الجمار .

(٤) قوله - لكنه مضطر إلى ذكره - ببيان لكون الفائدة ضرورية .

(٥) قوله - لئلا ينتقض تعليله - أى الحكم الذى علل به وهو اعتبار العدد فإنه علل بالعبادة المتعلقة بالأحجار .

وزيد في العلة المذكورة - لم يتقدمها معصية - لئلا ينتقض الحكم المذكور لو لم يزد في علقته ما ذكر بالرجم ، فإنها عبادة متعلقة بالأحجار ، ولو لم يعتبر فيها العدد بخلافه مع زيادة ما ذكر في العلة ، فلا نقض بالرجم لتقدم المعصية في الرجم دون الاستجمار والرمى .

(٧) قوله - وإن اغتفرت - أى الضرورية .

مثال ذلك : قولنا : الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر في إقامتها إلى إذن الإمام الأعظم كالظاهر .

فقولنا - مفروضة - حشو فإنه لو حذف ^(١) لم ينتقض ^(٢) بشئ لكن ذكر لتقريب الفرع من الأصل يتقوية الشبه بينهما لأن الفرض بالفرض أشبه ^(٣) .

القسم الرابع : أن يكون عدم التأثير في الفرع لكون الوصف لا يطرد في جميع صور النزاع كقولنا في تزويج المرأة نفسها بغير فلا يصح كما لو زوجها وليها من غير كفؤ .

فكون التزويج من غير كفؤ لا يطرد في بعض صور النزاع وهو تزويجها نفسها من كفؤ ^(٤) .

وهذا القسم كالقسم الثاني من جهة أن حكم الفرع هنا ملوط بغير الوصف المذكور كما أن حكم الأصل هناك ملوط بغير الوصف المذكور . ولا أثر للتنقييد في هذا المثال بغير الكفؤ . إذ المدعى أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقا . كما لا أثر للتنقييد في ذلك المثال بكونه غير مرئي .

والكلام في هذه المسألة مبني على الخلاف في الفرض ^(٥) وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج فيه ^(٦) ، وإقامة الدليل عليه كما لو قال المتكلم في الزوجة نفسها افرضه في التزويج بغير كفؤ واستدل عليه خاصة .
فمن منع الفرض رد هذا ، ومن جوزة قبله .
وفي الفرض مذاهب :

(١) قوله - فإنه لو حذف - أي ما علل به .

(٢) قوله - لم ينتقض - أي الباقي منه .

(٣) قوله - لأن الفرض بالفرض أشبه - أي به من غيره .

(٤) فالتزويج من غير كفء وإن ناسب البطلان إلا أنه لا اطراد له في صورة النزاع . إذ النزاع فيمن زوجت نفسها مطلقا فبان أن الوصف لا تأثير له في الفرع المتنازع فيه .

أصحابها :- وعليه الجمهور ^(١) - جوازه . فقد لا يساعده الدليل في جميع الصور ، أولاً لا يقدر على كلام المعترض في بعضها ^(٢) لإشكاله فيستفيد من الفرض غرضاً صحيحاً .

والثاني : المنع .

وعليه ابن فورك .

قال : وشرط الدليل أن يكون عاماً لجميع صور النزاع ليكون مطابقاً للسؤال ودافعاً للخصم .

والثالث : يجوز بشرط البناء أى بناء غير ما فرضه ^(٣) ، وأقام الدليل عليه على ما فرضه .

واختلف في كيفية ذلك ^(٤) :

ف قيل : يكفي أن يقول إذا ثبت في بعض الصور ثبت في جميعها إذ لا قائل بالفرق .

وقيل : لا يكفي ذلك بل يحتاج إلى ردّ ما خرج عن محلّ الفرض إليه بجامع صحيح على قاعدة القياس .

(١) قوله - في الفرض - أى فيما فرض محلاً للنزاع .

(٢) قوله - وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج فيه - أى بأن يكون النزاع في كلى يندرج فيه جزئيات ، فيفرض النزاع في جزئى خاص من تلك الجزئيات ، ويقع الحجاج فيه من الجانبين .

(٣) راجع : المسودة ص ٤٢٥ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٣٥٠ ، والترياق النافع ٢ / ١٢٧ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٧٢ .

(٤) قوله - في بعضها - أى بعض الصور .

(٥) قوله - أى بناء غير ما فرضه - المراد بناء غير محلّ الفرض عليه كأن يقاس عليه بجامع أو يقال : ثبت الحكم في بعض الصور فليثبت في باقيها إذ لا قائل بالفرق ، وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث جوزوا تزويجها نفسها من كفاء .

(٦) قوله - في ذلك - أى البناء كما في - الترياق النافع ٢ / ١٢٨ .

ص : القلبُ دعوى أن ما استدُلَّ به . . . فيها على ذلك عليه أن نية
ويمكن تسليم صحة معة . . . وقيل صحيح وقيل منعة
واقبل على الأول لا مفاوضة . . . فإن سلم صحة معارضة
أولا ففادح وقيل شامد . . . زور عليه وله ففاسد

ش : الخامس من قواعد العلة : القلب . وهو كما في - جمع الجوامع (١) -
دعوى المعارض أن ما استدُلَّ به المستدل في المسألة المتنازع فيها على
ذلك الوجه إن صحَّ عليه (٢) لا له .

فخرج بقولنا - في المسألة - دعوى أن ما استدُلَّ عليه في مسألة أخرى لا
في تلك المسألة بعينها .

قال الشيخ ولي الدين : وكان ينبغي تأخره عن قوله - عليه - لأنه قيد
فيه لا في الاستدلال .

وبقولنا - على ذلك الوجه - أن يكون عليه لا على غيره . بأن يستدل
من جهة الحقيقة والمعارض استدُلَّ به من جهة المجاز .

قال الزركشي (٣) : وكما ينبغي أن يسقط قوله - لا له - .

وقولنا - إن صح - أي على تقدير النزل ، ولهذا يمكن مع القلب تسليم
صحة الدليل .

وقيل : وهو (٤) تسليم للصحة (٥) مطلقا لأن الغالب من جهة جعله على
المستدل مسلم لصحته .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣١١ .

(٢) قوله - عليه - أي المستدل .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٣٥٢ .

(٤) قوله - هو - أي القلب .

(٥) قوله - تسليم للصحة - أي صحة ما استدُلَّ به .

وقيل : هو إفساد له مطلقاً لأنه من حيث لم يجعله له مفسد له .

فعلى القولين (١) لا يذكر في الحد قوله - إن صح (٢) - .

وعلى الأول هو مقبول مطلقاً .

وقيل : هو فاسد لا يقبل لأنه شاهد زور يشهد للغائب وعليه حيث سلم الدليل واستدل به على خلاف دعوى المستدل .

وعلى القبول هو نوعان :

(أحدهما) : أن يكون معارضة بقياس بجامع المستدل وأصله وذلك إذا اقترن به .

سلم صحته الدليل .

فيجاب عنه بالترجيح .

(والثاني) : أن يكون اعتراضاً قادحاً وذلك عند عدم تسليم صحته وعلى الأول : قال الهندي (٣) يمتاز القلب عن مطلق المعارضة بأمرين :

١ - أنه لا يمكن الزيادة في العلة وفي سائر المعارضات يمكن .

٢ - وأنه لا يمكن منع وجود العلة في الأصل والفرع لأن أصل القالب وفرعه هما أصل المستدل وفرعه . ويمكن ذلك في سائر المعارضات .

ص : ومنه ما صحَّحَ رأى القالب . . . مع كونه أبطل رأى الصاحب صريحاً أو لا فمثال الأول . . . عقد بحق غيره ولا يلى

(١) قوله - فعلى القولين - أى الأخيرين وهما القول بأنه تسليم للصحة مطلقاً والقول بأنه إفساد مطلقاً .

(٢) قوله - لا يذكر في الحد قوله - إن صح - أى وإما على القول الأول فلا بد من ذكره للإشارة إلى احتمال تسليم الصحة وعدمها مع القلب .

(٣) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٤٥٢ .

فلا تراه كالشرا معتبرا . . . يقال عقد فيصح كالشرا
والثاني لبث لا يكون قرينة . . . بنفسه فللقوف أشبه
فقل فلا يشترط الصوم كذا . . . ومنه ما يورد إبطالاً لدا
مصرحاً عضو فلا يكفي أقل . . . مطلق الإثم مثل وجهه فيقل
فمثله بالربع لا يقدر . . . أولاً كمقد عوض يعتبر
مع جهل ما عوض كالأنكحة . . . فقل فلا نشترط خيار الرؤية
ومنه والقاضي له لا يقتفي . . . قلب المساواة كقول الحنفى
طهارة بمانع فلا تجب . . . نيتها مثل نجاسة تصب
فقل له فيستوى جامدها . . . ومائع وأصلكم شأدها
ش : القلب قسمان :

(أحدهما) : ما يراد به تصحيح مذهب المعارض ، ويراد معه إبطال مذهب
المستدل إما صريحاً كقولنا فى بيع الفضول : عقد فى حق الغير بلا
ولاية (١) فلا يصح كما لو اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فإنه لا يصح
فيقول الخصم عقد فيصح كما لو اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فإنه يصح
إلا أنه يقع للمشتري لا للمشتري له .

أو غير صريح كقول الحنفى فى الاعتكاف : لبث فلا يكون بنفسه
قرينة (٢) كوقوف عرفة فإنه إنما يكون قرينة بضميمة الإحرام . فكذلك الاعتكاف
لا يكون قرينة إلا بضميمة عبادة إليه وهى الصوم (إذ) (٣) هو المتنازع فيه (٤)
ولم يصرح به لعدم أصل يقاس عليه .

(١) قوله - بلا ولاية - أى عليه .

(٢) قوله - فلا يكون بنفسه قرينة - ليس هو الفرع المطلوب إثبات حكمه بل هو مطوى أى
فلا بد من ضميمة وهو الصوم لأنه المتنازع فيه .

(٣) ما بين القوسين زيادة من - شرح الجلال - ليتم المعنى .

(٤) قوله - إذ هو المتنازع فيه - تعليل للحصر فى قوله - وهى الصوم - لأن العبادة
أعم منه .

فيقال (١) عليه : الاعتكاف لبث (٢) فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف لا يشترط فيه (٣) .

ففى هذا إبطال مذهب الخصم الذى لم يصرح به فى الدليل وهو اشتراط الصوم .

(القسم الثانى) : أن يراد به إبطال مذهب المستدل فقط . إما صريحاً كقول الحنفى فى مسح الرأس : عضو وضوء فلا يكفى فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه لا يكفى فى غسله ذلك .

فيقال من جانب المعارض كالشافعى : عضو وضوء فلا يتقدر غسله بالربع (٤) كالوجه لا يتقدر غسله بالربع .

أو غير صريح بل بالالتزام كقوله (٥) فى بيع الغائب : عقد معارضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فإنه مع الجهل بالزوجة أى عدم رؤيتها .

فيقال (٦) عليه : فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح .

فنفى ثبوت خيار الرؤية فيه يلزم منه انتفاء صحته إذ القائل بها يقول بثبوته (٧) .

(١) قوله - فيقال - أى من جانب المعارض كالشافعى .

(٢) قوله - لبث - أى فى محل مخصوص .

(٣) فالوقوف بعرفة وقوف فى مكان مخصوص ، ولا يشترط الصوم فيه فكذلك لا يشترط فى الاعتكاف .

(٤) قوله - فلا يتقدر غسله بالربع - هذا إبطال لمذهب المستدل صريحاً لأن أبا حنيفة يوجب مسح ريع الرأس .

(٥) قوله - كقوله - أى الحنفى .

(٦) قوله - فيقال - أى من جانب المعارض كالشافعى .

(٧) قوله - يقول بثبوته - أى ثبوت الخيار للمشتري عند رؤية البيع .

فالشافعى يقول لا يشترط فى بيع الغائب خيار الرؤية كالنكاح ، ويكون الشافعى حينئذ قد تعرض لإبطال مذهب المستدل بالالتزام لأنه أبطل لازم الصحة وهو خيار الرؤية =

ومن هذا القسم نوع يسمى قلب المساواة وهو أن يكون في الأصل حكام:
(أحدهما) : منتف عن الفرع اتفاقاً (١) .

(والآخر) : مختلف فيه . فيثبت المستدل المختلف فيه إلحاقاً بالأصل .

فيعترض عليه بأنه يجب التسوية بين الحكمين في الفرع كما أنهما
مستويان في الأصل كقول الحنفى في نية الوضوء والغسل : طهارة بالمائع فلا
تجب فيها النية كإزالة النجاسة لا تجب في الطهارة عنها النية بخلاف التيمم
تجب فيه النية .

فنقول نحن معترضين : فيستوى جامدها ومائها (٢) أى الطهارة كالنجاسة
يستوى جامدها ومائعها في حكمها السابق وغيره . وقد وجبت النية في التيمم
عندكم وفاقاً فلتجب في الوضوء والغسل .

والأكثرون على قبول هذا القسم .

ورده القاضى وطائفة لأنه لا يمكن التصريح فيه بحكم العلة فإن الحاصل
في الأصل نفى وفى الفرع إثبات .

وأجيب بأنه لا يضر الاختلاف في ذلك فإنه لا ينافى أصل الاستواء الذى
جعل جامعها (٣) .

= لأن من قال فى بيع الغائب بالصحة قال بخيار الرؤية وفالخيار لازم للصحة ، فإذا
انتفى لازم وهو خيار الرؤية انتفى الملزوم وهو الصحة .

راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٣٥٩ .

(١) أى باتفاق الخصمين .

(٢) قوله - فيستوى جامدها ومائعها - أى جامدها آلتها كذلك وهو التراب فى الأول ، والماء
فى الثانى .

(٣) راجع : التبصرة ص ٤٧٧ ، والمحصول ٢ / ٣٧٨ ، ونهاية السؤل ٣ / ٩٦ وتشنيف
المسامع ٣ / ٣٦٠ والبحر المحيط ٢٩٥٠ ، والترياق النافع ٢ / ١٣٢ وإرشاد
الفحول ص ٢٢٨ .

ص : القول بالموجب في التنزيل . . . شاهدته التسليم للدليل
مع بقاء النزاع فيها نقلا . . . قتل بما يقتل غالبا فلا
ينافى القصاص كالحرق يقال . . . مسلم وليس يقتضى بحال
وقولنا تفاوت الوسائل . . . لا يمنع القصاص في التأقل
كالموسل إليه فيقال . . . مسلم وغير لازم بحال
وجود شرطه ومقتضيه . . . واخصم صدق في الأصح فيه
إذا يقول ليس هذا ما أخذى . . . والمستدل إن تراه ينبذ
بعض كلام غير مشهور وقد . . . خاف به المنع عليه ذاورة

ش : السادس من القوادح : القول بالموجب - بفتح الجيم - أى بما أوجبه دليل
المستدل واقتضاه .

وشاهده قوله تعالى ﴿ ليخرجن الأعز منها الأذل والله العزة لرسوله
وللمؤمنين ﴾ (١) .

أى صحيح ذلك ليخرجن الأعز منها الأذل . لكن هم الأذل المخرج ،
والله ورسوله الأعز المخرج .

وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع بأن يظهر عدم استلزام الدليل لمحل
النزاع (٢) كقولنا في القتل بالمتقل : قتل بما يقتل غالبا فلا ينافى القصاص
كالإحراق بالنار .

فيقول الخصم أنا أقول بموجبه وأسلم عدم المنافاة (٣) . لكن لا يلزم من
ذلك وجوب القصاص الذى هو محل النزاع لأن كون الشيء لا ينافى الشيء ،

(١) آية رقم ٨ من سورة المنافقون .

(٢) قوله - لمحل النزاع - أى وهو الفرع المتنازع فيه كالقصاص بقتل المتقل في المثال
المذكور .

(٣) قوله - وأسلم عدم المنافاة - أى بين القتل بالمتقل ، وبين القصاص .

أو غير مانع منه لا يلزم منه أنه يقتضيه ، وكقولنا التفاوت في الوسيلة من آلات القتل لا يمنع القصاص كالتفاوت في المتوسل إليه وهو النفس فإنه لا فرق بين الصغير والكبير ، والشريف والوضيع فيقال بموجبه ومع ذلك لا يلزم منه وجوب القصاص فإنه لا يلزم من انتفاء هذا المانع جميع الموانع ولا وجود مقتضيات ذلك وشرائطه فيجوز أن لا يجب القصاص لعدم المقتضى له أو لفوات شرط ، أو لمانع .

وهل يصدق المعترض في قوله ليس هذا الذي نفيت به استدلالك مأخذي في نفى القصاص ؟ .

فيه مذهبان (١) :

أصحها : نعم . لأنه أعرف بمذهبه وعدالته تمنعه من الكذب .

والثاني : لا حتى يبين مأخذ الآخر لأنه قد يقوله عناداً (٢) ، وقد يسكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة خشية أن يمنعها الخصم فيحتاج إلى الاستدلال عليها فيقع في أمر آخر وهو أن يقول المعترض بالموجب .

مثاله : قول شافعي في وجوب النية في الوضوء : ما ثبت أنه قربه فشرطه النية كالصلاة ، ولا نقول الوضوء قربه خشية أن يمنع هذه المقدمة .

فيقول المعترض : أنا أقول بموجبه ولكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء . فإن صرح المستدل بأنه قربه ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب .

وقيدت بغير المشهور لأن المشهورة كالمذكورة فلا يتأتى فيها القول بالموجب لورود المنع عليها .

[تنبيهه] : أورد أن القول بالموجب تسليم الدليل وذكره في مبطلات العلة يدل على إبطال الدليل وهما متنافيان .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٧٩ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣١٨ والبحر المحيط ٥ / ٣٠١ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٢) قوله - عناداً - أي لإيقاف كلام خصمه .

وجوابه : أنه لاتنا فى لأنه ليس المراد تسليم دلالة الدليل على ما ادّعه
المستدل . بل تسليم صحته على خلاف قوله فهو مبطل للعلة .

ص : والقَدْحُ فى الظهورِ والمناسبة ٠٠ وفى صلاحية حكم صاحبة
لكونه يفضى إلى القصد وفى ٠٠ ضبط جوابها بيان ما خفى

ش : السابع من القوادح : القَدْح فى المناسبة (١) أى مناسبة الوصف المَعْلَل به .

الثامن : القَدْح فى ظهوره (٢) .

التاسع : القَدْح فى انضباطه (٣) .

العاشر : القَدْح فى صلاحية إفضاء الحكم إلى الحكمة المقصودة من شرعه .

(١) قوله - القَدْح فى المناسبة - أى بإبداء مفسدة راجحة ، أو مساوية لما مرّ من أن المناسبة
تتخزم بالمعارضة .

وجوابه : بيان رجحان تلك المصلحة على تلك المفسدة تفصيلاً أو إجمالاً .

(٢) قوله - القَدْح فى ظهوره - أى كون الوصف غير ظاهر كالرضا فى العقود ، والقصد
فى الأفعال الدالة على الإزهاق فى وجوب القصاص ، فإن الحكم الشرعى خفى ،
والخفى لا يعرف الخفى .

وجوابه : أن يبين ظهوره بصفة ظاهرة كضبط الرضا بما يدل عليه من الصيغ وضبط
القصد بفعل يدل عليه عادة كاستعمال الجراح ، والمثقل .

راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٣٦٦ .

(٣) قوله - القَدْح فى انضباطه - وذلك ككون الوصف غير منضبط مثل الجرح يجعل علة
للفطر ، والمشقة فى القصر ، والزجر فى التعزيز فإنها لا تتميز ، وتختلف بالأشخاص ،
والأحوال ، والأزمات ، ولا يمكن تعيين القدر المقصود منها .

وجوابه ببيان أنه منضبط إما بنفسه - كما يقول فى المشقة والمضرة إنه منضبط عرفاً -
وأما بوضعه كالمشقة فى السفر ، والزجر بالحد .

راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٨ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٨٠ ، وإرشاد
الفحول ص ٢٣٢ .

وجوب الأربعة (١) بالبيان (٢) لذلك .

مثاله في الأخير : أن يقال تحريم المحرم بالمصاهر مؤيداً صالح لأن يفضى إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم .

فيعترض بأنه ليس صالحاً لذلك بل للإفضاء إلى الفجور . فإن النفس مائلة إلى الممنوع .

فيجيب بأن التحريم المؤيد يسد باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهاة كالأم .

هـ : الفرق راجع إلى المعارضة . . . في الأصل أو في الفرع لا مفاوضة
وقيل في كليهما والراجع . . . وإن سألان يقلل ذا قاذح
وانه يمنع تعداد الأصول . . . وإن يمنع علتين لا نقول
ومن يجوز قال يكفي لو فرق . . . من واحد ثالثها لا إن لحق
بكلهما ثم اقتصار المستدل . . . على جواب واحد خلف نقل

ش : الحادى عشر من القوادح : الفرق .

ولم يبين في - جمع الجوامع - معناه . بل قال (٣) إنه راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع ، وقيل إليهما (٤) .

(١) أى جواب القدح فيها :

والمراد بالأربعة هي :

(أ) القدح في المناسية .

(ب) القدح في كون الوصف غير ظاهر .

(ج) القدح في كون الوصف غير منضبط .

(د) القدح في صلاحية إفضاء الحكم إلى الحكمة المقصودة من شرعه .

(٢) قوله - بالبيان لذلك - أى بيان سلامة الوصف مما قدح به فيه .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣١٩ .

(٤) قوله - وقيل إليهما - أى إلى المعارضتين في الأصل والفرع .

ومعناه على الأول : إبداء خصوصية في الأصل تجعل من علته الحكم شرطاً له ، أو في الفرع تجعل مانعاً له (١) .

وعلى الثاني : إبداء الخصوصية معاً .

مثاله : أن يقول الشافعي : اللية في الوضوء واجبة كالتيتم بجامع الطهارة عن حدث .

فيعترض الحنفى بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب .

وأن يقول (٢) : يقاد المسلم بالذمي كغير المسلم بجامع القتل العمد والعدوان

فيعترض الشافعي بأن الإسلام في الفرع مانع من القود (٣) .

والصحيح أنه (٤) قادح لأنه على أى وجه ورد يوهن غرض المستدل من الجمع ويبطل مقصوده .

وقيل : لا يقدح .

وقيل : إن قلنا إنه سؤال قدح . أو سؤالان (٥) فلا .

وأصل ذلك أنه اختلف فيه .

ف قيل : إنه سؤال واحد (٦) لاتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع .

(١) قوله - تجعل مانعاً له - أى الحكم .

ونص عبارة الجلال المحلى :

« ... على الأول إبداء خصوصية في الأصل تجعل شرطاً للحكم بأن تجعل من علته ،

أو إبداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم . »

(٢) قوله - وأن يقول - أى الحنفى .

(٣) راجع : الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع ٢ / ١٥٦ .

(٤) الضمى راجع إلى - الفرق - .

(٥) قوله - سؤالان - أى اعتراضان بناء على رجوع الفرق إلى المعارضتين في الأصل ،

والفرع إذ لكل معارضة سؤال .

(٦) قوله - سؤال واحد - أى اعتراض واحد .

وقال ابن سريج (١) : سؤالان لاشتماله على معارضة علة الأصل بعله .
ثم معارضة علة الفرع بعله مستنبطة في جانب الفرع .
ووجه رده على هذا القول أنه ينبغي أن يورد كل سؤال على حياله .
ووجه الأول : أن الجمع أضبط ، وأجمع لتفريق الكلام .
ثم جوابه على كونه قادحاً منع كون المبدى في الأصل جزءاً من العلة ،
وفي الفرع مانعاً من الحكم .
قولى : وأنه يمنع ... إلى آخره .

هذه مسألة خارجة عن القوادح ذكرت تمهيداً لمسألة تأتي عقبها تتعلق
بالفرع وهي : اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد ؟ .
فصح في - جمع الجوامع (٢) - المنع وإن جوزنا التعليل بعلمتين لإفضائه
إلى الانتشار (٣) مع إمكان حصول المقصود بواحد منها .
وصح ابن الحاجب (٤) الجواز لما فيه من تكثير الأدلة وهو أقوى في
إفادة الظن .

وعلى هذا هل يكفي المعترض في القدح بيان الفرق بين () (٥)
وبين الأصل واحد ولا بد من إبداء الفرق بينه وبين جميع الأصول ؟
الأصح : الأول لأنه يبطل جمعها المقصود .
ووجه الثاني : استقلال كل منهما () (٥) إلحاقه () (٥) .

(١) راجع : البحر المحيط ٥ / ٣٠٨ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٣٦٨ والترىاق النافع
١٣٧ / ٢ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٢٠ .

(٣) قوله - لإفضائه إلى الانتشار - أى انتشار البحث في ذلك .

(٤) راجع : الترىاق النافع ٢ / ١٣٨ .

(٥) ما بين كل قوس كلمة غير واضحة بالمخطوط ، ومن باب الفائدة أذكر هنا نص عبارة
السبكي والجلال المحلى في هذه الجزئية :

وقيل : إن قصد الإلحاق بمجموعها كفى لأنه يبطله ، أو بكل منها فلا .

واختاره الهندي . وعبارته : إن كان غرض المستدل من الأقيسة المتعددة إثبات المطلوب بصفة الرجحان وغلبة الظن كفى ، وإن كان غرضه إثبات أصل المطلوب لم يكف لأنه متى سلم عن القدرح في قياس واحد نفى غرض المستدل (١) . انتهى .

وذلك معنى ما تقدم .

فإن قلنا لابد من الفرق بين الفرع وبين كل أصل ففرق المعترض بين جميعها فهل يكفي المستدل في الجواب الاقتصار على جواب أصل واحد ؟

قولان :

(أحدهما) : نعم لحصول المقصود بالدفع عن واحد منها .

(والثاني) : لا . لأنه التزم صحة القياس على الجميع فلزمه الدفع عنه .

ولم يرجح في - جمع الجوامع (٢) - واحداً منهما .

ص : ثم فساد الوضع أن لا يوجد ٠٠٠ دليلاً بالهيئة التي بدأ صلاحها للاعتبار في أن ٠٠٠ يورث الحكم به ويقرن كالأخذ للتخفيف والتوسعة ٠٠٠ والنفي والإثبات من أضدادتي ومنه تحقيق اعتبار الجامع ٠٠٠ في ضد حكمه بلا منازع أو فيه نص وجواب السالك ٠٠٠ تقريره لكونه كذلك

ش : الثاني عشر من القوادح : فساد الوضع .

= ... قال المجيزون للتعدد ثم على تقدير وجوده لو فرق بين الفرع وأصل منها كفى في القدرح فيها لأنه يبطل جمعها المقصود ، وقيل : لا يكفي لاستقلال كل منها ، وثالثها : يكفي إن قصد الإلحاق بمجموعها لأنه يبطله بخلاف ما إذا قصد بكل منها .

(١) هذا الكلام مختصر من عبارة الصفي الهندي في - نهاية الوصول ٨ / ٣٤٨٤ -

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٢١ .

وهو أن لا يكون الدلى على الهيئة الصالحة لاعتباره فى ترتيب الحكم عليه سواء كان على هيئة تصلح لأن يترتب عليه ضده أولاً بأن يكون وصفاً طردياً لا يصلح للعلية .

وسمى فساد الوضع لأن وضع القياس أن يكون على هيئة صالحة لأن يترتب عليه ذلك الحكم المطلوب إثباته فمتى خلا عن ذلك فسد وضعه وذلك كتلقى التخفيف من التغليظ (١) ، أو التوسع من التضيق ، أو النفى من الإثبات أو الإثبات من النفى .

مثال الأول : قول الحنفى : القتل العمد جناية عظيمة فلا تجب فيه الكفارة كغيره من الكبائر نحو الردة . فإن كونه جناية عظيمة يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بعدم وجوب الكفارة .

ومثال الثانى : الزكاة وجبت على وجه الارتفاق (٢) ولدفع الحاجة فكانت على التراخى كالدية على العاقلة . فالتراخى المتوسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق .

ومثال الثالث : - وهو من زيادتى - قولنا فى المعاطاة فى المحقر لم يوجد فيها سوى الرضا فلا ينعقد بها بيع كما فى غير المحقر .

فالرضا الذى هو مناط البيع يناسب الانعقاد لا عدمه (٣) .

ومن أنواع فساد الوضع كون الجامع فى قياس المستدل ثبت اعتباره فى نقيض الحكم (٤) بنص أو إجماع كقولهم (٥) : الهرة سبع ذوناب فيكون سورها نجساً كالكلب . فيقال : السبعية اعتبرها الشارع علة للطهارة حيث دعى إلى دار فيها

(١) قوله - كتلقى التخفيف من التغليظ - أى كاستنباط التخفيف من دليل التغليظ .

(٢) قوله - على وجه الارتفاق - المراد به الفرق بالمالك ، والمساهلة فى شأنه .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٢٢ .

(٤) قوله - فى نقيض الحكم - أى فى ذلك القياس .

(٥) قوله - كقولهم - أى الحنفية .

كلب ، فامتنع ، وإلى أخرى فيها سنور فأجاب . فقيل له . فقال : - السنور سبع - .

رواه أحمد وغيره (١) .

وكقولنا في مسح الرأس (٢) : يستحب تكراره كالاستنجاء بالحجر (٣) حيث يستحب فيه الإيتار .

فيقال : المسح في الخف لا يستحب تكراره إجماعاً (٤) .

وجواب فساد الوضع بقسميه بتقرير كونه كذلك أى تقرير كون الدليل صالحاً لا اعتباره في ترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهتان ينظر المستدل فيه من إحداهما ، والمعترض من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة الزكاة .
ويجاب عن الكفارة في القتل بأنه غلط فيه بالقصاص فلا يغلظ فيه بالكفارة .

وعن المعاطاة بأن عدم الانعقاد بها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا .

ويقرر كون الجامع معتبراً في ذلك ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نقيضه لمانع كما في مسح الخف فإن تكراره يفسده كغسله .

ص : فساد الاعتبار أن يخالفاً ٠٠ إجماعاً أو نصاً وما سلفاً
أعم والتقديم والتأخير ٠٠ عن المنوعات له تخير
جوابه بالطمع والتأويل ٠٠ والمنع أو عارض بالدليل

(١) رواه أحمد في المستد ٢ / ٣٢٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة باب - ذكر

الأخبار التي يفرق بها الكلب عن غيره . -

(٢) قوله - في مسح الرأس - أى في الوضوء .

(٣) قوله - كالاستنجاء بالحجر - أى الاستجمار به بجامع أن كلاً مسح .

(٤) حكى ابن كج أنه يستحب تثليثه كمسح الرأس .

ش : الثالث عشر من القوادح : فساد الاعتبار .

وهو أن يخالف الدليل نصاً أو إجماعاً . كأن يقال في التبييت في الأداء (١) : صوم مفروض فلا يصح بنية من النهار كالقضاء .

فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى ﴿ والصائمين والصائمات ﴾ (٢) إلى آخره . فإنه رتب (فيه) (٣) الأجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبييت فيه ، وذلك يستلزم صحته ، وذلك يستلزم صحته دونه .

وكان يقال : القرض في الحيوان لعدم انضباطه كالمختلطات .

فيعترض بأنه مخالف لحديث مسلم (٤) أنه ﷺ استسلف بكرة (٥) وردّ رباها (٦) .

وكان يقال : لا يجوز للرجل أن يغسل زوجته الميتة (٧) كالأجنبية .

فيعترض بأنه مخالف للإجماع (٨) السكوتي في تغسيل علي فاطمة رضي الله عنهما .

وفساد الاعتبار أعم من فساد الوضع المذكور قبله لصدقه حيث يكون الدليل على الهيئة الصالحة لترتيب الحكم عليه .

(١) قوله - في الأداء - أي في الصوم الأداء .

(٢) آية رقم ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٣) ما بين القوسين ثبت من - شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٢٤ .

(٤) صحيح مسلم كتاب المساقاة باب - من استسلف شيئا ففضى خيراً منه - .

(٥) البكر - بفتح الباء - الصغير من الإبل .

(٦) الرباعي - بفتح الراء - من الإبل : ما دخل في السنة السابعة حين طلعت رباعيته

والرباعية بوزن - الثمانية - السن التي بين الثنية والناب .،

(٧) قوله - لا يجوز للرجل أي لحرمة النظر إليها كالأجنبية .

(٨) راجع : الكافي لابن قدامة ١ / ٢٤٧ .

وقد روى ابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها : « لو قمت قبلي

لفسّلتك ، وكفّنتك » .

والمعتراض (١) به تقديمه على المنوعات وتأخيرها عنها فهو مخير في ذلك .

ووجه تقديمه : أنه يغني عن منع المقدمات .

ووجه تأخيرها : أنه يطالب أولاً بتصحيح مقدمات قياسية . فإذا صححها رد بأنه فاسد للاعتبار .

والمستدل الجواب عنه بطرق (٢) :

(منها) : الطعن في النص الذي ادعى المعتراض كون القياس على خلافه بمنع صحته لضعف إسناده أو غيره .

(ومنها) : منع ظهور دلالة على ما يلزم منه فساد القياس .

(ومنها) : تأويله بدليل يرجحه على الظاهر .

(ومنها) : معارضته بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول .

ص : ثم المطالبة بالتصحيح . . . لعلّ تقدح في الصحيح
جوابه إثبات ذلك علة . . . ومنه أن يمنع وصف العلة
كفارة للزجر عن جماع . . . يحذر في الصوم فبالوقاع
تعين اختصاصها كالحذ . . . يقال بل عن فطره المشتد
جوابه للاعتبار وضحا . . . محققاً إذ خصمه قد نقحاً
ومنه منع حكم الأصل ثم في . . . قطع به ثالثها غير أخفى
رابعها اعتبار عرف البلد . . . وقيل لا يسمع ثم المعتمد
إن يقيم الدليل لا ينقطع . . . معترض بل لا اعتراض يرجع

(١) قوله - به - أي بفساد الاعتبار .

(٢) راجع : المختصر بشرح العنبد ٢ / ٢٥٩ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٣٩ ، والترياق

النافع ٢ / ١٤٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٣٠ .

ش : الرابع عشر من القوادح : المطالبة بتصحيح العلة لمنع كون الوصف علة .

والأصح^(١) أنه قادح وإلا لتمسك المستدل بالأوصاف المطرد به لأمله المنع .

وقيل : لا يقدح لأدائه إلى الانتشار بمنع كل ما يدعى عليه^(٢) .

وجوابه بأن يثبت المستدل كونه^(٣) علة بمسلك من مسالكها المتقدمة^(٤) .

ومن أنواع هذا القادح :

منع وصف العلة . أى منع أنه معتبر فيها كقولنا فى إفساد الصوم بغير الجماع^(٥) :

الكفارة شرعت للزجر عن الجماع (المحذور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحديث فإنه شرع للزجر عن الجماع)^(٦) زنا وهو مختص بذلك .

فيقول المعترض : لا نسلم أن الكفارة شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه بل للزجر عن الإفطار المحذور فى الصوم بجماع أو غيره .

وجوابه أن يبين المستدل الاعتبار بخصوصية الوصف فى العلة بأن يبين اعتبار الجماع فى الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من مسأله عن

(١) وهو اختيار الآمدى فى - الأحكام ٤ / ٧١ - ، وابن الحاجب فى - المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٣ ، وبيان المختصر ٣ / ١٩٤ - ، وابن السبكي فى - جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٢٥ .

(٢) هذا القول حكاه الآمدى فى - الأحكام ٤ / ٧١ ، وابن الحاجب فى - المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦٣ ، والزرکشی فى - تشنيف المسامع ٣ / ٣٨٠ ، والجلال المحلى فى - شرحه لجمع الجوامع ٢ / ٣٢٥ ، ولم ينسبوه لأحد .

(٣) قوله - كونه - أى الوصف .

(٤) قوله - بمسك من مسالكها المتقدمة - أى كالإجماع أو النص أو غيرهما .

(٥) قوله - بغير الجماع - أى كالأكل والشرب .

(٦) ما بين القوسين مثبت من - شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٢٦ .

جماعه (١) ، وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فالعلة الجماع لا مطلق الإفطار .

وهذا راجع إلى أن المعترض ينقح المناط بحذفه خصوص الوصف عن الاعتبار (٢) ، والمستدل بحقه بتبيينه اعتبار خصوصية الوصف .
ومن أنواعه أيضا :

منع حكم الأصل . كأن يقول الحنفى : الإجارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالنكاح .

فيقال له : لا نسلم أن النكاح يبطل بالموت بل ينتهى به (٣) .
وهل هو مسموع ؟ .

قولان :

(أرجحهما) : نعم .

(وقيل) : لا يسمع لأنه لم يعترض المقصود .

ونقله فى - جمع الجوامع (٤) - تبعاً لأبن الحاجب (٥) عن الشيخ أبى إسحق الشيرازى .

(١) حديث الأعرابى الذى جامع فى نهار رمضان وأوجب النبى ﷺ عليه الكفارة حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب الصوم باب - إذا جامع فى رمضان ولم يكن له شئ - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الصيام باب - تحريم الجماع فى نهار رمضان على الصائم - .

(٢) فهو يحذف خصوص الجماع ، وينيط الحكم بالأعم وهو الإفطار .

(٣) قوله - بل ينتهى به - أى كما تنتهى الصلاة مثلاً بالفراغ منها ، وليس ذلك إبطالاً لها .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٢٧ .

(٥) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦١ .

والموجود فى - الملخص (١) ، والمعونة (٢) - أنه سماع .
وعلى السماع هل يكون قطعاً للمستدل ؟ .
فيه مذاهب (٣) :
(أرجحها) : لا . لأنه منع مقدمة من مقدمات القياس فله إثباته كسائر
المقدمات .

(والثانى) : نعم لأنه انتقال من حكم الفرع إلى حكم الأصل .
(والثالث) : نعم إن كان المنع ظاهراً يعرفه أكثر الفقهاء لبنائه المختلف فيه
على المختلف فيه بخلاف ما لا يعرفه إلا خواصهم .
وعليه الأستاذ أبو إسحق الإسفرايينى (٤) .

ونقل ابن برهان (٥) عنه أنه استثناء من الظاهر ما إذا قال فى نفس
الاستدلال : إن سلمت وإلا نقلت الكلام عليه فلا يعدّ منقطعاً .

(١) كتاب - الملخص فى الجدل فى أصول الفقه - سابق على كتاب - المعونة - وأكبر
حجماً وأكثر بياناً وتحليلاً ، وقد حققه محمد يوسف آخذ جان وهو موضوع رسالة
ماجستير تقدم بها إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

راجع : مقدمة شرح اللمع لعبد المجيد تركى ط : دار الغرب الإسلامى .
(٢) كتاب - المعونة فى الجدل - مخطوط يقع فى ٥٤ ورقة ، وقد ألف الشيرازى هذا الكتاب
بعد تأليفه للملخص فى الجدل ، وقد أراده تلخيصاً له .

راجع : المرجع السابق ، وكشف الظنون ٢ / ١٧٤٣ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى
شعبة ١ / ٢٤٠ .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٣٨٣ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٤٦ ، وفواتح الرحموت ٢
/ ٣٣٢ ، والترىاق النافع ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) نقله عنه الآمدى فى - الإحكام ٤ / ٦٥ - ، وناج الدين السبكي فى - جمع الجوامع ٢
/ ٣٢٦ - ، والشوكانى فى - إرشاد الفحول ص ٢٣١ .

(٥) هذا النقل فى - الأوسط - لابن برهان كما فى - تشنيف المسامع للزركشى ٣ / ٣٨٣ ،
والترىاق النافع ٢ / ١٤٦ - .

(الرابع) :- وعليه الغزالي (١) - يعتبر عرف البلد الذى فيه البحث . فإن عذوه منقطعاً فذاك وإلا لم ينقطع فإن للجدل عرفاً ومراسم فى كل مكان فيتبع .

وعلى عدم القطع لو أقام الدليل على حكم الأصل فهل ينقطع المعارض بمجرد الدليل ؟

قولان (٢) :

(أرجحهما) : لا بل له أن يعود ويعترض الدليل لأنه قد لا يكون صحيحاً .
(وقيل) : نعم . فليس له أن يعترض لخروجه باعتراضه عن المقصود (٣) .

ص : وقد يجاء بمنوع فصل . . . كلم نسلم لك حكم الأصل
سلمته دون قياس يحصل . . . سلمته لا أنه معلل
سلمته لا أن هذا علته . . . سلمت لا الوجود لا تعديته
سلمت لا وجوده فى الفرع . . . ثم يجاب كلها بالدفع
ومن هنا يعرف للوعاء . . . جواز إيراد معارضات
ولو من أنواع ولو ترتبت . . . وهى التى فى ذكر تاليها ثبت
تسلم متلو على التقدير . . . والثالث التفصيل فى المذكور

ش : قد يجاء بمنوع مرتبة فيقال : لا نسلم حكم الأصل . سلمنا ذلك ، ولا نسلم أنه مما يقاس فيه . لم لا يكون مما اختلف فى جواز القياس فيه ؟ .

(١) راجع : الإحكام ٤ / ٦٥ الترياق النافع ٢ / ١٤٦ ، وشرح العضد على المختصر ٢ / ٢٦٢ .

(٢) راجع : راجع : الإحكام ٤ / ٦٦ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٦١ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٢٧٤ ، وغاية الوصول ص ١٣٤ .

(٣) قوله - لخروجه باعتراضه عن المقصود - أى وهو الاعتراض على حكم الأصل إلى غيره ، وهو الاعتراض على الدليل .

سلمنا ذلك ، ولا نسلم أنه مغلل . لم لا يقال إنه تعبدى ؟ سلمنا ذلك ولا نسلم أن هذا الوصف علته . لم لا يقال العلة غيره ؟ سلمنا ذلك ، ولا نسلم وجود الوصف فى الأصل . سلمنا ذلك ، ولا نسلم أن الوصف متعد . لم لا يقال إنه قاصر ؟ .

سلمنا ذلك ولا نسلم وجوده فى الفرع .

فهذه سبعة منها (١) : تتعلق الثلاثة الأولى منها بحكم الأصل ، والثلاثة بعدها بالعلة والأخير بالفرع .

وجواب هذه الاعتراضات يدفعها بالطرق المفهومة مما تقدم ، وقد عرف من ذلك جواز إيراد المعارضات (٢) المتعددة . فإن كانت من نوع واحد فلا خلاف فى ذلك ، أو من أنواع كالنقض ، وعدم التأثير ، والمعارضة ففيها مذاهب (٣) :

(أحدها) : الجواز أيضا .

وعليه الجمهور سواء كانت غير مرتبة كالنقض ، وعدم التأثير أم مرتبة وهى التى يستدعى تأليها تسليم متلوه .

(والثانى) : المنع مطلقا للانتشار فيجب الاقتصار على سؤال واحد .

(والثالث) : التفصيل . فيجوز فى غير المرتبة ويمتنع فيها لأن السؤال الثانى يتضمن تسليم الأول لأنك تقول : لا نسلم ثبوت الحكم فى الأصل وإن سلمنا فلا نسلم أن العلة فيه ما ذكره .

ومتى سلم الأول صار ذكره ضائعا لا يستحق جوابا .

(١) قوله - سبعة منها - أى المنوع .

(٢) قوله - جواز إيراد المعارضات - أراد بالمعارضات الاعتراضات الشاملة للنقض وغيرها .

(٣) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٤٨ .

وأجيب بأن التسليم ليس بحقيقي وإنما هو تقديرى معناه (١) : ولو سلم الأول فالثاني وارد .

مثال المعارضات من نوع : أن يقال ما ذُكر أنه علة منقوضٌ بكذا ومنقوض بكذا ، أو معارض بكذا ، ومعارض بكذا .

ومثال الأنواع غير المرتبة : أن يقال إن هذا الوصف منقوض بكذا أو غير مؤثر لكذا .

ومثال المرتبة : أن يقال ما ذكر من الوصف غير موجود في الأصل ، ولئن سلم فهو معارض بكذا .

ص : ثم اختلاف ضابط في الفرع . . . والأصل إذ لا ثقة بالجمع جوابه بأنه المشترك . . . أو أن الإفضاء سواء يُدرَك

ش : الخامس عشر من القوادح : اختلاف الضابط (٢) في الأصل والفرع لعدم الثقة بالجامع بينهما وجوداً أو مساواة . كأن يقال في شهود الزور بالقتل : تسببوا في القتل فيجب عليهم القصاص كالمكره غيره على القتل .

فيعترض بأن الضابط في الأصل الإكراه ، وفي الفرع الشهادة فأين الجامع بينهما (٣) ؟ وإن اشتركا في الإفضاء إلى

(١) قوله - وإنما هو تقديرى - أى فالمنع باق حقيقة فلا يكون ذكر ما قبل الأخير ضائعاً .

راجع : حاشية البناني ٢ / ٣٢٩ .

(٢) قوله - اختلاف الضابط - أى دعوى اختلاف الضابط .

والمراد بالضابط : الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة .

حاشية البناني ٢ / ٣٢٩ .

(٣) قوله - فأين الجامع بينهما - أى بين الضابطين حتى يتحقق الجامع بين الأصل ، والفرع وذلك لأن سببية الإكراه مغايرة لسببية شهادة الزور ، وإذا لم يوجد الجامع بين هذين السببين وهما الإكراه والشهادة لم يوجد الجامع بين الأصل والفرع وهما شاهد الزور والمكره .

المرجع السابق .

المقصود (١) فأين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل (٢) ؟ .

وجوابه بأحد طريقتين :

(أحدهما) : بيان أن الجامع هو المشترك (٣) بينهما (٤) وهو التسبب في القتل وذلك منضبط عرفاً .

(ثانيهما) : بيان أن أفضاء الضابط في الفرع إلى المقصود مساوٍ لإفضاء الضابط في الأصل إليه وهو حفظ النفس .

ولا يكفي في الجواب إلغاء التفاوت بين الضابطتين بأن يقال : التفاوت بين الشهادة ، والإكراه ملغى في الحكم لأن التفاوت قد يلغى كما في العالم يقتل بالجاهل ، وقد لا يلغى كما في الحر لا يقتل بالعبد .

ص : والاعتراضات لمنع ترجع ٠٠٠ وقيلها استفساراً يطْلَعُ
طلبه بيان معنى يحصل ٠٠٠ حيث غريب لفظه أو مجمل
ثم على معترض فيما اصطفى ٠٠٠ بيان هذين ولم يكلف
ذكر استواء محامل وثبت ٠٠٠ بأن الأصل عدم التفاوت
والمتدل فقدّذين يظهر ٠٠٠ أو باحتمال لفظه يفسر
لا بسوى محتمل على الأصح ٠٠٠ وفي قبول مدعاه إن وضح
في قصده دفعا لإجمال يواف ٠٠٠ لعدم الظهور في الغير خلاف

(١) قوله - وإن اشتركا في الأفضاء إلى المقصود - هذا بيان للاعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع . فكأنه يقول : سلمنا أن الجامع السببية فإن كلاً سبب مفض إلى المقصود من ترتب الحكم على العلة وهو حفظ النفس هنا لكنهما غير متساويين في الإفضاء المذكور إذ هو في الإكراه أشد منه في شهادة الزور ، وشرط القياس مساواة الفرع الأصل في علة حكمه ، وإذا لم يتساو الضابطان لزم عدم مساواة الفرع الأصل في علة حكمه .

(٢) قوله - فأين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل - أي في ذلك .

(٣) قوله - المشترك - أي القدر المشترك .

(٤) قوله - بينهما - أي بين الضابطتين .

ش : قال ابن الحاجب ^(١) وأكثر الجدليين : الاعتراضات ترجع إلى المنع في المقدمات أو المعارضة في الحكم لأن غرض المستدل من إثبات مدعاه بدليته يكون بصحة مقدماته ليصلح للشهادة له وسلامته عن المعارض لتنفيذ شهادته .

وغرض المعارض من هدم ذلك يكون بالقدرح في صحة الدليل بمنع مقدمة منه أو معارضته بما يقاومه .

وقال ابن السبكي ^(٢) وبعض الجدليين : إنها ترجع إلى المنع وحده لأن المعارضة منع للعلة عن الجريان .

وعلى هذا اقتصر في - جمع الجوامع ^(٣) - .

ومقدم الاعتراضات الاستفسار فهو طليعة لها كطليعة الجيش وهو طلب ذكر معنى اللفظ إذا كان غريباً من حيث الوضع كقولنا لا يحل السيد ^(٤) أى الذئب أو الاصطلاح كذكر لفظ الدور أو التسلسل ^(٥) ونحوه ^(٦) ، أو مجعلاً كذكر مشترك بلا قرينة كقولنا : يلزم المطلقة العدة بالأقراء .

فيقال : ما المراد بالأقراء ؟

وانما كان مقدم الاعتراضات لأن الخصم إذا لم يعرف مدلول اللفظ استحال منه المنع ، أو المعارضة .

(١) راجع : المختصر بشرح العنبد ٢ / ٢٥٧ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ . ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) قوله - ومقدم الاعتراضات - أى بمعنى القوادح .

(٥) السيد : الذئب كما في لسان العرب مادة - سيد - .

(٦) قوله - كذكر لفظ الدور أو التسلسل - أى في القياس الفقهي .

(٧) قوله - ونحوه - أى كلفظ الهيولى ، وهو لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة .

راجع : التعريفات للجرحاني ص ٢٥٧ .

والأصح أن بيان الغرابة ، والإجمال المدعى اشتغال اللفظ عليهما على
المعترض ليصح منه الاستفسار فيتبين الأول بعدم شهرته لغة أو اصطلاحاً
والثاني بوقوعه على متعدد (١) .

وقيل : ليس عليه ذلك . بل متى ادعاه سمع .

فإن منعه المستدل فعليه بيان عدمه ليظهر دليله .

وعلى الأول لو ادعى المعترض الإجمال وبينه بوقوعه على متعدد لم
يكلف بيان تساوى المحامل أى كون إطلاق اللفظ على تلك المعانى مستويا لم
يترجح بعضها . فإن تبرع به كفاه أن يقول : الأصل عدم التفاوت ، وجواب
المستدل حيث تم الاعتراض عليه ببيان عدم الغرابة ، والإجمال بأن يبين
ظهور اللفظ فى مقصوده ، أو يفسره بما يحتمله لغة أو عرفاً .

فإن فسر بما لا يحتمله فالأصح أنه لا يقبل .

وقيل : يقبل لأن غاية الأمر أنه ناطق بلغة جديدة ، ولا مخدور فى ذلك
بناء على أن اللغة اصطلاح (٢) .

ورد بأن فيه فتح باب لا ينسد .

ولو ادعى الظهور فى مقصوده دفعا للإجمال لعدم الظهور فى غيره كأن
قال للمعترض : قولك إنه مجمل يلزم منه أنه غير ظاهر فى غير مقصدى وأنا
موافق على ذلك والأصل عدم الإجمال فيلزم أن يكون ظاهراً فى مقصدى وهو
المدعى ففى قبوله خلاف :

وجه القبول : ما ذكره من أن الأصل عدم الإجمال .

(١) راجع : الإحكام ١٠٣ / ٤ والمختصر بشرح المضد ٢٥٨ / ٢ ، والبحر المحيط ٣١٨ / ٥ .

وجمع الجوامع بشرح الجلال ٣٣١ / ٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢٣١ / ٤ .

(٢) مثال ذلك أن يقول : رأيت أسداً ، فيطلب منه تفسير الأسد فيفسره بالحمار ، فيقال هذا
المعنى غير محتمل ، فيقول : هذا اصطلاح لى .

وجه الرد : أنه لا يلزم من عدم ظهور فى المعنى الآخر ظهوره فى مقصده لجواز عدم ظهوره فيهما جميعا .

ص : آخرها التقسيم كون اللفظ ذا . . . تردد بين احتمالين إذا بعضهما يمنع واختار . . . وروده ورده يصار اللفظ موضوع له لو عرفا أو ظاهر ولو دليل يلقى

ش : السادس عشر من القوادح وهو آخرها : التقسيم .

وهو كون اللفظ المورد فى الدليل مترددا بين احتمالين متساويين . أحدهما مسلم لا يحصل المقصود ، والآخر ممنوع وهو الذى يحصل المقصود .

مثال ذلك : أن يستدل على ثبوت الملك للمشتري فى زمن الخيار بوجود سببه وهو البيع الصادر من أهله فى محله .

فيعترض بأن السبب مطلق البيع ، أو البيع المطلق الذى لا شرط فيه ، والأول ممنوع والثانى مسلم لكنه مفقود فى محل النزاع لأنه ليس مطلقا بل هو مشروط بالخيار .

واختلف فى كونه قادحا على قولين (١) :

المختار : نعم لعدم تمام الدليل معه .

والثانى : لا ، لأنه لم يعترض المراد .

وجوابه ببيان أن اللفظ موضوع للمعنى المقصود إثباته بالنقل عن أئمة اللغة أو بالاستعمال فإنه دليل الحقيقة ، أو ظاهر فيه وضعا ، أو لقربة لفظية أو حالية ، أو عقلية .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٣٣ ، والترياق النافع ٢ / ١٥٣ .

« تَذْنِيب (١) »

ص : المنع لا يعترض الحكاية . . بل الدليل وهو قبل الغاية
لبعضه مجزأ أو عارضة . . مستنداً وسمه المناقضة
والاحتجاج منه للذي منع . . غصب محقق الخلاف ما استمع
أو بعد مع منع دليله على . . تخلف الحكم فنقص أجماً
أولاً وقد دل بما قد ناقضة . . ثبوت مدلول فذا المعارضة
كمثل ما قلت وإن عليه . . دل فعندي فيه ما يتفيه
وانقلب المورد مستدلاً . . ويدفع المنوع بالذدلاً
فإن يعدل منعه كما مضى . . وهكذا حتى إذا الأمر اقتضى
إفحام مستدله إن انقطع . . بكثرة المنوع أو حتى وقع
إلزام خصم بانتهاء المانع . . إلى ضروري أو يقيني شائع
ش : هذه الألفاظ يتداولها أهل الجدل .

والحاصل أن المنع لا يعترض حكاية المستدل الأقوال في المسألة المبحوث
فيها ، وإنما يعترض الدليل الذي يستدل به على ما يختاره منها .
فتارة يكون قبل تمامه لبعض مقدماته وهو معنى قولى - قبل الغاية
لبعضة - ، وتارة يكون بعده .

فالأول قد يكون منعاً مجرداً عن ذكر مستند المنع (٢) ، وقد يكون مع
ذكر المستند وهو ما يبنى عليه المنع كقوله : لا نسلم كذا ، ولم لا يكون كذا ،
وإنما يكون كذا لو كان كذا .

(١) التذنيب جعل شيء عقيب شيء لمناسبة بينهما من غير احتياج من أحد الطرفين .

راجع : التعريفات للجرجاني ص ٥٥ .

(٢) المستند : ما يذكره المانع لزمعه أنه يستلزم نقيض الممنوع .

وهذا القسم أى المنع قبل التمام بنوعيه بسميه الجدليون المناقضة (١) .

فإن أقام المعارض الحجة على انتفاء تلك المقدمة التى منعها فهذا يسمى غصباً لأنه غصب لمنصب الدليل الذى هو وظيفة المستدل ، ومن ثم كان غير مسموع عند المحققين (٢) للزوم الخبط فى البحث (٣) .

والثانى وهو المنع بعد التمام إما أن يكون مع منع الدليل بناء على تخلف حكمه وهذا يسمى النقض الإجمالى . وصورته أن يقال : ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه فى كذا .

وأما منع الحكم مع تسليم الدليل ، والاستدلال بما ينافى ثبوت المدلول وهذا يسمى المعارضة . وصورته أن تقول : ما ذكرت من الدليل ون دلّ على ما قلت فعندى ما ينفيه وينكره ، وينقلب حينئذ المعارض مستدلاً ، والمستدل معترضاً ، وعلى الممنوع وهو المستدل دفع الاعتراض ليسلم له دليله الأسمى ، ولا يكفيه المنع المجرد .

فإن ذكر دليله فمنعه المعارض ثانياً فكما مر من المنع قبل تمام الدليل وبعده إلى آخره ، ويستمر الأمر هكذا إلى أن ينتهى إلى إفحام المعلن وهو المستدل إن انقطع بالمنوع ، أو إلزام المعارض المانع إن انتهى دليل المستدل إلى ضرورى أو يقينى مشهور بحيث يلزم المعارض الاعتراض به ولا يمكنه جحده .

[فائدة] (٤) :

قال الإمام فخر الدين : للمناظرة تسعة شروط :

أن يحترز عن الإيجاز ، والاقتصار فى الكلام فلا يكون مخلاً بالفهم ،

(١) ويسمى أيضاً النقض التفصيلى .

(٢) قوله - غير مسموع عند المحققين - أى فلا يستحق جواباً .

(٣) وقيل يسمع فيستحقه .

(٤) هذه الفائدة مثبتة فى هامش المخطوط وغير مذكورة بالأصل .

وعن التطويل للتلا يؤدي إلى الملالة ، وعن استعمال الألفاظ الغريبة ، واللفظ المجمل المحتمل لمعنيين وعن الدخول في كلام الخصم قبل تمام فهمه ، وإن احتاج إلى إعادته مرتين فأكثر ، وعن مالا دخل في المقصود للتلا يخرج عن الضبط ، وفوات المطلوب ، وعن الضحك ، ورفع الصوت والسفاهة لأن هذه أفعال الجهال يسترون بها جهلهم ، وعن مناظرة المهيب والمحترم لا في هيبة الخصم ربما تزيل وقت المناظرة ، وحدة ذهنه ، وعن احتقار خصمه للتلا يصدر عنه بسببه كلام ضعيف وبذلك يغلبه خصمه الضعيف .

« خاتمة »

ص : إن القياس من أمور الدين . . . ثالثها إن كان ذاتعيين
ومن أصول الفقه في المشتهر . . . وحكمه قال أبو المظفر
يقال فيه دينه تعالى . . . والمصطفى ولا يقال قالاً
فرض كفاية لقوم كملة . . . عين على مجتهد يحتاج له

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : اختلف في القياس هل هو من دين الله تعالى ؟ على مذاهب
للمعتزلة نقلها أبو الحسين في - المعتمد (١) - .

(أصحها) : في - جمع الجوامع (٢) - : نعم . لأنه مأمور به لقوله تعالى
« فاعبروا يا أولى الأبصار (٣) » .

وعليه عبد الجبار (٤) .

(١) راجع : المعتمد ٢ / ٢٤٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ٢ / ٣٣٧ .

(٣) آية رقم ٢ من سورة الحشر .

(٤) راجع : المعتمد ٢ / ٢٤٤ .

(والثاني) : لا ، لأن اسم الدين إنما يقع على ما هو ثابت مستمر^(١) ، والقياس ليس كذلك^(٢) لأنه قد لا يحتاج إليه .

وعليه أبو الهذيل^(٣) .

(والثالث) : إن تعين بأن لم يكن للمسألة دليل غيره فمن الدين ، والأفلا .
وعليه الجبائي^(٤) .

(الثانية) : المشهور أن القياس من أصول الفقه ، وخالف فيه إمام^(٥) الحرمين لأن أصول الفقه أدلته ، والدليل إنما يطلق على المقطوع به ، والقياس لا يفيد إلا الظن .

قال^(٦) : وإنما يبين في كتبه^(٧) لتوقف غرض الأصولي من إثبات حجته المتوقف عليها الفقه على بيانه .

ورد بأن القياس قد يكون قطعياً ، ويمنع أن الدليل خاص بالمقطوع .

(الثالثة) : قال ابن^(٨) السمعاني : يجوز أن يقال في حكم المقيس إنه دين الله ورسوله وشرعهما ، ولا يجوز أن يقال : قال الله ، ولا رسوله لأنه مستنبط لا منصوص .

(١) قوله - ثابت مستمر - أي متحقق في الواقع غير منقطع .

(٢) قوله - والقياس ليس كذلك - أي ليس ثابتاً مستمراً .

(٣) هو : محمد بن الهذيل البصري أبو الهذيل العلاف من أئمة المعتزلة . له مقالات في الاعتزال ومجالس المناظرات وكان حسن الجدل قوى الحجة . كف بصره في آخر

عمره . ولد سنة ١٢٥ هـ وتوفي سنة ٢٣٥ هـ .

راجع : تاريخ بغداد ٣ / ٣٦٦ والأعلام ٧ / ١٣١ .

(٤) راجع : المعتمد ٢ / ٢٤٤ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٤٠٠ .

(٥) ، (٦) راجع : البرهان في أصول الفقه ١ / ٨٥ ، وشرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٣٩ .

(٧) قوله - وإنما يبين في كتبه - أي مفهوماً وأركاناً ، وشروطاً ، وأحكاماً .

(٨) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٣٩ ، والترياق النافع ٢ / ١٥٦ .

(الرابعة) : القياس فرض كفاية إذا احتيج إليه ، وتعدد المجتهدون ، وفرض عين على من تعين عليه بأن لم يوجد في الواقعة غيره (١) .

ص : وهو جلي ما بقطع انتفى . . . فارقهُ أو احتمالاً ضعفاً
خلافهُ الخفى وقيل ذا الشبه . . . وواضح بينهما ذو مرتبة
وقيل ذا المساوي والجلي . . . قياس الأولى الأدون الخفى

ش : ينقسم القياس باعتبار قوته وضعفه إلى جلي ، وخفى .

فالجلي : ما قطع فيه بنفى الفارق - أى بالغائه - كالحاق الأمة بالعبد في السراية أو كان احتمال تأثير الفارق فيه ضعيفاً كالحاق العمياء بالعوراء في المنع من الأضحية (٢) .

والخفى :- خلاف الجلي - وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قوياً .
كالحاق القتل بمقتل بمحدد في وجوب القصاص .

وقيل : ينقسم (٣) إلى ثلاثة أقسام :

جلي وهو ما تقدم ، وخفى وهو قياس الشبه (٤) ،

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٢٩ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٤٠٢ ، والتريق

النافع ٢ / ١٥٦ وتذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للمحقق ص ٨٥ .

(٢) قياس التضحية بالشاة العمياء على الشاة العوراء في المنع من الأضحية قياس أولى .
حيث إنه ورد النهى عن التضحية بالشاة العوراء ، والعمى عور مرتين فيكون أولى بالنهى .

(٣) قوله - ينقسم - أى القياس .

(٤) قياس الشبه : هو قياس تردد فيه الفرع بين أصليين لوجود علتها فيه .

(مثاله) : قتل العبد الخطأ : فإن العبد يشبه الحر في الإنسانية ، وبالتكليف بالأحكام ويشبه الفرس في المالية . فهو متردد بين أصليين هما الإنسانية ، والحيوانية وقد وجد فيه علة كل من هذين الأصليين ، فإذا ألحق بالحر للأدمية والإنسانية وجبت فيه الدية فقط من غير زيادة ، وإذا ألحق بالفرس في المالية وجبت فيه القيمة بالغة ما بلغت ولوزادت على دية الحر .

راجع كتابنا : تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص ٩٨ .

وواضح وهو مرتبة بينهما (١).

- وقيل : الجلى : قياس الأولى كقياس الضرب على التأفيف فى التحريم .
والواضح : قياس المساوى كقياس إحراق مال اليتيم على أكله فى التحريم .
والخفى : قياس الأدون كقياس التفاح على البر فى الربا (٢) .

ص : ثم قياس العلة المصرح . . . فيه بها وما به يصرح
بلازم العلة فالأثار بها . . . فحكمها فللدلالة انتهى
وما بمعنى الأصل عند الحاذق . . . ما كان فيه الجمع نفى الفارق

ش : ينقسم القياس باعتبار علته إلى قياس علة ، وقياس دلالة ، وقياس فى
معنى الأصل (٣) لأنه إما أن يكون بذكر الجامع ، أو بإلغاء الفارق .

(١) قوله - وهو مرتبة بينهما - المفهوم منه أن المراد بما بينهما ما عداهما فيندرج فيه ما
كان احتمال تأثير الفارق فيه قوياً ما عدا الشبه ، وما كان الجمع فيه بمجرد الاسم اللقب ،
والوصف اللغوى .

حاشية البناني ٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) وجه الأدونية هنا : أن التحريم ثابت فى الأصل - البر - سواء قلنا إن العلة فى التحرير
هى الطعم ، أو الاقتيات ، أو الكيل لوجود هذه الأوصاف كليهما فيه . بخلاف التفاح الذى
هو الفرع فإن الحرمة تثبت فيه قياساً على البر إذا كانت العلة فى البر هى الطعم فقط
وذلك لوجود هذا الوصف فيه .

أما إذا قلنا إن العلة فى البر هى الكيل ، أو الاقتيات فلا يحرم التفاضل فى التفاح لعدم
وجود هذين الوصفين فيه .

(٣) قوله - وقياس فى معنى الأصل - إنما سمي بذلك لكون الفرع فيه بمنزلة الأصل لنفى
الفارق بينهما .

قال ابنانى رحمه الله : فقوله - والقياس فى معنى الأصل - أى والقياس الكائن فى معنى
الأصل أى بمنزلة .

والثاني هو القياس في معنى الأصل كقياس البول في إناء وصبه في الماء الدائم على البول فيه بجامع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع (١).

والأول إن كان الجامع المذكور هو العلة وهو قياس العلة كأن يقال تحريم النبيذ كالخمر للإسكار .

وإن كان وصفاً لازماً من لوازمها ، أو أثراً من آثارها ، أو حكماً من أحكامها وهو قياس الدلالة لأن المذكور ليس عين العلة بل شيء يدل عليها .

مثال اللازم : أن يقال : النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المشددة . وهي لازمة للإسكار .

ومثال الأثر : أن القتل بمثقل يوجب القصاص كالقتل بمحدد بجامع الإثم . وهو أثر العلة التي هي القتل العدوان .

ومثال الحكم : أن يقال : تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد . وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في الأولى ، والقتل منهم في الثانية .

وعطف الأخيرين بالفاء لأن كلا منهما دون ما قبله (٢).

(١) قوله - وفي مقصود المنع - أي الثابت بحديث مسلم عن جابر أنه ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد .

فمقصود المنع هو إفساد الماء أو تقديره .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٤١ .

الكتاب الخامس في الاستدلال

ص : وهو دليل ليس نصاً واتفاقاً . . . ولا قياساً نحو عكس وكباق
 نحو الدليل يقتضي أن لا وقد . . . خولف في كذا المعنى قد فقد
 هنا فأبقه لذلك المسلك . . . وكانت الحكم لنفي المدرك
 كالحكم يستدعي والألزاماً . . . تكليف غافل دليلاً ملزماً
 ولا دليل ههنا بالبرأ . . . أصل ومنه في الذي البعض رأوا
 قد وجد المانع أو ما يقتض . . . أو فقد الشرط وهذا نرتضى

ش : هذا الكتاب في الأدلة المختلف فيها . وعبر عنها بالاستدلال لأن كل ما
 ذكر فيه إنما قاله عالم بطريق الاستدلال ، والاستنباط ، وليس له دليل
 قطعي ، ولا أجمعوا عليه .

وعرفه في . . . جمع الجوامع (١) . بأنه دليل ليس بنص (ولا إجماع (٢)
 ولا قياس (٣) .

فدخل في ذلك أمور :

(أحدها) : قياس العكس . وهو إثبات عكس حكم شيء لثله لتعاكسهما في العلة .
 وفي الاستدلال به وجهان لأصحابنا حكاهما الشيخ (٤) في . الملخص (٥)
 . وقال المذهب أنه يصح ، وقد استدلل به الشافعي رحمه الله في عدة مواضع .
 ومن أدلته : أن الله تعالى دلّ على التوحيد بالعكس في قوله سبحانه :
 (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً (٦)) .

-
- (١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٤٢ .
 (٢) ما بين القوسين ساقط من المخطوط ومثبت من . جمع الجوامع .
 (٣) تقدم التعريف بكل واحد منها .
 (٤) هو الشيخ أبو إسحق الشيرازي رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .
 (٥) هو كتاب . الملخص في الجدل في أصول الفقه . وقد سبق التعريف به .
 (٦) آية رقم ٨٢ من سورة النساء .

وهذه دلالة بالعكس . أى لما لم يكن فيه الاختلاف دلّ على أنه من عند الله تعالى فدلّ على أن ذلك من طرق الأحكام .

وكذا قوله ﷺ : « وفي بضع أحدكم صدقة - فقيل : أيأتى أحدنا شهوته وله فيها أجر ؟ فقال : رأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر . فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر . » رواه مسلم (١) .

استنتج ﷺ من ثبوت الحكم وهو الوزر في الوطء الحرام انتفاءه وثبوت عكسه وهو الأجر في الوطء الحلال .

(الثاني) : الدليل المسمى بالباقي - كما أشرت إلى تسميته من زيادتي - كقولنا الدليل يقتضي أن لا تزوج المرأة مطلقاً وهو ما فيه من إدلالها بالوطء وغيره الذي تأباه الإنسانية لشرفها ، وقد خولف هذا الدليل في تزويج الولي لها لكمال عقله .

وهذا المعنى مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها فيبقى على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع (٢) .

(الثالث) : الاستدلال على انتفاء الحكم بانتفاء مدركه أى دليله الذي يدرك به كقولنا : الحكم الشرعى لا بد له من دليل فإنه لو ثبت بغير دليل وكلف به لزم تكليف الغافل ، أو لم يكلف به فلا معنى لثبوته من غير تكليف به فإنه لا معنى للحكم الشرعى إلا خطاب يتعلق بفعل المكلف ، ولا دليل على الحكم إما بالسبر فإننا سبرنا الأدلة فلم نجد ما يدل عليه ، أو بالأصل فإن الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتفى الحكم أيضاً (٣) .

(١) صحيح مسلم كتاب الزكاة باب - بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٤٤ .

(٣) راجع : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٤٥ ، والترياق النافع ٢ / ١٦٠ .

(الرابع) : الاقتصار على قولنا - مثلاً - وَجَدَ الْمُقْتَضَى فيوجد الحكم ، أو المانع أَوْ فَقَدَ الشرط فينتفى . هل يستدل به ؟ .

قيل : نعم . وصححه في - جمع الجوامع (١) - لأنه يلزم من ثبوته ثبوت المطلوب .

والأكثرون (٢) على أنه ليس بدليل وإنما هو دعوى دليل (وإنما يكون دليلاً إذا عين المقضى ، والمانع ، والشرط وبين وجود الأولين (٣)) ولا حاجة إلى بيان فقد الثالث لأنه على وفق الأصل .

ص : ومنه الاستقراء ثم ذو التمام . . . بالكل إلا صورة النزاع دَامَ
حجته قطعية للأكثر . . . ونأقصر أى بكثير الصور
ظنية وسم هذا تُصِبَّ . . . إلحاق فرد بالأعم الأغلب

ش : من أنواع الاستدلال : الاستقراء .

وهو قسمان :

١- تام : وهو إثبات الحكم في صورة لثبوته في كل الصور . كقولنا : - كل جسم متحيز - فإنه استقرئت جميع الأجسام فوجدت كذلك .

ولا خلاف أنه حجة كما صرح به الهندي (٤) .

والأكثرون على أنه مفيد للقطع (٥) .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٤٥ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٤٥ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٤١٥ ، والترىاق

النافع ٢ / ١٦١ ، وإرشاد الفحول ص ٢٣٧ .

(٣) ما بين القوسين مثبت من - شرح الجلال المحلى - لأن عبارة المخطوط غير واضحة .

(٤) راجع : الفائق في أصول الفقه له ٥ / ٢١٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٤٥ ، والترىاق النافع ٢ / ١٦١ .

وقيل : لا . لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بُعد .

٢- وناقض : وهو إثباته في صورة لثبوته في أكثر الصور .

ويسمى هذا عند الفقهاء إلحاق الفرد بالأعم الأغلب . كقولنا : الوتر ليس بواجب لأنه يؤدي على الراحة . ومستند ذلك أعني إنما يؤدي على الراحة النوافل دون الفرائض الاستقراء .

ولا خلاف أنه ظني لاحتمال مخالفة هذا الفرد للأكثر .

ص : ومنه الاستصحابُ قال العلما ٠٠ يحتجُ باستصحاب أصل عِدَمِ
والنصر والعموم حتى يردَّ ٠٠ مغير ومابه الشرع بدأ
دل على ثبوته لسببه ٠٠ والخلف في الأخير غير مُشْتَبِه
ثالثها في الدفع دون الرفع ٠٠ وقيل إن معارض ذو منع
من ظاهر وقيل ظاهر غلب ٠٠ فقبل مطلقاً وقيل ذو سبب
كقائنين بال نحو الضبي به ٠٠ وشك مع تغييره في سببه
وقبل إن عهد بطل فليعتمد ٠٠ أصل والألا وهذا المعتمد
وامنع بسحب حال الاتفاق في ٠٠ محل خلف ورأه الضير في
فحد الاستصحاب في ذا الشأن ٠٠ ثبوت أمر في الزمان الثاني
لكونه في الزمن الغبير ٠٠ لفقد ما يصلح للتغيير
أما الذي في أول مصحوب ٠٠ لكونه في الثاني فالملحوب
وقد يقال فيه لو لم يكن ٠٠ الثابت اليوم بذاك الزمن
لكان غير ثابت فيقض ٠٠ بأنه للأن غير مقضي

ش : من الأدلة المختلف (فيها) (٢) : الاستصحاب .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٣٤٥/٢ ، والترياق النافع ١٦١/٢ .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الأصل ، وقد ذكرته من أجل تمام المعنى .

وأطلق جماعة الخلاف فيه . والتحقيق أن له صورا .
(الأولى) : استصحاب العدم الأصلي . كفى وجوب صلاة سادسة . دلّ
العقل على انتقائه وإن لم يرد في الشرع تصريح به .
وهو حجة جزماً .

(الثانية) : استصحاب مقتضى النص حتى يرد الناسخ ، أو العموم حتى يرد
المخصّص .
وهو حجة جزماً .

وقال ابن السمعاني (١) : لا يسمى هذا استصحاباً لأن ثبوت الحكم فيه
باللفظ .

(الثالثة) : استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته لوجود سببه كثبوت الملك
بالشراء وشغل الذمة بالقرض ونحوه حيث لم يعرف وفاؤه .

وهذه الصورة فيها الخلاف .

فاحتج أصحابنا به فيها مطلقاً .

وقيل . ليس بحجة مطلقاً .

حكى عن بعض المتكلمين ، وعزاه الإمام للحنفية (٢) .

وقيل : إنه حجة لإبقاء ما كان على ما كان عليه لا لإثبات أمر لم
يكن (٣) .

وهذا معنى قولى : - فى الدفع دون الرفع - .

(١) راجع : قواطع الأدلة له ٢ / ٣٥ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٥٤٩ ، والآمدى ٤ / ١١١ ، والمختصر بشرح العضد ٢ / ٢٨٤ ،
والبحر المحيط ٦ / ١٨ ، وإرشاد الفحول ص ٢٣٧ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٦ / ١٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٥٩ .

ولهذا كان استصحاب حياة المفقود قبل الحكم بموته دافعاً للإرث منه ، وليس رافعاً لعدم إرثه من غيره للشك في حياته . فلا يثبت الاستصحاب له ملكاً جديداً إذاً الأصل عدمه .

وهذا هو الموجود في كتب الحنفية (١) .

وقيل : إنه حجة بشرط أن لا يعارضه ظاهر . فإن عارضه ظاهر عمل بالظاهر سواء استند إلى علته أم لا . استند إلى سبب أم لا وهذا أحد القولين المشهورين في تعارض الأصل والظاهر .

وقيل : إنه حجة بشرط أن لا يعارضه ظاهر مستند إلى علته سواء استند إلى سبب أم لا بأن لا انتفى المعارض ، أو عارض ظاهر غير مستند إليها .

وقيل : إنه حجة بشرط أن لا يعارضه ظاهر ذو سبب كما لو رأى من بعد ظبية تبول في ماء كثير ثم وجده متغيراً فإننا نحكم ببخاسته إحالة على السبب الظاهر . ولا نستصحب أصل الطهارة . بخلاف سائر الصور التي علمنا فيها بالأصل ، وألغينا الظاهر لعدم وجود سبب يحال عليه .

وقيل : شرطه أن يقرب العهد به . فإن طال ثم وجده متغيراً لم نحكم بنجاسته اعتماداً على الأصل (٢) .

وهذا التفصيل هو المعتمد ، وقد بسطت الكلام على المسألة في أول شرح منظومتى المسمى بالخلاصة في الفقه .

(الصورة الرابعة) : استصحاب حال الإجماع في موضع الخلاف بأن يجمع على حكم في حال فيتعير الحال ويقع الخلاف .

(١) راجع : المصدر بين السابقين ، وميزان الأصول ص ٦٥٩ ، وتسهيل الوصول ص ٢٣٧ ، وتيسير التحرير ٤ / ١٧٧ .

(٢) ولأن إحالته على السبب الظاهر قد ضعف بطول الزمان .

والأكثر على أنه لا يحتج باستصحاب تلك الحال فى هذه (١) .
 واحتج به الصير فى ، وابن سريج ، والمزنى ، والآمدى (٢) .
 مثاله : الخارج النجس من غير السببين لا ينقص الوضوء استصحاباً لما قبل
 الخروج من بقائه المجمع عليه .
 إذا تقرر ذلك فالاستصحاب هذه : ثبوت أمر فى الزمن الثانى لثبوته فى
 الزمن الأول لانتفاء ما يصلح أن يتغير به الحكم .
 فلا زكاة عندنا (٣) فيما حال عليه الحول من عشرين ديناراً ناقصة تروج
 رواج الكاملة بالاستصحاب .
 أما عكس ذلك وهو ثبوت أمر فى الزمن الأولى لثبوته فى الثانى فهو
 الاستصحاب المقلوب (٤) .
 قال ابن السبكي (٥) : ولم يقل به الأصحاب (٦) إلا فى مسألة واحدة .

(١) راجع : المستصفى ١ / ٢٢٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٢ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال
 ٣٥٠ / ٢ .

(٢) راجع : الإحكام ٤ / ١١٩ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٤٠٦ ، والإبهاج ٣ / ١٦٩ .

(٣) هذا عند الشافعية أما المالكية فقد قال البنائى رحمه الله إن مذهبنا معاصر المالكية وجوب
 الزكاة فيها .

(٤) مثال الاستصحاب المقلوب . إذا وقع النظر فى هذا الكيل : هل كان على عهد سيدنا
 رسول الله ﷺ فيقال : نعم . إذ الأصل موافقة الماضى للحال .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٠ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٤٢٦ .

(٥) راجع : الإبهاج ٣ / ١٧٠ .

(٦) المراد بالأصحاب هنا : المتقدمون وهم أصحاب الوجوه غالباً ، وضبطوا بالزمن وهم من
 الأريعمائة .

راجع : الفتح المبين فى حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين ص ١٢٣ للمحقق ط :
 الإشعاع بالإسكندرية .

فمن اشترى شيئاً وادعاه مدع ، وأخذه منه بحجة مطلقة فقالوا يثبت له الرجوع على البائع وهو استصحاب للحال فى الماضى فإن البنية لا تثبت الملك ولكنها تظهره فيجب كون الملك سابقاً على إقامتها ، ويقدر له لحظة لطيفة ، ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعى ولكنهم استصحبوا مقلوباً وهو عدم الانتقال منه . انتهى .

ويتعلق بذلك كلام آخر أورده فى - الأشباه والنظائر (١) - .

والطريق فى تقرير الاستدلال بالاستصحاب المقلوب : أن يقال لو لك يكن الحكم الثابت اليوم ثابتاً أمس لكان غير ثابت أمس . إذ لا واسطه بين الثبوت وعدمه .

وإذا كان غير ثابت أمس أفضى الاستصحاب إلى أنه الآن غير ثابت لكنه الآن ثابت فدل على أنه أمس ثابت أيضاً .

« مسألة »

ص : لا يُطْلَبُ الدليلُ مِمَّنْ قد نفى . . . إن ادعى ضرورياً وفياً
أو لا يُطالَبُ بدليلٍ فى الأبر . . . والأخذ بالأقل فى الإجماع مر
وفى وجوب الأخذ بالأخف أو . . . أشدهما أولاً ولا خلف حكوا
ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : النافى للشيئ إن ادعى علماً ضرورياً بانتفائه لم يطالب عليه بدليل لأنه لعدالته لا يكذب فى دعواه ، والضرورى لا يشتبه حتى يطلب الدليل عليه لينظر فيه .

وإن لم يدع علماً ضرورياً بأن ادعى علماً نظرياً ، أو ظناً بانتفائه طولب بدليل على انتفائه كالإثبات لأن المعلوم بالنظر أو المظنون قد يطالب فيشتبه فيطلب دليله لينظر فيه .

(١) راجع : الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطى ص ٧٦ .

وعن الظاهرية (١) أنه لا يطالب .

(الثانية) : وجوب الأخذ بأقل ما قيل مرّ في الإجماع (٢) .

وإما إذا تعارضت المذاهب ، أو أقوال الرواة ، أو الاحتمالات الناشئة عن الأمارات في شيء فهل يجب الأخذ بأخفها لقوله تعالى « يريد الله بكم اليسر » (٣) وكما قيل هناك بوجوبه بأقل ما قيل ، أو بأشدّها ، وأنقلها للاحتياط ، وكما قيل هناك بوجوبه بالأكثر ، أو لا يجب واحد منهما بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب ؟ .

فيه ثلاثة أقوال حكاهما في - جمع الجوامع (٤) - بلا ترجيح .

جلال الدين أقرّ بها الثالث (٥) .

« مسألة »

ص : اختلفوا هل كان قبل البعثة . . . نبياً مكلفاً بشريعة

واختلف المثبت قبل موسى . . . آدم إبراهيم نوح عيسى

ونرتضى الوقف بها وأصلاً . . . والمنع بعد الوحي لكن نقلاً

ش : اختلف العلماء هل كان النبي ﷺ قبل البعثة متعبداً - بفتح الباء - أى مكلفاً

بشرع أحد من الأنبياء ؟ .

(١) المذكور في كتاب - الإحكام لابن حزم ١ / ٦٨ - أن عليه الدليل .

ويبدو أن القائلين بعدم مطالبته بالدليل هم أهل الظاهر ما عدا ابن حزم ، وقد صرح بذلك الزركشي في - البحر المحيط ٦ / ٣٢ -

(٢) هذه المسألة قد مرت عند الإجماع السكوتي فلم يحتج إلى شرحها ، وإنما ذكرها هنا لأنها يتوهم أنه أهملها .

(٣) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٤) ، (٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٢ .

على ثلاثة أقوال .

(أحدها) : نعم . واختاره ابن الحاجب ، والبيضاوى (١) .

(والثاني) : لا . ونقله القاضى عن جمهور المتكلمين (٢) .

وعلى هذا فانتفاؤه بالعقل أو النقل خلاف .

(والثالث) : الوقف ، واختاره فى - جمع الجوامع (٣) - .

قال بعضهم : والخلاف فى الفروع . أما التوحيد فلا شك فى التعبد به .

وعلى الأول (٤) اختلف فى تعيين الشرع الذى كان متعبداً به .

ف قيل : آدم . وحكايته من زوائدى .

وقيل : نوح عليه السلام .

وقيل : إبراهيم عليه السلام .

وقيل : موسى عليه السلام .

وقيل : عيسى عليه السلام .

وقيل : ما ثبت أنه شرع من غير تعيين (٥) .

وقيل : بالوقف . واختاره فى - جمع الجوامع (٦) - .

(١) راجع : المختصر بشرح المعتمد ٢ / ٢٨٦ ، والمنهاج بشرح الإسئوى ٢ / ٢٠٩ .

(٢) هذا القول حكاه إمام الحرمين فى - البرهان ١ / ٥٠٨ - عن القاضى أبى بكر

الباقلانى ، والغزالى فى - المنحول ص ٢٣١ - عن المعتزلة ، والقرافى فى - شرح

تنقيح الفصول ص ٢٩٥ - عن مالك وأصحابه .

(٣) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٢ .

(٤) قوله - على الأول - أى على القول الأول القائل بتعبده ﷺ بشرع .

(٥) قوله - من غير تعيين - أى للنبي .

(٦) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٢ .

هذا وقد قال المارزى ، والأبيارى فى شرح البرهان - ، والإمام ، وإمام الحرمين :

وأما بعد البعثة : فإن متعناه قلبها فهنا أولى ، وإن جوزناه والأكثر هنا من الأشاعة والمعتزلة على المنع . لكن قال الأشاعر بامتناعه نقلا ، والمعتزلة عقلا .

وقد أشرت إلى ذلك بقولي من زوائد - لكن نقلا - .

وغير الأكثرين قالوا إنه كان معتبداً بما لم ينسخ من شرع من قبله . على معنى أنه موافق لا تابع . واختاره ابن الحاجب (١) .

« مسألة »

ص : الحكم قبل الشرع في ذى النفع ... والضرر قد مرّ وبعد الشرع
رجح أن الأصل تحريم المضار ... والحل في النفع والسبكي صار
إلى خصوصه بغير المال ... فذاك حظّ بالحديث العالي

ش : حكم المنافع والمضار قبل الشرع مرّ في أول الكتاب حيث قلنا (٢) : وقبل الشرع لا حكم (٣) .

= هذه المسألة لا تظهر لها ثمرة في الأصول ، ولا في الفروع ألينة بل تجرى مجرى التواريخ المنقولة ، ولا يبنى عليها حكم في الشريعة .

وهذا صحيح فإنه لا يتعلق بذلك فائدة باعتبار هذه الأمة ، ولكنه يعرف به في الجملة شرف تلك الأمة التي تعبد بها ، وفضلها على غيرها من الملل المتقدمة على ملته .

راجع : شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٣٩ .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٨٦ .

(٢) تحدث السيوطي عن هذه المسألة في الفرع الثاني الذي ذكره بعنوان : في حكم الأشياء قبل الشرع ، عقب حديثه عن مسألة ... الحسن ، والقبح - .

(٣) بالأصل كلمة غيروا واضحة ، ونص عبارته في الفرع الثاني المشار إليه في الرقم السابق هو : ومذهب أئمتنا أنه لا حكم فيها لانتفاء لازمته من ترتب الخواب ، والعقاب لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) - الإسراء آية ١٥ ،

وأما بعده . فالأصح أن الأصل في المضار التحريم ، وفي المنافع
الحل لقوله تعالى في معرض الامتنان « خلق لكم ما في الأرض جميعا » (١)
ولا يمتن إلا بالجائز . وقوله ﷺ : لا ضرر ، ولا ضرار (٢) - أى في ديننا أى
لا يجوز ذلك .

واستثنى السبكي (٣) من أن أصل المنافع الحل الأموال فقال : ولك أن
تقول الأموال من جملة المنافع ، والظاهر أن الأصل فيها التحريم لحديث : - إن
دماءكم وأموالكم عليكم حرام (٤) . -

وهو أخص من الأدلة التي استدل بها على الإباحة فيكون قاضياً عليها
إلا أنه أصل طارئ على أصل سابق . فإن المال من حديث كونه من المنافع
الأصل فيه الإباحة بالأدلة السابقة ، ومن خصوصيته الأصل فيه التحريم بهذا
الحديث .

(١) آية رقم ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) أخرجه أحمد في المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما ١ / ٣١٣ .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب - من بنى في حقه ما يضر بجاره - عن ابن
عباس وعبادة بن الصامت .

وقد ذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير ٦ / ١٩٥ .

(٣) هو الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله كما صرح بذلك ابنه تاج الدين في - جمع
الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٣ -

(٤) حديث صحيح :

أخرجه البخاري في كتاب العلم باب - ليبلغ العلم الشاهد الغائب - ، وفي كتاب الحج باب
- الخطبة أيام منى - .

وأخرجه مسلم في كتاب الحج باب - حجة النبي ﷺ - ، وفي كتاب القسامة باب - تغليب
تحريم الدماء والأغراض ، والأموال - .

وأخرجه الترمذي في كتاب الفتن باب - ما جاء دماؤكم ، وأموالكم عليكم حرام - .
وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٢٣٠ .

وقال الشيخ ولي الدين (١) : فيما قاله نظر لأن الدعوى عامة والدليل خاص لأنه في الأموال المختصة ، فإذا وجدنا مباحاً في البرية أو غيرها فليس في الحديث ما يدل على تحريمه ، وكون المال المتعلق بالغير حراماً لا ينافي كون الأصل في الأموال الإباحة لأن ذلك إنما حرم لعارض وهو تعلق حق الغير .

« مسألة »

ص : الأكثرون ليس الاستحسان . . . بحجة وخلف النعمان
وحد قليل دليل يتقدح . . . في نفسه وباللسان لا يصح
ورد إن كان له تحقق . . . فليعتبر أولاً فلا متفق
وقيل بل هو العدول عن قياس . . . إلى أشد وهو أمر لا التباس
وقيل أن يعدل عن حكم الدليل . . . لعدة وفي جواب ذاك قيل
فإنها إن ثبتت حقاً فقد . . . قام دليلها والأقل ترد
فإن يحقق منه ما تنوزعاً . . . فيه فمن قال بهذا شرعاً
وليس ما استحسّن من مختلف . . . الشافعي كخلف في المصحف
(وهو ما يسمى في الشعر بالتشاطر)

ش : من الأدلة المختلف فيها : الاستحسان .

وقد أنكره الجميع إلا أبا حنيفة (٢) فقال به .

ونقل ابن الحاجب (٣) القول به عن الحنابلة أيضاً ، وليس كذلك فقد حكى

(١) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٦٨ .

(٢) راجع : أصول الفقه للجصاص ٤ / ٢٣٤ ، وجامع الأسرار للكاكي ٤ / ١٠٥٤ ، وتسهيل الوصول ص ٢٣٧ .

(٣) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٨٨ .

أبو الخطاب (١) عن أحمد أنه قال : أصحاب أبي حنيفة إذا قالوا شيئاً على خلاف القياس قالوا يستحسن هذا وندع القياس . فيدعون ما يزعمون أنه الحق بالاستحسان .

وأنا أذهب إلى كل حديث جاء ولا أقس عليه (٢) .

قال أبو الخطاب وعندى أن أنكر عليهم الاستحسان من غير دليل ... فلو كان الاستحسان عن دليل ذهبوا إليه لم يكره لأنه حق أيضاً .

وفى تفسير الاستحسان مقالات :

(أحدها) : أنه دليل ينقدح (٣) فى نفس المجتهد تقصر عنه عبارته (٤) .

ورده ابن الحاجب (٥) بأنه إن تحقق كونه دليلاً فمعتبر (٦) اتفاقاً ، ولا يضر قصور عبارته عنه أو لم يتحقق فمردود اتفاقاً .

ورده (٧) البيضاوى (٨) بأنه لا بد أن يظهر ليطمئن صحيحه من فاسده (٩) ، فإن ما ينقدح فى نفس المجتهد قد يكون وهماً لا عبرة به .

(الثانية) : إنه العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه (١٠) .

وعلى هذا فلا خلاف فيه لأنه إذا تعارض قياسان عمل بأقواهما .

(١) راجع : التمهيد فى أصول الفقه ٤ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) معنى هذه العبارة أنى أترك القياس بالخبر .

(٣) قوله - ينقدح - أى يظهر .

(٤) قوله - تقصر عنه عبارته - أى يعسر عليه التعبير عنه .

(٥) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٨٨ .

(٦) قوله - فمعتبر - أى فيجب العمل به حينئذ ، ولا يضر قصور عبارته عنه قطعاً .

(٧) قوله - ورده - أى رد البيضاوى التعريف المذكور .

(٨) راجع : المنهاج بشرح نهاية السؤل ٣ / ١٣٨ .

(٩) قوله - ليطمئن صحيحه من فاسده - إذ الكلام فى صحة الشيء وفساده إنما يكون

بعد تصوره .

(١٠) راجع : إرشاد الفحول ص ٢٤٠ .

(الثالثة) : إنه العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس (١) .
كدخول الحمام من غير تقدير الماء ، وشرب الماء من السقاء
بعوض . مع اختلاف أحوال الناس في الشرب .

وردَ بأن العادة إن ثبت أنها حق لجريانها في زمنه ﷺ أو بعده من غير
إنكار منه ، ولا من الأئمة فقد قام دليلها من السنة ، أو الإجماع فيعمل بها قطعاً
وإلا فتردّ قطعاً .

فلم يتحقق مما ذكر معنى الاستحسان يصلح محلاً للنزاع . فإن تحقق
استحسانٌ مختلفٌ فيه فمن قال به فقد شرّع كما قال الشافعي رضي الله عنه : -
من استحسّن فقد شرّع - بتشديد الراء (٢) : أي وضع شرعاً من قبل نفسه وليس
له ذلك .

أما استحسان الشافعي مسائل كثيرة كقوله : أستحسن التحليف على
المصحف ، واستحسن أن يترك للمكاتب شيء من نجوم الكتابة ، ونحو ذلك
فليس من الاستحسان المختلف فيه (٣) إن تحقق لأنه لم يقله إلا بدليل كما بين
في محله . وإنما سماه استحساناً لأنه عدّه حسناً ، ولا ينكر التعبير بذلك عن
حكم ثبت بدليل . كيف ودليل مسألة في القرآن في قوله تعالى ﴿ وآتوهم من
مال الله الذي آتاكم ﴾ (٤) .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٤٠ .

(٢) قوله - بتشديد الراء - غير متعين كما توهمه العبارة بل يجوز التخفيف قال تعالى
﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ... ﴾ آية رقم ١٣ من سورة الشورى .

(٣) قوله - فليس من الاستحسان المختلف فيه - أي بل هو من الاستحسان بالمعنى اللغوي أي
عد الشيء حسناً .

(٤) آية رقم ٣٣ من سورة النور .

« مسألة »

ص : قول الصحابي على صحابي . . . ليس بحجة على الصواب
ولا سواه وعن السُّبكي . . . والفخر إلا في التعبُّدِ
وأكثرُ أخفقين بامتناع . . . تقليده ونفس الأمر لا نزاع
وقيل حجة على القيسِ وفأ . . . وكالدليلين إذا ما اختلفا
وقيل بل دون القياس ثم في . . . تخصيصه العموم قولان ففي
وقيل إن يشهر وقيل إن يناف . . . قيساً وقيل مع تقريب يواف
وقيل قول الصحابين الكامل . . . قيل وعثمان وقيل مع على
أما وفاق الشافعي زيدا . . . إرثاً فللدليل لا تقليداً

ش : قول الصحابي على الصحابي غير حجة .

قال في - جمع الجوامع (١) - تبعاً لابن الحاجب وغيره (٢) وفاقاً .

قال الزركشي (٣) : لكن في - اللمع (٤) - ما يؤخذ منه حكاية
خلاف فيه .

وقد أشرت إلى ذلك بقولي من زيادتي - على الصواب - .

وأما على غيره ففيه أقوال :

(أحدها) : وهو الأصح والجديد من قولي الشافعي : أنه غير حجة أيضاً لأن
قول المجتهد ليس حجة في نفسه .

(١) جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٥٤ .

(٢) راجع : بيان المختصر ٣ / ٢٧٤ .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٤٤٢ .

(٤) راجع : اللمع ص ٩٤ .

واستثنى السبكي (١) من ذلك التعبدى فإن قوله حجة فيه لظهور أن مستنده فيه التوقف من النبي ﷺ كما قال الشافعى : روى عن على أنه صلى فى ليلة ست ركعات فى ركعة ست سجدة . ولو ثبت عن على قلت به لأنه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أنه فعله توفيقاً .

قال الزركشى : والظاهر أن السبكي وابنه لا نقل عندهما فى ذلك (٢) .
وقد جزم به ابن الصباغ (٣) فى - الكامل (٤) - بالكاف ، والإمام فى - المحصول (٥) - فى باب - الأخبار - ، وقد صرح بنقله عنه من زيادتى .
وعلى هذا القول أى عدم حجيته قوله : هل يجوز لغير المجتهد تقليده ؟ .
قولان :

المحققون كما قال إمام الحرمين (٦) ، وبيّنته من زيادتى : على المنع . لا لأنهم دون المجتهدين غير الصحابة معاذ الله فهم أجلّ قدراً . بل إن مذاهبهم لا يوثق بها لعدم تدوينها بخلاف مذاهب الأئمة المتبوعين .

وقد جزم ابن الصلاح (٧) بذلك ولم يخصّه بالصحابة بل عداه إلى كل من لم يدون مذهبه .

وقال : إنه يتعين تقليد الأئمة الأربعة لأن مذاهبهم انتشرت وانبسطت حتى ظهر مطلقها ، وتخصيص عامها بخلاف غيرهم .

(١) هو تقي الدين السبكي كما صرح بذلك ابنه تاج الدين فى - جمع الجوامع بشرح الجلال - ٣٥٤ / ٢ .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٤٤٤ .

(٣) اسمه : عبد السيد بن محمد شافعى المذهب ، وقد تقدمت ترجمته .

(٤) هو كتاب - الكامل فى الخلاف بين الحنفية والشافعية - كما فى - الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ١ / ٢٧٢ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٢٢١ ، ٥٦٢ .

(٦) راجع : البرهان ٢ / ١١٤٦ .

(٧) جزم ابن الصلاح بذلك فى - كتاب الفتاوى - كما فى - البحر المحيط ٦ / ٢٩٠ -

وقال ابن السبكي : الأصح جواز تقليد الصحابي .

قال : غير أني أقول لا خلاف في الحقيقة بل إن تحقيق ثبوت مذهب واحد منهم جاز تقليده اتفاقا وإلا فلا . لا لكونه لا يقلد بل لأن مذهبه لم يثبت حق الثبوت .

وقد أشرت إلى ذلك من زيادتي .

وقال الشيخ ولي الدين : المراد (١) (يثبت حق إنه قد يكون للقول شرط لم يعرفه أو يكون محمولاً على حالة ، وإن ثبت أصل القول .

وقال الزركشي (٢) : الخلاف يتحقق من وجه آخر ذكره ابن برهان في - الأوسط (٣) - فقال : تقليد الصحابي مبنى على جواز الانتقال في المذاهب . فمن منعه منع تقليدهم لأن فتاويهم لا يقدر على استحضارها في كل واقعة .
(القول الثاني) : أنه حجة مطلقا .

وهو القديم عن الشافعي ، وبه قال مالك ، وأكثر الحنفية (٤) .

وعلى هذا هل هو فوق القياس أو دونه ؟ .

قولان .

فإن تعارضاً قُدِّم على القياس على الأول ، وقُدِّم عليه القياس على الثاني .

قال الشيخ ولي الدين : وما أدري هل قال أحد أنه كالقياس بحيث يتعارضان أولاً ؟

(١) ما بين القوسين غير واضح في المخطوط .

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٤٤٦ .

(٣) الأوسط - كتاب في أصول الفقه لابن برهان كما في - الفتح المبين ٢ / ١٦ -

(٤) راجع : التصبير ص ٣٩٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ ، وأصول الرخص

٢ / ١٠٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٨٧ .

فإن قلنا فوقه فاختلف أصحابيان (١) فكذلكين تعارضاً فيرجح قول أحدهما
بدليل .

وإن قلنا دونه فهل يخصص به العموم ؟

قولان (٢) :

أحدهما : نعم لأنه حجة شرعية .

والثاني : لا . لأنه محجوج بالعموم ، وقد كان الصحابة يتركون أقوالهم إذا
سمعوا العموم .

قال ابن السبكي (٣) : وهذه المسألة غير التي سبقت في التخصيص
حيث قلنا إن العام لا يخص بمذهب الراوى . فإن المذكور هناك
مفرع على القول بأنه حجة سواء كان الصحابى راوياً أو غيره .

(القول الثالث) : أنه حجة إن انتشر ولم يخالف (٤) وإلا فلا .

وحكى عن القديم (٥) وعن الجديد .

(الرابع) : إنه حجة إن خالف القياس لأنه لا يخالفه إلا لدليل غيره .
بخلاف ما إذا وافقه لاحتمال أن يكون عنه فهو الحجة لا القول .

قال ابن برهان : وهذا هو الحق البين ، ونصوص الشافعى تدل عليه (٦) .

(الخامس) : أنه حجة إن انضم إليه قياس تقريب .

(١) قوله - فاختلف أصحابيان - أى فى مسألة .

(٢) راجع : المنحول ص ١٧٥ ، واللمع ص ٣٦ ، وسلاسل الذهب ص ٢٥٠ ، ٢٥١ وإرشاد
الفحول ص ١٦١ .

(٣) راجع : الإبهاج ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) قوله - ولم يخالف - أى من غير ظهور مخالف له .

(٥) أى المذهب القديم للشافعى رضى الله عنه .

(٦) هذا القول ذكره ابن برهان فى - الوجيز - كما فى - تشنيف المسامع ٣ / ٤٥١ - .

حكاه الماوردي قولاً للشافعي كقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة (١) من كل عيب : إن البائع يبرأ به (٢) مما لم يعلمه في الحيوان دون غيره .

قال الشافعي رضي الله عنه : لأنه يعتد بالصحة ، والسقم (٣) ولما يخلوا عن عيب ظاهر ، أو خفي بخلاف غيره فيبرأ البائع فيه من خفي لا يعلمه بشرط البراءة لأحتياجه إليه في الوثوق باستقرار العقد .

فهذا قياس تقريب (٤) . قرب قول عثمان (٥) رضي الله عنه المخالف لقياس التحقيق ، والمعنى من أنه لا يبرأ من شيء للجهل بالمبرأ منه .
(القول السادس) : أن قول أحد الشيخين حجة دون غيرها لحديث : -

-
- (١) قوله - بشرط البراءة - أي براءة البائع من عيوب الحيوان المبيع .
(٢) قوله - يبرأ به - أي بالشرط المذكور مما لم يعلمه أي من عيب خفي لم يعلمه البائع في الحيوان دون غيره أي فيبرأ مما لم يعلمه كما منا يبرأ مما علمه وهو الأصل المقيس عليه .
راجع : حاشية البناني ٢ / ٣٥٥ .
(٣) قوله - بالصحة ، والسقم - أي في حالتيهما أي حالة الصحة ، وحالة السقم .
(٤) قوله - فهذا قياس تقريب - الإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه المذكور .
(٥) قوله - قرب قول عثمان رضي الله عنه - أشار به إلى أن وجه تسميته قياس تقريب كونه يقرب الفرع من أصله فوق قرينه من أصل آخر ، وكلام الشافعي مشتمل على ذلك وبيانه أن العيب الخفي متردد بين أن يلحق بالخفي في غير الحيوان ، وبالمعلوم في الحيوان فيفيد البراءة على الثاني دون الأول فقيس على المعلوم في الحيوان عنه لأنه لما لم يخل الحيوان عنه صار بمثابة المعلوم ، والمعلوم تفيد البراءة فيه فكذا هذا ، وإنما غلب هذا الجانب مع أن الحاقه بالمجهول في غير الحيوان أنسب كما لا يخفى نظراً لأحتياج البائع إلى ذلك ليتوثق باستقرار البيع .
راجع : حاشية البناني ٢ / ٣٥٥ .

اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر (١) . . .

حسنه الترمذى .

(السابع) : أن قول أحد الخلفاء الثلاثة حجة دون غيرهم .

(الثامن) : أن قول أحد الخلفاء الأربعة حجة دون غيرهم .

والقولان مأخوذان من كلام الشافعى رضى الله عنه فى القديم . فإنه ذكر أبى بكر ، وعمر وعثمان ولم يذكر علياً (٢) .

ف قيل : حكمه كحكمهم ، وإنما تركه اختصاراً ، واكتفى بذكر الأكثر .

واختاره ابن القاص (٣) .

وقيل : لا لنقص اجتهاده عن اجتهادهم بل لأنه خرج إلى الكوفة ومات كثير من الصحابة الذين كان الثلاثة (٤) يستشيرونهم ، وتفرق الباقي فى البلدان . فكان قول كل من الثلاثة قول كثير من الصحابة بخلاف قول على رضى الله عنه .

وهذا ما صححه القفال (٥) .

وقد تبين بذلك أن الأقوال الثمانية فى المسألة للشافعى رضى الله عنه .

فإن قيل : إذا كان الصحيح من مذهبه أن قول الصحابى ليس بحجة

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب المناقب باب - فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كليهما .

وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - فضل أبى بكر الصديق رضى الله عنه . .
وأخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

(٢) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) هو : أحمد بن أبى الطبرى الشافعى وقد تقدمت ترجمته .

(٤) المراد بالثلاثة : أبى بكر ، وعمر وعثمان رضى الله عنهم .

(٥) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٤٥٢ .

فكيف وافق قول زيد بن ثابت رضى الله عنه فى الفرائض حتى (تردد حيث) (١) ترددت الرواية عن زيد ؟ .

فالجواب : أنه لم يأخذ بقوله على سبيل التقليد بل الدليل قام عنده فوافق اجتهاده اجتهاده . وقد قال ﷺ : - أفرضكم زيد - وفى لفظ - أعلم أمتى بالفرائض زيد - .

صححه الترمذى ، والحاكم (٢) .

« مسألة »

ص : إلهامنا ليس لفقد الثقة . . . من غير معصوم به بحجة
وبعض أهل الجبر قد رآه . . . والسهرو ردى خص من حواه
إيقاعه فى القلب ما يثلج له . . . به يخص الله من قد كمله

ش : مما قيل إنه من الأدلة : الإلهام .

وهو إيقاع شئ فى القلب يثلج (٣) له الصدر أى يطمئن .

وهو من خواص الأصفياء .

قال ابن السمعانى فى - القواطع (٤) - : قال أبو زيد من الحنفية : الإلهام ما حرك القلب بعلم يدعو على العمل به من غير استدلال بآية ، ولا نظر فى حجة .

(١) ما بين القوسين مثبت من شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦ .

(٢) أخرجه أحمد ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم من حديث أبى قلابه عن أنس .

(٣) قوله - يثلج - بضم اللام وحكى فتحها أى يطمئن .

(٤) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٣٤٨ .

قال : والذى عليه جمهور العلماء ^(١) (أنه ليس بحجة) ^(٢) ولا يجوز العمل به إلا عند فقد الحج كلها فى باب ما أبيح له عمله بغير تعلم علم ^(٣) .

وقال بعض الجبرية ^(٤) - كما بينته من زيادتي - : أنه حجة بمنزلة الوحي المسموع من النبي ﷺ .

واحتج بقوله تعالى ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ﴾ ^(٥) أى عرفها بالإيقاع فى القلب ، وقوله تعالى ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ﴾ ^(٦) الآية .

ولحديث - اتقوا فراسة ^(٧) المؤمن ^(٨) - وحديث - الإثم ما حاك فى قلبك وإن أفطاك الناس ، وأفتوك ^(٩) - .

(١) راجع : المصدر السابق ، وجمع الجوامع بشرح العضد ٢ / ٣٥٦ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٤٥٦ .

(٢) ما بين القوسين مثبت من عندى حيث إن مكانه فى المخطوط كلمة لا تقرأ .

(٣) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٧٤ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٤٥٦ ، والترياق النافع ٢ / ١٧٤ .

هذا : والجبرية : من الجبر وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى .
وهى نوعان :

جبرية متوسطة تثبت للعبد كسباً فى الفعل ، وجبرية خالصة لا تثبت للعبد فعلاً ، ولا قدرة على الفعل .

راجع : التعريفات للجزجاني ص ٧٤ .

(٥) الآيتان ٧ ، ٨ من سورة الشمس .

(٦) آية رقم ١٢٥ من سورة الأنعام .

(٧) الفراسة لها معنيان :

أحدهما : - ما دل ظاهر الحديث عليه - وهو ما يوقعه الله تعالى فى قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات .

والثانى : نوع يتعلم بالذلائل ، والتجارب ، فتعرف به أحوال الناس .

راجع : النهاية ٣ / ٤٢٨ .

(٨) أخرجه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن باب ١٦ (ومن سورة الحجر) وقال حديث

غريب إنما نعرفه من هذا الوجه ، وقد روى عن بعض أهل العلم .

(٩) أخرجه أحمد فى المسند ٤ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

وأخرجه الدارمى فى كتاب البيوع باب - دع ما يريبك إلى ما لا يريبك - .

فقد جعل شهادة قلبه بلا حجة أولى من الفتوى فثبت أن الإلهام حق ، وأنه وحى باطن إلا أن العبد إذا عصى ربه ، وعمل بهواه حرم هذه الكرامة .

وأجيب بأنه لا حجة في شيء من ذلك لأنه ليس المراد الإيقاع في القلب بلا دليل بل الهداية إلى الحق بالدليل كما قال علي : إلا أن يؤتى الله عبداً فهما في كتابه ^(١) . وممن قال بأنه حجة الإمام شهاب الدين السهروردي ^(٢) قال في بعض أماليه ^(٣) : هو علوم تحدث في النفس المطمئنة الزكية . وفي الحديث - إن من أمتي محدثين أي ملهمين وإن عمر منهم ^(٤) - وقال تعالى (فألهمها فجورها وتقواها) ^(٥) . أخبر أن النفوس ملهمة فالنفس الملهمة علوماً لدنيته هي التي تبدلت صفتها، واطمأنت بعد أن كانت أمارة .

ثم نبه على أمر حسن يرتفع به الخلاف فقال : وهذا النوع لا تتعلق به المصالح العامة من عالم الملك والشهادة بل تختص فائدته بصاحبه دون غيره إذ لم تكن له ثمرة السراية إلى الغير على طريق العموم، وإن كانت له فائدة تتعلق بالاعتبار على وجه خاص . انتهى .

(١) راجع : الترياق النافع ١٧٥/٢ .

(٢) هو : عمر محمد بن عبد الله شهاب الدين أبو نصر القرشي السهروردي شيخ شيوخ العارفين بالعراق في زمانه، وصاحب - عوارف المعارف - في بيان طريقة القوم، عمى في آخر عمره، وأقعد ومع ذلك لم يخل بشيء من أوراده . وتوفي رحمه الله سنة ٦٣٢ هـ ببغداد .

هذا : والسهروردي : بضم السين وسكون الهاء، وفتح الراء والواو وسكون الراء الثانية، وفي آخرها دال مهملة - نسبة إلى سهرورد بلدة عند زنجان .

راجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٨١/٢ ، واللباب ١٥٧/٢ .

(٣) راجع : البحر المحيط ١٠٤/٦ ، وتشنيف المسامع ٤٥٩/٣ .

(٤) أخرجه مسلم بلفظ قريب في كتاب فضائل الصحابة باب - من فضائل عمر رضي الله عنه .

(٥) آية رقم ٨ من سورة الشمس .

فتبين بهذا أنه لم يجعله دليلاً شرعياً مستقلاً، وإنما يعمل به الإنسان في خاصة نفسه إذا لم يخالف شريعة، وقد بينت ذلك من زيادتي.

قال الشيخ ولي الدين : وكان البلقيني يقول : إن الفتوحات التي يفتح بها على العلماء في الاهتداء إلى استنباط المسائل المشككة من الأدلة أهم نفعاً، وأكثر فائدة مما يفتح به على الأولياء من الاطلاع على بعض الغيوب فإن ذلك به من النفع مثل () (١).

قال الشيخ ولي الدين : وأيضاً فهذا موثوق به لرجوعه إلى أصل شرعي ، وذلك قد () فيه وشبه بتسويل الشيطان لعدم رجوعه إلى قاعدة شرعية .

« خاتمة »

ص : الفقه مبناه على ما حرره . . . أصحابنا قواعد مختصرة
بشك اليقين لا يزال . . . وإن كل ضـرر مزال
وبالمشاق يجلب التيسير . . . وأنه للمعادة المـصـير
وزاد بعض خامس القواعد . . . أن أمور الشخص بالمقاصد

ش : هذه القواعد الخمس التي بنى عليها الفقه بأسره ، وقد عقدت بها كتاباً في أول - الأشباه (٢) والنظائر - وبسطت شرحها ، وما يدخل فيها من القواعد وما يتنزل عليها من الفروع ، وبينت رجوع الفقه بأسره إليها ، وأن كل قاعدة منها تدخل في كثير من أبوابه بما لا مزيد عليه ، ونقتصر هنا على حل النظم فأقول : حكى القاضي أبو سعيد الهروي أن أبا طاهر الدبّاس ردّ جميع مذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أربع قواعد :

(١) غير واضح في المخطوط .

(٢) راجع : الأشباه ، والنظائر ص ٦ .

(الأولى) : اليقين لا يزَالُ بالشك .

وأصلها قوله ﷺ - إن الشيطان ليأتى أحدكم فى صلاته فيقول له أحدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً (١) - .

(الثانية) : الضرر يُزال .

وأصلها قوله ﷺ - لا ضرر ، ولا ضرار (٢) - .

(الثالثة) : المشقة تجلب التيسير .

وأصلها قوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ (٣) ، وقوله ﷺ - بعثت بالحنيفية (٤) السمحة (٥) - .

(الرابعة) : العادة مُحكمة .

وأصلها حديث - ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن (٦) - انتهى .

(١) أخرجه البخارى فى الوضوء باب - لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن - .
وأخرجه مسلم فى كتاب الحيض باب - الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك فى الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك - .
وأخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة باب - إذا شك فى الحدث - .
وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة باب - لا وضوء إلا من حدث - .
(٢) تقدم تخريجه .

(٣) آية رقم ٧٨ من سورة الحج .

(٤) الحنيفة : ملة الإسلام . قال أبو منصور : معنى - الحنيفة - فى الإسلام : الميل إليه ، والإقامة على عقده ، والحنيف : الصحيح الميل إلى الإسلام والثابت عليه .
راجع : لسان العرب مادة - حنيف - .

(٥) أخرجه أحمد فى المسند ٢٦٦ / ٥ .

(٦) أخرجه أحمد فى المسند ٣٧٩ / ١ .

وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٦٧ وقال : أحمد فى كتاب السنة ، وهم من عزاه للمسند من حديث أبى وائل عن ابن مسعود .

ثم قال : وهو موقوف حسن .

وكذا أخرجه البزار والطيالسى ، والطبرانى ، وأبو نعيم فى ترجمة ابن مسعود من - =

وضمَّ بعض الفضلاء إلى هذه قاعدة خامسة وهى - الأمور بمقاصدها -
لحديث - إنما الأعمال بالنيات ^(١) - وقال : بنى الإسلام على خمس ^(٢) ، والفقه
على خمس .

قال العلائى : وهو حسن جداً . وقد قال الإمام الشافعى رضى الله عنه
يدخل فى هذا الحديث ثلث العلم ، وقال أيضا إنه يدخل فى سبعين باباً من الفقه .
فأما قاعدة - اليقين لا يزال بالشك - فإنها تدخل فى كل باب من أبواب
الفقه والمسائل المخرجة عليها تكاد تبلغ ثلاثة أرباع الفقه ، وقد سقت منها جملةً
صالحة فى الأشباه ، والنظائر ، وعليها تتخرج قاعدة - الأصل ، والظاهر - ،
وقاعدة - الشك فى الحدث والطهر ، وعدد الركعات ، وفعل ما ينافى الصلاة ،
والشك فى الطلاق ، والعنق والعمل فى الإقرار باليقين ، وتصديق النافى وغير ذلك .
وأما قاعدة - الضرر يزال - فبنى عليها كثير من أبواب الفقه أيضاً كالرد
بالعيب ، وجميع أنواع الخيار من اختلاف الوصف المشروط ، والتعزير ، وإفلاس
المشتري وغير ذلك ، والحجر بأنواعه ، والشفعة لأنها لدفع ^(٣) ضرر القسمة
والقصاص ، والحدود ، والكفارات ، وضمان المتلف ، والقسمة ، ونصيب الأئمة
والقضاة ، ودفع الصائل ، وقتال المشركين ، والبغاة ، وفسح النكاح بالعيوب
أو الإعسار ، وغير ذلك .

= الطلية - وهو عند البيهقى فى الاعتقاد - من وجه آخر عن ابن مسعود ١٠ هـ .

- هذا وما قاله السخاوى - ودهم من عزاه للمسند - غير صحيح حيث إنه فى المسند كما تقدم .
(١) أخرجه البخارى فى بدء الوحي ، وفى كتاب الإيمان باب - ما جاء أن الأعمال بالنية -
وكتاب العتق باب - الخطأ والنسيان فى العتاقة والطلاق ونحوه - ، وبدء الخلق باب -
هجرة النبى ﷺ وأصحابه إلى المدينة - ، وكتاب النكاح باب - من هاجر أو عمل خيراً
لتزويج امرأة فله ما نوى - ، وكتاب الإيمان والنذور باب - النية فى الإيمان - .
وأخرجه مسلم فى كتاب الأمانة باب - قوله ﷺ : إنما الأعمال - ،
وأخرجه أبو داود فى الطلاق باب - فيما عنى به الطلاق ، والنيات - .
(٢) يشير بهذا إلى حديث ابن عمر المتفق عليه .
(٣) قوله - لأنها لدفع - أى شرعت الشفعة لدفع ضرر القسمة .

ويدخل فيها قاعدة - الضرر لا يزال بالضرر - ، وقاعدة - الضرورات تبيح المحظورات (١) - .

وأما قاعدة - المشقة تجلب التيسير - فيتخرج عليها جميع رخص الشرع وتحقيقاته وهي كثيرة ولها أنواع حررت في - الأشباه والنظائر (٢) - .

وأما قاعدة - تحكّم العادة - فينبني عليها من الفقه ما لا يحصى كسنّ الحيض ، والبلوغ ، والإتزال ، وأقلّ الحيض ، والنفاس ، والطهر وغالبهما وأكثرهما ، وضابط القلة ، والكثرة في الضبة ، والأفعال المنافية للصلاة ، والنجاسات المعفو عن قليلها ، وطول الزمان وقصره في موالات الوضوء في وجه ، والبناء على الصلاة في الجمع ، والخطبة ، والجمعة ، وبين الإيجاب ، والقبول ، والسلام ، وردّه ، والتأخير المانع من الردّ بالعيب ، وفي الشرب ، وسقى الدواب من الأنهار المملوكة ، وفي إحراز المال المسروق ، وفي المعاطاة ، وعمل الصناعات ، وفي القبض ، والإقباض ، ودخول الحمام إلى غير ذلك من الفروع التي لا تحصى (٣) .

وأما قاعدة - الأمور بمقاصدها - فإنها تدخل في ريع العبادات بكماله ، وفي النذور والكفارات ، وكتابات البيع ، والوقف ، والطلاق ، والعتق ، وسائر العقود ، والفسوخ ، وتدخل في أداء الدين ، وفي السرقة ، وفي القصاص في مسائل كثيرة . وسرد ذلك يطول وفي الأشباه (٤) والنظائر ما يشنف أسماع اللبيب ، ويشرح صدره من القواعد ، والفوائد ، والفروع ، والأبحاث والتحقيقات (٥) ، والتدقيقات (٦) ، والتخريجات ، والمسائل الغريبة ، والمولدات العجيبة ، نفعا الله بها بمنّه وكرمه .

(١) راجع : الأشباه والنظائر ص ٨٤ - ٨٦ .

(٢) راجع : الأشباه والنظائر ص ٧٦ .

(٣) راجع : الأشباه والنظائر ص ٩٠ .

(٥) راجع : الأشباه ، والنظائر ص ٨ .

(٦) التحقيق : إثبات المسألة بدليلها .

(٧) التدقيق : إثبات المسألة بدليل دقّ طريقه لناظريه .

الكتاب السادس
في التعادل، والتراجيح

ص : ممتنع تعادل القواطع . . كذا الأمارتين أي في الواقع
على الصحيح وإذا توهماً . . فالوفق والتخير أو تركهما
أو ذا بغير واجب وفيه . . مخير خلف به نحكيه

ش : هذا الكتاب لبيان كيفية الاستدلال عند التعارض .

والتعادل هو التساوي والتقابل من كل وجه .

وهو ممتنع بين الدليلين القطعيين بأن يدل كل منهما على (منافي) (١) ما
يدل عليه الآخر . إذ لو جاز ذلك لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيان . فلا وجود
لقاطعين متنافيين كدال على حدوث العالم ، دال على قدمه .

وشمل ذلك العقليين والنقليين ، والعقلي ، والنقلي .

وسكت في - جمع الجوامع - عن تعادل القطعي ، والظني لأن ذلك إن
كان في غير النقليين فقد انتفى الظن عند القطع بالنقيض كما قال ابن الحاجب
(٢) كما إذا ظن أن زيدا في الدار لكون مركبه ، وخدمه ببابها ثم شوهد خارجها
فلا دلالة للعلاقة المذكورة على كونه في الدار حال مشاهدته خارجها ، فلا
تعارض بينهما .

وإن كان في النقليين فالظني منها باق على دلالاته حال دلالة القطعي ،
وإنما قدم عليه لقوته كما حرره ابن السبكي في - شرح المنهاج (٣) - .

وأما التعادل بين الأمارتين فإن كان في ذهن المجتهد فواقع قطعاً ، وأما
في نفس الأمر فقولان :

(١) ما بين القوسين مثبت من - شرح الجلال المحلي ٢ / ٣٥٧ - .

(٢) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٧١ .

(٣) راجع : الإبهاج ٣ / ١٩٩ .

(أحدهما) : (الجواز) ^(١) . وعليه الأكثرون ، واختاره ابن الحاجب ،
والآمدى ^(٢) إذ لا مانع من ذلك .

(الثانى) : امتناعه . وصححه فى - جمع الجوامع ^(٣) - حذراً من التعارض
فى كلام الشارع .

قال ابن خزيمة : لا أعرف أنه روى عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين
صحيحين متضادين - فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما .

قال فى - منع الموانع ^(٤) - : يعنى من كان عنده ما حسب فيه التعارض
فليأت به حتى أبين خطأه فى حسابه ، وإلا فكيف يؤلف بين متعارضين حقيقة
وإنما يثبت الحسبان عن احتلال فى الفهم أو السند ، ولا يهتدى لتعيين تلك
الجهة .

فإن توهم ^(٥) المجتهد التعادل بينهما ففى ما يصنع ؟ أقوال :

أحدها : الوقف عن العمل بواحد منهما ^(٦) .

والثانى : التخيير بينهما فى العمل ، والقضاء وتحصل الخيرة فى الفتوى
للمستفتى .

وبهذا قال القاضى أبو بكر ، وأبو على وابنه أبو هاشم ، وجزم به الإمام
والبيضاوى ^(٧) .

(١) ما بين القوسين زيادة من عندى ليستقيم المعنى .

(٢) راجع : الأحكام ١٧١/٤ ، والمختصر بشرح العنصر ٣٢١/٢ ، ونهاية السؤل ١٥١/٣ ،

والتريلق النافع ١٧٧/٢ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٣٥٩/٢ .

(٤) راجع : منع الموانع ص ٦٨ آلة كاتبة (رسالة ماجستير فى كلية الشريعة والقانون بطنطا
رقم ٧٨) .

(٥) قوله - فإن توهم المجتهد - أى وقع فى وهم المجتهد أى ذهنه .

(٦) راجع المستصفى ٣٩٣/٢ وسلاسل الذهب ص ٤٣١ .

(٧) راجع المستصفى ٣٩٣/٢ ، والمحصل ٤٣٤/٢ ، ومعراج المنهاج ٢٥٠٢ ، وسلاسل

الذهب ص ٤٣١ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٥ .

والثالث : سقوطهما والرجوع إلى غيرها كما في تعارض البيئتين .

حكاه البيضاوى^(١) عن بعض الفقهاء .

قال الشيخ^(٢) جلال الدين : وهو أقربها .

والرابع : التخيير بينهما في الواجبات^(٣) ، والتساقط في غيرها .

ص : وحيث عن مجتهد قولان . . . تعاقبنا لقول عنه الثاني
أولاً فلا يذكر فيه المُنْعَرُ . . . بكونه أرجح أولاً يذكر
فهو مُرَدَّدٌ وهذا وَقَعَا . . . للشافعي في بضع عشر موضعاً
وهو داليل لعلو شأنه . . . علماً ودينياً وعلى إتقانه
ثم رأى القفال ما يَصَحُّحُ . . . رأى أبى حنيفة مُرْجِحُ
وقيل عكسه وترجيح النظر . . . أولى ونعده فُقِفَ إذا ما ظهر

ش : تعارض قولى المجتهد فى حق مقلد به كتعارض الأمارتين فى حق
المجتهد فلذا ذكر عقبه .

فإذا نقل عن مجتهد قولان فى مسألة واحدة فتارة يذكرهما متعاقبين أى
فى وقتين ! فإذا علم المتأخر منهما فهو قوله ويكون الأول مرجوعاً عنه ، وإن
جهل الحال فإن علم تعاقبهما ولم يعلم عين المتأخر ، أو لم يعلم تعاقبهما ، ولا
معيتهما حكياً عنه ، ولا يحكم على أحدهما بعينه بالرجوع ويجب البحث عن
أرجحهما فيعمل به .

فإن كان أهلاً للتخريج ، والترجيح استقل به متعرفاً ذلك من نصوص
الشافعي رضى الله عنه ومأخذه ، وقواعده . أو غير أهل نقل ذلك عن الأصحاب
الموصوفين بذلك .

(١) راجع : معراج المنهاج ٢ / ٢٤٩ .

هذا : وقد قال الزركشى فى - البحر المحيط ٦ / ١٥٥ - : وهذا ما قطع به ابن كحج .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٥٩ .

(٣) قوله التخيير بينهما فى الواجبات - لأنه قد يخير فيها فى خصال كفارة اليمين .

وإن لم يحصل له ترجيح بطريق توقف حتى يحصل له .
فإن وجد خلافاً بين الأصحاب في الراجح اعتمد ما صححه الأكثر،
والأعم، والأورع .
فإن تعارض الأعم، والأورع قُدِّم الأعم .
فإن لم يجد ترجيحاً اعتبر صفات الناقلين كما رواه البويطى (١)،
والمزنى (٢)، والربيع (٣) المرادى مقدم على ما رواه الربيع (٤) الجيزى وحرمة (٥) .

(١) هو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشى البويطى . منسوب إلى . بوط . من قرى صعيد مصر . كان من عظماء أصحاب الشافعى ، وخليفته بعده . وكان الشافعى يقول : ليس أحد أحق بمجلسى من أبى يعقوب ، وليس أحد من أصحابى أعلم منه ، توفى فى السجن ببغداد سنة ٢٣٢ هـ ، وقيل سنة ٢٣١ هـ وصححه ابن خلكان ، وجزم به النوى فى . شرح المذهب . .

راجع : طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٦ .

(٢) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى المصرى . كان معظماً بين أصحاب الشافعى ، وكان ورعاً زاهداً قال الشافعى فى حقه : لو نظر الشيطان لقلبه ، صَنَّف فى مذهب الشافعى . المبسوط . ، . المختصر . ، و . والمنثور . وغيرها . توفى فى رمضان سنة ٢٦٤ هـ ، ودفن بالقرافة بقرب قبر الإمام الشافعى ، والمزنى منسوب إلى . مزينة . قبيلة معروفة .
راجع : طبقات ابن قاضى شعبة / ٥٨ ، وطبقات ابن هداية الله ص ٢٠ .

(٣) هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادى المؤذن بجامع مصر ، وخدام الشافعى . كان الشافعى يقول : إنه أحفظ أصحابى ، وإذا أطلق الربيع فالمراد به المرادى . توفى رحمه الله سنة ٢٧٠ هـ .

راجع : طبقات ابن هداية الله ص ٢٤ ، والأعلام ٣/ ٣٩ ، وطبقات ابن قاضى شعبة ١/ ٦٥ .
(٤) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الجيزى . نسبة إلى الجيزة . أحد أصحاب الشافعى ولكنه كان قليل الرواية عنه . مات فى ذى الحجة سنة ٢٥٦ هـ .

راجع : طبقات ابن قاضى شعبة ١/ ٦٤ .

(٥) هو أبو نجيب حرمة بن يحيى بن عبد الله المصرى . كان إماماً فى الحديث ، والفقه . صَنَّف . المبسوط . ، و . المختصر . المعروفان به . توفى رحمه الله سنة ٢٤٣ هـ ، وقيل أربع .
راجع : طبقات ابن قاضى شعبة ١/ ٦١ ، وطبقات ابن هداية الله ص ٢٢ .

وما نقله العراقيين مقدّم على ما نقله الخراسانيون. فإن العراقيين بالنصوص أقعد.

وما ذكره الشافعي رضي الله عنه في بابه ، ومطلته مقدّم على ما ذكره في غير بابه بأن جرى بحث وكلام جرّ إلى ذكره، فإن الأول أتى به مقصوداً وقرره في موضعه بعد فكر طويل بخلاف ما ذكره استطراداً فلا يعتنى به اعتناءه بالأول.

ذكر ذلك كله في - شرح المذهب^(١).

وإن علم عدم تعاقبهما بأن نص عليهما في وقت واحد. فإن ذكر مع ذلك ما يشعر بترجيح أحدهما ولو بالتفريع عليه فهو مذهبه، وإن لم يذكر ذلك فهو متردد بينهما ثم يحتمل أن يكونا احتمالين له تردد بينهما لتعارض الأدلة عنده.

ويحتمل أن يكونا قولين للعلماء قبله.

ولم يقع للشافعي رضي الله عنه ذكر قولين في وقت واحد من غير ترجيح لأحدهما إلا في ستة عشر ، أو سبعة عشر موضعاً^(٢) كما ذكره القاضي أبو حامد المرورودي^(٣) وذلك دليل على علوّ شأنه رضي الله عنه في العلم لأن المتردد من غير ترجيح ينشأ عن إمعان النظر الدقيق حتى لا يقف على حالة،

(١) راجع : المجموع شرح المذهب ٦٨/١ ، ٦٩ .

(٢) يعتبر عنها بالمسائل التي يفتى فيها على القديم وهي بضع عشرة وعدها النووي في - شرح المذهب أربع عشرة ، وذكرها السيوطي في - الأشباه والنظائر ص ٥٤٠ - تبعاً للإمام النووي رحمه الله .

(٣) هو القاضي أحمد بن بشر بن عامر الفقيه الشافعي الأصولي . ألف في أصول الفقه - الأشراف على الأصول - ، وفي الفقه - الجامع الكبير - الذي يعدّ عمدة في مذهب الشافعي ، و - الجامع الصغير - ، و - شرح مختصر المزني - ، توفي رحمه الله سنة ٣٦٢ هـ .

والمرورودي : نسبة إلى - مرو الروز - (بفتح الميم ، وسكون الراء الأولى ، وفتح الواو ، وتشديد الراء المضمومة وبعد الواو ذال معجمة) والمرو : الحجر الأبيض يقتدح به ، والروذ : باللغة الأعجمية : النهر ، وهي تبعد عن مرو أخرى تسمى - مرو الشاهجان - بأربعين وهي أعظم من الأولى ، والشاهجان معناه بالأعجمية : روح الملك ، =

وفى الدين (١) حيث لم يبال بذكر ما يتردد فيه وإن كان قد يعاب فى ذلك عادة.

ولم يقدم على الجزم بأحد قوليه ولا يعصب لترويج مذهبه.
ثم قال الشيخ أبو حامد الإسفرايين (٢) : مخالف أبى حنيفة رضى الله عنه
منهما (٣) أرجحه من موافقه لأنه إنما خالفه لاطلاعه على موجب للمخالفة (٤).

وقال القفال : موافقه أولى (٥).

وصححه النووى رحمه الله فى - شرح المذهب (٦) - بناء على طريقته فى
الترجيح فى المذهب بالكثرة كالرواة.

قال (٧) : والمسألة مفروضة فيما إذا لم يجد مرجحاً مما سبق.

وقال غيره : بل ننظر فى أرجحهما بالطريق المعتبر لأن القوة بالدليل لا
بالكثرة . فإن لم يظهر لنا الراجح توقفنا .

وهذا ما صححه فى - جمع الجوامع (٨) - .

= وهناك مروثالثة بالكوفة تعرف بجودة ثيابها، والأولى والثانية هما : المروان اللتان ورد
ذكرهما فى أشعار العرب أضيفت الأولى إلى الروذ ، والثانية إلى الشاهجان ليحصل
الفرق بينهما، والنسبة إلى الأولى - مروذى - ، وإلى الثانية - مروزى - بزيادة الزاى
المعجمة على غير قياس، والنسبة إلى الثالثة بغير زيادة.
راجع : الفتح المبين فى طبقات / الأصوليين ١ / ٢١٠ .

(١) قوله - وفى الدين - أى ذلك التردد على علوّ شأنه فى الدين .

(٢) هو أحمد بن أبى طاهر الفقيه الشافعى وقد تقدمت ترجمته .

(٣) قوله - منهما - أى من القولين . يعنى إن لم يوجد للشافعى ترجيح شىء من القولين
وكان أحدهما مخالفاً لأبى حنيفة، والآخر موافقاً له فقيه الخلاف المذكور : فأبو حامد

يرجح القول المخالف لأبى حنيفة، والقفال يرجح ما يوافق أبى حنيفة .

(٤) ، (٥) ، (٦) : راجع : المجموع شرح المذهب ١ / ٦٨ ، ٦٩ ، والترياق النافع ٢ / ١٧٨ .

(٧) قوله - قال - أى النووى رحمه الله .

(٨) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٠ .

ص : وقوله مُخْرَجاً في المسألة ٠٠ من النظر حيث لا يُعْرَفُ له
قَوْلُ بها وقيل لا يُنْسَبُ له ٠٠ وقيل قَيْدُ نَاسِباً أو أَرْسَلَهُ
وحيث نَصَّ في نظيرين على ٠٠ تخالف مَطْرُقٌ قَدْ حَصَلَ

ش : إذا لم يعرف للمجتهد قول في المسألة لكن عرف له قول في نظيرها فهل
يجوز أن يخرج من نصه في تلك إلى هذه وينسب إليه ؟ أقوال (١) .

أحداها . وعليه الجمهور . نعم . ولكن لا ينسب إليه إلا مقيداً بأنه مخرج للـ
يظن أنه منصوص .

وقيل : لا تجوز نسبته إليه أصلاً ولا يجعل قوله إلا ما صرح به لأن لازم
المذهب ليس بمذهب ، ولا احتمال أن يذكر فرقاً بين المسألتين لو روجع في ذلك .

وقيل : يجوز نسبته إليه مقيداً أو مطلقاً لأنه قد جعل قوله (٢) . وتنشأ
الطرق في المذهب من كون الشافعي رضي الله عنه نصاً في مسألة على حكم
وفي نظيرها على ما يعارضه ولا يظهر بينهما فرق فيختلف الأصحاب .

فمنهم من يقرر النصين ويفرق .

ومنهم من يخرج من نصه في كل قولاً في الأخرى فيحكي في كل
قولين بالنقل والتخريج .

ثم تارة يرجح في كل نصها ، ويفرق ، وتارة يرجح في إحداها نصها
وفي الآخر المخرج ، ويذكر ما يرجحه على نصها .

ص : وعُزِفَ الترجيح بالتقوية ٠٠ إحدى الأمارتين عاملاً بتي
وصفاً وبالراجح يلزم العمل ٠٠ القاضي إلا ما بظن قد حصل
فكونه مرجحاً ما اعتبراً ٠٠ وقيل إن يرجح بظن خيراً

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٠ ، والترياق النافع ٢ / ١٧٩ .

(٢) الضمير في - قوله - عائد على تاج الدين السبكي .

راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٠ .

ش: قال في - جمع الجوامع (١) - : الترجيح : تقوية أحد الطريقين أى المتعارضين على الآخر.

وعبر البيضاوى (٢) بالأمارتين أى الدليلين الظنيين، واستحسنه ابن السبكي فى شرحه (٣) لامتناع الترجيح فى غير الأمارتين.

زاد فى - المحصول (٤) - ليعمل بالقوى - واحترز به عن التقوية لا للعمل بل كونها أفصح.

قال السراج : فهو فصل لا بد منه فلا ينبغي إهماله.

وزاد صاحب البديع (٥) فى التعريف - وصفاً - ليخرج الترجيح بدليل مستقل فلا يجوز لأنه يؤدى إلى الانتقال لدليل آخر فإنه لا تعلق للثانى بالأول. قال العدول إليه انتقال.

وقد زدت هذين القيدين فى الحدّ وعبرت بالأمارتين.

ثم إذا تبين أن إحدى الأمارتين أرجح من الأخرى فقال الأكثرون يجب العمل بالراجح سواء ترجّح بقطعى أو ظنى (٦).

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢/٣٦٠، ٣٦١.

(٢) راجع : المنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٣/١٥٥.

(٣) راجع : الإبهاج شرح المنهاج ٣/٢٠٩.

(٤) راجع المحصول ٢/٤٤٣، ٤٤٤.

ونص عبارته فى التعريف : الترجيح : تقوية أحد الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به، وي طرح الآخر.

(٥) هو : أحمد بن على بن ثعلب المعروف بابن الساعاتى الحنفى مذهباً، ولد ببغداد واشتغل بالعلم حتى بلغ مرتبة كبيرة . له مصنفات فى الفقه والأصول تشهد له بطول الباع، وسعة الاطلاع منها : كتاب : البديع فى أصول الفقه - جمع فيه بين طريقة الآمدى فى كتابه الأحكام وطريقة البزدوى توفى رحمه الله سنة ٦٩٤ هـ.

وإنما سمي والده بالساعاتى لأنه أول من عمل الساعات المشهورة على باب المستنصرية ببغداد، وكان مشتهراً بعلم الهيئة، والنجوم، وعمل الساعات.

راجع : الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ٢/٩٧.

(٦) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢/٣٦١، والترياق النافع ٢/١٨٠، والتعارض والترجيح المحقق ص ٢٩٠.

وقال القاضي أبو بكر إن ترجح بقطعي كتقديم النص على القياس وجب،
أو بظني كالأوصاف، والأحوال، وكثرة الأدلة، ونحوها فلا. بناء على رأيه أنه لا
ترجيح بظن لأن الأصل امتناع العمل به.

خالفنا في الظنون المستقلة بأنفسها لإجماع الصحابة (١) فيبقى الترجيح
على أصل الامتناع لأنه عمل بظن لا يستقل بنفسه (٢).

ورد بالإجماع على عدم الفرق بين المستقل، وغيره، وقد رجح الصحابة
قول عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين - فعلته أنا ورسول الله ﷺ
فاغتسلنا (٣) - على الخبر الذي رواه جماعة من الصحابة - إنما الماء من الماء (٤)
- لكونها أعرف بذلك منهم.

وقال أبو عبد الله البصري من المعتزلة لا ترجيح بظن أيضاً ولكن يتخير
في العمل بهما (٥).

(١) قوله - لإجماع الصحابة - أي عليها.

(٢) قوله - لا يستقل بنفسه - أي دليلاً.

(٣) أخرجه الشافعي في - الأم - ، وأحمد في المسند، والترمذي في سننه، وصححه ابن
حبان، وابن القطان، وأعله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه.

قال النووي في - التنقيح - هذا الحديث أصله صحيح إلا أن فيه تغييراً، وتبع في ذلك ابن
الصلاح فإنه قال في - مشكل الوسيط - هو ثابت من حديث عائشة بغير هذا اللفظ، وأما
بهذا اللفظ فغير مذكور ١٠ هـ.

وقد عرف من رواية الشافعي، ومن تابعه أنه مذكور باللفظ المذكور وأصله في صحيح
مسلم بلفظ - إذا جلس بين شعبها الأربع، ومن الختان الختان فقد وجب الغسل - .

راجع - تلخيص الحبير ١ / ١٣٤ .

(٤) رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري مطولاً، وفيه قصة عتيان بن مالك واقتصر

البخاري على القصة دون قوله الماء من الماء - ، ورواه أبو داود، وابن خزيمة، وابن
حبان، وأحمد، والنسائي، وابن ماجه، والطبراني، والطحاوي وابن شاهين.

تلخيص الحبير ١ / ١٣٤ ، والناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين بتحقيق ص ٦٨ .

(٥) راجع : البرهان في أصول الفقه ٢ / ١١٤٢ ، والبحر المحيط ٦ / ١٣٠ .

ص : وليس في القطعي ترجيح لما . . . مرّ وناسخ أخيراً منها
ولو أخيراً نقل الآحاد . . . فاعمل به وخالف أفراد

ش : لا مدخل للترجيح في القطعيّات لأنه فرع التعارض وهو ممتنع (١) فيها
كما تقدم، والمتأخر من النصيين المتعارضين - مثلاً - ناسخ للمتقدم.
آيتين، أو خبرين أو آية وخبراً نعلم تأخره بالقطع فواضح.
وإن نقل بالآحاد عمل به أيضاً لأن دوامه (٢) بأن لا يعارض مظلون.
ولبعضهم احتمال بالمنع لأنه يؤدي إلى إسقاط المتواتر بالآحاد.
وقد أشرت إليه من زيادتي.

ص : وكثرة الرواة ذو ترجيح . . . أو الأدلة على الصحيح
ش : يجوز الترجيح عند الشافعي، ومالك، والجمهور بكثرة الأدلة، وكثرة
الرواة (٣) لأنها تفيد تقوية الظن، والظنّان أقوى من الظن الواحد لكونه
أقرب إلى القطع.
وقيل : لا ترجيح بالكثرة فيها كالبيتين.

(١) قوله - وهو ممتنع فيها - لأنه لو وقع التعارض في القطعيّات لزم اجتماع
النقيضين أو ارتفاعهما.

(٢) قوله - لأن دوامه - أي دوام المتقدم، والمعنى أن الذي يرفع بالمتأخر إنما هو دوام
المتقدم، واستمراره، ودوامه مظلون لا مقطوع به، فلم يلزم إسقاط المتواتر بالآحاد لأن
الدوام غير متواتر.

راجع : حاشية البناني ٢ / ٣٦١.

(٣) هاتان متسألان منفصلتان :

أما الأولى - الترجيح بكثرة الأدلة فمذهب الشافعية، والمختار عند أكثر العلماء حصول
الترجيح بكثرة الأدلة، ويرى أبو حنيفة، وأبو يوسف عدم الترجيح بكثرة الأدلة.
وأما الثانية - الترجيح بكثرة الرواة - فالجمهور يرى الترجيح به، ويرى الكرخي وبعض
المعتزلة عدم جواز الترجيح به.

راجع هاتين المسألتين بالتفصيل في كتابنا : التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما
في الفقه الإسلامي ص ٢٩٩ - ٣١٢.

والخلاف في مسألة الرواة أضعف من مسألة الأدلة، وقد وافق فيها بعض من خالف في تلك.

ص : بالمتمعارضين إن يمكن عمل ٠٠ ولو بوجه فهو أولى في الأجل
ولا يقدم على الكتاب ٠٠ سنة أو بالعكس في الصواب
أو يتمدر والأخير علماً ٠٠ فناسخ أولى فخذ غيرهما
وإن تقارنا وقد تعذرنا ٠٠ الجمع والترجيح فليخيراً
أو جهلاً فحيث نَحْ أمكننا ٠٠ فاتركهما أولى كان تقارنا

ش : إذا أمكن الجمع بين الدليلين المتعارضين والعمل بهما ولو من وجه فالأصح أن المصير إليه أولى من إلغاء أحدهما بترجيح الآخر عليه (١).
وقيل : الترجيح أولى.

مثاله : حديث الترمذي وغيره - أيما إهاب دبغ فقط طهر (٢) - مع حديث أبي داود وغيره - لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عصب (٣) -.

(١) حيث إن الشارع الحكيم نصب الأدلة الشرعية من أجل استفادة الأحكام منها، وعليه فالأصل فيها الإعمال، والذي يكون بالجمع، والتوفيق لا الإهمال والذي يترتب على القول بالترجيح، أو النسخ.

وهذا هو رأي الجمهور كما ذكرته بالتفصيل في كتابنا - التعارض والترجيح ص ٦٨.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب اللباس باب - ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت - .
وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٢١٩.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس باب - من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة - .
وأخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس باب - من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب - .

(فائدة) :

الإهاب : الجلد، وقيل إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ، فأما بعده فلا.

والعصب : أطناب مفاصل الحيوانات، وهو شيء مدور.

راجع : النهاية لابن الأثير ١ / ٨٣، ٣ / ٢٤٥.

فإنه يشمل الإهاب المدبوغ وغيره فحملناه على غيره جمعاً بين الدليلين، وسواء كان المتعارضان من جنس واحد أم كان أحدهما سنة، والآخر كتاباً.

وقيل : يقدم الكتاب على السنة لأنه أرجح لحديث معاذ : «أقضى بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ» (١).

وقيل : تقدم السنة عليه لأنها بيان له.

والأصح المنع. فهما سواء سواء المتواترة والآحاد.

مثاله : حديث البحر - هو الطهور ماؤه الحل ميتته (٢) - مع قوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً ﴾ - وإلى قوله - ﴿ أو لحم خنزير ﴾ (٣).

فكل منهما يتناول خنزير البحر، فحملنا الآية على خنزير البر المتبادر إلى الأذهان جمعاً بين الدليلين.

وإن تعدّر الجمع، والعمل بالمتعارضين فلهما أحوال :

أحدها : أن يعلم المتأخر منهما فهو ناسخ للأول إن قبل النسخ، وإن لم يقبله تساقطاً، ووجب الرجوع إلى غيرهما لتعدّر العمل بواحد منهما.

الثانية : أن يعلم تقارنهما في الورود من الشارع فيخير بينهما لتعذر الجمع، والترجيح.

الثالثة : أن يجهل التاريخ.

فإن أمكن النسخ بأن قبلاه رجع إلى غيرهما لتعدّر العمل بواحد منهما،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب - الوضوء بماء البحر -.

وأخرجه الترمذي في أبواب الطهارة باب - ما جاء في ماء البحر أنه طهور - وقال حديث صحيح.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - الوضوء بماء البحر -.

(٣) آية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام.

وإن لم يمكن فكالمقارنة بخير الناظر بينهما لتعذر الجمع، والترجيح.
هذا كله إذا تساوى في العموم، أو الخصوص. فإن كان أحدهما أعم فقد سبق حكمه آخر مبحث التخصيص.

« مسألة »

ص : يَرْجَحُ الْأَخْبَارُ بِالْعُلُوِّ ٠٠ والفقه في راي لها والنحو
ولغة وضبطه وفطنته ٠٠ ولو روى بلفظه ويقظته
وورع وشهرة العدالة ٠٠ وفقد بدعة وعلمها له
بالاختيار أو ترى مزية ٠٠ أكثر عدداً وصريح التزكية
معولاً قيل أو شهير النسب ٠٠ وحفظ مروى وذكر السبب
معولاً لحفظه لا الكتب ٠٠ سماعه لا ممن وراء الحجب
وقسوة الطريق والأصل أقر ٠٠ ومن أكابر الصحاب وذكر
ثالثها في غير أحكام النساء ٠٠ آخر إسلام وقيل عكساً
مباشر صاحبها حر حمل ٠٠ بعد بلوغ ولفظ لا خلل
غير مدلس ولا ذي اسمين ٠٠ وكونه مخرج الشيخين

ش : ترجيح بعض الأخبار على بعض يكون من أوجه :

أحدها : بحسب حال الراوى وذلك باعتبارات :

أحدها : كثرة الرواة - كما تقدم ..

ثانيها : علو الإسناد لتضمنه قلة الوسائط فيقل احتمال الخطأ فيه (١) .

(١) الإسناد العالى سنة عمن سلف كما قال الإمام أحمد رضى الله عنه . حيث إنه كلما قلت الرواة كان أبعد عن احتمال الغلط، والكذب، ومن هنا كان الإسناد العالى مرغوباً فيه . ومن أمثلة الترجيح بعلو الإسناد ما يلى :

روى عامر الأحول عن مكحول أن أبا محيريز حدثه أن أبا محذورة رضى الله عنه حدثه أن رسول الله ﷺ علمه الأذان، والإقامة، وذكر فيه أن الإقامة مثنى مثنى . (أخرجه الحازمى فى الاعتبار ص ١٣٧) .

ثالثها إلى عاشرها : فقه الراوى، ونحوه، ولغته لأن العالم بما ذكر يمكنه التحفظ من مواقع الزلل فكان الوثوق به أكثر.

وورعه، وضبطه، وفطنته، ويقظته لأن الصفات المذكورة تغلب على الظن صدق صاحبها (١).

وسواء فى هذه السبعة كانت الرواية باللفظ أو المعنى.

وقيل : إن روى باللفظ فلا ترجيح بذلك.

عاشرها وحادى عشرها : عدم بدعته بأن يكون حسن الاعتقاد (٢)،

= وروى خالد الخداء عن أبى قلابة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : «أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة، (متفق عليه).

فالحديثان متعارضان فى الظاهر، وقد رجح الشافعية وغيرهم حديث أنس لأن خالداً ليس بينه وبين النبى ﷺ إلا اثنان. بينما الحديث الأول كثرت فيه الوسائط حيث إن خالداً، وعامراً متعاصران، والأول بينه وبين النبى ﷺ اثنان بينما الثانى بينه، وبين النبى ﷺ ثلاثة.

(١) راجع كتابنا التعارض والترجيح ص ٣١٤.

(٢) فرواية غير المبتدع تقدم على رواية المبتدع.

ومن أمثلة ذلك ما يلى :

روى إبراهيم بن أبى يحيى بسنده أن رسول الله ﷺ قال : «من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله، (أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٤ / ٣٠٠ - بلفظ - من صام الدهر ضيقت عليه جهنم -).

فالحديث بظاهره يفيد سنية صوم الدهر إلا أنه قد عارضه ما روى أنه ﷺ قال لعبد الله بن عمرو رضى الله عنهما : « لا صام من صام الدهر. صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر، (أخرجه البخارى).

وفى رواية : أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام الدهر .

فهاتان الروايتان تفيدان كراهة صوم الدهر، وقد قال العلماء إنها تقدمان على الحديث الأول لأن إبراهيم بن أبى يحيى، وإن كان ثقة إلا أنه كان مبتدعاً يرى القدر وكان جهمياً.

راجع : كتابنا التعارض والترجيح ص ٣١٦.

وشهرة عدالته لشدة الوثوق بها بالنسبة إلى مقابلهما (١).

ثاني عشرها : كونه مزكى بالاختبار من المجتهدين فيرجح على المزكى عنده بالإخبار لأن المعاينة أقوى من الخبر (٢).

ثالث عشرها : كونه معروف النسب فيقدم على مجهوله لشدة الوثوق به.

زاد ابن الحاجب (٣)، والآمدى - ومشهورة -.. فيقدم على غير مشهورة لأن من ليس مشهوراً لا يحترز عما ينقص منزلته المشهورة.

وضعه في - جمع الجوامع (٤).

رابع عشرها : كونه حافظاً لمرويه فيقدم على من لم يذكره لدلالته على اهتمامه به.

خامس عشرها : كونه معولاً على حفظه فيقدم على من يعول على كتابه للإختلاف في جواز الاعتماد على الكتاب من غير حفظ لاحتمال أن يزاد فيه وينقص.

(١) من أمثلة الترجيح بشهرة العدالة :

روى عن شعبة بن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا وضوء إلا من صوت أوريح » (أخرجه الترمذى فى الطهارة ١ / ١٠٩) .

وروى بقرية عن محمد الخزاعى عن الحسن بن عمران بن حصين أن النبي ﷺ وقال لرجل ضحك فى الصلاة :- أعد وضوءك - . (أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ١ / ١٤٦) .

فالحديثان متعارضان فى الظاهر حيث إن الأول يفيد حصر نواقض الوضوء، وليس منها الضحك بينما الحديث الثانى يفيد نقض الوضوء بالضحك، وقد رجح الشافعية وغيرهم الحديث الأول لأن شعبة كان من الأئمة المشهورين بخلاف محمد الخزاعى فليس مشهوراً بل كان من مجهولى مشايخ بقرية، والخصم وإن احتج به على قاعدته فى العمل بخبر المجهول لكنه غير مشهور.

(المرجع السابق) .

(٢) راجع : كتابنا التعارض والترجيح ص ٣١٨ .

(٣) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٧٤ ، والإحكام ٤ / ٢١١ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٣ .

وعندى عكسه . وهو ترجيح المعتد على الكتاب الذى يؤمن فيه الزيادة،
والنقض لأن الحفظ خوّان .

سادس عشرها : كونه سمع شفاها فيقدم على من سمع من وراء حجاب
لأمنه من تطرق الخلل إليه .

وقد قدمت رواية القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها أن
بريرة (١) . عتقت وكان زوجها (٢) . عبداً (٣) . على رواية الأسود عنها أنه كان
حرّاً (٤) . فإن القاسم سمع منها بلا حجاب لأنها عمته ، والأسود من وراء حجاب .

سابع عشرها : قوة الطريق فى تحمله فيقدم السامع مع لفظ الشيخ على
القارئ ، وهو على السامع بقراءة غيره ، وهو على المناول ، وهو على
المجازله ، وهكذا على ما تقدم تفصيله .

ثامن عشرها : كون خبره لم ينكره الأصل الذى روى هو عنه على ما أنكره
الأصل وإن لم يقبل إنكاره لأن الحاصل من الأول أقوى .

والتعبير بالأصل أصوب من تعبير - جمع الجوامع (٥) . براوى الأصل كما
قال هو فى - شرح المنهاج (٦) .-

(١) بريرة بنت صفوان مولاة السيدة عائشة رضى الله عنها قيل : كانت مولاة لقوم من
الأنصار وقبل لبني هلال ، وقيل غير ذلك اشترتها السيدة عائشة وأعتقتها ، وكانت تخدم
أما السيدة عائشة قبل أن تشتريها ، وكان زوجها مولى فخيرها النبی ﷺ فاختارت فراقه
وعاشت رضى الله عنها إلى زمن يزيد بن معاوية .

راجع : الإصابة ٢٥١ / ٤ ، والاستيعاب بها مش الإصابة ٢٤٩ / ٤ .

(٢) زوج بريرة اسمه - مغيث - وهو مولى أبى أحمد بن جحش الأسدى كما فى - الإصابة
لأبن حجر ٤٥١ / ٣ .-

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب العتق باب - إنما الولاء لمن أعتق .-

وأخرجه أبو داود فى كتاب الطلاق باب - فى المملوكة تعتق وهى تحت حر أو عبد .-

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الطلاق باب - من قال كان حرّاً .-

(٥) جمع الجوامع بشرح الجلال ٣٦٥ / ٢ .

(٦) راجع : الإبهاج فى شرح المنهاج ٢٢٦ / ٣ .

تاسع عشرها : كونه من أكابر الصحابة أى رؤسائهم. فيقدم على غيرهم
لقربهم من مجلس النبي ﷺ ، وشدة ديانتهم.

وقد كان على رضى الله عنه يحلف الرواة، ويقبل رواية الصديق من
غير تحليف (١).

وعن أحمد رضى الله عنه رواية أنه لا ترجيح به (٢).

العشرون : كونه ذكراً فترجح روايته على رواية المرأة لأنه أضبط منها
فى الجملة.

وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرايين : لا ترجيح بذلك. فإن كثيراً من النساء
أضبط من كثير من الرجال.

قال الزركشى (٣): وهو الصواب.

وفى - القواطع (٤) - إنه ظاهر المذهب ، ولم يذكر الأول إلا إجمالاً له.

بل حكى الكيا (٥) الاتفاق عليه فقال : لم يقل أحد إن رواية الرجال مرجحة
على رواية النساء لأنه قد تكون المرأة أحفظ، وأضبط من الرجل.

وفى قول ثالث (٦): تقديم رواية المرأة إذا كان المروى فى أحكام النساء
ورواية الذكر فى غير ذلك.

(١) روى عن على كرم الله وجهه أنه قال : كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثاً نفعتى الله
بما شاء أن ينفعنى، وإذا حدثنى غيره استحلفتة، فإذا حلف لى صدقته وحدثنى أبو بكر،
وصدق أبو بكر أن النبي ﷺ قال : «ما من عبد يذنب فينوضاً، ثم يصلى ركعتين،
ويستغفر الله إلا غفر الله له».

رواه أبو داود فى كتاب الصلاة باب - فى الاستغفار..

(٢) راجع : شرح الكواكب المنير ٤/ ٦٤٣، وشرح مختصر الروضة للطوفى ٣/ ٦٩٦.

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٣/ ٥٠٦.

(٤) راجع : قواطع الأدلة ١/ ٤٠٩.

(٥) هو الكيا الطبرى، وقد تقدمت ترجمته.

(٦) راجع : البحر المحيط ٦/ ١٥٩، والترىاق النافع ٢/ ١٨٥، ١٨٦.

الحادى والعشرون : كونه متأخر الإسلام . فيقدم على رواية متقدمة لظهور تأخر خبره (١) .

وقيل : عكسه وهو تقديم رواية متقدم الإسلام على متأخرة لأنه لأصالة فيه أشد تحرزاً .

وحكى ابن السمعاني عن الحنفية أنه لا ترجيح بالتأخر لدوام صحبة المتقدم الإسلام إلى وفاته ﷺ فلا ترجيح بالتأخر عليه (٢) .

قال (٣) : وما قلناه أولى . لأن سماع المتأخر متحقق تأخره ، وسماع المتقدم يحتمل التقدم والتأخر ، ومحقق التأخر أولى (٤) .

الثانى والعشرون : كونه مباشراً للمرؤى ، وكونه صاحب الواقعة المروية لأن كلا منهما أعرف بالحال من غيره .

الأول (٥) كحديث الترمذى عن أبى رافع (٦) أنه ﷺ تزوج ميمونة رضى الله

(١) راجع : الإحكام ٢/٤ ، ٢١١ ، والمختصر بشرح العضد ٢/٣١١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٤ ، ونهاية السؤل ٣/١٧٠ ، ومعراج المنهاج ٢/٢٦٥ ، وفواتح الرحموت ٢/٢٠٨ ، والتعارض والترجيح للمحقق ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(٢) راجع : قواطع الأدلة ١/٤٠٦ .

(٣) قوله - قال - أى السمعاني .

(٤) لهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما ، كنا نأخذ بالأحدث ، فالأحدث من أوامر رسول الله ﷺ .

صحيح مسلم كتاب الصيام باب - جواز الصوم والفطر فى شهر رمضان للمسافر فى غير معصية ..

وموطأ مالك كتاب الصيام باب - ما جاء فى الصيام فى السفر ..

(٥) قوله - الأول - أى كونه مباشراً للمرؤى .

(٦) أبو رافع القبطى مولى رسول الله ﷺ . اسمه : إبراهيم ، وقيل : أسلم .

كان عبداً للعباسى رضى الله عنه فوهبه للنبي ﷺ ، فلما بشره بإسلام العباس أعتقه ، وتوفى رحمه الله سنة ٣٥ هـ وقيل سنة ٤٠ هـ بالكوفة .

راجع : تاريخ الإسلام للذهبى ٣/٤٠٨ ، والإصابة ٤/٦٧ .

عنها حلالاً وبني بها حلالاً. قال : وكنت الرسول (١) بينهما..

مع حديث الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه ﷺ تزوج ميمونة رضى الله عنها وهو محرم (٢).

والثانى (٣) كحديث أبى داود عن ميمونة رضى الله عنها تزوجنى رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف (٤) - مع خبر ابن عباس المذكور.

وروى أبو داود عن سعيد بن المسيب قال : وهم ابن عباس فى تزويج ميمونة وهو محرم (٥).

الثالث والعشرون : كونه حرّاً. فيقدم خبره على خبر العبد لأنه لشرف منصبه يحترز عمالاً يحترز عنه الرقيق.

قال الزركشى : وهذا ضعيف كما تقدم فى الذكر (٦).

قال ابن السمعانى : والحرية لا تأثير لها فى قوة الظن (٧).

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج باب - ما جاء فى كراهية تزويج المحرم - وأخرجه أحمد فى المسند ٦/٣٩٣.

(٢) أخرجه البخارى فى المخصر باب - تزويج المحرم - ، وفى كتاب المغازى باب - عمرة القضاء - ، وفى كتاب النكاح باب - نكاح المحرم -.

وأخرجه مسلم فى كتاب النكاح باب - تحريم نكاح المحرم -.

وأخرجه أبو داود فى كتاب المناسك باب - المحرم يتزوج -.

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحج باب - ما جاء فى الرخصة فى ذلك -.

(٣) قوله - والثانى - أى كونه صاحب الواقعة المروية.

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب المناسك باب - المحرم يتزوج -.

وأخرجه الترمذى فى كتاب الحج باب - ما جاء فى الرخصة فى ذلك -.

(فائدة) :- سرف - بكسر الراء موضع من مكة على عشرة أميال ، وقيل أقل ، وأكثر.

راجع : النهاية ٢/٣٦٢.

(٥) سنن أبى داود كتاب المناسك باب - المحرم يتزوج -.

(٦) راجع : تشنيف المسامع ٣/٥٠٧.

(٧) راجع : قواطع الأدلة ١/٤٠٩.

الرابع والعشرون : كونه تحمل بعد البلوغ لأنه أضبط من المحتمل قبله .
ولهذا اختلف في قبوله (١) .

الخامس والعشرون : كونه روى باللفظ . فيقدم على من روى بالمعنى
لسلامته عن تطرق الخلل إليه (٢) .

السادس والعشرون : كونه غير مدلس . لأن الوثوق به أقوى من الوثوق
المدلس المقبول (٣) .

السابع والعشرون : كونه ليس له اسمان . لأن من له اسمان يتطرق إليه الخلل
بأن يشاركه ضعيف في أحدهما .

الثامن والعشرون : كون ذلك الحديث مخرّجاً في الصحيحين لأن المخرّج
فيها أقوى من غيره ، وإن كان على شرطهما لتلقى الأمة لهما
بالقبول .

وعلى هذا يقدم ما أخرجاه على ما أخرجه البخاري وحده ، وما انفرد به
البخاري على ما انفرد به مسلم ، وما انفرد به مسلم على ما كان على شرطهما

(١) راجع كتابنا . التعارض ، والترجيح عند الأصوليين ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

(٢) رواية الحديث باللفظ لا خلاف في قبولها . أما الرواية بالمعنى فيلاحظ أن العلماء اختلفوا
في جواز نقل الحديث بالمعنى مع اتفاقهم على أولوية نقله باللفظ ، والحيطة الأخذ
بالمتفق عليه دون غيره .

وقال تاج الدين السبكي رحمه الله : « ولم أظفر بحديثين متعارضين أحدهما مروي باللفظ
والآخر بالمعنى فأمثل به » .

وراجع : كتابنا التعارض والترجيح ص ٣٣٠ ، والإبهاج ٣ / ٢٢٦ .

(٣) التدليس : إخفاء عيب في الحديث ، وتحسين لظاهره .

وقد ذهب فريق من العلماء إلى عدم قبول رواية المدلس مطلقاً سواء بين السماع أو
لم يبين .

وذهب ابن الصلاح إلى التفصيل :

فما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والإتصال كان حكمه حكم المرسل فيردّ
ولا يحتج به ، وما رواه بلفظ صريح نحو : سمعت ، وحدثنا يقبل ويحتج به .

راجع : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ ، ومباحث في علوم الحديث للشيخ مناع القطان ص ١١٢ .

ولم يخرجاه، وما كان على شرطهما على ما كان على شرط البخارى وحده،
وما هو على شرط البخارى على ما هو على شرط مسلم، وما هو على شرط
مسلم على ما كان على شرط غيرهما.

ويقدم ما انفرد به ابن خزيمة ما صححه ابن حبان، أو الحاكم كما بينت
ذلك فى - شرح التقريب (١) -.

ص : والقولُ فالفعلُ قَصَمْتُ فالفصيح ٠٠ لا زائداً فصاحةً على الصحيح
والقرشى والمدنى وما اشتمل ٠٠ على زيادةٍ وحاولٍ للعِللِ
ومابه العلة قبل الحكم ٠٠ وقيل عكسه لأهل العلم
ومَقْهَمُ علُو شأنِ المصطفى ٠٠ أو فيه تهديدٍ وتأكيدٍ وفأ
وذو عُمومٍ مطلقٍ على اللذا ٠٠ بسببٍ إلا بصورةٍ لذا
والعام شرطياً على المنكر ٠٠ على الأصح وهو بالباقي حرى
والجمع راجحٌ على ما من وذى ٠٠ على اسم جنسٍ مع أن ثم الذى
ما خصٌ والهندي عكسه أجل ٠٠ وما يكون فيه تخصيصٌ أقل
على إشارةٍ والإيماء اقتضى ٠٠ وسبق ذين للمفاهيم رضى
والمرتضى تقدمُ الفحوى على ٠٠ خلافه وما عن أصلٍ نقلاً
ش : (الوجه الثانى) : الترجيح بحسب المتن.

فيقدم القول على الفعل لأنه أقوى فى الدلالة على التشريع منه لاحتماله
الإختصاص به، والفعل على التقرير (٢) لقوته عليه.

ويقدم الفصيح على غيره لتطرق الخلل إليه باحتمال كونه مروياً بالمعنى.
ولا يقدم. زائد الفصاحة على الفصيح.

(١) راجع : تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ٢ / ١٩٨ - ٢٠٣.

(٢) قوله - والفعل على التقرير - أى يقدم الفعل على التقرير لكونه أقوى منه.

وقيل : يقدم . لأنه أفصح العرب . فيبعد نطقه بغير الأفصح فيكون مروياً بالمعنى فيتطرق إليه الخلل^(١) .

وردّ بأنه لا بُدّ في نطقه بغير الأفصح لا سيما إذا خاطب به من لا يعرف غيره . وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم .
قاله الزركشى^(٢) .

وانما عبر في - جمع الجوامع^(٣) - بزائد الفصاحة ، ولم يعبر بالأفصح كما في - المنهاج^(٤) - لأن الأفصح أن يكون في كلمة واحدة لغتان : إحداها أفصح من الأخرى والأزيد فصاحة يكون في كلمات منها الفصح ، والأفصح ولكن الأفصح فيها أكثر .

ويقدم الوارد بلغة قريش على الوارد بغير لغتهم^(٥) لاحتمال روايته بالمعنى^(٦) .

ويقدم المدني على المكي لتأخره عنه^(٧) .

والمدني : ما ورد بعد الهجرة ، والمكي : قبلها .

ويقدم المشتمل على زيادة على غيره لما فيه من زيادة العلم كخبر - التكبير في العيد سبعاً^(٨) - مع خبر - التكبير فيه أربعاً^(٩) - رواهما أبو داود .

ويقدم المذكور فيه العلة مع الحكم على ما فيه الحكم فقط لأن الأول أقوى

(١) راجع كتابنا : التعارض والترجيح ص ٣٣٨ .

(٢) راجع : البحر المحيط ٦ / ١٦٥ ، وتشنيف المسامع ٣ / ٥١٥ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٣٦ .

(٤) راجع المنهاج بشرح الإسنى ٣ / ١٧٤ .

(٥) راجع : الترياق النافع ٢ / ١٨٨ .

(٦) قوله - لاحتمال روايته بالمعنى - أي فيتطرق إليه الخلل .

(٧) قوله لتأخره عنه - حيث إن الأكثر في المكي كونه قبل الهجرة فيخلق الأقل بالأكثر .

(٨ ، ٩) أخرجهما أبو داود في كتاب الصلاة باب - التكبير في العيدين .

فى الإهتمام بالحكم من الثانى . كحديث - من بَدَّل دينه فاقتلوه (١) - مع حديث النهى عن قتل النساء (٢) .

نبت الحكم فى الأول بوصف الردّة المناسب، ولا وصف فى الثانى فحملنا النساء فيه على الحربيات .

ويقدّم ما ذكرت فيه العلة قبل الحكم على عكسه لأنه أدلّ على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه .

قاله فى - المحصول (٣) - .

وعكس النقشوانى قائلاً : الحكم إذا تقدّم تطلب نفس السامع العلة فإذا سمعتها ركنت إليها ولم تطلب غيرها، والوصف إذا تقدّم تطلب النفس (الحكم (٤)) فإذا سمعته قد تكتفى فى علقه بالوصف المتقدّم إذا كان شديد المناسبة كما فى (السارق والسارقة (٥)) الآية، وقد لا تكتفى به بل تطلب علة غيره كما فى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم (٦)) الآية . فيقال تعظيماً للمعبود .

ويقدّم المشعر بعلو شأنه صلى الله عليه وآله لتأخره عما لم يشعر بذلك . فإن الدين بدأ غريباً (٧) .

ويقدّم ما فيه تهديد أو تأكيد على الخالى عن ذلك . كحديث أبى داود وغيره - أيما امرأة نكحت غيرها بغير إذن وليها فنكاحها باطل . فنكاحها باطل ،

(١) حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب استتابة المرتدين باب - حكم المرتدو والمرتدة - ، وفى كتاب الاعتصام باب - قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) - .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد باب - قتل النساء فى الحرب - .

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٣١٥ .

(٤) ما بين القوسين مثبت من - شرح الجلال ٢ / ٣٦٧ .

(٥) آية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٦) آية رقم ٦ من سورة المائدة .

(٧) من المرجحات للأخبار تقديم الخبر الدالّ على علو شأنه ﷺ على ما ليس كذلك لأنه يدلّ على تأخره حيث إن الزيادة العظمى فى علو شأنه ﷺ ، وظهوره كانت فى آخر حياته .

فنكاحها باطل (١) - مع حديث مسلم - الأيم أحق بنفسها من وليها (٢) - .

ويقدم العام المطلق على العام ذي السبب لإحتمال إرادة القصر على السبب في الثاني كما قيل به .

فإن تعارضاً في صورة السبب قدم العام ذو السبب لأنها قطعية الدخول كما تقدم .

ويقدم العام الشرطي وهو - مَنْ، وما، وأى - على النكرة المنفية في الأصح لإفادته التعليل دونها .

وقيل : العكس ليعد التخصيص فيها بقوة عمومها دونه .

واختاره الهندي (٣) .

وتقدم النكرة المنفية على باقى صيغ (٤) العموم لأنها أقوى في العموم منها لدالاتها عليه بالوضع، والباقي بالقرينة (٥) .

ويقدم الجمع المعرف باللام، أو الإضافة على - مَنْ، وما - غير الشرطيتين لأنه أقوى منهما في العموم لإمتناع أن يخص إلى الواحد دونهما كما تقدم .

ويقدم الجمع، ومَنْ، وما على اسم الجنس المعرف باللام، أو الإضافة لأن الثلاثة أقوى منه لإحتماله للعهد بخلافها .

أما - مَنْ، وما - فلا يحتملانه أصلاً، وأما الجمع فاحتماله له بعيد .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب - في الولي - .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب النكاح باب - استئذان الثيب في النكاح بالنطق - .

وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب - في الثيب - .

وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب - ما جاء في استثمار البكر والثيب - .

(٣) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٧١٤ .

(٤) قوله - على باقى صيغ العموم - أى كالمعرف باللام، أو الإضافة .

(٥) قوله - والباقي بالقرينة - أى اتفاقاً .

ويقدم العام الذي لم يدخله تخصيص على ما دخله تخصيص لضعف الثاني بالخلاف في حجيته بخلاف الأول.

وقيل : عكسه . لأن ما خص من العام هو الغالب ، والغالب أولى من غيره . إذ يبعد تخصيصه مرة أخرى بخلاف الباقي على عمومته .

وهذا ما اختاره الهندي ^(١) فصاحب - جمع الجوامع ^(٢) ..

ويقدم الأقل تخصيصاً على الأكثر تخصيصاً لأن الضعف في الأقل دونه في الأكثر ^(٣) .

قال الزركشي ^(٤) .

وينبغي أن يجيء فيه الاحتمال السابق .

وتقدم دلالة الاقتضاء على دلالة الإشارة ، والإيماء لقوة الأولى بقصد المتكلم وتوقف صدقه أو صحته عليه .

وتقدم دلالة الإشارة ، والإيماء على دلالة المفهومين : الموافقة ، والمخالفة لقوة دلالة الأولين بكونهما في محل النطق .

ويقدم مفهوم الموافقة على المخالفة للإتفاق على حجية الأول ، والخلاف في الثاني ^(٥) .

وقيل : عكسه . واختاره الهندي ^(٦) . لأن المخالفة تفيد تأسيساً بخلاف الموافقة .

(١) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٧١٤ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٧ .

(٣) راجع الترياق النافع ٢ / ١٩١ .

(٤) راجع : تشنيف المسامع ٣ / ٥٢٤ .

(٥) راجع : الإحكام ٤ / ٢٢١ ، والمختصر بشرح العنصر ٢ / ٣١٢ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٨٠ ،

والبحر المحيط ٦ / ١٦٩ ، والترياق النافع ٢ / ١٩١ .

(٦) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٧٠٩ .

وقولي . وما عن أصل نقلا . يأتي شرحه مع ما بعده .

ص : ومُثِّبُ نَالِثُهَا ^(١) يَسْتَوِيَان وقيل لا في العتق والطلاق ثَانُ
والأمر والحظر على الإباحة نَالِثُهَا سَوَاءُ الْحَظَرُ وَتِي
ودافع الحد على اللد ما نفى ومُثِّبُ الْوَضْعِ عَلَى مَا كُفِّمَا
وباتفاق قَدَمِ النِّهْيِ عَلَى أَمْرٍ وَالْأَخْبَارُ عَلَى ذَيْنِ اعْتِلَا
والحتم والكثرة على الندب وما يُغْفَلُ مَعْنَاهُ لِمَنْ لَنْ يُفْهِمَا

ش : (الوجه الثالث) : الترجيح باعتبار مدلول الخبر .

فيقدم الناقل عن البراءة الأصلية على المقرر لحكم الأصل لإفادته حكماً
شرعياً زائداً على الأصل .
هذا رأى الجمهور ^(٢) .

وقيل : يقدم المقرر عليه لأنه إن قدر سابقاً في الزمن على الناقل لم تكن
له فائدة لاستفادة مضمونة من البراءة الأصلية فيتعين تقديره متأخراً على الناقل
فيكون ناسخاً له .

وقد مرّ رده في مبحث النسخ .

مثال ذلك : حديث - مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ^(٣) - مع حديث - إنما هو
بضعة منك ^(٤) . -

رواهما الترمذى .

(١) هذا شروع في بيان الوجه الثالث من أوجه الترجيح .

(٢) راجع : المسودة ص ٣١٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٥ ، وشرح الكوكب المنير ٤ /
٦٨٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٩ .

(٣) حديث صحيح .

أخرجه الترمذى في أبواب الطهارة باب - الوضوء من مس الذكر . -

(٤) أخرجه الترمذى في أبواب الطهارة باب - ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر . -

ويقدم المثبت على النافي لاشتماله على زيادة علم.

وقيل : عكسه لاعتضاد النافي بالأصل.

والثالث : إنهما سواء لتساوي مرجحيهما.

والرابع : يقدم المثبت إلا في الطلاق، والعناق فيقدم النافي لهما على المثبت لهما. لأن الأصل عدمهما.

والخامس : عكسه. حكاه ابن الحاجب (١).

ويقدم الأمر على الإباحة لأنه أحوط بالطلب.

وقيل : عكسه. ورجحه الهندي (٢) لموافقة المباح للأصل من عدم الطلب.

وفي - جمع الجوامع (٣) - : والأمر على الإباحة. ولم يحك خلافاً.

ثم قال (٤) : والندب على المباح (في الأصح (٥)).

قال الشيخ جلال (٦) الدين : (وليس (٧) فيه مع ما تقدم تكرار (٨)).

فلذا اقتصررت على تقديم الأمر وحكيت فيه الخلاف.

(١) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٩٠.

(٢) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٧١٠.

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٨.

(٤) قوله - ثم قال - أي تاج الدين السبكي.

(٥) ما بين القوسين مثبت من - جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٦٩ - والمثبت في المخطوط - في الأصل -..

(٦) راجع : شرح الجلال لجمع الجوامع ٢ / ٣٦٩.

(٧) ما بين القوسين مثبت من - شرح الجلال - وساقط من المخطوط.

(٨) قوله - وليس فيه - أي ليس في هذا المذكور - والندب على المباح - تكرار مع قوله قبل ذلك - والأمر على الإباحة - لأن المراد بالأمر فيه الإيجاب لا الطلب.

ويقدم الحظر على الإباحة لأنه أحوط (١).

وقيل : عكسه لا اعتضاد الإباحة بالأصل من نفي الحرج.

والثالث : أنهما سواء لتساوى مرجحيهما.

ورجحة في - المستصفى (٢) - .

ويقدم نافي الحدّ على مثبتته لأن الحدود تدرأ بالشبهات، ولما فيه من اليسر وعدم الحرج الموافق لقوله تعالى « يريد الله بكم اليسر (٣) »، « وما جعل عليكم في الدين من حرج (٤) ».

وقيل : يقدم المثبت لإفادته التأسيس.

حكاه الشيخ جلال الدين عن المتكلمين (٥).

وقيل : إنهما سواء.

ورجحة الغزالي (٦).

وقول - جمع الجوامع (٧) - (خلافاً لقوم) يحتمل إرادة الثاني، والثالث

فالتصريح بهما من زيادتي.

ويقدم المثبت للحكم الوضعي على المثبت للحكم التكليفي لأن الأول لا يتوقف على الفهم، والتمكن من الفعل بخلاف الثاني.

(١) راجع : الإحكام ٢٢٦/٤ وبيان المختصر ٣/٣٩١، ونهاية السؤل ٣/١٧٨، والآيات

البيانات ٤/٢٢٣، وحاشية ابن ملك على شرح المنار للنفي ص ٦٧٩، وفواتح الرحموت

٢/٢٠٦، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/٩٥، والتعارض والترجيح للمحقق ص

٣٦٦-٣٦٢.

(٢) راجع : المستصفى ٢/٣٩٨.

(٣) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة.

(٤) آية رقم ٧٨ من سورة الحج.

(٥) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢/٣٦٩.

(٦) راجع : المستصفى ٢/٣٩٨.

(٧) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢/٣٦٩.

وقيل : عكسه لأنه مقصود بالذات، ولأنه أكثر، ولأن فيه الثواب بخلاف الوضعي (١).

وهذه المسائل كلها منصب عليها قولي - والمرضى - في البيت السابق قالخلاف جار فيها.

ويقدم باتفاق النهي على الأمر لأن الأول لدفع المفسدة، والثاني لجلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد.

والخبر (٢) على الأمر، والنهي لأن دلالته على الثبوت أولى من دلالتها (٣).
والمقتضى للوجوب أو الكراهة على المقتضى للندب للاحتياط في الأول، ودفع اللوم في الثاني (٤).

والمعقول معناه على ما لم يعقل لأنه أدعى إلى الانقياد، وأفيد بالقياس عليه (٥).

ص : وما يوافقـه دليلاً آخر . . . لو مرسلأ أو قد رآه الأكثر
أو أهل طيبة أو الصحابي . . . ثلثها إن ذا انساب
إلى تميز بنص عيني . . . رابعها إن أحد الشيخين
وقيل إن يخالف ابن جبل . . . في الحل والتحريم والقضا على
والإرث زيد لم يرجح بهما . . . الشافعي في الفروض قدما
وفاق زيد فمعاذ فعلى . . . وفي سواها قبله ابن جبل

(١) راجع البحر المحيط ٦/ ١٧٥، ونهاية السؤل ٣/ ١٨٠، وشرح الكوكب المنير ٤/ ٦٩٣،
وتيسير التحرير ٣/ ١٦١، وإرشاد الفحول ص ٢٧٩، وشرح ذريعة الوصول إلى اقتباس
زيد الأصول لمحمد الأشخر ٢/ ٦٦٢ تحقيق أحمد الإدريسي - ما جستير آلة كاتبة - .

(٢) قوله - والخبر - أى المتضمن للتكليف .

(٣) راجع : الأحكام ٤/ ٢١٨، ونشر البنود ٢/ ٣٠١، وشرح الكوكب المنير ٤/ ٦٦٠ .

(٤) راجع الترياق النافع ٢/ ١٩٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢/ ٣٦٩ .

ش: (الوجه الرابع) : الترجيح بالأمر الخارجية.

فيقدم ما وافق دليلاً آخر من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس على ما لم يوافقه لأن الظن في الموافق أقوى كتقديم حديث عائشة رضى الله عنها في التغليس (١) بالصحيح على حديث الإسفار (٢) بها لموافقه لقوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات (٣) ﴾ ومن المحافظة عليها إيقاعها في أول الوقت.

وكذا لو وافق خبراً مرسلًا، أو فتوى الأكثرين، أو عمل أهل المدينة، أو قول صحابي لقوة الظن في ذلك.

وقيل : لا ترجيح بواحد منها.

وصححه الغزالي لأنه (٤) ليس بحجة.

وفي الصحابي قول ثالث : إنه إن كان مميزاً بنص في باب من أبواب الفقه رجع بموافقه في ذلك الباب كزيد رضى الله عنه في الفرائض، والإفلا. ورابع وهو أن قول أحد الشيخين مرجح مطلقاً دون غيرهما من الصحابة.

(١) الغلس : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح (النهاية ٣ / ٣٧٧) :

وحديث التغليس بالصحيح حديث صحيح أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة باب - سرعة انصراف النساء من الصبح، وقلة مقامهن فى المسجد - بلفظ : عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلى الصبح بغلس فينصرفن من نساء المؤمنين لا يعرفن من الغلس، أو لا يعرف بعضهن بعضاً ..

(٢) الإسفار : يقال أسفر الصبح إذا انكشف وأضاء (النهاية ٢ / ٣٧٢) :

وحديث الإسفار بالفجر حديث صحيح.

أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة باب - ما جاء فى الإسفار بالفجر ..

وأخرجه النسائى، وابن حبان عن رافع.

صحيح الجامع الصغير ١ / ٣٢٧.

(٣) آية رقم ٢٣٨ من سورة البقرة.

(٤) قوله - لأنه - أى كل واحد مما ذكر - المرسل، وفتوى الأكثرين، وعمل أهل المدينة،

وقول الصحابي ..

وقيل : لا يرجح بقول أحدهما إلا بشرط أن يخالفهما من مِيزَةِ النص في باب كزید فی الفرائض، معاذ بن جبل فی الحلال والحرام، وعلى فی القضاء. ففي الحديث - أفرضكم زيد، وأعلمكم بالحلال، والحرام معاذ، وأفضاكم على (١) -.

وقال الشافعي رضي الله عنه : إن كان الخبران في الفرائض قدّم منها ما يوافق قول زيد رضي الله عنه ثم ما يوافق قول معاذ رضي الله عنه ثم ما يوافق قول علي رضي الله عنه لشهادة النص بترجيح زيد في الفرائض، ومعاذ في الحلال والحرام، وعلى في القضاء.

والحلال والحرام أعم من الفرائض، والقضاء أعم في الحلال والحرام، والدليل الأخص مقدّم على الأعم.

فإن كانا في غير الفرائض قدّم منهما ما يوافق قول معاذ رضي الله عنه، فإن لم يكن له قول فما يوافق قول رضي الله عنه لأن الذي رجّح فيه أخص من الذي رجّح فيه علي رضي الله عنه.

ص : وأخذ النص عن الإجماع . . . وقُدّم اخطأ على عن النزاع
ثالثها سواء والذي فرض . . . صحابة الكل والذي انفرض

ش : هذه مرجحات الإجماع :

فالإجماع مقدم على النص كتابية، وسنة لأنه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص (٢).

(١) نص الحديث كما في - صحيح الجامع الصغير ١ / ٣٠٨ - :

« أرحم أمي بأمي أبو بكر، وأشدّهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقروهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح . »

أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي في السنن.
(٢) راجع : المستصفى ٢ / ٣٩٢، والمختصر بشرح العنصر ٢ / ٣١٢، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٦٠٠.

ويقدم الإجماع الذي لم يسبق بخلاف على المسبوق به للإتفاق على حجية الأول، والخلاف في الثاني.

وقيل : يقدم المسبوق به على غيره^(١).

وقيل : هما سواء.

ويقدم إجماع الصحابة على إجماع من بعدهم لأنهم أشرف. فقد قيل إن الحجة في إجماعهم دون غيرهم.

وإجماع الكل^(٢) على ما يخالف فيه العوام لضعف الثاني بالخلاف في حجيته^(٣).

ويقدّر الإجماع المنقرض عصره على غيره للإتفاق على حجية الأول، والخلاف في الثاني^(٤).

ص : وَرَجَّحَ الْقِيَاسُ هَاهُنَا بَيَانُ ٠٠٠ يَقْوَى دَلِيلُ الْأَصْلِ أَوْ عَلَى السَّنَنِ
أَيُّ فَرْعِهِ مِنْ جَنْسِ أَصْلِهِ وَإِنْ ٠٠٠ يُقْطَعُ بِالْعِلَّةِ أَوْ يُغْلَبُ ظَنُّ
وَكُونُهَا بِالْمَسَلِّكَ الْقَوِي ٠٠٠ وَذَاتُ أَصْلَيْنِ عَلَى الْمَرْضَى
وَصِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ وَقِلَّةٍ ٠٠٠ أَوْصَافُهَا وَقِيلَ عَكْسُ ذِي وَتَى
وَذَاتُ الْاِحْتِيَاطِ وَالْعُمُومِ فِي ٠٠٠ أَصْلٌ وَفِي التَّعْلِيلِ لَمْ يَخْتَلَفْ
وَمَا يُوَافِقُ أَصُولًا عِدَّةً ٠٠٠ أَوْ عِلَّةٌ أُخْرَى وَبَعْضُ رَدِّهِ
وَمَانِبُوتُهَا بِإِجْمَاعٍ فَنَصَ ٠٠٠ قَطْعًا فَظَنًّا فِيمَاءِ يُخَصَّ

(١) قوله - يقدم المسبوق به على غيره - أى يقدم المسبوق بخلاف لأنه أقوى من مقابلة لزيادة اطلاعهم على المأخذ.

(٢) قوله - وإجماع الكل - أى الشامل للعوام.

(٣) راجع : الأحكام ٢٢٤ / ٤ وفيه أن الإجماع الذى دخل فيه الجميع أولى لأنه أغلب على الظن، وأبعد عن الخلاف فيه ١٠ هـ.

(٤) راجع : الآيات البيّنات ٣١٥ / ٤.

فالسبرُ المناسبُ فالشبه ٠٠ فالدورانُ وحكواُ في المرتبة
النصرُ فالإجماعُ قيل واجعل ٠٠ الدورانُ بعد سبرها يلي
وعلةٌ على دلالة رجح ٠٠ وغير ذى تركبٍ على الأصح
والوصفُ للحقيقة المعزى ٠٠ وبعدهُ العرفُ فالشرعُ
ثم الوجودى والبسيطُ رجحاً ٠٠ على سواهما وما وقد وضحا
فيها اطرادُ وانعكاسُ فاطراد ٠٠ فقد وفى القاصرة الخلافُ باد
مع غيرها ثالئها سيات ٠٠ وزائدُ فروغها قَوْلان

ش : هذه مرجحات القياس ، وهى تارة تكون بحسب الأصل ، وتارة بحسب
العلة .

فالأول يكون بقوة دليله بأن يكون فى أحد القياسين بالمنطوق وفى الآخر
بالمفهوم لقوة الظن بقوة الدليل ، ويكون أحد القياسين على سنن القياس ، والآخر
ليس كذلك فيقدم الأول .

والمراد بكونه على سنن القياس أن يكون الفرع المتنازع فيه من جنس
الأصل . لأن الجنس بالجنس أشبه . كقياسنا ما دون أرش (١) الموضحة (٢) على
أرشها حتى تتحملة العاقلة (٣) . فهو مقدم على قياسه على غرامات الأموال حتى
لا تتحملة .

(١) الأرش : دية الجراحات والجمع أروش .

المصباح المنير مادة - أرش ..

(٢) الموضحة : هى الشجة التى تبدى وضح العظم ، وقد قال الفقهاء يجب فى الموضحة
خمس من الإبل إذا كانت فى الرأس أو الوجه فإن كانت فى غيرهما ففيها الحكومة .
وهى أرش الجراحات التى ليس فيها دية معلومة ..

راجع : مختار الصحاح مادة - وضح ولسان العرب - حكم - والإقناع للخطيب الشربلى
١٦٨/٢ .

(٣) العاقلة : العصبية ، وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ ، وهى صفة
جماعة عاقلة .

راجع : لسان العرب مادة - عقل ..

وإنما فسرنا كونه على سدن القياس بذلك لئلا يقال ليس هذا من وجوه الترجيحات لأنه يشترط في كل أصل أن لا يخالف سدن القياس.

وأما الترجيح بحسب العلة : فيقدّم المقطوع بوجود علته على المظنون وجودها، والمظنون ظناً أغلب على ما دونه، والتي مسلكها أقوى على ما دونه لقوة الظن في المذكورات.

وتقدّم المردودة إلى أصليين فأكثر على المردودة إلى أصل واحد بناء على الترجيح بكثرة الأدلة (١).

وقيل : هما سواء بناء على مقابله (٢).

وتقدّم إحدى العلتين إذا كانت صفة ذاتية (٣) على التي هي صفة حكمية لأنها (٤) ألزم.

وقيل : تقدم الحكمية عليها لأن الحكم بالحكم أشبه (٥).

والذاتية كالطعم، والإسكار، والحكمية كالحرمة، والنجاسة (٦).

(١) راجع : الآيات البيّنات ٣١٨/٤، والترياق النافع ١٩٦/٢.

(٢) قوله - بناء على مقابله - أي وهو الترجيح بكثرة الأدلة.

ومثال ذلك :

قياس العارية على السوم، والغصب في الضمان بجامع الأخذ لغرض النفس والحنفي يقول العلة في السوم الأخذ للتملك، وهي لا توجب الضمان فيقيس العارية في عدم الضمان، فيشهد للشافعي أصلاً : السوم، والغصب وللحنفي أصل واحد وهو السوم بناء على أن العلة فيه الأخذ للتملك.

راجع : الترياق النافع ١٩٦/٢.

(٣) الذاتية : هي الوصف القائم بالذات كالإسكار للخمر.

والحكمية : هي الوصف المقدّر تعلقه بالمحلّ شرعاً كالنجاسة، والحل والحرمة.

(٤) راجع حاشية البناني على شرح الجلال ٣٧٤/٢، وتشنيف المسامع ٥٤٢/٣.

(٥) هذا قول ابن السمعاني كما في - قواطع الأدلة ٢٣٦/٢ -.

(٦) مثال تقدم الذاتية على الحكمية :

قياس النبيذ على الخمر بجامع الإسكار، وقياسه عليه بجامع النجاسة، فيقدم الأول.

وتقدّم القليلة الأوصاف على الكثيرة لأنها أسلم (١).

وقيل : تقدّم الكثيرة عليها لأنها أكثر شبهاً بالأصل (٢).

وتقدّم التي تقضى احتياطاً لأنها أقوى مما لا يقتضيه، والتي تعمّ حكم أصلها بأن توجد في جميع أفرادها لأنها أكثر فائدة مما لا تعمّ. كالطعن العلة عندنا في باب الريا فإنه موجود في البر - مثلاً - قليلة وكثيرة بخلاف القوت فلا يوجد في قليلة. فيجوز (٣) قائله بيع الحفنة منه بالحفنتين.

وتقدم المتفق على تعليل أصلها لقوتها على المختلف فيه، والموافقة لأصول عديدة في الشريعة على الموافقة لأصل واحد لأنها أقوى بكثرة ما يشهد لها (٤).

وهل تقدم الموافقة لعلّة أخرى بناء على جواز التعليل بعلمتين ؟ قولان :

(أحدهما) : نعم.

(والثاني) : لا. وصحّحه في - جمع الجوامع (٥) - تبعاً لابن السمعان (٦) لأن الشيء إنما يتقوى بصفة في ذاته لا بانضمام غيره إليه.

وذكر الشيخ (٧) جلال الدين أن الخلاف مبنى على الترجيح بكثرة الأدلة.

ومقتضاه التقديم وهو الأصوب كما رجحته.

(١) قوله - لأنها أسلم - أي لقلة الاعتراض عليها فالأقل أوصافاً أقل اعتراضاً ومثال ذلك :

تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لمكافئ غير ولد، وتعليله بالقتل العمد

العدوان فقط. (حاشية البناني ٢ / ٣٧٤).

(٢) راجع التبصرة ص ٤٨٩، والمستصفي ٢ / ٤٠٢، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٧٢٤.

(٣) هم الحنفية كما في - شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٧٥ - .

(٤) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٢٣٨.

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٧٥.

(٦) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٢٣٨.

(٧) راجع شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٧٥.

ويقدم القياس الذي ثبت علته بالإجماع على ما ثبتت علته بالنص لقبول النص للتأويل، والنسخ بخلاف الإجماع.

وقيل : يقدم النص لأن الإجماع فرعه.

بحته في - المحصول (١) - وجزم به في - الحاصل (٢) ، والمنهاج ..

ويقدم منها القطعي على الظني.

ويقدم ما ثبتت علته بالإيماء على السبر، والسبر على المناسبة، والمناسبة على الشبه، والشبه على الدوران لما تقدم في تعاريفها من أن الإيماء دالّ على العلية باللفظ، والباقي بالطرق العقلية لاستناد الظن فيه إلى سبب خاص، والبر دالّ على نفى المعارض بإبطال ما يصلح للعلية بخلاف المناسبة. والشبه مردود عند الأكثر فأخر عن المناسبة.

قال إمام (٣) الحرمين أدنى المعاني في المناسبة مرجح على أعلا الأشباه.

وقدم على الدوران لقربه من المناسبة.

وقيل : الدوران مقدم على المناسبة لأنه يفيد اطراد العلة وانعكاسها. وقدم البيضاوي (٤) المناسبة ثم الدوران ثم السبر ثم الإيماء ثم الطرد لقول الإمام (٥) إن الإيماء ليس فيه لفظ يدل على العلية، وإنما يدل بواسطة الثلاثة المذكورة فهي أصله ، والأصل أقوى من الفرع فتكون كل من هذه الثلاثة أقوى منه.

قيل : وتأخيره تنقيح المناط عن الطرد مشكل. والصواب تقديمه عليه.

ويقدم قياس المعنى على قياس الدلالة لاشتغال الأول على المعنى المناسب والثاني على لازمه.

(١) راجع : المحصول ٢/ ٤٨٢ .

(٢) راجع : الحاصل ٢/ ٩٩٢ ، والمنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٢/ ١٨٨ .

(٣) راجع : البرهان في أصول الفقه ٢/ ١٢٥٩ .

(٤) راجع : المنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٣/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٥) راجع : المحصول ٢/ ٤٧٧ .

ويقدم غير المركب عليه للاختلاف في قبول المركب.
وقال الأستاذ/ أبو اسحق الإسفراييني ^(١): يُقدّم المركب على غيره لقوّته
باتفاق الخصمين على حكم الأصل فيه.

ويقدّم التعليل بالوصف الحقيقي على العرفي لأنه لا يتوقف على شيء
بخلاف العرفي.

ويقدّم العرفي على الشرعي لأنه متفق عليه ^(٢) بخلافه.

ويقدّم الوجودي مما ذكر ^(٣) على العدمي منه لضعف الثاني
بالخلاف فيه كقولنا: السفر جل مطوم فهو ريوى كالبر مع قولهم ليس
بمكيل، ولا موزون.

ويقدّم البسيط منه على المركب لضعف الثاني بالخلاف فيه أيضاً
كتعليلنا الربا بالطعم مع تعليلهم بالتقدير بكيل أو وزن.

وتقدّم المطردة المنعكسة على المطردة فقط لضعف الثانية بالخلاف فيها.
وتقدم المطردة فقط على المنعكسة فقط لأن ضعف الثانية بعدم الاطراد
أشدّ من ضعف الأولى بعدم الانعكاس.

وفي المتعدية، والقاصرة أقوال ^(٤):

(أحدها) : تقديم المتعدية لأنها أفيد بالإلحاق بها .

(والثاني) : القاصرة لأن الخطأ فيها أقل .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٧٦ .

(٢) قوله - لأنه متفق عليه - أى على صحة التعليل به .

(٣) قوله - مما ذكر - أى من الوصف الحقيقي، والعرفي، والشرعي، فكل من الثلاثة
وجودي أو عدمي بسيط أو مركب، وكل مقدم على ما بعده بأقسامه الأربعة .

راجع : حاشية البتاني ٢ / ٣٧٦ .

(٤) راجع : المستقصى ٢ / ٤٠٤ ، والمحصل ٢ / ٤٨٦ ، والمسودة ص ٣٧٨ وشرح

الكوكب المنير ٤ / ٧٢٣ .

(والثالث) : هما سواء لتساويهما فيما ينفرد ان به من الإلحاق فى المتعدية ، وعدمه فى القاصرة .

وفى الأكثر فروعاً من المتعدية مع الأقل فروعاً منها قولان :
من رجح المتعدية رجح الأكثر فروعاً ، ومن رجح القاصرة رجح الأقل .
ولا يأتى هذا القول بالتساوى لانتقاء علته .

[تنبيه]

ذكر فى - جمع الجوامع (١) - تقديم الباعثة على الأمانة (٢) ، وقد ذكره ابن الحاجب (٣) .

وقال ابن السبكي فى - شرحه - : لقائل أن يقول العلة أبدأ إما بمعنى الباعث أو الإمارة أو المؤثر على ما سبق الخلاف فيه . أما أنها تارة بمعنى الباعث ، وتارة بمعنى الإمارة فلم يقل به أحد ، انتهى . فلذا أسقطته .

ص : وفى حدود الشرع قدّم ملتزم ٠٠ . الأعرف الذائى الصريح والأعم
قيل الأخص ووافق النقل صح ٠٠ . وما الطريق لاكتسابه رجح
ش : هذه مرجحات الحدود .

وهى إما عقلية كحدود الماهيات ، أو شرعية كحدود الأحكام ، وهى المراد هنا (٤) :

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٧٦ .

(٢) قوله - تقديم الباعثة على الأمانة - أى لظهور مناسبة الباعثة .

هذا : والمراد بالباعثة هنا : ما ظهرت مناسبتها ، والمراد بالأمانة ما لم تظهر مناسبتها .

راجع : حاشية البناني ٢ / ٣٧٦ ، والآيات البيّنات ٤ / ٣٢٣ .

(٣) راجع : المختصر بشرح العنود ٢ / ٣١٧ .

(٤) راجع : الإحكام ٤ / ٢٥١ ، وبيان المختصر ٣ / ٤٠٧ ، وتشتيف المسامع ٣ / ٥٥٣ ،

والدرىاق النافع ٢ / ٢٠١ .

فَيَقْدَمُ مِنْهَا الْأَعْرَفُ عَلَى الْأَخْفَى لِأَنَّهُ أَفْضَى إِلَى مَقْصُودِ التَّعْرِيفِ مِنْهُ ،
وَالذَّاتِي عَلَى الْعَرْضِي لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِهِ يَفِيدُ الْحَقِيقَةَ بِخِلَافِ الثَّانِي ، وَالصَّرِيحَ
مِنَ اللَّفْظِ عَلَى مَا فِيهِ تَجَوُّزٌ ، أَوْ اشْتِرَاكٌ لِنُطْرَفِ الْخَلَلِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالثَّانِي ،
وَالْأَعْمَ عَلَى الْأَخْصِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَعْمِ أَكْثَرُ فَائِدَةٍ لِكَثْرَةِ الْمُسَمَّى فِيهِ .

وَقِيلَ : يَرْجَحُ الْأَخْصُ أَخْذًا بِالْمَحَقِّقِ فِي الْحُدُودِ .

وَالْمُوَافِقُ لِلنَّقْلِ السَّمْعِيِّ ، أَوِ اللَّغْوِيِّ عَلَى غَيْرِهِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِمَا يَخَالَفُهُمَا
إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّقْلِ عَنْهُمَا وَالْأَصْلَ عَدَمُهُ .

وَمَا كَانَ طَرِيقَ اكْتِسَابِهِ أَرْجَحَ لِكَوْنِهِ قَطْعِيًّا ، وَطَرِيقَ اكْتِسَابِ الْآخِرِ ظَنِّيًّا
لِأَنَّ الظَّنَّ بِصَحَّةِ الْأَوَّلِ أَقْوَى .

ص : وَلَيْسَ لِلْمَرْجَحِ انْحِصَارٌ ٠٠٠ وَقُوَّةُ الظَّنِّ لَهُ مِثْلَانِ

ش : الْمَرْجَحَاتُ لَا تَنْحَصِرُ لِكَثْرَتِهَا جَدًّا ، وَمَرْجِعُهَا إِلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ ،
وَقُوَّتِهِ (١) .

(١) رَاجِعْ : جَمْعُ الْجَوَامِعِ بِشَرْحِ الْجَلَالِ ٢ / ٣٧٩ .

الكتاب السابع
في الاجتهاد

ص : بذلُ الفقيهِ الوسعَ في تحصيلِ ... ظنُّ بالأحكام من الدليلِ
ش : الاجتهاد لغة : بذل الوسع فيما فيه كلفة (١) وهو مأخوذ - كما قال الماوردي -
من جهاد النفس وكدها في طلب المراد .

وفي الاصطلاح : بذل الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم .

كذا في - جمع الجوامع (٢) - .

زاد ابن الحاجب (٣) - شرعى - .

والمراد ببذل الوسع : بذل تمام الطاقة في النظر في الأدلة بحيث تحسّ
النفس بالعجز عن الزيادة .

فخرج بذل غير الفقيه ، وبذل الفقيه لتحصيل قطع بحكم غفلى .

والمراد بالفقيه هنا المتهيئ للفقهِ مجازاً شائعاً ، ويكون بما يحصله فقيهاً
حقيقة .

قال الشيخ جلال الدين : والظن المحصل هو الفقه المعروف في أوائل
الكتاب بالعلم بالأحكام إلى آخره (٤) .

قال (٥) : فلو عبّر هنا بالظن بالأحكام كان أحسن .

فلذا عبرت به ، ولا حاجة إلى قول ابن الحاجب - شرعى - لإفهام لفظ -
الفقيه - ذلك وإلا لم يكن له معنى .

(١) راجع : مختار الصحاح - جهد - ، ولبسان العرب - جهد - ، والنهاية - جهد - .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٧٩ وفيه - استقراغ الفقيه - .

(٣) راجع : بيان المختصر ٣ / ٢٨٨ .

(٤) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٨١ .

(٥) قوله - قال - أى الجلال المحلى .

ص : ثم الفيه اسم على المجتهد .٠٠ البالغ العاقل والعقل احدد
ملكه يدرك معلوم بها .٠٠ ويل الإدراك وقيل ما انتهى
إلى الضروري فقيه النفس أو .٠٠ ينفي القياس لوجلياً قدرأوا
يدري دليل العقل والتكليف به .٠٠ حل من الآلات وسطى رتبة
من لغة والنحو والمعاني .٠٠ وفي أصول الفقه والبيان
ومن كتاب الأحاديث الذي .٠٠ يخص الأحكام بدون حفظ ذى
وحقق السبكي أن المجتهد .٠٠ من هذه ملكة له وقد
أحاط بالمعظم من قواعد .٠٠ حتى ارتقى للفهم للمقاصد
وليُعتبر قال لفعل الاجتهاد .٠٠ لا كونه وصفاً غدا في الشخص باد
أن يعرف الإجماع كى لا يخرقا .٠٠ وسبب النزول قلت أطلقا
وناسخ الكل ومنسوخ وما .٠٠ صحح والآحاد مع ضدهما
وحال راوى سنة ونكتفى .٠٠ الآن بالرجوع للمصنف
لا الفقه والكلام والحرية .٠٠ ولا الذكورة ولا العدالة

ش : الفقيه والمجتهد اسمان يطلقان بمعنى واحد . فكل منهما يصدق على ما
يصدق عليه الآخر ، ويعتبر فيه أوصاف :

(أحدها) : البلوغ . لأن غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر .

(ثانيها) : العقل . لأن غيره لا تميز له يهتدى به لما يقوله حتى يعتبر .

وفى حدّ العقل ثلاثة أقوال (١) : أحدها أنه ملكة أى هيئة راسخة فى النفس

يدرك بها المعلوم .

الثانى : أنه نفس الإدراك سواء كان ضرورياً أو نظرياً وهو محكى عن

الأشعرى ، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق عن أهل الحق قالوا واختلاف الناس فى
العقول لكثرة العلوم ، وقتلتها .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٨٢ ، وتشنيف المسامع ٤ / ٥٦٤ والترىاق
النافع ٢ / ٢٠٣ .

والثالث ، أنه الإدراك الضروري فقط .

وعليه القاضي أبو بكر . بخلاف النظرى لصحته الاتصاف بالعقل مع انتفائه .

(الوصف الثالث) : أن يكون فقيه النفس أى شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام بحيث يكون له قدرة على التصرف لأن غيره لا يتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد .

قال الغزالي : إذا لم يتكلم الفقيه فى مسألة لم يسمعها ككلامه فى مسألة سمعها فليس بفقيه (١) .

وهل يقدح فيه إنكاره القياس (٢) ؟ .

الأصح : لا . لأن ذلك لا يخرججه عن فقامة النفس .

وقال القاضي أبو بكر ، وإمام الحرمين : نعم يخرججه .

والثالث : إن أنكر الجلى قدح ، أو الخفى فقط فلا .

وعليه ابن الصلاح .

ويترتب على ذلك أنه هل يقدح خلاف الظاهرية فى الإجماع أولاً ؟ .

(الوصف الرابع) : أن يكون عارفاً بالدليل العقلى وهو البراءة الأصلية ، وبأننا مكلفون بالتمسك به ما لم يرد ناقل عنه .

(الخامس) : أن يكون متوسطاً (٣) فى معرفة الآلات فى اللغة والنحو إعراباً وتصريفاً وأصول الفقه ، والمعانى ، والبيان لتوقف الاستنباط عليها .

أما الأصول فلأن به تُعرف كيفيته (٤) ، وأما الباقي فلأنه لا يفهم المراد من المستنبط منه إلا به لأنه عربى بليغ .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٥٦٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٤٦٠ .

(٢) راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٠٣ .

(٣) قوله - أن يكون متوسطاً - أى زاد درجة وسطى .

(٤) قوله - تعرف كيفيته - أى كيفية الاستنباط ، وغيرها مما يحتاج إليه .

وعلم من التوسط أنه لا يكفي في ذلك الأقل ، ولا يشترط بلوغه الغاية في ذلك والتبحر فيه .

وقال الأستاذ (١) : يجب التبحر في الحروف التي يختلف عليها المعاني ، ويكتفى بالتوسط فيما عداها .

ويجب في معرفة اللغة الزيادة على التوسط حتى لا يسد عنه المستعمل في الكلام في غالب اللغة .

وأما في أصول الفقه فكل ما كان أكمل في معرفته كان أتم في اجتهاده .
(السادس) : أن يعرف من الكتاب ، والسنة ما يتعلق بالأحكام . لأن ذلك هو المستنبط منه . فلا يشترط العلم بجميعها .

وقد قيل : إن آيات الأحكام مائة آية .

وقيل : خمسمائة آية .

قيل : وذلك مشكل لأن تمييز آيات الأحكام من غيرها متوقف على معرفة الجميع ، ولا يمكن المجتهد تقليد غيره في تمييزها ، والقرائح تتفاوت في استنباط الأحكام .

قال الغزالي (٢) : ويكفيه من السنة أن يكون عنده أصل مصحح بجميع أحاديث الأحكام كسن أبي داود ، ومعرفة السن للبيهقي ، وأصل وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام ، ويكتفى منه بمعرفة مواقع كل باب فيراجع وقت الحاجة .

قال النووي (٣) : والتمثيل بأبي داود لا يصح لأنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ، ولا معظمه ، وكم في الصحيحين من حديث حكى ليس فيه . انتهى .

(١) هو أبو إسحق الإسفراييني .

(٢) راجع : المستصفى ١ / ٣٥١ .

(٣) راجع : روضة الطالبين ١١ / ٩٥ .

قلت : وقد تتبعت أحاديث الأحكام صحيحها ، وحسنها ، وضيفها فجميعها في مؤلف محذوف الأسانيد مبين فيه حال كل حديث مرتب على مسائل - الروضة (١) - نافع جداً في هذا المعنى .

وفهم من التعبير بالمعرفة أنه لا يشترط حفظ ذلك . وهو كذلك .

وقال السبكي (٢) : لا يكتفى في المجتهد بالتوسط في العلوم المذكورة . بل لابد أن تكون له فيها ملكة ، ويكون مع ذلك قد أحاط بمعظم قواعد الشرع ، ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقاصد الشارع .

ومن الصفات المعتبرة قال السبكي (٣) : - لكن لإيقاع الاجتهاد لا لكونه متصفاً به - أن يعرف مواقع الإجماع لا يخرقه بمخالفته ، وخرقه حرام .

قال الشيخ ولي الدين : ولا يشترط حفظها . بل معرفته بأن ما أفتى به ليس مخالفاً للإجماع . إما بأن يعلم موافقته لعالم ، أو بظن أن تلك الواقعة حادثة لم يسبق لأهل الأعصار المتقدمة فيها كلام .

وأن يعرف أسباب النزول فإن الخبرة بها ترشد إلى فهم المراد ، وليس فيه مؤلف مستوعب ، وتفسيرى المسند (٤) كافل لذلك .

(١) الظاهرة - والله أعلم - أنها - روضة الطالبين - للإمام النووي رحمه الله لأن السيوطي رحمه الله كتب حاشية عليها سماها - أزهار الفضة - ، وله - مختصر الروضة - مع زوائد كثيرة تسمى - الغنية - ولم يتم ، وله - العذب المسلسل في تصحيح الخلاف المرسل في الروضة - ، ونظم الروضة وسماه - الخلاصة - كتب منها من الأول إلى الحيز ، ومن الخراج إلى السرقة وشرح هذا النظم وسماه - رفع الخصاصة - . راجع : كشف الظنون ١ / ٩٢٩ .

(٢) هو تقي الدين السبكي رحمه الله .

وانظر : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٨٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو كتاب - الدر المنثور في التفسير بالمأثور - وهو مطبوع .

ويدبغى أن يضم إلى ذلك معرفة أسباب الحديث وهو نوع من أنواعه مهم يعرف به المراد كأسباب النزول . وألف فيه القاضى أبو يعلى الفراء (١) . وهذا معنى قولى - قلت أطلاقاً - أى أطلق معرفة الأسباب لتعم الكتاب والسنة .

وأن يعرف الناسخ ، والمنسوخ كى لا يعمل أو يقتى بمنسوخ . وأن يعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ليحتج بالأول ، وي طرح الثانى .

ويعرف المتواتر من الآحاد ليقدم الأول عند التعارض . ويعرف حال الرواة جرحاً وتعديلاً ليحتج برواية المقبول منهم دون المردود .

ويعرف مراتب الجرح والتعديل ليعرف من يعمل بحديثه فى الحل والتحريم ، ومن يعمل به فى الذنب ، والكراهة .

ويكتفى فى هذا وما قبله بالكتب المصنفة فى ذلك ، والرجوع إلى أئمة هذا الشأن لتعذر التصحيح ، والتضعيف فى هذه الأعصار كما رآه ابن الصلاح وغيره ، أو لتوقفه على معرفة الجرح والتعديل وهما متعذران الآن إلا بواسطة . فالرجوع فيه إلى أئمة الشأن كالبخارى ، ومسلم ، وأحمد ، والدارقطنى وغيرهم أولى .

وفد تبين بذلك أن مرتبة الاجتهاد صعب منالها عزيز إدراكها لكثرة الأمور المشترطة فيها بحيث إن كل أمر منها يصلح لأن يصرف فى تحصيله حتى يصير ملكه دهر طويل ، وعمر مديد إلا من منحه الله ويسر عليه .

(١) أبو يعلى الفراء هو محمد بن الحسين بن خلف الفراء القاضى عالم عصره فى الأصول والفسر ، وأنواع الفنون من أهل بغداد كان شيخاً للحنابلة ، ومن أهم مصنفاته : الأحكام السلطانية ، وأحكام القرآن ، والعدة فى أصول الفقه ، وكتاب الطب وغير ذلك . توفى رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ . راجع : الأعلام ٦ / ٩٩ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤١٧ .

لا تحسب المجد ثمراً أنت آكله ٠٠٠ لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا
ووقع في نسخة من - جمع الجوامع - : ويعرف سير الصحابة .
قال الشيخ جلال الدين (١) : ولا وجه له على قول الأكثر بعد التهم .
وقال الشيخ ولي الدين : ليس المراد بذلك تواريخهم ، وتفصيل وقائعهم بل
أحكامهم وفتاواهم .

قال : ويعنى عنه اشتراط معرفة مسائل الإجماع والخلاف .
ولا يشترط في الاجتهاد معرفة تفاريع الفقه (٢) لأنها نتيجة الاجتهاد فلو
شرطت فيه لزم الدور (٣) .

قال ابن الصلاح : نعم يشترط في المجتهد الذي يتأدى به فرض الكفاية
في الإفتاء ليسهل عليه إدراك أحكام الواقع على قرب من غير تعب كبير ، وإن
لم يشترط في المجتهد المستقل .

وهو معنى قول الغزالي إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسته الفقه فهو
طريق تحصيل الدربة (٤) في هذا الزمان ، ولم (٥) يكن الطريق في زمن
الصحابة رضى الله عنهم ذلك .

ولا يشترط فيه أيضاً معرفة علم الكلام بالأدلة التي يحررها المتكلمون
لإمكان الاستنباط لمن له اعتقاد جازم بدونها .

ولا يشترط أيضاً الذكورة ، ولا الحرية . فقد تكون قوة الاجتهاد
لامرأة وعبد .

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٨٤ .

(٢) قوله - تفاريع الفقه - أى كوجوب النية في الوضوء ، وسنية الوتر وغيرهما .

(٣) قوله - لزم الدور - أى لتوقف كل منهما على الآخر .

(٤) في المخطوط - تحصيله - والمثبت من المستصفي ٢ / ٣٥٣ .

(٥) في المخطوط - وإن لم - والمثبت من المستصفي ٢ / ٣٥٣ .

وفى اشتراط العدالة قولان :

(أصحابهما) : لا يشترط . لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد .

(والثانى) : يشترط . ليعتمد على قوله .

فلا خلاف فى المعنى لأنها شرط لقبول قوله لا لحصول وصف الاجتهاد وذلك أمر متفق عليه . فلذا لم أحك فيه خلافاً فى النظم .

ص : والبحث عن معارض فليقتفى ... واللفظ هل معه قرينة تفى

ش : قال الزركشى (١) والشيخ ولى الدين : من شروط الاجتهاد البحث عن المعارض (٢) .

فبيحث فى العام هل له مخصص ؟ وفى المطلق هل له مقيد ؟ وفى النص هل له ناسخ ؟

وعن اللفظ هل معه قرينة تصرفه عن ظاهره إلى أن يغلب على الظن وجود ذلك فيعمل بمقتضاه أو عدمه فيعمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ ؟ .

قالا : ولا ينافى هذا ما تقدم من جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لأن ذاك فى جواز التمسك بالمجرد عن القرائن ، والكلام هذا فى اشتراط معرفة المعارض بعد بثبوت كونه معارضاً .

وقال الشيخ (٣) جلال الدين : المذكور هنا على سبيل الأولوية ليسلم ما يستنبطه عن تطرق الخدش إليه لو لم يبحث لا على سبيل الوجوب لما تقدم فى العام وغيره .

ص : ودونه مجتهد المذهب من ... يمكن تخريج الوجوه حيث عن

(١) راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٥٧٤ .

(٢) قوله - البحث عن المعارض - أى كالمخصص ، والمقيد ، والناسخ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٨٥ .

على نصوص على إمامه هذا ٠٠ ودونه مجتهد الفقيه وذا
المنهج الذي تمكننا ٠٠ من كونه رجح قولاً وهذا

ش : الأمور المتقدمة شروط في المجتهد المطلق وقد فقد الآن .

قال (١) في - شرح المذهب (٢) - : ومن دهر طويل .

قال : ودونه في الرتبة : مجتهد المذهب وهو المقلد لإمام من الأئمة
المتبوعين المستقل بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول
إمامه وقواعده .

قال (٣) : وشروطه : كونه عالماً بالفقه ، وأصوله ، وأدلة الأحكام تفصيلاً .
بصيراً بمسالك الأقيسة ، والمعاني . تام الارتياض في التخريج ، والاستنباط .
قيماً بالحق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله .

ولا يعزى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل . بأن يخل
بالحديث أو العربية ، ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل
بنصوص الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ، ولا يبحث عن معارض
كفعل المستقل في النصوص .

وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه .

قال (٤) : ثم ظاهر كلام الأصحاب أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض
الكفاية .

وقال ابن (٥) الصلاح : يظهر تأدى الفرض به في الفتوى ، وإن لم يتأد
في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى لأنه قام مقام إمامه المستقبل تفريعاً

(١) قوله - قال - أي النووي رحمه الله .

(٢) راجع : المجموع ١ / ٤٣ .

(٣) أي النووي رحمه الله .

(٤) راجع : المجموع ١ / ٤٣ .

(٥) ما بين القوسين مثبت من - المجموع ١ / ٤٣ - ، وساقط من المخطوط .

على (الصحيح) (١) وهو جواز تقليد الميت .

قال : وقد يستقل المقيد في مسألة > أو باب خاص . انتهى .

ودونه في المرتبة مجتهد الفتيا .

قال في - جمع الجوامع (٢) - : وهو المتجر في مذهبه . المتمكن من

ترجيح قول على آخر .

وقال في - شرح المذهب - : هو من لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه . لكنه فقيه النفس حافظ مذهب إمامه عارف بأدلته قائم بتقريرها بصور ويحرر ، ويقرر ، ويمهد ، ويضيف ، ويرجح لكنه قصر عن أولئك لمقصوره عنهم في حفظ المذهب ، أو الارتياض في الاستنباط ، أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم . وهذه طبقة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة . ولم يذكر في - جمع الجوامع - مرتبة بعد ذلك .

وقد ذكر في - شرح المذهب (٣) - مرتبة رابعة : وهو أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته ، وتحرير أقيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه وتقرير المجتهدين في مذهبه ، وما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفتوى به ، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب .

وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور إذ يبعد - كما قال إمام الحرمين - أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ، ولا هي في معنى المنصوص ، ولا مندرجة تحت ضابط .

وشرطه : كونه فقيه النفس ذا حظ وافر من الفقه . انتهى .

وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيء .

ص : والمرضى تجزى الاجتهاد . . . وجائز وواقع للهادى

ثالثها في الحرب والآراء فقد . . . والرابع الوقف والخطا فقد

وعصره ثالثها بإذنه . . . مصرحاً قليل وكو بضمنه

وقيل نلولة قليل والبعيد . . . وفي الوقوع البعد والوقف مزيد

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٣٨٥/٢ .

(٢) ، (٣) راجع : المجموع ٤٤ / ١ .

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : الأصح جواز تجزئ^(١) الاجتهاد بأن يحصل لإنسان قوة الاجتهاد في بعض الأبواب ، أو المسائل بأن يعلم أدلته باستقراء منه ، أو من مجتهد كامل .

وقيل : لا يجوز لاحتمال أن يكون فيما لا يعلمه من الأدلة معارض لما علمه بخلاف من أحاط بالكل^(٢) .

(الثانية) : الأصح جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لا نص فيه ووقوعه قال تعالى « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض »^(٣) الآية . « عفا الله عنك لم أذنت لهم »^(٤) الآية .

عوتب على استبقاء أسرى بدر بالفداء ، وعلى الإذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة بنوك ، ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى فيكون عن اجتهاد .

وهذا ما عليه الأكثرون^(٥) منهم : الشافعى ، وأحمد رحمهما الله .

(١) هذا القول عزاه الصفى المهندي إلى الأكثرين - نهاية الوصول ٨ / ٣٨٣٢ - وقال ابن البخارى فى - شرح الكوكب ٤ / ٤٧٣ - الاجتهاد يتجزأ عند أصحابنا ، والأكثر . وهو قول الغزالى ، وابن القيم ، وابن حمدان الحنبلى وغيرهم .

راجع : المستصفى ٢ / ٣٥٣ ، وإعلام الموقعين ٤ / ٢١٦ ، وصفة الفتوى ص ٢٤ وكتابنا تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد ، والتلفيق والإفتاء ص ٨٣ - ٨٧ .

(٢) هذا قول بعض الأصوليين .

راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٢٩٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٦٤ ، وإرشاد الفحول ص ٢٥٥ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٤٧٤ .

(٣) آية رقم ٦٧ من سورة الأنفال .

(٤) آية رقم ٤٣ من سورة التوبة .

(٥) راجع : الإحكام ٤ / ١٤٣ ، وبيان المختصر ٣ / ٢٩٣ ، والإبهاج ٣ / ٢٤٦ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٩٤ ، والمسودة ص ٥٠٦ ، ونهاية الوصول ٨ / ٣٧٩٠ .

وقيل : يمتنع له الاجتهاد لقدرته على اليقين بالتلقى من الوحي بأن ينتظره ، والقادر على اليقين في الحكم ليس له الاجتهاد فيه جزمًا (١) .

وردد بأن إنزال الوحي ليس من قدرته .

وقيل : يجوز في الآراء ، والحروب دون غيرهما جمعاً بين الأدلة السابقة .

وقيل : بالوقف (٢) .

حكاه في - المحصول (٣) - عن أكثر المحققين .

وهو من زيادتي .

قال القرافي : ومحل الخلاف في الفتوى دون القضاء فيجوز فيه قطعاً (٤) .

ويشهد له ما في سنن أبي داود عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : أتى رسول الله ﷺ رجلان يختصمان في موارد وأشياء قد درست فقال : إنما أقضي بينكم برأى فيما لم ينزل عليّ فيه (٥) .

(١) هذا القول حكاه البيضاوي ، والصفى الهندي والقرافي عن أبي علي الجبائي ، وابنه أبي هاشم ، وحكاه ابن النجار عن أكثر الأشعرية والمعتزلة ورواية عن أحمد .

راجع : المنهاج بشرح الإسنوي والبذخشي ٣ / ١٩٣ ، ونهاية الوصول ٨ / ٣٧٩٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٤٧٥ .

(٢) هذا القول نسبة الصفى الهندي إلى جمهور من المحققين - نهاية الوصول ٨ / ٣٧٩١ -

(٣) راجع : المحصول ٢ / ٤٨٩ .

(٤) راجع : نفائس الأصول في شرح المحصول ٩ / ٣٨٠٦ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب - في قضاء القاضى إذا أخطأ - .

هذا : ومعنى - درست - عفت ، وأمّحت .

راجع : لسان العرب مادة - درس - .

وعلى الجواز (١) : الصواب أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ (٢) تنزيهاً لمنصب النبوة عن الخطأ فى الاجتهاد .

وقيل : قد يخطئ ولكنه ينبه عليه سريعاً كما فى الآيتين السابقتين .
واختاره ابن الحاجب ، والآمدى ، ونقله عن أكثر أصحابنا الحديث والحنابلة (٣) .

(الثالثة) : الأصح جواز الاجتهاد فى عصره ﷺ ووقوعه لحديث الشيخين أنه ﷺ حكّم سعد بن معاذ رضى الله عنه فى بنى قريظة فقال : يقتل مقاتلهم وتسبى ذريتهم . فقال ﷺ - لقد حكمت عليهم بحكم الله (٤) - .

وذلك ظاهر فى أن حكمه عن اجتهاد .

وقيل : لا يجوز للقدرة على اليقين فى الحكم بتلقيه منه ﷺ .

وقيل : يجوز بإذنه ﷺ صريحاً ، ولا يجوز بدونه .

وقيل : يجوز بإذن صريح بأن سكت عن سأل عنه ، أو وقع منه .

(١) قوله - وعلى الجواز - أى جواز الاجتهاد من النبى ﷺ .

(٢) قوله - الصواب أن اجتهاد ﷺ لا يخطئ - عبارة تاج الدين السبكي فى - جمع الجوامع - وقد قال الشيخ المحلى تعليقاً عليها : «... ولبشاعة هذا القول - قول القائلين بجواز الخطأ - غير المصنف بالصواب ، ١ هـ .

(٣) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٤١ ، والإحكام ٤ / ١٨٧ ، وكتابنا - تبصير النجباء ص ١٣٥ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى باب - مرجع النبى ﷺ من الأحزاب - وفى كتاب الاستئذان باب - قول النبى ﷺ قوموا إلى سيدكم - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الجهاد باب - جواز قتال من نقض العهد - وأخرجه أحمد فى المسند ٣ / ٢٢ ، ٧١ .

وقيل : يجوز للولاة حفظاً لمنصبهم عن الاستنقاص للرعية لهم لو لم
يجزلهم بخلاف غيرهم .

وقيل : يجوز للبعيد عنه ﷺ دون القريب لسهولة مراجعته .

وادعى الأستاذ أبو منصور الإجماع فى الغائب ، وخصّ الخلاف بغيره .
وتبعه الإمام ، والبيضاوى (١) .

لكن المشهور إجراء الخلاف فيه أيضاً .

صرّح به الآمدى ، وغيره .

وهلى المراد الغيبة عن مجلسه ، أو عن بلده ، أو عن مسافة القصر ، أو
مسافة يشقّ معها الارتحال للسؤال عن النص عند كل نازلة ؟ .

قال الشيخ ولى الدين (٢) : لم أر فى ذلك نقلاً وهو محتمل (٤) .
وقيل : لم يقع مع جوازه .

وقيل : وقع الغائب دون الحاضر .

وقيل : بالوقف عن القول بالوقوع وعدمه .
واختاره البيضاوى (٥) .

قال الإمام (٦) : والخوض فى هذه المسألة قليل الفائدة لأنه لا ثمرة له
فى الفقه .

(١) راجع : المنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٣ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) هو الشيخ ولى الدين أبو زرعة .

راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٠٨ .

(٣) قوله - وهو محتمل - أى كل واحد مما ذكر محتمل .

(٤) راجع : المنهاج بشرحى الإسئوى والبدخشى ٣ / ١٩٧ .

(٥) راجع : المحصول ٢ / ٤٩٤ .

« مسألة »

ص : واحد المصيب في أحكام . . . عقلية ومنكر الإسلام
 مخطئ أئمة كافر لم يعتذر . . . وقد رأى الجاحظ ثم العنبري
 لا أئمة في العقلي ثم المنتقى . . . إن يك مسلماً وقيل مطلقاً
 وقيل زاد العنبري كل مصيب . . . وفي التي لا قاطع فيها يصيب
 كل لذي صاحب النعمان . . . والبار والشيخ وباقلاني
 فدان قالوا إن حكم الله . . . تابع ظنه بلا اشتباه
 والأولون ثم أمر لو حكم . . . كان به لو لم يصادفه أئمة
 أصاب لا حكماً ولا انتهاء . . . بل اجتهاداً فيه وابتداءً
 والأكثر من واحد وفيه . . . الله حكم قبله عليه
 أمارة وقيل لا المعتمد . . . كلف أن يصيبه من اجتهاد
 وزن ممن أخطأه لا يأتهم . . . بل أجره لقضاه منحتهم
 وفرد المصيب بالإجماع . . . مع قاطع وقيل بالنزاع
 ونفى اسم مخطئ دو الانتقا . . . وإن يقصر فعليه اتفقاً

ش : الاجتهاد تارة يكون في العقليات وتارة غيرها .

فالأول المصيب فيها واحد .

حكي الآمدى وغيره الإجماع عليه (١) .

وهو من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع كحدوث العالم وثبوت الباري
 وصفاته وبعثة الرسل .

وغيره مخطئ أئمة ، وإن بالغ في النظر سواء كان مدركة عقلياً أو شرعياً

(١) راجع : الإحكام ٤ / ١٥٤ ، ونهاية السؤل ٣ / ٢٠٥ .

كعذاب القبر أما نفاة الإسلام كله أو بعضه في بعثته ﷺ فهم مخطئون آثمون
كافرون غير معذورين .

وقد خرق الإجماع عمرو بن (١) بحر الجاحظ ، وعبيد الله بن الحسن
العنبري (٢) من المعتزلة فقالا إن المجتهد في العقلية لا يأثم وإن كان مخطئاً .
فمنهم من أطلق ذلك عنهما ، ومنهم من قيد به بشرط الإسلام وهو إيق
بهما .

وقال القاضي (٣) في - مختصر التقريب - : إنه أشهر الروايتين عن
العنبري .

وقد تبين ذلك من زيادتي .

وقيل : إن العنبري زاد على نفي الإثم أن كل مجتهد فيها مصيب .
حكاه عنه ابن قتيبة (٤) .

والثاني أعنى غير العقلية نوعان :

(١) عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان المعروف بالجاحظ . له مصنفات كثيرة ، وكان
رأساً في الأدب ، والكلام ، والاعتزال . من آثاره : البيان ، والتبيين ، والحيوان . توفي
سنة ٢٥٥ هـ .

راجع : وفیات الأعيان ٣ / ١٤٠ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٢١ .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن بن حصين العنبري ، ولي قضاء البصرة وكان ثقة
محموداً عاقلاً توفي سنة ١٦٨ هـ .

راجع : ميزان الاعتدال ٣ / ٥ ، وتقريب التهذيب ١ / ٥٣١ .

(٣) هو أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته .

(٤) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديلمي أبو محمد من أئمة الأدب ومن المصنفين
المكثرين ، ولد ببغداد ، وسكن الكوفة ، ثم ولي قضاء الدينور مدة فنسب إليها . من
كتبه : مشكل القرآن ، والعرب وعلومها ، والشعر والشعراء ، والرد على الشعوبية ،
وفضل العرب على العجم . توفي رحمه الله ببغداد سنة ٢٧٦ هـ .
راجع : الأعلام ٤ / ١٣٧ .

ما ليس فيه نص قاطع .

وفيه قولان :

(أحدهما) : أن كل مجتهد فيه مصيب .

وعليه أبو يوسف ، ومحمد صاحباً أبي حنيفة ، وابن سريج مناً ^(١) وهو المراد بالباز فإنه كان يلقب بالباز الأشهب ، والشيخ أبو الحسن الأشعري ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ^(٢) .

ثم قال الأخير أن أئمة الأشعري ، والقاضي أن حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد فما ظنه فهو حكم الله في حقه وحق مقلده .

وقال الثلاثة ^(٣) الأول : إن في كل حادثة أمراً لو حكم الله فيها لم يحكم إلا به .

وقالوا أيضاً فيمن اجتهد ولم يصادف ذلك الحكم إنه أصاب اجتهاداً لا حكماً ^(٤) وابتداء لا انتهاء ^(٥) .

(والقول الثاني) : - وعليه الجمهور - أن المصيب فيها واحد .

(١) قوله - مناً - أي الشافعية وهو عبد الله بن عمر المتوفى سنة ٣٠٦ هـ وقد تقدمت ترجمته .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٨٩ ، والترغيب النافع ٢ / ٢١٠ .

(٣) هم : أبو يوسف ، ومحمد ، وابن سريج رحمهم الله .

(٤) قوله - أصاب اجتهاداً لا حكماً - حيث إنه بذل وسعه ، واللازم في الاجتهاد ليس إلا بذل الوسع لأنه المقدور .

وقوله - لا حكماً - أي لأنه لم يصادف ذلك الشيء الذي لو حكم الله حكماً معيناً لكان به .

(٥) قوله - وابتداء لا انتهاء - حيث إنه بذل وسعه على الوجه المعتبر وهو إنما يبدأ ببذل وسعه ، ثم تارة يؤديه إلى المطلوب ، وتارة لا .

وقوله - لا انتهاء - أي لأن اجتهاده لم ينته إلى مصادفة ذلك الشيء .

قالوا والله تعالى في كل واقعة حكم سابق على اجتهاد المجتهدين .
ثم اختلفوا :

فقال بعضهم : لا دليل عليه وإنما هو كدفين يصادفه من شاء الله .
والصحيح أن عليه أمانة أى دليلاً ظنياً .

وبه قال الأئمة الأربعة ، وأكثر الفقهاء ، وكثير من المتكلمين (١) .

وعلى هذا فقال بعضهم لم يكلف المجتهد بإصابته لحفائه وغموضه .
والأصح أنه مكلف بإصابته لإمكانها .

وعلى هذا فقال بعضهم يأنم المخطئ لعدم إصابته المكلف بها .

والأصح لا يأنم لبذله وسعه في طلبه . بل يؤجر لقوله ﷺ - إذا اجتهد
الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر (٢) .

لكن هل يؤجر المخطئ على القصد للصواب ، والاجتهاد ، أو على
القصد فقط ؟ .

فيه وجهان لأصحابنا :

صحح الثاني المزني . إذ لا يؤجر على نفس الخطأ .

وقد أشرت إلى ذلك بقولي من زيادتي - لقصده - .

النوع الثاني (٣) : ما فيه قاطع من نص أو إجماع .

(١) راجع : المعتمد ٢ / ٣٨٠ ، والتبصرة ص ٤٩٨ ، والمحصول ٢ / ٥٠٣ ، والبحر المحيط

٦ / ٢٤١ ، والإبهاج ٣ / ٢٥٩ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام باب - أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو وأخطأ - .

وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية باب - بيان أجر الحاكم إذا اجتهد - .

(٣) النوع الأول هو ما ليس فيه نص قاطع ، وكلا النوعين مندرج تحت غير العقلات .

والمصيب فيه واحد بالاتفاق (١) ، وإن دَقَّ مَسَّكَ ذلك القاطع .

وقيل على الخلاف في النوع الأول (٢) .

وهو غريب .

فإن أخطأ من غير تقصير في الاجتهاد لم يَأْثُمَ في الأصح (٣) لما تقدم .

والقول بالإثم هنا أقوى منه في النوع الأول .

فإن قصر أثم بالاتفاق لتركه ما يجب عليه من بذل الوسع .

« مسألة »

ص : لا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالاجْتِهَادِ . . . قَطْعاً فَإِنْ خَالَفَ نَصّاً بَادِ
أَوْ ظَاهِراً وَلَوْ بِاسْتِثْنَاءٍ . . . أَوْ حُكْمٍ بِغَيْرِ رَأْيِهِ يَفِي
أَوْ بِخِلَافِ نَصٍّ مِنْ قَلْدِهِ . . . يُنْقَضُ وَإِنْ يَنْكَحُ وَمَا أَشْهَدُهُ
ثُمَّ تَغْيِيراً اجْتِهَاداً مِنْهُ أَوْ . . . إِمَامِهِ فِي حَظَرِهَا خُلِفَ حُكْوَا
وَمَنْ تَغْيِيراً اجْتِهَادَهُ وَجَبَ . . . إِعْلَامُ مُسْتَفْتٍ بِهِ كَيْمَا وَهَبَ
وَالْفِعْلُ لَا يُنْقَضُ وَلَا يَضْمَنُ مَا . . . يَتْلَفُ فَإِنْ لَقِطَ قَطْعاً فَالزِمَا

ش : المسائل الاجتهادية لا يجوز نقض (٤) الحكم فيها لا من الحاكم نفسه إذا
تغير اجتهاده ولا من غيره وفاقاً .

(١) قوله - والمصيب فيه واحد بالاتفاق - وهو من وافق ذلك القاطع .

(٢) قوله - على الخلاف في النوع الأول - أى الذى ليس فيه نص قاطع .

(٣) عبر بالأصح هنا لقوة القول المقابل لهذا القول .

(٤) هناك فرق بين تغير الاجتهاد ، ونقضه : فالتغير أمر نظرى لتقرير مبدأ العدول عن
الاجتهاد السابق .

أما نقض الاجتهاد فمجاله الحياة العملية ، والإفتاء ، وفض المنازعات وغيرها .

حكى ابن الصباغ (١) عليه إجماع الصحابة لأنه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم ابداً . إذا لو جاز نقضه لجاز نقض النقض وهكذا (٢) .

لكن يعمل بالاجتهاد الثاني فيما عدا الأحكام المبنية على الاجتهاد الأول .
نعم إن تبين أنه خالف (٣) نصاً من كتاب أو سنة ، أو إجماعاً ، أو ظاهراً جلياً ولو قياساً نقض (٤) .

قال المارودي (٥) : ومحل ذلك أن يكون النص المخالف موجوداً قبل الاجتهاد . فإن حدث بعده - وهذا إنما يتصور في عصره - لم ينقض ما مضى . قلت يتصور بعد عصره بأن يعقد الإجماع بعد الاختلاف على القول بجوازه .

واستثنى من المسائل الاجتهادية صورتان ينقصن فيهما الحكم .

(الأولى) : أن يحكم المجتهد بخلاف اجتهاد نفسه بأن يقلد غيره فإنه ينقض لامتناعه تقليده فيما هو مجتهد فيه .

(الثانية) : أن يحكم المقلد بخلاف نص إمامه لأنه في حقه لالتزامه تقليده كنص الشارع في حق المجتهد .

وفي هذه المسألة فوائد ونفائس أوردتها في - الأشباه والنظائر (٦) - .

(١) ابن الصباغ : اسمه : عبد السيد بن محمد شافعي المذهب . تقدمت ترجمته .

(٢) فتفوق مصلحة الحاكم من فصل الخصومات .

(٣) قوله - خالف - أي الحكم .

(٤) قوله - نقض - أي الحكم لمخالفته للدليل المذكور .

(٥) هو : علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن المارودي ، أقضى قضاء عصره له تصانيف كثيرة منها : الحاوي ، والأحكام السلطانية ، وأعلام النبوة . توفي رحمه الله سنة ٤٥٠ هـ .

راجع : الأعلام ٤ / ٣٢٧ .

(٦) راجع : الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ص ١٠١ .

ومن الفروع المخرجة على هذا الأصل :
من نكح بغير إسهاد ، أو بغير ولي لا اعتقاده صحته باجتهاد أو تقليد ، ثم
تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده فهل تحرم عليه ويلزمه مفارقتها ؟ .

المختار عند ابن الحاجب : نعم (١) .
وصححه في - جمع الجوامع (٢) - لظنه الآن البطلان .
وهذا ما حكاه الرافعي عن الغزالي ، لم ينقل غيره .
وقيل : إن اتصل به حكم فلا ، وإلا حرمت .
وجزم به البيضاوي ، والهندي (٣) .
وفي المسألة كلام آخر أورده في - الأشباه والنظائر (٤) - .
ومن أفنى بشيء ثم تغير اجتهاده لزمه إعلام المستفتي بذلك ليكيف عن
العمل بما أفناه إن لم يكن عمل .
فإن كان عمل لم ينقض لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كما تقدم .
فإن عمل بفتواه في إتلاف مال ، قم بان خطأه فإن لم يخالف قاطعاً لم
يضمن لأنه معذور وإن خالف قاطعاً ضمن لتقصيره .
والكلام في المجتهد فلا يحتاج إلى تقييده بمن هو أهل للفتوى كما نقله
النووي (٥) عن الأستاذ أبي أسحق . فإن من ليس أهلاً لها لا ضمان عليه
لتقصير المستفتي .

-
- (١) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .
(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩١ .
(٣) راجع : نهاية السؤل ٣ / ٢٠٩ ، ونهاية الوصول ٨ / ٣٨٨٠ .
(٤) راجع : الأشباه والنظائر ص ١٠٢ .
(٥) راجع : المجموع ١ / ٤٥ .

وقال النووي في المجتهد (١) : ينبغي أن يخرج على قولي الغرور (٢) ،
أو يقطع بعدم الضمان مطلقاً إذا لم يوجد منه إتلاف ، ولا إلجاء إليه بإلزام
أى حكم .

ص : يجوز أن يقال للنبي ... أحكم بما تشاء أو صفى
فهو صواب ويكون مدركاً ... شرعاً وتفويضاً يسمى ذاك
نالتها المنع لعالم ولم ... يقع على الأقوى وموسى قد جزم
نضير هذا الخلف في أصل شهر ... تعليق أمر باختيار من أمر

ش : سند الحكم الشرعى أمور :

(أحدها) : التبليغ عن الله تعالى . وهذا يختص بالأصل .

(الثانى) : المستفاد من الاجتهاد . وهذا وظيفة علماء الأمة ، وفي جوازه
للنبي ﷺ خلاف سبق .

(الثالث) : المستفاد من التفويض بأن يقال لنبي أو مجتهد احكم بما تشاء فما
حكمت به فهو صواب موافق لحكمى .

(١) راجع : المجموع ١ / ٤٥ .

(٢) عبارة المجموع : وينبغي أن يخرج الضمان على قولي الغرور المعروفين في بابي
الغضب ، والنكاح وغيرهما ١٠ هـ .

هذا : الغرور : سكون النفس إلى ما يوافق الهوى ، ويميل إليه الطبع (التعريفات
للجرجاني ص ١٦١) .

والمقصود بقولي الغرور : هو أنه إذا اجتمع السبب أو الغرور ، والمباشرة قدمت المباشرة .
هذا قول ، وقيل : يقدم الغرور أو السبب وهو القول الثانى وعليه فالمفتى هنا : هل
يضمن أولاً يضمن إذا أتلّف المستغنى شيئاً بموجب فتواه ، فتخرج على أحد القولين
السابقين .

راجع : هامش تشنيف المسامع ٤ / ٥٩٧ للأخوين الكرّيمين د/ عبد الله ربيع ، ود/
سيد عبد العزيز .

والأكثرون (١) على جوازه . إذ لا مانع منه ، وبصير قوله من جملة المدارك الشرعية .

وقيل : بالمنع .

وقيل : بالجواز للنبي دون العالم لأن رتبته لا تبلغ ذلك (٢) .

واختاره ابن السمعاني (٣) .

وتردد الشافعي في ذلك .

واختلف في محلّ تردده .

فقال الإمام (٤) في الجواز .

وقال الجمهور في الوقوع مع جزمه بالجواز .

وعلى الجواز : المختار أنه لم يقع .

وجزم موسى (٥) بن عمران من المعتزلة بوقوعه (٦) واستند إلى حديث الصحيحين :- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (٧) . -
أى لأوجبه عليهم .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩١ ، وتشنيف المسامع ٤ / ٥٩٨ ، والترياق النافع ٢ / ٢١٤ .

(٢) هو أحد قولي أبي على الجبائي كما في - تشنيف المسامع ٤ / ٥٩٨ -

(٣) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٣٣٧ .

(٤) راجع : المحصول ٢ / ٥٦٦ .

(٥) موسى بن عمران من المعتزلة وهو واسع العلم في الكلام والفنّيّا وكان يقول بالإجاء وله مذهب في الفنّيّا قد حكاه الجاحظ .

هذا وبعض الكتب تذكر أن اسمه - موسى -

(٦) راجع : المحصول في ٢ / ٥٦٦ ، والإحكام ٤ / ١٨١ -

(٧) أخرجه البخارى في كتاب الجمعة باب - السواك يوم الجمعة - .

والى حديث مسلم ﴿ يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا - فقال رجل أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً . فقال لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم - ﴾ (١) .

وأجيب بأن ذلك لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خيراً فيه أى فى إيجاب السواك وعدمه ، تكرير الحج وعدمه ، أو يكون ذلك المقول بوحى لا من تلقاء نفسه .

ونظير هذه المسألة مسألة تعليق الأمر باختيار المأمور .

وفى جوازه خلاف .

قيل : لا يجوز لما فى ذلك من التضاد إذ الأمر يقتضى الجزم بالفعل والتخيير مناف له .

وقيل : يجوز .

قال الشيخ (٢) جلال الدين : وهو الظاهر ، والتخيير قرينة على أن الطلب غير جازم ، وقد روى البخارى أنه ﷺ قال : - صلوا قبل المغرب - قال فى الثالثة - لمن شاء (٣) - .

وهذه المسألة المذكورة هنا استطراداً ومحلها مبحث الأمر .

= وأخرجه مسلم فى كتاب الطهارة باب - السواك - .

وأخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة باب - ما جاء فى السواك - .

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة باب - السواك - .

وأخرجه أحمد فى المسند ٢ / ٢٤٥ .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الحج باب - فرض الحج مرة فى العمر - .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٩٢ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الكسوف باب - الصلاة قبل المغرب - .

ص : الحدُّ للتقليد أخذُ القولِ منْ . . . حيثُ دليلُه عليه ما زُكِنَ
ولَازِمٌ لغيرِ ذى اجتِهَاد . . . وقيلَ إنَّ بَانَ انتَقَا الفسادَ
وقيلَ ما لعالمٍ إن قلَّدا . . . ولو يكونُ لم يَصِرْ مجتهداً
قبلَ ولا العاميُّ والمجتهدُ . . . إن يجتهدَ وظنَّ لا يقلدُ
كذلكَ إن لم يجتهدْ على الأصحَّ . . . ثالِثُها الجوازُ للقاضى وضَحَّ
وقيلَ للضيقِ وقيلَ إن يرى . . . أعلى وقيلَ فى الذى له جرى

شئ : التقليد : أخذُ قولِ الغيرِ من غيرِ معرفةٍ دليله (١) .

والمراد بأخذ القول : تلقيه بالاعتقاد عمل به أم لا .

وخرج به أخذ غير القول من الفعل ، والتقريب عليه فليس بتقليد .

وبما بعده (٢) أخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهد وافق اجتهد القائل .

ثم الناس مجتهد وغيره .

فغير المجتهد يلزمه التقليد مطلقاً عامياً كان أو عالماً لقوله تعالى « فاسألوا

أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » (٣) .

وقيل : إن كان عالماً لم يبلغ رتبة الاجتهاد إذا اشترط فيه أن يتبين له

صحة اجتهاد من يقلده بأن يتبين مستنده ليسلم من لزوم اتباعه فى الخطأ .

وقيل : لا يجوز التقليد لعالم وإن لم يبلغ رتبة الاجتهاد لأن له صلاحية

أخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي .

(١) راجع : الإحكام ٤ / ١٩٢ ، ومنتهى السؤل ، والأمل فى علمى الأصول والجدل ص

٢١٨ ، والمختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦٦ ، وروضة الناظر بشرح نزهة

الخطا ٢ / ٤٥٠ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٥٢٩ ، وتبصير النجباء للمحقق ص ١٦٥ .

(٢) قوله - وبما بعده - أى وخرج بما بعده ، والضمير فى - بعده - يعود على - أخذ قول - ،

والمراد بما بعده - من غير معرفة دليله - .

(٣) آية رقم ٤٣ من سورة النحل ، ورقم ٧ من سورة الأنبياء .

وقيل : لا يجوز التقليد للعامة أيضا .

وعليه معتزلة بغداد .

فأوجبوا عليه الوقوف على طريق الحكم وقالوا إنما يرجع إلى العالم لتنبيهه على أصولها .

وحكاية هذا القول من زيادتي .

وحكى فى - جمع الجوامع ^(١) - عن الأستاذ ^(٢) منع التقليد فى - القواطع ^(٣) - وحذفته لأنه سيأتى فى أول - أصول الدين - ^(٤) .

وأما المجتهد فإن اجتهد وظن الحكم وجب عليه العمل بما ظنه ، وحرّم عليه التقليد بالاتفاق ، وإن لم يكن قد اجتهد ففيه أقوال ^(٥) :

(أحدها) : المنع أيضاً لقدرته على الاجتهاد الذى هو أصل للتقليد ، ولا يجوز العدول عن الأصل مع القدرة عليه إلى بدله كما فى الوضوء ، والتيمم .

وهذا الأصح وقول الأكثرين .

(والثانى) : الجواز لعدم علمه به الآن .

(والثالث) : الجواز للقاضى لحاجته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاؤه بخلاف غيره .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٣ .

(٢) هو أبو إسحق الإسفرايينى ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) المراد بالقواطع : العقائد .

(٤) سيتحدث الشيخ قريبا عن العقائد ، والتصوف .

(٥) راجع : المستصفى ٢ / ٣٨٤ ، والمحصل ٢ / ٥٣٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٤٣

ومعراج المنهاج ٢ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، والتمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب ٤ / ٤٠٨ ،

وتشنيف المسامع ٤ / ٦٠٥ ، والترىاق النافع ٢ / ٢١٦ ، والوجيز فى أصول الفقه

للكراماستى ص ٢١٥ ، وتيسير التحرير ٤ / ٢٢٧ .

(والرابع) : الجواز عند ضيق الوقت بأن يخشى الفوات لو اشتغل بالاجتهاد بخلاف ما إذا لم يضق .

وعليه ابن سريج (١) .

(والخامس) : يجوز له تقليد أعلم منه لرجحانه عليه بخلاف المساوى والأدنى .

وعليه محمد بن الحسن (٢) .

(والسادس) : يجوز له فيما يخصه دون ما يفتى به غيره .

« مسألة »

ص : إن يتكرر حادثٌ وقد طرأ ... ما يقتضى الوقوع أو ما ذكرنا
دليله الأول جدد النظر ... سيما على المشهور دون من ذكر
وهكذا إعادة المستفتى ... سؤاله ولو تباع ميت

ش : إذا تكررت الحادثة للمجتهد فهل يلزمه تجديد الاجتهاد لها ؟
له أحوال :

(أحدها) : أن يتجدد ما يقتضى رجوعه ، ولا يكون ذاكراً للدليل الأول

(١) فقيه شافعي تقدمت ترجمته .

(٢) محمد بن الحسن الشيباني فقيه حنفي صاحب أبي حنفيه له كتب تشهد له بالعلم ، والفضل منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والسير الكبير والسير الصغير . توفي رحمه الله بالري سنة ١٨٩ هـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة في اليوم الذي مات فيه الكسائي فقال الرشيد : دفن الفقه ، والعربية بالري .
راجع : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ١٥٩ .

فيجب إعادة الاجتهاد إذ لو أخذ بالأول^(١) لكان أخذاً لشيء من غير دليل يدل عليه ، والدليل الأول لعدم تذكره لا ثقة ببقاء الظن به .

وحكى الأصوليون قولاً في هذه الحالة (هو)^(٢) عدم الوجوب لأن الغالب على الظن قوة ما كان قد تمسك به .

وحكاية هذا القول من زيادتي .

وادعى في - جمع الجوامع^(٣) - القطع هنا اعتماداً على كلام الفقهاء .

(الثاني) : أن لا يتجدد ما يقتضى الرجوع لكن لا يكون ذاكراً للدليل الأول فيلزمه أيضاً إعادة الاجتهاد لما تقدم .

والخلاف هنا أقوى منه هناك .

(الثالث) : أن يكون ذاكراً للدليل الأول فلا يلزمه التجديد قطعاً إذ لا حاجة إليه .

وكذلك المستفتى إذا تكررت له الحادثة يلزمه إعادة السؤال سواء أفتاه مجتهد أو مقلد حي أو ميت إذ لا ثقة ببقاء من أفتاه على قوله لاحتمال مخالفته له باطلاعه على مخالفته في دليل إن كان مجتهداً أو نص لإمامه إن كان مقلداً .

(١) قوله - بالأول - أى بالاجتهاد الأول .

(٢) ما بين القوسين زيادة من عندى ليستقيم المعنى .

وانظر : القريباق النافع ٢ / ٢١٧ .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٤ .

« مسألة »

ص : نألها المختار في المفضل جاز . . . تقليده إن يعتقد ساوى وماز
بالبحث عن أرجحهم لا يلزم . . . أو يعتقد رجحان فرد منهم
فلينعين والذي علماً رجح . . . فوق الذي في ورع على الأصح

ش : في تقليد المفضل من المجتهدين أقوال :

(أحدها) : وهو المشهور ، ورجحه ابن الحاجب ^(١) . : يجوز لوقوعه في
زمن الصحابة وغيرهم مشتهراً متكرراً من غير إنكار ^(٢) .

(والثاني) : لا . لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق
المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح
من الأقوال ، والراجح منها قول الفاضل ، ويعرفه العامى بالتسامع
وغیره .

وعلى هذا القول أخذ ابن سريج ، والقاضى حسين ^(٣) .

(والثالث) : واختاره فى - جمع الجوامع ^(٤) . : يجوز لمن يعتقده فاضلاً أو
مساوياً لغيره بخلاف من يعتقده مفضولاً .

(١) راجع : المختصر بشرح العضد ٢ / ٣٠٩ ، وشرح الكوكب المنير ٤ / ٥٧١ .
وهو قول القاضى أبى يعلى ، وأبى الخطاب ، وابن قدامة وقاله الحنفية والمالكية وأكثر
الشافعية .

(٢) حيث كانوا يسألون آحاد الصحابة مع وجود أفاضلهم .

(٣) وهو قول الإمام أحمد رضى الله عنه كما فى الترياق النافع ٢ / ٢١٨ .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٥ .

وعلى هذا والأول لا يجب البحث عن الأرجح من المجتهدين لعدم تعيينه ، وعلى الثاني يجب .

فإن اعتقد العامى رجحان واحد منهم تعين ، ولم يجز تقليد غيره ، وإن لم يوجب البحث عن الأعم .

كذا حكاه الرافعى عن الغزالى (١) .

قال النووى (٢) : وهذا وإن كان ظاهراً ففيه نظر لما ذكرناه من سؤال آحاد الصحابة مع وجود أفاضلهم .

فإن تعارض مجتهدان أحدهما أرجح فى العلم ، والآخر أرجح فى الورع فالأصح تقديم الأعم لأن لزيادة العلم تأثيراً فى الاجتهاد بخلاف زيادة الورع .

وقيل : عكسه لأن لزيادة الورع تأثيراً فى التثبت فى الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم .

قال الشيخ جلال الدين (٣) : ويحتمل التساوى لأن لكل مرجحاً .

وكذا قال الشيخ ولى الدين (٤) يحتمل التخيير بينهما .

ص : وَقَدْ مَيِّتَ فِي الْقَوَى ٠٠ ثَلَاثُهَا بِشَرْطِ فَقْدِ الْحَيِّ

ش : فى تقليد الميت أقوال :

(أحدها) : يجوز مطلقاً .

وعليه الجمهور (٥) . قال الشافعى : المذاهب لا تموت بموت أربابها .

(١) ، (٢) راجع : روضة الطالبين للإمام النووى ١١ / ١٠٤ .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٩٦ .

(٤) هو ولى الدين أبوزرعة ، وقد تقدمت ترجمته .

(٥) راجع : شرح الكوكب المنير ٤ / ٥١٣ ، والترياق النافع ٢ / ٢١٩ ، وتبصير النجباء

للمحقق ص ٢٥٣ .

(والثاني) : المنع مطلقا .

عزاه الغزالي^(١) لإجماع الأصوليين ، واختاره الإمام الرازي قال^(٢) :
لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف .
قال : وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت أربابها لاستفادة
طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ، وكيفيه بناء بعضها
على بعض ، ولمعرفة المتفق عليه من المختلف فيه .
وعورض بحجية الإجماع بعد موت المجمعين .

(والثالث) : يجوز إن فقد مجتهد حيّاً للحاجة ، ولا يجوز مع وجوده .

قال ابن السبكي^(٣) : وينبغي حمل إطلاق المنع عليه ، وإلا فكيف
يترك الناس هملاً لو أطلق المنع مع فقد حيٍّ ؟ .
وحكى في - جمع الجوامع^(٤) - قولاً رابعاً عن الصفي الهندي :
إنه إن كان الناقل لقول الميت مجتهداً في ذلك المذهب جاز تقليده
والأفلا^(٥) .

وقد قال هو في غيره إن هذا القول في غير محلّ النزاع لأن
الكلام فيما إذا ثبت أنه مذهب الميت .

فإن كان الناقل بحيث لا يوثق بنقله فهماً ، وإن وثق به نقلاً تطرق
عدم الوثوق لفهمه إلى عدم الوثوق بنقله ، وصار عدم قبوله لعدم
صحة المذهب عن المنقول عنه لأن الميت لا يقلد . انتهى .
فلذلك أسقطته .

(١) راجع : المنحول ص ٤٨٠ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٥٢٦ .

(٣) ، (٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٦ .

(٥) راجع : نهاية الوصول ٨ / ٣٨٨٤ ، والفائق في أصول الفقه ٥ / ٨٧ .

ص : وَجُوزَ اسْتِفْتَاءُ مَنْ قَدْ عُرِفَ . . . أَهْلًا لَهُ أَوْ ظَنَّ حَيْثُ لَا خَفَا
بشهرة بالعلم والعدالة . . . أَوْ انْتَصَابِهِ وَالِاسْتِفْتَاءَ لَهُ
وَلَوْ يَكُونُ قَاضِيًا وَقِيلَ لَا . . . ذَا فِي الْمَعَامَلَاتِ لَا مِنْ جَهْلًا
وَحْتَمُ بَحْثُ عِلْمِهِ وَالِاِكْتِفَاءُ . . . بِالسِّرِّ وَالْوَاحِدُ فِي ذَا الْمُقْتَضَى
وَجَازَ عَنْ مَأْخِذِهِ إِنْ يَسْأَلُ . . . مُتَرَشِّدًا وَلْيَدَّ إِنْ كَانَ جَلَى

ش : يجوز استفتاء من عرف بأهلية الإفتاء بأشتهاره بالعلم ، والعدالة ، أو ظن
أهلاً له بانتصابه للإفتاء مع استفتاء الناس له ، وتعظيمهم إيّاه بالعلم .
ولا فرق بين القاضى وغيره .

وقيل : إنما يفتى القاضى فى العبادات دون المعاملات لاستغنائه بقضائه
فيها عن الإفتاء .

وعن القاضى شريح (١) : أنا أقضى ، ولا أفتى (٢) .

ولا يجوز استفتاء من جهل أمره فى العلم ، أو العدالة لأن الأصل عدمهما .
ويجب البحث عن علمه بأن يسأل الناس عنه .
وقيل : يكفى الاستفاضة بينهم .

ولا يجب البحث عن عدالته اكتفاء بالظاهر فيها .

وقيل : لا بد من البحث عنها .

(١) هو شريح بن الحارث بن قيس الكندى أبوأمية من أشهر القضاة الفقهاء فى صدر
الإسلام . أصله من اليمن ، ولى قضاء الكوفة فى زمن عمر ، وعثمان ، وعلى ،
ومعاوية ، واستعفى فى أيام الحجاج فأعفاه سنة ٧٧ هـ ، وكان ثقة فى الحديث مأموناً
فى القضاء له باع فى الأدب ، والشعر ، وعمر طويلاً ومات بالكوفة سنة ٧٨ هـ .

راجع : الأعلام ٣ / ١٦١ .

(٢) راجع : المجموع ١ / ٤٢ .

والفرق بين العلم ، والعدالة حيث صحح وجوب البحث في العلم دونها أن العلم ليس غالباً في الناس بل هو قليل ، وعلى خلاف الأصل ، والغالب من حال العلماء العدالة والفسق خلاف الأصل .

قال النووي (١) : والوجهان في البحث عن العدالة في المستور وهو الذي ظاهره العدالة ، ولم يختبر باطنه .

أما المجهول أصلاً فتقدم أنه لا يجوز استفتاءه وفقاً .

وحيث وجب البحث فهل يكفي خبر الواحد كعدل ، وعدلين ، أو لأبد من عدد التواتر ؟ .

احتمالان للغزالي (٢) :

أصحهما الأول .

وقال الشيخ أبو إسحق (٣) : يقبل في أهليته خبر عدل .

قال النووي (٤) : وهو محمول على من عنده معرفة يميز بها الأهل من

غيره .

ولا يعتمد في ذلك خبر آحاد العامة لكثرة ما يتطرق إليه من التلبيس في

ذلك .

وللمستفتي سؤال العالم عن مأخذه (٥) فيما أفتاه به استرشاداً لا تعنتاً (٦) ،

وعلى العالم بيانه له إن كان جلياً . فإن كان بحيث يقصر عنه فهمه فلا صوتاً

لنفسه عن التعب فيما لا يفيد ، ويعتذر له بخفاء المدرك عليه .

(١) راجع : الروضة ١١ / ١٠٣ .

(٢) راجع : الروضة ١١ / ١٠٣ .

(٣) راجع : اللع ص ٧٨ ، والمجموع ١ / ٥٤ .

(٤) راجع : المجموع ١ / ٥٤ .

(٥) قوله - عن مأخذه - أي دليله الذي استند إليه في فتواه .

(٦) قوله - استرشاداً لا تعنتاً - أي طلباً لإرشاد نفسه بأن تدعن للقبول ببيان المأخذ لا تعنتاً .

« مسألة »

ص : يجوز للمجتهد المقيّد . . . بالمذهب الإفتاء في المعتمد
ثالثها لفقده والرابع . . . جاز لمن قلّد وهو الواقع
والمنع للعمامى مطلقاً ولو . . . دليلها نص على الأقوى رأوا

ش : تقدم أن المجتهد مطلق ، ومقيّد بالمذهب وهو نوعان :

أعلاهما : القادر على التفرع كأصحاب الوجوه .

ودونه : القادر على الترجيح دون التفرع ، والتخريج .

فأما المطلق فلا كلام في إفتائه .

وأما المقيّد بنوعيه ففيه أقوال :

(أحدها) : وهو الأصح - أنه يجوز له الإفتاء بمذهب إمامه لوقوع ذلك في
الأعصار متكرراً شائعاً من غير إنكار .

قال في - شرح المذهب (١) - : هذا هو الصحيح الذي عليه العمل
وإليه المفزع من مدد طويلة .

(والثاني) : لا يجوز لانتفاء وصف الاجتهاد عنه وإنما يجوز الإفتاء
للمجتهد .

(والثالث) : يجوز عند عدم المجتهد المطلق الحاجة إليه لا مع وجوده .

وأما المقلد الذي لم يصل إلى درجة واحد من المذكورين ففيه
قولان :

(١) راجع : المجموع ١ / ٤٣ .

أحدهما : ليس له الإفتاء .

وظاهر كلام - جمع الجوامع (١) - ترجيحه .

والثاني : له (٢) . وهو الواقع في الأعصار المتأخرة ، وهو الصحيح إذا كان على الصفة التي قدمناها في - شرح المذهب - من حفظ المذهب ، والإقتصار على المنقول .

وما في معناه قال ابن الصلاح (٣) : وقول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله من عند نفسه بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده . قال : فعلى هذا من هم بهذه الصفة ليسوا مفتين حقيقة ولكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم وسبيلهم أن يقولوا مثلاً مذهب الشافعي كذا أو نحو هذا .

ومن ترك منهم الإضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به ، ولا بأس بذلك .

ثم نبهت من زيادتي على العامي إذا عرف حكم حادثة مع دليلها : هل له الإفتاء بها . وفيه أقوال :

أصحها ، المنع .

والثاني : الجواز .

والثالث : يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنة وإلا فلا .

ذكر ذلك في - شرح المذهب (٤) - .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٧ .

(٢) قوله - له - أي للمقلد الإفتاء .

(٣) راجع : المجموع ١ / ٤٥ .

(٤) راجع : المجموع ١ / ٤٥ .

ص : جَازَ خَلْوُ الْعَصْرِ عَنْ مَجْتَهِدٍ . . . ومطلقاً يمنعُ قُومُ أَحْمَدَ
وابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَا إِنْ أَتَتْ . . . أَشْرَاطُهَا وَالْمَرْتَضَى لَمْ يَثْبِتْ

ش : هل يجوز خلو الزمان عن مجتهد مطلق أو مقيد ؟ .

فيه أقوال :

(أحدها) : نعم . وعليه الأكثرون (١) .

(والثاني) : لا . وعليه الحنابلة (٢) .

(والثالث) : قال ابن دقيق العيد (٣) : لا يجوز ما لم تأت أشراط الساعة

الكبرى كطلوع الشمس من مغربها ، فإذا أتت جاز الخلو عنه .

وعلى الجواز المختار أنه لم يثبت وقوعه (٤) .

وقيل : يقع (٥) .

دليل عدم الوقوع حديث الصحيحين : « لا تزال طائفة من أمتي

ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله (٦) ، أي الساعة .

قال البخاري وغيره : هم أهل العلم (٧) .

(١) راجع : المحصول ٢ / ٥٢٧ ، والإحكام ٤ / ٢٠٢ والمختصر بشرح العضد ٢ / ٣٠٧
والتقرير والتحبير ٣ / ٣٣٩ ، وتيسير التحرير ٤ / ٢٤٠ ، والمصقول في علم الأصول
ص ١٥٨ .

(٢) راجع : شرح الكوكب المنير ٤ / ٥٦٤ ، ونهاية الوصول ٨ / ٣٨٨٧ .

(٣) راجع : البحر المحيط ٦ / ٢٠٨ .

(٤) ، (٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام باب - قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرين على الحق - .

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب - نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا
محمد ﷺ .

(٧) راجع : صحيح البخاري بحاشية السندی ٤ / ٢٦٣ .

ودليل الوقوع حديث الصحيحين : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا (١) » .

وحديث البخارى : « إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ، ويثبت الجهل (٢) » .

والمراد برفع العلم : قبض أهله (٣) .

قال الشيخ مجد الدين والد ابن دقيق العيد فى كتابه - تلقيح الأفهام - : عزَّ المجتهد فى هذه الأعصار وليس ذلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد بل لإعراض الناس فى اشتغالهم عن الطريق المفضية إلى ذلك .

قلت : قد تيسر لنا بحمد الله كل آلات الاجتهاد إلا معرفة الإجماع والخلاف فليس من شروط الاجتهاد أصعب منه ، ويعيد أن يحصل لأحد فى هذه الأزمان .

ص : إذا بقول مفتى العامى عمل . . . ليس له الرجوع إجماعاً نقل
وقيل بالإفتاء يلزم العمل . . . وقيل بالشروع قيل أو حصل
منه التزام ورأى السمعاني . . . إن مالت النفس للاطمئنان

(١) أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب - كيف يقبض العلم - .

وأخرجه مسلم فى العلم باب - رفع العلم وقبضه - .

وأخرجه الترمذى فى العلم باب - ما جاء فى ذهاب العلم - .

وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - اجتناب الرأى والقياس - .

وأخرجه أحمد فى المسند ٢ / ١٦٢ ، ١٩٠ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب - رفع العلم وظهور الجهل - .

(٣) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٣٩٩ .

وابن الصلاح والنووي إن فقد . . . سواه والتخيير جواز إن وجد
وصحح الجواز في حكم سواه . . . والالتزام بمعيّن رآه
أرجح أو مساوياً وإن له . . . خروجه عنه ولو في مسألة
ثالثها لا البعض والتبع . . . لرخص على الصحيح يمنع

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : إذا وقعت للعامي حادثة ، واستفتى فيها مجتهداً ، وعمل بفتواه
فليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في مثل تلك الحادثة
بالإجماع كما نقله ابن الحاجب (١) وغيره ، وصرحت به من
زيادتي لأنه قد التزم ذلك القول بالعمل به .

فإن لم يعمل فله الرجوع فيها إلى غيره .

وقيل : لا ، ويلزمه العمل بفتواه بمجرد الإفتاء .

وقيل : يلزمه إن شرع في العمل بخلاف ما إذا لم يشرع .

وقيل : لا يلزمه العمل به إلا بالتزامه .

وقيل : يلزمه العمل إن وقع في نفسه صحة ذلك والأفلا .

واختاره ابن السمعاني (٢) .

وقال ابن الصلاح (٣) : الذي تقتضيه القواعد أنه إن لم يجد سواه
تعيّن عليه الأخذ بفتواه ، وإن لم يلتزمه ، ولا سكنت نفسه إلى
صحته ، وإن وجد سواه تخير بينهما .

وصححه النووي (٤) كما نقلته عنه من زيادتي .

(١) راجع : بيان المختصر ٣ / ٣٦٩ .

(٢) راجع : قواطع الأدلة ٢ / ٣٥٨ .

(٣) ، (٤) راجع : المجموع ١ / ٥٦ .

وأما رجوعه إلى غيره في حكم آخر غير تلك الحادثة فالأصح جوازه (١) .

وقيل : لا . ويتعين عليه استفتاء الذي استفتاه في تلك الحادثة لأنه بسؤاله إياه والعمل بقوله التزم مذهبه .

(الثانية) : هل يجب على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين ؟ .

قولان :

أحدهما : نعم . وصححه في - جمع الجوامع (٢) - ، وقطع به الكيا . ثم لا يفعله بمجرد التشهي بل يختار مذهباً يعتقد أنه أرجح أو مساوياً لغيره .

والثاني : لا . واختاره النووي (٣) فقال : الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمسك بمذهب . بل يستفتي من شاء لكن من غير تلقطٍ للرخص .

ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه .

(الثالثة) : من التزم مذهباً معيناً هل يجوز له الخروج عنه ؟ .
فيه أقوال (٤) :

أحدها : الجواز مطلقاً . وصححه الرافي كما جزم به من زيادتي .

(١) راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٢٣ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠٠ .

(٣) راجع : المجموع ١ / ٥٥ ، والروضة ١١ / ١١٧ .

(٤) راجع : البحر المحيط ٦ / ٣٢١ ، والترياق النافع ٢ / ٢٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢ ،

ونشر البنود ٢ / ٣٤٨ .

والثانى : المنع مطلقاً لأنه التزمه .

والثالث : يجوز فى جميع المسائل ولا يجوز فى بعض دون بعض .

وحيث جوزنا له الخروج فالصحيح أنه يمتنع تتبع الرخص فى المذهب بأن يأخذ من كل منها ما هو الأهون فيفسق بذلك (١) .
وقيل : يجوز فلا يفسق .

حكاه فى الروضة (٢) وأصلها عن ابن أبى هريرة .

وحكى الأول عن أبى إسحق المروزى .

ووقع فى - جمع الجوامع (٣) - حكاية الثانى عن أبى إسحق وهو سهو .

(١) مما قاله العلماء فى تتبع الرخص :

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه قال : « لو أن رجلاً عمل بقول أهل الكوفة فى النبذ ، وأهل المدينة فى السماع ، وأهل مكة فى المتعة كان فاسقاً ، .
وقال أبو إسحق المروزى رحمه الله : « لو اختار المقلد من كل مذهب ما هو الأهون عليه ، والأخف له يفسق ، .

وحكى البيهقى رحمه الله عن إسماعيل القاضى قال :

دخلت على المعتضد فرفع إلى كتاباً لأنظر فيه ، وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء ، وما احتج به كل منهم .

فقلت يا أمير المؤمنين : مصنف هذا زنديق ، ولا يقول بمجموع ذلك أحد من المسلمين ، وما من عالم إلا وله زلة ، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه .

فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب .

راجع أقوال العلماء وأدلتهم فى هذه المسألة فى كتابنا - تبصير النجباء ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٢) قوله - حكاه فى الروضة - أى حكاه النووى رحمه الله فى كتابه - روضة الطالبين - .

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠٠ .

« مسألة »

لما فرغت من مباحث أصول الفقه عقيبت بمسائل العقائد وهي أصول الدين : وهو علم يبحث فيه عما يجب اعتقاده من ذات الله ، وما يجب له ، ويمتنع عليه من الصفات ، وبعثة الرسل وأحوال المعاد على قانون الإسلام .
ومنهم من يسميه علم الكلام لأن أول مسألة وقعت فيه مسألة الكلام .
وقد قسمه في - جمع الجوامع - إلى قسمين :

- ١ - علمي عملي : وهو ما يجب اعتقاده .
- ٢ - وعلمي لا عملي : وهو ما لا تجب معرفته في العقائد وإنما هو من رياضات العلم .

وقد ميّز بينهما وضم إلى الثاني جملة من علم الحكمة والطبيعي وافتتح الأول بالخلاف في جواز التقليد في أصول الدين بمناسبة ارتباطه بما قبله فهو من حسن التخلص .

والتحقيق أن القسم الثاني لا يسمّى أصول الدين وإنما هو من علم الكلام .
والأول إن افترن به نصب الأدلة العقلية مع حكاية أقوال أهل البدع ، والفلسفة فهو علم الكلام أيضاً وإلا فأصول الدين .
هذا فرق ما بينهما .

وقد حذف القسم الثاني إلا مسألتين ، وعوضت منه مسائل مهمة في القسم الأول خيراً منه ، وأتيت بالأول وهو أصول الدين الصرف وأنا أشرحه هنا شرحاً على طريقة أهل السنة من الكتاب ، والأحاديث المتواترة على وجه مفيد لم أسبق إليه ، وقد رأيت أن أقدم هنا كلام أئمة سلفنا في ذم علم الكلام فأقول :
قال شيخ الإسلام الحافظ أبو إسماعيل الهروي الأنصاري في كتابه الذي ألفه في ذم الكلام : أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا محمد بن عبد الله ثنا أبو

الوليد حسان بن محمد حدثني إبراهيم بن محمود حدثني أبو سليمان حدثني الحسن بن علي سمعت الشافعي يقول : حكى في أهل الكلام حكم عمر في - صبيغ (١) - . أشار إلى قصته السابقة في المتشابه (٢) .

وقال أخبرنا الجاروردي أنا إبراهيم بن محمد بن سهيل أنا زكريا بن يحيى الساجي حدثني محمد بن إسماعيل سمعت الحسين بن علي يقول : قال الشافعي : كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الجد ، وما سواه هذيان .

وقال أنا أبو يعقوب الحافظ أنا أبو علي الخالدي سمعت محمد بن الحسن الزعفراني سمعت عثمان بن سعيد بن بشير الأنماطي أنا القاسم يقول : سمعت المزني يقول : كنت أنظر في الكلام قبل أن يقدم الشافعي فلما قدم الشافعي أتيته فسألته عن مسألة في الكلام فقال لي : تدري أين أنت ؟ .

قلت : نعم . أنا في المسجد الجامع بالفسطاط .

فقال لي أنت في - ماران - . قال أبو القاسم : وهو موضع ببحر القازم لا يكاد تسلم منه سفينة .

ثم ألقى عليّ مسألة في الفقه فأجبت فيها ، فأدخل شيئاً أفسد جوابي ، فأجبت بغير ذلك ، فأدخل شيئاً أفسد جوابي فجعلت كلما أجبت بشيء أفسده . ثم قال هذا الفقه الذي في الكتاب ، والسنة ، وأقاول الناس تدخله مثل هذا فكيف الكلام في ربّ العالمين الذي الزلل فيه كفر؟ فتركت الكلام ، وأقبلت على الفقه .

وقال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ حدثني نصر بن محمد بن أحمد ثنا عمر بن الربيع بن سليمان بمصر حدثنا الحضرمي

(١) - صبيغ - رجل قدم المدينة ، وأخذ يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر رضی الله عنه ، وأخذ يضربه حتى دمی رأسه ، ثم تركه حتى برأ ثم عاد إليه ثم تركه فدعى به ليعود فقال : إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً ، فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألا يجالسه أحد من المسلمين .

(٢) راجع : ص ٢٥٤ .

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال : كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قلده . وخير خصلة كانت فيه لم يكن يشتهي الكلام إنما همّة الفقه .

وقال أنا طيب بن أحمد أنا محمد بن الحسين سمعت عبد الرحمن بن محمد بن حامد السلمي يقول سمعت محمد بن عقيل بن الأزهر قال : جاء رجل إلى المزني يسأله عن شيء من الكلام فقال : أنى أكره هذا بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي . فلقد سمعت الشافعي يقول : سئل مالك عن الكلام ، والتوحيد . فقال مالك محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ، ولم يعلمهم التوحيد .

والتوحيد ما قاله النبي ﷺ : - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١) - .

فما عصم به الدم والمال حقيقة التوحيد .

وقال أخبرنا أبو الفضل الجاروردي أنا إبراهيم بن محمد ثنا زكريا بن يحيى سمعت محمد بن إسماعيل يقول : سمعت الحسين بن علي الكرابلسي يقول : شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المريسي فقال لبشر : أخبرني عما تدعو إليه ؟ أكتاب ناطق ، وفرض مفترض ، وسنة قائمة ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال ؟ .

(١) أخرجه البخاري في الزكاة باب - وجوب الزكاة - .

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب - الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الزكاة حديث رقم (١٥٥٦) .

وأخرجه الترمذي في كتاب الإيمان حديث رقم (٢٦٠٦) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن باب - الكف عن من قال : لا إله إلا الله - .

وأخرجه أحمد في المسند ١ / ١١ ، ١٩ ، ٣٥ .

وأخرجه الدارمي في كتاب السير باب - في القتال على قول النبي ﷺ أمرت أن أقاتل الناس - .

فقال بشر : لا . إلا أنه لا يسعنا خلافه .

فقال الشافعي : أقررت بنفسك على الخطأ . فأين أنت عن الكلام في الفقه والأخبار ؟

فلما خرج قال الشافعي : لا يفلح .

وقال ثنا محمد بن محمد بن عبد الله الفقيه إمام سمعت أبا العباس محمد بن إبراهيم المروزي سمعت أبا بكر بن سيف سمعت الربيع يقول : ما أحدى ارتدى بالكلام فأفلح .

وقال أخبرنا الجاروردي أنا أبو إسحق القراب ثنا أبو يحيى الساجي حدثني أبو داود حدثنا أبو ثور قال : قلت للشافعي ضع في الكلام شيئاً . فقال : من ارتدى بالكلام لم يفلح .

وقال حدثني علي بن محمد بن الحسن الفارسي ثنا الخليل بن أحمد القاضي سمعت الحسين بن إسماعيل المحاملي قال :

قال المزني : سألت الشافعي عن مسألة في الكلام فقال سألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت أخطأت ، ولا تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت كفرت .

وقال أخبرنا محمد بن محمد بن عبد الله حدثنا أحمد بن عبد الله سمعت الدغولي (١) قال : سمعت زكريا بن يحيى يقول : سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم يقول : قال لي الشافعي يا محمد : إن سألك رجل عن شيء من الكلام فلا تجبه . إن سألك عن دية فقلت درهماً أو دانقاً (٢) قال لك أخطأت ، وإن سألك عن شيء من الكلام فزللت قال لك : كفرت .

وقال أخبرنا أبو يعقوب أنا علي بن الحسن بن خلف أنا أحمد بن محمد

(١) الدغولي - بفتح الدال والغين - نسبة إلى - دغول - اسم رجل ، ويقال للخبز الذي لا يكون رفيقاً بسرخص : دغول . قلعل بعض أجداد المنتسب كان يخزبه .

راجع : اللباب ١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٢) الدانق - بفتح النون ، وكسرهما - : سدس الدرهم .

مختار الصحاح مادة - دانق - .

بن ينير ثنا صالح بن محمد البغدادي سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول للربيع (١) يا ربيع : اقبل مني ثلاثة أشياء :

لا تخوض في أصحاب النبي ﷺ فإن خصمك النبي ﷺ يوم القيامة .
ولا تشتغل بالكلام .

ولا تشتغل بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل .

وقال أنا طيب بن أحمد أنا محمد بن الحسين ثنا علي بن محمد بن عمر ثنا ابن أبي حاتم حدثني محمد بن أحمد الصواف ، وعصام بن الفضل الرازي قالا : سمعنا المزني يقول : كان الشافعي مذهبه الكراهية في الخوض في الكلام .

وقال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أنا علي بن القاسم الخطابي ثنا شعيب بن الليث السمرقندي ثنا محمد بن إبراهيم حدثني أبو عبد الرحمن محمد بن عبد العزيز الأشعري صاحب الشافعي قال : قال الشافعي : مذهبي في أهل الكلام تقنيع (٢) رءوسهم بالسياط وتشريدهم من البلد .

وقال أنا الجاروردي أنا إبراهيم أنا الساجي حدثني محمد بن إسماعيل سمعت أبا ثور سمعت الشافعي يقول : حكى في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ،

(١) المراد به : الربيع بن سليمان المرادي المتوفى ٢٧٠ هـ ، وكان من أصحاب الشافعي رحمه ، وكان من أصحابه أيضا الربيع بن سليمان الجيزي إلا أنه كان قليل الرواية عن الشافعي رحمه الله . لذلك قال العلماء إذا أطلق الربيع كان المراد به - الربيع المرادي - .

(٢) يقال رجل مقنع بالحديد أي متغطى بالسلاح ، وقيل هو الذي على رأسه بيضة وهي الخوذة لأن الرأس موضع القناع .
فقوله - تقنيع رءوسهم بالسياط - أي الضرب فوق رءوسهم بها .

وَيُحْمَلُوا عَلَى الْإِبِل ، وَيُطَاف بِهِمْ فِي الْعَشَائِر (١) ، وَالْقِبَائِل ، وَيُنَادَى عَلَيْهِمْ هَذَا
جِزَاءً مَنْ تَرَكَ الْكِتَاب ، وَالسَّنة ، وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَام .

وَقَالَ أَخْبَرَنَا طَيْبُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ أَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ
ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَّا ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ : إِذَا
سَمِعْتُ الرَّجُلَ يَقُولُ الْأَسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى ، وَالشَّيْءَ غَيْرَ الشَّيْءِ فَاشْهَدُوا عَلَيْهِ
بِالزُّنْدَقَةِ (٢) .

وَقَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ أَنَا إِبْرَاهِيمُ الْقُرَابُ ثَنَا السَّاجِيُّ حَدَّثَنِي
أَحْمَدُ بْنُ الْعِيَّاسِ النَّسَائِيُّ سَمِعْتُ الزُّغْفَرَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ : مَا
نَظَرْتُ أَحَدًا فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَرَّةً ، وَأَنَا أَسْتَغْفِرُ مِنْ ذَلِكَ .

وَبِهِ إِلَى السَّاجِيِّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْكَرَابِيسِيِّ قَالَ : سَلَّ الشَّافِعِيَّ
عَنْ شَيْءٍ فِي الْكَلَامِ فَعَضِبَ وَقَالَ : سَلَّ عَنْ هَذَا حَفْصُ الْفَرْدِ وَأَصْحَابُهُ أَهْزَاهُمْ اللَّهُ .

وَقَالَ أَنَا طَيْبُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَمْدَانَ
الْفَقِيهَ عَنِ الرَّبِيعِ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ فِي كِتَابِ - الْوَصَايَا - : لَوْ أَنَّ رَجُلًا
أَوْصَى بِكُتْبِهِ مِنَ الْعِلْمِ لآخر وَكَانَ فِيهَا كُتُبُ الْكَلَامِ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ .

وَقَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ الدَّغُولِيَّ سَمِعْتُ
الْحُلَوَانِيَّ سَمِعْتُ الرَّبِيعَ قَالَ : أَشْرَفَ عَلَيْنَا الشَّافِعِيَّ يَوْمًا وَفِي الدَّارِ قَوْمٌ قَدْ أَخَذُوا
فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ فَقَالَ : إِمَّا أَنْ تَجَاوِرُونَا بِخَيْرٍ ، وَإِمَّا أَنْ تَنْصَرِفُوا عَنَّا .

وَقَالَ أَنَا طَيْبُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ الْجَوْهَرِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ

(١) الْعَشَائِر : الْقِبَائِل .

مَخْتَارُ الصَّاحِ - عَشْر - .

(٢) الزُّنْدِيقُ : هُوَ الَّذِي لَا يَتَمَسَّكُ بِشَرِيعَةٍ ، وَيَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ .

رَاجِعُ : الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ - زُنْدُوقٌ - .

بن عبد الله بن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول : لو علم الناس ما في الكلام لفرّوا منه كما يفرّون من الأسد .

وقال أنا طيب محمد بن الحسين سمعت حسان بن محمد سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة سمعت يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لأن يبتلى الله المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك خير من أن يبتليه بالكلام .

وبه إلى ابن الحسين أنا علي بن عبد العزيز ثنا ابن أبي حاتم قال : قال بعض أصحاب الشافعي حضرت الشافعي مع رجل في مناظرة فخرج الرجل إلى شيء من الكلام فقال له دع هذا فإن هذا من الكلام .

وقال أنا أحمد بن محمد بن إسماعيل ثنا إبراهيم بن أحمد الصايغ أنا إبراهيم بن أحمد المستملي ^(١) ثنا علي بن الفضل ثنا عبد الرحمن بن محمد الجراحي ^(٢) ثنا محمد بن عبيدة ثنا بشر بن أحمد الحارثي أنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس قال :

من طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب المال بالكيماء أفلس ، ومن طلب غريب الحديث كذب .

وقال أنا طيب محمد بن الحسين ثنا محمد بن جعفر بن مطر سمعت شكر سمعت أبا سعيد البصري سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول علي مالك وعنده رجل يسأله فقال : لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد لعن الله عمرأ فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة ، والتابعون كما تكلموا في الأحكام ، والشرائع .

(١) المستملي - بضم الميم وسكون السين وفتح التاء - يقال هذا لمن يستملي على العلماء .
اللباب ٢٠٩ / ٣ .

(٢) الجراحي :- بفتح الجيم وتشديد الراء - نسبة إلى - الجراح - وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه .
اللباب ٢٦٨ / ١ .

وبه إلى ابن الحسين سمعت أبا بكر الطرازي يقول سمعت إبراهيم بن حمزة سمعت أحمد بن أبي علي ثنا أحمد بن مهدي سألت أبا جعفر النقيلي عن الخوض في الكلام فقال سئل عنه الأوزاعي فقال : اجتنب علماً إذا بلغت فيه المنتهى نسبوك إلى الزندقة عليك بالافتداء والتقليد .

وبه إليه أنا بشر بن أحمد أنا الفريابي ثنا بشر بن الوليد سمعت أبا يوسف القاضي يقول : من طلب الدين بالكلام تزندق .

وبه إليه ثنا أحمد بن محمد العمري ثنا معاذ بن الفرغ ثنا محمد بن إبراهيم الصائغ ثنا بشر سمعت أبا يوسف يقول : العلم بالخصومة ، والكلام جهل ، والجهل بالخصومة والكلام علم .

وبه إليه أنا أبو القاسم بن منوية ثنا حامد بن رستم ثنا الحسن بن مطيع ثنا إبراهيم بن رستم عن نوح الجامع (١) قال : قلت لأبي حنيفة ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض ، والأجسام ؟

فقال : مقالات الفلاسفة . عليك بالأثر ، وطريقة السلف .

وبه إليه سمعت عبد الله بن أحمد بن سعيد البخاري سمعت سعيد بن الأحنف سمعت الفتح بن علوان سمعت أحمد بن الحجاج سمعت محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يقول : لعن الله عمرو بن عبيد فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام .

وكان أبو حنيفة يحثنا على الفقه ، وينهانا عن الكلام .

وبه إليه سمعت أبا بكر بن شاذان سمعت الحسن بن علي سمعت

(١) هو : نوح بن أبي مريم أبو عصمة المرزوي القرشي مولا هم مشهور بكنيته ، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم . لكن كذبوه في الحديث ، وقال ابن المبارك : كان يضع . من السابعة توفي سنة ١٧٣ هـ .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ٣٠٩ ، والأعلام ٨ / ٥١ .

أبا عبد الله بن ماجه حدثت عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : من طلب العربية فأخذه مؤدب ومن طلب الشعر فأخذه شاعر يهجو أو يمدح بالباطل ، ومن طلب الكلام فأخذه أمره الزندقة ، ومن طلب الحديث فإن قام به كان إماماً ، وإن فرط فيه ثم أناب يوماً رجع إليه (وقد عنيت وجادت) (١) .

فهذه نصوص صريحة صحيحة عن أئمة الإسلام المتبوعين أسندناها تقوية واتباعاً لسنن السلف الصالحين كما قال ابن المبارك : الإسناد من الدين .

وهذه نصوص اختصرنا أسانيدنا ملخصة من كتاب الهروي أيضا .

قال ابن أبي حاتم كان أبي وأبوزرعة ينهياني عن مجالسة أهل الكلام ، والنظر في كتب المتكلمين ويقولان لا يفلح صاحب الكلام أبداً .

وقال أيضاً كان أبي وأبوزرعة يقولان : من طلب الدين بالكلام ضلّ .

وقال الجنيد : أقل ما في الكلام سقوط هيبة الرب من القلب ، والقلب إذا عرى من الهيبة من الله عرى من الإيمان .

وقال الشجري قلت لأبي العباس بن سريج ما التوحيد ؟ .

قال : توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله .

وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض ، والأجسام وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك .

وقال أبو عمر بن مطر سئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء ، والصفات . فقال بدعة ابتدعوها ، ولم يكن أئمة المسلمين ، وأرباب المذاهب ، وأئمة الدين مثل مالك ، وسفيان ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ،

(١) هكذا في المخطوط .

ويحيى بن يحيى ، وابن المبارك ، وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن ، وأبى يوسف يتكلمون فى ذلك ، وينهون عن الخوض فيه ، ويدلّون أصحابهم على الكتاب والسنة فأياك والخوض فيه ، والنظر فى كتبهم بحال .

وقال أبو بكر بن بسطام سألت أبا بكر بن بسار عن الخوض فى الكلام فنهانى عنه أشدّ النهى ، وقال عليك بالكتاب والسنة ، وما كان عليه الصدر الأول من الصحابة ، والتابعين ، وتابعى التابعين فإنى رأيت المسلمين فى أقطار الأرض ينهون ن ذلك وينكرونه .

وقال الهروى صاحب الكتاب المذكور سمعت عبد الرحمن بن محمد بن الحسين يقول :

وجدت أبا حامد الإسفرائينى ، وأبا الطيب الصعلوكى ، وأبا بكر القفال المروزى ، وأبا منصور الحاكم على الإنكار على الكلام وأهله .

وقال سمعت الحسن بن أبى أسامة المكى يقول سمعت أبى يقول : لعن الله أباذر يعنى الهروى فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم .

وقال الربيع أنشدنا الشافعى فى ذمّ الكلام .

لم يفتأ الناس حتى أحدثوا بدعا . . فى الدين بالرأى لم يُعث بها الرسل
حتى استحفّ بحق الله أكثرهم . . وفى الذى حملوا من حقّ شغلّ

وقال الهيثم بن كليب أنشدنا القتبى فى صفة أهل الكلام .

دع من يقود الكلام ناحية . . فما يقود الكلام ذورع
كل فريق بدّهم حن . . ثم يصيرون بعد للشنع
أكثر ما فيه أن يقال له . . لم يك فى قوله بمنقطع

(١) ديوان الإمام الشافى رضى الله عنه ص ٨٧ ط : دار الكتب العلمية .

قال النووي في - شرح المذهب (١) - : أما أصل واجب الإسلام ، وما يتعلق بالعقائد فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به النبي ﷺ ، واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين .

هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف ، والفقهاء المحققون من المتكلمين من أصحابنا ، وغيرهم . فإن النبي ﷺ لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكرنا . وكذلك الخلفاء الراشدون ، ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول بل الصواب للعوام ، وجماهير المتفقيين ، والفقهاء الكف عن الخوض في دقائق علم الكلام مخافة من اختلال يتطرق إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجهم . بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم .

وقد نصّ على هذه الجملة جماعات من حذّاق أصحابنا ، وغيرهم ، وقد بالغ إمامنا الشافعي في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشدّ مبالغة ، وأطنب في تحريمه ، وتغليظ العقوبة لمتعاطيه ، وتقبيح فعله ، وتعظيم الإثم فيه .

وقد صنّف الغزالي في آخر أمره كتابه الذي سماه - إجام العوام عن علم الكلام (٢) - ، وذكر أن الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الشاذ النادر الذي لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم . انتهى كلام النووي بحروفه .

وقال الغزالي شروط الطائفة القائمة بعلم الكلام أربعة :

- ١ - أن يكونوا وافر العقول لأن هذا العلم لا يحققه إلا الأذكياء .
- ٢ - وأن يكون اشتغالهم كثيراً لأنه لا أكفر (٣) من نصف أصولي .

(١) راجع : المجموع ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الكتاب مطبوع .

(٣) في نسخة أخرى - لا أكثر - .

٣ - وأن يكونوا دينيين فإن قليل الدين لا يطلب جواب الشبهة إذا وقعت له .

٤ - وأن يكونوا فصحاء فإن العدم لا ينتفع به في هذا الباب .
وقد أطنبت في هذه المسألة لمسيس الحاجة إلى معرفة أقوال الأئمة فيها في هذا الزمان والله المستعان .

ص : يتمتع التقليد في العقائد . . . للفخر والأستاذ ثم الآمدى
والعبرى جوزه وقد حَظَرَ . . . أسلافنا كالشافعى فيها النظر
ثم على الأول إن يُقلد . . . فمؤمن عاصر على المعتمد
لكن أبوها ضم لم يفتبر . . . إيمانه وقد عزى للأشعرى
قال القشيري عليه مَفْتَرى . . . والحق إن يأخذ بقول من عرى
بغير حجة بأدنى وهم . . . لم يكفه ويكتفى بالجزم

ش : في التقليد في العقائد أقوال :

(أحدها) - وعليه الأكثرون منهم الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى كما نقله
عنه فى - جمع الجوامع (١) - فى أوائل التقليد ، ورجحه الإمام
الرازى ، والآمدى (٢) كما نقلته عنهما من زيادتى - : أنه لا يجوز
لذمه فى التنزيل فيهما لقوله تعالى حكاية عن الكفار « إنا وجدنا
آباءنا على أمة » (٣) وقوله « إن يتبعون إلا الظن » (٤) .
وقد حث عليه فى الفروع بقوله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن
كنتم لا تعلمون » (٥) .

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٣٩٣ .

(٢) راجع : المحصول ٢ / ٥٣٩ ، والإحكام ٤ / ١٩٣ .

(٣) آية رقم ٢٢ ، ٢٣ من سورة الزخرف .

(٤) آية رقم ٢٣ من سورة النجم .

(٥) آية رقم ٤٣ من سورة النحل ، ورقم ٧ من سورة الأنبياء .

(الثنائي) - يجوز (١) .

وعليه عبيد الله بن الحسن العنبري وغيره كما نقلته عنه من زيادتي لأنه ﷺ كان يكتفى في الإيمان من الأعراب بالتلفظ بكلمتي الشهادة المبني على العقد الجازم وليسوا أهلاً للنظر .

(الثالث) - أنه يجب ويحرم النظر ، والبحث فيه لأنه مظنة الشبه ، والوقوع في الضلال لاختلاف الأذهان ، والأنظار .

وعلى هذا ما سبق عن الشافعي وغيره من الأئمة (٢) كما أشرت إليه في النظم من زيادتي .

وعلى الأول (٣) وهو المنع من التقليد يصح إيمان المقلد مع عصيانه .

وقال أبو هاشم (٤) لا يصح . ولا بد لصحته من النظر .

وحكى هذا القول عن الأشعري (٥) .

(١) هذا القول حكاه الرازي عن كثير من الفقهاء (المحصول ٢ / ٥٣٩) ، ونسبه الآمدي إلى عبيد الله بن الحسن العنبري ، والخشوية ، والتعليمية (الأحكام ٤ / ١٩٣) ، ولم يحكه ابن الحاجب إلا عن العنبري (بيان المختصر ٣ / ٣٥٢) ، ونسبه محمد بن نظام الدين الأنصاري إلى العنبري ، وبعض الشافعية (فواتح الرحموت ٢ / ٤٠١) .

(٢) قد يتوهم أن هذا مذهب الشافعي وغيره من السلف لنهيهم عن علم الكلام والاشتغال به ، ولا شك أن منعهم منه ليس هو لأنه ممنوع مطلقاً . كيف وقد قطع أصحابه بأنه من فروض الكفايات ؟ وإنما منعوا منه لمن لا يكون له قدم صدق في مسائل التحقيق فيؤدي إلى الارتباب ، والشك ، والكفر .

راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٦٢٤ .

(٣) قوله - على الأول - أي القول الأول المانع من التقليد .

(٤) راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٢٦ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠٣ .

وقد شنع عليه أقوام بسبب ذلك لأنه يلزم منه تكفير العوام وهم
غالب المؤمنين .

وأجيب عنه بأوجه :

أحدها : أنه مكذوب عليه .

قاله القشيري (١) .

ثانيها : أنه ليس المراد النظر على طريقة المتكلمين بل على طريقة العامة
وذلك يتأتى من العوام ، والأعراب كما قال الأصمعي لبعض
الأعراب بم عرفت ربك ؟ .

فقال : البعرة تدل على البعير ، وأثر الأقدام على المسير . فسماء
ذات أبراج ، وأرض ذات فجاج ألا تدل على اللطيف الخبير ؟ .

وكان الشيخ ضياء الدين القرنى له لحية طويلة إلى قدميه ، وإذا
ركب تتفرق فرقتين فكل من رآه من العوام يقول سبحان الخالق
فيقول أشهد بأن العوام مؤمنون بالنظر لأنهم يستدلون بالصنعة
على الصانع .

ثالثها : أنه مراد الأشعري أن من اختلج (٢) في قلبه شبهة في حدوث العالم
أو النبوة ، أو الحشر ، أو نحو ذلك وجب أن يجتهد في إزالتها
بالدليل العقلي . فإن استمر على ذلك لا يصح إيمانه .

قال صاحب - جمع الجوامع (٣) - : والتحقيق أنه إن أريد بالتقليد

(١) المرجع السابق .

(٢) أصل الاختلاج الحركة ، والاضطراب ، ويقال : تخالج في صدرى منه شئ : أى
شككت .

لسان العرب - خلع - ، ومختار الصحاح - خلع -

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠٤ .

الأخذ بقول الغير بغير حجة مع احتمال شك أو وهم كما في تقليد
إمام في الفروع مع تجويز أن يكون الحق في خلافه فهذا لا يكفي
في الإيمان عند أحد . لا الأشعري ، ولا غيره .
وإن أريد به الاعتقاد الجازم لا الموجب فهذا كاف في الإيمان ولم
يخالف فيه إلا أبو هاشم .

ص : فليجزم العقْد ولا يناكثُ . . . بأنما العالمُ حقاً حادثُ
صانعهُ الله الذي توحَّداً . . . قديمٌ أى ما لوجوده ابتداءً
والواحدُ الشيءُ الذي لا ينقسمُ . . . ولا يشبَّه بوجهٍ قد رُسِمَ
ذاته كلُّ الذواتِ نَاقَتْ . . . وعلمُها للحقِّ غيرُ ثابتٍ
واختلفوا هل علمُها في الآخرة . . . يُمكننا قولان للأشاعرة

ش : العالم - بفتح اللام - : هو ما سوى الله من الموجودات (١) .

واشتقاقه من العلامة لأنه علامة على وجود صانعه .

ومنهم من يقول : ما سوى الله وصفاته .

ولا حاجة لهذه الزيادة فإن الصفات ليست غيره كما أنها ليست عينه (٢) .

وأجمع أهل الملل إلا الفلاسفة على حدوثه أى إيجاده عن العدم للبراهين
القاطعة على ذلك .

منها : تغيره . أى عروض التغير له كما نشاهده وكل متغير محدث لأنه
وجد بعد أن لم يكن .

(١) راجع : التعريفات للجرجاني ص ١٤٥ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٤٠٤ .

وهذه طريقة الخليل عليه السلام فى استدلاله على حدوث الكواكب بتغير حالها وأقولها (١) بعد إشراقها . وقد سماها الله حجة ، وأثنى عليها بقوله ﴿ وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾ (٢) وطرردنا ذلك فى جميع العالم لتساويها فى علة الحدوث وهى الجسمانية .

وفى صحيح البخارى عن عمران بن حصين قال : جاء نفر (٣) من اليمن فقال يا رسول الله :

جنناك نتفق فى الدين ، ونسألك عن أول هذا الأمر .

فقال : كان الله ولم يكن شئ قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شئ ثم خلق السموات والأرض (٤) .

فإذا تقرر حدوث العالم فلا بد له من صانع ضرورة أن المحدث لا بد له من محدث وهو الله الواحد كما جاء به السمع ودل عليه العقل . إذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يريد أحدهما شئنا ، والآخر ضده الذى لا ضد له غيره كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين ، وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما فيتعين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الإله دون الآخر لعجزه فلا يكون الإله إلا واحداً كما قال تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ (٥) وقال : ﴿ والهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ (٦) .

(١) الأقول : الغياب . يقال : أفل أى غاب وبابه دخل ، وجلس .

مختار الصحاح مادة - أفل - .

(٢) آية رقم ٨٣ من سورة الأنعام .

(٣) النفر - بفتح ن - يطلق على العدد من ثلاثة إلى عشرة .

مختار الصحاح مادة - نفر - .

(٤) أخرجه البخارى فى بدء الخلق باب - ما جاء فى قوله تعالى ﴿ وهو الذى يبدأ الخلق ثم

يعيده - .

(٥) آية رقم ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٦) آية رقم ١٦٣ من سورة البقرة .

روى سعيد بن منصور فى سننه ، والبيهقى فى الشعب من مرسل أبى الضحى قال :

لما نزلت هذه الآية (١) تعجب المشركون وقالوا إلهاً واحداً ؟ إن كان صادقاً فليأتنا بآية .

فأنزل الله تعالى : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض ﴾ إلى قوله ﴿ لآيات لقوم يعقلون ﴾ (٢) .

ثم الواحد عرف بأنه الشئ الذى لا ينقسم بوجه ، ولا يشبه بوجه (٣) .
كذا نقله إمام الحرمين عن اصطلاح الأصوليين لأن ما قبل الانقسام قبل الزيادة والنقصان .

ومعنى لا يشبه بوجه : لا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شئ فى شئ حتى فى الوجود .

والوحدة تطلق عليه سبحانه وتعالى من ثلاثة أوجه :

١ - بمعنى نفى الكثرة (٤) .

٢ - وبمعنى نفى النظير عنه فى ذاته وصفاته (٥) .

٣ - وبمعنى التفرد بالخلق ، والإيجاد ، والتدبير (٦) .

(١) المراد بها قوله تعالى ﴿ والهكم إله واحد ... ﴾ .

(٢) آية رقم ١٦٤ من سورة البقرة .

(٣) قوله - ولا يشبه - بفتح الباء المشددة أى لا يشبه به ، ولا بغيره أى لا يكون بينه وبين غيره شبه .

(٤) قوله - نفى الكثرة - أى المصححة للقسمة عن ذاته تعالى وهى تفسير - الأحد الصمد - .

(٥) قوله - نفى النظير عنه فى ذاته وصفاته - كما يقال : الشمس واحد بمعنى لا نظير لها فى الوجود ، ووجود نظير الرب محال .

(٦) قوله - بمعنى التفرد بالخلق ، والإيجاد ، والتدبير - فلا مساهم له فى شئ من اختراع المصنوعات ، وتدبير المخترعات .

ولهذا قال أبو القاسم التميمي : الباري تعالى واحد في ذاته لا انقسام له ،
وفي صفاته لا شبه له ، وفي إلهيته وملكه ، وتدبيره لا شريك له .

وقال الجنيد : التوحيد أفراد القديم من المحدث .

والله تعالى قديم كما ورد وصفه بذلك في حديث أبي هريرة في عدد
الأسماء التسعة ، والتسعين .

أخرجه ابن ماجه (١) .

وفسره الحلبي بأنه الذي لا ابتداء لوجوده . إذ لو كان حادثاً لا احتاج إلى
محدث .

تعالى عن ذلك .

وذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات مخالفة مطلقة لا يشاركها شيء في
حقيقتها ، ولا في صفاتها ، ولا في أفعالها .

وجمهور المحققين منهم القاضي (٢) ، والإمامان (٣) ، والغزالي ، والكنيا (٤)
على أنه لا يمكن العلم بها للبشر في الدنيا .

وعلى هذا الصوفية . حيث قال الجنيد : والله ما عرف الله إلا الله .

وقال الحارث المحاسبى : لا يمكن أن تكون معلومة للخلق .

وقال الشافعى : من انتهض لطلب مدبره فأنتهى إلى موجود ينتهى إليه
فكره فهو مشبه ، وإن اطمأن إلى العدم الصريف فهو معطل ، وإن اطمأن إلى
موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد .

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الدعاء باب - أسماء الله عز وجل - ولفظ إحدى روايتيه :
« قال رسول الله ﷺ : إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً . من أحصاها دخل الجنة » .

(٢) هو أبو بكر الباقلانى وقد تقدمت ترجمته .

(٣) الإمامان هما : الجوينى ، الرازى ، وقد تقدمت ترجمتهما .

(٤) هو الكنيا الهراس ، وقد تقدمت ترجمته .

وهو معنى قول الصديق : العجز عن درك الإدراك إدراك (١) .

وقال كثير من المتكلمين إنها معلومة لأنا مكلفون بالعلم بوحدانيتها وهو متوقف على العلم بذاته .

وردّ بمنع التوقف على ما ذكر . بل هو متوقف على العلم به بوجه وهو تعالى يعلم بصفاته كما أجاب بها موسى عليه السلام فرعون السائل عنه تعالى حيث قال « وما رب العالمين قال رب السموات والأرض » (٢) إلى آخره .

وعلى الأول اختلفوا : هل يمكن علمها في الآخرة ؟ .

فقيل : نعم لحصول الرؤية فيها .

وقيل : لا . لأن الرؤية لا تفيد الحقيقة .

وعلى هذا إمام الحرمين ، والغزالي .

وتوقف القاضي (٣) .

[تنبيهان] .

(الأول) : اشتهر عند المتكلمين إطلاق الصانع عليه تعالى .

واعترض بأنه لم يرد ، وأسماءه تعالى توقيفية كما سيأتي .

(١) معنى هذه العبارة : أنه إذا انتهى علمك إلى أن تعلم العجز عن معرفته فقد عرفت الحق .

(٢) الآيات ٢٣ ، ٢٤ من سورة الشعراء .

(٣) حكاية التوقف عن القاضي أبي بكر نقلها عنه الرازي في كتاب - نهاية العقول في الكلام - ، والآمدى في كتابه - أبحار الأفكار - والشريف في - شرح الإرشاد للجويني - .

راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٦٤٦ .

وأجاب السبكي (١) بأنه قرئ شاذاً « صنعة الله » فمن اكتفى في الإطلاق (٢) بورود الفعل اكتفى بذلك .

وأجاب غيره بأنه مأخوذ من قوله « صنع الله » (٣) .

قلت وقد ظفرت بحديث صحيح ورد فيه إطلاقه عليه وهو ما أخرجه الحاكم ، والبيهقي وغيرهما من حديث حذيفة مرفوعاً - إن الله صانع كل صانع وصنعه - (٤) .

(والثاني) : عبارة - جمع الجوامع (٥) - : حقيقته مخالفة لسائر الحقائق .

وعدلت عنها إلى التعبير بالذات لأن بعضهم منع من استعمال الحقيقة والماهية في الله تعالى .

وأما الذات وإن توقف فيها السبكي أيضاً فقد ورد استعمالها في الله تعالى .

قال البيهقي في كتاب - الأسماء والصفات (٦) - باب - ما جاء في الذات - وأورد فيه حديث أبي هريرة المتفق عليه في ذكر إبراهيم عليه السلام - إلا ثلاث كذبات . ثنتين في ذات الله (٧) - .

(١) هو الشيخ تقي الدين السبكي كما في - تشنيف المسامع ٤ - ٦٣٧ - .

(٢) قوله - في الإطلاق - أى إطلاق الأسماء .

(٣) آية رقم ٨٨ من سورة النمل .

(٤) حديث صحيح أخرجه البخاري في (خلق أفعال العباد) ، والحاكم ، والبيهقي في (الأسماء والصفات) عن حذيفة .

صحيح الجامع الصغير ١١٦ / ٢ .

(٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٠٥ .

(٦) الأسماء والصفات باب - ما ذكر في الذات - ص ٣٥٩ .

(٧) نص الحديث كما في (الأسماء والصفات) : « لم يكذب إبراهيم قط إلا ثلاث كذبات . ثنتين في ذات الله . قوله - إني سقيم - وقوله - بل فعله كبيرهم هذا - وواحدة في شأن سارة . إنك أختي » .

والحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب - اتخاذ السراري - .

وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب - من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ - .

وقول خبيب (١) : وذلك في ذات الإله (٢) .

وحديث ابن عباس رضى الله عنهما : - تفكروا في كل شيء ، ولا تفكروا في ذات الله (٣) - .

موقوف جيد الإسناد .

وحديث أبي الدرداء رضى الله عنه : - لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله - .

وقال حسان بحضرة النبي ﷺ .

وإن أتحا الأحقاف إذا قام فيهم . . . يجاهد في ذات الإله ويعدل

أخرجه أبو يعلى في مسنده .

ص : ليس بجوهر ولا بجسم . . . أو عرض كاللون أو كالطعم
ولم يزل سبحانه ولا مكان . . . منفرداً في ذاته ولا زمان
وأحدث العالم لا لمنفعة . . . يرومها ولو يشا ما اخترعه
فهو لما يريد فعال ولا . . . يلزمه شيء تعالى وعلا
وليس شيء مثله ثم القدر . . . منه الذي يحدث من خير وشر
وواجب تنزيه الاعتقاد . . . عن الحلول وعن الاتحاد
ونص في إحيائه الغزالي . . . من قال هذا فاسد الخيال

(١) هو خبيب بن عدى بن مالك الأنصارى الأوسى . شهد بدرأ ، واستشهد في عهد النبي ﷺ .

راجع : الإصابة ١ / ٤١٨ .

(٢) هذا جزء من صدر بيت له وتامه :

... .. وإن يشأ . . . يبارك على أوصال شلوم مزرع

وقبله :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً . . . على أى شق كان في الله مصرعى

(٣) ذكره البيهقي في - الأسماء والصفات - باب - ما ذكر في الذات - ص ٣٦٠ .

شئ : أما كونه تعالى ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرض فلأنه منزّه عن
الحدوث ، وهذه حادثة . إذ الجوهر ما يتركّب منه الجسم .

والجسم مركّب يقبل الزيادة والنقصان قال تعالى ﴿ وزاده بسطة في العلم
والجسم ﴾ (١) .

والعرض ما يفتقر إلى محلّ يقوم به ويستحيل بقاؤه كاللون والطعم .

والله تعالى واحد ليس بأصل لغيره يتركّب منه ثابت البقاء .

وأما التنزيه عن الحلول والاتحاد فهو مما يجب اعتقاده .

وقد نصّ الغزالي في الإحياء (٢) وغيره على توضيل من ذهب إليهما من
غلاة المتصوفة وأنها نزغة (٣) مما ذهب إليه النصاري في عيسى عليه السلام .

وما وقع في كلام من يوثق به من الصوفية مما يوهّم ذلك فهو مؤول لم
يقصد به ظاهره ، وقد أفردت في ذلك تأليفاً مستقلاً .

وأما كونه لم يزل وحده ، ولا مكان ، ولا زمان فقد دلّ على ذلك حديث
عمران بن حصين السابق . فهو منزّه عن المكان ، والزمان ، والحلول فهو كما
قال تعالى في كتابه العزيز ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (٤) .

وقد أحدث هذا العالم المشاهد من السموات والأرض بما فيهما باختيار منه
لا حاجة إليه . تعالى عن ذلك .

ولو شاء ما اخترعه فهو فاعل بالاختيار لا بالذات . قال تعالى : ﴿ وربك
يخلق ما يشاء ويختار ﴾ (٥) وقال : ﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾ (٦) .

(١) آية رقم ٢٤٧ من سورة البقرة .

(٢) راجع : إحياء علوم الدين باب - السماع - .

(٣) يقال نزغ الشيطان بينهم أى أفسد ، وأغرى ، وبابه قطع .

مختار الصحاح مادة - نزغ - .

(٤) آية رقم ١١ من سورة الشورى .

(٥) آية رقم ٦٨ من سورة القصص .

(٦) آية رقم ١٠٧ من سورة هود .

وأما كونه لا يجب عليه شيء فلأنه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء .

وأما كون القدر وهو ما يقع من العبد المقدر في الأزل خيره ، وشره منه فالكتاب والسنة طافحان (١) بذلك .

قال تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ (٢) أى وعملكم . ﴿ قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ﴾ (٣) ، ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديراً ﴾ (٤) ، ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله ﴾ (٥) أى بقضائه وقدره . ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ﴾ (٦) .

وروى مسلم (٧) عن أبى هريرة قال : جاء مشركوا قريش إلى رسول الله ﷺ يخاصمونهم في القدر فنزلت ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ (٨) .

وروى بسند صحيح عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ يقول الله خلق الله الخلق كلهم بقدر ، وخلق لهم الخير والشر بقدر فخير الخير السعادة ، وشر الشر الشقاوة (٩) .

(١) طافحان : أى مملوءان . يقال : طفح الإناء امتلأ حتى يفيض وبابه خضع .

(٢) آية رقم ٩٦ من سورة الصافات .

(٣) آية رقم ٢، ١ من سورة الفلق .

(٤) آية رقم ٢ من سورة الفرقان .

(٥) آية رقم ١٦٦ من سورة آل عمران .

(٦) آية رقم ٢٢ من سورة الحديد .

(٧) أخرجه مسلم فى كتاب القدر باب - كل شيء بقدر - .

وذكره الطبرى فى تفسيره ١١ / ٥٦٩ .

(٨) آية رقم ٤٩ من سورة القمر .

(٩) ذكره الطبرى فى تفسيره ١١ / ٥٦٩ .

وروى أبو القاسم اللالكائي (١) في كتاب السنة عن عطاء قال : أتيت ابن عباس فقلت : قد تكلم في القدر . فقال : أو قد فعلوها ؟ قلت : نعم . فقال والله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم « ذوقوا مس سقر إنا كل شيء خلقناه بقدر » لا تعودوا مرضاهم ، ولا تصلوا على موتاهم (٢) .

وروى مسلم - وأوصله في الصحيحين - عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر (٣) بالبصرة معبد الجهني فانطلقت حاجاً فلقيت ابن عمر فقلت : إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن وإنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف (٤) .

فقال : إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريئ منهم ، وأنهم براء مني . والذي يحلف به عبد الله لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر . حدثني أبي عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره (٥) .

(١) هو : هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي أبو القاسم حافظ للحديث من فقهاء الشافعية له مصنفات كثيرة منها : شرح السنة ، وأسماء رجال الصحيحين توفي رحمه الله سنة ٤١٨ هـ .

راجع : الأعلام ٧١ / ٨ .

(٢) راجع : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٤ / ٦٤٣ .

(٣) قوله - أول من قال في القدر - معناه أول من قال بنفي القدر فابتدع وخالف الصواب الذي عليه أهل الحق .

ومذهب أهل الحق إثبات القدر ومعناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم ، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى ، وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى .

(٤) قوله - وأن الأمر أنف - أي مستأنف لم يسبق به قدر ، ولا علم من الله تعالى ، وإنما يعلمه بعد وقوعه .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب - بيان الإيمان ، والإسلام ، والإحسان - .

وروى الترمذى وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً : - لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه (١) .

وروى مسلم من طريق طاووس قال : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر ، وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : كل شيء بقدر حتى العجز ، والكيس (٢) .

وروى مسلم عن جابر أن سراقاً قال يا رسول الله : فيم العمل ؟ أفى شيء قد فرغ منه أو فى شيء نستأنفه ؟

قال : بل فى شيء قد فرغ منه .

فقال سراق : ففيم العمل إذن ؟

فقال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له (٣) .

روى أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو أن الله قَدَّرَ المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة (٤) .

روى ابن ماجه عن عدى بن حاتم قال : أتيت النبى ﷺ فقال يا عدى بن حاتم : أسلم تسلم .

قلت : وما الإسلام ؟

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب القدر باب - ما جاء فى الإيمان بالقدر خيره وشره - .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب القدر باب - كل شيء بقدر - .

هذا : والكيس ضد العجز وهو النشاط والحقق بالأمر . ومعناه أن العاجز قد قَدَّرَ عجزه ، والكيس قد قَدَّرَ كيسه .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب القدر باب - كيفية الخلق الآدمى فى بطن أمه - .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب القدر باب - حجاج آدم وموسى عليهما السلام - .

قال : تشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، وتؤمن بالأقدار كلها خيرها وشرها حلوها ومرها (١) .

وروى أيضا عن جابر بن عبد الله مرفوعاً إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله (٢) .

وروى أبو داود من حديث ابن عمر : القدرية مجوس هذه الأمة (٣) .
قال العلماء : وذلك لجعلهم أنفسهم مستبدين بأفعالهم خالقين لها فأنبتوا خالقين . خالق للخير ، وخالق للشر كما أثبت المجوس خالقين .
وقال الشافعي : القدرية إذا سلموا العلم خصموا .

ومعناه : أنهم إن أنكروا علم الله فى الأزل بما يكون كفروا ، وإن اعترفوا به فيقال لهم : هل يجوز وقوع الأمر على خلاف العلم القديم ؟ .
فإن جوزه لزم منه نسبة الجهل إليه تعالى ، وإن لم يجوزه فلا معنى للقدر إلا ذلك .

قال ابن الحاجب : وهذا من أحسن الإرشاد إلى الدليل عليهم .
وروى الطبرانى من حديث ابن مسعود - رفعه - : - إذا ذكر القدر فأمسكوا - .

وروى ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :
خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصون فى القدر فكانما يفتأ (٤) فى وجهه حب الرمان من الغضب فقال : بهذا أمرتم ، أو لهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن ببعضه ببعض بهذا هلك الأمم قبلكم (٥) .

(١) ، (٢) أخرجهما ابن ماجه فى المقدمة باب - فى القدر - .

(٣) أخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى القدر - .

(٤) قوله - فكانما يفتأ فى وجهه حب الرمان - أى فغضب فاحمر وجهه من أجل الغضب احمراراً يشبه فقء حب الرمان فى وجهه .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - فى القدر - .

وروى أبو نعيم في - الحلية - من حديث ابن عمر : - القدر سر الله - .

قال ابن السمعاني : سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب ، والسنة دون محض القياس ، والعقل . فمن عدل عن التوقيف فقد ضلّ ، وتاه في بحار الحيرة ولم يبلغ شفا العين ، ولا ما يطمئن به القلب لأن القدر سر من أسرار الله اختص به وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ، ومعارفهم لما علمه من الحكمة . فلم يعلمه نبي مرسل ، ولا ملك مقرب .

وقيل : إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا ينكشف قبل دخولها .

ص : قدرته لكل ما لم يستحل . . . وعلمه لكل معلوم شمل
لكل كلي وجزئي وسكون . . . يريد ما يعلم أنه يكون
أولاً فلا يريد والبقاء . . . ليس له بدء ولا انتهاء

ش : فيه مسائل :

(الأولى) : قدرته تعالى شاملة لكل ممكن بخلاف المستحيلات فلا تدخل

تحت القدرة لا لنقص فيها - معاذ الله - بل لعدم قابليتها للوجود فلم تصلح أن تكون محلاً لتعلق الإرادة .

ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم قال إن الله قادر على أن يتخذ ولداً إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً (١) .

ورد بأنه محال ، والمحال لا يدخل تحت القدرة . وعدم القدرة على الشيء قد يكون لقصورها عنه ، وقد يكون لعدم قبوله لتأثيرها فيه لعدم إمكانه ، والعجز هو الأول دون الثاني .

(١) راجع : الفصل في المال ، والأهواء ، والنحل لابن حزم ٢ / ١٣٨ .

قال الأستاذ (١) أبو إسحق : وقد حكى أن أبلّيس جاء إلى إدريس عليه السلام بقشرة فقال : أيقدر الله أن يجعل الدنيا في هذه القشرة ؟

فقال : الله قادر أن يجعل الدنيا في سمّ هذه الإبرة .

وإيضاح هذا الجواب : أن السائل إن أراد الدنيا على ما هي عليه ، والقشرة على ما هي عليه فهو محال فإن الأجسام الكثيرة يستحيل أن تكون في مثل ذلك .

وإن أراد أنه يصغر الدنيا قدر القشرة ، ويجعلها فيها ، أو يكبر القشرة قدر الدنيا فيجعلها فيها فالله قادر على ذلك وعلى أكثر منه .

(الثانية) : علمه تعالى شامل لكل معلوم أى ما من شأنه أن يعلم ممكناً كان أو ممتنعاً . جزئياً أو كلياً . قال تعالى ﴿ أحاط بكل شيء علماً ﴾ (٢) ، ﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ﴾ (٣) الآية ﴿ عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة ﴾ (٤) الآية ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ (٥) . قال فى - شرح المذهب - : ومن أنكر علمه تعالى بالجزئيات فهو كافر .

ثم قال كثير من أهل السنة إنه لا يحصل بذلك تغير فى علمه تعالى فإن العلم بأنه سيوجد هو العلم بوجوده فى زمن الوجود ، فإذا علم أن فلاناً فى الجزء الفلانى من النهار قاعد ، وفى الجزء

(١) راجع كتاب - الترتيب فى أصول الفقه له - فإنه ذكر هذا فيه كما قال الزركشى فى - تشنيف المسامع ٤ / ٦٦٦ - .

(٢) آية رقم ٧ من سورة الطلاق .

(٣) آية رقم ٥٩ من سورة الأنعام .

(٤) آية رقم ٣ من سورة سبأ .

(٥) آية رقم ١٤ من سورة المالك .

الثانى مضطجع ، وفى الجزء الفلانى قائم . فكانت حالته فى كل جزء من النهار ما علم كونه تعالى عليه فى تلك الحالة فلا تغير فى العلم فإن العلم بتفاصيل ذلك قديم ، وإنما يحتاج الخلق إلى علم آخر لطرؤ الغفلة منهم .

وقال آخرون منهم بالتغير ، وقالوا إنما يمتنع التغير فى الصفات الحقيقية دون الإضافية فإن التغير فيها لا يوجب تغيراً فى الذات ، ومثل ذلك بإسطوانة قام إنسان عن يمينها فقلنا الإسطوانة عن يساره ، ثم عن يسارها فقلنا صارت عن يمينه ، ثم تحول إلى غيرها فقلنا صارت أمامه ، أو وراءه فالإسطوانة لم تتغير ، وإنما المتغير المتنقل ، وصدقت هذه العبارات عليها للإضافة .

فكذا إذا قلنا الله عالم الآن بما نحن فيه ، وقد كان عالماً بما كنا أمس عليه ، وسيكون عالماً بما نكون عليه غداً . فالتغير جارٍ على أحوالنا وهو تعالى أمس ، واليوم ، وغداً فى معنى كونه عالماً فى جميع الأحوال على حد واحد .

(الثالثة) : ما علم تعالى أنه يكون (١) أرادته (٢) ، وما يعلم أنه لا يكون (٣) فلا يريدته (٤) .

فالإرادة عندنا تابعة للعلم لا للأمر . إذ لو أراد ما لا يقع لكان نقصاً فى إرادته لكلاهما عن النفوذ فيما تعلقت به .

(الرابعة) : بقاءه تعالى غير مستفتح ، ولا متناهٍ أى لا أول له ، ولا آخر .

(١) قوله - يكون - أى يوجد .

(٢) قوله - أرادته - أى أراد وجوده .

(٣) قوله - لا يكون - أى لا يوجد .

(٤) قوله - فلا يريدته - أى فلا يريد وجوده .

فهو والقدم راجعان إلى استمرار الوجود في الماضي إلى غير غاية ، وفي المستقبل إلى غير نهاية .

وقال الغزالي : هما من صفات النفي . فإن مرجعها إلى نفي عدم سابق ، وعدم لاحق (١) .

ص : لم يزل الباري باسماء العلى . . . ووصفات ذاته وهي الألى
دل عليها الفعل من إرادة . . . علم حياة قدرة مشاءة
أو كونه منزهاً عن الغير . . . سمع كلام والبقاء والبصر

ش : أسماؤه تعالى الدالة على الذات باعتبار صفة كالعالم ، والخالق أزلية .

وصفاته الذاتية أزلية أى قديمة . وهما قسمان :

١ - ما دل عليها فعله وهي الإرادة ، والعلم ، والحياة ، والقدرة .

٢ - وما دل عليها تنزيهه عن النقص وهي السمع ، والبصر ، والكلام ، والبقاء .

فالإرادة صفة تخصيص أحد طرفي الشيء من الفعل ، والترك بالوقوع .

والعلم صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقها به .

والحياة صفة تقتضي صحة العلم لموصوفها .

والقدرة صفة تؤثر في الشيء عند تعلقها به .

والسمع ، والبصر صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم .

والكلام صفة قائمة بذاته . عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن الآتي .

والبقاء استمرار الوجود كما تقدم .

أما صفات الأفعال كالخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة فليست أزلية

(١) راجع : الاقتصاد في الاعتقاد ص ٧٨ .

عندنا خلافاً للحنفية (١) . بل هي حادثة أى متجددة لأنها إضافات تعرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المقدورات لأوقات وجوداتها ، ولا محذور في اتصافه تعالى بالإضافات ككونه قبل العالم ، ومعه ، وبعده .

وقد تقدم أن أسماءه أزلية مطلقاً ، ولورجعت إلى صفات الأفعال أى من حيث رجوعها إلى القدرة لا الفعل فالخالق - مثلاً - إن أريد به من شأنه الخلق أى القادر عليه فقديم بلا خلاف ، وإن أريد به من صدر منه الخلق فليس صدوره أزلياً عندنا ، والأ لزم قدم الخلق كقدم العلم .

قال البيهقي (٢) : أبى المحققون من أصحابنا أن يقال : لم يزل خالقاً ، ورازقاً ولكن يقولون لم يزل قادراً على الخلق ، والرزق .

وإذا سمى خالقاً بعد وجود الخلق لم يوجب ذلك تغيراً في ذاته (٣) .

(فائدة) : من المسائل التى اختلف فيها الأشاعرة ، والحنفية وهى قليلة لا تبلغ عشر مسائل .

ص : أسماءه سبحانه مؤقفة . . . ثالثها الاسم فقط دون الصفة

ويكتفى بمرة والمصدرى . . . والفعل والمظنون فى المعتبر

ش : هذه المسألة ذكرها فى - جمع الجوامع (٤) - فى القسم الثانى ، وذكرتها هنا لمناسبتها لذكر الأسماء والصفات .

ولم يذكر فى - جمع الجوامع غير قوله : وأن أسماء الله تعالى توقيفية (٥) .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٦٧٤ .

(٢) راجع : شعب الإيمان له ١ / ١٤٣ .

(٣) ذكر الشيخ البيهقي بعد ذلك قولاً لبعض الشافعية يجيز ذلك حيث قال رحمه الله : ومن أصحابنا من قال : يجوز القول لم يزل خالقاً ، ورازقاً على معنى أنه سيخلق ، وسيرزق . هـ .

(٤) ، (٥) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٢٥ .

فذكر القول الثالث المفصل ، والمسائل الأربعة بعده من زيادتي .

الصحيح - وهو مذهب الأشعرى - أن أسماء الله تعالى توقيفية . فلا يجوز أن يطلق عليه شيء من الأسماء ، والصفات إلا إن ورد به نص من كتاب أو سنة .

وقال القاضي ، والمعتزلة : يجوز أن يطلق عليه الأسماء اللائق معناها به وإن لم يرد بها الشرع ما لم يوهم نقصا .

واختار الغزالي الفرق بين الاسم ، والصفة فيشترط التوقف في الاسم دونها (١) .

وعلى الأول هل يكفي بالإطلاق مرة أو لا بد من التكرار والكثرة ؟ .
فيه رأيان حكيا بلا ترجيح ، وقد صححت الأول لأنه الظاهر من صنيع العلماء .

وهل يكفي فيه بخبر الواحد ، والظواهر كسائر الأحكام ، أو يشترط فيه القطع ؟ .

قولان : أحدهما الأول كما قال ابن القشيري في - المرشد - .

وهل يشترط وروده بلفظ الوصف ، أو يكفي ورود الفعل والمصدر ؟ .

قولان :

قال البلقيني : وظاهر كلام الشافعي في - الرسالة - الثاني . فإنه قال في خطبتها - الجاعلنا في خير أمة (٢) - .

(فائدة) : قد أردت أن أسرد هنا ما وقفت عليه مما ورد في القرآن أو الحديث الصحيح ، أو الحسن من أسمائه تعالى بصيغة الاسم والوصف دون المصدر ، والفعل .

(١) راجع هذه الأقوال في - المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص ١٥٤ .

(٢) راجع : الرسالة ص ١٩ .

روى الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعاً : أن الله تعالى تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة إنه وتر يحب الوتر (١) .

ورواه أبو نعيم من حديث ابن عباس ، وابن عمر معاً مرفوعاً - وفي آخره - وهي في القرآن .

ورواه الترمذى وغيره من حديث أبي هريرة كما تقدم وزاد هو الله الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلى الكبير الحفيظ المقيت - أى بالقاف والتاء المتناة - الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوى المتين الولى الحميد المحصى المبدئ المعيد المحيى المميت الحى القيوم الواجد الماجد الواحد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعال البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور البديع البدئ الباقي الوارث الرشيد الصبور .

وقد وردت روايات بعدها بإبدال بعض الأسماء المذكورة بغيرها .

ويتحصل من ذلك عدة أسماء وهي : المغيث - بالغين والمثلثة - عند الترمذى - ، والرافع فى حديث ابن حبان ، والقائم ، والشديد ، والأعلى ، والرب ومالك يوم الدين فى الدعاء للطبرانى ، والراشد ، والعدل ، والمنير ، والفرد ، والظاهر ، والمبين - بالموحدة - ، والقديم ، والبار ، والوفى ، والبرهان ، والواقى ، والقدير ، والحافظ ، والعالم والمعطى والأبد ، والوتر ، وذو القوة فى - الأسماء والصفات لأبى نعيم - .

(١) الحديث تقدم تخريجه .

والإكرام ، والبادى ، والحنان ، والمنان ، والخلاق ، والرقيب ، والعلام ،
والفاطر ، والمليك ، والكفيل ، والمحيط ، والقادر ، والرفيع ، والشاكر ، والفتاح ،
والمثيب ، والمولى ، والنصير ، والأحد ، والكافى ، والدائم ، والصادق ،
والجميل ، وذو الطول ، وذو المعارج ، وذو الفضل ، والإله ، والمدير - فى
مستدرك الحاكم - .

هذا ما ورد فى روايات الأسماء الحسنى ، وغالبها فى القرآن الكريم ، وفيه
مما لم يتقدم السريع - سريع الحساب - ، - فعال لما يريد - الغالب - والله غالب
على أمره - الحفى - إنه كان بى حقياً (١) - .

وفى الحديث :- الجواد - فى حديث أبى ذر الطويل - وذلك أنى جواد
واجد ماجد - . رواه أحمد (٢) .

- الطيب - فى حديث مسلم :- إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً (٣) - .

- الطبيب - فى حديث أبى داود :- الطبيب هو الله (٤) - .

- الصانع - سبق حديثه .

ص : وما أتى به الهدى والسنن ... من الصفات المشكلات نؤمن
بها كما جاءت منزهيناً ... مقوضين أو مؤولين
والجهل بالتفصيل ليس يقدح ... بالاتفاق والكوت أصلح

ش : ما ورد فى الكتاب والسنة الصحيحة من الصفات المشكل ظاهرها
لإيهامه تشبيهها ونحوه كقوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (٥) ،

(١) آية رقم ٧ من سورة مريم .

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ١٤٥ / ٥ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الزكاة باب - قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها - .

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الترجل باب - فى الخضاب - .

(٥) آية رقم ٥ من سورة طه .

﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ (١) ، ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ (٢) ، ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ (٣) .

وحديث مسلم : - إن قلوب بنى آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء (٤) - .

ونحو ذلك فيه مذهبان لأهل السنة :

(أحدهما) : أنا نؤمن بها كما جاءت ، ونفوض المراد منها إلى الله تعالى ، ولا نفكرها مع تلزيها له تعالى عن حقيقتها .

وهذا مذهب السلف ، وأهل الحديث ، وهو أسلم كما قلت من زيادتي : - والسكوت أصلح - .

سئل مالك عن قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (٥)
فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

أخرجه البيهقي (٦) .

وأخرج عنه أيضاً أنه قال : هو كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع (٧) .

(١) آية رقم ٢٧ من سورة الرحمن .

(٢) آية رقم ٣٩ من سورة طه .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة الفتح .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب - تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء - .

(٥) آية رقم ٥ من سورة طه .

(٦) كتاب الأسماء والصفات ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٧) المرجع السابق .

وأخرج اللالكائي في السنة عن أم سلمة رضى الله عنها أنها قالت:
الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان ،
والجحد به كفر (١) .

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عنه فقال :
الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ، وعلى الله الرسالة ،
وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم (٢) .

وأسد أيضاً عن محمد بن الحسن قال : اتفق الفقهاء كلهم من
المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تشبيه ،
ولا تفسير .

وقال الترمذى في الكلام على حديث الرؤية (٣) : المذهب في هذا
عند أهل العلم من الأئمة مثل : سفيان الثوري ، ومالك ، وابن
المبارك ، وابن عيينة ، وكيع وغيرهم أنهم قالوا : تروى هذه
الأحاديث كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا يقال كيف ؟ ولا نفسرها ،
ولا نتوهم .

(ثانيهما) : أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى . بأن نؤول الاستواء
بالاستيلاء والوجه بالذات ، والعين بالبصر ، واليد بالقدره ونحوها .
وهذا مذهب الخلف (٤) .

وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال في - الرسالة
النظامية - : الذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقلاً أتباع سلف
الأمّة فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها .

(١) ، (٢) راجع : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣ / ٣٩٧ .

(٣) راجع : مدن الترمذى كتاب صفة الجنة باب - ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار ..

(٤) قال الجلال المعلى : والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أى أحوج إلى مزيد علم .

وتوسط ابن دقيق العيد فقال : إذا كان التأويل قريباً من لسان
العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفنا عنه ، وأما بمعناه على الوجه الذى
أريد به مع التنزيه .

قال : وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من مخاطب
العرب قلنا به من غير توقيف كما فى قوله تعالى : ﴿ يا حسرتنا
على ما فرطت فى جنب الله ﴾ (١) فنحمله على حق الله ، وما
يجب له .

وكذا حديث - قلب المؤمنين بين أصبين (٢) - نحمله على إرادة
القلب ، واعتقاد ذاته مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فى القلوب كما
يقلب الواحد منا اليسير بين أصابعه . انتهى .

واتفق الجميع على أن الجهل بالتفصيل فى مثل ذلك لا يقدر فى
الإيمان بالمراد منه اكتفاء بالإجمال فيه .

(فائدة) :

قال الغزالي فى كتابه - إجماع العوام عن علم الكلام (٣) - :

يجب على من سمع آيات الصفات ، وأحاديثها من العوام ، ومن يجرى
مجراهم فى هذا الشأن كالنحوى ، والمحدث ، والمفسر ، والفقهاء سبعة أمور :

التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم
الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم .

فالتقديس أن تنزه الله سبحانه عن الجسمية وتوابعها من الصورة ،
والمكان ، والجهة .

(١) آية رقم ٥٦ من سورة الزمر .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) راجع : إجماع العوام عن علم الكلام ص ٤٥ .

وإذا سمع « يد الله فوق أيديهم » (١) فيقطع بأن معناها الحقيقي اللغوي هي الجارحة المخصوصة غير مراد من اللفظ لأنها في حق الله تعالى محال .
ويعلم أن اليد في اللغة تطلق على معنى آخر ليس بجسم ، ولا جسماني مجازاً كما يقال : البلد في يد الأمير .

وكذا الصورة معناها الحقيقي وهي الهيئة الحاصلة في أجسام مركبة مرتبة ترتيباً مخصوصاً محال على الله تعالى لأنه هيئة الجسمانيات ، ولها معنى مجازي ليس بجسم ، ولا هيئة في جسم كما في قولك : عرفت صورة المسألة الواقعة .

والتصديق أن تعلم قطعاً بعد القطع بأن معانيها اللغوية الحقيقية غير مرادة وأنه أريد بها معان تليق بجلاله ، وعظمته سبحانه ، وأن كل ما وصف الله به نفسه لو وصفه به رسوله فهو حق بالمعنى الذي أراده ، وعلى الوجه الذي قاله وإن كان لا يوقف على حقيقته ، والعلم الإجمالي كاف في التصديق به .

والاعتراف بالعجز بأن يقرّ بأنه لا يعرف تأويلها ، ولهذا قال مالك : -
والكيف مجهول - يعني تفصيل المراد به غير معلوم .

والسكوت أن لا يسأل عن معناه فإنه بالسؤال يتعرض لما لا يطيقه ، ولهذا كان عمر يضرب من يسأل عن الآيات المتشابهة بالدرّة (٢) .

والإمساك أن لا يتصرف في الألفاظ الواردة لا بتبديل اللفظ بلفظ آخر عري أو غيره لأن جواز التبديل فرع معرفة المعنى المراد ، ولا بالتأويل لمعانيه ، ولا بالاشتقاق من الوارد كأن تقول : مستو أو (٣) أخذاً من -

(١) آية رقم ١٠ من سورة الفتح .

(٢) حادثة ضربه رضي الله عنه للرجل المسمى - صبيغ - حادثة مشهورة تقدم الحديث عنها قريباً .

(٣) كلمة في المخطوط غير واضحة .

استوى - ، ولا بالقياس كأن تطلق لفظة - الساعد ، والكف - قياساً على ورود - اليد - ، ولا يجمع المتفرق بأن تجمع الأحاديث التي ورد فيها لفظ - اليد ، والعين - لا غير ذلك في موضع واحد من كتاب لأن هذه كلمات صدرت من الرسول ﷺ في أوقات متفرقة متباعدة اعتماداً على قرائن مختلفة تفهم السامعين معاني صحيحة فإذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الإنسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة مجردة عن القرائن التي كانت في زمن النبي ﷺ قرينة عظيمة بتأكيد الظاهر ، وإيهام التشبيه . ، ولا بتفريق مجتمع لأن لاجتماع الأشياء دخلاً في فهم المعنى ، فإذا فرقت ، وفصلت سقطت دلالتها .

(مثاله) : قوله تعالى ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ (١) .

فلا يجوز لأحد أن يقول هو فوق عباده لأن ذكر - القاهر - يشعر بأن المراد فوقية الرتبة ، ولا أن يقول هو القاهر فوق غيره لأن ذكر العبودية يؤكد احتمال فوقية السيادة ، والرتبة .

والكف : أن يكف باطله عن التفكير في هذه الأمور كما يكف لسانه عن السؤال عنها . فإن حديثه نفسه بذلك بغير اختياره تشاغل بالعبادة ، والصلاة ، والذكر وقراءة القرآن . فإن لم يقدر على الدوام على ذلك تشاغل بشيء من العلوم كالفقه ، والعربية . فإن لم يمكنه فبحرفة ، أو صناعة . فإن لم يقدر قبله ، ولعب ، فإن ذلك خير من الخوض في هذا البحر البعيد غوره (٢) . بل لو اشتغل بالمعاصي البدنية ربما كان أسلم من الخوض في معرفة الله تعالى فإن ذلك (٣) عاقبته الفسق وهذا (٤) عاقبته الشرك .

(١) آية رقم ١٨ ، ٦١ من سورة الأنعام .

(٢) غور كل شيء قعره .

راجع : مختار الصحاح - غور - .

(٣) قوله - فإن ذلك - أى الاشتغال بالمعاصي .

(٤) قوله - وهذا - أى الخوض في معرفة الله .

ص : كَلَامُهُ الْقُرْآنُ لَيْسَ يُخْلَقُ . . . وَهُوَ لَا تَجُوزُ مَا تَنْطِقُ
الْتَنَابَهُ وَفِي الْمَصَاحِفِ . . . خَطٌّ وَمَحْضُوظٌ بِصَدْرِ الْعَارِفِ
ش : فِيهِ أُمُور :

الأول : إن القرآن كلامه تعالى أى المعنى القائم بذاته المقدسة ، وهو المراد
بالكلام النفسى .

وقد يطلق ويراد به العبارات الدالة على الصفة القديمة وهى القراءة
ومنه قوله تعالى ﴿ وَقرآن الفجر ﴾ (١) أى القراءة فيه .
وحديث - يتغنى بالقرآن (٢) - أى بالقراءة .

الثانى : إنه غير مخلوق لأنه كلام الله ، وكلامه صفته ، ويستحيل انحصار
القديم بالمحدث .

وقد ذكر الله الإنسان فى ثمانية عشر موضعاً وقال إنه مخلوق ، وذكر
القرآن الكريم فى أربعة ، وخمسين موضعاً ولم يقل إنه مخلوق ،
ولما جمع بينهما نبه على ذلك فقال : ﴿ الرحمن علم القرآن خلق
الإنسان ﴾ (٣) .

وأخرج اللالكائى فى - السنة (٤) - ، والآجرى فى - الشريعة (٥) - .

(١) آية رقم ٧٨ من سورة الإسراء .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين باب - استحباب تحسين الصوت بالقرآن -
ولفظه : ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن .

قوله - ما أذن الله لشئ ما أذن لنبي - ما الأولى نافية ، والثانية مصدرية أى ما استمع
الله لشئ كاستماعه لنبي . قال العلماء : معنى - أذن - فى اللغة : الاستماع .

(٣) سورة الرحمن آيات ١ ، ٢ ، ٣ .

(٤) راجع : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢ / ٢١٧ .

(٥) راجع : الشريعة ١ / ٧٧ .

بسند صحيح عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ ﴾ ^(١) قال : غير مخلوق .

وقال الشافعي : إنما خلق كل شيء بكن فلو كانت - كن - مخلوقة لكان مخلوق خلق مخلوقاً .

قال الأئمة : لو كان - كن - الأول مخلوقاً كان مخلوقاً بكن أخرى وهكذا إلى ما لا يتناهى وهو محال .

وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب - الرد على الجهمية - من طريق نعيم بن حماد قال : سمعت سفیان بن عيينة وسئل عن القرآن أم مخلوق هو ؟ .

فقال : يقول الله تعالى ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ ، وَالْأَمْرُ ﴾ ^(٢) ألا ترى كيف فرق بين الخلق والأمر . فالأمر كلامه . فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرق .

وسبقه إلى ذلك محمد بن كعب القرظي ، وتبعه الإمام أحمد وغيره .

واستدل أحمد أيضاً بحديث - أول ما خلق الله القلم ^(٣) - فإن الكلام قبل خلقه فدل على أنه غير مخلوق .

هذا في المعنى القائم بالذات المقدسة .

أما العبارات الدالة عليه وهي القراءة فهي مخلوقة حادثة لكن امتنع العلماء من إطلاق الخلق ، والحدوث عليها إذا سميت قرآناً لما فيه من الإيهام ، ويدعو القائل - لفظي بالقرآن مخلوق - كحسين الكرابيسي سداً للباب .

(١) آية رقم ٢٨ من سورة الزمر .

(٢) آية رقم ٥٤ من سورة الأعراف

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣١٧ / ٥

الثالث: يصح أن يقال حقيقة شرعية لا مجازاً ، ولا عقلية .

إن القرآن مقروء بالسنتنا ، ومكتوب في مصاحفنا ، ومحفوظ في صدورنا .

ومنه حديث :- لا يقرأ القرآن جنب ، ولا حائض (١) .

وحديث :- لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو - (٢) .

وقال تعالى « بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم » (٣) .

فإن قيل : كيف يجتمع وصفه بكونه قديماً ومكتوباً ، ومحفوظاً ، ومقروءاً ؟ .

أجيب بأن ذلك وصف له باعتبار وجودات الوجود الأربعة فإن لكل موجود وجوداً في الخارج ، ووجوداً في الذهن ، ووجوداً في العبارة ، ووجوداً في الكتابة .

فهى تدل على العبارة وهى على ما في الذهن ، وهو على ما في الخارج .

والقرآن باعتبار الوجود في الأعيان قديم قائم بالذات وباعتبار الوجود في الذهن محفوظ في الصدور وباعتبار الوجود البياني مقروء بالأسنة ، وباعتبار الوجود البياني مكتوب في المصاحف .

(١) أخرجه الترمذى في أبواب الطهارة باب - ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب - ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب - النهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار - .

وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٦ ، ١٠ .

ونكره اللالكائى في - شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢ / ٣٤١ .

(٣) آية رقم ٤٩ من سورة العنكبوت .

ص : يُشِيبُ بِالطُّورِ وَيَالْقَصِيَانِ ٠٠ عَاقِبُ أَوْ يَنْعِمُ بِالْغُفْرَانِ
لَمَّا عَدَا الشُّرُوكَ وَلِلْبَارِئِ الْبَدِيعِ ٠٠ إِبَابَةُ الْعَاصِي وَتَعْذِيبُ الْمَطِيعِ
وَضُرُاطُ فَسَالِ الْوَرَى وَالْعُجْمِ ٠٠ وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِالظُّلَمِ

ش : الإثابة على الطاعة مجمع عليها . لكن عند أهل السنة فضلاً لا وجوباً .
قال ﷺ : - ما منكم من أحد يدخل الجنة بعمله . قالوا : ولا أنت يا
رسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل - رواه
الشيخان (١) .

قال الإمام (٢) في - النظامية (٣) - : ومن أدلة ذلك أن طاعات العباد لا
تفي بالنعم المتوافرة عليهم الناجزة فكيف يحكم العقل باستحقاق ثواب على عمل
وقع عوضاً عن نعيم أوتي به العبد في الدنيا ؟ .

قلت وفي معنى ذلك حديث : - لو أن رجلاً يجرّ على وجهه من يوم ولد
إلى أن يموت هرماً في مرضاة الله لحقره يوم القيامة - رواه أحمد (٤) .

وحديث : - إن الرجل ليحییء يوم القيامة بعمل لو وُضِعَ على جبلٍ لأنقله
فتقوم النعمة من نعم الله فتكاد تستنفد ذلك كله لو لا ما يتفضل الله من رحمته -
رواه الطبرانی في الأوسط .

وأما العقاب على المعصية فإنه غير متحتم عندنا بل هو موقوف على
مشيئة الله تعالى إن شاء عذب ، وإن شاء غفر كل ذنب ما خلا الشرك فإنه لا
يغفر . قال تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرَ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٥) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب المرضى باب - تمنى المريض الموت - .

وأخرجه مسلم في كتاب صفات المنافقين باب - لن يدخل أحد الجنة بعمله - .

(٢) هو الإمام الجويني رحمه الله .

(٣) العقيدة النظامية ص ١١٠ .

(٤) مسند أحمد ٤ / ١٨٥ .

(٥) آية رقم ٤٨ ، ١١٦ من سورة النساء .

وفى الصحيحين ^(١) :- أتانى جبريل فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . قلت وإن زنا ، وإن سرق ؟ قال وإن زنا ، وإن سرق . . .
وقد تناظر فى هذه المسألة أبو عمرو بن العلاء ^(٢) مع عمرو بن عبيد من المعتزلة فقال عمرو : أيجوز الخلف على الله ؟ فقال أبو عمرو من العجمة أتيت الخلف : فى الوعد قبيح ، وفى الوعيد كرم . ألا ترى إلى قول الشاعر ^(٣) :

وانى وإن أوعدته أو وعده . . . تخلف إيعادى ومنجز موعدى

وله تعالى تعذيب المطيع ، وإثابة العاصى أى يجوز له ذلك ، ولا يمتنع عقلاً ، وإن كان لا يقع منه .

وهذه المسألة من المسائل التى خالف فيها الحنفية الأشاعرة

وله إيلام الأطفال ، والبهائم وإن يكن لهم ذنب .

ولا ينسب فى شئ من ذلك إلى ظلم . تعالى عنه فهو مستحيل عليه

(١) صحيح البخارى كتاب الجنائز .

وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب - من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة - .

(٢) أبو عمرو بن العلاء اسمه - زيان - بالياء من علماء البصرة ، وأحد القراء السبعة ثقة واسع الرواية والعلم . من أقواله : « ما نحن فيمن مصى إلا كيقظ بين أصول نخل طوال ، فما عسى أن نقول نحن ، وأفضل منازلنا أن نفهم أقوالهم وإن كانت أحوالنا لا تشبه أحوالهم » . توفى رحمه الله سنة ١٥٤ هـ .

راجع : غاية النهاية ص ٢٢٨

(٣) هو عامر بن الطفيل بن مالك العامرى . أحد فتاك العرب وشعرانهم وساداتهم فى الجاهلية وهو ابن عم لبيد الشاعر . دعاه النبى ﷺ إلى الإسلام فاشتراط لكى يسلم شرطين : (١) أن يجعل له نصف ثمار المدينة (٢) أن يجعله ولى الأمر من بعده . فردّه النبى ﷺ ومات فى طريقه قبل أن يبلغ قومه وذلك فى سنة ١١ هـ .

راجع : الأعلام ٢٥٢ / ٣

عقلاً وسمعاً لأن الظالم من يتصرف في ملك غيره بما لم يؤذن له . والله تعالى هو المالك المطلق يتصرف في ملكه كيف شاء .

(تنبيهان) :

الأول : شملت العبارة في النظم وأصله المكلفين من الإنس ، والجن وهو متفق عليه في الإنس .

وأما الجن فقد اتفق العلماء على تعذيبهم لقوله تعالى ﴿ النار مثواكم ﴾ (١) وقوله ﴿ وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ﴾ (٢) وقوله ﴿ لأملأن جهنم من الجنة ، والناس أجمعين ﴾ (٣) .
واختلفوا في إثباتهم :

فقليل لا ثواب لهم إلا النجاة من النار ثم يقال لهم كونوا تراباً مثل البهائم .

حكاه ابن حزم عن أبي حنيفة ، وقال به أيضاً ليث بن أبي سليم أخرجه عنه ابن أبي الدنيا ، وأبو الزناد . أخرجه ابن شاهين في — كتاب العجائب — .

وقيل يثابون .

وعليه ابن عباس ، وابن أبي ليلى ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والأوزاعي وأبو يوسف ، ومحمد .

وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (٤) عن يعقوب قال : قال ابن أبي ليلى للجن ثواب فوجدنا تصديق ذلك قوله تعالى ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ (٥) .

(١) آية رقم ١٢٨ من سورة الأنعام .

(٢) آية رقم ١٥ من سورة الجن .

(٣) آية رقم ١١٩ من سورة هود .

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١٣٨٩ .

(٥) آية رقم ١٣٢ من سورة الأنعام .

واستدل ابن القاسم لذلك بقوله تعالى ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَ الْقَاسِطِينَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشْدًا ﴾ (١) الآية .

قال ابن رشد : هذا استدلال صحيح بل هو نص جلي في ذلك .

قلت الآية الأولى أظهر .

وعلى هذا اختلف : هل يدخلون الجنة ؟

ف قيل : نعم . وعليه الجمهور أخذاً من العمومات (٢) .

وقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن ضمرة أنه سئل عن ذلك فقال : نعم ، وتصديق ذلك قوله تعالى ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ ﴾ (٣) الجن للجنيات ، والإنس للإنسيات .

وعلى هذا : هل يأكلون فيها ويشربون أولاً ؟

قولان :

الضحاك على الأول ، ومجاهد على الثاني . قال : ويلهمون من التسبيح ، والتقديس ما يجده أهل الجنة من لذة الطعام ، والشراب . أخرجه ابن أبي الدنيا .

وقال الحارث المحاسبى : يكونون فيها عكس ما كانوا عليه في الدنيا نراهم ولا يروننا (٤) .

وقيل لا يدخلونها بل يكونون في رياضها (٥) نراهم من حيث لا يروننا .

(١) آية رقم ١٤ من سورة الجن .

(٢) راجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦١ .

(٣) آية رقم ٥٦ ، ٧٤ من سورة الرحمن .

(٤) راجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦١ .

(٥) رياض الجنة - بفتح الباء - : ما حولها خارجاً عنها تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القلاع .

حكاه ابن تيمية عن مالك ، والشافعي ، وأحمد .

وقيل : يكونون على الأعراف لما رواه البيهقي في البعث عن أنس أن النبي ﷺ قال : - إن مؤمنى الجن لهم ثواب وعليهم عقاب - فسألنا عن ثوابهم وعن مؤمنيتهم ؟

فقال : - على الأعراف وليسوا في الجنة - فقالوا ما الأعراف ؟ قال : - حائط الجنة تجرى فيه الأنهار وتلبث فيه الأشجار (١) .

قال الذهبي : هذا حديث منكراً جداً .

وقيل : بالوقف .

الثاني : هل حكم الملائكة في ذلك حكم الجن والإنس ؟

قيل : نعم لقوله تعالى في حقهم ﴿ ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم ﴾ (٢) .

وأجيب بأن الآية أريد بها إبليس (٣) خاصة ، وعلى تقدير إرادته العموم فإن ذلك لا يقع منهم .

وقيل : إنهم لا يجازون بالجنة بل بنعيم يناسبهم .

قال صاحب - أكام المرجان (٤) - : وهو أصح قولى العلماء (٥) .

- راجع : النهاية ٢ / ١٨٥ .

(١) ذكره ابن كثيره في تفسيره ٣ / ٤٢١ وقال : رواه البيهقي عن ابن بشران عن على بن محمد المصرى عن يوسف بن يزيد عن الوليد بن موسى به أ هـ .

(٢) آية رقم ٢٩ من سورة الأنبياء .

(٣) القول القائل بأن المراد هنا إبليس قول ضعيف لأنه لم يرو قط أنه ادعى الربوبية .

راجع : تفسير ابن عطية ١٠ / ١٤٠ .

(٤) هو الشيخ بدر الدين أبو عبد الله عمر بن عبد الله الشبلى الحنفى المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .

(٥) راجع : أكام المرجان في أحكام الجان ص ٦١ .

وقد جزم به ابن عبد السلام في - قواعد الصغرى (١) - قال : لأن للبشر طاعات لم يثبت مثلها للملائكة كالجهاد ، والصبر على البلاء ، والمحن ، وتحمل مشاق العبادات لأجل الله ، وقد ثبت أنهم يرون ربهم ، ويسلم عليهم ، ولم يثبت مثل هذا للملائكة .
قال : وأما قوله تعالى ﴿ إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ (٢) الآيات في الثواب والملائكة ملهم فجوابه : أن هذا اللفظ مخصوص بمن آمن من البشر في عرف الشرع فلا يندرج فيه الملائكة بعرف الاستعمال . انتهى .

ص : والخلف في ذرية الكفار . . . قيل بجنة وقيل النار
وقيل بالبرزخ والمصير . . . ترباً والامتحان عن كثير
وقيل بالوقف وولد المسلم . . . في جنة الخلد بإجماع نبي
ش : مسألة الأولاد مسألة مهمة فلذلك أوردتها من زيادتي ، ولم أر إخلاء الكتاب منها ومناسبتها لما قبل من تعذيب الأطفال ، والبهايم واضحة .
فأقول : اختلف العلماء قديماً وحديثاً في أولاد الكفار ، وحكى شيخ الإسلام ابن حجر في - شرح البخارى (٣) - فيهم عشرة أقوال :
(أحدها) : أنهم في الجنة .

قال النووي (٤) : وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معدين حتى نبعث رسولا ﴾ (٥) وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل

(١) راجع : قواعد الصغرى ص ١٣٠ .

(٢) آية رقم ١٠٧ من سورة الكهف .

(٣) راجع : فتح البارى ٦ / ٣٠٠ .

(٤) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ١٦ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) آية رقم ١٥ من سورة الإسراء .

من باب أولى .

ولحديث الصحيحين (١) :- كل مولود يولد على الفطرة -- وفي لفظ -- كل بنى آدم -- فأبواه يهودانه أو ينصرانه .

ولحديث أحمد عن عمة خنساء قالت : قلت يا رسول الله من فى الجنة ؟ قال : النبى فى الجنة ، والشهيد فى الجنة ، والمولود فى الجنة والوئيد فى الجنة (٢) .

إسناده حسن .

(الثانى) : أنهم خدم أهل الجنة لحديث البزار وغيره : -- أولاد المشركين خدم أهل الجنة (٣) .

إسناده ضعيف .

ولكون هذا القول راجعاً إلى الأول ، أوقريباً منه لم أذكره فى النظم .

(الثالث) : أنهم فى النار .

حكاه ابن حزم عن الأزارقة (٤) من الخوارج .

(١) أخرجه البخارى فى الجنائز باب -- ما قيل فى أولاد المشركين --

وأخرجه مسلم فى كتاب القدر باب -- معنى كل مولود يولد على الفطرة -- .

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٥٨ .

وذكره ابن حجر فى -- فتح البارى ٦ / ٣٠٠ .

(٣) ذكره ابن حجر فى -- فتح البارى ٦ / ٣٠٠ وقال : أخرجه أبو داود الطيالسي ، وأبو يعلى

والطبرانى ، والبزار من حديث سمرة مرفوعاً ، وإسناده ضعيف . أهـ .

(٤) الأزارقة : أتباع أبى نافع راشد بن الأزرق ومن معتقداتهم ما يلى :

١ - أن علياً كافر ، وأن قاتله ابن ملجم كان على حق .

٢ - تكفير عثمان وصلحة والزبير وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم .

٣ - تكفير من ارتكب كبيرة وتخليده فى النار .

راجع : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازى ص ٥٤ .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً ﴾ (١) .

وتعقب بأنه في قوم نوح خاصة لأن الله أوحى إليه ﴿ أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ (٢) .

وبحديث أحمد عن عائشة رضى الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين ؟ قال : في الجنة ، وعن أولاد المشركين ؟ قال : في النار . فقلت يا رسول الله لم يدركوا الأعمال ؟ قال ريك أعلم بما كانوا عاملين لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار (٣) . -

وردّ بأنه ضعيف جداً . في إسناده أبو عقيل (٤) مولى بهية متروك .

وبحديث أحمد ، وأبي داود : - هم من آبائهم ، أو منهم (٥) . -

وأجيب بأن ذلك ورد في حكم الحرب (٦) .

(الرابع) : أنهم يكونون في برزخ (٧) بين الجنة والنار لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيئات يدخلون بها النار .

(١) آية رقم ٢٧ من سورة نوح .

(٢) آية رقم ٣٦ من سورة هود .

(٣) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٦ / ٣٠٠ .

(٤) أبو عقيل - بالفتح - هو يحيى بن المتوكل المذني صاحب - بهية - بالموحدة مصغراً - وبهية هذه مولاة عائشة رضى الله عنها ، وقد روى عنها فأضيف إليها وهو ضعيف . من الثامنة .

راجع : تقريب التهذيب ٢ / ٣٥٦ .

(٥) ذكره أيضا ابن حجر في - فتح الباري ٦ / ٣٠٠ -

(٦) راجع : فتح الباري ٦ / ٣٠٠ .

(٧) البرزخ : ما بين كل شيئين من حاجز .

راجع : النهاية ١ / ١١٨ .

(الخامس) : أنهم يصيرون تراباً . حكى عن ثمامة .
(السادس) : أنهم يمتحنون في الآخرة بأن يرفع لهم نار فمن دخلها كان عليه برداً وسلاماً ومن أبى عذب .
أخرج البزار من حديث أنس ، وأبي سعيد ، وأخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل (١) .
وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ، ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكى البيهقي في - الاعتقاد (٢) - أنه المذهب الصحيح .
وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ، ولا ابتلاء .
وأجيب بأن ذلك بعد الاستقرار (٣) . أما في عرصات (٤) القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون » (٥) وفي الصحيحين : « أن الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبقاً فلا يستطيع أن يسجد » .
(السابع) : أنهم في مشيئة الله تعالى .
وهو منقول عن الحمادين ، وابن المبارك ، وإسحق والشافعي لحديث الصحيحين - أنه سئل عن أولاد المشركين فقال الله أعلم بما كانوا عاملين (٦) - .

(١) ذكره ابن حجر في - فتح الباري ٦ / ٣٠٠ .
(٢) اسم كتاب له .
(٣) قوله - بعد الاستقرار - أي في الجنة أو النار .
(٤) العرصات : جمع عرصه وهي كل موضع واسع لا بناء فيه .
راجع : النهاية ٣ / ٢٠٨ .
(٥) آية رقم ٤٢ من سورة القلم .
(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب - ما قيل في أولاد المشركين - . وأخرج مسلم في كتاب القدر باب - معنى كل مولود يولد على الفطرة - .

لكن روى ابن عبد البر من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عائشة قالت : سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال : هم من آبائهم . ثم سألته بعد ذلك فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين . ثم سألته بعد ما استحکم الإسلام فنزلت ﴿ ولا تزوروا زرة زور أخرى ﴾ (١) فقال : هم على الفطرة . أو قال في الجنة (٢) .
وهذا الحديث لو صح قاطعاً للنزاع لكن أبو معاذ سليمان بن أرقم ضعيف (٣) .

(الثامن) : الوقف .

وعندي أنه القول الذي قبله لأن معنى الوقف تفويض أمرهم إلى الله وعدم الحكم عليهم بشيء لعدم العلم بحقيقة الحال في ذلك .
(التاسع) : الإمساك .

وهو مرادف لما قبله أيضاً . فلذلك لم أحكما في النظم .

(العاشر) : أنهم تبع لآبائهم .

وهو عين القول الثالث فلذا لم أحكه في النظم .

وأما أولاد المسلمين فقد حكى ابن أبي زيد الإجماع على أنهم في الجنة (٤) ، ونعماً فعل فهو الصواب ومن توقف فيه فقد أخطأ خطأ صريحاً كيف وقد قال تعالى ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم ﴾ (٥) الآية .

وقال ﷺ : - من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث أدخلهم الله وآبائهم بفضل رحمته الجنة - .
رواه أحمد (٦) .

(١) آية رقم ١٨ من سورة فاطر .

(٢) ذكره ابن حجر - فتح الباري ٦ / ٣٠١ .

(٣) راجع : المغنى في الضعفاء للذهبي ١ / ٣٩٨ ، وتقريب التهذيب ١ / ٣٢١ ، وفتح الباري ٦ / ٣٠١ .

(٤) راجع : فتح الباري ٦ / ٢٩٨ .

(٥) آية رقم ٢١ من سورة الطور .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٣٠٦ .

قال النووي (١) : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو في الجنة ، وتوقف فيه بعضهم لحديث مسلم (٢) عن عائشة : توفي صبي من الأنصار فقلت طوبى لم يعمل سوءاً ولم يدركه . فقال النبي ﷺ أو غير ذلك يا عائشة ؟ إن الله خلق للجنة أهلاً - الحديث (٣) .

قال : والجواب عنه أنه لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة (٤) . انتهى .

قال المازري : ومحل التوقف في غير أولاد الأنبياء (٥) .

ص : يراه في الموقف ذوا الإيمان . وحسب المقام في الجنان
ش : يجب الإيمان برؤية المؤمنين له تعالى يوم القيامة كما هو مذهب أهل السنة .

وقد استدلل الخطابي لوجوب اعتقادها بحديث البخاري عن أبي هريرة أن رجلاً قال يا رسول الله ما الإيمان ؟ قال أن تؤمن بالله وملائكته ، ولقائه وتؤمن بالبعث (٦) .

قال : فقله - ولقائه - فيه إثبات رؤية الله في الدار الآخرة .

وقال البيهقي : عندي لو وقف الحليمي على هذا الحديث ، وتأول اللقاء

(١) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ١٦ / ٢٠٧

(٢) صحيح مسلم كتاب القدر باب - معنى كل مولود يولد على الفطرة -

(٣) بقية الحديث : .. خلقهم لها وهم في أصلا بآبائهم ، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلا بآبائهم .

(٤) ، (٥) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ١٦ / ٢٠٧ وفتح الباري ٦ / ٢٩٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب - سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان -

فيه على ما تأوله الخطابي وجماعة من أصحابنا لجعل الإيمان بقاء الله - وهو
رؤيته والنظر إليه - شعبة من الإيمان . انتهى .

والدليل على ذلك من الكتاب والسنة ما سنذكره .

قال تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ (١) .

وروى الترمذى ، والحاكم ، وابن جرير واللفظ له عن ابن عمر مرفوعاً :
- إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألف سنة ، وإن أفضلهم منزلة
لمن ينظر في وجه الله كل يوم مرتين . ثم تلا ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ .
قال بالبياض والصفاء ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ قال تنظر كل يوم في وجه الله (٢) .

وروى الشيخان عن أبي هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله : هل نرى
ربنا يوم القيامة ؟

فقال : هل تضارون (٣) في القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا يا رسول الله .
قال : فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال فإنكم ترونه
كذلك (٤) .

وفي بعض طرقه - أن ذلك في الموقف - .

وروى مسلم عن صهيب أن رسول الله ﷺ قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة
يقول الله تعالى : تريدون شيئا أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم

(١) آية ٢٢ ، ٢٣ من سورة القيامة .

(٢) أخرجه الترمذى في التفسير باب - ومن سورة القيامة - .

وذكره الطبري في تفسيره ١٢ / ٣٤٤ .

(٣) قوله - تضارون - بضم التاء والراء المشددة من الضرار ، ومخففة من الضير أى الضرر
أى هل يحصل لكم في ذلك ما يشوش عليكم الرؤية بحيث تكون فيها كما يحصل في
غير ذلك ؟

(٤) أخرجه البخارى في التفسير - سورة النساء - ٣ / ١١٨ بحاشية السندى .

وأخرجه مسلم في الإيمان باب - معرفة طريق الرؤية - .

تدخلنا الجنة وتنجينا من النار ؟ فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم
من النظر إلى ربهم تعالى . ثم تلا رسول الله ﷺ : ﴿ للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة ﴾ (١) .

وقد وردت الرؤية من حديث جرير البجلي ، وأبي سعيد الخدري وأبي
موسى الأشعري وأنس ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبي
رزين العقيلي .

ولفظه عند أبي داود : - قلت يا رسول الله : أكلنا يرى الله مخلياً به يوم
القيامة ؟ قال : نعم . قلت : وما آية ذلك في خلقه ؟ قال : أليس كلكم يرى
القمر ليلة البدر مخلياً به ؟ قلت : بلى . قال : فأن الله أعظم (٢) . -

وورد تفسير الزيادة بالنظر عن أبي بكر الصديق ، وحذيفة بن اليمان .
وأسند الآجري في كتاب - الرؤية - عن ابن عباس في قوله ﴿ وجوه
يومئذ ناضرة ﴾ قال : يعنى حسننها ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ قال : نظرت إلى الخالق .
وأسند عن عكرمة قال : قيل لابن عباس كل من دخل الجنة يرى الله ؟
قال نعم .

وأسند ابن أبي حاتم عن كريمة أنه قيل له عند ذكر الرؤية أليس قد قال :
﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ (٣) ؟ فقال : ألسنت ترى السماء ؟ أفكلها ترى (٤) ؟ .
وبهذا يعلم أن حمل الآية على نفى الإدراك الذى معناه الإحاطة وهو
أخص من الرؤية ، ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم أحسن من حملها على
ما هو بمعنى الرؤية ودعوى تخصيصها بما تقدم .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - إثبات رؤية المؤمنين فى الآخرة ربهم سبحانه
وتعالى - .

(٢) أخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى الرؤية - .

(٣) آية رقم ١٠٣ من سورة الأنعام .

(٤) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١٣٦٣ .

وقد روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس « لا تدركه الأبصار » قال : ولا تحيط به (١) .

وقد تبين مما تقدم من الأحاديث أن الرؤية تقع في الموقف ، وفي الجنة ، والناس فيها متفاوتون فأعلامهم من ينظر إليه كل يوم مرتين بكرة ، وعشياً ، وغيره يرى كل جمعة كما في حديث ابن عباس وأنس ، وفي بعض طرق أبي هريرة ، وقد أشرت إلى ذلك كله في النظم من زيادتي .

وتحصل بأن ينكشف انكشافاً تاماً منزهاً عن المقابلة ، والجهة ، والمكان .

قال النووي (٢) : ولا يشترط في الرؤية تقابل الأشعة ، ولا مقابلة المرئي وإن جرت العادة بذلك فيما بين المخلوقين .

أما الكفار فلا يرونه لقوله تعالى « كلا أنهم عن ربهم يومئذ نحويون » (٣) .

قال ابن عبد السلام : ولا الملائكة .

قال : لأن قوله تعالى « لا تدركه الأبصار » (٤) عام وقد استثنى منه المؤمنون فبقى على عمومهم في الملائكة (٥) . انتهى .

قال صاحب - أكام المرجان - : والجن أولى بالمنع منهم (٦) .

ص : والخلف في الجواز في الدنيا وفي ٠٠ نوم وفي الوقوع للهادي اقتضى ش : فيه مسائل تتعلق بالرؤية :

(١) تفسير الطبري ٥ / ٢٩٤ .

(٢) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ٣ / ١٦ .

(٣) آية رقم ٢٧ من سورة المطففين .

(٤) آية رقم ١٠٣ من سورة الأنعام .

(٥) راجع : قواعد الأحكام .

(٦) راجع : أكام المرجان في أحكام الجان ص ٦٠ .

(الأولى) : اختلف فى إمكان رؤيته تعالى فى الدنيا فى اليقظة على قولين
للأشعرى .

أحدهما : الإمكان .

وصححه القاضى عياض لأن موسى عليه السلام سألها وهو لا يجهل
ما يجوز ويمتنع على ربه .

والثانى : المنع لأن قومه طلبوها فعوقبوا . قال تعالى ﴿ فقالوا أرنا الله جهرة
فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ (١) .

واعترض بأن عقابهم لعنادهم وتعتهم فى طلبها لا لامتناعها .

وعلى الأول اختلف فى وقوعها .

والصواب المنع لغيره ﷺ فى صحيح مسلم :- واعملوا أن لن يرى أحد
منكم ربه حتى يموت (٢) . -

قال ابن الصلاح ، وأبو شامة : شئ منعه منه موسى كليم الله ، واختلف
فى حصوله لبينا محمد ﷺ كيف يسمح به لمن لا يصل إلى مقامهما ؟ .

(الثانية) : اختلف فى جواز رؤيته تعالى فى المنام على قولين :

أحدهما : الجواز . وعليه الجمهور ، وحكى القاضى عياض الاتفاق
عليه (٣) .

والثانى : المنع . وعليه القاضى أبو بكر لأن المرئى فى المنام خيال ومثال ،
وذلك على القديم محال .

وأجيب بأن ذلك لا يستحيل فى المنام .

(١) آية رقم ١٥٣ من سورة النساء .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب الفتن باب - ذكر ابن صياد - .

(٣) راجع : شرح النووى على صحيح مسلم ٢٥ / ١٥ .

(الثالثة) :- وهى من زيادتى - : اختلف فى وقوع رؤيته تعالى له ﷺ ليلة المعراج على قولين :

فأثبت ذلك ابن عباس وطائفة وهو الصحيح .

روى الحاكم عن ابن عباس قال : نظر محمد ﷺ إلى ربه .

قال عكرمة : فقلت له : نظر إلى ربه ؟ قال : نعم . جعل الكلام لموسى والخلة لإبراهيم والنظر لمحمد ﷺ (١) .

وروى أحمد ، والحاكم عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :- رأيت ربي عز وجل (٢) - .

وأنكرته عائشة رضى الله عنها .

روى مسلم عنها قالت : من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب (٣) .

وروى عن أبي ذر : سألت رسول الله ﷺ : هل رأيت ربك ؟

قال : رأيت نوراً (٤) .

وفى رواية :- نور أنى (٥) أراه (١) - ؟ .

ص : مَنْ كَبَّ اللَّهُ سَعِيداً فِي الْأَزَلِّ ... فَهُوَ السَّعِيدُ ثُمَّ بَعْدَ لَا يَبْدَلُ
وهكذا الشقي والذى عَلِمَ ... بَانَ يَمُوتَ مُسْلِماً مِنْهُمْ سَلَامٌ
ولم يَزَلْ عَيْنَ الرِّضَا مِنْهُ عَلَى ... شَيْخِ التَّقَى الصَّدِيقِ زَادَهُ عِلْماً

(١) المستدرک کتاب التفسیر - تفسیر سورة النجم - .

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - معنى قول الله عز وجل - ولقد رآه نزلة أخرى -

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - معنى قول الله عز وجل - ولقد رآه نزلة أخرى - .

(٥) قوله - أنى - بتشديد النون - والمعنى : كيف أراه أى الله سبحانه وتعالى أى حجبى

الدور المغشى للبصر عن رؤيته .

(٦) أخرجه مسلم فى الإيمان باب - معنى قول الله عز وجل - ولقد رآه نزلة أخرى - .

شئ : هذه من المسائل التي اختلف فيها الأشاعرة ، والحنيفة .

فقال الأشاعرة : السعيد من كتبه الله سعيداً في الأزل ، والشقي من كتبه الله شقياً في الأزل ، ولا يتغير ذلك ، ولا يتبدل .

وقال الحنيفة : بل قد تتبدل السعادة ، والشقاوة فيمكن أن ينقلب السعيد شقياً ، وبالعكس لقوله تعالى ﴿ يمحوا الله ما يشاء ويثبت ﴾ (١) .

قلنا : هذا في اللوح المحفوظ ، وعند الملائكة بدليل قوله تعالى بعده ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ (٢) أى أصله الذى لا يغير منه شئ .

وقد روى الحاكم فى - المستدرک (٣) - عن ابن عباس ﴿ يمحوا الله ما يشاء ﴾ قال : من أحد الكتابين . ها كتابان يمحوا الله ما يشاء من أحدهما ويثبت ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ أى جملة الكتاب .

وقال صحيح الإسناد .

قال الشيخ ولى الدين : وذكر الواحدى من حديث من حديث ابن عمر عن النبى ﷺ قال : يمحوا الله ما يشاء ويثبت إلا السعادة ، والشقاوة ، والموت (٤) .

قال : وهذا إن صح نص فى الباب .

قلت : قد أخرجه ابن مردويه ، وأبو الشيخ الأصبهاني فى تفسيريهما . وله شواهد .

أخرجه ابن مردويه من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن النبى ﷺ سئل عن قوله تعالى ﴿ يمحوا الله ما يشاء ويثبت ﴾

(١) ، (٢) آية رقم ٣٩ من سورة الرعد .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرک كتاب التفسير - تفسير سورة الرعد - .

وذكره الطبرى فى تفسيره ٧ / ٤٠٠ ، وابن كثير فى تفسيره ٤ / ٤٧٠ .

(٤) ذكره القرطبى فى تفسيره ٩ / ٣٣٩ بتحقيقى ط : دار الحديث .

قال : ذاك كل ليلة القدر يرفع ، ويجبر ، ويرزق غير الحياة ، والموت ، والشقاوة والسعادة فإن ذلك لا يبدل (١) .

وأخرج أبو الشيخ بسند صحيح عن ابن عباس في قوله تعالى « يمحوا الله ما يشاء ويثبت » قال : ليلة النصف من شعبان يدبر أمر السنة فيمحوا ما يشاء ، ويثبت غير الشقاوة ، والسعادة والموت والحياة .

إسناده صحيح لا غبار ولا مطعن فيه .

وفي الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : - إن الله خلق الجنة ، وخلق لها أهلاً وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق النار ، وخلق لها أهلاً وهم في أصلاب آبائهم (٢) . -

وروى الترمذى حديث : - فرغ ربك من العباد : فريق في الجنة ، وفريق في السعير (٣) . -

وروى الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً : - الشقى من شقى في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه . -

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ، وأصرحها حديث ابن مسعود المجمع على صحته وتواتره - إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين ليلة ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يكون علقة مثل ذلك فيبيعث الله ملكاً فيؤمر بأربع : برزقه ، وأجله ، وشقى أو سعيد فوالله إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع (٤) أو زراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو زراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها (٥) . -

(١) ذكره الطبري في تفسيره ٣٩٩ / ٧ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب - معنى كل مولود يولد على الفطرة . -

(٣) أخرجه الترمذى في القدر باب - ما جاء أن الله كتب كتاباً لأهل الجنة وأهل النار -

(٤) البوع ، والباع سواء وهو قدر مدّ اليدين وما بينهما من البدن .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب - كيفية الخلق الآدمي . -

إذا تقرر هذا فمن علم تعالى موته مؤمناً فليس بشقى بل هو سعيد ، وإن تقدم منه كفر وقد غفر .

ومن علم موته كافراً فشق وإن تقدم منه إيمان وقد حبط .
قال الأشعري : وأبو بكر الصديق رضى الله عنه ما زال بعين الرضا من الله تعالى وإن لم يتصف بالإيمان قبل بعثة النبي ﷺ لأنه لم يثبت عنه حاله كفر كما ثبتت عن غيره ممن آمن .
كذا قرره السبكي (١) .

ص : ثم الرضى منه مع الغيبة . . . غير المشيئة مع الإرادة
فليس يرضى الكفر للعباد . . . وفعله منهم على المراد
ش : اختلف في الرضا ، والمحبة هلى هما مع المشيئة ، والإرادة سواء ، أو غيرهما على قولين لأهل السنة :
وقال بالأول الجمهور كما حكاها الآمدى ، وجزم به الشيخ أبو إسحق الشيرازى فقال فى كتابه - الحدود - : الإرادة ، والمشيئة ، والمحبة ، والرضا بمعنى واحد .

وقال غيرهم بالثانى ، وجزم به فى - جمع الجوامع (٢) - واستدل بقوله تعالى ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ (٣) ، ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ (٤) مع أنه يشاء ذلك ويريده لقوله تعالى : ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ (٥) .

وأجاب الأولون بأن المراد بالعباد المؤمنون ، ولهذا شرفهم بالإضافة إليه كما فى قوله تعالى ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾ (١) ،

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٢ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٢ .

(٣) آية رقم ٧ من سورة الزمر .

(٤) آية رقم ٢٠٥ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ١١٢ من سورة الأنعام .

(٦) آية رقم ٦٥ من سورة الإسراء .

وقوله تعالى ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ (١) .

قلت : وقد روى ذلك عن ابن عباس . أخرجه ابن جرير (٢) بسند صحيح عنه في قوله تعالى ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ قال : يعنى لعباده الذين أراد أن يطهر قلوبهم بقولهم لا إله إلا الله . فأراد عباده المخلصين الذين قال فيهم ﴿إن عبادى ليس لك عليهم سلطان﴾ .

وحكى النووى فى كتابه - الأصول والضوابط (٣) - ولم يرجح واحداً منهما .

وعلى القول بالغيرية الرضى أخص إذ هو الإرادة من غير اعتراض ، ويرادفه المحبة . كما أن الإرادة يرادفها المشيئة .

وقال بعضهم : الإرادة على قسمين :

١ - إرادة أمر وتشريع .

٢ - وإرادة قضاء وتقدير .

فالأولى تتعلق بالطاعة ، والمعصية سواء وقعت أم لا .

والثانية شاملة لجميع الكائنات محيطة بجميع الحادثات طاعة ومعصية .

والى الأولى الإشارة بقوله تعالى ﴿يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر﴾ (٤) .

والى الثانية الإشارة بقوله تعالى ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً﴾ (٥) .

(١) آية رقم ٦ من سورة الإنسان .

(٢) راجع : تفسير الطبرى ١٠ / ٦١٧ .

(٣) راجع : الأصول والضوابط ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) آية رقم ١٢٥ من سورة الأنعام .

وما تقدم من مرادفة الإرادة للمشئة هو الذى عليه جمهور أصحابنا .
ومنهم من فرق بينهما بأن الإرادة ما يطلع عليها الملائكة لكتب
مضمونها فى اللوح المحفوظ والمشئة : ما لا اطلاع عليها .
حكاه العلائى فى مؤلف له فى - الإرادة - .
ص : هو الذى يرزق ثم الرزق ما . . . يحصل منه النفع لو مُحَرَّمًا
ش : هو الرزاق لارزاق غيره كما قال تعالى ﴿إن الله هو الرزاق﴾^(١) أى لا غيره .
وقرى ﴿إنى أنا الرزاق﴾^(٢) أى لا غيرى .
ولا عبرة بقول المعتزلة إن من حصل له الرزق بغير تعب فهو الرزاق
لنفسه .

والرزق ما ينتفع به سواء كان حراماً أو حلالاً خلافاً لقول المعتزلة إن
الحرام لا يسمى رزقاً لاستناده إليه فى الجملة ، والمستند إليه لانتفاع عباده يقبح
أن يكون حراماً يعاقبون عليه .
قلنا : لا يقبح بالنسبة إليه تعالى . يفعل ما يشاء ، وعقابهم على الحرام
لسواء مباشرتهم أسبابه .

ويلزم المعتزلة أن المتغذى بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله أصلاً

(١) آية رقم ٥٨ من سورة الذاريات .
(٢) هذه القراءة غير متواترة وقد ذكرها ابن كثير فى تفسيره ٧ / ٤٠٠ ، وابن عطية فى
تفسير ١٤ / ٤١ .
وأصل هذه القراءة حديث ابن مسعود قال : أقرأنى رسول الله ﷺ ﴿إنى أنا الرزاق ذو
القوة المتين﴾ .
أخرجه الترمذى فى كتاب القراءات باب - من سورة الذاريات - ٥ / ١٩١ وقال : حديث
حسن صحيح .

وهو مخالف لقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ (١) لأنه تعالى لا يترك ما أخبر بأنه عليه .

قلت : ظفرت بحديث يدل على أن الرزق يطلق على الحرام وهو ما أخرجه () (٢) من حديث () (٣) - إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب . خذوا ما حل ، ودعوا ما حرم - .

قال الإمام (٤) في - النظامية (٥) - : الرزق ينقسم إلى حلال وحرام ، وإلى ما لا يتصف بشيء منهما كرزق البهائم .

ص : بيده الهدى مع الإضلال . . . أى خلق الاهتداء والضلال
والأهداء والإيمان والتوفيق . . . فيما هو الأشهر والتحقيق
اُخْلِقَ للقدرة والداعية . . . لطاعة وقيل خلق الطاعة
فضده الغدلان واللفظ الذى . . . به صلاح العبد آخره أخذ
والختم والطبع من الأكنة . . . اُخْلِقَ في القلوب للضلالة

(١) آية رقم ٦ من سورة هود .

(٢) ، (٣) بياض بالأصل .

والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي أمامة الباهلي ، ورواه عنه أيضاً الطبراني ، ورواه ابن أبي الدنيا ، والحاكم عن ابن مسعود ، ورواه البيهقي في - المدخل - وقال : منقطع . ونصه كما ذكره السيوطي في - فيض القدير - ورمز له بالضعف :

« إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها ، وتستوعب رزقها فاتقوا الله ، وأجملوا في الطلب ، ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصية الله فإن الله تعالى لا ينال ما عنده إلا بطاعته » .

وقد ذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢ / ٢٠٩ .

(٤) هو إمام الحرمين الجويني رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٥) - النظامية - يطلق عليها - الرسالة النظامية - وهي في علم الكلام .

راجع : كشف الظنون ١ / ٨٩٦ ، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١ / ٢٧٥ .

ش : بيده تعالى الهداية ، والإضلال أى خلق الاهتداء والضلال . قال تعالى : ﴿ يضل من يشاء ويهdy من يشاء ﴾ (١) ﴿ من يشأ الله يضلله ، ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ﴾ (٢) ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام .. ﴾ (٣) الآية .

قال البيهقي : هذه الآية كما أنها حجة فى الهداية ، والإضلال فهى حجة فى خلق الهداية والضلال لأنه قال ﴿ يشرح ، ويجعل ﴾ وذلك يوجب الفعل ، والخلق .

ولا عبرة بقول المعتزلة إن العبد يهدى نفسه ويضل نفسه بناء على قولهم إنه يخلق أفعاله .

والاهتداء هو الإيمان ، والضلال هو الكفر ، والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى الطاعة .

هذا قول الأشعري ، والأكثرين .

وقال إمام الحرمين : هو خلق الطاعة نفسها .

قال الآمدى : والأول أوفق للوضع اللغوى إذ الموافقة إنما هى بالطاعة وبخلق القدرة الحادثة يكون التهيؤ للموافقة ضرورة حصول الموافقة عنده ، وعدم حصولها عند عدمه وإن لم تكن القدرة الحادثة مؤثرة فى الإيجاد ، وإنما خالف الإمام لعدم تأثير القدرة الحادثة فى الطاعة لكنه أبعد عن الوضع اللغوى من حيث إن الطاعة بها الموافقة لا التهيؤ للموافقة . والبحث لفظى .

والخدلان ضد التوفيق .

فعلى الأول هو خلق قدرة المعصية .

(١) آية رقم ٨ من سورة فاطر .

(٢) آية رقم ٣٩ من سورة الأنعام .

(٣) آية رقم ١٢٥ من سورة الأنعام .

وعلى الثانى خلق المعصية .

واللطف ما يقع عنده صلاح العبد فى آخرته ^(١) بأن تقع منه الطاعة ،
والإيمان دون المعصية والكفر .

قال الأشعرية : وهو مخصوص بخلق القدرة على فعل الصلاح ،
والطاعة .

وقال المعتزلة : لا يختص به بل كل ما علم الله أن صلاح العبد فيه فهو
لطف به .

قال الأمدى : والخلف لفظى .

والختم ، والطبع ، والأكنة الواردة فى القرآن الكريم نحو : ﴿ ختم الله على
قلوبهم ﴾ ^(٢) ﴿ طبع الله عليها بكفرهم ﴾ ^(٣) ﴿ جعلنا على قلوبهم أكنة أن
يفقهوه ﴾ ^(٤) .

كلها عبارات عن معنى واحد وهو خلق الضلالة فى القلب كما تقدم فى
الإضلال .

وروى أصحاب السنن عن أبى هريرة قال . قال رسول الله ﷺ : - إن
المؤمن إذا أذنب ذنباً كانت نكته سوداء فى قلب ، فإذا تاب ونزع ^(٥) واستغفر

(١) عبارة - جمع الجوامع ٢ / ٤١٣ - : واللطف ما يقع عنده صلاح العبد آخره .

وقوله - آخره - بوزن - درجة - أى آخر عمره .

(٢) آية رقم ٧ من سورة البقرة .

(٣) آية رقم ١٥٥ من سورة النساء .

(٤) آية رقم ٢٥ من سورة الأنعام .

(٥) نزع عن الشيء : انتهى عنه وبابه - جلس - .

راجع : مختار الصحاح مادة - نزع -

صقل^(١) قلبه ، وإن زاد زادت حتى تغلق قلبه . فذلك الران الذي قال الله ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾^(٢) .

صححه الترمذی ، والحاكم^(٣) .

قال ابن جرير^(٤) : أخبرني أن الذنوب إذا تتابعت على القلوب أغلقتها ، وإذا أغلقتها أتاها حينئذ الختم من قبل الله ، والطبع فلا يكون للإيمان إليها مسلك ، ولا للكفر منها مخلص .

وروى البزار عن ابن عمر - رفعه - : الطابع معلق بقائمة العرش فإذا اشتكت الرحم ، وعمل بالمعاصي ، واجترأ على الله بعث الله الطابع فيطبق على قلبه فلا يعقل بعد ذلك شيئاً .

وأخرجه ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وقالوا قلوبنا غلف ﴾^(٥) قال : هي المطبوع عليها^(٦) .

وأخرج من طريق عكرمة أو سعيد^(٧) عن ابن عباس قال : - غلف - أى في أكنة^(٨) .

(١) الصقل : الجلاء . صقل الشيء يصقله صقلاً ، وصقلاً فهو مصقول وصقيل : جلاه .

راجع : لسان العرب مادة - صقل - .

(٢) آية رقم ١٤ من سورة المطففين .

(٣) الحديث أخرجه الترمذی في كتاب التفسير باب - من سورة ويل للمطففين - ٥ / ٤٣٤ .

وقال حديث حسن صحيح .

والحاكم في - المستدرک - كتاب التفسير - سورة المطففين -

وأخرجه ابن ماجه في الزهد باب - ذكر الذنوب - ٢ / ١٤١٨ .

وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٩٧ .

(٤) راجع : تفسير الطبري ١ / ١٤٥ .

(٥) آية رقم ٨٨ من سورة البقرة .

(٦) راجع : تفسير الطبري ١ / ٤٥١ .

(٧) هو سعيد بن جبیر رحمه الله كما في المصدر السابق .

(٨) راجع : تفسير الطبري ١ / ٤٥١ .

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك في قوله تعالى ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ (١) قال : طبع عليها (٢) .

ص : أُرْسِلَ لِلْأَنَامِ رَسُولًا وَأَفِيرَةٌ . . . بالمعجزات الظاهرات الباهرة
وخص من بينهم محمداً . . . بانه خاتمهم وَالْمَبْتَدَأُ
وبعثة للثقلين أجمعين . . . وَفَضَّلَهُ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ

ش : مما يجب اعتقاده بعثة الله للرسول ، وإقامة الأدلة على صدقهم بما أجراه
على أيديهم من المعجزات الباهرات (٣) لإقامة الحجة على خلقه كالنفاة
لصالح عليه السلام ، والعصى واليد لموسى عليه السلام ، وإبراء الأكمه (٤)
والأبرص لعيسى عليه السلام ، والقرآن وغيره للنبي ﷺ .
وقد اختلف في عدد المرسلين :

فروى أحمد من حديث أبي أمامة (٥) مرفوعاً : - الأنبياء مائة ألف ،
وأربعة وعشرون ألفاً . الرسل من ذلك ثلاث مائة وخمسة عشر جمّاً غفيراً (٦) -

(١) آية رقم ٧ من سورة البقرة .

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٤١ ولفظه - (ختم الله) يعنى طبع الله - .

(٣) الباهرات الغالبات .

والبحر : الغلبة ، وبهره يبهره بهراً : قهره وعلاه وغلبه ، وبهرت فلانة النساء : غلبتهن
حسناً .

راجع : لسان العرب مادة - بهر - .

(٤) الأكمه : الذى يولد أعمى .

راجع : لسان العرب مادة - كمه - ، ومختار الصحاح مادة - كمه - .

(٥) أبو أمامة الباهلى اسمه : صدى بن عجلان . كان من المكثرين فى الرواية عن الرسول

ﷺ وأكثر حديثه عن الشاميين . سكن مصر ثم انتقل منها إلى حمص فسكنها ومات بها

سنة إحدى وثمانين ، وقيل : سنة ست وثمانين وهو آخر من مات بالشام من أصحاب

رسول الله ﷺ فى قول بعضهم .

راجع : الاستيعاب بهامش الإصابة ٤ / ٤ ، ٥ .

(٦) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

وروى ابن حبان في صحيحه وغيره عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله : كم الأنبياء ؟

قال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً .

قلت يا رسول الله : كم الرسل منهم ؟

قال : ثلاث مائة وثلاثة عشر جم غفير .

ثم قال يا أبا ذر : أربعة سريانيون : آدم ، وشيث ، ونوح ، وخنوخ وهو إدريس وهو أول من خط بالقلم ، وأربعة من العرب : هود ، وصالح ، وشعيب ونبيك ، وأول نبي من أنبياء بني إسرائيل موسى ، وآخرهم عيسى ، وأول النبيين آدم ، وآخرهم نبيك (١) .

وروى أبو يعلى في مسنده بسند ضعيف (٢) من حديث أنس مرفوعاً : -
بعث الله ثمانية آلاف نبي . أربعة آلاف إلى نبي إسرائيل ، وأربعة آلاف إلى سائر الناس (٣) .

وروى البزار من حديث جابر مرفوعاً : - إنني لخاتم ألف نبي ، أو أكثر (٤) - .

وخص نبينا ﷺ من بينهم بخصائص :

منها : أنه خاتم النبيين قال تعالى ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ (٥) .

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره ٢ / ٤٧١ .

(٢) في إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف ، وشيخه الرقاشي أضعف منه .

راجع : تفسير ابن كثير ٢ / ٤٧٠ ، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٨٦ .

(٣) مسند أبي يعلى ٧ / ١٦٠ .

وذكره ابن كثير في تفسيره ٢ / ٤٧٠ .

(٤) ذكره ابن كثير في تفسيره ٢ / ٤٧٣ .

(٥) آية رقم ٤٠ من سورة الأحزاب .

وفى الصحيحين حديث :- لا نبى بعدى (١) .-

وقولى من زيادتى - والمبتدا - أى فى الخلق .

ففى حديث الإسراء عند البزار :- وجعلتك أول النبين خلقاً ، وآخرهم

بعثا .-

ومنها : أنه مبعوث إلى الثقلين أجمعين أعلى الإنس ، والجن .

قال تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ (٢) ، وقال ﴿ ليكون للعالمين

نذيراً ﴾ (٣) ، وقال ﴿ وأوحى إلى هذا القرآن لأندركم به ومن بلغ ﴾ (٤) .

وفى الصحيحين :- بعثت إلى الأحمر ، والأسود (٥) .-

وفيهما :- وكان النبى يبعث إلى قومه ، وبعثت إلى الناس عامة .-

وفى صحيح مسلم :- أرسلت إلى الخلق كافة (٦) .-

فسر جميع ذلك بالإنس والجن (٧) .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب باب - من سمي بأسماء الأنبياء .-

وأخرجه مسلم فى كتاب - الإمارة - باب - وجوب الوفاء ببيعة الخفاء الأول فالأول -

١٤٧١/٣ ، وفى كتاب - فضائل الصحابة - باب - فضائل على رضى الله عنه

١٨٧٠/٤ .

(٢) آية رقم ٢٨ من سورة سبأ .

(٣) آية رقم ١ من سورة الفرقان .

(٤) آية رقم ١٩ من سورة الأنعام .

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد حديث رقم ٣ .

وأخرجه أحمد فى المسند ١ / ٢٥٠ ، ٣٠١ .

(٦) صحيح مسلم كتاب المساجد حديث رقم ٥ .

(٧) راجع : المحرر الوجيز لابن عطية ١١ / ٣ ، وغرائب القرآن للنيسابورى ٨ / ٣٤١ ،

وتفسير ابن كثير ٦ / ٥٠٦ ، وتفسير الماوردى ٤ / ١٣١ ، وزاد المسير ٦ / ٣ ، وصحيح

مسلم بشرح النووى ٥ / ٥ .

أما الملائكة فلم يبعث إليهم .

ذكره الحلبي ، والبيهقي في - شعب الإيمان - ، وجزم به الشيخ عز الدين العراقي في - نكته - عن ابن الصلاح ، وتبعهم الشيخ جلال الدين (١) وقال (٢) : حكى الإمام فخر الدين والنسفي في تفسيرهما (٣) الإجماع على ذلك . لكن رجّح الشيخ نقى الدين السبكي أنه كان مرسلًا إليهم .

وقد أورد على دعوى خصوصيته بعموم البعثة نوع عليه السلام فإنه كان مرسلًا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمنًا معه ، وقد كان مرسلًا إليهم . وقيل لأنه دعى على جميع من في الأرض فأهلكوا بالفرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثًا إليهم لما أهلكوا لقوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً » (٤) ، وقد ثبت أنه أول الرسل في حديث الصحيحين في الشفاعة - أنت أول رسول إلى أهل الأرض (٥) - .

وأجيب عما بعد الطوفان بأن ذلك العموم لم يكن من أصل بعثته ، وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك الناس . بخلاف نبينا ﷺ فإنه عموم رسالته من أصل البعثة .

وعما قبله (٦) بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدته ، وعلم نوح عليه السلام بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه وغيرهم فأجيب .

(١) راجع : تفسير الجلالين وحاشية الصاوي عليه ٣ / ١٥٠ .

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٤١٦ .

(٣) راجع : تفسير الفخر الرازي ٢٤ / ٤٥ .

(٤) آية رقم ١٥ من سورة الإسراء .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب - قول الله تعالى « ولتصنع على عيني » - .

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان حديث رقم (٣٢٧) .

(٦) قوله - وعما قبله - أى وأجيب عما قبل الطوفان .

قال بعض الحفاظ : وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح عليه السلام غيره .

ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بلغ بقية الناس فتعادوا على الشرك فاستحقوا العذاب .

والله نحي ابن عطية فقال : وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب ، والبعيد لطول مدته .

وجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً في بعض الأنبياء وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاماً لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولو لم يكن التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم .

ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قومه ، فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، ولو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم .

ومن خصائصه ﷺ تفضيله على سائر العالمين من الأنبياء والرسل والملائكة .

حكى الإمام (١) في تفسيره الإجماع على ذلك .

واستثنوه من الخلاف في التفضيل بين الملك ، والبشر .

واستدل لذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿ كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (٢) وَشَرَفَ الْأُمَّةَ بِشَرَفِ نَبِيِّهَا .

وروى البيهقي في - الشعب - عن ابن عباس قال : إن الله فضل محمداً ﷺ على أهل السماء ، وعلى الأنبياء .

(١) هو فخر الدين الرازي رحمه الله وقد تقدمت ترجمته .

(٢) آية رقم ١١٠ من سورة آل عمران .

فقيل له : ما فضله على أهل السماء ؟ .

قال : إن الله يقول لأهل السماء ﴿ ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم ﴾ (١) ، وقال لمحمد ﷺ ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ إلى ﴿ مستقيماً ﴾ (٢) .

قيل : وما فضله على الأنبياء ؟ .

قال : إن الله يقول ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ (٣) وقال لمحمد ﷺ ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ (٤) .

[تنبيهه] :

ذكر في النظم وأصله : من خصائصه ﷺ دون الأنبياء ثلاث خصائص (٥) .

وقد قال أبو سعيد النيسابوري (٦) في كتاب - شرف المصطفى (٧) - ﷺ - أن الذي اختص به نبينا ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة .
وفي حديث الصحيحين من حديث جابر - أعطيت خمساً لم يعطهن أحد

(١) آية رقم ٢٩ من سورة الأنبياء .

(٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة الفتح .

(٣) آية رقم ٤ من سورة إبراهيم .

(٤) آية رقم ٢٨ من سورة سبأ .

(٥) هذه الخصائص هي :

(أ) أنه ﷺ خاتم النبيين .

(ب) أنه ﷺ مبعوث إلى الخلق أجمعين .

(ج) أنه ﷺ مفضل على جميع العالمين .

(٦) هو الحافظ أبو سعيد عبد الملك بن محمد النيسابوري الخركوشي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ .

بنيسابور .

(٧) هذا الكتاب ثمان مجلدات كما في - كشف الظنون ٢ / ١٠٤٥ - .

من الأنبياء قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لى الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة ، وكان النبى يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة (١) .

وفى مسلم من حديث أبى هريرة : - فضلت على الأنبياء بست - فذكر الخمس المذكورة إلا الشفاعة وزاد خصلتين وهما - وأعطيت جوامع (٢) الكلم ، وختم بى النبيون (٣) .

فحصل من ذلك سبع خصال .

وعنده (٤) من حديث حديفة : - فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة - وذكر خصلة (٥) الأرض كما تقدم . قال : وذكر خصلة أخرى وهذه الخصلة المبهمة بينها ابن خزيمة والنسائى وهى - وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش (٦) .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التيمم ١ / ٧٠ ، وفى كتاب الصلاة باب - قول النبى ﷺ جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ١ / ٨٧ .
وأخرجه مسلم فى كتاب المساجد ١ / ٣٧٠ .
وأخرجه النسائى فى كتاب الغسل والتيمم ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .
وأخرجه الدارمى فى كتاب الصلاة باب - الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام - ١ / ٣٢٢ ، وفى كتاب السير باب - الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا - ٢ / ٢٢٤ .
(٢) قوله ﷺ - أعطيت جوامع الكلام - أى ملكه أقتدر بها على إيجاز اللفظ مع سعة المعنى بنظم لطيف لا تعقيد فيه .

وقيل : أراد القرآن الكريم حيث جمع الله فى الألفاظ اليسيرة منه المعانى الكثيرة .

(٣) ، (٤) أخرجهما مسلم فى كتاب المساجد ١ / ٣٧١ .
(٥) قوله - وذكر خصلة الأرض - أى قوله ﷺ - وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً - .
(٦) السن الكبرى للنسائى رقم (٨٠٢٢) .
 وذكره ابن كثير فى تفسيره ١ / ٧٣٥ .

يشير إلى ما حطّه الله عن أمته من الإصر ، وتحميل ما لا طاقة لهم به ،
ورفع الخطأ والنسيان فصارت الخصال تسعاً .

ولأحمد من حديث علي : - أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله .
أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمتي خير الأمم (١) .
وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثنتي عشرة .

ص : يليه إبراهيم ثم موسى . . . ونوح والروح الكريم عيسى
وهم أولو العزم فمرسلوا الأنام . . . فالأنبياء فالملئكة الكرام
ش : ذكر في - جمع الجوامع (٢) - أن بعد النبي ﷺ في التفضيل الأنبياء ثم
الملئكة .

وقد فصلت ذلك من زيادتي كما ترى .
فأفضل الخلق بعده ﷺ إبراهيم الخليل عليه السلام .
نقل بعضهم الإجماع على ذلك .
وفي الصحيح : - خير البرية إبراهيم - . خصّ منه النبي ﷺ فبقى على
عمومه .

وبعد الخليل موسى وعيسى ونوح عليهم السلام .
ولم أقف على نقل أيهم أفضل .
والذي ينقذ في النفس تفصيل موسى ، ثم عيسى ، ثم نوح .
وهؤلاء مع النبي ﷺ هم أولو العزم من الرسل المذكورين في سورة -
الأحقاف (٣) - أي أصحاب الجد والاجتهاد .

(١) أخرجه أحمد في المسند ١ / ١٥٨ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٦ .

(٣) قال تعالى « فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ولا تستعجل لهم » الآية رقم ٣٥ من
سورة الأحقاف .

ثم بعدهم سائر الرسل فهم أفضل من الأنبياء .

وذكر الشيخ عز الدين بن جماعة أن ابن عبد السلام فضل مقام النبوة على مقام الرسالة .

والذى ذكره ابن عبد السلام فى كتابه - شجرة المعارف (١) - فيما نقله عنه البرهان الفزارى أن المرسلين أفضل من النبيين ثم الأنبياء فهم أفضل من الملائكة عند الجمهور .

وذهبت المعتزلة وبعض أصحابنا كالقاضى والأستاذ أبى إسحق ، وأبى عبد الله الحاكم والحليمى ، والإمام فى - المعالم - وأبى شامة إلى تفضيل الملائكة .

قال البيهقى فى - الشعب (٢) - : ولكل وجه ، والأمر فيه سهل ، وليس فيه من الفائدة إلا معرفة الشيء على ما هو عليه .

وقال السبكى : لو أقام الإنسان عمره لم يخطر بباله مسألة التفضيل بين الملائكة والأنبياء لم يسأله الله عن ذلك .

وفى المسألة قول ثالث وهو الوقف وعليه الكيا (٣) .

واستدل من فضل الأنبياء بقوله تعالى بعد أن ذكر جماعة من الأنبياء ﴿ وكلاً فضلنا على العالمين ﴾ (٤) والملائكة من العالمين ، وبأن الله أسجد لآدم الملائكة ، والمسجود له أفضل من الساجد ، وفى الأنبياء من هو أفضل من آدم ، ولأنه اجتمع فيهم العصمة مع التركيب المعرض للنوائب التى يجب الصبر

(١) هذا الكتاب نسبته إليه تاج الدين السبكى فى طبقات الشافعية ٨ / ٢٤٨ ، وقال إنه حسن جداً كما نسبته إليه ابن قاضى شعبة فى طبقات الشافعية ٢ / ١١١ ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ٢ / ١٠٢٧ .

(٢) راجع : شعب الإيمان ١ / ١٨٢ .

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٧٥٣ .

(٤) آية رقم ٨٦ من سورة الأنعام .

عليها ، والشهوات التي يجب الصبر عنها ، ولأن الناس في الموقف إنما يستشفعون بالأنبياء دون الملائكة ، والملائكة بعد الأنبياء فهم أفضل من غيرهم من البشر .

هذه طريقة الإمام (١) ، ومشى عليها في - جمع الجوامع (٢) - .

وطريقة غيره أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة ، وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة .

ويدل له ما أخرجه (ابن ماجه) (٣) - المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته ، وأفضل الملائكة جبريل (٤) - .

كما ورد في حديث رواه الطبراني .

ص : واختلفت في خضر أهل النقول . . . قيل وليّ ونبيّ ورسول لقمان ذى القرنين حوى مريم . . . والمنع في الجميع رأى المعظم

ش : هذان البيتان من زيادتي ذكرت فيهما بعض ما اختلف في نبوته :

الأول : الخضر صاحب موسى عليه السلام . وهو لقب .

روى أحمد وغيره من حديث أبي هريرة - رفعه - : إنما سمي الخضر خضراً لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز تحته خضراء (٥) - .

(١) راجع : تفسير الفخر الرازي ١٣ / ٧٠ .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٦ .

(٣) ما بين القوسين بياض بالأصل .

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن باب - المسلمون في ذمة الله عز وجل - من حديث

أبي هريرة بلفظ : المؤمن أكرم على الله عز وجل من بعض ملائكته - ٢ / ١٣٠١ ،

١٣٠٢ .

وهو حديث ضعيف لضعف أحد رواه وهو يزيد بن سديان أبو المهزّم فقد تركه النسائي ،

وضعفه جماعة .

راجع : المعنى في الضعفاء ٢ / ٤٢٠ ، وتقريب التهذيب ٢ / ٤٧٨ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ٢ / ٢٤٧ مع اختلاف يسير .

والفروة : الأرض اليابسة (١) .

واختلف فى اسمه ونسبه :

ف قيل : هو ابن آدم لصلبه . أخرجه الدارقطنى فى - الأفراد - من طريق مقاتل ابن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس رضى الله عنهما .
وقيل : هو خضرون (٢) بن قابيل بن آدم . حكاه أبو حاتم السجستاني عن أبي عبيدة .

وقيل : هو - بليا - بموحدة (٣) ولام ساكنة ثم تحتية - بن ملكان بن فالغ بن شالخ بن عابر بن أرفخشذ بن سام بن نوح .

قاله وهب بن منبه (٤) ، وحزم به ابن (٤) قتيبة .

وقيل : هو المعمر بن مالك بن عبد الله بن نصر بن الأزد .

قاله إسماعيل بن أبي إياس .

وقيل : هو ابن عاميل بن النور بن العميص بن إسحق .

حكاه ابن قتيبة عن مقاتل وغيره .

وقيل : هو من سبط (٦) هرون أخى موسى عليهما السلام .

روى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضى الله عنهما .

= وأخرجه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن باب - ومن سورة الكهف - وقال هذا حديث حسن صحيح ٣١٣ / ٥ .

أخرجه أحمد فى المسند ٣١٨ / ٢ .

(١) وقيل : الهشيم اليابس من النبات .

راجع : النهاية لابن الأثير ٤٤١ / ٣ .

(٢) راجع : فتح البارى ١٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) قوله - وقيل هو بليا - بفتح الباء وسكون اللام بعدها ياء تحتية آخره ألف مقصورة ، ومعناه بالعربية أحمد (حاشية الصاوى على الجلالين ٢٠ / ٣)

(٤) راجع : فتح البارى ١٢ / ١٨٢ .

(٥) راجع : المعارف لابن قتيبة ص ٢٥ .

(٦) السبط : ولد الولد ، والأسباط فى بنى اسرائيل كالقبائل من العرب .

- وهو بعيد جداً .
وقيل : هو إرميا (١) .
قاله ابن اسحق (٢) .
وقيل : هو اليسع .
حكى عن مقاتل أيضاً (٣) .
وقيل : هو إلياس .
فروى ابن مردويه فى تفسيره عن ابن عباس مرفوعاً :- الخضر هو إلياس - .
وقيل : اسمه عامر (٤) .
حكاه ابن دحية عن ابن حبيب .
وقيل : هو ابن فرعون (٥) .
حكى عن ابن لهيعة .
وقيل : هو من ولد فارس (٦) .
قاله ابن شاذب (٧) .

- (١) قوله - إرميا - بكسر أوله ، وقيل بضمه ، وأشبعها بعضهم واواً هو ابن طيفاء .
(٢) فى فتح البارى ١٣ / ١٨٣ - حكاه ابن إسحق عن وهب .
(٣) راجع : تفسير الماوردى ٣ / ٣٢٥ .
هذا وقد قال الألوسى فى - روح المعانى ١٠ / ٥٠١ - : وزعم بعضهم أن اسم الخضر اليسع ، وأنه إنما سمي بذلك لأن علمه وسع ست سماوات ، وست أراضي ووهاه ابن الجوزى ، وأنت تعلم أنه باطل لاواه ، ومثله القول بأن اسمه إلياس .
(٤) ، (٥) ، (٦) راجع : فتح البارى ١٣ / ١٨٢ ، ١٨٣ .
(٧) هو عبد الله بن شاذب الخراسانى أبو عبد الرحمن ، سكن البصرة ثم الشام ، صدوق عابد ، من السابعة .

راجع : تقريب التهذيب ١ / ٤٢٣

وقيل : كان أبوه فارسياً وأمه رومية .

وقيل : عكسه .

قال النووي رحمه الله : وكنيته أبو العباس ^(١) .

واختلف في نبوته :

فقيل : لم يكن نبياً بل هو وليّ من الأولياء ^(٢) .

وعليه أبو القاسم ^(٣) القشيري وجماعة من الصوفية ، وأبو بكر بن الأنباري ونقله عن أكثر العلماء .

وقيل : كان نبياً .

حكاه أبو حيان في تفسيره ^(٤) عن الجمهور . بل قال الثعلبي هو نبي على جميع الأقوال معمرٌ محجوب عن الأبصار ^(٥) .

قال ^(٦) . وكان بعض أكابر العلماء يقول أول عقد يحلّ من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبياً . لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبيّ إلى أن الولي أفضل من النبي وقد ثبت في الحديث الصحيح أن الله قال لموسى : - بلى عبدنا خضر - أي أعلم ، ولا يكون وليّ أعلم من نبيّ .

(١) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ١٥ / ١٣٦

(٢) راجع : تفسير الماوردي ٣ / ٣٢٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٨ / ١٥٣

(٣) راجع : الرسالة القشيرية ص ٣٥٧

هذا : وأبو القاسم القشيري اسمه : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك كان عالماً في أكثر من علم وفوق هذا كان صوفياً كبيراً من مصنفاته : الرسالة القشيرية ، والذكر والذاكر ، وشرح الأسماء الحسنى . وتوفي رحمه الله سنة ٤٦٥ هـ عن سبعة وثمانين عاماً . راجع : طبقات الشافعية ٥ / ١٥٣ - ١٦٢ ، والبداية والنهاية ١٢ / ١١٥ ، وتاريخ

بغداد ١١ / ٨٣

(٤) راجع : البحر المحيط ٦ / ١٣٩

(٥) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ١٥ / ١٣٦

(٦) قوله - قال - أي الثعلبي .

وأيضاً فكيف يكون النبي تابعاً لغير نبي ؟ .

ومن أدلة ذلك قوله (وما فعلته عن أمري^(١)) . فهو ظاهر في أنه فعله عن أمر الله تعالى والأصل عدم الوساطة، واحتمال كونه بواسطة نبي آخر لم يذكر بعيد . وأبعد منه احتمال أنه إلهام لأن ذلك لا يكون من غير النبي وحياً حتى يعمل به ما عمل من قتل النفس، وتعرض الأنفس للغرق .

واستدل أيضاً بما أخرجه عبد بن حميد^(٢) في تفسيره عن الربيع بن أنس قال : قال موسى لما لقى الخضر : السلام عليك يا خضر . فقال : وعليك السلام يا موسى .

قال : وما يدريك أنى موسى ؟

قال : أدرانى بك الذى أدراك بى^(٣) .

وقد جاء عن ابن عباس أنه كان نبياً غير مرسل .

وجاء عن إسماعيل بن أبى زياد، ومحمد بن إسحق أنه أرسل إلى قومه فاستجابوا له .

ونصر هذا القول أبو الحسن الرمانى، ثم ابن الجوزى .

(١) آية رقم ٨٢ من سورة الكهف

(٢) هو الإمام الحافظ أبو محمد الكسى - بالكسر وتشديد المهملة - عبد بن حميد بن نصر مصنف - المسند - و - التفسير - وغير ذلك .

وقيل : اسمه عبد الحميد وبذلك جزم ابن حبان وغير واحد .

حدث عنه مسلم والترمذى وعلق له البخارى فى دلائل النبوة فى - صحيحه - فسماه عبد الحميد . وكان من الأئمة الثقات . مات سنة تسع وأربعين ومائتين .

راجع : طبقات المفسرين للداودى ٣٧٤/١

(٣) ذكره الألوسى فى - روح المعانى ٥٠٢/١٠ - مع اختلاف يسير .

وفيه قول رابع حكاه الماوردي^(١) أنه ملك من الملائكة يتصور في صور
الآدميين إذا شاء.

وقول خامس بالوقف.

وإليه ذهب ابن دحية فقال لا ندرى هل هو ملك أو نبي، أو عبد صالح.
واختلف في تعميره.

فروى الدار قطنى فى - الأفراد - بالسند الماضى عن ابن عباس قال :
نساء للخضر فى أجله حتى يكذب الدجال.

وذكر عبد الرزاق عن معمر أن الرجل الذى يقتله الدجال ثم يحييه فيقول
لم أزدك فبك إلا يقيناً هو الخضر.

وروى خيثمة بن سليمان من طريق جعفر الصادق عن أبيه أن ذا القرنين
كان له صديق من الملائكة فطلب منه أن يدلّه على شئ يطول به عمره فدله
على عين الحياة وهى داخل الظلمة فسار إليها، والخضر على مقدمته فظفر بها
الخضر دونه.

وقال ابن الصلاح فى - فتاويه - هو حى عند جماهير العلماء والصالحين
والعامة معهم، وإنما شدّ بإنكاره بعض المحدثين^(٢).

وقال النووى فى - تهذيبه^(٣) - : قال الأكثرون من العلماء هو حى موجود
بين أظهرنا وذلك متفق عليه عند الصوفية، وأهل المعرفة.

وقيل : إنه لا يموت إلا فى آخر الزمان حين يرفع القرآن^(٤).

(١) راجع : تفسير الماوردي ٣ / ٣٢٥.

وهذا قول غريب باطل.

(٢) راجع : تهذيب الأسماء واللغات للنوى ١ / ١٧٧ وشرح النووى على صحيح مسلم ١٥ / ١٣٦

(٣، ٤) راجع : تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٧٦، ١٧٧

وروى ابن شاهين (١) بسند ضعيف إلى خصيب قال : أربعة من الأنبياء
أحياء اثنان في السماء عيسى، وإدريس، واثنان في الأرض الخضر، والياس.
فأما الخضر فإنه في البحر، وأما صاحبه فإنه في البر.
ونذكر الأصبهاني في - تفسيره - عن الحسن أنه كان يذهب إلى أن
الخضرمات.

وسئل البخاري عن الخضر، والياس هل هما حيّان ؟
فقال : كيف يكون ذلك وقد قال النبي ﷺ في آخر عمره : - رأيتكم
ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو
اليوم عليها أحد (٢) - .
قلت : وقد بسطت أحوال الخضر وما يتعلق به في كتاب مفرد سميته -
الروض النضر - .

وقال أبو حيان : زعم بعضهم أن الخضرية رتبة يتولاها بعض الصالحين
على قدم الخضر، ومنه قول بعضهم : لكل زمان خضر.
(والثاني) : لقمان.

والأكثرون على أنه حكيم ليس بنبي. قال تعالى ﴿ ولقد آتينا لقمان
الحكمة (٣) ﴾ . فسرّها مجاهد بالفقه، والعقل، والإصابة في القول في غير نبوة.
أخرجه ابن أبي حاتم (٤).

(١) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الحافظ الإمام الراعي المفسر له مصنفات نافعة
في فنون شتى. منها : - النسخ والمنسوخ من الحديث - وقد قمت بتحقيقه في رسالة
المجستير في أصول الفقه وهو مطبوع متداول. وقد توفي رحمه الله سنة ٣٨٥هـ.
راجع : تاريخ بغداد ١١ / ٢٦٧ وشذرات الذهب ٣ / ١١٧، والنجوم الزاهرة ٤ / ١٧٢
(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب - السمر في العلم - .
(٣) آية رقم ١٢ من سورة لقمان.
(٤) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٩ / ٣٠٩٧، وتفسير الماوردي ٤ / ٣٣٢.

وفسرها عكرمة، والسدي، والشعبي بالنبوة^(١).

أخرج ابن أبي حاتم في - تفسيره - عن ابن عباس قال : كان لقمان عبداً حبشياً نجاراً.

وعن مجاهد نحوه.

وعن سعيد بن المسيب أن لقمان كان أسود من سودان مصر أعطاه الله الحكمة ومنعه النبوة^(٢).

وعن وهب بن منبه أنه سئل عن لقمان : أكان نبياً ؟.

قال : لا . لم يوح إليه^(٣).

وعن قتادة قال : لم يكن لقمان نبياً^(٤).

وأخرج عنه أيضاً قال : خير الله لقمان بين الحكمة، والنبوة فاختر الحكمة على النبوة فأتاه جبريل وهو نائم فذّر^(٥) عليه الحكمة فأصبح ينطق بها.

ف قيل له : كيف اخترت الحكمة على النبوة وقد خيرك ربك ؟

فقال إنه لو أرسل إليّ بالنبوة عزيمة^(٦) لرجوت فيها العون منه ولكنك

(١) راجع : تفسير القرطبي ١٤ / ٦١ ، وغرائب القرآن ٩ / ١٣٥ ، وتفسير ابن كثير ٦ / ٣٢٧ ، وزاد المسير ٦ / ١٦١ .

(٢) راجع تفسير ابن أبي حاتم ٩ / ٣٠٩٧ ومعاني القرآن للنحاس ٥ / ٢٨٢ ، وتفسير القرطبي ١٤ / ٦١ ، وتفسير ابن كثير ٦ / ٣٢٦ وزاد المسير ٦ / ١٦١ .

(٣) راجع تفسير الماوردي ٤ / ٣٣١ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٩ / ٣٠٩٧ .

(٤) أخرجه ابن كثير في تفسيره ٦ / ٢٣٨ .

(٥) قوله - فذّر عليه الحكمة - أى فرّقها .

راجع : مختار الصحاح - ذرر -

(٦) يقال : عزمت عليك أى أمرتك أمراً جذاً وهى العزيمة

راجع : لسان العرب مادة - عزم - .

أرجو أن أقوم بها، ولكنه خيرني فَخِفْتُ أن أضعف عن النبوة فكانت الحكمة أحب إلي (١).

وأخرج عن عكرمة قال : كان لقمان نبياً (٢).

وعن ليث قال : كانت حكمة لقمان نبوة.

روى ابن أبي الدنيا في كتاب - الصمت - عن عمرو بن قيس قال : مرَّ رجل بلقمان والناس عنده فقال : ألسنت عبد بني فلان ؟.

قال : بلى .

(١) أخرج هذا الأثر الماوردي في تفسيره ٣٣١ / ٤ ، والقرطبي في تفسيره ٦١ / ١٤ ، ٦٢ وابن أبي حاتم في تفسيره ٣٠٩٧ / ٩ وابن كثير في تفسيره ٢٣٧ / ٦ ووصفه بالغرابة وقال بعد أن ذكره :

فهذا من رواية سعيد بن بشير وفيه ضعف قد تكلموا فيه بسببه فأنه أعلم . أهـ .
هذا : وسعيد بن بشير الأزدي صاحب فتادة وثقة شعبة وقال البخاري : يتكلمون في حفظه ، وقيل كان قدرياً وضعفه أبو مسهر وابن المديني وابن معين
راجع المعنى في الضعفاء ٣٧٠ / ١ ، وتقريب التهذيب ٢٩٢ / ١

(٢) راجع : تفسير الماوردي ٣٣١ / ٤ ، وتفسير القرطبي ٦١ / ١٤ ، وتفسير الطبري ٢٠٩ / ١٠
هذا وقد قال ابن كثير في تفسيره ٢٣٧ / ٦ :

..... ولهذا كان جمهور السلف على أنه لم يكن نبياً ، وإنما ينقل كونه نبياً عن عكرمة إن صح السند إليه فإنه رواه ابن جرير ، وابن أبي حاتم من حديث وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عكرمة قال : كان لقمان نبياً .

وجابر هذا هو ابن يزيد الجعفي وهو ضعيف والله أعلم أهـ .

قلت : جابر بن يزيد الجعفي أبو عبد الله الكوفي عالم مشهور . وثقة شعبة والثوري وغيرهما ، وقال أبو داود : ليس عندي بالقوي ، وقال النسائي : متروك ، وكذبه بعضهم .
ولعله كان مستقيماً في أول أمره ثم انحرف آخره . ففي ميزان الاعتدال للذهبي : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : ترك يحيى القطان جابراً ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروى لنا عنه قديماً ثم ترك بآخره .

راجع : المعنى في الضعفاء ١٩٣ / ١ ، وتقريب التهذيب ١٣٣ / ١ .

قال : فما الذى بلغ بك ما أرى ؟

قال : صدق الحديث، وأداء الأمانة، وطول السكوت عما لا يعنينى.

أخرجه فى الموطأ^(١) بنحوه.

وقد أوردت من حكمه جملة صالحة فى كتابى - رفع شأن الحبشان^(٢) ..

(الثالث) : ذو القرنين واسمه الإسكندر.

وقال ابن عباس اسمه عبد الله بن الضحاك بن معد^(٣).

أخرجه ابن مردويه.

وذكر الأزرقى وغيره أنه كان زمن الخليل، ولقيه، وطاف معه بالبيت^(٤).

قال وهب : سمى ذا القرنين لأن صفحتى رأسه كانتا من نحاس^(٥).

وقال غيره : لأنه ملك فارس، والروم^(٦).

وقال بعضهم : كان فى رأسه شبه القرنين^(٧).

(١) الموطأ كتاب الكلام باب - ما جاء فى الصدق والكذب - ٢ / ٧٥٥

(٢) هى رسالة استمد منها صاحب الطراز المنقوش فى محاسن الحبوش الشيخ أبو المعالى

علاء الدين محمد عبد الباقي البخارى

راجع : كشف الظنون ١ / ٩١٠ ، ٢ / ١١٠٩

(٣) ذكره الماوردى فى تفسيره ٣ / ٣٣٧

(٤) ذكره ابن كثير فى تفسيره ٥ / ١٨٥

(٥) ذكره ابن عطية فى المحرر الوجيز ٩ / ٣٩٠ ، والرازى فى تفسيره ٢١ / ١٦٥ ، وابن كثير

فى تفسيره ٥ / ١٨٦ ، وابن الجوزى فى زاد المسير ٥ / ١٢٨

(٦) ذكره ابن كثير فى تفسيره ٥ / ١٨٦ ، والنيسابورى فى تفسيره ٧ / ٣٦١ ، وابن الجوزى

فى زاد المسير ٥ / ١٢٨

(٧) ذكره الرازى فى تفسيره ٢١ / ١٦٥ ، وابن كثير فى تفسيره ٥ / ١٨٦ ، والنيسابورى فى

تفسيره ٧ / ٣٦١ ، وابن الجوزى فى تفسيره ٥ / ١٢٨

وقيل : لأنه بلغ مشارق الأرض ومغاريها، وبلغ قرنى الشمس مشرقها ومغربها (١).

روى الحاكم فى - المستدرک (٢) - عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : - ما أدرى تبع كان لعينا أم لا ؟ وما أدرى ذا القرنين أنبيأ كان أم لا ؟ وما أدرى الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟ - .
وقال صحيح على شرط الشيخين .

وروى ابن مردويه عن على أن ابن الكوا سأله عن ذى القرنين أملكأ كان أو نبياً ؟

قال : لم يكن ملكأ، ولا نبياً ولكن كان عبداً صالحاً أحب الله فأحبه، ونصح الله فنصحه فضرب على قرنه الأيمن فمات فبعثه الله ثم ضرب على قرنه الأيسر فمات (٣).

ثم روى من طريق آخر على أنه سئل عنه فقال : سمعت نبيكم ﷺ يقول هو عبد ناصح الله فنصحه .

وأخرج هو وابن أبى حاتم عن عبد الله بن عمرو قال : كان ذو القرنين نبياً . وفى القصيدة التى أولها : يقول العبد :
ويقال إنها لنور الدين الشهيد (٤).

(١) راجع : فتح البيان فى مقاصد القرآن ٨ / ١٠٣ ، ١٠٤

(٢) رواه الحاكم فى المستدرک (١ / ٣٦) من طريق عبد الرزاق وذكره ابن أبى حاتم فى تفسيره ١٠ / ٣٢٨٩

(٣) ذكره الماوردى فى تفسيره ٣ / ٣٣٧ ، والحاس فى معانى القرآن ٤ / ٢٨٣ ، والطبرى فى جامع البيان ١٦ / ٨ ، وابن كثير فى تفسيره ٥ / ١٨٦ والفخر الرازى فى تفسيره ٢١ / ١٦٥ والنيسابورى فى تفسيره ٧ / ٣٦٢

(٤) نور الدين الشهيد هو محمود بن زنكى أبو القاسم الملقب بالملك العادل ملك الشام وديار الجزيرة ومصر وهو أعدل ملوك زمانه . كان من المماليك ولد فى حلب وكان مهتماً -

وذو القرنين لم يعرف نبياً... كذا لقمان فاحذر عن جدال
وما كانت نبياً قط أنشى... ولا عبد وشخص ذو اختلال

وقد اختلفَ في نبوة نسوة أشهرهن (مريم).

قال السبكي في الحلبيات -: ويشهد لنبوتها ذكرها في سورة - مريم - مع
الأنبياء وهو قرينة.

قال : واختلف في نبوة نسوة غيرها كحواء، وأم موسى، وآسية وسارة.

ولم يصح عندنا في ذلك شيء إلا أن النبي ﷺ قال :- كمل (١) من الرجال
كثير، ولم يكمل من النساء إلا أربع : مريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم
وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد (٢) ﷺ.

ص : معجزة الرسول أمر خارق... لعادة مع ادعاء موافق
ش : المعجزة (٣) أمر خارق (٤) للعادة مقرون بالتحدي موافق مع
عدم المعارضة.

= بمصالح رعيته مداوماً للجهاد بياشر القتال بنفسه موقفاً في حروبه مع الصليبيين أيام
زحفهم على بلاد الشام وكان يتمنى أن يموت شهيداً. ولد سنة ٥١١ هـ وتوفي سنة ٥٦٩ هـ
راجع : الأعلام للزركلي ١٧٠ / ٧

(١) يقال - كمل - بفتح الميم، وضمها، وكسرهما. ثلاث لغات مشهورات والكسر ضعيف ولقطة
الكمال تطلق على تمام الشيء وتناهيه في بابهِ والمراد هنا التناهي في جميع الفضائل
وخصال البر والتقوى.

وإنما قال رسول الله ﷺ - كمل من الرجال كثير - لأن كمال المرء في العلم والحق والعدل
والصواب والصدق والأدب والكمال في هذه الخصال موجود في كثير من الرجال بفضل
العقول ونقاوتها لأن المعرفة تبع للعقل...

راجع : فيض القدير ٥ / ٥١

(٢) ذكره الطبري في تفسيره ٢ / ٢٦٢، ٢٦٣

(٣) قوله - المعجزة - أي المؤيد بها رسل الله

(٤) قوله - أمر خارق للعادة - أي مخالف للعادة بأن يظهر على خلافها.

فشمّل الأمر القول والفعل، والإعدام كما لو تحدّى بإعدام جبل فانعدم.

وخرج بالخارق للعادة غيره كطلوع الشمس كل يوم.

وبالمقرون بالتحدّى، والمراد به دعوى الرسالة كما عبرت به : الخارق من غير تحدّى وهو كرامة الوليّ، أو غير مقارنة بأن يقدم عليه كالنور الذى ظهر فى جبهة أب النبی ﷺ ويسمى إرهاباً - بالمهلة - وهو التأسيس (١) : أو تأخر عنه بما يخرجّه عن المقارنة العرفية.

وافهام المقارنة فى النظم من لفظ - مع، وبالموافق - وهو من زيادتي.

غيره بأن تحدّى بنطق طفل، أو جماد فنطق بتكذيبه فإنه لا يكون معجزة، ولا يدل على تصديقه على الصحيح كما قال الشيخ أبو إسحق الشيرازي، وجزم به إمام الحرمين فى - النظامية -.

وبعدم المعارضة : السحر، والشعبذة فإنه يمكن معارضتهما (٢).

وسميت المعجزة بذلك لتضمنها تعجيز المرسل إليهم عن المقابلة بمثلها.

(١) يقال أرهصت الحائط أى أسسته

قال ابن منظور : أصل الإرهاب من الرهص وهو تأسيس البنيان

راجع : لسان العرب مادة - رهص -

(٢) الخارق للعادة ثمانية أقسام :

لأنه إن قارن التحدى فمعجزة، أو سبقه كتسليم الحجر على النبي ﷺ قبل البعثة فإرهاب للنبوة أى تأسيس لها، وبعضهم أدخله فى المعجزة، أو تأخر عنه بما يخرجّه عن المقارنة العرفية فكرامة فيما يظهر، أو ظهر بلا تحدّى على يد ولي فكرامة، أو على يد غيره فسحر أو مخرقة أو استدراج أو شعبذة - وهى خفة اليد مع إخفاء وجه الحيلة - كأكل صاحبه الحية وهى تلذغه ولا يتأثر بها أو إهانة كما روى أنه قيل لمسيمة الكذاب إن محمداً ﷺ كان يضع يده على عين الأعمى فيبصر فإن كنت نبياً فافعل مثله. فقال أنتوني بأعمى فوجد هناك أعور فوضع يده على عين الأعور فعميت الصحيحة، وروى أنه دعا لأعور أن تصير عينه العوراء صحيحة فصارت عوراء.

راجع : حاشية البناني على شرح الجلال ٢ / ٤١٦

ص : ولم يكن عورض والإيمان . . . تصديق قلب أى الاطمئنان
وانما بالنطق ممن قد قدر . . . بكلمة الشهادتين يعتبر
والنطق شرط فيه عند الخلف . . . ومنه شرط عند جل السلف
وجاز أن يقول إنى مؤمن . . . إن شاء ربى خشية أن يفتن
بل هو أولى عند جل السلف . . . وأنكر القول بهذا الخلفى
والمرتضى عن عظماء الشان . . . قوله للزبد والنقصان
وعمل الجوارح الإسلام . . . وشرطه الإيمان والتمام
بعد حصول ذين بالإحسان . . . أن تعبد الله على العيان

ش : قولى - ولم يكن عورض - هو تامة حد المعجزة، وما بعده بيان لأركان
الدين الذى قال فيها النبى ﷺ :.. هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم (١) ..

وهى الإيمان، والإسلام، والإحسان.

قالإيمان فى اللغة : التصديق (٢).

وفى الشرع : تصديق القلب بكل ما علم بالضرورة مجيئ الرسول ﷺ به
دون الأمور الاجتهادية.

كذا قاله الأشعرى، والأكثر من أخذاً من قوله ﷺ فى تفسيره (٣) :.. أن تؤمن
بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر..

(١) حديث جبريل عليه السلام حديث صحيح :

أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - بيان الإيمان، والإسلام والإحسان - ٣٧ / ١ وأخرجه
الرمضى فى كتاب الإيمان باب - ما جاء فى وصف جبريل للنبى ﷺ الإيمان والإسلام -

٧، ٦١ ط

وأخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى القدر - ٢٢٣، ٢٢٤

وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب - فى الإيمان - ٢٤ / ١

(٢) راجع : مختار الصحاح مادة - أمن ..

(٣) قوله - فى تفسيره - أى تفسير الإيمان وذلك فى حديث جبريل المتقدم

وقولى من زيادتى وهو - الإذعان - أشرت به إلى ما قاله الشيخ جلال الدين أن معنى تصديق القلب بذلك الإذعان، والقبول له (١).

والتكليف بذلك وإن كان من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية لتكليف بأسبابه كالقاء الذهن، وصرف النظر، وتوجيه الحواس، ورفع الموانع (٢).

قال أصحابنا : ولا يكفى مجرد التصديق بالقلب بل لابد معه من النطق بالشهادتين من القادر. فلا يحصل الإيمان إلا بمجموع ذلك، فإن القول بمأمور به كالاتقاد قال تعالى ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ (٣) وقال ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله (٤) » . . .

فإن عجز عنه لخرس، أو اخترام (٥) مزية قبل التمكن منه صح إيمانه (٦). وإن عرض عليه التلظظ فأبى مع القدرة كأبى طالب لم يكن مؤمناً بالاتفاق. وكذا إن لم يعرض عليه عند الجمهور.

وقال الغزالي : إنه يكفيه.

وقال (٧) : كيف يعذب من قلبه مملوء بالإيمان وهو المقصود الأسمى غير أنه لخبائه ينط الحكم بالإقرار الظاهر.

وعلى هذا فهو مؤمن عند الله تعالى غير مؤمن فى أحكام الدنيا عكس المنافق.

(١) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٤١٧ / ٢

(٢) راجع : شرح الجلال، وحاشية البناني عليه ٤١٧ / ٢

(٣) آية رقم ١٣٦ من سورة البقرة

(٤) تقدم تخريجه

(٥) يقال اخترمهم الدهر، وتخرمهم أى اقتطعهم، واستأصلهم

راجع : مختار الصحاح مادة - خرم - .

(٦) راجع : تشييف المسامع ٧٦٠ / ٤

(٧) قوله - قال - أى الغزالي

وعلى المشهور : هل التلفظ شرط للإيمان ، أو شطر منه بمعنى أنه أحد
ركنيه ويكون الإيمان هو المجموع ؟

فيه قولان .

وعلى الأول المتكلمون ، وعلى الثانى أكثر السلف كأبى حنيفة ، والشافعى
كما بيئت ذلك من زيادتى .

ثم نبهت على مسألة اختلف فيها الأشاعرة ، والحنفية وهى قول الإنسان -
أنا مؤمن إن شاء الله ..

قد حكى قول ذلك عن جمهور السلف كما نقلته عنهم من زيادتى كعمر
بن الخطاب ، وابن مسعود وعائشة ، والحسن ، وابن سيرين ، ومنصور ، ومغيرة ،
والأعمش ، وليث بن أبى سليم ، وعطاء بن السائب ، وعمار بن القعقاع ، والعلاء
بن المسيب ، وإسماعيل بن أبى خالد ، وابن شبرمة ، والثورى ، وابن عيينة وقال
إنه توكيد الإيمان .

وحمزة الزيات ، وعلقمة ، وحماة بن زيد ، والنضر بن شميل ، وزيد بن
زريع ، ويحيى بن سعيد القطان ، والنخعى ، وطاوس ، وأبو البحتري سعيد بن
فيروز ، ويزيد بن أبى زياد ، وعلى بن خليفة ، ومعمار ، وجريز بن عبد الحميد ،
وابن المبارك ، والأوزاعى ، ومالك ، وابن مهدى ، والشافعى ، وأحمد ، وأبى ثور ،
وأبى سعيد ابن الأعرابى وآخرين .

واختاره أبو منصور الماترىدى من الحنفية .

بل بالغ قوم من السلف وقالوا إنه أولى وعابوا على قائل - إنى مؤمن - .

أخرج ذلك بن أبى شيبة فى كتاب - الإيمان ^(١) .

وقد أشرت إلى ذلك من زيادتى .

ومنع من ذلك أبو حنيفة وطائفة وقالوا هو شك ، والشك فى الإيمان كفر .

(١) كتاب الإيمان ص ١٠ .

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن يزيد قال : إذا سئل أحدكم
أمؤمن أنت ؟

فلا يشكن في إيمانه ^(١) .

وأجيب عن ذلك بأوجه :

(أحدها) : أنه لا يقال ذلك شكاً بل خوفاً من سوء الخاتمة لأن الأعمال
معتبرة بها كما أن الصائم لا يصح الحكم عليه بالصوم إلا
في آخر النهار .

وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره عن ابن مسعود أنه قيل له إن فلاناً
يقول - أنا مؤمن ولا أستثنى ^(٢) - فقال : قولوا له أهو في الجنة ؟ فقال الله أعلم .

قال : فهلاً وكلت الأولى كما وكلت الثانية ؟ .

(ثانيها) : أنه للتبرك وإن لم يكن شك كقوله تعالى ﴿ لتدخلن
المسجد الحرام إن شاء الله ^(٣) ﴾ ، وقوله ﴿ وإنا إن شاء الله بكم
لاحقون ^(٤) ﴾ .

(ثالثها) : أن المشيئة راجعة إلى كمال الإيمان - فقد يخلّ ببعضه فيستثنى
لذلك كما روى البيهقي في - الشعب ^(٥) - عن الحسن البصري
أنه سئل عن الإيمان ، فقال الإيمان إيمانان . فإن كنت تسألني
عن الإيمان بالله ، وملأ نكته ، وكتبه ، ورسله ، والجنة ، والنار ،
والبعث ، والحساب فأنا مؤمن .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان ص ٩ ، ١٠ .

(٢) أى لا يقول - إن شاء الله

(٣) آية رقم ٢٧ من سورة الفتح

(٤) جزء من حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب - ما يقال عند دخول

القبور والدعاء لأهلها ..

(٥) شعب الإيمان ١ / ٨٦

وإن كنت تسألني عن قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ (١) فوالله ما أدري منهم أنا أم لا (٢) ؟

وفى تفسير أبي طالب الثعلبي في تأويل ذلك أن يقال :- مؤمن - مفعول من الأمن . فالله تعالى - مؤمن - لأنه أعطى الأمن ، والعبد مؤمن لأنه ذو أمن كقولنا - مثمر - ، والأمن ليس موثقاً به إلا بمن أخبرنا الصادق بنجاته . والقائل - أنا مؤمن حقاً - كأنه يقول أنا ذو أمن . حقاً ، وهذا تصرف في مكان الغيب . انتهى .

قلت : وهو قريب من الأول .

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة لفظي لا تفاهيهم على أن أمر الخاتمة مجهول ، وأن الاعتقاد الحاضر يضره أدنى تردد .

ثم نبهت من زيادتي على مسألة زيادة الإيمان ونقصه .

والسلف على أنه يزيد وينقص (٣) .

وأكثر المتكلمين أنكروا ذلك وقالوا متى قيل ذلك كان شكاً .

قال النووي : والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ، ووضوح الأدلة ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتبره الشبهة .

وقد أخرج عبد الرزاق في - مصنفه - عن سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي ، ومعمّر ، وابن جريح ، وغيرهم أن الإيمان يزيد ، وينقص .

ونقله اللالكائي في - السنة - عن الشافعي ، وأحمد ، وإسحق بن راهويه .

(١) سورة الأنفال آية رقم ٢٠ ،

(٢) في - شعب الإيمان ١ / ٨٦ (فوالله ما أدري أنا منهم أولاً) .

(٣) راجع : شعب الإيمان ١ / ٦٠ - ٨٢ ، وكتاب الشرح والإبانة للشيخ ابن بطة العكبري ص

وأطلب هو وابن أبي حاتم في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين .

وفي التنزيل (زادتهم إيماناً^(١)) (ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم^(٢)) .
وقال مجاهد في قوله تعالى حكاية عن الخليل (ولكن ليطمئن قلبي^(٣))
لإزداد إيماناً إلى إيماني^(٤) .

وفي سند ضعيف مرفوعاً - الإيمان يزيد وينقص^(٥) ..
وأما الإسلام فهو أعمال الجوارح . فقد فسرهُ بذلك ﷺ في قوله - أن تشهد
أن لا إله إلا الله . وأن محمداً رسول الله . ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم
رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً^(٦) ..
ولكن لا يقع معتبراً معتداً به إلا بالإيمان . فهو شرط لصحة الأعمال
المذكورة .

والإحسان هو المراقبة كما فسرهُ ﷺ بقوله - أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم
تكن تراه فإنه يراك^(٧) ..

فهو كمال بالنسبة إليهما^(٨) .

ص : والفسق لا يزِيلُ الإيمانَ وَلَا . . . يُحِلُّدُ الفاسقُ فيها لِمَلَا
ش : الفسق بارتكاب الكبيرة لا يزِيلُ اسم الإيمان . بل مَرْتَكِبُ ذلك مؤمن

(١) آية رقم ٢ من سورة الأنفال

(٢) آية رقم ٤ من سورة الفتح

(٣) آية رقم ٢٦٠ من سورة البقرة

(٤) راجع : تفسير القرطبي ٣ / ٣٠٠ بتحقيق

(٥) ذكره البيهقي في - شعب الإيمان ١ / ٧٦ ، ٧٧ - مرفوعاً على ابن عباس وأبي هريرة

وأبي الدرداء ، وعمير بن حبيب

(٦) هذا حديث جبريل وهو حديث صحيح أخرجه مسلم

(٨) قوله - بالنسبة إليهما - أي الإيمان والإسلام وعليه فيكون متأخراً عنهما لأن كمال الشيء

متأخر عنه لأنه تمامه

عاص (١) خلافاً لقول المعتزلة إنه يزيله بمعنى أنه واسطة بين الكفر، والإيمان، ولقول الخوارج إنه يزيله، ويدخله في الكفر.

ومن مات على فسقه فهو في مشيئة الله إما أن يعذبه، أو يغفر له كما تقدم في قولي :

..... وبالعصيان .. عاقب أو يتعم بالفران.

فلم أعدّها هنا حذراً من التكرار.

فإن عذب لم يخلد في النار بل لا بد من إخراجه منها وإدخاله الجنة خلافاً للمعتزلة.

روى ابن حبان وغيره حديث :- من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من دهره يصيبه قبل ذلك ما أصابه (٢) ..

وروى الطبراني وغيره من حديث جابر مرفوعاً :- إن ناساً من أمتي يدخلون النار بذنوبهم فيكونون في النار ما شاء الله أن يكونوا ثم يعيرهم أهل الشرك فيقولون ما نرى ما كنتم تخالفوننا فيه من تصديقكم وإيمانكم نفعكم فلا يبقى موحد إلا أخرجه الله من النار. ثم قرأ رسول الله ﷺ (ربما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣)).

والأحاديث الصحيحة في ذلك تزيد على مبلغ التواتر فلا معنى للإطالة بها.

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٨ ، والترياق النافع ٢ / ٢٤٥

(٢) حديث صحيح أخرجه البزار، والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- صحيح الجامع الصغير ٥ / ٣٣٢ -

(٣) ذكره ابن كثير في تفسيره ٤ / ٥٢٥

ص : أَوَّلُ شَافِعٍ وَمَنْ يُشْفَعُ .. نَبِيًّا وَهُوَ الْمَقَامُ الْأَرْقَعُ
س : يَجِبُ الْإِيمَانُ بِالشَّفَاعَةِ . قَالَ ﷺ : شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي ..
رواه الترمذی، وصَحَّحَهُ (١) .

وروى ابن ماجه وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً : - لكل نبي دعوة
مستجابة فتعجل كل نبي دعوته، وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي فهي نائلة
من مات منهم لا يشرك بالله شيئاً (٢) ..

وروى الشيخان حديث : - أنا أول شافع، وأول مشفع ..
وروى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال : مَنْ كَذَبَ بِالشَّفَاعَةِ
فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهَا ..

وروى البيهقي عنه قال : - يخرج قوم من النار ولا نكذب بها كما يكذب
بها أهل حروراء يعنى الخوارج ..

وروى حديث : - يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء (٣) ..
وله ﷺ شفاعات :

(أَعْظَمُهَا) : فى تعجيل الحساب، والإراحة من طول الوقوف .
وهي مختصة به بالنصوص الصريحة بعد تردهم إلى نبي بعد
نبي (٤) .

(١) أخرجه الترمذی فى كتاب صفة القيامة حديث رقم (٢٤٣٥) .

وأخرجه أبو داود فى كتاب السنة باب - فى الشفاعة ..

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ..

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - ذكر الشفاعة ..

(٣) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - ذكر الشفاعة ..

وقال الألبانى عنه إنه حديث موضوع (ضعيف الجامع لصغير ٦ / ١١٥) .

(٤) هذه لا ينكرها المعتزلة ولا غيرهم .

راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٤٦

وذلك هو المقام المحمود الموعود به في قوله تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ (١).

وقد سئل عنه ﷺ فقال :... هو الشفاعة ..

صححه الترمذى (٢) وغيره .

وقد أشرت إليه من زيادتي .

(الثانية) : في إدخال قوم الجنة بغير حساب .

قال النووى (٣) : وهى مختصة به .

وتردّد فى ذلك التقيان : ابن دقيق العيد، والسبكي (٤) .

(الثالثة) : فيمن استحق النار فلا يدخلها .

قال القاضى عياض : وليست مختصة به .

وتردّد فى ذلك النووى .

قال النووى : لأنه لم يرد تصريح بذلك ، ولا بنفيه .

(الرابعة) : في إخراج من دخل النار من الموحدين .

ويشاركه فيها الأنبياء ، والملائكة والمؤمنون .

(الخامسة) : في زيادة الدرجات فى الجنة لأهلها .

وجوز النووى اختصاصها به .

قال القاضى عياض (٥) : وهذه الشفاعة لا تكرر المعزلة ، ولا الأولى .

(١) آية رقم ٧٩ من سورة الإسراء

(٢) أخرجه الترمذى فى التفسير باب - ومن سورة بنى اسرائيل - وقال حديث حسن

(٣) راجع : شرح النووى على صحيح مسلم ٣ / ٣٥

(٤) راجع : الترياق النافع ٢ / ٢٤٦

(٥) راجع : شرح النووى على صحيح مسلم ٣ / ٣٦

(السادسة) : فى تخفيف العذاب عن استحق الخلود فيها كما فى حق
أبى طالب (١).

وفى كل هذه الست أحاديث كثيرة صحيحة.

وزاد النقاش، والقرطبى سابعة : وهى شفاعته فى دخول أمته الجنة
قبل الناس.

وزاد غيرهما ثامنة : وهى الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن
يدخل، وتاسعة : وهى الشفاعة فيمن قال لا إله إلا الله ولم يعمل خيراً قط.
وفى كل من المذكورات حديث.

وزيد شفاعات أخر داخله فيما تقدم.

ومن الأسباب المقتضية للشفاعة : سؤال الوسيلة له عقب الأذان كما فى
حديث الصحيحين (٢).

والصبر على لأواء المدينة وشدتها كما فى حديث مسلم (٣)، والموت بها
كما فى حديث الترمذى (٤).

وزيارته ﷺ كما فى حديث رواه ابن أبى الدنيا.

ص : ولا يموت المرء إلا بالأجل . . . والنفس بعد الموت تبقى للملل
وفى فناها قبل بعث حصلاً . . . تردّد وصحح السبكى لا
وشهروا بقاء عجب الذنب . . . والمرنى يلقى وأول نصب

(١) انظر صحيح مسلم كتاب الايمان باب - شفاعه النبى ﷺ لأبى طالب - .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان باب - ما يقول إذا سمع المنادى - .

وأخرجه مسلم فى كتاب الصلاة باب - استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم
يصلى على النبى ﷺ - .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الحج باب - الترغيب فى سكنى المدينة - .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب المناقب باب - فى فضل المدينة - .

شئ : فيه مسائل :

(الأولى) : لا يموت أحد إلا بأجله . وهو الوقت الذى كتب الله فى الأزل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره .

وزعم كثير من المعتزلة أن القاتل قطع بقتله أجل المقتول ، وأنه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك .

لنا قوله تعالى ﴿ فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (١) ﴾ ، وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا فى الأرض ، أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا (٢) ﴾ .

فنهى تعالى عن مثل قول المعتزلة .

وأما حديث الطبرانى :- أن المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة يقول : ربّ ظلمنى وقتلنى ، وقطع أجلى - فهو ضعيف ، ولو صح لكان متأولاً .

(الثانية) : مذهب أهل المال من المسلمين وغيرهم - كما صرحت به من زيادتى - بقاء النفس بعد موت البدن .

وخالف فيه الفلاسفة .

دليلنا : قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت (٣) ﴾ والذائق لا بد أن يبقى بعد المذوق .

وقوله ﴿ كلا إذا بلغت التراقي (٤) ﴾ الآيات . وهى نص فى بقاء الأرواح وسوقها إلى الله تعالى يومئذ .

(١) آية رقم ٣٤ من سورة الأعراف .

(٢) آية رقم ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٣) آية رقم ١٨٥ من سورة آل عمران ، ورقم ٣٥ من سورة الأنبياء ، ورقم ٥٧ من سورة العنكبوت .

(٤) آية رقم ٢٦ من سورة القيامة .

وقوله ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء ﴾ (١).

وأحاديث تنعيمها، وتعذيبها بعد المفارقة.

وسلام الزائر على القبور، وأنهم يسمعون، ويردون، ويعلمون بأحوال أهل الدنيا.

وأن الأرواح تتلاقى، وتزاور وهي كثيرة جداً.

وعلى القول ببقائها وهو الحق فهل يحصل لها عند القيامة فناء ثم تعاد توفية بظاهر قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ (٢) أو لا بل تكون من المستثنين في قوله ﴿ إلا من شاء الله ﴾ (٣) ؟ .

قولان :-

حكماهما السبكي في - تفسيره - ، وابن القيم في - الروح - .

قال السبكي : والأقرب أنها لا تفنى، وأنها من المستثنى كما قيل في الحور العين (٤).

(الثالثة) : لا كلام في أن الجسم يبلى إلا عجب الذنب ففيه قولان :

المشهور منهما أنه لا يبلى لحديث الصحيحين (٥) :- ليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب منه تركب الخلق يوم القيامة . .
وفي رواية لمسلم (٦) - كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب منه خلق، ومنه يركب . .

(١) آية رقم ١٦٩ من سورة آل عمران .

(٢) آية رقم ٢٦ من سورة الرحمن .

(٣) آية رقم ٨٧ من سورة النمل، ورقم ٦٨ من سورة الزمر .

(٤) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤١٩ .

(٥) أخرجه البخاري في التفسير - سورة الزمر - .

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن باب - ما بين النفختين - .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الفتن باب - ما بين النفختين - .

وفى رواية لأحمد، وابن حبان - قيل وما هو يا رسول الله ؟ قال حبة خردل منه تنبتون^(١).

وهو فى أسفل الصلب عند رأس العصص^(٢).

وصحّح المزنى أنه يبلى كغيره^(٣) لقوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾^(٤) وتأول الحديث السابق أنه لا يبلى بالتراب بل بلا تراب كما يميت الله ملك الموت بلا ملك الموت.

ووافق ابن قتيبة^(٥) وقال : إنه آخر ما يبلى من الميت.

وعلى هذا^(٦) : هل يبلى عند فناء العالم، أو قبل ذلك ؟

لم يتعرضوا له وهو محتمل.

قال الشيخ ولى الدين وغيره : والأخذ بالحديث بخصوصه أولى من عموم الآية.

وقال بعضهم : إن عجب الذنب بالنسبة إلى جسم الإنسان كالبذر بالنسبة إلى النبات وعليه يدل قوله تعالى ﴿ ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحبّ الحصيد، والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقا للعباد وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج ﴾^(٧).

وقوله ﷺ - إنه ينزل من السماء ماء فينبتون منه كما ينبت البقل^(٨) ..

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٢٨ / ٣

(٢) العصص - بالضم والفتح أيضاً : عجب الذنب وهو عظمه

مختار الصحاح مادة - عصص -

(٣) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٤١٩ / ٢

(٤) آية رقم ٢٦ من سورة الرحمن

(٥) راجع تشنيف المسامع ٧٨٢ / ٤

(٦) قوله - وعلى هذا - أى على القول القائل بأنه يبلى.

(٧) الآيات ٩ - ١١ من سورة ق

(٨) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير (سورة عم يتساءلون)

وأخرجه مسلم فى كتاب الفتن باب - ما بين النفختين ..

قال ابن عقيل الحنبلي : لله في هذا سرّ لا نعلمه لأن من يوجد من العدم لا يحتاج أن يكون لفعله شيء يبلى عليه ولا خميرة .

فإن علل هذا فيجوز أن يكون الباري سبحانه جعل هذا علامة للملائكة على أنه يحيى كل إنسان بجواهره بأعيانها لا بأجسام مثلها .

ص : والروح عنها أمك النبي مع . . . سؤاله فلا تخض فيها ودع

ش : الناس في الروح فرقان :

فرقة أمسكت عن الكلام فيها لأن اليهود لما سألوا أنزل الله على نبيه
﴿ قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ (١) ، وقالوا معناه :
فاجعلوا الروح من الكثير الذي تؤتوه ، ولا تسألوا عنه فإنه سرّ من أسرارى .

قال الجنيد : الروح شيء استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليها أحداً من خلقه
فلا يجوز لعباده البحث عنه بأكثر من أنه موجود (٢) .

واليه ذهب الثعلبي ، وابن عطية ، والخطابي ، وابن بطال وغيرهم .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يفسر الروح .

قال ابن بطال : الحكمة في إبهامه تعريف الخلق عجزهم عن علم ما لا
يدركونه حتى يضطروهم إلى ردّ العلم إليه .

وقال القرطبي (٣) : الحكمة فيه إظهار عجز المرء لأنه إذا لم يعلم حقيقة
نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق من باب أولى .

وفرقة تكلمت فيها ، وبحثت عن حقيقتها ، وأجابوا عن الآية بجوابين :

(أحدهما) : أن اليهود كانوا قد قالوا إن أجاب عنها فليس ببني ، وإن لم
يجب فهو صادق لأن في التوراة أن روح بني آدم لا يعلمها إلا الله .

(١) آية رقم ٨٥ من سورة الإسراء

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٧٨٣ / ٤

(٣) راجع : تفسير القرطبي ٣٣١ / ١٠ بتحقيق

فلم يجب لأن الله لم يأذن له، ولا أنزل عليه بيانه، ولهذا لما
نزلت الآية قالوا هكذا نجده عنها.

أخرجه ابن جرير (١) بسند مرسل.

قلت : هذا الجواب عليهم لا لهم.

(الثاني) : أن سؤال اليهود إنما كان سؤال تعجيز، وتقليظ فإن الروح
مشارك بين روح الإنسان، وجبريل، وملاك آخر يقال له
الروح، وصنف من الملائكة، والقرآن، وعيسى بن مريم (٢).

فأراد اليهود أن كل ما أجاب عنه يقولون ليس هو المراد فجاء الجواب
مجملاً فإن كونه من أمر الرب يصدق على كل من معاني الروح.

ورد هذا الجواب بأن اليهود لا تعترف بأن عيسى روح الله حتى تسأل
عنه، ولا تجهل أن جبريل ملك والملائكة أرواح.

وقد روى ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس أن اليهود قالوا
أخبرنا عن الروح، وكيف تعذب الروح التي في الجسد وإنما الروح
من الله (٣) فنزلت الآية.

فهذا صريح في أنهم سألوا عن روح الإنسان.

وقال بعضهم ليس في الآية دلالة على أن الله لم يطلع نبيه على
حقيقة الروح بل يحتمل أن يكون أطلعه ولم يأمره أن يطلعهم، وقد قالوا في علم
الساعة نحو هذا.

واعلم أن الخائضين في ذلك اختلفوا في حقيقة الروح على نحو مائة قول.

قال النووي في - شرح مسلم (٤) - : وأصحها قول إمام الحرمين : جسم
لطيف مشتبك بالأجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الأخضر.

(١) راجع : تفسير الطبري ١٤٢/٨

(٢) راجع : تشنيف المسامع ٧٨٤/٤

(٣) راجع : تفسير الطبري ١٤٢/٨

(٤) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ٣٣/١٣

قال السهروردي : ويدل على أنها جسم وصفها في الأخبار بالهبوط،
والعروج والتردد في البرزخ (١).

وقال القاضي وغيره : إنها عرض وهي الحياة التي صار البدن
بوجودها حياً.

وهذه فوائد تتعلق بالروح لخصتها من كتاب ابن القيم (٢) مع زوائد
من غيره :

(الأولى) : أجمع أهل السنة والجماعة على أن الروح مخلوقة حادثـة
خلاقاً للزنادقة.

(الثانية) : في تقدم خلق الأرواح على الأجساد وتأخره قولان مشهوران :
وحكى الأول الإمام محمد بن نصر المروزي، وابن حزم.

واستدل له بما أخرجه ابن منده من حديث عمرو بن عبسة مرفوعاً - أن
الله خلق أرواح العباد قبل العباد بألفي عام فما تعارف منها ائتلف وما تناكر
منها اختلف (٣) ..

وسنده ضعيف جداً.

وبأحاديث إخراج ذرية آدم من ظهره.

ومنها حديث - لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط منه كل نسمة هو
خالقها من ذريته إلى يوم القيامة ..

أخرجه الترمذي وصححه (٤).

(١) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٢٠

(٢) هو كتاب - الروح - وهو كتاب مفيد

(٣) ذكره ابن القيم في كتاب الروح ص ١٦٠

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير باب - ومن سورة الأعراف -

والنسمة : الروح (١).

واستدل للثاني بقوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ (٢).

روى أنه مكث أربعين سنة قبل أن ينفخ فيه الروح (٣).

وبحديث ابن مسعود - إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطقه ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغاً مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح (٤).

وأجيب بالفرق بين نفخ الروح وخلقها فالروح مخلوقة من زمن طويل، وأرسلت بعد تصور البدن مع الملك لإدخالها في البدن.

(الثالثة) : سئل ابن القيم عن الروح بعد مفارقة البدن إذا تجردت بأي شيء تتميز حتى تتعارف، وتتلاقى ؟.

فأجاب بأنها تأخذ من بدنها صورة تتميز بها عن غيرها فكانها تتأثر، وتتفعل عنه كما كان يتأثر، ويفعل عنها (٥).

(الرابعة) : اختلف في مستقر الأرواح بين الموت والبعث، وهي من مهمات المسائل التي طالما تتبععت فيها الأحاديث والآثار.

وقد قال ابن القيم إنها مسألة عظيمة لا تتلقى إلا من السمع وفيها أقوال (٦) :

(١) راجع : لسان العرب مادة - نسمة -

(٢) آية رقم ١ من سورة الإنسان

(٣) ذكره الماوردي في (تفسيره ٦/ ١٦٢) وقال : قاله ابن عباس في رواية أبي صالح عنه

(٤) رواه الشيخان

(٥) راجع : الروح ص ٢٨

(٦) راجع : الروح ص ٩٠ - ١١٣

أحدها ، أرواح المؤمنين فى الجنة شهداء كانوا أم غير شهداء إذا لم نجسهم عنها كبيرة .

وأرواح الكفار فى النار لقوله تعالى ﴿ فَمَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحَ وَرِيحَانٍ وَجَنَّةٍ نَعِيمٍ (١) ﴾ .

قسم الأرواح عقب خروجها من البدن إلى ثلاثة :

مقربين ، وأخبر أنها فى جنة النعيم .

وأصحاب يمين ، وحكم لها بالسلام ، وهو يتضمن سلامتها من العذاب .

ومكذبة ضالة وأخبر أن لها نزلاً من حميم ، وتصلية جحيم .

وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ، فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي (٢) ﴾ .

قال جماعة من الصحابة والتابعين إنه يقال لها ذلك عند خروجها من الدنيا على لسان الملك بشارة (٣) .

ويؤيده قوله تعالى فى مؤمن آل يس ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ (٤) ﴾ .

وروى مالك فى الموطأ ، وأحمد ، والنسائى من حديث كعب بن مالك مرفوعاً - إنما نسمة المؤمن طائر تعلق فى شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه (٥) - .

(١) آية ٨٨ ، ٨٩ من سورة الواقعة

(٢) آيات ٢٧ - ٣٠ من سورة الفجر

(٣) راجع : الروح ص ٩٣

(٤) آية رقم ٢٦ من سورة يس

(٥) أخرجه أحمد فى المسند ٤٥٥ / ٣ ، ومالك فى كتاب الجنائز باب - جامع الجنائز - ،

والنسائى فى الجنائز باب - أرواح المؤمنين - .

وأخرج أحمد، والطبراني بسند حسن عن أم هانئ أنها سألت رسول الله ﷺ : - أنتزاور إذا متنا، ويرى بعضنا بعضاً ؟ فقال ﷺ يكون النسم طيراً يتعلق بالشجر حتى إذا كان يوم القيامة دخلت كما نفس في جسدها (١) ..

وأخرجه البيهقي في - البعث -، والطبراني بسند حسن من حديث كعب بن مالك وأم بشر بنت البراء مرفوعاً - أن نسمة المؤمن تسرح في الجنة حيث شاءت، ونسمة الكافر في سجين (٢) ..

وأخرج الطبراني من مرسل ضمرة : سئل النبي ﷺ عن أرواح المؤمنين ؟ فقال في طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت. قالوا يا رسول الله وأرواح الكفار ؟ قال : محبوسة في سجين (٣) ..

وأخرج البيهقي في - الدلائل -، وابن أبي حاتم، وابن مردويه في - تفسيرهما - من حديث أبي سعيد الخدري في المعراج - فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول : روح طيبة اجعلوها في عليين، ثم تعرض عليه ذريته الكفار فيقول : روح خبيثة اجعلوها في سجين (٤) ..

وأخرج أحمد، والحاكم والبيهقي في - البعث - من حديث أبي هريرة مرفوعاً - أولاد المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم، وساره حتى يردهم إلى آباءهم يوم القيامة (٥) ..

وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً - أرواح الشهداء عند الله في حواصل طير خضر تسرح في أنهار الجنة حيث شاءت ثم تأوى إلى قناديل تحت العرش (٦) ..

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤٢٥ / ٦

(٢) أخرجه البيهقي في البعث والنشور ص ١٣٤

(٣) ذكره ابن القيم في - الروح ص ٩٩ -

(٤) ذكره البيهقي في دلائل النبوة ٣٩٢ / ٢

(٥) أخرجه الحاكم في - المستدرک ٢٨٤ / ١ - وصححه، ووافقه الذهبي

وأخرجه البيهقي في البعث والنشور ص ١٣٦

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب - بيان أن أرواح الشهداء في الجنة -

وأخرجه الدارمي في الجهاد باب - أرواح الشهداء -

فهذه الأحاديث صريحة في أن أرواح المؤمنين كلهم في الجنة الشهداء وغيرهم، والأطفال، وأرواح الكفار في النار.

والقول الثانى: أن أرواح الشهداء فقط في الجنة بخلاف أرواح غيرهم، والأحاديث السابقة مخصوصة بالشهداء لقول ﷺ في غيرهم - إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة، والعشى إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة (١) ..

وظاهره أيضاً أن أرواح الكفار ليست في النار.

واختلف على هذا :

ف قيل : أرواح المؤمنين في السماء السابعة لما روى أبو نعيم بسند فيه مجاهيل من حديث أبى هريرة مرفوعاً - إن أرواح المؤمنين في السماء السابعة ينظرون إلى منازلهم في الجنة ..

وأخرج أيضاً فى - الحلية - عن وهب بن منبه قال : إن الله فى السماء السابعة داراً يقال لها البضاء تجتمع فيها أرواح المؤمنين . فإذا مات الميت من أهل الدنيا تلقته الأرواح فيسألونه عن أخبار الدنيا كما يسأل الغائب أهله إذا قدم عليهم (٢) ..

وقيل : كل الأرواح على أفنية قبورها (٣) .

وعليه ابن عبد البر أخذاً من الحديث السابق فى العرض، ومن حديث - ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عليه إلا استأنس ورد عليه حتى يقوم ..

(١) أخرجه البخارى فى الجنائز باب - الميت يعرض عليه بالغداة والعشى -

وأخرجه مسلم فى الجنة باب - عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه -

(٢) ذكره القرطبى فى الذكرة ص ٦٢ وقال : ذكره أبو نعيم رحمه الله

(٣) راجع : الروح ص ٩٠

أُخرجته في - الاستذكار - من حديث ابن عباس، وابن أبي الدنيا في - القبور - من حديث عائشة وأبي هريرة.

وقيل: أرواح المؤمنين مرسلّة تذهب حيث شاءت.

رواه مالك^(١) بلاغاً، وأسند ابن أبي الدنيا عن سلمان الفارسي.

وقيل: أرواحهم في بئر زمزم، وأرواح الكفافي في بئر برهوت^(٢).

قاله علي ابن أبي طالب.

أُخرجته ابن أبي الدنيا عنه.

وقيل: أرواح المؤمنين بالجابية، وأرواح الكفار ببرهوت.

قاله عبد الله بن عمرو^(٣).

وأُخرجته عنه المروزي في - الجنائز -.

والجابية: موضع بالشام، وبرهوت بئر بحضر موت باليمن.

وقيل: أرواح المؤمنين في الأرض التي ذكر الله في قوله ﴿أَنْ الْأَرْضِ

يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾^(٤).

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم. وأرواح الكفار عن شماله^(٥) لحديث

الصحيح في الإسراء أنه ﷺ رآهم كذلك.

وقيل: أرواح الشهداء أيضاً ليسوا في الجنة بل خارجها يأتيهم رزقهم منها^(٦)

لحديث أحمد وغيره - الشهداء على بارق نهر بباب الجنة في قبة خضراء يخرج

إليهم رزقهم من الجنة غدوة وعشية^(٧)..

(١) راجع: الروح ص ٩١ وفيه: قال مالك بلغني أن الروح مرسلّة تذهب حيث شاءت

(٢) نسبة ابن القيم إلى طائفة

(٣) روى هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين

(٤) آية رقم ١٠٥ من سورة الأنبياء

(٥) راجع الروح ص ٩٢

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٦/١

وعليه مجاهد (١).

وقيل : مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها.

وعليه ابن حزم (٢).

وقيل : مستقرها العدم المحض (٣).

وعليه القائلون بأنها عرض.

قال ابن القيم (٤) : والذي يجمع بين هذه الأقوال أن الأرواح متفاوتة، فمنهم من هو في الجنة، ومنهم من هو ببابها، ومنهم من هو في عليين في الملأ الأعلى، ومنهم من هو محبوس في قبره، ومنهم من هو محبوس في الأرض لم يرتق إلى الملأ الأعلى ومنهم من هو معذب في سجين أو غيرها.

ص : حق كرامات الأولياء . . . قال القشيري بلا انتهاء
لولد بدون والد ومما . . . أشبه قيل وهذا المعنى

ش : مذهب أهل السنة إثبات كرامات للأولياء حتى قال أبو تراب النخشي (٥) من لا يؤمن بها فقد كفر.

وقد وقع من الصحابة، والتابعين خوارق لا يمكن إنكارها كجبريان الليل بكتاب عمر رضي الله عنه، ورؤيته وهو على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند (٦)

(١) راجع : الروح ص ٩٢

(٢) راجع : الروح ص ٩١، ٩٣، ١١٥

(٥) اسمه : عسكر بن الحصين أو ابن محمد بن الحسين النخشي أبو تراب شيخ عصره في الزهد والتصوف . أخذ عنه الإمام أحمد وغيره . اشتهر بكنيته حتى لا يكاد يعرف إلا بها وهو من أهل - نخشب - من بلاد ما وراء النهر . قال ابن الجلاء : لقيت ستمائة شيخ ما رأيت فيهم مثل أربعة أولهم أبو تراب توفي رحمه الله سنة ٢٤٥ هـ بالبادية قيل نهشته السباع راجع : الأعلام ٤ / ٢٣٣

(٦) نهاوند :- بفتح النون الأولى وتكسر، والواو مفتوحة ونون ساكنة ودال مهملة - مدينة عظيمة بينهما وبين همدان ثلاثة أيام فتحت سنة ١٩ هـ وقيل سنة ٢٠ هـ

راجع : معجم البلدان ٥ / ٣٦١

حتى قال لأمير الجيش : يا سارية الجبل الجبل . كما روى البيهقي في -
الدلائل^(١) - ، واللائكائي في - السنة - ، وابن الأعرابي في - كرامات الأولياء - .
بسند حسن عن نافع عن ابن عمر قال : وجه عمر جيشاً ، ورأس عليهم رجلاً
يدعى - سارية^(٢) - فبينما عمر يخطب جعل ينادى : يا سارية الجبل - ثلاثاً - . ثم
قدم رسول الجيش فسأله عمر فقال يا أمير المؤمنين هزمنا . فبينما نحن كذلك إذ
سمعنا صوتاً ينادى يا سارية الجبل - ثلاثاً - فأسندنا ظهرنا إلى الجبل فهزمهم الله .
وأنكر المعتزلة الكرامات .

وأنكر الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني ما كان معجزة للنبي كإحياء الموتى^(٣)
وقلب العصاحية ، وخلق البحر^(٤) .

قال ، وإنما مبالغ الكرامات إجابة دعوة أو موافاة ماء في بادية في غير
موقع المياه ونحو ذلك مما ينحط عن خرق العادات .

وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري : لا تنتهي الكرامات إلى حصول إنسان لا
من أبوين ، وقلب جماد بهيمة وأمثال هذا .

قال في - منع الموانع - : وهذا حق يخص قولهم ما جاز أن يكون
معجزة للنبي جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما إلا بالتحدى .

(١) دلائل النبوة ٦ / ٣٧٠ ط : دار الكتب العلمية

(٢) هو سارية بن زعيم بن عبد الله بن جابر

قال ابن عساكر له صحبة

وقال العسكري : روى عن النبي ﷺ ولم يلقه

وذكره ابن حبان في التابعين

راجع : الإصابة ٢ / ٤ - ٦ ط : دار الكتب العلمية

(٣) قوله - كإحياء الموتى - وهو معجزة عيسى عليه السلام

(٤) هاتان معجزتان لكليم الله موسى عليه السلام

وقال الزركشى : ليس كما ظن بل هذا الذى قاله القشيري ضعيف، والجمهور على خلافه، وقد أنكروه على القشيري حتى ولده أبو نصر^(١) فى كتابه - المرشد - .

ص : ولا نرى تكفير أهل القبلة ... ولا الخروج أى على الأئمة
ش : فيه مسألتان :

(الأولى) : قال الشافعى، وأبو حنيفة، والأشعري : لا تكفر أحداً من أهل القبلة .

ورود فى ذلك حديث - لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب اجتزره - .

وأخرج الطبرانى عن أنس قال : خرج علينا رسول الله ﷺ قال : إن بنى إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة كلها على الضلالة إلا السواد الأعظم - .

قالوا من السواد الأعظم ؟

قال : من كان على ما أنا عليه وأصحابى من لم يمار فى دين الله تعالى، ومن لم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب غفر له^(٢) .

وروى البيهقى بسند صحيح أن جابر بن عبد الله سئل : هل كنتم تسمون من الذنوب كفراً، أو شركاً، أو نفاقاً ؟

قال : معاذ الله . ولكننا نقول مؤمنين مذبذبين .

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري أبو نصر . واعظ من علماء نيسابور من

بنى قشير علت له شهرة كآبيه توفى رحمه الله سنة ٥١٤ هـ

راجع : الإعلام ٣/ ٣٤٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/ ٢٨٥

(٢) أخرجه بمعناه أبو داود فى كتاب السنة باب - شرح السنة - ، وابن ماجه فى كتاب الفتن

باب - افتراق الأمم - ، وأحمد فى المسند ٤/ ١٠٢

وشرح الشيخ جلال الدين على أن المراد لا تكفر أحداً ببدعة كإنكار الصفات والقدر والرؤية^(١).

قال^(٢): أما من خرج ببدعته عن أهل القبلة كمنكرى حدوث العالم، والبعث، والحشر للأجسام، والعلم بالجزئيات فلا نزاع في كفرهم لإنكارهم بعض ما علم مجئ الرسول ﷺ به ضرورة.

وقال النووي في - شرح المذهب - : ممن يكفر ببدعته من يجسم، أو ينكر العلم بالجزئيات. وأما من يقول بخلق القرآن فهو مبتدع.

واختلف أصحابنا في تكفيره :

فأطلق أبو علي الطبري، والشيخ أبو حامد الإسفريني ومتابعوه القول بأنه كافر، ونقلوه عن الشافعي رحمه الله.

وقال القفال وكثيرون من الأصحاب : لا.

وهو الصواب.

وتأول البيهقي نص الشافعي على كفران النعمة لا الخروج من الملة^(٣) انتهى.

قلت : لكن منع البلقيني التأويل بأن الشافعي أفتى بضرب عنق حفص الفرد لقوله بذلك.

(١) عبارة الشيخ رحمه الله : ... كمنكرى صفات الله، وخلقه أفعال عباده، وجواز رؤيته يوم القيامة ...

هذا والمراد بمنكرى الصفات : منكرها زيادتها على الذات فيقولون : إنه عالم قادر مريد لكن بذاته لا بصفات زائدة على الذات وأما المنكرون كونه عالماً أو كونه مريداً مثلاً فهم كفار (٢) قوله - قال - أي الجلال المحلى

راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢ / ٤٢٠

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٤ / ٨٠٥

(الثانية) : مذهب أهل السنة أنه لا يجوز الخروج على السلطان سواء كان عادلاً أم جائراً.

وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لانعزاله بالجور عندهم.

ص : من الفروض النص للإمام . . . ولولا فضول على الأنام

ش : يجب على الناس شرعاً نصب إمام يقوم بمصالحهم كسد الثغور، وتجهيز الجيوش، وقهر المتغلبة، والمتلصصة، وقطاع الطريق وغير ذلك لإجماع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ على نصبه حيث جعلوه أهم الواجبات، وقدموه على دفنه، ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك.

ولا يتعين نصب الفاضل بل يكفي نصب مفضل.

وزعمت المعتزلة أن وجوبه بالعقل.

والخوارج أنه لا يجب (١).

والإمامية إلى أنه يجب على الله (٢).

وطائفة من أهل السنة إلى منع نصب المفضل مع وجود الفاضل، وعدم انعقاد الإمامة له (٣).

ص : حقّ عذاب القبر كالسؤال . . . لمن عدا الشهيد والأطفال
والحشر مع معادنا الجسماني . . . والخوض والصراط والميزان

ش : هذه أمور يجب الإيمان بها :

(أحدها) : عذاب القبر

قال ﷺ - عذاب القبر حق - .

(١)، (٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٤٢٢/٢، والترياق النافع ٢/٢٥٢، ٢٥٣

(٣) راجع : الغياني لإمام الحرمين ص ١٦٦، وتشتيف المسامع ٤/ ٨٢٤

رواه الشيخان (١).

وقال تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ أى فى البرزخ بدليل قوله تعالى بعده ﴿ ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ (٢) .
وقال تعالى ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ﴾ (٣) ﴿ فسُرت بعذاب القبر فى حديث رواه البزار عن أبى هريرة مرفوعاً، والطبرانى عن ابن مسعود موقوفاً .

وروى الشيخان حديث أنه ﷺ مر بقبرين فقال إنهما ليعذبان أما أحدهما فكان لا يستتر - وفى رواية - لا يستبرئ من البول، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة (٤) ..

وروى الطبرانى حديث - تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه (٥) ..
وروى الترمذى وحسنه حديث - تبارك - الملك - هى المانعة هى المنجية تنجيه من عذاب القبر (٦) ..
وروى النسائى حديث - من قتله بطنه لم يعذب فى قبره (٧) ..

(١) ذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير وقال أخرجه الخطيب البغدادى عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) آية رقم ٤٦ من سورة غافر

(٣) آية رقم ١٢٤ من سورة طه

(٤) أخرجه البخارى فى الوضوء باب - من الكبائر أن لا يستتر من بوله -

وأخرجه مسلم فى الإيمان باب - الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه

(٥) أخرجه الدارقطنى فى كتاب الطهارة باب - نجاسة البول والأمر بالتنزه منه ..

وأخرجه ابن ماجه بلفظه أكثر عذاب القبر من البول - كتاب الطهارة باب - التشديد فى البول -

(٦) أخرجه الترمذى فى كتاب فضائل القرآن باب - ما جاء فى فضل سورة الملك -

وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه

(٧) أخرجه النسائى فى كتاب الجنائز عن جامع بن شداد، وأخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده .

وقد اختلف أهل السنة في أن عذاب القبر للروح فقط، أو له وللبدن (١) ؟ .
والأكثر - كما قاله ابن تيمية - على الثاني، وفي أنه يكون بعد إحياء
الميت بجملته، أو بعد إحياء أقل جزء يحتمل الحياة والعقل.
وعلى الأول الحليمي .

وعلى الثاني ابن جرير، وإمام الحرمين .

(الثاني) : سؤال الملكين .

روى الشيخان من حديث أنس - أن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه
أصحابه أنه ملكان فيقعدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي محمد ؟ فأما
المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله، وأما الكافر والمنافق فيقول لا أدري (٢) .
وفي رواية لأبي داود - فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل
الذي بعث فيكم ؟

فيقول المؤمن : ربى الله ودينى الإسلام .

ويقول الكافر فى الثلاث لا أدري (٣) .

وفي رواية للحاكم وغيره - فتعاد روحه فى جسده ..

وفي رواية للترمذى - يقال لأحدهما المنكر، والآخر النكير (٤) ..

(١) راجع هذه المسألة فى - شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية ص ٣٩٥ -

(٢) أخرجه البخارى فى الجنائز باب - الميت يسمع خفق النعال -

وأخرجه مسلم فى كتاب الجنة باب - عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه -

(٣) أخرجه أبو داود فى كتاب السنة من حديث البراء بن عازب وفيه : . . . ويأتيه ملكان

فيجلسانه فيقولان له من ربك ؟ فيقول ربى الله . فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : دينى

الإسلام . فيقولان له : ما هذا الرجل الذى بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله

ﷺ الحديث

(٤) سنن الترمذى كتاب الجنائز باب - ما جاء فى عذاب القبر -

وذكر ابن يونس (١) من أصحابنا أن ملكي الموت يقال لهما مبشر، وبشير (٢).

وقد ورد السؤال في حديث البراء بن عازب، وتميم الداري، وعمر بن الخطاب، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وجابر، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وأسماء وعبادة بن الصامت.

وقد أملت أحاديثهم في - تخريج الدرر الفاخرة -، وفي - الأحاديث المتواترة - ثم نبهت من زيادتي على أنه يستثنى ممن يسأل الشهيد، والأطفال. أما الشهيد ففي سنن النسائي أنه ﷺ سئل عنه فقال - كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة (٣) -.

قال القرطبي في - التذكرة (٤) - نقلاً عن الحكيم الترمذي معناه : أنه لو كان عنده نفاق فرَّ عند التقاء الزحفين، ويريق السيوف لأن من شأن المنافق الفرار عند ذلك، وشأن المؤمن البذل، والتسليم لله فلما ظهر صدق ضميره حيث برز للحرب والقتل لم يعد عليه السؤال في القبر الموضوع لامتحان المسلم الخالص من المنافق.

قال القرطبي (٥) : وإذا كان الشهيد لا يفتن فالصديق من باب أولى لأنه أجلّ قدراً.

(١) لعله : أحمد بن يونس القزويني من تلاميذ أبي سعد الهروي

قال ابن هداية الله : ولا أعلم من حاله شيئاً أو أنه من هذه الطبقة، ونقل عنه في - العزيز - وغيره من كتب المذهب . أ.هـ.

راجع : طبقات ابن هداية الله ص ١٨٩

(٢) نص عبارته رحمه الله كما في - تشنيف المسامع ٤/ ٨١٥ - منكر ونكير للمذهب

لإنكارهما، وأما المطيع فملكاه مبشر وبشير . أ.هـ.

(٣) أخرجه النسائي في الجنائز باب - الشهيد -

ونكره القرطبي في التذكرة ص ١٦٩

(٤) راجع : التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ١٧٢

(٥) المرجع السابق

وأما الأطفال ففي سؤالهم قولان حكاهما ابن القيم عن الحنابلة :
(أحدهما) : يسألون لأحدٍ . أنه ﷺ صلى على صبي فقال : - اللهم
قه عذاب القبر - .

أخرجه في - الموطأ (١) - .

(والثاني) : لا . لأن السؤال إنما يكون لمن عقل الرسول والمرسل . فيسأل هل
آمن بالرسول وأطاعه أو لا ؟ .

والجواب عن الحديث أنه ليس المراد فيه بعذاب عقوبته بل مجرد الألم
بالغم ، والهم ، والحسرة ، والوحشة ، والضغط التي تعم الأطفال وغيرهم .

قلت : وهذا القول هو الراجح ، ويدل له من منقول مذهبنا قول النووي في
- الروضة (٢) - وغيرها : إنه لا يلحق الطفل بل يختص التلقين بالبالغ .

(تنبيه) قال ابن عبد البر : لا يكون السؤال إلا لمؤمن ، أو منافق كان منسوباً
إلى دين الإسلام بظاهر الشهادة . بخلاف الكافر فلا يسأل .

وخالفه القرطبي ، وابن القيم وقال أحاديث السؤال فيها التصريح بأن الكافر
والمنافق يسألان .

وقال الحكيم الترمذي : إنما سؤال الميت في هذه الأمة خاصة لأن الأمم
قبلها كانت الرسل تأتيهم بالرسالة فإذا أبوا كفت الرسل واعتزلوهم وعوجلوا
بالعذاب فلما بعث الله محمداً ﷺ بالرحمة أمسك عنهم العذاب ، وأعطى السيف
حتى يدخل في دين الإسلام من دخل لمهابة السيف ، ثم يرسخ الإيمان في
قلبه . فمن هنا ظهر النفاق فكانوا يسرون الكفر ويعلنون الإيمان . فكانوا بين
المسلمين في ستر فلما ماتوا قيض الله لهم فتانى القبر ليستخرج سرهم بالسؤال ،
وليميز الله الخبيث من الطيب . انتهى .

(١) أخرجه مالك في كتاب الجنائز باب - ما يقول المصلي على الجنازة - ولفظه : عن
يحيى بن سعيد أنه قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : صليت وراء أبي هريرة على
صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعتة يقول : اللهم أعذه من عذاب القبر .

(٢) راجع : روضة الطالبين ٢ / ١٣٨

قال ابن القيم : وخالفه آخرون فقالوا السؤال لهذه الأمة وغيرها .

وتوقف آخرون منهم ابن عبد البر . وقال في حديث - إن هذه الأمة تبتلى في قبورها (١) - وحديث - أوحى إلى أنكم تفتنون في قبوركم (٢) - ما يدل على الاختصاص .

(الثالث ، الرابع) : الحشر ، والمعاد الجسماني بأن يحيى الله الخلق بعد فنائهم ، ويعيد الأجسام بأجزائها ، وعوارضها كما كانت ، ويجمعهم للعرض والحساب . قال تعالى ﴿ وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا ﴾ (٣) ، ﴿ وإذا الوحوش حشرت ﴾ (٤) ، ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ (٥) ، ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ (٦) .

والقرآن ، والسنة طافحان (٧) بذلك حتى قال الإمام : الجمع بين إنكار المعاد الجسماني ، وبأن القرآن حق متعذر فإن نصوص الكتاب ، والسنة تواترت به تواتراً لا يقبل التشكيك . انتهى .
والمتكر ذلك الفلاسفة . أنكروا حشر الأجسام وعودها وقالوا إنما تحشر ، وتعود الأرواح .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنة باب - عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه -

وأخرجه أحمد في المسند ٣/٣

(٢) أخرجه البخاري في العلم باب - من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس -

وأخرجه مسلم في كتاب المساجد باب - استحباب التعوذ من عذاب القبر -

(٣) آية رقم ٤٧ من سورة الكهف

(٤) آية رقم ٥ من سورة التكوين

(٥) آية رقم ١٠٤ من سورة الأنبياء

(٦) آية رقم ٢٩ من سورة الأعراف

(٧) طافحان : مملوءان . يقال طفح الإناء امتلاً حتى يفيض وبابه حصع

راجع : مختار الصحاح مادة - طفح -

(الخامس) : الحوض .

وعجبت كيف أغفله في . جمع الجوامع ..

قال تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكوثر (١) ﴾ .

قال ﷺ . هو نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير، وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة . آيته عدد نجوم السماء يخلج (٢) العبد منهم فأقول يارب إنه من أمتي فيقال ما تدري ما أحدث بعدك ..

رواه مسلم (٣) .

وفي الصحيح حديث . حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورق (٤) وريحه أطيب من المسك . كيزانه كنجوم السماء . من شرب منه لم يظماً بعده أبداً (٥) ..

وفي رواية لمسلم (٦) . يشخب (٧) فيه ميزابان (٨) من الجنة ..

وفي لفظ لغيره . ينثعب (٩) فيه ميزابان من الكوثر ..

(١) آية رقم ١ من سورة الكوثر .

(٢) قوله يخلج . أي يجذب ، ويقطع . (النهاية ٢ / ٥٩) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب . حجة من قال البسلة آية من أول كل سورة سوى براءة ..

(٤) الورق . بكسر الراء . : الفضة .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب . إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته ..

(٦) صحيح مسلم كتاب الفضائل باب . إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته ..

(٧) (يشخب) . الخاء مضمومة ، ومفتوحة . والشخب السيلان وأصله ما خرج من تحت يد

الحالب عند كل غمرة وعصره لضرع الشاة

(٨) الميزاب : قال في اللسان .. وزب الشيء يزب وزوباً إذا سال ويجمع على

مازيب أو ميازيب .

(٩) (ينثعب) أي يجري

وفى رواية له (١) - أول الناس وروداً عليه فقراء المهاجرين الشعث رؤوساً
الدينس ثياباً الذين لا ينكحون المتلعمات ولا تفتح لهم السدود..

وروى ابن ماجه حديث - الكوثر نهر فى الجنة حافته الذهب . مجراه على
الدر والياقوت . تربته أطيب من المسك ، وأشدّ بياضاً من الثلج (٢) ..

وقد ورد ذكر الحوض فى رواية نحو ستين صاحبياً خرجت أحاديثهم فى
الأحاديث المتواترة .

قال القرطبى (٣) : له ﷺ حوضان :

الأول قبل الصراط ، وقبل الميزان على الأصح فإن الناس يخرجون من
قبورهم فيردونه قبل الميزان ، والصراط .

والثانى فى الجنة وكلاهما يسمى كوثرأ .

(السادس) : الصراط .

فى الصحيح - يضرب الصراط بين ظهري جهنم ، ويمر المؤمنون عليه
فأولهم كالبرق ، ثم كمر الريح ، ثم كمر الطير ، وشد الرجال (٤) حتى يجيئ الرجل
لا يستطيع سير إلا زحفاً ، وفى حافتيه كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت
بأخذه فمخدوش ناج ، ومكدوس (٥) فى النار (٦) ..

(١) سنن الترمذى كتاب صفة القيامة باب - ما جاء فى صفة أواني الحوض -

وسنن ابن ماجه كتاب الزهد باب - ذكر الحوض -

ومسند أحمد ٢٧٦، ٢٧٥/٥ .

وذكره القرطبى فى التذكرة ص ٣٥١ .

(٢) أخرجه البيهقى فى البعث والنشور ص ٩٥ .

(٣) راجع : التذكرة ص ٣٤٧ .

(٤) قوله - وشد الرجال - الشد هو العدو البالغ والجرى .

(٥) مكدوس : أى مدفوع . يقال : تكدس الإنسان إذا دفع من ورائه فسقط .

(٦) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - أدنى أهل الجنة منزلة فيها .

ولمسلم عن أبي سعيد الخدري - بلغنى أنه أدق من الشعر، وأحد من السيف^(١) ..

وللترمذى - شعار المؤمنين عليه ربّ سلم ربّ سلم ..

وفى الصحيح - أن ذلك قول الرسل^(٢) ..

وعن ابن أبى الدنيا - والملائكة على جنبتيه يقولان ربّ سلم ربّ سلم ..

فالظاهر أن الكل يقولون ذلك .

وأخرج ابن المبارك، وابن أبى الدنيا عن سعيد بن أبى هلال قال : بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض، ولبعض الناس مثل الوادى المتسع^(٣) .

(السابع) : الميزان .

قال الله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾^(٤) الآية، وقال ﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾^(٥) .

قال الزجاج : أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان وتعمل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل فخالفوا الكتاب، والسنة . انتهى .

وأخرج البراز، والبيهقى حديث - يؤتى بابن آدم فيقف بين كفتى الميزان ..

وأخرج اللالكائى فى - السنة - عن سلمان قال : يوضع الميزان وله كفتان لو وضع فى إحداهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته ..

وأخرج أبو الشيخ فى تفسيره عن ابن عباس قال :- الميزان له لسان وكفتان ..

(١) وذكره القرطبى فى التذكرة ص ٣٨٢

(٢) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب - معرفة طريق الرؤية -

(٣) ذكره القرطبى فى التذكرة ص ٣٨٤

(٤) آية رقم ٤٧ من سورة الأنبياء

(٥) آية رقم ٨ من سورة الأعراف

وأخرج اللاكائى عن حذيفة قال :- إن صاحب الميزان يوم
القيامة جبريل..

وأخرج خيثمة فى - فوائده - عن جابر - رفعه - يوضع الميزان يوم القيامة
فتوزن الحسنات، والسيئات. فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل
الجنة ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار.

قيل : فمن استوت حسناته وسيئاته ؟ قال : أولئك أصحاب الأعراف (١) ..

واختلف هل توزن الصحف أو الأعمال بأن تجسد ؟.

رجح القرطبى (٢) الأول لحديث الترمذى والحاكم :- يصاح برجل من
أمتى على رءوس الخلائق وينشر عليه تسعة وتسعون سجلاً كل سجل منها مدّ
البصر ثم يقول : أتذكر من هذا شيئاً ؟ أظلمك كتبى الحافظون ؟ لا يارب .

فيقول : ألك عذر ؟ فيقول : لا يارب . فيقول : بلى إن لك عندنا حسنة
وإنه لا ظلم عليك اليوم فتخرج له بطاقة فيها - أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن
محمداً عبده ورسوله - فيقول : احضر وزنك . فيقول : ما هذه البطاقة مع هذه
السجلات ؟ فيقال : إنك لا تطلم . فتوضع السجلات فى كفة، والبطاقة فى كفة
فطاشت السجلات وثقلت البطاقة (٣) ..

ورجح الطيبى وغيره الثانى لحديث أبى داود وغيره - ما يوضع فى
الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن (٤) ..

(١) ذكره القرطبى فى التذكرة ص ٣٧٠ وقال : ذكر خيثمة بن سليمان فى مسنده
عن جابر . . . ثم ساق الحديث

(٢) المرجع السابق

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الإيمان باب - ما جاء فىمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا
الله - وقال : حديث حسن غريب

(٤) أخرجه أبو داود فى كتاب الأدب باب - فى حسن الخلق ..

قال الغزالي : ولا يكون في حق كل أحد فالسبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم ميزان، ولا يأخذون صفحاً.

قال بعضهم : وكذا الكافر.

والصحيح خلافه (١) ففي سورة - المؤمنون - لا ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون. تلفح وجوههم النار وهم فيها كالحون. ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون (٢) .

ص : والنار والجنة مخلوقان ٠٠ اليوم والأشراط ذات الشبان

ش : مذهب أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقان اليوم للنصوص الدالة على ذلك نحو : (أعدت للمتقين (٣)) ، - (أعدت للكافرين (٤)) ، وقصة آدم وحواء في إسكانهما الجنة، وإخراجهما منها، وأحاديث أنه ﷺ دخل الجنة ورأى فيها قصرأ لعمر (٥) ، ورأى النار، ورأى فيها عمرو بن لحيي (٦) يجر قصبه (٧) . وفي حديث الشفاعة قول آدم - وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم (٨) - .

(١) أنظر المسألة في التذكرة ص ٣٦٢

(٢) آيات ١٠٣ - ١٠٥ من سورة المؤمنون

(٣) آية رقم ١٣٣ من سورة آل عمران

(٤) آية رقم ١٣١ من سورة آل عمران

(٥) روى مسلم في كتاب فضائل لصحابة - من فضائل عمر - أن رسول الله ﷺ قال : دخلت

الجنة فرأيت داراً أو قصرأ فقلت : لمن هذا ؟ فقالوا لعمر بن الخطاب، فأردت أن أدخل،

فذكرت غيرتك، فبكى عمر وقال : أي رسول الله أو عليك يغار ؟ .

(٦) هو عمرو بن لحيي بن حارثة أول من غير دين إسماعيل ودعا العرب إلى عبادة الأوثان .

(٧) قوله - يجر قصبه - بضم القاف الأمعاء وجمعه أقصاب، وقيل : القصب : ما كان أسفل

البطن من الأمعاء

(٨) أخرجه البخاري في التفسير - سورة المائدة - .

وحديث - اشتكت النار إلى ربها، وقالت أكل بعضى بعضاً فأذن لها
بنفسين نفس في الشتاء، ونفس في الصيف (١) ..

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وزعمت المعتزلة أنهما إنما يخلقان يوم الجزاء.

وعلى الأول (٢) : اختلف في محل الجنة ٢.

ف قيل : في السماء السابعة.

وهو المختار (٣). ففي أحاديث الإسراء ما يصرح بذلك، وكذا حديث مسلم
في أرواح الشهداء.

وفي الصحيح حديث - سلوا الله الفردوس فإنه أعلا الجنة، وفوقه عرش
الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة (٤) ..

وقيل : في الأرض.

وقيل : بالوقف حيث لا يعلمه إلا الله.

والنار : قيل : تحت الأرض.

وقيل : فوق وجهها.

وقيل : في السماء.

وقيل : بالوقف.

(١) أخرجه البخارى في كتاب بدء الخلق باب - صفة النار وأنها مخلوقة ..

(٢) قوله - وعلى الأول - أى القول الأول القائل بوجودهما الآن

(٣) قال شيخنا الخطيب رحمه الله :

والجنة الفيحاء في سماه : أعداها لكل من يخشاه

وأوقد النار لمن قد أجرموا : وغيره مكانها لا يعلم

(٤) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد باب - درجات المجاهدين في سبيل الله ..

روى أبو نعيم في - تاريخ أصبهان - من حديث ابن عمر مرفوعاً - إن جهنم محيطة بالدنيا، وإن الجنة من ورائها ..

فلذلك كان الصراط على جهنم طريقاً إلى الجنة .

وروى الحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن سلام قال : الجنة في السماء والنار في الأرض ^(١) .

وروى ابن عبد البر وغيره من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً - لا يركب البحر إلا غاز أو حاج، أو معتمر فإن تحت البحر ناراً ^(٢) .

وروى أيضاً عنه موقوفاً - لا يتوضأ بماء البحر لأنه طبق جهنم ..

وقولى - والأشراط ذات الشأن - أى الكبرى . يأتى شرحه مع ما بعده .

ص : طلوع شمسها ومعها القمر °° من مغرب بعد ثلاث تنظر
ويخرج الدجال ثم ينزل °° عيسى وفي رملة لده يقبل
واخسف والدابة والدخان °° وبعد هذا يرفع القرآن

ش : هذه الأبيات من زيادتي ذكرت فيها أشراط الساعة الكبرى روى مسلم عن حذيفة ^(٣) قال :- اطلع رسول الله ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة فقال لا تقوم الساعة حتى تكون عشر آيات : طلوع الشمس من مغربها والدجال، والدابة، وأجوج ومأجوج، وخروج عيسى بن مريم، وثلاث خسوفات خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، ونار تخرج من قعر ^(٤)

(١) ذكره البيهقي في البعث والنشور ص ٢٥١

(٢) أخرجه أبو داود عن ابن عمرو، وذكره البيهقي في البعث والنشور ص ٢٥٢ وقال الألباني : ضعيف

ضعيف الجامع الصغير ٩٠ / ٦

(٣) هو حذيفة بن أسيد الغفاري شهد الحديبية وذكر فيمن بايع تحت الشجرة توفي رحمه الله سنة ٤٢ هـ راجع : الإصابة ٣١٧ / ١

(٤) المراد من أقصى قعر أرض عدن

وعدن مدينة معروفة مشهورة باليمن

عدن تسوق الناس إلى المحشر تبين معهم إذا باتوا، وتقبل معهم إذا قالوا (١) ..

أما طلوع الشمس من مغربها فروى مسلم من حديث ابن عمرو - إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى فأيهما كانت قبل صاحبها فالأخرى على إثرها (٢) ..

وروى الشيخان من حديث أبي هريرة - لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً (٣) ..

وروى مسلم من حديثه - من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه (٤) ..

وروى من حديث أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ حين غربت الشمس - إنها تذهب فتسجد تحت العرش فيستأذن لها فيوشك أن تسجد فلا يقبل منها، ويستأذن فلا يؤذن لها فيقال لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها (٥) .. وقولى - ومعها القمر - : أشرت به لما أخرجه الفريابي، وابن أبي حاتم في تفسيرهما والطبراني في - الكبير - بسند على شرط الشيخين عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك ﴾ (٦) قال : طلوع الشمس، والقمر من مغربهما كالبعيرين (٧) ..

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن باب - في الآيات التي تكون قبل الساعة - ٤ / ٢٢٢٥

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن باب - خروج الدجال - ٤ / ٢٢٦٠

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير - سورة الأنعام - ..

وأخرجه مسلم، وأحمد، وأبو داود، وابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الذكر باب - استحباب الاستغفار والاستكثار منه - ..

(٥) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب - صفة الشمس والقمر بحسبان -

(٦) آية رقم ١٥٨ من سورة الأنعام

(٧) راجع : تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٤٢٨

وقولى . بعد ثلاث تُنظر . أشرت به لما أخرجه البيهقى فى . البعث . عن عبد الله بن عمرو قال : إن الشمس تغرب فتخرّ ساجدة فتسلم ، وتستأذن فلا يؤذن لها ، ثم تستأذن فلا يؤذن لها ، ثم الثالثة فلا يؤذن لها حتى إذا كان قدر ليلتين ، أو ثلاث قيل لها اطلعى من حيث جئت .

وأخرج عبد بن حميد فى تفسيره من حديث عبد الله بن أبى أوفى قال : . تأتى ليلة قدر ثلاث ليال لا يعرفها إلا المتجهدون يقوم فيقرأ حزيه ، ثم ينام ، ثم يقوم فيقرأ ثم ينام ، ثم يقوم فعندها يموج الناس بعضهم فى بعض حتى إذا صلوا الفجر وجلسوا فإذا هم بالشمس وقد طلعت من مغربها فتضح الناس ضجة واحدة حتى إذا توسطت السماء رجعت . .

وله شواهد مرفوعة .

وروى أحمد بسند حسن حديث . لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب فإذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه ، وكفى الناس العمل (١) . .

وروى عبد الرزاق فى . تفسيره . عن عائشة قالت : إذا خرج أول الآيات طرحت الأقلام ، وطويت الصحف ، وحبست الحفظة ، وشهدت الأجساد على الأعمال . .

وأخرج الطبرانى من حديث عبد الله بن عمرو . رفعه . : . إذا طلعت الشمس من مغربها خرّ إبليس ساجداً ينادى : إلهى مرنى أسجد لمن شئت (٢) . .

وأما الدجال ونزول عيسى ففى مسند أحمد من حديث جابر . يخرج الدجال فى خفقة (٣) من الدين ، وإدبار من العلم وله أربعون ليلة يسيحها فى الأرض . اليوم منها كالسنة واليوم منها كالشهر ، واليوم منها كالجمعة ثم سائر

(١) أخرجه أحمد فى المسند ١/ ١٩٢

وأخرجه الطبرى فى تفسيره ٥/ ٤٠٧

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط ١/ ٧٣

(٣) يقال خفقت الراية أى اضطربت ، وكذا القلب ، والسراب وبابه . نصر .

أيامه كأيامكم هذه، وله حمار يركبه عرض ما بين أذنيه أربعون ذراعاً. فيقول الناس أنا ربكم. وهو أعور وإن ربكم ليس بأعور. مكتوب بين عينيه كافر يقرأه كل مؤمن كاتب وغير كاتب يرد كل ماء ومنهل إلا المدينة ومكة حرمهما الله عليه، وقامت الملائكة بأبوابهما ومعه جبال من خبز والناس في جهد إلا من اتبعه، ومعه نهران أنا أعلم بهما نهر يقول الجنة، ونهر يقول النار فمن أدخل الذي يسميه الجنة فهو النار، ومن أدخل الذي يسميه النار فهو الجنة.

قال : ويبعث معه شياطين تكلم الناس ومعه فتنة عظيمة يأمر السماء فتمطر فيما يرى الناس، ويقتل نفساً ثم يحييها فيما يرى الناس. فيقول للناس : أيها الناس هل يفعل هذا إلا الرب فيفزع الناس إلى جبل الدخان بالشام فيأتيهم فيحاصروهم فيشتد حصارهم ويجهد جهداً شديداً، ثم ينزل عيسى فينادي من السحر فيقول أيها الناس : ما يمنعكم أن تخرجوا إلى هذا الكذاب الخبيث ؟ فينطلقون فإذا هم بعيسى فتقام الصلاة فيقال له : تقدم يا روح الله. فيقول. ليتقدم إمامكم فليصل بكم. فإذا صلوا صلاة الصبح خرجوا إليه فحين يراه الكذاب ينمات - أي يذوب - كما ينمات الملح في الماء فيقتله حتى إن الشجر، والحجر ينادي يا روح الله هذا يهودي فلا يترك ممن كان يتبعه أحداً إلا قتله (١) ..

وفي الصحيحين وغيرهما أحاديث كثيرة بمعنى ذلك.

وفي صحيح مسلم حديث - ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة خلق - وفي رواية (أمر أكبر) من الدجال (٢) ..

وحديث - من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال (٣) ..

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/٣٦٧

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن باب - في بقية من أحاديث الدجال -

وأخرجه أحمد في المسند ٤/١٩، ٢٠، وأبو داود في الملاحم باب - خروج الدجال -،

وذكره القرطبي في التذكرة ص ٧٥٣

هذا وقوله - أكبر من الدجال - المراد أكبر فتنة، وأعظم شوكة

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب - فضل سورة الكهف وآية الكرسي -

وذكره القرطبي في التذكرة ص ٧٤٥

وروى الترمذى حديث - إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أفواج كأن وجوههم المجان المطرقة (١) ..

وروى أبو داود حديث - من سمع بالدجال فليأمنه فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه لما يبعث به من الشبهات (٢) ..

وفى حديث النواس بن سمعان عند مسلم - إن عيس يدركه بباب لد فيقتله (٣) ..

وفى الصحيح - لينزلن ابن مريم حكماً عدلاً فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية (٤) ..

وفى مسند الطيالسى حديث - أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فإذا رأيتموه فاعرفوه فإنه رجل مربع (٥) إلى الحمرة، والبياض كأن رأسه يقطر ماءً، ولم يصبه بلل، وأنه يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويفيض المال حتى يهلك الله في زمانه المال كلها غير الإسلام، وحتى يهلك الله في زمانه مبيع الضلالة الأعرور الكذاب، وتقع الأمانة في الأرض حتى ترعى الأسد مع الإبل، والنمر مع البقر، والذئاب مع الغنم، وتلعب الصبيان بالحيات فلا يضر بعضهم بعضاً. يبقى في الأرض أربعين سنة ثم يموت ويصلى عليه المسلمون ويدفنونه ..

وفى رواية عند مسلم :- أنه يمكث سبع سنين ..

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الفتن باب - ما جاء من أين يخرج الدجال -

هذا : والمجان المطرقة : التروس الغليظة

(٢) أخرجه أبو داود فى كتاب الملاحم باب - خروج الدجال -

(٣) وذكره القرطبى فى التذكرة ٧٥٦، ٧٥٧

(٤) أخرجه مسلم، وابن ماجه عن أبى هريرة رضى الله عنه وذكره القرطبى فى

التذكرة ص ٧٦١

(٥) يقال رجل ربة : أى مربع الخلق لا طويل ولا قصير

راجع : مختار الصحاح مادة - ربع -

وهي الصواب.

والمراد بالأربعين في الرواية الأولى أنها مدة مكثه قبل الرفع وبعده فإنه رفع وله ثلاث وثلاثون.

وأما الدابة : ففي التنزيل ﴿ وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون ﴾ (١)

وروى مسلم من حديث أبي هريرة : - ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانهم طلوع الشمس من مغربها والدجال ، ودابة الأرض (٢) - .

وروى الترمذى وحسنه من حديثه - تخرج دابة الأرض ومعها عصا موسى وخاتم سليمان . تَخْطُمُ (٣) أنف الكافر بالعصا ، وتحلّي وجه المؤمن بالخاتم حتى يجتمع الناس على الخوان (٤) يعرف المؤمن من الكافر (٥) - .

وروى الطيالسي في - مسنده (٦) - والبيهقي في - البعث - عن حذيفة (٧) : ذكر رسول الله ﷺ الدابة فقال : لها ثلاث خرجات . تخرج من أقصى البادية ، ولا يدخل ذكرها القرية يعني مكة ثم تمكث زماناً طويلاً ثم تخرج خرجة أخرى دون ذلك فيفشو ذكرها في البادية ، ويدخل ذكرها القرية يعني مكة . ثم بينما الناس في أعظم المساجد على الله حرمة خيرها وأكرمها على الله أن يرعهم

(١) آية رقم ٨٢ من سورة النمل

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب - بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان - .

(٣) تخطم أنف الكافر بالعصا : أى تسمه بها من خطمت البعير إذا كويته خطأً من الأنف إلى أحد خديه ، وتسمى تلك السمة الخطام .

(٤) الخوان : ما يوضع عليه الطعام عند الأكل وجمعه : أخاوين .

(٥) أخرجه الترمذى في التفسير باب ٢٨ ومن سورة النمل .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن باب - دابة الأرض - .

(٦) مسند أبي داود الطيالسي ص ١٤٤ حديث رقم ١٠٦٩ ط : دار المعرفة .

(٧) هو حذيفة بن أسيد الأنصاري رضى الله عنه .

إلا وهى ترغو (١) بين الركن والمقام تنفض عن رأسها التراب فارفض (٢) الناس عنها شتى وثبتت عصاية من المؤمنين وعرفوا أنهم لن يعجزوا الله فبدأت بهم فحلت وجوههم حتى جعلتها كالكوكب الدرئ ، وولت فى الأرض لا يدركها طالب ، ولا ينجو منها هارب حتى إن الرجل ليتعوذ منها بالصلاة فتأتيه من خلفه فتقول يا فلان الآن تصلى فتقبل عليه فتسمه فى وجهه (٣) .

وروى البيهقى فى - البعث - حديث - بئس الشعب جياذ تخرج منه الدابة فتصرخ ثلاث صرخات يسمعها من بين الخافقين (٤) .

وحديث - تخرج دابة الأرض من جياذ فيبلغ صدرها الركن ولم يخرج زنبها بعد (٥) .

وأما الدخان : فروى ابن جرير عن حذيفة مرفوعاً : - إن من أشراط الساعة دخاناً يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث فى الأرض أربعين يوماً . فأما المؤمن فيصيبه منه شبه الزكام . وأما الكافر فيكون بمنزلة السكران يخرج الدخان من أنفه ، وعينه ، وأذنيه ، ودبره (٦) .

إسناده ضعيف وله شاهد من حديث أبى سعيد أخرجه ابن أبى حاتم (٧) .

وأخرج ابن أبى حاتم ، وعبد الرزاق من طريق الحارث عن على قال : آية الدخان لم تمض بعد يأخذ المؤمن كهيلة الزكام ، وتنفخ الكافر حتى ينفد (٨) .

(١) الرغاء : صوت الإبل .

(٢) ارفض الناس عنها شتى : أى جرى .

(٣) ، (٤) ، (٥) ذكرهم القرطبى فى التذكرة ص ٧٨٥ ، ٧٨٦ .

(٦) ذكره الطبرى فى تفسيره ١١ / ٢٢٧ .

(٧) راجع : تفسير ابن أبى حاتم ١٠ / ٣٢٨٧ .

(٨) راجع : تفسير ابن أبى حاتم ١٠ / ٣٢٨٨ .

وقيل : إنه المراد فى قوله تعالى ﴿ فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين ﴾ (١) .
ويؤيده ما روى ابن جرير من حديث أبى مالك الأشعرى يرفعه : - إن ريكم
أنذركم ثلاثاً : الدخان يأخذ المؤمن كالزُكْمَة (٢) - الحديث .

وأما رفع القرآن : فروى ابن ماجه من حديث حذيفة - يدرس (٣) الإسلام
كما يدرس وشى (٤) الثوب حتى لا يدرى ما صيام ، ولا صلاة ، ولا نيك ، ولا
صدقة ، وليسرى (٥) على كتاب فى ليلة فلا يبقى فى الأرض منه آية (٦) - .
وروى البيهقى فى - الشعب - عن ابن مسعود قال : - اقرءوا القرآن قبل
أن يرفع فإنه لا تقوم الساعة حتى يرفع .

قالوا : هذه المصاحف ترفع فكيف ما فى صدور الناس ؟

قال : يغدى عليهم ليلاً فيرفع من صدورهم فيصبحون يقولون لكأنا كنا
نعلم شيئاً ثم يقعون فى الشعر (٧) - .

(١) آية رقم ١٠ من سورة الدخان .

(٢) ذكره الطبرى فى تفسيره ١١ / ٢٢٧ وبقية : د .. وبأخذ الكافر فينتفخ حتى يخرج من
كل مسمع منه ، والثانية الدابة ، والثالثة الدجال ، .

(٣) درس الشئى والرسم يدرس دروساً : عفا ، ودرسته الريح أى محته ، ومن ذلك درست
الثوب أدرسه درساً فهو مدروس ، ودرى أى أخلقته .

راجع : لسان العرب مادة - درس - .

(٤) وشى الثوب يشيه شيئاً ، وشية ، والوشى من الثياب معروف ، وهو فى الألوان خلط
لون بلون ، فوشى الثوب : نقشه .
المرجع السابق .

(٥) يسرى : أى يذهب بالليل .

(٦) أخرجه ابن ماجه فى الفتن باب - ذهاب القرآن والعلم - .

وذكره القرطبى فى التذكرة ص ٧٣٧ .

(٧) وذكره القرطبى فى التذكرة ص ٧٨٤ ، ٧٨٥ .

قال القرطبي (١) : وهذا إنما يكون بعد موت عيسى عليه السلام .
وبعده هدم الحبشة الكعبة .

فإن قالت : المسائل الموضوعة في هذا الفن كلها مما يجب اعتقاده فما
مناسبة هذه الأشرطة ؟ .

قلت : هي أيضاً مما يجب اعتقاده فقد خالف قوم من المبتدعة في إثباتها .
قال القرطبي (٢) : الإيمان بالدجال وخروجه حق . هذا مذهب أهل
السنة ، وعامة أهل الفقه ، والحديث خلافاً لمن أنكر أمره من الخوارج ، وبعض
المعتزلة .

وقال قوم المراد بالدابة إنسان متكلم يناظر أهل البدع ، والكفر ، ويجادلهم

وهذا واضح الفساد (٣) .

روى البيهقي في - البعث - وسعيد بن منصور في - سننه - عن ابن
عباس قال :

خطبنا عمر فقال أيها الناس سيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم ،
ويكذبون بالدجال ، ويكذبون يطلوع الشمس من مغربها ، ويكذبون بعذاب
القبر ، ويكذبون بالشفاعة ، ويكذبون يقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا (٤) .
إسناده مقارب .

فوضح بذلك ذكر هذه الأمور في العقائد .

(١) راجع : التذكرة ص ٧٣٨ .

(٢) راجع : التذكرة ص ٧٥١ .

(٣) راجع : التذكرة ص ٧٨٦ .

(٤) قوله - امتحشوا أى احترقوا ، والمحش : احتراق الجلد ، وظهور العظم

راجع : النهاية ٤ / ٣٠٢ .

(تنبيه) :

قال شيخ الإسلام ابن حجر فى - شرح البخارى - : الذى يترجح من مجموع الأخبار أن أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العامة فى معظم الأرض خروج الدجال، ثم نزول عيسى، وخروج يأجوج ومأجوج فى حياته وكل ذلك سابق على طلوع الشمس من مغربها. ثم أول الآيات العظام المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوى طلوع الشمس من مغربها. ولعل خروج الدابة فى ذلك اليوم أقرب منه كما فى الحديث السابق.

وصرح بمثله الحاكم.

وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النار التى تحشر الناس كما فى حديث أنس فى الصحيح - وأما أول أشرط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ^(١) - الحديث.

وبذلك يحصل الجمع بين الأخبار.

ص : وأفضل الأمة صديق يلى . . . فَعَمْرُفُ الْأُمُيُّ فَعَمْرُفُ
فَأَنزِلُ الْعَشْرَةَ فَبِالدَّرِيَّةِ . . . فَأَحَدُ فَبِالْبَيْعَةِ الزَّكِيَّةِ

ش : خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر الصديق.

قال أبو منصور السمعاني وغيره بالإجماع، ولا عبرة بخلاف الشيعة فى تقديمهم علياً، ولا بمخالفة من فضل العباس أو غيره.

ويليه عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب على ترتيبهم فى الخلافة. روى البخارى عن ابن عمر قال : كنا نخير بين الناس فى زمن النبى ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان ^(٢) . -

زاد الطبرانى - فيعلم بذلك النبى ﷺ ولا ينكره . -

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الفتن باب - خروج النار . -

(٢) أخرجه البخارى فى فضائل الصحابة باب - فضل أبي بكر بعد النبى ﷺ . -

وروى أيضاً عن ابن الحنفية ^(١) قلت لأبي أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟ قال أبو بكر. قلت : ثم من ؟ قال عمر ^(٢) . .

وروى الترمذى من حديث أنس أنه ﷺ قال لأبي بكر، وعمر - هذان سيدا كهول أهل الجنة إلا النبيين، والمرسلين ^(٣) . .

وروى من حديث حذيفة : - اقتدوا بالذين من بعدى أباي بكر، وعمر ^(٤) . .

وروى الشيخان عن عمرو بن العاص قال : قلت يا رسول الله أي الناس أحب إليك ؟ قال: عائشة. قلت من الرجال ؟ قال أبوها. قلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر ^(٥) . .

وروى عن أنس أنه ﷺ صعد أحداً وأبو بكر، وعمر، وعثمان، فرجف بهم، فقال : أثبت أحد فإنما عليك نبي، وصديق، وشهيدان ^(٦) . .

وروى الترمذى عن عمر قال : - أبو بكر سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ ^(٧) . .

(١) هو : محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى القرشى أبو القاسم المعروف بابن الحنفية أخو الحسن والحسين غير أن أمهما فاطمة الزهراء رضى الله عنها، وأمّه خولة بنت جعفر الحنفية ينسب إليها تمييزاً له عنهما. كان يقول : الحسن والحسين أفضل منى وأنا أعلم منهما كان واسع العلم ورعاً أسود اللون مولده ووفاته بالمدينة، وقيل : خرج إلى الطائف هارباً من ابن الزبير فمات هناك سنة ٨١ هـ .

راجع : الأعلام ٦ / ٢٧٠

(٢) أخرجه البخارى فى فضائل الصحابة ٢ / ٢٨٩ بحاشية السندى (٣، ٤) أخرجهما الترمذى فى المناقب باب - فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كليهما . .

(٥) أخرجه البخارى فى الفضائل ٢ / ٢٩٠ بحاشية السندى وأخرجه مسلم فى فضائل الصحابة باب - من فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه .

(٦) أخرجه البخارى فى الفضائل ٢ / ٢٩٣ بحاشية السندى

(٧) أخرجه الترمذى فى المناقب باب - مناقب أبى بكر الصديق رضى الله عنه . وقال حديث صحيح غريب .

وروى مسلم عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه ادعى لى أبا بكر، وأخاك حتى أكتب كتاباً فإنى أخاف أن يتمنى ممتنٌ، ويقول قائل أنا أولى وبأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ^(١) .-

وروى الترمذى عنها حديث - لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره ^(٢) .-

وحديث - أنه دخل على رسول الله ﷺ فقال :- أنت عتيق الله من النار فيؤمذ سمي عتيقاً ^(٣) .-

وتقديم عثمان على علي هو رأى أى الأكثرين .

وذهب طائفة من أهل السنة إلى تفضيل علي عليه .

وآخرون إلى الوقف . وعليه مالك .

وهل الترتيب المذكور قطعى أو ظنى ؟ .

الأشعري على الأول، والقاضى على الثانى .

ثم نبهت من زيادتى على أن بعدهم فى التفضيل الستة الباقون من العشرة .

نقل الإجماع على ذلك أبو منصور التميمي :

وهم طلحة، وسعد بن أبى وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح .

روى أصحاب السنن عن سعيد ^(٤) أن رسول الله ﷺ قال :-

(١) أخرجه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة باب - من فضائل أبى بكر رضى الله عنه .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب المناقب ٦١٤ / ٥ وقال حديث حسن غريب

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب المناقب عن عائشة رضى الله عنها ٦١٦ / ٥ وقال حديث غريب

(٤) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة .

راجع : الإصابة ٤٦ / ٢

أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان، وعلي، والزبير، وطلحة،
وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد^(١) ..

ويليهم أهل بدر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر. منهم العشرة.

روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال :- جاء جبريل أو ملك إلى النبي
ﷺ فقال : ما تعدّون من شهد بدرأ فيكم ؟

قال : خيارنا.

قال : كذلك هم عندنا خيار الملائكة^(٢) ..

وفي الصحيح - لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد
غفرت لكم^(٣) ..

ويليهم أهل أحد.

ويليهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

نقل الإجماع على هذا الترتيب التميمي.

وروى أبو داود وغيره حديث - لا يدخل النار أحد ممن بايع
تحت الشجرة^(٤) ..

وفي - الإشارة - لإمام الحرمين : المراد بالأفضل الأكثر ثواباً
عند الله .

(١) أخرجه الترمذى في المناقب باب - مناقب عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه - .

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة - فضائل العشرة - .

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة (فضل أهل بدر) .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب المغازى باب - فضل من شهد بدرأ - .

وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب - من فضائل أهل بدر رضى الله عنهم - .

(٤) أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذى عن جابر، ومسلم عن أم مبشر .

صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٢٩ .

من : وأفضل الأزواج بالحقيق . . . خديجة مع ابنة الصديق
وفيها ثالثها الوقف وفي . . . عائشة وابنته اغلّف قفى
والمرتضى تقدّم الزهراء . . . بل وعلى مريم الغراء

شئ : هذه الأبيات من زيارتى .

قال النووى رحمه الله - الروضة ^(١) - : من خصائصه عليه السلام تفضيل زوجاته
على سائر النساء .

قال تعالى ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن ^(٢) ﴾ .

قال السبكي : وعبارة القاضى حسين : نساؤه أفضل نساء العالمين .

وعبارة المتولى : خير نساء هذه الأمة .

قال : وعبارة الروضة تحتملهما ^(٣) .

ويلزم من من كونهن خير نساء هذه الأمة كونهن خير نساء الأمم لأن
هذه الأمة خير الأمم، والتفضيل على الأفضل تفضيل على من دونه .

قال : إلا أنه لا يلزم من تفضيل الجملة على الجملة تفضيل كل فرد
على كل فرد، وقد قيل بنبوة مريم وآسية، وأم موسى فإن ثبت خصت من
العموم . انتهى .

قال فى - الروضة ^(٤) - : وأفضل الأزواج خديجة، وعائشة رضى الله عنهما،
وفى التفضيل بينهما أوجه ثالثها : الوقف .

كذا حكى الخلاف بلا ترجيح .

ورجح السبكي تفضيل خديجة رضى الله عنها كما سأذكره .

(١) راجع : الروضة ١٢ / ٧

(٢) آية رقم ٣٢ من سورة الأحزاب

(٣) عبارة الروضة : تفضيل زوجاته على سائر النساء .

(٤) الروضة ١٢ / ٧

قال المتولى : وقد تكلم الناس فى عائشة، وفاطمة رضى عنهما أيهما أفضل ؟
على أقوال . ثالثها : الوقف .

وقال الصعلوكى : من أراد أن يعرف التفاوت بينهما فليتأمل فى زوجته وابنته .
قلت : الصواب القطع بتفضيل فاطمة رضى الله عنها .
وصححه السبكى .

قال فى - الحلبيات - : قال بعض من لا يعتد به بأن عائشة رضى الله عنها
أفضل من فاطمة رضى الله عنها وهذا قول من يرى أن أفضل الصحابة زوجاته لأنهن
فى الجنة معه فى درجته التى هى أعلا الدرجات وهو قول ساقط مردود ضعيف
لا مستند له من نظر ولا نقل .

والذى نختاره وندين الله به أن فاطمة رضى الله عنها أفضل ثم خديجة، ثم
عائشة .

والحجة فى ذلك ما ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال لها - أما ترصنين
أن تكونى سيدة نساء المؤمنين ، أو سيدة هذه الأمة ^(١) ..

وروى النسائى بسند صحيح حديث - أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت
خويلد ، وفاطمة بنت محمد - ﷺ .

وهذا صريح فى أنها وأمها أفضل نساء أهل الجنة ، والحديث الأول يدل
لتفضيلها على أمها وقد قال ﷺ - فاطمة بضعة ^(٢) ملى يرببنى ما رابها ^(٣) ويؤذنى
ما أذاها ^(٤) ..

(١) أخرجه مسلم فى فضائل الصحابة باب - فضائل فاطمة رضى الله عنها بنت النبى ﷺ ..

(٢) البضعة : - بالفتح - القطعة من اللحم والجمع بضع مثل تمر وتمر ، وقيل - بضع - مثل :
بذرة ويدر . (مختار الصحاح - بضع -) .

(٣) قوله - يرببنى ما رابها - أى يسوءنى ما يسوءها ، ويزعجنى ما يزعجها .

راجع : النهاية ٢ / ٢٨٧

(٤) أخرجه مسلم فى فضائل الصحابة باب - فضائل فاطمة رضى الله عنها بنت النبى ﷺ .

وفى الصحيح - خير نساؤها مريم بنت عمران، وخير نساها خديجة بنت خويلد ^(١) أى خير نساء الدنيا.

فهذا يقتضى أن مريم، وخديجة أفضل النساء مطلقاً. فمريم أفضل نساء زمانها وخديجة أفضل نساء زمانها، وليس فيه تعرض لأفضل إحداهما على الأخرى، وقد علمت أن مريم اختلفت فى نبوتها. فإن كانت نبية فهى أفضل، وإن لم تكن نبية فالأقرب أنها أفضل أيضاً لذكرها فى القرآن، وشهادته بصديقتها.

وأما بقية الأزواج فلا يبلغن هذه المرتبة وإن كن خير نساء هذه الأمة بعد هؤلاء الثلاثة، وهن مقاربات فى التفضيل لا يعلم حقيقة ذلك إلا الله لكننا نعلم لحفصة بنت عمر من الفضائل كثيراً فما أشبه أن تكون هى بعد عائشة رضى الله عنها.

انتهى كلام السبكي ولم يتعرض للتفضيل بين مريم وفاطمة رضى الله عنهما، والذي نختاره بمقتضى الأدلة تفضيل فاطمة رضى الله عنها ففى مسند الحارث بن أبى أسامة بسند صحيح لكنه مرسل - مريم خير نساء عالمها، وفاطمة خير نساء عالمها..

وأخرجه الترمذى موصولاً من حديث على بلفظ - خير نساها مريم، وخير نساها فاطمة..

قال شيخ الإسلام بن حجر: والمرسل يفسر المتصل.

وروى النسائي عن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال :- هذا ملك من الملائكة استأذن ربه ليسلم على، وبشرنى أن حسناً وحسيناً سيّدا شباب أهل الجنة، وأمهما سيّدة نساء أهل الجنة ^(١)..

ص: وما به عائشة قد رمت... فإنها بغير شك برئت
ثم الذى بين الصحابة شجر... نملك عنه ونرى الكل انتجر

(١) أخرجه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة باب - فضائل خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها.

(٢) وأخرجه الترمذى فى كتاب المناقب باب - مناقب الحسن والحسين رضى الله عنهما.

ش : يعتقد براءة عائشة رضی الله عنها من كل رميت به لنزول القرآن ببراءتها
قال تعالى : ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك ﴾ الآيات ^(١) .
فمن قذفها كفر لتكذيبه القرآن .

ونمسك عما شجر بين الصحابة ، وما وقع بينهم من الحروب والمنازعات
التي قتل بسببها كثير منهم . فتلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها
ألسنتنا ، ونرى الكل مأجورين في ذلك لأنه صدر منهم باجتهاد ، والمجتهد في
مسألة ظنية مأجور ولو أخطأ كما تقدم وقد روى حديث - إذا ذكر أصحابي
فأمسكوا ^(٢) ..

ص : والشافعي ومالك والحنظلي . . . إسحق والنعمان وابن حنبل
وابن عيينة مع الثوري . . . وابن جرير مع الأوزاعي
والظاهري وسائر الأئمة . . . على هدى من ربهم ورحمة

ش : نعتقد أن هؤلاء الأئمة ، وسائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في
العقائد ، وغيرها ، ولا التفات لمن تكلم فيهم مما هم بريئون منه فقد كانوا
من العلوم ، والمواهب الإلهية والاستنباطات الدقيقة ، والمعارف الغزيرة ،
والدين ، والورع ، والعبادة ، والزهادة ، والجلالة بالمحل الذي لا يسامى .
كان الشافعي رحمه الله في التمكن من العلوم عجباً عجاباً مبرزاً في
الاستنباط من الكتاب والسنة بارعاً في أقسام الخطاب لم يسبق إلى فتح باب
أصوب الفقه ، وهو أول من دونه بالإجماع . آية في الجمع بين مختلف الحديث .
قوله حجة في العربية ، وكان يلقب ناصر الحديث .

وقد ورد التبشير به في حديث - إن عالم قريش يملأ طباق
الأرض علماً ^(٣) ..

(١) الآيات من ١١ - إلى ٢٦ من سورة النور

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن مسعود ، وابن عدى في الكامل عنه وعن ثوبان
صحيح الجامع الصغير ١ / ٢٠٩

(٣) ذكره بلفظ قريب الخطيب البغدادي في - تاريخ بغداد ٢ / ٦٠ - ، وابن حجر في -
المطالب العالية ٤ / ١٣٨ -

حملة العلماء من المتقدمين وغيرهم على الشافعي، واستدلوا بأن الأئمة من الصحابة لم ينقل عن كل واحد منهم إلا مسائل معدودة إذ كانت فتاويهم مقصورة على الوقائع بل كانوا ينهون على السؤال عما لا يقع، وكانت همهم مصروفة إلى الجهاد لإعلاء كلمة الإسلام، وإلى مجاهدة النفوس، والعبادة. فلم يتفرغوا للتصنيف.

وأما من جاء بعدهم وصنف من الأئمة فلم يكن فيهم قرشي قبل الشافعي ولم يتصف بهذه الصفة أحد قبله ولا بعده.

وقال بعضهم للشافعي رحمه الله ثلاث كلمات لم يسبق إلى واحدة منها : قوله : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

وقوله : وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه .

وقوله : ما ناظرت أحداً إلا وددت أن يظهر الله الحق على يديه .

وهو العالم المبعوث في رأس كل المائة الثانية المشار إليه في حديث أبي داود - يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها ^(١) .. فإنه مات سنة أربع ومائتين .

وكان مالك رحمه الله أمير المؤمنين في الحديث . قال الشافعي رحمه الله : إذا جاء الخبر فمالك النجم .

وقال ابن مهدي : لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً .

وقال ابن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه .

وقال ابن عيينة، وعبد الرزاق في حديث الترمذي - يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة ^(٢) - نرى أن هذا العالم مالك بن أنس رحمه الله .

مات في صفر سنة تسع وسبعين ومائة .

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم باب - ما يذكر في قرن المائة -

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب العلم باب - ما جاء في عالم المدينة -

وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٩٩ .

وكان إسحق بن راهويه الحنظلي أحد أئمة المسلمين، وعلماء الدين.
اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع، والزهد.
قال أحمد بن حنبل : لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحق، ولا أعرف
له في العراق نظيراً.

وقال وهب بن جرير : جرى الله إسحق خيراً أحيا السنة بأرض المشرق.
وقال محمد بن أسلم الطوسي : ما أعلم أحداً كان أخشى الله منه، ولو كان
سفيان الثوري في الحياة لا حتاج إليه.
وقال ابن خزيمة : لو كان ابن راهويه في التابعين لأقرأوا لحفظه
وعلمه وفقهه.

وسئل عنه الإمام أحمد فقال : مثل إسحق يسأل عنه ؟ إسحق إمام
من أئمة المسلمين.

وقال أيضاً : إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسك به.
مات في شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة.
وكان أبو حنيفة النعمان ابن ثابت من التابعين فإنه رأى أنساً رضى
الله عنه.

وهو فقيه العراق، وإمام أهل الرأي.
قال مالك : رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً
لقام بحجته.

وقال ابن المبارك : ما رأيت في الفقه مثله.
وقال الثوري : هو أفقه أهل الأرض.
وقال أبو نعيم : كان صاحب غوص في المسائل.
وقال الشافعي : الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه.
وقال أسد بن عمرو : صلى أبو حنيفة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة،

وكان عامة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة، وكان يُسمَعُ بكأُوهُ في الليل حتى ترحمه جيرانه، وختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة.

وقال مكي بن إبراهيم : ما رأيت في الكوفيين أَوْعَ منه.

وطلبه ابن هبيرة ليلي القضاء فأبى فضربه مائة سوط، وعشرة أسواط في كل يوم عشرة أسواط وهو على الامتناع فخلّى سبيله.

مات سنة إحدى، وقيل ثلاث وخمسين ومائة.

وكان أحمد بن حنبل إمام أهل زمانه علماً وعملاً وورعاً.

قال الشافعي : خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه، ولا أزهد، ولا أوع، ولا أعلم من أحمد بن حنبل.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : انتهى علم الحديث إلى أربعة وأحمد أفقهم فيه.

وكان يصلي في كل يوم وليلة ثلاث مائة ركعة، ودُعِيَ إلى القول بخلق القرآن وإنكار الرؤية فامتنع وضرب وسجن وهو مصرٌّ على الامتناع وزلزلت الأرض يوم ضرب.

قال هلال بن العلاء : من الله على هذه الأمة بالشافعي . تفقه في حديث رسول الله ﷺ ، وبأحمد بن حنبل ثبت في المحنة ، ولولا ذلك لكفر الناس .

مات سنة إحدى وأربعين ومائتين عن سبع وسبعين سنة .

وكان سفيان بن عيينة من كبار الأئمة .

قال الشافعي : مالك وسفيان بن عيينة القرينان .

وقال : لولا مالك، وابن عيينة لذهب علم الحجاز .

وقال : ما رأيت أحداً من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة وما رأيت أحداً أكفَّ عن الفتيا منه .

وقال الثوري : سفيان بن عيينة أحد الأحدين .

ومن كلامه : ليس من حب الدنيا طلبك منها ما لا بد منه .

ومنه : ليس العالم الذى يعرف الخير والشر إنما العالم الذى يعرف الخير
فيتبعه ويعرف الشر فيجتنبه.

وقال : العلم إن لم ينفعك ضرك.

مات فى رجب سنة ثمان وتسعين ومائة.

وكان سفيان بن سعيد الثورى أمير المؤمنين فى الحديث . سماه بذلك غير
واحد من العلماء .

وقال ابن مهدي : ما رأيت أحفظ للحديث من الثورى ، ولا أشدّ تقشفاً من
شعبة ، ولا أعقل من مالك ، ولا أنصح للأئمة من ابن المبارك .

وكان وهيب يقدمه فى الحفظ على مالك .

وقال يحيى بن سعيد : سفيان وشعبة ليس لهما ثالث إلا مالك .

وقال أبو حاتم : الحجة على المسلمين الذين ليس فيهم (^(١)) سفيان
الثورى وشعبة ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة وحمام بن زيد .

مات سنة إحدى وستين ومائة .

وكان أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى أحد أئمة الدنيا ، وعظماء
المجتهدين جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره . وله مذهب
مستقل ، وأتباع .

مات فى شوال سنة عشر وثلاث مائة .

وكان الأوزاعى واسمه عبد الرحمن بن عمرو وإمام أهل الشام فى زمانه
فى الحديث ، والفقه .

قال ابن مهدي : أئمة الناس فى زمانهم أربعة : سفيان الثورى بالكوفة ،

(١) كلمة غير واضحة

ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحمام بن زيد بالبصرة، وما كان أحد بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي.

مات سنة سبع وخمسين ومائة.

وكان داود بن علي الظاهري الأصبهاني أحد أئمة المسلمين، وهداة الدين الطائر ذكرهم في الآفاق السائر خبرهم في أقطار الأرضين.

ذكره الشيخ أبو إسحق^(١) في - طبقاته - وقال : كان زاهداً متقلاً يحضر مجلسه أربع مائة طيلسان.

قال ابن السبكي^(٢) : وقال إمام الحرمين إن المحققين لا يقيمون للظاهرية وزناً وإن خلافهم لا يعتبر. محله عندي على ابن حزم وأمثاله، وأما داود فمعاذ الله أن يقول إمام الحرمين أو غيره إن خلافه لا يعتبر. فلقد كان جبلاً من جبال العلم والدين له من سداد النظر، وسعة العلم، ونور البصيرة، والإحاطة بأقوال الصحابة والتابعين، والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه، وقد دُونت كتبه وكثرت أتباعه.

مات في رمضان سنة سبعين ومائتين.

ص : والأشعري الحجة المعظم . . . إماماً في السنة المقدم

ش : الأشعري هو إمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ . كان أولاً من المعتزلة. أخذ عن الجبائي، ثم هداه الله لمذهب أهل السنة فقام بنصره.

قال أبو بكر الصيرفي كانت المعتزلة قد رفعوا رءوسهم حتى أظهر الله

(١) هو الشيخ أبو إسحق الشيرازي رحمه الله، وقد تقدمت ترجمته

(٢) راجع : شرح الجلال على جمع الجوامع ٢/ ٤٢٣

الأشعري فحجزهم في أقماع السمسم ^(١) .

وقال أبو بكر الإسماعيلي : أعاد الله هذا الدين بعد ما ذهب ^(٢) بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري ^(٣) .

وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني : كنت في جنب الشيخ أبي الحسن كقطرة في البحر .

وقال القاضي أبو بكر : أفضل أحوالي أني أفهم كلام أبي الحسن .

ومكث عشرين سنة يصلي الصبح بوضوء العشاء، وكان يأكل من غلة ضيعة وقفها جدّه بلال ابن أبي بردة على نسله .

وقد اختلق عليه الكرامية ^(٤) وغيرهم أشياء أرادوا بها شينه فبراه الله من ذلك على لسان الحافظ أبي القاسم ابن عساكر في كتابه - تبیین كذب المفتری فيما نسب للأشعري ^(٥) -- .

قال أبو الوليد الباجي : قد ناظر ابن عمر منكري القدر واحتج عليهم

(١) أقماع السماسم : الأوعية التي تتكون بها حبوب السمسم ، والمعنى أن الأشعري ضيق على المعتزلة بحججه حتى جعلهم في دائرة محكمة ضيقة محيطة بهم كما تحيط أقماع السمسم بحبه .

(٢) قوله - بعد ما ذهب - أي أكثره

(٣) في - تصنيف المسامع ٤ / ٨٥٠ - بأحمد بن حنبل ، وأبي الحسن الأشعري وأبي نعيم الإستراباذي . .

(٤) الكرامية : أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام ، وكان من زهاد سجستان ، واغتر جماعة بزهد ، وهم فرق كثيرة ويعتقدون أن الله تعالى جسم ، وجوهر ، ومحل للحوادث ، ويثبتون له جهة ومكاناً ، ولهم في الفروع أقوال عجيبة .

راجع : اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين للرازي ص ١٠١

(٥) راجع : تبیین كذب المفتری ص ٥٤ - ١٣

بالحديث، وناظر ابن عباس الخوارج، وناظرهم عمر بن عبد العزيز، وناظر فيه الشافعي حفصاً الفرد، وسائر الأئمة قبل أن يخلق الأشعري، وإنما بين الأشعري ومن بعده من أصحابه مناهجهم ووسع أطناب الأصول التي أصلوها فنسبت بذلك إليه كما نسب مذهب الفقه على رأى أهل المدينة إلى مالك، ورأى الكوفيين إلى أبي حنيفة لما كان هو الذى صحح من أقوالهم ما وصى به الناس.

وكان الأشعري شافعي المذهب فى الفروع.

مات سنة أربع وعشرين وثلاث مائة.

ص : وإن ما كان الجنيد يلزم . . . وصحبه فهو طريق قيم

ش : خير طريق سلكها صوفى طريق الجنيد وصحبه فإنها خالية من البدع دائرة على التفويض، والتسليم، والتبرى من النفس، واتباع الكتاب والسنة.

وكان الجنيد سيد الطائفة الصوفية وإمام أهل الخرقه جمع بين العلم والعمل.

قال جعفر الخلدى : لم نرفى شيوخنا من اجتمع له علم وحال غير الجنيد.

وقد قال يوماً : ما أخرج الله إلى الأرض علماً وجعل للخلق إليه سبيلاً إلا وقد جعل لى فيه حظاً ونصيباً.

ومر به ابن سريج فسمع كلامه فقل له : ما تقول فى هذا ؟ فقال : لا أدرى ما أقول ولكن أرى لهذا الكلام صولة ليست بصولة مبطل ثم صحبه ولازمه.

ومن كلام الجنيد : الطريق إلى الله مسدود على خلقه إلا على المقتفين آثار رسول الله ﷺ .

وسئل : كيف الطريق إلى الله ؟ فقال : توبة تحل الإصرار، وخوف يزيل العزة، ورجاء مزعج إلى طريق الخيرات، ومراقبة الله فى خواطر القلوب.

وقال : من لم يحفظ القرآن، ويكتب الحديث، وينفقه لم يُقَدَّ به في هذا الأمر لأن علمنا مقيّد بالكتاب والسنة.

وقال : إنى لتخطر لى النكته من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسنة.

وقال : لو أقبل صادق على الله ألف ألف سنة ثم أعرض عنه لحظة كان ما فاتة أكثر مما ناله.

وقال : أعلا درجات الكبر أن ترى نفسك، وأدناها أن تخطر ببالك.

وقال : ما أخذنا التصوف من القيل والقال ولكن عن الجوع وترك الدنيا وقطع المألوفات.

وسئل عن لم يبق عليه من الدنيا إلا مقدار مصّ نواة فقال المكاتب عبد ما بقى عليه درهم.

وقال : اطراح الخلق من المروءة والاستئناس بهم حجاب عن الله، والطمع فيهم فقر الدنيا والآخرة.

وقال : نهاية الصابر في حال الصبر حمل المؤمن لله حتى تنقضى أوقات المكروه.

مات في شوال سنة ثمان وتسعين ومائتين.

خاتمة

ص : أول واجب على المكلف . . . معرفة الله وقيل الفكر في
دليله وقيل أول النظر . . . وقيل قصده إليه المعتبر

ش : هذه الخاتمة في مبادئ التصوف وقد قال الغزالي : إنه تجريد القلب لله
واحتقار ما سواه ^(١) .

قال : وحاصله يرجع إلى عمل القلب، والجوارح .

وسئل الجنيد عنه فقال : استعمال خلق سني، وترك كل شيء دنيء .

وقد تبع ذلك في - جمع الجوامع ^(٢) - حيث اقتصر على ذكر حال ذى النفس
الأبية ^(٣) وأنه يجنح إلى معالي الأمور، ويترك سفاسفها ^(٤) وقابله بدنى الهمة، وقسم
أحوال الخاطر في الأفعال إلى مأمور به، ومنهى عنه، ومشكوك فيه، وذكر ما يتعلق
بكل واحد، وهذه الثلاثة هي قطب العمل وعليها اقتصر ^(٥) في قوله - الحلال بين،
والحرام بين وبينهما متشابها - الحديث ^(٥) .

وقد قال أبو داود وغيره إن هذا الحديث أحد الأحاديث التي بنى
عليها الدين .

وقدّم على ذلك جميعه الكلام في رأس العمل وهو أول الواجبات
وفيه أقوال ^(٦) :

أحدها : أنه معرفة الله تعالى لأنها مبني سائر الواجبات إذ لا يصح بدونها

(١) قوله - واحتقار ما سواه - أى من حيث إنه سواه، وإن كان عظيماً في نفسه، والمراد أنه
لا يعظمه كتعظيم الله، ويعتقد أنه لا يضر، ولا ينفع .

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٣٠

(٣) الأبية : هي التي تأبى إلا العلو الأخرى، وهي فعيلة بمعنى فاعله

(٤) السفاسف :- بفتح السين وكسرها - الدنيئ من الأخلاق المذمومة كالكبر، والغضب،
والحقد، وسوء الخلق

(٥) أخرجه أصحاب الكتب الستة عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما

(٦) راجع : تشذيف المسامع ٤ / ٩١٧

واجب، ولا مندوب.

وقد استدل لذلك بحديث معاذ في - الصحيح - : - إنك ستأتى قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم - الحديث (١) .

الثانى : أنه النظر المؤدى إليها لأنه مقدمتها.

وعليه الأستاذ أبو اسحق بناء على قوله بوجوب النظر.

الثالث : أنه أول النظر لتوقف النظر على أول أجزائه.

وعليه القاضى (٢) .

الرابع : أنه يقصد إلى النظر لتوقف النظر على قصده.

وعليه ابن فورك، وإمام الحرمين.

قال الإمام الرازى : والخلاف لفظى يرجع إلى أنه هل المراد الواجب لعينه أو لغيره ؟ .

فمن أراد الأول قال إنه المعرفة .

ومن أراد الثانى قال إنه النظر، أو القصد إليه .

وذكر الزركشى فى ذلك أقوالاً آخر (٣) :

قيل : أول واجب الإقرار بالله ورسوله ﷺ .

وقيل : النطق بالشهادتين .

وقيل : قبول الإسلام، والعزم على العمل، ثم النظر بعد القبول ليعلم صحة المقبول .

(١) حديث صحيح أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما

(٢) هو أبو بكر الباقلانى وقد تقدمت ترجمته

(٣) راجع : تشنيف المسامع ٩١٧ - ٩١٩

وقيل : التقليد .

وقيل : اعتقاد وجوبه .

وفى تغاير هذه الأقوال نظر .

ص : وَمَنْ تَكُونُ نَفْسُهُ أُبَيَّةً ۰۰۰ يَجْنَحُ لِلْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّةِ

ش : النفس الأبيّة هي التي تأبى إلا العلو الأخرى، وصاحبها يجنح إلى المراتب العلية من الأخلاق المحمودة كالتواضع، والصبر، وسلامة الباطن، والزهّد، وحسن الخلق، وكثرة الإحتمال، ويعدل عن سفاف الأمور، ودنيها من الأخلاق المذمومة كالكبر، والغضب، والحقّد، والحسد، وسوء الخلق، وقلة الإحتمال، وحبّ الدنيا التي قال فيها ﷺ - الدنيا معلونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله - الحديث ^(١) ..

وقال :- لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء ^(٢) ..

وقال :- حبّ الدنيا رأس كل خطيئة ^(٣) ..

رواه البيهقي في - الشعب - من مرسل الحسن .

وقد روى حديث :- إن الله يحب معالي الأمور، ويكره سفاسفها ^(٤) ..

(١) حديث حسن أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة، والطبراني في الأوسط عن ابن مسعود .

صحيح الجامع الصغير ١٥٢ / ٣

(٢) حديث صحيح أخرجه الترمذى، والضياء عن سهل بن سعد

صحيح الجامع الصغير ٦٨ / ٥

(٣) حديث ضعيف أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن الحسن مرسلًا

ضعيف الجامع الصغير ٩٠ / ٣

(٤) حديث صحيح أخرجه الطبراني في الكبير عن الحسين بن علي

صحيح الجامع الصغير ١٤٧ / ٢

وحديث - إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ^(١) ..

قال العلماء : المعالي، والفسفاس كلمتان جامعتان لأسباب السعادة، والشقاوة.
قلت : وأسباب السعادة هي شعب الإيمان التي من كملت فيه كمل إيمانه،
ومن نقص منه واحدة منها أو أكثر نقص من إيمانه بقدرها.

ص : ومن يكون عارفاً بربه ... مُصَوِّراً لـبُغْدِهِ، وَقُرْبِهِ
رَجْأً وَخَافَ فَأَصَاخَ فَاَرْتَكَبَ ... مَامُورَةً وَمَا نَهَى عَنْهُ اجْتَنَبَ
أَحَبَّهُ اللَّهُ فَكَانَ عَقْلُهُ ... وَسَمِعَهُ وَيَدَّهُ وَرَجَلَهُ
واعتدته من أوليائه إن دعَا أجابه أو استعاضه كفاه

ش : معرفة الله تكون بأسمائه، وصفاته، وقربه، وبعده، ويتوفيقه العبد،
وخذلانه.

قال بعضهم : العارف عند أهل التصوف من عرف الحق بأسمائه،
وصفاته، ثم صدق الله في جميع معاملاته، ثم تنقى عن أخلاقه المذمومة،
وأفاته، ثم طال بالباب وقوفه، ودام بالقلب عكوفه فحظى من الله بجميع آماله،
وصدق الله في جميع أحواله، وانقطعت عنه هواجس نفسه ولم يصغ بقلبه إلى
خاطر يدعو إلى غيره.

وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : الطريق في إصلاح القلوب التي
تصلح الأجساد بصلاحها، وتفسد بفسادها تطهيرها من كل ما يباعد عن الله،
وتحليها بكل ما يقرب إلى الله ويزلف لديه من الأحوال، والأقوال، والأعمال،
وحسن الآمال، ولزوم الإقبال عليه، والإصغاء إليه، والمثول بين يديه في كل
وقت من الأوقات، وحال من الأحوال على حسب الإمكان من غير أداء إلى
السامة، والملال.

(١) حديث صحيح أخرجه ابن سعد، والبخارى في الأدب المفرد، والحاكم في المستدرک،
والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال : ومعرفة ذلك هي الملقبة بعلم الحقيقة، وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة بل الشريعة طافحة بإصلاح القلوب بالمعارف، والأحوال، والعزوم، والثبات وغير ذلك . انتهى .

وقال القشيري : قُرْبُ العبد من ربه يقع أولاً بإيمانه، ثم بإحسانه، وقرب الرب من عبده ما يخصه به في الدنيا من عرفانه وفي الآخرة من رضوانه، وفيما بين ذلك من وجوه لطفه وامتنانه، ولا يتم قرب العبد من الحق إلا ببعده عن الخلق .

قال : وقُرْبُ الربِّ بالعلم، والقدرة عام للناس، وباللطف، والنصرة خاص بالخواص والتأنيس خاص بالأولياء . انتهى .

والولي هو العالم بالله المواظب على طاعته المخلص في عبادته لأنه تولى الله بالطاعة، والتقوى فتولاه الله بالحفظ والنصرة .

إذا علمت ذلك فَمَنْ عَرَفَ ربه بأنه إله له ومدبر، وخالق، ومنعم، ومتفضل، وأنه هو عبد، ومخلوق، ومحتاج إليه، ومضطر في كل شؤنه (إليه^(١)) ، وتصور تقريبه لعبده بهدايته ولطفه، وتبعيده له بإضلاله وخذله خاف أن يكون من أهل البعد ورجا أن يكون من أهل القرب فأصاخ أى آمال أذنه وأصغى إلى ما ورد عن الله تعالى من أمر ونهى فارتكب الأمور من واجب، ونقل واجتنب المنهى من حرام ومكروه فأحبه مولاه فحفظه في حركاته وسكناته، وتولاه، واتخذ من أوليائه يجيب دعوته، ويكشف كربه، وينصره على أعدائه كما روى البخارى في صحيحه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ - مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتَهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَاقِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ . فإذا

(١) زيادة من عندى ليلم المعنى

أحبيته كنت سمعه الذى يسمع به، وبصره الذى يبصر به، ويده الذى يبطش بها، ورجله الذى يمشى بها، ولئن سألتى لأعطينه، ولأن استعاذنى لأعيذنه^(١) ..

وفى رواية للطبرانى من حديث أنس :- من أهان لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة وإنى لأسرع شئ إلى نصرة أوليائى، وإنى لأغضب لهم كما يغضب اللئث الحر^(٢) ..

وله من حديث عائشة :- من أهان لى ولياً فقد استحل محاربتى - وفيه - كنت عينه التى يبصر بها، وأذنه التى يسمع بها ..

وله من حديث أبى أمامة، ولأبى يعلى من حديث ميمونة - ولسانه الذى ينطق به، وقلبه الذى يعقل به ..

ومن حديث أبى أمامة :- فإذا دعانى أجبته، وإذا استنصرنى نصرته ..

وقد تكلم الناس فى معنى هذا الحديث وأحسن ما قيل فيه أن المراد أن الله يتولى محبوه فى جميع أحواله. فحركاته، وسكناته به تعالى كما أن أبوى الطفل لمحبتهما له يتوليان جميع أحواله فلا يأكل إلا بيد أحدهما، ولا يمشى إلا برجله إلى غير ذلك.

قال أبو عثمان الجيزى أحد أئمة الطريق فيما أخرجه عنه البيهقى فى - الزهد - معناه : كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه فى الأسماع وعينه فى النظر، ويده فى اللمس، ورجله فى المشى^(٣) .

وقال آخرون : إنه على حذف مضاف والتقدير : كنت حافظاً سمعه الذى يسمع به فلا يسمع إلا ما يحل سماعه، وحافظاً بصره كذلك إلى آخره .

(١) أخرجه البخارى فى الرقاق باب - التواضع - ١٢٩ / ٤

(٢) الحر : بالتحريك - الغضب . يقال تحرد الجمل إذا تنحى عن الإبل فلم يبرك، وحرد الرجل حرراً إذا تحول عن قومه

(٣) راجع : فتح البارى ٢٤ / ١٤٠

والى هذا نحى الخطابى فقال : هذه أمثال والمعنى : توفيق الله لعبده فى الأعمال التى يباشرها بهذه الأعضاء بأن يحفظ جوارحه عليه ويعصمه من موافقة ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره، ومن البطش فيما لا يحل له بيده ومن السعى إلى الباطل برجله ^(١).

وقال الفاكهاني : يحتمل أن يكون معنى سمعه مسموعه لأن المصدر يأتى بمعنى المفعول والمعنى : أنه لا يسمع إلا ذكرى، ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابى ولا يأنس إلا بمناجاتى، ولا ينظر إلا فى عجائب مكتوتى، ولا يمد يده إلا فيما فيه رضائى ورجله كذلك ^(٢).

ص : أما الذى همته دنية . . . فلا مبالاة له سنية
ففوق جهل الجاهلين يجهل . . . وتحت سبل المارقين يدخل

ش : دنى الهمة لا يبالى هل قربه الله أو أبعد فلا يبحث عن أمره، ونهيه، ولا يعمل بمقتضاها لو علمها فلا عليه أن يكون عمله موافقاً للشرع، أو مخالفاً له . مرضياً لربه أو مسخطاً فيجهل بذلك فوق جهل الجاهلين، ويدخل تحت ربة المارقين .

ص : فخذ صلاحاً بعد أو فساداً . . . وشقوة تريك أو إسعاداً
وقرباً أو بعداً وسخطاً أو رضى . . . وجنة الفردوس أو ناراً لظى

ش : هذا خطاب لمن علم الفرق بين الحالين . أى بعد أن عرفت على الهمة، وما يحصل له وحال دنى الهمة وما يترتب عليه فاسلك بعد هذا ما ترضاه لنفسك وتحب أن تصير إليه .

والعاقل لا يؤثر طريق دنى الهمة التى هى سبب الشقاء والبعد
والسخط والنار على طريق عليها التى هى سبب السعادة، والقرب،
والرضى، والجنة .

(٢، ١) راجع : فتح البارى ٢٤ / ١٤٠

ص : وَزَنَ بِشَرْعِ كُلِّ أَمْرٍ خَاطِرٍ . . . فَإِنْ يَكُنْ يُؤْمَرُ بِهِ فَبَادِرْ
فَإِنْ تَخَفَ وَقَوَّعَهُ عَلَى صِفَةٍ . . . مِنْهُيَّةٍ فَمَا عَلَيْكَ مِنْ سَفَةٍ
فَحَاجَةٌ اسْتِغْفَارِنَا إِلَيْهِ لَا . . . يُوجِبُ تَرْكَهُ بَلْ الذِّكْرُ عَلَا
مِنْ ثَمَّ قَالَ السَّهْرُورِيُّ اعْمَلْ وَإِنْ . . . خَشِيتَ عَجَبًا ثُمَّ دَاوَهُ وَزَنَ

ش : إِذَا عَرَضَ لِسَائِكَ طَرِيقَ الْآخِرَةِ أَمْرٌ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَزِنَهُ بِمِيزَانِ الشَّرْعِ . فَإِنْ
الْأَحْكَامُ لَا تَعْرِفُ إِلَّا مِنْهُ . وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

(أَحَدُهَا) : أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ شَرْعًا إِمَّا عَلَى طَرِيقِ الْوُجُوبِ ، أَوْ
الِاسْتِحْبَابِ فَلْيَبَادِرْ إِلَى فِعْلِهِ . فَإِنَّهُ مِنَ الرَّحْمَنِ أَلْقَاهُ فِي قَلْبِهِ
إِلْهَامًا ، أَوْ أَلْقَاهُ الْمَلِكُ فِي الرُّوعِ .

وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا : أَنْ إِلْقَاءَ الْمَلِكِ قَدْ تَعَارَضَهُ النَّفْسُ ، وَالشَّيْطَانُ
بِالْوَسْوَاسِ بِخِلَافِ الْخَوَاطِرِ الْإِلْهَامِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ بَلْ تَنْقَادُ لَهُ النَّفْسُ
وَالشَّيْطَانُ طَوْعًا وَكَرْهًا .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ^(١) : وَالْإِتْيَانُ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ فِي قَوْلِهِ : فَبَادِرْ - لِلسَّرْعَةِ .
قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ : فَإِنَّكَ إِذَا تَوَقَّفْتَ يَرُدُّ الْأَمْرَ ، وَهَبْتَ
رِيحَ التَّكَاسُلِ .

وَقَدْ حَكَى عَنِ الْبُوشَنجِيِّ أَنَّهُ كَانَ فِي شُغْلٍ قَدَعَا مِنْ نَزْعِ قَمِيصِهِ عَنْهُ
وَقَالَ ادْفَعْهُ إِلَى فَلَانٍ .

فَقِيلَ : لَوْ صَبَرْتَ حَتَّى تَخْرُجَ .

فَقَالَ : خَشِيتُ أَنْ يَزُولَ ذَلِكَ الْخَاطِرُ عَنِ الْقَلْبِ .

فَإِنْ خَشِيتَ مَعَ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهِ أَنْ يَقَعَ عَلَى صِفَةٍ مِنْهُيَّةٍ كَعَجَبٍ ، وَرِيَاءٍ
فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا لَكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ .

(١) راجع : تشنيف المسامع ٩٣٧/٤

أقم الأمر، واحترز عن المنهى فقد قال الفضيل بن عياض رحمه الله :
العمل لأجل الناس شرك، وترك العمل لأجل الناس رياء، والإخلاص أن يعافيك
الله منهما.

فإن قيل : قد قالت رابعة العدوية : - استغفارنا يحتاج إلى استغفار -

ومقتضاه أن لا نستغفر لأنه شيء محجوج إلى التوصل منه .

فالجواب : أن ذلك لا يقتضي ترك الاستغفار .

قال في - الإحياء ^(١) - : لا تظن أن رابعة تذر حركة اللسان بالاستغفار من
حيث إنه ذكر الله تعالى بل تذر غفلة القلب . فهو محتاج إلى الاستغفار من غفلة
قلبه لا من حركة لسانه .

فإن سكت عن الاستغفار باللسان أيضاً احتاج إلى استغفارين .

قال ^(٢) : وهذا معنى قول القائل : حسنات الأبرار سيئات المقربين .

وسئل بعض أئمة خراسان الشيخ شهاب الدين السهروردي فقال : القلب
مع الأعمال يداخله العجب، ومع ترك الأعمال يخلد إلى البطالة .

فأجابه بقوله : لا تترك الأعمال وداو العجب بأن تعلم أن ظهوره من
النفس فاستغفر الله فإن ذلك كفارته ولا تدع العمل رأساً .

وقال الإمام ^(٣) في - المطالب ^(٤) - : من مكائد الشيطان ترك العمل خوفاً
من أن تقول الناس إنه مرائي .

وهذا باطل فإن تطهير العمل من نزغات الشيطان بالكلية متعذر . فلو
وقفنا العبادة على الكمال لتعذر الاشتغال بشيء من العبادات وذلك يوجب البطالة

(١) راجع : إحياء علوم الدين كتاب التوبة ص ٢١٤٩

(٢) أى الغزالي رحمه الله

(٣) هو الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله وقد تقدمت ترجمته

(٤) هو المطالب العالية في علم الكلام

وهي أقصى غرض الشيطان.

وقال النووي رحمه الله : لو فتح الإنسان عليه باب ملاحظة الناس والاحتراز من تطرق ظنونهم الباطلة لاستدّ عليه أكثر أبواب الخير، وضيق على نفسه شيئاً عظيماً من مهمات الدين، وليس هذا طريقة العارفين.

ولقد أحسن من قال : سيروا إلى الله عرجاً، ومكاسير، ولا تنتظروا الصحة، فإن انتظار الصحة بطلاة.

وعن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : إذا خفت على عملك العجب فاذكر رضى من تطلب، وفي أى نعيم ترغب، ومن أى عقاب ترهب، وأى عافية تشكر وأى بلاء تذكر فإنك إذا فكرت في واحدة من هذه الخصال صغر في عينك عملك.

ص : وإن يكن لما نهى عنه احذر . . . فإن تملّ لفعله فاستغفر
والهم والحديث مغفوران ما . . . لم يك يعمل أو به تكلم

ش : (الحال الثاني) : أن تجد ذلك الأمر منهيّاً عنه شرعاً فاحذره، ولا تقر به فهو من الشيطان، أو من النفس.

وفرق ما بينهما : أن خاطر النفس لا ترجع عنه، وخاطر الشيطان قد ينقله إلى غيره إن صمم الإنسان على عدم فعله لأن قصده الإغواء لا خصوص معصية معينة.

فإن ملت بقلبك إلى فعل ذلك المنهى عنه فاستغفر الله من هذا الميل.

واعلم أن حديث النفس أى تردها بين فعل المنهى وتركه، والهم منها بفعله مغفوران ما لم تتكلم، أو تعمل به ففي الصحيحين - إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به ^(١) - .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الطلاق باب - الطلاق فى الإغلاق والكراهة، والسكران - وأخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب -

وروى مسلم حديث - ومن هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب ^(١) ..

وفى رواية له - كتبها الله حسنة كاملة ^(٢) ..

زاد فى أخرى - إنما تركها من جرّأ ^(٣) - أى من أجلى .

قال السبكي فى - الحلبيات : الذى يقع فى النفس من قصد المعصية على خمس مراتب :

الهاجس : وهو أول ما يلقي فيها، ثم جريانه فيها وهو الخاطر، ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أو لا ؟ ثم الهمّ وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد، والجزم به .

فالهاجس لا يؤاخذ به إجماعاً لأنه ليس من فعله وإنما هو شيء ورد عليه لا قدرة له على دفعه .

والخاطر الذى بعده كان قادراً على دفعه بصرف الهاجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح، وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الأولى .

وهذه المراتب الثلاث أيضاً لو كانت فى الحسنات لم يكتب له بها أجر .

أما الأول ^(٤) فظاهر، وأما الثانى ^(٥) فلعدم القصد، وأما الهمّ فقد بين الحديث الصحيح أن الهم بالحسنة تكتب حسنة، والهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر فإن تركها لله كتبت حسنة، وإن فعلها كتبت سيئة واحدة .

والأصح فى معناه أنه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله - واحدة - وإن الهم مرفوع .

(١، ٢، ٣) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب - إذا همّ العبد بحسنة كتبت، وإذا همّ بسيئة لم تكتب .

(٤) قوله - أما الأول - المراد به الهاجس

(٥) قوله - وأما الثانى - المراد به الخاطر

ومن هذا يعلم أن قوله ^(١) في حديث النفس :- ما لم تتكلم أو تعمل - ليس له مفهوم حتى يقال إنها إذا تكلمت، أو عملت يكتب عليها حديث النفس لأنه إذا كان الهم لا يكتب فحديث النفس أولى.

هذه كلامه في - الحلبيات -، وقد خالفه في - شرح المنهاج - فقال : إنه ظهر له المؤاخذه من إطلاق قوله ﷺ - أو يعمل - ولم يقل - أو تعمله - فيؤخذ منه تحريم المشى إلى معصية، وإن كان المشى في نفسه مباحاً لكن لانضمام قصد الحرام إليه. فكل واحد من المشى، والقصد لا يحرم عند انفراده. أما إذا اجتمعا فإن مع الهم عملاً لما هو من أسباب المهموم به فاقتضى إطلاق - أو يعمل - المؤاخذه به.

وحكى ولده في - منع الموانع - كلاميه، ورجح المؤاخذه وقال : قد نبهنا على دققة في - جمع الجوامع ^(٢) - وهي أن عدم المؤاخذه بحديث النفس، والهم ليس مطلقاً بل بشرط عدم التكلم، والعمل حتى إذا عمل يؤاخذ بشيئين : همّه وعمله، ولا يكون همّه مغفوراً وحديث نفسه إلا إذا لم يتعقبه العمل كما هو ظاهر الحديث.

ثم قال في - الحلبيات :- وأما العزم فالمحققون على أنه يؤاخذ ^(٣) به لحديث - إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قالوا هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال إنه كان حريصاً على قتل صاحبه ^(٤).

فعلل بالحرص.

(١) قوله - أن قوله - أى قول رسول الله ﷺ -

(٢) راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ٢ / ٤٣٢

(٣) نظم بعضهم مراتب القصد فقال :

مراتب القصد خمس هاجس ذكرُوا . . . فخطر فحديث النفس فاستمعَا

عليه هم وعزم كلُّها رفعت . . . سوى الأخير ففيه الإثم قد وقعَا

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب - وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما -

وأخرجه مسلم فى كتاب الفتن باب - إذا تواجه المسلمان بسيفيهما -

قال : والعزم على الكبيرة، وإن كان سيئة فهو دون الكبيرة المعزوم عليها. إنتهى.

ص : إن لم تُطع في تركها الأمانة . . . فجاهدنها وشن الفارة

ش : إذا هم الإنسان بمعصية فليتركها وجوباً ويستغفر الله من همه كما تقدم فإن لم تطعه النفس الأمانة على تركها لحبها بالطبع المنهى عنه من الشهوات فليجاهدها بقدر الإمكان لتطيعه فإنها حينئذ أكبر أعدائه لقصدتها بها الهلاك الأبدي باستدراجها له من معصية إلى أخرى.

وفي الحديث - أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك (١) - .

وقال بعضهم : معالجة المعصية إذا خطرت حتى لا تقع أهون من معالجة التوبة حتى تقبل لأن ذاك بكف النفس، والتوبة بالندم، والأسف، والبكاء ثم لا يدري أقبلت توبته أم لا ؟

قال الشيخ ولي الدين : وإنما خص ذلك بالأمانة لأن النفوس ثلاثة هذه شرها.

والثانية : اللوامة التي يقع منها الشر لكنها تسابه وتلوم عليه، وتسرى بالحسنة كما قال عليه الصلاة والسلام - من سرته حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن (٢) .

والثالثة : المطمئنة التي اطمأنت إلى الطاعة ولم تواقع معصية. إنتهى.

وفي - الروح (٣) - لابن القيم وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس : نفس مطمئنة، ونفس لوامة، ونفس أمارة، وإن منهم من يغلب عليه هذه،

(١) أخرجه البيهقي في الزهد من حديث ابن عباس وفيه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان أحد الوضاعين .

وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (١١٦٤) .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن باب - ما جاء في لزوم الجماعة - .

(٣) راجع : الروح ص ٢٢٠

ومنهم من يغلب عليه الأخرى ويحتجون على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطمِنَّةُ ^(١) ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَلَا أَقْسَمُ بِالنَّفْسِ اللَّوامةِ ^(٢) ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمارةٌ بالسوءِ ^(٣) ﴾ .

والتحقيق أنها نفس واحدة ولكن لها صفات فتسمى باعتبار كل صفة باسم ^(٤) انتهى .

ص : فإن فعلت تب فإن لم تقلع . . . للذة أو كسل موسع
فلتذكر هازم اللذات . . . و فجأة الممات والقنات
أو لقنوط فآخش مقتر ركا . . . واذكر عظيم عفوه يستهل بكأ
واعرض على نفسك توبة تؤم . . . بكأوما حوت من حسن وهي الندم
وشرطها الإقلاع والعزم السنئ . . . أن لا يعود واذراك الممكن
وصحة التوبة قال الأكثر . . . ولو يكون بعد نقض يكثُر
عن أى ذنب كان لو صغيراً . . . مع فعله آخر لو كبيراً

ش : إذا غلبت النفس ولم يقدر على وقفها بالمجاهدة وواقع المعصية وجبت المبادرة إلى التوبة ليرفع إثم الفعل بها كما وعد الله بقبولها فضلاً منه في قوله تعالى ﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ^(٥) ﴾ وقال ﷻ - التوبة تجب ما قبلها ^(٦) .-

(١) آية رقم ٢٧ من سورة الفجر

(٢) آية رقم ٢ من سورة القيامة

(٣) آية رقم ٥٣ من سورة يوسف

(٤) النفس الأمارة، والنفس اللوامة، والنفس الملهمة، والنفس الراضية والنفس المرضية، والنفس المطمئنة، والنفس الكاملة.

(٥) آية رقم ٢٥ من سورة الشورى

(٦) ذكره ابن كثير فى تفسير سورة التحريم ٨ / ١٧٠

فإن لم يقلع عن المعصية فإن كان سبب ذلك الاستلذاذ بالمعصية،
والكسل عن الخروج عنها فعلاجه أن يتذكر هازم اللذات، وفجأة الفوات أى الموت
الذى يأتى فيهدم اللذات - بالمعجزة - أى يقطعها ويعرض فجأة فتفتوت التوبة
وغيرها من الطاعات فإن تذكر ذلك باعث شديد على الإقلاع عما يستلذ به، أو
يكسل عن الخروج منه.

قال رحمه الله - أكثروا ذكر هازم اللذات - رواه الترمذى (١).

زاد ابن حبان :- فإنه ما ذكره أحد فى ضيق إلا وسعه، ولا فى سعة إلا
ضيقها عليه.

وفى رواية - ما ذكر فى قليل أى من العمل إلا كثره، ولا كثير من الأمل
إلا قلله -.

وإن كان سبب ذلك القنوط واليأس من رحمة الله وعفوه لشدة الذنب
أو استحضار عظمة الرب فليخف مقت الله حيث ضم إلى الذنب اليأس من العفو
عنه وقد قال تعالى ﴿ إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون ﴾ (٢).

وطريق علاجه أن يستحضر سعة رحمة الله التى لا يحيط بها
إلا هو ليرجع عن قنوطه وكيف يقنط وقد قال تعالى ﴿ يا عبادى الذين
أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ (٣)
أى غير الشرك (٤).

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب صفة القيامة حديث رقم (٢٤٦٠)، وفى كتاب الزهد باب -
ما جاء فى ذكر الموت -.

وأخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - ذكر الموت والاستعداد له -.

وأخرجه أحمد فى المسند ٢/ ٢٩٣

(٢) آية رقم ٨٧ من سورة يوسف

(٣) آية رقم ٥٣ من سورة الزمر

(٤) قوله - أى غير الشرك - دليله قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء ﴾ آية رقم ١١٦ من سورة النساء

وقال ﷺ - والذى نفسى بيده لو لم تذنّبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم (١) ..

وقال ﷺ - لله أفرح بتوبة عبده من رجل أضلّ راحلته بأرض فلاة عليها طعامه وشرابه ثم وجدها ..
رواهما مسلم (٢).

وليعرض على نفسه التوبة ومحاسنها وهى الندم على المعصية كذا فسرّها الأصوليون لحديث - الندم توبة (٣).

ولها شروط ذكرها الفقهاء لا تتحقق إلا بها :

الإقلاع فى الحال عنها، والعزم على أن لا يعود فى المستقبل.

ثم إن تعلقت بآدمى شرط أمر آخر وهو الخروج عن تلك المظلمة إن أمكنه ذلك بأن يردّ المال المغصوب - مثلاً - إلى صاحبه، أو وارثه، ويمكن المقذوف أو وارثه من استيفاء حد القذف منه، ويعلمه بما اغتابه ليحالّله منه.

وهل يكفى البراءة من الغيبة من غير تعيينها ؟

وجهان فى - الروضة - بلا ترجيح.

أصحهما فى - الأذكار (٤) - : لا.

فإن لم يمكن تدارك ذلك بأن لم يكن المستحق موجوداً سقط هذا الشرط.

وكذا يسقط شرط الإقلاع فى توبة معصية بعد الفراغ منها كشراب الخمر.

ويبقى شرط آخر لا بد منه وهو أن يفعل ذلك لوجه الله . فقد يندم الإنسان على شرب الخمر - مثلاً - لإضراره بالبدن، ويقطع، ويعزم لذلك فلا يكون توبة.

(١) أخرجه مسلم فى كتاب التوبة باب - سقوط الذنوب بالاستغفار توبة -

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب التوبة باب - فى الحض على التوبة والفرح بها -

(٣) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - ذكر التوبة -

(٤) راجع : الأذكار ص ٣٦٦

واعتبر القشيري أمراً آخر وهو تذكُّره للذنب .

فلو نسيه لم تصح توبته منه كما لو نسي صاحب الدين .

وقال القاضي : إن لم يتذكر تفصيل الذنوب فليقل : إن كان لي ذنب لم أعمله فإني تائب إلى الله منه .

وشروط بعضهم أمراً آخر وهو الاستغفار . فقال لا بد منه مع التوبة لقوله تعالى ﴿ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ (١) .

قال السبكي في - الحلبيات - : والمشهور أنه ليس بشرط .

وشروط بعضهم الاعتراف بالذنب لقوله ﷺ : - فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه (٢) .

قال السبكي : والمشهور أن ذلك ليس بشرط .

فهذه ثلاثة شروط أخرى مختلف فيها ، وبقي شروط أخرى فيها خلاف :

أحدها : هل يشترط أن لا ينقض التوبة بأن يعود إلى المتوب منه ؟

قال القاضي : نعم . حتى لو عاد أخذ بالذنب الذي تاب منه وبطلت توبته الأولى .

والجمهور على خلاف ففي الحديث - ما أصرَّ من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة - .

رواه أبو داود ، والترمذي (٣) .

(١) آية رقم ٣ من سورة هود .

(٢) أخرجه البخاري في التفسير (سورة النور) .

وأخرجه مسلم في كتاب التوبة باب - في حديث الإفك - .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب - في الاستغفار - .

وأخرجه الترمذي في كتاب الدعوات حديث رقم (٣٥٥٩) .

الثانى : هل يشترط فى المعصية المتوب منها أن تكون كبيرة ؟
قال أبو هاشم : نعم . فلا تصح التوبة ولا تجب من صغيرة لتكفيرها باجتناب الكبائر .

والأكثر على خلافه . بل حكى إمام الحرمين الإجماع على وجوب التوبة من الصغائر كالكبائر .

الثالث : هل يشترط أن لا يكون مُصرّاً على ذنب آخر غير المتوب عنه ؟
قال المعتزلة : نعم . فلا تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على آخر .
والجمهور على خلافه .

قال الأستاذ أبو إسحق : سواء كان الآخر من جنسه أم لا . حتى لو تاب عن الزنا بامرأة مع الإقامة على الزنا بمثلها صح (١) .
وقال الحلیمی وغيره : إن كان من جنسه لم تصح ، وإلا صحّت .
ونقله القشيري عن الأصحاب .

(فوائد) :

(الأولى) : قال الحلیمی : من علم الله منه الإصرار على ذنب ، وطبع على قلبه فى ذلك الذنب امتنعت توبته منه دون غيره خلافاً لمن زعم أنها لا تمتنع منه محتجاً بأنه مأمور بها .

(الثانية) : قال السبكي : من استغفر ، ولم يتب فإن استجاب الله منه غفر له ، ولكن ذلك غير معلوم لنا فلهذا لا تصح توبته فى الظاهر .
قال : وقد غلب عند كثير من الناس أن استغفار الله معناه التوبة .

ولا يمتنع نقل وضعها إلى ذلك فيراد بها التوبة حينئذ .

(الثالثة) : قال السبكي : حقيقة التوبة هى الرجوع . فالتائب راجع عن

(١) راجع : تشيف المسامع ٩٥٦ / ٤ .

المعصية إلى الطاعة . ورجوعه لا يتحقق إلا بما ذكر من الندم ، وما معه فيجوز تسميتها شروطاً ، ويجوز تسميتها أركاناً . وأعظمها الندم ، ولا يتحقق إلا بالباقي فيجوز أن يسمى ركناً ، والباقي شروط له .

وعلى ذلك مشيت في النظم تبعاً لأصله .

(الرابعة) : روى أحمد والأربعة ، وابن حبان وغيرهم عن أبي بكر الصديق أن رسول الله ﷺ قال : - ما من عبد يذنب ذنباً ، ثم يتوضأ ، ويصلي ركعتين ، ويستغفر الله إلا غفر له - ثم تلا هذه الآية ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ﴾ (١) .

ص : وإن شككتَ قلبَ فتركَ طاعةً . . . أولى من الوقوع في مفسدة من ثم قال بعضهم من شك هل . . . ثلث أو ينقص عنه ما غسل

ش : (الحال الثالث) : أن يشك في الخاطر إما مأمور به ، أو منهي عنه فليمسك عنه حذراً من الوقوع في المنهي فإن تركه أولى من ارتكاب مأمور لشدة اعتناء الشارع بدرء المفساد فهو أولى عنده من جلب المصالح ، وفي الحديث - دع ما يريبك إلى ما لا يريبك (٢) - .

ولهذا قال الجويني في المتوضئ إذا شك هل غسل ثنتين ، أو ثلاثاً لا يبني على الأقل بل يقتصر ، ولا يغسل الثالثة لأنه دار الأمر بين ترك (٣) سنة وفعل بدعة (٤) ، والأول أولى .

(١) آية رقم ١٣٥ من سورة آل عمران .

هذا : والحديث أخرجه أحمد في مسنده ١ / ١٠ .

وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب - في الاستغفار - .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب - ما جاء في أن الصلاة كفارة - .

(٢) أخرجه أحمد عن أنس ، والنسائي عن الحين بن علي ، والطبراني في الكبير عن

وابصة بن معبد ، والخطيب عن ابن عمر .

صحيح الجامع الصغير ٤ - ١٤٤ .

(٣) المراد بترك السنة هنا ترك التثليث .

(٤) المراد بالبدعة هنا : الزيادة على ثلاث في الغسل .

والجمهور قالوا يغسل لأنها إنما تكون بدعة منهيأ عنها عند تحقق أنها
رابعة .

ص : نَعَمْ عَلَى الصَّوْفِيِّ تَرَكَ اللَّعِبِ ٠٠ وشأنه الإيثار لا في القرب
والاعتزال في زمان الفتن ٠٠ من بعد علم واجب والسنن
والصبر واليقين ثم الشكر ٠٠ والصمت إلا ذكراً والفكر
وتركه السؤال والتوكل ٠٠ والكسب خلف أي دين أفضل
ثالثها التفصيل والصواب ٠٠ ما خالف التوكل اكتساب
ولا ادخار قوت عام والكفاف ٠٠ أفضل من فقر ومال للعفاف
والخلف في أخذ وترك نقلاً ٠٠ ورجحوا أخذ الملا دون الخلا
وليس من زهادة تغرب ٠٠ وترك محتاج له ترهب
والعلم خير من صلاة النافلة ٠٠ فقد غدا الله برزق كافلة

ش : هذه الأبيات كلها من زيادتي إلا مسألة التوكل ، والاكتساب ، وشرحها
بمسائل :

(الأولى) : شأن الصوفي ترك اللهو واللعب ، والإعراض عن ملاحى الدنيا ،
والإقبال إلى الله ، وطلب الآخرة . قال تعالى في صفة المنافقين
« ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ، ونلعب » (١) وقال ﷺ :-
لست من دد (٢) ، ولا الدد منى (٣) .

وقال :- الأثرة (٤) شر .

(١) آية رقم ٦٥ من سورة التوبة .

(٢) الدد : الباطل .

(٣) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد باب - الغناء واللهو - .

(٤) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد باب - الغناء واللهو - .

هذا : والأثر : العبث .

وقال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ (١)
قال الغناء وأشباهه (٢) .

رواها كلها البخارى فى - الأدب المفرد - فى باب - اللهو ، والدد ، واللهو
والباطل - .

والأشرة : العبث .

وروى ابن أبى الدنيا فى ذم الملاهى حديث - الغناء ينبت النفاق فى
القلب (٣) - .

وفى مسند البراز : - كل شئ ليس فيه ذكر الله فهو سهو ولغو إلا
أربع مشى الرجل بين الغرضين ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، وتعليمه
السباحة (٤) - .

وفيه (٥) عليكم بالرمى فإنه من خير لهوكم - .

(الثانية) : شأنه الإيثار لغيره فيما يتعلق بأمور الدنيا ، وحفظ النفس . قال
تعالى ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ .

أخرج البخارى وغيره عن أبى هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال
يا رسول الله : أصابنى الجهد . فأرسل إلى نسائه فلم يجد عندهن شيئاً فقال : ألا
رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله . فقام رجل من الأنصار فقال أنا يا رسول الله

(١) آية رقم ٦ من سورة لقمان .

(٢) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد باب - الغناء واللهو -

(٣) حديث ضعيف أخرجه ابن أبى الدنيا فى - ذم الملاهى - عن ابن مسعود رضى
الله عنه .

ضعيف الجامع الصغير ٤ / ٨٥ .

(٤) وأخرجه النسائى عن جابر بن عبد الله ، وجابر بن عمير .

صحيح الجامع الصغير ٤ / ١٧٥ .

(٥) قوله - وفيه - أى وفى مسند البراز .

فذهب إلى أهله فقال لامرأته ضيف رسول الله ﷺ لا تدخريه شيئا . قالت والله ما عندي إلا قوت الصبية . قال : فإذا أراد الصبية العشاء فتوَمِّيهن ، وتعالى فأطفئ السراج ، ونطوى (١) بطوننا الليلة ففعلت ، ثم غدا الرجل على رسول الله ﷺ فقال : لقد عجب الله أو ضحك من فلان وفلانة فأُنزل الله ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ (٢) .

وأخرج الواحدى (٣) عن ابن عمر قال : أهدى لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ رأس شاة فقال إن أخى فلاناً وعباله أحوج إلى هذه منا فبعث به إليه ، فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى تداولها أهل سبعة أبيات حتى رجعت إلى أولئك فنزلت الآية (٤) .

قال النووي فى - شرح مسلم - : الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى وإنما يستحب فى حظوظ النفس ، وأمور الدنيا .

وقال ابن عبد السلام : لا إيثار فى القربات . فلا إيثار بماء الطهارة ، ولا بستر العورة ، ولا بالصف الأول لأن الغرض بالعبادات التعظيم والإجلال فمن أثر به فقد ترك إجلال الله وتعظيمه .

وقال الخطيب البغدادي : كره قوم إيثار الطالب غيره بنوئته فى القراءة لأن قراءة العلم والمسارة إليها قربة ، والإيثار بالقرب مكروه .

(١) نطوى بطوننا الليلة : أى لا نأكل فيها ، ولا نشرب .

يقال : طوى من الجوع يطوى طوى فهو طاور : أى خالى البطن جائع لم يأكل وطوى يطوى إذا تعمد ذلك .

راجع : النهاية ٣ / ١٤٦ .

(٢) آية رقم ٩ من سورة الحشر .

هذا : والحديث أخرجه البخارى فى كتاب التفسير - سورة الحشر - .

(٣) راجع : أسباب النزول له ص ٣١٤ .

(٤) المراد بها قوله تعالى ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ .

وقد أوسعت الكلام على هذه القاعدة في كتاب - الأشباه والنظائر - .

(الثالثة) : عليه بالاعتزال عن الناس ، والإقبال على ما يعنيه .

في الصحيحين أنه ﷺ قال : أى الناس أفضل ؟ قالوا من جاهد بماله ، ونفسه . قال : ثم من ؟ قالوا الله ورسوله أعلم . قال : ثم مؤمن يعتزل الناس في شعب^(١) يتقى ربه ويدع الناس من شره^(٢) . -

وروى البخارى حديث - يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف^(٣) الجبال ومواقع القطر يفرّ بدينه من الفتن^(٤) . -

وروى الترمذى عن عقبة بن عامر أنه قال يا رسول الله : ما النجاة ؟

قال : أمسك عليك لسانك ، وليسعك بيتك^(٥) . -

وروى ابن المبارك في - الرقائق - عن عمر أنه قال : خذوا حظكم من العزلة .

وأخرج ابن أبى شيبه عنه : العزلة راحة خلاط السوء .

(١) الشعب : ما انفرج بين جبلين وليس المراد نفس الشعب خصوصاً بل المراد الانفراد والاعتزال .

(٢) أخرجه البخارى في الجهاد باب - أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله - .

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب - فضل الجهاد والرباط - .

(٣) شعف الجبال : أعلاها .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب الإيمان باب - من الدين الفرار من الفتن - ، وفي كتاب الرقائق باب - العزلة راحة من خلاط السوء - وفي كتاب الفتن باب - التعرّب في الفتنة - .

وأخرجه أبو داود في كتاب الفتن والملاحم باب - ما يرخص فيه من البداوة في الفتنة -

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن باب - العزلة - .

(٥) أخرجه الترمذى في كتاب الزهد باب - ما جاء في حفظ اللسان - وقال حديث حسن .

وأخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعاً بلفظ : - الوحدة خير من جليس السوء (١) - .

وقال الجنيد : العزلة أيسر من مداراة الخلطة .

وقال الخطابي : لو لم يكن في العزلة إلا السلامة من الغيبة ، ومن رؤية المنكر الذي لا يقدر على إزالته لكان ذلك خيراً كبيراً .

قال : والعزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهما . فتحمل الأدلة الواردة على الحض على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة ، وأمور الدين ، وعكسها في عكسه .

وأما الاجتماع ، والافتراق بالأبدان . فمن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ، ومحافظة دينه فالأولى له الانكفاف عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة ، والسلام ، والرد ، وحقوق المسلمين من العيادة ، وشهود الجنازة ونحو ذلك .

والمطلوب إنما هو ترك فضول الصحبة لما في ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ، وجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغداء والعشاء فيقتصر منه على ما لا بد منه .

قال الصوفية : ولا بد لمن أراد العزلة ، والانفراد أن يحصل من العلوم الأصلية ما يصحح به عقد التوحيد للئلا يستهويه الشيطان بوساوسه ثم يحصل من علوم الشرع ما يؤدي به فرائضه ليكون أمره محكم الأساس .

وقال القشيري : طريق من أثر العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس . فإن الأول نتيجة استصغاره نفسه وهي صفة المتواضع والثاني شهوده مزيه له على غيره وهذه صفة المتكبر .

(١) حديث ضعيف أخرجه الحاكم في المستدرک ، والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي ذر رضي الله عنه .

ضعيف الجامع الصغير ٦ / ٥٣ .

(الرابعة) : من آدابه الصبر . قال رسول الله ﷺ : - الصبر نصف الإيمان ، واليقين الإيمان كله - .

رواه البيهقي وغيره (١) .

وقد أثنى الله على الصابرين في عدة آيات (٢) . وأحسن ما فسّر به الصبر أنه حبس النفس على المكروه ، وعقل اللسان عن الشكوى ، والمكابدة في تحمّله وانتظار الفرج .

وقال الراغب (٣) : الصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرع ، وتختلف معانيه بحسب متعلقاته . فإن كان عن معصية سمي صبراً فقط وإن كان في محاربة سمي شجاعة ، وإن كان عن (إمساك) (٤) كلام سمي كتماناً ، وإن كان عن تعاطي ما نهى عنه سمي عفة (٥) .

زاد غيره : وإن كان في احتمال الغي (٦) فهو ضبط النفس ، وإن كان في كظم الغيظ فهو الحلم ، وإن كان عن فضول العيش فهو الزهد .

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو حديث ضعيف كما في - ضعيف الجامع الصغير ٣ / ٢٨٠ -
(٢) من هذه الآيات :

قوله تعالى ﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ آية رقم ١٥٥ ، ١٥٦ من سورة البقرة .

وقوله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ آية رقم ١٠ من سورة الزمر .
(٣) هو أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني . أحد أئمة أهل السنة له مصنفات تشهد له بالفضل منها : المفردات في غريب القرآن ، والذريعة إلى مكارم الشريعة .

(٤) ما بين القوسين مثبت من المفردات ص ٢٧٣ .

(٥) راجع : المفردات مادة - صبر - ص ٢٧٣ .

(٦) الغي : الضلال .

والفعل غوى يغوى - بالكسر - غياً وغواية - بالفتح .

راجع : مختار الصحاح مادة - غوى -

وقال غيره : والصبر إن عدَى بعن كان فى المعاصى ، وإن عدَى بعلَى كان فى الطاعات .

أخرج الحاكم وغيره عن عمر قال : وجدنا خير عيشنا الصبر .
وفى الصحيح حديث - مَنْ يَسْتَعْنِ يَغْنَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعْفَهُ اللَّهُ ،
وَمَنْ يَصْبِرْ يَصْبِرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرَ (١) ، وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ (٢) .
وروى حديث - إذا رأيتُم الأمر تَكرهُونه لا تستطيعون أن تُغيروه فاصبروا
حتى يكون الله هو الذى يغيّره (٣) .

قال الأئمة : الصبر على ثلاثة أقسام :

- ١ - صبر عن المعصية فلا يرتكبها .
- ٢ - وصبر على الطاعة حتى يؤديها .
- ٣ - وصبر على البلية فلا يشكوا ربه فيها .

والمرء لا بد له من واحدة من هذه الثلاثة ، فالصبر لازم له أبداً لا خروج
له عنه .

والصبر سبب فى حصول كل كمال ، وإلى ذلك أشار النبى ﷺ بقوله :-
إن الصبر خير ما أعطيه العبد .

وقال بعضهم : الصبر تارة يكون لله تعالى ، وتارة بالله .

فالأول الصابر لأمر الله طلباً لمرضاته فيصبر على الطاعة ، ويصبر عن
المعصية . والثانى المفوض لله بأن يتبرأ من الحول ، والقوة ، ويضيف ذلك
إلى ربه .

(١) أى هو خير . فكلمة - خير - خبر لمبتدأ محذوف .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب الزكاة باب - فضل التعفف والصبر -

(٣) حديث ضعيف .

أخرجه ابن عدى ، والبيهقى عن أبى أمامة .

ضعيف الجامع الصغير ١ / ١٨٢ .

وزاد غيره : الصبر على الله وهو الرضا بالمقدور .

روى البزار حديث - خمس من الإيمان من لم يكن فيه شيء منهن فلا إيمان له : التسليم لأمر الله ، والرضا بقضاء الله ، والتفويض إلى الله ، والتوكل على الله ، والصبر عند الصدمة الأولى (١) - .

وروى الترمذى حديث - من سعادة ابن آدم استخارته الله ، ورضاه بما قضى الله ، ومن شقاوته ترك استخارة الله ، وسخطه بما قضى الله (٢) - .

(الخامسة) : من آدابه اليقين .

وتقدم حديث أنه الإيمان كله .

وروى البيهقي في - الشعب - حديث - إن الله جعل الروح ، والفرج في الرضا ، واليقين ، وجعل الهم ، والحزن في الشك والسخط - .

وروى فيه عن علي قال : - الإيمان على أربع دعائم : الصبر ، والعدل ، واليقين ، والجهاد - .

وروى فيه عن ابن مسعود قال : - اليقين أن لا تُرضى الناس بسخط الله ولا تحمد أحداً على رزق الله ، ولا تلم أحداً على ما لم يؤتك الله فإن الرزق لا يسوقه حرص حريص ، ولا يرده كراهة كاره - .

وسئل الجنيد عن الصبر فقال : تجرع المرارة من غير تعبيس .

وعن اليقين فقال : ترك ما ترى لما لا ترى .

(السادسة) : من آدابه الشكر .

(١) ضعيف جداً ، وقد أخرجه البزار عن ابن عمر رضى الله عنهما .

ضعيف الجامع الصغير ٣ / ١٢٦ .

(٢) أخرجه الترمذى في كتاب القدر باب - ما جاء في الرضا بالقضاء - وقال حديث

غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد ويقال له أيضاً حماد بن أبي حميد

وهو أبو إبراهيم المدني وليس هو بالقوى عند أهل الحديث .

روى الديلمى فى - مسند الفردوس - حديث - الإيمان نصفان : نصف فى الصبر ، ونصف فى الشكر (١) - .

قال بعض الأئمة : الصبر يستلزم الشكر لا يتم إلا به ، وبالعكس . فمتى ذهب أحدهما ذهب الآخر .

فمن كان فى نعمة ففرضه الشكر ، والصبر .

أما الشكر فواضح ، وأما الصبر فعن المعصية .

ومن كان فى بليّة ففرضه الصبر ، والشكر .

أما الصبر فواضح ، وأما الشكر فالقيام بحق الله فى تلك البليّة فإن الله على العبد عبودية فى البلاء كما له عليه عبودية فى النعماء ، وقد قام ﷺ حتى تورمت قدماه . فقيل له : أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر ؟ فقال : أفلا أكون عبداً شكوراً - .

رواه الشيخان (٢) .

وروى حديث - لا يشكر الله من لم يشكر الناس (٣) - .

(١) ضعيف جداً ، وقد أخرجه البيهقى فى الشعب عن أنس ، والديلمى فى - مسند الفردوس (٣٦١/٢/١) عن يزيد الرقاشى عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قال الألبانى : وهذا سند ضعيف جداً . يزيد هو ابن أبان وهو مقروك كما قال النسائى وغيره .

ورواه أيضا الخرائطى فى كتاب فضيلة الشكر .

راجع : ضعيف الجامع الصغير ٢ / ٢٨٤ ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (حديث رقم ٦٢٥) .

(٢) أخرجه البخارى فى التهجد باب - قيام النبى ﷺ حتى ترم قدماه - .

وأخرجه مسلم فى كتاب صفات المنافقين باب - إكثار الأعمال ، والاجتهاد فى العبادة - .

(٣) حديث صحيح .

أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان عن أبى هريرة رضى الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٣٧ .

وروى أبو داود حديث - من أعطى عطاء فوجد (١) فليجز به ، فإن لم يجد فليئن به فمن أثنى به فقد شكره ، ومن كتبه فقد كفره (٢) .

(السابعة) : الصمت وهو حفظ اللسان إلا بالذكر .

قال ﷺ : - كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمراً بمعروف ، أو نهياً عن منكر ، وذكر الله (٣) . -

وقال - لا تكثرُوا الكلام بغير ذكر الله فإن الكلام بغير ذكر الله قسوة القلب وإن أبعد الناس من الله القلب القاسى (٤) . -

وقال - : إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر (٥) اللسان فتقول له اتق الله فينا فإنما نحن بك . فإن استقمت استقمنا ، وإن اعوججت اعوججنا (٦) . -

وقال لعقبة وقد سأله ما النجاة ؟ - أمسك عليك لسانك وليسعك بيتك (٧) . -

(١) قوله - فوجد - أى استغنى يقال : وجد فى المال وجداً - بضم الواو وفتحها وكسرهما - أى استغنى .

مختار الصحاح مادة - وجد - .

(٢) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن حبان عن جابر رضى الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٥ / ٢٤٩

(٣) أخرجه الترمذى فى الزهد حديث رقم (٢٤١٢) وقال : حسن غريب . وأخرجه ابن ماجه فى الفتن باب - كف اللسان فى الفتنة -

(٤) أخرجه الترمذى عن ابن عمر رضى الله عنهما فى كتاب الزهد حديث رقم (٢٤١١) وقال : حسن غريب .

وهو ضعيف كما فى - ضعيف الجامع الصغير ٦ / ٧٦ -

(٥) قوله - تكفر اللسان - أى تذلل له وتخضع .

(٦) أخرجه الترمذى فى الزهد باب - ما جاء فى حفظ اللسان - .

(٧) تقدم تخريجه .

وقال لسفيان (١) وقد سأله ما أخوف ما يخاف على ؟ هذا (٢) . وأخذ بلسانه . وقال أنس : توفي رجل فبشره رجل بالجنة فقال ﷺ أو لا تدري قلعه تكلم فيما لا يعنيه (٣) .

رواها كلها الترمذى وغيره .

وفى الصحيحين - إن العبد يتكلم بالكلمة ما يتبين فيها نزل بها إلى النار أبعد ما بين المشرق ، والمغرب (٤) .

قوله - ما يتبين - أى يتفكر فى أنها خير أم لا .

وروى البخارى حديث - من يضمن لى ما بين لحييه ، ورجليه أضمن له الجنة (٥) .

وروى البيهقى فى - الشعب - حديث - إن أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان .

وفى صحيح ابن حبان من حديث البراء - وكف لسانك إلا من خير - .

ولأحمد والترمذى وغيرهما من حديث معاذ مرفوعاً : - ألا أخبرك بملاك الأمر كله ؟

كف هذا ، وأشار إلى لسانه .

قلت يا نبي الله : وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟

(١) هو سفيان بن عبد الله الثقفى صحابى جليل ، استعمله عمر على صدقات الطائف ووقع فى رواية مرسلة لابن أبى شيبه أن النبى ﷺ استعمله على الطائف (الإصابة ٢ / ٥٤) .

(٢) أخرجه الترمذى فى الزهد باب - ما جاء فى حفظ اللسان - .

(٣) أخرجه الترمذى فى الزهد حديث رقم (٢٣١٦) وقال : حديث غريب .

(٤) أخرجه البخارى فى الرقاق باب - حفظ اللسان -

(٥) أخرجه البخارى فى الرقاق باب - حفظ اللسان - من حديث سهل بن سعد .

وأخرجه مسلم فى الزهد باب - التكلم بالكلمة يهوى بها فى النار - .

فقال : وهل يكبّ الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم (١) .

وروى الطبراني من حديثه : - إنك لن تزال سالماً ما سكت ، فإذا تكلمت كنت عليك ، أولئك (٢) .

وروى ابن حبان ، والحاكم من حديث أبي ذر : - عليك بطول الصمت فإنه مطردة للشيطان .

وروى الترمذي من حديث ابن عمرو : - من صمت نجا (٣) .

وروى ابن ماجه : - إذا رأيتم الرجل يعطى الزهد في الدنيا ، ويقلّ منطقه فاقربوا منه فإنه يلقي الحكمة (٤) .

(الثامنة) : من آدابه الفكر .

روى البيهقي عن أبي الدرداء قال : - تفكر ساعة خير من قيام ليلة .

وأنه قيل لأم الدرداء ما كان أفضل أعمال أبي الدرداء ؟ قالت : التفكير .

وروى عن ابن عباس مرفوعاً : - تفكروا في آلاء الله ، ولا تفكروا في الله (٥) .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان باب - ما جاء في حرمة الصلاة - وقال : حديث حسن صحيح .

(٢) ذكره السيوطي في الجامع الكبير برقم (٧٥٠٨) من رواية أبي داود الطيالسي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وذكره الهيثمي في - مجمع الزوائد ١٠ / ٣٠٠ - باب - ما جاء في الصمت وحفظ اللسان .

(٣) أخرجه الترمذي في صفة القيامة - حديث رقم (٢٥٠١) وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة .

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد باب - الزهد في الدنيا .

(٥) أخرجه أبو الشيخ ، والطبراني في الأوسط ، وابن عدى ، والبيهقي عن ابن عمر .

كما أخرجه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس بلفظ : تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله ، .

صحيح الجامع الصغير ٣ / ٤٩ .

وسئل النورى عن الصوفى فقال : من صفا من الكدر ، وامتلأ من الفكر ،
وتخلّى عن البشر ، واعتدل عنده الذهب ، والمدر .

وأخرج ابن أبى الدنيا عن أبى السرى الباهلى قال : كان يقال الاهتمام
بالعمل يورث الفكرة ، والفكرة تورث العبرة ، والعبرة تورث الحزم ، والحزم
يورث العزم ، والعزم يورث اليقين ، واليقين يورث الغنا ، والغنى يورث الحب ،
والحب يورث اللقاء .

(التاسعة) : من آدابه ترك السؤال .

روى () (١) حديث - من يتكفل لى أن لا يسأل الناس
شيئاً أتكفل له بالجنة (٢) - .

وأخرج ابن عساكر عن ثوبان قال : قلت يا نبى الله : من أهل البيت أنا ؟
فسكت ثم قال فى الثالثة : نعم ما لم تقم على باب () (٣) أو تأتى أميراً تسأله - .

(العاشرة) : اختلف فى التوكل ، والكسب أيهما أفضل على أقوال :

أحدهما : التوكل لأنه حاله ﷺ ، وحال أهل الصفة .

وفى الحديث الصحيح فى صفة الذين يدخلون الجنة بهيئهم حساب - وعلى
رهبهم يتوكلون (٤) - .

الثانى : الاكتساب لحديث البخارى : - ما أكل أحد طعاماً قط أطيب مما
كسبت يده (٥) - .

(١) بياض بالأصل ولعل مكانه - أبو داود والحاكم - .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه أبو داود ، والحاكم عن ثوبان .

(٣) كلمة غير واضحة .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الرقاق باب - ومن يتوكل على الله فهو حسبه - .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب البيوع باب - كسب الرجل وعمله بيده - .

وحديثه - إن داود كان لا يأكل إلا من عمل يده (١) - .

ولأنه فعل الأكابر من الصحابة ، وغيرهم من السلف .

الثالث : إن ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس : فمن صبر على الفاقة ، ولم يسخط عند تعدد الرزق ، ولا استشرفت نفسه إلى أحد من الخلق فالتوكل في حقه أفضل . قال تعالى « ومن يتوكل على الله فهو حسبه » (٢) .

ومن يسخط عند تعدد الرزق ، واضطرب قلبه ، أو تشوف لما في أيدي الناس فالكسب له أرجح .

وفى هذا جمع بين اختلاف الأدلة ، وهو نظير جواز التصدق بجميع المال لمن يصبر على الإضافة ، كراهيته لمن ليس كذلك .

قال الشيخ ولي الدين : وفى جعل الاكتساب فى مقابلة التوكل نظر . فإن الاكتساب لا ينافى التوكل . فإن التوكل ركون القلب إلى الله ، والاعتماد عليه لا على السبب فقد يحرم ثمرة السبب مع تعاطيه .، وفى الحديث أن رجلاً قال يا رسول الله أرسل ناقتى ، وأتوكل ، أو أعقلها وأتوكل ؟ فقال : أعقلها وتوكل (٣) - .

وأتى عمر على قوم فقال : ما أنتم ؟ قالوا نحن المتوكلون . قال : بل أنتم المتكولون ألا أخبركم بالمتوكلين ؟ رجل ألقى حبه فى بطن الأرض ثم توكل على ربه - .

رواهما البيهقى ، وقال يعنى المتكولين على أموال الناس .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب البيوع باب - كسب الرجل وعمله بيده - .

(٢) آية رقم ٣ من سورة الطلاق .

(٣) وأخرجه الترمذى فى كتاب صفة القيامة (حديث رقم ٢٥١٧) وقال : حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روى عن عمرو بن أمية الضمرى عن النبي ﷺ ذموا هذا .

وسئل أحمد بن حنبل عن رجل جلس في بيته أو في المسجد ، وقال لا
أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي ؟

فقال : هذا رجل جهل العلم . فقد قال النبي ﷺ - إن الله جعل رزقي
تحت ظل رمحي ^(١) - وقال : - لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير تغدوا خماصاً ، وتروح بطاناً ^(٢) - .

فأخبر أنها تغدوا وتروح .

قال : وكان الصحابة يتجرون ، ويعملون في نخيلهم ، والقدوة لهم .
وقال لآخر وقد سأله عن ذلك : الزم السوق ، واستغن عن الناس فلم أر
مثل الغنى عنهم .

وقال سهل بن عبد الله : التوكل حال النبي ﷺ ، والكسب سنته فمن قوى
على حاله فلا يترك سنته .

وقال الجنيد : ليس التوكل الكسب ، ولا ترك الكسب . التوكل سكون القلب
إلى موعود الله .

قال البيهقي : فعلى هذا ينبغي أن لا يكون تجريد هذا السكون عن الكسب
شروطاً في صحة التوكل بل هو مكتسب بظاهر العلم معتمد بقلبه على الله . كما
قال بعضهم : اكسب ظاهراً ، وتوكل باطناً .

فهو مع كسبه لا يكون معتمداً على كسبه بل معتمداً في كفاية أمره على
الله تعالى .

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب - ما قيل في الرماح - عن ابن عمر بلفظ : جعل
رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذلة ، والصغار على من خالف أمري ، - .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥٢ / ١ .

وأخرجه الترمذي في الزهد باب - في التوكل على الله - .

وأخرجه ابن ماجه في الزهد باب - التوكل واليقين - .

قلت : ولا ينافى التوكل أيضاً ادخار قوت سنة فقد كان ﷺ يدخر قوت عياله سنة كما فى الصحيحين وهو سيد المتوكلين .

(الحادية عشرة) : اختلف فى الغنى ، والفقر أيهما أفضل ؟ .

وقد طال نزاع الداس فى ذلك .

فقيل الفقر مع الصبر أفضل . ففى الصحيح - يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم وهو خمس مائة عام ^(١) . .

وعند الترمذى : - اللهم أحيى مسكيناً ^(٢) ، وأمتنى مسكيناً ، واحشرنى فى زمرة المساكين يوم القيامة ^(٣) . - .

وعند أحمد - اثنتان يكرهما ابن آدم : يكره الموت ، والموت خير له من الفتنة ، وقلة المال ، وقلة المال أقل للحساب ^(٤) . - .

والى هذا ذهب الصوفية لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضيتها وذلك مع الفقر أكثر منه مع الغنى .

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ، والترمذى فى الزهد ، وابن ماجه عن أبى هريرة رضى الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٦ / ٣٣٨ .

(٢) المراد بالمسكنة هنا : الذلة والضعف .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الزهد باب - ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم - .

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٤٢٧ .

وقيل الغنى مع الشكر أفضل لحديث - ذهب أهل الدثور بالأجور- (١)،
وحديث - إنك إن تذر ذريتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون
الناس (٢) -، وحديث - أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك -.
رواها الشيخان (٣).

وحديث - نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح (٤) - أخرجه مسلم.
والى هذا ذهب كثير من الشافعية، وأبو علي الدقاق من الصوفية قال :
لأن الغنى صفة الخالق، والفقر صفة المخلوق، وصفة الحق أفضل من
صفة الخلق.

وذهب آخرون إلى تفضيل الكفاف لحديث مسلم - قد أفلح من أسلم، ورزق
كفافاً وقنعه الله بما رزقه (٥) -، وحديثه - اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً (٦) -.

-
- (١) متفق عليه .
أخرجه البخارى فى الأذان باب - الذكر بعد الصلاة - ، وفى كتاب الدعوات باب - الدعاء
بعد الصلاة - .
وأخرجه مسلم فى كتاب المساجد باب - استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة - .
(٢) أخرجه البخارى فى الجنائز باب - رثى النبى ﷺ سعد بن خولة - ، وفى كتاب الوصايا
باب - أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس - .
وأخرجه مسلم فى كتاب الوصية باب - الوصية بالثلث - .
هذا : ومعنى يتكففون أن يسألونهم بمد أكفهم إليهم
(٣) أخرجه البخارى فى الزكاة باب - لا صدقة إلا عن ظهر غنى - ، وفى الوصايا باب - إذا
تصدق أو أوقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز - .
وأخرجه مسلم فى الهبات باب - العمرى - .
(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٢٠٢ / ٤
هذا وقوله - نعمًا - بفتح النون وكسر العين وقال أبو عبيد : بكسر النون والعين
(٥) أخرجه أحمد ، ومسلم ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن عمرو
صحيح الجامع الصغير ١٣٢ / ٣
(٦) أخرجه فى كتاب الزهد حديث رقم (١٩)

وحديثه - يا ابن آدم إن تبذل الفضل خير لك، وإن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف (١) ..

وحديث الترمذى :- طوبى لمن هدى للإسلام، وكان عيشه كفافاً (٢) ..

وحديث - إن أغبط أوليائي عندى لمؤمن خفيف الحاذ (٣) ذو حظ من الصلاة أحسن عبادة ربه، وأطاعه فى السر، وكان غامضاً (٤) فى الناس لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً يصبر على ذلك (٥) ..

وحديث ابن ماجه - ما من غنى، ولا فقير إلا ودَّ يوم القيامة أنه أتى فى الدنيا قوتاً (٦) ..

والى هذا ذهب ابن بطلال، والقرطبى، والنووى وهو المختار.

وفسره النووى بأنه الكفاية بلا زيادة، ولا نقصان.

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الزكاة باب - بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح -

وأخرجه أحمد فى المسند ٢٦٢ / ٥

هذا : وقوله - إن تبذل الفضل - معناه إن بذلت الفاضل عن حاجتك، وحاجة عيالك فهو

خير لك لبقاء ثوابه، وإمسكته فهو شرك

وقوله - ولا تلام على كفاف - معناه أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الزهد باب - ما جاء فى الكفاف والصبر عليه -

(٣) خفيف الحاذ : أى خفيف الظهر من العيال

النهاية ١ / ٥٧٤

(٤) غامضاً فى الناس : أى غير مشهور

(٥) أخرجه الترمذى فى كتاب الزهد باب - ما جاء فى الكفاف والصبر عليه -

(٦) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - القناعة -

قال الميوطى : هذا الحديث أورده ابن الجوزى فى - الموضوعات - ، وأعله بنفيع فإنه متروك، وهو مخرج فى مسند أحمد، وله شاهد من حديث ابن مسعود ، أخرجه الخطيب فى تاريخه .

وفسره القرطبي بأنه ما يكف عن الحاجات، ويدفع الضرورات، ولا يلحق بأهل الترفهات.

قال : وهي حالة سليمة من الغنى المطغى، والفقر المؤلم، وأيضاً فصاحبها معدود في الفقراء لأنه لا يترفه في طيبات الدنيا بل يجاهد نفسه في الصبر على القدر الزائد على الكفاف فلم يفته من حال الفقراء إلا السلامة من قهر الحاجة وذل المسألة. انتهى.

وقد روى ابن أبي الدنيا عن الحسن أنه قال : إن لله من عباده ثلاثة لم يوسع عليهم فيطغوا، ولم يقرّر عليهم فيعجلوا، وإذا أراد الله بعبد خيراً أعطاه من الدنيا عطيته، فإذا أنفق عاد عليه بمثلها، وإذا أراد بعبد سوءاً صبّ عليه الدنيا صباً.

(الثانية عشرة) : اختلف فيمن عرض عليه مال : هل الأفضل له أخذه، أو تركه ؟.

فقيل : الأخذ أفضل. بل قال الظاهرية بوجوبه لحديث الشيخين عن ابن عمر - ما جاءك من هذا المال، وأنت غير سائل، ولا مشرف (١) فخذ، وما لا تتبّع نفسك (٢) ..

قال سالم : وكان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه.

وقال آخرون : الأفضل الترك.

قال الغزالي في - الإحياء (٣) - والأحسن الأخذ في الملاء، ويترك الأخذ في الخلاء.

(١) ولا مشرف : أى لا تتطلع إليه ولا تطمع فيه.

(٢) أخرجه البخارى في الزكاة باب - من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس ..

وأخرجه مسلم في الزكاة باب - إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة -

(٣) راجع : إحياء علوم الدين كتاب أسرار الزكاة - بيان إخفاء الصدقة وإظهارها -

قلت : المختار تفضيل الأخذ للمحتاج، والترك لغيره لما روى الطبراني من حديث أنس مرفوعاً - ما المعطى من سعة بأعظم أجراً من الأخذ إذا كان محتاجاً^(١) ..

قال الغزالي : واختلف السلف في أن المحتاج هل الأفضل له أن يأخذ من الزكاة، أو صدقة التطوع ؟.

فكان الجنيد، وإبراهيم الخواص، وجماعة : يقولون الأخذ من الصدقة أفضل لأن لا يضيق على أصناف الزكاة، ولئلا يخل بشرط من شروط الأخذ.

وقال آخرون : الأخذ من الزكاة أفضل لأنه إعانة على واجب، ولو ترك أهل الزكاة كلهم الأخذ أثموا، ولأن الزكاة لآمنة فيها، ولأنها أشد في كسر النفس.

قال الغزالي^(٢) : والصواب أنه يختلف باختلاف الأشخاص، فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة، وإن قطع باستحقاقه نظر : إن كان المتصدق إن لم يتصدق على هذا لا يتصدق فليأخذ الصدقة فإن إخراج الزكاة لأبد منه، وإن كان لأبد من إخراج تلك الصدقة، ولم تضيق بالزكاة يخير. إنتهى.

(الثالثة عشرة) : ليس من الزهد التغرب، وترك ما لا بد منه. بل ذلك من التلذذ، والتعمق المنهى عنه.

روى الترمذى من حديث أبى ذر مرفوعاً : - الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن الزهادة في الدنيا أن لا تكون بما في يدك أوثق بما في يد الله وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت أرغب فيها لو أنها أبقيت لك^(٣) ..

(الرابعة عشرة) : قال الشافعى رضى الله عنه : طلب العلم أفضل من صلاة الناقل.

(١) أخرجه ابن حبان في الضعفاء، والطبراني في الأوسط من حديث أنس ورواه في الكبير من حديث ابن عمر بسند ضعيف

(٢) راجع إحياء علوم الدين كتاب أسرار الزكاة - بيان الأفضل من أخذ الصدقة والزكاة -

(٣) أخرجه الترمذى في الزهد باب - ما جاء في الزهادة في الدنيا -

ووجهه : أنه فرص عين، أو كفاية، والفرض أفضل من النفل، وأنه متعدّ وسائر العبادات قاصرة، والمتعدى أفضل من القاصر، وأنه أسّ العمل، والعمل بدونه فاسد.

وقال رحمه الله :.. فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (١) ..

وقال - فقيه أشدّ على الشيطان من ألف عابد (٢) ..

رواهما الترمذی .

وقال :.. فضل العلم أحبّ إليّ من فضل العبادة ..

رواه الحاكم (٣) ..

وفي لفظ عند الطبرانی - قليل العلم خير من كثير العبادة ..

وفي لفظ له - يسير الفقه خير من كثير العبادة ..

وروى مسلم حديث - إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به (٤) ..

وفي لفظ لابن ماجه :.. إن مما يلحق المؤمن من حسناته بعد موته علماً نشره (٥) ..

وروى أبو نعيم من حديث زياد بن الحارث الصنابحي مرفوعاً :.. من طلب العلم تكفل الله برزقه (٦) ..

(١) أخرجهما الترمذی فی کتاب العلم باب - ما جاء فی فضل الفقه علی العبادة -

(٢) أخرجه البزار، والطبرانی فی الأوسط، والحاكم عن حذيفة، والحاكم عن سعد صحيح الحاكم الصغير ٤ / ٨٦، والأوسط للطبرانی ٤ / ٣٧٣

(٤) أخرجه مسلم فی کتاب الوصية باب - ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته - هذا : والثالثة :.. أو ولد صالح يدعو له -

(٥) أخرجه ابن ماجه فی المقدمة باب - ثواب معلم الناس الخير -

(٦) وأخرجه الخطيب عن زياد بن الحارث الصدائي .

قال الألبانی : إنه موضوع / ضعيف الجامع الصغير ٥ / ٢١٧

قال الزركشى : أى لأنه لما استغرق بالطلب أوقاته، ولم يمكنه مع ذلك كسب يسر الله له الرزق بلا واسطة الكسب.

فهذا وجه خصوصية العلم، وإن كان الله تكفل برزق جميع العباد.

وقال محمد بن النضر الحارثى : أول العلم الصمت، ثم الاستماع له، ثم العمل به، ثم الحفظ، ثم نشره.

ص : والمرء محتاج إلى أن يعرفاً . . . فَرَّقَ أُمُورِي افْتِرَاقَهَا خَفَا
كالفرق بين العجز والتوكل . . . والحب لله ومعه المنجلى
والنصح والتائب والفراسة . . . والظن والدعوة والرياسة
وقوة فى أمر دين والعلو . . . والاجتهاد فى اتباع والغلو
والذل والعفو وتيه وشرف . . . والحق والوجد وجود وسرف
والكبر والهيبة والمهانة . . . تواضع والكبر والصيانة
والإحتراز مع سوء الظن . . . وهكذا الرجاء والتمنى
ورقة وجزع والقسوة . . . والصبر مع هدية والرشوة
وذكره للحال والشكاية . . . وبله فى القلب والسلامة
وثقة وعزة والشكر . . . بذكر ما يمنحه والفخر
ش : هذه الأبيات من زيادتي :

الشيء الواحد تكون صورته واحدة وهو ينقسم إلى محمود، ومذموم
فيحتاج العابد والصوفى، وسالك طريق الآخرة إلى معرفة الفرق بينهما.
فمن ذلك : التوكل، والعجز.

فالتوكل عمل القلب وعبوديته اعتماداً على الله، وثقة به والتجاء إليه،
وتفويضاً إليه لعلمه بكفايته وحسن اختباره لعبده إذا فوض إليه مع قيامه
بالأسباب المأمور بها، واجتهاده فى تحصيلها.

والعجز تعطيل الأمرين أو أحدهما. إما أن يعطل السبب عجزاً عنه، ويزعم

ذلك توكلأ وإنما هو عجز وتفريط كما مرّ في أثر عمر، وإما أن يقوم بالسبب ناظراً إليه معتمداً عليه غافلاً عن المسبب معرضاً عنه، وإن خطر بباله لم يثبت معه ذلك الخاطر، ولم يعلق قلبه تعلقاً تاماً بحيث يكون قلبه مع الله وبدنه مع السبب.

ونظير ذلك : الرجاء، والتمنى.

فالرجاء يكون مع بذل الجهد، واستفراغ الطاقة في الإتيان بأسباب الظفر والفوز.

والتمنى حديث النفس بحصول ذلك مع تعطيل الأسباب الموصلة إليه. وفيه حديث - والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله عز وجل - بعد قوله - الكيس من دان نفسه، وعمل لما بعد الموت (١) -.

ومن ذلك : الحب لله والحب مع الله. فالأول عين الإيمان، والثاني عين الشرك.

والفرق بينهما : أن الحب لله تابع لمحبة الله. فإذا تمكنت محبته من قلب العبد أوجبت أن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه.

وعلاوة ذلك : أن لا ينقلب حبه لأحبيب الله بغضاً لنيله منه ما يكرهه، ولا بغضه لبغضه حباً لإحسانه إليه.

وفي هذا حديث أبي داود وغيره : - الحب في الله، والبغض في الله من الإيمان (٢) -.

(١) أخرجه الترمذى فى صفة القيامة باب (٢٥) حديث رقم (٢٤٥٩)

(٢) أخرجه السيوطى فى الجامع الكبير برقم (١٠٣٨٩) من رواية أبى داود عن أبى ذر بلفظ «الحب فى الله، والبغض فى الله أفضل الأعمال».

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١ / ٩٠) باب - من الإيمان الحب لله، والبغض لله -.

وحديث - المتحابون لجلال الله في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله (١) -

والحب مع الله أن يحب غيره .

ثم منها ما يقدح في الإيمان كحب المشركين لأوثانهم .

ومنها ما لا يقدح فيه وهو محبة الشهوات كمحبة ما زين للنفس من النساء والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسومة، والأنعام، والحرث .

فإن كان حبه إياها للتوصل بها إلى الله، والاستعانة على طاعته أثيب عليه وكان من قسم الحب لله . وفي هذا حديث - حُبَّ إِلَى من دنياكم النساء، والطبيب (٢) - .

وإن كان لموافقة الطبع، والهوى، ولم يؤثرها على محبة الله ورضاه فلا لوم ولكن ينقص من كمال محبته لله .

وإن كانت هي مقصودة، ومرادة، وسعيه في تحصيلها، والظفر بها، وقدمها على ما يحبه الله ورضاه منه كان ظالماً بذلك متبعاً لهواه .

ومن ذلك النصح والتأنيب :

فالأول المقصود منه الإحسان إلى المنصوح بصورة الرحمة، والشفقة والغيرة له وعليه صادراً عن رحمة ورقة مراداً بها وجه الله ورضاه والإحسان إلى خلقه .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ١٦٩/٤ . ١٧٠ .

وذكره السيوطي في الجامع الكبير برقم (١١٦٤٩) من رواية عبد الله بن الإمام أحمد في زيادته، وابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان، وأبي يعلى، وابن حبان في صحيحه، والحاكم، وابن عساكر الجميع عن معاذ رضي الله عنه .

(٢) بقية الحديث (وجعلت قرة عيني في الصلاة) :

والحديث أخرجه أحمد، والنسائي، والحاكم، والبيهقي عن أنس رضي الله عنه .

صحيح الجامع الصغير ٣/ ٨٧

وفى هذا حديث مسلم - الدين النصيحة . قالوا لمن ؟ قال : لله ، وكتابه
ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم (١) ..

والثانى القصد منه التعيير ، والإهانة ، والذم ، والشتم فى صورة النصح .
وفى هذا حديث الترمذى - من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمل (٢) ..
وحديث - لا تظهر الشماتة لأخيك فيرحمه الله وبيبتليك (٣) ..

ومن ذلك : الفراسة ، والظن .

والفرق بينهما أن الفراسة لا تخطئ لأنها ناشئة عن نور القلب لقربه من
الله ويَعِدُه عن الموانع ، والعوائق .

وفى قول تعالى ﴿ إن فى ذلك لآيات للمتوسمين ﴾ (٤) أى المتفرسين (٥) .
وحديث الترمذى وغيره - اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله (٦) ..

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان باب - بيان أن الدين النصيحة -

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب صفة القيامة وقال : هذا حديث حسن غريب وليس
إسناده بم متصل

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب صفة القيامة وقال : هذا حديث حسن غريب

(٤) آية رقم ٧٥ من سورة الحجر

(٥) هذا قول مجاهد ، وقال قتادة للمعتبرين ، وقال ابن زيد للمتفكرين ، وقال الضحاك
للناظرين ، وقال أبو عبيدة للمبصرين راجع : تفسير الماوردى ١٦٧/٣ .

(٦) رواه البخارى فى التاريخ الكبير ، والترمذى فى كتاب تفسير القرآن باب - من سورة
الحجر - وقال : هذا حديث غريب إنما نعرفه عن بعض أهل العلم ، ورواه ابن جرير
الطبرى فى تفسيره ، والخطيب البغدادي فى تاريخ بغداد ١٩١/٣ والسيوطى فى الدر
المنثور وقال فى الجامع الصغير رواه البخارى فى التاريخ والترمذى ، والطبرانى فى
الكبير ، وابن عدى فى الكامل

هذا وقد أورده ابن الجوزى فى الموضوعات ١٤٦/٣ فما أصاب كما أورده الألبانى فى
ضعيف الجامع الصغير ٨٧/١

(فائدة) معنى - اتقوا فراسة المؤمن ... الخ أى تجنبوا فعل المعاصى لتلا يطلع عليه =

والظن قد يخطئ لأنه يكون مع نور القلب، وظلمته، وطهارته، ونجاسته، ولهذا أمر الله تعالى باجتنباب كثير منه، وأخبر بأن بعضه إثم (١).

وقال ﷺ - إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث (٢) ..

ومن ذلك : حب الدعوة إلى الله، وحب الرئاسة.

والفرق بينهما أن الإتيان بما يشتركان فيه من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ونشر العلم إن كان لقصد تعظيم الله، والنصح له، ومحبة طاعته، وهداية خلقه، والغيرة على الدين فهو حب الدعوة إلى الله، والإمامة في الهدى قال تعالى فيها (واجعلنا للمتقين إماماً) (٣).

وإن كان لقصد أن يكون في أعين الناس جليلاً وفي قلوبهم مهيباً، وإليهم

= فتفتضحوا بين يديه حيث إن المؤمن الكامل الإيمان بنور إيمانه الذي ميزه الله به عن عوام المؤمنين مطلع على ما في الضمائر شاهد لما في السرائر لأنه يبصر بعين قلبه المشرق بنور الله، وباستئارة القلب تصح الفراسة لأنه يصير بمنزلة المرأة التي تظهر فيها المعلومات كما هي. قال بعض الصالحين : من غض بصره عن المحارم وكف نفسه عن الشهوات، وعمر باطنه بالمراقبة، وتعود أكل الحلال لم تخطئ فراسته قال ابن عطاء الله : وإطلاع بعض الأولياء على بعض الغيوب جائز وواقع لشهادته له بأنه إنما ينظر بنور الله لا بوجود نفسه. انتهى

ومن ثم شرطوا لحصول النور المذكور الغض عن النظر للمحارم. فإن العبد إذا أطلق نظره تنفست نفسه الصعداء في مرآة قلبه فطمست نورها « ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » - النور آية ٤٠ - والحق سبحانه وتعالى يجزئ العبد على عمله من جنسه. فمن غض بصره عن المحارم عوضه إطلاق نور بصيرته.

(١) قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم » آية رقم ١١٢ من سورة الحجرات

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا باب - قول الله تعالى « من بعد وصية يوصي بها أو دين » -

وأخرجه مسلم في كتاب البر باب - تحريم الظن، والتجسس -

(٣) آية رقم ٧٤ من سورة الفرقان

حبيباً وفيهم مطاعاً يقتدون به، ويتبعون أثره فهو حبّ الرئاسة .
وفي هذا حديث - من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا لغرض من أغراض الدنيا لم يجد رائحة الجنة ^(١) ..
ومن ذلك القوة في أمر الله، والعلو في الأرض .
والفرق بينهما كالفرق بين حب الدعوة، وحب الرئاسة .
فالأول أن يقصد تعظيم الله وتعظيم أوامره، وحقوقه حتى يقيمها لله،
والثاني أن يقصد تعظيم نفسه، وتفرد به بالرئاسة، ونفاذ الكلمة حتى ربما عارضه
أمر الله فلم يلتفت إليه في طلب علوه .
ومن ذلك الاجتهاد في الدين، والعلو .
فالأول بذل الجهد في موافقة الأمر، والثاني مجاوزته، وتعديه .
ومن ذلك العفو، والذل .
فالأول إسقاط حق جوداً، وكرماً مع القدرة على الانتقام رغبة في مكارم
الأخلاق، والأجر عند الله .
وفيه حديث - ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ^(٢) ..

(١) حديث صحيح .

أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم عن أبي هريرة .
صحيح الجامع الصغير ٢٧٢/٥ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب البر باب - استحباب العفو والتواضع -

وفى معنى الحديث وجهان :

أحدهما : على ظاهره، ومن عرف بالعفو والصفح ساد وعظم في القلوب، وزاد
عزه، وإكرامه .

والثاني : أن المراد أجره في الآخرة وعزه هناك

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب - من كظم غيظاً -

وحديث - من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاذه ملاً الله قلبه أمناً وإيماناً (٣) ..
والثاني ترك الانتقام عجزاً وخوفاً، ومهانة. وهو مذموم، ولعل المنتقم
بالحق أحسن حالاً منه. قال تعالى ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم
ينتصرون (١)﴾ مدحهم بقوتهم على الانتصار.
ومن ذلك شرف النفس، والنية.

فالأول صيانتها عن الدنايا، والرذائل، والمطامع التي تقطع أعناق الرجال،
والثاني يرجع إلى الإعجاب بنفسه، والإزراء بغيره.
وفي الأول حديث - لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه (٢) ..
وبهذا يفرق أيضاً بين الصيانة، والتكبر.
ومن ذلك المهابة، والكبر.

فالأول حسن سمة، وسكينة حلت على الظاهر لامتلاء الباطن بعظمة الله
ومحبته وإجلاله، كما قال ﷺ : ما أسر أحد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيراً
فخير، وإن شراً فشر (٣) ..
رواه الطبراني (٤).

-
- (١) آية رقم ٣٩ من سورة الشورى .
(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الفتن باب (٦٧) حديث رقم (٢٢٥٤) .
وبقية الحديث : وكيف يذل نفسه ؟ قال يتعرض من البلاء لما لا يطيق ، .
قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب .
(٣) معنى الحديث أن ما أضمره العبد يظهر على صفحات وجهه، وفلمات لسانه وقد أخبر
الله سبحانه بأن ذلك قد يظهر فى الوجه حيث قال جل شأنه ﴿ولو نشاء لأريناكمهم
فلعرفتهم بسيماهم، ولعرفتهم فى لحن القول﴾ - آية رقم ٣٠ من سورة محمد- وظهور ما
فى الباطن على اللسان أعظم من ظهوره فى الوجه لكنه يبدو فى الوجه بدواً خفياً فإذا
صار خلقاً ظهر لأهل الفراسة .
(٤) رواه الطبرانى عن جندب بن سفيان البجلي العلقمى نزيل البصرة والكوفة جليل
مشهور. له صحبة.

والثاني ناشئ من العجب، والبغى، وامتلاء القلب بالجهل، والظلمة.

ومن ذلك التواضع، والمهانة.

فالأول ناشئ من العلم بالله، ومعرفة صفاته، ونعوت جلاله، ومن معرفة العبد نفسه ونقائصها وعيوب عمله، وآفاتنا فيتولد منه انكسار القلب لله، وخفض جناح الذل لعباده فلا يرى له على أحد فضلاً، ولا يرى له عند أحد حقاً.

وفي هذا حديث ابن ماجه :- إن الله أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد (١) ..

وحديث الطبراني :- إنكم لتغفلون عن أفضل العبادة التواضع (٢) ..

وأما المهانة فهي دناءة وخسة، وابتذال النفس في نيل حظوظها وشهواتها وإذلالها لبنى الدنيا لما يرومه (٣) منهم من إحسان أو قضاء وطراً (٤).

وفي هذا حديث :- من تواضع لفنى لأجل غناه فقد ذهب ثلثاً دينه ..

ومن ذلك الموجدة والحقد.

فالأول الإحساس بالمولم، والعلم به، وتحرك النفس في دفعه فهو كمال وسريع الزوال.

= وقد رمز السيوطى للحديث بالحسن وقال المناوى : وليس دامنه بصواب فقد قال الهيثمى وغيره فيه حامد بن آدم وهو كذاب

وذكره الألبانى فى ضعيف الجامع الصغير وقال : ضعيف جداً

راجع : فيض القدير ٥/ ٤١٩، ٤٢٠، والمغنى فى الضعفاء للذهبي ١/ ٢١٧، وتقريب

التهذيب ١/ ١٣٤، ١٣٥، وضعيف الجامع الصغير ٥/ ٨١

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الزهد باب - البغى -

(٢) ذكره السيوطى فى الجامع الكبير برقم (٧٥٣٥) من رواية الطبرانى فى الكبير عن

عائشة رضى الله عنها

(٣) الروم : الطلب . يقال رام الشيء طلبه وبابه قال، والمرام : المطلب .

(٤) الوطر : الحاجة، ولا يبنى منه فعل وجمعه : أوطار .

والحقْد إضمّار الشر، وتوقعه كل وقت وهو بطئ الزوال.
وفيه حديث :- إن النّيمة، والحقْد في النار لا يجتمعان في قلب مسلم (١)..
رواه الطبراني.
ومن ذلك الجود والسرف.
ومن ذلك الاحتراز وسوء الظن.
فالأول التأهب، والاستعداد بأخذ الأسباب التي ينجو بها من المكروه،
والثاني امتلاء القلب بالظنون المسيئة بالناس حتى يطفح على لسانه بالهمز،
واللمز، والطعن، والعيب.
فالأول يخالطهم، ويحترز منهم، والثاني يجتنبهم، ويلحقهم أذاه.
وفي ذلك حديث - المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم خير
من الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم ..
رواه البخاري في الأدب (٢).
وحديث - احترسوا من الناس بسوء الظن ..
رواه الطبراني (٣).
ومن ذلك الرقة، والجزع :

(١) ذكره السيوطي في الجامع الكبير برقم (٥٩٩٣) من رواية الطبراني في الأوسط عن
ابن عمر رضي الله عنهما
(٢) الأدب المفرد باب - الذي يصبر على أذى الناس ص ١١٧
(٣) أخرجه الطبراني في (الأوسط ١ / ٢٦١، ٢٨٨/٩) وقال : لم يرو هذا الحديث عن أنس
إلا بهذا الإسناد . تفرد به بقية .
وبقية هذا هو ابن الوليد وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات كما في - مجمع الزوائد ٨ / ٨٩ -

فالأول ناشئ من الرحمة، والرأفة، والثاني ناشئ عن ضعف النفس
وخور^(١) القلب لضعف إيمانه بالقدر، وشدة طمعه وحرصه.

وكذلك الصبر والقسوة.

فالأول حبس النفس عن الجزع، والهلع، والتشكى، وتثبيت القلب على
الأحكام القدريّة والشرعية، والثاني ييس في القلب يمنعه في الإنفعال،، وغلظه
يمنعه من التأثر بالنوازل فلا يتأثر بها لغلظته، وقسوته لا لصبره واحتماله.

وفي ذلك أحاديث :- أبعد الناس من الله القلب القاسي ..

رواه الترمذی^(٢).

لا تنزع الرحمة إلا من شقى ..

رواه البخاری في الأدب^(٣).

- من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ..

رواه الشيخان^(٤).

- لا يدخل الجنة إلا رحيم ..

رواه البزار^(٥).

ومن ذلك الهدية والرشوة :

(١) أخرجه الترمذی في كتاب الزهد باب - ٦١ - حديث رقم (٢٤١١) وقال : حديث حسن

غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن عبد الله بن حاطب

(٢، ٣) الأدب المفرد باب - ارحم من في الأرض - ص ١١٤

(٤) أخرجه الشيخان، والترمذی، وأحمد عن جرير، وأخرجه أحمد، والترمذی عن أبي سعيد

صحيح الجامع الصغير ٣٦٨ / ٥

(٥) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس رضي الله عنه

وهو حديث ضعيف كما في - ضعيف الجامع الصغير ١٩ / ٦ -

فالأولى لقصد استجلاب المودة وفيها حديث - تهادوا تحابوا (١) ..

وحديث - إن الهدية تذهب وحر (٢) المصدر (٣) ..

والثانية لقصد إبطال الحق، أو تحقق الباطل وفيها حديث - لعن الله الراشئ والمرتشئ (٤) ..

ومن ذلك الإخبار بالحال، والشكوى.

فالأول لقصد إزالته ممن يقدر عليه، أو الاعتذار من أمر طلب منه أو التحذير من الوقوع في مثل ما وقع فيه، أو الحمل على الصبر بالتأسي به كما قالت عائشة رضي الله عنها :- وأرأساه - وقال ﷺ - بل أنا وأرأساه (٥) ..

وما أحسن قول القائل :

ولابد من شكوى إلى ذي مروءة :- يواسيك أو يسليك أو يتوجع

والشكوى القصد بها التسخط، وشكاية المبتلى إلى غيره.

وفيها حديث - من بث لم يصبر ..

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه . وهو حديث حسن .

(٢) الوحر :- بفتح الواو والحاء - غشه ووساوسه ، وقيل : الحقد ، والغيط ، وقيل : العداوة ، وقيل : أشد الغضب

(٣) أخرجه الترمذى في الولاء والهبة باب - في حث النبي ﷺ على التهادى -

(٤) حديث صحيح .

أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن عمرو رضي الله عنهما .

صحيح الجامع الصغير ٢٤ / ٥ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب المرضى باب - قول المريض إني وجع أو وأرأساه -

وأخرجه ابن ماجه في الجنائز باب - ما جاء في غسل الرجل امرأته ، وغسل المرأة زوجها ..

أما ذكر الحال للمبتلى فليس بشكوى بل استعطاف، واسترحام كما قال السيد يعقوب عليه السلام (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ^(١)) .

ومن ذلك سلامة القلب والبله :

فالأول يكون من إرادة الشر بعد معرفته فسلم قلبه من إرادته وقصده لا معرفته، والعلم به .

والبله جهل وقلة معرفة وهو نقص، وقد قال العلماء في حديث البزار - أكثر أهل الجنة البله ^(٢) - هم البله في أمور الدنيا لا في أمور الآخرة فهم فيها أكياس ^(٣) .

ومن ذلك الثقة والغرة :

فالأول سكون يستند إلى أدلة، وأمارات يسكن القلب إليها فكلما قويت تلك الأمارات قويت الثقة واستحكمت لاسيما على كثرة التجارب، وصدق الفراسة، والثاني أمل خائب، وتمن كاذب حدثت به النفس، والهوى، والشيطان من غير أخذ في أسباب النجاة .

وهذا قريب من الفرق بين الرجاء والتمنى .

ومن ذلك التحدث بالنعيم شكراً والفخر بها :

فالأول القصد به إظهار فضل الله، وإحسانه، ومدحه، والثناء عليه وبعث النفس على الطلب منه دون غيره على رجائه فيكون داعياً إلى الله بذلك وفيه

(١) آية رقم ٨٦ من سورة يوسف

(٢) أخرجه البزار عن أنس رضي الله عنه .

وهو ضعيف كما في - ضعيف الجامع الصغير ١ / ٣٣٦ -

(٣) أكياس : عقلاء

حديث - التحدث بالنعمة شكر، وكنتمها كفر (١) ..

والثاني القصد به الإستطالة على الناس وإظهار أنه أعز منهم وأكبر، واستعباد قلوبهم واستمالتها بالتعظيم والخدمة.

وهذا الباب واسع جداً وفي هذه النبذة كفاية وإرشاد.

ص : وَكُلُّ أَمْرٍ وَاقِعٌ بِإِذْنِهِ . . . سُبْحَانَهُ خَالِقُ كَسْبِ عِبْدِهِ
قَدَّرَ فِيهِ قُدْرَةً لِلْكَسْبِ لَا . . . إِبْدَاعَهُ تَصْلَحُ قَالَ اللَّهُ عَلَاً
خَالِقُ لَا مُكْتَسَبٌ مَّا يَصْنَعُ . . . وَعَبْدُهُ مُكْتَسَبٌ لَا مَبْدِعُ

ش : كل أمر واقع في الوجود من خير وشر فبقدرته الله وإرادته كما تقدم في مسألة القدر، والعبد يثاب ويعاقب على كسبه واختياره .

قال الإمام أحمد : إن للعبد كسباً، دلّ على ذلك القرآن فإنه تعالى نسب الخلق إلى نفسه وقال ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) ونسب الكسب للعبد فقال ﴿ جزاءاً بما كانوا يكسبون ﴾ (٣)، والكسب ليس إبرازاً من العدم إلى الوجود بل نسبة يعلمها العبد بين قدرته ومقدوره في محله ضرورة .

(١) ذكره السيوطي في الكبير برقم (١٠٣٥٤) من رواية الإمام أحمد، وابن أبي الدنيا، والبيهقي في شعب الإيمان، والطبراني في الكبير عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما .

وذكره في الجامع الصغير برقم (٣٣٩٨) وقال أخرجه البيهقي في الشعب عن النعمان بن بشير. قال المناوي رحمه الله : وفيه أبو عبد الرحمن الشامي أورده الذهبي في الضعفاء وقال الأزدي : كذاب .

ورواه أحمد بسند رجاله ثقات كما بينه الهيتمي فكان ينبغي للمؤلف عزوه له .
أى في الجامع الصغير .

(٢) آية رقم ٦٦ من سورة الصافات .

(٣) آية رقم ٩٥ من سورة التوبة .

ففعل العبد مخلوق لله مكتسب للعبد بقدرته خلقها الله له تصلح للكسب
لا للإبداع، فإله خالق غير مكتسب والعبد مكتسب غير خالق.

وهذا توسط بين قول المعتزلة : إن العبد خالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب
عليه، وبين قوله الجبرية : إنه لا فعل للعبد أصلاً وأنه آلة محضة كالسكين
في يد القاطع.

ص : وَتَمَّ مَا نَظَّمْتَهُ مُسَرًّا ۰۰ سَهْلًا بِدَيْعِهَا مُوجَزًا مُحَرَّرًا
فِي عَامِ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ الَّتِي ۰۰ بَعْدَ ثَمَانِمِائَةِ لِلْهِجْرَةِ
أَرْجُوزَةً فَرِيدَةً فِي أَهْلِهَا ۰۰ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فَهْلِهَا كَمِثْلِهَا
حَوَتْ مِنَ الْأَصْلِيِّينَ وَالتَّصَوُّفِ ۰۰ مَلَأَ مَزِيدَ عَنْهُ فِي الْجَمْعِ الْوَفِيِّ
خَلَّتْ مِنَ التَّفْقِيدِ وَالتَّقْصِيرِ ۰۰ وَالْحُسْنِ وَالطَّوِيلِ وَالتَّكْرِيرِ
فِي أَلْفِ يَتٍ عَدَهَا يَقِينًا ۰۰ وَأَرْبَعِ الْمِئِينَ مَعَ خَمْسِينَ
بَحِثٍ إِنِّي جَازِمٌ بِأَنْ لَا ۰۰ يُمْكِنُ الْاِخْتِصَارُ مِنْهَا أَصْلًا
وَلَوْ يَرُومُ أَحَدٌ يَنْشِئُهَا ۰۰ أَتَى بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ضَعْفِهَا
فَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا سَهَّلَ ۰۰ حَمْدًا يُنِيلُ مِنْ مَزَايَاهُ الْعُلَا
مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّ عَمَّتْ ۰۰ مَكَارِمُ الْخَلْقِ بِهِ وَتَمَّتْ

(في آخر النسخة الأولى) :

قال مؤلفه رحمه الله تعالى : فرغت من هذا الشرح يوم الخميس رابع
عشر ذي القعدة الحرام سنة سبع وسبعين وثمانمائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(وفي آخر النسخة الثانية) :

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وتسديده .

وصلى الله على أشرف خلقه وتاج رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً.

فرغ من نسخه يوم الاثنين المبارك ثانی عشر من شهر رمضان المعظم
قدره سنة سبع وثمانين وثمانمائة.

خاتمة

أعترف بأنني قد ارتويت مما كتبه السيوطي خير ارتواء، واشتفيت أيما
اشتفاء، وأطلب منك أيها القارئ الكريم أن تنظر إلى المكتوب نظرة محب
مخلص إن وجدت به جهداً وفائدة فادع للكاتب، والمحقق بالستر، والمغفرة، وإن
وجدت زلة قلم فافتح لها باب التجاوز، والمغفرة.

فلا بد من عيبٍ فإن تجدنه . . . فسَامِحْ وكنْ بالستر أعظم مُفَضِّل
فمن الذي ما ساء قط ومن له . . . الحاسنُ قد تَمَّتْ سوى خير مُرْسَلٍ
ورحم الله القائل :

فإن تجد عيباً فسُدْ الخللاً . . . فجلْ من لا عيب له وسَمَا
وَأَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ الذي بيده الضر والنفع أن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في كفة حسناتي، ووالدي، وأهل بيتي،
ومشايعي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين .

فهرس الجزء الثانى

